

وَطَبَّحَ فِي الْمَطْبَخِ إِلَى الرَّاحِ فِي الْمَغْرِبِ فَيَسْتَمِي

فِيهَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ فَيَا أَلَا حَمْدُكَ يَا

کتاب منہ تشیید الباس نہ
کے کو چشم منہ برکشا یہ

الحمد لله الذي من

تاريخ النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)

حامل المتن

من غومض فكر الشيخ العلامة عيان المتفرد بدين الأئمة المتوكلين الأئمة الأربعة الأئمة الأربعة
 رشح الله عليه فخر البيت الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين صلوات الله عليهم أجمعين صلوات الله عليهم أجمعين

قَطَّبَ فِي الْمَطْبَعِ إِلَى رَافِعٍ فِي الْمَغْرِبِ قَشِي

فهرس الجزء الاول من المجلد الثاني من عيني شرح الهداية حل المتن بكتاب النكاح الى باب الاستيلاء

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
كتاب النكاح	٢	فصل في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع	٢٢٢
فصل في نكاح المحرمات	٢٢	باب ايقاع الطلاق	٢٢٨
باب في الاولياء والاكفاء	٤٥	فصل في اضافة الطلاق الى الزمان	٢٣٨
فصل في الاكفاء	١٠٣	فصل في اضافة الطلاق الى النساء	٢٣٣
فصل في الوكالة بالنكاح	١١١	فصل في تشبيه الطلاق ووضع	٢٥٠
باب المسر	١١٤	فصل في الطلاق قبل الدخول	٢٥٤
فصل في احكام انكحة اهل الذمة	١٤٣	باب تفويض الطلاق	٢٤٩
باب نكاح الرقيق	١٤٤	فصل في الاختيار	٢٤٠
باب نكاح اهل الشرك	١٨٢	فصل في الامر باليد	٢٤٩
باب في بيان احكام التسم	١٩٥	فصل في اشية	٢٨٠
كتاب الرضاع	١٩٩	باب الايمان في الطلاق	٢٩٣
كتاب الطلاق باب طلاق ائمة	٢١٢	فصل في الاستثناء	٣٠٤

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٥٤	باب النفقة -	٣١٢	باب طلاق الرضخ -
٢٥١	فصل في بيان السكنى -	٣٢٢	باب الرجعة -
٢٥٤	فصل في نفقة المطلقة -	٣٣٣	فصل في ما تحل به المطلقة -
٢٥٩	فصل في نفقة الاولاد الصغار -	٣٣٣	باب الايلاء -
٢٦٢	فصل في من يجب له النفقة ومن لا يجب	٣٥٥	باب الخلع -
٢٩٠	فصل في نفقة المملوك -	٣٥٤	باب الطلاق -
٢٩٢	كتاب العتاق -	٣٥٨	فصل في كفارة الظهار -
٥٠٢	فصل في عتق المحرم -	٣٩٢	باب اللعان -
٥١٠	باب عتق البعض -	٣٠٤	باب العنين وغيره -
٥٢٤	باب عتق احد العبدین	٣١٢	باب العدة -
٥٣٣	باب الحلف بالعتق	٣٢٩	فصل في الحدود -
٥٣٤	باب العتق على جبل	٣٣٨	باب ثبوت النسب -
٥٣٣	باب التدبير	٣٣٤	باب تربية الولد
٥٣٤	باب الاستبلاء	٣٥٥	فصل

المرآة في حديثه في شهر ربيع الثاني وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة رباؤه
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتك قال لا قال وانت صبيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 من فستتنا النكاح وابن رداة ابن المتزوجين هم المردون من النجاسات الشياطين
 والذات نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفذ من الصالحين من حال
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يا رسول الله وما كرسف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال لعنهم ثلاث
 مائة عام يقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاعجبه فبعثها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فنداركة المدعو وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والمحدث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر التميمي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث بكاء
 البسقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاكم كرم الامم ولا تكونوا كرمية
 النضامي وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 اجلي الا يوم واحد لغيت الهدى بزوجه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غيركم وروى

المرآة في حديثه في شهر ربيع الثاني وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة رباؤه
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتك قال لا قال وانت صبيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 من فستتنا النكاح وابن رداة ابن المتزوجين هم المردون من النجاسات الشياطين
 والذات نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفذ من الصالحين من حال
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يا رسول الله وما كرسف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال لعنهم ثلاث
 مائة عام يقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاعجبه فبعثها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فنداركة المدعو وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والمحدث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر التميمي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث بكاء
 البسقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاكم كرم الامم ولا تكونوا كرمية
 النضامي وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 اجلي الا يوم واحد لغيت الهدى بزوجه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غيركم وروى

المرآة في حديثه في شهر ربيع الثاني وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة رباؤه
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتك قال لا قال وانت صبيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 من فستتنا النكاح وابن رداة ابن المتزوجين هم المردون من النجاسات الشياطين
 والذات نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفذ من الصالحين من حال
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يا رسول الله وما كرسف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال لعنهم ثلاث
 مائة عام يقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاعجبه فبعثها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فنداركة المدعو وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والمحدث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر التميمي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث بكاء
 البسقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاكم كرم الامم ولا تكونوا كرمية
 النضامي وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 اجلي الا يوم واحد لغيت الهدى بزوجه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غيركم وروى

قال النكاح ينقذ بالاحجاب والقبول

في مبهم الصحابة من حديث ابني نجح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على ان ينجح
 غنم نكاح فليس منا وابن نجح هذا ذكره البقوي وابن عبد البر في الصحابة وروى البطاني من حديث
 ابن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزهوا فان التزوج خير من عبادة الهة
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا الاحاديث اخذت الظاهرية حيث قالوا
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والاتفاق ياتهم بتركه واختلف اصحابهم فقيل فرض كفاية
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل مستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل سنة مؤكدة
 وقال بعضهم واجب على الكفاية وفي المبسوط النكاح سنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المحط
 سنة مؤكدة وفي المنايع قوله من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقيل هو قول
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حاله التوقان وخوف الوقوع في الزنا بخلاف وفي المبسوط
 لا يسهو تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان بحسب ومواعدة
 الشهوة وقالوا حاله الجور مكره لانه لا يظهر المصالح المظلمة من النكاح في حاله الجور فان قلت
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يلى احدكم جراكب
 خير له من ان يجبي ولد المرو وروى ايضا خيركم الذي لا اهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وبها
 موضوعان لانها من رواية ابني حاصم رواه ابن الجراح العسقلاني لا يمتنع به وبان وضعها انه لو
 اشتمل الناس ما فيها من ترك النسل لبطل الاسلام والجماد والدين وغلب اهل الكفر فظيروه
 بلا شك انتهى كلامهم قال النكاح ينقذ بالاحجاب والقبول شرا وادب ان النكاح ينقذ بالعتق
 الذي يوجب حل المرأة بنفسه وانما قيد بنفسه احتراز عن البيع فانه يوجب حلها بوا
 ملك الرقبة والعقد الرابط يقال عقدا لمحل اذا ضم احد طرفيه بالاحش وسه التقيد

قوله من قدر على ان ينجح غنم نكاح فليس منا وابن نجح هذا ذكره البقوي وابن عبد البر في الصحابة وروى البطاني من حديث
 ابن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزهوا فان التزوج خير من عبادة الهة
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا الاحاديث اخذت الظاهرية حيث قالوا
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والاتفاق ياتهم بتركه واختلف اصحابهم فقيل فرض كفاية
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل مستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل سنة مؤكدة
 وقال بعضهم واجب على الكفاية وفي المبسوط النكاح سنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المحط
 سنة مؤكدة وفي المنايع قوله من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقيل هو قول
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حاله التوقان وخوف الوقوع في الزنا بخلاف وفي المبسوط
 لا يسهو تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان بحسب ومواعدة
 الشهوة وقالوا حاله الجور مكره لانه لا يظهر المصالح المظلمة من النكاح في حاله الجور فان قلت
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يلى احدكم جراكب
 خير له من ان يجبي ولد المرو وروى ايضا خيركم الذي لا اهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وبها
 موضوعان لانها من رواية ابني حاصم رواه ابن الجراح العسقلاني لا يمتنع به وبان وضعها انه لو
 اشتمل الناس ما فيها من ترك النسل لبطل الاسلام والدين وغلب اهل الكفر فظيروه
 بلا شك انتهى كلامهم قال النكاح ينقذ بالاحجاب والقبول شرا وادب ان النكاح ينقذ بالعتق
 الذي يوجب حل المرأة بنفسه وانما قيد بنفسه احتراز عن البيع فانه يوجب حلها بوا
 ملك الرقبة والعقد الرابط يقال عقدا لمحل اذا ضم احد طرفيه بالاحش وسه التقيد

وينعقد بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
زوجتي فقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح

المردول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار بمثلها م وينعقد
بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
الدين ينظر الانقضاء بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال للمرأة
تزوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ المستقبل تبعاً للماضي وما ورد في الكتاب
مثل قوله م مثل ان يقول ش اي الرجل م زوجتي فتقول ش اي المرأة م زوجتك
ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى العتد قال
والنظر الواضح ما قلنا وسباب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح دون البيع
وهو معنى قوله م لان هذا ش اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح ش والولي الواحد يتولى
طرفي النكاح على ما بينه انشاء العقد والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الاسجابا لقبول
والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون
بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكلا فصا كانه شطر العقد استحسانا
والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح
ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي ورتة الزوج
على المرد يفض الى الاضرار بها والحق العاروا انشاء بقبيلها لانهم اذا وجبوا العقد عند قوله
زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلاً لو لم يتم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق
بالولي عاروشا وهذا لا يجوز لانه يقال زوجها ابنته فلم يقبله بخلاف البيع حيث
لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فقال ابنته لا قب زوجتك
قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة انزوجتك على الف درهم فقالت قد تزوجتك

وينعقد بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي فقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح
المردول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار بمثلها م وينعقد بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول الدين ينظر الانقضاء بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال للمرأة تزوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ المستقبل تبعاً للماضي وما ورد في الكتاب مثل قوله م مثل ان يقول ش اي الرجل م زوجتي فتقول ش اي المرأة م زوجتك ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى العتد قال والنظر الواضح ما قلنا وسباب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح دون البيع وهو معنى قوله م لان هذا ش اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح ش والولي الواحد يتولى طرفي النكاح على ما بينه انشاء العقد والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الاسجابا لقبول والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكلا فصا كانه شطر العقد استحسانا والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي ورتة الزوج على المرد يفض الى الاضرار بها والحق العاروا انشاء بقبيلها لانهم اذا وجبوا العقد عند قوله زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلاً لو لم يتم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق بالولي عاروشا وهذا لا يجوز لانه يقال زوجها ابنته فلم يقبله بخلاف البيع حيث لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فقال ابنته لا قب زوجتك قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة انزوجتك على الف درهم فقالت قد تزوجتك

على ذلك صح لان النكاح لا يصح اليوم وفي خزانة الاكل اتزوجك بهذا او خطبتك
على كذا فقالت قد تزوجتك نفسي صح وهو استحسان بخلاف البيع وانخلع ذكره ائتمري
وفى المرغيباني فيعتقد بقوله زوجتك ويقول الاخر قبلت او قال اتزوجك
فقالت قد قبلت ولو قال خطبتك بالفت فقالت زوجت نفسي منك كان ذلكا حافى
الجزء المروي عن ابى حنيفة قال زوجني نبتك فقالت قد تزوجتك صح قال قد
تزوجتك بنتي بالفت فقال قبلت وسكت عن المهر صح وان قال قبلت ولا اقبل
المهر لا يصح لانه روي عن ابى حنيفة الكبير يصح لان المال في النكاح تبع ومثال المرغيباني
قال زوجني انبتك فقال ارفعها وانصبها حيث شئت بحضرة الشهود ولا ينعقد وقال
الامام محمد بن الفضل ينعقد قال زوجت ابنتي ولم يزد على هذا ابو الصخير فقالت ينعق
للاب الا ان يقول قبلت لابني وهذا يدل على ان من قال بعت بهذا فقال الاخر قبلت
او اشتريت صح وان لم يقل ان منك اذا كان منها مقدمات البيع قالت تزوجتك
على كذا ان اجاز ابى او رضى فقال قبلت لا يصح ولو كان ابو با حاضرا يسمع
فقال اجزت او رضيت جاز ولو قالت زوجت نفسي منك فقال قبلت جاز
وفى الذخيرة صرت امرأة لي فقالت نعم او صرت اختا^{عليها} المشايخ انه ينعقد وفي
جوامع الفقه لو قال هذه زوجتي بحضرة الشهود لا يصح على المختار^{في} نكاح^{في} بيع^{في} مبيدة^{في} وبين^{في} القدر^{في} لو قال
تزوجتك ان رضيت او رضى فلان وهو في المجلس فقالت رضيت او قال رضيت
جاز وفي القينة قام احد الزوجين قبل القبول بطل وفي بطلان البيع روايتان
وفى البدائع والقول في القبول ليس بشرط عندنا خلافا للشافعي له نبت واحدة ومثال
زوجتك بنتي صح وان كان له نبتان لم يصح تزوج حاضرة منقبة لم يعيرها الشهود
ولم يذكرها اسمها ونسبها يجوز الاعم بالبصر له نبت واحدة اسمها فاطمة رضى
الشترع عنها فقال تزوجتك بنتي عائشة لم يصح الا ان يقول عائشة هذه لان

وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج لان التملك ليس حقيقة فيه ولا مجازا

وعنه عامة الاصحاب لا ينعقد بها وفي القرض قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه يفيد ملك الرقبة للمستقرض وفي المرغنياني ينعقد على قياس قول ابي جعفر ومحمد لانه يفيد الملك عندهما بالقرض ولفظ السلم قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه يفيد ملك الرقبة و ينعقد السلم في الحيوان حتى لو قبضه ملكه فاسدا وتلفوا في الصرف قيل لا ينعقد به وقيل ينعقد ولا ينعقد بالوصية وعن الطحاوي ينعقد وفي الرهن اختلاف المشايخ وقال الجرجاني لا ينعقد بالامتانة لانها موضوعة للفسخ وكذا الصلح لكونه لاسقاط الحق لا ابتداء العقد وقال السرخي ينعقد بلفظ الصلح والعطية وروى بشر عن ابي يوسف انه ينعقد بلفظ الردصورية طلق امرأة بائنا فقلت ردت نفسي عليك كذا كان فكاحا اذا قبل وفي الخيرة قال اتزوجك امته لا ينعقد وفي الهارونيات عنه ينعقد ويلفظ المستعة وفي المنتقى اتزوجك امته فهو باطل وفي المرغنياني اتمتع بك مدة كذا لا ينعقد الا اذا كانا لا يعيشان الى تلك المدة غالبا كما يمتنع سنة وثلاثية ستمة لانه موبد حكما قال المرغنياني النكاح لا ينعقد باجماع قال في الخيرة هذا ليس بصحيح وفي نوادر ابن رستم عن ابي يوسف اذا قالت امرأة لرجل جعلت نفسي لك بالصف بحضرة الشهود فقال قبلت يكون فكاحا ولو عقده بلفظ يفيان يكون فكاحا ولا يعلنان به اختلفت المشايخ فيه وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج وبه قال احمد وهو قول سيب بن المسيب وعطاء والزهرى لان التملك ليس حقيقة فيه فمن اى في النكاح او في التزويج لانه لو كان حقيقة فيها يلزم الترادف هو طلاق الاصل ثم لا مجازا

قوله من لا ينعقد

اقول لان الاستقراض

في النكاح ولا ينعقد به

في القرض ولا ينعقد به

في السلم ولا ينعقد به

في الصرف ولا ينعقد به

في الرهن ولا ينعقد به

في الامتانة ولا ينعقد به

في الصلح ولا ينعقد به

في العطية ولا ينعقد به

في الردصورية ولا ينعقد به

في الخيرة ولا ينعقد به

عنه ان الترويه لتتفق في الحكم للضم ولا ازدواج بين المالك والمملوك اصله ولنا ان القليل
سبب للملك المتعة في محلها واسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالملك والسبب طريق المجاز وينقد بلفظ البيع

عنه شئ اى عن النكاح او التزويج لان المجاز يقتضيه المشاكلة فى المعانى ولم يوجد م لان
التزويج للتلفيق شئ يقال نفقت الثوبين ونفقت احداهما بالآخر اذ لازمت بينهما باختيار
ويقال احاديث ملفقة اى ضم بعضها الى بعض م والنكاح للضم ولا ضم ولا ازدواج بين ملك
والملوكة اصله شئ ولما لو اشترى منكوبة ففسد النكاح ولو كان بينهما ملازمة
لما قدم ولذا ان التملك سبب لملك المتعة لئلا يفسد التملك الرقبة سبب
لملك المتعة اذا صارت فعل المتعة لا فضاء اليه وملك المتعة وهو الثابت بالنكاح
والسببية طريق المجاز وقيد بقوله م فى مخلصه شئ اى فى محل المتعة احترز عن
تمليك العلمان والبايم والاخت من الرضاة والامه المجوسية فانها ليست محلا
لملك المتعة م بواسطة ملك الرقبة متعلق بقوله التملك سبب لملك المتعة م
الثابت شئ اى ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح شئ فكان بينهما اتصال باعتبار
السبب م والسببية طريق المجاز شئ وان لم يكن اتصالا من جهة المعنى فصحت الاستعارة
فيكون من باب اطلاق السبب على السبب قال الاكمل واعترض بان ملك الرقبة
اذا ورد على ملك النكاح افسده فكيف ثبت النكاح به واجيب بان افساد
النكاح ليس من حيث تحريم الوطى لا محالة بل من حيث ضرب ملكية لمانى موجب النكاح
من طلب القسم وتقرير الفقه والسكنى والمنع من الغزل وحشيد لا منافاة بين ما يمت
وينفيه فجازت الاستعارة م وينقد شئ اى النكاح م بلفظ البيع شئ بان قلت
المرأة بعتك نفسى او قال الاب بعت بنتى منك وكذا بلفظ الشربان قال اشتريتك
بكذا فاجابت نعم هو الصحيح يعنى العقد والنكاح بلفظ البيع هو الصحيح واحترز به عن قول

[illegible][illegible]

لوجود طريق المجاز لا ينعقد بلفظ الاجارة في العتق لانه ليس بسبب الملك المتعة ولا بلفظ الاجارة ولا لاجل
 الاعارة لما قلنا ولا بلفظ الوصية لانهما واجب الملك مضافا الى العتق قال ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين
 ابي بكر الاعمش فانه قال لا ينعقد بلفظ البيع وقد ذكرناه عن قريب ثم لوجود
 طريق المجاز يش لان الملك بسبب ملك المتعة في محل فيجوز استعارته
 ثم ولا ينعقد بلفظ الاجارة يش بان يقول امراة اجرت نفسي منك بكذا او يقول الاب
 اجرت ابنتي بكذا ونوى به النكاح واعلم الشهود الذين حضر واذا كان فانه لا يجوز
 من في الصحيح يش اخره عن قول الكرخي فانه قال ينعقد بهام لانه يش
 لان لفظ الاجارة هم ليس سببا للملك المتعة يش لان الاجارة لا ينعقد الا موقوفة
 والنكاح لا ينعقد الا موبدا وبينهما تغاير على سبيل المناقاة من في تصح الاستعارة
 ثم ولا بلفظ الاباحة يش اى ولا ينعقد النكاح ايضا بلفظ الاباحة هم والاحلال
 والاعارة لما قلنا يش انه ليس سببا للملك اما الاباحة والاحلال فان من اجل ابا
 طعنا لغيره لا يملكه وانما يتلفه على ملك المبيع واما الاعارة انها تملك المتعة بغير عوض
 فلا توجب ملكا يستفاد به ملك المتعة هم ولا بلفظ الوصية يش اى ولا ينعقد ايضا
 بلفظ الوصية بان يقول الاب اوصيت لك بابنتي هم لانها يش اى لان الوصية
 هم توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت يش فلانما سببه منها فلا تصح الاستعارة
 وعن الكرخي لو قال اوصيت لك بابنتي الآن فانه ينعقد او قال اوصيت لك بضع
 جاريته في الحال بكذا لو قبل الاخر ينعقد النكاح واعلم ان الاعتبار لهذه الالفاظ ينعقد بشبهة فيسقط
 به المحرم ويجب باقل من السمي ومن مثل عند الدخول كذا في المبسوط هم قال ولا ينعقد نكاح المسلمين
 الا بحضور شاهدين يش الشهادة في النكاح شرط عندنا وهو ذهب سعيد بن المسيب جابر بن زيد
 واحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي وقادة والشافعي واحمد حكا

١٤ قوله بان يقول
 اقول واما اوصيت
 في الاباحة فان قال
 استاجرت وارثك فليس
 وقبل الاخر ينعقد
 ١٥ مؤلفا من الاسلام
 محمد بن عيسى
 ينعقد بها اقول ان
 بالنكاح ينعقد في
 وان جعل في حكم
 اى ان قال اوصيت
 في قوله قال فانه
 وذلك ليس على
 اجارة لانها
 المتعة والاح
 الاجارة لا ينعقد لان
 المتعة بل ليست بسبب
 المتعة اى موجودة للملك
 ١٦ مؤلفا من الاسلام
 محمد بن عيسى
 فانه ينعقد اقول لان
 هو النكاح لم يكن في الوصية
 الاضافة لملكها الى الوصية
 لكن احوالها في الوصية
 عن قوله لان في قوله
 ١٧ مؤلفا من الاسلام
 محمد بن عيسى
 لم ينعقد

ولا بد من اعتبار الحرية فيها لان العبد لا يشهاد له لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية
بدونهما ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا يشهاد للكافر على المسلم

عائشة المذكورة حجة عليه واجته مالک بما رواه الترمذی حدثنا احمد بن منيع عن
يزيد بن يارون عن عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغر بال وقال من غريب عيسى
بن ميمون في الحديث وان سلمنا صحة هذا الحديث فنقول الاعلان يحصل بحضور
الشاهدين ولو شرط كتمان التقديم حضور شاهدين صح العقده عندهما وبه قال الشافعي
والأخلاق وابن المنذر والطاهرية وقال مالک يفرق بينهما ولا بد من اعتبار السحرة
فيما شئ اى في الشاهدين هم لان العبد لا شهادة له لعدم الولاية شئ والشهادة
مرباب الولاية واعترض بان الولاية عبارة عن افاذ القول على الغير شرعا لوالى ذلك
انما يحتاج عند الاداء وكلامنا في حالة الانفسا وكلما ينقذ بشهادة المحمودين
في القذف ينقذ بشهادة العبد من اذ الولاية لا يدخل لمانه هذا الحال
واجيب بان الاداء يحتاج الى ولاية متعدية وليست بمراد هنا وانما المراد بها
الولاية القاصرة تعظيما مخظرا من النكاح كاشتراط اصل الشهادة هم ولا بد من
اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونهما شئ اى بدون العقل والبلوغ ولا خلاف
في اشتراطهما في الشهادة وانما الخلاف في وصف الذكورة والعدالة على ما ياتي عن
قريب انشاء الله تعالى هم ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة
للكافر على المسلم شئ يعني انه ممن باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وفيه
النظر الذي مر انه ليس المراد به الاداء حتى تكون الولاية شرطا وبجواب انا قد ذكرنا
ان الشهادة وظيفة انما كانت تعظيما ولا تعظيما لشيء بسبب حضور الكفار هم ولا

قوله فيقول السلام
انك اقول انك انت المكون
يحمل على الاستدلال على انك انت المكون
مولانا ناصر اقول في جواب مقتضى من الشك والارباب
قوله واعرض عن اقول ان العبد المقتضى من الشك والارباب
في شئ من الاجابات عند الاستدلال على انك انت المكون
فقط اول الاجابات عند الاستدلال على انك انت المكون
ان لا يكون في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
والثاني انك انت المكون في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
فالا فافهم في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
منهم فافهم في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
والصبيان ولا فافهم في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
وتقصان في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
الاربع والاربعون في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
في الاجابات انك انت المكون في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
نفسه وعبد مولانا ناصر في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
على الرواية المتعدية الواجبة
لا والله الشاهد في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
في وجوده فيها مع وجود النظم لان اعظم
الاضايف في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
كل فافهم في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
قوله كما شرط اولي هذه النظم بحدودهم في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
عليه وجود النظم لان الاستدلال على انك انت المكون
ذات وجود النظم لان الاستدلال على انك انت المكون
والاستدلال على انك انت المكون لان الاستدلال على انك انت المكون
مولانا ناصر اقول في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
قوله انك انت المكون في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
على المكونين سبيل فافهم في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
والاستدلال على انك انت المكون في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
مولانا ناصر اقول في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
قوله في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون
في اجاباتك عند الاستدلال على انك انت المكون

ولأنه من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة وهذا لأنه لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يجزم على غيره لأنه من جنسه ولأنه صلح مقلداً فيصلح مقلداً وكذا شاهداً

ش لا سلامه في نفسه فيكون من أهل الشهادة ش لأنه إذا كان من أهل الولاية على نفسه يكون من أهل الولاية على غيره وهي الشهادة من حيث الإشارة إلى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم أن من كان من أهل الولاية على نفسه كان من أهل الشهادة لأنها متعدية إلى غيره ولتبرير الجواب أن يقال هذا الذي قلنا أن الفاسق من أهل الشهادة لأنه من أهل الولاية من لانه ش أي لأن الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه أي لكونه مسلماً لا يحرم أي الولاية على غيره لانه أي لأن كونه أهلاً للولاية على غيره من جنسه أي من جنس كونه أهلاً للولاية على نفسه وقيل الضمير في لانه للمشهود ولانه أي ولأن الفاسق في هو الشاهد صلح مقلداً بكسر اللام أي سلطاناً وخليفة فان جمهور الامة بعد الخلفاء الأربعة لم يخلوا من فسق أي المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث أن كل واحد منها مسلم لانه أي لأن الولاية على تاديل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الامامة بالفسق يفضي إلى فساد عظيم فإذا كان كذلك فيصلح مقلداً بفتح اللام أي قاضياً وحاكماً فكذا شاهد ش أي فكذا يصلح شاهداً لأن الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الأكل في عبارته تسامح لانه يعم منه أن يكون أهلية الشهادة مرتبة على أهلية القضاء وقد ذكر في كتاب أدب القاضي أن أهلية القضاء مستفاد من أهلية الشهادة ولو قال بالواو كان أحسن لا يقال يجوز أن يكون مرتبة على مستلزم بكسر اللام لأن أهلية السلطة ليست مستفادة من أهلية الشهادة لأن عليه كذلك والجواب أن كلامه إذا كان الفسق لا يمنع عن ولاية هي أعظم

قوله من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة ش لأنه إذا كان من أهل الولاية على نفسه يكون من أهل الولاية على غيره وهي الشهادة من حيث الإشارة إلى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم أن من كان من أهل الولاية على نفسه كان من أهل الشهادة لأنها متعدية إلى غيره ولتبرير الجواب أن يقال هذا الذي قلنا أن الفاسق من أهل الشهادة لأنه من أهل الولاية من لانه ش أي لأن الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه أي لكونه مسلماً لا يحرم أي الولاية على غيره لانه أي لأن كونه أهلاً للولاية على غيره من جنسه أي من جنس كونه أهلاً للولاية على نفسه وقيل الضمير في لانه للمشهود ولانه أي ولأن الفاسق في هو الشاهد صلح مقلداً بكسر اللام أي سلطاناً وخليفة فان جمهور الامة بعد الخلفاء الأربعة لم يخلوا من فسق أي المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث أن كل واحد منها مسلم لانه أي لأن الولاية على تاديل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الامامة بالفسق يفضي إلى فساد عظيم فإذا كان كذلك فيصلح مقلداً بفتح اللام أي قاضياً وحاكماً فكذا شاهد ش أي فكذا يصلح شاهداً لأن الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الأكل في عبارته تسامح لانه يعم منه أن يكون أهلية الشهادة مرتبة على أهلية القضاء وقد ذكر في كتاب أدب القاضي أن أهلية القضاء مستفاد من أهلية الشهادة ولو قال بالواو كان أحسن لا يقال يجوز أن يكون مرتبة على مستلزم بكسر اللام لأن أهلية السلطة ليست مستفادة من أهلية الشهادة لأن عليه كذلك والجواب أن كلامه إذا كان الفسق لا يمنع عن ولاية هي أعظم

والحد في القذف من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة تحمله

فلان لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على
الافتقار لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة فكان اسهل فهمهم والمحدود
في القذف من اهل الولاية شئ نظر الى الاسلام فيكون من الشهادة
تخلص لغيره من حيث تحمل الشهادة لامن حيث الاداء وقول قلع ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لا اصل الشهادة اذا النفي عن
قبول الشئ يقتضي تحقق ذلك الشئ ونوت الثمرة لا يدل على نوت الاصل كشهادة لعين
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعممين او محددين
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما والبطولة بشهادة العبدين قد
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما اجله واكثره الخليفة مالا
يعرفه والمراد بالحدودين التايبان والافلا فائدة في ذكرهما مع ذكر الفاسقين
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم اشافعي والفاسق له
شهادة ستنه لو حكم به حاكم نقض حكمه فقال التمتع ان جاءكم فاسق بنبأ رفيثوا
فامروا بالقبض والتبئين ولم يامرنا بالدفع والرد بخلاف العبد فان الشهادة
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبد ليس له ولاية على نفسه فكيف
ثبت له ولاية على غيره وقد جازفت في نقل الاجماع في رد شهادة المذكورين
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في الكلاخ خبر قال ومكان
يزيد بن ماريون لم يثبت على اصحاب الراي ويقول امر الله بالاشهاد

قوله لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على
الافتقار لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة فكان اسهل فهمهم والمحدود
في القذف من اهل الولاية شئ نظر الى الاسلام فيكون من الشهادة
تخلص لغيره من حيث تحمل الشهادة لامن حيث الاداء وقول قلع ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لا اصل الشهادة اذا النفي عن
قبول الشئ يقتضي تحقق ذلك الشئ ونوت الثمرة لا يدل على نوت الاصل كشهادة لعين
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعممين او محددين
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما والبطولة بشهادة العبدين قد
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما اجله واكثره الخليفة مالا
يعرفه والمراد بالحدودين التايبان والافلا فائدة في ذكرهما مع ذكر الفاسقين
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم اشافعي والفاسق له
شهادة ستنه لو حكم به حاكم نقض حكمه فقال التمتع ان جاءكم فاسق بنبأ رفيثوا
فامروا بالقبض والتبئين ولم يامرنا بالدفع والرد بخلاف العبد فان الشهادة
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبد ليس له ولاية على نفسه فكيف
ثبت له ولاية على غيره وقد جازفت في نقل الاجماع في رد شهادة المذكورين
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في الكلاخ خبر قال ومكان
يزيد بن ماريون لم يثبت على اصحاب الراي ويقول امر الله بالاشهاد

والحد

وَأَنَا الْغَائِتُ شَرَّةُ الْأَدَاءِ بِالْفَهْمِ مَجْرَعَتَهُ وَلَا يَبْكِي بِنَوَاتِهِ كَمَا فِي شَهَادَةِ الْعِيَانِ ابْنِي الْعَاقِدِينَ

في البيع ولم يامر بالشهاد في النكاح فكيف زعم اصحاب الراي ان البيع بدون
 جازر والنكاح بدون فاسد وقال السروجي جسد اعظم من جبل ابن المنذر لان الائمة
 قائمة على ان الامر في الاشهاد على التبايع امر استحبابي وينبغي ان لا يفتى
 الا المتعلق باللغة دون المعاني وجمهور العلماء اهل الفتوى على اشتراط
 الاشهاد في النكاح وطلعه هذا طعن على الذين ذكرناهم من منى عن ترتيب
 ولا يخص ابو حنيفة واصحابه انتفى قلت قوله لم ثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في النكاح خبر يرواه ابن جبران
 من حديث عائشة رضي الله عنهما وتروى عن قريب م وانما الفتا
 ثمرة الاداء ش جواب عما يقال ان المحدود في القذف اذا كان من اهل الولاية
 ينبغي ان تكون شهادته متدريه وليست كذلك فاجاب بقوله وانما الفتا
 من شهادة المحدود في القذف ثمرة الاداء اى اداء شهادة م بالنهي بحجته
 ش لقوله تع ولا تقبلوا لهم شهادة ابدام من لا يباي ش بصيغة المجرول
 هم بقواته ش اى بقوات ثمرة الاداء وانما ذكر النصيب لهما باعتبار المذكور
 واما بالنظر الى لفظ الاداء فم شهادة العيمان ش فان النكاح ينقذ
 بشهادتهم بالاجماع ولا تقبل عند الاداء بالاجماع م وانبي العاقد
 ش اى وكذا في شهادة ابني العاقد فان النكاح ينقذ بشهادتهما بالاجماع
 ولا يقبل عند الاداء بالاجماع فروع في المشكلات وينقذ بشهادة الاخرس
 والمفلس وابني الزوج وابني الزوجة وابنيها وفي المنسني وفي شهادة

[illegible]

لا على اعتبار وجوب الشهادة تشترط في لزوم المال لها شاهدان عليه بان يخلو ما اذا لم يسمع
كلام الزوج لان العقد ينقذ بكلاميهما والشهادة على العقد من امر رجل بان يزوجه ابنته الصغيرة
فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواها جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر الاتحاد المجرى
فيكون الوكيل سفيرا محذرا فيبقي المزوج شاهدا

بالنكاح بغير شهودم لا على اعتبار شئ اى لا يشترط الاتساع على اعتبار م
وجوب المهرش لها عليه م اذا لا شهادة تشترط في لزوم المال ش لان يجب
المال ليصح بلا شهود كالبيع وغيره م وها شاهدان عليها ش اى الذميان بان
عليها اى على الذمية فتشادة اهل الذمة على الذمية جائزة فان قيل ملك الاذواج
مشتركة قلنا نعم لكن ذلك ليس باصل وانما يقع تبعا للملك الوارد عليه كما لو اشترى
امته يملكها وطبعا بلا طهر لانه وقع تبعا م بخلاف ما اذا لم يسمع كلام الزوج ش جواب
عن قول محمد وزفر تقريره الشهادة شرط في النكاح على العقد كما علم لانه يحتاج
كلام الزوج بالشهادة عليها بالتقدم لان العقد ينقذ بكلاميهما ش اى كلام الزوجين م والشهادة
قد شرطت على العقد ش فاذا لم يسمع كلام المسلم لم يشهد ا على التقدم ومن امر رجلا
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر ش اى والوال ان الاب حاضر عند
التقدم بشهادة رجل واحد ش يتعلق بقوله فزوجها م سواها ش اى سوى الامر
والما موصور م جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر العقد ش اى لان الموجد م وكيل
واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشر اذا كان حاضرا
م للاتحاد والمجلس ويكون الوكيل سفيرا ومجرا ش الانتقال الوكالة الى الاب م فبقي القول
شاهد ونصبه آخر فينقذ وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قايه هو الاستغناء في فانه قال
في النهاية بذاتك غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصلح ان يكون
شاهد في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المامور الى الامر حكما وانما يحتاج
اليه في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهد واحد فان كانت

قوله اذا لم يسمع كلام الزوجين م والشهادة قد شرطت على العقد ش فاذا لم يسمع كلام المسلم لم يشهد ا على التقدم ومن امر رجلا بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر ش اى والوال ان الاب حاضر عند التقدم بشهادة رجل واحد ش يتعلق بقوله فزوجها م سواها ش اى سوى الامر والما موصور م جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر العقد ش اى لان الموجد م وكيل واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشر اذا كان حاضرا م للاتحاد والمجلس ويكون الوكيل سفيرا ومجرا ش الانتقال الوكالة الى الاب م فبقي القول شاهد ونصبه آخر فينقذ وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قايه هو الاستغناء في فانه قال في النهاية بذاتك غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصلح ان يكون شاهد في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المامور الى الامر حكما وانما يحتاج اليه في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهد واحد فان كانت

وتدخل فيها العتات المتفرقات وانحالات المتفرقات

من جهة النسب الامهات والبنات والاخوات والعتات وانحالات وبنات الاخ
 وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هؤلاء لقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها
 ومنكوحة الاب وحليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع
 بين الاثنين وواحدة من جهة الكفر او من المجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية
 تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الائمة
 على الحرة وبسبب حق النحر وبسبب لشركة وبسبب ملك اليمين بسبب الطلاقات الثلاث فليزككون الحرات خمسة وعشرون
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى فى حرمة الائمة هم العتات المتفرقات
 اى العمه لاب وام والعمه لاب دون ام والعمه لام دون اب وفي المحيط وكذا
 ام العمه حرام لان ام عمته لايه وامه اولامه هى ام ابيه لامحالة وام ابيه حرام
 عليه واما عمته لايه سبب اخت ابيه واب فانما تكون امرأة جد اب الاب وامرأة
 الجسد حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات جداه وعمات امه وعمات جداته وان سفلن
 واما عمه العمه تنظر ان كانت العمه القربى عمه لايه وامه اولايه فعمه العمه حرام لان
 القربى اذا كانت اخت ابيه لايه وامه اولايه فان عمتها تكون جدة اب الاب اخت اب
 الاب حرام لانها عمته وان كانت العمه القربى عمه لامه فعمه العمه لا تحرم لان اب العمه تكون زوج ام
 فعمتها تكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجدة اولى ان لا تحرم
 هم وانحالات المتفرقات شئ اى انحالة لاب وام وانحالة لاب دون ام وانحالة لام دون
 ام وانحالة لام دون اب كذا انحالات ابائهم وامهاتهم وانحالات وان كانت انحالة القربى خالصة

الامهات والبنات والاخوات والعتات وانحالات وبنات الاخ
 وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هؤلاء لقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها
 ومنكوحة الاب وحليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع
 بين الاثنين وواحدة من جهة الكفر او من المجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية
 تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الائمة
 على الحرة وبسبب حق النحر وبسبب لشركة وبسبب ملك اليمين بسبب الطلاقات الثلاث فليزككون الحرات خمسة وعشرون
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى فى حرمة الائمة هم العتات المتفرقات
 اى العمه لاب وام والعمه لاب دون ام والعمه لام دون اب وفي المحيط وكذا
 ام العمه حرام لان ام عمته لايه وامه اولامه هى ام ابيه لامحالة وام ابيه حرام
 عليه واما عمته لايه سبب اخت ابيه واب فانما تكون امرأة جد اب الاب وامرأة
 الجسد حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات جداه وعمات امه وعمات جداته وان سفلن
 واما عمه العمه تنظر ان كانت العمه القربى عمه لايه وامه اولايه فعمه العمه حرام لان
 القربى اذا كانت اخت ابيه لايه وامه اولايه فان عمتها تكون جدة اب الاب اخت اب
 الاب حرام لانها عمته وان كانت العمه القربى عمه لامه فعمه العمه لا تحرم لان اب العمه تكون زوج ام
 فعمتها تكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجدة اولى ان لا تحرم
 هم وانحالات المتفرقات شئ اى انحالة لاب وام وانحالة لاب دون ام وانحالة لام دون
 ام وانحالة لام دون اب كذا انحالات ابائهم وامهاتهم وانحالات وان كانت انحالة القربى خالصة

وَبَنَاتِ الْأَخِيّ الْعَقْرَيْنِ لِأَنَّ جَمْعَ اسْمِ عَامَّةٍ قَالَ وَلَا بِأَمْرٍ إِنَّهُ الَّتِي دَخَلَ بِانْتِبَاطِهَا أَوَّلُ
يَدْخُلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَهْمَاتُ نِسَائِكُمْ مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الدَّخُولِ ۝

وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القرى خالة لاب فخالها لا تحرم عليه لان ام الخالة القرى يكون امرأة الجد اب الام لام امه فاختها اخت امرة اب الاب واخت امرة الجد لا تحرم عليه من وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين من امي ويدخل في الالة المذكورة بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين بصية الجمع المذكور صفة الاخوة التي جمع الخ ويدخل فيه الاخوات التي هي جمع اخت ومعنى التفرق يعني سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام وبنات الاخت كذلك وكل من محرمات على التابيد بالكتاب والسنة والاجماع وفي الذخيرة اول الامام والعمات والاخوال والخالات من مبهمات لقوله تم وبنات عمك وبنات عمك وبنات خالك في التنف حرم البهائم والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سلفوا يجوز التناكح فيما بينهم من جميع القرابات وهم ارحام لا محرم لان جهة الاسم عامة من يعني المعنى الجوز لاطلاق اسم الاخت ليشمل الفرق الثلاثة وهو الجا ورفي رحم او صلب فكان الاسم حقيقة لكل وقال تلج الشريعة قوله جهة الاسم عامة اي جهة اسم العمومة والخولة لاننا اخت امه واخت امه وبنات العمومة لا تتغير بكوننا لاب وام من ولا بام امرة من بنات ابان من المحرمات من جهة السبب وهي جهة المصاهرة اي ولا يخل له ان تزوج بام امرة من دخل بناتها لم يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائكم من غيبه قيد الدخول شش وكذا ابنتها وان علت لقوله تعالى فبني الصلح ان مطلق عن قيد الدخول في امر المرأة والعمد حرما مطلقا فمن قيد بالدخول فقتل نسخته وبه قال الجمهور وهو قول عمر بن الخطاب وعطية ابن ابى طالب وعبد الله بن ابى طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم وبه قال الشافعي

[illegible][illegible]

۴

وذكر الاصلاص لاسقاط اعتبار التبني للاحلال حليلة الابن من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا باخته من الرضاعة لقوله تعالى واماكنكم للذي ارضعكم اخواكنم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب

للأبن من الحبل اولاً لما نحل فراشه وكمل هو فراشه من الحمول او مل كل واحد ازار صاحبه وحليلة الابن حرام على الاب سوا دخل بها الابن او لم يدخل لا طلاق النفس من الدخول واما حليلة ابن الابن بعومه او بالاجماع م وذكر الاصلاص لاسقاط اعتبار التبني شس بن جواب عما يقال ابن الابن لا يكون من صلبه فكيف يصح تعدية حليلة الابن اليه مع هذا القيد اجاب بقوله وذكر الاصلاص لاجل اسقاط حرمة اعتبار التبني فان التبني قد انتسخ بقوله تعالى او نحوهم لا يحكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى زيد بن حارثة ثم تزوج زينب بعد ما طلقها زيد فكان لشركه قد طعنوا وقالوا انه قد تزوج حليلة ابنه فانزل الله عز وجل ما كان محمد اباً احدهم رجالكم فاستعدي بهذا فنع طعن المتكلمين م للاحلال حليلة الابن من الرضاعة شس فان حليلة الابن من الرضاة تحرم على امه من الرضاة عندنا وقال الشافعي لا تحرم بناء على اصله ان لبن الفعل لا يحرم بناء بهذا القيد المذكور وولينا قوله عليه السلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب قال الكاكي وفكر في كتب شافعية ان تعقيد الاصلاص ليس لاحلال حليلة الرضاة بل لاحلال حليلة التبني فحينئذ لا خلاف بيننا وبينهم م ولا بامه من الرضاة شس امي ولا يكل ايضا ان تزوج بامه الرضاة م ولا باخته من الرضاة شس امي ولا يكل ايضا ان تزوج باخته من الرضاة والرضاة لفتح الراء وكسر ياء والتا ومعهما و انكر الاصمعي كسر ياء مع التاء م لقوله تعالى واماكنكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاة ولقوله عليه السلام شس ولقول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب شس هذا الحديث بهذا اللفظ اخرجه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وخرج الترمذي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاة

قوله واماكنكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاة لفتح الراء وكسر ياء والتا ومعهما و انكر الاصمعي كسر ياء مع التاء م لقوله تعالى واماكنكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاة ولقوله عليه السلام شس ولقول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب شس هذا الحديث بهذا اللفظ اخرجه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وخرج الترمذي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاة

فان تزوج مقيداً عقد تزوج لا ينفك الا بغيره بينه وبينها لان كل واحد منهما باطل بغيره لا يحل للمقيدين احدى الاولوية
ولا التنفيذ مع التجهيل لعدم الفائدة لا للتصريح فنعين المقتصرين ولهما نصف المهر لانه
وجب لاوليه منهما وانما قدمت الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليهما ٥ ٥

الموقوفة بلا وعدة وفي المنكحة ثبت بدونها فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدري ايتهما
اولى شئ بضم النمرة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدري ايتهما اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
م فخرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بغيره ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية شئ
لانه اذا لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التنفيذ مع التجهيل شئ يعني لا تنفيذ لاحديهما بغير عنيهما لعدم الفائدة شئ لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالوطى والوطى لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمية او للضرر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضرر بها ولا خلاف فيه للامية الاربعة هم فقهاء التفرقة
شئ يعني اكثر لما ذكر من الامور ولها شئ اي الاختين هم نصف المهر شئ يعني بنينا
نصفان هم لانه شئ اي لان نصف المهرم وجب للاولى كنهما شئ بضم النمرة قوله
اي من الاختين اي التي نكاحها او الى لصحة نكاحها وقد جارت فرقة من جانب الزوج فصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحا ويقتى الموطوعة على الاباحة وليست احديهما اولى من الاخرى فصا
بنها هم وانما قدمت الاولوية للجهل بالاولوية شئ وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها وليس
احديهما يكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصرف اليها شئ اي الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج بشئ كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض الحنابلة لان المقضى له
محمول وجاله المقضى لم يمنع القضاء كما اذا قال لاحدهما على الف فانه لا يكون لاحديهما ان اخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان تدعى كل واحدة منهما انهما الاولى ولا جبر لهما

فان تزوج مقيداً عقد تزوج لا ينفك الا بغيره بينه وبينها لان كل واحد منهما باطل بغيره لا يحل للمقيدين احدى الاولوية
ولا التنفيذ مع التجهيل لعدم الفائدة لا للتصريح فنعين المقتصرين ولهما نصف المهر لانه
وجب لاوليه منهما وانما قدمت الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليهما ٥ ٥
الموقوفة بلا وعدة وفي المنكحة ثبت بدونها فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدري ايتهما
اولى شئ بضم النمرة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدري ايتهما اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
م فخرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بغيره ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية شئ
لانه اذا لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التنفيذ مع التجهيل شئ يعني لا تنفيذ لاحديهما بغير عنيهما لعدم الفائدة شئ لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالوطى والوطى لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمية او للضرر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضرر بها ولا خلاف فيه للامية الاربعة هم فقهاء التفرقة
شئ يعني اكثر لما ذكر من الامور ولها شئ اي الاختين هم نصف المهر شئ يعني بنينا
نصفان هم لانه شئ اي لان نصف المهرم وجب للاولى كنهما شئ بضم النمرة قوله
اي من الاختين اي التي نكاحها او الى لصحة نكاحها وقد جارت فرقة من جانب الزوج فصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحا ويقتى الموطوعة على الاباحة وليست احديهما اولى من الاخرى فصا
بنها هم وانما قدمت الاولوية للجهل بالاولوية شئ وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها وليس
احديهما يكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصرف اليها شئ اي الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج بشئ كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض الحنابلة لان المقضى له
محمول وجاله المقضى لم يمنع القضاء كما اذا قال لاحدهما على الف فانه لا يكون لاحديهما ان اخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان تدعى كل واحدة منهما انهما الاولى ولا جبر لهما

وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما انهما الاولى الا اصطلاح لجهالة المسقطة ولا يجتمع بين المرأة وخالها
وخالتها او ابنت اخيهما او ابنت اخوتها لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنته

اما اذا قامت لانهى النكاح الاول لا يقضى لها بشي ما لم يصطلح على اخذ نصف المهر لان الحق واجب
للمجبول فلا بد من الدعوى او الاصلح ليقضى لها وهو اختيار الفقيه الى جعفر المندواني كذا في الكافي
واشار الى هذا بقوله وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما ش اي من الاختين م بالاولوية
او الاصطلاح ش او لا بد من اصطلاحهما م جهالة المستحقة ش وصورة الاصطلاح ان يقولوا عند
القاضي لنا عليه المهر فتصطلح على اخذ نصف المهر اذا الحق لا ينفذ فانه يكون لكل واحدة ربع المهر
وعن محمد بن حبيب م كامل لهما لانه يقر بنكاح احديهما وعدم طلاقها فاذا جاز نكاح احديهما وجب المهر
كما طاهم ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ش اي ولا يجمع بين المرأة وخالتها وعمتها م
او ابنة اختها ش اي اخي المرأة م او ابنة اختها ش اي اخت المرأة م لقوله عليه السلام
ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على
ابنته اخيهما ولا على ابنته اختها ش هذا الحديث رواه مسلم والبوداود والترنزي والنسائي من
حديث ابي هريرة واللفظ لهم خلا لما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة
على عمتها ولا العمة على بنت اخيهما ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخوتها الكبرى
على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى واعلم ان مسلما لم يخرج هذا تمامه ولكنه فرقه حديثين
فاخرج صدره عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت الاخ ولا ابنت الاخ
على الخالة وروى عن علي رضي الله عنه عنه اخيه احمد بن مسند من النصف الاول من
الحديث الذي ذكره المصنف حيث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها
ولا على خالتها وكذا رواه ابن ماجه من حديث ابي موسى مثله سواه وكذا بعينه رواه الطبراني في الكبير
حديث الحسن بن سمره بن جندب وكذا رواه الطبراني من حديث ابي بصير بن خالد

قوله وخالها وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما انهما الاولى الا اصطلاح لجهالة المسقطة ولا يجتمع بين المرأة وخالها وخالتها او ابنت اخيهما او ابنت اخوتها لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنته

وهذا مشهورٌ بمحو الزيادة على الكتاب بمثله

عن عتاب بن اسيده بن سلمة م وهذا مشهور في امي هذا الحديث مشهور وتلقته الامامة
بالقبول واشترى من التابعين واتباع التابعين مع روايته كبار الصحابة رضي الله تعالى
عنهم وقد رواه من الصحابة ابن عباس وابو هريرة وعلي بن عمر وابن سعيد وابو امامة
وجابر وعائشة وابو موسى وسمرة ابن جندب وعبد الله بن مسعود والنس بن مالك
وعتاب بن اسيده يجوز الزيادة على الكتاب بمثلته ش اراد بالكتاب قوله تعالى وحل لكم
ما وراء ذلكم وكذلك ايضا قد خصت هذه الآية بالوثنية والمجوسية وبناءة من الرضا فخص
هذه الصورة ايضا بهذا الخبر وقيل ورديا للمجل الكتاب لان شرط الاحصان في الاباحة
بقوله محصنين وهو مجمل وخبر الواحد يصح ان يكون ميانا كما هو معهم الكتاب وقد اجمع بهذا الحديث
على تحريم الجمع بين من ذكر في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على القول بهذا الحديث
قال يجوز عند جميعهم نكاح المرأة على عمتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت ولا على
خالتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت قال والرضا عنه في ذلك كالنسب لا خلاف
فيه للفقهاء ونقل عن الروافض والخوارج والظاهرية وعثمان السني انه يجوز اجمع بين المرأة وعمتها
وبينها وبين خالتها وروى عليهم باذكر فاقان قلت ما الحكم في النسي عن ذلك قلت قال بعضهم
من طبيعة الرحم وبه جزم الرافعي واستدلوا على ذلك بما رواه ابن جبان في صحيحه من رواية حمزة
ان عكرمة حدثه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج المرأة على
المرأة والمخالاة قال انكن اذا فعلتن ذلك قطعتن ارحاكن ومن قال بهذا جرحى الحكم الى الاقامة
كلها بهذا المعنى فلا يجوز اجمع عند هم بين المرأة وقريبتها سواء كانت عمته او خالته او بنت عمته او بنت خالته
بنت عم او بنت خال كما يروى عن اسحاق بن طلحة وعكرمة وقتادة وجابر بن زيد واختلفت الرواية

[illegible]

لأن المجموع بينهما ينفص إلى القطيعة والتدابير المحرمة للسكر محرمة للقطع ولو كانت المحرمة
بينهما بسبب الرضاع حرم لما روينا من قبل ولا بأس أن يجتمع بين امرأة وبنت زوجها كان لها من قبل

لم يحرم الجميع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرأة وبين بنت زوج
كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يعم
التحريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو ذهب ابن ابي ليلى وحسن
البصرى وعكرمة وفى الينابيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع
بينما بنكاح ولا يملك يمين وطيا ولا بالمس بشهوة ولا بالتقبيل وان كان يحل الى احدى
التقديرين دون الاخر يحل عند الجمهور خلافا لرفعه الله تعالى وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت
كل واحدة منهما جلما سحر ان يتزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احديهما رجلا
فوقع من الكاتب لانه ينفقض بالمسأة التى يليها وانما قال بن الماعز من داب هذا الكتاب
ان يذكر اصلا جامعا يخرج منه المسائل من لان الجمع بينهما شى اى الجمع بين امرأتين لو كانت
احديهما رجلا لم يقضى الى القطيعة شى اى قطيعة الرحم والحرم والقطع لان العادة عادة
بين الفرائيد والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع شى اى القرابة اذا كانت من يحرم النكاح
بها يحرم قطعها لانه يفترض وصلها والنكاح سبب لقطعها يجوز ان لا يقطع الزوج فيما امر ونهى
فيودى الى التناجر كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطيعة ايضا بل
القطيعة هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح ثم حرمة القطيعة حتى لا يودى
الى استدلالهما فان النكاح رقى ثم لو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شى كما
فى النسب لما روي من قبل شى وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب وقدم عند قوله تعالى واحباكم اللاتى ارضنكم واهواكم من الرضاقة هم ولا باس بان يجمع بين
امراة وبنت زوج كالباس قبل ذلك شى وقال الاثرانى اذا وابنة الزوج ابنة من امراة اخرى

[illegible][illegible]

لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع وقال زفر لا يحنى لأن ابنة الزوج لو قد رت بها ذكر لا يحنى له التزوج بامرأته
أبيه قلنا مراعاة الأب لوصورتها ذكر كرا حازله التزوج بهذه والسفر طرأ بمقتضى
ذلك من كل جانب ومن زنا بامرأة حرمت عليه أمها وببنتها

وقوله كان لها من قبل صينة نكرة وهي الزوج والضمير في لها يرجع الى المرأة وبه قال الامة
الاربعة ويراه العلماء لان لا قرابة بينهما شى اى بين هذه المرأة ونبت زوجها كان لها من
قبل هم ولا رضاع شى لان المانع من الجمع قرابة بين المراتين او ايشبه القرابة في احرمة
كالرضاع وذلك غير موجود فيهما هم وقال زفر رحمه الله لا يجوز له التزوج بامة قلنا امارة الاب
وابن ابى ليلى لان نبت الزوج لو قدرتها ذكر الا يجوز له التزوج بامرة ابيه قلنا امارة الاب
لو صورتها ذكر اجاز له التزوج بهذه شى اى بهذا النبت هم والشرط ان يصور ذلك من كل
جانب شى كما كان في الاختين كذلك لان ذلك هو المنصوص عليه وما نحن فيه فرع عليه
فيجب ان يكون الفرع على وفاق الاصل وقد صح ان عبد الله بن جعفر جمع بين امارة على
وابنته قال السروجي ذكر البخاري ان عبد الله بن جعفر جمع بين ابنته على وامارة على رضى الله
عنهم عن ابن عباس انه جمع بين امارة رجل وابنته من غير ما رواه الدارقطني وكذلك رواه
الدارقطني عن رجل من اهل مصر كانت له صحبة يقال له جلية انه جمع امارة رجل وابنته من
غير ما وفي المعنى لو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها نبت من غيره او كان له نبت ولها ابن
جاز تزوج احدهما من الآخر في قول عامة العلماء وحكى عن طاووس كما هبته اذا كان ممن ولدته
المرأة بعد وطى الزوج لها والاول اولى للعموم الماتية ومتى لدت المرأة من ذلك الزوج ولدا
صار عمال ولد له وخالا واذا تزوج امارة وزوج ابنتها جاز واذا ولد الكل واحد منهما ولد كان له الاب عم له
الابن خال ولد الاب هم ومن نفي بامرة حرمت عليه اهما وابنتهما وهو قول عمر وعمران بن الحصين ابن
مسعود وجابر بن عبد الله والى بن كعب وعائشة وابن عباس في الاصح وبه قال الحسن البصري عامر الشعبي
وابراهيم التميمي وعبد الرحمن الاوزاعي وطاووس ومجاهد وعطاء وقال ابو بكر بن ابى شيبة

[illegible]

فيصير اصولها وفروعها كاصوله وفروعه كذلك على العكس والاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وفي الموطأ والوطي محرم من حيث انه سبب الولد

واحدة الى شخص واحد وقد حلت الحقيقة في البعض فلا يجوز حملها على المجاز في البعض الا في اللفظ الواحد لا يطلق على الحقيقة والمجاز في الحالة الواحدة هم فيصير اصولها وشي هذه نتيجة قوله حتى يضاف الى كل واحد منها فيصير اصول الموطأ وفروعها كاصوله وفروعه شي كاصول الواطى وفروعه واراد بالاصول ابوابها وفروعها اولادها في محل واحدة هم وكذلك على العكس شي اى وكذلك تصير اصوله وفروعه كاصولها وفروعها والاشتماع بالجزء حرام هذا جواب عما يقال لو كان الامر كذلك لكانت احرمة ثابتة في نفس المرأة الموطأة لانها صنف جزء الواطى فاجاب بقوله هم والاشتماع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهى الموطأة شي لانها لو قيد بجزءها لما حلت امرأة فيودى الى ابطال المقصود من شرع النكاح وهو التوالد والتناسل فمعنى الضرورة لم يعتبر ذلك هنا كما حلت حوى لادم عليها السلام وقد خلقت منه حقيقة فحلت له ضرورة وحرمت انتباههم والوطى محرم شي كبسبب الاجاب عن قوله فلا ينال بالمختور وتقديره ان يقال ان الواطى حرام هم من حيث انه زنى لانه حيث انه سبب الولد شي وفي بعض النسخ والوطى محرم من حيث انه سبب الولد لانه حيث انه زنى والذي يظهر من كلام السراج ههنا ان هذه النسبة هى الصحيحة فان الاكل قال بيانه ان الواطى ليس سبب احرمة من حيث ذاته ولا من حيث انه زنى وانما سبب لها من حيث انه سبب الولد اقيم مقامه كالسفر مع الشقة ولا عدوان ولا معصية للسبب الذى هو الواطى لعدم اتصافه بذلك لا يقال ولد عصيان ولا عدوان والشئ اذا قام مقام غيره يعتبر فيه حقيقة اصله لا صفة نفسه كالتراب في التيمم وقال الشافعى لا عدوان ولا عصيان فى السبب الذى هو الولد فكذلك لا عصيان فى السبب الذى قام مقامه فى ذلك الوجه هو لان صفة لما ياب انما يوجد فى صفة النوب كما فى التيمم

قوله الى شخص واحد
والسبب فيه ان الولد
الماخوذ من الولد
والمصدر من الولد
يطلق على النفس حقيقة
كما يطلق على الكل فلا يرد
ان الحقيقة لا تحقق
الاشتماع على اللفظ
على مجموع الموضوع له
الا على بعضه لا مولانا
عاصم الاسلام مولانا
محمد عمر ع فيمنه
قوله ان الواطى اذا
كان من الموطأة
واحد فيسبب الموطأة
والاشتماع بالجزء
ان الضرورة ذات
ان سبب التوالد
والاشتماع بالجزء
شرح النكاح وهو الموطأة
والوطى وحى صحيح
فلا خلافات فلا خلاف
مولانا الاسلام
قوله ان الواطى اذا
كان من الموطأة
واحد فيسبب الموطأة
والاشتماع بالجزء
ان الضرورة ذات
ان سبب التوالد
والاشتماع بالجزء
شرح النكاح وهو الموطأة
والوطى وحى صحيح
فلا خلافات فلا خلاف
مولانا الاسلام

نحو قوله

لا من حیث انہ زنا

مع الوضوء وقال الكاكي معنى اقباء الحرمة بالوطي بواسطة انه سبب للماء والماء سبب للولد
ووجود الولد هو الاصل في الاعتناق باعتبار انه جزء لوالدين ولا عصيان فيه فكان الوطى
قايما مقام الماء نظر الكون الماء مطهرا وسقط وصف التراب انتهى فان قلت قال الشافعي
النفكاح امر محدث عليه والزنا فعل رجعت عليه فاني يكون سببا للنعمة الاترى انه لا يثبت به
النسب ولا العدة فكذا جهة المصاهرة لانه لو كان سببا للنعمة لفيضي الى تكثير الزنا وهتدل ايضا
بقول عليه السلام احرام الاحلال كذا رواه ابن عباس رضي الله عنهما وروى ابو هريرة
رضي الله عنه انه عليه السلام سئل عن من زنى بامراة ثم تنوج بها فقال عليه السلام
لا يحرم احرام الاحلال وقالت عايشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل اتى امراة فجوراثم تنوج انبتها فقال عليه السلام لا يحرم احرام الاحلال قلت اجيب
بان عدم ثبوت النسب به لكون المقصود من النسب الشرف به ولا يحصل ذلك بالنسب
الى الزاني وعدم وجوب العدة لكون وجودها في الال وباعتبار حق النكاح والفراش
وبين النكاح والسفاح منافاة فبالعدم الفرائش ينعدم السبب الموجب للعدة واستدل له
بالحديث لا يصح الا لا يجعل الحرام محرما للحلال وانما ثبتت الحرمة باعتبار ان الفعل حرمة للولد
وحرمة هذا الفعل لكونه زنا مع ان هذا الحديث غير محرم على ظاهرة فان كثيرا من الاحرام
يحرم الاحلال كما اذا وقعت قطرة من خمر في الماء وكالوطي بالشبهة ووطي الامة المشتركة
ووطي الاب جارية الابن هذا كله حرام حرم الاحلال وفي حديثهم الاول عثمان بن
عبد الرحمن الرحامي قال يحيى بن معين كان يكذب وقال الحادي وابوداود
والنسائي ليس بشئ وقال الدارقطني متروك وقال ابن حبان

[illegible]

ومن مستهارة شهوة حرمت عليه إمامها وبنوها وقال الشافعي لا تحرم دعي هذا المحدث مسهارة ولا
شهوة ونظروا فيهم ونظروا في أفعالهم وشبهوا أن المس نظر ليس معنى الخوف لهذا لا يعتد بها فساد الصوم الأحكام وبوجوب الغسل

يروى الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به واما الحديث الاخر فضعيف فقال احمد
عديهم من كلام ابن اشرح بعض فضاة العراق وقيل من قول ابن عباس وكبار اصحابنا لفظه
في ذلك من ومن ستم امرأة بشهوة حرمت عليه امها وبناتها من وفي جميع التفاريق سواركان
ذلك المس عمدا او خطارا او ناسيا او طائعا او مكرا اذا اشتى وفي الصنينة لو قال لم اشتهت لم يصديق
وقال الكاكي سواركان اللبس حلالا او حراما وبه قال الشافعي في قول وما لك في الحمل فانه ذكر
في المبسوط لو قيل امه بشهوة لا تزوج بنتها وكذا لو قيل امه بشهوة ثم مات قبل الوطى لا تزوج
بنتها من وقال الشافعي لا تحرم من في قول وبه قال احمد سواركان في الحلال او احرام من وعل
هذا الخلاف من المذكورين وبين الشافعي من ومن ستم امرأة بشهوة من اي مس الرجل امرأة
بشهوة من ونظرنا الى ذكره عن شهوة وكذا الخلاف في التقبيل والمفاضة وقال ابوالليث
رحمه الله في مسها له تاويل المسئلة ان اذا صدق الرجل المرأة انها مسته بشهوة ولو كذبها ولم يقع
في الكبرايه انها فعلت عن شهوة ينبغي انه لا تحرم عليها احما وبناتها كذا في جامع قاضي خان المحبوب
وفي المجتبى ثبت حرمة المصاهرة مبها اذا كانت مشتهاة وهي ثبت سبع سنين فصاعدا لا ثبت
في نبت الخمس وفيما بين الخمس والستة وقال ابوالليث تكلموا في الثمان
والسبع والست والغالب انها لا تشتى بالم يبلغ سبع سنين وقال الشيبه
في كتاب البيئات وعليه الفتوى من له من اي للشافعي من ان لمس
والنظر ليا في معنى الدخول ولهذا من اي لكونها ليا في معنى الدخول من لا يتعلق بها
من اي بالمس والنظر اي فلا يلحق المس والنظر به من فساد الصوم والاحرام ووجوب
الاغتسال فلا يلحق به من اي بالدخول لان الملحق لا بد ان يكون في معنى

فوت سوانح

三

1947

○

والله اعلم

11

المفاتيح

10

الاقليمية

10

20

الحمد لله

١٠٠

والله اعلم

۱۰۰۰

10

2

2

ان لا يغفلوا



1

والمحمد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود ويجب لان الملك قد زال في حق الكل فيتحقق الزنا ولعمري تغفر في حق ما ذكرنا فيصير جامعا ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدا

مع العلم بالحكمة يجب المحرم والمحل لا يجب سب على اشارة كتاب الطلاق من معنى اشارة
ما ذكرني باب ثبوت النسب اى الموطوعة اذا جازت بولد لاكثر من سنتين او تمام سنتين من بعد
الطلاق فاعاده المطلق ثبتت نسبه منه فدل على ان هذه شبهة في المحل والشبهة اذا كانت في المحل
يستوى فيه العلم والنظر في سقوط المحرم عنه بخلاف شبهة في الفعل فان النسب لا يثبت بها اصلا
كما لو طلى جارية ابية او امه او زوجته وقال ظننت انها تحل لي ثم وعلى عبارة كتاب المحرم يجب
ش اى المدلان الملك قد زال في حق المحل فتحقق الزنا من وقوع الوطى في غير الملك
فيجب المحرم ولم يرتفع ش اى الملك م في حق ما ذكرنا من لبنه من النفقة والمنع والنفقة
وليس هذا الا باعتبار الحكم لقياسه والنكاح في حق الزوج بالاخت احتياطي في التقاضي عن الجمع بين
م وهو ش يعني قوله م فيصير با معاش يعني اذا كان الملك قد زال في حق المحل فنزول
اثنهما يصير با معا بين الاثنين فان قلت ما سمي ذكر لفظ الاشارة في عدم وجوب الحد لفظ العبارة
في وجوب الحد قلت لانها في المسئلة الاولى التي ذكرنا صورتها وهي نسبه وثبتت تفصيلا اشارة الى
ان الوطى في عدة الثلث لا يكون زنا فلا يجب الحد وفي المسئلة الثانية يفهم وجوب الحد من نفس
العبارة لانه وطى في غير الملك فصار زنا وموجب لزنا المحرم ولا يزوج المولى امته ش سواء
ملكها او بعضها م ولا المرأة عبد با ش اى ولا يزوج المرأة عبد با سواء ملكها او بعضها وهذا
قالت الاية الاربع وعلية الاجماع وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على بطلان نكاح المرأة عبد با
انتهى وتقاة القياس جوزوا ذلك واستدلوا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى
فما ملككم ايماكم من فتيانكم المومنات والجواب ان الاية المذكورة تعارض ما قلناه وانكحوا الايامى منكم والعصا
من عبا وكم وانماكم ما طاب لكم المولى بالنكاح الابار لانها حسن فان قيل لاية ساكتة عن نكاح الساكت ليس بجرح
لها

[illegible]

لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب الى عقابك لا فرق بين الكتابية المحررة والامة عدا بنين ان شاء الله

جواز مراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويروى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم مشركين قال الله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلف اهل العلم لفظ الشريك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير ابن مريم وقالت النصارى المسيح ابن المذموم قال في اخر الالة سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشريك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يؤمنوا بالذين كفروا والوكافوا المسلمين لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضى المغايرة والمطلق ينصرف الى الكمال م لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من امي الكتابيات من اخضشت اذا واحصنها زوجها اذا اعفاه في محضته بالفتح م امي العفايف من فسر المصنف المحصنات بالعفايف وكذا فسر السدي والشعبة قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فانه فسرهم بالمسلمات وليست الغنة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدلالة الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم اصل لكم الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب امي واحل لكم المحصنات من الذين اتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعفايف جميع عفيفة من عفت عن الحرام لعف عفايف امي كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة م ولا فرق بين المحررة الكتابية والامة على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى في معنى بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامة وقال الكاكي الا انه ان لا تزوج الكتابية ولا تؤكل فيجهنم الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه غضب على خذيفة

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

ولا يجوز تزوج المجوسيات لقوله عليه السلام سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير نكاحي نسائهم ولا اكل ذبايحهم

[illegible]

۲۰۰۰

المستقل في صنع

دكان برائين

پیشینہ

الاعمال

سندھ

منه

مردود

پہلے ان کے

و غنیمت

سید الشہداء

۱۵۳

518

عمیق

وقال الشافعي ولا يجوز تزويج الولي المحرم بوليته على هذا القول عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا والله عليه السلام تزوج بميتهم

قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وانس بن مالك رضي الله تعالى عنهم وبه قال سفيان بن عيينة وعطاء وطاوس ومجاهد واكرمة وجابر
وعمر بن دينار واليوس السبتي وعبد بن ابي نجيح وهو مذهب اهل العراق هم وقال الشافعي في
ش وبه قال مالك واهل حنابلة واهل حنيفة واهل مالكية واهل شافعية واهل حنابلة
المذكور فعندنا يجوز وعنده لا يجوز له ش ابي لثافي م قوله عليه السلام ش ابي قول
البنبي صلى الله عليه وسلم ش لا تنكح الحوم ولا تنكح غيره ش هذا الحديث رواه الجماعة الا البخاري
من حديث عثمان بن عفان رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الحوم لا ينكح الحوم لا ينكح الحوم لا ينكح الحوم
في رواية ولا ينكح وزاد ابن حنبل في صحيحه ولا ينكح بكبة قوله لا ينكح لفتح الباب ولا ينكح البكم
من الانكاح ابي لا ينكح غيره م ولنا ما روي انه عليه السلام ش ابي النبي صلى الله عليه وسلم
هم تزوج ميمونة وهو محرم ش هذا الحديث رواه الائمة السنية في كتبهم عن طاوس عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة رضي الله
تعالى عنهما وهو محرم زاده البخاري وبنو بها وهو حلال وماتت لبسوت واخرجه الدارقطني من
حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم واخرجه البزار في مسنده
عن مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنهما عليه السلام تزوج وهو محرم واجتمع وهو محرم وقال
في الدرر الاثني انما اراد نكاح ميمونة ولكنها لم تسم وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله
تعالى الذين روه انه عليه السلام تزوج فيها وهو محرم اهل وثبت من اصحاب بن عباس مثل سفيان
بن عيينة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وعباس بن زياد وهو لا يكلم فقهاء الذين نقل عنهم عمرو بن دينار
واليوس السبتي وعبد الله بن ابي نجيح وهو لا يائمة يقتدى برواياتهم والما حديث عثمان فانما

ومارواه محمول على الوطى يجوز تزويج الامة مسلمة كانت او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحر ان يتزوج بامه كتابية

على خلاف رواية الرازي فان قلت قالوا النسي قول والجواز فعل والقول مقدم يوجب اجماع
هما ان القول يتعدى دون الفعل والثاني يجوز ان يكون الفعل مخصوصا به عليه السلام
لا سيما في باب النكاح ولان الفعل يمارض في نفسه ولا يمارض للقول قلت اجيب عن قوله
الاول بالمنع فان الفعل يتعدى ايضا لان الاحرام لما لم يكن مانعته في حقه وثبت جواز العقد
معه ثبت في حق امته ايضا اذا امته اولى بالخص وهو كالغرم للمنعهم ومما جرت به قوته بحمل التثنية
وعن الوجه الثاني ان الاصل عدم الاختصاص ويلزم منه تفسير الاصل فلا يصار اليه مواردا
سش اى مارواه الشافعي رحمه الله تعالى م محمول على الوطى سش لان النكاح للوطى حقيقة
وللعقد مجاز اى لا يطار المحرم ولا يمكن الحرمة حتى يطار بهذا الما ذكره بعضهم وموضعيه لان الحكم
من الوطى لا يسمى نكاحا مع اختلاف اعرابا لكنه عليه السلام اخبر عن مياد احوال المؤمنين انهم في
احرامهم لا يشغلون بالنكاح والافتكاك ولا يباشرون ذلك وقال الخطابي الا وجه ان يقال
ان الحديث مروى بالنسي محمدا والنسي يكون للتثنية كما في نيه عليه السلام عن الخطبة على
اخيه ولو فعل صح النكاح عندنا والشافعي واحمد خلافا لما لك حديث النسي بحمل عليه لوفيقا بين الخبرين
ولو روى منفيانا لنسي يعني النسي كذا في الكاكي م ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت
او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحر ان يتزوج بامه كتابية سش وبه قال مالك واحمد في رواية
وعن لك نكاح الامة مطلقا وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحارث والديري انها قال
يتزوج الحر اربعا من الامار من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وسع الله تعالى طهذه الامة
نكاح الامة وان كان موسرا الا ان تكون شحمة حرة وقال قتادة والثوري ان خاف العقد جاز
نكاح الامة وان وجد طولا وفي الذخيرة القرافية اذا لم يستغن بامه واحدة تزوج الى غير

قوله محمول على النسي في قوله
فان قلت قالوا النسي قول والجواز فعل والقول مقدم يوجب اجماع
سش اى مارواه الشافعي رحمه الله تعالى م محمول على الوطى سش لان النكاح للوطى حقيقة
وللعقد مجاز اى لا يطار المحرم ولا يمكن الحرمة حتى يطار بهذا الما ذكره بعضهم وموضعيه لان الحكم
من الوطى لا يسمى نكاحا مع اختلاف اعرابا لكنه عليه السلام اخبر عن مياد احوال المؤمنين انهم في
احرامهم لا يشغلون بالنكاح والافتكاك ولا يباشرون ذلك وقال الخطابي الا وجه ان يقال
ان الحديث مروى بالنسي محمدا والنسي يكون للتثنية كما في نيه عليه السلام عن الخطبة على
اخيه ولو فعل صح النكاح عندنا والشافعي واحمد خلافا لما لك حديث النسي بحمل عليه لوفيقا بين الخبرين
ولو روى منفيانا لنسي يعني النسي كذا في الكاكي م ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت
او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحر ان يتزوج بامه كتابية سش وبه قال مالك واحمد في رواية
وعن لك نكاح الامة مطلقا وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحارث والديري انها قال
يتزوج الحر اربعا من الامار من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وسع الله تعالى طهذه الامة
نكاح الامة وان كان موسرا الا ان تكون شحمة حرة وقال قتادة والثوري ان خاف العقد جاز
نكاح الامة وان وجد طولا وفي الذخيرة القرافية اذا لم يستغن بامه واحدة تزوج الى غير

لان جواز نکاح الاماء ضروری عندہ لما فیہ من تعویض العجز علی الرق وقد اندفعت الضرورة بالمسلمة ولهذا جعل طول الحرة مانعا منه وعندنا يجوز مطلق لاطلاق المقنن وفيه امتناع عن تحصيل العجز الحرة اوراقه وله ان لا يحصل الاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف ولا يتزوج امه على حرة كقوله عليه السلام لا تنكحوا امهاتكم الا بعد

قول ابن جنبل وان استغنى بها نفى الزيادة عليها خلاف وابعاج حماد نكاح اثنين من الاماء عند الشافعي لا يزوج على واحدة وهو رواية عن احمد لان نكاح الاماء ضروري عندہ من اى عند الشافعي م لما فیہ من انما فی تزويج الاماء من تعویض العجز على الرق من الاول شيخ الام في الرق هم وقد انفعت الضرورة بالمسلمة من اى الامة المسلمة الواحدة والضرورة تمقدر مؤنتها بقدر ما فلا حاجة الى الكتابة هم لهذا من اس لكونه ضروريا بمجرى من اى الشافعي هم طول الحرة مانعا منه من اى من تزويج الامة لان دفاع الضرورة باقتضاء على تزويج الحرة هم وعندنا يجوز مطلق من اى جواز نكاح الامة مطلقا مسلمة كانت او كفاية هم لاطلاق المقنن من هو قولنا في فانكروا ما طاب لكم من النكاح وفيه من اى في نكاح الامة هم امتناع عن تحصيل العجز لارفاقه من لانه لم يوجد بعد كلامه بارتاق وفيه الارفاق بحال بعد مصدر لا يصدر منه شئ حتى يقال انه ارتاق وبعد وجود المال لا يصف بالرق والحرة بالطلاق التبعية والامتناع عنه ليس بمانع شرعا هم وله ان لا يحصل الاصل من اى الولد بالعتل من ضرورة ومزوج العجز العقيم فيكون له ان لا يحصل الوصف من اى وصف الحرة ايضا يتزوج الامة هم قال ولا يتزوج امه على حرة شش سواء كان حرا او عبدا هم لقوله عليه السلام من اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح الامة على الحرة شش وهو الحديث قطعي في سنة في الطلاق من حديث مطاهر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق العبد اثنتان ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره وفروا الامة حيثان وتزوج الحرة على الامة ولا يتزوج الامة على الحرة ومطاهر بن اسلم ضعيف وروى الطبراني في تفسير سورة النساء باسناده عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تنكح الامة حرة

قول ابن جنبل وان استغنى بها نفى الزيادة عليها خلاف وابعاج حماد نكاح اثنين من الاماء عند الشافعي لا يزوج على واحدة وهو رواية عن احمد لان نكاح الاماء ضروري عندہ من اى عند الشافعي م لما فیہ من انما فی تزويج الاماء من تعویض العجز على الرق من الاول شيخ الام في الرق هم وقد انفعت الضرورة بالمسلمة من اى الامة المسلمة الواحدة والضرورة تمقدر مؤنتها بقدر ما فلا حاجة الى الكتابة هم لهذا من اس لكونه ضروريا بمجرى من اى الشافعي هم طول الحرة مانعا منه من اى من تزويج الامة لان دفاع الضرورة باقتضاء على تزويج الحرة هم وعندنا يجوز مطلق من اى جواز نكاح الامة مطلقا مسلمة كانت او كفاية هم لاطلاق المقنن من هو قولنا في فانكروا ما طاب لكم من النكاح وفيه من اى في نكاح الامة هم امتناع عن تحصيل العجز لارفاقه من لانه لم يوجد بعد كلامه بارتاق وفيه الارفاق بحال بعد مصدر لا يصدر منه شئ حتى يقال انه ارتاق وبعد وجود المال لا يصف بالرق والحرة بالطلاق التبعية والامتناع عنه ليس بمانع شرعا هم وله ان لا يحصل الاصل من اى الولد بالعتل من ضرورة ومزوج العجز العقيم فيكون له ان لا يحصل الوصف من اى وصف الحرة ايضا يتزوج الامة هم قال ولا يتزوج امه على حرة شش سواء كان حرا او عبدا هم لقوله عليه السلام من اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح الامة على الحرة شش وهو الحديث قطعي في سنة في الطلاق من حديث مطاهر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق العبد اثنتان ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره وفروا الامة حيثان وتزوج الحرة على الامة ولا يتزوج الامة على الحرة ومطاهر بن اسلم ضعيف وروى الطبراني في تفسير سورة النساء باسناده عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تنكح الامة حرة

وهو باطلا قد حجة على الشافعي في يجوز ذلك للعبد على مالك في تجوز براءة المحرور وان الرق اثنان في تصفية النعمة

قال وتكلم الحر ومن المطلق الحر فلا يملك امته رواه عبد الرزاق في مصنفه مقصرا على كلام
الامة فقال حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن عبينة عن الحسن قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان تنكح الامة على الحر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ايضا حدثنا ابو داود
الطيالسي عن هشام الاسراري عن رجل من الحسن ان تنكح الامة على الحر ورد
عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريج اخبرني الزيد انه سمع جابر بن عبد الله يقول
لا تنكح الامة على الحر وتنكح الحر على الامة واخرج عن الحسن نحوه واحسنه ابن ابي
عن علي ابن ابي طالب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما واحسنه مكحول ايضا
نحوه وفي السردجي وعن سعيد بن المسيب مكحول في الرجل يتزوج الامة على الحر
فلا يفرق بينهما وعن الزهري يبرج طهره وينزع منه وعن طاووس قلت لان رجلا تزوج
امته على حرة وانه يزعم انه قد حرمتا عليه قال صدقه اذ كره ابن ابي شيبة هم وهو باطلا
من ابي الحديث المذكور ليقضه اطلاقه من حجة على الشافعي في تجوز ذلك من
اي تجوز الامة على الحر م للعبدان عنده يجوز للعبدان يتزوج الامة على الحر وبه قال
احمد في رواية م وعليه مالك من اي وحجة على مالك م في تجوز من ابي تجوز
الامة على الحر م برهنه الحر م ش ليخ اذا رضيت الحر بذلك يجوز م لان للرق تأثير
من قوله حالة الانقضاء دليلنا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان
تزوج الامة ممنوع لمعنى في التزوج اذا كان حرا وهو تعرض حرة على الرق مع المانع عنه وهو
لا يوجد في حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان النكاح الحر اذا رضيت فقد
حقها واشار الى وجه قولنا بقوله لان للرق اثر في ابي الرزق تأثيره في تصفية النعمة من وهو الجمل الذي

وقد كان قد ذكر ذلك في كتابه
لان القول به ان الرق اثنان
في تصفية النعمة
فلا يملك امته
رواه ابن ابي شيبة
في مصنفه ايضا
حدثنا ابو داود
الطيالسي عن
هشام الاسراري
عن رجل من الحسن
ان تنكح الامة
على الحر ورد
عبد الرزاق في
مصنفه اخبرنا
ابن جريج اخبرني
الزيد انه سمع
جابر بن عبد الله
يقول لا تنكح
الامة على الحر
وتنكح الحر على
الامة واخرج عن
الحسن نحوه
واحسنه ابن ابي
عن علي ابن ابي
طالب وابن مسعود
رضي الله تعالى
عنهما واحسنه
مكحول ايضا
نحوه وفي
السردجي وعن
سعيد بن المسيب
مكحول في
الرجل يتزوج
الامة على
الحر وبه قال
احمد في
رواية م
وعليه مالك
من اي
وحجة على
مالك م في
تجوز من
ابي تجوز
الامة على
الحر م
برهنه
الحر م
ش ليخ
اذا رضيت
الحر
بذلك
يجوز م
لان
للرق
تأثير
من
قوله
حالة
الانقضاء
دليلنا
ولم
يذكر
دليل
الشافعي
ولا
دليل
مالك
فوجه
قول
الشافعي
ان
تزوج
الامة
ممنوع
لمعنى
في
التزوج
اذا
كان
حرا
وهو
تعرض
حرة
على
الرق
مع
المانع
عنه
وهو
لا
يوجد
في
حق
العبد
لانه
رقيق
بجميع
اجزائه
ووجه
قول
مالك
ان
النكاح
الحر
اذا
رضيت
فقد
حقها
واشار
الى
وجه
قولنا
بقوله
لان
للرق
اثر
في
ابي
الرزق
تأثيره
في
تصفية
النعمة
من
وهو
الجمل
الذي

عليه انقروا في الطلاق ان شاء الله فيثبت به حل المحلثة في حالة الافراد دون حالة الانضمام يجوز تزوج المحلثة
عليها قوله عليه السلام وتكنم الحرة على الامة ولا حرجا من المحلثات في جميع المحلثات اذ لا
في حتمها فان تزوج امة على حرة في عدة من طلاق بائن لم يجز عندنا الى حنفية في ويهيئ عندنا هما لان
هذا ليس بزوج عليها وهو المحرم ولهذا الوجه لا يستزوج عليها نهية

عليه النكاح في جانب النساء والرجال جميعاً على ما نقل في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى
سش قوله في اخر الفصل الذمى باب طلاق السنة على ما باقى بيانه ان شاء الله تعالى عز وجل
فتثبت به سش اى الذى بنى عليه النكاح روار على قوله م حل المحايته في حالة الانفراد سش
وهى اذا تزوج الامة ولم يكن تحته حرة م دون حالة الانضمام سش وهى المجمع بين الحرة والامة
في عقد النكاح او تزوج الامة على الحرة تقدير هذا ان في الحقيقة حالتين حالة الانضمام مع الحرة
وحالة الانفراد عنها فيثبت الحل في حالة الانفراد دون حالة الانضمام وهو تزوجها على الحرة او
الحرة والتزوج على الحرة انضمام لان كل فعل لقبيل لامة او ليطي بقايه حكم الابدانة وحكم النكاح
من ذلك فيجعل الانضمام على هذا الطريق وقد طول الاكمل سها كلامه واستغرة وهو في الحقيقة
اخذه من النهاية وصاحب النهاية اخذه من المبسوط وفيما ذكرناه كفاية م ويجوز تزويج الحرة عليها
سش اى على الامة ولا يبطل نكاح الامة باجماع الأئمة الاربعة وقال المنزى من اصحاب الشافعى
يبطل نكاح الامة للقعدة على طول الحرة م لقوله عليه السلام سش اى لقول النبى صلى الله عليه
وسلم فكبح الحرة على الامة سش تقدم هذا عن قريب في سنن الدارقطنى عن عائشة رضى الله
تعالى عنها م سش اى ولان الحرة م من المحلات سش فبفتح اللام م في جميع الحالات
او لا منتصف سش كبر الصادق في حقها سش اى في حق الحرة بخلاف الامة م فان تزوج الامة
على حرة في عدة من طلاق بائن او ثلاث سش قبل الاعتداء عن طلاق بائن لانا لو كانت معتدة عن طلاق
رضى لا يجوز بالاتفاق م لم يخرج عندنا ضعيف يجوز عندنا سش وبه قال شافعى مالك حمزة عند عدم طول الحرة لان هذا
اى نكاح الامة في عدة الحرة م ليس يتزوج عليها سش اى على الحرة ليزوال الملك م وهو المحرم سش
اى التزوج على الحرة هو محرم كبر الرازم ولذا سش اى ولكون المحرم هو التزوج على الحرة م لو طلق لانه عليها

20

مولفین "مطلوب الموعود"

نظام ملحق القانون

نور الدين علي بن الحسين

پیشہ خدو و عرق نازیب

طبيب النفساني

السلامة

فولاد لاسان من گنج

الحمد لله

100

الحمد لله

محکم دلائل سے مزین و متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

سے قولہ ہو

۱۰۰

بنیامین کلاصا ح المود

عنہیں فرمایا

إهداء المبدأ

قوله تعالى فانكحوا اطبا لكم من النساء على ثلث رباغ التخصيص على العدد بينهم الزيادة عليه

وكذا بعده اباح نكاح تسع ومن قال ثني بمعنى اثنين مرتين اباح نكاح ثمانية عشر مرة وكل من قال
عبد الوهاب عن بعض الناس انه جوز الرجل ان يتزوج من النساء اي عدد شاء قليلا كان او
كثيرا من غير حصر وعدد ذكر السرد في كرامه سبحانه وتعالى الزواج في التوراة من غير حصر بعد حفظ
لمصالح الرجال دون النساء وحرم في الانجيل الزيادة على الواحدة حفظا لمصالح النساء دون الرجال
وجمع في هذه الشريعة المعظمة بين مصالح الرجال والنساء بقوله عز وجل فانكحوا اطبا لکم من نسائکم
ثني وثلاث ورباع والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه قيل قوله والتخصيص على العدد يمنع
الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما نفيل الثوب من خمس من بول وغائط وقبي
ودم ومنى وبالاتفاق نفيل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نص على العدد مع كلمة الخمس جواب
بان معناه انما نفيل الثوب من خمس مما يخرج من بدن الادمي لان هذا الحديث خرج جوابا لسؤال
من سأل عن البجاسة وهو مختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يمتشي على قول من يقول
ان اللفظ في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اربعة ثني الالية ورد بان الاصح ان الواو بمعنى اما لان
اولا تشتمل الا في التخيير والتخيير في الحقيقة لا يدخل في العدد وتشمل هذا التركيب يدل على جواز اعداد
كمائة فلو لم تقسموا هذه المال اثنين اثنين وثلاثة ثمانية واربعة اربعة ولو قلت
او يعلم انه لا ممنوع ان يقسموه الا احده هذه القسمة وليس لهم ان يجعوا بينها
لان اول واحد الشئيين والواو تدل على تجويز الجمع بين المصدق وقال الفراء
المراد واحد من الاعداد ولا وجه لحمية على الجمع لان العبارة في التسع بهذا
اللفظ من المعنى في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة دراهم وقال
اعط درهمين وثلاثة واربعة كان سخيفا جالبا فعلم ان المراد واحد وقيل منتهى الآية

ان قوله تعالى فانكحوا اطبا لکم من نسائکم ثني وثلاث ورباع والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما نفيل الثوب من خمس من بول وغائط وقبي ودوم ومنى وبالاتفاق نفيل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نص على العدد مع كلمة الخمس جواب بان معناه انما نفيل الثوب من خمس مما يخرج من بدن الادمي لان هذا الحديث خرج جوابا لسؤال من سأل عن البجاسة وهو مختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يمتشي على قول من يقول ان اللفظ في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اربعة ثني الالية ورد بان الاصح ان الواو بمعنى اما لان اولا تشتمل الا في التخيير والتخيير في الحقيقة لا يدخل في العدد وتشمل هذا التركيب يدل على جواز اعداد كمائة فلو لم تقسموا هذه المال اثنين اثنين وثلاثة ثمانية واربعة اربعة ولو قلت او يعلم انه لا ممنوع ان يقسموه الا احده هذه القسمة وليس لهم ان يجعوا بينها لان اول واحد الشئيين والواو تدل على تجويز الجمع بين المصدق وقال الفراء المراد واحد من الاعداد ولا وجه لحمية على الجمع لان العبارة في التسع بهذا اللفظ من المعنى في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة دراهم وقال اعط درهمين وثلاثة واربعة كان سخيفا جالبا فعلم ان المراد واحد وقيل منتهى الآية

فيتزوج العبد اثنين الحكم اربعاً اظهر الشرف الحرية فان طلق الحر احد الادبع طلاقاً بائناً
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي ونظير لنكاح الاخت في عدل الاخت

في تصنيف النعم وهذا محل ففعة من التمتع يوصل بها الى قضاء شهوة النكاح طلالاً والنعم
متفاوت الاحوال في الشرع فان حال البتة لما كان اشرف حل له التسع دون غيره وحال
الحر اشرف من حال العبد فتظهر الزيادة في حق المحرورون البعد من فيتزوج العبد اثنين والحكم
اربعا شش اى يتزوج المحرور اربع نساء شش اظهر اشترى الحرية هم ويؤيده حديث عمر رضي الله
عنه فانه قال لا يتزوج العبد اكثر من اثنين وفي المحلا وعن عطاء راجع اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنين انتهى وفيه خلاف للشافعي
والملك وقد ذكرنا عن قريب هم فان طلق الحر احدى الاربع شش حتى اذا كان الحر متزوجاً
باربع نساء فطلق احداً من هم طلاقاً بائناً لم يجز له ان يتزوج رابعة شش اى امرأة رابعة هم
حتى تنقضي عدتها شش يروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد ابن ثابت
وبه قال سعيد ابن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والنسفي والثوري واحمد وقال القاسم
بن محمد وعروة وابن ابي ليلى له ذلك لانقطاع النكاح بينها وبه قال الشافعي واثار اليه
بقوله هم وفيه خلاف للشافعي شش اى يتزوج الرابعة في عدة المطلقة طلاقاً بائناً خلاف للشافعي
يعني يجوز عنده وبه قال مالك والبوثور وابو عبد الله المنذر قلنا انكاح المطلقة الرابعة قائم
لبقاء احكامه من النفقة والفراس من المنع من الخروج والقاطع قد تاخر عمله الى انقطاع العدة وعن
ابى الزناد انه قال كان للوليد بن عبد الملك اربع نساء فطلق واحدة منهم البتة وتزوج غير ما قبل
ان تحل فجاب ذلك عليه كثير من الفقهاء منهم سعيد بن المسيب قال سعيد بن منصور اذا عاب عليه
سعيد بن المسيب فامى شىء بقى وحكى مروان شاور الصحابة فيه فاتفقوا على انه يفرق بينها وبها لضم
زيد ثم رجع الى قولهم ذكره في المبسوط هم وهو نظير لنكاح الاخت في عدة

قال ان تزوج جلي من نكاح النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف النكاح فاسد ان كان الحمل ثابت بالنسب للنكاح باطل بالاجماع لا يبي يوسف
ان الامتناع في الاصل محرمة الحمل هذا الحمل محترم لانه لا جناية منه ولهذا لم يجز
استناطه ولهذا انفاس المملكات بالنسبة حرمة الوطى كذا يستق ما ذكره غيره
الاخت ش اي عدم جواز نكاح المرأة وعدة الاربعة قبل انقضائها فغير عدم جواز الاخت في
عدة الاخت وقدم ذلك فيما مضى وفي المبسوط للزوج المرتبة ان يزوج باختها بعد لحاقها قبل انقضاء
عدتها لانها لا عدة عليها من المسلم لتباين الدارين فان عادت مسلمة لا يضر نكاح الاخت لان
العدة لا تعود وعند ابي يوسف تعدد في بطلان نكاحها روايتان عنه قال ش اي محمد في النكاح
الغيرم وان تزوج جلي من الزنا جاز النكاح ولا يطأ وبالنسبة حتى تضع حملها ش اي اذا لم يكن الحمل ثابت بالنسبة
وبهذا ش اي جواز النكاح ومنع الوطى الى حين الوضع عن ابي حنيفة ومحمد وبهذا قال الشافعي في جواز النكاح ولكنه جاز طهيا
هم وقال ابو يوسف النكاح فاسد وبهذا قال ابن شاذان وزفر وياكوت احمد وان كان الحمل ثابت بالنسبة والنكاح
باطل بالاجماع ش ولو كان الحمل من الزنا من النكاح جاز عند الكوفي وحمل وطهيا تستحق النفقة عند الكل ذكره
في المنوازل وان كان الزنا من غير تستحق النفقة عند بعض المشايخ ولا تستحق النفقة عند البعض على سبب
ابي حنيفة ومحمد ولا يبي يوسف ان الامتناع ش اي امتناع النكاح هم في الاصل ش وهو صورة
الاجماع يعني فيما اذا كان الحمل ثابتا بالنسبة بحرمة الحمل وصيانة عن سقطة ما ذكره غيره
فان الحمل يزاد سمعة وبصره حدة بالوطى هم وبهذا الحمل محرم لانه لا جناية منه ش اي من الحمل هم
ولهذا ش اي وعدم الجناية منه هم لم يخبر استناطه فيمنع النكاح وهذا ايضا ما دللنا ش اي لا حنيفة
ومحمد منها ش اي يحل من الزنا من المملكات بالنسبة ش وهو قولهم واحل كم ما رواه
ذلكم وكل من كانت كذلك جاز نكاحها فان قلت ما بال احمل الثابت بالنسبة لم تدخل تحت هذه
النسبة قلت انتم قولتم ولا تعرفوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب بجله وحرمة الوطى ش هذا جوابا
يقال لو كانت من المملكات يحل وطهيا بعد ورود العقد عليها فاجاب بقوله هم وحرمة الوطى كذا يستق ما ذكره غيره
غير ش وهو حرام لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستق ما ذكره غيره يعني طلى المحمل وقال

والامتناع في ثابت النسب لمحق صاحب الماء ولا حرمة للزاني فان تزوج حامله من النسب
فالنكاح فاسد لانه ثابت النسب ان زوج ام ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل لانهما فراسخا
ها حية يثبت النسب لهما من غير دعوة فلو صح النكاح لم يحصل الجمع بين الفرائسين
الا انه عند متاكده حتى ينفى الولد بالنسب

عليه السلام لا توطأ حامل حتى تضع صحيح فان قلت ثم الزم فيه باجمل فكيف يكون حتى تضع
شعره فثبت من ما لا غير فان قلت النكاح شرع لانه من غير دوى وبه الحمل فلا ثبت بدونه والحمل منها
غير ثابت فلا ثبت النكاح قلعت ليس من ضرورة حرمة الوطأ المعارض على شرط الزوال فساد النكاح
كما لو حرم باحيف والنفس م والامتناع في ثابت النسب مثل جواب عن قول ابى يوسف انه
لحرمة الحمل تقريره لانفسهم ان فساد النكاح بحرمة الحمل بل انما يجرى بحق صاحب المار ولا حرمة
للزاني الا ان كان به احرام مثل فان تزوج حامل من السبي فالنكاح فاسد لانه ثابت بالنسب
هذا باجماع الائمة الرابعة وكذا المهاجرة اليها لو كانت حاملا ودوى الحسن عن ابى حنيفة المهاجرة
والمسبية انه يجوز لكاحها لكن لا يطارها حتى يضعها حملها وان لم يكن حاملا فلا يجوز النكاح لان الفرقة
وقعت بقبولين الذين كذا في جامع المحبوبي هم وان تزوج ام ولده وهي حامل منه مثل
والحال انها حامل من المولى هم فالنكاح باطل لانها مثل اى لان ام الولد هم فرائش لولا
مثل لوجود حده وهو صيرة المرأة متعينة لثبوت نسب الولد منها وهو معنى قوله هم حتى ثبت
ولدها منه مثل اى من المولى هم من غير دعوة فان قلت ذكرنا بلفظ الباطل وفيما تقدم بلفظ الفاسد
قلت لان الحرمة فيما تقدم مختلف فيه لما ذكرنا من رواية الحسن فكانت حرمتها اخف فذكر بلفظ الفاسد قيل
بالفساد هناك البطلان ايضا وفيه ما لم هم فلو صح النكاح لم يحصل الجمع بين الفرائسين مثل وهما فراسخا
وفرائش النكاح ولانه لا يجوز لانه يودى الى اشتباه الانساب فالنكاح المنكوت هم الا انه غير متاكده
هذا استثناء من قوله فرائش لولا اى معنى ام الولد فرائش لولا الا انها فرائش غير قومية ويجوز ان يكون
جوابا عما قيل وهو انه لو كانت فرائش لولا لما جاز لكاحها عند كونها غير حامل مع انه يجوز فاجاب بقوله الا
مثل اى الا ان فرائشها غير متاكده يعنى ضعيف هم حتى ينفى الولد بالنسب مثل اى سعة

من غير لسان فلا يعتبر ما يتصل به الحمل قال ومن وطئ جاريته ثم تزوجها جاز النكاح
لانها ليست بفراش لمولاها فانها لو جاءت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة الا ان عليه
ان يستبرئها صيانة لما اذا جاز النكاح فللزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابى حنيفة والى يوسف
وقال محمد لا احب له ان يطأها قبل ان يستبرئها لانه احتمل الشغل بماء المولى

ينبغي ولده بمجرى النفى هم من غير لسان فلا يعتبر ما يتصل به الحمل شس اى فلا يعتبر هذا الفراش
الم متصل به الحمل لان الحمل مانع في الجملة وكذلك الفراش فعند اجتماعهما يحصل التاكيد فان قلت
اذا كان غير متساكد فيبقى الولد من غير لسان وجب ان يكون الاقدام على النكاح نفيًا للسبب فانه
يقبل النفى دلالة كما اذا قال بجارية له ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة هذا الاكبر منى فانه ينبغي
نسب الباقيين واذا اتفق نسبه كان حملًا غير ثابت النسب وفي مثله يجوز النكاح كما تقدم قلت حبيب
بان هذه دلالة والدلالة انما تحل اذا لم يخالفها صريح وصرح هنا موجود لان المسئلة فيما اذا كان
الحمل منه وان قال رجل تنفج ام ولد وهى حامل منه وانما يكون الحمل منه اذا قرب به ومن طئ جارية
ثم تزوجها جاز النكاح شس اى قبل استبرائها وقال الشافعى واحمد لا يجوز نكاحها قبل الاستبراء بحنفية
وعندهم لا يجوز نكاحها حتى تخفص ثلاث حيض كما في الزانية عنده فانه يجب عليها ثلاث حيض عنده
وكذا الخلاف في ام الولد غير حامل منه هم لانها شس اى لان الجارية هم ليست فراشًا لمولاها هنا
شس لعدم حد الفراش وهو صورة المرأة متعينة لثبوت نسب ولد الرجل ولم يوجد ذلك هنا
هم فانها لو جاءت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة للنكاح الا ان عليه شس اى على المولى هم
ان يستبرئها شس قال الشارحون معناه عليه الاستحباب دون الوجوب وذلك لان هذا اللفظ
غير مذكور في اجماع الصنف وانما ذكره المصنف فيقال انه اراد به الاستحباب هم صيانة لما به شس
وقد صرح في فتاوى الولو اجمعي الاستحباب هم واذا جاز النكاح فللزوج ان يطأها قبل الاستبراء
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجب الى ان يطأها حتى يستبرئها هم وفي المشكلات لا يحل له
ان يطأها حتى يستبرئها بحنفية هم لانه شس اى لان رجلا هم احتمل الشغل بماء المولى شس لوجود
سببه وهو الوطئ ولو تحقق الشغل والوطئ يحرم الوطئ تاو با عن السقى لزرع غيره

فوجب التنزه كما في الشرع ولحقنا ان الحكم يجوز النكاح اشارة الفساح
خلافه لا يستبرأ لا استحبابا ولا وجوبا بخلاف الشرع لانه يجوز مع الشغل كذا
اذا راي امرأته تزني فتزوجها حل له ان يطأها قليل ان يستبرأ عنها

فاذا احتل هم فوجب التنزه كما في الشرع فبان التنزه عن الوطئ في الشرع قبل الاستبراء
وقال الا ترى اني رضى الله عنه ليس المراد منه الوجوب لمصطلح لانه قوله لا احب ان يطأها هم
ولما شئ اى لابي حنيفة وابي يوسف هم ان الحكم يجوز النكاح اشارة الفساح اى حكم الشرع
يجوز النكاح علامة فراغ الرحم لان النكاح لم يشرع الا على رحم فارغ عن شغل محرم واذا كان الرحم
فارغا هم فلا يبرأ لا استبراء لا استحبابا ولا وجوبا شئ اى لا على الاستحباب لا على طريق الوجوب
اذا الحكم لا يثبت بلا نسب فما قدم لفظ استحبابا وكان حقه التاخير لان نفيه يستلزم نفي الوجوب
فكان تقديمه بوجوب لا يستغنا عن نفي الوجوب لان انهم يقول به وكان نفيه اهم واما ليقول
بخلاف الشرع فان الاستبراء فيه واجب هم بخلاف الشرع هذا جواب عن قياس محمودة الزنا
على الشرع بالفارق تقريره ان الشرع ليس مثل الذي قاسه عليه هم لانه شئ اى لان الشرع
هم يجوز مع الشغل شئ دون النكاح فامرهم بجواز النكاح اشارة النزاع والالكان حكما بما لا يجوز
ولا كذا لك في الشرع فوجب الاستبراء وبهذا الخلاف فيما اذا لم يستبرأ المولى اما لو استبرأ ثم زوجها
بزوج يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء ومن المشايخ من قال لافلات بينهم في احوال
لان عندهما لا يجب الاستبراء ولم يقولوا لا يستحب عند محمد يستحب ما قاله وجب قال ابو الليث قول
محمد اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في جامع المجوبى هم وكذا شئ اى وكذا الحكم مع اختلاف المذاهب
هم فيما اذا راي امرأة تزني فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبرأ بها عند جماهير اى عند جمهور
وابي يوسف وبه قال الشافعي ومالك وقال احمد لا يجوز الا بشرط انقصار العدة بثلاث حيضات
حتى قال احمد لو زنت امرأة لا يطأ الزوج حتى تستعد من الزنا بثلاث حيضات عنده وقيل كتيبة بغيره
وقال احمد لا يطأها بجماعية الزانية وقول قتادة واسحاق وابي عبيد شئ قول احمد في انقصار العدة

يقول صاحب الخطأ ما لم يستبرأ من المعنى فاذا ذكره كالحال المتعصبا طحل

فبلاش حيف والنوبة وقال ابن حزم في الملل لا يمل للزانية ان تنكح زانيا ولا عفيفا حتى تتوب فاذا
 تأتت حل لما الزوج من حيف ولا يمل للزانية المسلم ان تزوج مسلمة لازانية ولا عفيفة حتى تتوب
 وللزانية ان تزوج كفاية عفيفة وان لم يتجب وللزانية الطارئة منها اذن من احد هما لا يوجب فسخ
 نكاحهما وروى ذلك ابن عباس عن علي وابن مسعود والبراء بن عازب جابر بن عبد الله وابن عمر بن
 الخطاب رضي الله تعالى عنهم وقال ابن المنذر وهو قول جابر وطاوس وابن المسيب وابن زيد
 والحسن ومكرمة والنزهة والشافعي واذا ما حل للزانية ان تزوج بمن زنى عندكم
 وعند ابن مسعود والبراء بن عازب عائشة رضي الله تعالى عنهم انهما لا تحل للزانية بحال ثم لا يفرق
 بين الزوجة وبين زنى احدهما وعن جابر بن عبد الله ان المارة اذا زنت يفرق بينها ولا شئ لها من
 الحسن مثله وعن علي رضي الله تعالى عنه انه فرق بين مارة وبين زنى قبل ان يدخل بها هم قال
 محمد لا حسب له ان يبا قبل ان يستبرأ من المعنى وذاك بطريق الاحتياط لا احتمال الشغل بما للزانية
 هم والشافعي ما ذكرنا من ابي ما ذكرنا من ابي جابر في مسند البجارية هم ونكح المتعة بالحل
 او عى غير واحد من العلماء الاجماع على تحريم المتعة وقال الخطابي في المعالم كان ذلك مباهيا صدر
 الاسلام ثم حرم فلم يبق فيه اليوم خلاف بين الامة الا شأ ذهابه لبعض الروافض قال وكان ابن عباس
 يتناول في ابائه لم يخط اليه بطول العزبة وقلة اليسار ثم توقف عنه وامسك عن الفتوى به قال ابو بكر
 الساجي يروى جوازها عن بعض الشيعة وعن ابن جريح وقال المازوني في العلم تقرر الاجماع على منعها
 ولم يجال في الاطاعة من المبتدعة وعلى ابن عبد البر خلاف القديم في ذلك فقال واما الصابة
 فانهم اختلفوا في نكح المتعة فذهب ابن عباس الى ايجازها وتخليها لاختلاف منه في ذلك وعليه اكثر
 الصابة منهم حطاب بن رباح وسعيد بن جبيرة وطاوس قال وروى ايضا ايجازها وتخليها عن

منها ما رواه...

وقال مالك هو جائز لانه كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة قلنا ثبت النسخ بكتاب الصحيح

الاربعة هم وقال مالك هو جائز شئ اى نكاح المتعة جائز وقال الكاكي هذا سهو فان المذكور
 في كتب مالك حرمة نكاح المتعة وقال في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قريب ولعبيد وان
 سمى صداقا وهذه المتعة وقال الاكل معذور من المصنف يجوز ان يكون شمس الأئمة الذين
 اخذ منه المصنف اطلع على قول له على خلاف ما في المدونة انتهى قلت لم يذكر في كتاب عن كتب
 المالكية رواية تجوز المتعة وبالاتصال نقل قول عن امام من الأئمة غير موجه مع ان مالكا و
 في موطاه حديث الزهري من حديث علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر على ما ياتي بيانه عن قريب ان شار الله وقال الاكل
 هنا ايضا معتذرا ليس من يروى حديثا يكون واجبا لعمل يجوز ان يكون عنده ما يعارضه وتيرة
 عليه انتهى قلت عادة مالك ان لا يروى حديثا في موطاه الا وهو يذهب اليه ويعمل به ولو ذكر
 ما ذكره الاكل لذكره اصحابه ولم ينقل عنه شئ من ذلك هم لانه شئ اى لان نكاح المتعة هم
 كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة شئ اى يبقى حكمه الى ان يظهرنا نسخة بحرمهم
 قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة شئ بيان ذلك انه وردت الاحاديث الدالة
 على نسخها منها ما رواه الترمذي من حديث الزهري عن عبد الله والحسن
 بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء وروى عن الحوم الحمر الالبية من خيبر
 وقال حديث حسن صحيح واخرجه بقية الستة ما خلا ابا داود ورواه الله تعالى عنه
 ومنها ما اخرجه مسلم وبقية اصحاب السنن من رواية الربيع بن سره عن ابيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة وقال انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيمة

وابن عباس رضى الله عنهما الى قوله

ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال خرباب
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ففرزنا ثيثة الوداع فرأى نساء يركبن فقال ما هذا قيل نساء
يستمتع بهن زوجين ثم قد توهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم اودهم المتعة الكاح
والطلاق والعدة والميراث ومنها ما رواه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال خرباب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عام او طاس في المتعة ثلاثة ايام ثم نهي عنها ومنها ما رواه الهيثمي من حديث ابى ذر انما طالت
لنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة ايام ثم عننا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ما رواه ابو داود في سننه من حديث الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه
فذكرنا متعة النساء قال ارجل قال الربيع بن ربه شدة على ابى انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نهي عنها في حجة الوداع انتهى ثم اجمعت الصحابة على ان المتعة قد منعت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فكانت الاحاديث النافذة ناسخة والاجماع مظهر لان نسخ الكتاب في السنة بالاجماع الصحيح
على المذهب الصحيح فان قلت ما وجه الاختلاف المذكور في وقت تحريم المتعة لانه جاء في زمن خيبر وفي غزوة
تبوك في عام او طاس في حجة الوداع قلت قال الماوردي يصح ان ينهى عنها في زمن ثم نهي عنها
في زمن اخر تركه الاول يشهد النسي وسمع من لم يكن معه اولاد ولا سمع بعض الرواة في زمن وسمع
اخر فنقل كل منهم ما سمع اضافة الى زمن سماعه وقال بعضهم هذا ما تداوله التحريم والاباحة
مرتين والله اعلم وقال النووي الصواب والمختار ان التحريم والاباحة كانا مترين وكانت حلالا
قبل خيبر ثم حرم قبل خيبر ثم اجمعت يوم فتح مكة وهو يوم او طاس ثم حرم يومئذ بعده
ثلاثة ايام تحريما موبدا الى يوم القيمة واستمر التحريم هم وابن عباس رضى الله عنهما الى
قوله ثم نهيها جواب عما يقال من الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا فاجاب بقوله و

مقرر الاجماع والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأته بشهر أو سنة أو ثلاثين
عشرة أيام وكل زوجه هو صحيح لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ولنا انه اني يمتنع المتعة والعبوة في العقود للمعاشرة فربما ما اذا طالت مدة التوقيف لوقفت

ابن عباس صح رجوعه عن اياحة المتعة الى قول الصحابة في تحريمها وروى جابر بن زيد
ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة ثم مقرر الاجماع
اي اجماع الصحابة في تحريمها ثم والنكاح الموقت باطل مثل وهو قول عامة الفقهاء وفي المحيط
كل نكاح موقت متعة وفي ملحق البحار النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا خلافا لزم من مثل ان
يتزوج الرجل امرأة بشهادة شابين عشرة ايام ثم هذه صورة النكاح الموقت وقوله عشرة
ايام ليس بقيد وكذا قوله شهر او سنته ونحوها والفرق يذكر لفظ الزوج في الموقت ودون المتعة
وكذا بالشهادة فيه دون المتعة وكل ابن عبد البر وابن قدامة الحنبلي والنووي عن زفران نكاح
المتعة صحيح ويتايد عنده قال السروجي ونقلهم غلط وانما قال زفر في النكاح الموقت كما ذكره
اصحابنا وهو الذي ذكره المصنف وغيره ثم وقال زفر هو لازم ثم اي النكاح الموقت صحيح
والتوقيت باطل طالبت المدة او قصرت لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة لانه اني بالاجماع
والشرط الزايد على ما يتم به النكاح فصيح الايجاب وبطل الشرط ثم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ثم كما لو تزوجها بشرط ان لا يطلقها بعد شهر وعن ابراهيم النخعي النكاح يهدم الشرط بشرط
يهدم البيع وذلك لان النكاح من الاستقطاعات لان معناه سقوط حرمة البيع في حق الزوج
الا انه شرع لمكاحه ورياء لاجل شرعية الطلاق ولهذا لا يبطل بالشرط الفاسد ثم ولنا انه شئ اي
النكاح بالتوقيت ثم اني بلفظ المتعة شئ يعني اني بمعنى المتعة بلفظ النكاح لان معنى المتعة
هو الاستمتاع بالمرأة لا المقصد مقاصد النكاح وهو موجود فيما نحن فيه لانها لا تحصل في مدة قليلة
ثم والعبوة في العقود للمعاشرة في شئ لانها لا تترى ان الكفالة بشرط برائة الاصيل حلاله
والحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفالته ثم ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

لان التاقيت هو الميعين بمهته المتعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عقد واحد
واحد واحد بهما لا يحل له نكاحهما صح نكاح التي حل نكاحها ودخل نكاحها آخر

ش احذر به عن قول الحسن بن زيار انها ان ذكر من الوقت ما لم يعلم انها يعيشان اليه
كما يه سنته او اكثر كان النكاح صحيحا لانه في معنى التابيد وهو رايه عن ابي خنيفة وشاري
وجه الظاهر بقوله هم لان التوقيت هو المعين لمهته المتعة وقد وجد ش لان مقتضى قوله تزوجك
التابيد لانه لم يوضع شرعا الا لذلك ولكنه يحتمل للمتعة فاذا قال لي عشرة ايام عين التوقيت
لمهته كونه متعة معنى وفي هذا المعنى المدة القليلة والكثيرة سواء وتشكل بذه لاسالة بما اذا شرط وقت العقد
ان يطلقها بعد شهر فان النكاح صحيح بشرط باطلان لا شرط مبنيا وبين ما نحن فيه وجيب بان
الفرق بينهما ظاهر لان الطلاق قاطع للنكاح فاشترط بعد شهر ليقطع به بسيل على وجود عقد
مويد او لم يوضع ليشهر لا يبطل النكاح فكان النكاح صحيحا بشرط باطلا واما صورة النزاع
فاشترط انما هو في النكاح لاني قاطعه ولمذا الوصح التوقيت لم يكن مبنيا بعد مضي المدة
عمت كما في الاجارة وقال المالكي فيما يتعلق بمجلية النكاح ان لنا كنه بين اهل سنته والاعتزال
قال الامام الربيعي لا يجوز وقال الامام الفضل من قال انما موطن انشاء العقد فهو كاف لا يجوز نكاح
نساكهم وقال ابو حفص الكروبي لا ينبغي ان يزوج الحنفى بنته من الشفوي ولكن يزوج بنتهم
وفي فتاوى الصنعى قال بعض المشايخ يجوز ان يزوج بنته من الشفوي وقياس ما ذكره
لا يجوز قيل لا باس بتزوج النصارى وهو ان تزوجها على ان ياتيا نارا دون الليل وكره
ابن سمين وجهه هذا قيد وعن ابن ديار من المالكية يفسح قبل البناء وبعدة بعضهم
قالوا يفسح قبل البناء وثبت بعده وياتيا ليلا ونهارا قال لانه مويد ويلغوا الشرط ولو لم يكن
سطلقا ونيته ان تمكن معاهدة فلكا صحح وشد والاوزاعي في جملة متعة ذكره النووى في شهر
مسلم ومن تزوج امرأتين في عتد واحدة احسبها لا يحل نكاحها صح نكاح التي

عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف إذا كان في قوله الآخر وهو قول محمد بن الحنفية
 بطلانها وهو قول المشافعي لأن القاضى اخطأ المجته اذا اظهر كذبه فصار كما اذا اظهر انهم عبيد
 او كفار وكذا حنيفة كان الشرح صدقة عندنا وهو المجته لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق

من الحكم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ش وبنو السلة بقية بين الفقهاء بان قضاء القاضى
 بشهادة الزور في العقود والنسب ينفذ عند أبي حنيفة ظاهر او باطنا ومعنى نفوذه ظاهر الفرض
 فيما بينا بثبوت التكمين والنفقة والغنم وغير ذلك ومعنى نفوذه ثبوت الحبل عند الله تعالى
 هم وهو قول أبي يوسف او لا ش اى قول أبي حنيفة هو قول أبي يوسف او لا هم وفى قوله الآخر
 ش اى قول أبي يوسف اخراهم وهو قول محمد بن الحنفية ان يطا او هو ش اى قول محمد بن
 الحنفية ش وقول مالك واحمد ايضا وعلى هذا الاختلاف فى البيع فلو اوعى بيع جارية ولم يبعها
 فى الواقع فيقتضى الجارية للدمى حل وطبعا عنده خلافا لهما وكذا اذا ادعت المرأة الطلاق الثلاث
 على زوجها وهو ينكر واقامت بيته ولم يكن طلقها فى الواقع فقتضى القاضى بالطلاق الثلاث
 تزوجت بزوجه اخر حل لثانها ان يطبعا عنده وعندهم لا تحل للاول ولا لثانها وكذا الاختلاف
 فى الفسخ والحاصل فى المسئلة اربع اقاويل فالأولى حنيفة يقول لثانها لا للاول وعندهما لا تحل لثانها
 ولا للاول للمرتبة والشافعي يقول يطا الاول سر او لثانها فى علانية وفيه اجتماع جليلين على امرأة واحدة
 فى طهر واحد وهو صحيح والاوجه ما قاله ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا فى جامع المجوبى هم لان القاضى
 اخطأ المجته اذا اشهد وكذب به ش بالفتحات جمع كاذب والخطا فى المجته منع النفوذ باطناهم كما
 اذا اظهر انهم ش اى اشهد وهم عبيد او كفار ش او محدرون فى القذف والمشهد
 يعلم بحالهم فان قضاؤه ينفذ ظاهر الا باطنا وكذا الوقضى بملك منكوته الغير او معتدة الغير
 بشهادة الزور فانه ينفذ ظاهر الا باطنا بالاجماع هم وعن أبي حنيفة ان اشهد وصدقه ش
 بالفتحات جمع صادق هم عنده ش اى عند القاضى هم وهو المجته ش اى صدق الشهود
 عند القاضى هو المجته هم لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق ش الحاصل ان القاضى

محبوب الکفر والرق لان الوقوف علیہما متیسر واذ البتہ للقضاء علی الحجۃ
وامکن تنفیذہ باطنا بتقدیم النکاح نفذ قطعاً للمنازعة

امور بالقضاء بنیتہ صادقة والتکلیف بحسب الوسخ وليس فی وسعه الوقوف علی صدق الشهود
حقیقہ ولہذا اذا اقيمت البیتہ وثبت عندہ صدقہم بالتعديل او غیرہ بحسب القضاء حتی لو لم یؤد
علی نفسه کفرہ وواخرہ بفسق ورجعت ہنا صدقہم بالتعديل فی ظنہ فیأیزمہ فوجب قبیح قضاءہ المکن
ہم بخلاف الکفر والرق شہدہما عن قولہما فقصار کما اظهر انہم عبیدہ او کفار تقریرہ ان العبد
والکافر لیرفون بسببہم لان الوقوف علیہما قیس بالامارات واذ البتہ القضاء شہد
علی صیغۃ الجہول ص علی الحجۃ وہی الشہادۃ الصادقة عند القاضی ہم وامکن تنفیذہ شہادی
تنفیذ الحکم باطنا بتقدیم النکاح جواب عما قال القضاء اظہار ما کان ثابتاً لا اثبات ما لم یکن والنکاح
لم یکن ثابتاً فکیف ینفذ القضاء باطناً فاجاب بقولہ بتقدیم النکاح یعنی بتقدیم النکاح علی
القضاء بطریق الا قضاء کانه قال اکتحک ایادہ وحکمت بینہما بذک ہم نفذ قطعاً للمنازعة شہد
یحمل لہ ان یطأ بالیل للمنازعة فی طلب الوطی ثانیاً فان قیل ان کان قضاءہ متضمناً ان شاء
بالعقد ثابتاً فیشرط الشہود عند قولہ قضیت قلنا قال شمس الایمۃ الرضی وغیرہ انہ لا ینعقد باطناً
بقولہ قضیت الا بحضر الشہود ووبہ اخذ عامة المشایخ وهو قول الرضی وقل لا یشترط حضور
الشہود لقضایہ لان العقد ثبت بمقتضی صحۃ قضایہ فی الباطن واثبت بمقتضی صحۃ الغیر لا یشترط
بشرطیہ کالبیج فی قولہ اعقوب عبدک عنی بالف وقد جرى الاکمل فی ہذہ المسئلۃ بحسب شخص
تولے سن اولیاء المقارنہ و ذکرہ فی شرحہ ثم قال واما سانی ہذہ المسئلۃ علی رضی اللہ تعالی
عنه واقام شاہدین ففقی بالنکاح بینہما فقالت المرأة ان لم یکن بہ یا امیر المومنین تزوجنی
منہ قال علی رضی اللہ تعالی عنہ شاہدک زوجاک ولولم ینعقد العقد بینہما بقضایہ لما امتنع
عن العقد عند طلبہا ورغبۃ الزوج فیہا وقد کان فی ذلک تحقینہا من الزنا وکان ذلک منہ

مختلوف الاملاك للمرسلة لان في الاسباب تراجم اخلاص امكان والله اعلم **باب في اهل عوليا**
والاكفاء وينعقد فيهما العاقلة البالغة بضررها او ان لم يعقد عليها ولي بكمز كانت وثيبا
 عند ابن حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف تركه انه لا ينعقد الا بولي

بشهادة الزورهم بخلاف الاملاك المرسلة في اى المصلحة عن اثبات سبب الملك ان اوصى
 لها مطلقا في الجارية او الطعام من غير تعيين شراء وارث لا ينعقد القضاء فيها الا ظاهرا بالاتفاق
 حتى لا يحصل للقضى له وطبعا لان في الاسباب تراجم اش لانها كثيرة ولا يكون القاضي
 تعيين شئ منها بدون الحجة فاما ان كان شئ في تنفيذ الظاهر لانه لا يكون تقديم شئ
 من اسباب الملك في القضاء لعموم اولوية بعضها على بعض ولا يكون تقديم الكل
 للاستحالة بخلاف القضاء بالنكاح لان طريقة تعيين من الوجهة قلنا فيكون تنفيذه واثباته
 في البتة والصدقة وعن ابن حنيفة روايتان في روايته الحقها بالانكحة والاشربة من حيث انها
 تحتاج الى الاسباب والقبول وفي روايته الحقها بالاملاك المرسلة لانه لا ولاية للقاضي لانهما
 تملك مال الغير بغير عوض

باب في الاولياء والاكفاء لما ذكر النكاح والفاضة ومحلها شرع في بيان العاقد
 والولى اى هذا باب في بيان حال الاولياء والاكفاء والاولياء جمع ولي وهو الملك ليقال
 ولي اليتيم والكفيل اى مالك امرها والاكفاء جمع كفوء وهو النفي وسنه كافاه اى سواه هم وينعقد
 نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي شئ يعنى هى زوجت نفسها بنفسها هم
 سواء كانت بكر او ثيبا ش واختاره به عن قول اصحاب الظاهر فانهم فصلوا بين البكر والثيب
 فقالوا ان كانت بكر الا يصح كاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح هم عند ابن حنيفة وابي يوسف في
 ظاهر الرواية ش اختاره به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انه قال ان كان الزوج كفوا لهما
 جاز النكاح والا فلا هم وعن ابي يوسف ش يعنى في غير ظاهر الرواية هم انه لا ينعقد الا لولى
 ش ابو يوسف او لا يقول لا يجوز تزويجها من كفوء وغير كفوء اذ كان لهما ولي ثم رجع وقال

وعند محمد بن يعقوب موقوفنا وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء اصله

صح النكاح سواء كان الزوج كفوا لها او لا و ذكر الطحاوي قول ابني يوسف ان الزوج اذا كان كفوا لها امر القاضي باجازه العقد فان اجازة جازوان ابني لم يجز ولم يفسخ ولكن سبج القاضى فيغير ذكره في البسوط هم وعند محمد بن يعقوب موقوفنا الى اجازة الولي ش سواء كان الزوج كفوا لها او لا فان الولي جازو لا فلا ومن العلماء من قال ان كانت غلبته مشرفة لم يجز تزويجها نفسها بغير رضی الولي وان كانت فقيرة يجوز تزويجها نفسها بغير رضی الولي هم وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء اصلا ش ولا توكيل من ولا بد من الولي او السلطان عند عدمه ويروي ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال مالك ان كانت ذات حسن وجمال وشرف او قال يرغب في مثلها لم يبيع كاحوا الا بولي وان كانت بخلها فذلك جاز ان يتولى كاحها اجنبى برضا او لا يتولاها بنفسها قيل هذا النقل عنه غلط والصحيح عنه ان الزنية ان زوجها الجار وغيره ليس بولي جازو التي لها موضع فان زوجها غير الولي فرق بينهما فان اجازة الولي او السلطان جاز والشافعي واحمد شرط في ذلك واستد لا بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان يكن من أزواجهن قال الشافعي هذه ابتدائية في كتاب الله عز وجل تدل على النكاح بغير ولي لا يجوز لانه مني الولي عن الفصل اى المنع والمنع انما يتحقق منه اذا كان الممنوع في حده اذ الخطاب للاولياء وروى البخاري وابوداود والترمذي والنساء من رواية الحسن عن عتقل بن يسار قال كانت لي اخت تخطب الى فاستعما الحديث فانزل الله هذه الآية فلا تعضلوهن وروى الترمذي حديث ابن عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة كتبت بغير إذن وليها فنكاحا باطل الحديث وانزله ابوداود والشافعي ابن ابي العيص وروى الترمذي عن عيسى بن عمار عن ابي اسحق

لأن النكاح يراد لمقتضى أصله والتفويض اليه من محل بهما

صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي واخرج الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن الحسن بن عمار
بن حصين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
الا بولي وشاهدي عدل وروى الدارقطني ايضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل رواه الحاكم من حديث النسفي رضي الله تعالى عنه
لا نكاح الا بولي ورواه البيهقي من حديث الحسن بن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يجوز النكاح الا بولي وشاهدي عدل وروى ابن ماجه من رواية هشام عن حسان عن محمد بن سيرين
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
فان الزانية هي التي تزوج نفسها وروى ابن عدي في الكامل من حديث قبيصة بن ذؤيب
عن معاوية بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير ولي
فهي زانية وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابى سفيان عن جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي
فان اشجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وروى ابن عدي في الكامل من حديث الصبيح بن بيان
عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير اذن وليها
فانكاحها باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي وفي الباب ايضا عن عبد الله بن عمر
وابى ذر والمقداد بن الاسود والمصورين محرمته وام سلمة وزينب بنت جحش رضي الله تعالى عنهم واما
استدلالهم بطريق العقول فهو ما اشار اليه المصنف بقوله من لان النكاح يراد بمقاصده من مقاصد
يكون يتبعها التوافق بينهما عادة ولا يوفق عليها الا بالعقل الكامل وعقلها ناقص كحديثهم والتفويض
اليهن من امي تفويض عقد النكاح الى النساء من محل بهما من مقاصد النكاح لان من شريعات الانبياء
سيات الاعتبار لا سيما عند بيان الشهوة فان الشهوة اذا ثارت حجت العقول من تحسين النظر في القلوب فلو

الان محمد لا يقول يرتفع الخل بل جازة الولي ووجه الجواز ان
 قد عرفت في حقهما وفي من اهلها لكونها عاقلة مميزة ولهذا

ليس باليعين النفس في عار لا حتى ولا ينقص قلنا هذا مردود بما اذن لها الولي بان ياذن او
 بخير الخل فكان الواجب بجواز صيغة وهم لا يقولون في شارالي هذا بقوله هم الان محمد يقول يرتفع
 الخل باجازة الولي ش والاشتمال من قول محمد فان رضى قاله محمد جواب بالرد لما قال انهم
 وتقرير ما قاله محمد ان الفر الموهوم ينبغي باجازة الولي ولا خلل في نفس التقدير فيصيح موقوف باجازة
 وقال ايضا ينفذ عقد الولي عليها بسكوتهما عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ بسكوتهما كالاشتمال
 قلنا سكوتهما اذن منها يجعل الشارع ذلك اذنا منها فلم ينفذ الا باذنها لو كيما قالوا يجب
 على الولي تزويجها عند طلبها ولو لم يكن له ولاية لما وجب ذلك عليه قلنا هذا مستنوع
 بل به تاذن لمن يزوجها او تباشر بنفسها ما لو قام بها وصفت نقص بسباب الهية
 الالمانية العامة والخاصة وسلب الشهادة فيما يندرسى بالشبهات وسقوطه بالجمعة
 والجماعات فصارت كالرخصة قلنا هذا قياس شبهه باطل والنكاح ليس من الحدود
 ولا يندرسى بالشبهات وانما سقطت بالجمعة والجماعات للفتنة وقولهم يطبل بالمسافر
 ولا بسلب عقد الولاية ولا يوصف بسببه بالنقص قالوا ان الولاية تبقى عليها بعد بلوغها
 نقص صداقها وفي حق انفسهم والاسكان قلنا هذا الخوف الفتنة عليها قالوا انها
 قاصرة في البضع ولهذا لا تسافر وحدها قلنا يطبل هذا السفر الكج فانها تسافر بغير محرم
 ولا زوج عند مالک والشافعي هم ووجه الجواز ش اى جواز عقد النكاح المرأة
 الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي هم انها تصرفت في خالص حقها
 ش حتى كان البذل الواجب بمقابلتها هم ووجه من اهل ش اى المرأة
 من اهل التصرف خالص حقها مكنونها عاقلة مميزة ولهذا ش اى ولا اهل كونها عاقلة

كان كمال النصف في المال لها اختيار الزواج

مميّزة هم كان لها التصرف في المال ولما اختير الزوج شئ بالاتفاق وكل تصرف بها شأنه فهو بائن
فان قلت لا نسلم انما تصرف في خالص حقها بل في حق تعلق به حق الاولياء ولذا لا يجوز اذا لم يكن بكفؤ
لا فرق في ظاهر الرواية فلا يرده عليه واما على رواية الحسن عن ابي حنيفة فاجاب بان المراد بخالص حقها
ما كان من الموضوعات الاصلية التي ترتب عليها النكاح من تملك منافع لضعفها واجبا بالنفقة والكسوة
والمهر والسكنى ونحوها وكل ذلك خالص حقها فلا يعتبر بالعارض للمنفعة المأهولة بالاولياء فان قيل لا استقلال
بالرأي في مقابلة الكتاب السنة وكله فاسدا ما الكتاب بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن
نهي الولى عن العضل وهو المنع وانما يتحقق المنع اذا كان الممنوع في يده واما السنة فهي الاحاديث
التي ذكرناها فيجب ادلا عن الالية ثم عن الاحاديث فنقول الالية مشتركة الالزام لانه ناهيهم عن
منعهم من النكاح فدل على انهم يمكنون ان قوله تعالى فلا جناح عليهن فيما فعلن انفسهن وقوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيره وقوله تعالى ان ينكحن أزواجهن يعارضهما واما اجواب عن الاحاديث فيأتي احدا واحدا فنقول
اولا عن استدلال الشافعي بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن انه يدل على كراهة مباشرتها
من غير اذن الولى من وجود الاول ان الله تعالى اضاف العقد اليها الثاني ان نهيها تعالى عن العضل
اذا تزوجت الزوجان الثالث ان العضل اذا تراضى الزوجان الثالث ان العضل اسم مشترك بين المنع
وبعض الضيق والله اعلم في ذلك كذا ظاهر في منعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح والظاهر في الالية ان
للأزواج لالا اولياء قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف وذلك بالحس والتسوية عليهم بقوله تعالى ضرر التعهد او كان يطلقون في احوالهم
اذا قربت الفلانة من غنم حاجبه ضرر او قال الامام فخر الدين بن الخطاب المنها ان خطاب للأزواج لالا اولياء قال
الشافعي بها ممنوع على المختار وادعى ابن الفياض بوجه في حق الولى ممنوع لانه مما عزل فلا يبقى بعضا لغيره واما اجواب
عن حديث عقل بن يسار فان الرازي قال في طريقه مجهول فلا يكون حجة عندهم واما حديث عائشة رضي الله تعالى

تعالى عنها فقيه ثابت بن زيبر قال الله تعالى منكر الحديث ومنعه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود
 سو قوت على ابن عمر واما حديث عمران بن الحصين فقد قال السروجي ليس له حديث من النبي
 صلى الله عليه وسلم واما بهر او عن ابن مسعود واما حديث اسبلة هريرة فقيه حبل بن الحسن
 الهفسي وسلم بن ابي مسلم لا يعرفان واما حديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه فقيه نوح بن
 ابي مریم ابو عصمة ضفنه ابن معين والدارقطني واما حديث جابر رضى الله تعالى عنه فقيه ثبته
 بن الوليد ابو محمد المحمدي وكان مدلسا وقالوا ابو مسهر فقيه خيرة ثقة ويروى عن قوم مجهولين متروكين
 لا يخرج بهم واما حديث علي رضى الله تعالى عنه فقيه اصبح بن سامة ابو القاسم الحنظلي ليس بثقة ولا يثبت
 شيئا قال ابن معين وقال النسائي متروك الحديث وعليه عمر بن صبيح التميمي ابو نعيم قال انا الذي
 وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقع الحديث وفي الجملة قد ضعف البخاري في
 الاماويث وقال يحيى بن معين واسحاق بن راهوية نيب الى ثلثة امارات لم تثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احد بالانكاح الا بولي وثابتا من مس ذكره فليته ضار ثلثا ما اسكر
 كثيره فقليله حرام رواه عن ابن عون العراقي شمس الدين السبط ابن الجوزي وقال يحيى
 بن معين لا يصح في هذه الباب الا حديث عائشة قلنا قد روى ما يخالف حديثها وقد ذكرناه من
 قريب وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فلما لم يكن في هذه الا قاييل ودليل على ما ذهب اليه
 اهل المقالة الاولى واراوهم الشافعي والكاكا واهمدا واهمدا واسحاق وابو ثور نظرا فيما سوا اهل السنة
 يدل على الحكم في هذا الباب كيف هو فان يونس قد حدثنا قال اخبرنا ابن وهب ان مالك
 حدث عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الا هم احق بنفسها من وليها واليك تساذن في نفسها ونفسها
 سكو واخرجه من ثلث طرق ثم قال فبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
 الحديث بقوله الا هم احق بنفسها من وليها وهذا الحديث اخرجه ايضا مسلم عن يحيى بن يحيى
 عن مالك ثم قال هذا حديث حسن صحيح واخرجه النسائي والاسم لفتح النقرة وتثنية اليه

التي هي خرافات موهنة الاصل التي لازوج لها بكر كانت او ثيبا مطلقة كانت او متوفية
عنا زوجها قيل واراد بها هنا الثيب خاصة على ما بين انشراح المدعى وقد ذكر
في شري لمعاني الآثار للطحاوي وقد اختلف في معنى الایم هنا مع اتفاق اهل اللغة انه يطلق على
كل امرأة لا زوج لها منيرة كانت او كبيرة بكرة كانت او ثيبا وذهب علماء المجاز وكانه العلماء
ان المراد بها هنا الثيب التي فارقت زوجها قالوا بانه اكثر استعمالا من فارقت زوجها بهوت او طلاق
وبرواية الاثبات في الثيب فسر وهو ايضا لفظ مسلم الثيب احق بنفسها من وليها وليقاله البكرت ما في
نفسها ولو كان المراد بالایم كل ما لا زوج له من الابكار وغيرهن وان جعن احق بالنفس لم يكن تفصيل
الایم من البكرت معنى وذهب لكونه في زوال ان الایم هنا يطلق على ظاهره في اللغة فان كل امرأة
بكرة كانت او ثيبا اذ بلغت فهي احق بنفسها من وليها وعقد ما على نفسها جائز وهو قول الشيخ وانظر ايضا
قالوا وليس الولي من ارکان صفة العقد ولكن من تمامه وجاز قلت لا شك ان قوله عليه السلام الایم
احق بنفسها عام يتناول الثيب والبكر المتوفى عنها زوجها ويجب العمل بمعوم العام وانه موجب
ما حكم فيما يتناول قطعا فان قلت رواية الثيب احق بنفسها فيفسر الایم احق بنفسها قلت هذه الرواية
ليست فيها اجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لما بل لعل بكل واحدة من الروايتين فيعمل برواية
على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين على ان ابي حنيفة يرجح العمل
بالعام على العمل بالخاص ويصح الایم على الایام وقال ابو هريرة الایم الذي لا زوج له من الرجال
والنساء واصلها الایم فقلت لان الواحدة ایم سواء كان متزوج من قبل او لم تنزوج وامرأة ایم
ايضا بكرة كانت او ثيبا وقد امت المرأة من زوجها تيم ايمه وایما وایمها وایمیت المرأة وایم الرجل زمانا
اذا كنت لا تنزوج وقيل اكثر ما يستعمل في النساء وقد قيل في المرأة ایمة قوله والبكرت ساون ای يطلق
الاذن في تكاها فان قلت قال الترمذي بعد ان ذكر هذا الحديث وقد اخرج بعض الناس في اجازه ان
يعزولي وليسوا فيه باقدا احتجوا به لانه قد ردی من غيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لانكاح
الابولي وكذا انعتي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لانكاح الابولي وانما معنى قوله عليه السلام الایم

وانما يطالب الولي بالتزويج

كيلا تنب

من وليها عند اكتر اهل العلم لان الولي لا يزوجها الا برضاها فقلت هذا الذي لا يليق سبحانه لان هذا الكلام لا يصدر من مثله لان كون عباس متي تساوي هذه الحديثه الصحيح الجمع على صحة حديث ابن عباس تسكلم فيه وقد ذكرنا فان قلت لم ترك المصنف الاستدلال من الجاهلين بالحديث غيره من المصنفين قلت قال الاكمل واذا كان الكتاب والسنة متعارضين ترك المصنف الاستدلال بهما للجاهلين وصار في المتقول انتهى قلت ليس فيه ما يشفي العليل على ما لا يخفى على المتأمل وما استدلل به اصحابنا مارواه الله قطعه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للو من الغيب امر والكبر لستامرا ابو باري في نفسها ومنه مارواه ابو بكر بن ابي شيبة في تصنيفه ان رجلا زوج ابنته وهي كاريته فقال عليه السلام لا نكح لك فانكحي ما شئت وقد زوجها من كفيرو روى ايضا من حديث عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكر التت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت ان اباما زوجها وهي كاريته فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم فقبل زباله ثقات واعلم بالارسل قلت المرسل عندنا حجة ومنه ماروى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح كبر وشيب انكهما ابو بها وقال الدارقطني الصواب عن المهاجر عن عكرمة مرسل قلت المرسل حجة به مارواه الدارقطني عن ابي سلمة قال انك رجل من بني المنذر ابنته وهي كاريته فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وروى الدارقطني ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال لا نكحوا من الاباذن ومن الحكم قال كان علي رضي الله تعالى عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها امضاه فلو كان وقع باطلا كما زعم الشافعي لما امضاهم وانما يطالب الولي من ش هذا جواب عما يقال اذا تصرف في خالص حقا فلم امر الولى هم بالتزويج من ش اذا طالبت وامى حاجتها يطالب بالتصرف من الولي في خالص حقا فاجاب بقوله وانما يطالب لولي بصيغته المجهول بالتزويج هم

الى الوقاحة

ثم في ظاهر

الرواية

لا فرق بين

الكفو وغير

الكفو لكن

للولي الاعتدال

في غير الكفو

وعن ابى

حنيفة

لابى يوسف

انه لا يجوز

في غير الكفو

لانه كفو من قام

لا يرقم ويؤخذ

رجوع محمد الى

قولها ولا يجوز

للولي اجازة

البالغة على

الكفا خلافا

للسلف

الاعتبار بال

وهذا لانها

جاهلة بالملك

لعدم التجربة

ولذلك

ش المرأة هم الى الوقاحة تش من دفع الرجل اذا صار قليل الجيا فتوقع وقاح بين الوقحة والوقاحة والوقحة وامرة
وقاح الوجه وذلك لانها تستحي من الخروج الى محافل الرجال لتباشر بعقد لان هذا بعد منها وقاحة لانها لا تقدر على المباشرة
هم ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بشر اذا زهت نفسها من كفوا ومن غير كفوا جاز كما جاورى عن الحسن انه
لا يجوز من غير كفو ومثله في المحيط وفي قاضي خال يجوز في ظاهر الرواية كما ذكره المصنف هم لكن للولي حق الاعتراض في غير الكفو
ش دفعا للمعارضة هذا انهم لم يقدروا ان يفتخروا في قاضي خان والخاصة وفي شرح شيخ الاسلام
لحق الفسخ بعد الولادة هم وعنده ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يجوز في غير الكفو ش وهى رواية الحسن كما ذكرنا وفي قاضي
قاضي خان والحقبة التماسا لفتوى في زمانا رواية الحسن وفي رواية الكافي وبقوله اخذ كثير من المشايخ قال شمس الائمة
في المبسوط هذا قرب الى الاحتياط لان كم من واقع لا يدفع ش اى كم من قضية تقع ولا يقدر احد على دفعها لانه
ليس كل ولي يحبس المرافعة ابى القاضى ولا كل قاض يعيد المكان الا حوط سد باب التزويج من غير كفو قال شيخنا
لوزوجت المرأة المطلقة الثلاث نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المتعارف
من رواية الحسن وفي الصحاح هذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه هم ويروى رجوع محمد الى قولها ش اى الى قول ابى حنيفة
وابى يوسف يعنى يتعقد بنكاحها ايضا عنده بلاولى يتوقف على اجازة كما هو مذهب ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ذكره
ايضا في البدائع وفي قاضي خال كان ابو يوسف يقول يتوقف على اجازة الولي كفوا كان ولا ثم رجع وقال يجوز
في الكفو ويتوقف في غيره ثم رجع وقال يجوز فيها و في رواية الطحاوى عنه بحجبه القاضى هم ولا يجوز للولي
اجازة البكر البالغة على المكاح ش يريد ان لا يزوجهما بغير رضا فان فعل ذلك فالكاح موقوف على اجازتها
عندنا فان روتة لطل وان سكنت عند ابنه ان وليها لها فمواذن منها وهو قول الاوزاعي والمشيبي وعائس
والحسن بن حى وابى جبيره والثوري وابى ثور واحمد وفي رواية والطيهرية واختاره ابن المنذر خلافا للشافعي
وبقوله قال مالك في شهر الروايتين عنه واحمد في رواية وابى ليلى وعند الحسن البصري اب بنت ابيها
وعن ابراهيم ان كانت المرأة في عيال ابها لم يتامر بها وانكاحت في عيال غيره اسامر بها ولكن يتحب عند السلف
استبذناهم له ش اى للشافعي هم الا اعتبار بالصغيرة اى القيليس على الصغيرة لان الصغيرة
اذا كانت بكر امتزوج كرها فكذا البالغة والجامع بينهما الجاهل و اشار الى هذا بقوله هم وهذا ش اى وجوب التمسك
بالصغيرة هم لانها جاهلة بامر المكاح لعدم التجربة ش لانها لم تمارس الرجال فلا تعقف على مصالح المكاح ومفاسده
فكان بلوغها بركا كبلوغها مجنونة هم ولهذا ش اى لاجل كونها جاهلة بامر المكاح فيقبض الاب حدا قها

بغير ما كان في الصغيرة ثم ولنا انها شح اى البكر البالغة ثم حرة فمطبة شح فالحمية والخطاب وصفان مؤثران
 في ولاية الاسترداد بالتصرف ثم فلما يكون الغير عليها ولاية شح كما في المال ثم والولاية على الصغيرة شح جواب
 عن قياس الشافعي على الصغيرة تقدير ان القياس على الصغيرة قياس بالطلاق لان الولاية على الصغيرة ثم لقصور
 عقلها شح وفيما نحن فيه ليس موجود ثم وقد كمل بالبلوغ بدليل توجبه الخطاب عليها فصاها شح اى فصاها للاجبار
 عليها ثم كمالها شح اى كالا جبار على الغلام او كان في العلم وكالتصرف في المال شح اى صار كالتصرف
 في المال اى على البكر البالغة فانه لا يجوز للاب التصرف فيه ثم وانما يملك شح جواب عن قوله ولهذا يقبض الاب
 صداقها تقريره انما يملك ثم الاب قبض الصداق برضاها وولاية شح بمعنى بالسكوت لان الخطاب ان كان
 عن قبض صداقها وان الاب هو يقبض حتى يحجزه بذلك مع مال نفسه لم يبعثها الى بنت زوجها فكان ذلك اذا واولا
 ثم ولهذا شح اى ولا جمل ذلك ثم لا يملك شح اى الاب قبض صداقها مع نهيها شح باه عن ذلك
 لان الدلالة تبطل بالمصريح لم يستدل المصنف للشافعي بها بالحديث ولاننا ولا احاديث الذي استدلل بها اصحابنا
 في الباب قد ذكرنا ما عن قريب ثم قل شح اى القدوري فانه استاذها شح اى فاذا طلب الولي الاذن
 منها قبل النكاح حال في المبسوط يساونها خالية لاني ملا من الناس كيلا يمنعها من الرد ولا يذهب حشمة الاب
 عند الناس بردها ثم فسكت او ضحك وهو اذن شح اى سكوتها وضحكها اذن وكذا اذا ابتست يكون ضحى هو
 من المذهب ذكره الحلواني كذا في المحيط ثم لقوله عليه السلام شح اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت فقد رضيت شح هذا غريب بهذا اللفظ وروى الاية بثلاثة من حديث ابى دهره رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكيف اذنها قال ان سكنت ثم ولان جهة الرضا فيه راحة شح اى لان جانب الرضا يرجع على جانب الرد ثم لانها
 تستقيم عن اظهار الرغبة لاعتبار الرد والضحك اول شح اى اكثر دلالة ثم على الرضى من السكوت شح اى على الرضا
 بالمسموع عن السكوت لان الضحك علامة السرور والفرح باسماعت من جملات ما اذا كتبت لانه دليل السخط والكره
 غالبا شح والبكر على السرور فلا عبرة به ولكن ليس يروى لو رضيت بعده يتفقد الحكم ثم قيل اذ ضحك كالمشقة بما
 لا يكون رضى شح والضحك الذي يكون بطريق الاستمرار معروفة بين الناس في المغني في والحلوي ان كتبت وكان زوجها
 يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى ثم واذا كتبت بالاصل لم يكن رد وان ابت لم يزوجها شح في المبسوط قال الفضل
 اذا كان بكها بصوت كما لو لم يكون رد او اذا خرج الدمع من غير صوت لا يكون رد لانها تكون على مفارقة ابو بها

يقبض الاب صداقها
 بتدريجها ولنا انها حرة
 ولا يكون له عليه ولاية
 الاجبار اى لا يملك
 لقصور عقلها وقد كمل
 بالبلوغ بدليل توجبه
 الخطاب وقهرها كالتصريح
 وكالتصرف في المال
 وانما يملك الاب
 قبض الصداق
 برضاها دلالة
 ولهذا لا يملك غيرها
 قال فاذا استاذنها
 الولي فسكت وضحك
 فهو اذن لقوله عليه السلام
 البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت
 فقد رضيت لان جهة الرضا
 فيه ارجح من جهة الرد
 اظهار الرغبة لاعتبار الرد والضحك
 اذا كان بكها بصوت كما لو لم يكون رد
 ما اذا كتبت دليل السخط والكره
 وقيل اذ ضحك كالمشقة بما
 لا يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى

ثم المخبر ان كان
فضوليا يشترط
فيه العدد او الحد
عند ابي حنيفة
خلافهما ولو كان
رسولا لا يشترط
اجمعا واوله
نظائر ولو استاذ
التيب فلا بد
رضاها بالقول
لقوله عليه السلام
التيب تشاور
ولان النطق
لا يعد عيبا فيها
وقيل الجاء بالمأدبة
فلا مانع من النطق
في حقيقتها واذا زالت
بكاريتها وثبتة
او خفية او حرجية
او غنية في حكمها
لانها كالحقيقة لان مصحتها
اولا وبعدها البكورة

لان المعنى الذي صار السكوت لاجله ينفي قبل العقد وبعده وهو العجز عن النطق بسبب الجاهل ثم المخبر ان كان فضوليا
يشترط فيه العدد او الحد عند ابي حنيفة خلافا لهما شئ اى لا يبي يوسف ومحمد فان عندهما لا يجاز كاف لا يشترط
العدد ولا العدالة هم ولو كان رسولنا شئ اى ولو كان المخبر رسولا لا يشترط شئ اى العدد والعدالة هم اجمعا
شئ لانه تمام مقام الولي هم وله نظائر شئ اى لهذا الخلفاء الذي وقع بين ابي حنيفة وصاحبيه وفي اخبار الفقهاء
نظائر بين المسائل وهي عزل الوكيل وجبر الماذون ودفع العلم بفسخ الشكوك وسكوت الشفع عن الطلب واعتاق العبد
الغاني ويعبر بعد الاجازة في الكل يشترط العدد والعدالة من ابي حنيفة خلافا لهما ذكر الخلفاء في وجوب الشرايع على
المسألة التي لم يهاجر ذكره في الثاني هم واذا استاذن الشيب فلا يمين رضاها بالقبول شئ اى باجماع بين الأئمة
اذا كانت بالغة وفي الشيب الصغيرة لا يحتاج الى رضا اهل بيته بل يكفي الوكيل جبر عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى
لا اعتبار برضاها فانها تزوج حتى تبلغ ويرضى بها من ملك وعند احمد لا يجوز اجبار الصغيرة والكبيرة وبذرة رواته من مالك
الا ان احمد قال اذا بلغت تسع سنين منع اذنا في النكاح وغيره هم لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من الشيب تشاور شئ هذا غريب بهذا اللفظ ورد في مسلم من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
مرفوعا والثيب ائمتن بنفسها من وليها وروى ابو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما مرفوعا والثيب ائمتن بنفسها من وليها وروى ابو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع الشيب امرهم ولان النطق لا يعد
عيبا منها وقيل الجاء بالمأدبة بال شئ فلا يكفي بسكوتهما عند الاستيثار ولا مانع من النطق في حتما اى في حق الشيب
بنكاح البكرهم واذا زالت بكاريتها بوشية شئ وهي الوثوب من فوق هم اذ لم تفر او خفية شئ او سبب ورود
الحميم هم او جراحة شئ اما بت موضع العذرة هم او غيبس شئ اى او سبب تقيس من غيبس عيوب اذ اجازت
وقت الزوج فلم تعوج وقيل غنيت المأدبة اذ اطل كتمانها في منزل اليها بعد اوركها حتى خرجت من مدركها
وقال ابو زيد كذلك غنيت المأدبة تقيسا وقال لا معنى لا يقال غنيت بمعنى بالتشديد ولكن غنيت على صيغة المجهول
ومعناها اليها وكذلك بشدة حميض تمل ثقيل واصلع ادمهم في نكاح البكار شئ في كون اذنا سكوتها هم لانها
كبر حنيفة لان مصيبتها اول مصيب لها شئ وبع قال الشافعي في الامح والملك واحمد وابن ابي هريرة وهو قوله الحمير
وقال بن جهمي من اصحاب الشافعي هي كالشيب لزوال عذرتها هم ومنه الباكورة شئ اى ومن اشتقاق البكر الباكورة
وبى التي تدرك من الثمار واولا وقال الكمل البكر من يكون مصيبتها اول مصيب فمذه اى التي زالت بكاريتها بوشية

ونحوه بالاشتقاق من البكورة قلت الامر بالعكس يدل عليه قول المصنف ومنه البكورة وقول النضام والبكورة من
 انضم اليها وهي اول النكاح ومنه البكورة اي ومن اشتقاق البكر وتحقيق الكلام منها ان هذه المادة وهي البكر
 والراي اني منها الفاظ على معان مختلفة غير خالية عن المعنى الاصل وهي الاوليه وهي البكر بالكسر العذر او المزايا التي
 بطنا واحدا وبكر بالالف ولد ما وكذلك البكر بالكسر من الابن بالفتح الصبي منها وبكره البكر بالسيف عليها بالفتح ايضا وبكر
 ايضا بوقبلية وهو بكر بن اهل بن قاسم ولا يتحقق بعد الممارسة فوال بكارة بنات اي التي زالت بكارتها بناتهن في كذا
 سن اي هي في حكم التي زالت بكارتها بوقبلية ونحوها اي لعدم ممارستها بالرجال لا بكارهم عند ابى حنيفة
 وبه قال لك واحمد في رواية وحكي ابو اسحق ان الشافعي قال في القديم هم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يفتي
 بسكوتهما ش يعني عند الاستئذان وبه قال احمد في رواية وهو قول الشافعي في الجديد لم ينامش اي لان التي
 زالت بكارتها بناتهن شرب حقيقة وحكمائش اما حقيقة فلان مصيبتها ليس بادل مصيب
 مصيب هو معنى قوله لان مصيبتها باية اليها ش واما حكمائش فانهما دخل في الوصية في الثيبون لا بكارهم ومنه
 ش اي ومن اشتقاق الثيب المتوبة وهو الثواب انما سمي بها لانها راجع اليها في العاقبة لان الثواب جزاء عمله خير
 هم والمتابة ش اي ومنه المتابة وهو الموضع الذي ثياب ليه اي يرجع اليه كره بعد اخرى ومنه قوله تعالى واذ جعلنا
 مشايب للناس انما قال لا تخشوا ما دام مرجع الخلق والمارضون عنكم ثم يوبون اليه اي يرجعون هم والمتابة
 سن اي ومنه التوبة وهو الدار مرة بعد اخرى وهو العود بعد الاعلام هم ولابي حنيفة ان الناس عرفوا بكرا فيجبوا
 من النطق سن وفي بعض النسخ فيجبون من التعيب بالنطق فتستحي هم فتمتنع عنه سن اي عن النطق
 فيكف بسكونه كيدا تعطل عليها مصالحها وان اكرهت على الزنا فلا راية فيه ذكر في الفتاوى والمختار
 لا يعدم به جاد بان قيل جيار البكر جيار كرم الطبع وهو محمود وبه الجيار من ظهور الفاحشة فلم يكن معنى المنصوص
 قلنا هذا الجيار ايضا محمود لاننا نستر على نفسها تليق الله تعالى والجيار من ظهور المعصية من كرم الطبعية حسن العقيدة ايضا ولما
 نطقها في موضع يكون نطقها ولا علم غيبها في الرجال على فحش الوجود اول كذا في المبسوط وقيل لا يمكن ان اراد الحكم على حقيقة
 لتعذر فده وتعدرا هو المعية منه فادبر على مظنة وهو البكارة وتعدرا ان يراد حقيقة التبع بعض اولي عنها شرعا وعقلا
 فاكتمى بالبكارة الظاهرة واصل الخلق والاصل بقاؤها فيكف بالسكوت الى ان يظهر البشع من جملان ما اذا وليت بته
 او نكاح فاسد ش حيث نصير ثيابا بالاجماع هم لان الشرع المهر حيث علق بش اي بذلك لو طي هم احكاما سن
 وهي وجوب لعدة والمهر وثبوت النسب هم واما الزنا فمذهب سن في الشرع هم الى سنوش حيث قال عليه السلام

والبكورة ولا لها شقاق لعدم
 الممارسة ولو زالت بكارتها
 فزنا فهي كذلك عند ابى حنيفة
 وبه قال ابو يوسف ونحوه
 والشافعي لا يفتي بسكوتهما
 لانها ثيب حقيقة لان مصيبتها
 عانق اليها ومنه المتوبة
 والمتابة والتوبة بغير حقيقة
 ان الناس عرفوها كبرا فيجبوا
 بالنطق فتمتنع عند فيكف
 بسكوتهما كيدا تعطل عليها
 مصالحها بخلاف ما اذا وليت
 فبشعة او نكاح فاسد
 لان الشرع اظهر حيث
 به احكامها اما الزنا فقد
 لدب الى سقر كذا

حتى لو اشتبه حالها بشان اقيم عليها الحد لكان
 بسكوها واذا قال الزوج
 بلغك النكاح فسكت
 وقال ددت فالقول قولها
 وقال زفره القول قوله
 لان السكوت اصل والرد
 عارض فصار كالمشروط
 له الخيار اذا ادعى الزوج
 مضى المدة ونحن نقول انه
 يدعى لزوم العقد وتلك
 البضعة والمرأة تدفعه
 فكانت منكورة كالزوج
 اذا ادعى رد الودعة بخلاف
 مسألة الخيار لان اللزوم
 قد ظهر من مضمرة المدعى وان
 اقام الزوج البينة على
 سكوها ثبت النكاح لانه
 لا يرد عواها بالحجة وان لم
 تكن له بينة فلا يمين عليها
 عند ابي حنيفة ربه وهي
 مسألة الاستحالة في
 الستة وسياتى في الدخول
 ان شاء الله ويجوز النكاح
 والصحة

من صاحب من هذه القاذورات فليست بغير لشد تقاسم حتى لو اشتبه حالها بشان اقيم عليها الحد لكان
 عادة هم لا يكتفي بسكوها من فان قيل ينبغي ان يكتفي بسكوها من ايضا لانها بكثر ما قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم البكر بالبكر جلد بية وتغريب عام الحديث قلنا هو قول بعض المشايخ وهو ضعيف فان هذا موجود في المطبوعة
 بشبهة او كل فاسد ولا يكتفي بسكوها بالاجماع فعلم ان لم يثبت بقا صفة الحياء هم واذا قال الزوج بلنكاح النكاح
 فسكت وقالت ردت فالقول قولها من اي قول المرأة هم وقان فالقول قوله من اي قول الزوج
 هم لان السكوت اصل الرد عارض لان السكوت من عدم الكلام والعدم هو الاصل في كل شيء والمرأة تدعى
 عارضا والقول قول التمسك بالاصل هم فصار من اي الحكم في هذا كالمشروط في الخيار اذا ادعى الرد بمضي المدة
 من فانه لا يعتبر قوله بل القول قول من يدعى لزوم العقد بالسكوت بالاجماع وكذا المشتري في الشفيع فالشفيع يقول
 طلبتها بعد البيع والمشتري يقول سكت فالقول للمشتري لتمسك بالاصل هم ونحن نقول من اي الزوج هم يدعى
 لزوم العقد وتلك البضعة والمرأة تدفعه فكانت منكورة من وكانت متمسكة بالاصل معنى فالقول للمالك اذا ادعى ان العقد
 وانكرت وهذا لان العبرة للمعاني لا للصور كالمودع من بفتح الدال هم اذا ادعى رد الودعة من اي المالك انما
 قول المودع لانه يترك الضمان من حيث المعنى والحاصل من هذا انما تعتبر الاكثار المعنوي وزفرية الاكثار العددي هم
 بخلاف مسألة الخيار من جواب عن قول فروق قياس ووجه ما قال من قوله لان اللزوم قد ظهر من مضمرة المدعى من اي الزوج
 قد ظهر من مضمرة الخيار ولو قال ينبغي ان يجرى كذا وقت كذا وقت وقال الزوج بل سكت فالقول قول الزوج وفي المصنفين
 لو قالت ادركت امسح علمت بالخيار ونسخت لم تصدق الا بالحجة وبطل خيارها وان قالت علمت الان ونسخت صح قيل لمحمد
 كيف يصح وهو كذب قال لا يصح الا على هذا الوجه فانما لا يصدق في الاسناد ولو قالت نسخت حين علمت لا تصدق الا بالبينة
 وفي عمدة القضاوي بكونها وجها وليها فقالت بعد ستة كنت قلت حين بلغني الا اني فالقول قولها وان كانت صغيرة فقالت
 اخترت نفسي حين ادركت امسح علمت لا تسع لانهما يريدان ابطال العقد لثابت عليها بخلاف الاول هم فان اقام الزوج
 البينة على سكوها ثبت النكاح لانه من اي لان الزوج هم فردد عواها بالحجة من فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانه
 شهادة على النفس قلت السكوت امر وجودي لانه عبادة عرض شقة الى شقة وعدم التكلم من لوازمه فتكون البينة على امر وجودي
 هم وان لم يقيم بينة فلا يمين عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وعندهما والشافعي ومالك احمد تسمل من وي
 مسألة الاستحالة في الاشياء الستة من وبى النكاح والحجوبة والنفي في الايام والاستيلاء والرق والولاء وسباب
 من اي بيان هذه الاشياء الستة من في الدعوى من اي في كذا بل دعوى من انما الله تعالى ويجوز النكاح

إذا تزوجها الولي بركا كانت الصغيرة أو يسيها وقال بن شزمة وأبو بكر الأصم لا يزوجهما أحد حتى يبلغا القول لتمام
 حتى إذا بلغوا النكاح فلو جاز تزويجهما قبل البلوغ لم يكن لهذا معنى ولا حاجة لهما إلى النكاح لأن مقصود النكاح طبعاً
 قضاء الشهوة ولا شهوة لهما وشراً النسب لا تناسل لهما إلى النكاح لأنه مقصود النكاح وهذا العقد يعقد للمزوجة وما كان
 بعد البلوغ ولا ولاية لاحد بعد البلوغ حتى يلزمها أحكامه وللعامة قوله تعالى واللائي لم يحضن بين الله تعالى عدة الصغيرة والبلوغ
 شرها النكاح فذلك يقرر نكاح الصغيرة وأما ما روي في النكاح فلهذا معنى إذا بلغوا النكاح الاحتلام وحديث عائشة رضي الله تعالى
 مشهور وقريب إلى التواتر فإنه عليه السلام تزوجها وهي بنت ست سنين وبني بها وهي بنت تسع سنين وكانت عنده
 سنين ثم والولي ببلوغها سنين على ترتيب العصباء في لارث كما سياتي عن قريباً قرب لا وليا له إلا بن ثم بعدوان
 سفل ثم الأب ثم الجد وان علمنا أن الجد عند أبي حنيفة أولى من الأخ سوا كان الأب والأب أم وعند مالك بن أنس الجد
 والأخ والولاية كما في الميراث وفي المبسوط النكاح للجد عند الكوفي بنظر الرواية مالك بن أنس في الميراث من الميراث من غير الأب
 سنن يعني الولي عنده الأب ليس إلا من غيره فلو تزوجها الجد عند عدم الأب لا يجوز ثم والشافعي في غير
 الأب والجد سنن يعني عند وليها الأب لا الجد إذا كانت الصغيرة بركا كانت أو يسيها فلا ولاية عليها حتى لو تزوجها الأخ
 أو الوعم وزوج البنت الصغيرة الأب والجد كره لا يعتقد النكاح هم وفي الثيب الصغيرة أيضاً من أي الشافعي خالفنا
 أيضاً في تزويج الثيب الصغيرة فإن عنده لا ولاية للأب والجد في تزويجها كره ما روي قال أحمد وأبو داود وفي المحلى لا يجوز للأب
 ولا غيره تزويج الذكر الصغيرة قبل بلوغه عند طاووس قتادة والثوري وداود والظاهر بن شزمة وعثمان بن عيسى لا يجوز
 لاحد تزويج الصغيرة والصغيرة حتى يبلغا وأجاز تزويج الصغيرة والصغيرة لغير الأب والجد من العصباء الحسن البصري وعمر
 بن عبد العزيز وطاوس في رواية وعطاء والأوزاعي ولما اختلفا عندهم إذا بلغا ذكر ذلك بن أبي شيمسة في مصنفه وأبو
 بن المنذر في الاثران هم وجه قول مالك الرواية على المحنة باعتبارها بما يشترع قيام المصالح فيهم ولا حاجة من الصغيرة
 هم لا لعدم الشهوة إلا أن ولاية الأب تثبت نصاً بخلاف القياس من نان أبابكر بن عبد الله تعالى عنه زوج عائشة
 رضي الله تعالى عنها من النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين وصح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يقاس عليه
 غيره والجد ليس في معناه من القصد شفقة هم فلا يلحق به سنن دلاله لأن الولد جزء الأب كانت الولاية للأب عليه
 كالولاية على نفسه المجزية في ضعفته بالجد والشفقة قد نقصت فلا يكون في معناه قلنا لا بل هو موافق للقياس لأن النكاح
 يتضمن للمصالح من التناسل السكن والازدواج وقضاء الشهوة هم ولا يتوفر المصالح إلا بين المتكافئين عادة من أي
 بين الاثنين الذين كل منهما كفؤ للآخر ولا يتفق الكفؤ في كل ما من شمس لقله الكفو وغيره وموجوده فأنشأ الولاية في كل

إذا تزوجها الولي
 بركا كانت الصغيرة أو يسيها
 وقال بن شزمة وأبو بكر الأصم
 لا يزوجهما أحد حتى يبلغا القول
 لتمام حتى إذا بلغوا النكاح
 فلو جاز تزويجهما قبل البلوغ
 لم يكن لهذا معنى ولا حاجة
 لهما إلى النكاح لأن مقصود
 النكاح طبعاً قضاء الشهوة
 ولا شهوة لهما وشراً النسب
 لا تناسل لهما إلى النكاح لأنه
 مقصود النكاح وهذا العقد
 يعقد للمزوجة وما كان بعد
 البلوغ ولا ولاية لاحد
 بعد البلوغ حتى يلزمها
 أحكامه وللعامة قوله تعالى
 واللائي لم يحضن بين الله
 تعالى عدة الصغيرة والبلوغ
 شرها النكاح فذلك يقرر
 نكاح الصغيرة وأما ما روي
 في النكاح فلهذا معنى إذا
 بلغوا النكاح الاحتلام
 وحديث عائشة رضي الله
 تعالى مشهور وقريب إلى
 التواتر فإنه عليه السلام
 تزوجها وهي بنت ست سنين
 وبني بها وهي بنت تسع
 سنين وكانت عنده سنين
 ثم والولي ببلوغها سنين
 على ترتيب العصباء في لارث
 كما سياتي عن قريباً قرب
 لا وليا له إلا بن ثم بعدوان
 سفل ثم الأب ثم الجد وان
 علمنا أن الجد عند أبي
 حنيفة أولى من الأخ سوا
 كان الأب والأب أم وعند
 مالك بن أنس الجد والأخ
 والولاية كما في الميراث وفي
 المبسوط النكاح للجد عند
 الكوفي بنظر الرواية مالك
 بن أنس في الميراث من
 الميراث من غير الأب سنن
 يعني الولي عنده الأب ليس
 إلا من غيره فلو تزوجها
 الجد عند عدم الأب لا
 يجوز ثم والشافعي في غير
 الأب والجد سنن يعني عند
 وليها الأب لا الجد إذا
 كانت الصغيرة بركا كانت
 أو يسيها فلا ولاية
 عليها حتى لو تزوجها
 الأخ أو الوعم وزوج
 البنت الصغيرة الأب
 والجد كره لا يعتقد
 النكاح هم وفي الثيب
 الصغيرة أيضاً من أي
 الشافعي خالفنا أيضاً
 في تزويج الثيب
 الصغيرة فإن عنده
 لا ولاية للأب والجد
 في تزويجها كره ما
 روي قال أحمد وأبو
 داود وفي المحلى لا
 يجوز للأب ولا غيره
 تزويج الذكر الصغيرة
 قبل بلوغه عند
 طاووس قتادة
 والثوري وداود
 والظاهر بن شزمة
 وعثمان بن عيسى
 لا يجوز لاحد
 تزويج الصغيرة
 والصغيرة حتى
 يبلغا وأجاز
 تزويج الصغيرة
 والصغيرة لغير
 الأب والجد من
 العصباء الحسن
 البصري وعمر بن
 عبد العزيز
 وطاووس في
 رواية وعطاء
 والأوزاعي
 ولما اختلفا
 عندهم إذا
 بلغا ذكر ذلك
 بن أبي شيمسة
 في مصنفه
 وأبو بن
 المنذر في
 الاثران هم
 وجه قول
 مالك الرواية
 على المحنة
 باعتبارها
 بما يشترع
 قيام
 المصالح فيهم
 ولا حاجة
 من الصغيرة
 هم لا لعدم
 الشهوة إلا
 أن ولاية
 الأب تثبت
 نصاً بخلاف
 القياس من
 نان أبابكر
 بن عبد الله
 تعالى عنه
 زوج عائشة
 رضي الله
 تعالى عنها
 من النبي
 صلى الله
 عليه وسلم
 وهي بنت
 ست سنين
 وصح النبي
 صلى الله
 عليه وسلم
 ذلك فلا
 يقاس عليه
 غيره والجد
 ليس في
 معناه من
 القصد
 شفقة هم
 فلا يلحق
 به سنن
 دلاله لأن
 الولد جزء
 الأب كانت
 الولاية
 للأب عليه
 كالولاية
 على نفسه
 المجزية
 في ضعفته
 بالجد
 والشفقة
 قد نقصت
 فلا يكون
 في معناه
 قلنا لا بل
 هو موافق
 للقياس
 لأن النكاح
 يتضمن
 للمصالح
 من التناسل
 السكن
 والازدواج
 وقضاء
 الشهوة
 هم ولا
 يتوفر
 المصالح
 إلا بين
 المتكافئين
 عادة
 من أي
 بين
 الاثنين
 الذين
 كل
 منهما
 كفؤ
 للآخر
 ولا
 يتفق
 الكفؤ
 في كل
 ما من
 شمس
 لقله
 الكفو
 وغيره
 وموجوده
 فأنشأ
 الولاية
 في كل

لحراراً الكفو وحبه
 قول الشافعي ان النظر
 لا يقع بالتفويض الى غير
 الابجد لقصور شفقته وبعد قرابة
 وبعد قرابته ولهذا لا يقع
 التصرف في المال مع انه
 ادى رتبة فلان لا
 يملك التصرف في نفس
 وانه انما يقع في المال
 القرابة داعية الى النظر
 كما في الابجد
 وما فيه من الفصول
 في سلب كاية الا لزام
 بخلاف التصرف في
 المال لانه يمكنه فلا
 يمكن تدارك الخلل فلا
 تفيد الولاية الا مرفة
 ومع الفصول كما ثبتت
 ولاية الا لزام وجه
 قوله في المسئلة الثانية
 ان النيابة سبب لحدث
 الواي لوجوب الممارسة
 فاذنا الحكم عليها بغير
 ما ذكرنا من تحقق الحاجة
 ووفور الشفقة ولا فائدة
 تحت الراي بان الشهوة
 فيدار الحكم على الصغير
 ثم الذي يوجبها الوالي
 قوله عليه السلام ش
 مع ان الائمة الاربعة اتفقوا
 على العمل به في حق اب
 النعمة وقال السروجي

من الولي من احوال الكفو من اى لاجل الاحراد والحفظ لانه لو انظر بلوغه ما يفوت ذلك الكفو وكل من يتاخر من الاحراد
 بالما كان او غيره فلا يولايه في حالة الصغر وجعلنا في النظر من في حال الصغر لا يتم بالتفويض الى غير الاب
 واجد لقصور شفقته وبعد قرابة ولهذا لا يملك التصرف في المال مع انه ادى رتبة فلان لا يملك التصرف في نفس
 لكونه وقاية للنفس فلا يكون يملك التصرف من وانه ادى رتبة اولي ش قوله وانه ادى رتبة اولي ش قوله وانه ادى رتبة اولي ش
 دخلت عليه لام التوكيد ولنا ان قرابة داعية الى النظر من والولاية بالنظر وهو موجود في كل قريب من كافي الاب
 والجد من فان النظر فيما لم يثبت الا من القرابة غاية ما في الباب انه يتفاوت كما لا وقصور القرابة والقرابة وبعد ما
 فيه من القصور من اى والذي في غير الابجد من قصور النظر اظهرناه في سلب ولاية الا لزام من يعني لم يكن الولاية
 والعم لم يزل بل كانت متوقفة الى البلوغ حتى جعلنا لها خيراً بالبلوغ فاذا بلغنا وجه الامر على ما ينبغي مضياً على النكاح وان
 وجهنا او تعاضلنا القصور والشفقة والنظر فسخ النكاح من بخلاف التصرف في المال لانه من اى التصرف في المال من يتك
 من بيد اولي الايدي بان يبيع الولي ثم يبيع المشتري من اخذ بخلاف النكاح لانه بعد عمره فلا يمكن تدارك الخلل من
 لانه لا يمكن توقفت ذلك كله الى وقت البلوغ من فلا يفيد الولاية الا لزام من يعني في المال من مع القصور لا تثبت
 ولاية الا لزام من بخلاف المتناهيين فلما ثبت ان من غير كذا رغباً فكان التدارك بالتوفيق كذلك بخلاف من وجه قوله
 من اى وجه قوله الشافعي من في المسئلة الثانية من وهو قوله في الشيب الصغيرة الضام ان النيابة سبب لحدث
 الراس من ان الراس امر بالطن والنيابة سبب لحدث من لوجود الممارسة من فقام مقامه من فاذنا الحكم
 عليها من اى على النيابة من تفسير من اى لاجل التيسير ولنا ما ذكرنا من تحقق الحاجة من يعني ان
 مقتضى لولاية النظر هو الحاجة من ووفور الشفقة من وهي موجودة في الاب والجد ولا حاجة من للصغير
 من تحدث الراس من بضم التار من الاحداث من بدون الشهوة من يعني الممارسة التي تحدث الراس
 لا تحل بدون الشهوة لان الراس بلذة السماع انما يحدث عن مباشرة الشهوة ولا شهوة
 للصغير من فيدار الحكم على الصغير من لانه سبب للعجز عن التصرف فكما ثبتت الصغيرة ثبتت الولاية
 من ثم الذي يوجبها الوالي من قوله عليه السلام ش اى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النكاح الى العصاة
 من ذكرنا الحديث شمس الائمة السرخسي وسبط ابن الجوزي ولم يندجبه احد من المجاهدين ولا يثبت
 مع ان الائمة الاربعة اتفقوا على العمل به في حق اب النعمة وقال السروجي

الوجه

روى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه سقوا فادمر فوما الانكاح الى العصباء ويرى النكاح الى العصباء هم من غير
فصل شش مبنى بن عصبته وعصبته فعل باطلاه وقال ابو العزج في التفتيش عن احمد يجوز تزويج الصغير والصغير لم يجز
العصباء وان كانا مسمين وثبت لهما الخيار اذا بلغا في رواية عنه وذهبنا في غير الاب والمجد قول عمر بن الخطاب على
ابن ابي طالب وجد الدين بن سعوو والعبادة وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
امانة بنت حمزة بن ابي سلمة وكانت صغيرة والبنى صلى الله عليه وسلم ابن عمها وقال لما الخيار اذا بلغت وانما زوجها
بالعصبية لا بالبنوة ووجهين احدهما انه عليه السلام لم يزوج صغيرة ولا كبيرة من كان لها ولي ولو كان تزويجا بالبنوة
لم تقدم عليه ولي والوجه الثاني انه ثبت لما الخيار كما لو زوجها غير الاب والمجد والقبول والبنوة اعظم من ذلك ولا يقدح
فيها والعباس رضي الله تعالى عنه وان كان عمها يحمل انه كان غائبا او متادبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجعل الامر اليه ذكره سبط ابن الجوزي وغيره والترتيب في العصباء في ولايته الانكاح كالترتيب في الارث
فما قرب الاولياء الابن ثم ابنة وان سفل ثم الاب ثم المجد وان علا في الذخيرة والاستبجاء في الولاية للاب
ثم المجد باب الاب وان علا ثم للاخ لاب وام ثم لاب ثم لاولادها على الترتيب ثم لولي القاتلة ميتة في الذكر
والاشقي ثم ذوالارحام الاقرب فالاقرب ثم مولى الموالات في قول ابي مينة كما ذكر في الميراث وعند محمد ليس لزوي
الارحام النكاح ثم القاضي ومن نصبه القاضي وعند زفر الاخ لاب وام والاخ لاب سواء ثم مولى القاتلة بعد
العصباء حسبية ثم عصبته ثم ذوالارحام الاقرب فالاقرب عند ابي مينة استسما وابي يوسف في اكثر الروايات وذكر
الكرخي مع محمد والاول مع ثم مولى الموالات ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي وفي قاضي خان الابن
مقدم على الاب عند ابي مينة وابي يوسف ثم ابنة وان سفل ثم الاب ثم المجد وذكر الكرخي ان الاخ مع المجد و
يشتركون عند ابي يوسف ومحمد كالميراث عندها وللصح ان النكاح للمجد عند الكل وفي التيسر وهو ظاهر رواية وهو صحيح
وقال شمس الائمة العلواني في شرمه الاخ عدى ان المجد اولى بالنكاح عند الكل وشفقة المجد كشفقة الاب ولهذا
ثبت خيار البلوغ في المجد كالأب بخلاف الاخ وفي المحيط والتمتاع بها سواء والمجد محجوب بالاقرب شش
نهم وهو ظاهر فيما تقدمهم فان زوجها الاب والمجد يعني الصغير والصغيرة فلا خيار لها بعد بلوغها شش وبه قال الشافعي
والك في لاب في حق الصغيرة ومحمد في رواية وغير الاب والمجد من الاولاد لا يكون تزويجا عندهم هم لانها شش
ان لان الاب واليهم كالميراث واذا شفقت شش واصلها كالميراث والراي وانفسه ان الشفقة تستطعت النون
سبها للاضافة هم فيلزم العقد بمباشرة كما اذا بشره شش اي العقد هم برضاها بعد البلوغ شش اي بعد بلوغها

من غير فصل
في الترتيب في العصباء
في ولاية النكاح
كالترتيب في الارث
ولا بعد محجوب
بالاقرب فان
زوجها الاب
او المجد
والصغيرة فلا خيار
لها بعد بلوغها
الا في الشفقة
فيلزم العقد
ببباشرة كما
اذا بشره
بوصاء
بعد البلوغ

[illegible]

وان زوجهما
غير الاب والجد
واحد منهما
الحيار اذا بلغ
ان شاء اقام على
النكاح وان شاء
فسمى وهذا عند
الحنفية ومحمد
وقال ابو يوسف
لا خيار لهما اعتبا
بالاب والجد لهما
ان قرابة الاخر
والنقصان لشجر
بقصو الشفقة
فتطلق الخلل فيهما
عنه التدرك
الادراك والاطلاق
ابواب غير الاب والجد
تبادل الام والاعلى
ومحمد صحيح الرواية
نقصان الولد

هم ونقصان الشفقة في الآخرش وهو القاضي لان ولايتها مأخوذة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في تركها
 حتى يزوج القاضي الام اولى وبذلك ان الولاية المأخوذة تقتضي على الراعي الكامل الشفقة الوافرة والام والكانت شفقها
 وافرة ولايتها ماصرة حيث لا ثبت في المال القاضي الكانت ولايتها كاملة فشفقة ماصرة لان شفقة انما تكون بحق الدين
 ثم فيخير شس اي يقيروا الخيار عند البلوغ ثم قال يشترط فيه البلوغ شس اي في فسخ النكاح بخيار البلوغ ثم
 القضاء شس اي حكم القاضي ثم بخلاف خيار العتق حيث لا يشترط فيه القضاء لان الفسخ نهش اي في
 خيار البلوغ لم يدفع ضرر حتى وهو تمكن الخل شس لقصور شفقة الزوج ثم ولهذا شس اي ولاجل تمكن الخل لم تشمل الذكر
 والانشي شس لان قصور الشفقة كما هو في حق الجارية فمكن كذلك في حق العلام واذا كان الضرر حقيقيا لا يطلع عليه لان
 فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر تاما فربما يذكره الزوج فيحتاج الى القضاء فيجعل الزامه في حق الآخر شس
 لكونه رضيا بحكم ثابت ثم فيفتقر الى القضاء شس اي في الحكم ثم وخيار العتق لرفع ضرر جلي وهو ازالة الملك عليها شس
 فان الزوج قبل عتقها كان يملك تطلقين ويملك براجهتها في قريتين ثم ازال ذلك بالعتق وهو امر جلي ليس للاختار فيجبال
 حتى يحتاج الى الازام لكن لما ان ترفع ذلك عن نفسها وذلك مع بقا اصل النكاح غير ممكن لان بعد العتق يتحل
 ووجود المردوم بدون الازام محال فكان لما ان ترفع اصل الملك في ضمن ما لها من رفع الزيادة وهي كلها بالعتق
 ثم ولهذا شس اي ويكون زيادة الملك عليهما يختص بالانشي شس دون الذكر لان زيادة الملك يصور في الامة
 دون العبد ثم فاعتبر شس اي الضرر الجلي ثم دفعا للزيادة شس لان ولاية المولى لم تكن ثابتة في هذه الزيادة وصار
 كان العقد لان في حقها فكان الاختيار منها دفعا للحكم عن الثبوت ثم والرفع لا يفتقر الى القضاء لان الدفع ام
 يستعمل به الدافع اذ لكل واحد ولاية دفع الضرر عن نفسه كالرد بالعيب قبل القبض فانه يصح بلا حكم فان قيل دفعها لهما
 من الزيادة يبطل ما كان ثابتا من حق الزوج انتسج الزيادة وفي ذلك جعل التابع مبتوعا وهو عكس الحقول و
 ونقض الاصول واجيب بان هذا ليس بجعل التابع مبتوعا وانما هو من باب الزام الضرر المرضي فان الزوج حين يزوج
 عالما لما بخيار العتق التزم الضرر الذي يحصل به والضرر المرضي غير ضار بخلاف الامة فانما لم ترضى يا يزيد عليها من ذلك
 عند العتق لم يزوج اختيارا في النكاح فلم يكن ضررا مرضيا فكان ضارا وغير الضار يدفع الضرر دون غيره ثم
 عندهما شس اس عند ابي حنيفة ومحمد خصهما بالذكر لان مذهب ابي يوسف لا يرد ههنا لانه يرد
 خيار البلوغ وان كان الزوج غيبا لاب والمجدم اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح
 فشكت فهو مرضي شس فلا يكون لها الخيار ثم وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم

في احد هـ
 نقصان الشفقة
 في الآخر فيتحذرو
 تشترط فيه الفسخ
 بخلاف خيار العتق
 لان الفسخ هنا
 لدفع ضرر حتى
 وهي تمكن الخل
 ولهذا تشمل الذكر
 والانشي فجعل
 الزامه في حق الآخر
 فيفتقر الى القضاء
 وخيار العتق لا دفع
 ضرر جلي وهو ازالة
 للملك عليها ولهذا
 يختص ما ينفى فاعتبر
 دفعا للرفع لا يفتقر
 الى القضاء ثم عند
 هـ اذا بلغت الصغيرة
 وقد علمت بالنكاح
 فشكت فهو رضا
 وان لم تعلم بالنكاح
 فلها الخيار
 حتى تعلم
 فشكت

شروط العلم
اصل النكاح لانها
لا تتمكن من التصرف
الا بغيره والى
بغيره فعدت
بالبطلان
العلم بالخيار لانها
تتفرغ لمعرفة
احكام الشرع
والدار العلم
نعم تعدد بالبطلان
بغلاف المعقنة
لان الامامة لا تتفرغ
لمعرفة ما عدت
بالجمل بثبوت
الخيار ثم خيار البكر
يبطل بالنكاح
ولا يبطل خيار الغلام
ما لم يقبل رضيت
او عيى منه ما يعلم
رضا وكذلك الجارية
اذا دخل بها الزوج
قبل البلوغ اعتبارا
لهذه الحالة جلا ابتداء
النكاح وخيل البلوغ

فكسك شرط العلم باصل النكاح لانها شش اى الصغيرة التي بلغت هم لا يمكن من التصرف بالرد والابتنش
اى بالعلم باصل النكاح هم فالولى شش اى والى ان الولى هم يفرد بشش اى بالنكاح فاذا كان الولى
كذلك هم فعدت شش على صيغة المجمول هو لم يشترط العلم بالخيار شش في حق الحرة هم لانها تتفرغ لمعرفة احكام
والدار شش اى والى ان الدار هم دار العلم فلم تعدد بالجمل شش بالخيار بخلاف المعقنة حيث تعدد
هم لان الامامة لا تتفرغ لمعرفة شش اى لمعرفة احكام الشرع فاذا كان كذلك هم فعدت بالجمل بثبوت الخيار ومما
ما ذكره المصنف هذه الامور تقع بها الفرق بين خيار البلوغ والعقود هي خمسة امور الاول ان خيار البلوغ في الفرقة محتاج الى القضاء
ودون خيار العقد لان خيار البلوغ مختلف فيه فلا بد ان يتأكد بالقضاء كالرجوع في المدة وخيار العقد اذا كان الزوج عبدا
يجمع عليه فلا يحتاج الى القضاء وقد مر هذا الثاني ان خيار البلوغ يثبت للغلام والجارية وخيار العقد يثبت للجارية فقط وقد
مر هذا ايضا الثالث ان الصغيرة اذا بلغت وقد علمت بالنكاح فكسك بطل خيارها سواء كانت عالة بان لها الخيار او لم
يكن وقد مر هذا ايضا وقوله ثم خيار البكر يبطل بالسكوت شش تفريع على خيار البلوغ المشابه للذكر والامتنى بيانه ان
خيار البكر يبطل بالسكوت لانها لما كانت صغيرة وادركت استمرت في النكاح فكسك عند ابتداء العقد كان سكوتها
رضا فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكت كان سقوطها رضى فيبطل خيارها هم ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقبل رضيت
يكيى منه شش اى دلالة وقد مضى اقولى منه بالجزم عطف على قوله ما لم يقبل قوله منه اى من الغلام هم ما يعلم رضاه رضى
شش اى سأل مهر اليها فتقبلها ونحو ذلك فكذا الجارية شش اى وكذا لا يبطل خيار الجارية الشيب هم اذا دخل بها الزوج
قبل البلوغ شش اى قبل ان تبلغ هم اعتبار المدة الى الحال ابتداء النكاح شش هذا متعلق بجميع ما ذكر وهو خيار البكر
وخيار الغلام وخيار الجارية التي دخل بها قبل البلوغ وقد مر ان الصغيرة البكر اذا ادركت واستمرت للنكاح فكسك عند
ابتداء العقد كان سقوطها رضا عنه فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكت كان سكوتها رضا فيبطل خيارها اعتبارا
الحالة بالحيالة الاولى وهي حالة ابتداء النكاح واما الغلام والجارية الشيب اذا استمرا عند ابتداء النكاح لم يكن
سكوتها رضا بل لابد من الرضا ودلالة فكذلك عند خيار البلوغ لم يكن سكوت منها رضا بحال لابد
من ذلك اعتبار المدة والحالة بالحيالة الاولى هم وخيار البلوغ في حق البكر شش تفريع آخر وهو بيان الامر في
الفرق بين خيار البلوغ والعقود وبيانه ان خيار البلوغ في حق البكر لا يثبت له الا في مجلس
شش يعني مجلس صبر وحسب بالفت بان رات الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النكاح
فكسك او مجلس بلوغ الجبر بالنكاح فكسك يبطل خيارها بمجرد السكوت في الوجهين جميعا لا يبطل

وحتى انك لا تبتدئ الى اخر المجلس ولا يبطر

ش اى الخيارم بالقيام حتى الثيب والخلام ش بل ميتة الى احسن المجلس لانه ثابت دليل البطلان
 في حق الثيب خاصة لانه ش اكلان خيار بلوغها ثابت باثبات الزوج ش ولم يثبت باثبات
 الزوج لا يقتصر على المني بل ميتة الى ما ورا المجلس لمن التفويض هو ان يقتصر على المجلس م بل متوهم الخلل
 ش هذا الاضراب دليل يثبيل البكر والخلام تقريره خيار البلوغ يثبت بعدم الرضى لتوهم الخلل واثبت بيمين
 يبطل بالرضى لوجوه منافية م فانما يبطل بالرضاء غير ان سكوت البكر مناشش دون سكوت النكاح فيبطل
 خياره بمجرد السكوت فثبت خياره وميتة خياره الى ما ورا المجلس م بخلاف خيار العتق ش هذا بيان ان الفرق
 بينه وبين خيار البلوغ وهو بيان الامر الخاص بما يذ ان خيار العتق مخالف م لانه ثبت باثبات الموالي
 وهو الاعتاق ش لانه لو لم يعق لما ثبت له الخيار م فيعتبر فيه المجلس ش لان كل خيار ثبت باثبات
 غيره فيقتصر على المجلس م كما في خيار الخيرة ش فانه يقتصر فيه على المجلس م ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس
 بطلاق ش يعني سوكا كان قبل الدخول او بعده م لانها تصح من الانثى ش ولا خيار م ولا طلاق اليها
 ش اى الى الانثى وقايدته تظهر في موضعين احدهما ان الفرقه اذا كانت قبل الدخول لم يجب نصف المهر
 ولو كان طلاقا لوجب والثاني انهما لو تاحا بعد الفرقه ملك الزوج ثلاث تطبيقات م وكذا بخيار العتق ش
 اى كذا الفرقه بخيار العتق ليس بطلاق م لما بينا ش انه يصح من الانثى م بخلاف الخيرة ش فان الفرقه بالخيار
 م لان الزوج هو الذي ملك ش اى ملك المرأة الطلاق باليمين اليها م ملك بالطلاق
 ش اى والى الحال ان الزوج مالك بالطلاق م فان مات احد هما قبل البلوغ ش اى فان
 مات احد الزوجين قبل البلوغ م ورثه الاخر ش اى الزوج الاخر م وكذا ش ورثه م الاخر
 اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق ش اى قبل تفريق القاضى بينهما م لان اصل العقد صحيح الملك
 ثابت به ش اى باصل العقد م انتهى بالموت فيتوارثان م بخلاف مباشرة القضيولى ش بان عقد بين
 الرجل والمرأة بغير اذنهما فان العقد فيه موقوف على الاجازة م اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة ش فلا اثر
 في احدهما الاخر م لان النكاح ثم موقوف فيبطل بالموت وهما ش يعني في الخيرة للنكاح م فانه تقرره ش اى بالموت
 م قال ش اى العقد ورثي م ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فانه ان لا يثبت
 على غيرهم ش لان الولاية المتعدي فوج الولاية العامة فمن لا ولاية له على نفسه فادلى ان لا يكون له ولاية غيره م
 ولان هذه ولاية نظرية ولا تنظر في التفويض الى بولاش معنى العبد والصغير والمجنون وهذا بالاجماع وفي المتن قال احمد

العنف

بالقيام في حق الثيب والخلام
 لانه ما ثبت باثبات الزوج بل متوهم
 الخلل فانما يبطل بالرضاء غير
 ان سكوت البكر مناشش دون سكوت النكاح
 خيار العتق لانه ثبت باثبات
 المولى وهذا الاعتاق فيعتبر
 فيه المجلس كما في خيار الخيرة
 ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس
 بطلاق لانها تصح من الانثى
 ولا طلاق اليها وكذا بخيار
 العتق لما بينا بخلاف الخيرة
 لان الزوج هو الذي ملكها
 وهو مالك للطلاق وان
 مات احد هما قبل البلوغ ورثه
 الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ
 قبل التفريق لان اصل العقد
 صحيح والملك الثابت به انتهى
 بخلاف مباشرة القضيولى اذا مات
 احد الزوجين قبل الاجازة
 النكاح ثم موقوف فيبطل بالموت وهما
 فانه تقرره قال ولا ولاية
 لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية
 لهم على انفسهم فادلى ان لا يثبت
 عليهم ولا ولاية نظرية ولا
 نظرية التفويض الى بولاش

نظرة والنظر تحقق بالتفويض لي من مختص بالقرابة الباعنة على الشفقة مش والشفقة موجودة في الام وقرابتها كما
في قرابة الاب وهذا قال اصحابنا قول عليه السلام النكاح الى العصبات يتناول الام لانها عصبية في الجملة يعني عصبية
وولد الملامعة ثبت لهم ولاية التزوج ايضا الجواب عن الحديث ان النكاح الى العصبات عانة وجودهم وبه يقول
هم قال من في الماشي في لفظ العذرة وروى وقوله م يعني العصبية من جهة القرابة من كلام المصنف والضمير في ما يرجع اليه
من هي الولاية وفي بعض النسخ ومن لا ولي له تذكير الضمير وهو ظاهرهم اذا تزوجها نولها بالذي حققنا جاز يش للمولى المتعاقبة و
عصبية التزوج بالاجماع وترتيب عصبات العتق كعصبات القرابة بالاجماع ويكون مق ماعلى ذوى الارحام والامم وغير
هم لانه اخو العصباء في الارث وكذا المولى الموالاة ولاية التزوج على الصغير والصغيرة عند ما اذا لم يكن لها قريب غدا
لحمه والشافعي مالك احمد لانه يورث من ذوى الارحام في الميراث عند محمد فلا يكون له ولاية كما لذوى الارحام وعند الشافعي
عقد المولاة يصح فلا يكون له عصبية ولا قرابة م واذا عدم المالك والشافعي على الوجه المذكور وذكر بلفظ الاول ليشا ولي العصباء
النسبية فالسببية م فالولاية لا ام ش اى الخليفة والحاكم ش اى القاضي من قبلة القاضي اذا شرط تزويج الصغرة
في عهد م لقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم م السلطان ولي من لا ولي له ش بدا في آخر
حديث افرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث الزبيري عن عاتبة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايامرة تحت غير اذن وليها فثنا كما باطل فان دخل بها فامهر لها بما اصاب منها فان تشاجر و
فاسلطان ولى من لا ولي له وقال الترمذي حديث حسن م فاذا اغاب المولى الاقرب شش كالاب م
غيبته منقطعة جاز لمن بعده شش كالجدة م ان يزوج شش وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي يزوجه السلطان
اذا اتفقت ولا يجوز ان يزوجه الا بعد م قال زفر لا يجوز شش لاحد حتى يحضر الاقرب م لان ولاية الاقرب ثابتة
لانها ثبتت خلفا لشش الا بعد محجب الولاية ولا تأثير لغيبته في قطع الولاية وحديث م صيانة للقرابة شش من نسبت
غير الكفو اليها م فلا يبطل شش كعده م بعينه لتمام شش اى ولبثت حقة وعدم بطلانها بغيبته م لوزوها
حيث يزوج شش اى لوزوها الولى الاقرب حيث كان هو م جاز شش بالاتفاق فدل على قيام ولاية
في غيبته فاذا كان كذلك لا يجوز تزويج الابجد م ولا ولاية لابجد مع ولاية شش اى مع ولاية الاقرب
م ولان ان هذه شش اى هذه الولاية م ولاية نظرية ليس من انفسه بالتفويض الى من لا يمكن
بزياد شش وهو الاقرب في غيبته لتمامه لا انتقال بعينه وانتهى بمن لا ولى له اصله كالصغير
والمحزون وراى الابجد خلف عن راسه الاقرب فصار كولاية الخفانة كنعته م فيها الاقرب فاذا تزوج

نظرة والنظر تحقق
بالتفويض الى من مختص
بالقرابة الباعنة على
الشفقة ومن لا ولي لها
يعني العصبية من جهة
القرابة الباعنة بها مولاها
الذي اعقدها جاز لانه
اخو العصباء واذا غاب
الاكابر فالولاية الى
الامام والحاكم لقوله
عليه السلام السلطان
ولي من لا ولي له فاذا اغاب
الاكابر غيبته منقطعة
جاز لمن هو بعده م
ان يزوجه وقال زفر
لا يجوز ان لا ولي له اقرب
قائمة لانها تثبت حقا
له صيانة للقرابة فلا
يغيبه وبين الزوجين
حيث هو جاز ولا خلاف
في ذلك م
ولا يجوز ان لا ولي له
م

وليس من النظر القوي
المن لا يتفق
بإيه فقوضناه
إلى لابل وهو
مقدم على
السلطان كما إذا
صارت كالأقرب
ولو زوجه حيث
هتومتم بالتسليم
نقول للابعد
بعد القرابة وقرب
التدبير والوقرب
عكس منزلة منزلة
ولين متساويين
فاليها عقد نفذ
والغنية للمنقطعة
أن يكون بلا اتصال
البعد القول في
السنة الأخرى وهو
اختيار القدر

كانت الولاية للأبعد فان كان الأمر كذلك لم فرضناه إلى الأبعد من وهذه نتيجة التقديرين إصاحمين فافهم
م وهو مقدم على السلطان من قال لكل وهذه اشارة إلى جواب الشافعي م كما إذا مات الأقرب لم تنقل
إلى السلطان فعنده إذا غاب الأقرب يزوج السلطان كما ذكرناه قلت لم يذكر قول الشافعي في كتابه هو محمول
يذكر قول الألبان الشراح م ونحوها حيث هو فيه منع من هذا جواب عن قولك فلو لم يزوجها حيث جاز فقوله لا سلم
جوازه وفي المحيط للارواية فيه منبني ان لا يجوز الانقطاع ولاية م وبعد التسليم من أي بعد ان سلمنا ذلك
م لقوله للأبعد بعد القرابة وقرب التدبير والأقرب عكس م وهو قرب القرابة وبعد التدبير وثبتت الولاية فاستويا
من هذا الوجه م فنزلة منزلة وليين متساويين فاليها عقد نفذ من أي العقد م ولا بد من م يعني إذا حضر الأب
وقدر زوج الأب ثم حضر الأقرب لا يراد العقد وقيل عند نزول بطل عقد الأب إذا حضر الأقرب لعدم ولاية م والغنية
من لما ذكر لفظ الغنية المنقطعة فيما مضى شرع منا في بياننا فقال م ان يكون من أي الولي الأقرب م في بلدة
إليه القول في السنة الأخرى واحدة م وقدرها الشافعي وما لك حمد باد في مدة السفر وفي المبسوط واليا اشارة
في الكتاب فقال رأيت لو كان في السواد ونحوها كان يستطیع رأيه هذا اشارة إلى انه إذا جاوز السواد ثبتت الولاية
للأبعد وعن أبي يوسف ومحمد المنقطعة من البعرة إلى الرقة وغير المنقطعة من بغداد إلى الكوفة وقيل بعد ما يمين
فرسها وفي المحيط عن محمد وإيمان أحد هامة شهر والأخرى مسيرة ثلاثة أيام واختارها أبو الليث وعن محمد
من الكوفة إلى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة وهو قول أبي حنيفة ذكره الطحاوي في شرحه ومثله وقيل
من الكوفة إلى البصرة وفي الأسياب ان كان في مكان لا يختلف إليه القوافل فهو غنية منقطعة قيل ان كان في موضع
يقع إليه دفعة واحدة فليست بمنقطعة ومن المشايخ من قال ان لا يوقف له على اثنان كان جوالا من موضع إلى موضع
أو منفعة وحتى لو كان في بلدة واحدة لا يوقف عليه فحقها كما كانت غنية منقطعة وقال حميد وجماني السفر البعيد دون
قيل يحتمل ان يكون البعيد ما يقصر فيه الصلوة وقيل ما يقطع بكلفة ومشقة وقيل يزوجه
أحكام وان كان منه يبا وان كان القريب مجوسا أو أسير في مسافة مسيرة
فمواك بعدة وكذا إذا لم يعلم مكانه والشافعية قدروا بمسافة القصص م
وهو اختيار القدر م شمس يعني الذي اختاره القدر م في محققه
وهو قول والغنية المنقطعة م يكون في بلدة لا تصل إليه القوافل
في السنة الأخرى م وقيل اد في مدة السفر م م الغنية المنقطعة

فصل
في الكفاءة الكفاة
في النكاح معتبرة
قال عليه السلام
الا لا يزوج النساء
الا اولياء ولا
يزوجن الا من
الا كفاء

الاقاضي ياذنوا وان كانت صغيرة ومبين للموسى الزوج زوجها الموسى منه كما لو وكل به في حياته وان لم يتبين من ينظر لها
لنا ذن وفي السروجي والموسى لا يزوج وهو قول الشعبي والنخعي والثوري وطحا رث الكلبي والشافعي وابن المنذر ورواية عن حماد
بن علقم الطوشى الموسى اولى من الولي سواء قال الموسى انت موسى او موسى على بناتى اوانت موسى على ابى عند مالك
فصل في الاكفا ولما كانت الكفا معتبرة وعد ما يمنع الجواز ولما لا يتمكن الاولياء من الفسخ احتاج الى ان يترك
حكمها في فصل على عدة قال الجوهري الكفى النظر وكذلك الكفو والكفو على فعل ومفعول والمصدر الاكفا بالفتح والمد وقال
ابن الاثير الكفو النظر والساوى ومنه الاكفا في النكاح وهو ان يكون الزوج مساويا للمرأة في سبها ونسبها ودينها وسننها
ونعمية ذلك هم قال الكفاوة في النكاح معتبرة شى اصحاب الحديث الفقهاء اختلفوا في عبارة الكفاة قال ابن المنذر في
الاشراف ذهب عمر بن عبد العزيز وحما وابن ابى سليمان وعبيد بن عمرو بن سيرين وابن عون ومالك ان الكفاة غير
معتبرة الا في الدين وفي البدائع وهو قول الحسن البصري والكرخي من اصحابنا وفي المبسوط وقال الكرخي لا صح عندي انه لا اعتبار
بالكفاة في النكاح وعن الثوري وابن منبل لا يبرهن اعتبار الكفاة ولا يقطع الا بتراسخى الولي والمرأة وعنه في الرجل يشرب
الشراب او هو ما يك يفرق بينهما وفي البسيط ذهب الشيعة الى ان نكاح العاويات ممتنع على غيرهم مع الزامى قال السروجي
وهما قولان باطلاق هم قال عليه السلام الا لا يزوج النساء الا اولياء ولا يزوجن الا من الاكفا شى قال الاكل رماه جابر
وسكت وراح وقال ابو عمرو بن عبد البر هذا حديث ضعيف لا اصل له ولا ينجح بمثله قل البيهقي ضعيف برة درواه في السنن عن
بشر بن عبيد واسند في المعرفة عن ابن منبل انه قال اما حديث بشر بن عبيد بن مرفعة كذب وقال ابن القطان هو كما قال
لكن يفتى عليه ابن الحجاج بن ارملة وهو ضعيف وسدس على الفقهاء قلت بشر بن عبيد يروى هذا الحديث عن الحجاج بن
ارملة عن عطاء عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن بشر بن عبيد عن ابى الزيد عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن الثقات المروءات لا يسل كذب عليه الا على جهة التعجب وقال البيهقي وفي اعتبار الكفاة احاديث لا يقوم باكثرها
جهة واشهدا حديث على بن ابي رضى الله تعالى عنه ثلاث لا يؤخرها وفيه الايم اذا وجدت كفوا قلت هذا الحديث رواه الترمذى في الصلاة
وفي الجنازة حديث فتيبته حديثنا عبد الله بن وهب عن عبيد بن عبد الله بن الجهم عن محمد بن عمرو بن علي بن ابى طالب عن ابي
عن علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا على لا تؤخرها الصلاة اذا اتت و
الجماعة اذا حضرت ولا ييم اذا وجدت كفوا وقال الترمذى حديث غريب ولا يروى اسناده متصلا اخرجه الحاكم في مستدركه
كذلك في كتاب النكاح وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمصنف استدلل بالحديث الذى ذكره في اعتبار الكفاة ولم يترس

هشتمه اكسا ولا ذكر الخلفاء فيه والحديث شاذ على اشتراطها وقال البيهقي في المعرفة واسل الكفاة مستنبط من حديث بريرة
 لانه عليه السلام انما خير الناس زوجا لم يكن كفرا لها واستدل ابن الجوزي في التحقيق على اشتراطها بحديث عائشة رضي الله
 تعالى عنها انه عليه السلام قال تخيروا النطفكم وانكحوا الكفاة فقلت هذا اخبره ابن ماجه والحاكم في مستدركه من رواية الحارث
 بن عماد ومن هشام بن عمرو ومن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوا
 النطفكم وانكحوا الكفاة وانكحوا النطفكم وقال الحاكم تابعه عكرمة بن ابراهيم عن هشام ثم رواه كذلك ثم قال هذا حديث صحيح الاسناد
 وروى الحاكم النجاشي حديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم
 الكفار فاكمهون ولا تربصوا من الحديث قال العباس بن حمزة امد رواة الحديث الحديثان الموت هم ولان النظام
 المصلح شئ من المسكن والعبيد والالفة والتولد والناسل وتأسيس القوابات هم بين الحكمانيين عادة شئ لان نظام
 المصلح لا يكون الا بهما بخلاف غير التكاثرين والتكاثرين المستادبان وقال ابن الاثير في حديث العقيقة من الغلام
 شاتان تكافئتان اى متساويتان وهو كسرة الفاء والمحدثون يقولون متكافيان بالفتح يارى الفتح اولى انتهى وانما ذكرت
 هذا الاصل وقوع هذا اللفظ في الكتاب هم لان الشريعة شئ سوا كانت في الحب والنسب هم قباى ان تكون مستف
 للنسب شئ اى للرجل الخسيس في الحب والحرقة والعديته هم فلا بد من اعتبارها بشئ اى اعتبار الكفاة لان ملك
 النكاح دل على ان النكاح رقت حكما اى اشار قوله عليه السلام النكاح رقت فليظن احدكم اى يفتع كريمة
 واذا لال النفس حرام قال عليه السلام ليس للزمن ان يذل نفسه هم بخلاف جانبها شئ اى جانب المرأة هم لان الزنا
 مستف من كسرة الراء هم فلا تعبطه عادة الفراش شئ فليس فيه اذلال النفس فان نسب الولد لا يكون الى ابيه بل
 يكون الى ابيه والى الايتام بان يكون تحت الرجل لا يكا فيه وفي المحيط الكفاة من جانب النساء غير معتبرة عند ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح من ذهب المشافعي ومن خيل وعندهما سبلة استحسانا النص عليه محمد في الجا مع الصغير
 في الذخيرة وروى هشام عن ابى يوسف انه لو تزوج امرأة على انها قرشية فطهرت بطلية فله الخيار عنه وعند ابي حنيفة لا
 خيار له وعندهما معتبرة وروى غير معتبرة حتى لم يكن للاولياء الاعتراض على الاصل ذات تزوج وضيقه وفي المفيد والزينة معتبرة
 في ظاهر الرواية وقيل معتبرة عندهما هم واذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف فلا وليا وان يفرقوا بينهما دفعا لغير العار عن النفس
 شئ اما التفريق فما لم تلم المرأة وفيه خلاف قد عني ولا يبطل حق الولي بالسكوت بعد العلم وان طال السكوت ولا يكون
 التفريق الا عند القاضي لا يجهته فيه وكل من الخصمين يثبت بدليل فلا يقطع الخصومة الا بفعل من له ولاية عليهما كالقاضي بخيار
 البلوغ والم لم يفرق القاضي فحكمه الملاق والارث قايما وكان النكاح انعقد صحيحا في ظاهر الرواية وهذا الفرقة ليست

ولان النظام
 المصلح بين كافي
 عادة لان الشريعة
 تباى ان تكون
 مستف رشة
 للنسب فلا بد
 من اعتبارها
 بخلاف جانبها
 لان الزوج مستف
 فلا تعبطه دناءة
 الفواش اذا تزوجت
 المرأة نفسها
 من غير كفوف لىاء
 يفرقوا بينهما دفعا
 لغير العار عن

بطلاق لانه تفرق على سبيل الفسخ لا على الطلاق تصرف في النكاح ولا امر لها ان لم يدخل بها فلها المسمى واما
اذا رضى بعض الاولياء فحسب حق الباقيين الا ان يكون الباقي اقرب من الرضى وقال ابو يوسف وزفر والشافعي
في قوله لا يسقط حق الباقيين لانه حق الكل فلا يسقط الا برضى الكل كمالدين المشترك اذا ابرأ احدهم قلنا انه حق واحد
لا يتغير لانه ثبت بسبب نكاح واحد على الكمال كولاية الامان اذا ابرأ احدهم لا يبقى ضرورة تحت القصاص ثم الكفارة
تعتبر في النسب شئ وفي الميسرة والكفارة تعتبر في حق الرجل في النسب والحرية والمال والحرية والحسب في فتاوى
ابو الجهم في التقوى والسلام الاب والعقل بينا وفي المنهاج عند الشافعي تعتبر الكفارة في سلامة العيوب التي تروها
والنسب والحرية والعفة والحرية وهي خمس ومثلها عن احمد وعنه الدين والمنصب ثم لانه شئ اى لان النسب هم يقع به
الافاضة شئ وهذا ظاهر وكان سفيان الثوري لا يعتبر الكفارة فيه لان الناس سواء كانسان المشط لا فضل لعربي على
عجمي انما الفضل بالتقوى وقال الجوهري تقول مررت برجل سواك وسواك وسواك اى غيرك وبما في هذا الامر سواء وان
شئت ترى ان وهم سواء الجميع وهم سواء هم سواء اى شاة مثل ثمانية على غير قياس وزنه افعالة ذهب منه الحروف لثلاث
واصله الباء فترش كفاء لبعضهم بطل فيه يوجب اشم ونحو المطلب خلافا للشافعي فيما واحد في الاول والترشي من كان من
ولد النضر كنانة ومن لم يكن من ولد النضر من العرب فهو غير قرشي وقيل ابن عباس سوا بادية في العزل نظير لما شئ من الدين
الا اكلت فثبت قرش بها لابل القهر والغربة وفي اليراع وقرش كقول جميع العرب كالماتشي والمطامى والنوفل ولا هو
والقيسي والذهري والعمري وحاصل ان ما شئ وعبد من المطلب ونوفل هم اولاد عبد مناف بن قصي بن كلاب
بن مرة بن كعب فالاربعة اولاد حيدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان رضى الله عنه اموى منسوب الى امية بن عبد
شمس بن عبد مناف وابو بكر رضى الله تعالى عنه تميمي منسوب الى تميم بن مرة بن كعب وعمر رضى الله تعالى عنه عدوي
منسوب الى عدى بن كعب بن لوى بن غالب وهو لاسادات هم فترش بعضهم كفاء لبعض شئ لصلاحية كل منهم لثلاثة
بغلاف العرب غير قرش ليس كقول القرش لعدم مساواتهم لقرش لانهم لا يصلحون للثلاثة هم والعرب بعضهم كفاء لبعض
شئ وليس كفاء لقرش هم والاصل فيه شئ اى في هذا الباب هم قوله عليه السلام قرش بعضهم كفاء لبعض والعرب
بعضهم كفاء لبعض قبيلة قبيلة والمروى بعضهم كفاء لبعض بل برجل شئ قال السرجي لما روى عنه عليه السلام انه قال
قرش كفاء فذكر الحديث ثم قال انما ذكرنا بصيغة الترميز لانه لم اجد في كتب الحديث وانما ذكرني كتب الفقه فلهذا لم اذكر
به انتهى قلت روى الحاكم حديثنا الا سمعنا الصغالي حديثنا شجاع بن الوليد حديثنا بعض اخرنا من ابن جريح عن عبد
بن ابى مليكة عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم كفاء لبعض قبيلة قبيلة ورجل رجل لا ريب

ثم الكفاءة تعتبر
في النسب لانه يقع
به المفضل فترش
بعضهم كفاء لبعض
والعرب بعضهم كفاء
لبعض الاصل فيه
قوله عليه السلام قرش
بعضهم كفاء لبعض
بعض العرب بعضهم
لبعض قبيلة قبيلة
بعضهم كفاء لبعض
وجل برجل

وحجاء وقال صاحب النقيض بما منقطع اذ لم يتم شجاع بن الوليد بعض اصحابه ورواه ابو يعلى في مسنده من حديث
 بقتية بن الوليد عن ربيعة بن عبد الله الزبيري عن عمران بن ابي الفضل الهملي عن نافع عن ابن عمر عن حماد بن
 سنان قال قال ابن عبد البر هذا حديث منكر وضوح وقد روى شيخنا عن ابن ابي مليكة عن ابن عمر عن حماد بن سنان عن
 جريح ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واهله عمران بن ابي الفضل وقال انه يروي الموضوعات عن الاثبات
 لا يكمل كتب حديثه قوله قبيلة قيسية قال السكاكعي ليس بعض القبائل من قریش اولى من بعضهم وقال الزبيري بن بكارة
 ست طبقات شعب قيسية وعارة ويطن ونخز وقبيلة فاشعيب يجمع العمارة والعمارة تجمع البطن والبطن
 يجمع الانفاذ والافناذ يجمع الفضائل فمفر شعب وربيعة شعب ودرج شعب وحمير شعب وسميس شعب والقبائل
 تشعب فكانت قبيلة وقریش عمارة وقنن طين وهاشم نخز والعبا فضيلة وقال تاج الشريعة العرب بعضهم الكفار
 وبعض قيسية قيسية لا اعتبار افضل بعض القبائل على بعض في حق الكفارة الا انبوا بالبلد فانهم ليسوا الكفار فليس من العرب
 محسنهم ودرنا منهم على انهم كانوا يستخرجون النقي من عظام الموتى وياكلون قالت النقي بحجر النون وسكون القاف
 سح العظم وتجمع العيين من الشمس والجمع انفاذ قوله والموالي الكفار بعض قال الكاكي الموالي اي غير العرب وسماه الموالي لانهم
 نصره والعرب وسى الناصرة واما قال الله تعالى وان الكافرين لا حول لهم ولا قوة فلهذا سميت على ايدي العرب
 وكانوا بسبيل من استرقاتهم فكانهم كانوا عبيد لهم ثم عتقوا باليمن عليهم فكانوا موالي العرب وقال تاج الشريعة الموالي يعني
 العجم سموها لان بلادهم فتحت عنوة على ايدي العرب ثم ذكر مثل الذي ذكرنا لان وقال الاكمل الموالي العتق لما كانت
 غير عرب في الاكثر غلبت الى العجمين قال الموالي الكفار بعضها بعض قوله بعلاب بل إشارة الى ان السبب لا يقتضيه
 قال لقائل وابو عاصم من اصحاب الشافعي فانهم ضيعوا نسابهم فلا يكون التقاؤهم بينهم بالنسب بل بالدين كما اشارت
 سلمان الفارسي حين افتخرت الصحابة بالانساب وانتهى الامر اليه فقبل سلمان من من فقال الاسلام لا ابلى سواه و
 الاصح من مذنب الشافعي اعتبار نسب العرب كالعجم والعجم ليس كفوا العرب والعربي غير القرشي غير كفوا قرشيهم ولا يتبر
 التقاضل فيما بين قریش شس يعني النسب لانهم ضيعوا نسابهم ولا يفترون بالانساب وانما افتخروا بالاسلام والجنسية
 فبغير ذلك فيما بينهم هم لما روينا شس وهو قوله عليه السلام قریش بعضكم الكفار بعضهم ومن حماد الان يكون نسباً مشهوراً
 شس في الحرية هم كابل بيت الخلافة شس فيمنه يمتد التقاضل حتى لو تزوجت قرشية من اولادنا خلفنا وقرشياً من اولادهم
 كان لا وليا ولا عترت من هم كانه قال شس هذا كلام المعتز اي كان محمد قال ذلك هم قسماً للخلافة وتعييننا
 للفتنة شس لانعدام اصل الكفاة وفي رواية الاكمل وقریش بعضكم الكفار بعض الامم كان من بيت الشرف كان خلافة

ولا يعتبر التقاضل
 فيما بين قریش لما روينا
 وعن حماد الان يكون
 نسباً مشهوراً كابل
 بيت الخلافة
 كانه قال تعظيماً
 للخلافة وتسليماً
 للفتنة

وبنو بابة ليسوا بأكفار لعامة العرب
لعامة العرب لا هم
معروفون بالحساسة
وأما الموالي فمن كان له
ابوان في الاسلام
فصاعدا فهو من
يعتزل له اباؤه فيه
ومن اسلم بنفسه
اوله اب واحد الا
لا يكون كفو المن له ابوان
في الاسلام لانهم
بالابن الجيد ابويوسف
الحق الواحد بالمتن
كما هو مذهب في التعر
ومن اسلم بنفسه لا يكون
كفو المن له اب واحد الا
لان التفاحر فيما بين الموالي
بالاسلام والكفاءة في
نظيرها في الاسلام في
جميع ما ذكرنا لان الرق
اثر الكفر وفيه معنى الزل
نعتبر في حكم الكفاءة
قال وتعتبر ايضا

هم وبنو بابة ليسوا بأكفار لعامة العرب من الباطنة قبيلة من قيس بن خيلان وهو في الاصل اسم امرأة من
همدان والثاني لقبيلة سواد كان في الاصل اسم رجل واسم امرأة وهم معروفون بالدنائة وهو معنى قوله
لانهم معروفون بالحساسة من ابي بالدنائة والنسب الدني والحساسة الحالة التي يكون عليها النسيب
ومن حساستهم انهم كانوا ياكلون بقية العظام من ثمانية وكانوا يلبسون عظام الموتى فيأخذون الدسومات منها
قال قائلهم ولا ينفع الاصل من يمشي اذا كانت النفس من بابه ومن وناشتم انهم كان لهم من من عجرة فوقع الغلظهم
فاكلوه وكانت العرب يعبرونهم ويقولون بنو بابة اكلوا النسمهم واما الموالي فمن كان له ابوان في الاسلام فصاعدا
من نصب على الحال من ابوان ابي ذهب الى حالة العبود على اثنين هم وهوتن الا انما يعني لمن له اباؤه في
منسرة قوله تعالى اباؤه في ابي في الاسلام حاصله من كان له ابوان في الاسلام فلا نسب صحيح يكون كفو المن له
عشيرة اباؤه اكثرهم ومن اسلم بنفسه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفو المن له ابوان في الاسلام لان تمام
النسبة بالاب والجيد ابويوسف الحق الواحد بالمتن يعني من كان له اب واحد في الاسلام يكون كفو المن له ابوان
فيه وفي المبسوط وعن ابني يوسف الاكفاء بالاب والصحيح ظاهر الرواية والمذكور في الكتاب رواية عنه هم كما هو مذهب
ش ابي نذير ابني يوسف هم في التعريف ش ابي في تعريف الشخص في الشهادة كان الشهود اذا ذكروا
اسم الغائب واسم ابيه يميل به التعريف عند ابني يوسف ولا حاجة الى ذكر الجود به قال بعض اصحاب الشافعي
وعنده لا بد من ذكر الجيد وقال السروجي هذا اذا كان الولد صغيرا لا يشركه احد في اسمه اما اذا كان هناك من يشركه
في اسمه واسم ابيه وعده لا يكفي بذلك حتى يذكر ما يميزه عندهم ومن اسلم بنفسه لا يكون كفو المن له اب واحد
في الاسلام ش وبه قال الشافعي هم لان التفاحر فيما بين الموالي بالاسلام ش نقل صاحب النهاية عن الامام
الجوري ان ابنا في الموالي فاما في العرب فان من الاب له في الاسلام من العرب وهو مسلم فوكفو لمن له اب
في الاسلام لان العرب يتفاحرون بالنسب فيعدون بالنسب كفو النسب آخر اذا كانوا مسلمين واما العجم فتدعيون انسابهم
وتفاحرهم بالاسلام فمن كان له اهل في الاسلام فيخرج على من لا اهل له في الاسلام ولا يعدة كفواله هم والكفاءة في الحرية نظير
في الاسلام في جميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يعني الكفاءة في الحرية معتبرة باجماع الفقهاء حتى لا يكون لعبد
كفو الحرية الاصل وكذا المعتقد لا يكون كفو الحرية اصلية والمعتقد لا يكون كفو المن له ابوان في الحرية هم لان الرق اثر
للكفر وفيه معنى الذل فيعتبر فيه معنى الكفاءة ش ومن ابني يوسف ان الذي اسلم بنفسه او عتق او حرز من الفضل
ما يقابل نسب الاخر كان كفواله قال ش ابي قال محمد في الجامع الصغير وتعتبر ايضا ش ابي تعتبر الكفاءة ايضا

هم في الدين شئ ونفسه يقول هم اسي في الديانة هم وهو التقوى والصالح والحسب وهو مكارم الاخلاق و
 اثما نفسه بهذا الان يطلق الدين في الاسلام ولا كلام لاجل ان اسلام الزوج شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام في
 حق الامراض للاوليا وبعدها فاذ العقد وذلك لا يكون الا في الدين بمعنى الديانة هم وهذا شئ اسي اعتبار الكفاءة
 في الديانة هم قول ابى حنيفة وابى يوسف شئ وبه قال الشافعي ومالك فان ما كان معتبرا للكفاءة في الدين ومعه
 ونقل بهذا عن الشافعي واحمد في روايته لا يعتبر الا في الدين والنسب والاصح من احمد مثل مذهب الشافعي حتى لو نكحت
 امرأة من غلات الصالحين فاسقا كان للاوليا حق الردم وهو الصحيح شئ احتراز عماروى ابى حنيفة ان الكفاءة في
 التقوى والحسب غير معتبرة ذكره في المحيط وعماروى عن ابى يوسف انها غير معتبرة في التقوى ومعتبرة في الحسب والنسب
 ومكارم الاخلاق كذا في المحيط وذكر المجهول في محيلا الى صدر الاسلام ان الحسب هو الذي له جاه وحرمة وشبهة لا يكون
 كقول الخنيس الذي لاجاه له وفي جامع قاضيخان الحسب كقولهم للنسب حتى ان الفتية كفوا للعلوى لان شرف العلم فوق
 شرف النسب وكذا الفتية الفقيه كقولهم للفتى الجاهل والعالم المعجم كقولهم للجاهل والعربية وقيل الصح ان لا يكون كقولهم
 هم لانه شئ اسي لان الدين هم من اعلى المناخر قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هم والمرأة تعبر بنسب الزوج
 فوق ما تعبر بنسب شئ يفتح الضاد المعجمة والعين المعجمة واصلة وضمة والسا عوض عن الواو ويقال في حسيبه
 ضعة وضعة بحسب الضاد وايضا ومنه الوضع وهو الذي من الناس والمعنى المرأة يعبر بالناس بنسب زوجها باكثر ما تعبر بنسبها
 نسب زوجها هم وقال محمد لا تعتبر شئ اسي الكفاءة في الدين هم لانه شئ اسي لان الدين هم من امور الاخرة لا ينسب
 احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصنع شئ اسي الا اذا كان الزوج يصنع على ميمنة المجهول قال الجوهري الصنع كلمة مركبة و
 الرجل صفعان وقال غيره يصنع يفر على قناه هم او ينخر من شئ اسي الزوج اسي يستنزي به ومنه الشمس هم او يخرج
 شئ اسي الزوج هم الى السواق شئ حال كونه هم سكران وليلعب به الصبيان لانه تمتع به شئ اسي بذلك الصنع
 وفي المحيط وعليه الفتوى ومن ابى يوسف انه قال الذي يشرب المسكر فان كان يشرب مسكرا ولا يخرج سكرانا فهو
 كقولهم ان كان يلعب ذلك لم يكن كقولهم لامرأة صالحة من اهل البيوتات ولم ينقل عن ابى حنيفة في ذلك شئ والصحيح عنده
 انه غير معتبر لان هذا ليس بلازم يمكن تركه وفي الفتاوى الطبيعية لو تزوج وهو كقولهم صار فاسقا لا يفسخ النكاح لان
 اعتبار الكفاءة وقت النكاح لا استمرار بانه النكاح وفي الحاوي ذكر شيخ الاسلام ان الناس لا يكون كقولهم العدل عند
 ابى حنيفة وان لم يلعب الفسق هم وتعتبر شئ اسي الكفاءة هم في المال وهو شئ اسي الاعتبار في المال هم
 ان يكون مالكا للمهر والنفقة شئ يتناول المسوة لانها ما يفتق على الزوجية هم وهذا شئ اسي كونه مالكا للمهر والنفقة

في الدين اسي الديانة

وهذا قول ابى حنيفة

وابى يوسف هو الصحيح

من اعلى المناخر

والمرأة يعبر بنسب الزوج

فوق ما تعبر بنسب

وقال محمد لا يعتبر لانه

من امور الاخرة فلا يتبين

احكام الدنيا عليه

الا اذا كان يصنع

منه او يخرج الى الاسواق

سكران يلعب الصبيان

مستحبة قال يعتبر في المال

ان يكون

مالكا للمهر والنفقة

هو المعتبر في ظاهر الرواية
حتى ان من لا يملكها أو لا
احد هما لا يكون كفو لان
المجهول بدل البضع فلا بد
ايضا وبالنفقة توام كذا
ودوامه والمراد بالمهر وما
تعارفوا بتجمله لان ما دراه
موجب عرفا وعن ابى يوسف
انه اعتبر القدرة على النفقة
دون المهر لانه تجري المسألة
في المهر ويعد المهر قادرا
عليه بيسار ابيه فاما
الكفاءة في الغنى فمعتبرة
في قول ابى حنيفة ومحمد حتى
ان الفاتكة في اليسار لا يملكها
القادر على المهر النفقة لان الناس
يتفاخرون بالغنى ويتعجبون بالفق
وقال ابو يوسف لا يعتبر كونه
لا ثبات له اذ المال غادر
ويعتبر في الصنائع وهذا
يوسف محمد وعنه ابى حنيفة
ذلك روايتان

هم هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لم يملكها شي
فلا بد من ايقافه وبالنفقة توام الاذواج وودوايش فلا بد من ذلك قيل ان كان الرجل ذواجاه كالسلطان والاعلم
فموقوف وان لم يملك النفقة وفي الذخيرة ان قدر على نفقتها بالحسب ولم يقدر على المهر اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا يكون
كفو او ذكر هشام عن ابى يوسف انه يكون كفو او كذا روى عن محمد بن جراح الفقه ومن قدر على المهر ونفقة شهر فهو كفو ومن
المراد بالمهر قدر ما تعارفوا بتجمله لان ما دراهم لا يخل عرفا شي اي من حيث العرف وليس بمطالب به فلا تسقط الكفاية
وفي المجتبى قلت وفي عرف اهل نوازيم كله يوحد فلا يعتبر القدرة عليه بيسار ابيه لان الاباء لا يتحملون المهور عن الاولاد
ودون النفقة الذمارة هم وعن ابى يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة وان المهر شي باغية ظاهر الرواية وروى الحسن بن ابى
مالك عن ابى يوسف انه قال الكفو الذي يقدر على المهر والنفقة فان كان يملك المهر ودون النفقة قال ليس بكفو قلت فان
ملك النفقة ودون المهر قال يكون كفو ومن ابى حنيفة ومحمد وبعض اصحاب الشافعي مثل قول اسب بوسف وفي جامع
الايمية المتعبر بفقته سنة وقيل نفقة شهرين وفي المحيط اذا صلت الجراح والافاق اعتبر القدرة على النفقة كالصغيرة جدا والصبي
كفو ابيه وهو الصحيح ولو كان لالاف درهم دين وزوج امرأة بالف فهو كفو لما في قول ابى حنيفة ومحمد وبه قال بعض الشافعي في
المهرم لانه يجوز المسا بة في المهر شي اي لان اليسار يجوز التسهيل والتأجيل المهرم ويعد المهر قادرا على المهرم بيسار
ابيه شي ولا يبعد قادر على النفقة بيسار الاب وفي الذخيرة اذا كان يجده نفقتها ولا يبعد نفقة نفسه فهو كفو وفي حنيفة المنقضى من
لم يملك النفقة فلا يكون كفو وموسومة كانت المرأة او فدية هم واما الكفاية في الغنى فمعتبرة عند ابى حنيفة ومحمد وفي اكثرهم
وفي قول ابى حنيفة ومحمد وبه قال بعض الشافعي هم حتى ان الفاتكة شي اي المرأة الفاتكة هم في اليسار لا يملكها القادر على المهر
والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعجبون بالفق شي وبهذا القول ذكره صفه في غير رواية الاصل في كتاب النكاح
لا يشترط الا القدرة على المهر والنفقة وقال الامام السرخسي في مبسوطه ومصاب الذخيرة والاصح ان ذلك لا يعتبر لان كثرة
المال مذمومة في الاصل قال عليه السلام ملك المكثر دن الامن قال مالك بهذا ولهذا اي تصدق به هم وقال ابو يوسف
لا يعتبر لانه لا ثبات له شي اي لان الغنى لا ثبات له اذ المال غادر لا يستمر في يد شخص لانه
يرجع ويأتي ولم من شخص سبب غيبتا وصيغ فقير او بالعكس هم وتعتبر شي اي الكفاية هم في الشافعي شي اي المهر
هم وهذا شي اي اعتبار الكفاية هم عند ابى يوسف ومحمد شي يكذا في اكثر النسخ وبهذا ورد في الاسلام خواهر زادو ذكر
فخر الاسلام ان هذا قول اسب حنيفة ومحمد وبه قال صفه في الشافعي حتى لا يكون الحجام والكفاس والديباغ كفو للغير
والعلماء اما العطار كفو للغير هم وعن ابى حنيفة في ذلك شي اي في اعتبار الكفاية في الصنائع هم رديتان شي المهرما

انه لا يمتنع حتى لا يكون الطلاق كقول الطار وهو رواية عن محمد وعنه في رواية المولى بعضهم كفار بعض الامام الحايك والحجام هم
 وعن ابى يوسف انه شئ اى الكفوهم لا يمتنع في النكاح الا ان يفتش كالحجام والحايك والدباغ والكناس شئ و
 في النكاح الكناس والحجام والذباغ والمخدس والسايس والراعى ويقسم اى بالبلان في الحام ليس كقول البنت النياط ولا
 النياط لبنت البراز والتاجر ولا بها بنت العالم وقامش والحايك ليس بكقول لبنت الدبمان وان كانت فقيرة قبل
 هو كفو والكنفارة في القتل وقد قال في المحيط والميسوط لاروايه فيها عن المتقدمين من اصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون
 المجنون كقول اللعامة لان المجنون نفوت مقاصد النكاح فهذا اشد من الفقر ودناءة الحرقة وقيل لا تعتبر لان المجنون
 بمنزلة المرض وسائر الامراض التي تبث الكفارة وكذا المجنون وفي المرغينا في لا يكون المجنون كقول اللعامة وعند بقية الراى
 هو من العيوب التي يفتح النكاح بها في المحيط وغيره وبها يفتش فانس احسن من الكل وهو الذي يخدم الظلمة اى يعمر
 شاكرا قلت وفي مصنف سادس احسن من كل منس وهم الطائفة الذين يسمون السرايا نية وانهم يظنون المنس وبهت
 الحكماء يظنون ادراج الناس هم وجه الاعتبار شئ اى اعتبار الكفارة في الصنائع هم ان الناس يتفاضلون بشرف
 الحرف وتيعيون بناتما شئ اى دناءة الحرف قال عليه السلام الناس اكار الامام الحايك والحجام كذا ذكره الكما كى
 والله اعلم بصحة هم وجه القول الاخر شئ وهو عدم الاعتبار هم ان الحرقة ليست بلازمة لا يفتك من الرجل ويمكن التحول
 عن الخبيث شئ اى من الحرقة الخبيثة هم اى الشرقة شئ اى الى الحرقة الشرقة هم منها شئ اى من الحرف بخلاف
 لانه من لا رمة والفقر كذلك لا يفارق عادة هم واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها شئ اى بما لا يتفان الناس
 في شئ هم فالملأ لا اعتراض عليها عن ابي حنيفة حتى تيم لها مهرها او يفارتما شئ ولا تكون الفرقة طلاقا لانها ما وقعت
 من قبل الزوج والى كقول لها المهر ان كانت الفرقة قبل الدخول وبعدها لم يسمي هم وقال ليس لهم ذلك شئ اى اه عتر من
 هم وجز اللوم شئ اى وضع القدر دى رمة الله تعالى بذه المسئلة على جز الوجب هم انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله
 المرجع اليه في النكاح بغير المولى هم وقد صح ذلك شئ اى الرجوع هم وذه شئ اى المسئلة هم شهادة صادقة عليه شئ اى على
 رجوع محمد اى قولها في النكاح بغير مولى فانه لو لم يصح لكها بغير المولى لم يقل ليس لهم الاعتراض وقال الاكل اقول هذا انما
 يستقيم ان لم يمين هذا الوضع في النكاح بغير مولى وليس كذلك فانه لو اذن لها المولى بالزوج ولم يسم مهر فقدت على
 هذا الوجه صح وضع المسئلة على قول محمد الاول وكذلك لو كرهه السلطان امرأة وديها على تزويجها بغير قبيل فنقل ثم زال الذكر
 ورضيت المرأة وولن المولى ليس له ذلك في قول محمد الاول فلم يكن في هذا الوضع دلالة على جوع محمد اى قولها انتهى قلت
 بنات كرامة ما قاله صاحب النهاية وغيره وقال صاحب السرائر لا يملك فيها اذا كرمت المرأة والمولى على ان يزوجه

وعن ابى يوسف انه
 لا يمتنع الا ان يفتش
 كالحجام والحائك
 والدباغ ووجه
 الاعتبار ان الناس
 يتفاضلون بشرف
 الحرف ويتفاضلون
 بدناؤتها ووجه القول
 الاخر ان الحرف ليست
 بلازمة ويمكن التحول
 عن الخبيثة
 الى النقية منها
قال واذا تزوجت
 المرأة ونقصت
 عن مهرها فلا
 الاعتراض عليها
 عند ابي حنيفة
 يتم لها مهرها
 او يفارتما وقال
 ليس له ذلك وهذا
 انما يصح على قول
 محمد على اعتبار قوله
 المرجع اليه في النكاح
 بغير المولى وذلك
 في قول محمد الاول
 ذلك وهذا شهادة
 صادقة عليه

لهما ان ما زاد على العشرة
حقها ومن اسقط حقه لا يعتد
عليه كما بعد التسمية ولا ي
حقيقة ان الاولياء يفتنون
بغلاء المحرمين ويختارون
ينقصها لها فاشبه الكفاءة
بغيره في الابرار بعد التسمية
لان لا يتعدي به واذا زوج الاب
ابنته الصغيرة ونفقته
واولاده الصغير وادنى هجر
جوز ذلك عليهما ولا يجوز
لغير الاب الجوز هذا عندنا
حقيقة وقال لا يجوز الخط
والزيادة الا بما يتعين الناس
فيه معنى هذا الكلام انه لا
اعتقد عندنا ان الولاية
مقيدة بشرط النظر فواته
يبطل العقد وهذا الاصل
عن كل مثل ليس من النظر
في شيء كما في البيع ولهذا
لم يملك ذلك غيرهما
ولا ي حذيفة وان الحكم
يدار على دليل النظر وهو
قرب القرابة وفي النكاح
مقاصد تروى على المحرم

بأقل من مهر مثلها ثم قال الاكره ورويت ويا بني الولي فليس له ذلك عندنا ثم قال او طلبت من الولي التزويج
بأقل من مهر مثلها لم يجز الولي ثم لما شئنا الى الابل يوسن ومحمد ثم انما زاد على العشرة حقها شئنا لانها تملك اسقاطها وثباته
ثم ومن اسقط حقه لا يعتد عليه كما بعد التسمية شئنا يعني لو ابرأت بعد تسمية المهر لا يكون للولي الا اعتراضه لان بدل نفسه ما
الاعتراض فيه كيف شئت ثم ولاني حذيفة ان الاولياء يفتنون بغلاء المحرمين ويختارون بغيره في الابرار بعد التسمية
التعيين فلم لا اعتراض ثم بخلاف الابرار بعد التسمية شئنا جواب عن قولها بعد التسمية هم لان لا يتعدي به لان ابرار وبناته وبنا
من باب الروة فليس لهم اعتراض وعند الشافعي والملك واحد لا يتصور الخلاف في بزه المستلثة لانها حرام النكاح
بدون الولي عندنا ثم واذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونفقته من مهرها وابنته الصغيرة شئنا امي زوج ابنته الصغيرة
وزاد في مهرها ما جاز ذلك عليها شئنا امي جاز النقصان على الصغيرة والزيادة على الصغير عليها امي على الصغير
والصغيرة هم ولا يجوز ذلك لغير الاب والمجد وبنا شئنا اس جاز الزيادة والنقصان هم عندنا في مذهبنا شئنا وبنا قال الملك
وامر في الاب شئنا وقال لا يجوز الخط والزيادة الا بما يتعين الناس فيه شئنا وبنا قال الشافعي والظاهرية
فمنعهم لا يجوز الا بمهر المثل وكما قيل في النقص يستط الزيادة هم ومعنى هذا الكلام امي كلام الصاميين هم ان لا يجوز العقد عند
بنا شئنا انما قال ذلك لان عند بعض اصحابنا اصل النكاح صحيح ولا يجوز الخط والزيادة وبنا قال الشافعي وتروى الى
مهر المثل لان المانع من قبل المسمى وفساده لا يمنع صحة النكاح كما لو كانت المسمى غير الالة ذكر في الكتاب لا يجوز عندنا
مطلقا فلما بعض على ذلك والاصح ان النكاح باطل عندنا كما في غير الاب والمجد لان الولاية مقيدة بشرط النظر
فمنع فواته شئنا بعد فوات النظر من بطل العقد شئنا من الاصل كما ما سوبه بالقد بشرط بطل عقده اذا عدم الشرط ثم وبنا
شئنا امي بطلان العقد لان الحكم من المثل ليس من النظر في شيء كما في البيع شئنا معنى اذا باع بأقل من قيمته
وكان بحيث لا يتعين الناس في مثله فان لا يجوز ان يقدم ولنا شئنا امي لا يل تقيده الولاية بالنظر لم يملك ذلك
امي المذكور من عامه المثل والزيادة عليه غير بنا شئنا امي غير الاب والمجد بالاتفاق هم ولاني حذيفة ان الحكم يدار على
دليل النظر شئنا والنظر والعرض في هذا العقد باطل لكن النظر دليل عليه هم وهو قرب القرابة شئنا الداعية اليه وهو موجود
هنا فثبت عليه الحكم وهو جواز النكاح هم وفي النكاح مقاصد شئنا تقرير هذا الكلام ان المقصود من النفقة ليس
حصول المال البتة لان في النكاح مقاصد سوى المال الذي هو المهر ثم تروى شئنا امي تزويجهم على المهر شئنا
الطاهرة في الاحسان والبر والسوا والظايرة قصر في الصدقات لتوفير سائر المقاصد التي بين افع لها من الصدقات فانه
يدل على اشتغال على المصلحة فصارت كالوصى اذا ما فاع بل التيمم جاز ذلك بحصول النظر وان كان في الظاهر خلافه

اليتيم وكان تصرف الاب في هذا واقعا بشرط النظر حتى اذا علم سوء الاختيار منه بغير انية او فسق كان عنده باطلا وقد روي انه عليه السلام تزوج عاتكة رضي الله تعالى عنها على صداق خمسمائة زوجها ابو بكر رضي الله تعالى عنه و تزوج فاطمة من علي رضي الله تعالى عنها على صداق اربعماية درهم ومعلوم ان ذلك لم يكن صداق مثلما لا ننما جميع الفضائل فلا صداق في الدنيا يزيد على هذا المقدار ام المالمالية هي المقصود في التصرف المالى في هذا جواب من قولنا كما في البيع تقريره قياسا على البيع قير صحيح لان المالمالية هي المقصود في التصرفات المالمالية فاذا لم يكن شيء في مقابلته بغيره خال القين الفاحش فلما ثبتت الاعراض وفي الجبتي وقيل يجوز بيع الاب مال ابنة الصغير بغيره فاش فلهذا يجوز النكاح بالطريق الاول . به قال الشافعي في الاصح واحمد في قول مثل قول ابى حنيفة لكن لما اخبر اذا بلغت اما الزوج ابنة الصغير بامه لا يجوز عند الشافعي والاك . واحمد لم يرد خوف العنت ولو تزوج ابنة الصغير لا ثبت له مهر في ذمة الاب بل ثبتت في ذمة الابن عندنا سواء كان الاب مومنا او معسرا وبه قال الثوري والاوزاعي واحمد وقال الشافعي ثبتت في ذمة الاب وبه قال حماد وشيخ ابى حنيفة وقال مالك والليث في الابن المعسر على الاب وهو . واية محمد بن احمد والدليل عدناه في حق غيره ما يشهد هذا جواب عن قولها فلذلك لا يملك فملك غيره ما واد بالدليل وقول الشافعي و تقريره ان الدليل الدال على النظر معدوم في حق غيره الاب والجدة فلذلك لا يجوز لغيره ما وقوله والابن مرفوع على الابتداء او غيره قوله عدناه ويجوز ان يكون والدليل منصوبا بفعل مقدريته الظاهر تقديره . عندنا الدليل فمذا تسمى اليك المفسر والمفسر هم ومن زوج ابنة هي صغيرة عبد الزوج ابنة وهو غير امته فهو جائز في حقها وفي هي صغيرة للحال كذا الواو في قوله وهو صغير وعند الشافعي والاك . واحمد لا يجوز له تزوج ابنة الصغير امه اذ يتخوف العنت على اسلام فلا تزوج المصيبة على المذنب ويجوز له تزوج من لا يكتفي في الحال على الاصح ذكره في المنهاج وفيه لزومها السلطان من غير كفوف وليس لها ولي لم يصح في الاصح هم قال المصنف رحمه الله وهذا عند ابى حنيفة يشهد اى الجواز عند ابى حنيفة هم ايضا لان الاعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوق نعمها وقدره الاب بقوات الكفاءة فلا اعراض من عند في ذلك هم وعندهما هو من ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز في حقها والتعليل من الجانبين نظرية التعليل من المسئلة السابقة فانهم

فصل في الوكالة بالنكاح وغيره اى هذا فصل في بيان حكم الوكالة بالنكاح وغيره اى غير الوكالة بالنكاح
الفضولي والولي لان هذا الفصل يشتمل على احكام الوكيل والفضولي والولي ولو كانت الوكالة فرعا من الولايات من حيث ان تصرف الوكيل ينفذ على الموكل كتصرف الولي على المولى عمايه ناسب ذكره في باب الاولياء في فصل

اما المالمالية هي المقصود
في التصرف المالى
والدليل عدناه
في حق غيرهما
ومن زوج ابنة
وهي صغيرة عبد
او زوج ابنة
وهو صغير امه
فهو جائز قال
وهذا عند ابى
حنيفة البتة
لان الاعراض
عن الكفاءة
مصلحة
تفوقها وعند
هو ضرر ظاهر
الكفاءة
فلا يجوز له
اعلم

فصل في الوكالة
 بالكلام غيرها ويجوز
 لابن العلم ان يزوجه بنت
 عمه من نفسه وقال
 زفر بن لا يجوز اذا اذنت
 المرأة للرجل ان يزوجه
 من نفسه فعقد محقق
 شاهد يدرج ان قال زفر
 والشافعي لا يجوز لهما
 ان الواحد لا يتصور ان يكون
 ملكا ومتملكا كما في البيع
 لان الشافعي يقول في الو
 ضرورية لانه لا يتولا سواه
 ولا ضرورة في الوكيل لنا
 ان الوكيل في النكاح معبد
 وسفير التام في الحقوق
 ودون التعبير لا تجمع
 الحقوق اليه بخلاف البيع لا
 مباشر حتى رجعت الحقوق
 اليه اذ تولى طوفيق قوله
 يتضمن الشطرين
 ولا يحتاج الى
 القول في ما عدا

على حدة هم ويجوز لان العلم ان يزوجه بنت عمه من نفسه شاشي بنت عمه الصغيرة بغير اذنها واليا لفته باذنها
 صوته ان يقول اشهد والى زوجت بنت عمي فلانة بنت فلان بن فلان من نفسي وبه قال مالك والشافعي وجه
 والثوري والوثوري والظاهرية وقال السراج واليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين واسحاق واختاره ابو بكر بن
 المنذرهم وقال زفر لا يجوز شاشي وبه قال الشافعي هم واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فعقد محقق شاشي
 بين جائز شاشي اي ذلك عندنا هم وقال زفر والشافعي لا يجوز شاشي وقال احمد بن حنبل في غير ذلك وقال قتادة
 وابن العدي يزوجه من ابن عمه هو بعد منه وبكذلك الخلاف في الوكيل اذا تزوجه من نفسه وقال الشافعي لا يجوز ذلك
 اي الا في احد الوجهين هم اما شاشي اي زفر والشافعي انما جمع بين دليل زفر والشافعي لاشترط الكفاية في معنى هم وبيان ذلك
 لا يتصور ان يكون ملكا ومتملكا شاشي اي احد من الزوجين احدهم كافي في البيع شاشي لعل كل المشتري البايح بان يبيع سائمة من نفسه
 لا يصح بغير الوكالة ولا بغير البيع او وكل زيد رجلا مثلا بشرأ شي مبيعة او كل صاحب العين ذلك الرجل ايضا بان يبيعه من زيد
 لا يجوز كما ان الواحد يصير ملكا ومتملكا هم لان الشاشي يقول شاشي انما اشار به استثناء الى ان دليل الشافعي وزفر وان كان
 مشتركا في المعنى المذكور لانه استثنى المولى لان ندبيه فيه كند بنبا حيث يقول هم وفي المولى ضرورة لانه لا يتولا سواه
 شاشي اي لان العقد لا يتولا سواه سمي المولى لان عبارة النصارى غير صحيحة عنده هم ولا ضرورة في الوكيل شاشي لان
 في بقاء العقد بعبارة المولى ضرورة ولا ضرورة في الوكيل لان اكثر ما في الباب ان يامر غيره من احد الزوجين بصورة
 صورة قايما بتمامه وهو المولى من الزوجين شاشي انما يملك ميا شارة العقد هم ولنا ان المولى في النكاح هو الزوج وسفير والواحد
 يجوز ان يكون سفير اثنين وسفير في اللغة المصلح بين القوم كذا في الديوان وقال ابن دريد في كتاب الجمهورية
 السفير بين القوم الماشي بينهم في المصلح هم فالتام شاشي اي الثاني هم في الحقوق شاشي وهو كونه سلا لبا وسلا لبا
 وسلا وسلا ومخاصا ومخاسا هم ويزن التعبير شاشي اي المولى يصلح ان يكون سفير اثنين كما ذكرنا فان العبارة
 يعتقد اليها فيصير العقد بين شخصين فلا يودي الى انكاح مفادهم ولا ترجع الحقوق اليه شاشي اي الى الوكيل لانه معبر
 مباشر هم بخلاف البيع لانه شاشي اي لان الوكيل في البيع هم مباشر حتى رجعت الحقوق اليه شاشي اي حقوق عقدي
 من مطالبته المثلن وتسليم البيع والقيام بالعهد وغير ذلك يرجع الى الوكيل في البيع هم واذا تولى طرفية شاشي اي
 اذا تولى طرفي العقد هم قوله زوجت يفسر الشطرين شاشي اي قول الوكيل زوجت فلانة من فلان يقوم مقام شطري
 العقد وجمعا لايجاب والقبول ولا يحتاج الى القبول لان الواحد قام مقام اثنين قامت عبارة الواحدة ايضا مقام
 عاشرين هم فلا يحتاج الى القبول قال شاشي اي قال القدوري في مختصره وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما متوفرت

فان اجاز المولى جازوان رده بطل وكذلك شئ اى كذلك موقوف هم لوزج رجل بغير رضا باور بطل
 اى اوزج رجل بجلهم بغير رضا وبذا عندنا شئ اى كون العقد موقوفاً على الاجازة لم يصب اصحابنا هم فان كل
 عقد صدر من الفضولى وله جيز شئ اى للعقد مجيز اى قابل القبول لايجاب سواء كان فصوليا آخر او كميلا واصيلا بحالة
 الوقوع كالبيع والنكاح والامارة ونحوها وانما قيد بقوله وله مجيز لانه اذا لم يكن له مجيز كما اذا زوج الفضولى يتيمة
 يتوقف العقد فان قلت السلطان مجيز وكذا القاضى فيمنع ان يتوقف العقد قلت يمكن فروع المسئلة فى موضع
 السلطان فيه ولا قاضى كذا للحرب مثلاً ومن تصور تزويج عبد المكاتب حيث لا يتوقف بل بطل لعدم المجيز لان النكاح
 عيب وليس بحسب ولا يجوز اجازة المكاتب وكذا اجازة المولى لانه انبنى عن كسب المكاتب هم العقد موقوفاً على الاجازة
 شئ وبه قال مالك واحمد فى روايته وقال ابو عمر فى التمهيد لم يختلف قول مالك واصحابه فى العبد تزويج بغير اذن
 سيده اذ السيد بالخيار اذ اشاء واجازة وان شاذ فسخه وقال يحيى بن سعيد الانصارى الامر عندنا بالمدينة على هذا
 قال اسمعيل القاضى وهو قول سعد بن المسيب والحسن البصرى واشتجى والحكم جعل مالك التفرقة طلاقاً واجازة وتوقف
 على اجازة مالك واجمعوا على توقيت الوصية على قبول الموصى له هم وقال الشافعى تصرفات الفضولى كلها باطله وبه قال
 احمد فى روايته هم لان العقد وضع لحكمه شئ بنار على المقاسد الاصلية بهو الحكم هم والفضولى لا يقر على اثبات تملكه
 والاجازة للناس تملك اموال الناس للناس وفيه من الفساد والاختصاص اذا كان لا يقدر كان كلامنا هم ولنا ان كرس
 التصرف شئ وهو الايجاب والقبول هم صدر عن المبتدئ هو العاقل البالغ مال كونه هم مضافاً الى محله شئ وهو الاشئ
 من منات اود لم ليست بحرم ولا معتدة ولا مشتركة ولا زائدة على العدد المنصوص هم ولا ندر فى انعقاد شئ اى فى انقضاء
 التصرف لكونه غير لازم هم فينقد موقوفاً كميلاً لمحق العجز بالغائب هم متى اذا ارادى المصلحة فيه ينفذه شئ والا بطله هم
 وقد تباخى حكم العقد من العقد شئ وهو جواب عن قول الشافعى لان العقد قد وضع لحكمته فاقول بالوجوب معنى سلمنا ذلك
 لكن الحكم هنا لم يعدم بل اخرج الى الاجازة والحكم قد تباخى عن العقد كالبيع وبشر بالخيار فان لزومه تراخ الى سقوط الخيار ثم اجم
 اذا سمها ثم اجاز المولى النكاح يلزمه من الشئ بالدخول ومهر آخر بالاجازة قياساً لان الدخول فى النكاح الموقوف كالدخول
 فى النكاح القاسد وفى الاستحسان يلزمه مهر واحد لان مهر الشئ تمام يلزمه بالعقد فلو لا لزوم المهر والسمى ايضا يلزم بحكم العقد
 فلو لم يلزم المهر ان لازم فى العقد الواسع من ان وذا لا يجوز وفى النهاية عقد الكيل عند غيبة المولى انما يصح اذا عرفه باسمه ونسبه
 والتعاريف زوجا من نفسه بامراً وقال الشافعى لان قلنا ان وكلمتى ان اذ وجها من نفسى ولم ينسبها ولم يعرفها الشهود وينفذ فيما
 بينه وبين الله تعالى وفى النوازل ان لم ينسبها ولم يعرفها الشهود ولا يجوز النكاح لان الغائب انما يعرف بالتسمية الا ترى

قال وتزوجوا

واحدة بغير اذن

مولاها موقوف فان

اجاز المولى جازان

رده بطل وكذلك

لوزج رجل امرأة

بغير رضاها او رجلاً

بغير رضاها وهذا عند

فان كل عقد صدر

من الفضولى وله

مجيز انعقد موقوفاً على

وقال الشافعى انه تصفو

الفضولى كلها باطلا

لان العقد وضع

لحكمه والفضولى

لا يقد على اثبات

الحكم فتلغو ولنا ان

ركن التصرف صدر

من اجله مضافاً الى

ولا ضرر فى انعقاده

فينعقد موقوفاً على

اذا اراد المصلحة فيه

ينفذ وقد تباخى

حكم العقد عن العقد

ومن قال شهدوا بها
قد تزوجت فلا حنة
فبذلها الخبز فجاز
فهو باطل وان قال اخر
اشهد والى زوجتي
صانه فبذلها الخبز
جاز وكذلك ان كان
المراة هي التي قالت
جميع ذلك وهذا عند
ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف ربه
غائب
اذا تزوجت نفسها
فبذعه فاجاز جاز
حاصل هذا ان الواحد
لا يصح فصوليا من
الجانبيين او فصوليا
من جانب اصيلا
من جانب عندهما
خلافا لوجه العقد
الفصوليين او بين
واحد اصيل جاز بالاجماع
هو قول وكما هو
ينفذ اذا كان فصوليا
وصار كالحكم الطلاق
والاعتاق على مال ولهما
ان الموجب شرط العقد
لان شرطه كان المحضر

انه لو قال تزوجت امرأة قد وكلتني لا يجوز في شرح القاضى لو كانت منقبة لا يعرفها ولا يعرفها الشهود فمن الحسن ويشترط لا يجوز
ما لم ترخص نقابها ويرى الاشهاد ذكره الامام المتري شىء من قال اشهد والى قد تزوجت فلا حنة فبذلها فاجازت شىء امر
اجازت المرأة ما قاله الرجل في نكبتها فهو باطل شىء عند ابي حنيفة ومحمد فلا لابي يوسف هم وان قال اخر شىء اى و
وان قال فضولى اخر في هذه المسئلة هم اشهد والى قد تزوجت فلا حنة شىء اى قد تزوجت فلا حنة شىء قال الرجل اشهد و
الجميع قد تزوجت من قبلها الخبز شىء اى المرأة هم فاجازت جاز شىء اى العقد والفرق بين المسالتين ان الاولى لا يجزى
لما يبطل ولا يتوقف والثانية لما يجزى فيتوقف لما مر ان شرط التوقف وجوب البعير هم وكذلك شىء اى وكذلك يجوز
هم فكانت المرأة هي التي قالت في جميع ذلك شىء يعني اذا قالت المرأة في جميع ذلك اشهد والى قد تزوجت فلا حنة
خطاب عنه واحد الى المجلس فقال زوجتي اياك فبذعه الخبز فاجاز فهو جاز لوجوب البعير هم وبذا عند ابي حنيفة ومحمد شىء اى
جميع ما ذكر قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غائبا فبذلها الخبز شىء اى بلغ الغائب تزوجها نفسها
ايها هم فاجاز شىء اى فاجاز الغائب ذلك هم جاز شىء اى العقد ويجزى الى يوسف المسئلة في هذه الصور كلها هم وسألنا
شىء اى حاصل ما ذكر من الصور ان الواحد لا يصح فصوليا من الجانبين او فصوليا من جانب اصيلا من جانبها
شىء اى عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لى اى الى ابي يوسف رحمه الله تعالى وجميع اصحابنا ان الواحد لا يصح وكذا ان
جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ودليا من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ودليا من جانب
اصيلا من جانب ودليا من جانب وكذا من جانب في النكاح وهل يصح فصوليا من الجانبين وفصوليا من جانب
ودليا من جانب او فصوليا من جانب وكذا او فصوليا من جانب اصيلا من جانب حتى يتوقف العقد على الاجازة فنقد
ابى حنيفة ومحمد لا يصح ولا يتوقف وهذا جى يوسف لا يصح يتوقف اما كون الواحد اصيلا من الجانبين فهو محال هم ولو جاز
بين الفصوليين او بين الفصولي والاصيل جاز بالاجماع شىء اما ان صور كان لا خلاف فيها وهما ظاهران هم
هوش اى الى ابو يوسف يقول لو كان شىء اى الفصولي هم مامورا من الجانبين فيفقدان كان فصوليا شىء معنى
بغير امر هم يتوقف شىء لان كلام الواحد عقد تام في النكاح باعتبار الاذن ابتداء فكذا باعتبار الاجازة انتهاء
لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة هم وصار كالمخلع شىء فان الزوج اذا قال خالعت امرتى على كذا وهى فمما
نيلها الخبز فقبلت في مجلس عليها جاز بالاتفاق هم في الطلاق شىء اى كالطلاق على مال هم والاعتاق شىء
اى كالاعتاق هم على مال شىء يرجع الى الطلاق والعتاق جميعا كما فسره هم ولهما شىء اى لابي حنيفة ومحمد
هم لان الموجب شرط العقد شىء اى نصفه هم لانه شرط شىء اى لان الموجب ومنه شرط هم مائة الفقرة شىء اى حاله كونه

ما حصر حتى ملك الزوج بمثل قبول الآخر مطلق بالقيام قبل قبول الآخر ولو كان عقدًا مطلقًا لم يملك الزوج ما كان عقدًا مطلقًا
 الدال على ذلك المعنى هو الصيغة وهي لم تختلف هم وشطر العقد لا يتوقف على ما ذكره المجلس كما في البيع شئ كما إذا قال الرجل
 بعث عبدي من فلان ولم يقبل من المشتري اعدا وقال اشتريت عبد فلان ولم يقبل من البائع اعدا وقال بعث فلان
 فلان ولم يقبل عنهما اعدا فلما لم يتوقف لم ينفذ بالاجازة الا حقيقة بعد المجلس هم بخلاف المأخوذ من الجانيين لا ينتقل كلامه الى
 العاقدين شئ فيصير كالكاين هم وما يجوز بين الفضوليين عقد تمام شئ لوجود الايجاب والقبول الا انه لا ينفذ في الحال
 بل يتوقف على اجازة الموقوف له كماله لم ينفذ في الحال بل يتوقف على اطلاق على مال والا عتاق عليه لانه امر موقوف
 من جانيه شئ ولما كان لا يزال بل الرجوع وهو معنى قوله حتى لا يزعم شئ اى بالخالف لان البعدين لا يتم الا بالمال
 فكان عقدًا تامًا وانما كان من جانب الاطلاق الخلع من جانبها معا وقتة على ما ينبغي انشاء الله تعالى وانما قال امر موقوف لانه كان
 حال ان قبالت اتمت ربه فمضى طالق وان قبل له فمؤثره القبول مشروط وقوع الطلاق والعقاق لا يشرط تقدمهم ومن امر جلاله في روجه
 اعادة فزوجها اثنين في عقدة واحدة لم يبرأ شئ اى الامر هم واحدة منهما شئ اى من التنتين هم لانه لا وجه له تنفيذها
 شئ اى تنفيذ العقد في التنتين من النكاح الذي انقضت شئ اى تنفيذ العقد هم في واحدة من شئ حال كونه هم غير معين شئ اى في
 معينة للجهالة لان النكاح في الجواز يكون ما شاء الله تعالى بالبيان ولا يجوز تعليل ذلك بالخطا هم والا في التنتين شئ اى
 لا وجه ايضا في تعيين واحدة منهما لعدم الاولية شئ لان احدهما ليست باولى من الاخرى فان كان الامر كذلك فيعين في التنتين
 شئ وفي المسئلة فيكون الاولى ان امره بان يزوج امرأة تزوج امرأتين فلو امره ان يزوج امرأتين في عقدة واحدة فزوجتهما
 جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة واحدة لا يجوز والثاني ان امره ان يزوج امرأة ولم يعينها فلو عينها فزوجها
 لم يبرأ من المعويمة والثالث ان الوكيل يزوج اثنين في عقدة واحدة لانه لو زوج في عقدتين لزمه الاولى ونكاح الثانية موقوف على
 الاجازة لانه فضولي عنه والرابع قال لم يبرأ واحدة منهما لوجود قبوله ولا يصح احدهما بغير مينا من كونه كما لو طلق احدي امرأتين
 قال شمس الا تحت السري وهذا ضعيف لانه ليس كالطلاق لانهما تعليل بالشرط دون النكاح والاعمال المتعلقة بالشرط ثبتت
 في الجواز لانه تعليل بالبيان بخلاف الطلاق هم ومن امره ان يزوج امرأة شئ قيد بالامر غير محرم كذا قال الامام في
 وعلى هذه الخلاف انما لم يكن اميرهم فزوج الكليل منه فغيره شئ اوجهة عمدا او تقطعة اليدين قال الكاكي او مغلوبة او مجنونة فعلى
 هذا كان قيد الامير انما قيل قيد به لان الكفاءة في جانب النساء لا الرجال مستحبة في الوكاله عند جما المأخوذ من صغيرة لا تشق يجوز
 بالاجماع لانه عليه السلام تزوج عاتكة رضي الله تعالى عنها وهي بنت مسينة انتهى قلت الظاهر ان ذكره بالامير موافقة للفظ
 محرم به لانه لان المسئلة في المسائل الجانبة للصغير وهي محرمه في قوله ان في حديقته في امير من امرات قرش لم يفي ان امره امرأة فزوجته امته

فكذا عند الغيبة وشئ
 العقد لا يتوقف على ما في
 المجلس كما في البيع عتاق
 المأمور من الجانيين لانه
 ينتقل كلامه الى العتاق
 وما جاز بين الفضوليين عقد
 تمام ولكن النكاح اختلف
 تصرف من جانيه
 حتى يلزم نيته
 ومن امر رجلا
 ان يزوج امرأة
 فزوجته اثنتين
 في عقدة واحدة
 لانه لا وجه
 الى تنفيذهما
 لاختلافهما ولا الى
 في احد لهما غير
 للجهالة ولا في
 لعدم الاولية
 فتعين التفريق
 ومن امر امير
 يزوج امرأة
 فزوجته
 امته

فغيره قال باز وقال الاترازي انما وضع المسئلة الوجيهة في نفسه واجتماعها حيث يصل نفسه بأسرها ولا يتفاوت الحكمين ان يكون
 المولى لهية او غيرا فيه قرشيا او غير قرشي بعد ان يكون حرا فزوجه امته لغيره وانما قيد بقوله امته لغيره اذ لو زوجه امته لنفسه لكان حرا بالاجابة
 للمكان التهمة ذكره في جامع قاضيخان هم جاز عند ابى حنيفة في شئ اى باز التزويج فلا يردهم رجوعا الى المطلق اللفظ على ان
 لفظ امرة مطلق يقع على الحرة والامه معا هم وعدم التهمة شئ اى رجوعا الى عدم التهمة لان الامه ليست للمولى فلا تهم هم
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يزوجه كفوا شئ وبه قال الشافعي ومالك واحمد اما عندهم فمطلق الحرة واما عند جماهير فمطلق
 الاطلاق الى التعارف كنفه البلد والمعارف تزويج الكفو ومعنى قوله هم لان المطلق ينصرف الى التعارف وبه التزويج بالكفار
 شئ وفي قاضيخان دللت المسئلة على ان الكفارة في جانب النساء معتبرة عند جماهير ايضا في المحل الكفارة في جانب النساء معتبرة
 عند ابى حنيفة وبه قال الشافعي واحمد وعند جماهير معتبرة استحسانا وقيل غير معتبرة عند جماهير باخلاف وانما لا يجوز في غير الكفو في هذه
 الصورة باعتبار التعارف لا باعتبار الكفاءة وجب ان لا يجوز عند جماهير استحسانا وعند الشافعي المولى بامرة مجبولة لا يصح في
 قول يصح في قول ويصرف الى التعارف هم قلنا العرف في شئ يعني كما هو قول نبيها قلتم تستعمل عند فانك الاشراف كما تميز وجوب
 الحرارية وجوب الاما التيسيل هم او هو عرف على شئ اى من حيث العمل والاستعمال لا من حيث اللفظ وبيان ان العرف على تميز
 لفظي نحو الواجب يتبع لفظا بالفرس ونحو المال من العرب بالابل وعرف على اى من حيث ان عمل الناس كذا كل سهم الجدي يوم
 وامثاله هم فلا يصلح مقيد شئ اى للاطلاق لان الحلاق الانطاع عرف لفظي والتقيد بما له ومن شرط التقابل اتحاد كل
 الذي يرو عليه هم وذكر شئ اى محمد هم في كتاب الوكالة في البطلان اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عند جماهير اى ان
 اعتبار الكفاءة في النساء للرجال استحسان عند ابى يوسف ومحمد واما اعتبار الكفاءة في الرجال للنساء فهو بالاتفاق هم لان كل
 واحد لا يعبر عن التزوج بمطلق الزوج فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو اى بسبب التماس فيه تفقيد برفع قال في الخلاصة
 امره ان تزوجه امرة فزوجه صبيته اما عند جماهير لا يجوز افا كانت الا يجامع مثله كما لو زوجه رجلا او قرنا بذا قول الكل ولو امر
 يزوجه مولا فزوجه مبينا او بعكس لا يجوز ولو امره ان يزوجه عمة او خولة بعصية يجوز وفي المتن امره ان يزوجه امته فزوجه
 حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبته او بدرة او ام ولد جاز ولو امره ان يزوجه نكاحا فاسدا فزوجه امراة نكاحا صحيحا لا يجوز بخلاف
 بالبيع الفاسد اذا باع ببيع صحيح باء والفرق ان المولى بالبيع الفاسد كليل بالبيع لان البيع الفاسد بيع لانه يفيده الملك فلا
 باع ببيع باءا فقد خالف الى غير يجوز واما المولى بملك فاسد فليس بوكيل للعكاح لان العكاح الفاسد ليس بنكاح
 لانه لا يقيد للملك ولذا لا يجوز طلاقا ولا خطرا فاذا لم يصح وكذا لم ينفذ تصرفا عليه كذا ذكره الولي في فتاواه وفي الايضاح
 النفسى ان فسخ النكاح قبل الاجابة باز في قول ابى يوسف الاخر وفى قوله الاول لا يجوز وهو قول محمد وفى النزاع بعث

جاء عند ابى حنيفة
 رجوعا الى اطلاق
 اللفظ وعدم التهمة
 وقال ابو يوسف
 ومحمد ولا يجوز
 الا ان يزوجه
 كفو لان المطلق
 ينصرف الى التعارف
 وهو التزويج بكفا
 قلنا العرف مشترك
 او هو عرف على
 فلا يصلح مقيدا
 وذكر في الوكالة ان
 اعتبار الكفاءة في هذا
 استحسان عند جماهير
 لان كل واحد لا يجوز
 عن التزويج بمطلق
 الزوج فكانت الاستعانة
 في التزوج بالكفو اى بسبب
 التماس فيه تفقيد برفع

تو مالى رجب خطيب ابنة فقال زوجت قبل بل منهم قبل لم يجوز ان الكل مخاطب الخطاب لا يصلح شهادته قبل مجز عليه الفتوى
باب المهر اى هذا باب فى بيان المهر لما ذكر كرس النكاح وشروطه شرع فى بيان حكمه وموجوب المهر ووجوب ملكية
النكاح قال لكل المهر المال وقال الكاكي المهر الصداق وهو اسم لما يسمى فى عقد النكاح وقال الكاكي والمهر سبعة اسما فى القرا
احدهما الصداق والثانى فى الخلعة قال الله تعالى واتوا النساء رصدا قاتهن نخله والثالث الاجر قال الله تعالى واتوهن اجور
والرابع الفريضة قال الله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة والخامس المهر قال عليه السلام فان لمسا فلما المهر بما اتحل لسا
العلية قال عليه السلام اذ والعلائق قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما العلايق قال ما تراضى الا بالون والسابع
العصر قال عليه السلام عقر نسائها انتهى قلت لم يذكر فى القرآن الا اربعة من الاسامى والثلاثة من الحديث وقال الشوكلي
لها اسماء تسعة قد ذكرها مثل ما ذكرها الكاكي وزاد الصدقة والحباء والحديث الذى فيه العلايق رواه الدارقطني ويقال صدقها
ولا يقال امهر باكذه ذكره ابن قدامة وفى المغنى وفى الصحاح امهر با ومهر با وفى المغرب مهر المرأة اى اعطائها المهر وامهر
اذا سمى لها مهر او تزوجها به م قال وصيح النكاح وان لم يسم فيه شيء قد ذكرت غير مرة ان هذه الواو فى قوله وصيح ولا يحتاج
كما سمعت من الاستاذين الكبار وفى اكثر النسخ قال اى القدورى وصيح النكاح وصحة النكاح بدون تسمية المهر اجماعا
واما الخلاف بل يجب مهر الشل ولا يجب شئ على ما يأتى فى المفوضة وغلط النكاح عن تسمية لا يمنع صحته اذا تزوجها ولم يسم لها
مهر او تزوجها على ان الامهر لما او تزوجها على ليس بمال كالميتة والدم وهما مسلمان فالنكاح جائز ولما مهر مثل نسائها
لان النكاح عقد انضمام وازدواج لغة فيتم بالزويدين وصيح بالتسمية المهر قال عز وجل فانكحوا فلو شرطنا التسمية فيه
لزونا على النص ثم المهر واجب ثم عاشش هذا جواب عما يقال المهر واجب ثم عاشش فكيف يصح النكاح مع السكوت فاجابا
يقوله المهر واجب شرعا بمعنى وجوبه ليس لصحة النكاح وانما واجب م بانه شئ اى المهر ارام لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره
لصحة النكاح شئ فان قيل هذا دعوى فلا بد من دليل احيب دل عليه قوله تعالى لا جناح عليكم اذ طلقتم النساء الى قوله
تعالى فمتوهن منكم بعبية الطلاق مع عدم التسمية ولا يكون الطلاق الا فى النكاح الصحيح فعلم ان ترك ذكره لا يمنع صحة النكاح
م وكذا شئ اى وكذا يصح النكاح م اذا تزوجها ان لامر لها ما بينا شئ ان النكاح عقد انضمام فيتم بالتزويج
م وفيه شئ اى وفيما اذا تزوجها ان لامر لها م خلاف ما لك شئ معنى انه لا يجوز له لانه عقد معاوضة فيفتقر الى ذكر
المال كالبيع الى ذكر الثمن وفيه فساد البيع فمضى المهر فمضى ان فساد النكاح فلما البيع معاوضة المال بالمال ثم عاشش
تمليك شئ شئ فمضى ذكر الثمن والمهر ليس بعوض اصلى كما ذكر فى الكتاب من قوله ان النكاح عقد الانضمام الى اخره
م واقل المهر عشرة دراهم شئ او قيمته عشرة وقال محمد وزن عشرة تيرا ان كان قيمة اقل من عشرة منقوبة بمثل

باب المهر قال

ويصح النكاح وان

يسم فيه مهر الا ان

النكاح عقد انضمام

وازدواج لغة فيتم

بالزويدين ثم المهر

واجب شرعا بانه

لشرف المحل فلا

يحتاج الى ذكره بعبية

النكاح وكن اذا

تزوجها بشرط ان

لا مهر لها لما بينا

وفيه خلاف لما

اقل المهر عشرة

دراهم

فلم يرد على من الميراث ثلثا فالشأن في استبدال النكاح بالسرقة فانه مقدر بالاجماع فكذلك الميراث القياس عليه لوجوه الجاهل اما التقدير
بالعشرة فنكاح السرقة فلما رواه ابو داود وفي نسخة من حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم رجلا في محن قيمته دينار او عشرة دراهم فان قلت من اين قلت ان المهر من الشرع من حيث الزجر
قلت لقوله عز وجل قد علمنا ما فرضنا وكل ال بال قولي بيان مقدار ما كان كرامة وغيره واجب للشرع والتقدير مجبول ونحوه
يبين ذلك فلا يجوز اقل مما قدره فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه رواه الجماعة انه
لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه اثر موزة فانه تزوج فقال صلى الله عليه وسلم كم سقت اليسا قال زنة لواء من
ذهب فقال صلى الله عليه وسلم ولم ولو بشاة وفي التمهيد رواه مالك في الموطأ عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله
تعالى عنه فقد اجاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل ما حاده ابو ضيفه رضي الله تعالى عنه ان النواة خمسة دراهم وعن احمد
ان النواة ثلاثة دراهم فقلت قلت قال عياض الا يبيع لهم ذلك لانه قال من ذهب وذلكة زيد على دينارين وفي الاستبصار
اكثر اهل العلم ان وزنها خمسة دراهم فلما يتردد في اكثر من ثلاث مثاقيل من الذهب فان قلت روى البيهقي عن حماد
عن قتادة عن انس قال قومت يعني النواة ثلاثة دراهم فقلت وجب ان يكون ارباعا وهو ضعيف وقطاعة ليس
وقد عرفت ولما قال احمد في حديث لا تقوم به الحجية فان قلت ما تقول في حديث جابر رواه ابو داود وقال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اعطى في صداق امرأة على كفيه سويقا او تمرا فقد استحل فقلت في اسناده موسى بن مسلم وهو ضعيف
قال القهري وقال الا زوى وهو ضعيف رواه ابو داود وهو وثوقا فان قيل ذلك في المتقبل على ان جابر نفسه قال
كنا نسمع بالقبضة من الطعام على معنى التسعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريح
عن ابى الزبير قال سمعت جابرا يقول كنا نسمع بالقبضة من التمر والقمين الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا منسوخ
وكان ذلك للضرورة والفقر في اول الاسلام قال ابن الجوزي فان قلت قال البيهقي في رواه ان كان نفسه خالفا في علم
للتسعة فانما نسخ منه شرط الاصل فاما ما يجعلونه صداقا فانه لم ينسخ قلت فساد قوله هذا ظاهر فان الاجماع على نسخ احكام التسعة
وهو عوى اخراج بعضها من النسخ دعوى باطله وقال السرخسي ويدل على بطلان قوله هذا اثبات فقهاء افسده ان الذي
نسخ من احكام النكاح التسعة انما هو شرط الاصل وان كان باقى احكامه ثابت في النكاح المشرع المريد به ينبغي ان لا يثبت
بهذا النكاح نسب ولا يجري فيه التوارث اذ هذه الاحكام لنكاح التسعة وهي باقية في هذه الاكثرة ولم ينسخ الا شرط الاصل كما
زعم وذلك خلاف الاجماع المسلمين وقيل في الجواب من الحديث المذكور انه روى عن جابر خلاف هذا ونفس مع ضعف
كل واحد منهما فلا يكون هذا دليل على دعواهم وقيل لو ثبت كان محمولا على الأصل والله اعلم فان قلت روى الترمذي وسلم

عن سهل بن سعيد رضي الله تعالى عنه قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
جئت اهب لك نفسي الحديث بطوله وفيه فقام رجل من اصحابه فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يكن لك بها حاجة
فزوينا قال بل معك شيء قال لا ولقد يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر ولو خاتما من حديد الحديث وفيه قال ما
معاك من القرآن قال سورة كذا وكذا عددنا فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال ذهب فقد زوجكما بما معك
من القرآن وهذا من جملة ما استدلل به الشافعي ومن يقول بقوله قلت اجاب الاترازي عن هذا بقوله هذا خبر الواحد
وقد هارض في الكتاب فلا يخرج به قلت هذا لا يجزئكم في بل الجواب الظاهر ما قاله ابن الجوزي ان ذلك كان للفرق
والفرق في اول الاسلام وظهر من ذلك ما قاله اصحابنا انه ليس فيه دلالة على انه حبل القرآن معروفا لم يشترط
ان يعلموا وانما سمعناه ببركة المعك من القرآن ولاجل انك من اهل القرآن كترجوع على اسلامه وهو لا يصلح صدقا
للبيع وفي التمسيد قال مالك ولا يوثق به واصحابه بهنا واليه لا يكون القرآن ليس بالان التعليم في العلم والتعليم
مختلف لا كما ينفصل فاشبه المحمول والسكوت عن المهر لا يبطل النكاح لانه معلوم لانه لا بد منه فان قلت الاستدلال بالآية
ضعيف لان الاموال ذكرت بلفظ الجمع في مقابلة الجمع وذلك يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فليكون المراد بها كل
واحد بما له الاموال والمال يقع على التلخيص الكثرة قلت قال الاترازي لا تسلم انقسام الاحاد على الاحاد اذا ذكر الجمع بمقابلة
الجمع وليس سلمنا لكن لا تسلم ان المال يقع على التلخيص الذي هو غايته في القلة عرفا وبذلك ان المال ما يجري فيه البذل
والا بام حقه والشيخ والعفة فلا يطلو عليه اسم المال عرفا كالنفس والجوز ولا بد من التقدير بما له من العشرة بالحديث
او بالقياس انتهى قلت اربا بالحديث حديث جابر المذكور بالقياس القياس على فعل السرقه وقدم الكلام فيه من
قريب فان قلت روى في حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يح هذه فقام رجل عليه بركة
ما قدما في عنقه فقال انما يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الك مال قال لا قال انما يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم
سورة البقرة والمفصل قال انما على ان تقرأها وتعلمها واذا رزقك الله عوضا فترزق بها رجل على ذلك انتهى وقد
قلت لم يشترط ان يعلموا وبذلك لا يشترط اقراءه الا ما وتعلمه كذلك قلت قال الدارقطني يفرق بة تقييد بن اسكن وهو متروك
وقوله عوضها يدل على انه لا بد من المهر وانما اخره الى وقت حصوله وانما لا يبطل النكاح فان قلت روى ابو هريرة قال
لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تحفظ من القرآن قل سورة البقرة والتي تليها قال ثم تليها عشرين آية وهي اراك
قال ابن عبد الحق هو من رواية مسيل بن ميسن ضعيف سمعي بن معين واخذ وقال ابو حاتم منكر الحديث وقال ابو عمر في كتاب التمسيد
ووعوى التعليم بما معك من القرآن ووعوى باطية لا تصح ولا تشرط العلم لا يجزئ وانما قاله الشافعي وقال ابو الفرج في التحقيق عز

أبى اليمان الأوزعي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بزل على سورة من القرآن لكي يكون العبد بعدك
 مهرا وفي حنف ابن أبي شيبة عن شعيب قال سألت حماد بن بزل وهب ابنه من بزل فقال كل منها لا يجوز إلا بعد أن
 فان قلت روى الترمذي وابن ماجه عن عاصم عن عبد الله قال سمعت عبد الله بن عاصم بن ربيعة عن أبيه ان رسول
 صلى الله عليه وسلم بائنا كاح امرأة على ثلثين وقال حديث حسن قلت قال ابن الجوزي في التحقيق عاصم بن عبد الله بن
 ميعين ضعيف لا يحتج به وقال ابن حبان كان فاحش الخطاء فترك زرع يجوز الدخول بها قبل ان يعطيا شيئا من صداق
 سواء كانت مفوضته أو سمي لها به قال سعيد بن المسيب والحسن وأبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وأبو داود واللعلم
 بن أبي شيبة عن ابن عباس وروى في وقفاة ومالك انه لا يدخل بها حتى يعطيا شيئا قال أبو حنيفة في مقتضى
 السنة عليه واستدلوا بجملة عليه السلام عليه بنى الله تعالى حنة من الدخول على فاطمة بنى الله تعالى حنة على فاطمة
 شيئا فاعطاهما ورعه الحطية ولما حديث عقبة بن عامر الذي زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطها شيئا وروى
 ابن أبي شيبة من حديث كريب بن هشام وكان من اصحاب عبد الله انه تزوج امرأة على اربعة آلاف وغل
 بها قبل ان يعطيا شيئا ولو سمي اقل من عشرة فلهما العشرة عند فاش وقال ابن القاسم في البدونة ان سمي اقل من
 ربع دينار أو ثلاثة دراهم ان كمل قبل الدخول ربع دينار أو ثلاثة دراهم والآن في عليه وبعده الدخول اجبر على تكيله اقل الصداق
 وان طلق قبل الدخول سمي عليه نصف المسمى وقال غيره من المالكية التسمية فائدة بنفسها على كل حال ولم يوجبوا المثل
 وروى ابو امرئ الشثلي في تسمية الخمر والخنزير صحيح العقدهم وقال زفر مده المثل ش اي يجب المثل م لان تسمية المثل
 مده اكانه مده ش يعني كالتسمية كما في تسمية الخمر والخنزير وهو القياس م ولنا ش وهو وجه الاستحسان م ان فساد
 هذه التسمية لحق الشرع ش وحق الشرع يتأدى بالعشرة وهو معنى قوله م وقد صدقنا بالبعثرة ش باعتبار ان العشرة
 في كونها صداقا لا تجزى وذكر بعض الماتجزي كذا كراهه كما لو اضاف النكاح الى بعد ما صح في جميعها م فاما ما يرجع الى مقها
 ش اي الى حق المرأة م فقد نصبت بعشرة لرضا ابد ونهاش اي بما دون العشرة لان من رضى بخمسة فمدرضى بالعشرة
 بلا شك وما زاد على العشرة فهو مقها ثم رضاهما بالخمسة اسقاطا حقها فمضى عن حق الشرع فصح تصرفهما في مقها دون حق الشرع
 فمضى العشرة بخلاف ما اذا لم يوجب التسمية لان الانسان قد رضى باستقاط الحق مكا وتفضلا طلبا للتفاضل الجليل ولا يرضى
 بالتكليل لما اذا كانت راضية بالعشرة م ولا معتبر بالعدام التسمية ش هذا جواب عن قوله كانه مده تقريره ان هذا القياس
 غير صحيح م لانه قد رضى بالتكليف من غير عوض تكرأش اي لاجل التكريم على الزوج م ولا ترضى فيه بالقبول ليس فيه ش
 ترضى في المعاوضة فلا يكون التسمية وليلا على عدم الرضى بالعشرة فذلك لم يجب العشرة وانما يجب مده المثل بخلاف الذي

ولو سمي اقل من

عشرة فلهما

العشرة عندنا

وقال زفر مده

المثل ان تسمية

ملا يصلم مدها

كعدمها

ولنا ان فساد مده

التسمية ش بالشرع

وقد صا م مقضا

بالعشرة فاما ما يرد

الحقها فقد ر

بالعشرة لرضاها

ولا معتبر لاجل التسمية

لانها قد ترضى بالتكليف

من غير عوض كذا وكذا

فيه العوض العبدية

الرجال في الأصل بغير ان لان ما صلح يعنون المتعلق بالضم على الواو مع ضمة ما قبلها فخذت ثم منفتحة الواو لا تقاوم
 الساكنين والواو الموحدة فيه ضمير المجاهدة والقون علامات الرجع ووزن ضيغة النساء بغير من والواو لام الفعل فيه والواو
 ضمير جمع النساء ويؤتى بالاول معرب رفعه باثبات النون وفتح ب وجوه بخلاف قوله تعالى او يعقوب الذي بيده عقد
 النكاح فذهب اصحابنا الى انه الزوج قال ابو بكر بن المنذر في الاشراف روينا ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه و
 عبد الله بن عباس وجبير بن مطعم ونافع بن جبير وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وشرح ومجاهد ومحمد بن كعب وقفاة
 والزيغ ونافع بن مولى ابن عمر والاوزاعي وابن شبرته والضحاك وابن جريح وابن حبان ومجاهد بن زيد وابن سيرين
 والشعبي والنعيمي وطائفة من وائاس بن سادية والثوري والليث والشافعي في الجديد خلاف ما ذكره عنه الزمخشري وابن
 الخليل في تفسيرهما وهو قول حماد وكذا ذكره ابو بكر الرازي وابو بكر بن ابى شيبة في مصنفه والموقف ابن قدامة في المنهاج
 وروى الدارقطني باسناد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي العتقة
 الزوج وقال علقمة والحسن وعطاء وعكرمة وابو الزبير هو المولى وقال مالك والاب وجده في حق الكبر وهو قول الشافعي
 في القديم والجديد كالاب فيه وفي المعنى وهو قول حماد في القديم في حق الاب خاصة بخمس شرائط ان يكون الذي بيده
 عقدة النكاح ابا وان يكون صغيرا وان تكون مملوكة او ايجوزة عن الاب في الطلاق وان يكون
 قبل الدخول وفي المبسوط في القديم يجوز ما روي في شرائط الاول في حق المهر كالاب والجدة الثانية ان تكون ممن لا يحل
 ان ينسبها الثالثة ان يكون بعد الطلاق الرابعة ان يكون دينا لا حينا وقال ابو محمد لا فرق بين الدين والعين من
 والاقيسة متعارضة شمس الاقيسة جمع قياس وهو معروف هذا جواب اشكال وهو ان يقال ينبغي ان يستقط الكل لان
 الطلاق قبل الدخول بعد المعقود عليه وهو المصنع اليها سالما فيجب ان يستقط كل البديل كما اذا ابتاع عاتق ثوبا فباعه
 عنه بقوله والاقيسة متعارضة يعني هذا القياس يقتضي بكذا لكن هذا قياس آخر يقتضي وجوب كل المهر وان الطلاق قائم
 بملك النكاح فيه في وجوب كل المهر لا فوت ماله باختياره وذلك يقتضي وجوب كل المهر كالشترى اذا تلف البعثة قبل
 القبض فاذا تعارض القياسان وجب المصير الى المنس قلنا باستقرار نصف المهر وسقوط نصفه واعتراض علمية بشيئين احدهما
 انه ليس بمنا الاقياسات والثالث لما والاخرين ظاهر كلامه يدل على ان المهر من المنس انما كان متعارض القياس
 وليس الامر كذلك فانه لا اعتبار بالقياس مع وجود ما يحق منافع انا ان خالف فهو متروك موقوف وما اذا وافق فلا يتم
 بالنس ثابت عندنا بمعين المنس لا بالعلة ومنهم من قال انما فصل بالقياسين ثبوتا وتقييلا فالقياس المتقني لوجوب الكل
 يملك في ايجاب المهر والقياس الذي يقتضي استقطاع الكل يملك في استقطاع النصف عللها وهو مقتضى النص وذكر في

والاقيسة
متعارضة

ففيه تقويت الزوج للملك
على نفسه باختياره وفيه
عود المهرود عليه اليها كما
يجمع فيه اللفظ
وإن كان يكون قبل
النكاح لانها كالدخل
عند انعقاد النكاح
قال وان تزوجها ولم
يسم لها مهر او تزوجها
على ان لا مهر لها فلها
منها ان دخل بها
او مات عنها وقال الشافعي
لا يجب شيء في الموت كزهر
لانها في الدخول للمهر
فالحصن فتمت من نفسه
بتداع كما يمكن من سقاطه
نتمها ولنا ان المهر وجوباً

في الواجب العمل بالقياس في معارضة النفس المخصوص ما يرد به النفس قد خسر من الطلاق قبل الدخول بعد الخلوة بليست
الرجوع الى النفس المخصوص لتقدير العمل بالقياس فتحت الميزان ترك النفس المخصوص بالقياس وانما الجائز بالقياس زيادة
التخصيص بعد ما خسر النفس بدليل ولا يجوز تخصيصه بالقياس قبل ان يخسر فان قلت ليس من بيان التعارض بين القياسين
تكميل العمل باحدهما قلت الاصل ان الدليلين اذا تعارضا ولم يكن ترجيح احدهما على الاخرهما مر او تساقطوا لم يعمل
بأحدهما بالترجيح من غير ترجيح من غيره شيء في الطلاق قبل الدخول والخلوة والنفاء فيه تفسيرية تفسير التعارض بين
القياسين فله الاول بقوله بعبارة الزوج والثاني بقوله وقد عرفت المدة وعليه اي افره تقويت الزوج الملك على
باعتباره هو قدر تقويت الزوج الملك على اعتبار شيء تقويت مخصصات في فاعله الملك لا يملكه غيره بل هو الباقي بغير تقويت الزوج
معه وفيه شيء في الطلاق قبل الدخول ايضا هو عود المهرودش وهو البتة لم يباشش اي الى المرأة حال كونه مرسوما
تلكان المهر فيه شيء اي في حكم هذا المهر المهر اي الرجوع وهو عند ترجيحهم الى النفس من منسوب لانه خبر كان وانشاره الى
القياسين ترافا بعمل بالنفس وهذا الالزام المذكور هو مشايش اي القدر من لان المسئلة من مسأله ان يكون قبل الخلوة
لانها كالدخول عندنا على ما بينه انما التقاطي وياتي بيان عن قريب في هذا الباب من قال شيء اي القدر من شيء
وان تزوجها ولم يسم مهر او تزوجها على ان الامه لها مهر مشايش ان دخل بها او مات عنها مشايش بانان صور ان الاول
ان تزوجها ولم يسم لها مهر يعني سكت عنه والثانية على ان تزوجها على ان الامه لها معنى يشترط ان لا مهر لها وهي مسئلة
المفوضة وهي التي فرضت نفسها بالامه فلها مهر مشايش ان دخل بها او مات عنها وفي الذخير وكذا الوات هي ونزينا قول
عبد القادر بن مسعود رضي الله تعالى عنه ونصايه وبه قال الحسن البصري ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره
عنه ابن ابي شيبة والحسن بن حمى وابن شبرمة وابن ابي ليلى والشافعي في رواية البطي واحمد واسحاق بن راهوية
وابو ثور وابن جرير الطبري وداود وفيما اذا ترك ذكره وان نفيا بطل النكاح هو وقال الشافعي لا يجب شيء في الموت
ش اي لا يجب لها اذ مات عنها قبل الدخول هو واكثرهم شيء اي واكثر اصحاب الشافعي على انه يجب بالدخول
كمنهينا وبه قال احمد وقال بعض اصحاب الشافعي لا يجب لها شيء بالدخول وفي الموت للشافعي قولان احدهما ان يجب و
الثاني انه لا يجب وهو قول مالك في صورة نفى المهر له شيء اي للشافعي هو ان المهر خالص متعلق من نفية ابتداء
ش اي في ابتداء العقد كالمفوضة فلها ان تفوض نفسها بالامهر كما يمكن من سقاطه انتهاء شيء اي في انتهاء العقد فلها
لما ان تسقط ما بعد العقد كالجعل واجتج الشافعي ايضا جاري عن علي وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم انهم قالوا الميراث والاصداق لها وعليها العدة هو ولنا ان المهر وجوباً شيء اس من حيث الوجوب

وان تزوجها ولو يسير
 بها مهر اثم تراضيها
 بغيره فيلها ان جعل
 لها اموال عنها وان

قبل الدخول بها فلها
 المنة وعلى قول ابى
 الاول نصف المهر

وهو قول الشافعي
 لانه مفروض وهو قول
 الشافعي لانه مفروض

فينصف بالنظر
 ان هذا الفرض تعيين
 للواجب بالعتد

وهو مهر المثل ذلك
 لا ينصف فكذا ما نزل
 والمراد بالعتد الفرض

اذا هو الفرض المتعارف
 في المهر احد العقد
 الزيادة خلافا لغيره

كرو في زيادة الفرض
 انشاء الله واذا
 الزيادة تسقط بالطلاق

وراهم فلا تمتعه اقل من خمسة وان لم يكن فلها المتعة بالنكاح فان قيل لنص المتعة مطلق عن هذه التفاصيل
 نصية تقديرية له وهو نسخ فالجواب ان قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم دل على ان المهر مقدّر بشرطه عا فلا لا يجاب
 بالتسمية في مهر من يعقبه به مهر المثل بيان ذلك فقد الحمل وكذلك قوله عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة دراهم كما
 - معارضا لاية المتعة والتفصيل على الوجه المذكور فوفيق بينهما انتهى قلت هذا الكلام الاكمل نقلا عن شيخهم وان تزوجها
 بالمهر اثم تراضيها على تسمية فخي اما ان نقل بها اموال عندها في هذا الاجماع وكذا الحكم لو افضته الى العاضى فخر
 لها مهر لان لها ان تطالبه وترافعه الى العاضى لغير مهر لها كذا ذكره القمى في شرحه فان طلقها قبل الدخول بها فلها
 المتعة ش وهو قول ابى يوسف في قوله المهر جوع اليه وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى هم وعلى قول ابى يوسف الاول
 نصف هذا المفروض ش اى المانصف المفروض الذى فرض اما هم وهو قول الشافعي ش اى قول ابى يوسف الاول
 وهو قول مالك ايضا وفي ظاهر الرواية عن احمد وهو قول ابن عمر وعطاء بن شبيب والشافعي هم لانه مفروض ش كالسهمي
 هم فبعضه بالنص ش واما في نصف الفرض هم ولان هذا الفرض ش اى الفرض الذى بعد العتد هم تعيين للواجب بالعتد
 وهو مهر المثل وذلك لا ينصف ذلك فكذا ما نزل منزلة ش ما نزل منزلة مهر المثل واراو بالنازل منزلة السهمي
 بعد العتد والمراد بما نزل ش اى المراد بما ناله ابو يوسف من قوله تعالى فنفذ ما فرضتم هم الفرض فى العتد ش
 يعنى حالة النكاح قوله الفرض مرفوع لانه خبر المبتدأ واعنى قوله المراد هم اذ هو الفرض المعتاد ش لان الفرض المطلق
 لا عموم له هم قال ش اى القدر الذى في مختصرهم وان زاد ما في المهر بعد العقد لزمته الزيادة ش وبقال احمد هم
 خلافا لغيره ش حيث يقول لا تصح الزيادة وبقال الشافعي لان الزيادة هبة متبدا لا تلحق باصل العقد ان قبضت
 ملكك والا فلا وعند المصنف ان يذكره فيما تاتي حيث قال هم وسنذكره في زيادة الثمن والتمس انشاء العقد فمات ش
 اى في فصل يذكر بعد باب الرجعة والتولية قال الاصل نحن نكتبه في ذلك قلت نحن لا نتبع ما قاله الاكل فنقول
 قال في المبسوط دليل جواز الزيادة قوله تعالى فيما تراضىتم به من بعد الفريضة سعفا من فريضة بعد الفريضة ويقول قال
 احمد في الزيادة في النكاح واليجوز الزيادة في البيع وفي شرح الطحاوى تزوجها على الف ثم على الفين لا يثبت المهر الثاني
 خلافا لابى يوسف لانها نقد اثبات الزيادة في ضمن العقد فلم يثبت العقد فكذا الزيادة وفي شرح الاستيعاب جرد
 على الف اخر ثبتت التسميتان عند ابى حنيفة وعندهما لا يثبت الثانية وكذا الراجح المطلقة بالغ قيل وقال لا ارى
 بالمهر الاول او اربعة ثم قالت لا اقيم معك بدون المهر ولو هبت مهر اثم مهر لا يجيب الثاني بالاتفاق هم وقيل
 ش اى على الاختلاف هم واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابى يوسف لا تنصف ش اى الزيادة

م

هم مع الاصل لان الشفيع عند جهات ابي حنيفة هو محمد وهو قول ابي يوسف في قوله المرجوع اليه وهو رواية عن احمد
 رحمه الله تعالى هم وعند ابي يوسف المفروض بعده ش اي بعد التقدم كالمفروض فيه ش اي في العقد على ما مر بانه
 في المسئلة المتقدمه فان حطت عنه من مهرها صح الحط ش يعني ان حطت المرأة عن الزوج من مهرها صح الحط فيلحق
 بالتقدم لان المهر بقا وحققا والمطالبة بقيه حاله البقاء ش اي المطالبة بقيه حاله البقاء لا حالة الابتداء وقد بقي حقها
 على التميز ولو قال حقها بقا لكان اولى لان التميز لا يجوز تقديمه عليه اتفاقا وخلاف الماذني والمبر في تقديمه
 على الفعل ونذهب بسيدويه ان لا يتقدم عليه وهو مذهب كتب النجوم واذا خلا المبرل بامراته وليس بذاك مانع من الوطى
 شتم طلقها فلها كمال المهر قال ابن السنذر في الاشراف وابوبكر بن ابي شيبة في مسنده وابوبكر الرازي في احكام القرآن
 هذا قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ومبار ومعاذ رضي الله تعالى عنهم وبه قال
 عروة بن الزبير وعلي بن الحسين وزين العابدين بن سعيد بن السيب والزهري والنخعي والاوزاعي والثوري واحمد و
 بن راهويه والشافعي في قوله التقديم وكل الطحاوي انه اجماع الصحابة وقال ابوبكر الرازي هو اتفاق الصدر الاول
 وروى ابن ابي شيبة في مسنده عن عوف عن زرارة بن ابي اوفى قال سمعت يقول قضاة الخلفاء والراشدون المديون
 ان من غلق بابا او اخفى سترافقه وجب المهر وجبت العدة ومثله في رواية ابي بكر الرازي وقال الا ترازي هذا اذا كان
 المهر مسمى وان لم يكن المسمى فلها صدق مثلها وان لم تقع الخلوة فلها نصف المهر وان لم يكن المسمى فلها المتعة كذا في مختصر
 الطحاوي والخلوة الصحيحة قائمة مقام الدخول عندنا في تلك المهر وجوب العدة وثبوت النسب ونفقة العدة والسكنى
 وتزويج البنت وتزويج الامه على قول ابي حنيفة وفي الذخيرة ولم يميز ما مقام الوطى في حق الاحصان وحرمة النبات ولها
 الاولاد والرجعة والميراث وما وقع طلاق اخر فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب لانه لا استيفاء ثم هذا الاطلاق
 بل يكون رجعا او بانيا قال الشيخ الاسلام في باب العيين يكون بانياهم وقال الشافعي لما نصت المهر ش وهو قول شريك
 والشعبه واما وس وابن سيرين وابوثور وقال ابوبكر الرازي وابن السنذر وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه مثله قال لا يصح ذلك عنهما لان في حديث ابن عباس ليس بن ابي سليم وهو ضعيف
 وقال مالك الرازي وابن السنذر ان غلبا باني منزلهما فلها نصف المهر وان غلبا باني منزله فلها المهر كله وذكر ابوبكر الرازي
 عنه انه قال ان طاول ذلك جيب المهر كالا وفي الجواهر ان طال المقام يقترب الكمال في اسد القولين ثم قيل في صدق
 الطول سنة قيل لا يبعد طولا في العادة هم لان المعتقد عليه ش وهو منافع البعوض انما يصير مستوفيا بالوطى ش فلم يرد
 هم ولا يتأكد المهر دون ش اي دون الوطى والزوج لم يستوف السبدل من المرأة فلا يجب عليه بدل هم ولنا انما شري

مع الاصل لان النصف
 عندهما يختص بالمفروض
 في العقد عند المفروض
 بعده كالمفروض فيه
 ما مر ان حطت عنه
 من مهرها صح الحط
 لان المهر حققا والحط
 يلاقيه حالة البقاء
 واذا خلا الرجل بامراته
 وليس هناك مانع من
 الوطى ثم طلقها فلها
 كمال المهر قال الشافعي
 لها نصف المهر لان المهر
 عليه انما يصير مستوفيا
 بالوطى فلا يتأكد
 المهر دون ذلك ولنا انما

ع + ع + ع

هم سلمت المبدل بشئ وهو منافع الممنوع هم حيث رفعت الموانع من حيث
 عن قريب هم ذلك الممنوع من الموانع هم ذلك وما شئ اي وسع المرأة وهو الذي تقدر عليه هم فتيانكدها في المبدل بشئ
 وبوالمرهم باعتبار المبيع شئ اي قياسا عليه فان التخليه في تسليم حتى يجب على المشتري تسليم الثمن فكله انما يجب على الزوج
 تسليم المبدل والمبدل المبدل في المعاوضات فيقر بتسليم المبدل تحقق استيفائه الا ترى ان الاجرا اذا خلا بين المتاجر و
 المستاجر نكاح المبدل وان لم يتحقق اقتبض وبذلك لا توقيت بقدر المبدل على حقيقة استيفاء المبدل بما تمنع من عليه المبدل
 عن الاستيفاء فيقتضيه من عليه المبدل وبغير وقوع شرط عارضي اي ان ياتي شئ يثبت جابرا اذا نظر الى فريضة ثم طلقها فلما
 الصداق وعليها العدة ونحوه عليه السلام من كشف خمار امرأة او نظرها وجب الصداق ودخل بها او لم يدخل رواه الدارقطني
 وقطني وابو بكر الرازي في احكامهم وقال شريح يجب بها العدة ولا تيكدها بها المهر كذا في النفق فان طلق قبل
 الميسر فيتنصت بالنص ومن قال بان الخلوه مكسلة فخلو النصف بالخلوة وهو خلاف النص اذا انص علقه بعدم
 قلت ليس بوطي حقيقة وانما هو محال على الوطى لانه سببه فاطلق اسم السبب على السبب اذا انحلت بالفسخ وتبين
 فذكره بالنص ويؤيد قوله تعالى وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض والانحصار والخلوة وهو اخوة ومن الفناء وهو المهر
 النكاح ونحوه من استرداد شئ من المهر على المهر على الوطى لان المهر لا يطلق ليس الا المهر لا يرد ولا يرد
 السبب للسبب اقوى لان السبب لا يوجد بدون السبب والسبب قد يتناوب في السبب كما في البيع بشرط الخيار فالسبب
 لازم وايضا والسبب لازم في حال دون حال هم وان كان احدهما مريضا شئ هذا مشروع في بيان الموانع اذا كان
 احد الزوجين مريضا والموانع جميع مانعة وهي اقسام مانع حقيقي كالمرض ومانع طبيعي ككون المرأة رتقا او قرا او مغرا او صغيرة
 لا تطبق الجماع ومانع محسوس وهو ان يكون معها ثالث سواء كان بنسبه او محمي تقطانا او ناعما بالانعا ونسبيا يقتل والمجنون و
 المنع عليه والصغيرة الذي لا يعقل لا يمنع وزوجه الاخرى تمنع وعن محمد لا تمنع وجارية لا تمنع بملات جاراتها والكلب العقور
 يمنع فان لم يكن عقورا فان كان المرأة يمنع وان كان له لا يمنع ومانع شرعي كالاحرام كحج فرض ومانع طبيعي كشرس
 كالمريض او سائما في رمضان شئ هو مانع بخلاف لما يلزمه من الفناء والكفارة هم او محرما شئ او كان احد الزوجين
 محرما هم بنج فرض او نفل او عمة شئ الكل سواء في المنع هم او كانت ما ينشئ ونفسا فانه مانع طبعيا وشرعا فليست
 الخلوه مبيحة شئ هذا جواب من الشرطية اي فليست الخلوه مبيحة في الاشياء المذكورة هم حتى لو طلقها كان لها نصف المهر
 لان هذه الاشياء شئ يعني المرض وصوم رمضان والاحرام مطلقا والحيض هم موانع شئ وفي الصبيان والعميان
 والمحرمة اذا جارت بولد ثبت المهر بذلك كالا وان جارت بولد لا تل من سبعة اشهر ثبت نسبه

سلمت المبدل حيث
 رفعت الموانع وذلك
 وسعها فتيانكدها
 في المبدل اعتبارا بالبيع
 وان كان احد هما مريضا
 او سائما في رمضان او
 محرما بنج فرض او نفل او
 عمة فلو كانت حيا
 فليست الخلوه صبيحة
 حتى لو طلقها كان لها
 نصف المهر لان هذه الاشياء
 موانع شئ

هم اما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع اولي حقه به الشرع وبهذا التقيد تفصيل وهو ان كان لا يلحقه مزرعاً فالمراد
 بصحته هم قيل مرضه لا يعزى عن كسر وفطورش والتكسر في الاعضاء والفتور في الذكر وبهذا التفصيل وهو الاصح او لا تفصيل
 في مرضه فكل مرض من بابية يمنع صحة الجماع لان جماع الرجل موجب للتكسر والفتور لا محالة وهم وبهذا التفصيل في مرضها
 وهو الصحيح واما الصوم رمضان فلا يلزم منه القضاء والكفارة ش اراد به قوله ما يمنع الجماع او لم يمنع به مزرعاً في الذخيرة
 مرضها متنوع بلا خلاف وانما نحن في مرضه قيل متنوع قيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفتاوى مرضه او
 مرضها يمنع اذا كان ش يضره الجماع وقال الصدر الشافعي يمنع جميع الخاوة لانه يجب بالانظار القضاء والكفارة في جميعها وان
 ذلك حرج فيكون مانعاً من الاجرام ش عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع صحة
 الخلوته هم لما يلزمه من الدم ونسأ والنسك والقضاء ش لان الذي يجابح في احرامه تلبسه هذه الاشياء وقد عرف
 في موضعه مفصلاً والمريض ش عطف على قوله وصوم رمضان تقديره ولما لم يمنع هم فانه مانع طبعاً وشرعاً ش
 اما طبعاً فلان فيه من التلوث بالدم النجس واما شرعاً فلعله تعالى ولا تقر به من حتى يظهر هم وان كان احداهما
 اى احد الزوجين هم صاباً قطعاً ش اى صواباً قطعاً او صاباً مستطوعاً هم فكلها المبركة ش لصحة الخلوته لانه لا يلزمه
 الا القضاء وحلل المصنف بقوله هم لانه يباح له الاطعام من غير عذر بهى رواية المنقطة ش بفتح القاف اسم كتاب في الفتاوى
 مصنفة الحاكم الشهيد ابو القاسم محمد بن احمد السلمي الرومى وهو صاحب الكفاي الذي يسمونه بمسوطهم وبهذا القول في الشهر
 هو الصحيح ش اشارة الى وجوب كل المهر في صوم التطوع واحترز بالصحيح عن قول من قال صوم التطوع واخواته يمنع صحة
 الخلوته لانه لا يحل الباطل الا بعدد وبهذا روى عن ابى حنيفة رواية اشارة وفي النهاية قوله وهذا القول في المهر هو الصحيح
 اخذ رواية المنقطة في حق كمال المهر وقيل للفرع عنها هو الصحيح والثاني من جواز الاطعام فالصحيح غير رواية المنقطة وهو ان
 لا يباح الاطعام من غير عذرهم وصوم القضاء والمنذور كالتطوع في رواية لانه الكفارة فيه ش يعني لا يمنع الخلوته
 وفي البداية روى بشر عن ابى يوسف ان صوم النفل وقضاء رمضان والكفارات والغذورات لا تمنع النكاح قال فكان
 في المسئلة روايتان وفي المنافع في صوم التطوع والكفارة روايتان بالقطع هم والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفره
 موقفاً كنفها ش اى فرض من الصلاة كفره الصوم وقيل الصلاة كنفل الصوم في ان الفرض فيما يمنع صحة الخلوته وان
 النفل فيما يمنع ومن احمد لا يمنع الاحرام والصيام في الحيض والنفاس وغيرهما صحة الخلوته وكذا لا يمنع اللوان الحقيقية كما
 وللعنة وللموت وللقرن في المرأة وهو روى من عطاء وابن ابى ليلى والثوري وغيرهم في رواية وعنه في صوم رمضان
 فرق بين المقيم والمساقرهم واذا غلب المجرى ش وهو الذي استعمل ذكره ونصيته من الحب وهو القطع

اما المرض فالمراد منه ما يمنع
 الجماع اولي حقه به ضرر وقيل
 مرضه لا يعزى عن تكسر
 وفطور وهذا التفصيل في مرضها
 واما صوم رمضان لما يلزم
 من القضاء والكفارة والاحرام
 لما يلزمه من الدم ونسأ
 والقضاء والحض مانع طبعاً
 وشرعاً وان كان احدهما
 صاباً انظر عا فلها المبركة
 لانه يباح له الاطعام من غير
 عذر في رواية المنقطة وهذا
 في المهر هو الصحيح صور القضاء
 والمنذور كالتطوع في رواية
 لانه كفارة فيه
 والصلاة بمنزلة الصوم
 فرضها كفره
 ونفلها كنفله
 واذا غلب المجرى

ع ع ع ع ع
 ع ع ع ع ع
 ع ع ع ع ع

بأمراته ثم طلقها فلها
كمال المهر عند
أبي حنيفة وهو قال عليه
نصف المهر لأنه أعجز
عن المهرين مجاز
العنين لأن الحكم أديب
على سلامة الآلة ولا
حنيفة أنه المستحق
عليها التسليم في حق
الحق وقد انتبه
قال وعليها العدة
في جميع هذه المسائل
احتياطاً استحسننا
نؤم الشغل والعدة
حق الشرع والولد
بطلان في ابطال حق الغير
بجلاء المهر لأنه مال الاحتياط
في إيجابه وذكر القدر
في شرحه أن المانع كان
شريعياً تجب العدة للثبوت
التمكن حقيقة وإن كان
حقيقاً كالنفس الصغيرة
لعدم التمكن حقيقة

هم بأمراته ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة ومنه ذكره في العيون وبه قال عطاء وابن أبي ليلى والثوري هم
وقال عليه نصف المهر لأنه أعجز عن المهرين لأن المهرين ربحاً جامع والمهر ب لا يقدر عليه أصلاً لعدم الآلة هم بخلاف الغنيم
لأن الحكم أديب على سلامة الآلة شش يعني خلوة العنين صحته فوجب كمال المهر اتفاقاً لأن الله سألته فادركه
حكمه وهو وجوب كمال المهر على سلامة الآلة والآلة للمهر ب فافترقا لا يقال سلامتها موجودة في المهرين أيضاً مع هذا ليست
خلوة صحيحة لأن السبب الظاهر وهو سلامة الآلة أقيم مقام الأمر المخفي في الغنيم كما هو الأصل والمانع من الوطى فيه مخي وربما لا يمتنع
بخلاف المهرين فإن المانع ثمة ظاهر وهو المرض باعتباره الظاهر وفي البداية خلوة الغنيم والنفس صحته لأنها لا يمتنعان الجماع كغير
بما في الغنيم من خلوة العنين إجماع وشك في التفتة والعيون هم ولأبي حنيفة أن المستحق عليها بالعقد التسليم شش باقصاصاً في
وسما من التمكن هم في حق المستحق شش أي أسس هم وقد اتت به شش أي والحال أنها قد اتت به أي بالتسليم المستحق عليها
هم قال شش أي قال محمد في الجامع الصغير هم وعليها العدة في جميع هذه السائل شش أي عند صحة الخلوة وفساد باب المانع
الذكر كونه هم احتياطاً شش أي لئلا يخلطوا هم استحسننا شش أي على وجه الاستحسان فيما تصح الخلوة وفيما لا تصح والفتاوى
أن لا تجب العدة لأنه لم تجب الخلوة فلا تجب العدة وكذا بعد الخلوة لوجود الجامع وهو كونه طلاقاً قبل الدخول وجه الاحتياط
هو قوله هم لنؤم الشغل شش بفتح الشين المعجزة نظر إلى منع الحقيقة هم والعدة حق الشرع شش يدل عليه أن الزوجين لا يمكن
استقامتهما والتمسك بغيرهما ومن العبد لا يتدخل هم والولد شش أي ومن الولد لقوله عليه السلام من كان يمين بالله
واليوم الآخر فلا يستعين بآله نزع غيره والمقصود غاية نسب الولد وهو حقه هم فاقصدت شش أي المرأة هم في ابطال حق الغير
شش بقوله لم يطأني قبل سعادته فلا يصدق الزوج في ابطال حقها بقوله لم يطأها هم بخلاف المهر شش فانه لا يجب بالخلوة
لأن سادة هم لأنه مال الاحتياط في إيجاب شش لا لا يجب بالشك فلا يجب إذا لم تصح الخلوة فان قيل التوهم معدوم في
فصل الحب قلنا شغل زوجها بما به هو موم بالسحق ولما ثبت نسب ولديها عند أبي سليمان هم وذكر القدر في شش
لنخص الشيخ إلى الحسن الكرخي هم المانع شش من الخلوة لصحة هم من كان شرعياً شش كالصلاة والصوم ونحوها هم تجب
لثبوت التمكن حقيقة شش أي لثبوت تمكنه من الوطى حقيقة بلا شك ولكن لا يمكن شرعاً فدارت بين الوجوب وعدمه
فتجب احتياطاً لجزائها لا يتأني بالمانع الشرعي هم وان كان شش أي المانع هم قتيلاً شش كالصوم والمرض هم لا تجب
شش أي العدة هم لأن عدم التمكن شش من الوطى هم حقيقة شش قال الأثراني بياضه أن في كل موضع يمكن من الوطى حقيقة
لكن تمتنع لما نفع يجب فيه العدة وفيه الرق تعذر الوطى بالثبوت وفي المهر ب وفي كل موضع لا يمكن من الوطى حقيقة كالغير
الضعيف والصغير والصغيرة لا تجب العدة كذا في فتاوى الصوري أما المهر في الرق فقال في كتاب المصلحة في باب الرجعة

اذا خلا بها ثم طلقها يجب عليه نصف المهر قال الصدر الشهيد وفي شرح البها مع الصغير ومن المتأخرين من قال الصحيح ان المذكور على قولها وعلى قول ابى حنيفة يصح الخلوة ويجب المهر كاملا كالجبري قال لكن هذا خلاف ظاهر الرواية و قال صاحب الاجناس افقت الروايات انه يجب نصف المهر وهو الاصح وفي شرح الطحاوي اقيم الخلوة مقام الوطى في بعض الاحكام لتأكيد المهر وثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكنى في العدة وحرمة نكاح وختان سواها في هذه العدة دون البعض كالاحسان اى لا يصير مهنيا بالخلوة وحرمة البنات والاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها ومات وهو في العدة لم ترث وفي وقوع الطلاق في هذه العدة اختلاف والصحيح انه يقع طلاق آخر في هذه العدة لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالوقوع احتياطا وفي حرمة البنات في هذه العدة من طلاق باين اختلاف فمن محمد بن يوسف والخلوة الصبيحة في النكاح لا توجب العدة وذكر العتباتي تكلم شائنا في العدة الواجبة بالخلوة الصبيحة انها واجبة ظاهرا على الحقيقة قبل لوتزوجت وهي متعينة لعدم الدخول على لها ديانة لا فسادا للمهر اقيم مقام الدخول في حكم المهر والعدة وفيما سواها من الاحكام كالعدة وفي شرح القاضي فان امت الام قبل ان يدخل بها فابتها له حلال مع قال شمس القدرى هم وتجب المتعة لكل مطلقة واحدة وهو التي طلقها الزوج قبل الدخول وقد سمي لها مهر اش صدر الكلام يدل على عموم استحباب المتعة لكل مطلقة لان لفظ كل اذا تضمن الى التاكيد يقتضي عموم الافراد ثم استثنى منه هذه المطلقة المذكورة قال وصاحب المنافع وقع الاشتباه هنا في الاستثناء وفي صدر الكلام اما الاستثناء فانه ذكر في المبسوط والرجوع ان المتعة تستحب للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر فتعذر الاستثناء على هذا ما من صدر الكلام فان المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر قال والجواب ان المتعة في المستثنية ليست بمستحبة عند القدرى فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواجبة التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمستحبة لكل مطلقة الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر والمراد من قوله لكل مطلقة غير التي يجب بها المتعة لانه بين حكم هذه قبل هذا وقال الا تراه في معنى كلام القدرى في استحباب المتعة لكل طلاق سوى التي تقدم ذكرها وهي التي طلقها قبل الدخول وقبل التسمية فان متعتها واجبة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول بعد التسمية فان متعتها ليست بواجبة ولا مستحبة حكما للمطلاق ولو كان مستحبا لكان لمعنى آخر كما في قوله في صلوة الفطر ولا يكبر في طريق الصلوة عند ابى حنيفة فمضى المتدفعات عنه حكما للعيد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب وهذا اختيار صاحب المداية وعلى روايته صاحب المختلف وغيره ان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاستثناء على روايتهم وقال صاحب الكافي قوله تستحب المتعة الى اخره يريد به المطلقة بعد الدخول في نكاح فيه تسمية اولاد المطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية الا المنقوضة فانها

قال وتجب

المتعة لكل

مطلقة الا المطلقة

وهي التي طلقها

الزوج قبل الدخول

بها وقد

سمى لها مهر

يسحب فيما وقال الكاكي انه ورد الاشكال في الاستثناء وصدر الكلام المذكورين ثم اجاب عن الاول بان المصنف
 اتقى القدوري فذكر ما ذكرناه ثم قال لان من فني الاستحباب اراد به الاستحباب الناشئ من دفع وحشة الفراق وهو
 محذوم في المستثنى وظهرت المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه من هذا الوجه وعن الثاني في بانه اجري لفظ الاستحباب
 على العموم واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلقتا بعد الدخول وقبل الدخول سمي لهما مهرا اولاً ومجازه اي الموجوب في
 البعض وهي التي طلقتها قبل الدخول لم يسم لهما مهرا وفي الوجوب استحباب وزيادة وهذا واضح عند مشايخ العراق للتجوزيه
 الجميع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف المحل وقال الكاكي ايضا ويقال انه اراد بكل مطلقة غير التي يجب لها المتعة لانه بين
 حكمها سابقا فدل بدين ذكرها على انه اراد به العموم وغيره كالكلام في التكرار في البعض او التناقض وقال السهرجوني بعد
 ان ساق كلام المصنف وتحت المتعة الى قوله وقد سمي لهما مهرا وفي بعض النسخ سمي لهما مهرا انتهى قلت قال في المجتبى
 المكتوب في النسخ المتعة الا التي طلقتها قبل الدخول ولم يسم لهما مهرا وبكذا صح الا انه ركن الائمة السانعي في شرحه
 للقدوري انتهى قلت على هذه النسخة التي في الاشكال وقال تاج الشريعة قوله تحت المتعة لكل مطلقة اعلم ان المتعة واجبة
 لمطلقة واحدة وهي التي مر ذكرها في الكتاب وتحت مطلقين احديهما التي طلقتا زويها بعد الدخول ولم يسم لهما مهرا والاخرى
 التي طلقتها بعد الدخول وقد سمي لهما مهرا والتي طلقتها قبل الدخول بعد التسمية لا يكون المتعة واجبة لهما ولا مستحبة وهي الصورة
 المستثناة في الكتاب فصار قوله تحت المتعة لكل مطلقة اي تحت لكل مطلقة غير تلك المطلقة التي وجبت متعتها الا المطلقة
 الواحدة فالعامل ان المطلقات اربع لانها لا تخلو اما ان كانت مدخولة بها او لم تكن فان لم تكن فلا يخلو ان كان مهرا
 مسمى او لم يكن فان لم يكن فهي التي وجبت لها المتعة وان كان مهرا سمي في الصورة المستثناة التي لا يستحب لهما ولا تجب
 وان كانت مدخولة لا يخلو ان كان مهرا مسمى او لا اما ان كان يلزم القسمان الاخران وهما اللتان يستحب لهما المتعة هم
 وقال الشافعي تجب شئ اي المتعة لكل مطلقة الالهة شئ وهي التي طلقتها قبل الدخول بعد تسمية المهر فليست المتعة عند
 واجبة لهما على قول الجديد وعلى قوله القديم تجب المتعة وقوله قال احمد في رواية وفي رواية مثل قولنا وقال مالك انها
 مستحبة في الجميع هم لاننا شئ اي لان المتعة هم وجبت صلة من الزوج شئ وليست لبعض وهذا اختلف بسبب الزوج وعسائر
 والاعراض لا تختلف كمال من عليه لانه شئ لان الزوج هم او شئ بالفراق شئ فاجبنا باصلة رعا وحشة الفراق
 هم لان في هذه الصورة شئ اي المستثناة هم نصف المهر شئ منصوب لانه اسم لان طريقة المتعة مرفوعة لانه خبر
 وقد عير الكلام للمستثناة نصف المهر يجب هم بطريق المتعة لان الطلاق فسخ شئ معنى ص في هذه الحالة شئ اي في الطلاق
 قبل الدخول يعود لهما اليها سالما وذلك يقتضي سقوط المهر كله كما في فسخ البيع لكن الشرع اوجب نصف المهر بطريق المتعة

وقال الشافعي راء
 تجب لكل مطلقة
 الا بعدة لانها واجبة
 صلة من الزوج لانه
 او حشها بالفراق
 الا ان في هذه
 الصورة نصف المهر
 طريقه المتعة لان
 فسخ في هذه الحالة

هم والمتعة لا تنكح ريش فلا يجب المتعة لهذه المطلقه مع نكحت المهر قبل قوله وطريق المتعة ومع اختيار بعض
 المتأخرين من اصحابنا حيث قالوا الطلاق في هذه الحالة فسخ فيسقط جميع المسمى وانما يجب نصفه على طريق المتعة و
 اما الآخرون منهم قالوا يقبى نصف المهر وسقط نصفه بالطلاق لقوله تعالى فنصف ما فرستمهم ولنا ان المتعة غلظت
 عن مهر المثل في المونة شئ بكسر الواو وهي التي طاعتها قبل الدخول ولم يسلم لها مهر الا وتزوجها على ان لا مهر لها هم لا يش
 اى لان الشان هم سقط مهر المثل ش بالطلاق قبل الدخول هم ووجب المتعة والعقد ش اى والحال ان العقد هم يوجب
 العوض ش لا ينفك عنه لقوله تعالى ان يتفوا باموالكم هم فكان غلظت عن مهر المثل كالتيمم مع الوضوء هم وغلظت بالجماع
 الاصل ش فلا تجب المتعة ليجوز للمهر قبل الطلاق بعد الدخول او ش المهر قبله هم ولا شيا منه فلا يجب
 ش اى المتعة هم مع وجوب شئ من المهر وهو غير جازي في الايجاش ش جواب عن حرف الخصم وهو قوله او شها بالافراق
 وتقديره سلمنا انه او شها بالافراق لكنه لم يكن في ذلك الايجاش جازيا لانه فعل حاصل باذن الشرع هم فلا يلحقه الغرامة
 ش اى بالاجاش. ذلك لان الطلاق مباح شرعا وما يكون شها اذا كانت المرأة سليطة او تاركة لاسلامه او غافا
 ان لا يقيم احد ود المدقيل بذما يعلم ولا يقبى به كما في صورة المرأة الصالحة والزوج من نمر او يطلعا ثلثا ولا تيزوجها
 فانه يجوز لها ان تدفع السم الى زوجها فتقتله هم فكان من باب الفضل ش اى نكحت المتعة من باب الاحسان
 وانما قال فكان على ما دل المشاغ والمتعة بمعنى واحد وعلى ما دل فعل المتعة هم واذا زوج الرجل بنته على ان يزوج
 الزوج بنته او اخته ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلما ش هذا النكاح
 يسمى نكاح الشغار من الشؤر وهو الرفع والانهما يتاحل شؤر البلد اذا خلا من الناس والبلد شؤر غرة اذا لم تمتنع من غارة احد
 وسمى هذا النكاح بذلك لخلوه من المهر وجوز انكحة الجارية وقال صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام وقيل هو من الرفع
 يقال شؤر الكلب اذا رفع عليه ليعبول وفيه قولان قيل سمي به لانهما رنعا المهر من العقد وقيل معناه لا ترفع بل نقي متى ارفع
 رجل بنتك لاهل الجارية ذكره الغزالي في الوسيط والوسيط وقيل الشغار البعد فكانه بعد عن الحق في نفي المهر واشؤر في الغلظة
 بعد فيها قال قلت قوله عليه السلام لا شغار في الاسلام حديث صحيح اخرجه الجماعة من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 واخرجه الترمذي ايضا من حديث عمران بن حصين واخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ولفظه نهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار قلت النفي الوارد فيه انما كان من اهل غلظت من تسمية المهر وتركه بالكلية عادة الجارية
 لا لعين النكاح فاشبه البيع وقت النداء والنكاح لا يطلعه خلوة من تسمية المهر كالمفوضة ولا فدا تسمية كالمصدق المجرول
 وبذلك الغيرة والابق والاقضية بما ليس بهال كالميتة والدم والاقضية اليس بما تقوم كالنحر والخضرة وقد نص امام الحرمين على

والمتعة لا تنكح

ولنا ان المتعة خلف

عن مهر المثل في المفوضة

لان سقط مهر المثل وجبت

المتعة والعقد يوجب

العوض فكان خلفا و

لا يجامع الاصل ولا شيا

منه فلا تجب مع وجوب

شئ من المهر وهو غير جازي

في الايجاش فلا تلحقه

به فكان من باب الفضل

واذا زوج الرجل بنته

على ان يزوج المذموم بنته

ليكون احد العقدين عوضا

عن الآخر فالعقدان جائزان

ولكل واحد منهما مهر مثلها

وقال الشافعي بطل العقدان

لأنه جعل نصف البضع
صدقا والنصف منكحة
ولا اشترك في هذا الباب
فبطل الإيجاب ولنا أنه
سمى ما لا يصلح صدقا
فيهم العقد ويجب مهر
المثل كما إذا سمى
المحمد والحيز ولا شركة
بين الاستمقان وإن
تزوج حرا امرأة على حدة
أيها سنة أو على تعليم
القران فلها مهر مثلها
وقال محمد لها قيمة خدمته
وإن تزوج عبد امرأة
بأذن مولاه على خدمته
سنة جازولها خدمته

أن غلوه لا يبطأ ولا يشترط آخر في النكاح لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطأ بشرط الفاسدة قوله في الكتاب موقفا
عن الآخر قيد به لأنه لو لم يقل على أن يكون البضع كل واحدة صدقا للآخر يجوز النكاح ولا يكون شغرا بإجماع الآية
الرابعة ولما إذا قال الآخر زوجتك بقي على أن تزوجني ابتك على أن يكون نكاح كل واحدة منهما صدقا للآخر فإنه
يقتضيه النكاح عندنا لكل واحدة منهما مهر المثل وكذا إذا قال في الاختين أو الأختين وقال اشأني رضي الله تعالى
عنه مطلق العقدان وبه قال مالك وأحمد واحتجوا بالحديث وأجابه من قريب ولقبوله قال عطاء وعمر بن دينار و
كحول والزبيري والثوري وقال الأوزاعي إن كان دخلا بهما فلها مهر مثلها وقبل الدخول بضع وفيه العقد وقال عطاء
للمشاعر إن يقران على نكاحهما ويؤتاهما كل واحدة صدق وبه مطلق تشا غيرهما ولم يستدل المصنف للمشاعر في هذا الباب
بل استدلل به بالمعقول حيث قال لم لأنه شئ أي لأن الرجل الذي زوج بنته على أن يزوجه الرجل بنته هم جعل نصف
البضع من كل واحدة منهما صدقا والنصف الآخر منكحا ولا اشترك في هذا الباب شئ أي في باب النكاح لأن البضع
الواحد لا يكون مشتركا بين شخصين كما إذا زوجت المرأة نفسها من طليق وأذا المصحح اشترك هم فبطل الإيجاب شئ
وأذا بطل الإيجاب بطل العقد هم وفيما سمي ما لا يصلح صدقا فيصح العقد ويجب مهر المثل كما إذا سمي المهر والخمير بان تزوج
على خمر وخميرهم ولا شركة يدون الاستمقان شئ هذا جواب النقص وبه أنه ان البضع لما لم يصلح صدقا لم يتحقق الاشتراك
لأن متناق البضع للمرأة لا تصلح أن تكون مملوكة لمرأة أخرى فبقي هذا شرطا فاسدا والنكاح لا يبطأ بشرط الفاسدة هم
وإن تزوج حرا امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القران شئ أي وتزوجا على أن يعلمها القران صح النكاح هم ولها مهر مثلها
شئ في الصورتين وصورة تعليم القران مثل قولنا قال كحول والليث ومالك وإسحاق وأحمد في رواية وأخاره أبو بكر
من الحنابلة وابن الجوزي في التحقيق لأنه عبادة وليس بمال وشرع النكاح بالمال فصار كالصوم والصلاة وتعليم الأركان
ومعنى الحديث الواهبته نفسها وقوله عليه السلام زوجها بما سكت من القران أي من أجل أنك من أهل القران أو شركة
بأنك من القران كزوج ابني طلحة على إسلامه هم فقال محمد لا قيمة خدمته سنة شئ والمسئلة من مسائل القنودري ولكنه
ذكرنا على الاتفاق ولم يذكر خلاف محمد والمصنف ذكره اتباعا لرواية الجامع المنعفة فإنه قال فيه محمد عن يعقوب عن أبي
حنيفة في رجل تزوج امرأة على خدمته سنة قال إن كان حرا فلها مهر مثلها وإن كان عبدا فلها خدمته سنة وقال محمد لها
خدمته سنة إن كان حرا قال فبطل الإسلام النيردومي في شرح الجامع الصغير قال الفقيه أبو جعفر يعني أن يكون قول أبي
يوسف مثل قول محمد وقال بعض مشايخنا أن قوله مثل قول أبي حنيفة هم وإن تزوج عبدا امرأة حرة بأذن مولاه على
خدمته سنة جازولها خدمته سنة شئ لما فيه من تسليم رقبته والمعبود من الأموال يباع في الأسواق ويعرض عرض الدواب

لا يخرج عن التسليم لمكان
 المناقضة فصار كالزوج
 على عبد العبد وعلى قول
 حنيفة وابن يوسف لا يجب
 مهر المثل لان الخدمة ليست
 بالاذلا يستحق فيه مجال فيها
 كتمية المهر والمخزوز هذا
 تقومها بالعقد للضرورة
 من اذ الميراثية
 العقد لا يظلمه بقوله فيبقى
 الحكم على الاصل وهو المثل
 فان تزوجها على الف نفقتها
 ووهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول بها رجع عليها
 بخصمائه لانه لم يصل اليه
 بالعبه عين ما يستوجب
 لان الداهم والدان لا
 في العقود والفسوخ وكذا اذا
 كان المهر مكيلا او موزونا
 آخرى الذمة لعدم تعيينها
 فان لم تقبض الا لفحة
 ووهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول بها لم يرجع واحد
 منهما على صاحب شيء

يعني شرح ما في
 ١٢٨
 عليها هم الا انه يجوز عن التسليم اي عن التسليم الخدمية هم لمكان المناقضة وهي كون المخدم غادوا والمخدم
 مخدموا وهي ممنوعة عن استخدام الزوج ثم عاقلون لما قيمته المسمى هم فصار كالزوج على عبد العبد فاستحق
 فلزم قيمته هم وعلى قول ابن حنيفة وابن يوسف ثبت مهر المثل لان الخدمة هي اي خدمة المهر ليست بمثل اذ لا
 تستحق فيه شيء اي لا تمتح الخدمة في النكاح قال الرازي سما غاني بهذا الموضع بكلمة اد التي هي ممنوعة لاحد الشئ
 على ان تكون في هذه الجملة وليا اثنا بيا انه ان مهر المثل انما وجب لاحد الامرين اما لان خدمة الزوج المهر ليست بما
 اولان خدمة لها لا تقبض مستحقة في النكاح هم بمجالش يعني اصلا لان المنافع ليست بمثل تقوم حقيقة لعدم الاحراز
 وتقومها المعقود للضرورة ثم عاقلان القياس واذا منعنا الشرع عن تسليم هذه النفعة لمكان المناقضة لم يثبت تقوما
 هم لما ذكرنا ان فيه قلب الموضوع فصار كتمية المهر والمخزوز اذا عقدت معاها ادا عداها فانه يجب مهر المثل هم
 وهذا لان تقوم للضرورة فاذا لم يجب تسليمه شيء اي تسليمه ليس بمثل هم في العقد لم يظلمه بقوله فيبقى الحكم على الاصل وهو
 مهر المثل شيء ان مهر المثل هو الاصل في النكاح هم فان تزوجها بالف شيء اي بان تزوج امرأة وجعل صداقها
 درهمهم فقبضها شيء اي قبضت المرأة الالف الصداق هم فوهبتها شيء اي للزوج هم ثم طلقها قبل الدخول جزم
 عليها شيء اي رجوع الزوج على المرأة بخصمائه وهي نصف المهر وبه قال الشافعي وقال في الاظهر لا يرجع كما في الصغير
 وبه قال مالك واحمل في رواية هم لانه شيء اي لان الزوج هم لم يصل اليها بالعبه شيء اي بعبه الالف التي قبضتها
 ثم ووهبتها هم لم عين ما يستوجب شيء اي عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والقبض ليس بمثل
 هو عوض عنه وهذا لان المهر من في الذمة والمقبوض عين فكان مثله لا عينه مضارت بعبه للقبض كعبته مال آخره
 في سلامة نصف الصداق فلم يسلم فله الرجوع وبه اجماع لان الداهم والدان لا يتعينان في العقود والفسوخ شيء
 عندنا فصار كعبته مال آخره وكذا شيء اي وكذا يرجع عليها بالنصف هم اذا كان المهر مكيلا او موزونا او شيئا اخر في الذمة
 كالعدة وليس في كثير من النسخ لفظ او شيئا بل هو او موزونا آخر لفظ آخر صفة الموزون وقال الا ترازي او موزونا
 آخر غير الداهم ولدان شيء يعني غير مقبوض بان تزوجها وجعل مهرها كذا وكذا اكرامن الخطبة او الشيعر او كذا وكذا
 رطل من الاشياء التي توزن او شيئا اخر عين للمكيل والموزون وكل ذلك بلا قبض وظل هذا بقوله هم لعدم تعيينها شيء
 اي لعدم تعيين هذه الاشياء عند العقد ولهذا لم يجب عليها رجوعهم ما قبضت هم فان لم تقبض الالف شيء اي فان لم
 تقبض المرأة الالف التي اصدقها عليه هم حتى ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما شيء اي من الزوجين
 هم على صاحب شيء شيء من ذلك هم في قولهم جميعا شيء اس في قول ابن حنيفة وصاحبيه استحسانا

هم وفي القياس يرجع عليها نصف الصداق وهو قول زفر لانه من اى لان الزوج هم سلم المهر بالابراء وما سلم له
 بالابراء غير ما يستحقه بالطلاق من وهو براءة ذمتها عليه من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فالزوج سلم له غير ما يستحقه
 هم فلا تجوز ش اى المرأة هم مما يستحقه من الزوج هم بالطلاق من قبل الدخول فالزوج سلم له وهو النصف هم وهو
 الاستحسان انه من ان الزوج هم وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمتها عن نصف المهر
 من لكن بسبب آخر وهو الابراء هم والى بالى باقتلاف السبب عند حصول المقصود من وهو براءة ذمتها عن الزوج عن
 نصف المهر لان الاسباب غير مطلوب لذا استحال الاحكام الا ترى ان من يقول لا خير لك على الفت درهم من براءة
 الجارية التي اشترتها منك وقال الاخر الجارية جارية تيك ولى عليك الفت لزوم المال لمحصل المقصود وان كذب
 فى السبب وهو بيع الجارية هم ولو قبضت اجسماتية ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها
 قبل الدخول بهما لم يرجع احد بهما بشئ على صاحبه عند اى حنفية من اى فيما يتعين وفيما لا يتعين وبه قال الشافعى
 فى وبه وهو الاصح وفى وجه يرجع عليها نصف الصداق وهو قول ربه القياس هم وقاله رجع عليها نصف قبضت
 اعتبار البعض بالكل ش معنى لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها نصف ما قبضت فكذا
 اذا قبضت البعض هم لان هبة البعض حط فليحق باصل العقد ش اى البعض الذى لم يقبضه حط والحط ملحق باصل العقد
 فكانه تزوجها قبل اجسماتية المقبوضة ابتداء هم ولا بى حنفية ان مقصود الزوج قد حصل ش وقد فسر مقصوده بقوله هم
 وهو سلماته نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن على اخرين موطن فاشعل
 قبل حلول الاصل هم والحط لا يلحق باصل العقد فى النكاح ش لانه ليس بعقد معانية ولا سبابة مال بال فلا تقع
 الحاجة الى دفع العين فلا يلحق باصل العقد وانما يلحق فى البيع فانه عقد معانية ومبادلة مال بمال ومراجعة الحاجة
 الى دفع العين ثم استوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان الزيادة فيه لا تلحق منته لا ينصف ش وكذا الحط لا يلحق لان الحط
 والزيادة شيان فاذا لم يلحق الحط لا يلحق الزيادة الا ترى انها لو حلت عن الزوج الاخمس لم يكل لها عشرة اعتبارا
 بالابتداء ولو لم يلحق الحط باصل العقد كحل ولو انصف ولم يشب الباقي حتى طلقها لم ينصف الباقي اعتبارا بالابتداء هم
 ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف صورة تزوجها على الف فوهبت
 منه ما يتبين وقبضت الباقي فعند اى حنفية يرجع عليها بثلاث مائة درهم حتى يتم النصف هم وعند ما ينصف المقبوضة
 ش معنى يرجع عليها اربعمائة لانه عنده اسلم للزوج العين وعند ما المقبوض معتبر فكانه تزوجها على ما قبضت
 المقبوض هم ولو كان تزوجها على عرض ش فى الكافى تزوجها على ايتين بالعينين كالعرض وفى جامع فاقضى فان

وفى القياس يرجع عليها نصف الصداق
 وهو قول زفر لانه سلم المهر بالابراء فلا
 تبراء ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول
 الا استحسان انه وصل اليه عين ما يستحقه
 بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمتها
 عن نصف المهر لا يلى باختلاف السبب
 عند حصول المقصود ولو قبضت حصة
 ثم وهبت الالف كلها المقبوض
 او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول
 بهما لم يرجع احد بهما على صاحبه بشئ
 عند اى حنفية رجع ولا يرجع عليها
 بنصف قبضت اعتبارا للبعض بالكل
 لان هبة البعض حط فليحق باصل
 ولا بى حنفية ان مقصود الزوج حصل
 وهو سلماته نصف الصداق بلا عوض
 فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق
 والحط لا يلحق باصل العقد فى النكاح
 الا ترى ان الزيادة فيه لا تلحق حتى
 لا ينصف لو كانت هبت اقل من النصف
 وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها
 الى تمام النصف عند ما ينصف المقبوض
 ولو كان تزوجها على عرض قبضت او

والكيل والموزون اذا كانا معا فهو بمنزلة العروض وان كان دينا فهو بمنزلة اللباة بهم ثم قبضته او لم يقبضه ثم سار
 في حكم المسئلة هم فوجبه ثم طلقها قبل الدخول بها المبرج عليها بشئ استحسانا ثم وب ثقل الشافعي في التقديم اعمى الجبهة
 يرجع وهو قول مالك وادع في رواية وهو قول زفرم وفي القياس وهو قول زفرم يرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب
 فيه نصف من المهر على ما تقر به في شئ يعني في قوله لانه يسلم له المهر في الابراء فلا تبرر ما تحقه هم وبه الاستحسان
 ان حقه شئ اى حق الزوج هم عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها شئ بلا عوض هم وقد وصل اليه شئ من المهر
 بلا عوض من جهتها فحصل مقصوده فلا يرجع بشئ كما جعل الدين الموصول قبل حلول الاصل وكن محل الدكا قبل الحلول هم
 ولما شئ اى ولا يل حصول حقه اليه هم لم يكن لها دفع شئ اخر مكانه شئ اى مكان ما تنقذه بالطلاق قبل الدخول لتعينه
 في الرد هم بخلاف ما اذا كان المهر دينا شئ يجري فيه العوض كالكيل والموزون حيث يرجع عليها بالنصف لان المقبوض
 لا يتعين شئ بالرد واذا الدين تضمني باشتراكها لا باعيانها هم وبخلاف ما اذا باعت شئ يسه الصدق الموعود هم من رد ما
 لانه وصل اليه بدل شئ اى يعوض لانه اشتراه منها والسلامة بعوض كلاسلا فلا يرب عما تنقذه بالطلاق فيرجع عليها
 بنصف المهر ولو تزوجها على حرة ان شئ بان تزوجها على حرة او فرس او نحوها هم او عيش شئ اى او تزوجها على حرة
 حال كونها هم في الذمة شئ بان قال ثوب يروى بين جنسه ونوعه هم فكذلك البواب شئ اى الماي يرجع عليها بشئ
 قبض او لم يقبض وعلى قول الشافعي لا تصح التسمية ويجب سر الشئ وعن مالك في رواية واحمد في رواية يطيل النكاح
 لجماله المسمى وعندنا مع العقد ويجب الوسط وانما لا يرجع بشئ هم لان المقبوض متعين في الرد شئ لان الاصل في العرض
 الحيوان المعينة وثبوت في الذمة على خلاف الاصل للضرورة لما فيه من الجمالة وكان ينبغي ان يفسد العقد ولكنه صح ويجب
 الوسط هم وبذا شئ اشارة الى شيئين احدهما جواز النكاح بالحيوان والعروض بالاعتين والآخر الى ان المقبوض متعين في الرد
 فاشهد الى الاول بقوله هم لان الجمالة شئ يسه عدم التعيين هم قد تحملت في النكاح شئ لان بناء على المسامحة
 وانما قيد بقوله تحملت في النكاح احترازا من المعاصيات المحضة حيث لا تحمل فيها الجمالة كما لو اشترى فرسا او حمرا لا
 يجوز لما عرفت ان جمنا وعلى المضايقة فيمضى الى المتنازعة وشار الى الثاني بقوله هم فاذا حصن شئ اى عند القبض
 هم يصير كان التسمية وقعت عليها شئ ولو كان كذلك كان متعينا وكذلك اذا امين بالقبض وقايدة الاول صح العقد
 وان كان المسمى مجهولا ومنع وجود المهر وقايدة الثاني عدم رجوع الزوج عليها بشئ ان وبهية له وعدم ولاية الاستبداد
 بغيره بخلاف اللباة هم ولذا نهيهم واذا تزوجها على الف شئ اى اذا تزوج رجل امرأة على الف درهم هم على ان لا يخرجها
 من البلدة او على ان لا يزوج عليها اخرى شئ اى او يزوج بشرط ان لا يزوج عليها امرأة اخرى فالكناح صحيح

فوجبه ثم طلقها قبل الدخول بها المبرج عليها بشئ
 والقياس يرجع المهر بنصف قيمته لان
 الواجب فيه رد نصف من المهر على ما تقر
 وبه الاستحسان ان حقه عند الطلاق
 سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد
 وصل اليه لم يكن لها دفع شئ
 اخر مكانه بخلاف ما اذا كان
 المهر دينا بخلاف ما اذا باعت
 زوجها لانه وصل اليه بدل
 عن حيوان وعروض الذمة فكذلك النكاح
 لان المقبوض متعين في الرد وهذا لا
 تحل في النكاح فاذا عين بصل التسمية
 وقعت عندنا تزوجها على الف على ان لا يخرجها
 من البلدة او على ان لا يزوج عليها اخرى

وان كان شرط عدم المسافرة او عدم التزوج فبفساد لان فيه المنع عن الامر المشروع هم فان في البشر فلهما المسمى لانه صلح مهر اش اى لانه
سمى صلح مهر لانه سمي بالمهر في نفع وهو عدم اخرجها من البلد وعدم التزوج عليها هم وقد عرضا بالبشر اى بنى المرأة بهامى هم وان تزوج عليها
وان خرجها بش اى من البلدة هم فلهما مثلها مش ومرة المسئلة فيما اذا كان المثل اكثر من الالف هم وسمى بالمهر في نفع ش حتى
ضربت تعقب المسمى من مهر مثل هم فعند فواته نفعهم منها بالالف في كل مهر مثل كما في تسمية الكرامة ش بان كرمها ولا يكتفي بالاعمال الشاقة
هم والمديته ش اى وكما في تسمية المديته هم مع الالف ش بان شرط ما يبعث به كما لسمى المديته مع الالف بان يرسل
اليها مع الالف الشباب الفاعلة وقال زفران شرط ما مع الالف ما هو مال كالمديته فالجواب بكذا وان شرط ما ليس به مال
كطلاق العزة فليس له الا الالف وفي المنع الشرطي في النكاح اقسام ثلاثة الاول يلزم الوفاؤه وهو ما يوعده اليها وهو ان
لا يخرجها من دارها او بلدها او لا يسافر معها ولا يخرج عليها ولا يتسرى عليها فمده الشرط يلزمه الوفاؤه بها فان لم يف فلهما
فسخ نكاحها يروى ذلك عن عمر وسعد بن ابى وقاص وعمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شرطت وعمر بن
عبد العزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوزاعي وسمعت وطلح بن عطاء بن الزهري وقنادة وشام بن عروة والليث والثوري
ومالك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة واصحابه لكن كل واحد من هؤلاء ان نقصت منه سبب هذه الشروط والثاني يطل
فيه الشروط ويصح النكاح مثل ان يخطبها ان لا يكون لها مهر وان ينفق عليها وان لا يطأها او ان يعزل عنها او لا يكون
عنده ما في الجمعة الا يلا او ليلية او شرط لها النمار وول المليل او شرط عليها ان تنفق عليه او تقطع شيئا من المهر فمده الشرط وكلها
باطلة لانها تنافي في تعقبي العقد والنكاح صحيح في الصور كلها لانه لا يطل بالشرط الفاسدة والثالث يطل به النكاح وهو التوثيق
في النكاح ونكاح المتعة واشترط النخيار وهذا اتفاق او يقول زوجتك ان رخصت اخبتها او قلنا اوجبت بالمهر في وقت كذا
والا قلنا نكاح بيننا وذكر ابو الخطاب فيه وفي خيار الشرط ورضي امهما او رضى فلان روايتان احدهما النكاح فيها صحيح والشرط
باطل وبه قال ابو ثور وحكاة عن ابى حنيفة في شرط النخيار وزعم انه لا خلاف فيها وفي خزانة الاكل تزوجها على ان اباها بالخيار
صح النكاح وطل النخيار وان قال ان رضى ابى فالكاح باطل قال ابن قدامة عن عطاء بن رباح في حنيفة والثوري والاوزاعي ان
من قال في النكاح الى وقت كذا والا فلا عقد بيننا ان الشرط باطل والعقد صحيح وروى منصور عن احمد ان الشرط والعقد
جائزان وعن مالك والشافعي وابى حنيفة فساد العقد وفي شرط النخيار في الصداق عن النخيلة ثلاثة او بوجهة العقد وطل
النخيار وصحتها ووجهة العقد وطل النكاح صحيح وروى جابر بن عبد الله عن ابى حنيفة ان قال مهرها ش يعني في بلد ما هم وعلى اثنين ان اخرجها
ش يعني من بلد ما هم فان اقام بها فلها الالف وان اخرجها فلها مهر مثلها لا يراى على اثنين ولا ينقص من الالف وهذا
ش اى هذا الحكم هم عن ابى حنيفة وقال الشافعي ان جميعا جائزان حتى كان لها الالف ان اقام بها والافان ش اى وكما

فان وفي بالشرط
فلها المسمى لانه
صلح مهر او قد تم
رضاها به وان تزوج
عليها اخرى او اخرجها
فلها مهر مثلها لانه
سمى ما لها فيه نفع فعند
فواته ينعدم
رضاها بالالف
فيكمل مهر
مثلها كما في تسمية
الكرامة والمديته
مع الالف ولو تزوجها
على الف ان اقام بها
وعلى الفين ان اخرجها
فان اقام بها فلها الالف
وان اخرجها فلها مهر
المثل لا يزداد على الفين
ولا ينقص عن الالف
وقال الشافعي ان جميعا
جائزان حتى كان لها الالف
ان اقام بها والافان

فان

ان اخراجها وقال زفره الشوط
 جميعا فاسد ان يكون لها مهر
 منها لا ينقص من الف لانها
 على الفين اصل المسئلة في الا
 في قوله ان خطته اليوم فلان
 وان خطته غدا فلان نصف
 وسببها فيه انشاء الله لو تزوج
 على هذا العبد على هذا العبد
 احد هما او كس او اخراجها فان كان
 مهر منها اقل من كسها فلها او
 اكثر من رفعها فلها الا انهم اكل
 بينهما فلها مهر منها وهذا
 عند ابي حنيفة وقالها الاكس
 في ذلك كذا فان طلقت قبل الاكس
 بها فلها نصف الاكس في ذلك كذا
 بالاجماع لهما ان المصير الى مهر
 المثل لتعد ايجاب المسمى وقد امكن
 ايجاب الاكس في الاقل متيقن
 وصار كالحكم الاعتاق على اصل
 ولاي حنيفة ان الموجب الاصل
 مهر المثل اذ هو الاصل العدل
 عنه عند صحة التسمية وقد سئل
 لكان بمهالة بخلاف الحكم الا
 لانه لا موجب في البذل الا ان مهر
 المثل اذا كان اكثر من الاصل لم يرد
 نصيب بالخط وان كان النقص
 من الاكس فالزوج رضى
 بالزب

لما ان الاثنا عشر من اخرجها فلما سئلها ان تزوج على الفين
 ولاية نص من وقال زفر الشيطان جميعا فاسد ان يشوبه قال مالك والشافعي وذكروا شايخ المواق قول زفر الحسن اقول
 اني خيفة ذكره في فتاوى تافهين وفي شمس الطحاوي وعلى هذا الخلاف اذا تزوج بها بالف ان كان لامرأة وبالفين ان لم
 يكن او بالف اكانت عجمية وبالفين ان كانت عربية او بالف ان كانت ثيبا بالفين ان كانت بكرا وعن ابي يوسف وغيره لو تزوجها
 بالف ان كانت عجمية وبالفين ان كانت جميلة بالاجماع لانه لا خطر في التسمية الثانية لان امة المؤمنين ثابت جزيا وفي نوادر
 سمعت عن محمد بن علي الحارثي في رواية قبل الدخول في هذه الفصول فلما نصف الالف عدة هم ويكون امامهم مثلها لا يرد
 ولا يرد على الفين شمس ولم يذكر المصنف وجود هذا القول واحالها على باب الاجارة حيث قال هم مثل السنة في الاجارة
 في قوله ان خطته اليوم فلان وان خطته غدا فلان نصف درهم ثيبا فية شمس اي في كتاب الاجارة هم انشاء الله تعالى
 شمس به قول فرانه ذكر بمهالة شمس واحد وهو البضع الشئ مختلفين على سبيل التقدير هما الالف والالفان فتمسك التسمية للمهالة
 ويجب مهر المثل وبه قال الشافعي والشافعي ووجه قولهما ان ذكر كل واحد من الشرطين تقييد فيصالح جميعا وبه قال اسحاق
 واحمد في رواية ووجه قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان الشرط الاول قد تم اعدم المهالة فيه فيعلق العقد به شمس لم يصح الشرط
 الثاني لان الجملة نشأت منه ولم يفسد النكاح هم ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فاذا اعد بها شمس اي اعد العبدان هم
 او كس شمس من الاكس وهو النقص هم والاخر اخرج شمس اكثر من مقتضى النكاح فان كان مهر مثلها اقل من الاكس فلها الاكس وان
 كان اكثر من رفعها فلها الاربع وان كان بينهما شمس اي بين الاربع والاكس هم فلها مهر مثلها وبها عند ابي حنيفة وقالوا
 لما الاكس في ذلك كذا وان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الاكس في ذلك كذا بالاجماع شمس اي باجماع اصحابنا فاذا
 بذل البذل لم يزل عنده مهر المثل وعندنا المسمى اذا فسدت على ما يجي الآتي يخرج ذلك من ذكره لتبطل الثلاثة وهو قوله
 لها شمس اي لابي يوسف ومحمد ان المصير الى مهر المثل تعد ايجاب المسمى وقد امكن ايجاب الاكس اذا قل متيقن فصار كما
 على الف او الفين والاتفاق شمس اي وصار كالاتفاق على الف او الفين على مال يرجع الى الخلع والاتفاق جميعا ولكن الاثر
 بالالف او الفين هم ولاي حنيفة ان الموجب الاصل مهر المثل اذ هو الاصل شمس اي لان مهر المثل هو الاصل لكلا معا ولا يرد
 اي مساويا له بخلاف المسمى لانه لا يجوز ان يكون مساويا ويجوز ان لا يكون لان قيمة البضع كالقيمة في البضائع متقومة
 عند العقد والعدل شمس اي من مهر المثل عند صحة التسمية يعني انما يجوز العدل عن التسمية عند صحتهما وهما لم تصح هم وقد سئل
 شمس اي التسمية قد فسدت هم لكان الجملة شمس لانه دخل فيه كونه الشك هم بخلاف الخلع والاتفاق لانه لا موجب لابي
 مبدل شمس حتى لا يجب شي عن ذكره لم يبدل هم لان مهر المثل اذا كان اكثر من البضع فالزوج يرضى بالعدل وان كان اقل من البضع فله ان يرد

برضاها هم والواجب في الطلاق قبل الدخول في هذا جواب عما يقال اذا كان كذلك فان الواجب ان يصب نصف الاثر فيما يجب له الاثر
 سهر الان الواجب في الطلاق قبل الدخول نصف المسمى قال المالكي الواجب في الطلاق قبل الدخول الى انزله جواب قوله فلما نصف الاثر
 في ذلك كله بالاجماع واقتصر الجواب ان الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثل ذلك في مثل هذا العقد الذي قصد التسمية فيه ثم لم يتعد
 من دفعه لا يخرج مبدئيا واعني قوله والواجب هم ونصفه الاوكس يزيد قليلا في اي على المتعة من في العادة فوجب في اي نصف
 الاوكس هم لا يخرج منه اي الاعتراض الزوج هم بالزيادة في مثل على التمتع فان قيل اذا قصدت التسمية عند ان في خفية في
 ان يجب التمتع كما لو لم يسم شيئا قلنا ان نصف الاوكس بطريق التمتع فان قيل في اي يحكم المتعة كما حكم من المثل قبل الطلاق
 لان المتعة هي الواجب الاصل في الطلاق قبل الدخول كما ان المثل هو الواجب الاصل قبل الطلاق قلنا انما يحكم المتعة لا
 لا يزيد على نصف الاوكس عاده حتى لو كانت زائدة عليه يحكم المتعة هم واذا تزوجها على حيوان غير موصوف بمحنة التسمية صورته
 ان يسمي جنس الحيوان وكون الوصف بريدانه لم يقل جديا ووسطا ورومي الى غير ذلك من اوصافه هم ولها الوصف من ش اي
 من الحيوان هم والزواج محرم ان شاء اعطاهم ذلك ش اشار الى الحيوان هم انشاء اعطاهم التسمية ش اي قيمة الحيوان هم
 قال ش اي المصنف هم رحمة الله تعالى معنى هذه المسئلة ان يسمي جنس الحيوان وكون الوصف ش بريدان المصنف بهذا التسمية
 القدوري فان المسئلة المذكورة من سائل القدوري قال وان تزوجها على حيوان غير موصوف بمحنة التسمية قال المصنف سقنا
 ان يسمي جنس الحيوان ولم يذكر وصفه في ذلك بقوله هم بان تزوجها على فرس او حمار ش فان التسمية فيه صحيحة هم اما اذا لم
 الجنس بان تزوجها على وانه لا يجوز التسمية ويوجب المثل ش قد كالم اشراف في هذا الموضع واطا لو العالم ومخض ان المصنف
 سمى الفرس والحماسا وليس كذلك بل بانواع من الحيوان كما عرفت في موضع الجواب عن ذلك ان المصنف اراد بالجنس ما يتوحد
 القبحا وهو النوع باسما لا غير ثم في المسئلة الاولى سميت التسمية ويوجب الوصف وفي المسئلة الثانية لا تصح التسمية للجهالة الفاشية ويلزم
 المثل وية قال مالك واحدهم وقال الشافعي يجب المثل في الزوجين جميعا لان عندنا لا يصلح ثمننا في البيع لا يصلح سمى الحكم
 ش قال الشافعي الحكم في الزوجين المذكورين على البيع لان النكاح عقد معاوضة كالبيع هم اذ اكل واحد منهما معاوضة ولنا
 معاوضة مال بغير مال ش لانه التزام المال بتدبير عرض وهو معنى قوله فجعلناه التزام المال ابتداء حتى لا ينسد في مثل الجمل
 ش المستدرك في الوصف هم كالتسمية ش فان الشرح جعل فيها ما يسم الا بل غير موصوف هم والا فاقرب ش هو جمع اقرار فانه
 فيما مال من فرائض يكون في مقابلها عرض الى هم وبشرط ان يكون المسمى بالاصطلاح معلوم ش قال المالكي في الجواب بطلان قد وهو
 ان يقال لا شبهة عند الكناج بالاقرار في لونه التزام الى ابتداء فوضي ان تصح التسمية فيما اذ سمى الحيوان ولم يبين نوعه والواجب
 يصح الاقرار ويلزمه البيان فقال وبشرط ان يكون المسمى بالاصطلاح معلوم وسطه مبتداء ومعلوم خبره والجملة منقولة بالاول والوسط

والواجب في الطلاق قبل الدخول في
 مثله التسمية ونصف الاوكس يزيد
 عليها في العادة فوجب اعتراؤه با
 لزيادة واذا تزوجها على حيوان غير
 موصوف بمحنة التسمية ولها
 الوصف من ش اي قيمة الحيوان شاء
 اعطاهم ذلك وان شاء اعطاهم
 قيمته قال هم معنى هذه المسئلة ان
 يسمي جنس الحيوان وكون الوصف
 بان يسمي جنس الحيوان
 اذ التسمية الجنس بان يسمي جنس الحيوان
 دالة لا يجوز التسمية ويوجب
 المثل وقال الشافعي يوجب المثل
 في الزوجين جميعا لان عندنا
 يصلح ثمننا في البيع لا يصلح سمى الحكم
 واحد من معاوضة ولنا انه معاو
 صة مال بغير مال فجعلناه التزام المال
 ابتداء حتى لا ينسد
 صل الجمل كالدية ولا فائز
 بشرط ان يكون المسمى بالاول والوسط

وفي المتن الوسط من العبدية السندى والمنصورى والا على التركى والرومى والادنى الزنجى والجنسى هم وان تزوجها على ثوب غير موصوف
 فلما هو المثل ش اى بايها المايته الاربعة هم وسعناه ش اى معنا قوله تزوجها على ثوب غير موصوف هم ذكر الثوب ولم يرد عليه
 وجوب ش اى وجوب المثل هم ان يذبحه الماله الجنس ش اى النوع وقد ذكرنا ان مراده من الجنس النوع على اصطلاح
 المتقار هم اذا الثياب اجناس ش اى انواع كالقطن والكتان والا يسمي ونحوها هم ولو سمي بنسب اى نوعا هم بان قل يرك
 تصح التسمية وغير الزوج ش ايته بين القيمة والوسط هم لما بنياش ان الثياب انواع هم وكذا ش اى وكذا تخيرهم اذا بالغ
 فى وصف الثوب ش بان ذكر طول وعرضه وذرع ورقعة وذكر انه على سنوال كذا وكذا وصاحبها يجب المسلم فيه هم فى ظاهر الرواية
 ش اختار عمارى من ابى حنيفة ان الزوج يجب على تسليم الوسط وهو قول زفر وقال الكاكي قيد ظاهر الرواية لما وردى عن ابى يونس
 انه قال ان ذكر الابل مع ذلك لا يجبر المرأة على قبول القيمة وان لم يذكر الابل مع ذلك جرت لان الثياب لا تثبت فى الذمة شربا
 صحيحا الا بوجوبها ووجه الظاهر اذ قوله هم لانها ليست من ذوات الامثال ش ليل ان تستكملها الاضحية المثل نصارت كالعبد
 هم وكذا ش اى وكذا تخير الزوج بين الوسط وقيمة هم افاسمى كليا او موزونا ويحبى جنبه دون صفقة ش شل ان تقول يزود
 على كخرطة او من زعفران ولم يرد على ذلك فانه يخير بين الوسط وقيمة هم وان سمي جنبه ش اى نوعه هم وصفه التجبر ش ليل
 على الوسط هم لان الموصوف منها ش اى من المكمل والموزون هم ثبت ش دينا هم فى الذمة شربا صحيحا ش حالا او موزونا
 ليل جواز استقراره واسلم فيه وان لم يكر الصنفه فروع وفى المحيط وغيره تزوجها على بيت وهو يدعى بايزه بيت من شعرا ووبر
 افا هو نوع من الثياب وان كان حضرا قال محمد لها بيت وسط قال ادا ب ثياب بيت وانما قال بايجه به هناك والتخير
 لا يكون بالبيت قال صاحب المحيط وفى عرفنا ياد بالبيت الذى يبات فيه من المرد ولا يصلح مر اذا لم يكن عينا وفى المبسوط
 المراد بالبيت متاع البيت وهو معروف بالعراق وهو بايجه به ملك المرأة فيصرف الى الوسط وعن ابى حنيفة قيمة اربعون
 دينار وفى جوامع الفقه هو على مثل متاع بيت وسط وفى عرفنا يجب المثل وان عين البيت فهو على عينه بخلاف الدائم
 والذاتير وفى تعيين التبرعات تيان والفلوس التى تزوج كالدراهم والقطارفية كذلك وفى الموانع التى تزوج فيها تعين المكمل
 والموزون والعدد باعيانها تعين والزوج اخذ عينها وقال مالك يجوز النكاح على بيت وخادم ويجب فيها الوسط وعند الشافعى
 يجب فيها المثل وفى مصنف ابن ابى شيبة قال الحسن وابن سيرين وانحنى يجوز النكاح على الوصفا والوصايف زوجت نفسها
 سبازيه وفى الذخيرة وهو الصحيح ولو طلقها قبل الدخول بها فلها نصفه ويجوز اذا علم مقدار مهرها وفى جوامع الذمة وتزوجها على مثل مهر
 فلها نصف المثل وكذا اذا تزوجها على مثل هذا الزنيل حنطة او قيمة هذا العبد او قيمة عبد او على سكنى دار او قوفة او على ان يتخذ
 ما عاش او بر وبقها او على صاحبهم او ناقة من هذه الابل وعلى ثوب قيمة عشرة او قال بجميع المالكه يجب فى ذلك كالمثل وفى الرغنى

وان تزوجها
 على ثوب غير موصوف
 موصوف فلها
 مهر المثل ومعا
 ان هذا كالثوب
 لم يرد عليه
 ان هذا به جملة
 الجنس من الثياب
 اجناس ولوع
 جنسا بل قل
 هو فى صفه التسمية
 ويخير الزوج لما
 بينا وكذا اذا بالغ
 فى وصف الثوب
 فى ظاهر الرواية
 لانها ليست
 من ذوات الابل
 مثل ذلك اذا سمي
 مكمل او موزونا
 ومنه جسد دون
 عينه وان سمي
 وصفه كالحجر كان
 الموصوف من حيث
 فى الذمة ثبتا
 صحيحا اذ تزوج
 مطلقا او تزوج
 قال النكاح جائزا لها
 مهر مثلها

في قول ابن خنيفة رضي الله تعالى عنه وعن ابن خنيفة يوطئ ماقة من بائنه وجها على غير معين على ان اصدا فاما كان له الصوف تسانا
وتزوجها على جارية جليل على ان ما في بطنها فلها الجارية دون ولد اقال عن كل يجب مهر المثل الا ان يحكم بأكثر سنة فيجب في المثل
على حكمه لان حكم باقل من مهر المثل فلا يزوج منه وفي الغنى لو تزوجها على حكمها او حكمه او حكم اخيه لا يصح وهو قول المشافعي وقال
يجوز فان وقع الفقرة بالحكم فيها والافسخ ولا شئ اما فان فرض لها مهر المثل لمهرها النكاح وقال ابن حزم في المحلى ليس النكاح
فيه ولو تزوج امرأة على الف موبل لا يصح التأجيل ويوم الزوج تبجيل ما عارف ابل بلمدة تبجيله ويؤخذ الثاني بعد الطلاق والموت
ولا يجزى على تسليم الباقي ولا يجزى عليه وفي قتيبة النسيئة هو عادة خوارزم فان طلقها رجعا لا يصير المهر حالس حتى تنقضي العدة به وقال
عامة المشايخ وقال القاضي البديع وقاضيتان ويصير حالا ولو قال بعنة بمثل وبعنة موبل ولم يزوج ويحجل بالفرقة
والموت او بالطلاق وقبل يجب حالا وهو اقرب الى الحق وفي الذخيرة والصحيح الصحة للعرف معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت
وفي البديع اذا ذكر ارجلا مجهولا كالميسرة ومحبوب الریح ومحبى المطر وقال تزوجتك على انك موبلة فمى حاله لان الاصل لم يثبت
للجهالة الفاشية وان تزوجها على الف على ان ينقذ بايسره او بالبقية الى سنة كان الالف كلمة الى سنة الا ان تقيم المرأة بنية
على انه قد تيسر له منها شئ فتأخذه وفي الغنى يجوز تبجيل موبل وان لم يذكر اجله وقال القاضي المصنف ومحل الفرقة وقال ابن
منبجل لا يحل الا بموت او فرقة وهو قول الشعبي والنخعي وأحسن وحواو الثوري وقال ابو يعقوب يكون حالا وقال اياس بن معاوية
وقادة الاكل حتى يطلق او يخرج من مهر او تزوج عليها ومن كحل الا ذراعى والغنبري حال الى سنة بعد دخوله وقال الشافعي
لما مهر المثل واختاره الخطاب من المأبولة وقال مالك ان كان عنهم ان لا يؤخذ الا عند الموت والطلاق فانه ينظر الى مهر مثل
تملك المرأة فيعطى مثلها ان دخل بها وان لم يدخل بها لم يعطى مهر المثل والافسخ ذكره ابن المنذر عنه في الاشراف وان تزوجها على الف
الى محبوب الریح او محبى المطر فمى حاله الجهالة اى السانقة عند الاصل وان تزوجها الى المحصاة او الى الدياس او النيرة
او المهر بان قال لا يسجدني لاروايته في هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وقال الشافعي صحة التأجيل الى هذه الاشياء في
الصدوق كالكفالة وفي الرخينة في يجوز التزوج الى المحصاة والدياس في الصحيح ومن المشايخ من قال لا تثبت الاصل
في الصدوق الى هذه الاجال ورفق بين الصدوق والكفالة بان ما هو المعقود عليه وهو المرأة لا تحمل الجهالة بان الاصل خلاف
الكفالة قال والاول صح قال تزوجتك بمهر جاري في الشرع ينصرف الى مهر المثل بهذا في فتاوى ابى الليث وقاضيتان
وقال صاحب المحیط يعرف الى عشرة دراهم ولو تزوجها على أكثر من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيبث لا تثبت الزيادة
تزوجها على حجة او على انكجهما عليها قيمته حج وسطا ورجوع الحج على الرأفة وعند مالك يجب مهر المثل الا ان يكون معه مثل
واحد التسمية فاسدة لان الحملان مجهول قلنا هذا باطل بالاجماع على جواز الاستيفاء وان زادهم الى كة في جميع بلاد اسلام

في القنية يجوز الزيادة في المهر فيه شهود ولا يصح من غير قبول هم فان تزوج مسلم على غير او غنم نيرة فالنكاح بائنه ولها مهر مثلها
 ش هذه من المسائل القدوري وفي الجواهر لا ملكية لفتح النكاح قبل الدخول بعد وثبت على المشهور وهل فسخه على الاستحباب
 والوجوب فيه قولان وعن الشافعي يجب مهر المثل وفي قول قيمة وقال ابو حنيفة يفسد النكاح في ذلك كله واختاره ابو بكر بن
 عبد العزيز من الخبايا وهو قول الظاهرية ومثله الشروع على السنة واليوم بقولنا قال الا ذاعي والثوري واخرون اكلوا
 فهو هم لان شرط قبول النكاح شرط فاسد فصيح النكاح ويلغو الشرط ش وفساد التسمية ليس باكثر من عدسها وذلك لان النكاح
 فكذا اكلها هم بخلاف البيع ش حيث لا يصح المهر والغنمير هم لانه مبطل بالشرط الفاسد ش والنكاح لا يفسد ولما لو سكوت
 عن ذكر المثل في البيع يبطل والنكاح لا يبطل بالسكوت عن ذكر المهر حيث يصح ويوجب مهر المثل فانما لم يكن لم يصح
 التسمية ش لان شرط صحة التسمية ان يكون المسمى بالاول والآخر والجزء ليس بالمال فتقوم في قولهم وهو قوله هم لان التسمية
 ليس بالمال في حق المسلم ش فوجب مهر المثل وقال الشافعي في قوله القديم واحد يجب في المهر مهر المثل وهو في النكاح التسمية
 وقيل قول المصنف في النكاح ليس بالمال فيه نظر فان الاصحاب قالوا فيها انما مال غير متقوم في حق المسلم لان المال يقع فيه
 القسمة والخمر بهذه الشابة هم وان تزوج هذه المرأة على هذا الدف من الخمر فاذا هو مهر للمهر مثلها عند ابى حنيفة وقال المثل
 وزنه خلاش وفيه قال احمد والشافعي في قول وفي قول اخر كقول ابى حنيفة هم وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو مهر ش
 اى نظرا حرم يجب مهر مثلها عند ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف يجب القيمة ش وقول ابى يوسف والشافعي سلكا المهر مثل قولها
 كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي وشمس الائمة السرخسي في شرحه وكذلك لو تزوجها على شاة ذكيتة ظهرت قيمته فالحلاف
 فيها كالحلاف في الحر وفي جوامع الفقه اذا تزوجها على هذا الدن من الخمر او على هذه الذكيتة فاذا هو مهر او قيمته يجب مهر المثل
 فيها عند ابى حنيفة وعندهما يجب فيه خلا او ذكيتة او قيمتهما ولم يذكر القيمة غيره وفي العبد اذا لم يحرم مهر المثل عندهما
 عند ابى يوسف قيمة اذ لم يعلمها بكونه حرا وان علمها يجب مهر المثل اتفاقا وان قال على هذا الثوب المردى فاذا هو مهر
 فعند ابى حنيفة يجب ثوب هرودي مجردة ولم يذكر قول ابى يوسف ولو قال على هذا الفقيه من الخطاة فاذا هي شعيرة على هذا
 الخمر فاذا هو زينة يجب المسمى بقدره عند ابى حنيفة وعن محمد يجب الشعيرة قال والظاهر انه يجب عنده مهر المثل ولو قال
 على هذا الفرق من السمن وليس فيه شيء يجب لها مثل ذلك من السمن ولو قال على هذا الفرق من السمن يجب مهر المثل
 هم لابي يوسف ان ش اى ان الزوج هم المهر ش يقال المهر المهر المهر حيث سمي لها مهر بالادعوى عن تسليمه يجب عليه
 قيمته او مثله ان كان من ذوات الامثال ش فانخل من ذوات الامثال هم كما اذا ملك العبد المسمى في العقد ش بان
 تزوجها عليه فملك هم قبل التسليم ش اسه قبل تسليمها فانما يجب قيمته السيد المالك اتفق قاضا

لان شرط قبول النكاح
 شرط فاسد فصيح
 النكاح ويلغو الشرط
 بخلاف البيع لانه
 يبطل بالشرط الفاسد
 لكن لو فتح التسمية
 لما كان المسمى بالمال
 في حق المسلم فوجب
 المثل في تزوج امرأته
 الذم من الخمر فاذا هو
 حنفية
 قلها مهر مثلها
 وقال الجاهل في خلا
 دن تزوجها على هذا العبد
 فاذا هو مهر المثل
 عند حنيفة
 وقال ابو يوسف القيمة
 كذا يولده اطهرها
 فيمنع تسليمه فقيته
 او مثله المالك من ذوات
 الامثال في ذوات العبد
 المسمى قبل التسليم

والوحيدة فيقول اجتمعت
بالاشارة والاشية تتغير بالاشارة
لكنها المبلغ في المقصود وهو
التعريف فكان ترجيح على آخر
حرم محمد لا يقول لا لعل ان
المسمى اذا كان من جنس المسمى
الذي يتعلق العقد بالاشارة اليه
لان المسمى موجود في المسمى
ذاتا والوصف يتبعه وان كان
من خلاف جنسه يتعلق
بالمسمى لان المسمى مثل المسمى
وليس يتابع له والتسمية
املغ في التعريف من حيث
انها تعرف الماهية والاشارة
تعرف للذات لا لشيء ان من
اشترى فعلى ان ياقوت
فاذا هو نبي لا ينفرد العقد
لما يختلف الجنس لا اشترى ان
ياقوت احمر فاذا هو اخضر ينفرد
العقد لا يخلو الجنس مسئلتنا
مع الجنس في حد لقله التفاضل
في النافع والمزج المسمى
في التفاضل في التام

هم وابو حنيفة يقول ان ثبتت الاشارة بشي وهي قوله في هذا المسمى في قول العبد منهم شبه الاشارة لكونها المبلغ في المقصود
وهو التعريف بشي لكونها قاطعة للشركة لان الاشارة بمنزلة وضع اليد على الشي يحصل بها كمال التمييز لان الاشارة الى شئ
وارادة غير متعينة واما التسمية فمن باب استعمال اللفظ وارادة غير اوضح له ثم كان تزوج على فخر او حشر اي فكان ابل
تزوجها على فخر في تزوجها على في الدن من اجل ان تزوجها على حرة في تزوجها على في العبد قالوا يجب فيها مهر النسل بلا اختلاف
هم ومحمد يقول الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه واما
شئ اي من حيث الذات هم والوصف يتبعه شئ اي تتبع الذات لانه قائم بالذات وعدمه لا يستلزم انعدام الذات هم
وان كان شئ اي المسمى من خلاف بنسبه شئ اي جنس المشار اليه هم يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه من حيث
التعريف هم وليس يحتاج لشئ اي للمشار اليه هم والتسمية المبلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية بشي وهي الحقيقة
من حيث هي هم والاشارة تعرف الذات شئ من غير دلالة على الحقيقة ثم اوضح ذلك هم الاتري ان من اشترى نصا
على ان ياتي بكذا فانه يحتاج الى عقد العقد لاختلاف الجنس شئ فيعقل العقد بالمسمى وهو معدوم وبيع المعدوم باطل هم ولو اشترى
على انه يات بكذا فانه يحتاج الى عقد لا اتحاد والجنس شئ لان المشار اليه من جنس المسمى في تعلق العقد وهو موجود فيصح
اذا عرفنا هذا قال محمد الخمر مع العبد جنس واحد لا يشتر الكما في الصورة والجنس والمنافع الا انها مختلفة في المال فبعد
الاختلاف وينقلب الاتجار والاتفاق فيتعهد بالجنس وكان المشار اليه من جنس المسمى يتعلق العقد بالمشار اليه وانه لا يصلح
مهر لعدم كونه لا لاقتضاء التسمية فيصير الى مهر النسل اما الخمر مع الخمر فجنس مختلفان لانها لا يختلفان في الصورة ومختلفان
في الاسم والمعاني فيقل الاستاد وينقلب الاختلاف فكما ان جنسين مختلفين في تعلق العقد بالمسمى وهو في الاسم والمعاني وهو
من الخمر وابو حنيفة يقول ان الخمرية والخلية والرقية والحرية صفات تعاقب على الذات الواحد فلا يختلف به الجنس كالصبي
والشاب والشيخوخة والصغير والكبير فكان المشار من جنس المسمى في الصلاة جميعا هم وفي مسائلناش انا وبه قوله واذا
تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر هم العبد مع الجنس واحد شئ وقيل ان الحر الصغير يصير عبدا والعبد حر او متافعا متافعا
اشار اليه بقوله هم فلهذا التفاوت في المنافع شئ ينظر ذلك في جواز البيع وعدمه هم الخمر مع الخمر شئ في المسئلة المذكورة
وهي ما اذا تزوجها على هذا الدن من اجل فاذا هو حرهم جنسان لغرض التفاوت في المقاصد شئ فان احدهما لا يمسك
مسد الاخر ولا يصلح له الخمر ولا يصلح له الخمر بعد استحكامه لا يتقلب خمر ونخلان هذا قال في المبسوط ابو حنيفة يقول الخمر
مع الخمر جنس واحد فان الاصل واحد وهو العصية والهيئة واحدة اوصاف تعرض على الصبي فلا توجب تبديل الجنس
كالصغير الكبير في الادمى فان قلت يرد عليه مسألة الجامع وهو اذا علت لا يدون هذه الخمره فصارت خلافا فاذن لا يثبت

فلو لم يتبدل الجنس لمحتث اذ الوصف في الحاضر لغو والمحاكاة بالادعى في الضمير والكبر بعد قلت يمكن ان يجاب بان كل
والخمر جنسان في العرف ومعنى الايمان عليه وان كان جنسا واحدا في الحقيقة وفي المحيط العبد والخمر عند ابي حنيفة ولو
تزوجها على هذا العصب فتمز قبل قبضه عن ابي يوسف لما مثله ولم يذكر قولها فان تزوجها على يدين العبدين بذهاب
مبينة على الاصل المذكور والخلاف فيها كالتخلاف فيما ذكر هناك فكذا لك ذكرها بالغا فقال من فان تزوجها بش
اي فان تزوج رجل امرأة هم على يدين العبدين فاذا احدهما فليس لها الا الباقي شش اى ليس لها الا العبد الباقي
هم افا سادى عشرة وراهم عند ابي حنيفة لانه شش اى لان الباقي هم سمس ووجوب السمس ان كل يمنع وجوب مهر مثل
شش لان السمس ومهر المثل لا يجتمعان بيان هذه ان با حنيفة يعتبر الاشارة والاشارة الى المخرج من العقد فكانت
قسمة العبد الباقي لغو فكانت تزوجها على عبد وليس لها الا ذلك والايجب للمهر المثل لانها لا يجتمعان ثم العبد الباقي
لو كان يساوى مهر المثل ليس لها الا ذلك ولا يكمل مهر المثل مع العبد الباقي فان قلت قال المصنف قبل هذا ولو تزوجها على
الف ان اقام بها الى ان قال ان اخرجها فلها مهر المثل فكذا يدل على ان السمس لا يوجب مهر المثل قلت اجيب بان ذ
الشروط المتحقق بعقد النكاح بقواته يوجب فوات رضاها فكل مهر المثل فاما السمس فلم يستحق اصلا فافهمهم وقال ابو يوسف
لها العبد شش اى العبد الباقي هم قيمته الحلو لو كان عبد الله اطعمها سلامة العبدين وعجز عن تسليم احد ما فوجب قيمته شش
وبه قال احمد والشافعي في قول وكذا لو ظهر احد ما مفصوبا وعند الشافعي في الاظهر بطل في الحرة والمفصوب ويصح في الملوكة
وتخير فان فسخ مهر المثل هم وقال محمد وهو رواية ابي حنيفة شش رواه ابن جاعة عن ابي حنيفة لها العبد الباقي وتام مهر
مثلهما اكثر من قيمة العبد لانهما شش اى لان العبدين هم لو كانا حرين يجب تمام مهر المثل عنده شش اى عند محمد رحمه
الله تعالى وانما قيد بقوله عند محمد احترزا عن قول ابي يوسف ولو ظهر عند الصادق آخر لم يجب قيمته او كان عبد فكذا
اذا ظهر العبدان حرين يجب قيمتهما ايضا وكذا في احد العبدين او اظهر حرا هم فاذا كان احدهما عبدا ثبت للعبد وتام مهر
شش اى اذا كان احد العبدين الذين تزوجها عليها فظهر عند الآخر حرا ويجب العبد تمام مهر المثل ان كان اكثر من
قيمة العبد هم واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد شش مثل النكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة
الاخت في الطلاق البائن ونكاح الخامسة في عدة الرابعة ونكاح الامت على الحرة مهر المثل الدخول شش قيد قبل الدخول باجتماع
الاربعة وكذا بعد الخلوة لان بعد الدخول لها مهر المثل على ما ياتي عن قريب هم فلامر لها شش عند اهل العلم فليتب وعمن ابن جندب
يجب كالصحيح ولا اصل له لان التكليف من الوطى حرام فلا قيام مقام الوطى واما السمس القليلة من غير خلوة مقام الوطى وجوب
بذلك كمال المهر ذكره في المنع وقال الاترازي وانما يجب التفريق على القاضي ليدل على ان كتاب النكاح اعزاز العورة

فان تزوجها على هذا

للعبدين فكذا سادى

حرف ليس لها الا البا

اذا سادى عشرة

عند ابي حنيفة لا

لان سادى وجوب

وان كل يمنع وجوب

المهر المثل وقال ابو يوسف

لها العبد قيمة الحلو

كان عبد الله اطعمها

سلامة العبدين ومهر

عن تسليم احد ما فوجب

قيمه وقال محمد وهو

من ابي حنيفة لها العبد

الباقى الى تمام مهر

ان كان مهر مثلهما اكثر من

قيمة العبدان حرين

حرين يجب تمام مهر المثل عند

فلاذلك لحدها عتد العبد

الى تمام مهر المثل واذا فرق

القاضي بين الزوجين في النكاح

الفاسد قبل الدخول

فلاذلك كمال المهر ذكره

لأن المهر فيه لا يجب
بحر العقد فسادا
وانما يجب باستثناء
منافع البضع وكذلك
للخلو لأن الخلوة فيه
لا يثبت بها التعلق فلا
تقام مقام الوطى فإن
دخل بها قدامها
لا يزاد على المسمى عند
خلوها فالزواج هو
يعتبر بالبيع الفاسد
ولنا ان المستوفى ليس
بمال وانما يتقرر مبالا
لتسمية فإذا ازلت
على مهر المثل لم
يجب الزيادة لعدم
صحة التسمية
وان نقصت

المقدرة فان فرق بينهما قبل الدخول فسادا لعدة لان النكاح الفاسد لا يحكم قبل الدخول وكذا اذا فرق بعد الخلوة المصيرية لان
الخلوة المصيرية في النكاح الصحيح انما قامت مقام الوطى للتكليف من الوطى وهذا لا يمكن من الوطى لكون العقد فاسدا واجب
لرفع الايقال ينبغي لان يجب نصف المهر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرستم لهن نفقتهن فنصف
ما فرستم لان قبول ذلك في المطلق بعد النكاح من كل وجه لان المطلق يصرف الى الكمال ولم يرد النكاح من كل وجه
انتهى قلت قال الا تراهي وانما يجب التفرق على القاضي فمن اين الوجوب عليه وقد قالوا لا يفرق بينهما على
تفرق القاضي بل لكل واحد منهما من هذا النكاح بغير محصر من صاحب قبل الدخول وبعده محصر منه كالبيع الفاسد لا يجب
بمحو العقد فان لكل واحد منهما قبل التفرق وبعده لا يجوز من المهر كذا في الذخيرة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي
عند تفرق الزوجين اليهم لان المهر فيه شئ اى في النكاح الفاسد لا يجب بمحو العقد فسادا شئ وانما يجب استيفاء
منافع البضع لقوله فسادا اى فساد العقد وانما يجب شئ اى المهر بسبب استيفاء منافع البضع وكذا بعد الخلوة
شئ اى وكذا يجب المهر في النكاح الفاسد اذا وجد التفرق بعد الخلوة المصيرية ايضا لان الخلوة في شئ اى في النكاح
الفاسد لا يثبت بها التعلق شئ من الوطى هو فلا يقيم مقام الوطى فسادا لخلوة الحائض وهذا قول المشايخ الخلوة المصيرية
في النكاح الفاسد كالمخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح فان دخل بها شئ اى بالمرأة التي تزوجها بنكاح فاسد فسادا
مثل شئ لان الوطى في الحمل المصوم يسبب الضمان الجارية او الخدم الزاوج وتعدرا لثاني شبهة النكاح فيه فتعين الاول قوله
عليه السلام ايا امرأة كحمت بغير اذن وليها فمكاحها باطل فان دخل بها قدام المهر ما احتمل من زوجها من طلبة السلام ان
استحق في النكاح الباطل بالدخول لا بالعقد والخلوة هم لا يزوج شئ اى مهر مثلها هم على المسمى شئ اى على الذي سمي عند العقد
هم عندنا فلا فالزواج المسمى بغيره بالبيع الفاسد شئ اى بغيره بالبيع الفاسد شئ اى بغيره بالبيع الفاسد بالقيمة و
ان زادت على المثل فذلك مهر المثل هم ولنا ان المستوفى ليس بمال المستوفى شئ هو البضع وهو ليس بمال لا يثبت
مستوفى في نفسه هم وانما يتقوم بالتسمية شئ عند العقد يجب تقدير القيمة وهي مهر المثل بقدر التسمية هم فان زادت
شئ اى التسمية هم على مهر المثل لم يجب الزيادة لعدم صحة التسمية شئ فان قيل يراد على قوله وانما يتقوم بالتسمية مسألة
المفوضة فان مهر المثل يجب فيها وتقوم منافع البضع قلنا المراد انما تقوم زيدا على مهر المثل بالتسمية في العقد عند العقد
منع انقص عن مسألة المفوضة اى في حق الزيادة لان التسمية في النكاح الفاسد بعد دم حكم لانه وجد في ضمن النكاح
الفاسد فاذا كان سعاديا حكمنا لا بتغير الزيادة على الوجوب الا على وهو مهر المثل كما في البيع الفاسد اذا كان المثل
زائدا على القيمة فلا يجب الزيادة بل يجب التسمية وانما اذا كانت التسمية اقل من مهر المثل وجب المسمى ولا يجب الزيادة لوجوب

المرضى من المرأة بذلك من ان لم تقصت شئ اى التسمية عن مقدار مهر النكاح لم تجب الزيادة على المسمى لان عدم التسمية
شئ اى تسمية الزيادة على المسمى قال الاكمل فان قلت على هذا الانتعاش لانك تطلعت التسمية اذا زادت على
مهر النكاح ثم اعتبرتها اذا نقصت عنه وبى وان كانت فاسدة يجب شمول المهر ومن وان كانت صحيحة يجب شمول المهر
قلت بى صحيحة من وجهين ووجه صحيح من حيث ان المسمى مل متقوم لان فرض المسئلة فاسدة من حيث انها
وجدت فى عقد واحد فاعتبرنا فسادها اذا زادت ومعتبرا اذا نقصت لانها من رضاها اليها من خلاف البيع شئ هذا جواب
عن قياس زفر بانه ان قياسه على البيع غير صحيح لم لا يشئ اى لان العوض عن البيع الفاسد مال هو متقوم فى نفسه
بقدر بدله بتمتة شئ اى بقدر قيمته بالغة بلغت هو وعليها شئ اى على المرأة المذكورة التى دخل بها فى النكاح الفاسد
هو العدة الحاقا للشبهة شئ اى لشبهة النكاح هو بالحقيقة شئ اى حقيقة النكاح من فى موضع الاحتياط شئ لان النسب
استلزاما فى اثباته احياء للولد فتجب العدة فخطاهم وتجزا عن اشتباه النسب شئ عند انتكاحه والنسب يتناول فى اثباته
فيه هو ويعتبر ابتداء او ما شئ اى ابتداء العدة من وقت التفرق شئ اى من وقت التفرق القاضى او العزم على
ترك الوطى من الاخر الوطيات هو الصحيح شئ اختاره عمدا على عن الى القاسم العفارة اى يعتبر من اخر الوطيات وهو قول
زفر ولهذا قال الاكمل قوله هو الصحيح اختاره من قول زفر وكذا قاله الاثر اى حتى لو عاشت فى آخر الوطيات ثلاث نيفس
قبل التفرق فقد انقضت عدتها ذكر فى المبسوط وهو الانتعاش اى لان العدة من يجب باعتبار شبهة النكاح شئ يعنى من
حيث وجود ركن من الايجاب والقبول هو ورفها شئ اى رخص شبهة النكاح هو بالتفرق وثبت نسب ولد ما منه لان النسب
يحتاج فى اثباته احياء للولد شئ لان الولد الذى ليس له اب معروف كالميت لا يثبت له من وجه ولا من عظمه وشفيه
هو فيترتب شئ اى ثبوت النسب هو على الثابت من وجه شئ وهو النكاح الفاسد هو ويعتبر بدلة النسب من وقت
الدخول عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى شئ يعنى يعتبر بدلة النسب وهو بنته اشهر من وقت دخل الرجل عليها ولا يعتبر من
وقت العقد وحدها من وقت النكاح وهو بعيد اشار اليه بقوله هو لان النكاح الفاسد ليس براءع اليش اى الى الوطى
ولندا لا ثبتت حرمة المصاهرة بعقد الفاسد معنى كيون فيه من التقبيل هو وعليه الفتوى شئ اى على قول محمد قال ابوالميث
هو والاقامة باعتبار شئ يعنى ان اقامة العقد مقام الوطى فى النكاح الصحيح باعتبار ان العقد دأع الى الوطى والنكاح
الفاسد ليس براءع الى الوطى لكونه حراما فاجب الرفع فلا يقام العقد مقام الوطى ولا يعتبر المدة من حين العقد قال شئ
اى لاقدورى رحمه الله تعالى هو ومهر شئ اى مهر النكاح هو يعتبر باخواتها وعماها ونيات اعمامها شئ المراد
باخواتها ابيها او امها او اباها وكذا عماها من اخوات ابيها لا يمين واسم اولاديه وقال الشافعى واحمد وعامة اهل العلم

لجانب الزيادة على المسمى
لعدم التسمية بخلاف البيع
لانه مال منقضى فى نفسه
فيقتدر بدله بقيمته
وعليها العدة الحاقا للشبهة
بلحقيقة فى موضع الاحتياط
وتحذر عن اشتباه النسب
ويعتبر ابتداءها من وقت التفرق
او من اخر الوطيات هو الصحيح لا
فما يجب باعتبار شبهة النكاح
ورفعها كالتفرق وثبت نسب
ولد ما كان النسب يحتاج
فى اثباته احياء للولد فيترتب
على الثابت من وجهه ويعتبر بدلة
النسب من وقت الدخول عند
محمد وعليه الفتوى لان
النكاح الفاسد ليس
براءع اليه والاقامة باعتبار
قال ومهر شئ اى مهر
بلخواتها وعماها
و نيات اعمامها

نقول ابن
مسعود
لهما مثل
نسا
لا ذكر فيه
ولا شطط
وهن
هبل

وفي الميسرة ويعتبر بعشيرة بها من جهة أبيها كانهما لا يها واما اولادها وعمايتها وثابت اعماها ومثله في الحديث وقال
وعمايتها وثابتين وهو موصول على ما اذا كان ابا ومن قبلها هم لعل ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لما مثل نفسها
ومن اقارب الاب شمس هذا الحديث اخبره الاربعة في سننهم عن سفيان بن منصور عن ابراهيم عن علقمة واللفظ
للترمذي قال مثل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود
لما مثل صداق نسا لولا كس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معتل بن سنان الاشجعي فقال قضي رسول الله
صلى الله وسلم في ربيع بنت واشت بنت امرأة مناشل ما قضيت ففرج بها ابن مسعود وقال الترمذي حديث
حسن صحيح وقال شيخنا زين الدين اختلف الاربعة في تصحيح هذا الحديث ونقله له فقال الشافعي فيما رواه عند البيهقي في
السنن والعزقة ولم اخذه من وجه ثبت مثله قال وهو مرة يقال عن معتل بن يسار ومرة عن معتل بن سنان
مرة عن بعض اشجع لا يسمى فاعلم بالانطراب في تسميته رواه انتهى قلت قد صححه اكثر اهل الحديث الترمذي وابن حبان
وابو عبد الله بن الاخرم النيشابوري وابو عبد الله بن الاخرم النيسابوري وابو عبد الله الحاكم البصري وقال البيهقي في
الاقتات في تسميته من روى تصديروا بنت واشت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم الحديث فان اسانيد هذه الرواية
صحيحة وفي بعضها ان جماعة من اشجع شهدوا بذلك فبعضهم يسمي بهذا وبعضهم يسمي اخر وكلمة ثمة ولولا الله من رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه يفرض برواية وحكم الحاكم في المستدرک
عن شيخه عبد الله بن محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعي لقلت على روي اصحابه وقلت قد صح
الحديث فقال به وقال الترمذي روى عن الشافعي انه يرجع بعد عن هذا القول وقال سجديت برقع بنت واشت
وقال الترمذي واعلم على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبه يقول الثوري واحمد وصحت
وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب وديد بن ثابت وابن عباس ابن
عمر رضى الله تعالى عنهم اذ تزوج الرجل امرأة فلم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال لها الميراث ولا صداق لها
وعليها العدة وهو قول الشافعي قلت ومثل فضح المير وسكون العين المهمة وكسر القاف بن سنان الاشجعي وليس له في
الكتب الا هذا الحديث شهد الفتح وكان ابن عتبة الذي يقال له مشرف حال لواء قومه ونزل للكونة وقدم المدينة
فقتل بها يوم الحرة بمراتيل قتل مسلم بن عتبة الذي يقال له مشرف ابن عتبة وقيل قتلها حق بن نوفل وله قصيدة ذكرنا
في التاريخ الكلبية برقع المشهورة فيها عند اهل الحديث كسر الباء والمعددة وسكون الراء ثم واو مفتوحة ثم عين مملوطة
قال الجوهري اهل الحديث يقولون بكسر الباء والصواب بالفتح لانه ليس في الكلام قول الابرار ربيع بنت معروف وعنه واسم

او دو هكذا قال صاحب الحكم ودين بالشين العينية وبى المحببة وذكر ما بن حبان في الصحابة قوله لاوكس ولا شطط اس
 لانقصان ولا زيادة والوكس يفتح الواو وسكون الكاف وبالسعين المحلة هو النقصان والشطط يفتح الشين المحبة وال
 الملة وتكرارها بالجور والزيادة ومن اقارب الاب اى ونسأوها اقارب الاب هم لان الانسان من جنس قوم ابيه
 ش لاسن جنس قوم امه الا ترى ان الام قد تكون امته والابنة قرشية تبعاً لايبها ومن المثل مختلف باختلاف هذه
 الاوصاف هم وقيمتهم الشئ انما يعرف بالنظر في قيمة منبه ش اى منبه في لك الشئ الا يعرف النظر في قيمة غير منبه
 هم ولا تغير بايها وقالها ان لم يكونا من قبيلة ش يريد بها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تيزوج رجل ابنة عمه
 فتكلمه بدين بزوجها من رجل السعي لها مهر فيدخل بها زوجها ثم يطلقها او يموت عنها قبل الدخول او بعد او يطلقها بعد
 الخلو الصحيح وامها من نفسها وجالها فانه يحكم لها بمثل امها وبى بنت عم ابيها او بغيرها اخت امها وبى خالها بنت عم
 ابيها وقال ابن ابى ليلى يعتبر بايها ونسأوها هم من قبل امها لما بينا ش اشارة الى قوله وقيمتهم الشئ انما تعرف
 بالنظر في قيمة منبه هم وان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فح يعتبر به لانها من قوم ابيها ش لان
 الانسان من جنس ابيه ولهذا كان اكثر من تولى من خلفا ربي "عباس بن الاما، ولم يخرجوا بذلك من ان يكونوا من بني هاشم
 والهاشمية ان ولدت من نبطي كان ولدها بنطيا هم ويعتبر في مهر النسل ان تيسا وبى الزمان في السن والجمال والمال والعقل
 والدين والبلد والعصر والعفة ش وبى ثمانية اشياء وفي الفتى تعتبر الثمانية في خمسة عشر خصلة الجمال والحسب والمال والعقل
 والدين والعلم والارباب والتقوى والعفة وكمال الخلق وحداد السن والبيكاره وحال ومصال الزوج وان يكون لها ولد وفي
 المحيط والرضع في قيل لا يعتبر الجمال في بنت الحسب والشرف وانما يعتبر ذلك في وسطا الناس اذ الرغبة فيهن للجمال بخلاف
 بنت الشرف وفي المحيط فان لم يوجد في قرابتها من هو مثل حالها يعتبر مثلها في الاجنبيات وفي خزانة الاكل امرأة لا مثل
 لها في الجمال والهاشمي تبيها ينظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابيها وعند ابى خيفة لا تعتبر الاجنبيات هم لان مهر النسل يختلف
 باختلاف هذه الاوصاف ش اشارة الى الاوصاف الثمانية المذكورة فان الغنية تنكح باكثر ما تنكح الفقيرة وكذا النساء
 مع العوز والحسن والشوا وكذا البواني هم وكذا يختلف باختلاف الدار والعشش اراد بالدار البلد وان يكون من جويا
 في بلد احبى لا يعتبر سراً بمهر عشرة تنافي لبداء اخرى فان لم يوجد منهم من ياكلها اعتبر بالاجانب من بلد ما باجمع الائمة
 وتحصيل المقصود بقدر الوسع كذا في المبسوط وفي المحيط والذخيرة يعتبر بالهاشمي هو مثلها في هذه الصفات يوم التزويج قوله
 والعصرى واختلاف العصرى الزمان هم قالوا ش اصحابنا هم ويعتبر التساوى في البيكاره ايضا لانه ش اى لان الشا
 هم يختلف باختلاف البيكاره والقبيلة ش قال صاحب المغرب الشيب من النساء التي قد تزوجت والحج ثياب والشباب

ولان الانسان
 من جنس قوم
 اميه وقيمتهم
 انما تعرف بالنظر
 في قيمة منبه
 ولا يعتبر بايها
 وقالها ان لم
 يكونا من قبيلة
 ش اشارة الى
 قوله وقيمتهم
 الشئ انما تعرف
 بالنظر في قيمة
 من قوم ابيها
 بان كانت بنت
 عمه فح يعتبر
 بها لانها من
 قوم ابيها
 ويعتبر في مهر
 النسل ان
 تساوى الزمان
 في السن والجمال
 والعقل والدين
 والبلد والعصر
 والحج ثياب

يختلف بملكوته
هذه الاوصاف وكذا
يختلف بملكوته
الدار والعصر والوا
ويقتصر التساوي ايضا
في البكاله لانه يختلف
بالكفاة والنسب واذا
ضمن الولي المهر ضمن
لانه اهل التزام وقد
انما خفي ما يقبله
فصح ضم المهر الى الخيار
في مطالبة الزوج بها
او ليس باعتبار الوفا
الكفالات ويصح
الولي الذي على الزوج
ان يكن باهرا مملوكا
الزمن في الكفاة وكذا
يصح من الضمان وان
كانت الزوجة صغيرة
بخلوف ما اذا باع
الاصيل الصغير
ضمن المهر لان الو
سفير ومعبر في النكاح
وفي البيع عاقد و
ومباشر حتى ترجع
العهد للولي
والحقوق اليه

الثبوت في قصد ما ليس من كلامه وقال الجمهور بطلان ثبوت النكاح في غير ما هو
صح ضمانه شش يعني اذا زوج المولى ابنة ونسب لها المهر صح ضمانه سواء كان الزوج صغيرا او كبيرا وسواء كان من جانب
الزوج او الزوجة لكن في الصغير اذا زوجها ابوها فله ان يطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكره في شرح
الطحاوي والتمت به لانه شش اي لان المولى هم من اهل الالتزام شش لانه عاقل بالغ وصرفه رغبا والرغيم غارم
بالحديث شش وقد اضافه هم الى ما قبله شش اي اضاف الالتزام او الضمان الى شش قبل الضمان وهو المهر وذلك
لان المهر هم وهو دين مضمون فيصح شش بخلاف ما اذا باع الاب مال ولده الصغير ومضمون المهر عن المهر شش لم يصح قوله
صح الضمان كان ضمانا لنفسه ولا يصح على ما يحكي عن قريب هم ثم المرأة بالخيار في مطالبة الزوج بها وليها اعتبارا
بساير الكفالات شش لان الحكم في الكفاة هكذا ان المكفول له ان يشاء طالب الكفيل وان شاء طالب الكفيل وان شاء
طالب الاصيل على ما عرفت في موضعه هم ويرجع المولى اذا ادعى شش المولى للمهر الى البنت هم على الزوج شش يتعلق بقوله
يرجع هم الحكم شش اي الضمان هم بالمهر شش اي بالمهر الزوج هم كما هو الرسم شش اي العادة المستمرة هم في الكفاة شش
اي الكفيل يرجع على الاصيل ان كان بارهم وكذلك يصح هذا الضمان شش اي ضمان المهر ان كانت الزوجة صغيرة
شش او كبيرة وكبارهم بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير ومضمون المهر شش فانه لا يصح ضمانه والعرف هو قوله هم لان الولي
سفير ومعبر في النكاح شش ولذا وكفيل الزوجة لا يجبر على تسليمها وكفيل الزوج لا يطالب بالمهر وفي البيع عاقد شش
اي المولى في البيع عاقد هم ومباشر شش اصيل في حقوقهم حتى ترجع العدة عليه والموقوف اليه شش وحقوق العدة تسليم
المبيع وتسليم المهر ونحوهما في الغاية هذا كما لو ازوج الصغيرة ومضمون لها المهر من الزوج اما اذا زوج ابنة الصغير في
حال صحته ومضمون عنه لزوجة المهر يصح اذا قبلت المرأة ذلك ولم تعرض اليه المصنف واذا ادعى الاب بعد ذلك
لم يرجع على الاب استحسانا في القياس يرجع لان غير الاب لو تضمن باذن الاب فادى يرجع في مال الصغير فكذلك
الاب وبه الاستحسان ان الاب يتحملون المهر عن ابناهم عادة ولا يطعون في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت
بالنفس الا اذا شرط الرجوع في اهل الضمان فحينئذ يرجع بخلاف الوصي اذا ادعى المهر عن الصغير بحكم الضمان يرجع لان المهر
من الزوج لا يومر عادة هذا اذا ادعى الاب بعد الضمان اما اذا مات قبل الاداء فلهما الخيار ان شاءت اخذت المهر
الزوج وان شاءت استوفت ذلك من تركته الاب لان الكفاة كانت صحيحة فلا تطل بالموت ثم اذا استوفت من تركته
قال في المبسوط يرجع على ساير الورثة بذلك في نصيب الابن وعليه ان كان قبض نصيبه وقال زفر لا يرجع ولم يذكر
خلاف ابني يوسف فيه وفي الكافي للحاكم الشهيد ايضا والوالج في فتاواه ذكر خلاف ابني يوسف كما هو مذاهب زفر وكذا

أثبت خلاف ابن يوسف في خلاصة الفتوى منقول عن المحيطة ان الخصاف ذكر ذلك وان كان الضمان عن الاب في مرض الموت فهو باطل وكذلك كل ضمان في مرض الموت من الوارث فهو باطل المجنون بمنزلة الصبي في جميع ذلك لانه ولي عليه كالصغير سواء كان المجنون اصليا او عارضا ولو زوج الاب طفلة الصغيرة امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر باء الا اذا ضمن وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن ولانه قلنا الصداق على اعتبار سابق بالانكاح هم ويصح ابرأهش اى ابرا. الاب الثمن من المشتري هم عندنا بنى خفيفة ومحمدش وذكر ثمنس الائمة الشري في ميسوط صحته الابرا ولم يذكر الخلاف هم ويملك قبضه بعد بلوغه ش اى يملك الاب قبض الثمن بعد بلوغ العصى هذا يصلح لموجع العدة على العاقدة في البيع هم فلو صح الضمان ش اى ضمان الاب الثمن عن المشتري في البيع هم يصير ضمانا لنفسه ش فلو صح وقد مر بيانه هم وولاية قبض المهر للاب ش هذا جواب عن سوال مقدّمه ان يقال كيف قلتم ان الاب صغير لا يرجع حقوق العقد اليه وله ولاية قبض مهر الصغير وقال الكاكي تقدير السؤال ان يقال الاب يملك قبض الصداق كما لو كمل يملك قبض الثمن فلو صح ضمانه يصير ضمانا لنفسه وهذا يجوز هناك وكذا في الاب فاجاب عنه بقوله وولاية قبض المهر للاب هم بحكم الابوة ش اى بولاية الابوة هم لا باعتبار ان عاقده ش ثم لا يشترط احضار الزوجية قبض الاب مهرها عند علمائنا وعندنا وهو قول ابن يوسف الاخر فقتلنا وفي المرغينا في لا يشترط ولم يحك خلافا هم الا ترى انه ش اى الاب هم لا يملك قبض ش اى قبض المهر هم بعد بلوغه ش اى عند مبيتها اياه عن قبض فلو كان باعتبار ان عاقده يقبض بعد البلوغ ايضا كما في ثمن المبيع وقال ابو الوالي في فتاواه للاب ان يطالب بمهر البكر وان كانت كبيرة والقياس ان لا يطالب لان ولاية الاب تقطع عنها بالبلوغ ودوبه الاستحسان ان العادة فيما بين الناس ان الاباء يرضون صدقات البنات ويحجزون بها البنات والبنات تكون راضية بقبض الاب لانها تستحي عن المطالبة بنفسها ولو رغب اباها عن قبض الصداق لا يملك الاب المطالبة وليس لاحد من الاولاد ان يقبض الجارية المذكرة مهرها الا ان كان منها ثم الاب في حق البكر البالغة انما يملك قبض صداقها المسمى لا غير حتى ان المسمى اذا كان بيضا والاب قبض المهر لا يجوز لانه استبدال والاب لا يملك الاستبدال قال شمس الائمة الشري هذا مذموم علمائنا وروى عن علماء بلخ انهم جوزوا ذلك حتى من قبض بعض العبدان من جنس المسمى وبالنصف ضيا مما يجوز قال هذا رفق بالناس وقال في الفتاوى الصغرى لو قبض المهر ومكان البقيش ابر على العكس لا يجوز وان قبض الضياء لا يجوز الا في موضع جرت العادة كما في رسايقنا ياخذون بعض المهر ضيا عام فلا يصير ضمانا لنفسه ش ترخيص لما قبله هم قال ش اى محمد في الجامع الصغير هم وللمرأة ان تمنع نفسها ش اى من الزوج هم حتى ياخذ المهر ش هذا اذا كان المهر عاجلا اما اذا كان موجلا فله ان يأتيا

ودعهم اولاً
عندنا بنى
حنيفة
محمد بن مالك
قبضه بعد
باروخه فلو
هم الضمان
يصير ضماناً
مناكف نفسه
وولاية قبض
المهر للاب
بحكم الابوة
لا باعتبار
انه عاقده
الا ترى انه
لا يملك
القبض بعد
بلوغها
فلو يصير
ضامنا لنفسه
قال وللمرأة
ان تمنع نفسها
حتى ياخذ المهر

وقمعه ان يخرجها الى سافر
بها ليتبعي حتم في البذل
كالتعين حق الزوج في المبدل
وصار كالبسم وليس للزوج
ان يمنعها من السفر والخروج
من منزله وزيادة اهلها
حتى يوفيهما المهر كله الى المجل
لان حق المهر لا يتقار
المستحق وليس له حتى يفتيا
قبل الايفاء ولو كان المهر كله
موجبا ليس لها ان تمنعها
لاسقاطها حقها بالتأجيل
كلاني البسم وفيه حله في
وان دخل بها فذلك لك
الجواب عن ابى حنيفة وكلاهما
ان تمنع نفسها لا تسقط مهرها
كل الدخول رضاها حتى لو كانت
مكرهة او كانت او جبراً
يسقط حقها في المهر
بالاقتناع وعلى هذا الخلاف
بها بوضوح يتي على هذا
النقطة لها ان المفقود عليه
كله قد صار الى بالوطية
الواحدة او بطلانها
بجميع المهر لم يبق لها حق
المهر كالبسم لانه لم يبيع
ولها انهما

بمن صوابنا على ما يجي ان الشارح قد تعالى من تمتع نفسه
ش فسر الاخراج بالمسافرة من تعين متنا في المبدل ش اي تعين حق المرأة في المهر كالتعين في حق الزوج في المبدل
ش وهو البضع هم وصار كالبسم ش يعني ان البذل بحسب البيع لطلب الثمن فذلك ان المرأة تمتع نفسها لطلب المهر
وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله ش اي من المهر ش اي من زيادة اهلها ش اي ليس له ان يمنعها
من زيادة اهلها حتى يوفيهما المهر كله ش اي المهر لان حق المهر لا يتقار لا حتى يفتيا ش لان حق المهر لا يتقار
لاجل ان يتقار متنا ش وهو لا يتقار بضعها هم وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء ش اي قبل ان يوفيهما وهو المهر
وفي المهر تخير في حواجها وزيادة اهلها وتسافر بغيره حتى يوفيهما جميع المهر والظاهر ان التاكيد في كل المهر على المهر
هم ولو كان المهر كله موجبا ليس لها ان تمنع نفسها لا سقاطها بالتأجيل ش اي لا سقاطها حق طلبها بسبب تأجيل المهر
وبه قال الشافعي ومالك واحمد كمال في البيع ش يعني ان الثمن اذا كان موجبا للبايع ان يحبس البيع فذلك لك لا تخمس
المرأة نفسها اذا كان المهر موجبا هم وفيه خلاف ابى يوسف فانه قال لها ان تمنع نفسها اذا كان المهر موجبا الى ابل معلوم
سواء كانت المدة قصيرة او طويلة لان ملك البضع لا يعبر عن ملك المبدل وعن ابى حنيفة ومحمد ليس لها ان تمنع نفسها
لانها منيت باسقاطها فذلك تمنع نفسها وبه قال الشافعي واحمد ومالك هم وان دخل بها فذلك لك الجواب ش اي كمال
للزوجة ان تمنع نفسها حتى تاخذ المهر وتمنع هي من ان يخرجها فذلك لك بعد الدخول هم عند ابى
حنيفة ش وهذا قول ابى حنيفة اخر الكذا في الايضاح هم وقال ليس لها ان تمنع نفسها وهو قول ابى حنيفة اولاهم
والخلاف ش اي الخلاف المذكور بين ابى حنيفة وصاحبه هم فيها اذا كان الدخول برضاها حتى اذا كانت بكره او كانت
صبية او مجنونة لا يسقط مهرها في البيع بالاتفاق على هذا الخلاف ش المذكور هم والخلاف بها برضاها ش مثل الخلاف
في الدخول هم ويتبين على هذا الخلاف ش استحقاق النفقة ش فعند ابى حنيفة اذا منعت نفسها بعد الدخول لا تسقط
نفقتها لان المنع بحق وعندهما لا نفقة لها وقال فخر الاسلام البرزوي في شرح الجامع الصغير كان ابو القاسم الصغير يفتي
في المنع بقول ابى يوسف ومحمد وفي السفر بقول ابى حنيفة قال وهذا حسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها لطلب
المهر فاذا امتنعت لا تسقط نفقتها كما هو مذهب ابى حنيفة هم لعاش اي لابي يوسف ومحمد ان المهر عليه ش وهو
هم كله قد صار مسلما اليه ش اي الى الزوج هم بالوطية الواحدة وبالخلوة ولهذا ش اي ولا يل كونه المفقود عليه
مسلم بالوطية الواحدة وبالخلوة هم تملكها ش اي بالوطية الواحدة وبالخلوة هم جميع المهر ش فاذا كان الامر كذلك
هم فلم يبق لها حق المهر كالبسم اذا سلم المهر ش اي بانها قبل قبض الثمن هم وله ش اي ولا يبي حنيفة هم انما ش

ان المرأة من منعت منه شئ اى من الزوج من ما قابل البذل شئ وهو البضع من لان كل وطية تصرف في البضع المحرم
فلا تخفى على صيغة البهرل النكاح على البضع المحرم من عن العوض شئ يعنى لا يجوز اخلاؤه عن العوض من ابانة لخطر شئ اى
لاجل الابانة بخطر الذمى هو الحمل المحرم من والتاكيد بالواحدة شئ هذا جواب عن قولها ولما تباكدها جميع المهر قد يره
ان التاكيد بالواحدة اى تباكدها المهر بالوطية الواحدة من لهما ما وراياش اى لا يمل جباله ما ورا الوطية الواحدة من
فلا يصلح منهما للمعلوم شئ لان المجهول لا يراحم المعلوم من ثم اذا ودر اخر شئ اى وطى اخره وصار معلوما تحققت المرأة
شئ فيزاحم الاول لكونه معلوما يصير المهر مقابلا له وبالأول واذا وجد اخر فذلك من وصار المهر مقابلا لكل شئ اى
يكل الوطيات ويظهر ذلك بقوله من كالعبد اذ جنى جنبا يدفع كلبهاش اى بهذا الجنابة من ثم اذ جنى اخرى شئ
اى جنابة اخرى من واخرى شئ اى وجنابة اخرى الى ما يتناهى من يدفع جميعهاش اى جميع الجنابات من واذا اذنا
مهر مثلها الى حيث شاء شئ اى اذا اذنى الرجل امراته مهر المهر كذا في هذه الكاكي نقلها الى حيث شاء من البلاد شئ
عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وبقوله الشافعى وما لك واحد واصحابهم من قيل شئ قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى
وقال الا نراى هو محمد بن سلمة قلت لا يفر ذلك لان كلا من ابى الليث ومحمد بن سلمة قائل بذلك من لا يجوز جباله بل يفر
لان الغريب يوزى شئ وذكره في حصول الاستدلال وشئ الزوج اذا اراد ان يخرج المرأة الى بلد اخرى وقد اذنى
لها مهر ليس له ذلك كذا اختاره ابو الليث رحمه الله تعالى وقال عليه الدين الرغيفاني الاخذ بقول المتقدمين الاول
من الاخذ بقول الفقيه قال الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وذكره في التجنيس والفتوى على ان للزوج ان يسافر
بها اذا اذناها المهر لقوله تعالى اسكنوهن الاية ولان الغريب يوزى فان قيل هذا التعليل معارض بقوله اسكنوهن من حيث
سكنتم فلا يقبل قلنا قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من مقيد بالنفس تبرك الامر لا يدل على ان الاية وهو قوله تعالى
ولاعتباروهن وفى النقل الى بلد اخر مضارة ولهذا اجاز الاخراج بضرها وفى الحيض النكاح لا يجوزها من بلدها
جواز النقل ظاهر الرواية وقال صاحب المنهاج والمجمل وانما المهر من المهرل من وفى قريه
القريبة شئ اى ما دون مدة السفر من لا تحقق القرية شئ لقرب المسافة بخلاف مدة السفر وما فوقها وسيل ابو القاسم
عن من يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال ذلك ميتة وليس مسفر فاخرجها من بلد الى بلد مسفر
بميتة من قال شئ اى محمد بن الجابح الصغير من تزوج امرأة ثم اختلف في المهرش اى الزوجان اختلفا في التسمية
بان قال الرجل تزوجتك بالف وقالت المرأة بالفين من قال قول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والقول قول الزوج فيما
نادى على مهر المثل شئ وعند الشافعى تيجانها كما فى البيع ولا يفسخ النكاح سواء كان الاختلاف قبل الدخول او بعده ويجب المثل

منعت منها ما قابل
بالبدل لان كل طية
تصرف في البضع المحرم
فلا تخفى عن العوض
ابانة لخطر والتا
كد بالواحدة لهما
ملوا ما فلا يصلح
منهما للمعلوم ثم اذا
وجد وطى اخر صا
معلوما تحققت المرأة
وصار المهر مقابلا
لكل كالعبد اذ جنى
جنابة يدفع كلبها
ثم اذ جنى اخرى واخر
يدفع جميعها كذا في
مهر مثلها الى حيث
لقد اذناها المهر من
سكنتم وقيل لا يجوزها
الى بلد غير بلدها لان
تؤذى وفى قريه القرية
لا تحقق القرية قال من
زوج امرأته اختلفا في المهر
فالقول قول المرأة الى تمام مهر
مثلها والقول قول الزوج
فيما نادى على مهر المثل

وقال مالك ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج وكذا لو كان بعد موتها وان كان قبل الدخول
 فيحالفان وينسخ النكاح بناراس على اصله ان فساد الصداق يوجب فساد النكاح وبهذه المسئلة على وجه ذكرت هنا
 منها ما اذا قال الزوج الف وقالت المرأة الفان وكان بعد الدخول قبل الطلاق او بعده بحكم مهر المثل حتى لو كان
 الف او قل فالقول قول الزوج مع انكار الزيادة بالبدن ما تزوجا على الفين وان نكل اعطى بالالفين على سبيل التسمية ودرهم
 بالخيار للزوج فيما وان حلفت لا تثبت الفضل وايضا اقام البينة قبلت بغيره فان اقاما البينة جميعا كانت بينة المرأة اولى
 لانها كانت اكثر اثباتا كالبايع والمشتري اقاما البينة على مقدار الثمن يكون بينة البايع اولى لما قلنا به اذا كان المثل
 الف او قل فاذا كان الفين او اكثر فالقول قولهما مع اليمين ما رضيت بالف لانهما نكل للحط الذي يدعيه الزوج فان نكلت
 بسبب لما الالف باعتبار التسمية وان حلفت ثبت لما الالفان الف منها باعتبار التسمية والف آخر باعتبار تحكيم مهر المثل
 وللزوج خيار في هذه الالف انشا اعطى او ابرههم كما سألوا وان شاؤ اعطى ما من الدنيا من ما يساوي الف ودرهم فابها اقام
 البينة على دعواه قبلت بيمينته لان كل واحد منهما مع ظاهرا واذا اقاما جميعا فيمينته الزوج اولى وهو الصحيح فاذا كان
 مهر مثلها الف ونمساية بحسب التحالف ويبداء التحالف بالقرعة ولم تعرض له المصنف فان نكل الزوج ثبت للالفان سهم
 وان نكلت المرأة ثبتت الالف وان سلفا جميعا يجب الف ونمساية الالف باعتبار التسمية والنمساية باعتبار تحكيم
 مهر المثل وللزوج خيار فيما وايضا اقام البينة قبلت بيمينته وان اقاما جميعا ثبوت البينان للتعارض ووجب
 مهر المثل ونسخ الزوج فيها وان طلقها قبل الدخول ساقط فلها الزوج ثم فالقول قوله في نصف المهر ثم هذا وجه اخر من الزوج
 المتعلقة بهذه المسئلة صورته قال الزوج تزوجتك بالف الابل الفين فطلقها قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في
 نصف المهر والايحكم متعة مثلها هذه على رواية الجاهل للضعيف والميسور وقال في الجاهل الكبير يحكم بمتعة مثلها فان شهدت
 لاحدهما فالقول له مع يمينه ان كانت بين الاثنين حلفت كل واحد منهما ومحمد بن عبد الله بن حنيفة ومحمد بن عبد الله بن حنيفة
 هذا الذي ذكره من قوله من تزوج امرأة الى هنا عند ابى حنيفة ومحمد بن حنيفة وقال احمد بن حنيفة وان خصمها بالالف لان عند ابى حنيفة
 القول قول الزوج في جميع الصور ثم وقال ابو يوسف القول قوله قبل الطلاق وبعده فاش لان القول قول الزوج مع
 يمينه سواء كان الاختلاف قبل الطلاق او بعده وبه قال احمد بن حنيفة في رواية حم الا ان ياتي بشئ يزيل شأنا
 اقليل فقال للمصنف حم ومعناه شأنا ومعنى الشئ اقليل وقال الا تراه في معنى قول ابى يوسف الا ان ياتي بشئ يزيل
 حم ما لا يعرف من الماشي يعني تفسير القليل ان يذكر الزوج شيئا لا يزوج مثل ذلك المرأة على ذلك المهر عادة قيل ومعناه
 دون العشرة لانه مستنكر ثم عاودى هذا عن ابى يوسف وفي قاضي خان في تفسير المستنكر من ابى يوسف روايتان احدهما

دان طلقتها

قبل الدخول

بمكنا القول

قوله في نصف

للمرأة عند

ابى حنيفة

ومحمد بن حنيفة

ابو يوسف القول

قوله بعد الطلاق

وقبله الا

ان ياتي بشئ

قليل ومعناه

ما لا يعرف

مهر الماشي

ما دون العشرة والثاني لما يتزوج على مثله وهذه هي الصيغة اشارة الى المصنف بقوله هم هو الصحيح ثم وكذا قال في
 البدر العجوة هو الصحيح وفي المحيط وقاضي خان لم يحكي عن ابني الحسن الكرخي هم بهذا الا اني يوسف ان المرأة قد تدعى
 الزيادة والزواج ينكر والقول قول النكاح مع يمينه الا ان ياتي بشئ يكذب به الظاهر فيه شئ بان ذكر اقل من عشرة
 وادهم لان ظاهر الشرع ينكره وظاهر الحال يكذب به وهذا شئ اي هذا الذي ذكره ابو يوسف هم لان تقوم سنن
 البضع ضروري شئ لان ليس بهال وانما يتقوم تغليظا لحظا وقال الاترازي في ضرورة التوالد والتناسل هم
 فنته امكن ايجاب شئ من المسمى لا يصار اليه شئ اي الى مهر المثل لان مهر المثل انما يعتبر عند اعدام التسمية
 اعتبارا على اصل التسمية فلا تحكم بمهر المثل هم ولما شئ اي ولا يبي خفيفة ومحمد هم ان القول في الدعاوى قول
 ممن يشهد للظاهر شئ يعني ظاهرا لمحال هم والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه شئ اي لان مهر المثل هم هو
 للموجب الاصل في باب النكاح شئ شرعا هم وصار كالمصباح مع رب الثوب شئ اي صار يحكم مهر المثل في
 الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف المصباح مع رب الثوب اي صار يحكم مهر المثل في الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف
 المصباح مع صاحب الثوب بيان ان رب الثوب قال صبغة بدوهم وقال المصباح بدوهمين وهو معنى قوله هم
 اذا اختلفا في مقدار الاجرة هم حكم شئ على صبغة المجهول من التحكيم هم قيمة البضع شئ ينظر لاد
 المصباح في قيمة الثوب ان كان ورها واكثر اعطى ذلك ويحلف بالثبوت ما صبغة بما ادعى رب الثوب ويحلف رب
 الثوب بالثبوت ما صبغة بالثبوت من ذلك وذلك لان المصباح شئ غير مال قائم فوجب الرجوع الى قيمته وتحكيمه كذا قال القدر
 في شرح كتاب الاستحلاف هم ثم ذكر شئ اي محمد رحمه الله ثم حسنا شئ اي في المسئلة وفي بعض النسخ ثم انه وضعا
 ههنا هم ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله شئ اي قول الزوج هم في نصف المهر شئ اي عند ابني خفيفة ومحمد
 ولا يحكم متعة مثلها هم وهذا رواية الجامع الصغير والاصل شئ اي البسوط هم وذكر شئ اي محمد في الجامع الكبير
 انه يحكم متعة مثلها شئ فان شددت لاسد بها فالقول له مع يمينه وان كانت بين الامر من ملكت كل واحد منهما كما في
 حال قيام النكاح هم وهو قياس قولها شئ اي قولها بالي خفيفة ومحمد وانما خصها لان على قول ابني يوسف القول قوله
 الزوج هم لان المتعة موجهة شئ اي موجب النكاح هم بعد الطلاق شئ قبل الدخول هم كهر المثل قياسا شئ اي
 قبل الطلاق هم فتحكم شئ اي المتعة هم كهر شئ اي كهر المثل قبل الطلاق هم ومعه التوفيق شئ اي من رواية الاصل
 والجامع الكبير انه شئ اي ان محمد هم وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذه المبلغ في العا
 فلهذا قيد تحكيمها شئ اي تحكيم المتعة لان الزوج معترف بنصف الالف هم ووضعها شئ اي في المسئلة

هو الصحيح كابي يوسف
 ان للمرأة من الزيادة والزواج
 ينكر والقول قول النكاح
 مع يمينه الا ان ياتي بشئ
 يكذب به الظاهر فيه وهذا
 لان تقوم سنن البضع
 ضروري فنته امكن ايجاب
 شئ من المسمى لا يصار
 اليه ولهم ان القول في
 الدعاوى قول ممن يشهد
 له الظاهر شئ يعني ظاهرا
 لمحال هم والظاهر شاهد
 لمن يشهد له مهر المثل لانه
 هو المصباح في قيمة الثوب
 ان كان ورها واكثر اعطى
 ذلك ويحلف بالثبوت ما
 صبغة بما ادعى رب الثوب
 ويحلف رب الثوب بالثبوت
 ما صبغة بالثبوت من ذلك
 وذلك لان المصباح شئ
 غير مال قائم فوجب
 الرجوع الى قيمته
 وتحكيمه كذا قال
 القدر في شرح كتاب
 الاستحلاف هم ثم
 ذكر شئ اي محمد
 رحمه الله ثم
 حسنا شئ اي في
 المسئلة وفي
 بعض النسخ
 ثم انه
 وضعا
 ههنا هم
 ان بعد
 الطلاق
 قبل
 الدخول
 القول
 قوله
 شئ اي
 قول
 الزوج
 هم في
 نصف
 المهر
 شئ اي
 عند
 ابني
 خفيفة
 ومحمد
 ولا
 يحكم
 متعة
 مثلها
 هم
 وهذا
 رواية
 الجامع
 الصغير
 والاصل
 شئ اي
 البسوط
 هم
 وذكر
 شئ اي
 محمد
 في
 الجامع
 الكبير
 انه
 يحكم
 متعة
 مثلها
 شئ
 فان
 شددت
 لاسد
 بها
 فالقول
 له
 مع
 يمينه
 وان
 كانت
 بين
 الامر
 من
 ملكت
 كل
 واحد
 منهما
 كما
 في
 حال
 قيام
 النكاح
 هم
 وهو
 قياس
 قولها
 شئ
 اي
 قولها
 بالي
 خفيفة
 ومحمد
 وانما
 خصها
 لان
 على
 قول
 ابني
 يوسف
 القول
 قوله
 الزوج
 هم
 لان
 المتعة
 موجهة
 شئ
 اي
 موجب
 النكاح
 هم
 بعد
 الطلاق
 شئ
 قبل
 الدخول
 هم
 كهر
 المثل
 قياسا
 شئ
 اي
 قبل
 الطلاق
 هم
 فتحكم
 شئ
 اي
 المتعة
 هم
 كهر
 شئ
 اي
 كهر
 المثل
 قبل
 الطلاق
 هم
 ومعه
 التوفيق
 شئ
 اي
 من
 رواية
 الاصل
 والجامع
 الكبير
 انه
 شئ
 اي
 ان
 محمد
 هم
 وضع
 المسئلة
 في
 الاصل
 في
 الالف
 والالفين
 والمتعة
 لا
 تبلغ
 هذه
 المبلغ
 في
 العا
 فلهذا
 قيد
 تحكيمها
 شئ
 اي
 تحكيم
 المتعة
 لان
 الزوج
 معترف
 بنصف
 الالف
 هم
 ووضعها
 شئ
 اي
 في
 المسئلة

في الجامع الكبير في المكية
والعشرة والمتعة مثلها كسفر
فيفيد بحكمها والمذكور
في الجامع الصغير سكت
عن ذكر الملقن لا يفصل على ما هو
للمذكور في الأصل وشرح قولها
فيما اذا اختلف في حال قيام
الكناح ان الزوج اذا ادعى الانف
والمرأة الا لعين فان كان مهر
مثلها الفا واقل فالقول قوله
وان كان العين او اكثر فالقول
قولها وايضا قلما البينة في
الوجهين لقبول وان اقام البينة
في الوجه الاول لقبول بتيكاتها
ثبت الزيادة في الوجه الثاني
مينته لو ثبتت الخط وان
كان مهر مثلها الفا وخمس مائتها
واذا اختلفا تجب الف خسر
مائة هذا تخريج الرازي
وقال الكوفي في هذا الفصل في
الفصول الثلاثة ثم يحكم
مهر للثل بعد ذلك

هم في الجامع الكبير عشرة ومائة وثلاثة عشر ونفذ بحكمها والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المقدار
على ما هو المذكور في الأصل من اي البسوط وهو المتعارف اذا المتعارف هو الاختلاف في الاول فقول ان البسوط
صنف او لا ثم الجامع الصغير فيكون المذكور في البسوط كالمعروف فمصل عليه قيل في السئلة روايتان هم وشرح قولها
ش اي قول ابي حنيفة ومحمد فيما اذا اختلفا ش اي الزوج بان هم في حال قيام الكناح ش هذا وجه اخر من
الوجه المتعلقة بالسئلة المذكورة وهو ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر قيل الطلاق هم ان الزوج اذا ادعى
الانف والراة العين فان مهر مثلها الفا فالقول قوله ش اي مع العين لان الظاهر ان هذا لان في الدعوى القبول
لمن يشهد به الظاهر وان كان ش اي مهر مثلها هم العين او اكثر فالقول قوله ش اي قول المرأة مع بينهما هم
وايها ش اي ايا الزوجين هم اقام البينة في الزوجين ش اي فيما اذا كان مهر مثلها العين او اكثر هم يقبل بنية
وان اقام البينة في الوجه الاول تقبل بنية لانها تثبت الزيادة وفي الوجه الثاني ش اي فيما اذا كان مهر مثلها
العين او اكثر هم يقبل بنية لانها تثبت الواجب ش اي خطا احد العينين والاصل في هذا هو البينة تثبت باليس
تأبنا ظاهرا هم وان كان مهر مثلها الفا وخمس مائة ش هذا وجه اخر من الوجه المتعلق بالسئلة المذكورة هم وتأبنا
لان المرأة تدعي الزيادة عليه وهو ينكر والزواج يدعي عليها الخط من مهر مثل وهي تنكر وينبغي ان يقرع القاضي في
البدائية بالحلف ذكره في جامع قاضيخان والفرقة تحبته ولكن يبدوا بها شاء وذكر الامام المحجوبي يبدوا به في الزوج
لانه اثبتها انكارا وقال مالك بكليها على المشهور فاذا اختلفا تجب الف وخمس مائة ش يجب الف بطريق التسمية
لاخير الزوج فيها الا اتفاقا على تسمية الف ويجب خمسمائة باعتبار مهر المثل بخير فيها الزوج وايضا اقام البينة
قبلت بنية وان اقامت بنية بالالف وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة
باعتبار مهر المثل لان البينتين بطلتا لمكان التعارض فنص محمد في هذا الفصل ان بنية المرأة او لى اثباتها
الزيادة هم هذا تخريج الرازي ش اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما اذا اختلف مهر المثل قولها هو تخريج
الرازي ش اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما اذا اختلف مهر المثل قولها هو تخريج الشيخ ابو بكر الجصاص احمد بن
على الرازي من كبار علماء العراقيين صلحوا بالتصانيف ثم قال الكوفي حرم الله ش هو الشيخ ابو الحسن الكوفي استاذ
الحققين وهو استاذ ابو بكر الرازي ولد سنة ستين واثنتين ومات سنة ثمانين وثلاث مائة وقال الفايقة ولد
سنة خمس وثلاث مائة ومات سنة سبعين وثلاث مائة هم في القبول الثلاثة ش اي فيما اذا كان مهر المثل الفا واقل
او اربعين او اكثر الفا وخمس مائة هم ثم يحكم مهر المثل بعد ذلك لانها لما اختلفا تعدت التسمية فيحكم مهر المثل قيل قول

ابن كبر الصبح هم ولو كان الاختلاف في الأصل المسمى بشئ هذا وجه آخر من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة اى ولو كان مختلفا
 الزوجين في أصل المسمى بان يدعى احدهما النسبية ويكره الاثرهم بحسب مهر المثل بالاجماع ش لا تترك المسمى الى المسمى
 وجود الشك ولو كان قبل الدخول تحسب النسبة بالاجماع وبكذا علة بعضهم على المصنف بقوله هم لانه هو الأصل منه ما
 اى لان مهر المثل هو الأصل عند ابى حنيفة ومحمد هم وعنده ش اى وعند ابى يوسف هم تعذر التمسك باسمى ش مع
 وجود الشك في وجوده هم فيه اى ش اى الى مهر المثل بتبديل المصنف هم ولو كان الاختلاف بعد موت احدكما ش
 بعد موت احد الزوجين وهذا ايضا وجه من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة وصورتها خلت اى منها مع ورثة الميت هم
 فالجواب فيه ش اى في هذا الوجه هم كالجواب في حال ميوتها ش اى حال قيام النكاح في الأصل والمقدار في الأصل
 بحسب المثل هم ان اعتبار المثل لا يقتضي بموت احدكما ش اى احد الزوجين كما في المقوضة وهى التى زوجت نفسها
 من قبل بغير مهر اذا كان احدهما بحسب مهر المثل بالاجماع هم ولو كان الاختلاف بعد ميوتها ش اى بعد موت الزوجين
 بان اختلفت ورثتهما هم في المقدار ش اى في مقدار المسمى هم فالقول قول ورثة الزوج عند ابى حنيفة ش مع المهرين
 لانكارهم الزيادة في المقدار اى في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ايضا الا ان باتوا بشئ هم ولا يشترط القليل ش
 اى على مذهب ابى حنيفة بل يصدق ورثته وان ادعوا شيئا قليلا هم وعند محمد ش الجواب هم فيه ش اى في هذا الوجه
 هم كالجواب في حال الحيوة ش يعنى ان القول قول ورثة المرأة على مهر المثل وفيما زاد على ذلك القول قول ورثة الزوج
 هم وان كان ش اى اختلاف الورثة هم في أصل المسمى بان يكره احدهما المسمى هم فعند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه
 القول قول من ذكره ش اى من انكر أصل المسمى ولا يقتضى بشئ لانه لا يقتضى بمهر المثل بعد ميوتها عنده وعندهما يقتضى بمهر المثل
 وبه قال الشافعى ومالك واحمد وعليه الفتوى لكن الشافعى يقول بعد التماثل وعندنا ومالك واحمد لا يجب التماثل
 هم والى أصل انه لا يحكم بمهر المثل عنده ش اى عند ابى حنيفة هم بعد ميوتها ش اى بعد موت الزوجين استدل في
 الأصل وقيل لا تراهى ان ورثة على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه لو ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب
 رضى الله تعالى عنه مهرهم كلهم بنت على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه لم يقتض ذلك في ميراث عمر الا ان تارة
 البينة هم على مهر من ماله من بعد انشاء الله تعالى ش اشارة الى دليل ابى حنيفة بنى الله تعالى عنه في
 التى تلى هذه المسئلة وهذا ايضا وجه من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة هم وادوات الزوجات قد سمى لها مهر
 اى والحال ان الزوج قد سمى للمرأة مهر فلورثتها ان يأنزوا ذلك ش اى المسمى هم من ميراث الزوج ش انما
 الورثة جميع المسمى من ميراث الزوج اذا ماتا معا ولم يعلم سبق احدهما او علم ان الزوج مات او لان المسمى ورثة في الذ

وكون الاختلاف في أصل
 اسمى بحسب مهر المثل با
 لاجماع لانه هو الأصل عند
 وعند تعدد القضاة
 لم يفسر اياه به كل الا
 بعد موت احد الزوجين
 كالجواب في حال ميوتها ش
 مهر المثل لا يقتضي بموتها
 ولو كان الاختلاف بعد
 في المقدار فالقول قول
 الزوج عند ابى حنيفة ولا
 يشترط القليل عند ابى
 القول قول المولى الا ان
 تواتر بشئ قليل عند محمد
 الجواب كما يجوز في حالة الحيوة
 وان كان في أصل المسمى فعند
 ابى حنيفة القول قول من
 خالف اصل النكاح حكم مهر المثل
 عند بعد ميوتها على ما بينه
 من بعد انشاء الله وادوات
 الزوجان قد سمى لها مهر فلو
 ثنها ان يأخذوا ذلك
 من ميراثه

ولن نديم لها مهر اذا مضى لور
 شها من ابى حنيفه زوجه الا
 ثها المهر في الوجهين معناه
 في الوجه الاول وهو النكاح في الثاني
 اما الاول فلهن المهرين في
 ذمتهم وقد تاكلوا بالموت فيقتض
 من تركته الا اذا علم انها ماتت
 اولا فيسقط نصيبه من ذلك
 واما الثاني فوجه قولها ان مهر
 المثل صار دينيا في ذمته كالمهر
 فلو يسقط بالموت كما اذا مات
 احداهما او ابى حنيفه ان يكون مهر
 يعدل على انقراض اقرارها فمهر
 يقدر بالقاضي مهر المثل ومن بعت
 ابى امرءه فله شيئا فقلت هو
 مديته وذلك الزوج هو من المهر
 فلقول قوله لانه هو المهر
 فكان امرءه بجهة التعليق كلف
 وان انظر انه يبيع في اسقاطها
فل الا في الطعام
 الذي يذكل فان القول قولها
 وان اراد منه ما يكون مهيلا
 لانه يباع بجهة هديه

وقد اقر بالموت وان علم ان المرأة ماتت اولاً يسقط من المهر قدر نصيب الزوج من المهر لانه ورث ديناً على نفسه على
 ما يجي الآن من وان لم يكن من مهرها فلا شيء لورثتها عند ابى حنيفه رضي الله تعالى عنه وقالوا لورثتها المهر في الوجهين
 ش اي فيما اذا سمي وفيما اذا لم يسم معنى المسمى ش اي معنى قولها يجب المسمى من في الوجه الاول ش اي فيما اذا سمي
 من مهر المثل ش اي ويجب مهر المثل من في الوجه الثاني ش اي فيما اذا لم يسم اما الاول ش وهو وجوب المسمى من
 قلان المسمى ومن في ذمته وقد قاله بالموت فيقتض من تركته الا اذا علم انها ماتت اولاً ش الاستثناء من قوله مقتض
 من تركته من نصيبه من ذلك ش اي نصيب الزوج اي من مهر المثل الذي عليه قدر نصيبه من تركته المرأة
 وقد ذكرناه الآن من ما الثاني ش وهو وجوب مهر المثل من قوله لانه ان مهر المثل صار دينيا في ذمته كالمسمى فلا يسقط
 بالموت كما اذا مات احداهما ش نصيبه لا يسقط بالاتفاق من ذمته رضي الله تعالى عنه ان موتهما يدل على انقراض
 فورايتها من يقر بالقاضي مهر المثل ش اراد ان يقر من الاقرار لا يجزئ القاضي امرأة من اقرارها حتى يقر مهر مثلها
 المرأة قيل اذا لم يتقدم المهر والردان الطويل حتى لو لم يتقدم العقد فمن به مثلها عنده ايضا قال السرخسي لتعليل
 الذي قيل بزيادة على سقوط مهر المثل بموتهما تقدم اولاد في النكاح اختلاف في قدر المهر في صفة تحالفها وبيع المهر ويجب
 المثل وكذا لو انكر المسمية على الصحيح لو اتمعت وشرتها او وارث احد باع الاخر في المغني لو قال لم يكن لها صداق
 فالقول قولها قبل الدخول وبعده ما دعت مهر المثل وبه قال ابن جبير وابن شبرته وابن ابي ليلى وابن منبل وابن ابي
 هو قول الشعبي والثوري والشافعي على من فقهاء المدينة السبعة ان بعد الزفاف القول قوله والدخول يقطع الصداق
 وبه قال اصحاب كانت العادة بالمدينة تعجيل الصداق وفي الجواهر لو اختلفا بعد زوال العصمة بطلاق او نكاح او موت
 فالقول قول الزوج مع ميمته ولو ادعت التسمية وانكر فالقول قوله ومن بعث الى امرأته شيئا فقالت هو هديته وقال الزوج
 هو من المهر فالقول قوله لانه هو المهر ش على ميمته اسم الفاعل من التملك من فكان اعون بجهة التملك كيف
 ش اي كيف لا يكون القول قول الزوج من وان انظر انه يبيع في اسقاط الواجب ش عن ذمته فيكون القول
 قول من يشده الظاهر والاداني وان الظاهر للحال وان كبس النقرة وان يفتح المهره من قال ش اي محمد في الجامع الصغير
 الا في الطعام الذي يوكل ش كالجدي المشوي والدجاج المشوي والحلوى والخبز واللحم وسائر الأطعمة والقول
 الربطه والابقاء من فان القول قولها ش وكذا ذكره المصنفاني وفي قاضيخان وفي المسائل للاكل وما لا يدخل في القياس
 كما تقدم وفي الاستيعاب القول قولها في مهر المهر من ش اي المراد من الطعام الذي يوكل ما يكون مهيا للاكل
 ش اي مهيا للاكل بما يمتنع اليه الفساد من لانه يتعارف به في ش اي لان المثل هذه الاشياء عرفت به في القول

تقول فيها هم فاما في الخطبة والشعير فالقول قوله فيها هم وكذا في التمييق والشهادة الحية والسمن والحسل وما له بقاء هم
لما بينناش اشار الى قوله وان الظاهر انه يسه لي اسقاط حقه قيل قاله ابو القاسم الصناعم فلا يجب عليه شي اى
في الشرع على الزوج هم من النحر والدبر وغيره كمتاع البيت هم ليس له شي اى للزوج هم ان يحبس به بنهم اسيد بقال
حسبه اى عدوت عليه جبا بفتح العين الماضي وضمها في المستقبل هم من المهر لان الظاهر كذا في شي والملاحة لا تجب
عليه لانه ليس عليه ان يهي لها امر الخروج وقال المرغنياني عليه خف امرأة لخرجهما وفي قضية المينة وقع اليها
فما كانت كان من مدي وقال الزوج كان وديعة عندك ان كان المدفوع من جنس مهرها فالقول قولها وان
كان من خلاف جنسه فالقول قول الزوج وفي الاثر ان بعث اليها ثوب فقال هو من الكسوة وقالت الزوجة بل
هو بيته فالقول قول الزوج مع يمينه وقال ابو حنيفة والشافعي والابو ثور قال ابو بكر ربه اقول وفي الفتية بعث اى
امرته متاعا وبعث ابو المرأة اليه متاعا ثم ادعى الزوج انه كان من الصداق فالقول قوله مع يمينه فان حلفت
والممتاع قاييم فلكم ان ترد وترجع بهما وان كان بالكل لا ترجع بالهرم ما بعث اليه ابو با ان كان بالكل لم يكن على
الزوج شي وان كان نايما وبعث من مال نفسه يرجع وان كان من مال الزوجة يرجعها لا يرجع لان الزوجة
لا ترجع فيما وهبت لزوجها بعث اليها بعد ايا وعوضت ثم زفت اليه ثم فارقها وادعى ان ذلك كان عارية فالقول
قوله فاذا استردوه فلها ان تستردوا عوضه عن ذلك قيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس من ذلك باذن حسان
صريح او دلالة ولا بالماكولات من الاطعمة والفواكه الرطبة وفي الذخيرة بخرينة فربما شتم زعم ان الذي وقع اليها
وكان على وجه العارية عند ما قالت هو ملكي جزئني به او قال الزوج كذلك بعد موتها فالقول قولها دون المهر لان الظاهر
شأنه بذلك البنت والعادة ونفع ذلك اليها بطريق الملك وعلى عن كرم الاسلام بان الحسن السعدي ان القول قول الآ
لان ذلك يستفاد من جهة وبه انزع بعض المشايخ وقال الصدر الشهيد واقعة المختار للفتوى ان كان العرف ظاهر
في الجواز بمثل ذلك كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان شتمها فالقول قول الاب + + +
فحصل لفظ فصل بها كتيب كذا الا يكون معربا لان الاعراب يقتضي التركيب وسما وصل بشي مما بعد كيون معربا وليها
فرغ من بيان انكحة المسلمين شرع في بيان انكحة اهل الذمته هم واذا تزوج النصراني نصرانية شتم هذا السيد انفا
لان الحكم في كل اهل الذمته كذا اولهنا ذكر في المبسوط بلفظ الذمى هم على ميتة او على غير مهرش اى وتزوج بها على غير مهر
وكذا وتزوج على دم هم وذلك ش اى وتزوج بها على هذا الوجه والاولو للمال هم في دينهم جائز فدخل بها وطلقا قبل انكح
بها او ات عنها فليس كما مهرش اى مهرش حتى لو تزوجها الى القاضي لا يقتضي بشي هم وكذلك ش اى الحكم اذا

فاما في الخطبة

والشعير فالقول قوله

لما بينناش

عليه من النحر والدبر

وغيره كمتاع البيت

هم ليس عليه ان يهي

لها امر الخروج

وقال المرغنياني

عليه خف امرأة

لخرجهما وفي قضية

المينة وقع اليها

فما كانت كان من مدي

وقال الزوج كان

وديعة عندك ان كان

المدفوع من جنس مهرها

فالقول قولها وان

كان من خلاف جنسه

فالقول قول الزوج

فخرجهم المزيان في دار الحرب وبهاش اى عدم وجوب المهر من ابى حنيفه وبهش اى عدم وجوب المهر قولها
ش اى قول ابى يوسف ش اى قولها من في الجزية ش اى قول ابى حنيفه واما في الزينة هم اى واما الحكم في الذميت
ش اى تزوجت فبها هم فبها ش اى عندنا هم ان مات ش اى الذي هم عنها او دخل بها والشفقة ش اى
ولما التفتهم من طاعة اقبل الدخول بها ش اى اذ ايتما اليها او اسما وبه قال الشافعي وملك واحمد وقال زفر
لما التفت في المزيان ايضا ش اى اذ فهم ان الشرع ما شرع ابتغاء الكساح الا بالمال ش قال الله تعالى
ان تبغوا بائناكم وبذا ش اى وهو قولنا ان تبغوا هم وتبعها ش لانه عليه السلام بعث الى الكل قال
الله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله ليكن جميعا وقال عليه السلام بعثت الى اليهود والاعراب والعرب والعجم
ولان هذا الذين ناسخ الاديان كلها هم فثبت الحكم على العموم ش لان النكاح من باب المعاملات والكفا عن مخاطبة
المعاملات هم ولهاش اى لابي يوسف ومحمد ان اهل الحرب غير ملزمين احكام الاسلام ش لان الالتزام بعقد الزم
قال عليه السلام اذ اقبلوا عقد الزمة فاهم بالمسلمين هم وولايه الالتزام منقطعة لتباين الدارين ش اى دار الاسلام
ودار الكفر والالتزام بالا لولايه هم بخلاف اهل الذمة لانهم التزاموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالزنا والرياء ش فانهم
يتوان عن ذلك ويقام عليهم الحد هم وولايه الالتزام بتحقيقه لاتحاد الدار ولابي حنيفه ان اهل الذمة لا يعرفون احكامنا
في الديانات ش اى لا يلزم اهل الذمة المعاملات اى وكذا لا يلزمون احكامنا هم وفيما لا يعتقدون خلافة في المعاملات
ش كالنكاح بغير شهود وبيع الحر والغنم والضمير في خلافه يرجع الى ما يعتقدون اى لا يلزمون احكامنا في الشئ الذي
يعقدون خلاف ذلك الشئ كما اننا نفقه حرمة النكاح بغير شهود وهم يعتقدون خلاف ذلك هم وولايه الالتزام
ش هذا جواب في قولها وولايه الالتزام هم بتحقيقه ش بيانه ان ولاية الالتزام انما يتحقق هم بالسيف والمهاجرة ش
ليست بمجودة هم وكل ذلك ينقطع عنهم باعتبار عقد الزمة فاما امرنا ان نتركهم وما يدنيون فصاروا كاهل الحرب ش وفي
عدم الالتزام وانقطاع الولاية هم بخلاف الزنا لانه حرام في الاديان ش جواب عن قولها كالزنا بيانه ان القياس
عليه غير صحيح لانه حرام في الاديان هم كلها ش فاعلمين وفيهم خاصة حتى تتركون عليه والربا كذلك هم جواب عن قولها
ش والربا بيانه ان الربا هم مستثنى من عقولهم لقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
الاسم لا بغيره بيتا وبينه عهد ش هذا حديث غريب وذكره الاكل وسكت عنه غيره انه قال الاحرف تنبيه للاحرف
الاستثنا كذا في السماع والنسخ قلت هذا عجيب منه لان من ذكر انه حرف استثنا حتى يروه موكد بقوله كذا السماع
والنسخ واجب منه ايضا قول الامتزازي هو حرف تنبيه للاحرف استثنا كذا وقوع السماع مرارا بغير فائدة وبجاري وكذا سكت

الحريه ان يذبح لغيره
عند ذبح حقيقته ان يذبح لغيره
في الحربين واماني الزينة فاهي
مهم مثلها كان ما ذبح عنها ايها
بها والمتعة ان طلقها قبل الزوال
بها وقال زفر لها هم المثلثة
لجوسين ايضا انه ان الشرع ما شرع
ابتغاه النكاح الا بالمال ومن
الشرع وقم ما ذبحت احكام على
العموم ولهما ان اهل الحرب غير مؤثرين
احكام الاسلام وكلايه الا لزام
منقطعة لتباين الدارين فاهي
اهل الذمة لانهم التزموا احكام
ما فيها رجع الى العمارة والديار
والزنا وكلايه الا لزام متحققة لهما
الدار وكلايه حقيقته وان اهل الذمة
لا ياتون احكام ما في الديار
فيما يقدرون خلو فاهي في العالم
وكلايه الا لزام بالسيف والجمجمة
وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة
فلما امرنا بان نتركهم وما بين يوفضنا
كلهم الحرب لئلا يكون احكام ما في الديار
كلها واليه يستثنى عن مقدم لقوله عليه
السلام ان يذبح لغيره

فبقيته الشرح وها ايضا لو سئل كان اوجه وروى ابن ابي شيبة في مسنده في باب ذكر اهل نجران من ثنائهم اعيان
حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا خالد بن سعيد عن الشعبي قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى نجران وبهم نصاب
من بار منكم بالرياء فلا ذمة له وهو رسل وروى ابو عبيد في كتاب الاموال باسناد عن ابي الليث المذلي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صالح اهل نجران الحديث وفيه ولا ياكل الربا من اكل منهم الربا حتى يلزمه يريدهم وقوله ش اى قول محمد
هم في الكتاب ش اى في الجامع الصغير اى على غير هذا اقد معنى في اول الفصل وانما ذكره لبيان ان المسئلة من
مسائل الجامع الصغير ولبيان التفصيل في قوله هم اى غيرهم لانه قيل فى المهر قيل السكوت ش بلان بعيدا سكتا
من ذكر المهر وقال صدر الشهيد في شرح الجامع الصغير فانفى على الاختلاف لا محالة فاما السكوت فانه يربح فيه
ويعتبر فان وانوا انه لا يجب الا بالنقض عليه كان على الاختلاف وان وانوا انه يجب الا ان ينفي فانه يجب عندنا
بالاجماع وقال فخر الاسلام البرزوى والمتزوج باليتمة بمنزلة النفي لانه لا قيمة له عند احد والحق خمس الائمة السرية
في المبسوط الدم باليتمة لانهم لا يقيمون لها قيمته المسلمون هم وقد قيل في الميتة والسكوت روايتان ش اى من ابي حنيفة
في رواية يجب مهر المثل كما قالوا في رواية لا يجب شى هم والاصح ان الكل على الخلاف ش رواية واحدة فعند
لا يجب شى لها وعند جماهير المثل هم فان تزوج ذمى ذمته على نحره وخنزير شى هم اسلم او اسلم احد جانها فخر المهر
شى هم من مسائل الجامع الصغير ومعناه ش اى معنى قول محمد بن طلحة المخرومي انهم اذا كانا شى اى المهر وان شى
هم باعيانها شى اذا كانا يمينين هم والاسلام شى اى اسلمها او اسلم احد جانها فخر المهر شى اى تبغى
المهر والمخرزيرهم وان كانا بغير اعيانها شى يعني كانا ذميين في الذمة هم فلها في المهر القيمة وفي المهر مهر المثل وهذا
اى هذا كله سواء كانا عيين او يمينين هم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر المثل في الوجهين شى اى في العينين و
غير العينين وبه قال الشافعي ومالك واحمد هم وقال محمد بن القيس في الوجهين وجه قولهما شى اى قول ابي يوسف
ومحمد بن جميع بين قوليهما وان كانا مملكتان فيما بينهما حيث قال ابو يوسف بمهر المثل فيها ومحمد قال فيها بالقيمة ومهر المثل
غير قيمة المهر والمخرزير لانها متفقان هم في انها لا يوجبان عيين المهر والمخرزيرهم لان القيس شى اى قبض المهر المعين هم
مؤكد الملك في المقبوض شى ولذا لو ملك قبل القبض ملك من الزوج وعليه مثله ان كان مثليا وقيمة ان كان قيسيا
وبعد القبض يملك من المرأة وينفك بالطلاق قبل الدخول ان لم يكن مقبوضا وبعد القبض لا يعود الى ملك للزوج
شى الا بالرضى او بالمسمى واذا روى الفطر والصدق عبدا غير مقبوض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يجب صدقة الفطر عليها
بمختلف ما بعد القبض ولا يجب الزكاة عليها عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى في المهر قبل القبض بمختلف ما ليس

وقوله في الكتاب اى
غيره يحتمل نفى المهر ويحتمل
السكوت وقد قيل في
الميتة والسكوت كالميتة
والاصح ان الكل على
المثل فلهذا ذكره لادنى
ذمته على نحره وخنزير
اسلم او اسلم احد جانها
المهر والمخرزير ومعناه اذا
كانا باعيانها شى اى المهر
قبل القبض وان كانا بغير
اعيانها فخر المهر شى اى
القيمة وفي المخرزير مهر
وهذا عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لها
مهر المثل في الوجهين
وقال محمد بن القيس
في الوجهين وجه قولهما
ان الفحص مؤكد
للملك في المقبوض

فيكون له شبهة بالعقد
 بسبب الاسلام كالعقد
 بغيره كالتحريم
 فياخذ العقد في حاله
 في حاله العقد في حاله
 يقول لو كان مسلمين وقت
 العقد يجب المثل فكذا
 في هذا المحل يقول صححت
 التسمية لكون المسمى ماله
 منهم لان الله اصنام التسمية
 للسلام فتحكم القيمة
 كماله المسمى قبل القبض
 ولا في حقيقته من المالك
 في الدين في المعين يترقب
 العقد ولهذا تملك التصرف
 فيه بالقبض ينتقل من ضمان المهر
 الى ضمانها وذلك لا يمتنع بالسلام
 كاستدراج المهر المقتضى في غير
 المعين انما هو موجب من المعين
 فقام بالسلام مجزئاً للشترى
 كمن سلك التصرف في القبض
 ولان القبض غير سعيه يجب
 القيمة في المهر لان المهر

هم فيكون له شبهة بالعقد
 لا يمتنع بالسلام كالعقد
 لان القبض فيه كالتحريم
 نفسها فكذا في حاله
 يجب المثل فكذا في حاله
 عند اهل الزينة هم لان
 حقيقة ان المالك في الصداق
 وبغيره في المهر على ملكها
 في الصداق المعين هم وبغيره
 هم لا يمتنع بالسلام كالتحريم
 ولذا في المهر على ملكها
 وفي المهر على ملكها
 لها صفة المهر والتمتع
 حقها كان في الدين وانما
 يوكده المالك في القبض
 فيه والمهر ان يملك المعين
 كذا المالك في المهر او
 وقع هذا المهر بالسلام
 المعين غير القبض يعني
 وقال الترازى هم خلاف
 لا يجوز قبض ذلك بعد
 التصرف انما يستفاد فيه
 القيمة في المهر لان المهر

الخنزير هم كاخذه عينه ش فكان في تقريره حكم عقدا بشر او في الاخر لا على وجه الشرع هم ولا لذلك الغم لا نه ش اى لان الخمر قال النكاحي ذكره على تاويل المذكور وقال الا ترى على تاويل الشراب وحي من الاما الملوثة السماعية هم من ذوات الاشمال ش لان وما مشكلا من جنبها هم الا ترى ش فوضعت له اقباسهم انه ش اى الزنج هم عباد ابائهم قبل الاسلام تجبر ش اى المرأة هم على القبول في الخنزير وولن الخمر ش كما رآني بالعين فيما اذا تزوج امرأة على خمر ولو تزوجها على عمر لم يجبر من اعطاء القيمة وبين عمل المؤمنين هم ولو طلقها قبل الدخول بها من من اوجب من الشلل طلقا ش هو ابو يوسف هم اوجب النكاح والابى اوجب القيمة ش طلقا هم اوجب نصفها ش اى نصف القيمة ش و ابو حنيفة اوجب في الخنزير من الشلل في الخمر القيمة

باب نکاح الرقيق امي هذا باب في بيان حكم نكاح الرقيق امي المملوك وقد يطلق على الواحد والجمع كذا في
الصحيح وفي المغرب الرقيق العبد وقد يقال للمعبيد منه هو لا يقتضي وفي النهاية الرقيق المملوك فصيل بمعنى مفعول
قيل كانه نظرا لى معناه الذي هو المملوك فانه مفعول لانه من فعل يتعدى والظاهر ان الرقيق بحيث فاعل لان الرق
هو الضعف وبه لازم وفيه تامل وقال الاثراني انما اخرج هذا الباب عن فصل النفران والنفرة لانه لما ان الرقيق
لا ينفذ نكاحه اصلا الا اذ اذن له مولاه بخلاف اهل الكتاب فان لهم ولاية النكاح بانفسهم فلما ذكر من لهم ولاية النكاح
وهم المسلمون واهل الكتاب الحق بهم من ليس لهم النكاح بانفسهم بهم الارادة بهذا الباب على باب نكاح اهل الشرك
لان الرق يمتنع في المسلم بقاء ولم يتحقق ابتداء والرقيق المسلم خير من المشرك الحق قال الصدوق في غير
من مشرك هذا ما عندى من وجه المناسب به وقال بعض الشافعيين انما اخرج عن فصل النفران لان الرق من اهل النفر
والاثراني في الموطأ لانه يقتضي ان يكون وضع هذا العبد باب نكاح اهل الشرك لما قال في المغنى انتهى قلت اريد بعض
الشافعيين صاحب النهاية السفناني فانه ذكر في كتابه هكذا وفي كلام الاثراني ايضا نظر لان النسابة لا تراعى
الامين الا بواب دون الفصول ففصل النفران في تفسيره داخل في ضمن باب المهر وليس بباب بالاستقلال وفيه من
ذكر المناسب بين باب المهر وباب النكاح الرقيق قد صدر بنكاح الرقيق يكون مهرها تزوج رجل امراة على
رقيق فاذا تزوج الرقيق باذن مولاه فالهدين في رقبة ميا ع فيه هم لا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما بشر
لا يجوز امي لا ينفذ كذا في نكاح الفضولي كذا نقل عن العلامة مولانا عاقل الدين وقال السرخسي وكذا قال في البداية
والمنهاج لا يجوز نكاح المملوك بغير اذن سيده وصوابه لا ينفذ فانه جائز صحيح لكنه غير نافذ بل نافذ موقوف الى اجابة المولى
وهو قول سعيد ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي ومنصور والحكم رواه عنه ابن ابي شيبة قال شيخنا ميرزا محمد بن محمد

کلخند ملاکذابت

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ایمٹال لائون

لَوْجَاءَ بِالْقِيَمَةِ قَبْلَ

الاسلام تحریک

القبول في المختبر

دون الخ ولم يلق

قوله

100

—

القائمة

5

5

وهو قول ابل الراي وما لك فيما على الخطابي عنهم ورفق الرافعي بين قول ابي حنيفة وما لك فقال قال مالك يصح لا يبيد
فمنه وقال ابو حنيفة موقوف على اجابة السيد وقال شيخنا ايضا لما روى حديث الباب فيه حجة على ان نكاح العبد بغير
اذن سيده غير صحيح وهو قول اكثر اهل العلم منهم جابر بن ابي سليمان والاذن زاعي والشافعي واهل حنابلة انتهى قلت
فعله قول صاحب الهداية لا يجوز به الصواب وكذا قال القدوري بل يفتى لا يجوز فان قلت يورث ما رواه ابو داود
اذنكم العبد بغير اذن سيده فكما هو باطل قلت قال هذا الحديث ضعيف وهو معروف من ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما وهو قال ما لك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك النكاح شق قيد بالعبد لانه لا يجوز لاملته بالاجماع لان
النكاح من خواص الانسان فيبقى على اصل الحرية اذا هو مملوك للمولى من حيث انه ادى الا ترى انه يملك الطلاق
وهو اثر النكاح فيملك سببه وهو النكاح لان من ملك نفع شئ يملك ومنعه ولكن ذكر في الجواهر للمالكية لان نكاح العبد
الا باذن سيده فان عقد بغير اذن سيده صح ولا سيد ان يطلق عليه بخلاف الامة فان العقد عليها بغير اذن سيده باطل
ولا يصح باجازه وعنه للسيد فصح ان نكاح العبد وهو شاذة والمهر والنفقة لا زمان له متعلقان بما يحصل في يده من
غير خراج ولا من كسبه وقال ابو عمر في التمهيد فكما هو موقوف على اجابة السيد وان طلقها العبد قبل اجازة سيده كان
طلاقا لا يخل الا بعد زوج وفي الاثر لا بعد عليه في الوطى وفيه روى ذلك من الشعبي والشافعي واسحاق
وابن حنبل وقال داود واصحابه يبيح بالوطى عد الزاني اذا علم بالمني وهو نكاح صحيح ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال نكاح
ابن عمر يري نكاحه زنا ويرى عليه الحد وبه قال ابو ثورهم ون قوله عليه السلام ش ابي قول النبي صلى الله عليه وسلم
هم اياما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عا به ش هذا الحديث رواه الترمذي من حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عا به ش وقال حديث حسن صحيح ورواه الحاكم في مستدر
وقال حسن صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى ابن ماجة من رفاة مبدل من ابن جريح عن موسى بن عقبة عن نافع
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامت زوج العبد بغير اذن سيده كان عا به ش وقد مر الكلام فيه من خ
قوله عا به ش ان قال الخطابي وغيره هم ولان في تنقيذ نكاحها تعقيبها ان النكاح عيب فيها ش ولما اذا اشتر
عبد وامة فوجده من وجها فلان يروه هم فلا يملكانه ش اي فلا يملك العبد والامة النكاح هم بدون اذن
مولاهما ش قال الاكمل وفي هذا التحليل جواب لما لك لان مذهبه ليس كما نقله المصنف وقد بيناه وقال الاكمل ايضا
ما يشكل بجواز اقراره بالحدود والقصاص فان وجوب قطع اليد في المسرة وجوب القصاص من عيب فيها ش على قولهما
واما على قول ابي حنيفة بمنزلة الاستحقاق وهو ايضا اقوى العيوب فولاية على هذا التبعيت يزيل هذه النكتة وجيب

وقال كذا
يجوز للعبد
لا يملك
الطلاق
فصل في النكاح
ولنا قوله
عليه السلام
ايمسك زوج
بغير اذن مولاه
فهره كان
في تنقيذ نكاحها
تعقيبها ان النكاح
عيب فيها
قوله يملكانه
اذن مكالها

بان الرق في حدود الله تعالى اباقي على حرية والرق لا يؤثر فيها وان لم يمتن ذلك تعيب فهو ممتن لا يعتبر به انتهى قلت هذا كله من كلام السفناني رحمه الله تعالى هم وكذلك المكاتب يجوز شترن ويحبه بغير اذن مولاهم لان الكتاب اوجبت فك المجرى حق الكسب شتر فينال بذلك شتر الحرية والنكاح ليس من باب الكسب هم فيبقى في حق النكاح على حكم الرق شتر يعني يمتن رقبته موقوفة في حق النكاح كما كان هم ولمناش اى ولا بل بقاى في حكم النكاح على حكم الرق هم لا يملك المكاتب تزويج عيده وشتر لا يملك كسب في حق الزوج هم ويملك تزويج ابنته لانه شتر اى لان تزويج امته هم من باب الاكتساب شتر او يحصل المهر والنفقة اذ كل مهر وجب لامته بعد ادخول فهو للمولى هم وكذلك المكاتب لا يملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتلك تزويج استهالما بناش اشارة الى قوله لانه من باب الاكتساب هم وكذلك شتر اى وكذلك لا يجوز نكاح هم المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم شتر ولما لا يفتقان اذا قال المولى كل مملوك لى حروفي المبسوط الاب والجد والقاضي والوصى والمكاتب والمغارب والشركاء المفاوض يملكون تزويج الامته هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه شتر وكذلك النفقة دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القمى شتر وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعى يباع فيه اى في المهر لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوبه بدين اهل بيته شتر هذا اول القول يباع فيه دون ما قبله ليل يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته فيه الماصل الوجوب فلتحقق المقضى وهو وجوب السبب من اهل اى من اهل التزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانه وجب في رقبته فلهذا رفع الفرض عن اصحاب الديون وانما المانع من جهة المولى لوجوبه والاذن من جهة اشارة اليه بقوله وقد ظهر في حق المولى بعدد والاذن من جهة فينتعلق برقبته وقفا لمصلحة اصحاب الديون يعنى النكاح كما في دين التجارة شتر اى كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستهلاك والجامع وقع الفرض عن الناس انما قيد التزوج باذن المولى لان العبد والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه يعنى وهذا ذهب الشافعى في هذا ما ذكر في كبرى ففى المتنازع المشافعية السيد اذ اذ لا ينضم نفقة ولا مهر في الجديد وبناش في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة ففما في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط لهم الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا مكتسبا ففى مته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة والمهر لزمان لم يتعلق لما يحصل له في يده لما ليس من خراجيه ولا من كسبه وفي المنفى للمالكية المهر يتعلق برقبته ويباع فيه الا ان يفسد المولى وبناش قيد قولنا وفي شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يتعلق بدمية العبد وثبت النكاح

وكذا المكاتب لان الكتاب اوجبت فك المجرى حق الكسب شتر في حق النكاح على حكم الرق ولما لا يملك المكاتب تزويج عيده وشتر لا يملك كسب في حق الزوج هم ويملك تزويج ابنته لانه شتر اى لان تزويج امته هم من باب الاكتساب شتر او يحصل المهر والنفقة اذ كل مهر وجب لامته بعد ادخول فهو للمولى هم وكذلك المكاتب لا يملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتلك تزويج استهالما بناش اشارة الى قوله لانه من باب الاكتساب هم وكذلك شتر اى وكذلك لا يجوز نكاح هم المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم شتر ولما لا يفتقان اذا قال المولى كل مملوك لى حروفي المبسوط الاب والجد والقاضي والوصى والمكاتب والمغارب والشركاء المفاوض يملكون تزويج الامته هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه شتر وكذلك النفقة دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القمى شتر وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعى يباع فيه اى في المهر لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوبه بدين اهل بيته شتر هذا اول القول يباع فيه دون ما قبله ليل يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته فيه الماصل الوجوب فلتحقق المقضى وهو وجوب السبب من اهل اى من اهل التزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانه وجب في رقبته فلهذا رفع الفرض عن اصحاب الديون وانما المانع من جهة المولى لوجوبه والاذن من جهة اشارة اليه بقوله وقد ظهر في حق المولى بعدد والاذن من جهة فينتعلق برقبته وقفا لمصلحة اصحاب الديون يعنى النكاح كما في دين التجارة شتر اى كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستهلاك والجامع وقع الفرض عن الناس انما قيد التزوج باذن المولى لان العبد والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه يعنى وهذا ذهب الشافعى في هذا ما ذكر في كبرى ففى المتنازع المشافعية السيد اذ اذ لا ينضم نفقة ولا مهر في الجديد وبناش في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة ففما في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط لهم الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا مكتسبا ففى مته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة والمهر لزمان لم يتعلق لما يحصل له في يده لما ليس من خراجيه ولا من كسبه وفي المنفى للمالكية المهر يتعلق برقبته ويباع فيه الا ان يفسد المولى وبناش قيد قولنا وفي شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يتعلق بدمية العبد وثبت النكاح

واذا تزوج العبد بغير
اذن مولاه فقل للمولى
طلقاتها او اخرجها فليس
هذا بواجب لانه يحتمل
الرجوع في هذا العقد
ومتاركة يسمى طلاقا
ومعاقرة وهو التي يحال
العبد المقود وهو ان كان
الحمل عليه اولى وان قال
طلقة اطلاقا فله
الرجعة فهذا اجازة كان
الطواق الرجعي لا يكون
الا في كراهي صحيح فتعين
الاجازة من قال بعد
تزوج هذه الامة فتزوجها
لكنها كاسدا ودخل بها
فلنيلع في المهر عند ابي
حنيفة رحمه الله وقال
يؤخذ منها ما لا يلتصق فاصله
ان لا يقع الكناح بغير
والجاء عند

المهر في القول الاصح وفي قول يوجب على المولى لان الاذن في الكناح في عبد لا يكتب الشر ما لموات وهذا في
عبد لم يكن له كسب فلو كان مكتسبا يجوز في كسبه الكناح حتى لو عساه المولى واستخدمه في زمان كسبه غرم للمهر
والنفقة وبل للعبد ان يوزن نفسه للمهر والنفقة فيه قولان انتهى لان العبد اذا بيع في مهر ما لم يفت الثمن الا ببيع ثانيا لا
بيع في جميع المهر ويطلب بالباقي بعد التصق وفي دين النفقة يباع مرة اخرى لانه يجب شيئا فشيئا كذا ذكره الزمخشري
ولو زوج عبده امته للمهر لها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والمدير والمكاتب يعيان في المهر ولا يبعان فيه لانهما
لا يتحلان انقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير فيؤدي من كسبهما لاسن انفسهما لتعذر الاستيفاء من الرقبة
هم واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال للمولى طلقا او فارقا طلقا فله اجازة ش وقال ابن ابي السلي يكون اجازة
وعند الشافعي ومالك واحمد لا يقع هذا العقد اصلا ولا يصير الا لحقه الاجازة ولو قال له طلقها فيها اذا بلغت النجس ان انفسها
زوج يكون اجازة هم لانه ش اى لان كلام المولى طلقها او فارقها هم تحل الروايات روي هذا العقد ومتاركة للمهر طلقا
ومفارقة وهو البيع بحال العبد المهر وش اى الروايتين بحال العبد المهر وسمى المار والخراج عن الطاعة هم اذ هو اذ في
ش اى الروايات لانه منع من الثبوت والطلاق موقع بعده والدفع اهل من الرفع هم فكان الحمل عليه ش اى على المهر
هم اولى ش بخلاف مسئلة انفس المولى لان الزوج يملك التطلق بالاجازة فثبت منه انه لان فعل الفرض في امانته له
فما يحل على مرد فان قلت الطلاق في الحقيقة لا يبطال تحليكم الكناح في الرومجاز والعمل بالحقيقة مجاز قلت الحقيقة تدرك
بدلالة الحال وهي اقياس على راي المولى هم وان قال طلقا اطلاقا فله الرجعة فله الاجازة لان الطلاق الرجعي للمولى
الا في كراهي صحيح فتعين الاجازة ش وكذا قال وقع عليها اطلاقا فان قيل او قال المولى عبده كره يملك بالمال او
تزوج اربع من النساء لا يثبت به العقد وان كان التكفير بالمال وتزوج اربع من النساء لا يكون الا بعد المهرية حبيب
بان ما كان اصلا في اثبات الالبية في التصرفات الشرعية لا يثبت اقتصار كالايمان في خطاب الكفار بالشرع وفي
الاثبات عتق ذلك بخلاف ما نحن فيه فان الكناح ليس باصل في اثبات الالبية هم ولو قال المهرية تزوج هذه
الامة ش لا فائدة فيه لانه لو قال هذه المرأة فله هذا الخلاف وكذلك لا فائدة في ذكر الاشارة في التعيين لان الحكم في
غير المعين كذلك هم فزوجها كاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يؤخذ
سنة اذا متق ش ولفظ الاصل واذا اذن له ان يتزوج واحدة فزوجها كاسدا ودخل بها اخذ المهر في حال الرقبة
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه حتى يعتق وعند الشافعي في ذمته كونهما وفي قول في رقبة وفي لغني
وفي تناوله القاسدا احتمال هم واصل ش اى اهل ابي حنيفة هم ان الاذن بالكناح ينشظ القاسدا الجازع عند ش

اي يشلها عند ابني خيفة هم فيكون هذا المراد ظاهر في حق المولى من بسبب اذنه فيبيعهم وعنده ما يعرف من اى الالباب
 هم الى الجائز من اى النكاح الجائز هم لانهم لا يفتنهم به قال الشافعي في انه قوله وقد ذكرناه هم فلا يكون نكاحا
 في حق المولى من ولا يوافق العبد في الحال هم فيوافق بعد العتاق لما شئ اى لابي يوسف ومحمد ان المقصود
 من النكاح في المستقبل الاعفاف شئ اى تحصيل العفة هم ولتحسين شئ اى تحسين انفسهم من الحرام هم وذلك بشرط
 اى الاعفاف لا يكون الا هم الجائز من اى النكاح الجائز قيد بالمستقبل لان مراده في النكاح في الماضي تحقق النكاح عند
 فحسب بالتحسين لاستحالة هم ولما شئ اى لابل كون المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف هم لو علف
 لا تزوج فيصرف يمينه الى الجائز من ولا ينصرف الى الفاسد فلا يحنث بالفاسد ولو علف انه ما تزوج وقد كان تزوج
 فاسد يحنث في يمينه لما ذكرناه ان مقصوده تحقق النكاح عند التحسين كذا في المبسوط هم بخلاف البيع شئ يعني لو امر ببيع
 ينقطع الفاسد الصحيح هم لان بعض المقاصد شئ وهو الاعفاف والبيعة ونحو ذلك من التصرفات هم حاصل شئ وفهم
 قوله بعض المقاصد بقوله هم وهو تلك التصرفات شئ وقد ذكرناه هم وله شئ اى ولا يخيئه هم ان اللفظ شئ تزوج
 هم مطلق فيجربى على اطلاقه شئ ولا يقيد بالصحة لان الصحة والفساد وضعا العقد والاذن من المولى في اصل العقد
 فكذا يتقيد بصحة دون صفة هم كما في البيع شئ اى كما ان الامر بالبيع مطلق ينقطع بالفاسد والصحيح هم بعض المقاصد
 في النكاح الفاسد حاصل كان هذا جواب عما يقال لاشي يقصده في النكاح الفاسد فاجاب بقوله وبعض المقاصد
 حاصل هم كالنكاح شئ اى كقوله النسب هم ووجوب المهر والعدة شئ اى وجوب العدة بشرط الدخول شئ اليه بقوله
 هم على اعتبار وجود الوطى شئ وكذا سقوط المهر من بعض المقاصد وفي قاضي خان العبد اهل لمباشرة النكاح وانما يشترط
 رضئ المولى عنه لتعلق المهر بالية وفي هذا الفرق بين الصحيح والفاسد في البذل لو اذن له في النكاح الفاسد ايضا وغل
 بهما فيه يلزمه المهر في رقبته للحال بالاتفاق ولو دخل في الموقوف ثم اجاز له المولى ففي القياس يلزمه مهر ان مهر بالدخول
 ومهر بالقصد بالاجازة وفي الاستحسان يلزمه مهر واحد هم ومسئلة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة شئ يعني طريقة اجراء
 المطلق على الاطلاق ولين كان قول اكل فالعذر لابي خيفة ان يبنى الايمان على العرف وقال الكاكي رحمه الله
 هذه الطريقة اخرى وفي المسئلة طريقتان احدهما ذكرت في المتن الثانية ان الحاجة الى اذن المولى لشغل رقبته بالامتناع
 البعض لان العبد في حقه مبتدئ على اصل الحرية ومسئلة اليمين ممنوعة على الطريقة الاولى لا على الطريقة الثانية على ما
 لا يخفى وثمرة اختلافهم في هذه المسئلة تظهر فيما اذا جدد العقد عليها بشرط الصحة بلا اذن وتزوج امرأة اخرى صحيحا
 بغير اذن للمبجور عند ابني خيفة لانها الامر بالفاسد وعنده ما يجوز لعدم الانتها لانه لا يتناول الفاسد كذا ذكر في المبسوط

فكون هذا المراد هو الحق
 المولى وعنده ما يقصر الى
 الجائز كما لا يخفى على من نظر
 في حق المولى في اخذ به
 بعد العتاق لهما ان المقصود
 من النكاح في المستقبل الاعفاف
 عفاف والتحسين في ذلك
 بالجائز ولهذا لو علف
 لا يتزوج ينصرف الى الجائز
 بخلاف البيع لان بعض المقاصد
 حاصل وهو ملك المهر
 وله ان اللفظ فيجربى على
 اطلاقه كما في اليمين بعض
 المقاصد في النكاح
 الفاسد حاصل كالنكاح
 ووجوب المهر والعدة
 على اعتبار وجود الوطى
 ومسئلة اليمين ممنوعة
 على هذه الطريقة

ومن زوج عبد ما لا ذم له امرأة جاز يشترط المراد بالما ذون المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قرينة
مادة ذلك امرأة جاز في المرأة المتو
للزواج في مهرها ومعناها اذا
كان النكاح بمهر المثل وجوبه
ان سبب ولاية المولى ملكه
الرقبة على ما ذكره والنكاح
لا يلحق بحق الزمما بالها
ابطال مفصود الا انه
اذا اصح النكاح وجب
الدين بسبب لامروله
فتشابه دين الاستعانة
وصار كالدين المدين اذا
زوج امرأة فمهرها اسوة للمهر
ومن زوج امته فليس عليه
ان يزوجها ببيت الزوج ولكنها
تخدم المولى ويقال للزوج
متى ظفرت بها وطبقها كان
حق المولى في الاستحسان
والتبوية ابطال له فان
بواها لمع سببها فلها
النفقة والسكنى والا فلا

هم من زوج عبد ما لا ذم له امرأة جاز يشترط المراد بالما ذون المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قرينة
هم والمرأة اسوة للزواج في مهرها وشترط الشافعي المهر والنفقة في عقدان يزوج على ما في يده الماحصل بعد النكاح
وفي المهر قوله بالزوج سواء حصل بعد النكاح او قبله ويلتصق براس المال فيه وجهان فلهما لا يتعلق هم ومعه
شترط اي معنى قولنا والمرأة اسوة للزواج هم اذا كان النكاح بمهر المثل شترط تعزيب المرأة في ضمن العبد مهرها وتعزيب الزمما
على قدر يومهم وذلك كما اذا استملك العبد بالانسان يكون صاحب المال اسوة للزواج ومعه ذلك اي
وجه كون المرأة اسوة للزواج من حيث هم ان سبب ولاية المولى شترط لان النكاح هم ملك الرقبة على ما ذكره شترط اي
فيما بعد هذه المسئلة بقوله ولما ان النكاح اصلاح ملكه لان فيه تحمينه عن الزنا الذي هو سبب الهلاك
هم والنكاح لا ياتي حق الزمما بالابطال تعصموا قيد بقوله شترط مقصود الا ان المانعية انما تتحقق بذلك واما
اذا كان خفيا فلا معتبر به وبهنا كذلك لان محلية النكاح لا ادميته وحق الزمما بالايضا هم الا انه اذا صح النكاح
شترط فولاية المولى تحمينه للملكه وجب الدين بسبب لامروله شترط لعدم انفكاك النكاح عن ثبوت المال
وان كان كذلك فتشابه بين الاستعانة فان العبد الما ذون المديون اذا استملك مال انسان صار صاحب
المال اسوة للزواج وصار شترط اي العبد الما ذون والمديون هم كالمريض المديون اذا تزوج امرأة فمهرها
اسوة للزواج شترط اي واراد بالاسوة المساوية في طلب الحق اي غرام الصحة واذا كان مهر المثل كثر منه فلا يسكن
بل تؤخر الى تنقياتهم مهرها هم كدين الصحة مع دين المرض فان قلت المتعلق بمالية رقبته وفيه اضرار بالزواج
فوجب ان لا يصح قلت لا تسلم ذلك فان النكاح لا يتعلق له بالمالية رقبته ولهذا يصح نكاح الحر ولا ياتي في رقبته ولا يزوج
والعمر يزوجان الصغيرة وليس لها ولاية التصرف في المال وحق الزمما بالايضا هم بالمالية فلم ياتي في رقبته ولا يزوج
هم ومن زوج امته فليس عليه ان يزوجها ببيت الزوج شترط يقال بواها منزلا بواها اذا اسكنه اياه والا فلا وفيه
لا احد الفقهاء ولكن قال الشافعي واحمد يستجذرها بالانسان ويسلمها لغيره الى زوجها وقال مالك يسلمها اليه ليلته بعد ثلث
ويأتيها زوجها فيما بين ذلك عند اهلها وفي الجواهر للمالكية استخادم الامته لا يطل بالتزويج ويحرم على السيد الاستمتاع
بها وليس عليه ان يزوجها منزلا الا ان يشترط ذلك في العقد وفيه قال حميد بن غنبل ومعهنا شترط ذلك باطل لا يمتنع
من استخادها لان الحق للزوج حل الوطى في النكاح لا غيرهم ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطبقها
لان حق المولى في الاستخاد باق والتبوية ابطال له شترط اي الحق للمولى هم فان بواها معه شترط اي مع الزوج
هم بقاء فلها النفقة والسكنى على الزوج والا فلا شترط ان لم يزوجها معه بقاء فلا يلزم النفقة والسكنى على الزوج

هم لان النفقة يقابل الاحتباس من ثلثي جزاء الاحتباس ولم يوجد كمن بذاني غير المكتوبة لان المكتوبة لما
 النفقة والسكنى وان لم توجد التبوية وبه صرح في شرح كتاب النفقات للخصاف والفرق فيما وبين الامة
 والمدبرة وام الولدان المولى لا يملك استخدام المكتوبة فلا يحتاج الى تبوية المولى بخلاف من فان للمولى استحقاق حسن
 هم ولو بوابا يتأثم به اليه ان يتخذ مهاله ذلك لان الحق باق لبقاء الملك فلا يسقط بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح من غير
 اى ثم ظهر للمولى اى ثلثا لا يسقط حق المولى بانكاحه ابا بالان المستحق للزوج ملك النكاح لا غير فان قلت في ان لا يسقط
 النفقة بالاستخدام بعد التبوية كالمرة اذا منعت نفسها لا شيفاء الصداق قلت القياس غير صحيح لان القيس عليه غير مقتضى
 من قبل الزوج فكان امتناعها بحق فلم تسقط نفقتها وفيما نحن فيه لم يوجد التقويت والنفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد
 فسقطت النفقة فان قلت في ان يجب عليه التبوية لان ملك الزوج متناهي عنه يجب عليه تسليمها والتبوية من
 التسليم قلنا التبوية امر زائد على التسليم فان التسليم تحقق بدون التبوية بان قال لا تقي نفقتي بها ووليتي فلا يلزم
 التبوية جمعاً بين اثنين بقدر الامكان ولو جارت الامة بولد فنفقة ولد بائنه مولا لانه ملكه لا على الاب وذكر في الجواهر
 ان المزوج المسافرة بها يخرج معها والنفقة عليه اذا بوابا يتأثم به الملامه لان من المالك لم يميز بين السيد في المعنى اذا اراد
 الزوج المسافرة بها فليس له ذلك وان اراد السيد السفر بها قال بن خنبل الا ادى هم قال ش اى المصنف هم وذكر
 ش اى محمد بن النجاشي العنبري هم تزوج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاها ش يعني لم يقل ان رضاها شرط لصحة النكاح
 ام لا هم وبذا يرجع الى انه من بابهاش وهو تزويج بل رضاها هو معنى قوله هم لان للمولى اجبارها على النكاح ش قال في
 شرح الطحاوي للمولى ان يزوج امته على كره منها صغيرة كانت او كبيرة بالاجماع وانما في العبد اذا كان صغيراً فله ذلك
 وان كان كبيراً فله ذلك عندنا في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف انه قال لا يجوز الا برضى العبد وهو قول الشافعي
 الشافعي بقرائنه وعند الشافعي الاجبار للعبد ش وبه قال احمد هم وهو رواية عن ابى حنيفة ش قال ابو بزي هو رواية
 الطحاوي عن ابى حنيفة وهو رواية شافعية وقال الشافعي في القديم وملك واحمد في رواية كقولنا وفي الخلاف في العبد
 انما في الامة يجوز عقده عليها بغير رضاها بالاجماع ولا يجوز تزويج المكتوب والمكتوبة جبراً بالاجماع وكذا في التسعة عند ابى
 حنيفة والشافعي وملك واحمد هم لان النكاح ش من خصائص اللومية والعبد دخل تحت ملك للمولى من حيث انه مال
 هم فلا يملك نكاحه بخلاف الامة لانه ملك منافع بعضها فيملك تملكها ما ش بل رضاها بالكونه تصرفاً في خالص ملكه هم
 لما ان النكاح اصلاح لملكه ش يعني ان مملوكه يدا وتبوية فيملك كل تصرف فيه بصيانة ملكه فيه والنكاح منه هم
 لان فيه تخصيصاً عن الرضا الذي هو سبب الملك والنفقة ان ش اذا بالجلد رها يملك لحرق الجلد او يخرج فانفق

لان النفقة تقابل الاحتباس
 ولو لم يكن الاحتباس
 يستحق كالمرة ان لا يملك
 باق لبقاء الملك فلا يسقط
 بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح
 قال في معنى الله عز وجل
 المولى عبداً وامته ولم يذكر
 رضاها او رضاها
 ههنا ان للمولى اجبارها على
 النكاح وعند الشافعي
 لا اجبار في العبد وهو رواية
 عن ابى حنيفة بن خنبل
 خصافه في النكاح
 داخل تحت ملكه
 حيث انه سلع على المولى
 من اجل الامة لانه مال
 بعضها فيملك تملكها ما ش
 ان النكاح اصلاح لملكه
 اذن فيه تخصيصاً عن الرضا
 الذي هو سبب الملك
 والنفقة ان ش اذا بالجلد

لازم الا ترى انه لو اشترى عبداً من الرزاق في النكاح صدق عنه ما قيل بارشاهم اعتباراً بالامانة
 ش والجامع قيام سبب الولاية وبذلك الرقبة وتحسين ملكه عن الرزاق الوجوب للملك والنقصان وليس للسناط
 في جواز النكاح الامنة جبراً تلك منافع بعضها لا لا يطرد مع الاجبار ولا يعكس فان الزوج يملك منافع بعض المرأة ولا يقدر
 تزويجها والمولى يملك تزويج الصغيرة ولا يملك منافع بعضها فكان التعديل به فاسداً من خلاف المكاتب والمكاتب
 ش هذا جواب عما يقال لو كان الاجبار باعتبار تحسين الملك المجازي المكاتب والمكاتب لم يجر فاجاب بقوله بخلاف
 المكاتب هم لانها التحق بالاحرار فاش اي من حيث التصرف ففي ملك السيد نظرهما لقصور ملكه فيها لانها المالك
 يدان فيكون في تزويجها تفويتاً للملك التصرف عليها فماذا كان كذلك فبيته طرماً بها ش اي اذا اراد المولى تزويجها
 من زوج امته ثم قلنا قبل ان يدخل بها الزوج فلما مهر لها عند ابى حنيفة ش وبه قال الشافعي واحمد هم وقال
 عليه المهر لولاها اعتباراً بموتها حتف انفسها ش اي على الزوج المهر لمولى الامنة التي قبلها قيد بقوله ثم قلنا لان اذا
 اجنبى لا يسقط المهر بالاتفاق وقيد بقوله قبل ان يدخل الزوج بها لانه اذا قبلها بعد الدخول لا يسقط بالاتفاق فاذا
 غيبها المولى بمكان لا يقدر عليه الزوج لا يطالب به بالمهر بالاتفاق وكذا اذا غابت في مكان لا يقدر عليها اوباعها من
 سلطان او غيره فذهب بهما من المهر فانه يسقط المطالبة بالمهر عن الزوج وكذا لو اعتقها قبل الدخول فاختارت
 نفسها واذا اردت الامنة او الحرة قبل الدخول يسقط المهر بالاتفاق والحرة اذا قتلت نفسها فيه روايتان عن ابى
 حنيفة وفي المنهاج لو قتلت المرأة نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط مهرها عند الشافعي قبل الدخول لا يسقط بالاتفاق
 والامنة اذا قتلت نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط مهرها عند الشافعي وفي الجواهر لو قتل الامنة سيدها او اجنبى او قتلت
 اي قياساً على موتها حتف انفسها قال في المغرب قولهم مات حتف انفسها اذا مات على الفراش قيل هذا في حق الادمي ثم
 عمر في كل حيوان اذا مات وقال بن الاثيرات على حتف انفسه كانه سقط لانها ماتت والحنف الملاك كانوا يخيّلون ان
 زوج المومن يخرج من انفسه فاذا جرح خرجت من جرحه هم وهذا ش اي اعتباراً قبلها بموتها حتف انفسها لان
 المقتول ميت باجله ش لانه لسوى هذا عند اهل السنة والجماعة قصاص ش اي حكم بذا هم كما اذا قتلها اجنبى
 ش حيث لا يسقط مهره ش اي لابي حنيفة هم انه ش اي ان المولى من منع الميبدل ش وهو البضع هم قبل تسليم
 ش اي قبل تسليمه الى الزوج هم فيجوزى منع الميبدل ش وهو المهر هم كما اذا اردت الحرة ش حيث لا يسقط مهر
 مجازاة لفعلا فكل ذلك ههنا مجازاة منع الميبدل وقال الكاكي اذا كان من اهل المجازاة تحقيقاً للمساواة ثم قال
 وانما قيدنا بقولنا اذا كان من اهل المجازاة لان الصغيرة لو انقضت من امر زوجها او الميمنة قبلت ابن زوجها

فيملكه اعتباراً بكماله
 مخدوم المكاتب طلبة
 لانها التحق بالاحرار
 ثم فاختار طرماً بها
قال ومن تزوج
 امته ثم قتلها قبل
 ان يدخل بها زوجها
 فلا مهر لها عند ابى حنيفة
 رحمه الله وقال عليه
 المهر لمولاها اعتباراً بجهتها
 حتف انفسها وهذا لان
 المقتول ميت باجله
 فصاعداً كذا اقتارها الجنب
 ولان من الميبدل قبل
 فيجوزى منع الميبدل كما اذا
 ارادت الحرة

بشيء قبل الدخول حتى بانما لم يسقط المهر لانها ليس من بل المجازاة من بل المجازاة حتى يجب عليه
الكفارة ولو كان المولى صبيها فالواجب ان لا يسقط المهر على قول ابى حنيفة بخلاف الصغيرة اذا ارتدت حيث
مهر بالارتداد وان الارتداد مخطور في حقها وهذا محرم عن الميراث وانما قيدنا بالارتداد بالحرية لان في ارتداد الامتة بل
يسقط مهر الارواية عن اصحابنا فيه واختلف المشايخ فيه قيل لا يسقط وقيل يسقط هم والقول في احكام الدنيا
جواب عن قولها لان المقتول ميت باجله بيانه ان القتل موت في الحقيقة باجل عند المدعى ولكن في احكام الدنيا
هم جعل ثلثا حتى وجب القصاص في حق العبد والدية في الخطا وهذا لا يجب القصاص على المولى لاسيما
انه يجب عليه لكن عليه الاثم فكذا في حق الميراث يعني ان القتل جعل اثمنا في حق القصاص والدية فكذا
جعل اثمنا في حق الميراث كما ان القتل جعل اثمنا في حق القصاص وان قتلت حره فقتلها قبل ان يخل
بها زوجه المهر خلا فالزفرش وبه قال الشافعي في شرح الكافي خلافا للشافعي سكان خلافا للزفرش قال
وفي المبسوط قال الشافعي سكان زفرش الكافي ذكر هذا قول من الشافعي وفي الحلية المنصوص ان لا يسقط مهر مثلها
وفي شرح الوجيز للاصحاب فيه طريقان اشهرهما ان المسئلة على قولين بالنقل والتزويج احدهما ان لا يسقط كمال
زفرش الثاني لا يسقط وجو اختيار الزفرش هو يعقبه بالردة شافعي زفرش على حكم هذه المسئلة على حكم الردة يعني اذا
ارتدت الحره قبل الدخول بها هم يقتل المولى امته شافعي ويعتبر ايضا بقتل المولى امته هم والجامع شافعي اي الجلبع
بين المقيس وهو قتل الحره نفسها وبين المقيس عليه وهو رد الحره قبل الدخول بقتل المولى امته هم ما بينا به شافعي وهو
ان من له حكم منع الميراث سيجازى بمنع الميراث وقياس زفرش بقتل المولى امته انما يصح على قول ابى حنيفة لان ابا يوسف
ومحمد لا يقولون لا يسقط المهر في قتل المولى امته هم ولنا ان بنات العبد على نفسه غير معتبرة في حق احكام النساء شافعي ولنا
قال ابو حنيفة ومحمد شافعي انما تقتل ويصل عليها هم فتشافعي اي قتلها نفسها هم موتها تحت انفسها شافعي فانما اذا
ماتت تحت انفسها لا يسقط مهرها بالاتفاق هم بخلاف قتل المولى امته شافعي جواب عن قوله بقتل المولى امته هم لانه لا يبر
في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفاة عليه شافعي يعني اذا قتلها خطا وكذلك يجب النعمان على المولى ان كان عليها دين
هم واذا تزوج امته فالاذن في العزل شافعي وهو ان يطأ ما يعزل شهوة عنها كيلا يتولد الولد هم المولى عند
ابى حنيفة شافعي العزل في الامته المملوكه كمال باجماع العلماء وفي الامته المنكوحه يجوز عند الشافعي في الاصح بغير الزفرش
وبالاذن يجوز عندنا وللشافعي في وجهه والكل واحمد ولكن ولاية الاذن للمولى عند ابى حنيفة هم وعند ابى يوسف
بمجرد الاذن اليها شافعي اي الامته قاله الاترازي وفي بعض نسخ الهداية وعن ابى يوسف ومحمد ان الاذن اليها وهو

والقتل في احكام الدنيا
جعل الردة فاحتمل
القصاص والدية فكذا
في حق الميراث فقلت
حره نفسها قبل ان
يدخل بها زوجه اهلها
المهر خلا فالزفرش
هو يعقبه بالردة
وبقتل المولى امته
ما بينا به شافعي
المر على نفسه معتبرة
في حق احكام الدنيا
موتها تحت انفسها
قتل المولى امته
احكام الدنيا حتى
عليه واذا تزوج امته
في العزل في العزل
حنيفة ومحمد
وذكر حنيفة ومحمد

فان هذه المسئلة من مسائل الجاهل النكاحية ومعلومها مقوله ومحمد بن يعقوب عن ابي خنيفة في رجل تزوج امرأة فاراد
 ان يعزل عنها قال الاذن في العزل الى المولى ولم يذكر الخلاف فدل ان ظاهر الرواية عنهما كما قال ابو خنيفة
 ولما قال في نكاح الاسلام بنزد موسى في شجرة الجاهل الصغير وعن ابي يوسف ومحمد ان العزل اليها قلت وفي غير
 طلب ولم يذكر عنهما خلافا وفيه وعنهما بالاذن اليها وفي ملحق البحار الامتة تحت حر وعبد الا يعزل الزوج عنها الا
 باذن المولى عند ابي خنيفة رضيته لامة ولم ترض وبكذا في المبداء وقاضي خزان وقال ابن خرم في المحلى لا يل
 العزل عن الحرة ولا عن الامتة وقال ابن المنذر في الاشراف يخص في العزل عن جارية ببيعة من الصحابة سلم
 بن ابي طالب وسعد بن ابى وقاص وزيد بن ثابت وابو ايوب الانصاري وابو عبد الله بن عبد الله بن
 وابو الحسن بن علي وجواب بن الارث رضى الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وطائفة وعن ابي بكر وعمر
 ابن مسعود وابن عمر كراهية من لان المولى حقها من اى حق الامتة المنكوحة من حتى تمثت اما ولاية المطالبة
 فلا يجوز بغير رضا اهلها في العزل من قبضتها فيشترط رضاها كما في الحرة في اى كما يشترط الرضى في الحرة لان المطالبة
 الزوج بالوطى بالاجماع لان النكاح صيانة لها عن السباح وذو القربى والمولى من بخلاف الامتة المملوكة فيشترط
 يجوز للابن يعزل رضىته او لم ترض من لانه لا مطالبة لها من اى الامتة المملوكة من فلا يعتبر رضاها من والمطالبة
 كالامة عند الجمهور وقال لقوله في النكاحية صحيح ذلك عن الحسن وهو قول الحسن وابى قلابة وعبد الله بن زيد الجعفي
 وقال سفيان الثوري ان يزوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وان تزوجها قبل الكتابة فلها الخيار وقال قوم انها تخير
 تحت العبد ولا تخير تحت الحر وهو قول الحسن والزهري وابى قلابة وعطاء وعروة ونسب ذلك الى ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما وهو قول ابن ابي ليلى والاوزاعي ومالك والشافعي وابن منبعل وابن ابي عمير وابى سليمان
 وداود والطائفة من وجه ظاهر الرواية ان العزل محل بمقتضى الولد وهو حق المولى فيعتبر رضا من ولا حق للامة في
 قضاء الشهوة لان النكاح لم يشترع لها ابتداء وبما روينا لا تتكلم من مطالبة مولاهما بالزواج ويعذر الزوج
 على ابطال نكاحها بلا استطاعة رايها وانما كانت الكراهية للولد والولد حق المولى فيشترط رضاها لارضاها وفي
 جامع المحبوبي على هذا الخلاف من المصنوعة لو وجدت زوجا غنيا فعنده يكون للمولى وعندهما وبه قال الشافعي
 ومالك واحمد والاصل فيه ما روى ان الصحابة استاذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في العزل فاذا نكحهم وقد جاء عن
 بعض المفسرين في قوله تعالى فاتوا نكحكم الى نكحتم عزلا وان شئتم عزلا وان شئتم غير عزلا لما ان اليهود ذكروا نكحوا
 ويقولون هو المودة الصغرى فتميزت فاجمعوا في الحرة ان العزل لا يجوز بغير رضاها لكن ذكر في الفتاوى ان خاف

كانت اولى

حقه

والاية المطالبة

وفي العزل مقبض

حقها فيشترط

رضاها كما في الحرة

فلا يجوز

لونها المطالبة لها

فلا يعتبر رضاها

وبه ظاهر الرواية

ان العزل محل بمقتضى

للولد وهو حق

للمولى فيعتبر

رضاها هو هذا

افاء في الحرة

الولد السواء في الحرمة يسعد العزل في الحرمة بغير رضا بالفساد الزمان وكذا يسعد المعالجة لاسقاط الميسقين شي من حلقه
ثم اذ عزل باذن او بغير اذن ثم ظهر بها رجل بل كل نفيه قالوا ان لم يعيد اليها او عاودا لكن بال قبل العود قبل النفي وان
لم يزل للكل النفي كذا روى عن علي رضي الله تعالى عنه وبهذا فارت الحرمة بش اي بتعليقنا ان العزل يخل بمقصود
الولد وهو حق المولى فارقت الامة المنكوبة الحرمة لان لما حق في الولد دون الامة فلما وجد الفارق بطل التماس
وان تزوجت امة باذن مولاهم اتمعت فلما اتمعت فلما اتمعت فلما اتمعت فلما اتمعت فلما اتمعت فلما اتمعت فلما اتمعت
الا عتاق حرا او عبدا ان شارته اقامت معه والشاوات انتارت نفسها ففارقته ولاه لها ان لم يدخل بها الزوج وان
دخل بها فالله واجب لسيد با وان اختارت زوجها فالله لسيد با دخل الزوج بها ولم يدخل هم لقوله عليه السلام
اي اقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يبره حين عتقت لكمت بضعك فاخترى شي هذا اخرجه الداعي قطبي عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبره اذ يبيع ففقد عتق معك بضعك ورواه ابن سعد في الطبقات اخبرنا
عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن ابي بنده عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبره لما عتقت قد
بضعك معك فاخترى وهذا مرسل وروى التجارى وسلم عن القاسم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانت
في بريدة ثلاث منته الى اخر الحديث وفيه وعتقت فخير بارسل الله صلى الله عليه وسلم من زوجها فانتارت نفسها
فالتعليل بمالك البضع صدر مطلقا شي يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على ثبوت الخيار ملك البضع ولم يفصل
بينما اذا كان زوجها حرا او عبدا هم فينتظم الفصلين شي اي فيمثل الفصلين وهو ما اذا كان زوجها حرا او عبدا
لا ثبت لها الخيار اذا كان زوجها حرا او عبدا قال مالك واحمد وهو مخرج به شي اي الشافعي مخرج بهذا الحديث لان
التعليل بمالك البضع مطلقا فينتظم الفصلين وتختلف الروايات في زوج بريدة بل كان حرا او عبدا حين خيرت فان
لا يفرقون بين الحر والعبد في ثبوت الخيار لما والشافعي يقول لما الخيار في العبد دون الحر ومن اما واث انه كان حرا
وهو اذ الجماعة الاسلام من حديث ابراهيم عن الاسود عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله اني اشتريت
بريرة لا اعتقها الحديث وفي اخره قال الاسود فكان زوجها حرا قال التجارى قول الاسود منقطع وقول بن عباس
عبد الاح وخرجه التجارى ايضا عن الحكم عن ابراهيم وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا قال التجارى وقول الحكم مرسل
ومن اما واث انه كان عبدا ما رواه الجماعة الاسلام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان زوج بريدة
كان عبدا يقال له مغيث الحديث منها لرواه لم و ابو داود عن حديث هشام بن عروة عن عروة عن عائشة حملا على
ما قبله في قصة بريدة وزاد وقال وكان زوجها عبدا فخير بارسل الله صلى الله عليه وسلم فانتارت نفسها ولو كان حرا لم

وان تزوجت باذن
مولاها ثم عتقت
فلها الخيار كان
زوجها او عبدا
لقوله عليه
السلام لم يبره
حين عتقت
ملك بضعك
فأخترى
فالتعليل بمالك
البضع صدر
مطلقا فينتظم
الفصلين شي
بينما اذا كان
زوجها حرا او عبدا
لا ثبت لها الخيار
اذا كان زوجها
حرا او عبدا
مخرج به

يخير ما بينهما ما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن سماك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عاتبة ان برة
 خير ما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا ومنها ما اخرج البيهقي عن ابي نعيم عن كنفية بنت ابي عبد الله عن
 برة ان كان عبدا وقال اسناد صحيح وقال الطحاوي اذا تملكتم الاما وجب التوفيق بينهما فنقول انما وجبنا الحرية
 لعقب الرق ولا نيكس فحمل على انه كان حرا عندنا ما خيرت عبدا قبله وان ثبت انه عبدا ولا يبقى الخيار لما يجب
 الحراذ المخير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه انما خير ما لكونه عبدا انتهى وقال الكاكي ولو تعارضت الروايات بقى قوله
 عليه السلام ملكت بعينك فان شأى من ولاه نيزاد الملك شىء دليل مقول فنقول ما يدان ملك الزوج نيزاد وهو عليها
 شىء اى على الامانة من عقد العتق شىء اى عند مقتضى العتق مولانا اياها لانها كانت تخلص من زوجها قبل العتق
 وبطلان من بعد العتق لا تخلص منه الا بثلاث وهى معنى قوله من فيملك الزوج بعده شىء اى بعد العتق من ثلاث تطلقا
 شىء نيزاد ملك الزوج عليها بسبب العتق بتطبيقه فيملك ثلاث تطلقا شىء من شىء ملك الزيادة
 الا برفع اصل النكاح فيملك رفع اصل العقد فعلا لزيادة فثبت الشارع لها الخيار فلا يمكن من ذلك الا برفع
 اصل النكاح فصار هذا كصبي بين اثنين كاتبة احدهما فلان حراير الكل لان له ان يرد نصيبه ولا يمكن ذلك الا برفع
 الكل ولهذا لو اختارت نفسها كان نسخا لاطلاق الخيار بالبلوغ لان سبب هذا الخيار معنى فى جانبها وهو ملكها امر نفسها
 وكل فرقة كانت بسبب جهة المرأة لا يكون طلاقا شىء خيارا يقتصر على المجلس عندنا وعند الشافعى فى الاصح على القول
 وفى قول على الترخى وفى الترخى قولان فى قول الى ثلثة ايام وفى قول الى ان يمكن من وطئها وان اختارت
 نفسها فان كان قبل الدخول فلا مهر لها لان نسخ النكاح باس من قبلها وبعده فالمهر سيدا وبه قال الشافعى رحمه الله
 تعالى من وكذا المكاتبه شىء بلفظ العقد ورى وفسره المصنف بقوله من يعنى اذا تزوجت باذن مولانا ثم اعتقت
 شىء باء بل المكاتبه كان لها الخيار سواء كان زوجها حرا او عبدا لزيادة الملك عليها وبه قال الشافعى
 وملك واحد من وقال نيزاد لا خيار لها لان العقد نفذ عليها شىء اى على المكاتبه من برضاها وكان المهر لها فلا معنى
 لاثبات الخيار شىء وتحقيق كلام زفر وثبوت الخيار من الامانة لنفوذ العقد عليها بغير رضاها وسلامته المهر لمولانا وهذا غير مجوز
 من لان المهر لها ولا ينفذ فكما حاشا لبرضاها وقال بن ابي ليلى ان اعانها على بدل لكتابتها لا خيار لها وان لم يعانها
 فلها الخيار بخلاف الامانة لانه لا يقبر رضاها فى التزويج وقد ذكرناه من ولنا ان العلة شىء اى حلة اثبات الخيار
 لانه بعد العتق من زوايا الملك عليها وقد وجدنا شىء اى العلة وهى ازوايا الملك عليها من فى المكاتبه شىء
 والدليل على ذلك قوله من لان عدتها شىء اى عدة المكاتبه من قران شىء اى حيضتان من وطلقان شىء وكذا

ولانه يتراد
 الملك عليها
 عند العتق
 فيملك الزوج
 بعد ثلاث
 تطليقت ففك
 رفع اصل العقد
 وضع لزيادة
 وكذلك المكاتبه
 يعنى اذا تزوجت
 باذن مولانا
 شىء من شىء
 نيزاد ملك
 لا خيار لها لان
 نفذ عليها امرها
 وكل فرقة
 من لان
 بخلاف الامانة
 لانها لا يقبر رضاها
 ولنا ان العلة
 ان يرد الملك وقد
 وجدناها فى
 المكاتبه لان عد
 تحتقران وطلاق
 فيها اثبات

الملاو ما شتر ان فازوا وكل ذلك بالعتق كما في الامامة اذا اعتقت فيكون لها الخيار ولان عليه الصلوة والسلام
خير من ميرة وهي مكاتبة ولو قيل تحمل انها لم تكن مكاتبة وقت النكاح وحيد لم يكن نفوذ نكاحها برضاها قلعت
الطاهر انها كانت مكاتبة وقت النكاح لان الحال يدل على ما قبله على انه عليه السلام رتب الخيار على ملك
بعضها فكانت عامة للقبول والخيار والعبرة لعموم اللفظ لا لمقصود السبب فان قيل المكاتبة مأكلة لبعضها قبل العتق
ولمذا يكون البديل لها ولم يحل للمولى وطبها فلم يتناول النص قلنا انها ليست بأكلة لبعضها لانها لا تملك نفسها
جزوا فلا تملكه وان وجب البديل لها لانها احق بالنسابة ولم يحل وطبها لانه من نكاحها ص وان تزوجت امته
بغير اذن مولاهم اعقت ص النكاح ش وفي البسوط وكذا الحكم في العبد لو تزوج بغير رضى المولى وكذا لو باعه
ثم اجاز المشتري فكان التخصيص بالامامة لها مسئلة تمليكها وهي المسئلة المتعلقة بالخيار وقال الشافعي ومالك وجسد
لا يصح لانه نكاح الفضولي وبعبارة النساء فلا تنفذ اصلا عندهم وفي البسوط وعن زفر انه يبطل النكاح ص لانها
ش اى لان الامامة ص من اهل العبادة ش حتى لو اقرت بدين ص وطالب بعد العتق والامية العبادة من غير العتق
وهي فيها ميقاتة على اهل الحرية فينعتق نكاحها ص وامتناع النفوذ لحق المولى ش هذا جواب عما يقال اذا كان المولى
كما ذكرت فلا ينفذ نكاحها فانما جواب بان امتناع النفوذ اى نفوذ النكاح لحق المولى ص وقد زال ش اى حقه
والا خيار لها لان النفوذ بعد العتق ص فلا يتحقق زيادة الملك ش للمولى ص كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق ش
حيث يستقط حق المولى وقيم النكاح فعاد الحرية من جها ص وان كانت تزوجت بغير اذنه على اى مدهم ومثلها
ماية فدخل بها زوجها ثم اعتقها مولاها فانه لم يولد الا ش والنكاح صحيح ولا خيار لها وفي نفاذ النكاح خلافات زفر
كما في السئلة المتقدمه انما قال والحال ان مهر مثلها ماية ليعلم ان السمي وان داد على مهر مثل فهو للمولى اذا كان المولى
قبل العتق وانما كان المهر كله للمولى ص لانه ش اى لان الزوج ص استوفى منافع ملكه المولى ش فيجب المهر
ص وان لم يدخل بها حتى اعتقها فانه لم يولد لانه استوفى منافع ملكه المولى ش فيجب المهر ص وان لم يدخل بها حتى
اعتقها فانه لم يولد لانه استوفى منافع ملكه لها ش فيجب المهر لها ص والمراد بالمرء الالف السمي ش هذا جواب
عما يقال كان ينبغي ان يكون للمولى مهر مثل بالدرخل قبل العتق بالغايغ كما قال الشافعي وغيره وهو القياس
فاجاب بقوله والمراد بالمهر اى المراد بالمهر المذكور بقوله فانه للمولى وفي قوله بالمهر هو الالف السمي لا مهر المثل ص
لان نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد ش لان وجوب العقد بالدرخل انما يكون باعتبار العقد ص صحت
التمسية وقد وجب المسمى ش للمولى اذا اعتقها بعد الدخول والامامة اذا اعتقها قبله فان قيل كيف يسند الجواز الى وقت العقد

وان تزوجت امته
بغير اذن مولاهم
نحو اعتقت ص النكاح
لا يفسد اهل النكاح
وامتناع النفوذ
لحق المولى وقد
زال ولا خيار لها
لان النفوذ بعد
العتق خلاه تتحقق
زيادة الملك كما
اذا تزوجت نفسها
بعد العتق فانما
تزوجت بغير اذنه
على اى مدهم ومثلها
ماية فدخل بها
زوجها ثم اعتقها
مولاها فانه لم يولد
لانها استوفى منافع ملكه
للمولى وان لم يدخل بها
حتى اعتقها فانه لم يولد
لانها استوفى منافع ملكه
لها والمراد بالمهر الالف
السمي لان نفوذ العقد
بالعتق استند الى وقت
وجود العقد فصحت التسمية
ووجب المسمى

والمانع من الاستنا وقايم لان المانع من الجواز هو الملك والملك قد زال بالعتق فتقرر الايرى ان الامة اذا حرمت
حرمة غايظة على زوج كان لها قبل ذلك وتزوجت بغير اذن المولى فدخل بها فاعتقها لم يلهى لا تحلل على الزوج
الاول باعتبار العتق غير معتبر في حق هذا الدخول الذي كان قبل العتق اجيب بان ما ذكرته قياس لان القياس
هو ان يلزمه مهران مهر بالدخول قبل تنافذ النكاح ويبدو المثل ومهر بالنكاح وهو المسمى لما ذكرت من وجوب المانع
عن الاستنوا والا انتم استنوا فاقولوا يلزمه مهر واحد وهو المسمى وقت العقد لانه لو وجب مهر بالدخول لوجب بكل عقد
او لولا لانه لو وجب المهر واجبا بالدخول مضافا الى العبد بايجاب مهر خيرا بالعقد جميع بين المهرين بعقد واحد وهو
ممتنع من ولدناش اى والاصل ففاد العقد سنة الى وقت وجوب العقد ونسبة التسوية هم لم يجب مهر اخر بالوطى
فى النكاح الموقوف لان العقد مستند بش الى اصله من فلا يوجب بش اى العقد المتحد هم الاستنوا واحد ايش الا
لا يجوز ان يكون فى العقد الواحد مهران من ومن وطى امة فولدت منه فمى ام ولد له ش اى للاب وهذا اذا
ادعاه الاب وثبت النسب منه انما ثبتت اذا كانت الامة فى ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى
هم وعليه قيمتها ش اى على الاب قيمة الجارية هم ولا مهر عليها ش اى الاب اى العقد اذا ادعى الولد سواء صدق له بالان
او لم يصدقه وتصير امة ام الولد للاب وبه قال احمد والشافعى فى الصحيح وقال المزنى لا تصير ام ولد له روى ذلك عن
مالك لانها ليست ملكا له وقت الاحبال وفى المبسوط وغيره العقر عبارة عن مهر الشل وفى مبسوط شيخ الاسلام تظير الى
تدبر المرأة بكم كانت تستاجر لزمانها مع جالها وبارز الاستيحا على الزمانا القدر الذى يستاجر على الزمانا يجعل مهره وقال السج
بعده قوله ولا مهر عليها وقال زفر والشافعى وابن منبىل يجب المهر فى النكاح يجب به عليه مهر واحد على العن صاب
وفى العقد يجب يجب به عليه مهر واحد على العن صاب فى القدر يجب المهر فان احبها فالولد حر نسبها والجارية تصير ام ولد فى
الانحر او التمكن ام ولد ابنه وعليه قيمتها مع المهر لا قيمة له فى الاصح وفى المغنى ان علقت منه صارت ام ولده
وهو قول الثوري واسحق ذكره ابن المنذر وقال ابو ثور ان علم انها لا تحل لم يجب المهر ولا يلزم الاب قيمة الجارية
ولا عقرها ولا قيمة الولد عند احمد قال وقال الشافعى يلزمه ذلك ان حكم بانها ام ولده وقال ابن قدامه فى المغنى قال
ابو حنيفة يلزمها قيمتها لانها حرمت على الابن فوطيها كالام وقال السروجى وغلط فى النقل وهو كثيرة الخطا وغلط فى نقل
نه جينا ولو كان الابن زوجا اياه جاز النكاح عندنا وهو قول اهل العراق وعند اهل الحجاز لا يجوز وهو قول ابن منبىل
وفى المبسوط لا يجوز للاب ان يتزوج بجارية ابنه عند الشافعى واعلم ان وطى جارية الابن لا يحل عند عامة العلماء
وقال ابن ابى ليلى لا بأس به اذا احتاج اليه وهو مذموم انس بن مالك بنى الله تعالى عنه قياسا على الطعام ومن عتق

ولهذا المهر

يجب مهر

اخرى كسطة

في نكاح

موقوف

لان العقد

قد عقد

باستنوا

النفاء له

يرجى

الامور

واحد

ومن وطى

امة ابنه

فولدت

منه

فمى ام ولده

وعليه قيمتها

ولا مهر عليه

ولا مهر

عليه

ولا مهر

عليه

ولا مهر

عليه

ولا مهر

عليه

قوله الخامسة وقال السروجي واجمعوا على ان الاب يحرم عليه وطى ابنته وذكر الترمذي ان العبد لو كان عبدا
او مكاتباً او كافراً لم تجز دعواه الولايه والاب كالجدة عنده واما اب الام فلا ولايه سجال كذا في الجامع
المجوبى هم بمعنى المسايه ان يدعيه الاب ش انما في المسئلة بهذا لانها من مسائل الجامع الصغير ولم يذكر فيه
بل قال محمد بن يعقوب عن ابى خنيفة في رجل وطى جاريته ابنة فولدت منه قال هي ام ولده وعليه قيمتها ولا مهر
وانما ذكر القدرى الدعوى في باب الاستيلاء فقال اذا وطى الاب جاريته ابنة فجارت بولده فادعاه ثبت نسبه
وسارت ام ولده وعليه قيمتها وليس عليه عقرب ولا قيمته ولدها هم ووجهه ش اى وجهه اقلنا هم ان له ش
ان للاب هم ولايه تملك مال ابنة الحاجة الى البقاء ش اى صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وما لك لا يملك
مقتضى ش اى غلامهم تملك جاريته ابنة الحاجة الى صيانة الماش ش لان الماش جوده فوجب صون ماله عن التصليح
بمال الابن وذلك تملك جاريته لتفريق فعل الاستنا اذا لا ستنا واذا خلا عن الملك لى واذا تملكها غرم قيمتها
لانه لان ساجه ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقاء هم غير ان الحاجة ش هذا جواب عما يقال لو كان
صيانة الماش ببقاء الاصل لما وجب عليه القيمة كما في الطعام فاجاب بقوله غير ان الحاجة هم الى بقائه فله ش
ولهذا لا يحرم الولد على اعطاء جاريته والده للاستيلاء ولكونه غير ضرورى هم فلهذا تملك الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة ش لانه ضرورى هم ثم هذا الملك ش اى للاب هذا جواب عما يقال بطريق المعاوضة فان الاستيلاء
يعتد الملك كما في الملوكة اوجع الملك كما في المكاتبه وليس شى من ذلك وجود فاجاب بقوله ثم هذا الملك
هم ثبت قبل الاستيلاء بشرطه ش اى سال كونه شرطاً للاستيلاء هم اذا صح ش ليعنى للاستيلاء هم حقيقة
الملك ش كما في الملوكة هم اوجع الملك ش كما في المكاتبه هم وكل ذلك ش اى حقيقة الملك اوجع
هم غير ثابت للاب فيها حتى تجوز له التزوج بها ش من منع وجوده كقولهم مرض فلان حتى لا يجوزونه به فتجبه لعدم
ثبوت حقيقة الملك وجع الملك في جاريته الابن للاب ش ليعنى جاز للاب التزوج بجاريته الابن ولو كان
فيها حتى لم يجر هم فلا بد من تقديمه ش اى تقديم الملك على الوطى كماله يقع فعله حراماً ولكونه شرطاً لصحة الاستيلاء
وبشرطه شى يسبقه هم فثبت ان الوطى يأتى ملكه ش اى كان الوطى وقع في ملكه هم فلا يلزمه العقر وقال في
والشافعي يجب المهر لانها ش اى لان زفر الشافعى هم يشبان الملك حكماً للاستيلاء وش فانه سقط
الاحصان بهذا الوطى ولو كان في الملك لما سقط واحد فادعاه هم كما في الجارية المشتركة ش فانه اذا استولدها
احد بما وادعى ولده فانه ثبت نسبه ويجب عليه نصف العقر هم حكم الشى يعقب ش لان الاثر بعد الموت وحكم الشى

ومعنى المسئلة ان يدعيه
الاب وجهه ان له ولده
ملك مال ابنة الحاجة
الى البقاء فله قتلها
جاريته الحاجة الى
صيانة الماش غير ان
الحاجة الى البقاء
نسبه ووجهه الى البقاء
نفسه فلهذا يملك
الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة ثم هذا
الملك يثبت قبل
استيلاء بشرطه اذا
المع حقيقة الملك
حقه وكل ذلك غير ثابت
فيما حتى يجوز له التزوج
فلا بد من تقديمه فثبت
ان الوطى يأتى ملكه فله
يلزمه العقر وقال في زفر
والشافعي يجب المهر لانها
لانها يشبان الملك حكماً
مستلزمه كل الجارية المشتركة
وحكم الشى يعقب

لولا اثر الثابت به الملك او بجهة الملك الا ترى ان هذا الوطى ثبتت الاحسان بالاجماع حتى لو قد ذاب افسان بسبب على
 قاذو قد القذت وعليه شمس الامة الخسري امانى الجارية المشتركة الملك موجود قبل الوطى فلا يحتاج الى تقديم الملكية
 المعصية الاستيلاء ولكن ملكه ناقص فيجب نصف العقر بمساوفة الوطى للملك الغير من وجه فان قيل من العجب ان الجارية
 لو كانت مشتركة بين الاب والابن وولدت وادعاه الاب ثبت النسب فيجب العقر اجماعا قلنا العقر لان الوطى
 فيما نحن فيه مساوفاً لمحل الخالي عن الملك وشبهة فلا يحتاج الى اثبات الملك في الكل فيجب نصف العقر كما في المشتركة
 بين الوطى وبين ابني كذا في الجامع المحبوبي هم والسنة معروفة شئ اى في الجامع الصغير وغيره هم ولو كان الابن
 زوجا لايه فولدت منه شئ اى من الاب هم لم تصرهم ولده شئ اى للاب هم ولا قيمة عليه وعليه شئ اى
 للاب هم المهر ولده حر لانه صحيح التزويج عندنا خلافاً للشافعي شئ فعنده لا يجوز تزويج جارية الابن لان
 للاب حق الملك في مال ولده حتى لو وطى جارية عالمها بغيرها عليه لم يلزم منه المدرك من له حق الملك في جارية كذا
 تزويجها بالمال كالمولى او اذا تزوج امته من كسب مكاتبه لان حق الملك من مال ولده ظاهر الا ترى ان استيلاء
 في جارية ابنه صحيح واستيلاء المولى امته مكاتبه غير صحيح ولنا ما ذكره المصنف بقوله لهم فلو ما شئ اى لخلوها لجارية
 هم عن ملك الاب الا ترى ان الابن ملكها من كل وجه شئ بدلالة محل الوطى ونفاذاً لاعتاق هم فمن المحال
 ان يملكها الاب من وجه شئ لان المجمع بين الملكين شخصين في محل واحد في زمان واحد تمنع ولو كان للاب فيها
 حق ملك لم يحل للابن وطئها كالمكاتب لا يحل له وطئ امته هم وكذلك يملك الابن في التفرقات كالوطى والبصيح و
 التزويج والبيعة والاعتاق والاجارة وغيرها هم بالابن فيهم شئ اى مع هذه التفرقات هم ملك الاب لو كان
 شئ اى ملك الاب هم فدل ذلك على اتقاء ملكه شئ اى ملك الاب هم الا انه يسقط الحد شئ هذا جازا بما
 من جهة الخصم يعني ينبغي ان يحجب الحي بالوطى ثم ثبتت للاب حق الملك فاجاب بقوله الا انه يسقط الحد عن الاب
 للشبهة شئ اى لشبهة الملك بظاهر الحديث انت واماك لابيكم هم فاذا جاز النكاح صار ماؤه موصوفاً بغير
 اى بالنكاح هم فلم يثبت ملك اليمين شئ لعدم الحاجة اليه هم فلا تصير ام ولده شئ لانه لو استولد بالفيج نصيب
 ام ولده فبالنكاح اى شبهة النكاح اولى ان تصير ام ولده لانه لو استولد بالملك يحتاج الى ملك اليمين لم يكن اثباتاً
 الاعصانة المأههم ولا قيمة عليه فيها شئ اى ولا قيمة بوجوبه على الاب في الجارية هم ولاني ولدا شئ
 اى ولا قيمة في ولد الجارية هم لانه شئ اى لان الاب هم لم يملكها شئ اى لم يملك الجارية والابن هم
 وعليه المهر لا تزوجه شئ اى لا تزوجه الاب هم بالنكاح شئ اى بسبب النكاح التزاهم المهر

والسنة معروفة قال

ولو كان الابن زوجاً لايه فولدت

له نصير ام ولده ولا قيمة

عليه وعليه المهر وولدا

حر لانه صحيح التزويج عندنا

خلافاً للشافعي يزعمون

عن ملك الاب كالمولى

ملكها من كل وجه في المحال

ان يملكها الاب من وجه

كذا يملك من التفرقات

ملا يتبعها ملك الاب لو كان

فدل ذلك على اتقاء ملكه

لان يسقط الحد لانه

جاز النكاح صار ماؤه موصوفاً

بغير ثبت ملك اليمين

فلا تصير ام ولده ولا قيمة

عليه فيها كذا في ولدها

يملكها وعليه المهر لا تزوجه

هو وولد باحرلانه ملك اخوه فيعتق عليه شئ وبه قال مالك وقال الشافعي لا يعتق في ملك غير الوالد والمو
 لودين على ما يجي في الاعتاق وعن حميد الدين الضرير في اختلاف عند البعض يبيع قبل الانفصال وشره في نقله
 في الارث حتى لو مات المولى وهو الابن يرث الولد على قول من قال يعتق قبل الانفصال وعلى قول من قال لا يعتق
 قبل الانفصال لا يرث واما اذا مات المولى لان الرق مانع من الارث قبل الوجه هو الاول لان الولد حدث على
 ملك الاخر من حين العلق فلما ملكه عنق عليه بالقرابة بالحدوث قال محمد في الجامع الصغير ثم ناذر انا انت الحرة عبيد
 فقالت لمولاه اعتقه عنى بالف ففعل شئ اى ما قالته ثم فسد النكاح شئ اى انفسخ وبه قال الشافعي والمولى
 على الزوجه الف ثم وقال زفر لا يفسد اصله شئ اى اصل هذا الكون ثم ان يقع العتق عن امرئ حتى تكون
 الولاية له ولو نوى به الكفارة شئ اى ولو نوى بعتقه الكفارة التي عليه اى كفارة كانت ثم يخرج عن العدة عند
 شئ اى عند زفر ثم يقع عن المأمور لانه طلب من عتق المأمور عبده عنده وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
 ابن آدم فلم يصح الطلب فيعتق العتق عن المأمور شئ اى لم يصح طلب العتق عن الاعتراف عن المأمور ولنا انه شر
 اى ان الاشان ثم كمن يصح شئ اى يصح طلب الاعتاق ثم سنة بتقديم الملك بطريق الاقتضاء شئ وهو قول غير
 منطوق بل بصفة المنطوق وزفر لا يقبل بالاقتضاء هم اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلب التملك منه
 بالالف ثم امره باعتاق عبده الآخر عنه شئ فيصير كانه قال اعبده الذي كان لك الان ملك لي بالف واعتقه عنى
 فان قيل كيف يصح هذا لو مرص به بان قال ملكه عبيدك عنى ثم لم يكن وكذا بالاعتاق لا يصح قلنا كمن شئ ثبت
 ضمنا ولا يثبت قصدا هم وقوله واعتقه تملك كانه شئ اى من المولى وهو المأمور منه شئ اى من الآخر ثم
 الاعتاق عنه شئ بالنسب على انه خبر مما راى من المولى ثم يصير قول المأمور اعتقت اعتاقا عن آخره فاذا ثبت
 الملك لا يفسد النكاح للتناهي بين المملكين شئ اى بين ملك الرقبة وملك التسعة قال الازدي وقال الكاكي
 بين ملك البعين وملك النكاح فان قيل فينبغي ان لا يفسد النكاح لان الملك ثبت ضرورة العتق وما ثبت بالضرورة
 يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن المملوك فساد النكاح قلنا ان شئ انما ثبت ثبت بلوازمه وضروراته من لزوم
 ثبوت الملك العامي عن عتق حق الغير به فساد النكاح فان قيل اليس لانه اذا قال لعبده كعبيدك بالمال عنه لا يعتق
 فينبغي ان يثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التكفير بالمال الا بالعتق قلنا الحرية لا تصلح ان تثبت اقتضاء لان
 الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية يصير بالالتكفير بالمال فكانت الحرية اصلا فلا تثبت اقتضاء هم ولو قالت اعتقه
 عنى ولم تسم الا لا يفسد النكاح شئ يعني لو قالت المولى المذكورة لمولى العبد اعتقه عنى ولم تذكر الا لا يفسد النكاح

وولد باحرلانه ملك اخوه
 فتعتق عليه بالقولبة قال
 واذا كانت الحرة تحت عبد
 فقالت لمولاه اعتقه عنى بالف
 ففعل فسد النكاح وقال
 زفر رحمه الله لا يفسد اصله
 انه يقع العتق عن الامر عند
 حتى يكون الكا لولد ولو نوى
 به الكفارة يخرج عن عهدتها
 او عنده يقع عن المأمور لانه
 طلب من عتق المأمور عبده عنده
 وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
 مملوك ابن آدم فليس يصح الطلب
 فيعتق العتق عن المأمور ولنا
 انه يمكن تصحى بتقديم الملك
 بطريق الاقتضاء الا الملك شرط
 لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتقت
 طلب التملك منه بالالف
 ثم امره باعتاق عبده الآخر عنه
 قوله واعتقه تملك كانه شئ
 واذا ثبتت الملك لا يفسد
 النكاح للتناهي بين المملكين
 ولو قالت اعتقه عنى
 ولم تسم مالا لم يفسد النكاح

ش قال الا ترى انما قال وهذا عند ابي حنيفة ولم يقل ابتداء عند ابي حنيفة بدون ذكر هذا لان مسئلة القدور
وليس فيها ذكر الخلاف فقال صاحب الهداية وهذا عند ابي حنيفة كشتا لموضع الخلاف ولكن من حق المسئلة ان
يصنفها في الفصل المتقدم على باب الرقيق لان ذلك افضل هو الشغل على النكاح الذي وقد اراد بالكافر من النكاح
بدليل ما ذكره في بيان الدليل وانما لا تعرض بهم لذمتهم والشك لا دونه له ولانه قال ان حرمة نكاح المعتدة
مجموع عليه فكانوا المتضمن لها والشك لا يلزم احكامهم بهذا فعلم ان المراد من الكافر المذكور في المسئلة المذكورة
هو الذي وكان ينبغي ان يذكر في بابيه لاني باب الشك الذي لا كتاب لا انتفى قلت فعلى هذا الاسطابقة بين جتر
هذا الباب باب نكاح اهل الشرك وبين المسئلة التي صدر بها الكتاب م وقال زفر النكاح فاسدني الزوجين
ش اى في النكاح بغير شهود وفي النكاح في عدة الكافر من الانتم لا تعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة ش
اى قبل المرافعة م الى الحكم ش انما تعرض لهم اعراضا عنهم لا تعرضوا على منعهم القاش القبح وترك التعرض
لا يدل على الحرمة كما في عبادة الاوثان والنيان فاذا اسلموا اذ تراضوا اليها وجب التفريق دفعا للحرمة القاش
م وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول ش اى في النكاح بغير شهود م كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني
ش اى في النكاح في عدة الكافر م كما قال زفر ش وبه قال الشافعي واحمد م له ش اى لزفر م الخطا
عامته ش مثل قوله تعالى ولا تعرضوا لعقده النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وقوله تعالى وان حكم بينهم بما انزل
المد والاقبح اهو انتم وقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود م على ما من قبل ش اشارة الى ما قال في اول الفصل
الذي فيه تزوج النضر الى بقوله وهذا الشرع وقع مما ثبت الحكم على العموم م فيلزمهم ش اى الخطابات
متقضا ما يلزمهم م وانما لا تعرض لهم لذمتهم ش اى لاجل كونهم التزموا عقدة الذمة م اعراضا عنهم
م لا تعرضوا ش على تعلم الباطل م فاذا تعرضوا ش الى الحكم م او اسلموا الحرمة ش اى ثابتة والحجة
بحاليتها م وجب التفريق ش بين من كان منهم من الازواج والزوجات م ولما ش اى لابي يوسف
م ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها ش اى معتدة الغير اجمعوا على حرمتها سواء كان الغير مسلما او كافرا
م فكانوا اسلموا من لهما ش اى خلافا باطلا في حقهم ايضا لانهم اتبع لنا ولكن لا تعرض بعقد الذمة فلما تراضا
هو اسلموا وجب الحكم بما هو حكم الاسلام م وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيها ش بين العلماء فان الكاوين
ابي حنيفة وعثمان النبي سجودهم ولم يلزموا احكامنا جميع الاختلافات م ولكن عدم تعرضنا لاجل عقد الذمة
م لابي حنيفة رحمه الله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم لا يطعنون بحقوقه ش اى بحقوق الشرع وهذا

وقال زفر لا نكاح فاسدني
في الوجه الاول كما قال
ابو حنيفة م في كتابه
كما قال زفر رحمه الله
لان الخطا بطلت علمته
على ما من قبل فلو علم
واضا لا تعرض لهم لذمتهم
اعراضا لا تعرضوا واذا انزل
او اسلموا والحرمة قائمة
محبب لزوج ولها ان نكاحهم
للمعتدة على ما فكانوا
بغير شهود
ملتزمين لهما من نكاح
مختلف فيه ولم يلتزموا احكاما
منها بغير الاختلافات
حنيفة م ان الحرمة لا
يمكن اثباتها حقا للشرع
لانهم لا يطعنون بحقوقه

لا يتعذر لهم في الحرة والخمسة من نكاحات الربى لانه يستثنى بقوله عليه السلام الا من اراد في فليس بيننا وبينه عهد من ولا
 وجه لا يجاب العدة حقاً لا زوج لانه شى اى لان الزوج هم لا يعتقدون شى اى لا يعتقدون وجوب العدة هم بخلاف
 ما اذا كانت شى اى الذمية تحت مسلم ما شى اى لان المسلم هم يعتقدون شى اى يعتقدون وجوب العدة
 هم واذا صح النكاح بينهما من حال المرافعة شى الى الحاكم هم والاسلام شى وقوله حالة المرافعة من نزع بالابتداء
 وقوله هم حالة البقاء شى خبره هم والشهادة ليست شرطاً فيها شى اى في حالة البقاء ولمذوات
 الشهادة لم يطل النكاح هم وكذا العدة لا تنافيها شى اى لا تنافي في حالة البقاء هم كالمكروه اذا وطئت بشبهة
 شى يجب عليها العدة صيانة لمحق الوطى ولا يبطل النكاح القايم هم فان تزوج المجوسى است او بنت ثم اسلم
 ففرق بينهما شى باجماع الاية الرابعة هم لان نكاح الممار هم له حكم البطان فيما بينهم عند هاشم اى عند
 ابى يوسف ومحمد لان الخطاب بجملة هذه الائمة مثل نفي دارنا وهم من اهل دارنا فثبت الخطاب في حقهم اذ ليس
 في وسع المبتلع التبليغ الى الكل بل في وسع جعل الخطاب لهما فيجعل شيوع الخطاب كالوصول اليهم الا يرى انهم لا يتوارثون
 بهذه الائمة فلو كان صحيحاً في حقهم لتوارثوا هم كما ذكرنا في المعتبرة شى اشارة الى ما ذكرنا في المسئلة المتقدمه
 بقوله ولما ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكما نوا المتزويين هم ووجب التعرض بالاسلام فيفترقوا شى
 لان لا سلام ينافيه ولم يلهما دخل في حكم الاسلام فيفرق بينهما وفي العناية اذا اسلم احد هما فرق بينهما القاضي
 سواد وجعل التراجع اولى بوجده وقال محمد اذا وجد الرفع من احد هما يفرق والا فلا على ما يجي الآن وفي المبسوط لتزوج
 الذمي محرمة لا يتعرض له وان علم القاضي بالمهر افعاله اليه الا في قول ابى يوسف الاخر انه يفرق بينهما اذا علم ذلك
 لما روى ان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه كتب الى عماله ان فرقوا بين المجوس وممارهم قلنا هذا غير مشهور وانما المشهور
 ما كتب عن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه الى الحسن البصري ما بال الخلفاء والراشدين تركوا اهل الذمة
 وما هم عليهم من نكاح الممارم وافتاء الحمير والخنازير فلقب اليه انما بذلوا الجزية لئتم كوا ما يعتقدون وانما انت
 متبع واست بمبتدع والسلام والان البوالة والقضاة من ذلك الوقت الى يومنا هذا لم يشتغل احد منهم بذلك
 مع علمهم بما شرعهم ذلك فحل محل الاجماع هم وعنده شى اى عند ابى حنيفة رحمة الله تعالى هم له حكم الصحيح شى
 اى لنكاح الممار هم حكم الصحة هم في الصحيح شى اخر زب عن قول شايخ العراق ان حكم البطان في حقهم كقول ابى يوسف
 ومحمد فلا يتعرض لهم لعدة الذمة والصحيح ان الخطاب في حقهم كانه غير نازل لانهم كيدون المبلغ وغير معلن عدم سال
 ودلاية الازام بالسيف والحماية ونحوها قطعت بعد الذمة وقصر حكم الخطاب عنهم وشيوع الخطاب اليهم انما يقرب في حق

وجه الى الجباب
 العدة حقاً لا زوج
 مائة لا يعتقدون
 ما اذا كانت تحت
 ما اذا كانت تحت
 لا اصح النكاح في حالة
 لا رغبة ولا اسلام
 حالة البقاء فيها
 ثبت شرطاً في ما
 وكذا العدة لا تنافيها
 كالمكروه اذا وطئت
 بشيئ منه فلا اثر في المجوس
 ما اذا كانت له اسماً
 فرق بينهما لان النكاح المحل
 حكم البطان فيما بينهم
 من ذلك كذا ذكرنا في المعتبر
 ووجب التعرض بالاسلام
 فذمة عند حكم
 لعدة في الصحيح

من يعتقد رسالة المبلغ فاذا اعتقدنا بالاسلام نظر حكم الخطاب هم الا ان المزمع في جواب عن هذا التشكيك
 ووجوبان المزمع من تنافي بقاء النكاح فيفرق شئ بينهما كما لو اعترضت المزمع على نكاح المسلمين بربضاع او
 معاهم بمخالفات العدة لانها لا تنافي شئ اي لان العدة ثلاثين في بقاء النكاح
 هم ثم باسلام احد بها يفرق بينهما شئ بالاتفاق هم وبمرافقة احد بها عند الاش اي لا يفرق بينهما عند ابني مفسنة
 هم خلافا لما شئ اي لابي يوسف ومحمد وقدم الكلام فيه عن قريب هم والفرق شئ يعني بين التفريق باسلام
 احد بها وعدم التفريق بمرافقة احد بها هم ان استحقاق احد بها شئ يوجب النكاح وهو قوله هم لا يبطل بمرافقة
 صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده شئ يعني اعتقاده بمرافقة صاحبه وبذا المعنى موجود فيما اذا سلم احد بها ايضا لكن
 تبرج الاسلام فيفرق بينهما باسلام احد بها وهو معنى قوله هم اما اعتقاد المفسر شئ على دينه الباطل لا يعارض
 اسلام المسلم لان الاسلام يعطوا شئ على كل شئ هم ولا يعطى شئ اي لا يعطى عليه شئ فلا يعارضه احد الاخر
 على دينه هم ولو ترافعنا شئ يعني ترافع كلاهما الى الحاكم هم يفرق بينهما بالاجماع لان مرافقتهم كتحكيمهما شئ يعني
 اذ حكمنا رجلا وطلبا منه حكم الاسلام لان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك العموم ولايته هم ولا يجوز ان تبرز
 المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لانه يستحق للقتل شئ اي لان المرتد يستحق للقتل نفس الردة لقوله عليه السلام
 من غير دينه فاقتلوه فلا ينظم نكاحه مصالحة من السكن والازدواج والناس لان ذلك للبقاء وهو يستحق
 للقتل فصار كاليت فان قيل يروى عليه شئ القتل قصاصا فانه يجوز له التزوج قلت القوم من دينه في غلابة
 المرتد لانه لا يرجع غالبا اذ قد نزل بعد اطلاعه على محاسن الاسلام فيكون ارتداده عن شبهة قوية عنده وقال
 يروى عليه ما يجوز ان لا يجنبه ان تزوجك فانت طالق ثلاثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا ينظم به المصالح لانه يقع
 به الطلاق الثلاث عقيب النكاح وثبوت النسب مشترك وقال الكاكي ولا يقال مشركوا الحرب لامة لهم فانه
 لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقد صحت المناكحة فيما بينهم لانا نقول لهم لمة لاننا نفي بالامة وينا يعتقد الكافر
 صحة ولم يكن اقر بطلانه وقد وجب الحد فيهم هم والامهال لصورة التماس شئ بما جاب سوال وهو ان يقال
 ينبغي ان لا يميل المرتد لانه يستحق للقتل فاجاب بقوله والامهال اي مهال المرتد ثلثة ايام لصورة التماس ليعتدل
 فيما عرض له من الشبهة فصار ذلك جعل كانه لا حياة له حكمهم والنكاح يشغله عن شئ اي عن التماس هم
 فلا يشترع في حقه وكذا المرتدة لا تبرز بها مسلم ولا كافر لانها محبوسة التماس وخدت الزوج تشغلا ولا لانه لا ينظم
 بينهما المصالح والنكاح ما شرع بمينه بل لمصالحه شئ اي لمصالح النكاح من السكن والازدواج والناسل والتمسك

الان احببنا تنافي بقاء
 النكاح بغيره بخلاف
 العدة لانها لا تنافي هم
 بل سلام احد بها يفرق بينهما
 وبمرافقة احد بها لا يفرق
 حلوقا لهما والفرقان
 استحقاق احد بها لا يبطل
 بمرافقة صاحبه ولا يتغير
 اعتقاده اما اعتقاده
 بالكفر لا يعارض اسلام
 لان الاسلام يعطوا
 ولو ترافعنا يفرق بكليهما
 لان مرافقتهم كتحكيمهما
 ولا يجوز ان يبرز المرتد مسلمة
 ولا كافرة مرتدة لانه يستحق
 للقتل ولا امهال لصورة التماس
 والنكاح يشغله عن شئ
 في حقه كذا المرتد لا يبرز بها
 ولا كافر لانها محبوسة التماس
 وخذ من الزوج تشغلا ولا لانه
 لا ينظم بينهما المصالح
 ما شرع بمينه بل لمصالحه

فاذا قامت المصلحة بالردة لم يشترع اصلاهم وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه شى اى على دين الاسلام با جملة الايمية الاربعة ولا يتصور فيها اذا كان الزوج كافرا والمرأة مسلمة بل بذاتى حالة البقاء وان اسلمت المرأة ولم يعرض الاسلام على زوجها تولدت قبل العرض هم وكذلك اذا اسلم احد هما شى اى احد الزوجين هم ولد ولد صغير شى الواو فيه للحال هم صار ولده مسلما باسلامه شى اى باسلام احد الزوجين هم لان فى جملته يتجالد شى اى لان جمل الصغير تبعا للذى اسلم منهما هم نظر اليه شى اى للصغير اى نظر لكون اعظم من الاسلام وفى الدنيا مع يريده اذا كان الصغير مع من اسلم فى دار واحدة وان كان الصغير فى دارين ومن اسلم منهما وفى دار الحرب وان كان فى دار الاسلام والصغير فى دار الحرب لا يصير مسلما هم ولو كان احدهما كتابيا شى اى ولو كان احد الزوجين من اهل الكتاب هم والاخر مجوسيا شى او وثنيا والحاصل ان الاخير لم يتر من اهل الكتاب هم فالولد كتابى حتى يجوز للمسلم مناكلته وتحمل ذبيحة لان فيه نوع نظر له شى لان فى جمل الصغير يلجأ نوع نظر له هم اذا المجوسية شرش من الكتابية هم والشافعى نجما لفا فيه شى اى فى جمل الولد تبعا للكتابى هم للتعارض شى لان جعله تبعا للكتابى يوجب حل الذبيحة والنكاح وجعل تبعا للمجوسى لا يوجب ذلك فوقع التعارض ما ذالك كفر كله مائة واحدة والترجيح للمحرم هم ونحن بينا الترجيح شى وهو قوله لان فيه نظر لمن حيث حل الذبيحة وجواز النكاح فان قلت على ما ذكرت كل واحد منا ومن الخصم ذهب الى نوع ترجيح فمن اين تقوم المجبة قلت ترجيحنا بدفع التعارض وترجيحه بدفعه بعد وقوعه والدفع اولى من الرفع لان حكم من دفع لا يرفع ثم اعلم ان الشافعى فيما اذا كان الاب كتابيا قولان احدهما ان تبع له حتى يحل ذبيحة ومناكلته وبه قال احمد تغليباً للتحريم ولو كانت الام كتابية والاب مجوسيا جعل تبعا قول واحد حتى لا تحمل مناكلته وذبيحة وبه قال وفى الرافعى يقع الا اذا كان مجوسيا وان كانت الام مجوسية قولان وفى البسيط فى المتولد بين اليهودى والمجوسى قولان احدهما التحريم والثانى هو الاصح النظر الى الاب وتغليب جانب النسب وفى الجواهر ان اسلم الزوج تفر الكتابية على نكاحها ويعرض اليها الاسلام فاذا ابنت وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده وقال اشتبى بعمل الفرقة قبل الدخول كقول الشافعى واحمد ويتنظم فراغ العدة بعده كقولهما وان اسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده تقف على انقضاء عدة وفى التمسيد قال مالك اذا اسلم بعد انقضائها فى نية فان نكحت قيل ان تقدم او سها اسلامه فلا سبيل له عليها وان ادركها قبل ان تنكح فهو احرى بها وقال بن قدامة يعرض عليها الاسلام ان كانت حاضرة وان كانت غائبة فمجلت الفرقة ومن احمد وباتيان فى اعتبار العدة احدهما هو احرى قبل انقضاء

فالكلن احد

الزوجين

سلما

يولد على

دينه لانه

ان اسلم

احدهما ولد

ولد مسلما

باسم الكتاب

فى جعله تبعا

نظر له وكان

احدهما كتابيا

والاخر مجوسيا

فالولد مناسبا

لان فيه نوع

نظر اذ المجوسية

شوميه والشافعى

يختلفان فى التعارض

ونحن اثبتنا

الترجيح

محدثا وفي الاخرى جعل الفرق واختار الحلال وصاحب ابو بكر وجو قول طائوس وعكرته وتمامه والمحكم وعمر بن
عبد العزيز ويروى عن ابن عباس وعن علي رضي الله تعالى عنه بواحد اذا سلم ما دامت في وارجرهما وكن
بواحق بها ما دامت في المهر ومن ابراهيم بن ابي ان علي نكاحهما فاذا سلمت المرأة فزوجها كما في الرواية في الحلال و
اطلق الكفر في قوله كما في عدم بقا المسلم مع الكافر اي كما في كان هم فخرج القاضي عليه الاسلام فاذا سلم في المهر
وان باي شئ اى الزوج عن الاسلام هم فرق بينهما وكان فلك طلاقا عند ابي حنيفة وميمش لا فسخا لانه فاسد
الامساك بالمعروف من جانبين فمبين المستريح بالاحسان فان طلق والا فالتعاضى نائب منابه هم وان سلم الزوج فمجه
مجهتية عرض عليها الاسلام ش وقيد بالمجهتية لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تفرق هم فاذا سلمت فليست
واذا ثبت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرق طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون طلاقا في الوجهين ش اى لا يكون
التفرق طلاقا عنده سواء كان بايا الزوج او بايا المرأة بل يكون فسخا وقايدية انه ينقص من عدد الطلاق ش
هم اما عرض ش اى عرض الاسلام هم فمجهتية وقال الشافعي لا يبرئ الاسلام لان فيه ش اى لان في ابرئ
هم فمجهتية لهم وقد بينا بعقلنا لانه ان لا يبرئ لهم لان ملك النكاح ش اى فيه ان ملك النكاح هم قبل فخل
غير متاكده ش فينتقل هم فمفسد الاسلام بعده ش اى بعد الدخول هم متاكده ش فليترفع بنفس اختلاف الدين هم
فيما جل ش اى التفرق هم الى انقضاء ثلاث حيض ش قال الشراح قوله ثلاث حيض ليس بصواب بل الصواب
ثلاثه الطهر لان العدة عنده بالاطهار وقيل معناه كان الشافعي يقول ينبغي ان يتاحل عندكم الى انقضاء ثلاث
حيض هم كما في الطلاق ش يريد ان نفس الطلاق قبل الدخول يرفع النكاح ويبرئ الميرفح الابعده انقضاء العدة
وبقول الشافعي قال احمد وقال احمد في رواية نفي النكاح في الحال وقال مالك ان سلمت الزوجه او لا فالحكم
على ما ذكره الشافعي وان سلم الزوج او لا فان سلمت في الحال يقيم على نكاحها ولا يفسخ نكاحها هم ولنا ان المتعا
ش بالنكاح من السكن والازواج هم قد فاسدت فلا يبرئ بسبب تنجى عليه الفرقه والاسلام طاعة لا يصلح سببا
ش للفرقة هم فيعرض الاسلام على الزوج ليحصل المتعا ص بالاسلام ش ان سلم هم او ثبتت الفرقه بالايباء
ش اى بايباء الزوج عمل الاسلام اى باستناده عنه ومنه بينا مروى عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان مباح
في قهر الملك سلمت فامر عمر رضي الله تعالى عنه بعرض الاسلام على زوجها فقال ان سلم والافرق بينهما ويروى
ان وجه قاتنا سلم في عهد علي رضي الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فامرت بفرق بينهما كذا في المبسوط وانه قاتنا
كل سيد من العمر والذال لغة فيه وقهر الملك على طريق الكوفة الى بغداد وقد طول الاكل منها حاصل ان سبب الفرقه بالا

واذا سلمت المرأة وخرجت
كافر عرض القاضي عليه السلام
فان سلم في امرته وان باي
فرق بيني ملكا كان ذلك طلاق
عند ابي حنيفة وميمش
اسلم الزوج وتحتة لم يجر
عرض على الاسلام فاق
اسلمت في امرته وان ايت
فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقه
بينهما طلاقا قال ابو يوسف
لا يكون الفرقه طلاقا في الزوجين
اما العرض فمجهتية وقال
الشافعي لا يبرئ من الاسلام
فمفسد الاسلام بعده
فمجهتية لهم لان ملك النكاح
هم قبل فخل
غير متاكده ش فينتقل
هم فمفسد الاسلام بعده
ش اى بعد الدخول هم متاكده
ش فليترفع بنفس اختلاف الدين
هم
فيما جل ش اى التفرق هم
الى انقضاء ثلاث حيض
ش قال الشراح قوله ثلاث
حيض ليس بصواب بل الصواب
ثلاثه الطهر لان العدة
عنده بالاطهار وقيل معناه
كان الشافعي يقول ينبغي
ان يتاحل عندكم الى انقضاء
ثلاث حيض هم كما في
الطلاق ش يريد ان نفس
الطلاق قبل الدخول يرفع
النكاح ويبرئ الميرفح
الابعده انقضاء العدة
وبقول الشافعي قال احمد
وقال احمد في رواية نفي
النكاح في الحال وقال مالك
ان سلمت الزوجه او لا فالحكم
على ما ذكره الشافعي وان
سلم الزوج او لا فان سلمت
في الحال يقيم على نكاحها
ولا يفسخ نكاحها هم ولنا
ان المتعا
ش بالنكاح من السكن
والازواج هم قد فاسدت
فلا يبرئ بسبب تنجى عليه
الفرقه والاسلام طاعة
لا يصلح سببا
ش للفرقة هم فيعرض
الاسلام على الزوج ليحصل
المتعا ص بالاسلام ش ان
سلم هم او ثبتت الفرقه
بالايباء
ش اى بايباء الزوج
عمل الاسلام اى باستناده
عنه ومنه بينا مروى عن
عمر وعلى رضي الله تعالى
عنهما فان مباح
في قهر الملك سلمت فامر
عمر رضي الله تعالى عنه
بعرض الاسلام على زوجها
فقال ان سلم والافرق
بينهما ويروى
ان وجه قاتنا سلم في
عهد علي رضي الله تعالى
عنه فعرض الاسلام على
امرته فامرت بفرق
بينهما كذا في المبسوط
وانه قاتنا
كل سيد من العمر
والذال لغة فيه
وقهر الملك على
طريق الكوفة الى
بغداد وقد طول
الاكل منها حاصل
ان سبب الفرقه
بالا

انما يستلزم ان لا يكون
 لبيد في شئ من ذلك الزوجين
 فلا يكون طلاقا كالفرد بسبب
 المانع ومانع بقاء المانع
 عن الاصل بالعرف مع قد
 عليه بسلامه فينبوب
 القاضي من ان لا يشرع في كل
 والفتنة اما للزوجة فليست باهل
 للطلاق فلا ينيوب منكم
 عند ابراء حلفتها لفرق لقا
 بيني ما بالها فليسا
 امران كان حلفتها لتلك
 بالذخول وان امكن دخولها
 فلا كره لها لان الفرقه من قبلها
 ولها لو نكح فاشبه بالذخول والمطاعه
 ولا امكن للمسلمت المرأة في ذلك الزوجين
 كافر او مسلم الزوجين فليست بمجوزة
 الفرقه عليها حتى تحيض فليست
 ثم يبين من ذلك ان
 الاسلام ليس بسبب الفرقه
 والعرض على الاسلام متعذر
 اقصاء والولاية ولا بد
 من الفرقه فليست بالفساد

من الاسلام لان الاسلام لا يصح سببا لما ذكرنا ولا كره من الحق عليه لا موجود قبل هذا فلم يصح سببا الا بالاولا لصالح
 بسبب النكاح واذا اضيف القول اليه اضيف ما يشار به الفوات وبه الفرقه فكانت الفرقه مضافة الى الايام ولما فرغ المصنف
 عن المبحث مع المشافعي شرع في المبحث مع ابى يوسف وهو قوله مع وجه قول ابى يوسف ش ان الفرقه بسبب
 وبما لا يابش يشترك فيه الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا يكون ش اى الفرقه هم طلاقا ش بل
 يكون فشا عندنا في سبب اختلاف الدين وذلك تحقق في كل منهما كالفرد بسبب للملك ش بان ملكا يزوج
 الآخر اذا الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما لا يكون طلاقا هم ولما ش اى ابى حنيفة ومحمد ان لا يابش
 اى ابا الزوج عن الاسلام هم اتفق على الامساك بالمعروف مع قدرته على ش اى على الامساك هم فينبوب القاضي من ان
 في الترخ ش بالامساك هم كفا في الحب والفتنة ش اى كما اذا وجدت زوجا مجبوا وهو مقطوع الذكر ونسبته
 ووجده عن غيرهما فان القاضي يفرق بينهما عند طلب المرأة هم اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينيوب ش القاضي
 هم منابها عند ابيها ش اعدم تصور الترخ منها هم ثم اذا فرق بينهما بابيها فلها المهران كان دخل بها لتلك
 اى لتلك المهر هم بالذخول ش فيكون لها المال لهم وان لم يدخل بها فلها مهر لان الفرقه من قبلها والمهر لم يتأكد
 لعدم الدخول هم فاشبه الرودة ش يعني كما اذا ابدت قبل الدخول والعياذ بالله هم والمطاعه ش واشبه المطاعه
 ايضا بان كنت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول ولا نفقة العدة بعد الدخول و
 قال الا ترى المطاعه ففتح الوا ولا كسر لانها مصدر اى مطاعه المرأة ابن زوجها قلت يجوز كسر الوا ايضا ويكون اسم
 الفاعل من طاع ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطاعه لابن زوجها في تكلم نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا يخفى هذا على
 المنداق واذا امكن للمرأة في دار الحرب وزوجها كافرا وسلم الحرب وتحت مجوسية لم تقع الفرقه ش بينا في المصنفين
 هم حتى تحيض ثلاث حيض ش وان لم تكن ممن تحيض فثلاثة اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفرقه ثم لا يبرن ثلاث
 حيض وشهور اخرى للعدة هم ثم يبين من زوجها ش اى بعد ثلاث حيض كما ذكرنا هم وهذا ش اشارة الى ان للبدن
 للفرقة من سبب الاسلام وكفر المهر واختلاف الدين لا يصح ان يكون موجبا للفرقة كما مر في المسئلة المتقدمة
 بين ذلك بقوله لان الاسلام عامم ش والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية هم لانعدام دليل الاسلام
 عن دار الحرب ش ولا يبرن الفرقه دفعا للفساد هم وهو كون المسلم تحت الكافر قوله والعرض على الاسلام متعذر
 من باب نحو عرضت الناقة على الخوض والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافر متعذر الا انه قلب الكلام لعدم
 كما في قولك ادخلت النار في الاصبع والاصل ادخلت الاصبع في النار ولما تعذر تعذر السبب صنف الحكم الى الشرط و

ويجوز قوله هم فاقمنا شرطها ويضمن الحين مقام المسبب ش لأن الشرط يعنف اليه الحكم عند تعذر الاضافة
الى المسبب والسبب هم كمانى حرم البير ش على فاعدا الطرفين فان وقع فيها انسان فان الضمان على الحما فولا يمكن إضافة
الى العلة في معرفة فاضيف الى الشرط وهو الحظر وتحقيق هذا ان علة الوقوع فعل الواقع فلا يصلح سببا لعدم
التعدي لانه امر طبعى لا يمنع لواقع فيه وسبب الوقوع مثبت فلا يصلح سببا لاضافة الحكم اليه لانه مباح فاضيف الى ضا
الشرط وجوب الحما فلا ان ازاله سكنة الارض بالحظر فاذا كان كذلك فوعدت الفرقة لانقضاء مدة العدة اعني ثلاث حيض
اكان ممن تحيض او حتى ثلاثه اشرا فكانت ممن لا تحيض وبصرح الكرخي في مختصره وذلك لان الطلاق بسبب البينة
وانقضاء العدة شرطها هم ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفصل بينهما ش حيث يقول ان كان
قبل الدخول تقع الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على بانقضاء ثلاث حيض هم كما مر ليش اي للشافعي
هم في دار الاسلام ش من قوله فان كان قبل الدخول بالتفصيل المذكور الان ويقول قال مالك ما مدد هم واذا
الفرقة والمرأة حريمه ش اي والحال ان المرأة حريمه هم فلا مدد عليها ش اي على الحرمة بالاجماع لان حكم الشرع
لا يثبت في حتما ذكره في شرح الطحاوي سواء كان قبل الدخول او بعده هم وان كانت هي ش اي الحرمة هم المسلمة
فكذلك ش لامة عليها بعد الدخول هم عند ابى حنيفة خلافا لما ش اي لابي يوسف ومحمد وهذه متعلقة بما قبلها
بيانه ان احد الزوجين اذا اسلم في دار الحرب تقع الفرقة بانقضاء ثلاث حيض وبعده لك لا تلزم العدة على المرأة سواء
كانت مدخلا بها او لا والكاثر غير حريمية اعني مجوسية او وثنية فلا عدة عليها ايضا كما ذكرنا وان كانت مسلمة فلا عدة عليها
عند ابى حنيفة لانه لا يوجب العدة على المسلمة من الحرب ومن المسلمة في المهاجرة الى دار الاسلام فانها اذا اخرجت الى
مسلمة او وثنية لم يلزمها العدة في قول ابى حنيفة الان تكون عا ملأخ لا تزوج حتى تنقع حملها هم وسياتي بيان ان
المدد تعالى ش اي في مسئلة المهاجرة قال الاتري بعد ثلاثة عشر خطا وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاول
هم واذا اسلم تزوج الكتابية فما على نكاحها لانه صحيح بينها النكاح ابتداء فلان يبقى اولي ش لان البقاء اسلم من الاشياء
فكم من ش تحيل من النكاح حالة البقاء وان لم تحيل في الابتداء الاتري ان المنكوبة اذا وطئت بشبهة يعتد له وتبقى منكو
ملا يجوز نكاح المعتدة من وطئ بشبهة ابتداء هم واذا اخرج احد الزوجين الىناش وفي بعض نسخ هم قال واذا اخرج
اي قال القدوري واذا اخرج احد الزوجين هم الىناش اي الى دار الاسلام هم من دار الحرب ش حال كونه مسلما
غير من غيرهم اذا اخرج من غيرهما تقع الفرقة بالاجماع اما عندنا فالتباين الدارين واما عندنا في النكاح كونه كذا في المنكوبة
اليزوي هم ووقعت البينة بينهما وقال الشافعي لا تقع ش وقال شمس الائمة الشريسي توى في وقوع الفرقة

فاقمنا شرطها
وهو معنى الحبض
مقام السبب كافي
حفر البير ولا فرق بين
المدخول بها وغير
المدخول بها والشافعي
يفصل كما مر في دار
الاسلام واذا وقعت
الفرقة والمرأة حريمه
فلو مدد عليها وان
كانت هي المسلمة
فكذلك عند ابى
حنيفة خلافا لما
وسيا في بياننا
الله تعالى ولا اسلم
زوج الكتابية فما
على نكاحها لانه صحيح
النكاح بينهما ابتداء
يبقى الى قال واذا
اخرج احد الزوجين الىناش
من دار الحرب مسلما
وقعت البينة
بينهما وقال الشافعي
لا يقع

دلو سبي احد الزوجين
وقعت البينونة بينهما
بغير صلوة وان سبيل
معها يقع البينونة وقال الشافعي
وقعت فالصالح ان السب
هو للباين دون السبي عند
وهو يقول بعكسه لان
الباين اثره في انقطاع الو
لاية وذلك لا يؤثر في الفقة
كالجرحي المستامن والمسلم
المستامن اما السبي فيقتضي
الصفا والسباني ولا يفتق
الابا انقطاع النكاح ولهذا
يسقط الدين عن ذمته
السبي ولنا ان مع البينونة
حقيقة وحكمها لا ينظم
المصالح فشايب المحرمية
والسبي يوجب ملك
الرقبة وهو لا ينافي
النكاح ابتداء فلذلك
بقاء فصار كالشراء
هو حقيقة الصفا وفي
محل عمله وهو المال
لاني محل النكاح

بما بين الدين ان يخرج احدهما مسلما او ذميا او فريجا مستامنا ثم سلم او صارا ذميا لانه صار من اهل اربا فائقة وقوع
البينونة حل وطلت تلك الامة لمن وقعت في سهمه بعد الاستبراء وان كان الخارج الزيل يجوز لان تيزون اربا سلا
اذا ختمت النكاح في هذا الاسلام هم ولو سبي احد الزوجين وقعت الفقة بينهما ش اتفاقا قام وان سبيا عاش اي
الزوجان هم لم تقع وقال الشافعي وقعت فالصالح ان السب ش اي سبب وقوع البينونة هم عندنا هو التباين
اي تباين الدين هم دون السبي ش وهذا لم يوجد هم وهو عكسه ش اي الشافعي عكسه ما قلنا حيث يقول ان
يوجب البينونة لا التباين وبه قال مالك واحمد حتى لو خرج احد الزوجين اليها مسلما الا تقع الفقة عندهم على اسلام
هم له ش اي للشافعي ص ان التباين اثره في انقطاع الولاية ش وهو سقوط الملكية عن نفسه والماله
وذلك ش اشار الى انقطاع النكاح كالحربي المستامن يعني اذا حصل دارنا بان انقطعت
ولاية ولا تقع الفقة بينه وبين امراته ص اما السبي فيقتضي الصفا بالمدش اي الخلع من اي يقتضي صفا السبي هم للسبا
ش وايضا في الملك في السبي للسباني هم ولا يفتق الابا انقطاع النكاح ش الزوج عن البيت هم وهذا ش ايضا
لقوله يقتضي الصفا هم يسقط الدين ش الذي للكفار هم وعن ذمة السبي ش يصرف السبي السباني هم ولنا ان
التباين حقيقة وعكسه ش اي من حيث الحقيقة من حيث الحكم ما حقيقة فبان يكون احد جانبي دار الحرب حكما لانه فيه
الرجوع واما حكما فبان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل يكون على سبيل اقرار السكنى وفي النهاية وفي قوله
حكما جواب عن قوله كالحربي المستامن المسلم المستامن لان الحربي المستامن وان كان في دار الاسلام حقيقة ولكن هو
في دار الحرب حكما لانه على نية الرجوع فلذلك لم يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المستامن حتى لو انقطع نية
الرجوع كان حكمه التباين ثابتا في حقه لا ينظم المصالح ش والنكاح شرط للمصالح لا بعينه هم فشايب المحرمية ش
اي فشايب التباين المحرمية يعني اذا عترضت المحرمية على النكاح فانه لا يفتق معها الفوات نظام المصالح كذا هنا التباين
هم والسبي يوجب ملك الرقبة ش بهار دليل الخصم تقديره ان السبي يوجب ملك الرقبة هم وهو ش اي ملك الرقبة
هم لا ينافي النكاح ابتداء ش بان وج امته غير هم فلذلك ش لا ينافيهم بقاوش بان شرمي منكموتة الغير هم
وصار ش اي السبي هم كاشرا ش اي كاشرا من غير من حيث ان النكاح لا يفسد بالاشرا فلذلك بالسبي
المنافاة وكذلك الصدقة والسببة هم شرمي ش اي السبي هم يقتضي الصفا ش يعني مسلما ان السبي يقتضي الصفا لمن
هم في محل عمله وهو المال لاني محل النكاح ش ومبونا نفع البضع باعتبار كونها اوميتة هم وذلك ليس محل عمله لان
من الخصائص الانسانية للمالية وقد اخرج في هذا الكلام الجواب عن قوله وهذا يسقط الدين عن ذمة السبي لان الدين في

وهو محل عمل النساء في الرقبة وقوله وفي المستامن جواب عن قوله كالحربي المستامن وكان قد حذر
بقوله وحكما عن ذلك فان التباين وان وجد في المستامن متينة لكنه لم يوجد حكما ويتضمن قوله وفي المستامن لم يتبين
الدارين حكما المقصود الرجوع شش الى دار الحرب والرجوع منصوب على انه مفعول لمصدر والمصدر عمل فاعله
قلت استدلال شافعي رحمه الله تعالى بقضية زينة بنى الله تعالى عنها ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها جازت
من مكة الى المدينة وخلفت زوجها ابا العاص بكة فودع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكلج الاول فعلم ان التباين
لا يوجب الفرقة قلت ردوا عليه السلام بالنكاح الجدي يعني قوله بالنكاح الاول اي بجريته النكاح الاول وقسم في الشرح
عند الترمذي وابن ماجه واحمد انما روت بعد ست سنين في رواية وفي اخرى بعينين وعند الفرقة بالقطعة
العدة وان لم تثبت التباين فكيف يتجوز به علينا فان قلت استدلال ايضا بحديث ابى نعيم فانه سلم الظاهر ان في حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح بينه وبين امراته منه ولما فتح عليه السلام مكة برب عكرمة بن ابى جهل وعلم من خرام
حتى اسلمت امراته كل منها واخذت الامان لزوجها وذهبت فجات به ولم يجد عليه السلام النكاح بينها قلت الصحيح
ان ابانين لم يحسن سلامه يومئذ وانما اجازة رسول الله صلى الله عليه وسلم لشفاة عمه العباس رضي الله تعالى عنهما
وعكرمة وحكيم بن خرام انما هربا الى اساطل كانت من حدود مكة فلم يوجد تباين الدارين وقد قال الزهري ان الاسلام
يتميز من دار الحرب بعد فتح مكة ولم يوجد تباين الدارين يومئذ فان قلت قال الله تعالى والمعتقات من النساء وال
ما ملكت ايماكم عد النكوحات من المحرمات ثم استثنى المملوكات ملك اليمين مطلقا ولم يفضل فيها اذا كان تزوجا
مهما ولم يكن ولم يطلق يجوز على المملوكة عندكم فكيف لا يجوزون وطى المسبية التي سبى - مهازر وجراروى في اسنن سند
الى ابى سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبايا اوطاس الا لا توطأ ما لم يفتقر
ولا تغيرات حمل حتى تخيف حيفه ولا تفصل فيه ايضا قلت المالاية فان قوله تعالى ما ملكت ايماكم عام خص به البعض فخص
التنازع بما اذا اشترى الامه مع زوجها لا يجوز للمشتري ان يطالب بالاجماع مع وجوب ملك اليمين فكذا اذا سبى الامه
وزوجها كان سلما او ذميا لا يجوز للسباي وطىها مع وجود ملك اليمين فلما كان البعض مخصوصا ملنا الآية على ما اذا سبى
المرأة وحدها وحصل من الزوجهين تباين حكما والجواب عن سبايا اوطاس فانهم كمن سبى واحد من دون الزوجين
فان الرجال كانوا قد خرجوا للقتال وخلقوا النساء والذاري في الحصن فلما انهمزوا استوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم على الحصن وسبوا النساء ودون الزواج واوطاس اسم موضع يقرب مكة على ثلاث مراحل من مكة والله اعلم
واذا خرجت المرأة اليها مهاجرة شش اي حال كونها مهاجرة من الحرب الى دار الاسلام سواء كانت مسلمة او وثنية

وفي المستامن

لم

يتبين

السلام

حكما

اقتضى

الرجوع

واذا خرجت

المراة

الى

مها

حكة

على الاسلام فينبول لقاضي منابه في التبرج هم ولما نشق قوتيج لكون الروة مناقية للطلاق وكون الاباء والى
 لاجل ذلك هم قوتوف الفرقة بالاباء على القضاء شس اى على حكم الحكم لانساليست للمنافاة فتوتفت حكمه على القضاء
 هم ولا يتوقف على القضاء هم الروة شس لان النافى لا يتوقف حكمه على القضاء كالمرية هم شس ان فان الزوج هو
 فلما كل المهران دخل بها نصف المهران لم يدخل بها نصف النفس شس وان كانت على المزة فلما كل المهران دخل بها
 وان لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة لان الفرقة من قبلها شس فلما لم يقطع المهر ونفقة كانا شرة لان نفقة لها مهر
 ارتد معا شس اى ارتد الزوجان معا هم ثم اسلما معا فلما فكماهما اتحسانا شس اى من الاتحسان هم وقال بنو
 ومه قتياس شس وبه قال الشافعى مالك احمد هم لان دة احد باسنافية وفي رواية احد بها شس اذ كانت مينا
 للثمان فودتها بالطريق الاولى هم ولما روى شس وبه وبه الاتحسان هم ان بنى خيفة شس وبه من العرب
 ارتد ثم سلموا ولم تهرم الصحابة بنى الله تعالى عنهم تجديد الائمة شس قال خرب الاعاديش هذا غريب قال الاراذى
 وبه الاتحسان ما روى احمد ابنا في الميسر بنو غير ان بنى خيفة ارتد والمخ الزكاة وبحث اليهم ابو بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه الجيوش حتى اسلموا ولم يهرم تجديد الائمة ولا احد من الصحابة واجما عنهم جديده كالتياس فان قلت من الجاهلهم
 ارتدوا على التعاقب فمن زين يعرف انهم ارتدوا جميعا بل انما السبب لتعاقب في الروة وبه الظاهر قلت تركب الصحابة في الله
 تعالى عنهم عن تجديد الائمة ويل على عدم التعاقب لانه لو كان ارتدوا جميعا على التعاقب لاه واجد يد الائمة لان السكوت
 عن الحق لا يليق بجنابهم هم والارتراد منهم واقع وما شس هذا جواب لما قال ان ارتدوا بنى خيفة ما وقع جناية حتى يتقيم
 التعلق به فاجاب بقولهم والارتراد منهم شس اى من بنى خيفة هم واقع شس منهم جميعا لجملة السابج لمت ارتدوا جميعا بل
 كانه وحد جنة كالفرق والفرقى والى هم ولم يهرم احد بها شس اى احد الزوجين المزدنين هم بعد الارتداد شس قبل الازهر هم
 فسا النكاح بينهما شس يعنى تقع الفرقة بينهما باجماع علماءنا هم لاصرار الاخر على الروة لانه شس اى لان اصره على الروة
 هم منان شس اى للنكاح هم كابتدائها شس اى كفساد ما حتى لا يجب لها شى ان كان لمسلم بالزوج قبل الدخول
 وان كانت هى التي سلمت قبل الدخول فلما نصف الصداق وان وجب الدخول فلما لم يكن الا في الزوجين لان المسيرة قربة بالزوج
 وبنافى ذمة الزوج والدلون لا تسقط بالردة وعند زفر الشافعى ومالك احمد اسلام بها لا يترتب الفرقة الواقعة بارتدادها بل هو
 باب القسم اى في باب بيان احكامهم بفتح القاف مصدر قسم شى فانقسم وكسب القاف انصبب انقسمه هم المقاسمة و
 الاقسام انقسمت شى وبين وقال الاراذى بفتح القاف مصدر وهو الرواية عن بنو خنات قلت هذا عجيب لا يحتاج الى روية
 بل هو من شى لان كل واحد يعلم انه بالفتح في باب التعديل بين النساء وعلما انه بالسريص ولما ذكر جواز عدوين النساء

ولهذا يتوقف الفرقة بالا
 لا بد من القضاء بغيره
 بالردة شس ان كل الزوج
 هو المزدن قبل المهران
 دخل بها ونصف المهران
 لم يدخل بها وان كانت
 هي المزدن قبلها كى المهران
 دخل بها وان لم يدخل
 بها فلا مهر لها ولا نفقة
 لان الفرقة من قبلها
 قال واذا ارتد معا هم
 اسلما معا فاعلى كلهما
 اسلموا وقال زفر سيعلم
 لان ردة احد هما منافية
 وفي رد مفسد
 احدها وانه ما روى ان بنى
 خيفة لا يترتب الفرقة
 اذ لم يهرم القضاء وكون الله
 عليه جميع بنى خيفة
 نكحة ولا يترتب اليهم واقع
 معا لجملة لان المهر والمسلم
 احد على كذا ردة عند
 النكاح يترتب لاهل الاخر
 على الازهر كانهما
 باب القسم

والثاني ان يقتضي ما زاد على الثلث وفي الجواهر لم يفتى للامته الجديدة سبع اذا كانت كبروا وكانت ثيبا فلها ثلث على الثلث
والثالث في جعلها كالحره البكر والشيخ للثامية ثلثه اقول ان هذا التسوية من الحره والامه الثاني للامه النصف كما بقى من الثلث
للبكر من الاما واربع للشيخ ليلتان تكسبا لبعض الكسبه في النهاية لاما لم يجرى في الجواهر الزيادة حق الزوجه او حق الزوج
او حقها في اختلاف وفي الجواهر والنهاية لم يفتى على المجنون ان يطوف على نسائه في النهاية لو ترك حق واحدة منهن
بالباقيسته يجب عليه القضاء وعندنا ما ذكره في المحيط والمبسوط الزوج لا قام عند واحدة شبه اطلاق ثم طلب القسم من الباقيات البغير
طلب فليس عليه ان يرضى لانه ليس بالثالث فكم يكن عليه ثلث في الزمة لكنه ظالم بغير اطلاق يتم لو لم يرضى او جعلت للحره بالاعلى
ان يرضى في ما يرضى بطله ولها ان تسبع في مالها وان زاد في ما يرضى لانها في حكم الشقة والرشوة في الحكم وكذا الوطء من ما يشبه
الشروط قال الشافعي احمد وقال ابو ثور وموافقه وهو من مذهب الحسن البصري ذكره في الاثراف هم لاطلاق ما روي عن
قال الامام ابي ذر بن ابي بكر بلقاء فائدة لان عدم قصد فيما رواه يعلم من قوله لاطلاق ما روي وما كان يحتاج الى ذكره جميعا وقال الامام
الاختلاف في موضعين في الفرق بين البكر والشيخ في تفصيل الجديدة على القديمة قيل المصنف الاول يقول لا يفضل فيما روي انما
لاطلاق ما روي انما قالت لكن انظر في تصويب حديثها هم ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاديت بينهما في ذلك
ش اى بين النساء هم والاختيار في مقدار الدور الى الزوج ش يعني انما ثلث لكل واحدة وان شاع لكل واحدة الى غير
ذلك وليس للمرأة ان تقول بت عندي ليلية وليلة اخرى عند صاحبتي لان المقصود هو العدة ذلك حاصل كيف كان هم وان
المستحق من التسوية مئين ش اى بين الزوجات هم دون طرقيها ش اى طريق التسوية وفي غالب النسخ دون طرقيها وقال الامام
اى دون طريق العدل حتى بيت عند المهرتين مثل ما بيت عند الاخرى فان بات عنده بذا ليلية بيت عند الاخرى كذلك
ان تقول بت عندي ليلية وبت عند صاحبتي مثل ذلك لان المستحق عليه العدل طرقيه لان طرقيه مفضل الى الزوج ثم قال الامام
وتدكره الضمير طرقيه وان كانت حبا الى التسوية لارادة العدل مثل ذلك جائز كما في قوله والارض مثل افعالها هم والتسوية المستحقة
البيتوتة لاني لمجاعة ش قال في شرح الكافي وهذه التسوية في البيتوتة عند المصنف المأثورة لاني لمجاعة لان كل شيء
يتمتع على النشاط ولا يقدر على اعتبار المساواة فيه هو نظير المحبة بالعلم لان المجاعة يمتنع على النشاط
ش كما ذكرناهم والكانت حرة والآخرى من فطيرة الثلث ان من القسم والامه ثلث بذلك والآخر ش وهو روي
ابو بكر بن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما والدارقطني ثم سبق في سننها عن ابن ابي ليلى عن ابن مسعود بن عمر بن عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه قال في كعت الحره على لامه فلهذه الثلث لان لامه لا ينبغي لها ان تزوج على الحره ولها
بن عمر بن مسعود قال وعيادة ضعيف قال في التفتيح قال البخاري فيه نظروى المهني عن ابن مسعود بن سليمان بن يسار ان الحره

لا خلاف
ما روي عن
القسم من حقوق
النكاح
بينهن في ذلك
والاختيار في مقدار
الدور الى الزوج
لأن المستحق
دونها هو التسوية
في البيتوتة في
المجاعة لانها
تبتى على الثلث
احد منهما
والآخرى من فطيرة
الثلثان القسم
الثلثان العدة

وكان حل لامة فخص من
حل المحرك فله بد من الظهار
انفس في الحقوق والكتابة
والدبر وادام الولد بمنزلة الومة
لان لوقه من خاتم قال
كلاحق لهم في القسم الحنف
فيسافر الزوج من شانهن
ولا ان يقر عينهن فيسافر
من خربت خمره لو قال لا
الفرقة مستحقة لما في النكاح
عليه السلام كل اذا اراد سفر
اقر عين نسائه الا ان يقول
ان الله تطيب قلوبهن
فيكون من بلاد الاستحباب
وهذا لان لاحق له ان يفتد
مسافرة الزوج لا ان يفتد
ان لا يستحب واحدة
منهن فكذا ان يسافر
بواحدة منهن ولا يستحب
بتلك المدة وان رضيت
بزوج تسميها بصلحها حاز
لان سودة بنت ربيعة رضي الله
سالت رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تجعل يوم نكاحي

اذا اقامت على غرات فلها يومان ولا يتيسر فيه قال الشافعي رحمه الله وقال مالك في رواية اخرى انما سوا في
استحقاق القسم وان حل لامة فتس من حل المحرك لا تس على النكاح في غالب الحقوق ص فلا بد من انفس النكاح
في الحقوق مثل لايلازمة لتسوية ص والمكاتبه وللمدبرة وام الولد بمنزلة الامة لان لوقه من خاتم قال
من القسم قال شافعي رحمه الله تعالى ص ولا تس لمن في القسم حاله اسفروا فيسافر الزوج بمسافر من
ان يقر عينه من فيسافر من خربت فوعدهما وقال الشافعي لفرقة مستحقة مثل حتى لو سافر بدون الفرقة بواحدة فيسافر
يعتق اقيم عن من لم يسافر من مثل تلك الايام وبالفرقة لا يقضي ويقال لحد فيسافر كل من لم يسافر ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا اراد سفره اقر عين نسائه في هذا الحديث اخرج المجاعة من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد السفر اقر عين نسائه فانه من خرج منها فخرج بها وما خرجة فخصر او سطو لا يجزئ
ص الا ان يقول شافعي نعم انما يجرى كذا على الشافعي غير ان يقول ص ان الفرقة تطيب قلوبهن فكانت شافعي العدة
ص من باب الاستحباب شافعي نعم ان يظا به فخرج يقول ان التسوية من لم يكن هبة على النبي صلى الله عليه وسلم في
ففي السفر او ان وانما كان يقر عين في سفره ما ذكره ص وبذا شافعي ان يكون الفرقة من باب الاستحباب ص لان لاحق للمرأة
عند مسافرة الزوج ان يقر عينها لما قبله من شافعي ان لا يسافر الزوج ص ان لا يستحب واحدة منهن فكذا ان يسافر
بواحدة منهن شافعي لا يسل على جواز الاحاق لمن لا يسافر ص لا يستحب عليه تلك المرأة شافعي لا يستحب على الزوج
السفر يعني اذا سافر باحد من المهرين شافعي لا يسل على جواز الاحاق لمن لا يسافر ص لا يستحب عليه تلك المرأة شافعي لا يستحب على الزوج
ثم لا يقضي هذه المسافرة واحدة منهن في البقية نسائه وقال ابو بصير في السفر لا يقضي شافعي لا يستحب واحدة منهن فكذا ان يسافر
اربعة شافعي لا يسل على جواز الاحاق لمن لا يسافر ص لا يستحب عليه تلك المرأة شافعي لا يستحب على الزوج
سفر التجارة يجوز والثالث ان يكون السفر طويلا لان في السفر القسمة يفرق طريقتان احدهما يستحب الفرقة وفيها
والثاني كالسفر الطويل ولا يقضي وهو صحيح عند صاحب التمهيد والتمهيد الرابع ان لا يسافر على القامة ومقصده اربعة
ايام واكثر ص وان نصبت احدى الزوجات تبرك قسمها لصاحبها جاز لان سودة بنت ربيعة سالت رسول الله صلى
عليه وسلم ان يذهبها وتجعل يوم نكاحي عتيق رضي الله تعالى عنها شافعي مفهوم هذا الحديث انه عليه السلام طلق سودة
وقال مخرجه الاحاديث ولم يجد ذلك قلت روى البيهقي في سننه باسناده ان عروة بن عوف رضي الله عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة
فلما خرج الى مكة امسكت بثوبه فقال والله اني في الرجال من عارية ولكن اريد ان احشرني ازيد عليك قال فارجعها
يومها عارية وهذا امر في سترك الحاكم عمر بن شام بن عروة من عروة عارية رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله

مختصر

صلى الله عليه وسلم يروي في العائشة فقيل ذلك منها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فيها
وفي اشياها انزل الله تعالى فان امرأة خافت من بعلها نشوزا وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى البخاري في مسلم
عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ما ريت امرأة احب الي من ان اكون في سلامها من سودة بنت زمرة من امراء
عدة فلما كبرت قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبت يومي منك عائشة فكان علي السلام فتيمة عائشة يومئذ
ويوم سودة وروى البخاري ايضا كان علي السلام فتيمة لكل امرأة من جميعا غير ان سودة بنت زمرة اجبت يومها وليمة
عائشة فبقي ذلك زني النبي صلى الله عليه وسلم حتى تزوجت فتيمة يومئذ هم علي هم ولما ان تبيع في ذلك شئ اى المرأة ان تبيع
في ثمنها بغير ان يجبت لها مائة من اقطعت تحاليم حبيب بعد فلا يسقط شئ فلم يكن سقاطها لغيرها فلما لم يقط
بعد ذلك عمر بن الخطاب وبقاها الله انما الك الحمد لان الشافعي قال يشترط قبول الزوج في هيبته يومها والله اعلم

كتاب الرضاع

اى هذا كتاب الرضاع وهو يفتق الراوي والاسلم ما يبرأه وقال عياض الرضاع والرضاع يفتق الراوي وكسر الفاء واكثر
كسر ما ح انما الرضاع شئ له بلى به يرضع ما رضاعا مثل مسموع سماعا والى نخبه يقولون رضع رضاعا ككسر الفاء على
شئ من ضرب يضرب من الرضاع التي له ابن جواد او ولد رضع قاله عياض وقال الجوهري المرة ترضع ذات ولده رضع تر
فان وضعت ما ارضاع الولد فقلت رضعة وانما كماله لم تصدق ان كان به والتواء له انما سلك الولد لا يرضع الى الرضاع نأ
فذكرنا الرضاع عقيب الناح فان قلت الرضاع سبب التبريم فكان لنا سبيلان يذكره في المحرمات قلت لما فصل الرضاع
بمسائل ثم ساودة الناس في الرضاع وتلخصها بالرق وغير ذلك افرد بكتاي ائمة والرضاع في الشراء بغير الرضاع
من شئ الاووية في وقت منهنه من الحس تيناول التهلين كشيء وقوله ترمى الاووية حتره عن شئ من الشاة ونحو ما قال الرضاع
لا يثبت في المرد من وقت منهنه من هوية الرضاع وفي تقديره اختلاف سياقي ان شاء الله تعالى هم قليل الرضاع وكثيره
سواء اذ حصل في مدة الرضاع يتعلق بالتحريم شئ وكذا يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وعبد الله بن
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء وكحل
والزهري وقتادة وعمر بن دينار وكحل وحماد والاذاعي والكثيري وكعب وعبد الله بن المبارك الليث بن سعد
وزاد الشيخ ابو بكر الرازي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واشجع النخعي وقال ابن المنذر وهو قول اكثر الفقهاء وقال
وهو قول جمهور العلماء وعلى ابو بكر الرازي وابن قال في المعنى عن الليث انه قال جمع المسلمين على قليل الرضاع وكثيره يحرم
في المهد كما ينظر العصايم وهو قول الك في روايته هم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بتسعة رضعات شئ وبه قال احمد في

والله اعلم
رأى لا تسقط
حقا يجب بعد
فلا يسقط
كتاب
الرضاع
قليل الرضاع وكثيره
سواء اذ حصل في
مدة الرضاع يتعلق
به التحريم وقال الك
لا يثبت التحريم الا
بتسعة رضعات

[illegible]

لقول عليه
السلام لا يخرج
المصنف ولا
الاصحاح
ولا الاموال

عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كان فيما أنزل في القرآن عشرة رضعات معلومات فتسحق بن جابر عن عائشة
 معلومات يحرم من ذلك ما يتلى بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعده وكان مكتوباً على قوطاس بعده قد خل
 وجن البيت فأكاد وتمسك في شرح الوجيز وغيره من كتبهم بهذا الحديث أيضاً قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
 رحمه الله لم ينقل وانزل الله في القرآن عشرة رضعات معلومات نسخ من ذلك نسخ مما في خمس رضعات فتدبر في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك انتهى ورواه ابن ماجه عن عائشة أيضاً ونقلها أنها قالت كان مما أنزل الله عز وجل من القرآن ثم سقط لا يحرم الا
 عشرة رضعات الخمس رضعات وروى ابن ماجه أيضاً عن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه عن عائشة قالت لقد نزلت آية الرجم
 ورضاعة الكبيشة اربعاً كان في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقشاً علينا بموته وخن جن فاكلامهم
 ولما قولته تعالى وما تأكل الا مما أذن الله لكم الاية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل شراً صحابنا ائمه
 لئلا يهيم بالآية الكريمة وحيداً لئلا ينال الله تعالى جل علة التحريم فعل الرضاع قل وكثر وقال بوكير الرازي في الحكم المسمى
 اذا اقتضى فعل الرضاع استحقات أهم الامومة والاخوة بوجود نفس فعل الرضاع وذلك يقتضي وجوب التحريم قبل الفعل وكثير من
 اطلاق اسم الام عليه هذا لان كل حق يتعلق بعلية في الشرع مثبت لحكم بوجوده لا بالعدم فيه وقيل لا بد من ان يكون
 الابن بالرضعة والرضعتين فقال قلنا رافقه من قلنا ابن ابيير وقال بوكير بن ابيير الرضاع وحف ثبتت نفسه في الفعل
 وبذا معلوم عروية وشرعاً قال عز وجل وما تأكل الا مما أذن الله لكم الاية بترفع طرب لا يعمل عليه استدلال صحابنا ايضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك فمن قدره بعد ولادة الرضعات عليه فرفع حكمه الاية بترفع طرب لا يعمل عليه استدلال صحابنا ايضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بهذا الحديث اخرجه البخاري وسلمه صحيح بن عباس ومصحح ميث عائشة وقد تقدم
 فيه في اول كتاب الكتاب قوله من غير فصل يعني بين الفعل والكثير في الكتاب الحديث روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان علياً
 قال ان ما حرم من الرضاع ما حرم من الولادة متفق وفي البخاري وسلمه يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم وفي لفظ ما يحرم من النسب
 من غير تعيين بعد وكذا القرآن هو والان الحريم وان كنت لشبهة بعينية شئ بناويل يقول تنمير جابح ال قد تقيده ان
 لما كان التحريم باعتبار انشاء العظم وانبات اللحم وذلك يحصل بالكثير دون اقل من تقدير الجواب الحريم وان كانت باعتبار شئ
 البعضية الحاصلة من اللبن هو ثابتة بشئ العظم وانبات اللحم شئ قال عليه السلام الرضاع انشاء العظم ونبت اللحم والانشاء
 بالاولاد احياء قال الله تعالى اذا نشأ فشره لمعني في الحديث نشأ كانه احياء ويروي بالرازي يقال فشره شئ اذا رفعه هو كانه
 مبطلن شئ فيه جناء والرضاع سبب في حكمه شئ اي حكم الحريم هو فعل الرضاع شئ يعني مجزئ الرضاع
 هو ورواه شئ اي ما رواه شافعي من قوله لا تحرم له الحديث هو ردد بالكتاب لان العمل بالكتاب قوي على تقدير

ولما قولته تعالى
 وأنها تأكل الا
 ما أذن الله لكم الاية
 وقوله عليه
 السلام يحرم
 من الرضاع ما
 يحرم من النسب
 من غير فصل
 وكان الوجه
 وان كانت شئ
 البعضية الحاصلة
 بنشوء العظم
 وانبات اللحم
 انما هو على فقل
 الحكم بفصل
 الرضاع وما
 ردد من ردد

شعني قوله تعالى وحله فصالهم ووجهه شئ اى وبالاته لال بها هم ان الله تعالى ذكره يشيئ في كل انفسا هم
وضرب لها مدة شئ وهو قوله تعالى لما تلون شهرا فلما كان كذلك هم فكانت اى المدة شئ لكن اى امدته فما كملها اما
كالا جال المعزوب للذين شئ بان قال جلست الذين الذي على فلان الذين الذي على فلان سنة فغيره منه تقاير المدة
في كل واحد من الذين هم الا انه قام المنقص في احد ما شئ يعني اى امدته ووجهه شئ عايشه رضى الله تعالى عنها الا في قول في
اسم اكثر من اثنين ولو بطلت فغزل هم فبقي في الثاني شئ وبه اوفصال هم على ظاهره وبه ما تلون شهرا وبه من انفسا شئ
بما خيره الوعد فلا يجوز تفسيه الكتاب بطلت اى بان الكتاب اى دل قال قوله الاسلام ما به اى الله تعالى ذكره وان المعزوب للذين شئ
بقدر الاسكان فلم يكن لالة الكتاب على استدلال المصنف قطعية ويؤيده ما روى ان جلاته من امره قوله الله تعالى شئ
عثمان شئ الله تعالى عنه فشاو في رجها فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان شئ منكم كتاب الله تعالى شئ
قالوا كيف قال ان الله تعالى يقول حله فصالهم الا انه على انك كذلك لم يرد المصنف لانه شئ اول اى بان انفسا هم
اشه وفصاله لولان فتر كما اذ الم يكن الا انها على انك كذلك لم يرد المصنف لانه شئ اول اى بان انفسا هم
الغذاء شئ في الرضيع لم ينقطع الانبات بالبين شئ وتصل فيه الاية هم وذلك شئ اى تربية الغد اى انهم به يادوه
تعدوا لى فيها شئ اى في تلك الاية هم فيه شئ اى في تلك الاية هم فيه شئ اى في تلك الاية هم فيه شئ
وعده المصنف لانه قوله لما بين للرضع وقوله شئ لى الله تعالى البصينة قد راها في مدة كل الامانة فورة قال الولد في البطن
اشه تقي ويغذى بغذاء الام وبعد الانفصال غذاوه للبين ويصل الى الغذاء بالاطعام هم وحديث شئ من قوله الرضاع
شئ محمول على اية الاستحقاق هم اى انفسا شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم
الاجر على الاب تدرج لى حتى لو طلق امراته بطلت الرضاع بعد الحولين اى الزوج لا يبر على ذلك ليدفع ذلك في الحولين
هم وعليه انفسا شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم شئ اى شئ منكم
وذلك لان الرضاع لو كان حراما بعد الحولين لم ينزل الرضاع في زوال الحريم لانه شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ
بالرضاع تحريم لقوله تعالى السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع بعد الفصال شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ
سبحه بانه اى على رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضاع بعد الفصال لا يبرع بغيره واه عليه الرضا
سفره ما ثم واه مقوله قال العجلي في كتابه به اوصاف رواه الطيالسي في مسنده صحيحه جابر بن عبد الله في شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ
وعلى ابن عمر بن عبد الله واه نقل عن ابن عمر بن عبد الله في مسنده صحيحه جابر بن عبد الله في شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ شئ
شئ اى الله تعالى في المدة شئ لان الحريم في الرضاع باعتبار الصغير لا يتعدى بغيره هم اى الكبرية في شئ اى اللبن عاده بوجوبه

وروجه الله تعالى ذكره
وضرب لها مدة شئ
كالا جال المعزوب للذين
بما خيره الوعد فلا يجوز
بقدر الاسكان فلم يكن
عثمان شئ الله تعالى عنه
قالوا كيف قال ان الله
اشه وفصاله لولان فتر
الغذاء شئ في الرضيع لم
تعدوا لى فيها شئ اى
وعده المصنف لانه قوله
اشه تقي ويغذى بغذاء
شئ محمول على اية الاست
الاجر على الاب تدرج لى
هم وعليه انفسا شئ اى
وذلك لان الرضاع لو كان
بالرضاع تحريم لقوله تعالى
سبحه بانه اى على رضى الله
سفره ما ثم واه مقوله قال
وعلى ابن عمر بن عبد الله
شئ اى الله تعالى في المدة

قال واذا مضت

ولا يعتبر النظام قبل المدة
لا في رواية عن أبي حنيفة
إذا استغنى عنه وجهه
انقطاع الشرب بغير الغذاء
وهو يباح لا يرضع بعد
المدة قد قيل لا يباح
إباحته ضرورة لكونه
جزءاً لا دى قال دهم
من الرضاع ملجوم من
النسب للحدث الذي روينا
لأنه اخذ من الرضاع غايته
يجوز أن يتزوج ما كان يجوز
أن يتزوج أم اخذ من النسب
لأنها تكون أمه وموطوءة أبيه
فإن الرضاع ويجوز تزوج
أبيه من الرضاع كما يجوز ذلك
من النسب لأنه ملجوم لها
مخبر عليه ولا يوجد من الرضاع

تعتبر بنية هم ولا يعتبر النظام قبل المدة
شئ أي من اللبن وموجبه شئ أي وجبه ما روي عن أبي حنيفة هم انقطاع الشرب بغير الغذاء شئ أي انقطاع الشرب
باللبن يعني أن يشرب اللبن يقطع بعد استغنايه بالطعام بغير غذائه لأن غذاءه كان لبناً فصارت ما فلا تثبت الحرمة
برضاع اللبن بعد ذلك ولهذا قال عليه السلام في حديث أبي هريرة الرضاع ما تنق الأسع وكان ذلك قبل الطعام وفي الوقت
الفتوى على ظاهر الرواية لا يعتبر الطعام قبل المدة هم ويل يباح الرضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لأن بابه ضرورة شئ أي اللبن
اللبن المدة لغزوة الولد والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة فلا يباح بعد المدة لزوال الضرورة هم لكونه جزءاً لا دى
شئ أي لكون اللبن جزءاً لا دى في الانتفاع به حرام لأن الأولى وجوبه يجوز أن يكون مبيته لأمه أو سواها كان الرضاع
من الأجنبيته وقال أبو تاشي في اختلاف المشايخ في الانتفاع باللبن المدة قد قيل لم يجوز إذا علم أنه ينزل به الريد وفي الأخيرة
والروضة فطمعت في الثنتين واستغنت بالطعام ثم وضعت في المدة من امرأة أخرى لا يكون رضاعاً وان لم تستغن كان رضاعاً
ذكره الخشاف في رضاعه وفي المدة من المولود هو رضاع وفي عمدة الفتاوى أن خيف عليه الهالك أخطأ قبل سنتين في نطفة
بالأجرة وفي المحيط الرضاع بعد الطعام لا يحرم عند أبي يوسف وعند محمد لا اعتبار بالطعام في الحولين بل ذلك عند محمد قال
أبي حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر الرضاع بغير المدة قال الأئمة في حقه هم قال شئ أي القدر الذي هو الرضاع ويحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب للحدث الذي روينا شئ وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قد ذكره في أوائل كتاب الكفاي ورواه
من هذا العموم صوتين صريحاً هو قوله الأم اخذ من الرضاع فانه يجوز أن ترضع أم اخذ من النسب
تكون أمه وموطوءة أبيه شئ أي لأن أم اخذ من النسب تكون مله ذكاته لاغت لابهم بخلاف الرضاع شئ لأن المعنى
المذكور لم يذكر فيه هم ويجوز تزويج بنت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب شئ هذه هي الصيغة الثانية له اشتاء هم
لأنه ملجوم لها شئ أي لأن الأب ملجوم لها بنته هم حرمت شئ أي اخت الابن هم عليه شئ أي على الأب الصابرة
هم ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع شئ وعلم أن المصنف لو قال في المسئلة الأولى من ختمه ونهيه لكان أولى لأن الحكم في التوطين
واحد وكذا لو قال في هذه المسئلة بنت ولد له شئ الذكر والأنثى لكان أولى فقال لا ترضع وقد منع في خاطر على أن شرط الخطب
المسئلة وماذا تزوج أم اخذك من رضاع من نسب محرمة فرغى بنت ابنه رضاعاً طالعاً ما نسب يجوز ما نسب علم أن كل المحرم من
لا يحرم بالرضاع كما ذكرنا من الصورتين وهما صوراً آخرتين من الرضاع ودون النسب الأولى يجوز له أن تزوج أم عمه من الرضاع
ودون النسب الثانية يجوز له أن تزوج حبيبة ولده من الرضاع ودون النسب الثالثة يجوز له أن تزوج بعتة ابنه من الرضاع وبو
الرابعة يجوز لها أن تزوج باب أخيها من الرضاع ويجوز ذلك من النسب لما استدل به أن تزوج أم خاله من الرضاع ودون النسب

السواسته يجوز لما ان تزوج باخ ابتداء من الرضاع وولن النسب جميع بعين فقها بخارجي المسائل التي تفارق حكم الرضاع
حكم النسب تحت ال مرتبة ايفارق الرضاع حكمه في خمسة مسطوره في الكتاب من اخ وامت سيدى امم الامم الامم
فافقه سيدى ركذا وقتت تحت الولد فاقبلت على الكيا مستندى امم ثم ثم عمه فافقه تعالى لا اقيت عمه وامم خال ثم امم خاله وامم
لا يخفى من الجمانه كما حرج الرضاع واقع وما عاده فالليل منع وقال شيخنا استثنى بعضهم قوله يجوز من الرضاع ما يحرم من النسب
ايح مسائل استثنى بالرافعي في الشرح وزاد بعضهم ثلاث مسائل اخرو قد نظم بعض الفضلاء المسائل الاربعة التي استثنى بالرافعي في
وفيلت عليها بالمسائل الثلاثة الاخرى في بيان خزين لبيانها في الاربعة في الرضاع من حلال واذا لم يستثنى من حرام حدة ايت
وهذه ثم الامم الفاضيه وما قد اسلام والذين راويناها هو قلت عز بام عمه ومخال اخ ابن فملك سبع تمام وحي ليست بواريات على
النسب لا الشافعي وهو الامم وامرأة ابية وامرأة ابنة من الرضاع لا يجوز ان تيزوجها كما لا يجوز ذلك في النسب رويانا
وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعند الشافعي يجوز تزوج حليته الابن من الرضاع قوله وامرأة ابية صبيته
امرأة تزوج بها زوج المضرعة ثم فارقه فانما لا تحل لولده ان تيزوجها كما لا يجوز ذلك في النسب لما رويانا وهو قوله عليه السلام
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وذكر الاصطلاح في النص ثلث ابداء جواب يقال انه تعالى حرم حليته الابن من الصلب
وحليته الابن من الرضاع فنفى ان لا تحرم لان هذا ليس من صلبه فاجاب بقوله وذكر الاصطلاح في النص وهو قوله تعالى حلال
ابناكم الذين من صلبكم هم لاسقاط اعتبار النسب ثلث فان حليته الابن ليشتهى كانت دليما في الجاهلية فان قيل لم لا يجوز ان
لا تقاد حليته من الرضاع اوله سقاطها جميعا وادوجه تخرج جانب حليته الابن لم يقتضى في الا سقاط حبيب بان حرمة حليته من
تامة بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فحمله على حليته الابن ليشتهى فليلا يلزم التعارض بين وجوب
الاحتياط السنة المشهورة هم على منية ثلث في فصل الحيوات هم ولبن الفعل يتعلق به التحريم ثلث الاضافة في لبن الفعل من باب
اضافه اشئ الى سببه لان سبب اللبن هو الفعل وقوله يتعلق به التحريم قول عامته صاحب الشافعي رحمه الله تعالى وما لك وجه
رحمها الله تعالى وفي المبسوط قال بعض العلماء وهو داود وابن عليه لم يتعلق به التحريم وهو واحد قولي الشافعي ولكن ذكر في شرح
الموجز يتعلق بلبن الفعل التحريم عند عامة العلماء ومن بعض الصحابة خلافة واختاره عبد الرحمن بن بنت الشافعي رواه عن الشافعي
لان النص كحرمة الرضاع في جانب النساء والان الحرة لا تثبت في حق الرجال بحقيقة فعل الرضاع منه حتى لو زك لبن
فارضع به صبيا لا تثبت الحرة فلان لا تثبت بالرضاع زوجة اولى وفي شرح الاطع روى عن يحيى بن السيب ابراهيم بن
ابن ابن الفحل لا يحرم وهو ان ترضع المرأة صبغة فتحرم هذه الصبيته على زوجها وعلى ابية وابنايه يصير الزوج الذي نزل
لها منه اللبن بالمرضعة وفي احد قولي الشافعي لبن الفعل لا يحرم لان الحرة مشبهة للصبيته ولبن بعضها لا يرضع ولنا ما رويانا

وامرأة ابية وامرأة
ابنة من الرضاع
لا يجوز ان تزوجها
كما لا يجوز
ذلك من النسب
لما حرجنا وذكرنا
في النص لاسقاط
اعتبار النسب على
ما ينسأ ولبن
للفعل يتعلق به
التحريم وهو ان ترضع
المرأة صبغة فتحرم
هذه الصبيته على
زوجها وعلى ابية
وابنايه ويصير الزوج
الذي نزل بها
منه اللبن ابيا
للرضعة وفي احد
قولي الشافعي
لبن الفعل لا يحرم
لان الحرة
مشبهة بالصبيته
واللبن بعضها
لا يرضع ولنا ما رويانا

شأن وهو قول عليه السلام يحرم من الرضا ما يحرم في رواته عايشة رضي الله تعالى عنها يحرم من الرضا ما يحرم بالولادة
 ثم بعد النسب انما في بلائها بالثبوت بالبرهان المذكور لغيرهم والحرمة بالنسب شئت من الجاهلين شئت اي
 من الجاهلين لانه صفة بالبرهان شئت اي تلك السبب البضاع كما حصل بسبب الحرمة من الجاهلين فان قيل الحرمة بنات شئت اي
 والذين منها لانه ولدته فثبت نزولها من السبب قلنا الممنع من هذا لان سببه الولادة وهو الاحسان بنات شئت اي حرمة بناتها
 كما في النسب نزول الممنع بلا صفة لغيره وقوله عبرة بهم وقال عليه السلام عايشة رضي الله تعالى عنها فانه عكس من الرضا
 شئت حديث رداو الامت استنتج في بعم من عايشة رضي الله تعالى عنها قالت فعل علي فلح من ابني القيس فاستنت من فقال استنت
 سني وانا فعلت قلت من اين فقال اضعك امرأة اتي قالت انما اضعك في المرأة ولم تضعني الرجل ففعل علي يقول الله صلى الله عليه وسلم
 فحدثه فقال انه عكس عليك جلاست لاله ان العزم من الرضا لا يكون الا باعتبار الممنع فعل وفي الميسر قوله صلح امرئنا
 من الولج بالجمع وهو انه خول مسلمة لانه من مخرج مخرج ولو جاز فاصل مخرج مخرج فحدثه الواو لوقوعها بين الياء والواو فحدث
 تصالح وكذا حدثت من سائر قرات هذه المادوة عليك كالكاف لانه خطاب لعائشة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها قوله صلح
 بالرفع فاعل صلح والفتح المرفوع وسكون انا وبالجملة على الرجل الذي يهين في القيس كما في المذكرة في الحديث المذكور وبذلك
 لمسلم كذا فلح ابن ابني القيس كذا في اكثر الروايات في الصحيحين ايضا والنسائي من طريق مالك بن فلح اخا القيس جارية تان عليها
 وهو عموها من الرضا وفي رواية لمسلم والنسائي قالت استاذن علي عمن الرضا ابني القيس فحدثه قال هشام بن عمار القيس
 والرواية في فعل مكينة ابو الجعيد واخا القيس قال القيس في القيس في القيس وما سوى ذلك هو جرم ولا يعرف لابي القيس ولا جرم
 اخا القيس في هذا الحديث يقال انها في الاشياء من وقع في رواية الترمذي بكذا عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت جارية من الرضا
 يستاذن علي الحديث بكذا وقع منها من غير تعريف لها اسم وكيفية او غير ما وقال شيخنا زين الدين حمزة الله تعالى في نفسه رواية الترمذي
 جارية من الرضا عكس في كيفية ثبوت الحرمة لانه فلح هذا فزعم بعضهم من اي ابن الممنع لا يحرم بالنسبة الى الفعل والرضع
 ان فلح هذا رضع مع ابني بكر الصدوق رضي الله تعالى عنه فكان عماء عائشة من الرضا ولذا اخطا ابو بردة الاحاديث الصحيحة
 والصواب ان عائشة رضي الله تعالى عنها ارضعت من امرأة ابني القيس فلح اخا القيس فصاحبها من الرضا كما ثبت من
 بني القيس من رواته عراك عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت استاذن علي فلح اخا القيس الحديث وطب
 شيخنا الكلام في هذا الحديث وذكر فيه انه منها انه قد يدل بقول عائشة رضي الله تعالى عنها ولم يضعني الرجل على انه لو كان
 للرجل لبن فارضع انه يحرم وهو قول الكلابي من اصحاب الشافعي والصحاح لا يتعلق به حرمة ولكن قد نص الشافعي في البطلان على انه
 اذن للرجل لبن فارضع صبيته كونه فكما هو حاله شئت اي لان الزوج هم سبب لنزول اللبن منها فضاف اليه من غير

والحرمة
 بالنسب
 من الجاهل
 فحدثه
 وقوله
 السبب
 رضي الله
 دليل
 اولى
 عكس
 الرضا
 كذا
 من الرضا
 منها
 في موضع
 احتياط

احتمال

نشد ای الی الزوج ایقال انما قبل الذکر لان الشهوة تقوم مقام الذکر فی قول تعالی حتی تورث بالجماع لیس الی الی
 موضع الحرمة فیجعل کان لبعیضه محصلت من الرضیع وین الزوج هم فیجوز ان یتزوج الرجل بانیة اخیه من الرضاع لانه
 یجوز ان یتزوج بانیة اخیه من النسب ذلک مثل الاخ من الاب انکانت لانیة من امه یا من امه ان یتزوج وباش
 اوضح الاترازی کلامه المصنف بقوله یشترک ان یرضع زید ام عمر فیمیز لعمر وان یتزوج اخت زید فسیاوان کان زید یاخاه
 کما فی النسب ذلک مثل الاخین لاب وللهما بها اخت من امه من غیر امها جاز للامح الاخران یتزوج اخته لان بانیة فی حق الام
 الاب علی هذا اخت الاخت من الرضاع واخت الاخت من النسب کان فی حق ان یقول اخت اخته من الرضاع ولتقول اخت
 اخته من النسب لکن کتفی بذكر الاخ فظهر ذلک من کل صیدین شیء اربابا العیسی الصبیة بطریق تغلیب کما فی العین الی
 وعمر رضی الله تعالی عنهما فیغلب المذکر علی المثنی والاخت علی الاثقل هم اجتماع علی ثدی وحدثش لادویة کیف ما کان هم
 لم یجز لاحد بما ان یتزوج بالاخری شیء لانها اخ وخت لاب ام من الرضاعة فلما یجز کما فی النسب هذه المسئلة من سائل القدر
 ونفط القدر علی ثدی واحد علی کورة واحدة سقفة لثدی والمراد ثدی المرأة کما قد مرنا فی بعض النسخ وقع علی ثدی واحدة
 بانساقفة الثدی لى واحدة وبنایت الواحدة علی تقدير امرأة واحدة وکذا شرحه الاترازی لان فی نسخته علی ثدی واحدة
 وكذا قال فی النسیایة علی ثدی واحدة کذا حتی لو اجتمع علی ضرع بیته واحدة لم یحرم احدهما
 علی الاخر فکان هو بمنزلة طعام کاه من انا وهدم هذا هو الاصل شیء ای اجتماع الصبیین علی ثدی امرأة واحدة هو الاصل
 فی باب الحرمة هم لان مباحش ای صبیین هم واحدة منهاش ای الصبیان هم اخ وخت شیء والاخت حرام علی الاخ
 من النسب الرضاع جمیعاً هم ولا یتزوج المرضعة احداش الرضعة بفتح الضاد لا یتزوج الصبیة المرضعة هم من لثدی
 رضعت شیء ای من ولد المرأة التي وضعت الصبیة وقال الکمالی المرضعة بفتح الضاد وکذا عن النقات بصیفة الفاعل غیر محجج
 یعرف بالتام قال ابن غنیة الرضعة بصیفة هم لمفعول بالرفع علی الفاعلیة ونصب حلا علی المفعولیة هذا هو الاصح من النسخ
 و فی نسخته اخرى ولا یتزوج المرضعة احد من ولد التي ارضعت بعکس الاول فی الفاعلیة والمفعولیة وهذا یصح فان کلاما
 بنحیة شیء حمه الله تعالی هم لانها ما شى ای لان لاحد الذی ولد له التي ارضعتا هم لانه ولد اخیهماش کما فی النسب
 هم ولا یتزوج الصبی المرضع شیء بفتح الضاد هم انت زوج المرضعة لانها حتمت من الرضاعش کما لا یجز فی النسب هم
 احتکط اللبن بالباء ولبن هو الغالب شیء ای الحال ان اللبن هو الغالب علی الماء هم معلق بالترجم شیء لان کلام الغالب
 هم وان غلب الماء لم یعلق بالترجم خلافا للشافعی شیء فان عنده علی الاصح تعلیق بالترجم اذ کان ممدداً خمس منجات
 ویه قال حمه الله ولد الماء بالروا ولبنین بهیمة وکل باع او جاهد واعتبر مالک ان یدون اللبن مستمکاً فی جمیع ذلک لانه ممدد

و یجز ان یتزوج الرجل
 بلخت اخیه من
 الرضاع لانه یجوز
 ان یتزوج بلخت
 اخیه من النسب ذلک
 مثل الاخ من الاب
 اذا کانت له اخت
 من امه جاز اخیه
 من امه ان یتزوجها
 وکل صیدین اجتماعاً
 علی ثدی امرأة واحدة
 لم یجز لاحد ان یتزوج
 بالاخری من هؤلئ
 لانهم واحد فیما
 اخر واخذوا یتزوج لکم
 لحد من لبن التي ارضعت
 لانه اخرها ولا ولد لها
 لانه لحد من لبن
 الصبی ارضعت لکم
 او بامته من الرضاع
 ذلک لانه لحد من لبن
 هو الغالب فعلق
 الترمیم وان غلب
 لم یعلق به الترمیم
 خلوا فی الشافعی

هو يقول انه موج
 حقيقة ونحن نقول
 المغلوب غير موجود
 حتى لا يظهر مقابلة
 الغالب كافي اليقين
 ولن يختلط بالطعام
 لم يتعلق به التحريم
 وان كان اللبن غلب
 عندنا حنفية
 وحالا اذا كان اللبن غلبا
 يتعلق التحريم قل
 قولها فيما اذا لم تفسد
 النافع لو طهر بها
 لا يتعلق به التحريم
 في قوله جميعا لهما
 ان العبرة للغالب ليس
 اذ لم يغيره شيء من
 حلاله ولا حنيفه
 ان الطعام اصل اللبن
 تابع له في حق المقصر
 فصار كالمغلوب

هم هو يقول ان شئ اى اشافى يقول ان اللبن هم موجود فيه حقيقة شئ غايه ما فى الباب ان اللبن كالمعنى لغوت
 منقعة بقلية الماء فدارت الحرمة بين الثبوت وعدمه فتعلق الحرمة امتيا طاهم ونحن نقول للمغلوب غير موجود وكلما حيث لا يظهر
 المقابلة الغالب كافي اليقين شئ بان حلف لا يشرب اللبن فشرب لبناء فقلوبنا لا يحش كالمعنى ان يحسب عنه ويقول ان
 مبنية على العرف فلا يحش لان فى العرف لا يسمى للمغلوب لبناء اما الحرمة فمبنية على وجود اللبن ولكن لاولى ان نقول ان الحرمة
 تتعلق بصورة الاضلاع وهو اللبن كفى الكلب لا يجمع بل يتعلق باقتبال انتشار العظم ونبات اللحم والمغلوب لا يحصل انتشار الانبات لانه لا يصل العظم
 بفان قيل يشكك بزباله وقعت قطرة ومرة في حب من ما حيث فيجب ان كان الماء غلبا حقيقة قلنا لما لم يكن كالمعنى
 شرعا بان لم ينع شرا في عتق لم يكن غلبا حكما فمما في حجبنا حتى النجاسة احتياطا كذا فعل عن العلامة حميد الدين المصنف
 قال الكمالى لم يمت شئ من العلامة ولا ما عذب العزيم رحمه الله تعالى ان الرجحان لذاتى انما يكون حجابا سابقا على الرجحان الحجابى
 اذ لم يكن فى الحاشية منقوص قد وجد النص مناهو هو قوله عليه السلام لا يكون احدكم فى الماء والديم الحديث وقوله عليه السلام ان
 الماء قلمين الحديث وقوله عليه السلام الماء طهور الحديث فلا يعتبر الرجحان الذاتى لانه ثبت بالاجتهاد والاعتبار للاجتهاد
 فى مقابلة النص هم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غلبا عندنا حنفية جملته تعالى شئ كلمة
 ان وصلة ما قبله وذكر فى شرح الطحاوى ان اللبن اذا كان غلبا بحيث يقطر من الطعام فعندنا حنفية حرمه المصنف تعالى
 لا يكون ضاعا خلافا لصاحبه هم وقالوا اذا كان اللبن غلبا يتعلق به التحريم هم قال شئ اى المصنف رحمه الله تعالى هم قوله
 شئ اى قول لى يوسف ومحمد هم فيما اذا لم تفسد النار شئ اى فيما اذا لم تفسد اللبن لنا هم حتى يطبخ فيها شئ اى طبخ اللبن
 هم لا يتعلق به التحريم فى قوله جميعا شئ لانه لا يغيره الطبخ من غيره عن طعمه وصفه وذكر خواهر زاده ان على قول ابي حنيفة
 لا يثبت اذا اكل قهقهة لقمته اما اذا شهاه شوا يثبت به قول داود بن الحسن الى حلقه معقودا فلا خلاف فيه واذا تناول الشريد
 فلا خلاف فيه وفى كتاب الرضلع للخصاف اذا شردت له خبز فى لبنها حتى يشرب الخبز ذلك اللبن اولى به سويا فاطمرا ياه
 كان طعم اللبن يوجد فمذا رضاع وذكر صاحب الاجناس انه قولها وفى الرفعى ولو شرب فى اللبن طعاما او عجن به وقفا
 تعلق بالحرمة وفى العجن والخبز وجه عن ابي حنيفة من اى لى يوسف ومحمد ان العبرة للغالب كفى فى الماش
 اى كما اذا خلط بالماء اللبن وهو الغالب هم اذ لم يغيره شئ من حاله شئ اى اذ لم يغيره اللبن شئ من حاله بالطحين كما اذا
 لبن المرة بالماء واللبن هو الغالب هم وله شئ اى لا يثبت هم ان الطعام اصل اللبن تابع له فى حق المقصر شئ وهو الاثر
 بالموصول الى المعدة ولما لا ياكل ولا يشرب وغيره ما يستتبع المايح هم فصار شئ اى اللبن هم كالمغلوب شئ فيه نظر لان
 المغلوب غير موجود حكما اما لم يكن مغلوبا ويكون كالمغلوب فلا يلزم انه ليس موجودا والجواب ان هذه مناقشة لفظية منته

بها

بجعل الكاف ايدة هم ولا معتبة بقاطر اللبن من الطعام عنده شئ اى عند ابى حنيفة هم هو الصحيح لان التقضى بالطعام
اذ هو الاصل شئ يصح ان يحرز اعما قيل ان الرضاع انما لا يثبت بالطعام اذ الرق يقطر اللبن عند جعل القيمة اما اذا قاطر منه اللبن
ثبت به التحريم عند ابى حنيفة جزمه الله تعالى لان القطرة من اللبن اذا دخلت على اللبن كافيته لاثبات الحرمة والصحيح عدم
ثبوت الحرمة بكل حال علمه المصنف بقوله لان التقضى بالطعام اذ يقطر اللبن لان الاصل فى باب التقضى فيكون اللبن
ما بعاله فى حق المقصود وان اختلط شئ اى اللبن صر بالردا واللبن غالب شئ اى الحال ان اللبن هو الغالب
تعلق به التحريم لان اللبن يقبى مقصودا فيه ذال واد التقوية شئ اى التقوية اللبن صر على الوصول شئ اى بالنسب
بأنفاده فان قلت اذا كان الدوا التقوية على الوصول وجب ان يستوى الغالب الغالب الا ان قيل تارة
يصرح قلت انظر معنا الى المقصود فاذا كان غالبا كان المقصود الى التقوى به والدوا التقوية على الوصول ان كان غلبوا
كان المقصود الى التقوى باللبن والتقوية الدوا يشير الى هذا بقوله واذا اختلطوا وان اختلطوا لان اللبن يقبى مقصودا هم واد
اختلط اللبن باللبن شاة وهو الغالب شئ اى اذا اختلط اللبن للمرة بلين شاة ولين لارة غالب هم تعلق به التحريم بالتبازا
كما فى لما شئ اى كما اذا اختلط بالماء حيث يعقبه الغلبة هم واد اختلط اللبن مرتين تعلق التحريم بالغلبة عند ابى يوسف
لان كان مما شاة واحد فحبا لا تعلق ما بعاله الا ان قيل انما يملك عليه شئ وهو ان يرضع اللبن عن ابى حنيفة هو وقال
محمد يعلق التحريم بهما شئ اى يعلق التحريم بالمرتين هم لان الحسن الغلب الحسن فان الشئ لا يكون مستملا فى بناء واما
ليكون مستملا فى غير بناء لا تحاد المقصود شئ اى لا تحاد مقصود بهم فلا يفتى لتليل وتعلق به التحريم هم وعن ابى حنيفة
الله تعالى فى هذا روايتان شئ فى رواية كما قال ابو يوسف وبه قال الشافعى فى قول وفى رواية لما قال محمد وهو قول
زفر والشافعى فى قول وفى رواية محمد بن احمد واد فيه وفى الراعى اختلط لبن مرتين وغلب حبا فان علقنا
بالغلب ثبوت الحرمة منها والا اختصت بالبقى غلب لبنها هم وصل المسئلة فى الايمان شئ اى فيما اذا حلف ان لا يشرب
من لبن بذر البقرة ونخلط لبنها بلبن بقره اخرى فشر به فهو على الخلاف المذكور فعند محمد حيث لان الحسن الغلب الحسن
وعند ما لا حيث هم واد انزل الكبير لبن فاضعت حبيا تعلق به التحريم لاطلاق النهى شئ وهو قوله تعالى وبها كالماء
اضعكم مطلق الاصل فيه من الكبير والشيب وهذا الاختلاف فيه للائمة الاربعة وعن الشافعى وبه انه لا تعلق به التحريم
قال احمد فى رواية لانه قادرا شاة لبن الرجل ولكن نهى الشافعى ان تعلق به التحريم وفى معنى نزل الكبير لبن من غير طوى
فاضعت به لظلال ثبت به الحرمة وبه قال مالك والثورى والشافعى واصل الروايتين عن ابن جبريل قال ابو بكر المنذر
وهذا قول ابن جبريل عنم ولا شئ اى لان لبن البكر هم بسبب الشاة فتثبت به بعضه شئ وتعلق به الحرمة

ولا معتبة بقطر اللبن من
الطعام عنده هو الصحيح
لان التقضى بالطعام اذ
هو الاصل لان لخط
بالدوا اللبن غالب
تعلق به التحريم لان اللبن
يقبى مقصودا فيه ذال واد
للقوية على الوصول اذا
اختلط اللبن بلبن الشاة
وهو الغالب تعلق به
لبن بدران غلب لبن الشاة
لنوع تعلق به التحريم باعتبار
لغالب كفى المورد
اختلط لبن امرأتين تعلق
باللبن غلبه عند ابى
حنيفة اذ الكل صر
واحد فاجعل لكل نصف
للكل فى بناء واما
واحدة تعلق به التحريم لان الحسن
لا يغلب الحسن فان الشئ
لو يصير مستملا فى حبه
لاختلاف المقصود وعن ابى حنيفة
فى هذا ريتين اصل المسئلة
فى الامكن واذا نزل الكبير
فاضعت صيب تعلق به
لاطلاق النهى لان بسبب
الشاة فتثبت به

البعضة

واذا حلب لبن المرأة بعد
سوقها فاجبر لصبي فعلق
به لثمه فاحلوا للشا فنعى
هو يقول لا هلل في ثوبه
انما هو المرأة فترتعد
الى غيرها كبراسطها وانما
لحوتها فاحلوا لها وهذا
لا يجب وطبع حرمه الصلح
ولما ان السبب شبهة فحرمه
وذلك في اللبن لمع الاشك
والابنات وهو قبيح للصبي
وهو الحرمه فحرمه حتى للثمة
وفنا وتماما ما اخبرني في كونه
لكونه موقعا محل الحث
وقد ذال كونه فافترقا ولا
لحقن الصبي باللبن لم يتعلق
تعلقه بغيره بل كونه في ثوبه
فانما هو الصورة والفرق
على الظاهر في الفساد والصوم
اصلاحه بل ويجوز ذلك
في الدنيا فاعلموا المحرم في الرضاع
معى المشورة ولا يوجد ذلك
في الاحتقان لان المعنى
وصوله من الاكل

هم واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجبر لصبي فعلق
يقال اجبرته الدوا وجرة واحد المفعولين واوجر لصبي فعلق
يعني الصبي فعلق على ترك المفعول الآخر وهو اللبن اي اوجر للصبي اللبن هم تعلق به التحريم خلاف الشافعي هو شئ الى الشافعي
هم يقول لا هلل في ثوبه شئ اي حرمة الرضاع هم انما هو المرأة ثم يتعدى الى غير ما يوسطها والموت لم يربح محالها
شئ اي للموت هم ولهذا شئ اي ولا هلل عدم كل الموت هم لا يوجب طيبها شئ اي وطى الميتة هم حرمة المصاهرة
وقيد بقوله بعد موتها لانه لو حلب قبل الموت لا يتعلق خلاف الشافعي فان عنده على الاظهر تعلق به التحريم كمنعها وبقر
قال لك احمد هم ولما ان النسب شئ اي بسبب الحرمة هم هو شبهة الجوزية شئ بسبب الرضاع هم وذلك شئ اي بسبب
وهو شبهة الجوزية هم في اللبن شئ اي حاصل في رضاع اللبن هم لمعنى الافشاء والاتبات وهو شئ اي المعنى المذكور هم فاعلم
وهذه الحرمة شئ جواب عما قال انهم منها بالموت لم يربح محالها ان الحرمة بسبب الرضاع هم فليطى الميتة وفنا شئ اي حرمة
جواز الفحش هم وتمام شئ اي من حيث جواز التيمم وهو مصدر من يحمي يقال يحمت المريض فتيمم اذا استسحتت بجمته ويديه ويقال ايضا
يحميت الميت وصورة كانت الصغيرة المرضعة ذات ذراع فزوجهما يصير محرما للميتة لان الميتة امرأته فيجوز له دفنها وتيممها هم
اما الحرمة في الوطى شئ جواب عن كونه لا يوجب حرمة المصاهرة بالوطى انما ثبت كونه شئ اي كونه الوطى هم ما قيا
لمحل الحث شئ لتثبت بالجوزية هم وقد نال شئ اي محل الحث هم بالموت فافترقا شئ اي الرضاع والوطى يعني لا يقياس
ذلك على هذا بعد الموت لوجود الفارق هم واذا اتقن اصبي اللبن شئ من التحنة وهو وار كحل في خريطة من دم قال لها
التحنة ويطى المريض من سفله وهو معروفه بين الناس في المغرب فتقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن او عوج بالتحنة هم
لم يتعلق بالتحريم شئ اي لم يتعلق بالاحتقان التحريم هذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ولهذا لم يذكر الخلاف في الجاسع الصغير وقد
ذكر الكرخي المسألة ولم يذكر الخلاف وكذا لا يتعلق التحريم بالاتطاف في الاعليل والاذن والجافية وبه قال الشافعي في الجديد وماك
واحد هم وعن محمد انه ثبت بالحرمة كما يفسد به الصوم شئ وبه قال الشافعي في القديم وهو اختيار المزني وكذا قال الشافعي
في قوله القديم في الاطاف في الاعليل في الاذن وفي الجافية اذا وصل الى الجوف والغصية في انه وفيه في الموضوعين يرجع الى الاحتقان
الذي يدل عليه قوله اتقن هم ووجه الفرق على الظاهر شئ اي على ظاهر الرواية عن اصحابنا هم ان المفسد في الصوم اصلاح
ويوجد ذلك شئ اي اصلاح البدن هم في الدوا والمحم شئ بكسر الداء المشددة هم في الرضاع معنى النشوة ولا يوجد ذلك
في الاحتقان لان المفسد شئ بضم الميم وفتح الغين المعجزة المشددة اسم فاعل من الغذاء هم وصوله من الاكل شئ اي من على
البدن يعني الى الاعضاء العليا والحققة فيصل اللبن الى الاعضاء السفلى لا الى العليا فلا يحصل معنى الغذاء فلا ثبت التحريم على

فان لم يفسد فيه وصول ما فيه اصلاح البدن الى الجوف وقد حصل في المعنى في الحققة فيفسد بصرهم واذا انزل للرجل لمن فاضهم
 سبباً لم يتعلق به التحريم شئ ولا خلاف للامية الاربعة فيه وعن الكرابسي من اصحاب الشافعي انه ثبت له التحريم وقد ذكرناه مرة
 هم لانه شئ اى لان لمن الرجل هم ليس لمن على التحقيق شئ كذا لم يسلك ليس من على التحقيق فصار كما لو نزل من شئ الى الكبر
 ما يفسد فلا يتعلق به شئ وفي المعنى وبين الخش كمن الرجل هم فلا يتعلق به الشئ والنمو وهاش اشارته الى قوله لانه ليس لمن على
 على التحقيق هم لان اللبن مما يتصور ممن يتصور منه الولادة فالرجل يتصور منه الولادة فلا يتعلق به التحريم هم واذا اشترط
 من لبن شاة لم يتعلق به التحريم لانه لا جزئية من الاوصاف والبهايم والحرة باعتبارها شئ اى باعتبار الجزئية هم واذا اشترط
 الرجل صغيرة وكبيرة فاضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج شئ فيفسخ النكاح وبه قال الشافعي واحمد وعلي من انك
 انه اذا لم يخل بالكبيرة بطل النكاح واثبت نكاح الصغيرة لان الفرة بماوت منها وبطلان النكاح ما لم ينكح الجمع وعن ابن
 اذ لم يخل بالكبيرة ثبت نكاحها وبطل نكاح الصغيرة هم لانه يصير باسمايين الام ولينت رضاها شئ اى من حيث الانشاء
 هم وذلك شئ اى الجمع من الام ولينت هم حرام كالمجمعيها شئ اى من الام ولينت هم نسباً شئ اى من حيث النسب
 ثم اذا لم يخل بالكبيرة فلا مهر لها شئ اى الكبيرة سواء قصدت الفساد او لا وجاز ان تيزوج الصغيرة مرة اخرى لانه ابرته
 ولم يخل بها ولا تيزوج الكبيرة لانها امارة هم لان الفرة كانت من قبلها قبل الدخول بها والصغيرة نصف المهر ^{الفرة}
 وقسم الامن جنبها شئ فان قيل شكل بسطة صغيرة استجابوا بها وبها بار الوص بابت واليقضى لها شئ من المهر ولم يوجد ^{الفرة}
 لها ثمن لما لم يكن بارها بما يتبعها صارت في الحكم كأنها ابرته والرودة بخط الاباحة بها محال فلا تبقى مستحقة النظر فلا يخل
 نصف المهر الا انصاع الاحاصر فلا يسقط المهر فان قيل شكل قبل الرجل مرة قبل الدخول فانه يقضى على الزوج بالمهر ^{الفرة}
 على القاتل شئ من ان القاتل مخلوق قلنا وجب القتل قصاص ودية وللزوج نصيبها هو الواجب بالقتل فلا يتضاءل حق
 بالتضمين اما الزوج فيما نحن فيه النصيب في شئ فيضمن من تلف نصف المهر كذا في الفوائد الطيرية هم والارضاع شئ ^{الفرة}
 عما يقال لعله للفرقة الارضاع وبه فعلها فلا تضاعف الفرقة اليها واجاب بقوله والارضاع اى الارضاع الصغيرة هم
 وان كان فعلاً منها شئ اى من الصغيرة هم لكن فعلها غير معتبر شئ شرعاً في استقاط حقها كما اذا قتلت مورثها شئ
 لم تحرم على الميراث بلا خلاف هم ويرجع به شئ اى بنصف المهر الزوج على الكبيرة ان كانت قعدت الفساد وان لم تتعذر
 بان قصدت دفع الملاك عنها جو عاصم فلا شئ عليها وان علمت بان الصغيرة امارة شئ اى امارة زوجها وفي المبسوط
 يعتبر بعد الفساد بان قصده مع العلم بان الرضا يحرمها على الزوج في اشرع فلم تعلم ذلك خطا او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضا يفسد النكاح او لم تدان في ان خافت على الرضا الملاك من كبره لا يرجع بعليها والقول فيه قولها

واذا انزل للرجل لمن فاضهم
 سبباً لم يتعلق به التحريم شئ
 بل من على التحقيق فلا يتعلق به شئ
 والنمو وهذا لان اللبن مما يتصور
 ممن يتصور منه الولادة والارضاع
 صيان من لبن شاة لم يتعلق به
 التحريم لانه لا جزئية من الاوصاف
 والبهايم والحرة باعتبارها شئ
 اى باعتبار الجزئية هم واذا اشترط
 الرجل صغيرة وكبيرة فاضعت
 الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج
 شئ فيفسخ النكاح وبه قال الشافعي
 واحمد وعلي من انك اذا لم يخل
 بالكبيرة بطل النكاح واثبت نكاح
 الصغيرة هم لانه يصير باسمايين
 الام ولينت رضاها شئ اى من
 حيث الانشاء هم وذلك شئ اى
 الجمع من الام ولينت هم حرام
 كالمجمعيها شئ اى من الام
 ولينت هم نسباً شئ اى من
 حيث النسب ثم اذا لم يخل
 بالكبيرة فلا مهر لها شئ اى
 الكبيرة سواء قصدت الفساد
 او لا وجاز ان تيزوج الصغيرة
 مرة اخرى لانه ابرته ولم يخل
 بها ولا تيزوج الكبيرة لانها
 امارة هم لان الفرة كانت من
 قبلها قبل الدخول بها والصغيرة
 نصف المهر وقسم الامن جنبها
 شئ فان قيل شكل بسطة صغيرة
 استجابوا بها وبها بار الوص
 بابت واليقضى لها شئ من
 المهر ولم يوجد لها ثمن لما
 لم يكن بارها بما يتبعها صارت
 في الحكم كأنها ابرته والرودة
 بخط الاباحة بها محال فلا
 تبقى مستحقة النظر فلا يخل
 نصف المهر الا انصاع الاحاصر
 فلا يسقط المهر فان قيل شكل
 قبل الرجل مرة قبل الدخول
 فانه يقضى على الزوج بالمهر
 على القاتل شئ من ان القاتل
 مخلوق قلنا وجب القتل قصاص
 ودية وللزوج نصيبها هو
 الواجب بالقتل فلا يتضاءل
 حق بالتضمين اما الزوج فيما
 نحن فيه النصيب في شئ فيضمن
 من تلف نصف المهر كذا في
 الفوائد الطيرية هم والارضاع
 شئ عما يقال لعله للفرقة
 الارضاع وبه فعلها فلا تضاعف
 الفرقة اليها واجاب بقوله
 والارضاع اى الارضاع الصغيرة
 هم وان كان فعلاً منها شئ اى
 من الصغيرة هم لكن فعلها
 غير معتبر شئ شرعاً في
 استقاط حقها كما اذا قتلت
 مورثها شئ لم تحرم على
 الميراث بلا خلاف هم ويرجع
 به شئ اى بنصف المهر الزوج
 على الكبيرة ان كانت قعدت
 الفساد وان لم تتعذر بان
 قصدت دفع الملاك عنها جو
 عاصم فلا شئ عليها وان
 علمت بان الصغيرة امارة
 شئ اى امارة زوجها وفي
 المبسوط يعتبر بعد الفساد
 بان قصده مع العلم بان
 الرضا يحرمها على الزوج في
 اشرع فلم تعلم ذلك خطا
 او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضا يفسد
 النكاح او لم تدان في ان
 خافت على الرضا الملاك
 من كبره لا يرجع بعليها
 والقول فيه قولها

وعن محمد بن ابي جهم
في الزوجين والصحيح ظاهر
الرواية لا يفسد وان اكدت
ما كان على شرف السقوط
وهو وصف المهر وذلك في
جرحي لا يفسد لكنها مسببة
امكان ان يفسد ليس في
النكاح به عا واما ما ثبت في
بأقواله في ان كان في النكاح
ليس بسبب لزوم المهر بل هو
سبب لسقوطه لان نصف
المهر يجب على المتعة على ما
عمر لكن من شرطه اطلاق النكاح
واذا كانت مسببة فيفسد
لتعدى كحظر ليرثا ما تلو
متعة اذا علمت بالنكاح
وقصدت بالارضاع الفساد
اما اذا لم يقصد بالنكاح او
علمت بالنكاح ولكنها قصدت
رفع الجورم والهلاك من الصغير
دون الفساد لا تكون متعة
لانها مأمورة بذلك
ولو علمت بالنكاح ولم
تعلم بالفساد لا تكون
متعدية ايضا وهذا

ان لم يظن منها تعد الفساد لا شيء في بطلانها لا يقف عليه غير ما يقبل قوله باليمين فان قيل فيشكل هذا الصنفين تحت رطل على
اخبار ائمة فان فرضت كل واحدة منهما الصنفين حتى بانما على الزوج ولم يفسد شيئا وان تعدت الفساد ففعل الكبيرة فيما نحن فيه
ستقبل بالفساد واما فعل كل واحدة من الكبيرتين من بابك غير مستعمل بالفساد فلا تضاعف الفرقة الى كل واحدة لان الفساد
باعتبار الجمع بين الاثنين والاختصاصية قائمة بهما فلا تعدوا الى المراتين فلا يعتبّر تعديهما وبهذا الاعتبار الجمع بين الاثنين
والاختصاصية قائمة بالمرضة يعتبّر تعديهما لانها مخاطبتهم وعن محمد بن شمس اي ان الزوج هم يبيع في الزوجين شمس اي في
اذا تعدت الفساد ولا تعد ربه قال في قوله الشافعي احمد وهو الصحيح ظاهر الرواية لانما شمس اي الكبيرة هم وان اكدت شمس
في الكبيرة هم ما كان على شمس في قوله وبنصف المفسر من الزوج اذا بلغت حد التثبيت هم وذلك شمس اي تأكيد ما كان
على شمس السقوط هم يجرى بخلاف شمس في ايجاب الضمان هم لكننا شمس اي لكن الكبيرة مسببة في شمس اي في
الاملاك غير مأمورة قال لا يراى ما فان يحتاج مما يدل على ان يقول بكلمة الاستدراك في اسم ان خبره بالان لا يصح
ان يقال ان زيد الكثرة مطلق وهذا لان قوله سبب يقع خبران في قوله لاننا وان اكدت ما كان على شمس السقوط اما لان
الارضاع بذات وقوعه ما يكون الكبيرة سبب في حاجته بسبب لاعتدائه ان الكبيرة لما كانت مسببة لاعتدائه من المالك
الارضاع ليس بالفساد والنكاح وضمان لان ضمة لعربية الصغير هم وانما ثبت ذلك شمس اي انما ثبت فساد النكاح
بالارضاع هم باتفاق الحال شمس بان تقع الكبيرة في ضمة اخرى اتفاقا في ملك رجل وهذا لا قصد في ذلك هم وقوله او
لان فساد النكاح شمس اعلم على قول اما لان الارضاع ليس بالفساد والنكاح وهو قسم الثاني في الاما التفصيلية هم ليس بسبب
لان المهر شمس لانه غير ضروري بالاملاك لكنه غير متقوم في نفسه لانه ليس بملك عين ولا منفعة على تحقيق ولذا لا يقدر على
وهية وبارتة هم بل بسبب سقوط شمس اي سقوط المهر هم لان نصف المهر شمس جواب ال متدبر ان يقال كيف علمت
ان فساد النكاح ليس بسبب لان المهر واجب على الزوج نصف المهر خيرة فاباب بقوله لان نصف المهر يجب بطريق
على عرف شمس في باب المهر ان المتعة تجزى لغيره لانه لا يقول تعالى ومتعين لان المتعة عليه ما واليهما لما هم لكن من شرط
شمس اي من شرط وجوب المتعة هم البطلان لنكاح شمس فكانت سببا فيفسد هم وانما كانت شمس اي الكبيرة مسببة فيفسد
في قوله يجرى كخبر البينة لغيره في ملكه لا ينسب ما وقع فيها ولو حضر في طريق او ملك غير الغنم ما وقع فيها منهم ما يكون متعة
اذا علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الفساد اما اذا لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكنها قصدت رفع الجورم والهلاك
عن الصغير دون الفساد ولم تكن متعدية لانها مأمورة بذلك شمس لان يكون حينئذ فسادا عليها وتكون مأمورة بالارضاع لرفع المهر
هم ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية ايضا شمس والقول قوله كما ذكرناه هم وبهذا شمس اي القول بان

علمها بالنكاح وبفساده بالارضاع هم منها اعتبار الحمل شئ في جواب عن سوال تدر بان يقال كيف يكون حمل الكسرة بفساد
 بالارضاع هذا والحمل ليس بعذر في دار الاسلام فاجاب بقوله وهذا اعتبار الحمل هم لدفع قصد الفساد شئ الذي يصير به الفعل
 تعديا هم لا دفع الحكم شئ وهو وجوب ضمان تقديره ان الحكم الشرعي وهو وجوب ضمان يعيد التعدي والتعدي انما هو
 بقصد الفساد والقصد الى الفساد وانما يتحقق عند علم بالفساد وادق اتفق اعلم بالفساد واتفق الفساد وكان اعتبار الحمل لدفع
 قصد الفساد لا دفع الحكم فان قلت قصد الفساد يستلزم دفع الحكم فكان اعتبار الحمل لدفع الحكم قلت لزمن ان يكون ضمانا بينهما
 فلا يتبينه هم لا تقبل في الرضا شهادة النساء المنفردات شئ يعني وحدين وقال الشافعي تقبل شهادة اربع منهن وهو
 عطاء وفي الغاية وقال الشافعي ثبت بشهادة اربع من النساء او رجل وامرأتين تقبل بشهادة مرضعة ان لم تطلب عبرة
 ولا ذكرت ههنا وكذا اذا قالت ارضعتني في الاصح ذكره النووي في المنهاج وفي الرافعي ثبت الرضا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين وكذا بشهادة اربع نسوة ولا يثبت بما دون اربع نسوة وقبل حمد شهادة المرضعة وفي المنهاج شهادة الواحدة
 مقبولة في الرضا عند احمد وهو قول طاوس في الزهري والاوزاعي وابن ابي ذئب سعيد بن عبد العزيز وعنه شهادة امرأتين
 وعنه شهادة امرأة واحدة وتختلف مع شهادتهما وتنفرد وان كانت كاذبة لم يحل عليها حول حتى تبيض ثديا بالبرص في
 الوبري قال الشافعي يفرق شهادة امرأة واحدة وقال مالك ثبت بقول شاهدين ومنع من الشك حائلا ويفرق بينهما
 لو كانتا نكاحا ههنا وثابت شئ اى الرضا هم بشهادة رجلين او رجل وامرأتين شئ وهو مذاهب من الخطاب في البيهقي
 تعالى عنه ذكره في الملحق وفي المحيط هو قول عمرو بن دينار بن عباس رضي الله تعالى عنهم هم وقال مالك ثبت بشهادة امرأة واحدة
 اذا كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة حق من حقوق الشرع فثبت بخبر الواحد كمن اشترى لحما فاخبره فاحل له ذبيحة فحوى
 شئ فانه ينبغي للمسلم ان لا ياكل منه ولا يبيع غيره لان الخبر اخبره بحرمته اعيان وبطلان الملك فتعينت الحرمة مع بقاء الملك
 ثم لما ثبتت الحرمة مع ابقاء الملك لا يكلنه لرد على بايعه والا ان يمس لمس من على بايعه قلت هذا الذي ذكره انه مذاهب
 مالك ليس بهذاهب مالك وانما هو بهذاهب احمد وبهذاهب مالك ما ذكرناه الا ان هم ولنا ان ثبوت الحر لا يقبل لفصل شئ وكذا
 شان الحرمة المؤبدة فانه لا يقبل لفصل هم عن زوال الملك في باب النكاح شئ يعني اذا ثبت حرمة
 الرضا غير زوال ملك النكاح لاحتماله لان حرمة الحمل مع ملك النكاح لا يجتمعان فيلزم من اثبات حرمة
 الرضا بطلان ملك النكاح هم وبطلان الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف اللحم فان
 حرمة النكاح تنفك عن زوال الملك شئ لان الحرمة مع ملك اعيان يجتمعان كما في لحمهم فاعتبر شئ ذلك
 هم اذ ينشأ شئ فيقبل فيه خبر الواحد *

من اعتبار الحمل في
 قصد النفس لا في
 الحكم ولا في الرضا
 شبهة لا تستنفرد
 وانما ثبتت بشهادة
 رجلين او رجلين
 وقال مالك ثبتت
 بشهادة امرأة واحدة
 اذا كانت موصوفة بالعدالة
 لان الحرمة حق من حقوق
 الشرع فثبت بخبر
 الواحد كمن اشترى لحما
 فاخبره فاحل له ذبيحة
 فحوى شئ فانه ينبغي
 للمسلم ان لا ياكل منه
 ولا يبيع غيره لان الخبر
 اخبره بحرمته اعيان
 وبطلان الملك فتعينت
 الحرمة مع بقاء الملك
 ثم لما ثبتت الحرمة مع
 ابقاء الملك لا يكلنه
 لرد على بايعه والا ان
 يمس لمس من على بايعه
 قلت هذا الذي ذكره انه
 مذاهب مالك ليس بهذاهب
 مالك وانما هو بهذاهب
 احمد وبهذاهب مالك ما
 ذكرناه الا ان هم ولنا ان
 ثبوت الحر لا يقبل لفصل
 شئ وكذا شان الحرمة
 المؤبدة فانه لا يقبل
 لفصل هم عن زوال الملك
 في باب النكاح شئ يعني
 اذا ثبت حرمة الرضا
 غير زوال ملك النكاح
 لاحتماله لان حرمة الحمل
 مع ملك النكاح لا يجتمعان
 فيلزم من اثبات حرمة
 الرضا بطلان ملك النكاح
 هم وبطلان الملك لا يثبت
 الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين بخلاف اللحم فان
 حرمة النكاح تنفك عن زوال
 الملك شئ لان الحرمة مع
 ملك اعيان يجتمعان كما في
 لحمهم فاعتبر شئ ذلك
 هم اذ ينشأ شئ فيقبل فيه
 خبر الواحد *

كتاب الطلاق

أما هذا الكتاب في بيان أحكام الطلاق وفي المنع من الطلاق مصدري الطلاق كالسلام بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم
 ويروى عند طلقت زوجته بالفتح وأنها قال لا فخر إلا يقال بالنسبة امرأة طالق وبجاء طلاقه وطلق وجع الولادة من طلقت
 بضم الطاء فهي مطلوبة إذا أخذها الطلاق وجع طلق للسان وطلقة واطلاق الأسيه أو المطلق طلق امرأة تطلقها وطلقت هي
 ورسل طلاق وطلقة أي كثيرة الطلاق للنساء والطلاق لغة رفع القيود وشتر عارفع قيد النكاح من المبنى محله فصل الطلاق
 عبارة عن حكم شرعي يرفع قيد النكاح بالفاظ مخصوصة وسبيل الحجابة الموجبة اليه شرط كون المطلق عاقلاً بالغاً والمراة في
 النكاح أو في العدة التي يحصل بها محلا للطلاق وتكونه والملك عن محله أو سامة ذكر في الكتاب وإيقاع الطلاق سباح
 وإن كان متبعضاً في الأصل عند عامة العلماء ويشترط من يقول لا يباح إيقاعه للضرورة وذلك لما كبر السن أو الرعيه لقوله
 عليه السلام لعن المتكلم فواق مطلق وقال عليه السلام يا امرأة أنت قلت من وبها من غير شوز فعليه الغنة للملكية ولها
 جميعين وروى الترمذي من حديث ثوبان أن سول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة سألت زوجاً من غير بأس فحرماً
 عليها رايحة الجنة وقال حديث حسن روى أيضاً عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتكلمات من المناقحات لهن
 بين كتاب النكاح وكتاب الطلاق ظاهرة لأن النكاح قيد شرعي للطلاق فوجه المناسبة الخاصة بينه وبين الرضاع أن كلاهما
 باب طلاق السنة أي هذا باب في بيان طلاق السنة وفي المبسوط الطلاق نوعان مخي وبديهي وأخرى نوعان مخي من حيث
 العدد وسخي من حيث الوقت البديهي نوعان بدعي يعود إلى العدد ويديعي معنى يعود إلى الوقت وأخرى من حيث العدد ونوعان من
 وحسن المنصف ذكر كله مفرداً على توقف عليه من الطلاق على ثلاثة أوجه حسن حسن حسن أي فالأحسن أن يطلق الرجل امرأته
 قطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه تير كما حتى تنقضي عدتها لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يستحبون أن لا يزيدوا
 في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة شخرج هذا ابن أبي شيبة في مصنفه حديثاً كيع عن فضيان عن مغيرة عن ابن جهم
 أنخعي قال كانوا يستحبون أن يطلقوا واحدة ثم تير كما حتى تفيض ثلاث حيض من وان هذا ش أي لا تقصر على قطليقة واحدة
 من أفضل عندهم ش أي عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم من أن يطلق الرجل ثلاثاً عند كل طهر واحدة ش أي طليقة
 واحدة من ولا نش أي ولأن إيقاع الواحدة من بعد من الندم ش حيث أبق لنفسه مكنة التدارك بأن يجامعها
 وبعد بتجديد النكاح من غير تزوج آخره إبقاء مكنة التدارك مستحب إلى الله تعالى فلعن الله من يحدث بعد ذلك سراً من
 ضرراً بالمرأة ش حيث لم يطل عليه ما نظر إليه إلا أن تساع المحلية نعمة في حق من فلا يملك له ضرراً إلا ما ش من ولا خلاف لأحد في
 الكراهية ش أي لا خلاف في عدم الكراهية يعني لم يقل أحد بكراهية إيقاع الواحدة بخلاف الحسن فان في خلاف فيكون هذا

كتاب

الطلاق

باب

طلاق

الله سنة

قال الطلاق

على سنة الحسن

والحسن في قوله

أن يطلق الرجل امرأته

قطليقة واحدة

في طهر لم يجامعها

منه حتى تنقضي عدتها

لأن الفصحى

يستحبون أن لا يزيدوا

الطلاق على واحدة

حتى تنقضي عدتها

أفضل عند من

يطلق الرجل امرأته

واحدة واحدة

النداء في قوله

ولا خلاف لأحد

حسن قلت هكذا في الشرح كالم هذا المفظوظاير يقتضي خلافا على ما استجني على المسائل هم وا الحسن حوطاير استنة ووجهها
 يطلون المدخول بها ثلثا ثلثا اطهار وقال مالك انه بدعة شئ ان الطلاق المفق على ثلثا ثلثا اطهار في المدخول بها
 بدعة وفي المغرب البدعة هم من ابتدع الامر اذا ابتداه واحدة ثم غلب على ما يوزاوة في الدين ونقصان منه قول النية
 احداث امر لم يكن من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يمان الابدعة شئ اى طلاقه وحده هم لان الاصل في
 الطلاق هو الخطر شئ اى المنع لقوله عليه السلام تزوجوا ولا تطلقوا الابدعة هو وصم والابانة شئ اى اياته الطلاق هم
 الحاجة شئ الناس الى هم الخلاص قد اذفعت شئ اى الحاجة هم بالواحدة لشئ اى الطلقة الواحدة فلا يمانح
 هم ولنا قوله عليه السلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان من استنة
 ان يستقبل الطهر استقبالا فتلحقها كل قرو طلقة شئ هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه من حديث يعلى بن منصور ورونا
 شعيب بن زياد عن عطاء الخراساني عن شمع بن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر ان طلقت امرأته تطليقة وهي حائض ثم
 اراد ان يقبها طلقتين اخرين عند القرومين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما كنز امرك
 المدة انطقت استنة استنة ان يستقبل الطهر وطلق لكل قود و فامر في فراجهما فقال اذا طهرت فطلق عند ذلك وفسك
 فقلت يا رسول الله اريت لطلقتي ثلثا ثلثا كان كيل لي ان ارجعها فقالا كانت تبين منك وكانت عصيته وذكره عبد
 في احكامه اعطاه الخراساني وقال انه اتى في هذا الحديث بزيادة لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقبل انقذوة
 ورواه الطبراني في معجمه وقال صاحب التفتيح عطاء الخراساني قال بن حبان كان صالحا غير ان كان سوء الخلق كثير الوجه لم
 الاحتجاج وحسن من هذا ما رواه النسائي باسناد من عبد الله قال طلاق استنة ان يطلقها بطلقة وهي ظاهرة من
 اجماع فاذا حاضت وطهرت طلقها اخرى ثم اتمت بعد ذلك بحضته فاخبر انه طلاق استنة وهي سننه رسول الله صلى
 عليه وسلم هم والان الحكم يراعى دليل الحاجة شئ لا على حقيقة الحاجة لان تباين الاخلاق وتناقض الطبع امر يمان
 لا يمكن الوقوف عليها فاقسم سبب الظاهر وهو الاسسك المعروف بمقام دليل الحاجة هم وهو الاقدام على الطلاق في
 زمان تنجد والنجية وهو الظاهر شئ الخالي عن الجماع لانه زمان رغبة في ما طبعها وشعر عافيا يجتاز فراقها الاحتياج هم فاجاب
 كما استكر فظهر الى دليلها شئ اى دليل الحاجة فاصل الحنى كلما تكرر جعل كان الحاجة الى الطلاق تكررت فاجب تكرار الطلاق
 بالتفرق على الاطهار هم ثم قيل ان الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر اخر انما عن تطويل العدة شئ اشار به الى
 اختلاف اشناخ في الطلاق اسنى فقال بعضهم الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر لانه اذا لم يؤخر تنفسه
 المرأة يكون عدها ثلثا ثلثا اطهار وثلثا حضيض كمال تطويل عدها لا محالة وهو في الخلاصة رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة

واحسن هو طلاق السنة
 وهو من يطلق للمدخول بها
 ثلثا ثلثا اطهار وقال
 مالك انه بدعة شئ
 الاو احكام لان الاصل
 في الطلاق هو الخطر
 ولا حاجة لحاجة الخطر
 وقد اذفعت بالواحدة
 ولنا قوله عليه السلام
 بن عمر رضي الله تعالى عنهما
 ان يستقبل الطهر استقبالا
 فتلحقها كل قرو طلقة
 كان الحكم يراعى دليل
 الحاجة وهو الاقدام على
 الطلاق في زمان تنجد
 وهو الظاهر شئ
 نظر الى دليلها شئ
 ان يؤخر الايقاع الى اخر
 الطهر اخر انما عن تطويل العدة

والأظهر أن يطلقها كما طهرت لأنه لو أخرها لم يجزها ما شئ لان الطهر زمان تنجزه الرغبة ومن قصد به التطلاق فليس ينجلي
كما طهرت لأنه لو أخرها لم يجزها ما شئ لان الطهر زمان تنجزه الرغبة ومن قصد به التطلاق فليس ينجلي
سر بمصلحة لها ومن
قصده التطلاق فينتج
بالإيقاع عقيب
الواقع وطلاق البتة
أن يطلقها تلكا
بكلمة واحدة أو ثلثا
في طهر واحد فإذا
فعل ذلك وقع الطلاق
وكلن عاميا وقل
الشافعي في كل طلاق
مباح لأنه تصرف
مشروع حتى يتفأ
به الحكم والمشبهة
لا اجتماع الخطر
تجلا لطلاق في
حالة الحيض كن
الحرم مطلقا لعدا
عليها الطلاق

حكم الأمه ان يطلقها كما طهرت لأنه لو أخرها لم يجزها ما شئ لان الطهر زمان تنجزه الرغبة ومن قصد به التطلاق فليس ينجلي
بالإيقاع شئ اى ايقاع الطلاق هم عقيب الو قلع شئ اى الجماع فيكون الطلاق يدعيان واما قال المصنف
والأظهر لان محمدا قال في الاصل فاذا اراد ان يطلقها ثلثا أطلقها واحدة أو طهرت من الحيض هم وطلاق البتة
ان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة أو ثلثا شئ اى او يطلقها ثلثا تطليقات هم في طهر واحد فاذا فعل ذلك شئ اى الطلاق
لو التطلاق ثلثا تطليقات بكلمة واحدة اى في طهر واحد هم وقع الطلاق شئ وبانت منه زوجة حرمة منعقدة هم
وكان عاميا شئ لان تركب دراما وقالت الظاهرية والشيعة لا يقع الطلاق في حالة الحيض وثلثا بكلمة واحدة
الامامية لا يقع شئ أصلا وبه قال لم يسيروا وعند الزيدية منهم من يقع واحدة وبه يقول على رضي الله تعالى عنه
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا وكذا في عهد أبي بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه وثلثا من عهد عمر رضي الله تعالى عنه رواه البخاري ومسلم وفي الغني وكان عطاء وطاوس وسعيد
بن جبيرة وعمر بن دينار وابو شعثا يقولون من طلوع البكر ثلثا فمى واحدة وقال لقاضي ابو يوسف كان الحجاج بن
اسطاه يقول طلاق اثلاث ليس بشئ قال محمد بن اسحاق واحدة كقول الشيعة هم وقال الشافعي كل الطلاق مباح
ش وبه قال ابو ثور وداد والظاهرية وابن جبيب عن المالكية وحمد في رواية عند مالك اثلاث مباح هم لانه شئ
اى لان الطلاق هم تصرف مشروع حتى يتفأ منه الحكم ش يعني المالك لانه حال بي مستفاد بالطلاق الحكم وهو قوله
هم والمشرعية لا تتابع المخطور ش وكل هو مشروع لا يكون مخطورا هم بخلاف الطلاق في حالة الحيض ش هذا جوابا لبيان
كيف يصح العموم والطلاق في حال الحيض حرام فاجاب بقوله بخلاف الطلاق في حالة الحيض هم لان المحرم ش كالمراة المشددة
اى المحرم للطلاق ويجوز فتحها بان يقال ان المخطور هم تطويل العدة عليها لا الطلاق ش اى لانفس الطلاق وتطويل العدة
كما اذا علمتها في سائر الحيض لان الحيض الذي وقع فيه الطلاق ليس بحسب في العدة بالاجماع او ليتيسر اعادة عليها كما اذا
طلعت في طهر حابسا فمى لانها لا تدرى انها حال فتعتد الاقراء او حال فتعتد بوضع الحمل والحاصل في هذه المسئلة ان عندنا تيمم
في طلاق السنة التفرق والوقت وعندنا لك يعتبر الواحدة والوقت وعند الشافعي يعتبر الوقت ولا يلتفت الى العدد
والشافعي يستدل ايضا بقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طقمتم النساء وهذا لا يطلق فليتناول الجمع والتفريق بارادى عن عمر
العجلاني انه لما لعن امراته قال كذبت عليها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مسكتنا فمى طالق ثلثا فلم ينكر عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايقاع الثلاث جملة وهذا الحديث متفق عليه وبما روى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه انه طلق
امرته تارضا في مرض الموت وبارادى من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رجلا طلق امرته

ب

وقت طلاقى ولم يترك متفق عليه وباروى من حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها ارسل اليها بثلاث قطيعات او بوجوب
 عن الالية قد خص عنها الطلاق حالة الحيض والطلاق في طهر جاسما فيه فخصصا للمتنانح وهو الجمع والجواب عن حديث
 عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه وما شابهه انه محمول على خلاف السنة بان قال انت طالق للسنة لان
 سبحانه ان يعلموا على وفاق الكتاب والسنة ولان تقليد الطحا في ليس بحجة عنده فكيف يحج بفعل الصحابي علينا ووجوب
 عن حديث رفاعه انه ليس فيه طلاقا ثلثا بكلمة واحدة ويجوز ان يكون - فزق على الاطهار والجواب عن حديث فاطمة
 بنت قيس ان زوجها اباع عمر بن حفص بن المغيرة فخرج مع علي بن ابى طالب بنى الله تعالى عنه الى اليمن فاسل الى امرأته
 فاطمة بنت قيس فبنت قيس طلاقا ما رواه سلم حم وانا ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح
 الذى يتعلق بالمصالح الدينية ش من تحصيل الفرج عن اننا المومنين في جميع الاديان صوم الدنيا ودية ش من سكون الازواج
 واكتساب الولد وكلما هو كذلك ينبغي ان لا يجوز وقوعه في الشرع صوم الاباحة للحاجة الى الخلاص ش معنى اباحة الطلاق
 انما كانت للحاجة الى الخلاص عن عمدة المرأة صوم ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث ش حصول الخلاص بما وده صوم حتى لا يفر
 على الاطهار ثابته ش هذا جواب عما يقال فلما لا حاجة الى الجمع بين الثلاث فكذا لا حاجة الى التفرق على الاطهار فاجاب
 بقوله وهى اى الحاجة الى الجمع بين الثلاث اذ لا حاجة الى الطلاق المتفرق ثابته صوم نظرا الى دليلها ش وهو الاقام
 على الطلاق في زمان تتجدد الرغبة وهو الطهر والحكم يد على دليل الحاجة لكونها امرابطا كما تقدم ش والحاجة في نفسها ثابته
 ش هذا جواب عما يقال دليل الحاجة انما يقام مقام الحاجة فيما يتصور وجودها وبهنا لا يتصور لان الحاجة الى الخلاص عن
 عمدة الطلاق في الطهر الثاني والثالث مع ارتفاع النكاح بالاولى فاجاب بقوله والحاجة في نفسها اى في ذاتها ثابته
 صوم فمكن تصوير الدليل عليها ش لان الانسان قد يحتاج الى جهة باب النكاح لبنائه فيها والحاجة اخرى صوم المشروعة
 في ذاته ش هذا جواب عن قوله والمشرعية لا يجامع الخطر فاجاب بقوله والمشرعية في ذاته صوم من حيث انه ازالة الرق
 اى ازالة قيد النكاح صوم لاننا في الخطر معنى في غيره ش تقريره ان يقال يجوز ان يكون الطلاق باعتبار قطع النكاح كونه
 مشطورا في جامع المشرعية كالصلاة في الاجز المنصوبة والبيع وقت النداء فانها مشروعة وان كانت مشطورا لان الغيرة مما ولا
 لاختلاف الجهة فلم يلزم من اثبات المشرعية انتفاء الخطر صوم وهو ما ذكرناه ش من فرق المصالح الدينية والدنيا ودية صوم
 وكذا ايقاع الشئتين في الطهر الواحد بعمدة لما قلنا ش انه لا حاجة الى الجمع بين الثلاث صوم وتختلف الرواية ش عن اصحابنا
 فيما اذ اطلق للرجل سلة في طهر سيجامعها في طهارة واحدة بانيته صوم قال في الاصل ش اى المبسوط في كتاب الطلاق جملته
 اخطا السنة ش فكيره صوم انه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة في الخلاص وهى ش اى الصفة الزائدة صوم البيهقي

ولنا ان الاصل في الطلاق
 هو الخطر لما فيه من قطع
 النكاح الذى تعلقت به
 المصالح الدينية والدنيا
 ولا حاجة للحاجة الى الخلاص
 ولا حاجة الى الجمع بين
 الثلاث دعى الى التفرق
 الاطهار ثابته نظر الى دليلها
 والحاجة في نفسها ثابته
 فمكن تصوير الدليل
 عليها والمشرعية
 في ذاته من حيث انه
 ازالة الرق لا تقتضى الخطر
 لمعنى في غيره وهو ما ذكرناه
 وكذا ايقاع الشئتين في الطهر
 الواحد بعمدة لما قلنا
 وتختلف الرواية في الولاية
 البائنة قال في الاصل
 انه اخطا السنة
 لا حاجة الى اثبات
 شرائعنا في المخطوط

وفي رواية الزيادة
انه لا يكره للمحاجة الى الخلاص
فالمعز او السنة في الطلاق
من وجهين سنة في الوقت
وسنة في العدد فالسنة
في العدد يستوي سنة واحدة
وفي رواية في معارضة لها السنة
في الوقت يثبت المخرج
بها خاصة وهو ان
يطلقها في طهر لم يجامعها
لان المراسي دليل المحاجة
وهو الاقدام على الظن في وقت
تجد الرغبة في الطهر الحالى
عن الجماع اما زمان الحيض
النفرة وبالحمل لم يفرق في
الرغبة في الطهر الحالى
في حالة الحمل فينفق في النفقة
وهو يقبضها في الطهر الحالى
ان الرغبة في غير الطهر الحالى
وهي الحنفية في الحيض
النفقة في الطهر الحالى
النفقة في الطهر الحالى
اذ كانت المرأة في طهر
او كبر خاذا ان يطلقها في
سنة طلقها واحدة فاذ
حيضت طلقها اخرين
في حقها فاقام مقام الحيض
قال الله تعالى ولا يؤمن
الحيض ان قلنا لا يؤمن

لان المحاجة الى الطلاق للمحاجة ولا حاجة الى صفة زايدهم وفي الزيادة ان لا يكره للمحاجة الى الخلاص
في الحال وقال الا تزدى مني ان يقول وفي زيادات الزيادة لان محمد رحمه الله ذكره في مسئلة فيها لان الزيادة
فيستعمل انه وقع سهوا من الكاتب ويحتمل انه انما قال كذلك لان زيادة الزيادة من تمتة الزيادة كانها مسئلة الزيادة
هم والسنة في الطلاق من وجهين سنة في العدد ويستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرنا ما يش
اول الباب يعني ان السنة في الطلاق من حيث العدد ان يطلقها واحدة ويترك حتى تتقضى عدتها وانما سمي الواحد عددا
تجوز لان اصل العدد ليس بموحد حقيقة لان العدد ما يوازي نصف حاشيته عن بعد سواء ليس للواحد الاحاشية واحدة
هم والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة ش قال الشافعي والكل احمد والخوة كالدخول عندنا في حكم
العدد ومراعات وقت السنة في الطلاق لاجل العدد مقام الخوة فيه العينا مقام الدخول كذا في المبسوطا هم وهو ان
يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان الدعوى دليل المحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الحالى
عن الجماع اما زمان الحيض نمان النفرة وبالجاء مرة في الطهر قفتر الرغبة ش فلم يكن فيها دليل المحاجة لقيامه مقامه
وقال الكاكي قول في طهر واحد لم يجامعها فيه ولم يسبق طلاق في حيف ذلك الطهر لم يكن الطلاق في ذلك الطهر سنيا
وان لم يجامعها فيه وكذا لو طهرها حال الحيض لم يكن الطلاق فيه سنيا في الذخيرة والزيادات هم وغير المدخول بها يطلقها
في حال الطهر والحيض خلافا لفرش فانه يكره طلاقها في الحيض هم وهو ش اي زفرهم يقبضها ش اي ليس غير المدخول بها
هم على المدخول بها ولما ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة ش لان الرغبة فيها لا تعتبر بحجتها ورغبة بعد الحيض
كما كانت قبل لان مقصوده لم يحصل منها فكان اقدامه على الطلاق للمحاجة اليه النفقة عنه ورغبته هم لا قبل الحيض لم
يحصل مقصوده منها وفي المدخول بها تجدد ش اي الرغبة هم بالطره واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها فادان فطلقها
ثلاثا لاسنة طلقها واحدة فاذا سنش شهر طلقها اخرى لان الشهر في حقها ش اي في حق الصغيرة والكبيرة التي لا تحيض هم
قائم مقام الحيض ش وكذا اذا كانت لا تحيض بالحمل عندنا لان الحال لا تحيض عند الشافعي وان كانت الحال لا تحيض فطلاقه
في حالة الحيض ليس ببدعة وقال ابن من اصحابه بدعة ولا يتاقي بذا خلافا لشافعي لان يقال ان كانت بكثرة واحدة غير معت
عنده ولكن الاولى لتفريق على الاشهر وفي الاشهر وفي البسيط ليس في طلاق الصغيرة والاياسة سنة ولا بدعة وبه قال احمد
وكذا الحال عندهم هم قال الشافعي وجل والاياس من الحيض من نسائك الى ان قال الامام لم يحسن ش الله وهذه الآية
الكرمية لولا على ان الاشهر تقوم مقام الحيض في حق باتين الطائفتين قوله تعالى والاياس لم يحسن اي الصغيرة والاياس
لم يبلغن والاياس لم يبعث بغير حيض كذلك بعد ولثلاثة اشهر كذا في التيسير وعن العلامة حميد الدين الطبري رحمه الله تعالى

انما قال لم يحسن وما قال لا يحسن لانه لو قال لا يحسن يمكن ان لا ترى الحيف في هذا الزمان ولكن انما قد كانت رات قبل انما
الزمان فقال لا يحسن يعني لا يرين اصله وقوله تعالى واللاي لم يحسن مبتدأ وخبره محذوف اي واللاي لم يحسن فيمكن
ثلاثة اشهرهم والاقامة في حق الحيف خاصة ش اي اقامة الشهر مقام الحيف خاصة وهرتزيع عن قول بعض مشايخنا حيث
قالوا الشهر في التي لا تحيف يقوم مقام الحيفن اطرب جميعا واليه ذهب صاحب المعين وغيره وقال شمس الائمة طرقت بعض منحا
ان الشهر في حق التي لا تحيف بمنزلة الحيفن والطرف في حق التي لا تحيف وليس كذلك بل الشهر في حقما بمنزلة الحيفن في حق التي لا تحيف
هم حتى يقدر الاستبراء في حقما بالشهرش اي في حق الامة التي لا تحيف من صغير وكبيرهم بهوش اي لا تستبراء هم الحيفن
لا بالطرفش وقال الكاكي وغيره اختلاف اصحابنا في حق الزام الحجة على البين باجماعهم لان الاستبراء يقتضي بالحيفن
على ان الشهر يقوم مقام الحيفن اذا التبع خلف الاصل سجالا لانه فان قيل لما قام الشهر مقام الحيفن ينبغي ان يكون لطلأ
الثاني في الشهر الثاني في حالة الحيفن قلنا قد ذكرنا ان خلف تبع الاصل سجالا لانه فان قيل لما قام الشهر مقام الحيفن ينبغي ان يكون لطلأ
الحيفن في حكم خاص هو انقضاء العدة لاني جميع الاحكام الاتري ان لطلاق بعد الجماع في ذوات الاثراء حرام والامة
والصغيرة لا يجرم وكذا الطلاق الثاني هم ثم ان كان لطلاق في اول شهرش يعني ان كان ايقاع الطلاق في اول
هم يعتبر الشهر بالامة ش اي يعتبر الشهر القائمة مقام الحيفن بالامة كاملة كانت او ناقصة هم وان كان ش اي اقامة
هم في وسطه ش اي في وسط اشهرهم فبالايام ش اي فيعتب بالايام هم في حق التفريق ش اي في تفريق الطلاق
على الاشهر بالاجماع فيحتسب كل شهر ثلاثون يوما في حق ايقاع الطلاق هم وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة ش لا يحكم
بانقضاء العدة الا بتام تسعين يوما من وقت الطلاق هم وعندنا كميل الشهر الاول بالاخيرة ش اي كميل الشهر الاول بالاشهر
الاخيرة بالايام هم والمتوسطان بالامة ش اي كميل المتوسطان وهما ما بين الاول والاخيرة بالامة لان الاصل في
الاشهر بالامة هم وهي مسألة الاجازات ش اي المسئلة المذكورة مثل مسألة الاجازات على الخلاف المذكور اذا استأجروا
شهورا معاومة او سنة في خلال الشهر فعند ابى حنيفة يكون السنة ثلاثمائة وستين يوما وعندنا كميل الاول بالاخيرة وثلاثمائة
مستقبلا بالامة وعلى هذا الاصل في البيع هم ويجوز ان يطلق الامة او الصغيرة هم ولا يفضل من
وطيها وبين طلاقها بزمان ش يعني لا يشترط الفصل شهرين وطيها وطلاقها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والشافعي
والابي عبيد وهو قول الحسن بن سيرين وطا ومن حماد بن سليمان وربيعة وقال شمس الائمة كان شيخنا يقول كذا اذا كانت
الامة لا يجرى منها الحيفن ولجل ما اذا كانت صغيرة لا يجرى منها الحيفن ولجل فالافضل الفصل من جماعها وطلاقها بشهر
ولامنا فاة بينه وبين قول المصنف لان الافضل لاتنا في الجوازم وقال في الفصل بينهما بشهر لقيامه مقام الحيفن ش نصن

ولا اقل من الحيفن
خلفه حتى يقدر الاستبراء
في حقها بالاشهر هو الحيفن
لا بالطرفش
الطلأ في اول الشهر
يعبر للشهر كماله
وان كان في وسطه
فبالايام في حق اشهرين
وفي حق العدة كذلك
عند ابى حنيفة
يكمل الاول بالاخيرة
والمتوسطان بالامة
وهي مسألة الاجازات
قال مجاهد
ولا يفضل بين
وطيها وطلاقها
بزمان وقال
من ضرورة الفصل
بينهما بشهر
لقيامه مقام الحيفن

فقيما يقدم على القياس كذا في الملبس وبقول محمد قال الشافعي ما كنت احمد من ولهاش اي لابي عتيقة وابي يوسف سم
ان الاباحة ش اي اباية الطلاق هم فعلة المجابة ش اي باقتبا المجابة هم والشه وليهاش اي ليل المجابة في مخرج
هم كما في حق الايسة والعنيفة ش اي كما انها دليل المجابة في حقها لان مدة الحمل مدة كالتة ولما يلزمها الحد وجهام العدة
فكانت كاشه في حقها ص وبذاش اي كونا لشه وليهاش اي في حق الحال كما في حق الايسة والعنيفة هم لانه ش اي لان لشه
هم ان تجدد الرغبة على علي الجلبة ليلية ش انما قال هذا لان الشخص بما لا يرغب في لارة في كثر من شهرين او ثلاث آفة
عازضة في ذاته اما الشخص سليم عن الآفة فلا بد ان يجد الرغبة في المدة في شهر فصلى لشه وليهاش اي المجابة هم صمد ش اي لشه
هم ان يكون علما وليهاش اي جود المجابة ش ولهم يد على وليها فاذا وجد وجهه على ايج الاجلبة الطلاق فيكون تكا حاسبا
هم بخلاف الميت بله ماش هذا جواب عن قياس قول محمد بانه هو قوله هم لان العلم في حقهاش اي لان العلم على المجابة في حقها
هو لظهر الجعفين يعني تجدد وطه ليقية الجعفين هم وبوش اي تجدد لظهرهم جوفيا في كل مان ش لان يمكن ان تجتنب قطره لانهما
بايسة ولا عنة هم ولا يجي ش اي تجدد لظهرهم مع الحمل ش لان لي الال تخين فاذا ت والايعة جعينا هم واذا طلق اكل
امراته في حالة الحيض وقع الطلاق وياشم اجماع الفقهاء وعند الشيعة وابن عليه وپه شام بن الحكم وظهرت لوقع هم لان النفي
ش اي عن الطلاق في حالة الحيض هم في غير هذا ذكرناش وبو طول لعدة والاشتباه امر العدة او جملته بالندرك
هم فلما نعلم مشروعية ش لان النفي في غير لايعة المشروعية كما عرف في الاصول قيل لمراد بالنفي بهنا لست نأمن
منه الامر المذکور من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي لانها بعد من قيل لمراد بالنفي قول تعالى ولا تمس من ضرر النعته واهم
ش اي لمراد الذي طلق امراته في حالة الحيض هم ان يرجع ماش هذا الفخذ القدر في حله تعالى وقال محمد في الاصل ان في
لان يرجعها هم لقوله عليه السلام ش اي القول النبي صلى الله عليه وسلم هم لمرعني لند تعالى عنه وانكبا فليرجعهاش اي لانهما
اخرجه الايسة لستة عوج عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما اذ طلق امراته وبجائيش فسال عمر رضي الله تعالى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال عليه السلام و فاي ارجعها هم كسا حتى تدرج فيه فتمطه فان بالان ليلقها فليد لامة طاهر قبل ان يمسا فلكل
التي امر الله تعالى وفي هذا الخبر اي وسلم انه طلق امراته فطليقة واحدة وبجائيش قوله هم اي من مرام لمراسم من فخذت المرأة
التي هي فالفعل للاستثان تمنني من بكرة الوصل فخذت ايضا فصار على وزن علم الكاف في قوله بانك فها بمر من الكتاب
رضي الله تعالى عنه وبه عبد الله هم وقد طلقهاش الوالد لما لاي الحال ان ابن عمر قد كان طلق امراته هم في حالة الحيض ش
وكان طلقها واحدة كما في الذي كراهه هم وبذاش اشارة الى قوله عليه السلام فليرجعها هم يعني الوقوع ش اي وقوع الطلاق
اذ لا يحدو الرجعة برون الوقوع هم واث ش اي فيفية لث هم على الرجعة ش اي على ان يرجعها هم ثم الاستحباب باش

ولها ان الاباحة لعل
الحاجة والشهر وليها
كما في حق الايسة
وهنا لاية زمان تجدد
علما عليه الجلبة
السليمة فصل علمها
دليلا بخلاف الميت
ظهرها لان العلم
في حقها انما هو الظاهر
وهو جوفيا في كل
زمان ولا يرجع
واذا طلق الرجل امراته
في حالة الحيض وقع
الطلاق لان النفي
لحق في غيره وهو ما ذكر
فلا يندم مشروعية
ولستهم ان يرجعها
لقوله عليه السلام فليرجعها
فليرجعها و قد
طلقها في حالة الحيض
وهذا بقيد الوقوع
على الرجعة ثم
الا استحباب

وقول بعض المتأخرين
انه واجب فملا بحقيقة
الامر ووقع للمعصية
بالقدر الممكن برفع اثره
وهو العدة ورافعا
لنظر تطويل العدة
قال فاذا طهرت وحاش
ثم طهرت فان شاء
طلقها وان شاء أمسكها
قال ما وهكذا ذكرنا الاصل
وذلك لطحاوي انه يطلقها
في الطهر الذي لا يحضه الا في
الوطء الكرخي ما ذكر الطحاوي
ابي حنيفة ما ذكرنا الاصل لها
وجه التكرار الاصل السنه
ان يفصل بين كل طلاقين
بحضيه والفاصل ههنا
بعض الحضيض فتكمل بالثانيه
ولا تتجزئ فتكامل اذا
تكملت الحضيضه الثانيه فاطهر
الذكر بعده زمان السنه فان
تطليقها على وجه السنه وجب
القول الاخر ان امر الطلاق فاقدر
المرجعه فصلا كان لم تطلقها في
الحض فيسن تطليقها في الطهر
الذي بعده من مؤته وهي في
الحض وقد دخل بها انت طالق
ثلاثا للسنه ولا نية له فهي طالق
عند كل طهر تطليقه

استجاب لزومه من قول بعض المتأخرين وبه قال الشافعي احمد وم والاصح انه يشي اي ان المرجعه اذ الرجوع ذكره الضمير على اهل
الرجوع هو وجب على حقيقه الامر يشي لان مطلق الامر للرجوع حقيقه قال المازني قال صاحب الهداية والاصح انه وجب ولا
فيه نظر محمد المزمع في الاصل فقط الوجوب بل قال في له ان يراجعها قال في الاصل ان يطلق الرجل امراته وهي حايض فعد خطا
السنه والطلاق واقع عليها فيه في ان يراجعها وتوسل لايه في نقل في المبسوط فقط محمد كذا لم يذكر الوجوب ثم قال المازني نعم
يتمثل ان يكون الرجوع وجبه لان الامر بالرجعه طالق وطلاق الامر يدل على الوجوب انتهى قالت اراء المازني بقوله اتم في فقط
او الاما حايضه لا تطليه ولا لا عتدا بعد ذلك وهو في المذهب حايضه يشي اي الاجل في حايضه لان ايقاع الطلاق في حايضه حايضه
وليسيل في نفع المعاشي يرفعها من بالقدركمك يشي اي بقدر ما كمن كالباع الفاسد والنجاسه يرفعها من يرفعها من يشي اي في
اثره حايضه في نفع المعاشي يرفعها من بالقدركمك يشي اي بقدر ما كمن كالباع الفاسد والنجاسه يرفعها من يرفعها من يشي اي في
الذي هو سببه في العدة وهو في نفع المعاشي يرفعها من بالقدركمك يشي اي بقدر ما كمن كالباع الفاسد والنجاسه يرفعها من يرفعها من يشي اي في
القدرة في حايضه في نفع المعاشي يرفعها من بالقدركمك يشي اي بقدر ما كمن كالباع الفاسد والنجاسه يرفعها من يرفعها من يشي اي في
وجهه الذي هو سببه في العدة وهو في نفع المعاشي يرفعها من بالقدركمك يشي اي بقدر ما كمن كالباع الفاسد والنجاسه يرفعها من يرفعها من يشي اي في
وذكرنا على ان الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي يقع فيه حايضه اخرى لا الطهر بعد حايضه اوقع فيها الطلاق قال المصنف
وذكرنا على ان الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي يقع فيه حايضه اخرى لا الطهر بعد حايضه اوقع فيها الطلاق قال المصنف
شاي قول في يوسف ومحمد وفي الكافي في رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي في المشايخ ومنه ما لك واحمد وما ذكره
الطحاوي بروايه عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي في وجهه من وجه المذكي في الاصل ان السنه ان يغسل بين كل طلاقين حايضه
والفاصل ههنا بعض الحضيض فتكمل بالثانيه ولا تتجزئ فتكامل اذا
صم ان اثر الطلاق قد انقضى بالمرجهه فعسا كان لم يطليقها في الحضيض فليس تطليقها في الطهر الذي يليه يشي اي في الحضيض علم
ان الحضيض من وجه القولين المذكورين بالمعاني الفقهييه ولم يرجع الى الحديث المروي في الباب ان كل حده من الرجوع من وجه
في الحديث فروي البخاري باسناد الى تافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي حنيفة قال قال المصنف
عنه ما يترك عليه حايضه الحديث وقد ذكرناه عن قريب وبذلك على رواية الاصل روي الترمذي في جامعها باسناد الى ابي حنيفة
عنه ما يترك عليه حايضه الحديث وقد ذكرناه ايضا وبذلك على رواية الطحاوي فلاحل التعارض في ما لم يذكره المصنف
كأن في ما ذكره في الكتاب من قول المازني من ذوات الحضيض قد دخل بها انت طالق ثلاثا للسنه ولا نية له فهي طالق
لم تطليقه يشي اي ان المازني جامعها طاهر ولو جامعها فيه لائق حتى تحيض فطلقها لم ينو شيئا او نوى عند كل طهر تطليقه وعندنا
عند كل طهر تطليقه

هو قول ابي الشافعي هو يقول ان الاكراه لا يجتمع الاختيار وبه يشي ابي بالاختيار هم يثبتون الشرع في ولا اعتبار في
 التوقف الا باختيارهم بخلاف المازل فانه يختار في التمسك بالطلاق تشبهت في التمسك بالطلاق عليه السلام عن ابي الخطاب في التمسك
 وما اشكوهوا عليه هم ولنا انه يشي ابي ان المكروه هم قصد ايقاع الطلاق في منكوته في حال اليته تشي ابي في حال غفلة وتمييزه وكونه
 مخاطبا هم وبالاكراه لا يخرج عن ذلك فلا يعر عن قضيتهم تشي ابي عن حكمه لئلا يترتب خلف الحكم من علمهم وفعلا لما جرت به الحال في
 المكروه ومما به ان يخلص مما توعد به من القتل والجرح ونحو ذلك هم اعتبارا بالطلب في تشي وفي وقوع طلاقه وفعلا لما جرت به الحال وبهذا
 اشارة الى قوله والطلاق هم لا تعرف الشريين واختار ابو نمناش ابي هرون الشريين هو الطلاق هم وبهذا تشي ابي اختيار الشريين
 هم آية القصص تشي ابي علامته اقصدهم والاختيار تشي وبهذا جواب عن قول الاكراه لا يجتمع الاختيار هم الا انه تشي ابي غير ان المكروه
 هم غير ان حكم تشي الفهم يرجع الى ايقاع الطلاق وحكم وقوع الطلاق وبهذا جواب عما يقال لو كان المكروه مختارا لما كان الاختيار
 ففسخ العقد الذي بائنه ذكره من البيع والشراء والاجابة وغيره بالوليس كذلك وتفسيره انه غير راض بما جرت به الحال تشي ابي عدم انفي
 بحكم الطلاق هم غير تشي ابي بحكمهم كالمماثل تشي فانه يقع طلاقه مع عدم الرضا في قوله ما سمعنا به الاستلوا ايضا بما روي عن
 وابن عباس بن سعد وانهم قالوا كل طلاق جائز الا طلاق المعتقة والمسي وحدث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ايضا النبي واه
 الشريين وقوله ذكرناه والجواب عن الحديث الذي استدل به الشافعي انه لا يجز لان التجاوز لا يمنع من الطلاق وله اتفاق المصنفين في
 فلم يزل تحت الحديث هم وطلاق السكران اقيم تشي وكذا يصح اعتاده وعلوه في قال الشافعي في المنصفين الاصح وهو قول الشافعي في
 وجهه في رواية وفي المسبوق التصريح للشافعي حديثا وقدما وقوع طلاق السكران نعم في انهما على قولين فمنهم من نقل من انظار
 قولوا الى الطلاق ومنهم من علموا وصاروا الى وقوع طلاق السكران في المغني وهو قول سعيد بن مسيب بن اسيد بن مجاهد وعطاء والحسن البصري
 وابراهيم النخعي والاذاعي وميراث بن سنان والحكم وشرح سليمان بن يسار ومحمد بن سيرين وابن شاذان وسليمان بن حرب ابن
 عمرو وعلي وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم كونه قال قتادة وحبيب بن زيد وابن ابي السلي وحماد بن عبد العزيز
 بن حميد وقال بن جهم احبنا ما لك جميع تصرفاته الاروية لقول اصحابنا وروى ابن جهم عنه انه يجوز طلاقه دون فكاكه قال صاحب
 مطرف بن عبد الله الايلي في شيء من تصرفاته الاربعة الطلاق والعتق والقتل والقذف ومنه عثمان رضي الله تعالى عنه لا يقع طلاق
 وبه قال طائفة من القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد الانصاري وبيعة وعبد الله بن الحسن بن الليث بن سعد اسحاق وابو ثور والزنبي
 وابو سليمان ابن شريح وابو طاهر الزبائدي وابو اسحق الضعيف وبنو سنان بن شاذان في شيء من تصرفاته الاربعة الطلاق والعتق والقتل والقذف ومنه عثمان رضي الله تعالى عنه لا يقع طلاق
 الاكفي وقال عثمان بن النخعي لا يبرئ منه عتقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا احد الا بعد الفم فقط وقال الليث الا يبرئ منه شي بقوله ولما علم بغيره من قبل و
 سرقة او في فاته يقيم عليه وفي الذخيرة طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ ولو اكره على الشرب فسكرا وشرب الضرورة فله

هو يقول ان الاكراه

لا يجتمع الاختيار به

يقدر التوقف الشرعي

مختلف المازل

لان مختار في التمسك

بالبطون ولنا انه

قصد ايقاع الطلاق

في منكوته في حال

اهليته فلا يعر عن

قضيته دفعا لما جرت

اعتبارا بالطائفة وهذا

لان معرف الشريين

واختاراه دونهم هكذا

آية القصد والاختيار

الا انه غير راض بحكمه

وذلك غير مختل به

كالمماثل وطلاق

السكران واقع

والختيار الكرخي
والطحاوي لا
انه لا يقع هو
احد قولي الا
لان صحة العقد
بالمعقل هو
زائل العقل
فصار كزواله
بانبيح طلق ولو
ولنا انه لا يجب
هو محصية
فجعل باقيا
حكماء جرحوا
فصريح وزال عقله
بالصريح نقول انه
لا يقع طلاقه
وطلاق الاخرين
واقم بلاشارة
لانهما صارت

معلق طلاقه وفي جوامع الفقه عن ابي حنيفة يقع وبأخذ شاذ ولو ذهب عقله بدوا او اكل النجس لا يقع وذكر عبد العزيز الترمذي انه
قال سئل ابو حنيفة وسفيان بن عيينة عن رجل شرب البنيخ فارتفع الى راسه فطلق قالوا ان كان يعلم من شرب ما هو يقع والا لا يقع ولو شرب
المسكر لم يوافقه فصعده فزال عقله وقع طلاقه ولو سكر من المائدة المتخذة من الحبوب لم يفسد لا يقع طلاقه عند سها وعند محمد بن قيس في النكاح
لو سكر البنيخ والدواء لا يقع طلاقه بالاجماع كالنايم بخلاف ما لو شرب اسحقى زال عقله فانه لا ينفذ قصر فاته ولا يجعل عقلا قايما وان كان
زواله محصية لنزوله ولهذا لا يشترع فيه حد ذكره في المحيط بخلاف زواله بالخمر ونحوه اى فاعية عقلا قايما ووجب عليه العزم على جرحه
هم واختيار الكرخي والطحاوي في شئ اى طلاق السكران لا يقع وهو احد قولي المشافعي لان صحة العقد لا يتغير بل فساد كزوال البنيخ
والدواء اى كزوال العقل باستعمال البنيخ ومثرب الدواء فان فيما لا يقع الطلاق بالاتفاق فكذلك الا في قولنا او شرب لبن اركته
فسكره والبنيخ تعريب سبك قال في المغرب وهو ثبت له سكر قيل ثبت ورقه وقشره وبنده وفي القانون هو سكر سخط العقل وبطل
الذكر ويحدث جنونا فاما زواله من سبب هو محصية فمجلس اى عقدهم باقيا حكماء جرحوا شئ اى عقوبة عليه قيل في كلام
فصالح لا جعل العقل زائلا بالسكر ليس كذلك عندنا لانه مخاطب ولا خطاب بالعقل بل هو مغلوب وجب بان المغلوب كالمعدوم فلم يزل
الطلاق عليه الزوال يقال وبين ملنا انه زواله لكنه حال بسبب هو محصية فلم يشر في سقوط ما بني على التكليف بل جعل باقيا زاجرا
وتكليفه الا ترى انه لم يشر بالصاحي في حق وجوب نقصان حد القذف حتى اقول وقد في هذه الحالة يحجب نقصان حد القذف
فكان حق بالصاحي فيما لا يستطاع بالشبهة اولى واعترض بوجوب ان شرب لم سكره المحصية فما بال السفر صار سببا للتخفيف
شرب لم سكره والثاني انه لما جعل العقل باقيا في الطلاق حكماء جرحوا كانت الردة والاقراء بالحد ودواولى لان الزوج له عقوبة هناك تقيم
وجيب عن الاول بان الشرب نفسه محصية ليس فيه ان كان انفصال الاجتهاد باجتهاد يصلح لاضافة التخفيف وعن الثاني بان الجرح في
الاعتقاد والسكران غير معتقد لما يقول فلا حكم برده لان عدم ركنا التخفيف عليه بعد اقراره سبب اما الاقرار بالحد ودفع السكران لا
على شئ مما اقر به فيؤثر فيما قبل الرجوع هم حتى لو شرب فصعد وزال عقله بالصدع نقول لانه لا يقع طلاقه شئ لان حكمه ليس كحكم الاغصا
هم وطلاق الاخرين وقع بلاشارة شئ ان كانت للاشارة تعرف في نكاحه مطلقا وعقوباته ومبوءة من البنيخ استحسناسوا وقد اطلق
الكتابة لم لا وبقا الشافعي واما كانه يحتاج الى النطق ولو لم يجعل اشارة كعبارة الناطق لادى الى الحرج وهو منوع
شرا وقال شمس المايه لسخري في المبسوط وان كان الاخرين لا يكتب كانت للاشارة في الاشياء التي ذكرنا ما فيها من اجزاء متمسكة بانها
القياس يقع شئ من ذلك باشارة الاستيعاب من اشارة الاخرين حروف منطوقة فبقي مجرد قصد الايقاع وبهذا لا يقع وان لم يكن
لاشارة مطلوبة تعرف ذلك سنة او شيك فيه فهو باطل لعدم الوقوف على مراده وفي النيايح هذا اذا ولد الاخرين او طر عليه ودام علان لم
يبرم لم يقع طلاقه وقال قتادة يطلاق على الاخرين مثله عن الحسن البصري هم لانهما شئ اى لان شدة الاخرين هم صارت متوقفا

نائب

فانتم مع عالم العبادة فمعالجته شئ اولى لاجل دفع حاجته من وسايلك وجوبه شئ اوى وجود طلاق الاخرى من في هذا الكتاب
اسي في آخر كتاب العداية لاني اخر كتاب الطلاق من وطلاق الامة ثنتان شئ انث الطلاق باعتبار التطبيق هم حركاتها جميعا
او عبد وطلاق الزوجة ثلاث حركات او عبد اش وهو قول علي بن ابى طالب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما روا
ابن جزم في المحلى فقال وثبت ذلك عمر بن عباس مضى الله تعالى عنه وم قال انما شاعى عدد الطلاق حتى يحال الرجال شئ لعدة
بالنساء وبه قال الكشي الموطاء وعند اصحابنا عدة الطلاق مقابلة للنساء وكذا للعدة وبه قال سفيان واحمد وآحق وثمرة الخلاف
تظهر في حرمة تحت عيدا وفي امته تحت حرز ولا خلاف في حرمة تحت حرز وفي امته تحت عيدا وقال السريجي قال داود وبهامم وقتنا
ومجاهد وحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السليمان وسروق وصناد بن ابى سليمان والحسن بن يحيى والبخاري
والنخعي والشعبي يطلق العبد الحر ثلاثة ثلاثا وتعد بثلاث حيض وطلق الحر الامة ثنتين وتعد بحيضتين وعند الاممية الثلاثة ملك والملك
واحد يطلق الحر الامة ثلاثا وتعد بحيضتين وطلق العبد الحر ثنتين وتعد بثلاث حيض حرز ذلك الرافعي وصاحب الانوار ابن جزم
عنهم ثم لقول عليه السلام شئ اسي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء شئ هذا الحديث غريب
سرفوعا ودعا ابن ابى شيبة في مصنفه موتوفا على ابن عباس رواه الطبراني في معجمه وموتوفا على ابن مسعود ورواه عبد الرزاق
في مصنفه وموتوفا على عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس مضى الله تعالى عنهم وجه الاستدلال به انه عليه السلام قابل الطلاق
بالعدة على وجه يخص كل واحد منها جنسا على حدة ثم اعتبار العدة بالنساء من حيث القدر فيجب ان يكون اعتبار الطلاق بالرجال
من حيث القدر وتحقيقا للمقابلة وانما المصنف الى تعليله بقوله لان حققة المالكية شئ اسي كون الشخص كاهم كرامته
والادمية مستدعية لما شئ اسي الكرامة بتكريم الله تعالى ولقد كررنا بني آدم من معنى الادمية في التراكم شئ فان العهد
يشمل على جهة الادمية والمالكية وهذا يدل على الاسواق كاتباع الدواب والاشياء وتجرب القيمة في قتلته كما في البيعة
مع مكائت مالكية ابلغ واكثر شئ وقال لاكمل فان قلت الدليل خص من المدعى اذ المدعى ان الطلاق بالزوج حركاتها
او عبدا والدليل يدل على ان الزوج اذا كان حركانا ما كالت ذات ثبت ذلك للحرث للعبد لعدم الفاعل بالفصل
ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان شئ وهذا الحديث روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها اخرجه
الترمذي وابن اجة وقال ابو داود ومجدلان اخرجه بهذا الحديث مجهول قال الترمذي حديث غريب لا تعرفه مرفوعا للاحسن
مظاهر بن اسلم المعروف لدني العام غير هذا الحديث ونقل الذهبي في ميزانه ضعيف مظاهر عن ابى عاصم النبيل ويحيى بن حمزة
وابى حاتم الرازي والبخاري ونقل توثيقه عن ابن حبان قلت التوثيق اقوى لان الاصل في الراوى العدالة واخرج
ابن ماجه هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نحوه سواء ورواه ابن ازينة مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه

فاقبمت
 مقام العياذ ^{بها} دفعاً
 للحاجة وستايتها
 وجوهه في خر
 الكتاب ^{الفر} ثنا الله
 وطلاق ^{الفر} الامة ثنا
 حراكان زوجيما
 اربعدا وطلاق
 الحرة ثلث حراكان
 زوجيما اربعدا و ^ل قاً
 الشافعي ^ل على المطلق
 مقبر بحال الرجال
 لقوله عليه السلام
 الطلاق بالرجال ^ق العتد
 بالنساء ولا ينفك ^{لهم} الا
 كرامة والامية
 مشد لها ^{لهم} معنى
 الا ^{لهم} مني ^{لهم} لكل ^{لهم} كما
 ما ليتها ^{لهم} باقر ^{لهم} واكثر
 ولنا قوله ^{لهم} عليه السلام
 طلاق ^{لهم} الامة
 ثلثان ^{لهم} وعدتها
 حيضتان

وكان حل الحلية
نفقة في جهتها للنفقة
ان في تنصيف النفقة
الان العقد
لا يتجزأ فكلما
عقدتان تأويل
سائر في كذا
بالرجال اذا تزوج
العبد لم يكن
ان لا يطلقها
وقد طلقه او
طلقه من ابيها
لان ذلك لا يملك
العبد فيكون كاشفا
اليه دون المولى
**باب ايقاع
الطلاق**
الطلاق على ما
وكذا في انصاف قوله
ان طلاقه مطلقه
وطلاقه هذا يقع
الطلاق الرجعي

وقال الدارقطني تفرد به عمر بن مسعود وهو ضعيف لا يخرج به رواية ولا يصح ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر من قوله وانما يحكم
بها من حديث ابن عباس قال الحديث صحيح ولم يخرجاه وقال ذلك بعد ان خرج حديث عائشة وقال عطاء بن ابي رباح
من البصرة ولم يذكره احد من المتقدمين شائخنا وجه الاستدلال بهذا انه عليه السلام ذكر الامه بلام التعريف ولم يكن ثمة منعه
فكان للجنس هو مقتضى ان يكون طلاق هذا الجنس اثنتين فلو كان اعتبار الطلاق بالرجال لكان بعض الامهات يتزوج لم يبق
الامه للجنس فان قيل يجوز ان يكون المراد بها الامهات تحت العبد علما بالحيثية اجيب بانه يقتضي ان تكون الامهات في عدلها
ما يدانها فيكون تخصيصها لها يكون عدلها حيث يتزوج الامهات وليس كذلك فان عدة الامهات حيث يتزوج موارثا
او عيدا بالاتفاق وفيه نظر لمراد ان يكون من باب الاستحرام ويكون المراد بالامهات امهات تحت عدا والنفقة ما يدانها الى طلاق الامهات
والرجال ان ذلك خطابية لا يجري في مقام الاستدلال من ذلك ان كل الحلية شيء اى كل ان تكون المرأة محللا للنكاح هم
نعمته في حلتها شيء اى في حق المرأة لانهما متصل بذلك الى دوام النفقة ولا يكون والامهات في تنصيف النفقة وغيرهم وللق
اشترى في تنصيف النفقة شيء فيكون للموازي منه للعبد ولا يملك العبد من الزوج اكثر من اثنتين فكذا في حق النساء فانه لا يتزوج
مع المرأة ولا بعد ذلك اكانه جواب عما يقال لما كان حل الحلية نعمته في حق المرأة وجب تنصيفه في حق الامهات بتطبيقه ونصف قاضيا
يقوله هم الان العقد شيء اى التولية هم لا يتزوج شيء اى لا يملك تزويجا هم فكل عقدتين شيء اى التولية من ثم تأويل
ما روى شيء اى انما في حق ان لا يقع بالرجال شيء معنى قوله الطلاق بالرجال اى ايقاع الطلاق بالرجال فان قيل في
معلوم فلا يحتاج الى ذكره ايبس بل كان الى ذكره وجا به لان المرأة في الجارية اذا كرهت الزوج غير البيت وكان ذلك
طلاقا سافرا في ذلك يقول عليه السلام الطلاق بالرجال هم واذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولا
على امراته لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستقاء اليه دون المولى شيء لان ملك النكاح من خواص الاممية والعبد في
فيها على اصل الحرية فكان يجب ان يملك النكاح بدون اذن مولاه لكن قولنا به يقتصر المولى في تركه
باب ايقاع الطلاق اى في باب بيان ايقاع الطلاق ولما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنوعه من
حيث ايقاعه على ايجبي بيانه مفصلا انشاء الله تعالى هم الطلاق شيء اى التولية هم على ضربين صريح شيء اى مدها صريح
وهو ما ظهر المراد به ابينا بحيث يسبق الى فهم السامع مراده هم وكناية شيء اى والثاني في كناية وهي الاية المراد منه الا
ثم الطلاق لا يقع بمجرد العزم والنية عند امية العرب واصحابهم وقال الزهري يقع بمجرد العزم والنية من يطلق هم فالصريح
قوله شيء اى قول الرجل لامرأته هم انت طالق وطلقته وطلقتك فلهذا يقع به الطلاق الرجعي شيء اى الطلاق الرجعي
هم لان هذا الاطلاق يستعمل في الطلاق لا يستعمل في غيره فكان مرسحا وانما يعقب الرجعية بالنفس شيء وهو قوله تعالى ولتكن
منكم

في ذلك سواء بعد اذ دل على ان الطلاق الرجعي لا يطل الزوجه فان قلت لفظ الروديل على زوال ملكة قالت الملكة تسمى
 الروديل بعد انقضاء سبب زوال الملك فيكون روله سبب من ثبات زوال الملك فيكون فسخا للسبب يطل الروديل على الفسخ كما
 يقال روده بالمسبب وان فسخ هو ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه فعليه الاستعمال في اي على اطلاق الاول لانه على بينونة
 ونحوها باجماع الفقهاء وقالوا لا يفتقر الصريح الى نية لاحتمال غير الطلاق قلت هذا الاحتمال مخرج فلا يعتبر نفى الاستعمال
 في اطلاق والنية في تعيين لم يتم الا بهام فيها هم وكذا في اي وكذا يكون مقبلا للرجعة هم وانوى الابانة في اطلاق
 هم لانه قصد تغييرا علاقة الشرع بالانقضاء العدة فيه وعليه في كالأول اذا قيل جوزه يجرى له ايش لانه قصد تعديل في آخره شرع
 هم ولو نوى الطلاق عن منشا فيفتح الواو وكسر باختار في الفسخ الفتح معني لو نوى الطلاق عن قيد هم لم يدين في القضاء
 في معنى لم يصدق قضاء وفي المذهب قولهم يدين اي يصدق هم ولانه خلاف الظاهر في اي لان نية الطلاق عن منشا في
 خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء هم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه في اي لان كلامهم هم يتعدى في الفسخ على
 هم ولو نوى به في ايقول طالق هم الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لم يقع
 وهو غير مقيد بالحمل في التذكير قال الاكل في جواب تبارك وتعالى والذات وليس بشي الى انتميه معي الى انتميه الذي في
 الطلاق وهو النكاح وقال الاترازي وهو غير مقيد بالحمل بالنكاح فلا يصح نية الطلاق عن العمل اسما او قضاء ولا واية في
 اي ا ب ج غير مقيد المرأة بالحمل فلا تصح نية الطلاق عن العمل اصلا هم وعن ابى حنيفة جريما بقاء في ا ب ج فيما بينه وبين
 الله تعالى في هذه رواية رواها الحسن عن ابى حنيفة هم لانه في اي لان الطلاق هو استعمال التخييل في فكان معناه انت
 مخلصه عن العمل هذا اذا لم يصح بذكره اما اذا قال انت طالق من عمل كذا سمعوا بالصدق واية وقضاء رواية واحدة
 ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء ولا يكون طلاقا الابانية لانها غير مستعملة فيه فان لم يكن مريحا في ا ب ج لم يكن مريحا كان
 كناية لعدم الواسطة والكناية تحتاج الى النية ولو قال الطاء اي طالق لا يقع وان نوى ولو قال انت طالق من هذا
 القيد لم يطل لانه لم يرد به قيد النكاح ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا القيد ثلاثا ولا يصدق في القضاء في ترك
 الطلاق لانه لا يتصور رفع هذا القيد ثلاثا مرات وانما يرفع ثلث مرات قيد النكاح وفي الاخير لو قال انت طالق من
 قيد او فعل او عمل بذكره لمسالته في مؤمنين فاجاب في احدهما ان لا يقع في القضاء واجاب في الاخرى انه يقع في القضاء
 وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لو قال انت طالق من هذا القيد ومن هذا الغل لم يطل وان قال ثلاثا لم يطل انما انما
 هم قال لا يقع به الا واحدة في هذا من كلام القدرى رحمه الله تعالى بقوله فما يقع به الطلاق الرجعي اي لا يقع لكل
 واحد من الالفاظ الثلاث المذكورة الا واحدة هم وان نوى اكثر من ذلك في كلمة ان في حمله ما قبله وهذا قول الحسن البصري

لان هذه الالفاظ تستعمل
 في الطلاق ولا تستعمل في غيره
 فكل من نكحها وانه بقيد
 الرجعة بالنكاح لا يفتقر
 الى النية لانه صريح فيه فعليه
 الاستعمال في اي الذي لانه
 لانه قصد تغييرا لعلاقة
 الشرع بالانقضاء العدة فيه
 عليه ولو نوى الطلاق عن
 وثاق لم يدين في القضاء
 خلاف الظاهر ولا يدين في
 بينه وبين الله تعالى لانه
 يحتمل لو نوى الطلاق
 عن العمل لم يدين في القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى
 لان الطلاق لم يقع
 وهو غير مقيد بالعمل
 وعند ابى حنيفة لا يدين
 يدين فيما بينه وبين الله
 لانه يستعمل للتخييل في
 ان مطلقه بتسكين الطاء
 لا يكون طلاقا الابانية
 لانها غير مستعملة فيه
 فلم يكن مريحا قال
 ولا يقع به الا واحدة
 وان نوى اكثر من ذلك

وعمر بن دينار والاداعي والثوى والى سليمان والى ثورم وقال الشافعي يقع ما نوى من ثنتين او ثلاث وبقول مالك والليث وزفر واحمد في رواية وهو من باب الظاهرية وهو قول ابى حنيفة الاول لم يترقبه ورجع عنه ذكره في المبسوط وفي البدائع وهو غير ظاهر في الرواية لانه لم يخل فلفظ فان ذكر الطالق بمعنى افظ الطالق هم ذكر لطلاق لغة شش لكون لفظ الطالق لغة وهو لا يتحقق بدون المستثنى من هم اذكر العالم اذكر لعل شش لان انكر النعت يقتضي وصفاتا بما بالموصوف لغة فان في كل العالم اذكر لعل قام بالموصوف لابلوا وصف هم ولما شش اى ولكل شش لفظ هم شش قران العاروبه شش اى بقوله انت طالق هم ويكون شش اى الى هم من باب على التمييز شش والتمييز من محلات اللفظ لم يحتمل التمييز هم ولما شش شش قول انت طالق هم نعت فرد حتى قيل شش طالقان ولشش طالق فلا يحتمل العاروبه شش اى النعت الفرد ولا يحتمل العاروبه شش لانه لا يحتمل العاروبه شش جواب من قوله فان ذكر الطالق اذكر لطلاق لغة وتقدر به بان ذكر الطالق هم هو صفة لطلاق شش لانه نعت من الشك في ويبدل على طلاق يكون صفة لطلاق هم لالطلاق شش بمعنى ليس بصفة لطلاق هم بل تطبيق شش اى الطلاق الذي يجوز على التطبيق كسلام بمعنى التسليم محل النية هو الثاني لانه لا فعل الرجل دون الاول لانه وصف في مقتضى به المرأة ليس بفعل الزوج لكنه يقتضى الثاني تصحيحا لانه كان ثابتا بضرورة صحة الكلام يقتضى ولا يجوز له هم والعدو الذي يقرن به شش جواب عن قوله ولما شش قران العاروبه بقرينه ان العاروبه الذي يقرن اى بقوله انت طالق هم نعت المصدر مخدوف معناه طلاقا لما شش اى معنى انت طالق طلاقا لما شش فلا بد على وقوع الشك لا المصدر المخدوف الموصوف بالشك لا قول انت طالق شش ثم شش لوقوع المصدر المخدوف المنعوت بقوله هم قوله شش اى كقول القائل هم اعطيتهم جزيل اى عطاء جزيل شش فالذي دل على هذا كثرة العطاء وهو المصدر المخدوف المنعوت لا قوله اعطيتهم لانه لا يدل على مجرد الاعطاء فافهم هم ولو قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم تكن له نية او نوى واحدة شش اى او نوى بواحدة من هذه الالفاظ الثلاث طلقة واحدة هم او ثنتين شش اى او نوى طلقتين هم ففى شش اى الطلقة بهذه الالفاظ طلقة هم واحدة بجمية شش فوقع الطلاق بهذه الالفاظ ظاهرا لانه صريحة في الطلاق لغلبة الاستعمال فيه هم وان نوى ثلثا شش اى ثلثا طلقات طلقة هم فثلاث ووقوع الطلاق باللفظة الثانية شش وهو قول انت طالق الطلاق هم والثالثة شش اى وقوع الطلاق باللفظة الثالثة وهو قول انت طالق طلاق هم ظاهر شش اى نوى شش بقوله ووقوع الطلاق هم لانه شش اى لان الرجل هم لو ذكر النعت شش اى لصقة هم وحده يقع به الطلاق فاذا ذكره شش اى فاذا ذكر النعت هم ذكر المصدر مع شش اى مع النعت هم وانه شش اى الحال ان ذكر المصدر مع النعت هم يرد وكاوة شش اى يرد المصدر وكاوة اى تاكيدا كقولك تمت قياما وقعدت قعودا وقوله هم الى شش جوابا ذاهم واما وقوعه شش اى وقوع الطلاق

وقال الشافعي لا يقع ما نوى لانه محتمل لفظه فان ذكر الطلاق ذكر لطلاق لغة كذكر العالم اذكر العالم ولهذا يجوز قران العاروبه فيكون نصبها التفسير ولما شش نعت فرد حتى قيل شش طالقان للشك طالق على وجه محتمل لانه صفة وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة للمصدر الموصوف هو طلاق والعدو الذي يقتضى نعت المصدر مخدوف معناه طلاقا لما شش اى عطاء جزيل لو قال انت الطلاق او انت طلاقا فان لم تكن نيتا او نيتين في واحد رجعة وان دون ذلكا نكاح ووقوع الطلاق باللفظة الثانية والثالثة ظاهرا لانه صريحة في الطلاق لغلبة استعمال فيه هم وان نوى ثلثا شش اى ثلثا طلقات طلقة هم فثلاث ووقوع الطلاق باللفظة الثانية شش وهو قول انت طالق الطلاق هم والثالثة شش اى وقوع الطلاق باللفظة الثالثة وهو قول انت طالق طلاق هم ظاهر شش اى نوى شش بقوله ووقوع الطلاق هم لانه شش اى لان الرجل هم لو ذكر النعت شش اى لصقة هم وحده يقع به الطلاق فاذا ذكره شش اى فاذا ذكر النعت هم ذكر المصدر مع شش اى مع النعت هم وانه شش اى الحال ان ذكر المصدر مع النعت هم يرد وكاوة شش اى يرد المصدر وكاوة اى تاكيدا كقولك تمت قياما وقعدت قعودا وقوله هم الى شش جوابا ذاهم واما وقوعه شش اى وقوع الطلاق

ص وما وقوص باللفظة الاولى ش وهو قول انت الطلاق ش فلان المصدر يكره ويراد به الاسم يقال بل عدل الى عا دل
ش لمبا لنته ص نصا ش اى قوله انت الطلاق بمنزلة قوله طالق وعلى هذا الوقال انت طلاق يقع الطلاق بلا يفتا ش
لان بمعنى طالق والخلاف فى قوله انت الطلاق صرح او كناية فمقتضاها مالك والشافعى فى قول صحيح وقال الشافعى انها كناية
وبه اخذ القائل فان قلت انت الطلاق لو كان بمنزلة انت طالق لما صح فيه نية الثلاث كما لا يصح فى انت طالق قلت حسب
بان نية الثلاث انما لا يصح فى طالق لان مقتضى قوله كما تقدم واما الطلاق فهو مصدر فى اصله وان وصفت به لم يجر فيه جانب له صفة
وصحت نية الثلاث وقال الطحاوى فى مختصره فلو قال انت طالق لم يكن اكثر من اعادة وان نوى اكثر منها وقررت بين
انت الطلاق للتوفيق وليس فى ذلك شبهة ومن اصحابنا صرح ولا يحتاج فيه الى النية ويكون جبا لما بينا لان صريح الطلاق لغلبة ال
فيه وقع نية الثلاث لان المصدر كعمل العموم والكثرة لانه اسم ش تينا والاعطيل للكثرة فيه كسائر اسما الاجناس فثبت
الاولى ش وهو واحد صرح احتمال الكل لا يصح نية اثنتين فيها خلافا لافوش فانه يقول لا يصح نية اثنتين وبه قال الشافعى
ومالك صرح ش اى فصرح بقول ان اثنتين بعض الثلاث فلما صحت نية الثلاث ش بالاجماع صحت نية اثنتين
ش لان المصطلح الواحد والاثنتين ولهذا يصح ان يوجد فى نية واحدة نية لان كمال لفظه ويقبل زفر قال مالك وبشافعى
صرح ش يقول ش يعنى فى جواب زفر صرح نية الثلاث انما صحت لكثرة جناس اى لكون الثلاث جنسا لطلاق حيث
بالعددية حتى لو كانت المرأة امة تقع نية اثنتين باعتبار معنى الجنسية فى جناس لان ذلك ليس طلاقا هما اما اثنتين
فى حق الحرة عدوش اى عددهن لا واحد حقيقة ولا واحد باعتبار صرح واللفظ ش اى لفظ الاثنين صرح لا يحل العدوش لعدم
صدق حد العدد عليه صرح وبشافعى اى كونه اللفظ لا يحل العدد لان معنى التوحد سماعا فى الفاظ الواحد ان ش بغير الواحد
جميع واحد قال الجوهري الواحد اصل العدد والجمع وحدان مثل شاب وشبان ومرتعات التوجه اما باعتبار الذات كرميد واما باعتبار
كبره اما باعتبار الجنس كالمليون والآنوع فى لفظ الطلاق فلا يبرن مراعاة التوحد فيه صرح وذلك ش اى مراعاة التوحد يكون
باجد الامر ينهم اما بالفردي ش بطريق الحقيقة او بطريق الاعتبار واما باليه بقوله صرح والجنسية ش وهو بطريق الاعتبار
كما قلنا ان صحة النية فى الثلاث بقوله انت طالق باعتبار ان الثلاث ليس طلاقا هو واحد اعتبارا عند تعدد الاجناس
النية بالثلاث باعتبار ان الثلاث واحد لا باعتبار انها عدد وهم اثنتى بمجرى منها ش اى انثان بمجرى من الفردية والجنسية
لم يوجد فيه معنى التوحيد لا بحسب الذات ولا بحسب الجنسية ومعنى مجزئ بعينه وقال ابن دريد يقال ناعن هذا الامر بمجرى متضمن
صرح ولو قال انت طالق فقال ردت بقولي طالق وحده وبقولي الطلاق اخرى ش اى طاقه اخرى صرح يصدق لان
كل امة منها ش اى من قوله طالق ومن قوله الطلاق صرح صالح للايقاع ش باعتبار انهم فكله قال انت طالق وطالق

واما وقوصه باللفظة الاولى
فلان المصدر يكره ويراد به
الاسم يقال بل عدل الى عا دل
فصار مقتضاها مالك والشافعى
وعلى هذا الوقال انت طلاق
يقع الطلاق به ايضا ولا يفتا
الى النية ويكون جبا لما بينا
انه صريح الطلاق لغلبة ال
وتحتمل ان تكون المصدر يحصل
العموم والكثرة لانه اسم جنس
فثبت به اسما للاجناس
فتناول الاذى مع احتمال
الكل ولا يصح نية اثنتين
فيه خلافا لافوش وهو يقول
ان اثنتين بعض الثلاث فلما
صحت نية الثلاث ش بالاجماع
نقول نية الثلاث انما صحت
لكثرة جناس اى لكون الثلاث
امة فصح نية اثنتين باعتبار
معنى الجنسية اما الثثنان فى
حق الحرة عدوش واللفظ لا يحل
العد وهذا لان معنى التوحد
مرعى فى الفاظ الواحد
وذ لك بالفردي والجنسية
ولم يفتا من قول الشافعى
الطلاق قال ردت بقولي طالق
وحده وبقولي الطلاق اخرى
لا يفتا من قول الشافعى

انما تطلق وفي الزيادة لو قال ويترك طالق لا يقع وفي عروضة الاكل لو قال شك طالق يقع عندنا في يوسف كما لو قال
 فربك وفي المروضة لو قال شك طالق يقع ولم يترك خلافا ولا قول لاحد ولو قال فتركك طالق او لم يتركك او طفرك او لم يتركك
 او شريك لا يقع ومن هذا القبيل الدم اى مما يعبر عن جملة البدن الدم باق قال وكذا لو قال لا يقع في رواية يمين وابتك بالاعانة
 فانه لو فعل بدم فسان يصح وانما في كتابنا المعنى ان ضاوة الطلاق الى الدم لا تصح فانه لو قال مك حرلا يفتق وانما قال
 من هذا القبيل لان القدوى لم يتركها اى ايمان مبدئى يراو بان نفسه بدم ومنه شى اى من هذا القبيل من انفسر
 حوبه بظايرش لان النفس عبارة عن الذات هم وكذا شى اى كذا يقع الطلاق هم ان طلق جزا شى اى ما شى مثل ان يقول
 نصفك طالق او ثلثك طالق لان الجزاء الشايع محل لسائر التفريعات كالبصع وغيره شى نحو الوصية هم فكذا يكون محلا للطلاق
 الا انه لا تجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل شى اى ثبت الطلاق في كل المرأة هم ضرورة شى اى لا بل ضرورة وهو يحكم
 السكات التجزى هم ولو قال يدك طالق او يركبك طالق لا يقع الطلاق وقال في رواية شى اى يقع شى وبقا لك احمد وفي السك
 ولو اسلف لطلاق الى يديها او يركبها يقع عند بعض اصحابنا بخلاف اليد الواحدة وقال القاضي الاشبه بمنزلة يمينها
 انه لو اراد باليد جميع البدن يقع وقال شمس الدين سبط ابن الجوزى في الانصاف لو نوى باليد جميع البدن يقع هم وكذا لو قال
 شى اى يميننا وهن زفر والشايع هم في كل جزء معين لا يعبر عن جميع البدن شى كالاصبع واليد والرجل وقبضت عنهما
 لم تذكر وجب الارجح الحجب والانف واخذ الصدر والنتى وهن والاشف والى حرقه والجنب والركبة والقدم والريه والاربع
 وغيرهما اشبهها ويؤخذ حكمها مما تقدم وعنده فروا الائمة الثلاثة يقع الطلاق في جميع ذلك الا عند احمد لا يقع في اسن الا بغيره
 كقولنا وفي البسيط لا يقع بالاضافة الى الجنين فضلا عما كالمول والهنى واللين والحق والدم والعرق وفيه وبه انه يقع الا في
 الجنين الدم قيل كالفضلات ممن هم من قطع بالتوقع به وفي الاعضا والباطنة كالكبد والريه والغلب ونحوه يقع وفي حياتها
 وروحه يقع وفي منمناته وشخصه متروك ولا حياة في الشجر وفي الصفات كالحن القبح واللون لا يقع ولم يذكر الطوان اعز بن ابي بصير
 لما شى اى زفر والشايع هم انه شى اى اى اى الجزاء معين هم جزء متمتع بعقد النكاح وانما حال شى اى اى اى اى الاستمتاع
 بعقد النكاح حاله شى يكون محال حكم النكاح شى وكما قال الشى ما السكات هم فيكون محلا للطلاق ثبت الحكم شى
 اى حكم الطلاق هم فيه شى اى في الاستمتاع هم قضية للاضافة شى اى توقيفية للاضافة الطلاق فيه هم ثم سيرة في كل
 الكل شى اى اى اى كل المرأة هم كذا في الجزاء الشايع شى اى سيرة في كل هم بخلاف ما نصبت النكاح اليه شى اى اى اى اى اى
 لو كان الجزاء معين محلا لحكم النكاح لان عقد النكاح اذا اضيف اليه سيرة في كل فاجاب بقوله بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح
 هم لان التعدي شى اى السرية هم متمتع اذا الحرمه في سائر الاجزاء تغلب الحل في هذا الجزاء شى فنيح من السريان هم في اطلاق

من هذا القبيل الدم في رواية يمين
 دمه من منه النفس هو ظاهر
 وكذا لو ان طلق جزا شى اى
 مثل ان يقول نصفك طلق
 طلق كان الجزاء الشايع محل لسائر
 التفريعات كالبصع وغيره فكذا يكون
 محلا للطلاق الا انه لا تجزى
 في حق الطلاق فيثبت في
 الكل ضرورة ولو قال يدك طالق
 او يركبك طالق لا يقع الطلاق
 وقال في رواية شى اى يقع شى
 الخلف في كل جزء معين لا يعبر
 عن جميع البدن له انما جزء متمتع
 بعقد النكاح وما هذا حاله
 يكون محلا لحكم النكاح فيكون
 محلا للطلاق فيثبت الحكم فيه
 قضية الاستمتاع هم فيه شى
 اى الكل كذا في الجزاء الشايع هم
 اذا اضيف اليه النكاح في العقد
 مجتمع اذا الحرمه في سائر
 الاجزاء تغلب الحل في هذا
 الجزاء في الطلاق

الامر على تعقب ش معنى الطلاق على غلبة الهمزة في هذا الجواب وتقلب الحرف في سائر الاجزاء هم ولما انه هنا
الطلاق الى غير محله فيلزم ان ش معنى لا يقع هم كما اذا اضاف ش الى الطلاق هم الى يماش بان طلق رقيق طالق هم
اختلف يماش بان قال طلق طالق وذا جميع لما قبلهم لان محل الطلاق يكون فيه القيد لانه ش الى الطلاق هم يماش
رفع القيد لا قيد في اليدش لانه عبارة عن المنع مع القدرة عليه المبدأ توصف يكونها قاهرة عليه فلا توصف بالقديم ولهذا
اثنى لاجل عدم معنى القيد فيما هو المصحح اضافة النكاح اليهاش فلو قال نكحت يدك هم وقبعت المرأة ش لا يتعدى النكاح
هم مختلف الجزء الشائع لانه محل النكاح عندنا حتى يصح اضافة اليدش الى اضافة النكاح الى الجزء الشائع هم فكذا يكون محل
الطلاق ش وقدر من قريب فان قيل فمجا في الالية والحديث ان ليد طلق على كل البدن قال الله تعالى تمت يد الى ارب
اي نفسه وقال عليه السلام على المبدأ اخذت حتى تروى فلم يقع الطلاق باعتبار انه يعبر عن الكل قلنا قد ذكر في الاسرار والمبسوط ما
صاحب المبدأ على حذف المضاف وفي الالية اضاف الهلاك الى المبدأ لانه اذ هو على المبدأ سلم بالجزء فكان ذلك فليلا
على ان المراد بجميع البدن ولو كان في عرف القوم عبارة عن البدن يقع الطلاق اضافة الى المبدأ والطلاق ش على العرف
حتى لو لم يكن باذالك العرف لا يقع ولهذا لو طلق الهنطي بالفارسية يقع والعربي في التكليم وهو لا يدري ما هو لم يطق وهذا باب
لاستاقشة فيه هم وتعلقه في النظر فاطن ش معنى اذا قال طلق طالق او بطنك طالق لان النظر ليطن في معنى الاصل ولا يتصور
النكاح بدونهما ويعبر به عن الكل كما يقال فلان يقوى ظنك وقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظنهم هم والظن لانه لا يصح
الطلاق ش الى لا يقع الطلاق هم لانه لا يعبر بهماش الى النظر ليطن عن جميع البدن ولو قال طلقك او بطنك على
كلمة امي لا يكون ظاهرا ش فان ظلمتها نصف تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة هم او ثلثهاش الى وقال انت
طالق ثلث تطليقة هم كانت طاقاش تطليقة واحدة لان الطلاق لا يجزى وذكروا بعض ما لا يجزى كذا في الكل ش هذا قول
عامة العلماء وقال ثقات اقياس وبيعة الراي لا يقع شي بذكر النصف والجزء وثلث من الف جز من الطلاق هم وكذا في الجزء
في كل جزء سواش يعني يقع واحدة وذلك كالعفو عن بعض القصاص يكون عفو عن الكل هم لما بينا ش وهو انه لا يجزى
وذكر بعضه كذا في لو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة لانه اوقع اجزا تطليقة واحدة وبه قال الشافعي ومالك وجمهور
ولو قال لوطية انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة يقع ثلاث لانه اوقع من كل تطليقة جزءا فانه كل تطليقة
في كل كلمته والتمرة اذا اعيدت كمرة كانت الثانية غير الاولى وفي غير الموطاة يقع واحدة لانها بان بالاولى كما لو قال انت
طالق وطالق ولو قال نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة بحرف الكسائية وهو ظاهر في
وهو الاصح وقال بعض المشايخ يقع ثمان وبه قال الشافعي في مد قوله ولو قال لاربعة نسوة فيكون تطليقة طلق كل واحدة منهن

الامر على تعقب ش معنى الطلاق على غلبة الهمزة في هذا الجواب وتقلب الحرف في سائر الاجزاء هم ولما انه هنا
الطلاق الى غير محله فيلزم ان ش معنى لا يقع هم كما اذا اضاف ش الى الطلاق هم الى يماش بان طلق رقيق طالق هم
اختلف يماش بان قال طلق طالق وذا جميع لما قبلهم لان محل الطلاق يكون فيه القيد لانه ش الى الطلاق هم يماش
رفع القيد لا قيد في اليدش لانه عبارة عن المنع مع القدرة عليه المبدأ توصف يكونها قاهرة عليه فلا توصف بالقديم ولهذا
اثنى لاجل عدم معنى القيد فيما هو المصحح اضافة النكاح اليهاش فلو قال نكحت يدك هم وقبعت المرأة ش لا يتعدى النكاح
هم مختلف الجزء الشائع لانه محل النكاح عندنا حتى يصح اضافة اليدش الى اضافة النكاح الى الجزء الشائع هم فكذا يكون محل
الطلاق ش وقدر من قريب فان قيل فمجا في الالية والحديث ان ليد طلق على كل البدن قال الله تعالى تمت يد الى ارب
اي نفسه وقال عليه السلام على المبدأ اخذت حتى تروى فلم يقع الطلاق باعتبار انه يعبر عن الكل قلنا قد ذكر في الاسرار والمبسوط ما
صاحب المبدأ على حذف المضاف وفي الالية اضاف الهلاك الى المبدأ لانه اذ هو على المبدأ سلم بالجزء فكان ذلك فليلا
على ان المراد بجميع البدن ولو كان في عرف القوم عبارة عن البدن يقع الطلاق اضافة الى المبدأ والطلاق ش على العرف
حتى لو لم يكن باذالك العرف لا يقع ولهذا لو طلق الهنطي بالفارسية يقع والعربي في التكليم وهو لا يدري ما هو لم يطق وهذا باب
لاستاقشة فيه هم وتعلقه في النظر فاطن ش معنى اذا قال طلق طالق او بطنك طالق لان النظر ليطن في معنى الاصل ولا يتصور
النكاح بدونهما ويعبر به عن الكل كما يقال فلان يقوى ظنك وقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظنهم هم والظن لانه لا يصح
الطلاق ش الى لا يقع الطلاق هم لانه لا يعبر بهماش الى النظر ليطن عن جميع البدن ولو قال طلقك او بطنك على
كلمة امي لا يكون ظاهرا ش فان ظلمتها نصف تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة هم او ثلثهاش الى وقال انت
طالق ثلث تطليقة هم كانت طاقاش تطليقة واحدة لان الطلاق لا يجزى وذكروا بعض ما لا يجزى كذا في الكل ش هذا قول
عامة العلماء وقال ثقات اقياس وبيعة الراي لا يقع شي بذكر النصف والجزء وثلث من الف جز من الطلاق هم وكذا في الجزء
في كل جزء سواش يعني يقع واحدة وذلك كالعفو عن بعض القصاص يكون عفو عن الكل هم لما بينا ش وهو انه لا يجزى
وذكر بعضه كذا في لو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة لانه اوقع اجزا تطليقة واحدة وبه قال الشافعي ومالك وجمهور
ولو قال لوطية انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة يقع ثلاث لانه اوقع من كل تطليقة جزءا فانه كل تطليقة
في كل كلمته والتمرة اذا اعيدت كمرة كانت الثانية غير الاولى وفي غير الموطاة يقع واحدة لانها بان بالاولى كما لو قال انت
طالق وطالق ولو قال نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة بحرف الكسائية وهو ظاهر في
وهو الاصح وقال بعض المشايخ يقع ثمان وبه قال الشافعي في مد قوله ولو قال لاربعة نسوة فيكون تطليقة طلق كل واحدة منهن

تطليقة

تتأهل بالليل وصفه بالفقير لانه متى وقع وقع في الماكن كلها ولو قال انت طالق بمكة او مكة فمجي طالق في كل البلاد وكذلك عداوتك انت طالق سنة

انما لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان وان عني به اذا نيت مكة ويصدق ديانه لاقتضاه لانه نوى الاضمار وهو خلاف الظاهر ولو قال انت طالق اذ دخلت مكة لم يطلق حتى تدخل مكة لانه ملقه بالدخول ولو قال ادخل الدار يتعلق بالفعل لمقتضى الدار والشروط والظرف فمليه عند تغذير الظرفية **فصل** في اضافة الطلاق الى الزمان ولو قال انت طالق عداوتك عليها الصلوات بطول الحج لانه وصفها بالصلوات في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزئ منه ولو نوى به اخر النهار صدق وانه لاقتضاه لان مقتضى العمود هو عملة كل مختلف للظواهر ولو قال انت طالق اليوم عند الوعد اليوم فانه يؤخذ بول الوقتين الذي نفوذ فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد لانه لا خلاف اليوم كان بخيرا والخبر لا يعلل الاضافة ولو قال عدا كل اضافة والمقتضى ان يفسر ما في معنى البطلان لانه قلنا اللفظ الثاني

ه ه ه في الفصلين ه ه ه

ان يكون عنه دليان في المسئلة فقول ان يستفاد من قوله هذا الى انشام لمبا لغته في الطول والزيادة فيه من قلنا لان وصفه بالقصر ش لانه متى وقع في مكان وقع في الاماكن كلها فلم يخصص بعض الاماكن يكون وصفه بالقصر والطلاق لا يقتل الطول والقصر حقيقة وانما قيل ذلك حكما لا يقتصر حيث الحكم بالرجعي هم ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فمجي طالق في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان بل مكان لان المطلقة في مكان مطلقة في كل مكان هم وان عني ش اي ان قصد بقوله انت طالق بمكة هم اذا نيت مكة ويصدق ديانه ش يعني بينه وبين الله تعالى هم لاقتضاه لانه نوى الاضمار في الحكم لانه نوى الاضمار وهو ش اي لا ينهار هم خلاف الظاهر ش فلا يصدق الثاني لما فيه نوع تخفيف على نفسه هم ولو قال انت طالق اذ دخلت مكة لم يطلق حتى تدخل مكة لانه ملقه بالدخول ولو قال ادخل الدار يتعلق بالفعل ش اي تعليق الطلاق بفعل الدخول هم لقارنه بين الظرف والشروط لانه الظرف يسبق للظروف كما ان الشرط يسبق للمشرط فمليه ش اي على الشرط عند تغذير الظرفية ش لان الفعل لا يصح فاعدا لانه عرض فلا يقوم فبطلان الشرط لا يطلق وفي المبسوط وكذا الحكم في ذاك الى مكان كذا او في بسك ثوبك اتم اطلو حرم ففعل اي بذات ش هم في اضافة الطلاق الى الزمان ش اي في بيان حكم اضافة الطلاق الى الزمان ذكرنا فصولا لانه قد بسبب اضافة الطلاق وتنويعه وتشبيهه باضافة الطلاق تاخير حكمه عن وقت الحكم الى زمان يكره بعده بغير كلمة الشرط هم ولو قال طالق ش نداء وقع الطلاق عليها بطول العدا لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزئ منه ش اي نداء وهو ظلم الفجر لان الغد تحقيق في ذلك الوقت هم ولو نوى به ش اي بقوله عدا هم اخر النهار ويصدق ديانه ش اي الاحتمال كما ذلك هم لاقتضاه ش اي لا يصدق تغضا في الحكم هم لانه نوى التخصيص في العموم وهو تحريك ش اي تحريك المخصوص فيصدق ديانه كما لو قال لا اكل طعاما ونوى طعاما دون طعام هم لكناية لفظ الظاهر ش لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اوله وفيه تخفيف عليه فلا يصدق القاضى والمقال ان يقول العام ما يتناول افراد متفقت الحدود واللفظ الغد ليس كذلك واما هم فيه من الطول الوسط والاخر فتعوض اجزايه لاسن اذ هو وحيد لا يكون النية اخر النهار فاعوم ولا تخصص والجواب ان الزمان الحقيقة والمجاز فان طلاق لفظا لكل واياها الجز ومجازا لا محالة ش ولو قال انت طالق اليوم عدا او غدا اليوم يؤخذ بالاول الذي نفوه به ش اي تكلم به فمقع في الاول ش اي في الوجه الاول بوقوله انت طالق اليوم عدا هم في اليوم وفي الثاني ش وهو قوله انت طالق هذا اليوم هم في الغد لانه لما قال اليوم منجزا والشجر لا يتكلم الاضافة ش فكان قوله عدا لغويا وقوله ان الشجر تكلم في قوله انت طالق هذا اليوم وجمان صحمانه لانه في الحال شى وقع جهده عند الفرقا بالثاني ان الحكم فيما لو قال انت طالق اليوم عدا هم ولو قال عدا كان اضافة للمضيق لا خبر لما فيه من البطلان لانه قلنا لانه الثاني في الفصلين ش في قوله انت طالق

ه ه ه

اليوم غدا وقوله غدا اليوم قال قيل لم يجعل غدا ظرفا لطلاق اخر وجيب بانه يحتاج الى تقدير انت طالق والاصل خلافه فلا يصح
 اليس في غير موضع الغزوة وفيه نظر لان سكون كلامه العاقل عن الالفاظ فهو ضرورة والا دل ان افعالها معها بالطلاق اليوم غدا
 وبالطاقة الواجب يحصل به المقصود فلا حاجة الى غير ما فعل به اكان كلامه من الالفاظ فان قيل به الالفاظ في الصيغة الثانية
 وهي قول انت طالق غدا اليوم لانه وصفها بالطلاق غدا والموصوف به غدا لا يكون موصوفا به اليوم جيب بان افعال الثانية فيها
 مضمنا الى المكروه وبذلك افعال الطائفتين فتمت واحدة لا تمتحى لاثباتها فيكون قولنا انما اذبحه لوقال انت طالق في غدا قال فوجب ان
 بين ان القضا عند اليقين في غدا لا يدين في القضا خاصة لانه وصفها بالطلاق في جميع الغزوات فتمت واحدة لا تمتحى لاثباتها فيكون
 تنصيص اليوم وهو خلاف الظاهر فلا يصدق قضا فيصدق بانه ولما نشأ في ليل كونه وصفها بالطلاق في جميع الغزوات فتمت واحدة لا تمتحى
 الى الطلاق هم في اول خبر منتهى ش ان الغم عند عدم نهية وبداش اي وقوع الطلاق في اول خبر منتهى ش ان الغم عند عدم نهية
 لان حذف في اثباته سواء لانه ظرف في الحالين ش اي الحذف والاثبات هم والاي ضيقه انه في قوله كونه في قوله كونه ش لانه قال
 في الغم جعل الغم فاهم لان كلمة في الظروف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب ش اي استيعاب الظروف كقولنا في الدارين يعني وجود
 في خبر من اجزاء الظروف وقوله في جميع الظروف فكان كلامه محتملا للمجهين هم وفيهم لجزء الامايل ضرورة عدم المرحم فاذا عين ان
 كان للعينين التقدير من المعين هم املي بالا اعتبار من الغزوى بخلاف قوله غدا ش يعني اذا قال غدا به وان في كلمة في هم لا يقتضي
 الاستيعاب حيث وصفها ش اي وصف المرأة هم بهذه الصيغة يعني الصيغة الطلاق حال كون الصيغة مضافا الى جميع الغزوات
 فلا يصدق ديانة في نيته اخر انما وقضا هم نظيره ش اي نظيره المذكور بدون ذكر كلمة في اذا قال والله لا صوم من عري
 ونظيره الاول وهو المذكور بكلمة في هم والله لا صوم من عري ش فان الاول يتناول جميع عري حتى لا يبرئ في يمينه الا بصوم جميع العمر
 وفي الثانية وهو قوله لا صوم من عري يتناول ساعة من عري حتى لو صام ساعة يبرئ في يمينه وعلى هذا ش اي على الحكم المذكور
 هم المبر في الدبر ش يعني لو قال لا صوم من الدبر او قال لا صوم من الدبر في الاول لا يبرئ حتى يصوم الدبر كله وفي الثاني لو صام
 ساعة يبرئ في يمينه هم ولو قال انت طالق من قدره وجهاش اي الحال انه قادر بهما اليوم ش بالنسبة الى اليوم
 الذي قال انت طالق هم لم يقم شي لانه سنده ش اي سنده كلامه الى ماية مائة ش اي عبارة هم منافية لما لكيت
 الطلاق فيلغو ش كلامه فلا يقع شي هم كما اذا قال انت طالق قبل ان تلحق ش اي قبل ان تلحق ولا خلاف فيه بالحق
 وذلك لانه وصفها بالطلاق في وقت لم يكن في ملكه هم ولانه لم يكن نصيحه ش اي نصيحه في الكلام هم انما راعى عدم النكاح
 او عن كونهما مطلقة بتطبيق غيره من الازواج ش اي او يكون انما راعى كونه هذه المرأة مطلقة بتطبيق غيره من الازواج وبها
 لا يستقيم فكانت المرأة كرا او يبا بغير نكاح او متوفى عنها زوجها ولا يستقيم الكلام الا في التعليل الاول وبذا التعليل ايضا في

ولو قال انت طالق في غدا وقال
 مذيت اخر النهار دين في القضاء
 عند المجتهد في وقت لا يدبر
 في القضا خاصة لانه وصفها
 بالطلاق في جميع الغزوات
 بمنزلة قوله غدا على ما بينا وهذا
 يقع في اول خبر منتهى ش ان الغم عند عدم نهية
 وهذا كان حذف في وثباته سواء
 لانه ظرف في الحالين ش اي حقيقه
 انه نوى حقيقة كلامه لان
 كلمة في الظروف والظرفية لا تقتضي
 الاستيعاب وتعين الخبر الاول في خبر
 عدم المرحم فاذا عين اخر
 النهار كان التعين الفصل
 اولي بك الاعتبار بالغير الذي يحلوت
 قوله غدا لانه يقتضي الاستيعاب
 حيث وصفها بهذا الصفة
 مضافا الى جميع الغزوات اذا
 قال والله لا صوم من عري ونظيره الاول
 والله لا صوم من عري وعلى هذا
 والله ولو قال انت طالق امس قد
 تزوجها اليوم لم يقع شي
 لانه اسند الى حلاله مع وجودها
 لما لكيت الطلاق فيلغو اذا
 قال انت طالق قبل ان تلحق
 ولانه يمكن تصحيحه لخبر
 عن عدم النكاح او عن كونهما
 مطلقة بتطبيق غيره من الازواج

ولو تزوجها اول من اسبقه
 النسوة لانه ما اسنده
 الى حالة منافية كما يمكن
 تصحيحه بخيار ايضا
 فكل من انشأ ولا يشترط
 انشاء في الحال فيقع الساقط
 ولو قال انت طالق قبل ان
 تزوجه لم يقع شيء منه
 اسنده الى حالة منافية
 فصالح اذا قال طلقك انا
 صبي او انما او يصح اخبارا
 على ما ذكرنا ولو قال انت
 طالق ما لم يطلقك اوتى
 لم يطلقك اوتى ما لم يطلقك
 وسكت طلقك لانه انا
 الطلاق الى زمان خالي
 عن التعلق وقد وجد
 حديث سكت وهذا
 متى ومتى ما صرح في الوقت
 لانها من طهرت الزمان
 وكذا كل ما للوقت قال
 الله تعالى ما دمنا حيا
 اى وقت الحياة ولو قال
 انت طالق ان لم يطلقك
 لم يعلق حتى يموت لان
 العدم لا يتحقق الا بالبقاء
 عن الحياة وهو الشرط
 كفى قوله ان لم ازلت البصيرة

فمنفس الامر كبر لان عدم النكاح يصدق على ما فاقهم ولو تزوجها اول من سبقه
 منافية ولا يمكن تصحيحه بخيار ايضا شى اى كما في المسئلة السابقة فلما لم يكن تصحيحه
 انشاء في الحال فيقع الساقط لان انشاء ايجاب لم يكن والايجاب في الماضي انشاء في الحال فيكون طلاقا في الحال
 ولو قال انت طالق قبل ان تزوجه لم يقع شيء لانه اسنده الى حالة منافية لانه اضاف الطلاق الى زمان مناف للطلاق
 لانه لا وجود للطلاق قبل النكاح فلا يقع مع فساد شى اى حكمنا به كما اذا قال طلقك انا صبي او انما شى لانه اسنده الى
 حالة غير معدودة فلا يقع قوله في الاضافة هم او يصح اخبارا شى لم يبيح قولك انت طالق اخبارا عن عدم النكاح قبل التزوج
 في قوله انت طالق قبل ان تزوجه لم يقع شى اى فصالح لم يملك ان تزوجه لان حقيقة تصحيحه للأخبار وان لم
 بها على ما عمل انشاء هم على ما ذكرنا شى اشارة الى قوله لا يمكن تصحيحه بخيارا عن عدم النكاح وعن كونها مطلقة بطلين غير الزوج
 هم ولو قال انت طالق ما لم يطلقك شى اوتى ما لم يطلقك هم وسكت طلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان خالي
 عن التعلق وقد وجد حديث سكت شى وبما باتفاق الفقهاء هم وبما شى توضيح لما قبله لان كلمة شى اوتى ما صرح في وقت
 لانها من طهرت الزمان شى اذ استمر فانها لم يمسهم في موضع كون لما كان الفعل لم يمسهم ولا شى اوتى ما صرح في وقت
 دخل عليه في حين ان يوجد وبين ان لا يوجد فصحت المجازاة بهام قيام معنى الوقت به فاذا قال لمرات انت طالق متى لم يطلقك
 يقع الطلاق عقيب الميمين وجود وقت لم يطلقها فيه بعد كلامه لم يقتصر على مجلس لانه باعتبار انهما في جميع الاوقات والماضى فانه
 ايضا شى في الاصل فزبدت فيه كلمة فانهما يستعمل للوقت الاحالة فترجبت بوجه الوقت هم وكذا كلمة ماشى اى تستعمل في الوقت
 كما ذكرناه هم قال الله تعالى ما دمنا حيا اى وقت الحياة شى وقال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام واوصاني بالصلاة
 والزكاة ما دمت حيا اى مدة وادامى نيالت شرطية ايضا قال الله تعالى ما نفع الله للناس من حمة فلا يمسك لهام وما
 يمسك فلا يسل له من بعده فبني ان لا تقع الا اذا كانت للوقت دون الشرطية وتكون شرطية من غير وقت وللوقت بلا
 بخلاف شى اوتى فانهما اذا كانت للمجازاة فلان يفك عن الوقت فاذا قلت متى اقتال كانت للاستفهام عن ان اقتال لم يمس
 فيه شرط واذا قلت متى تفرق لم يمسك كانت لظرفا فصحت معنى الشرطية لانه متى ما هم ولو قال انت طالق ان لم يطلقك لم يطلقك
 حتى يموت لان لعدم شى اى عدم تعلقهم من التحقيق الاباليس عن الحياة وهو الشرط شى اى اباليس عن الحياة وهو الشرط
 فاذا انتهى الى الموت وقد وجد اباليس فوجد الشرط لم يطل قائم والملك باق فوقع قبل موته فليس لذلك تحليل حرمه
 باتفاق الفقهاء ثم ان كان مثل بهاء الميراث حكمه لغيره فاعلنا للشافعي وان لم يدخل بهاء الميراث لهما هم كفى قوله
 اذا المات البصرة شى معنى كما اذا قال لمرات طالق ان لم ازلت البصرة لا يقع الطلاق حتى يقع الا بياس عن الايمان فان شى

فان اريد به الشك المطلق في
 التحلل وان اريد به الوقت فلتلق
 فلا تطلق بالشك والاحتمال في
 مسكلة المشية لانه على اعتبار انه
 للوقت لا يخرج الامر من بن هاشم
 لانه للشك يخرج الامر من بن هاشم
 بين هاشم وغيره بالشك والاحتمال
 وهذا الخلاف فيما اذا سمعنا
 نية اما الاخرى للوقت يقع
 في التحلل ولو نوى الشرطي في
 اخر العمل للفظي متعلما ولو
 قال انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق في طلق بعد الطليقة
 معناه قال ذلك موصولا بغيره
 ان يقع المضاف في مكان
 مدحولا لغيره هو قول زفر
 لانه وجد زمان لم يطلقها فيه
 وان قوله هو زمان قوله انت طالق
 قبل ان يفرغ منها وجه الاحتجاج
 انه زمان البرمستي عن العيين
 بدلالة الحال لان البر هو
 المقصود ولا يمكن تحقق البر
 الا ان يجعل هذا القدر مستثنى
 واحده من حلفه لا يسن هذا
 الدار فاشتمل بالثقل من سلفه
 واخواته

فلو كان اما الجزم ودخل الغاي في جوابه ومحل لم يثبت لعيسى بن مخنف وهو من الكمال من تصديقه بشبهة في المعاملات
 وتبين ان ابن ابي جابر في جوابه في الحكم في الحكم فالتقوا واودى ببنه و اذا حلفت بما قبله و استثنى ما قبله
 ركب الفتي اذا اقصبك خصاصه فكل من قولنا في اي باجي قوله خصاصه في جماعة بالجمع وهو كل المر وهو مجموع المذاب والاراد الا كفاؤنا
 باولى شي لانه اذا كانت مستثناة لم يخرج منها ما فيها منعة فان اريد بها الشرط لم تطلق في الحال فان اريد به الوقت طلقت فلا تخرج
 بالشك الاحتمال في قولنا في النظر الى الشرطية يقتضي بقاء الشك والحل والنظر الى الوقتية يوجب الطلاق والمرتبة فاجتمعت
 المرتبة والحل في ان ترجح المرتبة كما عرف قلنا باسوة في جميع صورته ودفعنا الشك في المتعاض بعد الطمأنينة فان بقا اوجب
 اقامة الصلاة بالنظر الى المتعاض بجرم اودا ومنع هذا لا يخرج المرتبة وان كان جنى الصلاة على الاحتياط لان الشك لا يثبت شيئا
 فلا يكون من قبل تعاض ليل المرتبة مع دليل الحل كذا قيل من بخلاف سئلة المشية يش جواب عن قوله كما في قوله حتى ثبتت وتغير
 قوله لانه على اعتبار ان ش اي ان اذ اتم الوقت ش اي في الوقت من لا يخرج الامر من يد او على اعتبار ان الشرط يخرج وكان
 الابر يد بغيره فلا يخرج بالشك الاحتمال من ان الشك لا يعارض اثنين وهذا الخلاف في اي لانه كونه في خيفة وما جزم فيها
 اذ لم يكن لانيته في قوله انت طالق اذ لم اطلقك من اذ انوى في وقت يقع الطلاق في حال لو نوى الشرط يقع اخر العزم بموت
 ش لان اللفظ تحلما ش اي قبل الوقت الشرط فاذا احتمل على السوي يقع ما نوى بالايجاع قيل اذا استعمل الشرط لم يجز اعنه في خيفة
 جزمه لانه اذا كان عند ما ينبغي ان لا يصدره القاضي فيما اذا نوى به معنى ان لان في تخفيفا على نفسه قيل في جوابه لما ذكره استعمال في
 معنى الشرط فصار كانا بغيره حتى جاز ان يصدره القاضي مع ان قيل حقيقة فيما عنده وفيه نوع تامل من ولو قال انت طالق لم اطلقك
 انت طالق في طالق بغيره فلتليقه ش اي التعليلية الاخرية المضافة الى المعقولة بعد ان يطبق من معناه ش اي معنى ما قاله محمد واقره
 من قال ذلك موصولا ش قيد بلانه لوقال مفعولا يقعان بالاجماع قياسا وتجانسا لانه وجد الزمان في الحال عن التخليق من اعتبار
 ان يقع المضاف ش وهو قوله لم اطلقك من يقعان ش اي المضاف والتعليلية الاخرية من ان كانت مدحولا بها وهو من
 القياس من قولنا لانه وجد زمان لم يطلقها فيه ان قل هو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ منها ش بيانه انه وجد ما بين يديه
 ووقع الطلاق مقدر الواقع في وقت ليرى وشروط الحزن يستوي فيه التعليل والكثير من وجب الاحتسان ان ما ان البرمستي عن العيين سلكوا
 الحال ش لان الحالف لما يخلف لغيره بمعية ولم يكن له في هذه الا ان سئل بالساعة التي تشتمل بالايقاع فيها مستثنى فيصير ذلك
 مستثنى من ايمن بدلالة الحال من لان البرمستي لا يمكن تحقيق البر الا ان يجعل هذا المقدار ش اي مقدار تشتمل بالايقاع
 فيصير مستثنى ش عن ايمن من اصله ش اي اصل هذا الخلاف الذي وقع بيننا وبين زفر سئلة كتاب الايمان اشاليها يقول من
 من حلف لا يسكن هذه الدار فاشتمل بالثقل من سلفه فان لا يثبت احتمالا وعنده زفر حيث قياسا من اخواته ش اي اخوات

رضي الله تعالى عنه في مثل قال لارائه انت طالق واحدة اولاً قال ليس بشيئ حتى وكذا قال انت طالق اولاً وغير طالق اي
شيء وبه قال الشافعي واحمد ومالك وعليه الخلاف لو قال انت طالق ثلثاً اولاً شيء من قال شيء كذا اذكر ما في قال المصنف رحمه
الله تعالى هم كذا ذكر في الجاهل الصنف من غير خلاف بين ابني حنيفة وصاحبيه شيء وقال في الاصل ان قال انت طالق واحدة
اولاً شيء من طالق واحدة رجعية في قول محمد وقول ابني يوسف الاول لم يذكر قول ابني حنيفة في الاصل كما ترى ونقل صاحب الاجناس
عن كتاب الطلاق المار اليه سليمان قال ابني حنيفة لا يقع الطلاق ثم قال صاحب الاجناس وكذا ذكره عن ابني حنيفة في البرجانيات
محمد بن ابي حنيفة وابي يوسف اخر شيء اي لما كثر من قول انت طالق واحدة اولاً شيء من علي قول محمد وهو قول ابني يوسف واول
لا يقع واحدة رجعية وذكر قول محمد في كتاب الطلاق فيما اذا قال لارائه انت طالق واحدة ولا شيء ولا فرق بين المستبين اي من قوله
انت طالق واحدة اولاً من قوله انت طالق واحدة اولاً شيء لانها في المعنى واحد بين لافرق بينهما في معنى التزويج لا يقع الا في
الوضع من لو كان كذا في قول الكل من محمد واما ثانياً شيء اي لو كان كذا في الجاهل الصنف قول ثلثاً فيكون عن محمد واما
لانه ذكر قول ثلثاً عن محمد في طلاق الميسرة انه يقع واحدة رجعية لانه في الجاهل الصنف وبذلك استلزم ورود الروايتين عنه
وشيء اي لحمد رحمه الله تعالى هم كذا شيء اي ان الرطل الذي قال لارائه انت طالق واحدة اولاً شيء من قولك اشك في الواحدة كذا في
الشك بينهما شيء اي بين الواحدة من بين النفي شيء وبه قوله لاشيء من فيه طاعة الواحدة فتعني قول انت طالق سالماً للشك
فتقع طلاقه واحدة رجعية بخلاف قول انت طالق اولاً لانه داخل للشك في اصل الايقاع فلا يقع شيء وبما شيء ان ابني حنيفة
وابني يوسف هم ان يوصف شيء وبه قوله انت طالق هم متى قرن بالعد شيء مثل ان يقول انت طالق واحدة وثنتين او ثلثاً
هم ان يوقع شيء اي وقوع الطلاق من كذا العدد شيء وبه قوله واحدة انما اطلق العدد على الواحدة مجازاً من حيث انه اصل العدد
هم الا ترى شيء في تخرج لما قبله اي الا ترى ان الرطل هو لو قال لغيره يدخل بها انت طالق ثلثاً ما تطلق ثلثاً شيء بالاتفاق فعلم
ان لو وقع بالعدد ولو كان لو وقع شيء اي وقع الطلاق هم بالوصف للمعنى في ثلثاً شيء يعني لو كان يقول انت طالق
لما وقع الثلث فعلم ان لو وقع بالعدد لا يوصف هم وبما شيء اشار به في قوله ولو كان لو وقع بالوصف هم لان الواقع في الحقيقة
انما هو المنعوت المحذوف معناه انت طالق بطلاقه واحدة على ما في شيء ارادوا بقوله ان لو وقع بالعدد لا يوصف هم طالق لكن بعد
وقع نعم المحذوف اي بطلاقه واحدة فالمنعوت هو الواقع في الحقيقة فاقدمهم واذا كان الواقع كان له بعد وعتال كان الشك في خلا
في الايقاع فلا يقع شيء شيء الصنف ليرجع الى الموصول وهو قول ما هو عبارة عن التعليل لانه وادوا بقوله العدد والواحد قوله
كان الشك في آخره جواب قوله اذا كان هم ولو قال انت طالق مع موتي اوضح موتك شيء اي وقال انت طالق مع موتك هم
فليس بشيء شيء اي هذا القول ليس بشيئ حتى يقع به طلاق وبه قال الشافعي ومالك واحمد وبه من مائل الجاهل الصنف ليرجع

قال رضي الله عنه لم يكن
ذكر في الجامع الصغير من غير
خلاف وهذا قول ابني حنيفة
وابني يوسف اخر شيء
قول محمد وهو قول ابني يوسف
او لا تطلق واحدة رجعية
ذكر قول محمد في كتاب
الطلاق فيما اذا قال لافرق
انت طالق واحدة ولا شيء
ولا فرق بين المستبين او كان
الذكر هم منا قول الكل في
محمد بن ابي حنيفة لانه داخل
الشك في الواحدة كذا في
كله وابتدأها وبين النفي فيه
اعتبار الواحدة وبقي قوله
انت طالق بخلاف قول
انت طالق او لا لا داخل
الشك في اصل الايقاع فلا يقع
ولها ان الوصف متى قرن
بالعدد كان الوقوع يذكرو
العلي الا ترى ان يطلو قول الغير
المداخل بها انت طالق
ثلثاً تطلق ثلثاً ولو كان الوقوع
بالوصف الذي ذكره لكان هذا
لان الواقع في الحقيقة هو
المحذوف معناه انت طالق بطلاقه
واحدة على ما اذا كان الواقع
كان له بعد وعتال كان الشك في خلا
في اصل الايقاع فلا يقع شيء
قال انت طالق مع موتي موتك
فليس بشيئ

لانه اضلعت الطلاق
الى حالة منافية له
لان موته ينال كالحية
وموتها في المحلقة
ولا بد من ما زاد لملك
الزوج امراته اشققا
منها او ملكته المرأة زوجها
او اشققا منه وقت
الفرقة لمناخات بين
الملكين لاملكنها الياء
فلا وجه لم بين للملكية
والملوكية واملكنه
اياها فلا ون ملك النكاح
ضروري كالحق وقرع قيام
ملكه اليين فينتفي
ولو اشترى فاحتم طلقها
لم يقع شيء لان الطلاق
يستدعي قيام النكاح
ولا بقاء له مع الناني
لا في وجه ولا من كل وجه
وكذا اذا ملكته او اشققا
لا يقع الطلاق لما قلنا
من المناخاة ومع محمد
انه يقع لان العدة
واجبة بخلاف الفصل
الاول لان كالحية
هنا لك حتى حي يطالب

فيه خلاف وكذا اذا قال انت طالق بعد موتي او بعد موتك بل ولي هم لانه هنا الطلاق الى حالة منافية له اي لطلاق هم
لان موته شيء اي لان موت الزوج من ثباتي الالبية شيء اي لطلاق هم وموتها شيء اي موت المرأة من ثباتي المحلقة شيء الكون
معدا لطلاق هم فلا بد منها شيء اي فلا بد لوقوع الطلاق من الالبية والمحلقة لان الطلاق ملق لوجود الموت فصار الموت شرطاً كما لو
قال انت طالق مع دخولك الدار والجزيرة فبشرطه كان جزاء ما له بعد الموت والملك بعد الموت ولا يلزم النكاح موتاً شيئاً
فموت احد بانتهى لوجوده غاية وفي الحكم لا يبقى بعد الغاية وفي الجاه قال الله لا اقربك حتى تموتوا او موت صار ملية فكانه قال الله
لا اقربك ما دام النكاح بينهما هو اذا ملك امراته شيء اي اذا ملك الرجل ملته بشرا او اوثا او بهيمة او صدقة هم واشققا منها شيء
اي اذا لم يزل شققا من امراته واشققا من ملكه هم قال ابن زيد هم او ملكت المرأة زوجها شيء يعني بشرا او نحوه كما ذكرنا اصله شققا منه
شيء اي وملك المرأة شققا من الزوج هم وتمت القوة شيء جواب لولا يعني ترقيق النكاح من بينهما الفسخ وهذا قول الجمهور وقيل ان
الشذائية وانطابرية وفي التمهيد عن عبد بن عبد الله الشعبي فيمنع منها لو ملكت زوجها فافترقت عين ملكة كانا على نكاحهما لو ملكها الزوج
وطبها بملكه يمين بعده ولو ملك بعضهما ففسخ النكاح ولا يطالب وقال قتادة لم يرده منها الاقربا ويطالبون بها في موتهم فلو
هم للمنافاة بين الملكين شيء وبها ملك النكاح والملك بالشرا ونحوه هم اما ملكها الاية شيء اي الملك لمرأة زوجها فمطلبا اجتماع بين الملكة
والملوكية شيء وتبطل لان ملك النكاح الرقبة يقتضي ان يكون نكاحا او ملك النكاح يقتضي ان يكون محذوفا فالتحالف اجتماعهما
والملك الاية شيء اي اما ملك الرجل امراته هم فلا ان ملك النكاح ضروري شيء بيانه ان ثبات الملك على الرجل خلاف انقياس
وانما ثبت ضرورة الحل بقاء النسل هم ولا ضرورة مع قيام ملك اليمين شيء لانه لما اطاع عليه بك اليمين بطل القوي فبطل شيء شيء الحل
الضعيف وفي تلك الشق من ان كان لا يثبت الحل لكن ثبت الملك فقامت قاطبة الحل لانه ليس عليه بخلاف الكتاب اذا اشترى منكوبة
ميت لا يبطل النكاح لان ثباته في كسبه حق الملك من الملك لا يمتنع حق النكاح هم لو اشترى امراة شيء اي لو اشترى الزوج امراته
هم ثم طلقها لم يقع شيء لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بقاء له شيء اي للنكاح مع الناني شيء وهو ملك يمين هم لا يمتنع
شيء العدة لانها اثر من ثماره فلا يمتنع مع وجودها في والا كان ملك النكاح باقيا من جهة لاسن كل جهة متعلقا بقوله لا بقاء وقال
قيل لاسن من جهة اي اذا ملك الشقص لاسن كل جهة يعني اذا ملك اليمين الجمع وعلى هذا تعليق بقوله مع الناني انتهى قلت هذا القول الذي اشار اليه
الاكمل بقوله قيل هو قول التلوي كذا في شرحهم وكذا اذا ملكه شيء اي كذا لا يقع الطلاق اذا ملكت المرأة الوتر زوجها وهو عبد
بميراث او غيره هم واشققا منه شيء اي وملك شققا من زوجها هم لا يقع الطلاق لما قلنا من المناخاة شيء بين الملكة والملوكية
وعن محمد بن يحيى شيء اي الطلاق في الصورة الثمانية لوجوب العدة عليها والطلاق يقع بملك النكاح او قيام العدة ولهذا تجب العدة
ولما لا يملك وطبها هم لان العدة جهة بخلاف الفصل الاول شيء وجزا اذا ملك الزوج امراته لانه لا عدة بها لك حتى حي يطالب شيء اي العدة

في حق مولاه الذي يملكه في الكافي فان قيل ليس له الايجوزية الترتيبية وهو لا يدل على وجوب قلنا قد قالوا الامة عليها دليل انه
 لوز وجها من اخرجها من صحيح انه لا يجوز تزويجها من غير فعله انه لا يجب اعادة عليها في حق من استبرأ لها في حق غيره روايتان وبطلان
 انها يجب الاستبراء للرجل من الاستبراء للرجل من نفسها مع بقائها بسبب الجواب على كل اولى صم ولو قل لها ش اي لو قال رجل لمرته
 صم وهي منه غير ش اي الى حال انما استغفره صم انت طالق فثنتين مع عيني هو الاكل ياك ش اي عناق هو الاكل ياك فاستغفره حكم
 لان العتق حكم الاعناق والدليل عليه انه قال بعدة معلق بالتطليق بالاعناق او بالعتق لان الاعناق ايضا في حقيقة المولى لا العتق
 فاعتقها ش يعني والاهم تلك الزوج الرجعية لانه معلق بالتطليق بالاعناق او بالعتق ش اي العتق المعلق بالعتق المولى لان المخط
 ش وهو قوله مع عتق مولاكم في نظمها ش اي ينظم الاعناق بعتق على طريق البديل لا الشمول لاستحالة الحقيقة والمجاز مراد
 دونها يندفع قول لا تازي لاني قوله لان اللفظ في نظمها نظر لانه حينئذ يميز بين الحقيقة والمجاز وهو شرط ليكون هو على خط الو
 ش اي قد علم ان شرطه يكون هو وما يكون على خط الزوج وهو متفق والاعناق بهذه المشابة شرط على خط الزوج وهو حكم معلق به
 اي قد علم ايضا ان حكمه معلقا بالشرط لانه متوقف على وجوده بشرطه والمذكور ش اي العتق هو بهذه الصفة ش يعني مع عدم
 خط الزوج والحكم معلق به فيكون شرطه لا جعل التطليق متصفا بالعتق وذلك لانه معلق بالعتق لانه يكون معلقا بالعتق بالشرط
 والاعناق والعتق لا يكونان عليه تطليق الزوج ولذا التطليق الزوج لا يكون عليه الاعناق المولى والعتق الحاصل به والطلاق معلق به
 وهو معنى قوله معلق بش اي بالعتق ثم التطليق ش الاطلاق عندنا لما تقر في الاصول ان شرطه معلق في منع سبب في
 منع الحكم لان التعليقات يصير تصرف معلقا عندنا بما على ان شرطه عندنا معلقا بالعتق الى زمان وجوده كما عرف
 في الاصول وقال لرجل شريعة قوله لان في التعليقات الى آخره يعني ان المعلق بالشرط عندنا لا يقع سببا لشيء يمنع الاعتقاد
 وعندنا نفعي يجوز الحكم اذا كان التطليق معلقا بالاعناق والعتق يوجب بعده ش اي يوجب التطليق بعد الاعناق او العتق لان
 مع شرطه متعاقبا ان شرطه الطلاق يوجب بعده تطليق فيكون طلاق متاخر عن العتق ش بالضرورة صم فيصا دفما ش اي صياوف
 الطلاق المارة هي حرة ش اي الى حال ناهية عنه المصادفة فلم تحرم حرة غايطة بالثنتين ش اي تطليقتين عندنا نفعي
 والطلاق وقعا معا فلم يكن رجعا في ظهر قوله بعد وقوع الطلاق لكن عنده صورة المسئلة فيما اذا قال بعد امرته انت طالق مع عتق
 مولا اي لان عنده اعتبار الطلاق بالرجع قال لك احمد في قول عنه يحرم حرة غايطة لان العتق لو تقدم وقوع الطلاق
 فصا كما لو طلقا اثنتين ثم عتق وفي الكافي وذكر في المداية لانه معلق بالتطليق بالعتق الى آخره وبشكل لانه اريد به الاعناق وهنا
 فاستغفره حكم عن علمته لا ترى لي قوله ياك ولا يستعمل ذلك الا في الفعل المتعدي قيل في جوابه بشكل لانه معلق بالتطليق بالاعناق
 منته عليه بالعتق الحاصل من الاعناق وقد بينا ان كل مصلح شرطه ان يكون معلقا على خط الزوج ويكون قوله مع عتق مولا ياك كسعا

وان قال المولى لم
 لغيره انت طالق
 ثنتين مع عتق مولا
 اياك فاعتقها ملك
 الزوج الرجعية
 لانه معلق بالتطليق
 بالاعناق والعتق
 لان اللفظ ينظمها
 والشرط ما يكون معد
 على خط الزوج والحكم
 معلق به والمذكور
 بهذه الصفة للعق
 به التطليق لان
 التعليقا يصير التفر
 تطليقا عند الشرط
 عندنا واذا كان التطليق
 معلقا بالاعناق والعتق
 يوجد بعد شرطه
 يوجد بعد التطليق
 فيكون الطلاق متاخر
 فيصا دفما هي حرة
 فلا تحرم حرة غايطة
 بالثنتين

يبقى شيء وهو ان
 كلمة مع للقرآن قلنا
 قد بينا كونها مركبة
 قوله تعالى فان مع
 العسر يسرا فيسمى عليه
 بدليل ما ذكرنا من معنى
 الشرط ولو قال الراجح
 عند فانت طالق يتبع
 وقال المولى اذا جازع
 فانت حر فقلوا الف
 لم يحل لم حتى تنكح
 نزعها غيرها وعدتها
 ثلث حتى وهذا عند
 ابى حنيفة والى يورثه
 وقال محمد بن زوجهما
 يملأ الرجل رجعة لان
 الزوج قون الايقاع
 بالعتاق المولى حيث
 علقه بالشرط الذي
 علق به المولى العتق
 وانما ينعقد المعلق
 سببا عند الشرط
 والعتق يمارن الاقتران
 لانه ما ماصلة
 الاستطاعة
 مع الفعل

الى اصل من عتاق مولاك ياك فلهذا اولى المصنف قوله علق المعلق بالاعتاق او العتق فان قلت كيف سمي المصنف اضافة لطلاق
 الى ان الاعتاق تعليقا لمعلق غير مضاف قلت جيب بانه ما تعليقا مجازا لا حقيقة لان التعليق توقيف الامر على امر بوجوب الشرط
 فلما وجد توقيف الطلاق على العتاق سماه تعليقا وان لم يذكر بوجوب الشرط فصار كأنه قلنا انت طالق ان عتقت مولاك ثم يتبع شي
 شى شكلا كما هو ان كلمة مع للقرآن ش عند ارباب اللسان اصل هذه انة عتدا عموما وروى على كلام حديث قال يكون الطلاق
 متاخر من العتق فورد عليه بان قال الاسلام متاخر عنه لان كلمة مع للقرآن وصحة قوله قال سلمة ذلك لكن جملة قد تذكر شى
 ثم التاخير بش مجازا كما فى قوله تعالى فان مع العسر يسرا لان لا يكون لمعية بين امرئ وامرأته فلهذا ينفصل بينهما
 على التاخير وتبين ان كلمة مع قد تذكر للاقرار ان فى زمان لوجوده وقد تذكر للامتنان فى اهل الوجود وكما فى قوله تعالى اسلمت مع سليمان
 وكما فى قوله تعالى ان مع العسر يسرا فلو كان المراد هو الاول لم يجرم منه غليظة ولو كان المراد هو الثاني لايحرم من الجرمه غليظة لم
 لكن ثابتة فلا تثبت بالشك الاحتمال فان قيل قيس هذا بما ذكر فى الجا مع بقوله الامرات انت طالق مع نكاحك حيث لم يصح لم يصح
 معنى الشرط فينبغي ان يكون كذلك كما فى قوله مع عتقت مولاك الى اخره بان العاقل عن حقيقة معنى الاقرار باعتبار انه ملك للتطليق
 تخيير تعليقا فكان من ضرورة كلامه ان يحل على معنى الشرط ما بهنالك الطلاق والطلاق مع النكاح متنافيان فلما لم يزم العدول
 عن معنى الاقرار فبلغوا ضرورة وقال النكاكى وبه الجواب لم يفتح الى ان يملك تطليقا لا نكاحا فكون تصحيح كلامه على اعتبار معنى الشرط فينبغي
 ان يحل عليه فعل عتقت اى اذا كان الامر كذلك ففعل لفظ مع على التاخير كما فى الآية الكريمة صير ليل ما ذكرنا من معنى الشرط
 لضرورة تصحيح الكلام ثم ولو قال اذا جازع فانت طالق فانت طالق لانه اذا جازع فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 المولى اذا جازع فانت حر فجاز العتق لم يحل حتى تنكح زوجا غيره ش لانما امرت عليه بغيره غليظة ثم بعد ثلاث حينئذ تنكح
 حدة الجور وبه المسئلة لان خلاف فيها على رواية ابى سليمان الجرجاني وفيها الخلاف على رواية ابى حفص البكري شارحا ليقولهم وبها
 عند ابى حنيفة والى يوسف وقال محمد بن زوجهما يملك الرجعة ش يعنى لا تحرم رجعة غليظة ولشافى قوله ان لكن مسودة المسئلة عند
 العبد كما ذكرناهم لان الزوج قون الايقاع ش اى ييقاع الطلاق باعتبار المولى حيث علقه بالشرط الذى علق به المولى وقد
 ان الزوج اضاف لطلاق الى زمان اضاف الى المولى الاعتاق وهو محمول لعدم وانما ينعقد المعلق سببا عند الشرط ش يعنى
 انما يكون سببا للايقاع عند وجود الشرط فكما مقتضى فى السببية فحكمها ايضا كذلك هم ولهم ان يعلقان الاعتاق لانه ش
 اى لان الاعتاق هم عتقت اى عتقت مع المولى فانه عند بوجوبه وعند البعض يتعاقبان فى العلة الشرعية والشرع
 الشرعية بمنزلة الجوارح اصل الاستطاعة مع الفعل ش يعنى الاستطاعة التى يحصل بها الفعل لا تسبق الفعل لان الفعل معلق بها
 فيقتضى زمان فى حكمه لانما لو سبقت الايجاب الى ان تبنى الى زمان وجود الفعل ولا فيلزم فى الاول قيام العتق والبعض فى الثاني يلزم

معلق

هم وان شأنيك بينك وبينه وبين من طالق كذا نص في ثمان من اى تطايقة ثمان في يقع تطايقتان حملتا ثمان في سائر
 به قوله لان الاشارة بالاصابع تنفيذ العلم بالعد في مجرى العادة اذا اقترنت بالعد لمهمهم والاشارة تقع بالمنشورة من اى الاصابع
 المنشورة هم منهاش اى من اصابع اليد ولا تقع بالمضمومة باعتبار العرف والعادة هم قيل ان الاشارة بظهورهاش اى بظهور الاصابع
 الى المرات هم بالمضمومة منهاش اى يقع الطلاق حينئذ بالمضمومة من الاصابع لا بالمنشورة هم واذا كان يقع الاشارة بالمنشورة فلا
 الاشارة بالمضمومة يصدق ويانته لا قضاهاش وبه قال شافعي لانه كما وجد الاشارة بالمنشورة وصحت بالمعقودة الا ان
 خلاف الظاهر لان الاشارة المعقودة فيما بين الناس بيان لعدو لهم بالاصابع المنشورة لا بالحبس ولا بالكف فادعى زنا
 فلا يصدق في القضا كذا في موطأ شيخ الاسلام وكذا اذا نوى الاشارة بالكف وش وصورة الاشارة بالكف ان تكون
 بجميع الاصابع منشورة بمعنى اشار اليها بالاصابع المنشورة ويطبقنا الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قال غلبت بها الاشارة بالكف
 لا بالاصابع يصدق ويانته لا قضاهاش حتى يقع في الاولى ش اى في المضمومة ثمان اى طاقان يانته ش لا قضاهاش حتى يقع
 ش اى الاشارة بالكف هم واحدة ش اى يصدق ويانته حتى يقع واحدة لا قضاهاش حتى ثمانا في القضا لان اشار اليها بالاصابع
 الاشارة المنشورة وفي الموطأ بعض المتأخرين قالوا لو جعل الكف الى نفسه ليطون الاصابع انما يصدق في القضا ان اى يصدق
 شيخ الاسلام وكذا اذا نوى الاشارة بالكف وصورة الاشارة بالكف ان يكون جميع الاصابع منشورة بمعنى اشار اليها بالاصابع
 ويطبقنا الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قال غلبت بها الاشارة بالكف لا بالاصابع يصدق ويانته لا قضاهاش حتى يقع في الاولى
 اى في المضمومة ذكر الامام الترمذي قيل لو كان باطن كف الى السماء فالعبارة للمنشورة وان كان ضمنا عن نشر فالعبارة للغير قيل ان
 نشر عن ضمنا فالعبارة للمنشورة وان كان ضمنا عن نشر فالعبارة للغير للمنشورة اى لا تقع لزوم الاشارة بالكف
 يتحمل ما نوى ولكنه خلاف الظاهر ش فلا يصدق قضاهاش ولو لم يقل كذا ش اى اذا اشار اليها بالاصابع المنشورة وقال
 طالق لكنه لم يقل كذا هم يقع واحدة ش اى طائفة واحدة هم لانه ش اى لان قوله عند الاشارة بدون لفظ كذا هم لم يقرن
 بالعد لمهمهم ش فاعية وجود الاشارة كعد ما هم ففى الاعتبار لانه طالق ش فلا يقع به الا واحدة وان نوى اثلاث عدنا
 وبه قال شافعي عن يمينه هم واذا وصف الطلاق بنسب ش اى بنوع هم من الاشارة والزيادة كان ش اى الطلاق
 هم بانماثل ان يقول انت طالق باين والبتة ش اى انت طالق البتة اى القطع هم وقال الشافعي رحمه الله تعالى يقع بجمع
 ش اى طلاقا جيبا هم اذا كان بعد الذول ش وبه قال لك احمد هم لان الطلاق شرع مقتضا للرجعة وكان منصفه بالمين
 خلاف المشرع فيلغو ش اى منصفه بالمينونة هم كما اذا قال انت طالق على ان لا يجعل عليك ولنا انه ش اى ان الزوج
 هم وصف ش اى وصف الطلاق هم بما يتكلمه ش وهو بالمينونة وانه ثبت بالمينونة قبل الذول وبعد القضا والعدة بالطلا

وان اشار بالثنتين في ثمان
 لما دلنا والاشارة تنقسم بالمشورة
 منها وقيل اذا اشار بظهر
 هانبا منعومة منها واذا
 كان تنقسم الاشارة بالمنشورة
 منها فلونوى الاشارة
 بالمضمومة يصدق ويانته
 لا قضاهاش كذا اذا اشار
 بالكف حتى يقع في الاولى
 ثمانا يانته وفي الثانية
 يحمله لكنه خلاف الظاهر
 وآولهم يقبل هكذا فيهم
 لانه لم يقرن بالعد
 فيقع اعتبار قوله انت طالق
 واذا وصف الطلاق بنسب
 وان شافعي كان بانماثل ان يقول
 طالق باين والبتة وقال
 الشافعي يقع جيبا اذا كان بعد
 لا الطلاق شرع مقتضا للرجعة
 فكما وصفه بالمينونة خلافا
 فيلغو كما اذا قال انت طالق
 ان لا رجعة عليك ولنا
 وصفه بما يحمله لفظه

الانتهى ان البينة قبل
 الدخول وبعد العدة
 تحصل به فيكون هذا
 الوصف لتعيين احد
 المحتملين ومسئلة
 الرجعة ممنوعة
 فتفهم واحدة بائنة
 اذا لم تكن له
 نية اولى التنتين
 افا ذانوى التثلاث
 من قبل دكوعنى بقوله
 انت طاق واحدة وتو
 بائن او البتة اخرى
 يقع تطليقتان بائنتان

فان قيل فتقضى باذا قال انت طالق ونوى البينة الى الثلاث حيث يقع بالاجماع فينبغي ان لا يحتمل كلامه فان انتهت
 اتسع للمنفذ والبينة ما صارت ما فظة بقوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق باين فان البينة مملوطة وقال الكاكي
 في هذا الجواب نوع ضعف لانه ذكر في بسبب قوله انت طالق تحتمل المسين وغير المسين فكان قوله بائنا تعيين احد المحتملين الا ان قوله
 لا يتكلم بطريق الحقيقة لكنه يحتمل بطريق المجاز فلا يلزم من نية وانما لا يندفع السؤال فان قيل باين مصفة المرأة لا مصفة لطلاق
 فكيف وهذا لاطلاق بالبينة كذا قيل قال الكاكي وفيه نوع ما لم تنى قلت قوله باين مصفة لطلاق وخبره خبر وليس مصفة
 الطلاق وانما يكون مصفة الطلاق لو قال انت طالق بايناهم الا ترى ان البينة قبل الدخول وبعد العدة تحصل به بشي انما
 انت طالق هم فيكون هذا الوصف شى اى مصفة المرأة بقوله انت طالق باين هم لتعيين احد التنتين وهو البينة وقال الشارح
 هو يفتح الميم واراد بها الرجل البائنة وفيه نظر ان الترتيب ليس يحتمل الطلاق بل هو موجب لمحمتمل هو البائنة وقال الكاكي لمخص من
 كلامه السفناني واعترض بان لو قال محتملا لما جاز نية فيقع بقوله انت طالق واحدة بائنة اذا نوى ليس كذلك وجيب بان البينة
 انما تعمل اذا لم تكن موقوفة للمشروع ونية البائنة من قوله انت طلاق بخلاف ان الطلاق شرع مقبلا للرجعة ودبانه تسليم لمخص
 ومخرج الى الفرق بين عدم جواز كون البينة مغيرة وجواز كون الوصف مغيرة للمشروع وجيب بان الفرق بينهما ان الوصف المملوطة
 اقوى في اعتبار الشرح من النية ليل انه لو قال انت طالق ولم يقدم له تطبيق اعتبر الشارع وذلك طلاقا ولو نوى طلاقا ولم
 يتلفظ بلفظ لم يعتبره طلاقا ليل اتيه للمشروع وهو شرعية الوقوع بالفاظ الطلاق هم ومسئلة الرجعة ممنوعة شى هذا جواب
 عن قول الشافعي كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك معنى لا تسليم انه لا يقع باين بل يقع واحدة بائنة وهو معنى قوله
 هم فتقع واحدة بائنة اذا لم تكن البينة او نوى التنتين شى اى الطليقتان هم لما اذا نوى الثلاث اى الطلاقات الثلاث فثلاث
 شى اى يقع ثلاث طلاقات هم لما من قبل شى اى في باب يقع الثلاث بقوله ونحن نقول نية الثلاث انما صحت لكونها
 جنسا اخر وقال الكاكي مسئلة الرجعة ممنوعة بمعنى تقع واحدة بائنة فيها وليس سلم فالفرق ان قوله ان لا رجعة صرح بمغى لشرع
 وفي مسلتنا وصف البينة وانفعى للرجعة صريحا ولكن يلزم منها نفي الرجعة ضمنا وكلم من شى ثبت ضمنا ولا يثبت تصد كذا سمعت
 من شيخى العلامة وذكر الاكمل هذا برهنته قال كذا قال شيخى العلامة وشيخه هو قوام الدين الكاكي وشيخ قوام الدين هو عبد العزيز
 بن احمد بن محمد البخاري اى الامام الحنفي في الفقه والاصول شراح البرزوي وكان وضع كتابا على المداية بسؤال قوام الدين المذكور له
 حين اجتماعه به تبرند وفقه عليه وصل الى كتاب النكاح وخبرته بالبينة برهنا فمضيه هم ولو عنى بقوله انت طالق واحدة وتو
 باين او البتة اخرى شى اى طلاق اخرى هم يقع تطليقتان بائنتان وقياس قول الشافعي تطليقتان رجعتان وقال في
 القضاوى ولو لم يجز قيل الاول يقع رجعتان وقال الا ترى ان قول هذا صحيح لان قول باين فى قوله انت طالق باين فمضيه بعد

تجربته انما في قوله لمزيد عالم على جميع لهذين التوفيقين فثبت لكل واحد منهما سوجبة موجبة لطلاق ثبوت الرجعية وموجبها
 البايين ثبوت البينونة ولا معنى لثبوت التطلقاتين البائيتين ولا يلزم من كون الثاني باينا كون الاول باينا انتهى قلت هذا
 كله مما يوزن غير ان لا يخلو عن سوء قصد لان قوله خير بعد خبر لا يصلح ان يكون مصححا للكلام بل هو بريد وكلامه لان معناه كانه قال
 انت طالق انت باين ثم كان قوله انت طالق يقتضي ان يكون جعيا ابتداء الا انه جعل باينا لعدم الامكان لان الثاني ان يكون باينا
 لا محالة عندنا فيكون الاول باينا ايضا ضرورة اولية تصور بقا الاول جعيا او اصارا لثاني باينا وقال لا كل واحد من الناس من ذهب
 الى ان الاول يقع جعيا بان راوا ذكرناه يعني قوله ان الاول يقع جعيا ابتداء فنقلت باينا لتووع الثاني باينا لعدم قصد بقائه
 رجعا فهذا صحيح ظاهر وان راوا بقائه جعيا فليس صحيح هم لان هذا الوصف ليس له ابتداء الايقاع فليس راوا بالوصف فقط باين ولبسته
 وانه يصلح للايقاع ابتداء بان قال انت باين او انت طالق ابتداء ونوى بالطلاق الصحيح ويقع وكذا اذا نوى بلفظ البينة تطلقة اخرى
 وقال لا تراجعي في قولك انت طالق البينة فيها نظر عندي لان قوله البينة ذكره مصدرا وهو من حيث العربية لا يصح اذ جعل
 صفة المصدر مضافا بان راوا انت طالق البينة والطلاق لمرارة واحدة ولا دلالة فيها على التكرار اما اذا لم ينو فظاهر وكذا اذا نواه لا
 المطلقة مصدر وقع تأكيد لما دل عليه قول طالق فلما ثبت بهما شي آخر على سبيل الاصل انتهى قلت هذا ايضا فيه لان المصدر
 الموكدة كسائر الحروف لما قبله صفة في نفس الامر وصف بها لفظ طالق بلفظ الشدة فلما بان ان يكون له معنى زائدا على معنى تاكيد ففتح الحروف
 الذي يدل على الطلقة واحدة بالمعنى الزايد فتح طلقة اخرى فلم يصح وكذا في اي كذا تقع تطلقة البائينة وهذا معطوف على قولك انت
 طالق باين في الاحكام الاربعة وهي قوله فتقع واحدة باينة او لم تكن له مية او نوى اثنين ولو نوى ثلاثا وثلاث ولو نوى بقولك انت
 طالق واحدة وبقوله انت طالق اخرى تقع تطلقتان كذا الجواب عن قولك انت طالق او شدة او شدة او اكبره هم اذا قال
 انت طالق فحش الطلاق لاننا نايوصف بهذا الوصف باعتباره شدة اي اثر الطلاق باعتباره شدة هم وهو البينونة في الحال
 فصا كقولك باين شدة انما قلنا لا باعتبار شدة لان في شدة الوصف بهذا الاوصاف اعني شدة الشدة والحدة والحدة والحدة والحدة
 ليس بحسوس ولا بدني هيته حتى يكون صفات الذات وغير الحسوس يعرف بانثرون فكلون هذه الاوصاف لا شدة ومن شدة اثره فحشده
 وكبره وعظمته ان يابن قاطعا للكل في الحال فصا كان بافظ البائين لان الفعل تفصيل لبيان اصل التعارف وذلك في الواحدة البائنة
 لانها شدة جرمية حكما فحش من الرجعية وقد ذكر لبيان نهاية التعارف وذلك في ثلاث فان نوى ثلاثا فمقد نوى محتمل كالحديث
 وان لم يكن له مية يصرف الى الاول لا يلتصق فان قيل فحش تفصيل فيقتضي ان يكون هناك فحشا قلت هذا التوهم شدة كذا في
 وجوب الاشياء فحش على مجرد الاشياء لان طالق لا يحتمل طالقان لان مجرد هذا يقتضي ان يكون هناك فحشا قلت هذا التوهم شدة كذا في
 شدة اي وكذا الجواب اذا قال انت طالق فحش الطلاق هم او اسود شدة او قال انت طالق اسود الطلاق هم لما ذكرنا شدة

لان هذا هو
 يصح كذا
 الايقاع وكذا
 اذا قال انت
 طالق فحش
 الطلاق كذا
 بوصف هذا
 بل اعتبار اخر
 وهو البينونة
 في الحال
 فصا كقولك
 باين
 وكذا اذا
 قال فحش
 الطلاق
 او اسود
 لما ذكرنا

منه لما نشأ في الطلاق الرجعي من لان يلجأ بقول من عمل ولا يتكلم فيه لي رضا ما وانما صح نية الثلاث لذكره المصداق
 هذا جواب عما يقال سلطانا من لان طالق اشد الطلاق فيقتضي الابانة بواحدة بوصفه الطلاق بالحدة فمن بين يصح نية الثلاث
 فاجاب بقوله من وانما تصح نية الثلاث لذكره بالمصداق وهو اسم جنس تجمل الثلاث بلا وصفها
 وهذا اولى فان قيل فعلى هذا فيجب ان يثبت ثلاث بلا نية لانه لو قال انت طالق شديديق البايق اشد اقوى منه فيجب ان يثبت
 الى ثلاث قلنا الجواب عندنا ذكرناه عند قوله في الطلاق وهو ان لا يثبت الا بواحدة لا بواحدة لا بواحدة لا بواحدة لا بواحدة
 حمل مطلق اللفظ مع الاحتمال على الثلاث من واما الثاني من وهو قوله كالف من فلان في شأني فلان في شأن من فديرا وهذا
 شأني اي بقوله من كالف التشبيه في القوة تارة وفي العدد اخرى شأني اي يراو تشبيه في العدة مرة اخرى من يقال هو كالف ل
 شأني اي فلان كالف على معنى يعد كالف لعل من ويراد بالقوة شأني اي فلان كالف لعل في القوة من فصح نية الامر في شأني
 اذ ان في الواحدة يقع البايق باعتبار التشبيه في القوة واذ ان في الثلاث يقع ايضا باعتبار التشبيه في العدة ومنه فصح انما شأني
 اي عندنا ان النية من شأني اي لعل الامر في الواحدة البايق لان الاطلاق يتبع من وعن محمد بن عبد الله تعالى يقع الثلاث
 عند عدم النية لانه عند شأني اي لان كالف من ويراد بالتشبيه في العدة واما في شأني اي عن محمد بن عبد الله في غيره
 فصار شأني اي فصار الحكم من في هذا كما انما قال كالف شأني وهذا الخلاف فيه لانه نص على العدة ولو قال انت طالق واحدة كما
 في واحدة باينة ولا تكون لان الواحدة لا تحمل العدة فيكون التشبيه لزيادة القوة من واما الثالث من وهو قوله ما البيت من
 فلان شأني فديرا البيت اعظم في نفسه قد سلكا لكثرة واما في ذلك نوى صحت نية شأني فاعظم في الطلاق بالابانة والكثرة بالثلاث
 فاما ما نوى صح من وعندنا ان نية شأني في الواحدة لان الاطلاق يتبع من وعن محمد بن عبد الله تعالى يقع الثلاث
 غير ظاهر الرواية اذا قال انت طالق مثل الجبل ودار البيت ودار القبر يكون جميعا في شرح الاطلاق لو قال انت طالق تطليقة
 تملك الكون كان بيانا في قوله جميعا لانه صفة الطلاق فيقتضي زيادة عظم وليس في كمال الابانة فيكون في الرواية مختصا بالرفع قال انت
 طالق لدار البيت والبلد والسما والارض ودارك من اجل واكثر الطلاق او عظم او اشد او اطول او اعز او طلقته كسيرة التطليقة
 يقع واحدة رجعية وتكون اذ كانا وكذا في معنى النكاح وكذا لو قال لدارك من اجل واكثر الطلاق او عظم او اشد او اطول او اعز او طلقته كسيرة التطليقة
 واحدة رجعية وهو لانه ثبت على الثلاث في اقصاه قال السروجي في الاحتمال جوابا عن ما ذهب فيه من جده لو قال انت طالق
 عند التراب يقع واحدة عند ابي يوسف واختاره ابو حنيفة في جواب ما ذهب فيه من جده لو قال انت طالق واحدة رجعية
 وفي التراب واما ان عندنا لو قال انت طالق واحدة ما يترتب عليه واحدة قاله المتولي عن ابي حنيفة في جواب ما ذهب فيه من جده لو قال انت طالق واحدة
 قال انت طالق كالثلاث فهي واحدة باينة عن ابي يوسف وثلاث عند ابي يوسف وثلاث عند محمد كما لو قال كالف ثلاث ولو قال

واما فصح نية الثلاث
 لذكره المصداق
 فانه قد يرد
 التشبيه في القوة تارة
 وفي العدد اخرى
 هو المصداق
 القوة فيصير في العدة
 وعند فقهاء
 ثبت اقل ما هو
 انه يقع الثلاث عند
 عدم النية لانه
 فيراد بالتشبيه في
 ظاهر اقصاها اذا
 قال انت طالق كالف
 واما الثلاث فظهر
 الشيء من علة البيت
 لعظمته في نفسه
 بل ككثرتة فلي ذلك
 ذوي صحت نية
 وعندنا العدة
 البينة ثبت لاقول

فمن اصل عند الخليفة له
 متى شبه الطلاق بغيره
 باننا اى فحق كان المشبه به
 ذكر العظم او لم يذكر المام ان
 التشبيه يقتضى زيادة وصف
 وعند ابي يوسف ان ذكر العظم
 يكون باننا اى فلا اى شئ كان
 المشبه به لان التشبيه قد
 يكون فى التوحيد على التجرىد ما ذكر
 العظم فللزيادة لا محالة ومتى
 زفره ان كان المشبه به عاين
 بالعظم عند الناس يقع باننا اى
 فهو جى وقيل محمد لا مع الحقيقة
 وقيل مع اى يوسف لا ويانتهى
 قوله مثل رأس لا يورث عظم
 رأس لا يورث مثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال انت طالق تطلقه
 شد بقاء او عريضة او طوليته
 ففى ذلك باننا لان لا يمكن
 تداركه يستد عليه هو البائن
 وما يصعب تداركه يقلى
 لهذا لا يطول وعرض حتى
 ابي يوسف انه يقع بها
 بجمعية لان هذا الوصف
 لا يلحق به فيلغو

كعدو من والقرمى وحدة بانية عند ابي حنيفة وجميعية عند ابي يوسف وعن محمد كالنجوم واحدة وكعدو النجوم ثلاث وفى الحديث
 وغيره قال انت طالق كعدو كل شعرة على جسد البليس لئلا يقع واحدة حتى يعلم عدو شعرة اولى له شعرة وذكر الكرخى لوقال
 انت طالق عدو شعرا حتى عدو شعرة كفى وقد طلقت ثلاثا لان الشعرة معدودان لم يكن موجودا وان قال كل شعرة فهو بائن
 ثم ثم اصل عند ابي حنيفة معنى الله تعالى عنه ش اراد بهذا بيان لال الذى يبنى عليه قول الامام وصاحبيه زفره الله
 تعالى هم الله ش اى ان الرجل هم متى شبه الطلاق بشئ ش سواه لا شياءهم يقع الطلاق باينا اى شئ كان المشبه به كالعظم
 او لم يذكر الباش عن قريب هم ان التشبيه يقتضى زيادة وصف ش وزيادة الوصف توجب البينونة هم وعند ابي يوسف ان
 ذكر العظم كى باننا والا فلا اى شئ كان المشبه به ش معنى سواه كان صغيرا او كبيرا لان التشبيه قد يكون فى التوحيد على
 التجريد ش اى من وصف العظم واما ذكر العظم فللزيادة لا محالة ش وذلك بالبينونة هم وعند زفران كان المشبه به مما يورث
 بالعظم والا فلا ش وان لم يكن على وصف عند الناس بالعظم فهو جى ش سواه ذكر العظم او لم يذكرهم وقيل محمد مع اى حنيفة
 وقيل محمد مع اى يوسف ش اشار بهذا الى ان قول محمد مضطرب وفى الذخيرة عند ابي يوسف ومحمد ان ذكر العظم كان بائنا
 وان كان المشبه به حقيقيا وان لم يذكر العظم وان كان له صدق باينا والا يكون بياهم وبيا ش اى بيان هذا الخلاف
 هم فى قوله مثل اس لاليرة ش اى شى قوله انت طالق مثل اس لاليرة اى فى قوله مثل اس عظم لاليرة هم مثل الجبل ش اى فى قوله
 انت طالق مثل عظم الجبل ففى قوله مثل اس لاليرة باين عند ابي حنيفة ومحمد لكان التشبيه جى عند ابي يوسف لانه لم يذكر العظم
 وكذا زفران المشبه به مما لا يوصف بالعظم والشد فى قوله مثل عظم من لاليرة يكون باينا عند ابي حنيفة ومحمد للتشبيه وكذا عند
 ابي يوسف لذكر العظم عند زفر جى لان لاليرة لا توصف بالعظم والشد فى قوله مثل الجبل باين عند ابي حنيفة ومحمد للتشبيه
 جى عند ابي يوسف لعدم ذكر العظم وبان عند زفران الجبل يوصف بالعظم عند الناس فى مثل عظم الجبل يكون باينا عند كل
 للتشبيه عند جى وذكر العظم عند ابي يوسف وكون المشبه به عظيميا عند زفر لوقال مثل اسمع لم مثل حبة الخردل وقع رجبية عند الناس
 وعند ابي حنيفة هم ولو قال انت طالق تطلقه شديدة او عريضة او طوليته ففى واحدة بانية ش اى فى طلاقة واحدة بانية
 وفيه خلاف زفر وقد ذكرنا ان لا يمكن تدارك فتيه عليه ش اى على الزوج وهو البائن لان شده اى شى وقوته لا يتناول
 عليه لانه تخاض وذلك فى الطلاق البائن وهو معنى قوله وهو البائن الضمير يرجع الى كلمة بائى قوله لا يمكن هم وما يصعب تداركه
 يقال فيه لهذا لا يطول وعرض ش ويقال بهذا شديدة وطول وعرض هم وعن ابي يوسف قوله لانه يقع بها ش
 اى بهذا الاطلاق هم رجبية ش اى طاقته رجبية هم لان هذا الوصف ش اى لوصف الطلاق بالشد وطول والعرض
 هم لا يلحق بش اى بالطلاق لان هذه الاوصاف من صفات الاجسام هم فيلغو ش اى يصير ذكره لغوا فلا يلحق قال الكرخى

وصف الطلاق

واين اشعنا وعمر بن دينار فيكون من طلق البكر ثلثا نفق واحدة وفي مصنف ابن ابي شيبة عن جابر بن زيد وطاوس وعطاء
 بن ابراهيم ان طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها نفق واحدة وفي المسند وهو قول الحسن البصري هم لان الواقع مصدر محذوف من
 وهو الطلاق الذي قام صفة بهو الثلاث مقامهم لان معناه طلاقا ثلاثا على ما بينا في اشارة الى ما ذكره في الفصل المتقدّم على
 تشبيه الطلاق بقوله وهما ان الوصف متى قرئ بالاعداد كان الموقوف بذكر الاعداد الى اخره هم فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على
 صفة فية عن جملة شئ يعني اذا كان الواقع - صدى واحد وفالم يكن قوله انت طالق ايقاعا على صفة والا زاد عدد الطلاق وهو غير
 مشروع فية عن جملة ومسا الكلام واحدا والفصل بعضها عن بعض فان ايقاع الطلاق لا يتأتى بلغة واحدة ومنه بخلاف قوله انت طالق
 وطالق وطالق حيث انفصلت اثنان وثلاثة لانها كلمات متفرقة ف وقعت الاولى هم وان فرق الطلاق شئ بان يقول
 انت طالق طالق طالق على ما يجي الان هم بانت بالاولى شئ اى بالصفة الاولى وهو قوله انت طالق وتبين لاني عدة لانها
 غير منوالة هم ولم يقع الثانية ولا الثالثة شئ لانه لا يتبقى لوقوعها على فليعلموا كلاهما وعلى عن اشافى القدير انها تطلق ثلاثا ثلاثا وقال
 ابن ابي برة عن احبابه بن قول خرويه قال بن ابي ليلى والاوزاعي واليث بن - حد وبيعة وماك وقال احمد بن حنبل في قوله
 ثلثا وثلاثة الروايات لا تطلق لثلاثة بل على واحد وبما يخالف ما اذا قال له انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار حيث يقع الثلاث
 جملة او بعد الدخول او بعدهم في الاخر وهو الشرط وانما قدم الشئ في فية الى صفة يقع الواحدة لان المعلق بالشرط كالمنجز عند
 وجود الشرط فان قيل ليجب بحرف الجمع كما ثبت بلغة الجمع فعلى قولنا انت طالق ثلاثا يقع الثلاث فيجب ان يثبث الثلاث ايضا اذ قال
 له انت طالق وطالق وطالق احسب بانه مسلم ولكن اذا وقعت الاولى فالتوقيت لعدم التغيير في الاخر بانت بها ولم يقع ثلثا
 ولا ثلثا شئ فان قيل فيجب ان يقع الثلاث تحية معنى الجمع في الواجب بانه كيان الواو لم يقاربه ولا دلالة لها عليها لانهما للجمع
 المطلق فان قيل يميز الترتيب على اقله والواو لم يوضع كواجب بالجمع لانهما يميزم اذا كان وقوع الثانية والثالثة متعاقبا فلا فرق
 ولا ترتيب هم وذلك شئ اى لتدقيق من ثلثا ان يقول انت طالق طالق طالق شئ اى المصنف صورة التفرقة بدون حروف الواو
 ولكن فيما اذا ذكره بحرف الواو كذلك ورنه اذا قال له انت طالق وطالق وطالق تسنتين بواحدة لاني عدة قال الا ترى هم لان
 ان لا يتردد ايقاع على عدة اذ لم يكن في اخر كلامه غير صفة شئ اى صدر الكلام كالشرط والاستثناء هم حتى يتوقف عليه شئ اى على
 ما فيه صفة هم فوقع الاولى شئ منه لفظا انت لانهم في الجمال يتساوون في شئ اى تصادف الاولى من الثانية شئ اى
 التفاضل الثانية من طالق هم وحيث بانه شئ اى في الجمال انها بانه فليعلموا ثلثا في محل لثلاثا شئ هم وكذا اذا قال شئ اى
 وكذا يقع واحدة اذا قال هم انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كما قلنا انها بانت بالاولى شئ يعني لما سبقت الاولى في الوقوع
 صاوة فيها الثانية وهي سبانه هم ولو قال له انت طالق واحدة فمات قبل قوله واحدة كان باطلا شئ يعني لا يقع شئ وكذا اذا قال

لان الواقع معك
 محذوف كان
 معناه طلاقا ثلاثا
 على ملكنا فاعلم
 قوله انت طالق
 ايقاعا على صفة
 فيقع جملة فان
 فوق الطلاق
 بالاولى ولم تقع
 الثانية والثالثة
 وذلك مثل ان
 يقول انت طالق
 طالق طالق لان
 كل واحد ايقاعا بمفرده
 لا لميز كذا في اخر
 كلامه ما يغير
 حتى يتوقف عليه
 فوقع الاولى في الجمال
 فمات فيها الثانية
 وهو سبانه وكذا اذا
 قلنا بانه طلاقا
 وواحدة وقعت واحدة
 لما ذكرنا انها بانت
 بالاولى فلو قال له انت
 طالق واحدة فمات قبل
 قوله ولم يكن باطلا

انت طالق

انت طالق ثنتين فماتت قبل ان يقول ثنتين او قال انت طالق ثلاثا فماتت قبل ان يقول ثلاثا او قال انت طالق انشا
الله تعالى فماتت قبل ان يقول انشا الله تعالى لم يطلق شيئا منه لانه قرن بوصف ثلث وبطلان طلاق هم بالعدو ثلث وبطلان
ثنتين او ثلاثه ثلث فكان الواقع هو العدو فاذا ماتت قبل فخر العدو ثلث فهو واحدة او ثنتين او ثلاثا فكان الواقع هو العدو
فاذا ماتت قبل ان يقول ثلث فماتت قبل ان يقول ثلث فماتت قبل ان يقول ثلث فماتت قبل ان يقول ثلث فماتت قبل ان يقول ثلث
او ثلاثا ثلث اى وقال انت طالق ثلاثا فماتت قبل ان يقول ثلاثا فماتت قبل ان يقول ثلاثا فماتت قبل ان يقول ثلاثا
فكان الواقع هو العدو وبطلان ثلث اى هذه المسائل الثلاثة المذكورة وهي قول انت طالق واحدة فماتت قبل قول واحدة
وقول انت طالق ثنتين فماتت قبل قول انت طالق ثنتين وقول انت طالق ثلاثا فماتت قبل ان يقول ثلاثا فماتت قبل ان يقول
اى تشاكل وتماثلهما قبلها ثلث اى المسئلة التي قبلها هم من حيث المعنى ثلث وهي ما اذا طلق الرجل امراته ثلاثا قبل الدخول بها بيا
ان المعنى في توضيح في الايقاع هو العدو ولا الوصف فكانت هذه المسائل مماثلة للمسائل الثلاثة من حيث المعنى لانها في الايقاع
في الحكم وبطلان الطلاق واقع في المسئلة المتقدمة لان العدو واحد وما هو في نكاحه وبطلان ثلث اى لان العدو واحد وما هو في نكاحه
ليست بمثل لواقع الطلاق ثم اصحاب الشافعي فيما اذا ماتت قبل ذكر العدو وثلاثة او واحد او هو انفسا للزنى انه يقع واحدة في
الاول وفي قصده ثنتين وفي قصده ثلث ثلث في ان يقع واحدة وانما ان يقع ثلث ثلث اى كقولها فماتت قبل ان يقول
واحدة قبل واحدة او بعد واحدة وقعت وبطلان ثلث هذه المسئلة المذكورة في الجراح اربعة والقدرى جميعا وعندنا في صورة قبل
موتها كناية وبعد كناية يقع واحدة وفي قبلها الكناية وبعد كناية يقع واحدة كناية في غير الكناية فماتت قبل ان يقول
الاربعة او واحدة وفي الروضة للمودعي قال لغيره قول بها انت طالق طلاق قبل طلاق وبعد لم يطلقه بانتهى بالاولى وان قال
بعد طلاقه او قبلها طلاقه ففدية ثلاثة اوجه اصحاب القبح واحدة والثاني في الايقاع ثلثي والثالث في ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
انت طالق واحدة مع واحدة او مع ما اذنة فوجهان اصحاب القبح ثلثين والثاني في واحدة وان قال انت طالق طلاق تحت طلاق
او تحتها طلاق او فوق طلاق او فوقها طلاق فثلاثان وفيه بطلان طلاق كناية في الاقرار فانه لا يلزم له الا بهم وخاردا بن الح واثبات
وقال امام الحرمين والمنزلي حكمه حكم مع وفي كلام المتولي انه يقتضي ان يقع في غير الدخول بها الا واحدة وان قال انت طالق
طلاق قبلها طلاق او بعد طلاقه وفكك قبل الدخول فوجهان اصحاب القبح واحدة والثاني في الايقاع ثلثي وفي المعنى يقع واحدة وهو في
قول الشافعي وقال السرخسي به واحد قول الشافعي ولا قول غيره قال بكين الخ بانه يقع ثلثان لقول صاحبنا ما في قوله بعد
ما في الدخول بها يقع الثلاثة وفي الجواهر قال انت طالق طلاق مع طلاق او مع ما طلاقه او فوقها طلاق او تحت طلاقه وقعت طلاق
هم والاصل ثلث اى في المسائل المذكورة هم انه ثلث اى ان الرجل هم متى ذكر ثلث داخل فيها حرف النطق ثلث فماتت قبل

لا بد من قوله
بالعدو فكان
الواقع هو العدو
فلا فماتت قبل
ذكر العدو ثلث
المحل قبل القبح
فبطل كذلك اذا
قال انت طالق
ثنتين او ثلاثا
لما بينا وهذا
مجانسي قبلها
من حيث المعنى
ولو قال الشافعي
واحدة قبل طلاق
او بعد واحدة
واحدة والاصل
منه كذا في
دار على بينة
الطرف

ان قولها بهام الكناية كان
صفة للمذكور كقولنا طائر
زبد قبل عمر وكان لم يمت
بهم الكناية كان صفة للمذكور
او كقولنا جالوت زبد حتى
عمر وادخل الطلاق في
الماضي فيقول في الحال ان
الاسماء فليست وسعه
فالقبلي في قوله انت طالق
واحدة قبل واحدة صفة للزوج
فبين بالاولى فلا تقع الثانية
والبعدي في قوله بعد واحدة
صفة للزوجة في قوله انت طالق
بالاولى ولو قال انت طالتي
واحدة قبل واحدة تقع ثنتان
لان لقبلي صفة للثانية لفظا
مجرد الكناية فاقضى افعالها في
الماضي واقام اللفظ في الحال
الا فمقتضى الماضي اقام في الحال
للفظ فمقتضى الحال ففعل وكذا اذا
قال انت طالق واذا بعد واحدة
ثنتان لان البعد في صفة للزوجة
وان مقتضى افعالها واحدة في الحال
اخرى قبل هذه ثنتان ولو قال
انت طالق ولو لم يكن مع واحدة
واحدة تقع ثنتان لان كذا في قوله
وعن ابي يوسف في قوله معها
واحدة تقع واحدة لان الكناية في
سبق المكنى على المكنى لا في اللفظ
لها تقع ثنتان الوجه في اقام
المحبة بعد وقوع الفراق ولو قال
ان دخلت الدار فانت طالق ولو
وراء قد خلت وقت عليها واحدة
عند البعد

هم ان قولنا بهام الكناية كان ش اي لظرف هم صفة للمذكور كقولنا طائر زبد قبل عمر وكان لم يمت
لغيره لظرف بالمراد بالصفة المعنوية كيف كانت هم وان لم يقتر بها بهام الكناية كان صفة للمذكور كقولنا
جالوت زبد حتى فمكون لقبلي صفة لزبد وهذا الذي ذكره في المصنفين الذين بنى عليهم الفصول الثلاثة وهي قبل وبعد
وكلمة والاسم الثاني في قوله هم وايضا يطلق في الماضي ايضا في الحال لان الاسماء ليس في ش لان إطلاق
مرفع الاستبابة ما مضى من الاستبابة لا يمكن فوقع في الحال لانه يملكه فيثبت ما كان هو ما تكلم عنه على اللفظ هم فالقبلي
في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للزوجة الاولى ش بناء على الاول والاول وانما ذكره بالمراد بالاولى لفظا واحد
الاولى فمقتضى بهام ش اي بين المرأة بالواحدة الاولى هم فمقتضى الثانية ش اي بمقتضى الاولى فمقتضى بهام ش اي بمقتضى
بعد واحدة ش اي قوله انت طالق واحدة بعد واحدة صفة للزوجة الثانية ش اي صفة للزوجة الثانية في قوله انت طالق
مقتضى الالباب بالاولى ش اي بالمراد بالاولى لما ذكرناهم ولو قال انت طالق واحدة بعد واحدة تقع ثنتان ش اي
هم لان لقبلي صفة للثانية ش اي بالمراد بالثانية هم لاقتضاء كناية فمقتضى افعالها في الماضي ايضا في الحال
في الحال ايضا في ثنتان ش اي افعالها ان يقع في وقوعهم فمقتضى ان جميعا وكذا اذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة
ش اي وكذا يقع ثنتان هم ان اجمالية صفة للاولى ش اي بالمراد بالاولى هم فمقتضى افعالها في الواقع في الحال في اللفظ
قبل بهام ثنتان ش اي وقوعهم ولو قال انت طالق واحدة مع واحدة او واحدة ش اي او قال انت طالق واحدة
مع واحدة تقع ثنتان ش اي فمقتضى ان الفصل الثالث من الفصول الثلاثة وهي قبل وبعد ولما ذكرنا المصنفين في
وجها القبلي والبعدي في الفصل الثالث وبمقتضى كلمة هم لان كلمة مع للقران ش اي للمقارنة فمقتضى الاول والثانية
تحتية فالمراد فمقتضى ما هم وعن ابي يوسف في قوله معها واحدة لان الكناية تقتضي سبق المكنى عنه لامحالة ش فمقتضى
ان يقع السابق فلا يقع ثنتان وعمل ابن قدامة لان اللفظ او وقعت لا يمكن ان يقع معها غير ما هو الصريح هو الاول
ابي يوسف قال الشافعي في وجه وهو احتيا للمعنى هم وفي الدخول بها يقع ثنتان في الوجود كلها ش اي في قوله قبل واحدة
او قبلا واحدة وبعد واحدة او بعدا واحدة او مع واحدة او معها واحدة هم فمقتضى المحلية بعد وقوع الاول ش لانه في العدة
وهي محل الاطلاق وقال الكافي في هذا الجواب شكل في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة فان كون الشئ قبل غيره لا يقتضي وجود
فكان غير ثم قال جوابه في اصول الجاسع الكناية التي قلت هذا تعليق فيه تسوية وجوابه ان اللفظ اشعر بالوقوع وهو ظاهر
فيه لعل بالظاهر وجب كما قال انت طالق فان الإطلاق الثاني في يقع ايضا كالاول ان شمل الخبر والتأكيد لكونه غالبا في الاشياء
غالب فيه هم ولو قال لها اني خلت الدار فانت طالق واحدة واحدة قد خلت الدار وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة ش

وبه قال الشافعي في وجه وقال أبو نصر صاحبها هو ليس هم وقال القع ثمان وبه قال الشافعي في وجه وهو اختيار القاضي الشافعي
وهو قول لك واحد وبه وجه واليه بين سعد وابن أبي السلي لان حرف الباء كلفظ الجمع عنهم هم ولو قال بها انت طالق واحدة وواحدة
ان قلت الدار فقلت لا طلاق ثنتين بالاتفاق شئ به من سائل القدرى رحمه الله تعالى وفيما انزل الشرع فوقف على طلاق
لان صدر الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما يفيد وجوبه فوجد الشرع فوقع جميع ذلك بخلاف ما سئل الا وان في ما قدم الشرع
حيث يقع واحدة لان المعلق بالشرط بالمنع عند وجوده فلما طلقت واحدة لغت الثانية لانهما صادفتها وبه وجهية وان كانت
المرأة مدخولا بها وقع الجميع باختلاف قدم الشرط واخره لان الثانية صادفتها وبه في اعادة هم لها شئ اي لابي يوسف محمد
هم ان حرف الواو للجمع المطلق فية من جملة كلامها به بغير جماعة النساء على استنادنا الى الطائفت وبه غير مذكورة اي اطلاقا
جملة وكان ينبغي ان يقول فتيعة ثمان او ايقعان بالثمانية لان الواحدة ذكرت مرتين لانهما مرات كما انفس على التلاش
كان ينبغي ان يقول نبا ايضا هم كما انفس على اثنتين من على الاخيرى هم واخر الشرط شئ اي لما لو اخرج الشرط كما في قوله انت
طالق واحدة وواحدة ان دخلت لا حيث يقع ثمان كما هم وله شئ اي لابي حنيفة يعني انما تعالى عندهم ان الجمع اطلاقا
يحمل القرآن والترتيب شئ لان تحققة في الخارج لا يمكن الا بالان واليمين هم فعلى اعتبار الاول شئ اي على اعتبار القرآن يقع
ثمان هم وعلى اعتبار الثاني شئ اي على اعتبار الترتيب هم لايق الا واحدة لكونه غير المدخول بها فالتاقي على ما زاد انت الواحدة
بالشك هم كما اذا اخرج بهذا اللفظة شئ بان قال انت طالق واحدة وواحدة حيث يقع الا واحدة بالاتفاق لعدم المحللية
لثانية هم فلا يقع الزائدة على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخرج الشرط لانه شئ اي لان الشرط هم بغير صدر الكلام فيتوقف الاول
عليه شئ اي ول الكلام على الشرط هم فيقع جملة شئ كان ينبغي ان يقول ايقعان جملة هم ولا منية فيما اذا قدم الشرط فوقف
شئ فيقع على الترتيب فتيين بالاولى والايق الثانية لعدم المحللية هم ولو عطف بوجوه الفاء شئ بان قال انت طالق واحدة
فواحدة ان دخلت الدار هم فهو على هذا الخلاف شئ يعني عند ابي حنيفة ثمان وعند ما واحدة هم فيما ذكره الكرخي شئ
فانه جعل لعطف بالفاء والواو سواء وقال ان حرف العطف يجعلها كالما وان اقامتها كما في سورة الواو سواء قدم الشرط
او اخره عند ساجد خالفه وفي المبسوط الطحاوي مكان الكرخي هم وذكر النسبية بالوليته انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء
للتعقيب شئ فتقع الاولى ولا عمل لثانية هم وهو الاصح شئ اي بالاتفاق اصح لان الفاء للعطف على التعقيب لغة لا مطلق
العطف فيقتضي التعليق على التعقيب فينزل من كما علق بالاولى بين فلما يقع الثانية كذا في المبسوط وفيه لو قال ان دخلت
الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق من المداخل بها علق بالاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة عند ابي حنيفة
ولو اخرج الشرط وقعت الاولى ولثانية في الحال فعلق الثانية في المدخول وغير المدخول يقع واحدة في الحال ويلينوا اسو

وكلا لا تقع ثنتان لو
قال لها انت طالق
واحدة واو واحدة
دخلت الدار فقلت
طلقت ثنتين بل لا يجوز
لها ان الواو للجمع المطلق
فتعلق جملة كما اذا لفت
على التثنية او اخر الشرط
وله ان الجمع المطلق
يجعل القران للترتيب
فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان
وعلى اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة
كما اذا اخرج بهذا اللفظة
فلو يقع الزائد على الواحدة
بالشك بخلاف ما اذا
اخرج الشرط لانه مغير
الكلام فيتوقف الاول
فيقع جملة ولا مغير
فيما اذا قدم الشرط فلم
يتوقف ولو عطف
بجود الفاء فهو على هذا
لخلاف فيما ذكر الكرخي
وذكر لفيقه ابو الليث
انه يقع واحدة بالاتفاق
لان الفاء للتعقيب
وهو الاصح

واما الصواب الثاني وهو كذا
لا يقع بها الطلاق الا بالنية
او بدلالة الحال لا بالغير
موضوعه الطلاق بل محله
وغيره فلو بد من التعيين او
كالاته قال **دعي على من**
منها ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق
رجعي ولا يقع بها الا واحدة
دعي قوله اعتدى واستبى
رجعي وانت واحد كما لا يخفى
فلا ينفصل الاعتداء عن
الاستباحة وتحتل اعتداء نعم الله
فلان خوى الاول تعين بنية
فيقتضي طرده فسا بقا الطلاق
يعقب الرجعة واما الثانية
فلا ينفصل عن معنى الاعتداء
لانه تصرف مباح هو المقصود منه
فكان بمنزلة وتحتل الاستبراء
بطلانها واما الثالثة فلا ينفصل
فلا ينفصل ان تكون لغا المصد
محذوف معناه فطلقة
واحدة فاذا اذوا جعل كان
الطلاق والطلاق يعقب الرجعة
وتحتل غيره وهو ان تكون
واحدة عند او عند قومه
ولما اختلفت هذه الفاظ
الطلاق ويؤيد خارج حجة
الى النية ولا يقع الا بالنية
لان قوله انت طالق فيها
كالاته مقتضى كالاته

فذلك عنده وعند جماهه لاشي ذلك واختار علي الثالث بالشرط سواء قدم او اخر في المدخولة وغيره وعند جماه لاشي ذلك
مدخولة يقع الثالث والاطلاق واحدة هم واما الصواب الثاني وهو كذا في شاذ عطف على ما ذكره قوله فالصريح مثل قولك انت طالق
في اول باب يقع الطلاق لانه قسم الطلاق قسم الى صريح وكناية وقد فرغ من باب الصريح والآن شيع في بيان الكناية والصرح
ما لا يكتشف المراد والكناية ما يثبت او كونه اشياء واسترته هم لا يقع بها ش اي الكناية هم الطلاق
الا بالنية او بدلالة الحال شاذي دليل على المراد كما في الصريح بالمدعي لم يطلقه بصرح الى غالب فقد ابدى وكذا المطلق لانيته في الجم
يعرف الى الغرض ببلالة الحال وهذا اجل حجة له تعالى ولالة الحال مقام لانيته في جميع الكنايات في حالة الغضب غير بلانية
من الزوج وقال لاشي يقع الطلاق شاذي من الكنايات في حالة الغضب غير بلانية من الزوج ومن مادة وعندنا كناية في الزجر
لا احتمال لادة غير الطلاق فيما في جميع الاسماء وقال مالك يقع الطلاق بلانية في الكنايات الظاهرة في قوله بلانية بلانية فاذ اقبل
بالنوية الطلاق لا يصدق لان ظاهره في الطلاق هم لانها شاذي لان الكنايات هم غير موضوعه للطلاق بل في كل طلاق يجر
فلا يثبت نية شاذي بالنية هم او لالة شاذي او لالة معنى التعيين ويؤيد ان يرجع التسمية الى لان الحال ما ذكره في نية ودلالة
الحال بان تكون في ذكارة الطلاق وكان لفظه لا يصح رواه قال شاذي اي لقد دعي حجة له تعالى هم دعي على من شاذي
نومدين هم وادوبها الرجعي السابق لاوله وانتم فصل ذلك بقوله مناش اي من الكنايات هم شاذية الفاظ تقع بها طلاق حبي وانتم
بها الا واحدة دعي قوله اعتدى واستبى رجعي وانت واحدة اما الاول شاذي لفظه اعتدى هم فلا ينفصل الاعتداء عن النكاح
وتحتل اعتداء نعم الله تعالى فاذا انوى الاول تعين نية شاذي نية الاول ويجوز ان يقال بنية الزوج هم فيقتضي طلاقا سابقا
والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية شاذي لفظه استبى رجعي هم فلا ينفصل عن معنى الاعتداء لانه شاذي حجابا بوجهه ومنه شاذي
اي من الاعتداء هم فكان بمنزلة شاذي بمنزلة الاعتداء اي في جميع انبئات الرجعة لاني حق احتمال الاعتداء عنهم الله تعالى
هم ويحتل الاستبراء فطلقة شاذي والاستبراء طلب برائة الرجيم من الولد كذا في الحديث انما يحتاج الى النية لان قوله استبى رجعي تحتل
ان يكون معناه طلب برائة رجعي فعمل بها فارتع عن الولد اتم لاقوله كانت فارغة اطلاقك والا فلا فلو كانت نية هذا يقع
الطلاق ولو كانت نية الاعتداء عن النكاح يقع الطلاق سابقا كما في قوله اعتدى فلذلك احتج الى انيةهم واما الثالثة شاذي
اي لظانته واحدة هم فلا ينفصل ان تكون لغا المصد محذوف معناه فطلقة واحدة فاذا اذوا جعل كانه قال شاذي اي قال مصد
محذوفهم والطلاق يعقب الرجعة شاذي او بهذا انه طلاق رجعي فله الرجعة هم تحتل غيره شاذي غير ما ذكرهم والزوج
يكون واحدة عند شاذي عند الزوج هم او عند قومه شاذي اي عند قوم الملاء هم ولما اختلفت هذه الفاظ شاذي او بها اعتدى
واعتدى رجعي تحتل واحدة هم الطلاق وغيره يحتاج الى النية شاذي لاني التمييز هم ولا يقع بها الا واحدة لان قوله انت طالق

ش في قوله عتري واستبى رجم او عتريش في قول انت واحدة كان تقديره انت طالق طلقة واحدة وعن الشافعي
لا يقع شيء بقوله انت واحدة وان نوى الانعكاس للمرة وليس فيه معنى احتمال الصداق اصلا قلنا ان نوى يقع لانه يمكن عمل بكلام
العامل على الفاعل فيعمل عليه عند زفيره بانما يقبل انت واحدة كما في سائر الكنايات وبعض المشايخ جعل الطلاق في اعمته على ما
بالاقتضا وقيل بطريق الاستعارة بالخصه فان قيل قلت لا بد من اعادة انما يصح بعد وقوع الطلاق فكيف يمكن قبله قلت قوله
قبل الدخول جعل مستعاضا عن الطلاق لان الطلاق سبب لعدة على ما راجع في هذا الطلاق قبل الدخول فما وقع لعائش ان
لم يوضع لهدا العواض غير اخذه في القدر فيكون الطلاق سببا لعدة فانه لم يترك سببهم لو كان طراش يعني لو كان
وقال انت طالق هم الابقع بهاش يعني بانقضاء انت طالق هو الا واحدة ش اى الطلقة واحدة هم فاذا بقى ش اى الطلاق
هم فمضى ش في قول انت واحدة هم اولى ش الابقع الا واحدة وذلك لان لائل في الكلام الصريح كونه اولى على المردف
لان فيه قصدا ولهذا لا يشبه حكمه الا بالنية هم في قول واحدة وان جعل المصدر مذكورا ش هذا سوال بيان ان يقال لما كان المصدر
مذكورا ينبغي ان يصح نية الثلاث فاجاب بقوله لم يترك اريد بالواحدة ينافي نية الثلاث ش بيانه ان نية الثلاث لا تصح وقوله
انت واحدة وان ذكر المصدر بان قيل انت طالق واحدة لان تخصيص على واحدة ينافي نية الثلاث للمنافاة بين الواحدة والواحدة
فلا يتحمل لفظ الحقيقة لانه يمتنع بوضع ذلك لاجل المنافاة هم ولا يعتد بعربا الواحدة عند عامة المشايخ ش اعني سواء قال انت واحدة
بالرفع او بالنصب وبالسكون هم يوجب ش اية زب عن قول بعض المشايخ المذكور في شرح الجامع الصغير انه اذا عربوا
بالرفع لم يقع شيء وان نوبى انما صفتة شخفا ما واذا عرب بالنصب وقع من غير نية لانه تحت مصدر محذوف وان سكن لم يجر
يحتاج الى النية وان نوبى كان على الاختلاف اعني عند الرفع واحدة جعته وعند الشافعي الابقع ش وقيل عدم الوقوع في الرفع
قول هذا يصح ان يخل سواء فلا اعتبار بالاعراب هم لان اليوم لا يميزون بين وجه الاعراب ش فلا تخيل الى التفصيل هم قال
ش اى تقديره حملة الله تعالى هم وبقية الكنايات ش اى او بهما سببى الالفاظ الثمانية المذكورة هم او نوبى بهاش
بلفظ فيها هم الطلاق كانت واحدة بانية ش اى طلقة واحدة بانية هم وان نوبى لما ش اى ثلاث تطلقا هم وان
ثنتين ش اى طليقتين هم كانت واحدة ش اى كانت المطلقة واحدة وقال زفر وماك الشافعي يقع ما نوبى وقال حماد بن محمد
ثلاث لكنى اكرههم وذهب ش اى المذكورين بقية الكنايات هم مثل قول ش اى قول الزوج هم انت باين اى من البتة وذهب
وهو نعت للمرة ويحمل ان يكون استبى عن النكاح وعن المعاصى عن الخيرات ونحو ذلك هم وذهب ش من البتة ويعلق ايضا
الاحتمالات المذكورة هم وذهب ش اى قبلت التي اذا ابتاع من غيره وفيه الاحتمالات المذكورة هم جازم ش اصل المصدر كالحرمته
به النعت ومعناه المنوع وفيه الاحتمالات المذكورة هم وجعل على غار ك ش وهو استعارة عن التحلية والنداب بالعين السبع

او مضمرا ولو كان مظهرا
لا يقع به الا واحدة
فاذا كان مظهرا اولى
في قوله واحد
ان سار المصدر
مكرر المكي النصي
على الواحد بانية
الثلاث ولا معتبر
بل هو الواحد
عند عامة المشايخ
هو الصريح في العلم
لا يميز بين
وجه الامر
قال ببقية
الكنايات او
بهما الطلاق كانت
واحدة بانية وان
نوبى ثلاثا كان ثلاثا
وان نوبى ثنتين كان
واحدة بانية وهذا
مثل قوله انت
بائنة بية قبله
حرام وحلال
على سار

اولا فكم وما اشبه ذلك فليس طلاق وان نواه ولا يشترط القبول لوقوع الطلاق عندنا ولو قال فزوي الف مرة ونوى الطلاق
فثلاث ولو قال فزوي طلاقك فقالت اخذت ليقه وكذا اخرجي ان شئت ونوى فقالت شئت ليقه ولو قال تزوجي زوجا
ليحلكا في اقرار بالثلاث واما التخييل فثبت فيه للمالك بهيك والطلاق اليك بخلاف الطلاق كذا في كتابه في التخييل بالنية
وفي الحديث ان انت طالق ان شئت اطلق نفسك ولو قال لم تزوجك ولم تكن بي امرأة واما ان قال فزوي الف مرة
وكذا لو قال لك امرأة فقال لا لم يقع وجميعا على انه لو قال لم تزوجك ولم يكن بيننا لايق وان نوى وان قال لا تخرجيني
يقع او نوى قال لم يغنياني ولو قال لم يبق بيني وبينك شئ ونوى لايق وفي الفتاوى لم يبق بيني وبينك نوى يقع ولو قال
لما اعزتك طالق واما برى من طلاقك او برى لك من طلاقك او عرضت او صغحت عن طلاقك لايق وان نوى فزوي
قال برى اليك من طلاقك الاصح ان يقع بالنية وفي المغمنا في قال عزبك طلاقك صار به باو عن ابي حنيفة يقع وعن
محمد ولو قال فزونت طلاقك يقع ولو قال فزونت لايق قيل يقع ولو قال لعنك طلاقك فقالت شئت
ليقع جميعا وبه قال لك وقال احمد وسحاق لايق ونحن نعتبه بالنية ولو قال لعنك طلاقك لايق وبه كذا بين وكذا لعنك
نفسك لودع امرته من غيره لا يكون طلاقا قال ابو جعفر وغيره وقال ابو جعفر المنك في يقع ان نواه ولو اراد ان يطلقها
فقالت برى طلاق في فقال لم يثبت لايق ولو قال برى طرق مفتوحة لك لايق وان نوى ما لم يقل غدا في او اذ هي ميتة
وفي المبسوط انه في جميعه ثوبك ونوى الطلاق لايق عند ابي يوسف وعنه زفر ليق وبه قال الشافعي ولو قال لا خير لي بها
طلاقا واخبر ابا طه طلقت في الحال قال في المبسوط لو قال لها انت على كالميتة او كما نحر او كالحمة نوى الطلاق في قولنا
وفي الكافي قال لامرته هذه حتى او متي او امي من الرضاع وثبت عليه فرق بينها ولو قال ففطنت او وجمت او سبت لم يقع
تيسا لانه اقرب التحريم ويصدق استحسانا لان هذا ايجاب بالتحريم فلا يقع الا بقهرية وهي الدوام بان يقول ما قلت حق ولو قال
طلاقك المدا ولعبدك عتقتك المدا وقعا بلانية وبه قال الشافعي ولو قال طلاقك على وجه اذ لازم او نابت او قبل وطلاقك
على تكلم او قيل ليق واحدة جعيت وبه قال ابن ابي شيصا صاحب الشافعي وفي قوله لازم واجب تطلق عنه الجمع وقيل لايق شئ بموت
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل يقع عند ابي حنيفة خلافا لما لا في قوله لازم فانه يقع به وقال اكثر اصحاب الشافعي يقع بلا
لانه بمنزلة الصريح ومع النية يقع عن جميعه وبه قال لك احمد وقيل على عكسه قيل في قوله وجب يقع بلانية وما صحح ابي حنيفة
في الكل بخلاف ما لو قال لعبدك عتقتك على لازم او واجب لايق ولو قال لها قولي انا طالق تطلق او قالت واذا لم
لا ولو قال نسا اهل لري او قال نسا اهل الدنيا او بعيدا بل الدنيا احرا ليقعان بالنية وبل غدا عصام بن يوسف وعليه
وعن محمد ليقعان بلانية وبه انما الشافعي ولو قال انت طالق ونوى يقع والا فلا ولو قال يا طالق بكسر اللام يقع بالنية وهذا

هـ من المتخلفات الطلاق وهو بدعي
 من الذمة **قال** الآن يكون
 في حالة منكرة الطلاق فيقع
 بها الطلاق في القضاء ولا يقع
 فيما بينه وبين الله تعالى الا ان
 يتوبه قال رضي سوي بين هذا
 والفاظ وهذا فيما لا يدعى حرا
 والحمل في ذلك ان الاحوال ثلثة
 حالة مطلقة وهي حالة الرضا
 وحالة منكرة الطلاق وحالة
 الغضب والكنايات ثلثة
 اقسام ما يصلح جوابا وردا
 وما يصلح جوابا لا رد وما يصلح
 جوابا ويصلح مسألا شتمة
 ففي حالة الرضا لا يكون شئ
 منها طلاقا لا للنية والقول
 قوله في انكار النية لما قلنا
 وفي حالة منكرة الطلاق
 لم يصح في فيما يصلح جوابا
 ولا يصلح رد في القضاء مثل
 قوله خليه وبريه بائن
 منه ما لم اعتد في امره بذلك
 اختار في ان الظاهر ان مراده
 الطلاق عند سوال الطلاق
 ويصدق فيما يصلح جوابا وردا
 مثل قوله اذهبي اخرجي فمضى
 فخرجي وما جرى هذا الجري لانه
 يحتمل الرد وهو الذي فسخ عليه
 وفي حالة الغضب يصح في
 في جميع ذلك لاحتمال الرد
 والسبب لا فيما يصلح

كل في حالة الرضا وفي حالة الغضب في منكرة الطلاق يقع وان لم يذكر الكلام مسورا لم ينشأ اي لان هذه الالفاظ عام
 تشمل الطلاق وغيره فلا يبين النية ش الا على تعيين من الا ان يكون ش وفي بعض النسخ قال لان يكون اي قال القدر
 بنية له تعالى الا ان يكون اي لم ينشأ بنية له تعالى في حال منكرة الطلاق ش وفي بعض النسخ لان يكون بنية له تعالى
 لان يكون الزوجان وهو مستثنى من قوله بنية الكنايات اذ أقوى بها الطلاق كانت واحدة الا في حال منكرة الطلاق
 لم يقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يتوبه ش اي الطلاق لم قال ش اي لم يصدقه
 الله تعالى من سوى ش اي القدر في جملته تعالى من بين هذه الالفاظ ش وقال لا يصدق في اعتصامه بنية سوى القدر
 بين هذه الالفاظ في وقوع الطلاق بلانية حرف في ما انكر الطلاق ونهاش اي الذي قال من التسوية ثم فيما لا ينشأ رد ش اي
 لما ذكره ثم شرحه في تفصيل ذلك بقوله في الجملة في ذلك ش اي في بيان ذلك من لان الاحوال ثلثة حالة طلاق وهي حالة الرضا
 ش وهي حالة ابتداء الزوج بالطلاق وليست بحالة منكرة الطلاق ولا حالة الغضب وحالة منكرة الطلاق ش وهي ان
 تسأل المرأة او غيرها بطلاقها وجهاه وحالة الغضب ش ويصدق من الجانبين من الكنايات ثلثة اقسام ش الاول ما يصلح
 جوابا وردا لا غير ش اي جوابا لسؤال المرأة بالطلاق وهذا الكلام ما عدا ما سألها به ش الثاني ما يصلح جوابا لا رد ش اي لا يصلح
 رداه ش الثالث ما يصلح جوابا ويصلح مسألا شتمة ش فاذا عرفت هذا عرفت حكم هذه الاقسام من ففي حالة الرضا لا يكون
 مناش اي من هذه الالفاظ طلاقا لا بالنية ش لاحتمال عدم دلالة الحال من والقول قوله ش اي قول الزوج من في
 النية لما قلنا ش اشارة الى قوله لانها غير متوقعة للطلاق بل يحتمل غيره من في حال منكرة الطلاق لم يصدق ش اي الزوجة
 من فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد في القضاء ش يتعلق بقوله يصدق اي لا يصدق قضاء في انه لم يخطب طلاق من مثل قوله فليبريه
 بائن بته حرام اعتدي امك بيدي اختاري ش هذه ثمانية الفاظ اشبهه بصلح جوابا ولا يصلح رد في حال منكرة الطلاق
 وتعد كثرنا معا منها من قريب لان لفظ بان مراده الطلاق عند سوال الطلاق ش لان كلامه جوابا لسؤال الطلاق وهو
 يصلح مضافا في الجواب والقاضي ما سورا باتباع الظاهر لم يصدق فيما يصلح جوابا وردا مثل قوله اخرجي اخرجي فمضى فخرجي
 في هذا الجري ش اراو يصلح جوابا وراكا لالفاظ المذكورة وفي قوله غريه وستره وقال شمس لا يبريه في المبسوط وقال في
 ونوى به الطلاق كان طلاقا وجبا للبينونة لانه لا يبريهما الذاب لا بعد زوال الملك من لان تحيل الرد وهو الذي فعل عليه
 في على الاول لان الذي يمتنع في ذلك الرد برفع والجواب برفع لان الطلاق برفع لقيد النكاح والرفع سهل من الرفع فيكون الرد في
 في الجواب من وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك ش اي فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد فيما يصلح جوابا ورداه لاحتمال الرد في
 المذكورة مثل ان جري الى اخره من سبب ش اي لاحتمال السبب الخمسة المذكورة في اوائل الثمانية وهي عليه الى اخره من الا فيما يصلح

الطلاق

للطلاق والابتناء للمردود واستمر على الاستئذان في قول يصدق في جميع ذلك ثم كقولنا عتدي واختاري ما ركب بيده فانه لا
يصدق فيما يشاء اى في هذه النكاحات ثم لان الغضب يدل على اداة الطلاق في الاثرى من قول غير وفي حالة الرضا لا يكون
قائدا ولو قال في حالة الغضب يكون قايما فافهم وعن ابى يوسف لا ملك لى عليك ولا سبيل لى عليك ونليت سبيلك فارتفع
انه يصدق في حالة الغضب لما فيها احتمال معنى السبب لان معنى لا ملك لى عليك لانك دون من ان تملك بمعنى لا سبيل
لى عليك لسوء خلقك اجتماع انواع الشرفيك معنى فارتفع اى فى المسكن اتقاء لشرك ثم وقوع البابين بما سوى ذلك
الاول ش وهو المذكورة في اول الكنايات بقولنا عتدي وتبرى رحمتك انت واحدة من ذهابناش وهو ذهب مائة
الصحابه كذا فى الحديث ثم على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم وقال الشافعى يقع بها ش اى بالكنايات من رجعى شر
اى طلاق رجعى وهو ذهب عمر بن سعود رضى الله تعالى عنها وبه قال احمد فى رواية وفى اخرى كقولنا وبه قال لك م
لان الواقع بها ش اى بالانكاح الكنايات ثم طلاق لانها كنايات عن الطلاق ولهذا التفسير النية ش اى ولكونها كناية
عن الطلاق بشرط النية فى وقوع الطلاق ثم ينتقض بها العدول اى ينتقض عدد الطلاق بوقوع واحدة منها ثم
معتق لاجبة كالتصريح ش اى كما هو معتق للرجعة فى الطلاق الصريح ولما ان تصرف الابانة صدق من له ش وهو الزوج
لانه يملك تصرف البينونة ولهذا اذا اخذ العوض يقع البابين بالاجماع فعلم ان الابانة مملوكة للزوج والامسح بالاعتناء
عنه مضاف الى محله ش اى محل التصرف وهو المرأة من عن ولاية شريعتي ش لان الشارع جعل ولاية الطلاق للميه م
والانكاح فى الولاية ش اى فى الولاية الزوج م والمحلية ش اى محلية المرأة للبينونة المنطوية بالاتفاق م والدلالة على الولاية
ش وبما اجاب عما يقال لم نعلم ان له ولاية شريعتي فى تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية م ان الحاجة
ماسة الى اثباتها كيانا عليه باب التبرك ش قال بعض الشراح اى التبرك بايقاع الثلاث والواجب ما قاله صاحب
النهاية تذاك دفع المرأة عن نفسه وذلك لانه لو لم تقع البينونة عند نية ثبوت الرجعة والزوج يريد فراقها م ولا يقع
ش بالنصب عطف على قوله كيانا عليه م فى عدتها ش وفى بعض النسخ فى غير هذا م المراجعة من غير قصد يقع فى فوطه للمراجعة
اذا كانت فاجرة او بها سلاطة وما ريت شواحر هذا الموضع كما نبغى غير ان الاكمل لبعض الكلام المصنف بغير جدوى
حيث قال المحقق ان ههنا وجهين واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله التبرك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلنا
واحد لان الاول بعينه تفسير الوجه الثانى وان قبل الثانى تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع المراجعة من غير قصد لا يستقيم
على ذهبه واذا فسد التفسير فسد المحال الكلام فيه ويراد دعواه للوجهين لان قوله لا يقع الى اخره ممة للكلام الذى
قبله واليهناج له وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجعى يعتب الرجعة والرجعة اعم من ان تكون بالقول وبالفعل وقوع

للطلاق ولا يصح للمردود
والشتر كقولنا عتدي
وختاري واراد بك
فانه لا يصدق فيهما لان
الغضب يدل على الولاية
الطلاق من ابى يوسف
فى قوله لا ملك لى عليك
ولا سبيل لى عليك فثبت
سبيلك وفارقته استه
يصدق فى حالة الغضب
لما فيها من احتمال معنى السبب
لغير وقوع البابين بما سوى
الثلاثة الاول من ذهبناش
الشافعى يقع بها ش اى
الواقع بها طلاق لانها كناية
عن الطلاق ولهذا التفسير
النية وينتقض بها العدد
والطلاق معتق للرجعة
كالصريح ولما ان تصرف
الابانة صدق من اهل
مضاف الى محله من ولاية
شريعتي ولا خلاف فى الولاية
المحلية والدلالة على الولاية
المحلية ما عليه باب التبرك
ولا يقع فى عدتها المراجعة
من غير قصد

ولست بكنيات
على التحقيق كانهما
عوامل في حقائقهما
والشبه طعين احد
نوعى البينة دون
الطلاق واستقاس
العدد لثبوت الطلاق
بناء على زوال البينة
واما يصح بنية الثلاث
فيها التنبؤ بالبينة الى
غلطه وحقيقة وعند
انعدام البينة يثبت
الادنى ولا نصحية الثنتين
عندنا خلافا للزفره
لان عدداً من بيناه
من قبل وان قال لها
اعتدى اعتدى
وقال نويت بكلا
خلوا قالها وتصلين
في القضاء لانه نوى حقيقة
كلومه ولانه بامر امرأة
في العدة بالاعتداء
بعد الطلاق فكان
الظاهر شاهداً له
وان قال لها فوبالك
نسباً في ثلثها

انزله الى رجل فزواجاً على بنية من وليت كنيات على التحقيق ثم هذا جواب عن قول الشافعي من كنيات
فاجاب بالنسبة بانما لا سلم ان كنيات على التحقيق اي على الحقيقة ثم لانها معلومة المعاني ولا تستلزم في حقايقها
وانما سميت كنيات مجازاً للاستتار فيما يتصل به هذه الالفاظ لا للاستتار في نفسها فلما زال ذلك لاستتار بنية الطلاق عملت
في تباينها ويؤيد قولنا ان كنيات حوال في حقايقها لانعدام معنى التزويج بنية الطلاق فاللفظ هو عامل في حقيقة
ببينة حتى تحصل الحرة واليه بنية من الشرعيتين احد نوعي البينة دون الطلاق ثم هذا جواب عن قوله ولما اشتهر ط
النية اي بنية الطلاق بقرينة اشارة النية لو كان لاجل الطلاق كان ولياً على ما ذكرتم وليس كذلك بل بتعيين احد نوعي
البينة اهليلة والنفقة لا لطلاق يعني النية ثم لا لطلاق البين لا لطلاق المجرم وانما قصص العود ثم جواب عن قول
الشافعي وثبتت به العدة بقرينة ان مقتضى من الطلاق ثم ثبوت الطلاق ثم في ضمن البينة صمماً على زوال كونه
ثم اي وصاية الكا ح ومنه لزوم وقوع الطلاق ولا منافاة بين مقتضى العود والطلاق البين فكان مقتضى من حيث كونه طلاقاً
بانياً صمماً وانما تصح بنية الثلاث ثم هذا جواب عما يقال ان البين لو كان عاملاً في نية الثلاث ثم وانما تصح
نية الثلاث ثم اي ثلاث تطليقات ثم فيها ثم اي في الكنيات ثم تنوع البينة الى غلطة ونقص ثم فالنقصية
الواحدة البينة والغلطة هي الطلقات الثلاث ثم وعند انعدام النية ثم اي نية الثلاث ثبتت الادنى وهي الواحدة البينة
لانها مبنية على تصح بنية الثنتين ثم اي طلاقين ثم عندنا خلافا للزفره ثم وبه قال الشافعي وبالك احد في الكنيات
ثم لانه عدل اي لان الثنتين عدناناً في الضمير باعتبار المذكور او باعتبار لفظ الخبر وهذا دليلنا لان الثنتين عدو في حق الحرة قوله
انت بان لا يحل العود لانه فرد الا اذا كانت المرأة امته لانه منس طلاقاً ثم قد بينا في ادول باب ايقاع الطلاق
وهو قوله ونحن نقول بنية الثلاث انما صححت لكونها جنساً الى اخره ثم وان قال لها اعتدى اعتدى ثم اي قال طر
لامرته اعتدى ثلاث مرات ثم وقال نويت بالاولى ثم اي باللفظة الاولى من قوله اعتدى ثلاث مرات ثم طلاقاً بالثانية
ثم وبه الثنتان الباقيان صمماً في القضاء ثم يعني يصدق في قوله في الحكم وبه قال الشافعي وبالك وجهه
لانه نوى حقيقة كلامه في اللفظة الثانية والثالثة ونوى كلامه بالاولى لان لفظة اعتدى تحمل معنيين احدهما اعتدى كما
طالعك والاخرى اعتدى على عليك او حرم الله تعالى عليك او اعتدى بخباياك تهديلاً او في اللفظ المحتمل لا يتعين الطلاق
الا بالنية او بما يدل عليه من غضب او مذاكرة الطلاق وبهنا قد صرح بانه نوى الطلاق باللفظة الاولى وبالبينة في حق
لما ذكرنا ثم ولا نية ثم ولا نية تصديق اي ولان الرجل هو بامر امرته في العادة بالاعتداء وبعد الطلاق ثم وكان الظاهر
اي ظاهر الحال هو شاهد الش فيما يقول ثم وان قال لم يوب الباقيتين شيئا في ثلاث ثم اي ثلاث طلقات ثم لانه لما ذكر

بالاولى شئ اى باللفظة الاولى هم الطلاق صاير الحال حال ذكره الطلاق فتعين لما بقيان للطلاق بهذه الدلالة شئ
اى بدلالة الحال لانها حال ذكره الطلاق هم فلا يصدق في نفى النية شئ اى في قوله لم نوبأ باقى شياءم بخلاف ما اذا قل
لم نوبأ بكل الطلاق حيث لا يقع شئ لانه لا ظاهر يكره به وبخلاف ما اذا قل نوبت بانثائه الطلاق دون الاولين حيث لا يقع
الا واحدة لان الحال عند الاوليين لم يكن حاله ذكره الطلاق شئ قال الامام الشافعي وقاضيهما ان المسئلة على اثني عشر وجهاً
ان يقول لم نوبأ الطلاق بشئ قال قول مع اليمين وبه قال الشافعي واحمد والثاني قال نوبت بالاولى ولم نوبأ باقى شياءم
ثلاث اثلاث قال لم نوبأ بانثائه شياءم في ثلاث وفيه خلاف زفر والشافعي والملك فعندهم واحدة الرابع قال نوبت بكلمها
الطلاق نفى ثلاث بالاجماع الخامس قال نوبت بالاولى والثانية الطلاق وبانثائه الحيض فهو يدين قضاءه ايضا بالاجماع والشافعي
قال نوبت بالاولى الطلاق وبانثائه الحيض لم نوبأ بانثائه شياءم فانها تطلق ثنتين ويقال احمد وعن الشافعي والملك زفر واحدة
والثامن قال نوبت بالاولى الطلاق وبانثائه لم نوبأ بانثائه شياءم فانها تطلق ثنتين ايضا والتاسع ان يقول لم نوبأ بالاولى
والثانية شياءم نوبت بانثائه الطلاق يقع واحدة بالاجماع والعاشر قال لم نوبأ بالاولى شياءم نوبت بانثائه طلاقا وبانثائه
حيضا فمطلقته واحدة الحادي عشر قال لم نوبأ بالاولى شياءم نوبت بانثائه الطلاق ولم نوبأ بانثائه شياءم ثنتان عندنا واحمد
وزفر والشافعي والملك يقع واحدة والثاني عشر لو قال اعطى ثلاثا وقال نوبت بقولي اعطى طلاقا وبانثائه ثلاث حيض
فمكما قال بالاجماع وزاد السرخسي الثالثة عشر قال اعطى اعطى اعطى فمكما في ذلك وبانته ولا يصدق قضاء
وفي المبسوط قال لها اعطى فاعطى او قال اعطى او قال اعطى اعطى ونوى به الطلاق يقع ثنتان في اعتناء وقال
زفر عمل نية الواحدة في التقضاء وعن ابى يوسف في قوله اعطى اعطى كذلك بخلاف الواو لان لها الوصول فيكون خاتمة
بذلك الايقاع والواو للعطف فكان الثاني غير الاول وفي مصنف ابن ابي شيبة ان اعطى طلاقه عبد بن مسعود وعطاء وكرمل
والنخعي والاذاعي وقال ابو حنيفة واحدة جسيمة او انوى الطلاق وبه قال الشعبي والثوري واحمد وقال الحسن والشعبي هو على انوى
الا ان يقول لم نوبأ شياءم واحدة وان قال اعطى اعطى اعطى قال قتادة ثلاث وقبل الحسن الشعبي وقال احمد والحكمي واحدة
ولو قال انت طالق يقع واحدة رجعية فان قال اعطى ثنتان عندنا هم في كل موضع يصدق الزوج على نفى النية شئ
يصدق هم وانما يصدق مع اليمين لانه يمين في الاخبار عما في ضميره والقول قول اليمين شئ نفى اتمته عنه وبه قال الشافعي وقال الملك
واحمد في كليات الحنفية كذلك لانها ظاهر واشترط اليمين لان في قوله الزنا على غيره وفيه ضعف فالتجيز الى الموكدة وهو اليمين
باب تفويض الطلاق اى هذا باب في بيان تفويض الطلاق الى غيره ولما ذكر بيان الطلاق بنفسه هو الاصل شرع في

بيان الطلاق بنبأته

بالاولى الطلاق صاير
الحال حال منكره
الطلاق فتعين بالاجماع
للطلاق بهذه الدلالة
فلا يصدق في نفى النية
مخلاف ما اذا قل
لم نوبأ بكل الطلاق
حيث لا يقع شئ لانه
لا ظاهر يكره به وبخلاف
ما اذا قل نوبت بانثائه
الطلاق دون الاولين
حيث لا يقع الا واحدة
لان الحال عند الاوليين
لم يكن حاله ذكره الطلاق
شئ قال الامام الشافعي
وقاضيهما ان المسئلة
على اثني عشر وجهاً
ان يقول لم نوبأ الطلاق
بشئ قال قول مع اليمين
وبه قال الشافعي واحمد
والثاني قال نوبت بالاولى
ولم نوبأ باقى شياءم
ثلاث اثلاث قال لم نوبأ
بانثائه شياءم في ثلاث
وفيها خلاف زفر والشافعي
والملك فعندهم واحدة
الرابع قال نوبت بكلمها
الطلاق نفى ثلاث بالاجماع
الخامس قال نوبت بالاولى
والثانية الطلاق وبانثائه
الحيض فهو يدين قضاءه
ايضا بالاجماع والشافعي
قال نوبت بالاولى الطلاق
وبانثائه الحيض لم نوبأ
بانثائه شياءم فانها تطلق
ثنتين ويقال احمد وعن
الشافعي والملك زفر واحدة
والثامن قال نوبت بالاولى
الطلاق وبانثائه لم نوبأ
بانثائه شياءم فانها تطلق
ثنتين ايضا والتاسع ان
يقول لم نوبأ بالاولى
والثانية شياءم نوبت
بانثائه الطلاق يقع واحدة
بالاجماع والعاشر قال
لم نوبأ بالاولى شياءم
نوبت بانثائه طلاقا
وبانثائه حيضا فمطلقته
واحدة الحادي عشر قال
لم نوبأ بالاولى شياءم
نوبت بانثائه الطلاق ولم
نوبأ بانثائه شياءم
ثنتان عندنا واحمد
وزفر والشافعي والملك
يقع واحدة والثاني عشر
لو قال اعطى ثلاثا وقال
نوبت بقولي اعطى طلاقا
وبانثائه ثلاث حيض
فمكما قال بالاجماع
وزاد السرخسي الثالثة
عشر قال اعطى اعطى
اعطى فمكما في ذلك
وبانته ولا يصدق
قضاء وفي المبسوط
قال لها اعطى فاعطى
او قال اعطى او قال
اعطى اعطى ونوى به
الطلاق يقع ثنتان
في اعتناء وقال
زفر عمل نية الواحدة
في التقضاء وعن ابى
يوسف في قوله اعطى
اعطى كذلك بخلاف
الواو لان لها الوصول
فيكون خاتمة بذلك
الايقاع والواو للعطف
فكان الثاني غير الاول
وفي مصنف ابن ابي شيبة
ان اعطى طلاقه عبد بن
مسعود وعطاء وكرمل
والنخعي والاذاعي وقال
ابو حنيفة واحدة جسيمة
او انوى الطلاق وبه قال
الشعبي والثوري واحمد
وقال الحسن والشعبي هو
على انوى الا ان يقول
لم نوبأ شياءم واحدة
وان قال اعطى اعطى
اعطى قال قتادة ثلاث
وقبل الحسن الشعبي وقال
احمد والحكمي واحدة
ولو قال انت طالق يقع
واحدة رجعية فان قال
اعطى ثنتان عندنا هم
في كل موضع يصدق
الزوج على نفى النية
شئ يصدق هم وانما
يصدق مع اليمين لانه
يمين في الاخبار عما في
ضميره والقول قول
اليمين شئ نفى اتمته
عنه وبه قال الشافعي
وقال الملك واحمد في
كليات الحنفية كذلك
لانها ظاهر واشترط
اليمين لان في قوله
الزنا على غيره وفيه
ضعف فالتجيز الى
الموكدة وهو اليمين

باب تفويض
الطلاق

فصل في الاختيار

واذا قال امرأته

اختاري بيني

بذلك الطلاق

او قال لها طلقني

ففسلك فلها ان

تطلق نفسها ^{مست} بالطلاق

في مجلسها ذلك

فان قامت منه

واخذت في عمل آخر

خرج الامر من يدها

لان الخيرة لها

المجلس يلجأ إليها

رضي الله عن الجميع

وكذا تملكها الفل

تتصرف

منها والمليكات

فصل في الاختيار اي هذا الفصل في بيان الاختيار والاختيار من الخيرة على وزن الغيبة وهي اهم من قولك اختاره الله عز وجل قال ابو جبري النخعي الاختيار قال ايضا الاختيار الاصطفا وقال ج الشريفة الاختيار الميل الى الخير والى ما هو الافضل والاولى والباب المذكور مشتمل على ثمانية فصول فصل في الاختيار فحصل في الامر باليد وفي الفصل في المشيئة وقدم فصل الاختيار على الفصلين المذكورين لانه لو يد باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعهم ص و اذا قال لامرأته اختاري على كونه ص فبني ذلك ش اي بقوله اختاري ص الطلاق او قال لها طلقني ففسلك فلها ان تطلق نفسها في الصوتين جميعا ص و اذا قال لامرأته اختاري على كونه ص فبني ذلك ش اي الذي وقع فيه هذا القول من الرجل وبذا الشريعة باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما يأتي قال النكاح ما دلت في مجلسها ذلك يدل على ان المجلس وان تطاول يد او اكثر لا يبطل خياره لان المجلس قد يطول وقد يقصر كذا في المبسوط فان قيل جاع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ان الخيار يقتصر على المجلس خلاف النص لانه عليه السلام قال لعائشة رضي الله تعالى عنها حين نزلت اية التخيير فلا تخيرون في حق تسامى ابوك وابو ابليس بما خرين في المجلس فهذا دليل على ان الخيار لا يبطل باقيام من المجلس كما قال الشافعي في القديم قلنا احسان النظم بالصحابة رضي الله تعالى عنهم فرض لانما تخييرا الشرع منهم القبول فابجز مني الفهم بلا دليل منها لا دليل لانه عليه السلام اثبت لها الخيار طلاقا ونكاحا الى غاية استيثارها لا يوجد ما هم فان قاسمت ش اي من مجلسها ص واخذت في عمل اخر فخرج الامر من يد ابان الخيرة لهما المجلس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ش فبني عن عبد الله بن مسعود ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سمر عن ابن ابي نجيح عن مجاهد بن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال اذا ملكها امرأته ففرقها قبل ان تفتني شي فلا ادر لها عن جابر عن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله قال اذا خير الرجل امرأته فلم تخير مجلسها ذلك فلا خيار لهما وعن عمرو بن عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ورواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما حدثنا الشافعي بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن عثمان بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما قال لا يساير لك امرأته امرأه خيرا ثم افرقها من ذلك المجلس فليس لها خيار ولما روي عن زوجها انتهى وخالف الجماعة وشهد الحكم والابو ثوري لم يشيئة طافية المجلس واختاره ابن المنذر في الامس في وفي المعنى لا يقتصر على مجلسها ذلك وان تطاول لم ينسخ او يطا او يذوق قول حماد ايضا ويروي عن علي رضي الله تعالى عنه وهو قول الحسن قتادة وقال السروجي وبذلك الخلاف في الامر باليد وفي المعنى واكثر اهل العلم على ان الخيار على الفور وفي ذلك عن عسمر وعثمان وابن مسعود وحباب بن عبد الله بن عطاء وجابر بن زيد ومجاهد بن شعبه والاوزاعي والنفخي والملك والشافعي وهو قول اصحابنا وقال ابو جبري وقتادة والابو عبيد وابن المنذر على التراخي وهو رواية عن مالك ص ولانه ش اي ولان قولها اختاري وطلق نفسك ص تملك الفعل منهاش يعني لا توكل لهما لان لو كمل حال غيره ص ولان التملك يقتضي

جواباً في المجلس ش لأنه خطاب فاذا اخذت في عمل غير بطل التعويض وكذا لو خاضت في كلام غير بطل التعويض قال مدقعا
حتى يخرج منها في حديث غيره علم ان الخوض في عمل غير بطل التعويض ليس بأكيل لان الوكيل من عمل غيره وبه عمالة لنفسه
بان يخلص نفسها من ذل رق النكاح بخلاف ما لو قال لا يجزي طلق امرأتى فانه توكيل لانه امر غيره هم كما في البيع ش اي يفسر
الخطاب جواباً في البيع لان لال فيه خيار القبول في المجلس هم لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة ش لرفع الضرورة
قال الحاكم الشهيد في الكافي اذا خير الرجل امراته فلما انجاني ذلك المجلس ان تطاول يوماً واكثر هم لان المجلس ش اي غير
المجلس هم تارة يستدل بالنداب عنه ش اي عن المجلس هم ومرة بالاستئصال لعل اخراة المجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال
غير ما ش اي غير مجلس الاكل وغير مجلس المناظرة والحاصل من هذا الكلام بيان ان لقطع المجلس تارة يكون سبب
وهو نحو ما من فلك المكان وتارة بسبب كنه وهو شغلها لعل اخراة التمر ان المجلسين اذا كانا يتناظران في مجلس
مجلسهما مجلس النظر ثم اذا شغلها بالاكل يكون مجلسهما مجلس الاكل ثم اذا اشتغلا بشئ آخر يكون مجلس في كذا شئ هم ويطلق
خياراً بمجردها قيام لانه دليل لعارض ش لانها لو اختارت لما قامت وكذا اذا شغلت بعمل اخر هم بخلاف العرف والسلم
لان المفسد يهاك ش اي بابل العرف لمسلم لان الفراق من غير قبض ثم لا بد من النية ش اي من نية الطلاق حتى
اختارى لانه يميل تخيير في نفسها وتعمل تخيير في تصرف آخر غير ما ش لانك ان الاختيار يحل وجوه اخرى سوى اختيار النفس بان
يراد اختارى الكسوة او النفقة او الدار للسكن فلا بد من نية الطلاق ليزول الاحتمال هم فاذا اختارت نفسها في قوله اختارى
كانت واحدة بانية ش قال الكاكي وهو قول علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال الشافعي واحمد حجتية وهو قول عمر
ابن سعد وحجتية الله تعالى عنها في سائر الكتابات وعند زيد ثقات وكان جمل على انهم يكون من الاختيار وبه قال الكاكي وعمر بن
سعد وحجتية او في ما يكون منه وهو طلاق حجي وجيه قول علي رضي الله عنه ان اختارها لنفسها انما يتحقق بزوال ملك الزوج
حتى تصير ملكة لنفسها لا تختلف بالثلاث والواحدة البانية ولما قلنا لو تولى ثلاث بهذا اللفظ فالبيع الا واحدة بانية
وقال الترمذي اختلف اهل العلم في الخيار فروى عن عمر بن الخطاب ابن سعد وان اختارها لنفسها طلقته بانية وكذا عن علي رضي
الله تعالى عنه واحدة بانية لكن ابلغ اختارت زوجها واحدة حجتية ومثله عن يدرى الله تعالى عنه الا انه قال ان اختارت
نفسها ثلاث وعنه واحدة بانية وقال الترمذي وذهب اكثر اهل العلم الى قول عمر ابن سعد ومن بعدهم من اهل العلم والوقفة
وهو قول الثوري الكوفيين وبه قال احمد وسماع والجمهور فان طلق نفسها ثلاثا فليس للزوج ان ينكر ذلك عند
مالك واكثر اصحابه وقال ابن جهم ومختون له ذلك وقال طاووس اختارها لنفسها ليس بطلاق لان الطلاق لا يكون الى
النساء وقال ابن عمر ومثله قال ابو حنيفة في التخيير لا يقع به الطلاق ونظا في المنقل عنه فان قلت لو قال لها ادركك بيدك

جواباً في المجلس
كما في البيع لا سيما
المجلس اختبرت مسأله
ولذلك لان المجلس
تارة يتبدل بالذهاب
عنه ومرة بالاستئصال
لعل اخراة المجلس
الاكل غير مجلس المناظرة
ومجلس القتال غيرها
ويطلق خيارها بمجرد
القيام لانه دليل
العارض من شغلها لعل
والسلم لان المفسد
هذا انما اختارى
قبض ثوباً بديلاً
في قوله اختار
لانه يحتمل تخييرها
في نفسها ويجعل اختيارها
في تصرف اخر غير
فان اختارت نفسها
في قوله اختار كانت
ولذلك بانية

والقباس ان كلف
بجهد الشئ ولو الزوج
الطلاق لا يملك
الا بلفظ بهذا اللفظ
فلا يملك التفويض
الى غيره الا اذا استحسنه
الاجماع الصحابة رضى
الله عنهم ولا يسهل
من ان يستدبر كذا
او يفارقها يملك
اقامته اقامه نفسه
في حق هذا المحكوم
الواقع بها بائن كان
اختيارها نفسها بثبوت
الخصام بها وذلك
في البائن وكذا يكون ثلثا
وان نوى المزوج ذلك
لان الاختيار لا ينمو
الا بانه كان البينة
قد تنوع **قال** لا بد
من ذكر النفس في كل واحد
او في كلامها حتى لو قال
لها اختاري فقال
قد اخترت فوجدت
عمر بالجماع وهو النفس
احل الجانبين وكان للمهم
لا يصح تفسير المهم
ولا تعين مع الايهام

او طلق نفسك او انت باين الصريح في الثلاث وهما الصريح مع ان فيها لفظ الامر مع ان الاختيار متنوع ايضا وهو
الا وفي الا على لما قال يزيد بن ثابت قلت اجاب بعضهم بان الوقوع بلفظ الاختيار على خلاف القياس وانما ثبت ذلك
باجماع الصحابة معنى المدعى عنهم والاجماع انعقد بالاطقة الواحدة بخلاف تلك المسائل قلت فيه نظر وقوم تأملوا
شيخ الاسلام بان الامر عام بتناول كل شئ قال المدعى والامر يوسيد للعدا وبه الاشياء كلها ففصل اسم لكل فعل
فاذا نوى الطلاق صار كانه قال هذا فكذلك يدرك الصاق تحت العموم والخصوص فاما اختيار اسم لفعل خاص به والمخلص
والصفوة وثبوت البينة وفيه مقتضى الصفوة فلم يصح فيه العموم ثم لو اختارت المرأة زوجها لا يقع به شئ عندنا وتقال شئ
وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود وابي الدرداء وغيرهم غير على فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها خيرا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاختاره ولم يكن فلك طلاقا على معنى المدعى عنه روايته يقع بعبية وبه قال الحسن البصري وربيعة هم واثبتوا
ان يقع بهذا شئ اي يقتضي القياس ان يقع بقوله اختاري من شئ شئ كما في سبيل طلاقهم وان نوى الزوج الطلاق
وجعل بما قبله من شئ اي لان الزوج هم لا يملك الا بلفظ بهذا اللفظ شئ اي بقوله اختاري من شئ فالا يملك التفويض الى
شئ لان من لا يملك شئ كيف تصرف فيه الا اذا استحسنه شئ اي قلنا بالاستحسان هم لاجماع الصحابة شئ يعني المدعى
عنهم من دلالة شئ اي لان الزوج لهم سبيل من ان يستدبر نكاحها او يفارقها شئ اي الزوج التصرف في امراته ان شاء
يهيئها بحسب ما يريد وان شاء فارقها ولا حرج عليه في ذلك فان كان كذلك هم ذلك قاستما مقام نفسه في حق هذا الحكم
شئ الدابة حكم استدامة النكاح بحكم مفارقتها ثم الواقع بها شئ اي بلفظة اختاري من شئ اي بلفظة بانية من ان
اختيارا نفسها بثبوت اختصاصها بها شئ اي بثبوت اختصاص المرأة نفسها من ذلك شئ اي بثبوت الاختصاص من في البينة
شئ اي وقوع الطلاق الواحدة البائن هم ولا يكون شئ اي الواقع بلفظ اختاري من شئ ثلثا شئ اي ثلثا طلاقات هم وان
نوى الزوج ذلك شئ اي الثلاث هم لان الاختيار لا يتنوع شئ وفيه نظر لانه الا وفي الا على كما قال يزيد بن ثابت وقد
عن قريب هم بخلاف الابانة لان البينة قد تنوع شئ الى غليظة وخفيفة هم قال شئ اي المدعى من ولا يدين فكل منفسر
في كلامه وكما سماه حتى لو قال لها اختاري فقالت اخترت فبطل شئ يعني لا يقع شئ من لانه شئ اي لان وقوع الطلاق بلفظ
الاختيار باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ في المفارقة من حد الجانبيين من الزوج والمراة لاني اللفظة المهمة
الجانبيين جميعا هم لان المهم شئ وهو قولها اخترت هم لا يصح تفسير المهم شئ وهو قولها اختاري لان كل واحد منهما مهم
فيه ذكر النفس من ولا يدين مع الابهام شئ اي لا تعين الطلاق مع وجود الابهام في الجانبين الكلام الذي يقوم مقام شئ
كالطليقة والاختيار كذكر النفس في المحيط والابتن ذكر النفس والتطليقة والاختيار في احد الكلامين لان الاختيار تحريك المعاني

اخترت ما صار لي بالكلمة الاولى والذي صار ليها بالكلمة الاولى تطلقته كما انها صحت بذلك وفي ذلك يقع واحدة قلنا
هنا وبذلك الان الاولى ثمانية الاول وهو اسم الفرد السابق والوسطى ثمانية الاوسط وهو اسم الفرد مقدم عليه مثل ما تارة الاخرى
اسم الفرد اللاحق فكان قولها معنيان الفردية والسبق فلو لم يطل معنى السابق الذي يقتضي الترتيب بالاتفاق فبقي الفرد مخصصا
اخترت تطلقته الاولى ففرقت واحدة فان قلت ينبغي ان يقع هنا شي لانه لا يقع شي بانظر اخترت بدون ذكر النفس والغير
مما سئل فلازم المكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وهنا ما يدل عليه وهو تكرار لفظ الاختيار ثم ورنش
اي ولا في حقيقته حمله بعد تعاضل ان بهاش اشار الى ذكر الاولى والوسطى والاخرى هم وصفا لغواش ايجي صفي لعمري
لان المجتمع في الملك للترتيب فيه كالمجتمع في المكان ش فان التزم اذا اجتمعوا في مكان لا يقال هذا الاول هذا الآخر وانما
في فعل الاعيان يقال هذا اولاد هذا جوار هذا اخرهم والكلام في الترتيب ش وهو الاول واختارهم والاخر من منزواته
ش اي من منزوات الكلام هم فاذا الغي ش اي الكلام في حق الاصل ش وهو الترتيب هم لغني في حق البناء ش وهو الاول
لان الترتيب فيه اصل بدلالة الاشتقاق واذا الغي في حقها بقي قولها اخترت وهو يصح جوابا لكل فيقع الثلاث قيل في نظر
مرج جميعا احدها ان اطلق الكلام على الاولى والوسطى والاخرى وكل مفرد فلا يكون كلاما واذا في الى الاولى اسم الفرد
سابق فكان الافراد اسما والترتيب بناء لكونه فيهم مرج صفة والجواب عن الاول ان بل للغة ربما يطلقون الكلام على الملك
من الجوف المسبوبة التسمية وان لم يكن حفيدا وهذا على ذلك الاصطلاح ويجوز ان يكون مجازا من دياب فذكر الكل وراؤ
الجزء وعن الثاني بان كلاما من ذلك صفة وما ذكر عن فوات باعتبار معنى فيكون الاولى والوسطى على الفرد السابق ومعنى سبق هو
هم ولو قالت اخترت اختيارة فني ثلاث في قولهم جميعا ش يعني لو قالت المرأة اخترت اختيارة في جواب قول رجل اختاري
اختاري اختاري فني ثلاث طلاقات في قول ابى حنيفة وصاحبه هم لانها ش اي لان لفظ اختيارة هم للمرأة فصار كما اذا
صرحت بهاش اي بالبر بان قالت اخترت نفسي مرة في جواب قول اختاري ثلاث مرات قلنا اذا ذكرت اللفظ الذي
يدل على المرة هم ولان الاختيارة للتاكيد ش لكونه معبرا به ان التاكيد يقع ثلاثا فمع التاكيد اولى ش بان يقع الثلاث
هم وكما لو قالت قد طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه في واحدة ش اي في طلاق واحدة هم تلك الرجعة لان هذا اللفظ
يوجب لانطلاق ش اي البينونة هم بعد انقضاء العدة لكونه من لفظ الصريح وما يوجب البينونة بعد انقضاء العدة كان
عند الوقوع رجعا فان قيل اذا امكن الجواب مطابقا للتفويض لان الغرض اليها الاختيار وهو يفيد البينونة اشار الى
الجواب بقوله هم فكانما اختارت نفسها بعد العدة ش فكان مطابقا من حيث ان الاختيار وجودا قبل قوله يملك الرجعة
غلاط وقع من المكاتب ان المرأة انما تعرف حكم الله من غير ان تدين بتطبيقه بآية لكونه من الكتابات فيملك الابانة لا غير

ولان هذا وصف
لغول المجتمع في الملك
لا ترتيب فيه كالمجتمع
في المكان والكلام للترتيب
والافراد من ضمير راسه
فاذا غي في حق الاصل غي
حق البناء ولو قال اخترت
اختيارة فني ثلاث فوهم
جميعا لانها لفظ فصاحت
كما اذا صرحت بها
ولان الاختيارة للتاكيد
وبدون التاكيد يقع
الثلاث فمع التاكيد
اولى ولو قالت قد
طلقت نفسي او اخترت
نفسى بتطبيقه في واحدة
مبطل للرجعة لان هذا
اللفظ يوجب لانطلاق
بعد انقضاء العدة
فكانما اختارت نفسها
بعد العدة

لكون للمرأة من المأثمة كناية صم وكلاهما شئ اى كلام المرأة صم خرج جوبالرش اى المتولين وكلام الزوج صم نصيب
 والصفتة المذكورة في التوفيق شئ معنى البينة اى التوفيق صم مذكورة في الايتاع شئ اى في ايتاع المرأة كونه كلاما
 طابقا لكلامه صم فانها صم نية الثلاث شئ اشار به الى الفرق بين الامر بالبيدة والاختيار حيث يصح في الاول نية الثلاث ولا يصح
 في الثاني فقال فما يصح نية الثلاث صم في قوله مرك بيدك اى لان مرك بيدك صم يحتمل العموم والخصوص شئ فان
 في الثلاث والخصوص هو الواحدة لان الامر اسم عام يصلح لكل فعل فاذا سوي مطلقا صا كناية عن قوله طلاقك بيدك
 والطلاق صم يحتمل العموم والخصوص صم فتكون نية الثلاث نية التسمية بخلاف قوله انتاحي لانه يحتمل العموم شئ لان الاختيار
 يكون خصوص وانما لا يتنوع وقد مر ما مضى اشار اليه بقوله صم وقد تقدمنا من قبل شئ اشار به الى ما ذكره في فصل الاختيار بقوله
 اذ الاختيار لا يتنوع صم ولو قال لها مرك بيدك اليوم وبعد غد لم يخل فيه الليل شئ حتى لو اختارت في الليل الا يقع شئ صم
 ولو روت الامر في يومها لم يخل امر ذلك اليوم وكان الامر في يد ما بعد الغد لانه صرح بذكر يومين شئ معنى اليوم ويومها صم
 من جنبها شئ معنى الغد صم لم يتنا ولا الارش فانما لو اختارت نفسها في الغد لطلق صم اذ ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتنا ولا الارش
 شئ يذول شئ قوله لم يخل فيه الليل وفيه تلبس ان كان طارعا صم فكانا امرين شئ اى فكونا وقتان اللذان بينهما وقت
 فاصل امرين صم فبواحدة لا يرد الاقرش معنى اذ الرد الامر في اليوم لا يكون ذلك ردا فيما بعدهم وقال في زمانها شئ معنى
 الذي بيد ما اليوم والامر الذي بيد ما غدا صم واحد شئ لانها اذ اردت الامر في اليوم لا يتبى الامر بعد في الغد ايضا
 وذلك صم بمنزلة قوله انت طالق اليوم وبعد غد شئ تكون طلقته واحدة لاثنين كونهما مطرعا على الآخر من غير تكرار
 لفظ الامر صم فلما الطلاق لا يحتمل التاقيت شئ فكان الطلاق اليوم طلاقا وغدا بعده وغيره صم والامر بالبيدة يحتمل شئ انما
 التاقيت صم فبوقت الامر بالاول شئ اى يكون الامر وقتا بالوقت الاول وهو اليوم حتى يخرج ذلك بمجي السيل صم وجل الثاني
 شئ اى الوقت الثاني وهو قوله وبعد غد صم امر ابتدأ شئ اى امر ابتدأ وقال الشيخ ابو الحسن النسفي في شرح
 ابي الصنعير الكبير ذكر ابراهيم بن رستم انه لو قال انت طالق اليوم وغدا طلق واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلق
 طلاقين فعلى هذه الرواية لا يصح قياس زفر سلك الامر بالبيدة سلك الطلاق صم ولو قال مرك بيدك اليوم وغدا يخل الليل
 لان الليل المتوسط يخل تحت الامر وان روت الامر في يومها لا يبقى الامر في يد ما في الغد لانها امر واحد لانه لم يخل
 بين الوقتين المذكورين فصح في اليوم الغد صم وقت من جنبها لم يتنا ولا الكلام وقد سبهم الليل شئ اى يخل من قولك حجت
 على الترميم لم يكن لغد قريبا اذا دخلت عليهم فبا بيان السيل التخلل بين اليوم والغد لا يكون قاطعا لمجلس يكون لغد
 اقربا من اليوم حيث لم يخل بينهما زمان قاطع فلم يجعلها كالتوكل فكان الغد معا باليوم لان الاصل في العطف والجمع

وكلمة مخرج جوابا له قصير
 الصفة المذكورة في التوفيق
 من كونه في الايتاع وانما صم
 الثالث في قوله ادرك بيدك كانه
 يحتمل العموم والخصوص صم
 الثالث نية التسمية بخلاف
 قوله لاختيار ولا كانه لا يحتمل العموم
 وقد حققناه من قبل ولو قال
 ادرك بيدك اليوم وبعد غد
 لم يخل فيه الليل فان اردت
 الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم
 وكان بيد ما بعد غد كانه
 بذكر الوقتين بينهما وقت من
 جنبها صم فبواحدة لا يتنا ولا
 ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتنا ولا
 الليل فكانا امرين فبواحدة لا
 لا يتنا ولا اخر وقال زفر رحمه الله
 ما من واحد منكم قد قال انت
 طالق اليوم وبعد غد قلنا
 الطلاق لا يحتمل التاقيت
 والامر بالبيدة يحتمل فبوقت
 الامر بالاول يحتمل الثاني الامر بالبيدة
 ولو قال ادرك بيدك اليوم وغدا
 يخل الليل في ذلك وان اردت
 الامر في يومها لا يبقى الامر في يد ما
 الغد لان هذا امر واحد لانه
 لا يحتمل بين الوقتين المذكورين
 وقت من جنبها لم يتنا ولا
 الكلام فبواحدة لا يتنا ولا

من جلسة الى جلسة
 فلا يكون لعارض كما ذكرت
 مجتبه فترعت قال الشيخ
 وهذا رواية الجامع الصغير
 وذكر في غيره انها ذكرت
 فان كانت لا خيار لها ان لا تكاد
 اظهرها للتماوان بالامر فكان
 واكثر هو الامر ولو كانت
 قاعدة فاضطجت فيه
 روايتان عن ابي يوسف
 ولو قالت ادعوا الى استير
 او شروا الشهدهم في على
 خيارها لان الاستشارة
 تجري الصبر والاشهاد للحر
 عن الافكار فلا يكون دليل
 الاعراض وان كانت تسير
 على اذابة او في محل فوقفت
 في على خيارها وان سارت
 بطل خيارها لان سير الدابة
 ووقوعها مقصدا اليها السفينة
 بمنزلة البيت لان سيرها
 غير مقصدا الي رايها الا ترى
 انه لا يقدر على بقائها وراكب
 الدابة يقدر على بقائها وراكب
 في المشية ومن قال لا فائدة
 طلق نفسه ولا فيه له
 اولوى واحكاما فقالت
 طلق نفسي في واحد
 رجعية وان طلق نفسها

من جلسة الى جلسة فلا يكون لعارض كما ذكرت
 فقال ش ابي لم ينف رحمه الله تعالى من هذا
 من رواية الجامع الصغير لان النكاة نوع جلسته فكانها كانت
 غيره ش ابي في غير الجامع الصغير في رواية الاصل من انما اذا كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان
 انما انما وان بالامر فكان اعداها ش وذكر في المتن ان لو كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان
 وفي الزينة عن ابي يوسف مطلق من الاول في رواية الجامع الصغير من رواية غيره ولو كانت قاعدة
 فان طمعت فغيره روايتان عن ابي يوسف ش في رواية الحسن بن زياد عنه قال لا يبطل خيارها في رواية الحسن بن ابي
 في بطل وبه قال زفر وفي المحيط وهو ظاهر الرواية من لو قالت ادعوا الى ش ابي لو قالت المرأة اني ومما اول واحد ادعوا الى
 ابي اطلبهم استشير ش ابي اطلب من الراي في امرهم او شروا ش ابي وقالت ادعوا الى شروا هم اشهدهم فهي على
 خيار لان الاستشارة تجري الصواب والاشهاد للتحيز عن الحق والافكار فلا يكون دليل الاعراض ش الاشياء دلالة على
 الاعراض لانها من ثبات الاختيار وفي الزينة والمرغبات ان لم تجر احد ايدعولها الشهود فقامت بنفسها ولم تنقل لغير
 بالمشية وقيل لا يبطل خيارها لعدم ايدل على الاعراض وقيل بطل لبعث الجلس من ان كانت تسير على دابة او في محل فوقفت
 فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوعها مقصدا اليها ش لانها تجري حسب سوق الراكب وسيرها
 دليل الاعراض واذا قام بها الحال وجهان في الاصل ولا يبطل بالنزول عن الدابة بخلاف القعود عن القيام وكذا ان قامت
 قائمة فاقبته فركبت وراكب فانتقلت الى دابة اخرى بطل ولو اخبرت بالسفينة فبقي ان تقول خربتاهم وسفينة بمنزلة
 البيت ش يعني انها اذا سارت لا يبطل خيارها لان سيرها غير مقصدا الي رايها الا ترى انه لا يقدر على بقائها وراكب
 الدابة يقدر على بقائها وراكب الدابة لا يقدر على بقائها وراكب الدابة لا يقدر على بقائها وراكب الدابة لا يقدر على بقائها
 على الاعراض المرأة ولكن كلما يبطل في البيت يبطل الخيار في السفينة سواء كان عمل الدنيا او عمل الدين ١٠
فصل في المشية أي في فصل في بيان المشية قال الجوهري المشية الارادة قال ابن الاثير المشية مسمومة الارادة
 وقد شئت المشية اشارة ويقال المشية مصدر كالسير والمشي قلت مصدر في الاصل ولكنه شغل استعمال الاسم وهو اسم
 للوجود وعند اهل السنة والفرق بين المشية والارادة ان المشية عامة والارادة ليست كذلك حتى لو قال اني زوج شئت
 طلاقك ونوى يقع بخلاف قول لا رجعت طلاقك فلا يقع ولونواه لانه لا يني عن الوجود ومن قال لا رجعت طلق نفسك
 ولا نية له ش ابي والحال انه لا يني الطلاق من ونوى واحدة فقالت طلق نفسي في واحدة رجعية وان طلق نفسها

[illegible]

ثلاثا وثلاثين مرة في الطلاق
وفعن عليها وهذا لأن
قوله طلق مفعلا فاعل
فعل الطلاق وهو ضم
جنس فيقم على الأفع
لحقال لكل كساء اسماء
الأجناس فلماذا قل فيه
نية الثالث وينظر إلى الحد
عن عدم ما وتكون الزيادة
رجعية لأن المفروض اليها
صريح الطلاق وهو حتى
ولنوى الثنتين لا يصح
لأنه نية العدد لا إذا كانت
المنكوحة إله لا جنس
في حقها وإن قل لها
طلق نفسك وقالت ابنت
نفسى طلقت ولو قالت
قد اخترت نفسي لم يطلق
لأن الإبانة من النساظ
الطلاق لا ترى أنه قال
ابنتك ينوى به الطلاق
أو قالت ابنت نفسي فقال
الزوج قد اخترت ذلك فبما
فكانت موافقة للتفويض
في الأصل إلا أنها أردت فيه
وصفا وهو تعجيل الإبانة
فيلغى الوصف الزائد
وربب الأصل كما إذا قالت
طلقت نفسي تطليقة بأكنة

وينبغي ان يقع تعليقه بجملة
 بخلاف الاختيار لا يفسد
 من المصاظ الطلاق الا ترى
 المصداق لان امره اختاره
 او اختاره بنوى الطلوج
 لم يقم ولو دلت ابتداء لغزوت
 خفي فقال الزوج اجرت لا يقيم
 شيء الا ان يعرف طلاقا لا يقع
 اذ لا يحصل جوابا للتخيير قوله
 طلق نفسك ليس بتخيير فليقل
 وعن ابي حنيفة ان لا يقع شيء
 بقولها انت نفسي كذا انت
 بغير سافوض اليها اذ لا بانه
 تغاير الطلاق وان قال طلق
 نفسك فليس لمن يرجعه منه
 لان فيه معنى اليمين كانه
 لتعليق الطلوج بتطليقها
 واليمين تصرف لازم ولو قال
 عن مجلسها بطل كانه تملك
 بخلاف ما اذا قال لها طلق
 فترتك كانه توكيل وبهية
 فلا يقتصر على المجلس ويقبل
 الرجوع وان قال لها طلق
 نفسك متى شئت فلها
 ان تطلق نفسها في المجلس
 وبعد لان كلمة متى عامة
 في الاوقات كلها فصار
 كما اذا قال في اي وقت شئت

فانما اوتت منه فليقل الوصف وثبت الاصل من فوقي ان تقع تعليقه بجملة شئ يعني في قولها انت نفسي في جواب قول الرجل طلق
 نفسك انما قال لم ينفذ في الاذن بانه المسئلة من جهة الجاهل الصغير وهو لم يفسد في طلق بل قال في طلق وانما هو في الجاهل الصغير
 يعقوب بن بلال في جواب قول المرأة طلق نفسك فتقول انت نفسي قال في الجاهل الصغير وهو لم يفسد في طلق بل قال في طلق وانما هو في الجاهل الصغير
 من لانه شئ اي لان لفظ معنى الاختيار لم يفسد من لفظ الطلاق شئ ثم اوضح ذلك بقوله هو لا ترى انه لو قال لامرأة
 اخترتك او اختاري فليقل لم يقع ولو قالت ابتداء شئ اي من اول الامر اخترت نفسي فقال الزوج قد اخترت
 لا يقع شئ شئ لانه ليس من لفظ الطلاق هو الا انه عرف طلاقا شئ استنادا من قوله بخلاف الاختيار لانه ليس من لفظ
 الطلاق والاستثناء منقطع بمعنى لكن هم بالاجماع شئ اي باجماع اصحابه رضي الله تعالى عنهم كما مر بانه هم اذ حصل جوابا
 للتخيير شئ بان يقول اختاري فتقول بي اخترت نفسي هم وقوله طلق نفسك ليس بتخيير شئ بان يقول اختاري هم فليقل شئ
 ولا يصح قولها اخترت جوابا هم وعن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا يقع شئ بقولها انت نفسي لانه انت بغير ما
 الزوج اليها اذ لا بانه تغاير الطلاق شئ لانه لا يحصل بدون اطلاق فيكون مغايرة لما انت بافرض اليها وكذا في
 سائر الفاظ الكفريات وبه قال بن جيران من اصحاب الشافعي هم وان قال لها طلق نفسك فليقل ان يرجع عنه شئ اذ
 طلقت نفسها بعد ان يقع الطلاق وبه قال مالك وابن جيران من اصحاب الشافعي وعنده الشافعي واحمد يملك الرجوع
 لان فيه معنى التوكيل والتمليك وباعتبار التوكيل مع الرجوع كما في سائر التوكيلات وباعتبار التملك مع الرجوع قبل
 التبرك كما في سائر التملكيات هم لان فيه شئ اي في قوله طلق نفسك هم معنى اليمين لانه لتعليق الطلاق بتطليقها فيكون
 يمينا لان الطلاق مما يحلف وفي كل تعليق يعني باليمين لما فيه من المنع والحمل هم واليمين تصرف لازم شئ لا يقع الرجوع باجماع
 الصحابة لان اليمين معتدة للرجوع والحمل على وجه التاكيد فلو طلبت الرجوع ما فادت فادتها هم ولو قامت عن مجلسها بطل
 شئ اي قوله طلق نفسك هم لانه تملك شئ لانه تصرف لنفسها لا لغيرها فيقتصر على المجلس هم بخلاف ما اذا قال لها طلق
 فترتك لانه توكيل وابانه فلا يقتصر على المجلس ويقبل الرجوع شئ لان فيه نوع سند على الموكل وفي ذلك ضرر عليه فجو
 ونع ذلك لغير عن نفسه بالرجوع هم وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد شئ
 اسي بعد المجلس ولا خلاف للائمة الاربعة فيه هم لان كلمة متى عامة في الاوقات كلها شئ فلا يملك الرجوع خلافا لشافعي واهل
 هم فصار كما اذا قال في اي وقت شئت شئ اسي فصار كما اذا قال لها طلق نفسك في اي وقت شئت فيهم وقال لا تترك
 بزه من مسائل القدر وري رحمه الله تعالى لفظه بعينه الا انها وقعت مكررة في البداية لان صاحب البداية ذكرها بعد هذا
 قريباً من رقة عند قوله اذا قال لها انت طالق اذا شئت وذكره وضع الجاهل الصغير وذكره ما وضع القدر وري

كان ينبغي ان يذكر بما في موضع المبدأ وما شئت فان قال فقال التملك في هذه الصورة موجودا ولو انا فافهم اننا في
لا يقدر على الطلاق وليس كذلك وان كان الاول يقتصر على المجلس لكونه لازم التملك واجب بان لا يقتصر
على المجلس من احكامها التملك وقد يتاخر المانع كما في شرط الاختيار وجب تطبيقه في هذه الحالة وموضع الاصول
واذا قال لربل طلق امرأتى فلا ان يطلقها في المجلس وبعد ذلك ان يرجع لانه توكل من استعانة فلا يلزم ولا يقتصر على
المجلس شيئا ما جاز التطبيق للتوكيل فلا نه اقامه مقام نفسه وما جاز ذلك بدون قيد المجلس فلان التوكيل انجبى
وقد يقدر على ان يمين التوكيل في المجلس وقد لا يقدر فلم يقتصر على المجلس وما جاز الرجوع عنه من ذلك فظاهر من
كلام المصنف من خلاف قوله لا المرأة طلقه لنفسك لانها عاملة لنفسها فحكما تملكها لا تملكها لا تملكها لا تملكها لا تملكها
من ولو قال لربل طلقها ان شئت فلا ان يطلقها في المجلس خاصة وليس للزوج الرجوع وقال زفر نفاش اي هذا الحكم
من الاول شي اي القول الاول وهو قوله لا انجبى طلق امرأتى بدون ذكر مشيئة من سواش في الحكم وبه قال اصحابنا
من لان التصريح بالمشيئة كعدمه لانها القوم لانه شي اي لان لربل الذي قال له طلق امرأتى ان شئت من تصرف
من مشيئة شي لا محالة من فصارت شي اي حكم هذا التوكيل بالبيع شي يعني اذ اوكل رجل ببيع شي من اذ اوكل شي يعني اذ اوكل
من بعد ان شئت شي يكون توكيلا لا تملكها ولا يخرج كلامه ذكر المسئلة من التوكيل فكذا اذ اوكل شي اي قول الزوجه
لاربل من تملك لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يصرف من مشيئة والطلاق يحل لتعلق شي على وجهه اشرط بيع
ذكر المشيئة ويعتبر لانها من خلاف البيع شي اي بخلاف التوكيل بالبيع لانه ذكر المشيئة على وجهه اشرط فلا يبيح شي
اي لان البيع من لا يملك شي اي لا يحل اشرط يمينه من مقتضيات البيع فلا يبيح ذكر المشيئة وبدون ذكر المشيئة لا
لازم ما بقوله قال الثوري والليث وقبل التوكيل يصرف من مشيئة واختياره فكذا انما ذلك الاختيار عن عدم نفاذ
عليه لعدم الاولوية لاصح الصيغة لان الصيغة ذمته اذا صدرت من قولي ولاية فتمنى قال لا انجبى ان شئت فالمشيئة
جاءت من الصيغة صريحا وان ثبت خاصية المالكية فكان هذا الكلام تملكها لا اذ اوكلها من اطلق لنفسك فلما اطلقت
واحدة فهي واحدة شي بالاتفاق وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع شي لانها اتت بنفي فافوض اليها من لانها
ملك ابتداء وثلاث شي اي ثلاث تطبيقات بمقتضى كلامه من فملك ابتداء الواحدة ضرورة شي لان من يملك الكل يملك
اجزاه من ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شي عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى شي وبه قال زفر
ومالك من وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد من يقع واحدة شي وبه قال الشافعي واحمد من لانها شي اي لان المرأة من اتت
بملكته زيادة شي عطفا على قوله ما وهذا لان الواحدة موجودة في الثلاث فصارت كما اذا قالت طلقت نفسي وهذا

ولو اقال لربل طلق امرأتى
فلا ان يطلقها في المجلس
وبدون قوله ان يرجع كان
توكيل وان استعانة فلا
يلزم ولا يقتصر على المجلس
فلا يجوز ان لا تملكها
نفسك لانها عاملة لنفسها
فلا تملكها لا تملكها لا تملكها
قل لربل طلقها ان شئت
فلا ان يطلقها في المجلس
خاصة وليس للزوج
ان يرجع وقال زفر نفاش
هذا الاول مسؤل كان
التصريح بالمشيئة كعدمه
لا يبيح من مشيئته
فصارت كالبيع بالبيع اذا
قبل له وجه ان شئت
ولما اذ تملكها لا علقه
بالمشيئة والمالك هو الذي
يصرف من مشيئته والطلاق
محتمل لتعلق بخلاف
البيع لانها لا يملكها ولو قال لها
طلق نفسك ثلاثا فطلقت
واحدة فهي واحدة شي
اجزاء الثلاث فملكها يملكها
فلا تملكها لا تملكها لا تملكها
واحدة فطلقت نفسها ثلاثا
لم يقع شي عند ابى حنيفة
وقالا يقع واحدة لانها اتت بما
ملكته وزيادة

وواحدة وواحدة وكذا اذا قال لها طلقى نفسك فطلقت نفسها وضرتها او قال اعيدة عتق نفسك فاعتق نفسه ومحبها
وكذا لو قال لا جنبى مع عبدى هذا فباعه مع عبد آخر فالذى فوض اليها يقع وما زاد على ذلك لغرم فصار كما اذا اطلقها
الزوج العاشر فان الثلاث الذى يفرض اليها شرعا يقع والثاني لولا انه لا يملكه شرعا لم يكن من ابي خيفة انها انت بغير
ما فوض اليها فكانت مبتدأة شئ في كلامها لا محبة لكلام الزوج هم وهذا شئ اشار به الى توضيح ذلك بقوله هم لان الزوج
لكلما الواحدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحد فرد ولا تركيب فيه فكانت بينهما شئ
اى من الواحدة والثلاث هم مغايرة على سبيل المضادة شئ لان الواحدة ليست بتركيبية والثلاث مركب من الاعاود
والثلاث عدد والواحدة ليس بعدد بخلاف قولها واحدة واحدة وواحدة لانها بالكلام الاول تكون متمثلة لما فوض
اليها وفى الكلام الثاني والثالث مبتدأة وكذا اوردت على نفسها وضرتها فان قيل فذلك هنا بقولها طلقت
نفسه متمثلة لواقعة عليه وتكون مبتدأة بقولها ثلاثا فقلنا الزيادة قلنا الطلاق متى قرن بالعدد وكان الوقوع
بالعدد والموقع الثلاث على غير الملوقة بقوله انت طالق ثلاثا والحال انه يقع ثلاثا بالاجماع وكذا لو ماتت قبل قولها
ثلاثا لم يقع الثلاث فان قيل قد ذكر من المبسوط فى اول فصل الامر باليد ان الزوج اذا قال لها احركى يديك ونوى احرقة
وبى طلقت نفسها ثلاثا يقع واحدة عندنا بخلاف الابن ابى ليلى فعلى ما ذكره ابو خيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يقع شئ الا
انت بغير ما فوض اليها لان الثلاث غير الواحدة قلنا التفويض لم يعمد لشيء فقد يكون خاصا وقد يكون عاما فاذا نوى
تخذ نوى تفويضها خاصا وبغير مخالف للظاهر فلما وقعت ثلاثا فقد وقعت فيما هو اصل للتفويض وهو لا يكون اقل من الواحدة
فتقع الواحدة فان قيل نهىنا ان الواحدة لا عين العشرة ولا غير فنفى ان يقع من حيث انها لا غير الثلاث قلنا
المغايرة بين اسماء الاعداد واسمائها ونفسها فوق المغايرة بين الفاظ العموم والخصوص جري مجرى المجاز بين العام
والخاص ولا يجزى بين اسماء الاعداد لانها بمنزلة الاعلام فيقال ستة ضعف ثلاثة بغير تنوين للعلمية والتانيث
ولا يجوز اطلاق لفظ الثلاث على غير ما لا يطابق الحقيقة ولا يطابق المجاز فعلم ان المغايرة بينهما ثابتة من كل وجه واما
قولنا لا غير لما قبله عدم تصور الاكثر منها بدون الاول منه وبما لا اعتبار لا يفتى بثبوت المغايرة بينهما بحسب الوجه
والاستعمال مع ان الواحد فى العشرة الموجودة واما الثلاث ههنا فمعدوم والواحد الموجود غير الثلاث المعدوم لا محالة
هم بخلاف الزوج لانه تصرف بالملك شئ اى بحكم الملك هم وكذا هى شئ اى لمرأة هم فى المسئلة الاولى شئ اى وكذا
تصرف المرأة بحكم الملك فى المسئلة الاولى وهى فيما اذا اطلقت نفسها واحدة وقد قال لها طلقى نفسك ثلاثا هم لانها
ملك الثلاث شئ فكانت ملكة للواحدة لان الثلاث تدل على الواحدة تضمننا بخلاف ما اذا امر بالواحدة وقد

فصار كما اذا اطلقها
الزوج انها لا يفتى
انها انت بغير ما فوض
اليها فكانت مبتدأة
وهذا لان الزوج ملكها
الواحدة والثلاث
غير الواحدة لان الثلاث
اسم لعدد مركب
مجتمع الواحدة
فرد لا تركيب فيه
فكانت بينهما
مغايرة على
سبيل المضادة
مخالف الزوج
لانه يتصرف بهما
لملك وكذا
فى المسئلة الاولى
لا يفتى بملك الثلاث

بأنك ثلاث لان الواحدة لا دلالة لها على الثلاث لا حقيقة ولا مجاز لعدم تضمن واللاتر امة كانت المرأة مخالفة
 فلم يقع شيء من ما ينشأ من قول طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم تحكك الثلاث واما أنت بما فوض اليها
 شيء لعدم الموافقة بين قوله وجوابها وان امر باطلاق تحكك الرجعة في شيء اي وان امر بالزوج امراته بان تطلق نفسها
 بطلاق حال كونها تحكك الرجعة فيه ثم فطلقت بأمته شيء اي فطلقت نفسها طلاقه بأمته ثم امر بالباقي شيء اي و
 امر بان تطلق نفسها طلاقه بأمته ثم فطلقت رجعية شيء اي طلقت رجعية ثم وقع ما امر به الزوج بمعنى الاول شيء وهو قوله بطلاق
 تحكك ثم ان يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة الملك الرجعة فيقول طلقت نفسه واحدة بأمته فتقع رجعية شيء بالتعقيب
 على الحال من التضمير الذي في يقع اومن المجرى اعني قوله بالصفة اي يقع الطلاق بالصفة التي عينها الزوج بأمته فقلت
 بهذا كلفيت ولو قال بأمته مندوب بعد انه صفة الواحدة سلم من هذا التعقيب يقع حجة من لانها تاتي الاصل شيء اي بال
 الطلاق ثم زيادة وصف شيء اي واما ايضا زيادة وصف وهو قولها بأمته كما ذكرنا في عند قول لانها تاتي
 بما كلفته زيادة ثم يقع الوصف شيء وهو البيّنونة ثم يبقى الاصل شيء اي الطلاق ثم ومعنى الثالث في معنى النسخ ومعنى النسخ
 اي المسئلة الثانية ثم ان يقول لها طلق نفسك واحدة بأمته فتقول شيء بالنسب ايضا عطف على ان تقول ثم طلقت
 نفسه واحدة رجعية يقع بأمته لان قولها واحدة رجعية لغو منها لان الزوج لما عين امانته المأمون فجابها بعد ذلك
 الى ايقاع الاصل دون تعيين الوصف فصار كأنها اقضت على الاصل فتقع بالصفة التي عينها الزوج بانما هو شيء لان الزوج
 فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف وانما أنت بما فوض اليها ونالفت في الوصف فنثبت الاصل دون الوصف ثم
 وان قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع شيء شيء وبه قال الشافعي والاك ثم لان معناه ان
 شئت الثلاث وهي بايقاع الواحدة ما شئت الثلاث فلم يوجد بشرط شيء لان قوله ان شئت شرط فلا بد له من الجزاء
 او لم يذكر بعد فكان جزاءه ما ذكر قبل الشرط والمذكور قبل الشرط ثلاث فصار كما اذا قال ان شئت الثلاث وبأية
 الواحدة ما شئت الثلاث بل شارة الواحدة فلم يوجد بشرط فلم يقع شيء شيء ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت
 فطلقت واحدة فكذا لك عندنا في حقيقته شيء اي لم يقع شيء وبه قال اصحاب الشافعي ثم لان شئت الثلاث ليست بمشبهة
 للواحدة كما ينشأ شيء اي كايقاع الواحدة فيما لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عندنا في حقيقته
 ثم انما يتعالى لما بيناهم وقال لا يقع واحدة لان مشبهة الثلاث مشبهة للواحدة كما ان ايقاع ما شيء اي ايقاع
 شيء ايقاع للواحدة فوجب الشرط شيء وترتب عليه الجزاء وهو وقوع الواحدة ثم ولو قال لها أنت طالق ان شئت فقلت
 شئت نوى الطلاق بغير الامر شيء يعني يقع الطلاق حاله على طلاقها بالمشية المرسلة شيء يعني غير ملحقه بمشية

اما هذه المثلث الثلاث حلت
 بما فوض اليها خلفا وان امرها بطلاق
 بملك الرجعة فطلقت بالملك الواحدة
 بملك الرجعة فطلقت رجعية وقومها
 اوجه الزوج فمضى الاول ان يقول لها
 الزوج طلق نفسك واحدة امaley
 الرجعة فتقول طلقت نفسي واحدة
 بأمته فتقع رجعية لانها تاتي الاصل
 ويريد ان وصف كما ذكرنا في الوصف
 ويقع الاصل ومعنى الثانية ان يقول لها
 طلق نفسك واحدة بأمته فتقول
 طلقت نفسي واحدة رجعية فتقع
 بأمته لان قولها واحدة رجعية لغو
 منها لان الزوج لما عين امانته المأمون
 فجابها بعد ذلك الى ايقاع
 الاصل دون تعيين الوصف فصار
 كأنها اقضت على الاصل فتقع
 بالصفة التي عينها الزوج بانما هو
 وان قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت
 فطلقت واحدة لم يقع شيء شيء
 ان شئت الثلاث وهي بايقاع الواحدة
 ما شئت الثلاث فلم يوجد بشرط
 ولو قال لها طلق نفسك واحد ان شئت
 فطلقت ثلاثا فكذا لك عندنا في حقيقته
 لان مشبهة الثلاث ليست بمشبهة
 للواحدة كما ينشأ شيء اي كايقاع
 الواحدة فوجب الشرط شيء وترتب
 عليه الجزاء وهو وقوع الواحدة
 ثم ولو قال لها أنت طالق ان شئت
 فقلت شئت نوى الطلاق بغير الامر
 شيء يعني يقع الطلاق حاله على
 طلاقها بالمشية المرسلة شيء يعني
 غير ملحقه بمشية

وهي انت بالملقة
 فلم يوجد الشرط
 وهو اشتغال المرأة
 بغيرها فثبت
 بين هاتين الصورتين
 بقوله ثبت وان
 نوى الطلاق لان ليس
 في كلام المرأة ذكر الصفة
 بغير الزوج مثلاً
 طلاقها والنية لا تقبل
 في غير المذكور حتى
 وقال ثبت
 طلاقه فكيف
 اذا نوى لانه قضاء
 بنسبة الاشياء
 بتدبير الرجوع
 بخلاف قوله
 ارادت طلاقك
 لانه لا يبيح
 الزوج

هم في انت بالملقة شيعي المرأة انت بالمشية المعاتبة بمشيت الزوج هم فلم يوجد الشرط وهي شيعي المرأة هم
 انت فعلت بها الاية ما شيعي انتما زوجا هم فخرج الامر من يد ما شيعي لوجود دليل للاعراض هم ولا يقع الطلاق بقوله
 شيعت. وان نوى الطلاق لانه ليس شيعي كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شيعي طلاقها والنية لا تقبل في غير المرأة
 شيعي لان النية تقبل في المأمون المأمون في غير ما الطلاق ليس بذكر لان في قوله شيعت ان شيعت فلا يقع شيعي هم
 لم قال شيعت طلاقك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ اذا المشية تبني عن الوجود لانها مأخوذة من الشيء والشيء
 انه لم يوجد فكان قوله شيعت بعبارة مختلفة بخلاف الطلاق بايقاعهم بخلاف قوله ارادت طلاقك شيعي لان
 انما ارادت هم لانها في عن الوجود شيعي لان في الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام الخيضة لموت ابي طالب
 وقال لا اكل فان قيل ذهب علماء في اصول الدين ان الارادة والشيء واحدة فما هذه التفرقة فالجواب ان
 يكون بين التفرقة بالنسبة الى العباد والتسوية بالنسبة الى الله تعالى لان ما يطلبه ليجد كما يوجد ما شاء بخلاف العباد
 قامت بذاتها فذكر من الفوائد النظرية وقال انما قيل لان الله تعالى طلب الايمان من قريش والي عمل
 واما ما بالامور لم يوجد منهم وطلب التقوى من جميع المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم قلنا الطلب من الله تعالى على نبيه
 طلب التكليف والطلب لا يتعلق بالاعتبار العبد هو المسمى بالمشية والارادة والوجود ومن لوازمها اذ لم يكن لزوم العجز
 وهو منزه عنه بخلاف العباد قال شيعي العلامة في ما اشير اليه في عامة الكتب في بيان هذه المسئلة ولكنه شكل لان
 ما ذكره يشير الى ان الايجاد هو المعنى الاصلي للمشيية وليس كذلك فان المشية مفسرة في اكثر الكتب بالارادة
 لا بالايجاد مستعملة في القرآن والحديث وفي تركيب كلام الناس بمعنى الارادة وان الايجاد قال الله تعالى ولينظر
 ما دون ذلك من ايشاء ويدخل من ايشاء في حيزه وقال عليه السلام ان شيعت ان تقوم فقم وان شيعت ان تقعد
 فاقعد واطا ان كلامه وانما انما انما يقول شيعت طلاقك لا يرى الايقاع جعل الذي هو معنى الوجود مصدراً واخذ منه
 الفعل لان المشية مصدر شيعي اراة فهذا الطريق يحتمل ان يكون المشي بمعنى الايجاد وشيعت بمعنى اوجدت فلان
 الايجاد محتمل هذا اللفظ لا يوجد فيحتاج الى المنيته بخلاف الارادة فانها لا تحتمل معنى الايجاد فلا يقع به الطلاق وان
 لان المنيته لم تصادف محلاً كما في قولك اوجدت طلاقك واجبت طلاقك ونسب المبدأ لوقال لما شاعى الطلاق
 ينوي به الطلاق فقامت شيعت فهي طالق وان لم يكن له نية لا تطلق ولو قال لما ارادى الطلاق او اهوى الطلاق
 فقامت قد فعلت كان باطلا وان نوى لان الارادة من العبد نوع شيعي فلو قالت شيعت لا يقع وبها لان المشية
 في صفات المخلوقين الزم من الارادة والهوى لغة الاتري ان المشية لا تترك مسانفة الى غير العقل وقد تذكر

الارادة قال السيد تعالى فوجبا فيها جارا يريد ان يقتضى فانما هو وليس الى الجدار ارادة وفيه اهل وقال الا تبارك
 جزا الذي قالوه من الفرق بين الارادة والمشية ضعيف لان من اهل اللغة كالجوري وصاحب الديوان وغيرهما لم
 يفرقوا بينهما قال الجوري في الصحاح في كتاب الالف الميم المشية هي الارادة وقال في باب الدال الارادة هي المشية
 وكذا قال في الديوان وقد صرح اصحابنا في كتب الكلام ان للفرق عند اهل السنة بين الارادة والمشية وقولنا المشية
 ان المشية لا تذكر منافية الى غير العقل فيه نظر لان ابن السكيت انشد في الاصلاح يا مهابه عفا اذ اتى قربة
 لما شاد من الشعر المشية الما. وشعره ابو محمد بن الحسن بن عبد الله السيرة في الزيرج وبو مشهور عند اهل اللغة وشاد
 الارادة الى الخي مجاز وكلامنا في الحقيقة والافساح ان المشية لا تستعمل في مثل ذلك مجازا وقد فسر الارادة بتفصيل
 احد المقربين بالوجود فتكون هي ايضا مبنية على الوجود ثم يقع الطلاق بقوله شئت طلاقك بالاتفاق فينبغي ان
 يقع بقوله اردت طلاقك ايضا لانها مترادفات سواء في المعنى يؤيده ما ذكره في خلاصة الفتاوى بقوله وقال في المتن
 وفي القياس كل ذلك سواء انتهى والحاصل ان لا يقع كلامهم في الاصل قد ذكرناه هم وكذا اذا قالت
 شئت اذا نشأ الى او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد شئ اي وكذا لا يقع الطلاق ايضا في اتين العورتين قوله لامر
 لم يجز لغير قولها شئت اذا دخل الى الدار ونحوه مما ذكرنا ان البائن به شيعة علقه شئ والزوج فوض اليها بمشيئة بشر
 فبطل الامر من يداهم فلا يقع الطلاق به بل لا مرش لانها خالفت زوجها فيما فوض اليها من وان قالت قد شئت ان
 كان كذا الامر قد خفي طلقته شئ يعني اذا علقته مشيتها بما مرض بان قالت ان كان الي في الدار وهو في الدار يقع
 الطلاق هم لا تعليق بشرط كامن منجز شئ يعني في الحال لا تعليق كقولها انت طالق ان كان السماء فوقنا فان قيل
 يرد على ما علقه الرجل وقال بوسيد بن ابي نجران فعل كذا وهو يعلم انه فعل حيث لا يحكم بكفره فلو كان التعليق بشرط كان
 تحميها لكان كافر او اجيب بانه لا يرد لانه لا يكفر على ما روى عن محمد بن مقاتل الرازي انه يكفر فاطمة الاصل وهو سكتنا
 انه لا يكفر على ما روى عن ابن شجاع وعن ابي يوسف ايضا فتقول لما لا يكفر لان الكفر انما يكون بتبديل الاعتقاد وهو
 بهذا الكلام لم يقصد بتبديل الاعتقاد بل قصد ان يصدق في مقابلة او تقول بذا وامثاله كناية عن العيين عن فاعيل
 عليها سخاميا عن كنفه المسلم ولو قال لها انت طالق اذا شئت او اذا شئت او متى شئت او متى شئت ففوتت
 لم يكن رواش فلها ان تطلق نفسها واحدة بعد ذلك هم ولا يقتصر على المجلس ش بالاجماع حتى اذا قامت من المجلس
 او اخذت في عمل آخر او كلام آخر فلها ان تطلق نفسها واحدة لا غير ثم شرع في بيان كيفية الامر في هذه الصور المذكورة
 بقوله هم لا كلمه متى ومتى فلانها للوقت وهي عامته في الاوقات كلها ش اي كلمتها متى ومتى ما عامته فتعبر الاوقات

وكذا اذا قالت شئت
 ان شاء الى وشئت
 ان كان كذا لم يجز
 ما كان كذا لم يجز
 معاقلة ان يقع الطلاق
 ويطاع الامر ان قالت قد
 شئت ان كان كذا لم يجز
 طلقك ان العلمين طهر
 كما في الخبر ولو قال لها
 انت طالق اذا شئت
 او اذا شئت او متى شئت

او متى ما شئت قد كذا
 لم يكن رد ولا يقتصر
 على المجلس ام كل متى
 متى ما فلو بها للوقت
 وهي عامته في الاوقات كلها

كانه قال في اي وقت شئت
فلو بقصر على المجلس بالجماع
ولو بعد الام لم يكن له الا انه
ملكها الطلاق في الوقت
الذي شئت فلم يكن تملكها قبل
المشيئة حتى يرتد بالزوج
تطلق نفسها الا واحدا
لا ينفقها لانها من دون
الافعال فملكها بالتعلق
في كل زمان ولا فاعل تطلقا
بعد تطلق ولما كملت اذا
واذا ما فوي متى سواها
وعند البينة لا كان
يستعمل للشهر كما يستعمل
لوقت لكن الامصار يدها
فلو خرج بالشك وقت
ولو قال كانت طالق كما شئت
فلما ان تطلق نفسها واحدا
فعل محقق تطلق نفسها ثانيا
لان كلمة كل ما توجب تكرار الفعل
لان التعليق يقرر ان المدة انما
حتى لو قال له بعد رجوعه طلق
ففسخا لانها متى لا بد من
وكي لا تطلق نفسها بالشك
واحد لانها توجب عموم الامداد
لا عموم الاجتماع

كلها لم يستعمل الفعل فلم يكن روبا والآن الزوج فوض اليها الطلاق في اي وقت شئت
اي وقت شئت فلما تقرر على المجلس ش اعموم الوقت ثم ولو روت الام لم يكن روبا لانه ملكها الطلاق في الوقت
الذي شئت فأي وقت شئت تطلق نفسها فيه فلم يكن تملكها قبل المشيئة حتى يرتد بالزوج ولا تطلق نفسها الا
لأنها ش لان كلمة متى هم نعم الزمان دون الافعال فملكها بالتعلق متى كل زمان ش اعموم متى في الزمان هم ولا
تطلقها بعد تطلق ش حاصلة لملكها الاطلاقية واحدة متى شئت لاننا ان متى تعميم الوقت لا التعميم هم
واما كايه اذا واذا ما فوي متى سواها عند هاش اي عند ابي يوسف ومحمد وعند ابي حنيفة رة ان كانت تستعمل للشهر
كما تستعمل للوقت لكن الامصار يدها فلا يخرج الامر بالشك ش فان قلت يحمل على الشرط بها تصحيحا للرد قلت
انما يحمل على الشرط اذا صدر الرد ممن وجب ان صدر عنه التعليق لان ارادة الشرط تخص بمن كان التعليق
منه الا من صدر الرد منه فلما لا يحمل على الشرط تصحيحا للرد فان قلت في قوله اذا شئت ومنه شئت ليشي
ان لا يبقى لها المشيئة بعد القيام عن المجلس واذا انقطع المجلس بقوله لا شئت لان المعنى ايدوا مشيئة واحدة
منه لا يبقى لها المشيئة مرة اخرى بعد رجوعه لانه قد شئت فقلت فان قلت طالق فقامت الاشارة قيل في
جوابه الثابت بها مشيئة واحدة في حق الحث لان الحث تعليق باسما ومشية واحدة لان اية تعليق بغنى مشية
فكرة فان قول ان شئت يقتضي مشية فالبرهان هذه المشيئة والنكرة في النفي نعم وفي الاثبات نخص واذا كانت
والنكرة نعم في النفي فانما تيمم البرهني المشيئة ولم يوجد فبقى اليقين ثم قد مر قبل ش اي في فصل اضافته الطلاق
الزمان في قوله انت طالق اذ لم اطلقك هم ولو قال لها انت طالق كما شئت فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد
واحدة متى تطلق نفسها ثانيا ش هذه من مسائل الجامع الصغير وموردتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في
رجل قال لامرأته انت طالق كما شئت قال لها ان تطلق نفسها وان قامت من مجلسها واخذت في عمل اخر
او كلام آخر واحدة بعد واحدة متى تطلق نفسها ثانيا هم لان كلمة كلما توجب تكرار الافعال ش والدليل عليه قوله
فعل في كل تصبغت جلودهم فلما كان كذلك لها مشيئة بعد شيئة الى ان تستوفى في الثلاث هم الا ان التعليق
ش اي غير ان التعليق وهو قوله انت طالق كما شئت هم مقصور الى الملك العام ش يعني في عصمة هم حتى
لوعادت اليه بعد رجوع آخر وطلقت نفسها لم يقع لملكها ش يعني متجدة وبعد الملك العام بالزوج الاول
هم وليس لها ش اي لهذه المرأة التي قال لها زوجها انت طالق كما شئت هم ان تطلق نفسها ثانيا بكلمة واحدة
لانها ش اي لان كلمة كلما ش توجب عموم الافراد ش اي فردا وفردا الاجل هم لا عموم الاجتماع ش اي لا توجب

عموم الاجتماع بان يطلق نفسها ثلثا بجملة واحدة بان تقول طلقت نفسي ثلثا ثم فاذا كان شئ معنى كلمة كلامهم
 ان تقول طلقت نفسي ثلثا واراد بالجمع ان تقول طلقت وطلقت والاوّل صحيح ولو قال لها انت طالق
 حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى تشأش لان علق وقوع الطلاق في الحقيقة بالشروط لان حيث
 واين من الظروف المكانية ولا تعلق للطلاق بالمكان لان الواقع في مكان واقع في جميع الامكنة فيصير
 ذكر المكان لغوا فبقى الطلاق معلقا للشرط تشبها فلا يقع حتى تشأش فكلما كانت طالق ان شئت هم وان
 قامت من مجلسها فلا مشيئة لها شئ كما في قوله انت طالق ان شئت هم لان كلمة حيث واين من اسماء
 المكان شئ كلمة حيث للمكان اتفاقا وقال الاخفش وقد ترو للزمان ويلزم الاضافة الى الجملة اسمية
 كانت وفعليته وندرت اضافتها الى المفرد وان اتصلت بجاء الكافة ضمنته معنى الشرط وكلمة اين سؤال
 عن المكان وان قلت اين زيد فانما تسأل عن مكانه هم والطلاق لا تعلق له بالمكان فيلغو شئ اي يلغو
 ذكر حيث واين هم ويقي ذكر مطلق المشيئة شئ فكلما قال انت طالق ان شئت هم فقطصر على المجلس شئ كما
 قوله انت طالق ان شئت فان قلت اذ الغنى ذكر المكان فيبقى قوله انت طالق شئت فينبغي ان يقع
 الطلاق كما لو قال انت طالق وغلت الدار فانه يقع الطلاق الساعة فمن اين فيهما معنى الشرط قلت
 قالوا ان حيث واين يعنيان ضربا من التاخير وحروف الشرط ايضا تفيدان ضربا من التاخير فيشتركان
 في معنى التاخير فيجعلان مجازا عن حرف الشرط فان قلت اذ جعلنا مجازا عن اذ فلا يطل بالقيام عن المجلس
 فلم لم يجعل مجازا عن اذ انجب بان جعلنا مجازا عن ان اولى بتمخضا في معنى الشرط فكانت اصلا في الباء
 والاعتبار بالاصل او من غيره هم بخلاف الزمان لان له تعلقا بشئ اي لان للطلاق تعلقا بالزمان لان
 الزمان يدخل في ماهية الفعل ليدل فعل الطلاق على الزمان حتى يقع في زمان ودون زمان شئ يعني يقع
 في زمان متقبل ودون زمان المتعذر فوجب اعتبار شئ اي اعتبار الزمان هم خصوصا شئ كما لو قال انت طالق
 فعندهم او عواما شئ كما لو قال انت طالق في وقت شئت وتماثلتا في اعتبارهما لانهما في معنى وجب وان قال لها انت طالق
 كيف شئت طلقت تطليقة تلك الرجعة شئ قوله تلك الرجعة جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقعت صفة
 لقوله تطليقة وقوله هم معناه شئ اي معنى قول محمد لانه ذكر المسئلة في الجامع الصغير وقال طلقت تطليقة تلك الرجعة
 فيها هم قبل شبته المرأة شئ اما اذا اشارت المرأة الواحدة البائنة او الثلاث يقع ذلك اذا نواه الزوج

فاذا كان كذلك
 طلقه فلك لا يقع
 جملة وجمعا ولو قل
 لها انت طالق حيث
 شئت او اين شئت
 لم تطلق حتى تشأ
 وان قامت من مجلسها
 فلا مشيئة لها لان كلمة
 حيث واين من اسماء
 المكان والطلاق لا تعلق
 بالمكان فيلغو ويقي
 ذكر مطلق المشيئة
 فقطصر على المجلس شئ
 الزمان لان له تعلقا
 حتى يقع في زمان ودون
 زمان فوجب اعتبار
 خصوصاً وعموماً
 وان قال لها انت
 طالق كيف شئت
 طلقت تطليقة
 بملك الرجعة
 معناه قبل شبته

فان قالت قد ثبتت
واحدة بالثقة او ثلثا وقال
للزوج ذلك نويت فهو
كما قال لان عند ذلك
ثبتت المطابقة بين
مشيتها وارادته اما اذا
ارادت ثلثا والزوج اراد
واحدة بالثقة او على القلب
فهم واحد رجعية كانه
لغيرها عدم الموافقة
فبقى ايقاع الزوج وان
المحضرة النية يعقبها
فها قال لوجري على موجب
التخيير قال رضي الله عنه
قال في الاصل هذا قول
ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع
ما لم توقع المرأة فتشاء
رجعية او بالثقة او ثلثا
وعلى هذا الخلاف

وهو معنى قوله فان قالت قد ثبتت واحدة بالثقة من لغيره عقيب قولها انت طالق كيف ثبتت هم او قالت
ش اى وقارت شئت هم ثلاثا ش طلاق هم وقال الزوج ذلك نويت ش اى الحال قال الزوج نويت
ما قالته المرأة من البينة بالواحدة وبالثلثا هم فهو كما قال ش اى فالامر كما قال الزوج هم لان عند ذلك
ش اى لان عند قول الزوج ذلك نويت هم ثبتت المطابقة بين مشيتها وارادته ش اى بين مشيتها المرأة
وارادة الزوج فيكون الواقع على ما ذكرهم اما اذا اراد ثلاثا ش اى ثلاث طلاق هم والزوج جهة ش
اى واراد الزوج طلاقه واحدة بالثقة او على القلب ش بان اراد المرأة واحدة بالثقة واراد الزوج ثلاثا هم يقع
واحدة رجعية لانه لغيره عدم الموافقة ش اى لمطابقة بين قولها وقول الزوج هم فبقى ايقاع الزوج
ش اى معنى قوله انت طالق كيف ثبتت لانه اهل الطلاق فلا يثبت بوجه هم وان لم يحضره البينة ش اى ان لم
يؤثر الزوج شيئا هم تعتبر مشيتها ش فيقع ما اشارت سواء اشارت الواحدة بالبينة او بالثلاث هم فيها قالوا ش اى فيها
قال المتأخرون هم جريا على موجب التخيير ش لان الزوج خير باقى وصف الطلاق بقوله كيف ثبتت فيجوز على
موجب تخييره وانما قال المصنف فيما قالوا لانه لم يرد فيه نص من المتقدمين قال لا تترامى والظاهر انه يقع الرجعي
اذا لم يؤثر الزوج شيئا على اشارة الجامع الصغير لانه وقع الواحدة بالبينة او بالثلاث بمشيته اذ لو لم يؤثر الزوج
فعلهم انه اذ لم يؤثر شيئا لا يقع البائن والثلثا فيبقى ايقاع اصل الطلاق وهو الرجعي هم قال ش اى المصنف
رحمه الله هم قال في الاصل ش اى قال صهره في المبسوط هم بما قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه ش اى المذكور
من الاحكام المذكورة قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى انما قال المصنف ذلك لان محله هم الله لم يذكر الخلاف
في الجامع الصغير وانما ذكره في الاصل هم وعندنا لا يقع ما لم توقع المرأة ش اى لا يقع شىء الا بمشاة المرأة
هم فتشاء ش اى المرأة هم رجعية ش اى تطليقة رجعية هم او بالثقة ش اى او ثلثا بآئنه هم او ثلثا ش اى او ثلثا
ثلاث تطليقات والحاصل انها مخيرة بين هذه الاشياء فان قيل كيف يباح لها ان تطلق نفسها ثلاثا والزوج لا هم
ان يطلقها ثلاثا اجيب بانه يجوز ان يكون المراد بقوله ان شاءت نفسها ثلاثا بمشيته القدرة لاشئته الابنة
كما في قوله تبارك تعافى من شىء فليكون شىء فليكن على انه روى عن الحسن بن زيار وعن ابى حنيفة ان ذلك يباح لها
في التخيير وفي النواذرة الظاهرة لو طلقت نفسها ثلاثا على قولها او متين على قوله ابى حنيفة لا يكره لانها مضطرة
الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يد الجاهل بالواقع الزوج ذلك هم وعلى هذا الخلاف ش اى الخلاف
المذكور من ابى حنيفة وصاحبيه هم اتفاق ش اى معنى اذا قال بعبدك انت حر كيف ثبتت يعقب عبده في الحال

ولامشية له وعندهما لا يفتق قبل المشقة وبه قال المشقة هم لما شئ اى لابي يوسف ومحمود انه فوض لطلقات
اليها على اى صفة شارت فلا بد من تعليق اصل الطلاق بمشيئة تولى ان ذالم تعليق اصله لا يقع كيف شارت
لان الوصف لا يتحقق بدون الاصل هم ليكون لها المشقة في جميع الاحوال شئ يعنى سواء كان هم اعنى
قبل المدخول او بعده شئ وقد فسره بقوله اعنى قبل المدخول وبعده فلا يقع الطلاق بدون مشيئة عندهما
كما في قوله انت طالق ان شئت او كم شئت او حيث شئت او اين شئت هم وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ان كلمة كيف الاستيعان شئ اى للسؤال عن وصف الشئ هم يقال كيف أصبحت شئ اى صحى ام كبت شئ
وهو اسم يستعمل على جميع احدهما ان يكون شئ مما نحو كيف تضع والثاني هو الغالب فيه ان يكون استعنا
حقيقة نحو كيف زيد او غير حقيقة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله فانه خرج منجى انتحب فان كان وضع كيف
لسؤال الحال لان الذات كان لوصف الطلاق في البيئونة العدم متعلقا بالمشية دون اصله ولكن في
غير المدخول بها لامشية لها بعد وقوع اصل الطلاق لحصول البيئونة وفي المدخول بها يقع ما شارت اذا وافت
نية الزوج الزوج واذا خالفت وقع الطلاق العجبي هم والتواضع في وصفه شئ اى وصف الطلاق هم يستد
وجوده بعد شئ اى اصل الطلاق لان الوصف قائم به هو وجود الطلاق بوقوعه شئ اى بوقوع الطلاق فان
ملك لما كان تولى ايضا في وصفه لى مشيئة فيجب ان يكون متقبلة في اثبات ما شارت بالنية الزوج كما في
سائر التفويضات اجيب بان باكر اراى ذكره ان لها المشية في اثبات وصف البيئونة او الثلاث بنية
الزوج وما ذكره في الكتاب قول الجصاص هم وان قال له انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت فعندها ما شارت
لاشئ اى لان كم وما هم متعلقان في العدم وقد فوض اليها اتى عدد وشارت شئ اى كم فانه كناية عن العدم ولا
على سبيل التعيين الا ترى الى قوله كم درهما عندك وكم غلام ملك في الاستعانة مية والتجربة فوكت عامته
لا بها ما كان لها ان تطلق ان شارت واحدة وان شارت ثنتين ان شارت ثلاثا هم فذا قامت المصلحة
بطل شئ اى لا يقع شئ لان هذا التملك والتملكات تقتصر على المجلس فاذا وجب بسبيل عرض
من القيام عن المجلس ومن الاشتغال بعمل آت به حيث يقع المجلس طلقت مشيئة ولم يقع بعد
ذلك شئ بمشيئة هم وان دت الامر كان رد الان هذا امر واحد شئ هذا امر اخر عن كلما وقوله هم وهو خطاب في الحال
شئ احتراز عن اذا و متى يعنى اذا تملك في الحال لانه ليس في كلامه ذكر الوقت هم فاقضى جوابا في الحال شئ
لا يقال ان كم تستعمل في العدم والواحد ليس بعد فني ان يملك الواحد لا نقول ان الواحد اصل العدم

لها انه فوض التعلق
اليها على اى صفة
شارت فلا بد من
تعلق اصل الطلاق
بمشيئة يكون لها
المشيئة في جميع الاحوال
اعنى قبل المدخول وبعده
ولا يفتق ان كلمة
كيف للاستيعان شئ
كيف أصبحت شئ
في وصفه يستعمل في
واصله جو الطلاق
انت طالق كم شئت
او ما شئت طلقت
نفسها ما شارت
لازها ليستقلان
للعدم فقد فوض
اليها اى عدد شارت
فان قامت من مجلس
بطل وان ردت
الامر كان رد الان هذا
امر واحد وهو خطاب
في الحال فيقتضى
الجواب في الحال

وان قال لها طلق
نفسك مني ثلاث
ما شئت فلها
ان تطلق نفسها
واحدة او اثنتين
ولا تطلق ثلاثا
عند ابى حنيفة
وقال تطلق ثلاثا
ان شأوت لان كلمة
ما حكمت في التعميم
وكلمة من قد تستعمل
للتمييز فيجعل على
تمييز العنبر كما اذا
قال كل من طعمي
ما شئت او طلق من
نسائي من شأوت
ولا في حقيقة ان كل
للتبعين في التعميم
فيعمل بهما ونما استشهد
بذلك التبعين في دلالة
اظهار السامحة والعموم
الصفة وهي الغيبة
حتى لو قال من شئت
كان على الخوف

وفي الفرق يستعمل في العدد الا ترى لو قيل كم معك استغنام الجواب عن الواحد فان قيل كلمة يستعمل للعدد وتستعمل
للموت كقوله تعالى ما دست حيا فوقع الشك في تقويض العدد فلا ثبت العدد بالشك اجيب بان هذا اسطر من
بشكل فلما لم عملنا بمعنى الوقت لا يطل بالقيام من المجلس ولو عملنا بمعنى العدد يطل فوقع الشك بكونه ما وراء
المجلس فلا ثبت بالشك ثم رجعنا بجانب العدد باصل آخر وهو ان التقويض بمعنى التملك والتليكات تقتصر على المجلس
وانما يكون لو كانت معمولا وبمعنى العدد لا بمعنى الوقت قال لا كل فيه نظر لان فيه معنى التعليق فيمتوقف
على ما وراء المجلس فيمتارض جها الترجيح والجواب انه تملك فيه معنى التعليق والاول كالاسل فالترجيح به او
هم وان قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلاثا عند ابى حنيفة
رضي الله تعالى عنه وقالا تطلق ثلاثا ان شئت لان كلمة ما حكمت للتعميم وكلمة من قد تستعمل للتعين ش اي للبيان كما في
قوله تعالى فاجنبوا الرجز من الاوثان وقد تكون اغير ما فاذا عرفت ذلك قد اجتمع في كلامه المحتمل والمحكم فعمل
المحتمل على المحكم كما هو الاصل وقال اصنف رحمه الله تعالى فعمل على تمييز المجلس ش اي يحل بيان العموم لعموم
العنبر اي التمييز الطلاق من سائر الاشياء في التقويض او بوجوه كذا في البسوط هم كما اذا قال كل من طعمي مات
ش نعم الاذن هم او طلق من ش ما شئت فلان اطلق من شأوت من نسائه هم ولا في حنيفة رحمه الله تعالى ان كلمة
من حقيقة للتعين ش فيه نظر لان من تأتي بمئة عشرة الغالب عليها ابتداء الغاية حتى اوعى جماعة ان سائرهما
راجعة اليهم والتعميم ش اي كلمة بالتعميم فعمل بهما ش لان الاصل ان يعمل بحقيقة الكلام ملزم بدليل الجواز
وقال لا تترامى لا يقال شئني على هذا ان لا تطلق نفسها واحدة لان الواحدة ليس فيها معنى العموم اصلا ولا في بعض
حرف لاننا نقول لما ملكت اثنتين سلك الامر ملك الواحدة ايضا وهذا مستخرج من خاطري في هذا المقام قلت سبق لهذا
غيره لان الاكل سال هذا واجاب بقوله بانه يتناول واحدة دلالة هم وفيما استشهد به ش هذا جواب عن قول
ابن يوسف رحمه الله تعالى بانه يقول كما اذا قال كل من طعمي تغريه ان فيه قام الدليل على اعادة المجاز وهو انه يترك
التبعين ش بدليل خارجي وهو قوله هم لدلالة اظهار السامحة ش لان في العرف يراون مثل هذا الكلام اظهار السامحة
والكرم وذلك بالعموم هم او لعموم اللغة وهي التثنية ش لان النكرة اذا وصف بصفة عامة تعمم حتى لو قال من شئت
ش يعني لو قال طلق من نسائي من شئت هم كان على الخلاف ش المذكور بين ابى حنيفة وصاحبيه ثم عنده ان
طلقت نفسها ثلاثا لا يقع قروح لو قال لما انت طالق ثلاثا الا ان تشاء واحدة فتشأت واحدة يقع واحدة
عند ابى يوسف وقال محمد لا يقع شئ ولو قال طلقها ان شئت الله وشئت او قال انت طالق ان شئت الله وقلان او شئت

ما شاء المد و فلان لا يقع بالشبهة ولو قال ان شئت وشاء فلان يقع بمشيتها ولو قال ان شئت فامت طالق ان شئت او متى شئت او حين شئت فلهما مشيتان مشتملتان في الحال وشبهة في عموم الاحوال ولو قال لامرأتي ان شديهما فامتا طلقتان ففشارت احدهما او شاء باطلاق احدهما لا يقع لعدم وجود الشرط ولو قال طلقها ثلثا فطلقها واحدة والاخرتين وقع الثلث ولو قال لها ان شئت فامت طالق ثم قال لاخري طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهما بمشيتي الاولى ان نوى الزوج والالم يقع ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فامت شئت نصف واحدة لم تطلق عند ابي يوسف ولو قالت طالقني وطلقتني فقال الزوج طلقتي فحي ثلثا ولو قالت طالقني طالقني بغيره او فطلق الزوج فان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلثا فثلاثا وفي الاثر ان ابن المنذر احتجنا في الرجل يملك امرأته في رجلين يشترط اجتماعهما على الطلاق قال الحسن والاذاعي والثوري والملك والشافعي والبخاري وابو عبيد قال في غير واحد لهما به فان طلق احدهما ثلثا والاخرى واحدة يقع واحدة عندنا وبه قال احمد وابن راهويه واختاره عند مالك واصنع من المالكية وقال مالك لا يقع شيء وقال الزهري هي طالق والمد علم بالصواب +

باب الايمان في الطلاق أي هذا باب في بيان حكم الايمان في الطلاق ولما فرع من ذكر الطلاق بالتخييم بالصريح والكتاتيه شرع في ذكره بسبيل التعليق قدم التخييم لانه هو الاصل والتعليق مركب من ذكر الطلاق وحرث الشرط والمركب فرع الفرع ثم اليمين يقع على الحلف بالصدق حقيقة ويقع على التعليق مجاز لان اليمين لغة القوة قال ايشاعه ان المتأدير بالادوات نازلة في ولايمين على فرع المتأدير في اي لا قوة واليمين في الطلاق عبارة عن تعليقه بامريل على معنى الشرط فونه الحقيقة شرط وجزاء سميا يميننا مجازا لما فيه من معنى التشبيه وانساقه باميل التعليق في الشرط كالطلاق والعقاق والنظام الى المالك جائزة سواء كانت على الخصوص كما اذا قال لامرأته اذا تزوجتك فانت طالق او على العموم كقول كل امرأة تزوجتها فانت طالق فان قلت سميت اليمين بالندمين الزيادة القوة لان الانسان منقلب البال فربما لا ثبت على ما يقصده فيذكر اسم المد تعالى على وجهه او المنع فيتموى بذلك على ما يريده فما معنى اليمين في ذكر الشرط والجزاء قلت وفيه من الحمد والمنع فسمى لذلك فانضم ما اذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيبا لنكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او لمرأة تزوجها فنت طالق شوبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر والزهري بن عمرو بن حزم وابو بكر بن عبد الرحمن وشريح والزهري وسعيد بن المسيب والنفخه والشعبة ومكحول وسالم

باب الايمان في الطلاق
واذا اضاف الطلاق الى
النكاح وقع عقيبا للنكاح
مثل ان يقول لامرأة
ان تزوجتك فانت
طالق او كل امرأ
تزوجها فنت طالق

بن عبد الله وعطاء وحماد بن أبي سليمان في آخرين وهو قول مالك وربيعة والاوزاعي والقاسم وعمر بن الخطاب
 وابن أبي ليلى لكن قالوا إذا ذالمعنيين بل من امرأة أو قال كل امرأة تزوجها منه بنى يمتهم أو بنى أسد فان كان
 قبيلة أو بلدة هم فعند الشافعي لا يقع شوبه قال حماد وروى ذلك عن علي وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى
 عنهم وهو قول الظاهرية وفيه قول آخر وهو أنه إذا نكح لم يورثه قال أبو عبيد وفيه قول آخر وهو أنه يصح تعليق لعق
 بالملك وروى الطلاق وهو رواية عن أحمد بن محمد بن حنبل قال عليه السلام لا طلاق قبل النكاح شوبه هذا الحديث روي
 ابن أبي شيبة عن هشام بن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا طلاق قبل نكاح ولا عتاق قبل ملك وضعفه ابن عدي وقال رواه الزهري عن عروة ومرقوعا ومرقوعا
 عن عروة مرسل وفي الباب روى عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهم علي بن أبي طالب وعبد الله
 بن عمر بن العاص وعائشة ومعاذ وجابر وابن عباس وأبو ثعلبة الخشني رضي الله تعالى عنهم جميعا فحديث
 علي بن عبد الله بن ماجة من روايته جدير عن الضحك عن الزهري بن سفيان عن علي بن النعمان رضي الله تعالى عنه وسلم لا طلاق
 قبل نكاح وجدير به من روى عن أبي القاسم الأزدي الخراساني اللخمي وضعفه علي بن المديني ويحيى بن سعيد وقال
 أحمد لا يشتغل بحد يمينه وقال يحيى بن معين ليس كشيء وقال النسائي والدارقطني متروك وحديث عبد الله بن عمر
 رضي الله تعالى عنهما عند الدارقطني في سننه عن أبي خالد الواسطي عن أبي بشار الراباني عن سعيد بن جبير عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم تزوج فلانة فمضى طالق قال طلق لا يملك قال صاحب
 التتبع هذا حديث باطل أبو سعيد الواسطي هو عمرو بن خالد وهو وضعف وقال حماد ويحيى كذاب وحديث عبد الله
 بن عمر عند أبي داود والترمذي وابن ماجة عن عامر الاحول عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك وقال الترمذي هذا حديث حسن
 صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب قلت قال ابن العربي أخبرهم ليس لها أصل في الصحة فلا يشتغل بها لكن
 صح فهو محمول على التخية ولا يلزم من بطلان التخية بطلان التعليق ولم يقل عليه السلام لا تعليق طلاقا فان قالوا
 سعة فيقول الأصل عدم الاحتار وقال صاحب الاستدكار روى من وجوه إلا أنها عند أهل الحديث معلولة فان قلت
 قال البخاري هذا الحديث أصح ما في الباب قلنا تركه إياه وعدم تحريمه في الصحيح يرد ما ذكره من هذا وحديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها عند الدارقطني من روايته الوليد بن سلمة الأزدي عن يونس عن الزهري عن عمرو
 عن عائشة قالت بعث النبي صلى الله عليه وسلم بأبى قحافة بن حرب فكان فيما عهد إليه أن لا يطلق الر

وقال شافعي لا يقع
 لقوله عليه السلام
 لا طلاق قبل النكاح

بالمتميز زوج ولا يفتق مالم يملك قال لا دني وابن حبان الوليد بن سلمة كان يفتق الحديث على الثقات
 لا يجوز الاحتجاج به وقال هو كذاب وحديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه عند الدارقطني من روايته عبد الله
 وهي ابن داود عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا طلاق قبل النكاح ولا نذر فيما لا يملك ورواه ايضا من رواية يزيد بن عياض عن الزهري عن سعيد بن
 المسيب وطاووس عن معاذ بن جبل مرسل وكذا سعيد بن المسيب ورواه ايضا ابن عدي في الكمال من روايته
 عمرو بن عمرو عن ابني فاطمة النخعي وعمرو بن عمرو وروى الموضوعات وابن فاطمة مجهول لا يعرف وحديث ابن عباس
 عند الحاكم عن ايوب بن سليمان الجندي عن ربيعة عن ابن ابي عبد الرحمن عن عطاء بن ابي بلح عن ابن عباس
 مرئوقا وقال ابن عبد الحن في احكامه سنده ضعيف وسليمان بن ابني سليمان شيخ ضعيف وقال بن معين ليس بشيء
 وحديث اسبغ ثعلبة الثنني عند الدارقطني من رواية بقرية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن مهران عن
 ابني ثعلبة الثنني قال قال لعمري الحديث وفيه لا طلاق الا بعد نكاحهم ولنا ان هذا اى التعليق بالشرط
 هم تصرفين ش من الحالف في ذمته نفسه هم لوجود الشرط والجزاء وهو التعليق هم لصحة قيام الملك في الحال
 ش كالمعين بالبعد تعالى والنذر المعلق بالعتق هم لان الوقوع عند الشرط ش اى لان وقوع الطلاق عند
 وجود الشرط لا يقع قبل وجوده فعين وجود الشرط يحصل ملك الطلاق لان التزوج سبب لملك الطلاق وذمته
 الحالف كافية لصحة اليمين لا يلية هم والمالك يتيقن عنده ش اى عند الشرط وصح مع احتمال الملك عند الشرط
 منع المتيقن بالملك اولى وبينا ان من قال لامرأة ان دخلت الدار وان اتى عند وجود الشرط بان تصير
 مطلقة فلان يصح بنا هو التيقن اولى هو قبل ذلك اثره المنع ش اى قبل وجود الشرط اثر الشرط لم يمنع ابا
 من ان يتصل بالحمل هم وهو قائم بالتصرف ش اى تصرف اليمين الحلف قائم بالتصرف ولا حاجة الى اشتراط
 الحمل بل ذمته الحالف كافية هم والحديث ش اى الحديث الذي اتجه به الشافعي ومن معه المذكور هم محمول على
 نفى التخيير ش اى لا طلاق قبل النكاح منجز او المنجز هو الطلاق حقيقة لا المعلق وتحققه انهم سألوه عليه السلام
 عن كون ذلك الطلاق فقال لا طلاق قبل النكاح وليس الكلام فيه وانما الكلام في تعليق الطلاق بالنكاح
 جائز وليس سجا نزل وليس في الحديث ما يدل على نفي ام اثباته هم والحمل على ش اى حمل الحديث على التخيير هم ما نزل
 عن السلف ش اى مروى عنهم كاشعي هو عامر بن شعيب من كبار التابعين نسبة الى شعيب الاصغر بطعن باللقوة
 هم الزهري ش من مجموع مسلم بن عبد الله بن جبير بن شهاب ونسبته الى هم غير جاش اى غير الشعبي والكرهي

ولنا ان هذا التصرف يدين
 لوجود الشرط والجزاء
 فلا يشترط لصحة قيام
 الملك في الحال لان الوقوع
 عند الشرط والمالك يتيقن
 به عنده وقبل ذلك اثره
 المنع وهو قائم بالتصرف
 والحديث محمول على نفى التخيير
 والحمل كالقول عن السلف كالشعب
 والزهري وغيرهما

وإذا أضافه إلى شرط
وقر عقيب الشرط
مثل أن يقول لا مهر
أن دخلت الدار فانت
طالق وهذا بالاتفاق
لأن الملك قائم في الحال
والظاهر بقاؤه إلى
وقت جرح الشرط فصير
يميناً أو إيقاعاً لا تهم
إضافة الطلاق إلا
أن يكون المخالف ملكاً
أو يضيفه إلى ملك
لأن الخراء لا بد أن يكون
ظاهراً

مثل سالم والقاسم وأبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ولا سود وأبي بكر بن عبد الرحمن وكحول فإن الأكبر بن
أبي شيبة أخرجه عن ما ولا في مصنفه في رجل قال ن تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق قالوا
هو كما قال وفي لفظ يجوز ذلك عليه م وإذا أضافه ش أي أضاف الرجل الطلاق هم إلى شرط وقع عقيب الشرط
مثل أن يقول لا مهر إن دخلت الدار فانت طالق ش لأن المعلق بالشرط كالمنبر عند وجوده لا شرطه وبذا
بالاتفاق ش احترازه عن المسئلة المتقدمة المعنى قوله أن تزوجتك فانت طالق لأن فيها خلاف الشافعي كما
قال لا تراه يجوز أن يكون احترازاً عن المسئلة التي بعده المعنى قوله لا يثبت أن دخلت الدار فانت طالق
ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق لأن فيها خلاف ابن أبي ليلى فعنده تطلق هم لأن الملك قائم في الحال ش
بذا جواب عما يقال سلمنا أن الطلاق يقع عقيب الشرط إذا كان الملك مستنداً قايماً ما إذا زال فلا يثبت أن
يصح يمينه أصلاً لا احتمال زوال الملك فأجاب بقوله لأن الملك قائم في الحال لكونه متحققاً في الحال هم والظاهر
بقاؤه إلى وقت جرح الشرط لأن الأصل في كل ثابت استمراره خصوصاً النكاح الذي هو عقد العمر ومجرب احتمال
الزوال لا يثبت اليه لأنه ليس بناتشي عن الدليل فلم يصح تعليقه بالنظر إلى تغير الملك ظاهراً وقع كلامه المعلق
يميناً على أصلنا لأن التعليقات ليست بأثبتات في الحال عندنا وإنما تنقلب أسباباً عند الشرط وعلى أصلنا
إيقاعاً لأن التعليقات أسباب عند في الحال والملك في الحال موجود وهم فيصيح ش أن تعليقه على المسلمين
هم يميناً ش أي من حيث أنه يمين عندنا هم وإيقاعاً ش أي أوضح من حيث الإيقاع عنده وقال الكاكي مستدلاً
لأصحابنا في هذه المسئلة ولما قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق أصح والمجهزون وقد صح عنه فلا يخرج
ذلك من العموم بما لا يثبت فإن أحاد شهم ضعيفة وقد ضعفها ابن شبل لقاضي أبو بكر بن العريبي الأشجيلي
فقال لا يكاد يثبتهم ليس لما أصل في الصوة فلا يشتغل بها ولما عمل بها مالك وربيعة والأوزاعي من أهل الحديث
انتهى قلت هذا الحديث ذكره المصنف في فصل بعد طلاق السنة وهذا حديث غريب وكيف يقول الكاكي وقد
صح عنه وإعادة المصنف العياشي باب المجرى لم يلفظ المعتوه عوضاً للمجهزون وأخرج الترمذي عن عطاء بن عجلان
عن حكيم بن خالد المزني عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق
المعتوه المغلوب على عقله وقال هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان
ضعيف ذاهب الحديث هم ولا يصح إضافة الطلاق إلا أن يكون المخالف ملكاً ما كاش يعني إذا حلف في الملك
هم أضيفه ش أي ويضيف الطلاق هم إلى ملك لأن الخراء لا بد أن يكون ظاهراً ش أي ظاهر الوجود أو غائباً

هم يكون من اى الجزاء هم متفقون اى بوقوع الجزاء فيما اذا كان المقصود منه المنع بان قال ان دخلت الدار فانت طالق فعلى تقدير الاقدام على دخول الدار يقع الطلاق لانه وانما مقتضاها كفايتها بان وقوعه سطقا لها فاما اذا كان طلق بوجوب الشرطية يدخل على المنع كما في قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فان قيل لو قال لها ان نخصت فان طالق يصح ان لا يكون فيما فائدة اليمين وهو المنع لما انما غير قادره على منع حيفها قيل باعتبار انما لم يلبس لالاناد لان الكلام في الكلمات لاني الافراد والتحكم في الافراد لا ينفردا قيل فيه نظر لان الكلام في ان يكون ثلث الافراد فاذا لم يشهدا لا يكون كليا انتهى قلت السؤال والجواب للملكي والنظر للترجيح ولكن فيه نظر لا يدخل على المستأجر هم فيتحقق معنى اليمين بشي بالنصب عطف على قوله ليكون هم وبه القوة شى اى قوة خوف نزول الجزاء والخوف انما يحصل بكون الجزاء غالبا لوجود عند الشرطهم والظهور بشى اى بغير الجزاء هم باحد ذين شى وبكون الخائف ايا او ضيفا الى الملك هم والاضافة الى سبب الملك شى اى ضافة الطلاق الى سبب الملك وهو التزويج هم بمنزلة الاضافة اليه شى اى الى الملك وذلك فيما اذا قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق وهو بمنزلة اضافة الطلاق الى الملك لان الجزاء جزؤ من الوجوه وعند وجوه الشرطية فيه قوله ان تزوجتك بمنزلة قوله ان ملكك بالتزويج هم لانه شى اى لان الجزاء هم ظاهر عند سبب شى اى عند سبب الملك هم قال قال لاجنبية شى اى بغير التزويج على ما تقدم من الاصل لاني اذا قال الرجل لامرأة اجنبية هم ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فقلت الدار لم تطلق لان الخائف ليس بالملك وبما انما الى الملك وسببه ولا بد من واحد من شى اى بغير الخائف في هذه المسئلة لم يكن بالملك ولا ضيفا الى الملك ولا بد من واحد من شى اى بغير الخائف اذا دخلت الدار فقلت لى اى بغير الخائف ان ينفى ان يقع الطلاق في هذه الصورة لان المطلق بالشرطية لا يتجزأ عند وجوده اذ يجب بان المعلق انما يكون كاجنبية اذا صح التعليق ولم يصح في هذه الصورة لا يقدّر في صحيح كلامه ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق لان كلامه صحيح بدون تقدير التزويج ولا يخفى ذلك هم وانما الشرطية انما لم يقل جوف الشرط لان كلمة ان تخوف وحده والباقي اسماء وكلمة هم ان شى وبه الاصل في باب الشرطية قوله على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر الاضافات فانما تدخل على الاسم وليس فيه ظرفية وشكاشه معان اخرى الاول معنى لى اى بمعنى نحو ان الكافرون الا في غرور والشا ان تكون مخففة في التقدير نحو وان وجدنا اكثرهم لنا متقين والثالث ان تكون لى اى نحو ان طلبا بين هم او شى اعلم ان اذا تروى على وجهين احدهما ان يكون للمناجاة فيختص بالجملة الاسمية نحو خرجت فاذا زيد بالافراد يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرطية فيختص بالجملة الفعلية ويكون افضل بعد ما مضى كثيرا او مضارا بعد ما مضى

ليكون مخيفا فيتحقق معنى اليمين
وهو القوة والظهور باحد
هذين والاضافة الى سبب
الملك بمنزلة الاضافة اليه
لاية طاهر عند سببه
فان قال لاجنبية ان دخلت
الدار فانت طالق ثم تزوجها
فقلت الدار لم تطلق لان
الخائف ليس بالملك ما اضفا
الى الملك وسببه ولا بد
من واحد منهما

وقوع الطلاق هم هذه الالفاظ ش اى ان واذا الى اخرها هم ما يليها افعال ش يستلزم منها كلمة كل لانها ليست
 شرطاً حقيقة لان ما يليها اسم الشرط متعلق به الجزاء والاخرية متعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط متعلق بالفعل بالاسم
 الذى يليها مثل كل عبد اشترته وكل امرأة تزوجها ولهذا لم يذكر النكاح في ادوات الشرط هم فيكون علامات على
 الخش ش اى فتكون الافعال علامات على الخش اى على الجزاء ثم كلمة ان حرف للشرط ش اى خالص
 الشرط هم لانه ش اى لان ان كان هم ليس فيها معنى الوقت ش لكونها اصلا في باب الشرط يدخولها على الفعل
 وفيه خطر فان قلت قد جاء وفولها على الاسم ايضا كقول تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولك
 ان امر بلك فينبغي ان يكون اصلا قلت الفعل فيه مفعول فيه الظاهر تقديره ان استجارك احد ان بلك
 امر وانما حذف ليلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وما واما ش اى ما وراء كلمة ان هم طين بها ش اى ان
 باعتبار تضمنها معنى ان هم وكلمة كل ليست شرطاً حقيقة لان ما يليها ش اى لان لى يليها اسم ش ولا يليها
 هم والشرط متعلق به الجزاء والاخرية متعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط متعلق بالفعل ش اى للملازمة الفعل
 هم بالاسم الذى يليها مثل قولك كل عبد اشترته فهو حرش وكذا اذا قال كل امرأة تزوجها فمطلق هم قال شر
 اى القدورى رحمه الله تعالى هم فنى هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انخلت اليمين ثم انتهت لانها ش اى لان هذه
 الالفاظ اى ان وما ذكر معها هم غير متضمنة للعموم والتكرار لانه فبوجود الفعل مرة تيمم الشرط ولا يباقي للميمين
 ش اى بدون الشرط وذلك لان اليمين متعلق بجزاء معدوم والشرط اذا انتهى بوجوده مرة لعدم دلالة
 اللفظ على التكرار لا يباقي اليمين لاحالة هم الا فى كل كلمة فانما تقتضى عموم الافعال ش وفى بعض النسخ تعميم الافعال
 هم قال الله تعالى كلما نفخت جلودهم الآتية ومن ضرورة التعميم التكرار ش بخلاف سائر الالفاظ الشرط فانها كل
 على جنس الفعل لا التكرار ونفس الفعل تنفخت في المرة الواحدة فاذا وجد الفعل مرة انخلت اليمين ولا يقع الجزاء
 اذا وجد الفعل ثانيا لا ارتفاع اليمين هم قال ش اى القدورى رحمه الله تعالى هم فان تزوجها بعد ذلك
 اى بعد زوج آخر وتكرار الشرط ش اى الدخول هم لم يقع شى لان باستيفاء الطلقات لثلاث الملوكات
 في هذا النكاح لم يقب الجزاء وبقاء اليمين به وبالشرط ش اى بالجزاء وبالشرط لان اليمين ذكر شرطه وجزاء
 وفي المتن عن ابن يوسف لوقال كلما تزوجت امرأة فمطلق فزوجها مرة طلقت ولو تزوجها ثانيا لا طلقت
 ولا يثبت في هذا متين كما في قوله المرأة التى تزوجها طالق قالما صل ان عند ابن يوسف ان كلما اذا دخلت
 على المعينة فوجب التكرار وفى غير المعينة لا يقتضى استدلال على ذلك بما لوقال كلما اشترت هذا الثوب

وهذه الالفاظ مما يليها افعال
 فتكون علامات على الخش
 ثم كلمة ان حرف للشرط لانه
 ليس فيها معنى الوقت ما وراء
 ملحق بها وكلمة كل ليس
 شرطاً حقيقة لان ما يليها
 اسم الشرط متعلق بالجزاء
 والاخرية متعلق بالافعال الا
 ان بلك فينبغي ان يكون
 اصلا قلت الفعل فيه مفعول
 فيه الظاهر تقديره ان استجارك
 احد ان بلك امر وانما حذف
 ليلا يلزم الجمع بين المفسر
 والمفسر وما واما ش اى ما
 وراء كلمة ان هم طين بها
 ش اى ان باعتبار تضمنها
 معنى ان هم وكلمة كل ليست
 شرطاً حقيقة لان ما يليها
 ش اى لان لى يليها اسم ش
 ولا يليها هم والشرط متعلق
 به الجزاء والاخرية متعلق
 بالافعال الا انه الحق بالشرط
 متعلق بالفعل ش اى للملازمة
 الفعل هم بالاسم الذى يليها
 مثل قولك كل عبد اشترته
 فهو حرش وكذا اذا قال كل
 امرأة تزوجها فمطلق هم قال
 شر اى القدورى رحمه الله
 تعالى هم فنى هذه الالفاظ
 اذا وجد الشرط انخلت اليمين
 ثم انتهت لانها ش اى لان
 هذه الالفاظ اى ان وما ذكر
 معها هم غير متضمنة
 للعموم والتكرار لانه فبوجود
 الفعل مرة تيمم الشرط ولا
 يباقي للميمين ش اى بدون
 الشرط وذلك لان اليمين
 متعلق بجزاء معدوم
 والشرط اذا انتهى بوجوده
 مرة لعدم دلالة اللفظ
 على التكرار لا يباقي
 اليمين لاحالة هم الا فى
 كل كلمة فانما تقتضى
 عموم الافعال ش وفى
 بعض النسخ تعميم الافعال
 هم قال الله تعالى كلما
 نفخت جلودهم الآتية
 ومن ضرورة التعميم
 التكرار ش بخلاف سائر
 الالفاظ الشرط فانها كل
 على جنس الفعل لا التكرار
 ونفس الفعل تنفخت في
 المرة الواحدة فاذا وجد
 الفعل مرة انخلت اليمين
 ولا يقع الجزاء اذا وجد
 الفعل ثانيا لا ارتفاع
 اليمين هم قال ش اى
 القدورى رحمه الله تعالى
 هم فان تزوجها بعد ذلك
 اى بعد زوج آخر
 وتكرار الشرط ش اى
 الدخول هم لم يقع شى
 لان باستيفاء الطلقات
 لثلاث الملوكات في هذا
 النكاح لم يقب الجزاء
 وبقاء اليمين به وبالشرط
 ش اى بالجزاء وبالشرط
 لان اليمين ذكر شرطه
 وجزاء وفي المتن عن
 ابن يوسف لوقال كلما
 تزوجت امرأة فمطلق
 فزوجها مرة طلقت ولو
 تزوجها ثانيا لا طلقت
 ولا يثبت في هذا متين
 كما في قوله المرأة
 التى تزوجها طالق قالما
 صل ان عند ابن يوسف
 ان كلما اذا دخلت على
 المعينة فوجب التكرار
 وفى غير المعينة لا
 يقتضى استدلال على ذلك
 بما لوقال كلما اشترت
 هذا الثوب

في ظاهره فربما يظن ان الذي يابعد الامن بهما بقوله من مثل ان يقول ش اي الزوج هم ان حلفت فانت طالق
وقلانه ش اي من بينهما فقال حلفت طالق بي ولم تطلق فلانة وقوع الطلاق استحسان والقياس ان
لا يقع ش اي الطلاق من لانه ش اي لان الحيف من مثل فلا تصدق ش اي لانه في الدخول ش اي في دخول
الدخول كما في ش اي ان يكون القول قول الزوج والايق الطلاق لانه فيكون قوله متمكنا بالاصل من وجبه الاستحسان انما
ايمينه في حق نفسها لان النساء ايمينات بانها ياتي ارجاس من امورات بذلك قوله تعالى والاعلم ان
يكن من باطن الله في ارجاس من امر او لم يعلم ذلك الامن جتهاش لانه لم يعلم الحيف الامنها من قبل قولها ش
في حتمها كما قبل في حق العدة ش اي في القضاء ما وانشيان ش اي وكما قيل قولها في الغشيان واذا كانت
انما الحيف حيث يجب الزوج من غشيانها ويكفها عن الولي هم لکنهاش اي لکن المرأة شاهدة في حق نفسها
ش بوقوع الطلاق عليها من بي متممة ش لانها ليست بايمينه من حق من تها فلا يقبل قولها في حتمهاش لان
شهادة المتهم مردودة وبها اذا كذبها الزوج اما تصدقها في الطلاق على نفسها ايضا قيل فيه بحث ومبني
لانها من الحيف ومردودة والحال شمول طلاقها وشمول عايد لانها ان كانت حائضه فعدو الشرط يقع طلاقها
وان لم تحض لم يوجب الله فلا يقع طلاق واحدة منها فان لم يوجب الحيف في حتمها وول من شافانه يستلزم كون
الشئ موجودا ومردودة في حالة واحدة وهو محال واجيب بان الشرع اثبت بقوله حلفت في هذه العبرة
ومعنيين متعاقدين الائمة والشهادة ورتب على ذلك علمين بسبب اتقنا سيما وليس ذلك بيمينه شانه
فان رتب على النكاح وهو امر واحد الحل للزوج واليه يثبت الغيرة وفيه نظر لان الحل والجمعة لا يقتضي احدهما التوثيق
والاخر العدم بخلاف ما نحن فيه والجواب ان اقتضا الوجود والعدم انما هو بالنسبة الى الحيف بعينه وليس الكلام
فيه لانه امر مخي لا يطلع عليه وانما الكلام في الامر الدال عليه من قولها حلفت وليس فيه اختلاف في مقتضيه وجود
وعدمه انتهى قلت هذا ذكره الاكمل ناقلا عن كلام الفخاني وبذا تطول كان كيتفي عنه بش منقشرش بالانقال
الحيف امر مخي لا يطلع عليه الا الله تعالى والمرأة هنا متممة والشرع رتب عليها الحكم بسبب التمسكية ظاهر الحال
وكذا ش اي كذا الحكم في ان القول قول المرأة في حتمها وول من غير ما هو لو قال ش الزوج لامرأة هم ان
فان تخرج ان يعدمك الله في نازجه فانه طالق وعبدى من قال حلفت اجبش فاقول قولها في حق نفسها فطلق ولا
يقبل في حق غير ما فلا يعتق العبدى قال ش اي او قال الزوج لامرأة هم ان كنت تتبعين ش يجوز عيون العباد
ويترك ايضا لانه ليس ملازم في المضاع الذي في آخره فون الاعراب من طالق وهذه مسك ش اشار

مثل ان يقول ان حلفت
فانت طالق وفلان
فقلت قد مضت
طلقت هي والطلاق
فلانة وقوع الطلاق
استحسان القياس
ان لا يقم لانه شرط فلا
تصدق كما في الزوج
وجه الاستحسان
امينه في حق نفسها
اذ لا يعلم ذلك الا
حتمها فليقبل قولها
كما قيل في حق العدة
والغشيان ولكنهما
شاهدة في حق نفسها
بش منقشرش فليقبل قولها
في حتمها وكذا لك
لو قال ان كنت تتبعين
ان يعذبك الله
في نازجه فانت
طالق وعبدى حى
فقلت اسأله او قال
ان كنت تتبعين فانت
طالق وهذه محالة

فقلت احبك طلقت
هي ولو علق العبد
ولا تطلق صاحبها
لما ينشأ ولا يتيقن بكذا
لانها لشدته بعضها ايا
قد حجب التحليل منه
بالعذر وفي حقها
معلق بمحكم البها
وان كانت كذبة ففي
شرع غيره بقي حكم
عذر ان لا وهو المحبة
واذا قال لولا ان
فانظر طالق فوات
الدم لم يقع الطلاق
حتى يستمر ثلثة ايام
ما ينقطع دونه لا يكون
حيضا فاذا تمت ثلثة
ايام حكما بالطلاق
من حين ما ينقطع لا
عرف انه من الدم فكان
منه لا ينشأ لولا انها
اذا حصة حصة فانت
ط لولا تطلق حتى يظهر
حقيقها لان الحصة بالها
هي الكاملة منها وهذا

بمنه والى خرتها وعبدى خرقا فقلت احبك طلقت سهش اى المرأة المناطبة هم علم يقيق العبد
الطلاق صاحبها وشى وهى خرتها اطلق عليها ما جبتها باعتبار الظاهر وفى الحقيقة به عدتها هم لما ينشأ بالشارع
تولد امينة شى بنق انفسها شاهدة فى حق خرتها هم ولا يتيقن لكن بها لانها لشدته بعضها ايا شى اى زوجها واما بعض
نشد الحب وعمل معنى الابعاض حيث ذكره منقولاً وهو قوله اياه اى لشدته الابعاض المرأة زوجها هم قد يجب التحليل
منه شى اى من الزوج هم بالذباب شى اى بعد الذباب ما ينجم لان الجبال قد يختار عذاب الآخرة على صفة من يفضله
ان لم يتيقن كذا بهام من قماش اى وفى حق المرأة المناطبة هم ان تعلق الحكم بانها شى ان يفتح المنة يجوز ان
تكون زائدة كما فى قوله تعالى فلما ان جاء البشر القاه ويقال لما ان جاء اكرهته ويجوز ان تكون
مصدرة وان تكون مخففة من الثقل على ان يميز الشان فيما يستمر وان كانت
نازبة شى كلمة ان نزه بالكسر واصلة بما قبله هم نفى حق غير ما بقى الحكم على الامل ويوشى اى ان
هم عدم المحبة شى ويقولنا قال الشان واحد من ظاهره به وعنه ان كذبها لا يقع
ولو قال لولا ان كنت تجملني قديما فانت طالق فقلت احبك بقلبه او قال احبك واذا به الزوج طلقت عندها
وقال محمد ان فانت طالق فانت طالق فقلت احبك بقلبه او قال احبك واذا به الزوج طلقت عندها
لا يقع الطلاق حتى تمت ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيا شى لان ما دون ثلثة ايام لا يكون حيا هم
فاذا تمت ثلثة ايام حكما بالطلاق من حين حاضت لانه شى اى لان الذى رأت عن الدم هم بالامدة او عرف
انه من الرحم فيكون حيا بالابتداء شى اى من اول الامر فائدة تظهره غير الموطوءة فانما لمارات وما تروى
بزواج آخر فاستمر بها الدم ثلثة ايام لان النكاح صحيحا ويظهر فيها اذا قال ان حصة فعبدى جرد المسك بالها
كان العبد من اس من اى الدم ويظهره حق الجناية من العبد وقيل يجب على المقتضى ان يجب بقوله كانت مطلقة
من اول ثلثة ايام فواكل بعد الاستمرار ولا يقول يقع الطلاق لو هم فمما لجال والاشتهال وعند الشان
لو انقضى يوم وليه يقع الطلاق وفيه وجه شهور ان يفت من اول روايته وبه قال محمد وقال ابن المنذر لا يعلم
اصحا قال غير ذلك الا كما بينا ثم حيث قال فبغيره قبل الحيف ولو كانت حايضا لم يقع حتى تطفئ ثم تحيض كذا
لو قال انظره انت طالق او المهر لم تطلق حتى تحيض ثم تطفئ وبه قال الشافعى واخر ذكره فى المنى هم ولو قال لها
ان حصة حصة فانت طالق لم تطلق حتى تطفئ من حيا لان الحصة بالها هى الكاملة منها شى اى من الحصة لان العلم
بالفتح للمرأة والمهر من الحيف ليكون الاكبال وكما له بانها به وانتهاه بالهم ولما شى اى دلائل ان الحصة بالها

بني النفي الكمال والدم الكمال من الحنفية هم كل عليه شيء أي على الكمال هم ومن حديث الأشعري أن أي قوله عليه السلام
 لا توطأ الجبال حتى يبعث من كل جبل رجل يمشي عليه رواه أبو داود في سننه عن شريك بن قيس بن ربيب
 عن أبي الدرداء عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبيل أو طس لا توطأ
 جبال حتى تضع لا غير ذلك حتى تحمين ميفته ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرطه مسلم وأحمد ابن العنبر
 في كناية شريك وقال ابن دبان وروى أبو الدرداء أيضا من حديث ربيع بن ثابت
 الأنصاري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسل من يوم من مائة واليوم الاخران في سنة الله
 حتى يستبرأ بحيفته وروى بن أبي شيبة في سننه من حديث علي بن خنيس رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان طأ الجبال حتى تضع والجال حتى تستبرأ بحيفته انتهى والاباطس ان يسل بلا ويزان وهو موضع حرب فحين هو وكما كثر
 أي وكما الحنفية هم بانما ذكركم أي الاتمام بالطهرش لان اشي تقي بقدره ثم الهارة عن ابن ثابت لا تقدر
 عن عشرة بحيفته الشرة وقها دونما ثبت بالانحسار وكبني وقت معلومة فلما ثبت احد جباله ثبت الانقطاع
 كذا في المبسوط شيخ الاسلام ولما قالوا لو كان الطلاق في الاول يديعا ونسب الثانية سببا لبقائه في الطهر بعد الحيف ذكره
 القير تاشي هم واذا قال لما انت طالق اذا صحت يوما طوت حيث نيب الشمس في اليوم الذي تصدع فيه لان اليوم
 اذا تم فعل مستبرأ به بياض النهار والصبوم فعل متبرأ به بخلاف ما اذا قال صحت شئ يعني من غير زيادة عليه فانما
 اذا شئت في الصوم يقع الطلاق بمجرد الشرفهم لان لم يقر به بغيره أي الى الزوج لم يقر بالصوم باليوم والمراد
 من المعيار الوقت المثبت بعد الفعل حيث يطول بطوله واكثر تغيره ووقت الصوم معيار لا طرف بخلاف ان الساعات
 فان وقتها طرف لا معيار كما ذكر في النحول هم ووقوع الصوم بركته شئ وهو المساك عن المفطرات النكاح نهاره
 ركنه وهو العينة والظهار من الحيف والنفاس هم ومن قال لامرته اذا ولدت غدا فانت طالق واحدة واذا ولدت
 جارية فانت طالق فنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري اينها اول شئ أي لم يعلم أي مولدين ولما اول الاسلام هم لذكر
 لم يبلغ فاقه بلغ صار شابا والجارية اسم لا شئ لم يبلغ وقته من الجارية غلاما هم لزم في القضا المطلقة وفي المنزول شئ
 عن السوء والتورث من مطلق ان الحرة لان ترك وطئ امرأة حبل ويطاخير ان يطاها امرأة مسربة عليه في لو نعت
 عنده بطلت شئ لا تزوج الا بعد زوج آخر انما طالك في المبسوط طالع طلقته شئ أي لزمه بطلت طلقته هم وانقضت
 العدة شئ بالولادة الاخير هم لانا لو ولدت الغلام او لا ولدت واحدة ونقضت العدة بالوضع الجارية ثم لا يقع اخري لان
 على انقضائه واحدة شئ والطلاق لا يقع مع انقضائه العدة لانه حال الزوال والمزول لا يعمل حال الزوال هم ولو ولدت

احل عليه في حديث
 الاستبراء كما لها
 بانها شئ وذلك
 بالطهر اذا قال انت
 طالق اذا صحت بها
 طلقه حين نوبت
 في اليوم الذي تصدع
 لان اليوم اذا قول
 لفعل متبرأ به
 بها شئ كما هو
 ما اذا قال بها اذا صحت
 لانها بقدره
 وجب الصوم بركته
 وشرطه ومن قال لامرته
 اذا ولدت غلاما فانت
 طالق واحدة واذا ولدت
 جارية فانت طالق فنتين
 فولدت غلاما وجارية
 ولا يدري اينها اول شئ
 في القضا المطلقة وفي
 المنزول شئ
 وانقضت العدة لانها
 فولدت الغلام او لا
 واحدة ونقضت عدها
 بوضع الجارية ثم لا يقع
 اخري لانها حال الزوال
 ولو ولدت

التجارية اولاد دعت تطليقتان
 وانقضت عدتها بوضع الغلام
 ثم لا يقع شيء آخر بما ذكرناه
 حال الانقضاء فاذا في حال يقع
 واحدة وفي حال يقع ثلثي فلا
 يقع الثانية بالشك والاحتمال
 والاولى لا تخفى بالتثنية نزعها
 واحتياطاً والعدة منقضية
 بيقين ما بينا وان قال لها ان
 كلمت ابايوسف فامتنعت
 طلق ثلثاً ثم طلقها واحداً فامتنعت
 وانقضت عدتها فامتنعت
 لم يجر ثم تزوجها فامتنعت يا يوسف
 فهي طالق ثلثاً ثم الواحد اولى
 وقال في قول لا يقع وهذا غير صحيح
 اما ان وجب الشرطان للملك
 فيقع الطلاق وهذا ظاهر اذ وجب
 في غير الملك فلا يقع او وجب الاول
 في الملك والثاني في غير الملك
 فلا يقع ايضا لان الجراء لا ينزل
 غير الملك فلا يقع او وجب الاول في
 غير الملك والثاني في الملك وهي
 مسألة الكتاب بخلافه فانه اعتبر
 الاول والثاني اذ هما في حكم الطلاق
 كشي واحد لنا ان صحة الكلام بما
 المتكلم الا ان الملك يشترط
 حالة التعليق ليصير الجراء
 الوجود لا ينصب كالحال
 فيصير اليه

المباينة والوقت تطليقتان فتباين الغلام ثم لا يقع شيء آخر بما ذكرناه
 ثم فاذ في حال يقع ما ذكرناه في حال يقع الثانية بالشك والاحتمال والاولى لا تخفى بالتثنية نزعها
 ان ياخذ الزوج اوان ياخذ العاصي او ياخذ المفتي ثم بالتثنية نزعها ثم ياخذ العاصي او ياخذ المفتي ثم بالتثنية نزعها
 فقال لا تتردى ويجوز ان يقال بناء الغائب على صيغة المجهول باسناد الفعل الى الجار والمجرورهم والعدة منقضية بيقين
 لما بينا في النسخة لو دللت الغلام او ايقنت عدتها بوضع الجارية ولو وضعت الجارية او ايقنت عدتها بوضع الغلام
 لان الحامل عدتها بوضع الحمل بالنقص ثم واذ قال ان كلمت ابايوسف فامتنعت طلق ثلثاً ثم طلقها واحداً فامتنعت
 طلقها فامتنعت وانقضت عدتها فامتنعت ابايوسف فامتنعت طلق ثلثاً ثم طلقها واحداً فامتنعت
 اي الطاعة الاولى التي تجر ابعدها تطليق ثم وقال زفر لا يقع وهذه ش اي هذه المسئلة هم على وجوده ش الاولى هي قوله
 هم اما ان وجب الشرطان في الملك فيقع الطلاق وهذا ظاهر ش اي وقوع الطلاق ظاهر لوجود الشرطين في الملك وبهذا
 الخلاف فيه والثانية هي قوله هم او وجب ش اي الشرطان هم في غير الملك فلا يقع ش اي الشرطان الاول هم في الملك الثاني
 ش اي وجب الشرطان في صفة غير الملك فلا يقع ش اي لطلاقهم ايضا لان الجراء لا ينزل في غير الملك فلا يقع
 ش لانه غير نزل وفيها خلاف ابن ابي ليلى ذكره في البسوط والراجح وبه قولهم او وجب الاول ش اي الشرطان الاول
 هم في غير الملك والثاني ش اي وجب الشرطان الثاني هم في الملك وبه مسألة الكتاب بخلافه فانه اعتبر
 اي لوجوده ثم تعالى هم اعتبار الاول بالثاني ش اي اعتبار الوصف الاول بالوصف الثاني كذا في تفسيره والافتراس ثم
 قال بيان ان الوصف الثاني لو وجب في غير الملك لا ينزل الجراء فكلما في الآخر وقال تراجم الشريعة قوله اعتبار الاول بالثاني
 لان كلام اجد ما بعد الشرط الكلام آخر في اجد ما يشترط الملك فكلما في الآخر وقال تراجم الشريعة قوله اعتبار الاول بالثاني
 يعني ان الملك يشترط وقوع الطلاق عند وجود الشرط الثاني فكلما في عند وجود الشرط الاول هم اذ جاز ش اي الشرطان
 هم في حكم الطلاق كشي واحد ش من حيث انه لا يقع الا بجامع ولنا ان صحة الكلام بالية المتكلم ش اي صحة هذا الكلام الذي
 هو الميراث بالية المتكلم وهو كونه عاملاً بالغا وبه فامتنعت به فيكون صحة الكلام قائمة به وحمله الذمته فاذا كان كذلك كان
 ينبغي ان لا يشترط الملك وقت التعليق فاجاب عن ذلك بقوله هم الا ان الملك يشترط حاله التعليق ليصير الجراء
 ان لب الوجود لا تنصب كالحال لان تنصب كالحال عبارة عن ابقاها ما كان على ما كان لعدم الدليل للنزل فاذا كان
 الملك باقيا عند وجود الشرط بالنظر الى الاستصحاب ينزل الجراء عنده غالباً لان الاصل في كل ثابت وقامه ان كان
 يستعمل الملك الزوال حينئذ فاذا كان كذلك هم فيصير اليه ش لان الجراء الذي هو غالب الوجود وتحقيقه حينئذ فيصير اليه

وهو القوة هم وعند تمام الشرط اي شرط بقا للملك ايضا تمام الشرط لم ينزل البزارة لانه لا ينزل الا في الملك من
ولا ينزل في غير الملك هم وفيما بين ذلك الحاشي اي بين ماله التعليق وتمام الشرط هم مال بقا اليمين فيستنفذ
عن قيام الملك اذ بقاوه ش اي بقا اليمين هم بمجدة وهو الزمة ش اي ذمة الحالف وانما ذكر الضمير الرابع الى
اليمين وان كانت مؤنثة على ما وليد التعليق لان تعليق الطلاق والعقاق بين عند انقضاءهم وان قال لها ش اي
وان قال بل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فخطبتا فمشتين وتزوجا رجل آخر فدخل بها ثم عادت الى
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابني ضيفة رحمهم الله تعالى وابي يوسف ش قال ابن المنذر
بذا قول ابن عمر وابن عباس في عطاء وشريح وانحى وفي للبسوط وهو قول ابن مسعود ومضى السد تعالى عنه
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وش وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصله ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث
عند بهاش ش اي عند ابني حنيفة وابي يوسف هم فتعود اليه بالثلاث ش اي فتعود المرأة الى الزوج الاول بثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يهدم فتعود الى ما بقي من الطلاق وتبين من بعد لشار الله تعالى ش اي في انفس
ما شمل به المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال رجل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال لها
انت طالق ثلاثا فترجعت غير ه ودخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمائنا الثلاثة وبه قال الشافعي في الجديد على المنصوص وماكنا واحمد قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قول من يقع الثلاث لان الجزاء ثلاث مطلق ش لان الثلاث للملك
فيما لم يملك طلاقا مطلقا موز كانت مملوكة في الحال ومتحدثة في المال هم وذلك لاطلاق اللفظ ش واللفظ الطلاق
لانهما اول المقيد لانه منه حكمهم وقهقبي احتمال وقوعه ش اي احتمال طلاقا ثلاث مطلق هم فتبقى اليمين ش فاذا
وجد العمل يقع الجواز والدليل على انه لم يصر الى الطلاقا الثلاث المملوكات مسئلة الدم فله انصرف الى الملكا ثم
يوقع ما بقي وكما لو قال كلمتا زوجتك فانت طالق ثلاثا فترجعا بعد زوج آخر فتبقى اليمين وبذلك ولو قال لمعه
ان دخلت الدار فانت حرة فاعثره ثم اشراه ودخل الدار فمشت فلو تقيد الجواز بهذا الملك لما عتق ولم يزلوا قال ابن
دخلت الدار فانت على كذا ش اي ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فيكون مقابله عنها وكيف يبطل تعليق التيميم
لان ما صفة التيميم طلاقا وما صفة التعليق ما يسميه طلاقا ثم لنا ان الجزاء لطلقات هذا الملك بدلالة الحال هم لا ينكر
اي لان طلاقا هذا الملك هم في المانع اذا اظاير عدم ما يحدث ش وكل ما كان مانعا من جبر الشرط وحالما عليه

وعند تمام الشرط ينزل الجبر لهم
لا يملك لا ينزل الا في الملك وفيما
بين ذلك الحال حال بقا اليمين
فيستنفذ من قيام الملك اذ بقاوه ش
وهو الذمة وان قال لها ش اي
الدار فانت طالق ثلاثا فخطبتا فمشتين
وتزوجا رجل آخر فدخل بها ثم
عادت الى الاول قد دخلت
الدار طلقت ثلاثا عند ابني حنيفة
وابي يوسف ش قال ابن المنذر
بذا قول ابن عمر وابن عباس في عطاء
وشريح وانحى وفي للبسوط وهو قول
ابن مسعود ومضى السد تعالى عنه
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق
وهو قول زفر وش وهو قول جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم والتابعين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم
واصله ش اي اصل هذا الخلاف هم ان
الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث
عند بهاش ش اي عند ابني حنيفة
وابي يوسف هم فتعود اليه بالثلاث
ش اي فتعود المرأة الى الزوج الاول
بثلاث تطبيقات هم وعند محمد وزفر
لا يهدم فتعود الى ما بقي من الطلاق
وتبين من بعد لشار الله تعالى ش
اي في انفس ما شمل به المطلقة هم
وان قال لها ش اي ان قال رجل
لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق
ثلاثا ثم قال لها انت طالق ثلاثا
فترجعت غير ه ودخل بها ثم رجعت
الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم
فدخلت الدار لم يقع شيء ش عند
علمائنا الثلاثة وبه قال الشافعي في
الجديد على المنصوص وماكنا واحمد
قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر
والشافعي ش في قول من يقع الثلاث
لان الجزاء ثلاث مطلق ش لان
الثلاث للملك فيما لم يملك طلاقا
مطلقا موز كانت مملوكة في الحال
ومتحدثة في المال هم وذلك لاطلاق
اللفظ ش واللفظ الطلاق لانهما اول
المقيد لانه منه حكمهم وقهقبي
احتمال وقوعه ش اي احتمال طلاقا
ثلاث مطلق هم فتبقى اليمين ش
فاذا وجد العمل يقع الجواز والدليل
على انه لم يصر الى الطلاقا الثلاث
المملوكات مسئلة الدم فله انصرف
الى الملكا ثم يوقع ما بقي وكما لو
قال كلمتا زوجتك فانت طالق ثلاثا
فترجعا بعد زوج آخر فتبقى اليمين
وبذلك ولو قال لمعه ان دخلت الدار
فانت حرة فاعثره ثم اشراه ودخل
الدار فمشت فلو تقيد الجواز بهذا
الملك لما عتق ولم يزلوا قال ابن
دخلت الدار فانت على كذا ش اي
ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد
زوج آخر فيكون مقابله عنها وكيف
يبطل تعليق التيميم لان ما صفة
التيميم طلاقا وما صفة التعليق ما
يسميه طلاقا ثم لنا ان الجزاء لطلقات
هذا الملك بدلالة الحال هم لا ينكر
اي لان طلاقا هذا الملك هم في
المانع اذا اظاير عدم ما يحدث ش
وكل ما كان مانعا من جبر الشرط
وحالما عليه

لتنزل عليه
السلام من
حلف
بطلاق
او عناق
وقال
الحشاء لله
مقال
متصلا
به لا حلف
عليه

المسئلة في الفصل المتقدم لانها ليست باستثناء بل هي تعليل واجب بان التعليل بمشيئة الله تعالى شيئا قويا بالاشتمال
يمنع حكم صد الكلام عما كان قبل الاستثناء بحيث لا يتوقف وجوده على وجود الشرط فكذا حكم صد الكلام من تنسخ اصله في التعليل
بمشيئة الله تعالى ولا يتوقف على وجود الشرط فلهذه المناسبة ذكر التعليل بالمشيئة في فصل الاستثناء قوله متصلا
على انه منتهى المعنى محذوف اي قوله متصلا والمراد من الاتصال ان لا يقطع قوله في شأن الله تعالى قبل قوله انت طالق
بكلام آخر ادسكوت واما الفصل في القطع ان تنسخ فلا عورة به لعدم مكان الترخيم ولو اتى بحرف الاستثناء بحيث لا يسمع ليقع
الاستثناء جميعا وبما اختار الكرخي لان السماع ليس بشرط صحة الكلام ولهذا يصح استثناء الاصم وان لم يسمع هو ايضا
وعلى شرط الاتصال بمهور العلاء وهو قول الاثمة الاربعة ونعم من جوز الاستثناء لم يقم من المجلس فيه قال الحسن البصري
وطاوس وعن ابن عباس جوازه الى مدة سنته وعنه جوازه ابد او قال سعيد بن جبير بعد اربعة اشهر وقال قتادة بعد ثنتين
وقال حماد الاستثناء زاد ام في ذلك الامر ولو جرى على لسان انشاء المدين فغير قصد لليقع طلاقه لان الاستثناء حقيقة
وهو صريح في باب الصريح لا يقتضي الى النية كقوله انت طالق ومطلقة وطلاقك وفيه خلاف الشافعية قوله لم يقع الطلاق به
قال طاوس عن ابي بصير النخعي والحكم والشافعي واسحاق وابو عبيد واليوثور وهو قول عطاء ومجاهد والزهري واشعبي ومحمد وعبد الرزاق
وسعيد بن المسيب والاذاعي وعثمان بن النقي وبه قال النظارية وابو سليمان وقال لك وكل قول وقادة وغيره قال صاحبنا لا
عليه وبه قال الشعبي وابن ابي ليلى واسحاق وابو عبيد وقال لك الاستثناء في الطلاق والعناق والهتاف ويعتبه العيين والزند
وعنه احمد لا يرفع الطلاق خاصة ويرفع العناق والايمان ثم اختلفوا في عمله اي في عمل الاستثناء فقال ابو يوسف البطلان به
قال بعض اصحابنا شافعي وقال محمد بن علي وبه قال بعض اصحاب الشافعي ويظهر منه الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال الشافعية
تعالى انت طالق فعند ابي يوسف انه لا يبطل الكلام سواء قدم او اخر بحرف الفاء او غيره وعند محمد يقف لانه للتعليل فاذا قدم
ولم يذكر حرف الفاء لم يتعلل لنفي الطلاق بل انشأه كذا في الجامع الكبير لقاضي خنجان وذكر في الفتاوى الصغرى النخعي على قول
ابي يوسف وذكر في الايضاح الاختلاف على العكس ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع
يقع الاستثناء بل يكون يمينا قال ابو يوسف ومحمد يكون يمينا حتى لو قال لهما ان حلفت ليطلاقك فعبدي حر ثم قال لهما انت
طالق انشأ الله بحيث في يمينة عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون يمينا ولا يحث ولا يقع الطلاق وكذا العناق لو قال لعبد
ان حلفت بعتك فانت حر ثم قال انت طلاق الله تعالى هم لقوله عليه السلام من حلف بطلاق لوطفاق وقال الشافعية
متصلا به فلا حث عليه اي لقول النخعي صلى الله عليه وسلم وبه الحديث بهذا اللفظ غريب روى اصحاب السنن الاربعة من
حديث ابي اسحق بن عمار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف من قدام

اشعبي

من شأنه اعدامه لانه بنسبته الاستثناء واليوسف يقول انه شرط ولمذا قال في الفتاوى الصغرى انت طالق انما
 السد فمؤيد عند ابى يوسف حتى لو قال لامرأة ان طلقك فانك طالق ثم قال لماتت طالق انما
 سينت عند ابى يوسف وعند محمد لا يكون بينا حتى لا يثبت به عندهم فان كذا الواتش وفي بعض النسخ وكذا ان مات
 وليس فيه لفظ قال وهو مخلوف على قوله لم يقع في اول الفعل معنى اذا مات المرأة بعد قوله انت طالق ثم قبل قوله انما
 ش اي لا يقع الطلاق ثم لان بالاستثنا خرج الكلام من ان يكون يجلبش فاذا بطل لا يجاب بطل حكمه والموت
 ينافي في موجب ش جواب عن سوال لمقدر تقديره ان يقال لموت ينافي قوله انت طالق حتى لا يقع الطلاق به بعد موتها
 فينبغي ان يكون منافيا للاستثنا وهو لم يطل فمقع الطلاق فاجاب بقوله الموت ينافي في موجب وهو قوله انت طالق
 وولج لم يطل ش وهو الاستثنا ومعنى قوله انما ش ان الموت لان موجب يستدعي المحل لهذا لو قال لامرأة انت طالق وموت
 كانت قبل قوله واحدة لا يقع لان الموت ينافي في المحلية والاستثنا لم يطل انه يستدعي صحة الايجاب الذي يقوم بالزوج
 والموت ينافي في الابطال من سجاك ما اذا مات الزوج لانه لا يتصل به الاستثنا ش اي بخلاف ما اذا مات الزوج قبل قوله
 ان ش ان حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل المنع وهو الاستثنا باول كلامه فانما يعلم ارادة الاستثنا بقوله قبل ذلك اني
 اطلق لمراتي وتشتي ثم لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال لثنتين ش اي وان قال انت
 طالق ثلثا الا لثنتين ثم طلقت واحدة ش وفي ذكر المثلثين اشارة الى التسهيل والكثير سواء خلافا للفرق فانه لا يجوز الاكثر
 ويدعى انه لم يحكم به العرب في الغاية ذهب النجاة من بل الكوفة والبصرة الى ان استثناء الاكثر غير جائز واختلفوا في جواز
 النصف وتبعه احمد فيها ونصب بعض المالكية الى هذا ايضا وفي المبدل والميزان روى عن ابى يوسف وهو قول الفرع انه
 لا يجوز استثناء الاكثر من الاقل وصوابه من الكل وفي الاسيحي روى عن ابى يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وهو لصواب
 وزعموا ان العرب لم يوجب في كلامهم على عشرة الا تسعة ولم يحكم به ولا يصح استثناء الكل من الكل وفكر ابن طلق في مختصره
 المعروف بالمغل قولين في جواز استثناء الكل من الكل وقال لا موسى مع بعض بل اللغة استثناء العقد ولا يقال له على اية
 الا عشرة الا خمسة وذكر ابو بكر بن الحنابلة ان لا استثناء لا يكون في الطلاق فاذا قال انت طالق ثلثا الا واحدة وقع ثلثا
 وهذا بطل لو قال انت طالق اربع الا ثلثا صح الاستثنا ويقع واحدة وفي المحيط لو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثنتين
 ان نوى استثناء الاولى والاخرة لا يصح لانه يشتمل على ثلثات وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الثانية
 صح ويقع ثلثان وكذا عند عدم النية خلافا لفرع احمد وفي الذخيرة وهذا قول ابى يوسف وروى هشام عن محمد لو قال انت
 طالق ثنتين وثنتين الا ثلثا يقع الثلث لانه نوى الاستثنا والكل ولو قال ثلثا الا نصف يقع ثلثان عند ابى يوسف وعند محمد

قال وكذا اذا مات
 قبل قوله انما ش الله
 لان بالاستثنا خروج
 الكلام من ان يكون
 فيجب للموت
 ينافي في موجب حدث
 البطل بخلاف
 ما اذا مات الزوج
 لانه لم يتصل به
 كاستثنا وان قال
 انت طالق ثلثا الا
 واحدة وقع ثلثان
 قال انت طالق ثلثا
 الا ثنتين طلقت

يقع الثلاث وبقوله قال لك والشافعي واحد ولو قال انت طالق واحدة ونصف الا واحدة ونصفا يقع ثنتان عند ابي يوسف
وهو رواية عن محمد وعنه يفتح واحدة وفي الذخيرة قال انت طالق ثلاثا الا واحدة وواحدة بطل الاستناء ووقع
الثلاث عند ابي حنيفة وعند جابري ثنتان وعن ابي يوسف يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة
اللاثلاث بطل الاستناء ولو قال انت طالق ثنتين واحدة وواحدة وثلثين الا ثنتين فحي ثلاث ولو قال انت طالق ثمانية
وثلثين الا واحدة يقع ثنتان ويصير تشبيها الواحدة الواحدة من الثنتين ولو قال ثنتين واربعا الا خمس يقع الثلاث
وذكره القدرسي وفي المنتقى قال انت طالق ثلاثا وثلاثا الا اربعاً فحي ثلاث عند ابي حنيفة ويروى عن محمد ويصير قوله
وثلاثا ثانيا لغيره فاصلا وقال ابو يوسف تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد ولو قال انت طالق عشر الا اربعاً الا
يقع واحدة ولو قال انت طالق عشر الا اربعاً الا تسعا يقع واحدة ولو قال الاثنايا يقع ثنتان ولو قال لاسبعيا
يقع الثلاث ولو قال هذه طالق وهذه طالق الا هذه كان للاستناء باطلا ولو قال انت طالق خمساً الا واحدة يقع
الثلاث وفي وجه الخلاف يقع ثنتان هم والاصل ان الاستناء حكم بالاصل بعد التيناش بعض التنازل المتلثة وسكون
النون وهم اسم بمعنى الاستناء ومعناه ان صدر الكلام بعد الاستناء يصير عبارة عما وراء الاستناء يدل عليه
قوله تعالى فليث فيهم الف سنة الخمسين عاما معناه ليث فيهم مائة وخمسين عاما هو الصحيح شاحته زعموا
البيضا انه اخراج وفيه معنى المعاصرة وهو صفة الاصول ومعناه ش اي معنى التيناهم انه تكلم بالمتنني منه
او لا فرق بين قول القائل اعلان على وجهه وبين قوله عشرة الا تسعة فيصح استناء بعض من الجملة لا يمتنع التكلم
بالبعض بعده لا يصح استناء الكل من الكل لانه لا يمتنع بعده شي كيصير تكلم به وصارفاً للفظ اليه ش الضميمة بعده
يرجع الى استناء الكل في يرجع الى شي وكذا في اليه وهذا كما اذا قال لامرأة انت طالق ثلاثا الا ثلاثا تطلق ثلاثا
بطلان الاستناء وقال شمس الاسنة السخنة في مبسوطه وعن بعض شائخنا ان استناء الكل رجوع وان الرجوع عن الطلاق
باطل وليس كذلك لانه يطل استناء الكل من الوصية مع ان الوصية تشمل الرجوع وذكر المصنف في زيادته اذا استثنى
الكل من الكل لا يصح اذا كان ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استناء الكل من الكل
من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي لا يصح الاستناء بل يطلق كلهن ولو قال كل نسائي طالق
الا زيب وعمرة وكبرة وسلمي لا تطلق واحدة منهن وان كان يستثنوا لكل من كل وهذا لان الاستناء تصرف
لفظي فيصح فيه اللفظ كلما استثنى الجزء عن الكل صح لفظا فكذا فيما بقي طو كان الاستناء يتبع الحكم الشرعي لما هم
في قوله انت طالق عشر الا تسعا لانه لا يزيد على الثلاث مشرعا وما يوجب الصريح باخلافهم فاصح شرعا اي الاستناء

ولا يمتنع ان الاستناء
تكملة لاصل جحد
التيناهم المصنف
الله تكلم بالمتنني منه
الاخرين بين قول القائل
لفلانة على وجهه
قوله عشر الا تسعة
فيهم استناء البعض
من الجملة لانه يمتنع
التكلم بالبعض
بعده ولا يصح
استناء الكل من
الكل لانه لا يمتنع
بعده شي كيصير
تكملة لاصل جحد
اللفظ اللفظي
واضا يصح الاستناء

هم اذا كان موصولا بهش اي بالاستثناء هم لما ذكرنا من قبل ش اي في قوله انت طالق في نساء المذمومة كما لا يصح
قوله انشاء العدة المتصلة لا يصح قوله انت طالق الا واحدة وقوله الاثنتين الاستصلاهم اذ ثبت هذا في الفصل الاول
ش اراد به استثناء الواحدة من الثلاث هم متى منهش اي متى من استثنى منه هم ثنتان فيقعان وفي الثاني ش اي متى
الثاني اراد به استثناء اثنتين من الثلاث هم واحدة فيقع واحد ولو قال الا ثلاثا يقع الثلاث ش يعني اذا قال انت
انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث هم لانه استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء ش لعدم بقا شيء بعد الاستثناء بضم
عبارة عنه والعدل علم

باب طلاق المريض اي في بيان احكام طلاق المريض ولما فرغ من بيان طلاق الصحيح شرع في بيان
طلاق المريض لان المرض عارض الاصل وعدمه المرض معنى يزول بجلو في بدن الحي اعتدال لطباع هم واذا طلق
الرجل امراته في مرض موته طلاقا بانها ماتت وهي في العدة وترثه ش اي وترثه المرأة زوجها المطلق ميراثها الشرعي
هم وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ش في هذه اربعة عشر قوله الاول انه لا يقع طلاقه وعزاه ابن حزم الى
عثمان رضي الله تعالى عنه الثاني يقع طلاقه وترثه بشرط قيام العدة وهو قول عمر وابنه وابن سفيان وابن كعب و
رضي الله تعالى عنهم وبه قال لمغيرة النخعي وابن سيرين وعروة وشعبي ومشرح مبيد بن ابي عبد الرحمن وطائفة من
وابن شبرمة والليث بن جهم بن بيان الثوري ومحمد بن ابي سليمان الحارث الكوفي الثالث ترثه الممتزوجة زوجها آخره
انقضت ميراثها وهو قول ابن ابي ليلى واحمد واسحاق ابني عبيد الله ترثه وان تزوجت عشرة ارجل وبه قال مالك
والليث في رواية عنه وذكره ابن رشد في الفوائد الحارثية وبه قال الحسن البصري الساساني صح منه
من مرض اخر لا ترثه عندنا وقال المزني والثوري والاولاد وزفر واحمد واسحاق ترثه ان مات قبل انقضاء عدتها
عنهم ابن حزم في المجلد الساساني ترثه وبه قال ابن حزم في المجلد الساساني ترثه ان مات قبل انقضاء عدتها
عدتها الى عدة الوفاة ما تنكح وبه قال الشعبي الساساني ترثه من ثلثات حيض او اربعة اشهر عن ابي حنيفة
ومحمد العاصم ترثه قبل الدخول عليها العدة وهو قول ابن واسحاق وابو عبيد الثاني عشر لو خير بافطقت نفسها ثلاثا
او اختلعت منه او حلفت بطلاقها على نحوها الدار وهو صحيح عند الحنفية مرض عند الدخول او قال وهو صحيح ان قدمه غلام
فانت طالق ثلاثا فقدم وهو مريض طلقت ثلاثا لا ترثه عندنا وعند مالك ترثه في الكل الثالث عشر سبب الصداق لها
كما لا ولا ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال جابر بن زيد والربع عشر لا ترثه اصلا قبل الدخول وبعده وهو قول فطاهير
وابن ثور واختاره ابن المنذر وفي لاشراف وهو الجدي لاشراف وفي القديم الزوج غار والميراث فيه ثلاثة اقوال الاول

اذا كان موصولا به
كما ذكرنا
من قبل اذا
ثبت من افعى الفصل
الاول المستثمنة
ثنتان فيقعان
وفي الثالثة
واحدة فيقع
واحدة ولو قال
الا ثلاثا يقع الثلاث
لانه استثناء الكل
من الكل
فلم يصح الاستثناء
والله اعلم
باب
طلاق
المريض
اذا طلق الرجل امراته
في مرض موته
طلاقا بانها
ماتت وفي العدة
وترثه وان
مات بعد
انقضاء العدة
فلا ميراث لها

مثل قولنا والثاني مثل قولنا حدثنا الثالث مثل قولنا لك ابداهم وقال الشافعي لا تترش في الوجهين ش اى قبل العدة
 وبعد ما وفي شرح الاقطع والشافعي اقول اجد بانها لا تترش في الوجهين سواء مات في العدة او بعد العدة والاخر انها
 تترش ما لم تزوج بزواج اخر وان لم تقضت العدة وهو قول مالك الاخر انها تترش وان تزوجت بزواج اخر وهو قول
 ابن ابي ليلى هم لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض ش اى بعاض الطلاق البائن هم وبسبب ش اى الزوجية
 بسبب الميثاق هم ولهذا اش الصياح لقوله لان الزوجية بطلت بهذا العارض هم لا يبرئها اذ ماتت ش لان الارث
 قد زال فلا ثبت الحكم بالسبب هم ولنا ان الزوجية سبب ارثها في مرض موتة والزواج قصد البطلان ش اى بطلان
 ارثها هم فيه وعليه قصد ش اى يريد على الزوج قصده وبو قصد البطلان لارث هم بتاخير علة ش اى عمل الطلاق
 هم الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنما ش اى الاكل في الضرر عن المرأة وكان الطلاق لم يوجد في حق الارث
 هم وقد امكن ش جواب عما يقال ان كان سبب تاخير العمل دفع الضرر عنها وجبان يستوى في ذلك المبرطوة وغيره
 وما قبل انقضاء العدة وابعدها قاجاب بقوله وقد امكن دفع الضرر وتقديره انما يصح تورثها من اهلها امكن تاخير عمل الطلاق
 ليكون السبب هو النكاح قاجا وقد امكن ذلك الى زمان انقضاء العدة هم لان النكاح في العدة يبقى في حق بعض الثما
 ش من حرمة التزويج وحرمة الخروج والبر وزوجية نكاح الاخت ونكاح اربعة سواهم فجاز ان يبقى في حق ارضا
 منه ش دفعا للضرر عنها هم بخلاف ما بعد انقضاء العدة لانه لا امكان ش اى لا امكان التاخير عمل الطلاق لعدم
 بقاء النكاح اصلا هم والزوجية في هذه الحالة ش بذا جواب عن قوله ولهذا لا يبرئها اذ ماتت اى الزوجية فيما
 اذا كان الزوج مريضا مرض الموت هم ليست بسبب لارثه عنها ش لانه لم يتعلق حقها بها لكونها مريضة هم فيسقط
 في حق ش قال السفنا في فيسقط بالنصب لانه جواب النفي وقال لاكمل وقال بعض الشافعين بالرفع لا غير وكل منها
 وجه خلا قوله لا غير فانه لا وجه له انتهى قلت اراد بقوله بعض الشافعين الاترازي فانه قال في شرحه فقوله فيسقط
 في حق بالرفع لا غير اى فيسقط الزوجية بالطلاق البائن في حق الرجل حقيقة وكلما خلا برئها اذ ماتت لبطلان
 الزوجية اصلا بخلاف ما اذا مات الزوج حيث ترثه المرأة لان الزوجية وان بطلت بالطلاق البائن حقيقة
 جعلت باقية في حقها دفعا للضرر عنها لانه قصد البطلان حقها ولا يجوز ان يقال بالنصب جوابا للنفي لانه حقيقة
 المفروض لانه يكون معناه لو كانت الزوجية سببا ارث الزوج عنها لبطلت ولكنها ليست بسبب فاذ لم تبطل الزوجية
 بسبب ان يرثها ولا يقول به احد الا نحن ولا الشافعي والذي وقع في بعض الشروح بنصب للاهم هو انتهى قلت الكا
 جميع السفنا في حق فيسقط بالنصب لانه جواب للنفي والذي قاله الاكمل هو الوجه فافهم خصوصاً اذا مضى به ش اى

وقال الشافعي لا تترش
 في الوجهين لان التزويج
 قد بطلت بهذا العارض
 وهي السبب لهذا
 الاثر بها لاذ ماتت
 ولنا ان الزوجية سبب
 ارثها في مرض موتة
 والزوج قصد البطلان
 فيرد عليه قصده
 بالسبب على ان يبرئ
 انقضاء العدة دفعا
 للضرر عنها وقد امكن
 لان النكاح في العدة
 يبقى في حق بعض الثما
 فجاز ان يبقى في حق
 ارثها عنه بخلاف
 ما بعد انقضاء
 لانه لا امكان ولا تزويج
 في هذه الحالة ليست
 بسبب لارث عنها
 فيسقط في حق
 خصوصاً اذا مضى به

لا سيما ان الزوج اذا ارضى بجرانه من الارث حيث اقدم على الطلاق واعلم ان اصحابنا استدلوا في هذا الباب بالمثل
 ولا يخل وصاحب الهداية لم يذكر شيئا من النقل فنقول باجماع الصحابة على توريث امرأة القاربانية ان عبد الرحمن بن
 عوف رضي الله عنه طلق امرأته تافرا في مرض موته فورشما عثمان رضي الله تعالى عنه ولم يذكر عليه حديث من الصحابة رضي
 تعالى عنهم فحمل الاجماع فان قلت لانهم الاجماع لانه روي عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه انها في حديث
 حماد بن اسود قال لو كان الامر لي لما ورثتها قلت اجيب بانه قد خرج عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه انها قال هذا الكلام
 في وقت امارته بعين اجماع والخلاف المتأخر لا يرفع الاجماع السابق ولكن سلمنا انه قاله وقت توريث تافرا
 ما ورثها عثمان وجه الاستحسان طرأ ونقول كانت تافرا سالت الطلاق فاعتقد ابن الزبير ان سوالها يقطع الارث
 ويقتول لكن عثمان انما ورثها عند وجود سوال الطلاق فاعتد به ولي انتهى وفي السروحي ذبا بوا عن قول ابن الزبير
 في خلافة لو كنت انما اقل توريثها ان لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء وفي الحديث وكان الاجماع قد انعقد على ذلك
 وخلافه بعد وقوع الاجماع من الصحابة لا يقدح فيه لاننا نعرض لغيره في صحة الاجماع او خالفه لتوريثه بعد سوالها
 وقرى ذلك لعل عثمان كان يرى ان ذلك لا يقطع ارثها وفي الجواب والحمل في رواية كان توريث عثمان بعد
 انقضاء العدة وروي بشام عن ابي مسلم عن ابيه انه كان بعد العدة وروى عنه ابو عمر انه كان في العدة وقال بن حزم
 وعمر بن ابي حفص الكندي ثبت من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابي ليلى انه سأل عبد الله بن الزبير قال قال طلق
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه نبت الاصبع الكلبية فبعتها ثم مات في العدة فورشما عثمان رواه عنه الحجاج
 بن المنهال وسعيد بن منصور وقد انفقا على ان توريثها كان في العدة وهو قول الجمهور كقول من قال انه ورثها
 بعد انقضاء العدة مع ضعفه انه كان تافرا في العدة ووقع بعد العدة وكان موته قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله
 فلم يلبث الا يسير حتى مات وتما في غير النكاح والتمتاته من فوق وتخصيف الميراث وكسر العناء للجمعة وفي آخره ائبت عمر بن
 الاشعث السلمي قال ابو عمرو بن النخشا الساعرة بنت عمرو بن الشريد رباح بن ثعلبة بن جفاف بن امرئ القيس بن نبتة
 بن سليم قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم مع قومها فاسلمت فذكره وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ميتا
 بها ويعجب شعرا كانت تنشره وهو يقول في يابن من يومي بيده عليه السلام واجمع اهل العلم بالشعر انه لم يكن يراه قط
 قبلما لا بعد ما اشعر منها وقالوا لم نخشاها من شره وكانت حضرت حرب القادسية ومعاوية بن ابي ربيعة رجال يستشهد
 الاربعة فيها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعطي النخشا الاربعة او لا ولا الاربعة لكل واحد ما ياتي وروى عن قبض رضي الله
 تعالى عنه وفي السروحي عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه لما قضى توريثها قال فمن كتاب الله وروى عنه

انه قال من كتابه اى ما قصدت الفار وحصل لها بالصلح من بيع سهمها ثمانون الفا وذكر بعض اهل الحديث انها كانت وثانية وذكر عبد المعنى في الامم ان ورشة كانوا يقطعون سائل كذهب بالتوسم فيقسمونها ومن الدليل في هذا الباب ما روى عن ابي بصير النخعي انه قال جارية البارقى الى شيخ من عند عمر بنى السد تعالى عنه بنى خصال منهن ذوالقلم المرض امرأة وثلاثة اذلات وهى فى العدة وعن الشعبي ان ام البنين بنت عيينة بن حصين كانت تحت عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه فارقتا بعد ما حوصر فجارت الى على بنى السد تعالى عنه فارقتا بعد ما حوصر ففلق بذلك فقال فركما حتى اذا شرف على الموت فارقتا فموتت ثمانه وعن عائشة رضى الله تعالى عنها ان امرأة الفارث ثم اعلم ان الذى ذكره صاحب الهداية مع الخلاف فيه انه اذا كان طلاق المرض بانها كما اذا اصرح به اما اذا كان حيا فبالاولى ان ترث لان حكم النكاح قائم فان قلت على ما ذكرت كان ينبغي ان الارث ايضا فى البائن قلت زمن مرض الموت زمن تعلق حق الوارث بالمدبروث ولما ائتمن من التبرع بما زاد على الثلث فبقى النكاح فى حق الارث فان قلت يمنع النكاح اصلا ولما ائتمن يجب عليه الحد اذا اوطىها ولا ترث اذا كان الطلاق بمرضها وكذلك اذا كان الطلاق قبل له نول وكذا الارث اذا مات بعد انقضاء العدة وكذا الارث اذا برأ ثم مات مبي فى العدة قلت اجيب ان وجوب الحد باعتبار تعلق الحل ولم يدل على ارتفاع النكاح اصلا بل هو قائم من وجوب الحد لا يجوز للمعتق ان يتزوج بزوج اخر وان طلاق بمرضها بائنا حيا واللاقرا منه وان طلاق قبل الدخول باعتبار عدم وجوب العدة فلم يكن ابقاء النكاح حكما وان انقضاء العدة يكمنها من التزوج بزوج اخر فوجب المنافى للنكاح الاول فلم يخل قائما حكما وان فى البراءة لم يكن حتما متعلقا بالزوج زمان الطلاق ولم يوجد تصد بطلان الحق وان موت المرأة لانه بقى الزوجية فى حقه للاحقية ولا حكما وفى مختل الكافى وان كانت المرأة امه او يهودية او نصرانية فابانها فى مرضه بغير امرها ثم اعتقت الامه واسلمت الكافرة ثم مات وهى فى العدة فلا ميراث لها منه لانه لم يكن فارا من ميراثها يوم طلق لانه لم يتعلق حتما بالامه وان طلقها ثلثا بامرناش اى قالت له طلقنى ثلثا فطلقها ثلثا تطلقيات فى مرض موتهم او قال لها اختارى شى اى او خبرنا فى مرض موتهم فاختارت نفسها شى اى قالت اخترت نفسي هم او اخلعت منى شى اى او اخلعت المرأة من الزوج هم ثم مات شى اى الزوج والحال انها فى العدة وهو حى قوله هم وهى فى العدة لم ترثه شى جواب اسأل لثلاث اى لم ترث الزوج هم لانها رضىت بابطال حتما لا بغير شى اى لاخير على الطلاق فى بطلان امرها اى انقضاء حتما هم نفسها شى وقدر رضىت بقوله ونفى المحيط لوجوب الفرقه من قبلها فى مرضهم ترث منه لانها باشرت بسبب بطلان حتما ولو جارت الفرقه منها فى مرضها وثبنا

وان طلقها

ثلثا بامرها اوت

لها اختارى

فاختارت

نفسها او اختار

نفسها وهى

فى العدة

لم ترثه لانها

رضيت

بابطالها

والتلخيص

وان قالت ملق للرجعة فطلقها
ثلاثا وثلاثه لان الطلاق الرجعي كالمطلق
الكلح فلم تكن بسواها راضية
يطلون حقها وان قال بها في حق
موتها كنت طلقته ثلاثا صحي
وانقصت من تلك فصح حقه
اخر لها بدین اداوى لها بوضیة
فلها الاقل من ذلك ومن الميراث
في قولهم جميعا الا على قول زفر
فان لها جميع ما اوصى ما اوصى
لان الميراث لما بطل بسواها
نزول المائد من صحة الاقرار
والوصية وعقب قولها في المسئلة
الاولى انها لما انفصل قاعله
الطلاق وانقضاء العدة صار
لجنينة عنه حتى جاز لان يتزوج
اخيها فالتقدم للتمتع كالميراث
انتهى بشهادته لها ويجوز
ضمن الزكوة فيهما بخلاف
للمسئلة الثانية

الزوج قبل ينبغي ان يرثا لانا جعلنا قيام العدة كقيام الكلح في حقها ولا عدة بينهما عند موتها فلم يبق الكلح كما بعد
العدة قيل في جوابه لما صارت محجورة عن ابطال حقها بقينا الكلح في حق الارث دفعا للضرر عنه اوده والاقتصاد ابطال
حقه كما حكمنا في شتم الكلح بمرانه روا القصد وكذا لو حصلت العدة بسبب الحب والعدة وخيار البلوغ والعتق
في مرضه لا يرث لرضاها بالابطال لان كانت مضطرة لان سبب لاضرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن جائزا في الفرق
وفي الجابح لو عارضة في مرضها في خيار العتق والبلوغ ورثها الزوج لانها جازت من قبلها ولهذا لم تكن طلاقا
وفي النيايح محل هذا قول ابي حنيفة ومحمد وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثا ورثته لان لطلاق الرجعي
لا يزال الكلح فلم تكن بسواها راضية بالابطال حتماش والسؤال مصدر سأل الشيء وهو امنانة المصدر كالمفعل
والمفعول متر وك اى بسوال لمرأة الطلاق الرجعي وفي بعض النسخ بسواله بذكر كير الضمير المضاف اليه وهو من
امانة المصدر المضاف الى المفعول والفاعل متر وكل اى بسوال الطلاق الرجعي كذا قدره الاترازي والتقدير
على هذا الوجه بسوال لمرأة اياه الطلاق الرجعي وان قال لها ش اى وان قال لرجل لامرأته في مرضها
قد كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت عدتك فصدمته ش اى لمرأة صدقت زوجها بذلك لاسيما لها ان
بالنساء وان كانت بت بالبينة ثم اقول لها بدین ش بان قال لها في ذمتي كذا وكذا ادر بها مثلا ص اداوى لها بوضیة
ش من تركته ثم فلها الاقل من ذلك ش اى من المقربة والوصية هم من الميراث عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
وقال ابو يوسف ومحمد جميعا الميراث بوضیة واقتراره لها ش اى جميع ما اقر لها واوصى لها سواء كان اقل من الميراث
او اكثرهم وان طلقها ثلاثا في مرضه بامرنا ش بان قالت لطلقني وهو مرض فطلقها ثلاثا ثم اقر لها بدین اداوى
لها بوضیة فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ش اى في قول ابي حنيفة وصاحبيه وفي الجابح محل هذا
قول ابي حنيفة ومحمد هم الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى به وما اقر لان الميراث لما بطل بسواها زال المانع من حق
الاقرار والوصية ش والاميراث لها لانها استقطت بسواها ثم وجب قولها ش اى قول ابي يوسف ومحمد في المسئلة
ش اى فيما اذا قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت عدتك فصدمته ثم امناش اى الزوجين
هم لما تصاد قاعله الطلاق ش اى على وقوعهم وانقضاء العدة ش اى على انقضاء العدة هم صارت جنينة
عنه ش اى من الزوج هم على ان تزوجتها بعد التهمة ش اى جوب تصادق الاترازي ش ايضا لان عدم التهمة هم ان
ش اى ان الشان هم تقبل شهادته لها ويجوز دفع الزكوة اليها ش لان اقراره صار كقراره لسائر الجانبا
وكذا اوصية عدم التهمة اخذها الاجامهم بخلاف المسئلة الثانية ش اى ما اذا طلقها ثلاثا في مرضه لم يزل

هم لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم يدرك على دليل التهمة على اى حكم يرتب على دليل التهمة وثبت به هم ولذا اشرك في الحكم اية على دليل التهمة هم يدرك على النكاح ش حيث لا يجوز شهادته احد الزوجين الاخر للتهمة هم والقاربة ش حيث لا يجوز شهادته القريب للتريب معنى قرابة الاولاد لا يجوز شهادته الاخر لان لا تعدل التهمة بهذا اطلقوا والمداوذا لم يكن الاخر في مياشهم هم ولا عدة في المسئلة الاولى ش لتساوئهما على انتفاء العدة ليس فيها دليل التهمة هم ولا في حنفية في المسئلة ان التهمة قاتل ش بسبب التواضع هم لان لمرة قد تنحل الطلاق لينفتح باب الاقرار والوصية عليها ش اى على المرأة وموت علق بقوله لينفتح فيها جهاش الرفع لانه فاعل هم والزوجان قد توافعا من التواضع وموعبة عن وضع الشخصين ايما على ش واحد وكذا الموانعة هم على الاقرار بالفرقة وانتفاء العدة ليبر الزوج بماله زيادة ش اى لاجل الزيادة هم على مياشها وبه التهمة في الزيادة فردنا مياش اى الزيادة هم ولا التهمة في قدر الميراث فصمنا ش اى قدر الميراث هم والموانعة بماوة ش جواب عن سئلة ايما بيانه ان لموانعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزوج والشهادة فلا تهم في حق هذه الاحكام ش لان الاقرار بتمتة الاثم تميم في حق الاثم لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الارث دون غيره وفي الذخيرة لا بد من حكم الى الال فاكان حال خصوته وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال بوجوب محصور ش وفي اكثر نسخ افعال محمد في الجامع الصغير ومكان محله في البيان ان حكم الغار غير مخفي في المرض بل قال كل شى يقرب الى الملاك غالباً فهو في معنى مرض الموت هم وفي حنفية انتقال ش اى وكان في صف انتقال في الحرب هم فطلق امرأته ثلثا لم تر ش اى لم ترث المرأة زوجها وان كان ش اى لذي في صف انتقال هم قد بارز جلالت من المباشرة في الحق وعلى خروج من الصف لطلب انتقال هم او قد مر ش على صيغة المجهول اى او قدم الرجل هم ليقبل في قصاص ش كلمة في بيان اى لاجل قصاص هو قوله تعالى فذلكم الذي تقتنى فيه وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في برة اى على برة هم او جرح ش اى وقدم لاجل جرح بسبب الزنا هم في ان مات في ذاك الرجل وقتل ش اى وقتل بسبب آخر فنية يقتل لانه لا فرق بينما اذ مات بذلك بسبب وبسبب آخر صاحب لاش بسبب لمرئى وقتل بانظار الرواية عن ابي حنيفة وهو المذكور في مختصر الكافي والمبسوط والشان قال شمس الامنة اشترى في سببه كالتيسى بن ابيان يقول لاسيكت لما لان مرض الموت يكون سبباً للموت ولمات بسبب آخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت حصل بالمرض السبب الاخر يكون متمماً له لا منساقاً فيثبت الحرز فترث هم وهما ش اى اصل ثبوت حكم القدر هم مياش ش اى اول الباب هم ان امرأة الفاترث اتهمناش لا قياسي كما يلوحد قال المياش فاعلى لان سبب لارث انتفاء النكاح بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالطلاق والحكم لا يثبت بدو الالسبت بل الاستحسان وهو اتفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه فصار هم وانما ثبت

لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم يدرك على دليل التهمة ولهمناش اى على النكاح ش حيث لا يجوز شهادته احد الزوجين الاخر للتهمة هم والقاربة ش حيث لا يجوز شهادته القريب للتريب معنى قرابة الاولاد لا يجوز شهادته الاخر لان لا تعدل التهمة بهذا اطلقوا والمداوذا لم يكن الاخر في مياشهم هم ولا عدة في المسئلة الاولى ش لتساوئهما على انتفاء العدة ليس فيها دليل التهمة هم ولا في حنفية في المسئلة ان التهمة قاتل ش بسبب التواضع هم لان لمرة قد تنحل الطلاق لينفتح باب الاقرار والوصية عليها ش اى على المرأة وموت علق بقوله لينفتح فيها جهاش الرفع لانه فاعل هم والزوجان قد توافعا من التواضع وموعبة عن وضع الشخصين ايما على ش واحد وكذا الموانعة هم على الاقرار بالفرقة وانتفاء العدة ليبر الزوج بماله زيادة ش اى لاجل الزيادة هم على مياشها وبه التهمة في الزيادة فردنا مياش اى الزيادة هم ولا التهمة في قدر الميراث فصمنا ش اى قدر الميراث هم والموانعة بماوة ش جواب عن سئلة ايما بيانه ان لموانعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزوج والشهادة فلا تهم في حق هذه الاحكام ش لان الاقرار بتمتة الاثم تميم في حق الاثم لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الارث دون غيره وفي الذخيرة لا بد من حكم الى الال فاكان حال خصوته وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال بوجوب محصور ش وفي اكثر نسخ افعال محمد في الجامع الصغير ومكان محله في البيان ان حكم الغار غير مخفي في المرض بل قال كل شى يقرب الى الملاك غالباً فهو في معنى مرض الموت هم وفي حنفية انتقال ش اى وكان في صف انتقال في الحرب هم فطلق امرأته ثلثا لم تر ش اى لم ترث المرأة زوجها وان كان ش اى لذي في صف انتقال هم قد بارز جلالت من المباشرة في الحق وعلى خروج من الصف لطلب انتقال هم او قد مر ش على صيغة المجهول اى او قدم الرجل هم ليقبل في قصاص ش كلمة في بيان اى لاجل قصاص هو قوله تعالى فذلكم الذي تقتنى فيه وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في برة اى على برة هم او جرح ش اى وقدم لاجل جرح بسبب الزنا هم في ان مات في ذاك الرجل وقتل ش اى وقتل بسبب آخر فنية يقتل لانه لا فرق بينما اذ مات بذلك بسبب وبسبب آخر صاحب لاش بسبب لمرئى وقتل بانظار الرواية عن ابي حنيفة وهو المذكور في مختصر الكافي والمبسوط والشان قال شمس الامنة اشترى في سببه كالتيسى بن ابيان يقول لاسيكت لما لان مرض الموت يكون سبباً للموت ولمات بسبب آخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت حصل بالمرض السبب الاخر يكون متمماً له لا منساقاً فيثبت الحرز فترث هم وهما ش اى اصل ثبوت حكم القدر هم مياش ش اى اول الباب هم ان امرأة الفاترث اتهمناش لا قياسي كما يلوحد قال المياش فاعلى لان سبب لارث انتفاء النكاح بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالطلاق والحكم لا يثبت بدو الالسبت بل الاستحسان وهو اتفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه فصار هم وانما ثبت

حكم الفراق بتعلق حقهما
بماله واغايته على مخرجهما
الصلوات غالباً كما اذا اكل حصا
الفراش وهو ان يكون بحال
لا يقوم بحول لجهه كالتقاء
الاصلود قد ثبت حكمها
بما هو في معنى اللص توجه
الصلوات الغالب ما يكون
الغالب منه السلوة او
حكم الفراق المحصور
والذي في صف القتال
الغالب منه السلوة لان
الحصن لدفع بأس العدو
وكذا المنفعة فلا يثبت به
حكم الفراق الذي لا راد و قد
ثبت الغالب منه السلوة
فحققت به الفراق لهذا
اخوان يخرج على هذا الخبر
وقوله اذا مات في ذلك
الوجه او قتل دليل على انه
لا فرق بين ما اذا مات
بذلك السبب وبسبب
آخر كما صاحب الفرائض
بسبب المرض اذا قتل
واذا قاتل الرجل كرامته
وهو صحيح

حكم الفراق بتعلق حقهما
بماله واغايته على مخرجهما
الصلوات غالباً كما اذا اكل حصا
الفراش وهو ان يكون بحال
لا يقوم بحول لجهه كالتقاء
الاصلود قد ثبت حكمها
بما هو في معنى اللص توجه
الصلوات الغالب ما يكون
الغالب منه السلوة او
حكم الفراق المحصور
والذي في صف القتال
الغالب منه السلوة لان
الحصن لدفع بأس العدو
وكذا المنفعة فلا يثبت به
حكم الفراق الذي لا راد و قد
ثبت الغالب منه السلوة
فحققت به الفراق لهذا
اخوان يخرج على هذا الخبر
وقوله اذا مات في ذلك
الوجه او قتل دليل على انه
لا فرق بين ما اذا مات
بذلك السبب وبسبب
آخر كما صاحب الفرائض
بسبب المرض اذا قتل
واذا قاتل الرجل كرامته
وهو صحيح

هم اذ جاز رسالته او اذ اشغى وقال لها اذ هم غلبت الدار واذا وصل فلان نظره واذا دخل فلان الدار من هذه
 اربع صور تعليلية وقوله طالق من جوابها اي طالق بان لان حكم الفراق ثبت بالباقي من فمكنت ش اي جرت وثمرت
 فمكنت ما منه هذه الاشياء ش اي مجي راس الشهر ودخول المرأة الدار مصلوة فلان نظره ودخول فلان الدارم والزوج يصح
 ش اي الحال ان الزوج كان مريضاً وقت وجوب هذه الاشياء لم ترث ش جواب ذاتي الصورة المذكورة الان في صورة
 المستثناة على المجي الآن وقال زفر ترث لان المعلق بالشرط كالمتبرع عند وجوب الشرط قلنا لا ترث لانه لم يوجد منه الفراق
 فلا ترث بيانه انه كان حين علق صحيحاً ولم يكن حق المرأة متعلق بما له فلم يوجد الفراق ومن وجد شرط لم يوجد فعل من الزوج
 لان الشرط امر ساقط او فعل لا اجنبى والزوج ليس بقاد على ابطال التعليق ولا على منع الفعل الساقط ولا منع الاجنبى من
 ايجاد الشرط فلم يكن قادراً فلم ترث لعدم قصد العود وان من الزوج من كان يقول في المرض ترث الان في قوله اذ دخلت
 ش هذه الصورة المستثناة من الصور الاربعة المذكورة وهذا ش اشارة الى المذكور من الصور المذكورة منه اي قوله
 اذ دخلت الدار الخطاب الى المرأة او الى نفسه على جوارحه ش الاول هو قوله ما ان تعليق الطلاق بمجي الوقت ش بان
 قال ذاجار اس لشرفان طالق وان في بقوله ما او فعل لا اجنبى ش بان قال ذاسلي فلان نظره واذا دخل فلان هذه
 فالثالث هو قوله ما او فعل نفسه ش بان قال ان دخلت هذه الدار بالاخبار عن نفسه الرابع هو قوله ما او فعل المرأة ش بان
 قال مخاطباً لها ان دخلت هذه الدار لم يكن بيتش اي من اوجده المذكورة هم على وجهين ش احدهما قوله ما ان كان
 التعليق في الصحة والشرط في المرض ش والاخر هو قوله ما او كلاهما ش اي التعليق والشرط وجداً كلاهما هم في المرض ما الوجهان
 الاولان هما ان كان التعليق بمجي الوقت بان قال ذاجار اس لشرفان طالق او فعل لا اجنبى بان قال ذاسلي
 فلان الدار او فلان النظر فان كان التعليق والشرط في المرض فلها الميراث لان القصد الى الفراق قد يتحقق منه ش
 من الزوج هم مباشرة التعليق في حال تعليق حتماً بما ش وهو حال المرض الذي يخاف منه الملاك ولما لا يجوز له ان يكون
 باكثر من الثلث الا باعادة الورثة هم وان كان تعليق في الصحة والشرط في المرض لم ترث وقال زفر ترث لان المعلق بالشرط
 ينزل عند وجوب الشرط كالمتبرع فكان ايقاعاً في المرض ش اي مكان المعلق بالشرط ايقاعاً في المرض هم ولان التعليق بالشرط
 يصح تطبيقاً عند الشرط حكماً لا قصداً ش معنى من حيث الحكم لاس من حيث القصد يعني يسلم قول زفر انه يصير كالمتبرع حكماً لا قصداً
 ولما لو كان ما قلنا عند التعليق مجبوعاً عند الشرط يقع الطلاق فلو كان التعليق تطبيقاً عند وجوب الشرط لا يقع لعدم قصد العود
 بعد التعليق لان التعليق ثم جرت ثم لم يمت فلو كان التعليق تطبيقاً عند وجوب الشرط ينبغي ان يحث ثم لا طائل الا من كلما ترث ترث لان تعليق التعليق
 فلم يوجد من جهة منع وجود الشرط ولا يقدري على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبى عن ايجاد الشرط هم ففما الوجه الثالث

اذ جاز راس الشهر واذا دخلت
 الدار واذا وصل فلان نظره
 او اذ دخل فلان الدار من هذه
 طالق فمكنت هذه الاشياء
 والزوج مريض لم ترث وكان
 القبول في المرض وترث لاني
 قوله اذ دخلت الدار هذا
 على وجوه امان يعلق الطلاق
 بمجي الوقت او بفعل لا اجنبى
 او بفعل نفسه او بفعل المرأة
 او كل وجهين امان كان
 التعليق في الصحة والشرط في
 او كلاهما في المرض ما الوجهان
 الاولان وهو ما ان التعليق
 بمجي الوقت بان قال ذاجار اس
 لشرفان طالق او بفعل لا اجنبى
 بان قال ذاسلي فلان نظره
 فلان النظر على التعليق والشرط
 للمرض فلها الميراث لان القصد الى
 الفراق قد يتحقق منه بمباشرة التعليق
 في حال تعليق حتماً بما لكان
 التعليق في الصحة والشرط في المرض
 وقال زفر ترث لان المعلق
 بالشرط ينزل عند وجوب الشرط
 فكان ايقاعاً في المرض لان التعليق
 السابق يصير تطبيقاً عند الشرط حكماً
 لا قصداً لعدم قصد العود
 تصرف فلما الوجه الثالث

وهو ما اذا علمت فعل نفسه فمعلوم
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او كان في المرض والفعل حاله منه يد
 او لا يد له منه فيصير فارق الوجود
 فمنه لا يصال اما التعليق او
 مباشرة الشرط في المرض وان لم يكن له
 من فعل الشرط بدفعه من التعليق
 الفيد غير وقصر فمفعلا الصكر
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المرض والفعل حاله منه يد فمفعلا
 ومخو لا يترت لانها راعية تدفق
 وان كان الفعل كابد لهامنه كالمعلم
 وهو صولة الظاهر وكلام الابوين ترث كثرها
 مضطرة في المباشرة لما لها في المقتضى
 من خوف الهلاك في الدنيا او
 العقوبة لا تضام مع الاضطرار لانها
 كن التعليق في الصحة والشرط في المرض
 ان كان الفعل حاله منه يد فلا
 اشتغال ان لم يترث لها وان كان
 كالمادة لهامنه فمفعلا الجواب
 عن كون لا وهو قول زفر لا يلزم
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له وعند ان حقيقته لا يغير
 ترث لان الزوج انما هو الى المباشرة
 فتعلق الفعل له كما انه لا يترث
 الا كراهي قال اذا اطلقها تلت
 وهو يعني ثم لم يترث له
 وقال زفر لا يترث كانه قصد
 الفراجين ووقع في المرض وقدمات
 وهي في العدة ولكن تقول المرض اذا
 تعقبه بغيره بمنزلة الصحة
 لانه يبعد به مرض الموت
 فتبين انه لا حق لها

وهو ما اذا علمت فعل نفسه فمعلوم
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او كان في المرض والفعل حاله منه يد
 او لا يد له منه فيصير فارق الوجود
 فمنه لا يصال اما التعليق او
 مباشرة الشرط في المرض وان لم يكن له
 من فعل الشرط بدفعه من التعليق
 الفيد غير وقصر فمفعلا الصكر
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المرض والفعل حاله منه يد فمفعلا
 ومخو لا يترت لانها راعية تدفق
 وان كان الفعل كابد لهامنه كالمعلم
 وهو صولة الظاهر وكلام الابوين ترث كثرها
 مضطرة في المباشرة لما لها في المقتضى
 من خوف الهلاك في الدنيا او
 العقوبة لا تضام مع الاضطرار لانها
 كن التعليق في الصحة والشرط في المرض
 ان كان الفعل حاله منه يد فلا
 اشتغال ان لم يترث لها وان كان
 كالمادة لهامنه فمفعلا الجواب
 عن كون لا وهو قول زفر لا يلزم
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له وعند ان حقيقته لا يغير
 ترث لان الزوج انما هو الى المباشرة
 فتعلق الفعل له كما انه لا يترث
 الا كراهي قال اذا اطلقها تلت
 وهو يعني ثم لم يترث له
 وقال زفر لا يترث كانه قصد
 الفراجين ووقع في المرض وقدمات
 وهي في العدة ولكن تقول المرض اذا
 تعقبه بغيره بمنزلة الصحة
 لانه يبعد به مرض الموت
 فتبين انه لا حق لها

يتعلق بالطلاق الزوج فاراش قبل هذا اذا كان جرحي ربع وصاحبه انشأ فاقطعت صح منها ثم مات كحي غيبا وغيرهما
 من الامراض بالوصح من جرحي الربع ثم عادت مومي ربع وابت جعل الثاني من الاول لا يحكم بزوالها فيبقى ان ترثه على بذر
 وفيه نظر لان لو حكم بزوالها لم يحكم لما بقي تعلق حقها بما له فلا يتحقق قصد الزايم ولو طلقها ش اي ثلاثا او بائناهم فارثت
 والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي في العدة ثم في العدة ثم في العدة ثم في العدة ثم في العدة
 للارث هم وان لم تبدل طاهت ابن وجها في الجماع وثبت وجه الفرق بين السلتين انهما بالردة المطلات بلية الارث اذا
 المرد لا يرث احد او لا يبا لش اي للارث هم بدون لابلية وبالمطامعة ش اي بمطامعة ابن وجهاهم المطلات لابلية
 لان المحرمية لا تنافي الارث وهو الباقي ش اي الارث هو الباقي هم بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها
 تثبت الفرق فتكون راضية بطلان لسبب ش اي بسبب لارث وهو النكاح هم وبعد الطلاقات الثلث لا تثبت المحرمية
 بالمطامعة لتقدمها عليها ش اي لتقدم الطلاقات على المطامعة يعني بلية الارث لم تثبت بالمطامعة فمكن ابقاء النكاح
 في ستمحاق الارث في هذه الحالة كما كانت فان قيل ينبغي ان لا يرث لانها تثبت النكاح مكن في حق الارث والنكاح البا
 حقيقة يبطل بالمحرمية فكذا الحق وصاحبه اذا طاعت ابن زوجها قبل الطلاق كالمسئلة الاولى التي يجب بان لردة تنافي في
 الحق وهو الارث كما ان المرد لا يرث احد فلم يتصور بقاء النكاح بدون الابل فاما المحرمية فانما تبطل بمبا الارث بسبب
 بطلان النكاح منساقا اليها ولو وجد لان النكاح قد يبطل بالثلاث وانما بقي في حق الارث خاصة وبالمطامعة في
 حال قيام النكاح اتفق الفرقه منساقا اليها فلا يجب بقاء النكاح في حق الاستحقاق نظر الدامع رضا بطلان بسبب
 كذا في الكافي علم قرفاش وارتداد المرأة بعد الابانة حيث لم ترث في الاول وورثت في الثانية هم ومن قذف امرأته
 صحيح ش اي الى حاله في الصحيح والاعتراف بالمرض ورثت ش منه وقال محمد لا يرث ش وبه قال زفر لم يرد الا
 لان سبب الفرقه قذف الزبل لم يكن قذفه في زمان تعلق حقها به وان كان القذف في المرض ورثته في توابعها
 وبذا ش اي هذا الحكم لم يعلق بالتعلق بالفعل الذي لا بد لها منه اذ هي لمجاة الى الخصومة ش يعني مضطرة اليها لم يفتح ما
 الزنا عن نفسها ش فلم تكن راضية بطلان حقها بل الزوج مطلقا في المرض حكما باعتبار الشرط فكان لها الميراث لوجود
 الاقرار منه بالطلاق في المرض هم وقدمنا الرعية فيه ش اي بنا وجبه هذه المسئلة في التعليق بفعل الابد لها منه عند قوله وكان
 مما لا بد لها منه فكذا لا يوجب عند محمد الى آخره وان الميراث وبصحيح ش اي ان الرجل من امرأته والحال انه صحيح هم ثم
 بان بالايلاش يعني تحت الاربعة الاشهر وهو عرس ش اي والحال انه عرس هم لم ترث ش لان البينة مضافه الى
 ايلا الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض ش اخر من مباشرة علنة او شرطا فلا يكون فارادهم

يتعلق بالطلاق الزوج فاراش قبل هذا اذا كان جرحي ربع وصاحبه انشأ فاقطعت صح منها ثم مات كحي غيبا وغيرهما
 من الامراض بالوصح من جرحي الربع ثم عادت مومي ربع وابت جعل الثاني من الاول لا يحكم بزوالها فيبقى ان ترثه على بذر
 وفيه نظر لان لو حكم بزوالها لم يحكم لما بقي تعلق حقها بما له فلا يتحقق قصد الزايم ولو طلقها ش اي ثلاثا او بائناهم فارثت
 والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي في العدة ثم في العدة ثم في العدة ثم في العدة ثم في العدة
 للارث هم وان لم تبدل طاهت ابن وجها في الجماع وثبت وجه الفرق بين السلتين انهما بالردة المطلات بلية الارث اذا
 المرد لا يرث احد او لا يبا لش اي للارث هم بدون لابلية وبالمطامعة ش اي بمطامعة ابن وجهاهم المطلات لابلية
 لان المحرمية لا تنافي الارث وهو الباقي ش اي الارث هو الباقي هم بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها
 تثبت الفرق فتكون راضية بطلان لسبب ش اي بسبب لارث وهو النكاح هم وبعد الطلاقات الثلث لا تثبت المحرمية
 بالمطامعة لتقدمها عليها ش اي لتقدم الطلاقات على المطامعة يعني بلية الارث لم تثبت بالمطامعة فمكن ابقاء النكاح
 في ستمحاق الارث في هذه الحالة كما كانت فان قيل ينبغي ان لا يرث لانها تثبت النكاح مكن في حق الارث والنكاح البا
 حقيقة يبطل بالمحرمية فكذا الحق وصاحبه اذا طاعت ابن زوجها قبل الطلاق كالمسئلة الاولى التي يجب بان لردة تنافي في
 الحق وهو الارث كما ان المرد لا يرث احد فلم يتصور بقاء النكاح بدون الابل فاما المحرمية فانما تبطل بمبا الارث بسبب
 بطلان النكاح منساقا اليها ولو وجد لان النكاح قد يبطل بالثلاث وانما بقي في حق الارث خاصة وبالمطامعة في
 حال قيام النكاح اتفق الفرقه منساقا اليها فلا يجب بقاء النكاح في حق الاستحقاق نظر الدامع رضا بطلان بسبب
 كذا في الكافي علم قرفاش وارتداد المرأة بعد الابانة حيث لم ترث في الاول وورثت في الثانية هم ومن قذف امرأته
 صحيح ش اي الى حاله في الصحيح والاعتراف بالمرض ورثت ش منه وقال محمد لا يرث ش وبه قال زفر لم يرد الا
 لان سبب الفرقه قذف الزبل لم يكن قذفه في زمان تعلق حقها به وان كان القذف في المرض ورثته في توابعها
 وبذا ش اي هذا الحكم لم يعلق بالتعلق بالفعل الذي لا بد لها منه اذ هي لمجاة الى الخصومة ش يعني مضطرة اليها لم يفتح ما
 الزنا عن نفسها ش فلم تكن راضية بطلان حقها بل الزوج مطلقا في المرض حكما باعتبار الشرط فكان لها الميراث لوجود
 الاقرار منه بالطلاق في المرض هم وقدمنا الرعية فيه ش اي بنا وجبه هذه المسئلة في التعليق بفعل الابد لها منه عند قوله وكان
 مما لا بد لها منه فكذا لا يوجب عند محمد الى آخره وان الميراث وبصحيح ش اي ان الرجل من امرأته والحال انه صحيح هم ثم
 بان بالايلاش يعني تحت الاربعة الاشهر وهو عرس ش اي والحال انه عرس هم لم ترث ش لان البينة مضافه الى
 ايلا الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض ش اخر من مباشرة علنة او شرطا فلا يكون فارادهم

عليه السلام الحديث متفق عليه من غير فصل ش يعني ان الطلاق انفسه الفصل من معنى المارة و قد روي ان ثبت الرجعة مطلقا
 هم ولا يبرن قيام العدة لان الرجعة استدامة الملك ش ولانك بعد انقضاء العدة هم لا ترى انه سمي مساكش تونيم
 لما قبله بيانه ان السماع على الرجعة اسما كما وذلك باجماع اهل التفسير وهو لا يقدح في ش اي لا مساكش وانما تحقق
 الاستدامة في العدة لانه لا ملك بعد انقضاء ش فافا انقضت العدة لم يبق محل للاسما الطلاق الرجعي في الحال سب
 اذ والملك عند انقضاء العدة والاصل محل للحمية عند تنفيها بعد الطلاق هم والرجعة ان يقول ش اي كيفية الرجعة ان يقول
 للذي طلقنا طلقا او طلقين هم لامرأة رجعتك بالخطاب لها هم ورجعت امرأتك ش اي ويقول رجعت امرأتك بالقبض
 هم وبما يرجع في الرجعة ولا خلاف في ش اي في هذا المعنى بالقول هم بل ان لانه ش اراد ان الرجعة بالقول ترجع بالايجاع وهو
 وكذا اذا قال رجعتك او رجعتك او رجعتك وسكتك وبه الا انه صرح في الرجعة غير مقتصرة الى لينة ومن الكلمات
 في الرجعة انت عذري كما كنت او قالت امرأتك ونوى بالرجعة صراحا ذكره في الذخيرة وفي الحاوي غراه احدث كل الراد
 قاضي قضاة بغداد وفي لروضة في حصول الرجعة برجعتك بلانية قولان لما لك ككاح الملاك ان قلنا في لا مساكش وكما
 والتزوج وفي الذخيرة لو قال ارجعتك بمهر الف درهم وقبلت صحت وان فلا لانها رواية في المهرية ما قبلها وفي المغني في الجا
 راجعتك على ان قال بوبكر لا يجب الف ولا يصير رواية في المهرية في الاقالة هم قال ش اي لندري حرمه لانه كما هو بطلان
 ش اي ويطا التي طلقها هم ويقبلها او ليس بها بشوة او يظن الى فرجها بشوة ش وفي المبسوط والذخيرة التقبيل بشوة والنظر
 الى دخل فرجها بشوة رجعة ولم يقيد بشوة في التقبيل في الكتاب في السبع وهو قول محمد الربيع اليه اما النظر الى موضع الجماع
 وبر ما ظن رجعة وخلفوا في الدبر قيل ليس بربعة اليه اشارة القدوري والفتوى على انه رجعة هم وبه عندنا ش اي كوالى الرجعة
 بالوطي وبالمس بالشفوة او بالنظر الى فرجها بالشوة عند اصحابنا اختلفوا به قول سعيد بن مسيب بن مسيب بن الجبري ومحمد بن سيار
 وطاووس وعطاء بن ابي رباح والاذاعي والثوري ابن ابي ليلى جارية اشعبي سليمان التيمي وقال لك وسحاق ان اراد به الرجعة
 فهو رجعة هم وقال الشافعي لا يصح الرجعة الا بالاقول مع القدرة عليه ش اي على القول بان لم يكن خيرا وحسن اللسان اذا
 كذلك فيصير بالاشارة وبه قال ابو ثور والظاهر به قول حماد بن عمار في الحديث بربعة كقولنا هم لان الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح
 عند ش اي عند الشافعي هم حتى يحرم وطيا ش اي عنده هم وعندنا يمشي ش اي الرجعة وفي بعض نسخ هو على ما روي في
 قوله التوثيق على ان ما روي في قوله ولا يبرن ان نزل ثقالها اي ولا مسكان هم استدامة النكاح على ما بيناه ش اي
 قوله لا ترى انه سمي اسما كما هم وشقروا انشاء الرجعة ش اي في آخره الباب عند قوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى
 هم والفعل ش نحو للمهرهم قد يقع ولا يبرن على الاستدامة كما في سقاط النكاح ش فان لم يبرن على انه باخيار ثلاثية اياهم ثم وطيا

من غير فصل ولا يبرن
 من قيام العدة لان الرجعة
 استدامة الملك كما ذكر
 انه سمي اسما كما هو بطلان
 وانما يتحقق الاستدامة
 في العدة لان الاستدامة
 بعد انقضاء الرجعة
 ان يقول راجعتك
 او راجعت امرأتك وهذا
 صريح في الرجعة ولا خلاف
 بين الامم قال او يطاها
 او يقبلها او ليس بها
 او ينظر الى فرجها بشوة
 وهذا عندنا وقيل لا يبرن
 لانهم الرجعة لا بالقبول
 مع القدرة عليه لان الرجعة
 بمنزلة ابتداء النكاح حتى
 يحرم وطيا وعندنا
 هو استدامة النكاح
 على ما بيناه وشقروا
 ان مثله الله تعالى للفعل
 قد يقع دلالة العمل
 للاستدامة كما
 في استقاط النكاح

الدلالة فعل فحقق الحكم
وهذا الا فاعيل يخص به
خصوصا في حق المهر
المس والنظر غير مشمول
في جعل يد ونكاح
في القبله والتعيب
وغیرها والنظر الى غير الزوج
في قيم بين المسكينين
و تزوج كسفا العدة
فلو كان رجعة لطلقتها
تطول العدة عليها
قال ويستحب ان
يشهد على الرجعة
شاهدين فان الشاهد
صححت الرجعة وقال
الشافعي في احد قوله
لا يصح وهو قول مالك
تقول تعالى واشهدوا
ذوي عدل منكم
الزيجات ولنا اطلاق
النصوص عن قيد
الاشهاد ولانه استداده
للسكاح

في مرة الحيا يكون وليها وليا على استداده الملك فيه قط الحيا فكذلك في الطلاق الرجعي بل لو طلق على استداده النكاح بل ولو
انما يشترط في فسخ السبيل لمزول الزوجين ومنها الاحتجاج الى فسخ السبيل لمزول هو الطلاق انه لا يقبل الفسخ هم والدلالة على تخصيص النكاح
ش اعمى له الدلالة فيحقق بفعل من وجوب النكاح لا يخل من هذه الافايل فمن اعمى النظر الى الفرج الدخول بشهوة وليس بشهوة فليست
بشهوة ثم تنص ش اعمى النكاح فيقع دلالته من خصوصية في حق الزوج قيد التجربة امرة اخرى لانه لا يجوز لكل من هذه الافايل ان يشترط
فكانت مختصة بالنكاح فقلت على استداده ملك النكاح بخلاف الامته فان هذه الافايل تحمل فيما ملك المتعة وملك المسكين ايضا من غير
النظر وليس بشهوة فانه لا يخل في القابلة والطبيب غير ما ش مثل الثمانية والشاهد في الزنا اذا احتج بالتحمل الشهادة هم والنظر
غير الفرج فليقع بين المسكينين الزوج يسكنها في العدة فلو كان ش اعمى كانت هذه الافايل من غير شهوة هم رجعة لطلقتها
ش لانه لا يريد بالتحلف الواقع هم تطول لانه عليها ش وفيه ضربا للمادة فلا يجوز لطلقة تعالى فامسكون بمعروف ومهر من زوج
ولا مسكون ضربا للعتة وان قلت قد ذكرنا قبيل الركن مسليا بابشهوة ونظيره الى ذمها بشهوة فان قبلت المرأة بشهوة او تسهر
او نظرت في فريضة بشهوة كيف يكون حكمه قلت قال ش اعمى في المبسوط ثبت الرجعة عند جوارحها ولا تثبت عند الركن يوسف لان اعمى الزوج
وليل تتبعا الملك ليس لها ولاية ابتعا الملك لا يكون فعلها به رجعة وبها يقول اعمى فعلها كفعله بها فان اعمى شربة بينها ولم يثبت
المصاهرة بفعلها بهذه الاشياء فكذلك الرجعة هم قال ش اعمى القدر من هذه النكاح هم فليست ان يشهد على الرجعة شاهد ش صوة
الاشهاد وان يقول الاثنين من المسلمين ش اعمى في القدر من الرجعة في المبسوط استحباب الاشهاد على الرجعة قول ابن سني وهاهم
فان لم يشهد صحة الرجعة ش اعمى قال اعمى وقال الشافعي في احد قوله لا يصح ش اعمى تصح الرجعة بالاشهاد وهو قول القدر وقوله الجدي
ان الاشهاد يستحب فيها لقولنا ذكره في المبسوط وفي الزينة الاشهاد ليس بشرط على لانه وفي المحيط الاشهاد ولازم عند الشافعي لا يصح
بهم عنه وفي المبسوط وفي احد قوله اشافعي الاشهاد واجب على حمير وليتان في الاشهاد وذكرنا في الفقه ولا يشترط على لانه لا يشهد
ولو جوارح وقال ابن حزم الاشهاد عند الرجعة شرط واذا جرح ولم يشهدوا اشهدوا لم عليها حتى انقضت عدتها بات منه والاشهاد
لم يختلف اهل العلم ان الاشهاد فيه علة وان الرجعة الركن في عدتها وان كبرت ذلك بغيره ولا عرض هم وهو قول مالك
قول الشافعي هو قولك قد ذكرنا انك قد قولنا انك قولنا هم لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والامر للايجاب ش في الحقيقة الاستلال
بهذه الآية لا طاهر من انهم لان الشافعي في الظاهر واحد والملك قولنا انك رواية عن محمد بن قيس قولهم ولنا ان الطلاق المنصوص عن
عن قيد الاشهاد المنصوص في قوله تعالى ولتبين الحق برؤس قولنا فامسك بمعروف وقوله عليه السلام من انك فليجربا قال
عليه السلام لمعروف الخطاب مني الشفعة عن بين طلق ابنه عليه السلام وكل هذا عارية عن قيد الاشهاد والكافي وفي اشراط الاشهاد
زيادة على النص المطلق وهي فسخ فلا يجوز هم ولان ش اعمى لان الرجعة وكذا الضمير يقتضيه الرجوع طهرتم للنكاح ش اعمى طلب ولم للنكاح

والشهادة ليست بشرط فيش اي في الكاحم في عالة البقاش اي بقا الكاحم كمان في الايام
حيث يصح بالاشهاد والاشهاد اي الا ان الشهادة تم تحت لزادة الاحتياط كيلا يجري التناكر فيها ش اي في الزوجة
هم لما تلاقوا في وقت الكاحم واشهدوا وادوى عدل منكم محمول على ش اي على الاستحبابم الا ترى ش توضيح لما قبله
ش اي ان لا تعامق في زمان ارجعهم بالمفاضة ش حيث قال الله تعالى او فارة من بروف اشهدوا عرض
بان الا ان الحكم لا يوجب الا ان في الحكم كافي قوله تعالى في المصلاة واتوا الزكوة وحبس بان لك فيما اذا حكم على
الجلتين المتقاربتين بحكم الجمل الا ترى ونحن في ليس كافي بل في كل من جلستين قل بكها وانما يعسا جملة اخرى اعلقت بها
فنفقني اتماتها من حيث الاستحباب فكل ذلك الاخرى ليدل برسمه اتمال اللفظ في ثنتين مختلفتين هم وهو في استحب ش اي
الاشهاد يستحب في الزوجة ويؤمن ويحكم بالان علم ما قبله ويستحب ان عليها ش اي على المرأة بالربعة هم كيلا يقع في المعصية
ش وذلك ان المرأة اذا لم تعلم بالربعة ربنا تزوج على زعمنا ان وجهها لم يجهلها وقد انقضت عدتها ويطاها الزوج فحلت
عامية وزوجها يكون ميسرا لا علم ولكن مع هذا لو لم يعلم ما حلت الزوجة انما استدامت الطاهر وليت بانها فكان الزوج
يتعدي في خاصته من ان الانسان في خاصته لا يوقف على علمه الفلاني قال فان قيل كيف تكون عامية بغير علم جيب
اذا تزوجت بغير علم في وقت في المعصية لان المتصير من جوبها هم واذا انقضت العدة ش اي عدة المرأة المطلقة بالطلاق
الرجعي هم فقال ش اي الزوج هم كنت اجتمع في عدة فسدت ش اي فسدت المرأة زوجهما في ذلك هم فهم اجمع ش اي
مقالة الزوج بذلك وتصدق المرأة اياه تكون عدة لظهورها بتصاوتها وان كذبته فالقول لها لانه ش اي ان الزوج
هم اخبرها باليك انشاء في الحال ش لان عدة متقضيه مكان ش في عوى لربعة هم الا ان بتصدق ش اي بتصدق
المراة اياه هم ترتفع التهمة ش وهذا كما قيل اذا قال بعد الفزل قد كنت بعثت حيث التسل قول بل يكون قول الموكل
الا فصدقه الموكل بخلاف ما اذا قال في عدة قد كنت اجتمع اسف فأكرت المرأة حيث يكون القول قوله لانه اخبرها باليك انشاء
في الحال فاذا اتمت الرجعة في الاسر يصير كانهما في الحال ص ولا يمين عليها عند ابي حنيفة وهي مسألة الاختلاف في الاشياء الستة
وقدم في كتاب النكاح ش لم يبين هذه المسئلة في كتاب النكاح بل قال في مسألة وسكو السكون على الكبر فابمين عليه ما عمن ابي حنيفة
وهي مسألة الاختلاف في الاشياء الستة ثم قال سيايتك في الدعوى مثل هذا الا يقال هل لانه لم يكن ثم للربعة اثرهم واذا قال
الزوج قد راجعتك في عدة فقالت بمجيبته ش اي الزوج هم قد انقضت عدة لم يصح الرجعة عند ابي حنيفة ش اذا قالت
متعللا بكلام الزوج حتى لو حكمت سامة ثم قالت انقضت عدتي قال الزوج جميعا لها مودة ولا راجعتك لا يصح الرجعة بالاتفاق
فذكره في شرح الطحاوي وقول ابي حنيفة قال انشاء في واحد هم وقال لا يصح الرجعة لانها صادقة في ش اي بان لعدو

والشهادة ليست
بشرط في حالة البقاء
كما في العنى في الاول
تستحب لزادة الاحتياط
كيلا يجري التناكر فيها
ومما لا يحول محمول عليه
الا ترى ان قرونهم بالمفاضة
وهو فيها مستحب
ان يعلمها كيلا تقع في المعصية
واذا انقضت العدة فقط
كنت راجعتهما في العدة
فصدقه في عدة وان
كذبته فالقول هو
اخبرها باليك انشاء
في الحال فكان منهي
بالصدق ترتفع التهمة
ولا يجزى عليها عند ابي حنيفة
وهي مسألة الاختلاف
في الاشياء الستة وقدم
في كتاب النكاح واذا قال
الزوج قد راجعتك
فقالت بحجبه قد انقضت
عدتي لم يصح الرجعة
عند ابي حنيفة فقالا
فقد لا يهاصل في
العدة

اذ هي باقية ظاهرا
الى ان تخير وقد سبقته
الرجعة ولهذا قال لها
طلقت فقالت بحسب
قد انقضت عدايق الطلاق
ولا يخلو في الايهام
حالة الا انقضاء لانها امة
في الخبر عن الانقضاء
فاذا اخبرت ذلك
على سبق الانقضاء اقرب
حواله حال خول الزوج
ومسئلة الطلاق على
الخلف ولو كانت على الكفا
فالطلاق يقع باقراره بعد
الانقضاء والراجحة لا تثبت
ولا قال نرجح الامة بعد
انقضائهم من امة كانت
اجتمعا ومدة المولى
وكذا الامة فالقول هو
من ان حقيقته وكذا قال
القول قول المولى لان
بغيرها مملو له فقد
اخرجهما خالص خفي للزوج
فشا به الاقرار عليها بالنكاح
وهو بقول حكم الرجعية يتنى
على العدة والقول في العدة
قولها فكذا ايما يتنى عليها لو كان
على القلب فعندها القول
قول المولى وكذا عندنا في الصحيح
لانها منقضية العقل في الحال
وقد ظهر من المتعة للمهر وانما
وهي في الحال لا الاول

م اذ هي باقية ظاهرا الى ان تخيرش اى المدة عملا باستصحاب الحان الرجعية في العدة سميت م وقد سبقته الرجعية ش اى قد سبقته
انما الرجعية بانقضاء العدة فصحت الرجعية وقطعت العدة هو ولهذا ش اى لعل من اخبارنا م اى لو قال لها طلاقك فقالت بحسب
لقد انقضت عدايق الطلاق ش لسبق الخبر اقول مثلا الطلاق على الخلاف الاصح ان يقع الاقرار بالزوج بالتوقيع كما لو قال
بعد انقضائها العدة كنت طلقها في العدة كان معناه بخلاف الرجعية وفي الرجعة لا اتفاق على انقضاء العدة واختلاف في الرجعية ولو صح
القول لها وعليه المهر ولو اتفقا على الرجعية يوم الجمعة قالت انقضت عدايق يومين قال الزوج يوم السبت قبل العيد بمين اتم
ام السابق بالبروى فيه ثمانية او تسع الاول ولو كانت العدة باقية فاصح ان القول ثلاثة ايام لانها امة فاما في الخبر
اقول القول لها م ولا يخلو في خبره من امة ش اى الرجعية م صادقة كانه الانقضاض ش اى سادف ثا ان انقضائها العدة فلا
الرجعية بان الانقضاض م لانها ش اى ان المرأة م اى تنفى الاخبار عن الانقضاض اى نية في الانقضاض م اى سادف ثا ان انقضائها العدة فلا
تعلق الاصل من ان كتمين ما طلق المهر في عاين م فلو اخبرت ذلك على سبق الانقضاض واقرب حواله ش اى قريبا حوال
الانقضاض م حال قول الزوج ش لان الاخبار يقتضي سبق المهر منه ولا دليل على مقدار معين فيه حال قول الزوج بخلاف ما اذا
سكنت ساعة فان قريبا حوال الانقضاض م حال سكوت م ومسئلة الطلاق على الخلاف ش اى منع الاستشهاد بها بالقول
لها طلاقك فقالت بحسب ل قد انقضت عدايق الطلاق يعني لانها ان مسئلة الطلاق على الخلاف ثم اشار الى الجواب بطريق
التسليم بقوله م ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاض اى بعد انقضائها العدة ان طلقها في العدة م
وللمرجحة لا تثبت غش اى وبالاقراء بعد الانقضاض فان فيه شبهة لانه تصرف على حق الغير ولما قال في الامة بعد انقضائها
قد كانت اجتمعا في العدة ومدة المولى وكذا الامة فالقول لها ش اى قول الامة م عندنا في حقيقته ش وقيل ان فردا ش
ولكن احمد وابو ثور م وقال القول قول المولى لان بينهما ملك لش اى للمولى م فقد اقربا بهما خالص خفي للزوج ش
فلا مرداهم فشا به الاقرار عليها بالنكاح ش اى شا به الاقرار للمولى على الامة بالنكاح بان قال وجبت امتي من فلان حيث
يكون القول قول موهو قول ش اى بو حقيقته يقول م حكم الرجعية يتنى على العدة ش القهار وانقضاض م والقول العدة
قولها ش وان قول المولى م فكذا فيما يتنى عليها ش اى على العدة ولم يذكر الجواب عن الاقرار بالزوج للمهر م ولو كان
على التسليم ش اى لو كان لا مرد والخلاف على التعليان صدقة الامة وكذا المولى م فعندنا م اى عندنا يوسف ومحمد
القول قول المولى وكذا عندنا ش اى كذلك القول قول المولى عندنا في حقيقته م في الصحيح ش من الرواية عنه م لانها منقضية
العدة في الحال فلو لم تكن الامة للمهر في الحال فبعضنا في الحال المهر م فلا يتنقل بها في الباطل ش اى بطا
حق المولى م بخلاف المهر الاول ش وهو المهر الذي فيه صدق للمهر للزوج وكذا الامة حيث يكون القول فيه قولها

وثلاث ورابع بيان ذلك اذا انفصلت عن المحيضة الثالثة فيما دون العشرة كمن تركت المحيضة او الاستنشااق من ابى
يوسف رواه ايمان في روايته هشام عنه لا تقطع الرجعة انما يقول كترك عضو كامل حيث لا تقطع الرجعة فيه وفي روايته
اخرى رواه الكرخي تنقطع انما رايها بقوله ومعه شش اى وعن ابى يوسف ومعه شش اى ترك المحيضة
والاستنشااق ولفظه هو في محل الرفع على الابتداء وهو قول محمد بن حنبل ومعه شش اى ترك المحيضة
بمنزلة ما دون العوض شش اى بمنزلة ترك ما دون العوض حيث اذا تركه قطع الرجعة من لان في فرضيهما شش اى
فرضيهما المحيضة والاستنشااق في الفصل هم اختلاف فاش فان عند مالك والشافعي ما سنان في الفصل وفي الوتر
ايضا وعندنا واجبان في الفصل مسنان في الوتر وعند ابن ابي ليلى وعبد السدين المبارك واحمد واسحاق فريضان
فيها جميعا لكن قال احمد الاستنشااق اكد من المحيضة فاذا كان فيها اختلافات في فرضيهما فالا جتا في القطاع
الرجعة هم بخلاف غير من الاعضاء شش فانه لا خلاف لاحد في فرضيهما من طلق امراته وهي حامل شش
اى والحال انها حامل هم اذ ولدت منه شش اى والحال انها ولدت منه في نكاحا قبل الطلاق هم وقال لم
اجامعها فله الرجعة شش ولا يغير قوله لم اجامعها من لان الحمل متى ظهر في مدة تيسوران يكون منه حمل منه شش
لانها اذا كانت حاملا يوم الطلاق وظهر ذلك بان ولدت لاقبل من سنته اشهر مصاد النسب اثباتا منه هم بقوله تعالى
شش اى يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم الولد للفراش شش روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنهم عنه اخرج الايتمه استه من حديث سعيد بن المسيب عنه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي لفظ البخاري الولد لصاحب الفراش
وعن عائشة رضي الله تعالى عنها اخرجها اسمته الا الترمذي من حديث عروة عنها قالت فتنهم سعيد بن ابى وقاص
وعبد الله بن زفره في غلام الحبيث الولد للفراش وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنها
اخرجها ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن مده قال قام رجل فقال يا رسول الله الحبيث وقيد الولد
للفراش وللعاهر الحجر وعن عثمان رضي الله تعالى عنه اخرجها ابو داود واليافيه طول وفيه الولد للفراش وعن ابى ايمه
رضي الله تعالى عنه اخرجها الترمذي عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله قد اطلق كل ذي حق حقه فلما و
لواثم الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك شش اى جعل الحمل منه هم دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل
ما طبا وذا ثبت الوطى ما كذا الملك والطلاق في كذا ستاك بيقب الرجعة هم بطلان زعمه شش فتنع الراى بينهما فنان فضيحا
قال ابن مده وكذا يقع الزعم على ما طل هم بكذا بغير شش اياه وفيه حجت من وجهين احدهما ان النسب ثبت دلالة وقوله

وعنه وهو قول محمد
بمنزلة ما دون العوض
في فرضيهما اختلاف
بخلاف غيره من الاعضاء
ومن طلق امراته
وهي حامل اولاد
منه وقال لم
اجامعها فله الرجعة
لان الحمل منه
ظهر في مدة تيسوران
ان يكون منه حمل
لقوله عليه السلام الولد
للفراش وذلك دليل
اوضح منه ولكن اذا
ثبت نسب الولد
منه جعل الوطى
ناكدا للملك والطلاق
في كذا ستاك
يعقب الرجعة بطل
زعمه بكذا بغير شش

لم اجاسما يصرح باليقوق الدلالة والثاني انه اقر بقوله لم اجاسما سقوط حق سحق له فكذب الشرع لم يرد وكما لو قلتم
 يعني لانسان ثم نشره انتم استحققت في يده ثم وصلت اليه امر بالتسليم الى المحقره وان صار كذا بشاره واجب عن الاول
 بان الدلالة من الشارع واليصرح من العبد ودلالة الشرع اتوى لاحتمال الكذب من العبد دون الشارع وعن الثاني بان
 لم يتعلق بآثاره بهنا نق وغيره الموجب للرجعة هو الطلاق بعد الدخول ثابت فيترتب عليه الحكم بثبوت المقتضى وانتفاء المانع
 بخلاف المسئلة شديده بان المانع ثمة موجودة وتعلق حق الغير هم الا ترى شس توضح بقوله والطلاق في ملك متاكدة ليقبض به
 هم انه شس اي ان اثنان هم ثبت بهذا الوطى الاحصان فلان في قبض الرجعة اولى شس بيان الادوية لان الاحصان
 مدخل في وجوب العقوبة وح هذا ثبت بهذا الوطى فلا ثبت به الرجعة التي ليست فيها جنة العقوبة اولى ولانه لا يلزم من ثبوت
 الرجعة ثبوت الاحصان كالامته النظرية هم وتأويل سنائة الولادة ان قبل الطلاق شس قال الاترازي هذه المسئلة
 من خواص الجاح الصغير ولو ثبت المصنف لفظ محمد في الجاح الصغير وجعله كما هو لا يتج الى التأويل وصورت في الجاح الصغير
 محمد بن يعقوب عن ابي عبيدة في رجل تزوج امرأة ثم طلقها وهي حامل فقال لم اجاسما قال له عليها الرجعة وكذا كانت
 ولدت قبل ذلك هم لانها لو ولدت بعد الطلاق تنقض العدة بالولادة فلا تنصور الرجعة شس لفوات الحمل هم فان خلاها
 شس اي بالمرأة هم اذا غلق بابا وارخى ستر اشس ذكر وارخى ستر او ذكر في كتاب الطلاق او ارخى بكلمته او هو الصحيح
 لان احدا الامر من سن اخلاق الباب وارباع الشراك في ثبوت العدة الصميعة هم وقال لم اجاسما هم طلقها لم يملك الرجعة
 لان تاكد الملك بالوطى وقد اقر بعد به فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه شس فيصدق في حقه اذا قال لم اجاسما
 هم ولم يعر كذا بشاره شس جواب عما يقال قد صار كذا بشاره ما ولا يجب المهر كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول و
 اجاب بقوله ولم يعر كذا بشاره ما هم لان تاكد المهر المسمى قبلي على تسليم المبدل شس اي البضع هم لاسيما القبض
 شس اي قبض المبدل وهو الوطى يعني ان تاكد المهر بالخلوة الصميعة لم يدل على كون الرجل واطيا حكما لان المهر تاكد
 بتسليم البضع ولا يتوقف على الوطى فلم يلزم ثبوت الوطى بثبوت كمال المهر وذلك ان المرأة قادرة على تسليم
 نفسها وليست بقادرة على جعل الرجل واطيا فتاكد المهر بالتسليم دفعا للفرع عنها بخلاف الفصل الاول شس
 مرتبط بقوله ولم يعر كذا بالفصل الاول هو ثبوت النسب في ظهور الحمل عالة الطلاق او بالدلالة قبل الطلاق
 صار كذا بشاره في قوله لم اجاسما حيث جعله الشرع واطيا حكما لان الرجعة قبلي عن الدخول وقد ثبت النسب
 فثبتت الرجعة لانه لا نسب بلا مار بلا دخول فثبتت الرجعة لوجود الدخول هم فان راجعها شس سعاد بعدا
 خلاها هم وقال لم اجاسما ثم جاءت بولده لا قبل من سنتين بيوم شس اي من يوم الطلاق لاسيما لو لم يمت
 ١

الا ترى انه ثبت هذا
 الوطى الاحصان
 فلان ثبت بها الوطى
 اولى وتأويل مسئلة
 الولادة ان قبل
 الطلاق لا يفسد
 لو ولدت بعد تنقضى
 العدة بالولادة فلا
 تنقض الرجعة فان
 خلاها واطى بابا
 ستر او قال لم اجاسما
 ثم طلقها لم يملك
 الرجعة لان تاكد الملك
 بالوطى وقد اقر بعد
 فيصدق في حق نفسه
 حقه ولم يصرح بشاره
 بخلاف المسمى بغير علم
 المبدل على القبض
 الفصل الاول فان
 معناه بعد ما خلاها
 وقال لم اجاسما
 ثم جاءت بولده لا قبل من
 سنتين بيوم

هم سمعت تلك الرجعة شش اى الرجعة اسابعهم لانه ثبت ان نسب من شش فثبت الدخول لامحالة والطلاق بعد الدخول
 مقبب للرجعة هم اذبحى شش اى لان المرأة هم لم تقر بانقضاء العدة واولد يبقى في البطن هذه المدة ولا يكون ذلك
 الا بالدخول هم فزول واطيا قبل الطلاق دون البعده لان على الاعتبار الثاني شش وهو كونه واجبا بعد الطلاق لان
 المذكور الاول هو كونه واجبا قبل الطلاق هم تزول الملك بنفس الطلاق شش الى عده هم لعدم الوطى قبل شش
 اى قبل الطلاق هم فيجوز الوطى شش لانه انكره بعد الخلوة هم واسلم لا يفضل الزمان شش ولا يرمانا وغيره فيميل على الدخول
 قبل الطلاق محلا لامر المسلم على الصلح هم وان قال لها شش اى ان قال رجل لامرأته هم اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ولدا ثم اتت بولد آخر شش لاقبل من سنين يوم اداكم ففى رجعة شش اى اولاده الثانية رجعة هم معناه من
 آخر وهو ان يكون بعد سنته اشهر وان كان اكثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء العدة كلمة ان الوصل يعنى لما كان بين الولدين
 سنته شهر لا تفاوت به ذلك بين ان تكون الولادة الثانية فى اقل من سنتين وبين ان يكون فى اكثر من ثبوت الرجعة
 هم لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علق حادث منه شش اى من الزوج
 حال كونه هم فى العدة لانه لم تقر بانقضاء العدة فيصير رجعا شش لان العلق الحادث بعد الطلاق فى العدة مقبب للرجعة
 فان قيل ذكر فى كتاب الدعوى ان المطلقة طلاقا حيا لو ولدت اقل من سنتين يبرأ لم يكون رجعة وفى الاكثر من سنتين
 يكون رجعة احتمال العلق قبل الطلاق فى الاول دون الثاني فلما قد سقط هذا الاحتمال هنا لانها اذا كان من طينين
 كان الثاني من علق حادث ضرورة ولا يصارح الولد الاول من طين واحد والاتحاد للثبوت بالشك هم وان
 قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلثه اولاد فى بطون مختلفة شش المراد من البطون المختلفة ان يكون بين الولدين
 سنته اشهر فصاعدا هم فالولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا جارت بالولد الاول وقع الطلاق وصارت
 ستة شش لان العدة تقبب الطلاق هم وبالثاني شش اى بالولد الثاني هم صار رجعا لما يقبل العلق
 من وطى حادث فى العدة ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان المين معقود بكلمة كذا شش وبتى تقتضى تكرار
 الجواز عند تكرار الشرط ووجبت العدة بالولد الثالث صار رجعا لما ذكرنا اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق عليها
 بالولد الاول الى اخره هم ويقع الطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالامراء شش اى بالحيض
 هم لانها حامل من ذوات الحيض حين وقع الطلاق شش وذوات الحيض عدتها بالحيض ولو ولدت ثلثه اولاد
 فى بطن واحد يقع عليها طلقان لا غير تقتضى العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطلاقين ومعدنى الملك وقونا
 بخلاف الطلاق الثالث فان شرط معدنى غير الملك لعدم الرجعة قيل ذلك لانهم ولدنى البطن واحد فلم يقع لوقوعه

صحت تلك الرجعة لانه
 ثبت بالنسب منه اذ هي له
 تقر بانقضاء العدة والولد
 يبقى في البطن هذه المدة فانت
 واجبا قبل الطلاق دون ما
 لان على اعتبار الثاني يزول
 الملك بنفس الطلاق لعدم
 قبله هم الوطى السليم لا يفعل الحكم
 فان قال لها اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ثم اتت بولد آخر ففى رجعة
 من بطن اخر وهو ان يكون بعد
 اشهر كان اكثر من سنتين فما
 لم تقر بانقضاء العدة لانه وقع
 الطلاق عليها بالولد الاول ودون
 العدة فيكون الولد الثاني من علق
 حادث منه فى العدة لا مقام تقديرا
 نقضاء العدة فيصير رجعا
 وان قال كما ولدت ولدا طالق
 فولدت ثلثه اولاد فى بطون مختلفة
 فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة
 كذلك الثالث لانها اذا جارت بالولد الاول
 وقع الطلاق وصارت معدنة وبالثاني
 صار رجعا لما بينا انه يجعل العلق
 وطى حادث فى العدة ويقع الطلاق
 الثاني بولادة الولد الثاني لان المين
 معقود بكلمة كما وجبت العدة
 وبالولد الثالث صار رجعا لما ذكرنا
 ويقع الطلقة الثالثة بولادة الثالث
 ووجبت العدة بالامراء بالاقبالها
 من ذوات الحيض حين وقع الطلاق

والمطلقة الرجعية تنقش
وتنزل لأنها محل الزنا
إذا النكاح قائم بينهما
الرجعة مستحقة والتزني
حاصل عليها فيكون
مشروعاً وليست
أن لا يدخل عليها
حتى يوزن بها أو يمس
خفق عليه
معناه إذا لم تكن
من قصد الزنا
لأنها ربما
يكون مجردة
فيقع بصره على موضع
يصير به مراجعاً
ثم يطلقها فتطول
عليها العدة وليس
له أن يسافر بها
يشهد عدلين أو ثلاثة
زفره ذلك لقيام النكاح
ولم يرد أن يشأها عند
ولنا قوله تعالى لا تحوج
من يوهن الآية

في غير الكتاب والعدلة بالولد الثالث لأنها صنعت جميع ما في طيننا الآن ولو بدلت ولدتين في البطن واحد تطلق بالولد الثالث
وانه لا تقتضي العدة بالولد الثاني ولا يقع به الطلاق لأنها خيالية ليست بسكينة ولا سعة هم والمطلقة الرجعية تنقش
لفظ من في الأصل والعدلة من الطلاق الرجعية تنقش لزوجهام وتزني شش وقال ابن دريد تنقش الشئ أشد من تنقشها إذا
بليتة ومنه قوله تنقش المرأة إذا تزنيت وفي ديوان الادب ريت النساء تنقشون أي ينظرون أي يتكلمون ويقلل التنقش
التزني لكنه خاص بالوجه والتزني عام فعمل في الوجه وغيره قلت إذا كان التنقش والتزني بمعنى واحد يكون قوله وتزني
عطف تفسيرية وإذا كان التزني عاماً لم يكن عطف العام على الخاص لأن النكاح هو طلاق له شش أي للزوج هم إذا النكاح قائم بينهما
أن النكاح قائم بين الزوجين حتى يجري الثوارث بينهما كذا يبيع النكاح ويدخل في قوله كل امرأة إلى طلاق هم ثم الرجعة
مستحقة شش لما جاز في حديث ابن عمر بن الخطاب قال لعمر بن الخطاب عليه السلام متفق عليه وروى أبو داود عن عمر بن الخطاب
قال قال الله إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نفقته ثم اجبها وبارئها فاجتنب أن يزوجها على مشرعية الرجعة ومخاطبة
هم والتزني حاصل عليهما شش أي على الرجعة لأن فطره الباطلين بحرم فربما إذا نظر إلى زينة رغب فيها ورجعها هم فيكون شش
شش أي إذا كان الأمر كذلك فيكون التزني مشروفاً بخلاف العدة من طلاق باين حيث لا تنقش له لحرمة النظر إليها
وهي مشروعية الرجعة هم ويجب لزوجهام أن لا يدخل عليهما شش أي على التي طلقها وزوجهام حتى يزوجها شش أي ليعلمها
بالفراق ويخبرهم هم أو يسما فحق فاعية شش أي موته حين يدخل من الباب وهو من نفق الزنا فحقاً إذا اضطرب وهو
لفظ مشترك يقال نفق النجم يخفق فحقاً إذا غادر طلع من نفق النجم والفرق إذا انحطأ وعزاً ونفق القلب خفقا أو نفق الرجل
خفقه إذا ففس ثم اجته هم معناه شش أي من كلام القدر يرمي هم إذا لم يكن من قصده الرجعة لأنها ربما تكون
مشجدة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً وهو الفرج لأنه إذا وقع نظره على فرجها يكون مراجعاً هم فطلقها شش
بأن لم يكن من قصده أن يراجعها هم فتطول العدة عليهما شش فبطل عليها الأذى بذلك لأن فيه استيناف العدة
وقال محمد بن الميسرة أنه إذا كان لا يريد رجعتها وان را لم يكن عليه شئ لأن الفرج الروية وهو الوطى على
فالروية أولى هم وليس له أن يسافر بها شش أي بالطلقة الرجعية هم حتى يشهد على رجعتها وقال قوله ذلك شش أي للزوج
أن يسافر بها هم قيام النكاح شش المتمتع العدة هم ولذا شش أي ولاجل قيام النكاح هم له أن يسافر بها عندنا
شش أي له أن يسافر بها هم ولنا قوله تعالى لا يخرج من بيتهم إلا به شش وجه الاستدلال أن الآية نزلت في
الطلاق الذي بالنقل عن ابنة القيسير أي لا يخرج من بيتي حتى تقضي عدتي من بيتي من ساكنين التي يسكن قبل الطلاق
وهي بيت الزوج والنفقة ليس لها نفقة معها من حيث السكنى فقلت أن يخرج من البيت لا يخل وكذا أخرجه من

انفس قبل القضاء والعدة فاشتبه في نفسها ودان ترافى عمل المبطل ش هذا دليل على جواز عدم المسافرة بها
 قبل الرجعة بانه ان ترافى عمل المبطل الذي هو الطلاق مع لمجابة ش اي لمجابة الزوج مع الى المراجعة ش
 اذ الطلاق يعني ان الطلاق سطل لذلك النكاح فكان ينبغي ان يبطل النكاح زمان وجود الطلاق لان حكمه فانه
 الى وجود الشرط وهو القضاء والعدة لمجابة الزوج الى الرجعة مع فاذا لم يراجعا حتى انقضت العدة ظهر انه لا حاجة لش
 الى الرجعة مع فبين ان المبطل بالنكاح على من وقت وجوده ش اي وجوده المبطل فبطل النكاح كالسب الذي
 فيه الخيار وانه عمل البيع في اللزوم ثم بالاجازة يعمل من وقت البيع ولذا يلزم الزوايا الماصلة في مدة الخيار مع
 ولذا ش اي ولا بطل ان عمل المبطل من وقت وجوده المبطل مع يتسبب الاقرار من العدة ش اي الاقرار بالمانعة
 قبل انقضاء العدة فتسبب من العدة فليكن عمل المبطل يتسبب على انقضاء العدة لا يتسبب الاقرار بالمانعة من العدة
 كما لا يتسبب في قوله اذ انقضت فانت طالق فان تلك الميضة يستتبع من العدة انه شرط وقوع الطلاق فاذا كان كذلك
 مع فلم يملك الزوج ان يخرج ش اي اذ رجعا الى السفر لان عمل المبطل لما لم يكن يقتصر على الاقرار كانت الزوايا المستترة
 فلا يملك ارجعها كالمقبولة متحققة مع لان يشهد ش الذي هو على بعد ما تبطل العدة وتقر تلك الزوج ش فلم يملكه السفر فان
 قيل السفر بما لا يملك الرجعة فتثبت الرجعة اشهد ولم يشهد اجيب بان كلامنا في كل يادى مرجعا بانه لا رجعة ولا رجعة ولا رجعة
 الصحيح ثم لم يوجب اخرجه من ورجع من الى السفر لا يباح ايضا الى اذ ان السفر لا يعلق انفس المحرم مع وقوله
 ش اي قول محمد في الجراح الصغير مع حتى يشهد على مجتبا عنه الاستحباب ش يعني لا يبريه ان الاشهاد على امر
 واجب بل الاشهاد مستحب عندنا مع ما قد ساء ش يعني في ادليل الباب عند قوله ويستب ان يشهد على الرجعية ش
 وان لم يشهد مع الرجعة مع والطلاق الرضى لا يحرم الوطى وقال الشافعي يحرمه ش وبه قال احمد في رواية وقال
 الشافعي والافضل ان ليس بشرط على الاظهر مع لان الزوجية لازمة لوجود القاطع وهو الطلاق ش قال ابو نعيم قال الشافعي
 فان وليما قبل الرجعة فعليه المهر مع ولنا اننا نأمن اي الزوجية مع فأيتمت حتى يملك مراجعتهما من غير رضا لان حق الرجعة
 ثبت نظر للزوج يمكنه التذرك عند عرض الندم ش واية اشار الله تعالى بقوله لا تدري ترضى الله سبحانه
 بعد ذلك امر قال الزمخشري الامر الذي سجد الله تعالى ان يقلب قلبه من بغضها الى محبتها ومن الرجعة عنها الى
 الرجعة فيها ومن غرجه الطلاق الى الندم عليه فراجعا والمعنى فطلقوا من بعده وهو العدة لتلكم ترعون وتندون
 فترجون مع وهذا المعنى ش اي ثبوت نظر للزوج مع يوجب استبداده ش اي استقلاله مع وتفرده به ش اي
 بحق الرجعة مع وذلك ش اي تفرده الزوج بحق الرجعة مع يؤذن ش اي يعلم مع يكون ش اي يكون حق الرجعة

ولان تراخي عمل المبطل
 الحاجة الى الرجعة فاذا لم
 يراجعا حتى انقضت المدة
 ظهر انه لا حاجة فبين ان
 المبطل بعمله من وقت
 وجوده وهو لا يملك
 من العدة فلم يملك الزوج
 الاخر من الا ان يشهد على
 رجعتها فتبطل العدة وتقر
 تلك الزوج وقوله حتى يشهد
 على رجعتها معناه الاستيذان
 على ما قد ساء والطلاق الرضى
 لا يحرم الوطى وقال الشافعي
 يحرمه لان الزوجية ذائكة
 لوجود القاطع هو الطلاق
 ولنا المعاقمة مع يملك
 من غير رضا لان حق الرجعة
 ثبت نظر للزوج يمكنه
 التذرك عند اعتدائه
 الندم وهذا المعنى
 يوجب استبداده به
 ذلك يؤذن بكونه
 ه ه ه ه ه ه ه

اسم امة لا اشتاء اذا
 الدليل ينافيه الطاع
 اخر عمله الى مدة اجتماع
 او نظر له على ما تقدم
فصل فيما حل به
 المطلقة واذا كان الطلاق
 بانثاء دون الثلث فله
 ان يتزوجها في العدة
 وبعد انقضائها لان
 حل المحلية باق لان
 محلون بالطلقة
 الثالثة فينعدم
 قبله ومنع العدة
 في العدة لا اشتباه النسب
 في اطلاقه وان كان
 الطلاق ثلثا في الحرة
 وتنتهي في امة
 لم يحل له حتى
 تنكح زوجا غيره لكان
 صحيحا ويدخل بها
 ثم يطلقها او يموت
 بعدها والا صل فيه

هم است امة النكاح من اى طلب دوامه كما كان هم لان الشاوش اى ليس بانثاء نكاح جديد هم اذا الدليل ينافيه ش
 اى لان الدليل الدال على استبداده ينافى الافتاء اذ لو كان الرجعة افتاء لم ينفرد الزوج بالرجعة بلارضى المرأة او رضى لهما
 هم والقاطع اخر عمله الى مدة ش جواب عن قول الشافعي ان الرجعية زائلة لوجود القاطع فغيره ان وجود القاطع لا ينافي
 قيام الرجعية بان اخر عمله الى انقضائها العدة هم بها عاش بديل ان الرجعية بالقول تصح بلارضى المرأة من الشافعي ايضا
 هم ونظر الشافعي اى ان القاطع اخر عمله الى انقضائها العدة هم على اتقدم ش بيانه وهو قوله ثبت منظر للزوج ليكنه
 التدارك عند اخر من النكاح

فصل فيما يحل به المطلقة اى هذا فصل في بيان يحل المطلقة المرأة ولما فرغ من بيان ما يندرك به الطلاق
 الزوجي شرع في بيان ما يندرك به غيره من الطلاقات ففي الحرة فيما دون الثلث التدارك نكاح جديد وفي الثلث اصابة
 الزوج الاخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الامة في الشين اصابة الزوج الاخر هم واذا كان الطلاق بانثاء دون الثلث
 ش بان كانت واحدة باينة او متين هم فله ش اى للزوج هم ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية باق ش
 اى لان حل المحل باق لان محل النكاح انشئ من بنات ادم مع الغد لم المحرمية والاشراك بالعدة عن الميعم لان زواله
 ش اى زوال المحل هم متعلق بالطلقة الثالثة ش واذا وجدت المطلقة الثالثة هم فينعدم ش قبلها بقوله تعالى
 فان طلقنا فلا تمحل لهن بعد حتى تنكح زوجا غيره اى فان طلق الثالثة هم ونسح الغير في العدة ش اى غير الزوج عن النكاح
 في امة هم لا اشتباه النسب ش اى لا اجل اشتباه النسب صيانة هم ولا اشتباه في الطلاق ش اى لا اشتباه نسب
 في اطلاق الشايع الزوج في نكاح معتد به فانه لا تراهى والاحسن ان يقال ولا اشتباه في اطلاقه اى في تميز
 نكاح معتد به اذا لا اشتباه انما يكون عند اختلاف الياه وذلك انما يكون في معتد به غير قال الاكل وعرض عليه الصغيرة
 والآية وعدة الياه قبل الدخول وعنده العيصي والمجتمعة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذه الموضع ولا يجوز الزوج
 في هذه الموضع في العدة واجب بان ذلك بيان الحكمه والحكمه ترا في الجنس لان كل فرد لا بيان العدة لوجي تخلف فيما ذكر
 من الموضع انتهى قلت اخذ هذا من كلام السنن في لمخدا هم وان كان الطلاق ثلثا في الحرة ومتين في الامة لم يحل له حتى
 تنكح زوجا غيره كما صيما ويدخل بها ش اى المطلقة الثالثة لا نكاح ولا يركبها حتى تنكح زوجا غيره واطلق الزوج ليشمل المثلث
 وغيره والمجنون وغيره اذ كان سباح شكه وبذلك مرجع في شرح الطحاوي وذكر من قريب ما فيه من الذهب الا قول وانما
 قيد بالنكاح الصحيح لان الزوج الثاني اذ تزوجها كما فاسد لا تحمل للاول سواء دخل بها الثاني او لم يدخل لانه غرض حل
 قال زوجا غيره والزوج المطلق هو الذي هم نكاحهم والاصل فيه ش اى الاصل في هذه المسئلة

هم قوله تعالى فان طلقها اي من طلقها الطلقة الثانية بعد الطلقة الاولى في قوله تعالى
 الطلاق ثلاثا اي مرة بعد اخرى والمراد بالطلقة الثانية شئ كما ذكرنا هذا في حق المرأة والطلاق شئ اي الطلاقان هم
 في الامة كالثلث شئ اي كالطلاق الثلاث هي حق المرأة لان الرق منصف لملء المحللة شئ اضافة لتعريف الرق مجاز
 بمعنى ان الرقية بسبب تعصيف محل المحللة تكون نفقة والطلقة الواحدة لا تجزئ فكلت وقد مر بيان قبيل باب الطلاق في فصل الجوارح
 ايضا هم على ما عرف شئ اي في الاصول هم ثم الغاية شئ اي الغاية مكنة حتى في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم
 النكاح الزوج مطلقا شئ يعني ذكر من غير قيد نصفهم والزوجة المطلقة شئ اي الكالاهم انما ثبت بنكاح صحيح شئ لان الوطى
 يحرم في الغالب ويجب التفريق هم وشرط الدخول شئ هذا جواب عما يقال المشروط في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مطلق النكاح
 فمن لم ينكح الزوج فاجاب بقوله وشرط الدخول هم ثبت بانشارة النص وهو ان يكمل النكاح شئ في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم
 على الوطى حلا للكلام على الاضافة دون الامادة شئ يعني لو طلقنا النكاح على العقد في الامة يلزم ذكر العقد مرتين هم اذا العقد
 استنفذ بالطلاق اسم الزوج شئ في قوله تعالى زوجا غيره والبيان في محل النكاح على العقد يكون ذلك تأكيد والتأسيس اولى
 من التأكيد فان قيل يلزم ان تكون المرأة والدية على هذا التقدير والمرأة موطوءة وليست بواطئة يجب جواز اضافة الوطى اليها
 ولما تسمى زانية والزنا هو الوطى الجوامم الامة لا يشتر اشتراط ان لا ينصف استدلاله في شئ في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم بالحدوث النسوة
 بانشارة نص الكتاب على ما قرأه والاخر بقوله هم او يزوج على النص شئ اي على قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم بالحدوث النسوة
 شئ وقد عرفت جواز الزيادة على النص بالحديث المشهور كما عرفت في الاصول هم وروى الشيخ الحديث المشهور هم قوله شئ
 اي قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الملال حتى تذاق عسله الاخر شئ هذا الحديث رواه الامة الستة في كتبهم من حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق زوجته فترجعت زوجا غيره فدخل بها ثم طلقها
 قبل ان يوطئها اتمل لزوجه الاول قال لا هي يذوق الاخر من عسلها ما ذاق الاول هم روى بروايات شئ اي روى هذا
 بروايات مختلفة فردى الجماعة الا ابا داود عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت جاءت امرأة رفاعه القرظي
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعه القرظي فطلقني فترجعت بعدد بعد الرحمن بن الزبير وان اسمه
 الاشمل حديثه الثوب فبسم عليه السلام وقال تريد ان ترجعي الى رفاعه فقالت نعم قال لا حتى تذاق عسله ويذوق عسلك
 وفي لفظ صحيحين انها كانت تحت رفاعه فطلقا آخر ثلاث طلقات الحديث وفي لفظ البخاري كذبت باسول الله صلى الله عليه وسلم
 نقض الحديث وكذا ما مر في ان ترجعي الى رفاعه فقال عليه السلام فان كان ذلك فلن تسلمين اي يذوق من عسلك الحديث روى
 الكوفي في سوطه عن السورين رفاعه القرظي عن الزهري بن عبد الرحمن بن الزبير فلم يقطع ان ميسما فارقا فارقا ورافعة ان نكحها

قوله تعالى فان طلقها
 فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره
 والمراد بالطلقة الثالثة
 والطلاق في حق الامة
 كالثلث في حق المرأة
 لان الرق منصف لملء
 المحللة على ما عرفت
 ثم الغاية لنكاح الزوج
 مطلقا والزوجة المطلقة
 انما ثبت بنكاح صحيح
 شرط الدخول ثبت
 بانشارة النص وهو ان
 يكمل النكاح على الوطى
 جملة للكلام على الاضافة
 اذ العقد استنفذ
 بالطلاق اسم الزوج او يزوج
 على النص بالحديث المشهور
 وهو قوله عليه السلام لا تحل
 للاول حتى تذاق عسله
 الاخر بروايات شئ
 شئ شئ شئ شئ
 شئ شئ شئ شئ شئ

تخلون لاحقة
توسعيد المسبب
بما الله عنه
زوجه غير معتدة
نفي به القاض
نفذ والشرط
تلاجه دون الاثر
كمال
سبالعة
والكمال فيه

تخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يخلع حتى يذوق العيلة وروى الطبراني في معجمه الاوسط عن حديث هشام بن
عروة عن ابيه قالت كانت امرأة بن قريظة يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقا وتزوجا فاعة ربل سن فزليفة ثم
فارقا فاردت ان ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير فقالت والله يا رسول الله ايهو منه الا بدية فوبى قال والله يا تيممة لا ترجعين
الى عبد الرحمن حتى يذوق عيلتك ربل غير و هذا المتن عكس متن الصحيح وروى ابو موسى محمد الحافظ بن ابى بكر المديني في كتابه الباني
باسناد الى مقاتل بن حبان قال قوله فزول فان طلقا فلا تحل لهن بعد حتى تنكح زوجا غيره ونزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن
عبيد بن النضر كانت تحت زفاعة بن عبيد وهو ابن عمها فطلقا طلاقا باينا فزوجت بعده بعد الرحمن بن الزبير الفرضي ثم طلقا
فانبت البنين صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي عبد الرحمن طلقني قبل ان يسني فارجع الى ابن عمي زوجي الاول فقال
البنين صلى الله عليه وسلم لا تقيكون س فابنت انا الشدان اثبت ثم رجعت الى البنين صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان
زوجي الذي كان تزوجني بعد زيجي الاول كان قد سني فقال البنين صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول فلن اصدقك في
الاخر فابنت ثم قبض البنين صلى الله عليه وسلم فابنت ابوك رضي الله تعالى عنه فقالت يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجع الى
زوجي الاول قد سني فقال ابوك رضي الله تعالى عنه قد عذرت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال لك وسمعت حين اتيته و
علت اقال لك فلا ترجع اليه فاقبض ابوك رضي الله تعالى عنه اتيته عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال لها ليس اتيته بعد
مرك هذا لا منك وقلعت في زفاعة قبل انه ياتمه بن شموال وقيل زفاعة بن وهب وفرق بينهما ابو جعفر بن احمد بن عثمان
بن احمد المديني المعروف بابن شابين والظاهر ان اواحدة ذكر ان اختلفت في اسم المرأة فقبل اسمها ابيته واهيته والمرسها
والغنيصا هم ولا خلاف فيه شامي في شرط الدخول هم لانه سوي سعيد بن المسيب ش بن خزن بن ابى وهب بن عمرو
بن عابد بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي ابى محمد المديني سيد التابعين ولد للنسيتين مفتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوايد بن عبد الرحمن وهو بن نسي وسبعين سنة روى عن جماعة من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابى طالب وابو سعيد الخدري وابو موسى الاشعري والبرهيد
وكان زوج ابنته واعلم الناس سجدته وما يشته واهم سلمة وغولت بنت حكيم وفاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنهم اجمعين وروى
عن ابيه المسيب بن خزن وله حجة وقال ابو حاتم ليس في التابعين مثل من سعيد بن المسيب وهو تيمم في ابى هريرة رضي الله
تعالى عنه وقول صاحب الهداية ولا خلاف فيه سوي سعيد بن المسيب ليس على الطلاق لا تبعه في هذا بشره الميسر ودادوا لظاهرها
واشيعة والخوارج ولكن لا يلتفت الى هذا قال المصنف هم وقوله غير مستبش لان خلاف الاملاء وقال ابن النذر لا تعلم احدا
قال من اهل العلم بقوله الا الخوارج ولا اسونغ لاحد المسير القفال ابوك المديني لا اعلم احدا قال بقوله وقوله غير معتد حتى لا يجوز

واحد ان ياخذ بقوله المرافقة الحديث المتشور ولو لم يكن مقتضى بقوله فعليه منته الشدة والملازمة والناس جميعين وذكر في الكلام منته
 حتى لو قضى القاضي بشئ اى بقوله سيد بن السبب في هذا من لا ينفذ شئ ويعد عليه ويطل وذكروا في خان لا ينفذ قضاء
 وفي القينة فقيه بن جرير قال انكلم والقاضي يبيع بختال في المظلمات ياخذ الرشي ونيز وجبا الاول بدون ودخل الثاني
 على صحيح الكحل حال ما جاز من قبض ذلك قالوا اليسود وجهه ويغزو في فتاوى النفر بن سديد عن من يذهب هذا وقال له لم يذهب الحديث
 المشهور وشرط شئ اى شرط المطلقة الثلاث للزوج الاول ثم الايلاج شئ اى الادخال ثم دون الانزال شئ
 يعني انزال المنى ثم لان الكمال شئ اى لان الانزال كمال في الايلاج ثم وبالفئة فيه شئ اى في الايلاج ثم وكمال قيد
 شئ فغيره بالنس المطلق فلا يجوز ولا يثبت الا بدليل ولا دليل عليه والدليل يدل على عدمه لانه ذكر العيلة وهو الصغير عسله و
 اى كناية عن اصابته بخلوة الجماع وحي تحصيل بالايلاج فكان التصغير والا على عدم السج بالانزال فاللذة تحصل بالجماع قبل
 الانزال وبالانزال نزول اللذة ونفخة الرغبة فلا يشترط الانزال ونشد الحسن البصري رحمه الله تعالى وشرط الانزال بظاهر
 الحديث ثم والمرايق في التحليل كالمبلغ وبه قال عطاء وانشأ في وابن المنذر ثم لوجود الدخول في نكاح صحيح وانه
 اى النكاح الصحيح هو بشرط النفس شئ لان الشرع علق علما للزوج الاول بنكاح زوج آخر وعليه وحصل ذلك ثم ولك
 بما انفاه شئ اى في المرايق فان عنده انزاله شرطه ولم يوجد به قال حماد وحسن البصري كما ذكرناهم والجمعة عليه شئ اى على
 انك هم ابناؤه شئ وهو قوله ان الانزال كمال وبالفئة فيه وهو قيد الدليل عليه وقال الرازي والجمعة عليه قوله تعالى حتى
 تلج زواجا غيره والمرايق يسمى زواجا اذا وجد شرط النكاح وقال الكاكي والجمعة عليه ابناؤه وهو الحديث المذكور وما ذكرناه هو الاول
 ثم وفرض شئ اى فشرع المرايق ثم في الجماع الصغير وقال غلام لم يبلغ ونشأ بجامح جامع امراة وجب عليها الغسل واسلما
 للزوج الاول شئ وبذا كله تفسير محمد في المرايق وفي الجماع قال محمد ادع صبيا يعقل ابن اثني عشرة سنة قلت هذا دليل
 على ان المرايق ينبغي ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال القاضي سن الحنابلة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال
 القاضي سن الحنابلة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة سنة ثم ومعنى هذا الكلام شئ اى الكلام الذي نقله عن محمد في المرايق ثم
 ان تحرك آية ويشترط شئ اى الشرط ان تحرك آية المرايق ونشأ الجماع وانشأ شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق
 سن المظنين ثم وانشأ وجب الغسل عليها شئ هذا جواب عما يقال اذا لم يكن الانزال شطا علم يجب الغسل على المرأة فاجاب بقوله
 وانشأ وجب الغسل عليها اى على المرأة ثم للتقاء المتاعين وهو سبب لنزول ما يشاء فاعلم السبب الظاهر مقام السبب
 الباطن وهو الانزال فيجب الغسل على من قبل لان السبب الظاهر وانما يكون كذلك اذا كان الشخص بالغاً وكذا سأل في غير
 وجب بان كلامنا فيما اذا كان الصبي يخرج آية ويشترط الجماع لا ينادون ذلك ثم والماجدة الى الايجاب في هذا شئ اى كما سأل

وأما الصبي المراهق
 في التحليل كالبالغ
 لو جد الدخول في كلام
 صميم وهو شرط ^{لصحة} واجب
 ومالك يفتي بالقائه
 والحجة عليه ما بيناه
 ونسره في الجامع ^{لصغير} أيد
 وقال غلام لم يبلغ
 ومثله بجامع امرأة
 وجب عليها الفل
 واحلها على الزوج
 الأول ^{مع هذا الكلام}
 ان يتحرك التدوير
 وانما وجب الغسل ^{عليها}
 لا لقام ^{لصغير} بينه وبين
 لتزول صامتا والحاجة
 لا الايجاب فحقها

الى ايجاب المصل في حق المرأة لان امر المصل ينشئ على الامتناع وجعل مثله سبب فإيه لا تزال ما ينافي فيجب المصل عليها هم المائل
على العصى شش بعد ان خطب صم وان كان شش واصل بما قبله اى وان كان العصى هم يوم ريش شش يى بالمصل ثم تخلفا شش
اى من حيث التعلق ليتجود به ويصير له نتيجة قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند بلوغه فوجهه في الجواهر لما لكتبة لا يحل وطى صمى وان كان
يقرى على البلع وهو قول ابى حبيب ويروى عن الحسن بن الحسن بن الهيثم وهو قول ابى حبيب ويروى عن الحسن بن الحسن بن الهيثم وهو قول ابى حبيب
ووجهها هو انهم ولا يشترط الاشارة في المحيط وطى العصى والمجنون يعلما وطى المحبوب لا يعلما الى اذا حلت وفي المبسوط في رواية
ابى مفضل ان كان المحبوب لا يزل لا يعلما ولا يثبت نسب الولد منه لانه اذا جف ماءه صار كالعصى او دونه وقيل هذا اذا جيب
ذكره في الاصل ولو بقي بقدر الغشقة يوجب في ذهابه شش وذكر الاستيعاب ان لو كان خضيا يباح مثله حلت وفي المفيد وكذا المسلول
وفي المدونة ان علمته بانه نصى قوطيا حلت الاول وثبت احصائنا وان لم تعلم لا يعلما ولا يثبت احصائنا وان زوجت شيئا
قترن شش فانك في ذهابها بصحان ان افشش على حلت والا فلا ولو لم تكن شش حتى لا تمنع من وجوه حرارة فزوجا ابى ذكره
يحل ذكره المرئيات في لو كانت المرأة مغفنا وحلت من اثنا في حلت الاول لوقوع الوقاع في قبلها وطى النائم والنهي عليها
يحل غناها في احد قولى الشافعى وذكره الشورى والوطى في الدبر لا يحل ولو ادعت وصول الحمل صدقت وطى الذى الزنية
يحلها الاول عندنا والشافعى وهو قوله قال الحسن والزهري والشورى وابو حنيفة وقال مالك وربيعة لا يعلما ولو خطباها الزوج
الثنائي ادوات عنها لا يحل صم قال شش اى القدر من رية الله تعالى صم وطى المولى امته لا يعلما شش بان طلق رجل امرأته ثلثين
وهى امته لغير فوطيا المولى بعد انقضاء العدة لم تحل الاول صم لان الغاية نكاح الزوج شش اى لان غاية الحرمة نكاح
الزوج بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لم يجد لان المولى لا يسمى زوجا وقال في شرح الاقطع روى ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى
عنه سئل عنه عن ذلك وعنده على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما فخص ذلك عثمان وزيد وقالوا هو زوج فقال على
رضى الله تعالى عنه فخصبا كاره لما قالوا وقال ليس بنكاحهم واذ تزوجا بشرط التحليل شش بان قال تزوجك على ان يملكك
او قالت اى ذلك صم فانك نكح كرهه لقوله عليه السلام شش اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم لمن نكح المرأة لم ينكحها ولا يحل له
شش هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخبر حديثه الترمذى
والنسائى من غير وجه عن سيف بن الثوري عن ابى قيس واسمه عبد الرحمن بن ثروان الاودى عن هزبل بن شبيب
الاودى عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذى حديث حسن صحيح و
عن على رضى الله تعالى عنه اخبر حديثه ابو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم عن على رضى الله تعالى عنه قال لعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل لوفى لفظ ابى داود وفيه شك فقال ارادوا رضى الله تعالى عنه فمحلل المحلل والمحلل له

انما لا يحل على العصى ان كان

يؤمها تخلفا قال وطى

المواثمة لا يحلها

لان الغاية نكاح الزوج

تزوجها بشرط التحليل

فالكلام مكره لقوله عليه

السلام لعن الله المحلل

والمحلل له

وعن محمد أنه لم يسم
 لما بيننا ولا يحل
 الاول لانه استعمل ما
 الشرع فيها زى يمنع
 مقصود كما في قول
 واذا طلق الحرة تطليقة
 او تطليقتين انقضت
 عدتها وتزوجت بزواج
 محرّم عادت الى الزوج
 الاول عادت بنت
 تطليقتين هدم الزوج
 الثاني ما دون الثلث
 كما هدم الثلث وهذا
 عندنا حنفية وابي
 وقال محمد لا يهدم ما دون
 الثلث لانه غاية الحرمة
 بالنقص فيكون منها ولا
 الفاء للحرمة قبل الثبوت
 ولها قوله عليه السلام
 لعن الله المحلل المحلل
 له سماء محلا
 وهو للثبوت
 محلل
 ع ع ع ع
 ع ع ع ع

فثبت ما قال ابن عمر بن الخطاب من سنة ومن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه انه قال ذلك السفلح ومن قال
 ولا يصح في ذلك الا انكاح رغبة لا ربه في ذلك الميثان بن جابر اسحق ابو حنيفة ومن محمد انه صح انكاح لما بينناش اراد به قوله
 اذا انكاح لا يبطل بالشوط ولا يحل على الاول ش اي لا يحل للمحل المرأة على الزوج الاول هم لانه يستعمل بالشرع
 وذلك لان انكاح عقد عر وشروط الطلاق قد تم فيما زى بسبب مقصود كما في قول المورث ش كما اذا قتل شخص سورة فانه
 يحرم الميراث لانه يستعمل بالشرع وذكر التردد في الروضة انها لو قالت انا ازوجك نفسي لتجاسني ثم طلقني لا يكون خلا
 الزوجي الاول قال ابو حنيفة رحمه الله انكاح جائز وان شرط جائز فان اتسع من تطليقتا اجبره الحاكم على ذلك وتحلل للماول و
 في الرضائي فانه طه كره للماول والثاني مع جوارها عند ابني حنيفة وزفر عند ابني يوسف انكاح باطل ولا تحلل للماول وعند
 محمد تحلل للثاني ولا تحلل للماول وفي الميعة والمزينة قول محمد انكاح صحيح ولا تحلل للماول لا يفسد وجهه واذا طلق الحرة تطليقة
 او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني
 الطلقة والطلقتين ش والمراد بقوله يهدم الزوج الى آخره ان المرأة بعده تصير سبابة لا تحرم حرمة غليظة كما سبب
 الثلاث ش اي كما يهدم الزوج الثاني ثلاث طلاقات سيما او فرادي هم وهذا عند ابني يوسف وابي حنيفة ش وهو قول
 ابن عباس وابن عمر و ابراهيم النخعي وعطاء وشريح وسيمون بن مهران هم وقال محمد لا يهدم ما دون الثلاث ش
 يعني انها تصير سبابة تحرم حرمة غليظة لما بقي من الطلاقات الثلاث وبه قال الكوفي والثاني و احمد وزفر وهو قول عمرو
 علي وابي بن كعب وعمران بن حصين وابي جبر رضي الله تعالى عنه والمثله مختلف بين الصحابة كما ترى وقال
 شمس الائمة السرخسي في شرح الكافي اخذ الكبار من الفقهاء بقول الكبار من الصحابة هم لانه ش اي لان انكاح
 الزوج الثاني هم غاية الحرمة بالنقص ش يعني قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لان حصة
 حرف موضوع للغايتة والغايتة هي فيكون ش اي الزوج الثاني هم منها للحرمة ش وهو بنعم الميم
 اسم فاعل من الانشاء هم ولا نهنا للحرمة قبل الثبوت ش اي لا يكون بوطي الزوج الثاني عبدة قبل التطليقات
 الثلاث لان الحرمة غير ثابتة ولا تسمى سمها لانه لا يخفى فثبتها فلا حرمة قبل الثلاث فلا يكون الوطى غاية لها و
 هذا كقوله والله الاكم فلان في رجب حتى استخبر فلانا فاستشاره قبل رجب لم يعتبر في حق الميعن اذا لميعن اوجب
 تحريم الكلام بعد رجب الى غاية الاستشارة فقبل رجب لا حرمة فلا يكون الاستشارة غاية لها هم ولما ش اي
 ولابي حنيفة و ابني يوسف هم قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل سماء محلا ش اي سماء الخارج محلا اي باطل
 المحلل محلا لا يكون الا باثبات المحل فيه هم وهو ثبت المحل ش اي الزوج الثاني هو ثبت المحل يعني المحل المجدد

لانه لا يجوز ان يكون المراد الحمل السابق لانه تحصيل الحاصل وهو فاسد لان الحمل السابق موجود فيما دون الثلاث فصارت
 المرأة بالزوج الثاني لمحققة بالاجبية فلم تحرم على الزوج الاول الاثلاث تطليقات لان حكم الحمل الجديد هذا وقد ذكر الامام في
 اسئلة واطال الكلام فيه فخلص كلامه في السؤال الاول منع كون المراد بالحمل هو الزوج الثاني لعدم ما يدل عليه ويجوز ان
 يكون المراد كلج السعة بقرينة اللعن لانه كان شرعا ثم نسخ والجواب ان الذي نقلوا هذا الحديث ثقات فكما يقبل نقلهم
 في نقل الحديث فكذلك يقبل نقلهم فيمن جاز فيه الحديث وقد اورد في باب ما جاء في الزوج الثاني السؤال الثاني منع كون
 المراد بالحمل الزوج الثاني مطلقا لانه ان اريد به قبل الطلاق الثلاث فهو ممنوع لانه غير محلل قبله لوجوب الحمل وان اريد
 بعد الثلاث فليس كذلك لا يفيد لان النزاع فيما دون الثلاث والجواب ان المراد به الزوج الثاني مطلقا علما باطلاق الحديث
 ولا نسلم نفى كونه محلا قبل الطلاق الثلاث لانه ثبت حلا جدي بحيث لا يحرم عليه الاثلاث تطليقات مستقلة فلما لم
 تحصيل الحاصل السؤال الثالث ان الحديث متروك العمل بظاهر لان الزوج الثاني بعد الطلاقات الثلاث لا يثبت له
 الم فوجبه الاصابته والحديث يثبت مطلقا فكانت الاصابته هي الثبوت للحمل دون الزوج الثاني والجواب منع كونه من باب
 ترك العمل بظاهره لانه من باب التخصيص لان قبل الاصابته شريح عن عمومه بحديث العميلة فنفى الثاني على عموميه
 فيما دون الثلاث والسؤال الرابع ان الحديث اذا كان مقتضيا للحمل الجديد لم يزم المعاد منه بقوله تعالى وحل لكم
 ما وراء ذلك لانه يقتضي العمل مطلقا في عموم الاوقات بالحرمه التي ثبتت بثلاث تطليقات مبياة الى غاية الزوج الثاني فاذا
 زحفت بثبت العمل بالحمل السابق فلا حاجة الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت العمل بالسبب السابق فلا حاجة
 الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت العمل بالسبب السابق عند انتهاء المحرمه من كل بدو محرمه بيمينه في ذلك
 وقد دل اذا لو كان ثبوت العمل بالسبب السابق لم يكن الزوج الثاني محلا وقد ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم محلا و
 هنا سؤال اخر ذكره تاج الشريعة جوابه وهو ان الحمل هو الذي يثبت العمل واثبات العمل يقتضي حرمه اذا ثبت اثبات
 محال والجواب ان اثبات اثبات انما لا يعتبر اذا لم يفد اذا افاد فيعتبر الا ترى ان بيع الانسان ماله بانه لا يفيد وكذا
 شراءه بانه اذا افاد فيعتبر كما اذا اشترى ماله من المغارب قبل ان يظهر فيه بيع وان كان ماله لانه يفيد ملك التعرف
 هم واذا اطلقا ثلثا فقلت قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر فمثل بي الزوج الثاني وطلقني وانقضت عدتي
 والدة تحمل ذلك شئ من سائل لقد ورد في قوله تعالى والمراد من قوله ودخل بي الزوج الثاني
 والدة التي تحمل ذلك تاتي عن قريب هم جاز للزوج الاول شئ جواب اذا هم ان يصيد فاما اذا كان في غالب ظنه انها
 صادقة شئ قال الامام في كلامه يوجب ان اخبارا مقبول وان تكن عدلا لانه اطلق في التعليل وليس الامر كذلك

واذا اطلقها ثلثا
 فقالت قد انقضت
 عدتي وتزوجت
 ودخل بي الزوج
 وطلقني وانقضت
 عدتي والدة تحمل ذلك
 جاز للزوج ان يصيد
 اذا كان في غالب ظنه
 انها صادقة

فان اريد اية تصححه في آخر كتاب الامان بان الزوج الاول لابس عليه ان يزوجها اذا كانت عند نفقة او وقع في قلبه انها ساقطة انتفى قلت استدل بالبر واية كتاب الاستحسان برعاية قوله وليس الامر كذلك لانه ذكر فيه كونه نافذة او وقوع صدقة في قلبه وقصر بمرج بذلك القدر ويرى بقوله اذا كان في غالب ظنه انها ساقطة وتعليقه بتقديره بهذا الوجه وليس بمطلق حتى يثبت عليه الوهم الذي ذكره هم لانه يشي لان النكاح هم معاملة شئ يكون البصنع متقوما عند الدخول واذا كان معاملة فبغير الوحد يقبل فيها بشرط التسمية كالولايات والمضاربات والاذن في التجارة هم او امرؤي متعلق الحبل به شئ اى بالنكاح ويقبل قولها فيه ايضا كما اخبرت بجاسته للماء وطهارته وروت حديثا هم وقول الواحد فيها مقبول شئ اى في المعاملة والامر الذي انى الديانات فلان المعاملة كانوا يقبلون خبر العدل من غير اشتراط العدد وانى المعاملات فعلت فومين الاول هو التي ليس فيها معنى اللزام كالوكالات ونحوها كما ذكرنا فيعتبر فيها غير مبرر لا كان او ناسفا صيبا كان او بالغا مسلما كان او كافرا اذ كان او عبدا ذكره كان ام اتى من غير اشتراط العدد والعدالة دفعا للضرورة النوع الثاني الذي فيه الزام من حقوق العباد في شرط فيه العدد والعدالة وتعيين فقط الشهادة لانها تنبى على المنازعة فاحتج الى زيادة التوكيد دفعا للضرورة والحمل هم وهو غير مستكسر شئ اى اجبار المرأة المذكورة غير مستكسر فيه هم اذا كانت المدة تتحتم شئ اذا كانت المدة التي ذكرتها محتمل ذلك لان القول قول اليمين فيما لا يستكرهم واختلفوا في ادنى هذه المدة شئ اى خلت ابو حنيفة وصاحبا في اولى المدة التي تصدق المعتدة في انقضاء لعدة واعلم ان الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم خلفوا في المدة التي تصدق المرأة في انقضاء عدتها على اقوال الاول قال ابو حنيفة قلنا ثلث حيض بشهر وطران بشهر وثلاثة اطهار بحسبة واربعة عشر يوما وثلاث حيض بحسبة عشرة يوما كل حيضة خمسة ايام الثاني قال ابو يوسف ومحمد تسعة ثلثون يوما طهران ثلثين وثلاث مبيض بستة اعتبارا لاقبل الحيض الثالث قال شريح لو ادعت انها حائض ثلث حيض في شهر او في خمسة وثلاثين يوما فجارت بينة من النساء العدل من بطلانها انهارت الحيض وتقتل عند كل هذا وتصلى فقد انقضت عدتها الرابع قال الشافعي انها تصدقت في اقل من اثنين وثلاثين يوما هذا منه اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو المنذر الخامس قال ابو ثور لا تصدق في اقل من سبعة واربعة عشر يوما على ان اقل الحيض يوم واطل الطهر خمسة عشر يوما السادس قال مالك الربيعون يوما ذكره في الجواهر السابع قال اسحاق بن ابراهيم والربيعي ان لما اقرأ معلومته غير ما بطلانها اليها تصدق على شهدها والا تصدق في اقل من ثلاثة اشهر الثامن قال الحنابلة اقل تسعة وعشرون يوما قالوا اذ ان قلنا اقل الطهر عشرة ايام فان قلنا خمسة عشر يوما اذ اقل الطهر ايام فليكون ثلاثة وثلاثين وان قلنا اقل الطهر ثمانية عشر يوما اذ اقل الطهر ايام فليكون ثمانية عشر يوما

لانه معاملة
او امر ديني
لنعلق الحبل
به قول الواحد
فيهما مقبول
وهو غير
مستكر اذا
كانت المدة محتملة
وختلوا في ادنى عند
الدين وسلبينها
في باب العدة

كتاب الطلاق في باب العدة وقال المازني في هذا وعده لم يفسد إلا بخلاف وقال السفناني في الخواتم وقعت فيه بالجملة لأنه ما قال في عدة
 هذا الكتاب حتى تقع الخواتم فيرجع قال الأكل في رد كلامه السفناني في الخواتم وردت تحت اللفظ والمعنى ما ورد في مثل
 هذا يسمى وعد الاحواله كان ينبغي ان يقول وعده غير خبز اما المعنى فانه لم يقل في باب العدة من هذا الكتاب فيجوز ان يكون وعده
 خبز في باب العدة من كتاب آخر انتهى قلت الذي من جهة المعنى انه من شيخة الكاكي ومع هذا لم يجب احد منهم عن هذا ولكن
 ان يقال انه وعد ولكنه قيل عن وفاء بسبب اشتغاله بغيره من كتب

باب الایلاء اى في بيان حكم الایلاء وهو مصدر من اى يولى الایلاء اى حلف والاسم الایئته قال الكاكي الایلاء
 والایئته الیمن لغته وجوز الایاء وجمع الایئته البات كركته اركبات وقال الجوهري الایلاء الایاء یعنی حلف والایئته الیمن لغته
 على فحيلة والجمع الایاء وكذلك الایئته البات كركته اركبات وقال الجوهري الایلاء الایاء یعنی حلف والایئته الیمن لغته
 المدغنیانی الحلف على الانتناع والحلف الیمن على الفحل القسم الیمن فیهما ثم الایلاء فیهما ثم عادوا الحلف على ترک قرابان
 المنکوتة على ترک اربعة اشهر فصاعدا بشرطه هو کون الیمن مقفوا وعلى المنکوتة اهل و هو ان کون من اهل الطلاق
 وکلمه هو تعلقه بالحنث المتعلق بالکفارة و مدة هي اربعة اشهر عند الجمهور على ما باتى الخلاف فیه و سبب هو قيام الشاجرة
 و عدمه الموافقة لما فی سبب الطلاق الرجعی وقال المازني كان القياس ان يذكر نفع قبل الایلاء لان النفع نوع
 من الطلاق الا انه لما كان لغرض تباعد عن الطلاق فاخر عن الایلاء و قد تم العلم عن الظهار لان الظهار منکرم من القول
 وزور وليس النفع كذلك ثم قدم الظهار على اللعان لان الظهار اقرب الى الاباحة من اللعان بدليل ان سبب اللعان
 وهو القذف بالزنا لو انصف الى غير الزوجه بحجب الحد والموجب للحيصية محضته بلا شائبة لاحد ثم اذا قال الرجل لامرأته
 والله لا اقربك او قال والله لا اقربك اربعة اشهر فهو بول شمس امه مولى فاعل اعلان قاض و هنا صورتان و هما قوله
 والله لا اقربك ابدان فیهما هو مولى اجماعا و انما فی قوله لا اقربك اربعة اشهر فیهما هو مولى عننا غلانا لثانفی و بالک
 واحمد و اسحاق فان عندهم لا يكون مولى حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر بناء على ان النفي عندهم بعد اربعة اشهر فلا بد من
 مدة زائدة على اربعة اشهر حتى يبريد لیا عند الک و محظية عند الشافعی و يرد قوله فاما القرآن حيث لم يجعل التربعين اكثر
 من اربعة اشهر و عشر فی عدة الوفاة و ثلثة قرو و فی عدة الطلاق فلا يجوز الزيادة فی هذين التبرعين فكذا فی زيادة
 ثم اعلم ان عند الایئته الماربعة و اصحابهم و الجمهور الایلاء لا يكون بغیر یمن ولا تعلیق و عند ابن السیاب و غیره یمن و لا یمن
 من ترک جماع امرأته بغیر یمن یصير مولى نقله المازني فی اوکام القرآن عن بعض العلماء و حلف الایلاء لا یكون مولى و لا یمن
 بلکه شاذ و مخالف للنص من قوله فاما لکون من نسائهم تبرعين اربعة اشهر فان فائدة الایئته شمس اى اقر و تمام الایئته هو

باب الایلاء

و اذا احتال

الرجل لامرأته

والله لا اقرب

او قال الله

لا اقربك اربعة

اشهر فهو مولى

قوله تعالى لان

يولون من نسائهم

تربعين بغير

الایئته

فان الله غفور رحيم ولما دعا الله الطلاق فان الله غفور رحيم ولما دعا الله الطلاق فان الله غفور رحيم
 سمي عليه السلام قال ابو اسدي في كتاب اسباب نزول القرآن باسناد الى عطاء عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه قال كان ايلاء اهل الجاهلية يسمون او اكثر من ذلك فوقت الله تعالى اربعة اشهر فمن كان ايلاءه
 اقل من اربعة اشهر فليس بايلاء فحكم على ابن المسيب انه قال كان الايلاء ضررا لاهل الجاهلية كان الرجل لا يريد المرأة ولا يجب
 ان تزدوجا غيره فيحلف ان لا يقربها ابدا وكان تركها كذلك لا ايسر ولا ذات عجل فجعل الله تعالى الاجل باعد الرجل في
 المرأة اربعة اشهر وانزل للذين يؤمنون من نساءهم الاية هم فان طلقها في اربعة اشهر حلت في يمينه ونزمت الكفارة شش
 اى كفارة اليمين هم لان الكفارة موبج الحنث شش والايلاء حلف وقد حنت فيه فلكرمه الكفارة في المبسوطين قال الشافعي
 لا كفارة عليه ويحنت في يمينه لان الله تعالى وعد المغفرة فوشى بها يغفور الا يجب الكفارة قلنا المغفرة في الاخرة فلما بنا في
 وجوب الكفارة في الدنيا ولكن بنا في قوله القديم وفي الجدي يجب الكفارة وجوب لا مباح كنه بنا وفيه قال مالك واحمد والجمهور
 وقال الحسن البصري لا كفارة عليه في ذلك وقال قتادة خالف الحسن الناس هم وسقط الايلاء لان اليمين ترتفع بالحنث
 شش واذ بالاجماع هم وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانتهت منه بتطبيقه بانيته شش وهو قول جابر بن زيد وسروقي
 وشريح وعطاء ولسن البصري وابراهيم اخفى وعامر الشعبي وجند الرحمن الاوزاعي وسفيان الثوري وقبيصة بن ذؤيب
 وعلمه وعلمه وابن جريج وابن ابي ليلى وفيهم من قال يقع طلاق رجعية وهو قول سعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن
 بن الحارث بن هشام ومكحول والزهرى بهذا في الاشراف وفي الجلي هذا عن ثمانية لا غير وهم الزهرى ومكحول والجمهور
 المذكورهم وقال الشافعي بين منه تفرق القاضى شش معنى يتوقف بعد معنى اية واذا ابى من النفي والفرقة فرق القاضى
 بينهما اذ اطلقت المرأة كان تفرقا تطليقة رجعية وفي البسوط تطليقة بانية قال الكاكي وما وجبت ذلك في كتبهم الباعذ مالك
 لا رجعة له عليها الا ان يطلقها او لا يطلقها الحائضتين او ثلثا او يفسخ النكاح وقال احمد لما حكم ان يطلقها رجعية او بانية او ثلثتين
 او ثلثا او يفسخ النكاح والتمتار عنده ان يطلقها رجعية كما قال الشافعي ومالك وقالت الظاهرية لا يطلق الحاكم وتطليقة باين
 ولكن يجبر بسوط ويجبسه الى ان يفي ويطلقها وفيه قال الشافعي في القديم وقال ابو ثور يطلقها الحاكم طليقة بانية اذ لا غاية
 في الرجعية فانه لا يرد لامر فصار كفرقة العنت هم لانه شش اى لان المولى هم مانع حقا في الجماع شش اى ثبوت
 الايلاء بقصد الاضرار والتفت منع حقا في الجماع هم فينبوب القاضى منابه في التسريح شش بالاحسان هم كما في الحب ولمنت
 شش اى يبوب القاضى منابه في التفرق فيما اذا وجدت زوجا محبوبا او غنيا وجب القياس دفع الضرر عنها عند فوت الامساك
 بالمعروف هم ولنا انه منع حقا شش المستحق عليه وهو الوطى في المدة هم فجاز الشرح بزوال نية النكاح عن معنى المدة شش فليس لها

فان وطئها في اربعة
 اشهر حنت في يمينه
 ولو تمت الكفارة لان
 الكفارة موجب الحنث
 وسقط الايلاء لان
 ترتفع بالحنث ان لم
 يقربها حتى مضت
 اربعة اشهر بانتهت
 بتطبيقه وقال الشافعي
 بين منه تفرق القاضى
 لانه مانع حقا
 في الجماع فينبوب القاضى
 منابه في التسريح
 في الحب العنت ولنا
 ظلمها بمنع حقا
 فجازاه الشرع
 بزوال نية النكاح
 عند معنى هذا المدة

عن خبره تحقيق ولا يجعل التمسك بالجمعي فوق بينا ولان الايلاء كان طلاقا بينا على الفور في الجارية بحيث لا يفرضها الزوج
بعد الايلاء ابدأ فجعله الشرع موجبا بقوله تعالى تربعن اربعة اشهر الى انقضائها المدة فخصت الاشارة الى ان الواقع بالايلاء
بين لكنه موجب هم وهو المأثور شئ اى عدها وهو وقوع البينونة بعد معنى مدة الايلاء مروى هم عن عثمان وعلى
شئ المأثور عن عثمان فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه حديثا عن عمر بن الخطاب عن ابي سلمة عن عبد الرحمن بن
عثمان بن عفان وزيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يقولان في الايلاء اذا مضت اربعة اشهر فمضى تطليقتهم واحدة وهي
احق بنفسها وتستند عدة المطلقة هم والعبادة الاشكال شئ وهم عند الفقهاء عبد الله بن سعود وعبد الله بن عباس و
عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم وعند المحققين هم اربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكره فيهم غير
ابن سعود ولا ابن بكير الصماني فلا يدخل فيهم كذا في المغرب وقال لا تترزى وفيه نظر لان ما كحدث في الموطأ عن جعفر
بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه كان يقول اذا اتى رجل من امراته لم يقع عليه الطلاق فان
مضت الاربعة الاشهر حتى توفت فاما ان يطلق ولان يعني وكذلك روى البخاري في الصحيح انه لا يقع الطلاق حتى يطلق
ونقل ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر والى الدرداد وما يشتهر وثنى عشر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعلوا عن عثمان
وعلى وابن عمر كما قال صاحب المداينة على قال البخاري انتهى قلت روى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا ابو سعابة
عن الامش عن جبيب بن جبير عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقالوا اني فلم يفت حتى مضت اربعة
اشهر فمضى تطليقتهم واحدة واخرج نحوه عن ابن النخعي والشافعي وسروك والحسن وابن سيرين وقيسمة وسالم والى سلمة
رضي الله تعالى عنهم انتهى قلت قد علم ان الذي قاله صاحب المداينة عن ابن عمر مثل اقاله وكذلك الذي قاله عن عثمان
وعلى مثل اقاله كما مر لان عن عبد الرزاق هم وزيد بن ثابت شئ قد مر لان عن عبد الرزاق الذي رواه زيد بن ثابت
بن الصماني الانصاري كاتب رضي النبي صلى الله عليه وسلم وكفى بهم قدوة شئ اى وكفى بهم قدوة اى كفى
بالمدكورين من عثمان وعلى والعبادة وزيد بن ثابت اقتداؤا وكذلك غيرهم من الصحابة والتابعين على اصحابناهم ولان
اى ولان الايلاء هم كان طلاقا في الجارية فحكم الشرع بتابعيله الى ان تنقضي المدة شئ المذكورة في النفس فان فاعلى الله
ختم في يمينه وتكريره الكفارة والواقع طلقه بائنة بمعنى المدة كما مر بانه هم فان كان حلف على اربعة اشهر شئ اى فان
كان الرجل حلف وقال والله لا اتركك اربعة اشهر وهذا الفصل حكم الايلاء على تقدير عدم الوطى في المدة وهو ان يقال
لا يغلو من احد الامر من احد ان يحلف على اربعة اشهر فرضت المدة هم فقد سقطت البين لانها كانت موقوفة شئ
اى يحلف على اربعة اشهر والاخر هو قوله هم وان كان حلف على الابد شئ بان قال والى الاقرب ابدأ او قال

وهو المأثور عن
عثمان وعبد الوهاب
الشارقة وزيد بن
ثابت ضوان الله
عليهم اجمعين
وكتب بهم تدوة
ولانه كان
طلاقا في الحجة
فحكم الشرع بتأجيل
الى انقضاء المدة
فان كان
خلف على الزوجة
اليمين
استمر فقد سقطت
لاها كانت موقته
به وان كان خلف
على الابد
ط ط ط ط ط

فاليمين باقية لاها
مطلقة ولم يوجد
لترفع به الا انه لا يحل
الطلاق قبل التزوج لانه
لم يوجد سنن الحق بعد
اليمين فان عادت
عاد الا بلاء فان طهرها
والا وقعت بمضرة اربعة
اشهر تطبيقه اخر
فان اليمين باقية لا طلاقا
وبالتزوج ثبت حيها
الظلم ويعبر ابتداء
هذا الايلاء من وقت
التزوج فان تزوجها
ثالثا عاد الايلاء و
بمضرة اربعة اشهر اخر
ان لم يقربها لما بيناه
فان تزوجها بعد زوج
اخر لم يقرب بذلك الايلاء
لتقيد بطلاق هذا الملك
نوع مسئلة التغير في الخلافة
وقد مر من قبل في باب الايمان في الطلاق واليمين فان كان باقية
لا طلاقها وعدم الحث
فان طهرها

والثاني لا فرق بين وقت المدة ووقت اليمين فمما بينتة هم فاليمين باقية لانها مطلقة في اي لان اليمين
مطلقة من الوقت فكان موبدا هم ولم يوجد الحث في اي الموجب للحث وهو الوطى هم لم ترفع بشي اي لم ترفع اليمين
بالنكاح لانها كانت موبدة بقيت على حالها هم الا انه لا يكره الطلاق في اي استثناء من قوله واليمين باقية لعدم الحث حتى
وجد الوطى بعد الوطى فيزسه الكفارة لكنه لا يكره الطلاق بمعنى المدة الاخرى هم قبل وجوب التزوج في اي كان في المدة
بان كانت ممتدة الطهر مثلا قال الكافي في هذا من قول ابي سهل البرقي فانه قال فيقيد اليمين بعد معنى اربعة اشهر اخرى قبل
انقضاء ممتدة يقع تطبيقه بمضرة وكذا الثالث لان معنى الايلاء كالمسقة اربعة اشهر ولم يفرق فيها فانت طالق ولو مر
بها كان الحكم فيه ايمناه فكذا هذا قال الا تراه في وقال الشيخ التنف في شرح الجراح الكبير لان في هذه المسئلة يعني عن ابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد اختلف متناهيها كان الشيخ ابو بكر الاعمش والفقهاء محمد بن ابراهيم الميمني والفقهاء الجليل
بن محمد العياشي و الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقهاء ابو اسحاق الحافظ يقولون لا يكره الطلاق
على المولى منها وان تكررت المدة وهو في المدة وقال الفقهاء بن سهل تكرار الطلاق تكرار المدة وقد سلكا سلكا ما وصيه
هو الا فقد اشار اليه المصنف بقوله هم لانه لم يوجد في الحق بعد اليمين في اي اذ لاقى لها في الجمع بعد اليمين فمما
يكون الرجل غلاما هم فان عاد وتزوجها بشي اي وان عاد هذا الرجل المولى وتزوج هذه المرأة بعد اليمين فمما بينتة
اشهر وبعد انقضاء ممتدة هم عاد الايلاء فان وطئها في المدة هم والادومت بمضرة اربعة اشهر في طلاقه هم اخرى
لان اليمين باقية لا طلاقا والتزوج ثبت عقدا هو الوطى وقد منع الزوج ذلك بقا يمينه فمما بينتة في اي الطلاق
الباين هم ويعبر ابتداء هذا المدة في اي مدة الايلاء الثاني هم من وقت تنقيش في اي قبل هذا المدة عاد او تزوجها
انقضاء المدة فان ذلك الايلاء يعتبر من وقت الطلاق لاس من وقت التزوج كذا ذكره الترمذي هم فان تزوجها ثانيا
قال الا تراه في وفي بعض النسخ ثانيا وكل واحد من الاول في النظر الى التزوج قبل الايلاء والى الثاني فانظر الى التزوج
بعد الايلاء هم عاد الايلاء ووقعت بمضرة اربعة اشهر اخرى في اي طلاقه اخرى هم ان لم يقربها لما بيناه في اي
قوله لان اليمين باقية لا طلاقا والتزوج ثبت عقدا فمما بينتة في اي طلاقه اخرى هم فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق
تقيده بطلاق هذا الملك في اي لانه بمنزلة التعليق بعد القران وتعليق الطلاق يخص في طلاق ذلك الملك الذي
حصل فيه التعليق هم وهي في اي هذه المسئلة هم فرع مسئلة التغير في الخلافة في اي فانه يطل التعليق عند انقضاء
منه وقد مر من قبل في باب الايمان في الطلاق واليمين فان كان باقية لا طلاقا اي لا طلاق اليمين فتكون باقية بعد الطلاق
الثالث وعدم الحث على طلاقها اي لعدم الحث اذا الكلام فيها اذا لم يطأ قال في البسوط اذا طهرها

حكم الطلاق فيه
ولو قال في الله لا أتوك
شهرين بعد هذين
الشهرين فهو بول
جمع بينهما جوف
الجمع قصار كجمعه
ولو ما كثر يوما
ثم قال والله لا أتوك
شهرين بعد الشهرين
الاولين لم يكن مولى
الثاني إيجاب مبتدأ
وقد صار ممنوعا بعد
الاولى شهرين وبعد
الثانية اربعة اشهر الا
يوما ملك فيه فلم يملك
مدة المنع ولو قال الله
لا أتوك سنة الا يوما
لم يكن مولى خلا فالنذر
وهو يصح الاستثناء
الى اخرها اعتبارا بآيات

بما اختلف لاشا اكثر منها واذا كان كذلك فلا شك ان الملك غير موجود في جميع الصور التي دون تلك المدة وان وجد الملك
في البعض لانقضاء المجموع بانقضاء البعض وهذا ضعيف وانما يصح ان لو قال اكثر المتين كذا في الكافي وقيل لفظ اكثر وقع فيها
ومثله ش اي مثل هذا الاستثناء وهو بلاغ بينهم لا يثبت حكم الطلاق فيه ش لان يكتل القران في بعض المدة بلا شئ فالتحقق
الا يلازم ولو قال والله لا أتوك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو بول لانه جمع بينهما جوف المجموع ش وهو الواو
فصار كالمجموع بلفظ المجموع ش وفي بعض النسخ فصار كجمعه اي كجمعه المولى بلفظ المجموع اي فصار كذا قال لا أتوك اربعة اشهر فيكون
واكمل فيه خلاف ولهذا لو قال لا اكلك يوما ويومين يصير مدة اليقين ثلاثة ايام وكذا لو قال بعت هذا الى شهرين وشهرين كان
الا جمل شهرين كذا في قاضي خلائق وفي جوامع الفقه قال والله لا أتوك شهرين وشهرين وشهرين قبل شهرين او قال في شهرين
بعد شهرين فهو كقول اربعة اشهرهم ولو كثر يوما ش مرج قاضي خان يوما او ساعة وكذا مرج المصنوع وقيل تكرير اليقين في
مجلسين او مجلس واحد من يوم تم تحريمه عند ابى حنيفة وابى يوسف فيقتل بوجه يكون المسئلة اتفاقية هم ثم قال والله
لا أتوك شهرين بعد شهرين الاولين لم يكن مولى ش وبه قال الشافعي واحمد والشافعي واهل البيت ش اي الحكم لا
هم إيجاب مبتدأ ش إيجاب بين مبتدأهم وقد صار ممنوعا بعد اليقين الاولي بشهرين وبعد الثانية ش اي اليقين الثانية
هم اربعة اشهر الا يملك فيه فلم يملك مدة المنع ش فلما يكون مولى الاصل في ذلك انه اذا لم يجد اسم الله تعالى في العطف
ولا جوف النفي ولم يكتل بينهما ساعة دخل العطف في حكم العطف عليه كما في المسئلة الاولى واما اذا فات احد الاسماء المذكورة
فقد كان إيجابا مبتدأ وعلى هذا لا يكون في المسئلة الثانية مولى لقول الاسماء الثلاثة لوجود الملك يوا دعادة اسم الله وحرف
النفي فقد صار ممنوعا الى آخر ما ذكره المصنف واذا لم يكن مولى هنا يكون كلامه يمينين ششرين وميزر باقران كفارتان و
لو قال والله لا أتوك سنة الا يوما لم يكن مولى في حق وقوع الطلاق ولكن لو قرباني هذه المدة لمزمر الكفارة قاله تاج
الشرعية وقال لا تترى المراد من قوله لم يكن مولى اي في الحال لانه يكون مولى اذا قربها يوما ومضى ذلك اليوم لم يترى
وقبى بعد اى تمام سنة اربعة اشهر فصار عدا فان لم يبق اربعة اشهر لا يكون مولى الا اذا قربها مرة فقبى بعد القران في السنة
اربعة اشهر فصار عدا وعلى ذلك نص في البسوط وشرح الطحاوى هم خلافا لفرش فانه يكون مولى عنده وبه قال الشافعي وذكر
شمس الايمه البيهقي في كتاب النكاح فيه قياس واستحسان قال يصير مولى قياسا ولا يصير مولى استحسانا ولم يذكرها الحاكم في
الكافي وخمس الايمه السرخسي في بسوطه وشرح الكافي وكذا لم يذكرها في شرح الطحاوى وغير ذلك هم وهو ش اي زفر
هم بصرف الاستثناء ش وهو قوله الا يوما هم الى اخره ش اي الى اخر السنة هم اعتبارا بالاجارة ش اي كما اذا جبر
دار سنة الا يوما ولهذا لو قال والله لا أتوك سنة الانقضاء يوم يعرف اليوم سنة اخر السنة بالاتفاق

ثم نكحت الى مدة المنع شئ اى غيرت الاستثناء الى اخر السنة ثم دونه المنع ولما ان المولى من لا يكمنه القربان اربعة اشهر الا شئ
 يزره ويكمنه بها شئ انى يمكن المولى منها تسربان المرأة لما شئ يزره في يوم واحد اى يوم كان من ايام السنة فلا يكون مولىا وبين
 هذا بقوله لان المستثنى يوم منكر معمول شائع في حصول السنة فلا يعتبر فيه الى اخر السنة اجزاء الكلام على حقيقة لان الميمن مع الجملة
 لا يلحق بالضرورة ان يراد به اخراثة هم بخلاف الاجازة لان العرف شئ اى صرف اليوم هم الى الاخر شئ اى الى اخر السنة
 هم تصحيحه شئ اى تصحيح الاجازة هم فانها شئ اى فان الاجازة هم تصحيح مع التفسير من عدمه من القصد وهو التمكن من
 استثناء المنفعة هم ولان ذلك الميمن لاشئ مع الجملة كما ذكرنا فافترق المسلمان هم فان قربة شئ اى بعض
 الفسخ ولو قربة شئ بعض يوم اى في السنة المذكورة هم واما بقى اربعة اشهر اذ كثر معار مولىا سقوط الاستثناء شئ وقدر الكلام
 فيه عن قربة هم ولو قال وهو باسنة شئ اى والى ان كان بالبصره هم والشكلا دخل الكوفة وانه مباح شئ اى والى ان
 ان امرأته بالكوفة هم لم يكن مولىا لانه يكمنه القربان من غير شئ يزره بالاذن من انكره شئ اى كونه قبل منى اربعة اشهر
 فيقربها فالتحقق معنى الايلاء وقال الحكماء في الكافي وان علف لا يقربها في مكان كذا او في سفر كذا او في ارض كذا
 لم يكن مولىا لانه يقربان في غير ما من ارض العراق قبل منى اربعة اشهر فظا لا يفترق وقال ابن ابي ليلى او من ارض كذا
 الفقه لو كان في بلد وامرأة في بلد اخر قال الله لا دخل بينهما اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولىا لغيرها منها ثمانية اشهر فيمان
 ان اقل من اربعة اشهر وفي المروغاني وقاضي خان لو كان بينه وبينها سبعة اشهر ففقيه بالسان ولم يعتبر في يوم واحد
 منها الى صاحبه هم قال شئ اى لا قدرى هم ولو طلق رج شئ ان تربك فملى رج البيت او المرأة او الشئ الى بيت
 هم او بصرهم شئ اى ان تربك على موم سنة هم او من شئ بان قال ان تربك فملى عتق قربة هم او طلاق شئ
 ابن قال ان قربة فملى طلاق هم فهو مولى شئ في كل الصور لانه كونه على ظاهر امره من ايمانها فملى بعضه فملى الشئ
 تعالى هم تنقض المنع شئ عن القربان هم بالميمن هو ذكر الشرط الجواز والاختيار شئ اشار به الى الجرم موم ومومته ومن طلاق
 مائة شئ اى الفقة من الشرط لغيره في الجواز الذي في وقوعه فملى الما عند من سباسة الشرطهم لما فيها شئ اى في الاثر
 هم من الشقة شئ لانه اذا بان الشرط يقع الجواز لا مما لا يحصل المشتة ليكون الجواز معا فملى قال مالك في الاثر منه
 ان الايلاء لا يكون الا بالميمن بان قالى وبصفاة الذاتية لقولنا هاتية وقال ابن عباس كل من منعته الجماع
 فملى الايلاء وبه قال الشعبي ودفنى واهل الجواز اهل العراق واثور وبوبوب واثاره ابن السندر وقال ابن السندر
 في قول الشافعي بصران كل ميمن نكحت الجماع فملى الايلاء وهذا هو الجواز ولو قال ان تربك فملى صلاة او صلاة كعتن او فملى
 فليس بمولى وقال محمد بن مولى وبه قال مالك والشافعي وحمدوز وروحم بن يوسف او لا ولو قال فملى ايمان

فملى مدة المنع ولما
 ان المولى من لا يكمنه القربان
 اربعة اشهر الا بشئ
 يزره ويكمنه همنا
 لانا المستثنى يوم منكر
 علة الاجازة لان العرف
 الى الاخر تصحيحها فانها
 لا تعهمم التذكير لا
 لى اليمن لو فها في
 والباقي اربعة اشهر اذ كثر
 صارا ملىا لسقوط الاستثناء
 ولو قال هو بالبصرة والله
 لا ادخل الكوفة وامرأته
 لم يكن مولىا لانه يمكنه
 القربان من غير شئ يزره
 بالآخر اهر من الكوفة
 قال لو حلف بجر او بغيره
 او بصدة او عتق او
 فهو مولى لتحقيق المنع بالميمن
 وهو ذكر الشرط والجواز
 وهذه الاخرية مانعة
 لما فيها من المشتة
 ع ع ع ع ع

وصورة الحلف بالعتق أن
يقربها فاعتق عبداً وفيه
خلاف إلى يوسف فإنه يقول
يملكه البيع ثم القربان يلزمه
نفي وهما يقولان البيع مومر
فلا يمنع المانعة فيه والحلف
أنما هو الطلاق ان يعلق بقربانها
طلاقها أو طلاق صحتها
وكل ذلك مانع وان إلى من
الرجعية كان مولياً وان إلى
من البائنة لم يكن مولياً
الزوجية قائمة في الأولى إذا
الثانية ومحل الإبراء من
من نسائها بالنص فلو انقضت
العدة قبل انقضاء مدة الإبراء
سقط الإبراء لغوات المحل
ولو قال الأجنبية والله لا أفر
أو أنت علي كظهر أمي ثم رجع
لم يكن مولياً ولا مظاهراً لان
الكلام في محرمه قبحه بطلان
لانعدام المحل فلا يتعلق بها
بذلك وان قرباً كفر بتحقيق
الحلف في المبدأ من حقيقة
ومدة الإبراء الأنة شهرات

البناترة أو حجة الشاودة أو قرارة القربان أو العسامة في بيت المقدس أو ببيتة فليس بمول أو قال مولى ان يصدق
بكذا على هذا السكين لم يبيع لانه لا يمين كان حق العبد وكذا في مالي ببيت المقدس السكين لم يبيع الا ان يصدق بصدق في
الخرافة من أبي منيفته قال ان قربتك فعلى ان العبد بهذه الدرهم على هو لاء السكين لم يبيع مولياً ولو قال والله
لا اقربك حتى ينزل عيسى بن مريم او يخرج الدجال او ياجرج واجر او تطلع الشمس من مغربها فهو مول استحسانا و
هو صحيح من مذنب انما في ولو قال والله لا اقربك حتى تصعد السجود أو حتى يثيب الغراب فهو يبيع مولياً ومرة الحلف ببيت
ان يعلق بقربانها عتق عبداً انما يمين بيان صورة الحلف بقربان امراته بعتق عبده لان في جلالا لابي يوسف ذكره في الامانة
الشرعي في بسوطة اشار اليه بقوله وفيه خلاف إلى يوسف فإنه شى اى فان ابا يوسف هم يقول سكينه البيع شى بان بيع
عبده هم ثم القربان شى اى ثم سكينه قربان امراته ببيع العبد هم فلا يلزمه شى وها شى اى ابو منيفته ومحمد هم يقولان البيع
مومر هم شى نبي تحيل ان يبيع تحيل ان لا يبيع هم فلا يمنع المانعة فيه شى اى في الايام ولكن ان يار العبد سقط الايام وال
انه صار بمال يملك قربانها من غير ان يلزمه شى فان اشتراه لزمه الايام ومن وقت انشائه وكذا ان ملكه بارث فلا مال لملكها لو تعاقبا
بعد ابا شى ثم اشتراه لم يكن مولياً سقطت اليمين لوجود شرط الحنف ببيع العبد فان مات العبد قبل ان يسقط الايام لانه يكتنه
من قربانها بعد موته من غير ان يلزمه شى هم والحلف بالطلاق ان يعلق بقربانها طلاقاً او طلاقاً صحتها ذكر في شرح
الطحاوى وانما الحلف ان ابا يوسف قال لا يكون مولياً هم وكل ذلك مانع شى اى كل الاخرية المذكورة مانع من الوطى على
ما ذكرناه وان إلى من المطلقة الرجعية كان مولياً شى اجماع الامية الاربعية ومهور العلماء والاراية عن احمد هم وان إلى من
شى المطلقة هم البائنة لم يكن مولياً لان الزوجية قائمة في الاولى شى اى في المطلقة الرجعية هم دون البائنة شى
اى دون المطلقة البائنة هم ومحل الايام من ان يكون من نسائها بالنص شى وهو قوله تعالى للذين يولون من نساءهم
وبعد الابانة تنفى الزوجية لكننا اذا وطئنا لزمه الكفارة الا انه ليس بمول في حق الطلاق دون الكفارة بخلاف المعتدة
الرجعية حيث يبيع الايام ويقام الزوجية لان وطئها سلب عندها فلو انقضت العدة قبل انقضاء مدة الايام سقطت الايام
لغوات المحل شى اى لان محل الايام وفات وقال الحاكم الشيباني الكافي ووالى من امته ادام ولده لم يكن مولياً و
ان قربها كفرهم وان قال لأجنبية والله لا اقربك او أنت علي كظهر أمي ثم تزوجها لم يكن مولياً ولا مظاهراً لان الكلام
في مومر وقبحه بطلانها هم المحل فلا يتعلق بها بعد ذلك شى اى بعد وقوع الكلام بطلانها وان قربها كفر بتحقيق الحنف فيا يبر
ان عقدة في مومر شى اى في حق الحنف في مومر شى اى في قوله والله لا اقربك لاني قول أنت كظهر أمي لان الاولى يمين دون الثانية هم
قد وجب الحنف في الكفارة ومدة الايام الامة شهران شى اى لان زوجاً او عبداً وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال

الحنف

الحسن والشبي وقنادة والنخعي والثوري وهو رواية عن مالك واحمد والمشهور من ذهب مالك اطلاق العبد شهران على الحرمة والامانة وهو قول عطاء والزهرى واسحاق ورواية احمد وقال الشافعي واحمد في ظاهر الرواية عنه وابن المنذر وانما جهته ان الحر والعبد والحرمة والامانة سواء ومدة الكل اربعة اشهر وبه قال ابو ثور وابوسليمان وهذه ايام الامانة شهران هم لان هذه المدة شئ اى مدة الايام هم مدة ضربت اجلا للبيونة فتتصف بالرق شئ اى بسبب الرق كما في طلاقا ثمانان وعدتها خمسة ثمان هم كمدة العدة شئ حيث يتصف بالرق وقال الاثر اى لى فيه نظراى فى تعليل المصنف بقوله مدة ضربت اجلا لايجل القبول لان سلم ان مدة الايام شهرت اجلا للبيونة لان عند مالك والشافعي يكون الزوج مخير العدة انقضاء المدة بين ان يفي ايبا او يطلق فان طلقا يكون له عليها الرجعة ما دامت في العدة فلما يكون في مدة الايام اجلا للبيونة فلا يصح قياسا على مدة العدة لعدم الجماع بين القيس والمقيس عليه وهو يكون المدة اجلا للبيونة انتهى قلت الجماع موجود فيكون الرق منعفا محل الحلية هم وان كان المولى مريضا لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او تقاش اى بنته الرق لغیر لم يكن لها طرق الا اياما هم او صغيرة لا يجامعها شئ مثلها هم او كانت مريضا ساقطة شئ بان يكون مريضا ساقطة بان يكون سيرة اربعة اشهر فعاد اى هم لا يقدر ان يعيل اليها في مدة الايام ففهم ان يقول لمباذيت ايبا فان قال ذلك سقط الايام شئ وان قرى بها كف وفي جوامع الفتوة لو غفر عن جاعها لرقما او قرنها او صغرا او الحب او الغت او كان اسيرا في دار الحرب او كونهما متمتعا او كانت في مكان لا يعرفها وهى ناشرة او بينهما اربعة اشهر او مال القاضي بينهما بشواقة الطلاق الثلاث ففهم بالسان بان يقول تمت ايبا او رجعت او راجعتا او رجعتا او اطلقت اياما بشواقة تمام العجز الى تمام المدة وفي السبيل او كان محبوسا وفي شرح الطحاوى او الى منها وهى محبونة او محبوس او كانت مريضا او قل من اربعة اشهر الا ان السلطان والعدو يمنعه من ذلك لا يكون ففهم بالسان قال ولكن ان يفرق بين القولين في المس بان يحل ما ذكرني في شرح النعمان على ان كان الوصول الى السجمن وان تدخل عليه بما هو مباح للعدو والسلطان ما دلت على شرف الزوال والجماع لا يفسد في الفبالا وبطلان محبة كالتعالب وفي خزانة الاكل المريف ففهم قلبه وساء وفيه ايضا لو كانت مريضة او صغيرة لا يجامعها شئ ما ففهم بالبرحم بالقلب وفي المرناني لا يكون النفي بالقلب وذكر الجرجاني لو ناز قلبه ولم يحل لمباذيت وصفت له ان صدقة كان ففهم في النفي قال في النفي متى قادرت جاستك هم وقال الشافعي لاني الا بالجماع شئ وهو قول سعيد بن جبير وبه قال ابو ثور واختاره الناطقي هم والبيهقي ذهب الطحاوى شئ اى الى قول الشافعي ذهب الامام ابو جعفر الطحاوى على ان نقل عنه في الاسلام في شرح الجماع الصغير قال الاثر اى في فيه نظراى لان الطحاوى جعل في المولى بالسان ان كان بينه وبين امراته سيرة اربعة اشهر واكثر منها او الى وهو مريض او مريضة لاسم الى قرى بها في مخرجه قلت نظره غير وارد لان الذي نقله عنه

لان هذه مدة ضربت
اجلا للبيونة فتتصف
بالرق كمدة العدة
وان كان المولى
مريضا لا يقدر على
الجماع او كانت مريضة
او رقتا او صغيرا لا
او كانت بينهما
مسافة لا يقدر ان
ايها في مدة الايام
ففهم ان يقول بل
فتمت اليها في مدة الايام
فان قال ذلك سقط
الايام وقال الشافعي
لا في الا بالجماع
ذهب الطحاوى
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع

يرد فظمه لا يخرج ذلك عند العجز وما عند القدرة قاضى الجماع هو الاصل كذلك نقل عن الشافعي حيث قالوا ولا خلاف لكنا
 اذا نفى باللسان انما يعتبر عند العجز عن البول هم لانه لو كان فيما كان حشايش لان المعلق بالنفي مكان الكفارة واستناع
 حكم الفقرة ثم نفى باللسان لا يعتبر في حق الكفارة فكذا في الاخر وتحقيقه عن النفي رجوع عن انظلم المعلق بالبر فيكون النفي ترك
 البر وترك البر باليضا وهو الخش اذا لم يكن النفي باللسان حشا لا يصير به الانسان تاركا للبر فلا يكون نفيها هم ولنا ان ش
 اى ان الزوج اذا اجماع اى اذى المرأة ش بذكره المنع اى يمنع عقاسن الجماع هم فيكون ش ارضا واما بالوجه باللسان
 لان الزوج اذا كان عاجزا عن الجماع حال الالام لم يكن قصده الا ان يرضع حشا في الجماع اذ لا حق له فيه فينذروا ما قصده
 لا يجازى باللسان بشئ من العلم يقع باللسان هم واذا ارفع الظلم لا يجازى بالطلاق ش لان التوبة تجب الجنابة هم وروى
 على الجماع في الامة شش من النسخ فان قدر اى المولى الرقيق على ان يجامعها في مدة الالام هم بطل ذلك النفي
 شش الذي يكون باللسان هم فصار فيه بالجماع لانه قدر على الاصل شش الذي هو بالجماع هم قبل حصول المقصود بالملف شش
 وهو النفي باللسان فصار كما ليعتبر اذا وجب الالام في خلال سلامته ولا خلاف فيه للائمة الاربعة هم واذا قال لامرأة انت على حرام
 شش في كلامهم منهم من جوزه ولا يمتاز ابعين عن البعض الا بالارادة والابل ذلك قال هم سئل عن نية فان قال اردت الكثرة
 فهو كما قال شش معنى يكون كذا هم لانه نوى حقيقة كلامه شش لانه احلال له فلا يقع به طلاق الالام ولا غيره ذلك هم وقيل لا يصير
 في القضاء الذي بين ظاهر شش لانه تحريم الحلال واما فيما بينه وبين الله تعالى فيصدق وهذا القول منقول عن الطحاوي الكرخي
 فاسما قال لا يفتقر بها انه لا يصدق في البطل الالام في القضاء وقد اختلف اهل العلم في لفظة الحرام اختلافا شديدا يرفعون الى
 خمسة عشر نهجا الاول انه سئل عن نية وهو قول ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم وبه قال
 الحسن البصري وطلحة وطاوس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ورواية عن احمد وسليمان بن يسار وقادة والاذاعي والبولي
 وكان ابن عباس يقول هو بين الثاني ان الحرام ثلاث روى ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر وبه قال الحكم وابن ابي ليلى
 والاك الا انه قال يرمى في غير الخجل بها الثالثة ان فيه كفارة الطهار مروى عن ابن عباس وبه قال ابو حنيفة واهل البيت
 بروى ابو حنيفة ثنتين ثلثان هذا قول الزهري وزفر الخاس انه تطبيقه بانيته لا غير وهو قول حماد بن ابى سليمان سادس
 القوقه فيه روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال انما جعلها ولا يجوزها عليك ولا امرك ان تقدم وان شئت فاخر اسابع
 اذا لم يكن فيه غلبه شش روى ذلك رواية اخرى عن النخعي وعندنا ثمانية نية ثلاثة اوجه احدها مثل الرواية عن النخعي
 الثاني ان فيه الكفارة والثالث صريح في حرمة الامة كناية في حق الحرمة وان نوى به الطلاق فحق طلاقه حية وان نوى
 ثنتين او ثلثا فعلى ان نوى وان نوى ظاهرا فهو ظاهرا ونوى نوى التحريم فليس فيه الا الكفارة فاما من قال لا سقوط النسخي

لانه لو كان فينا لكنا
 حشا ولنا انه اذاها ذكر
 المنع فيكون ارضاها با
 باللسان اذا ارفع الظلم
 لا يجازى بالطلاق ولو
 قدر على الجماع في المدة
 بطل ذلك النفي وصار
 فنيته بالجماع لانه قدر
 على الاصل قبل حصول
 بالجنف واذا قال لامرأة
 انت على حرام سئل عن
 فان قال اردت الكذب
 فهو كما قال لانه نوى
 حقيقة كلامه
 وقيل لا يصدق في
 القضاء لانه بين ظاهرا

وهو مثل نحو يمين بعتة من ليس بشي وبه قال ابو سلمة بن عبد الرحمن الساجي موسى في الواحدة بائنه وان نوى ثلاثا
 ثلاث وان لم يكن له نية فليس بشي وهو مذهب الثوري والشافعي والحنابلة في ذلك ولم يذكر في خلافا في روى ذلك عن
 ابى هريرة وطلحة بن عمرو وجابر بن زيد انهم اجمعوا باننا بانه نقط الحادي عشر ان نوى واحدة او لم ينشأ في واحدة وان
 نوى ثلاثا فثلاث وان نوى ثنتين فثنتين بروى ذلك عن ابراهيم وعليه المتأخرون من شافعي الا في نية ثنتين فثلاث
 لا يصح عندنا انكثارة والثاني عشر موطن لكن كفارة متى رتبة روى ذلك عن ابراهيم وقال المتأخرون وهو يمين فقط والثالث
 عشر موطن في غير الزوجة وليس يمين في الزوجة بروى عن الحسن وروى للشافعية والرابع عشر ليس بشي في الامة لاني الرجعة
 والاطعام كالامة وفيه قال مالك والشافعية ان ذلك باطل وكذب روى رتبة وان زاد كالبينة والدم ولم ينشأ في روى
 بذلك في الطلاق اوله من ذكره ابن خزم في المعلى في علم انه مذهب ابن عباس والشافعية وابى سلمة بن عبد الرحمن وابى سليمان
 الخطابي وجميع الظاهرية هم فان قال اردت الطلاق في طليقة بائنه الا ان نوى الثلاث ش لانه من الفاظ الكتابات
 يقع على الاول مع احتمال الكل واذا نوى ثنتين كانت واحدة بائنه عندنا الا ان اللفظ لا يحتمل العدد فافترسوا في ذلك
 المرأة ابنة فحينئذ يقع الثنتان لان ذلك جنس طلاقا هم وقد ذكرناه في كتابات ش اشار به الى انه تقدم البحث في الكتابات
 هم ومن قال اردت الظاهر فهو ظاهر ش هكذا ذكره القدرسي ولكنه ليس بظاهر رواية عن اصحابنا ولهذا لم يذكره الطحاوي
 والحاكم الشهيد في مختصرهما حكم اذا نوى الظهار وكثر خمس الائمة الشريفة الشاذ فاعلموا ان النوا وانه يكون ظاهرا عند ابى حنيفة
 وابى يوسف اشار اليه المصنف بقوله هم وبذا ش اي كونه ظاهرا هم عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة
 التثنية بالجرمة ش ولم يوجب التثنية لعدم حرف التثنية وهو الكاف فلم تقع ثنيته وهو الركن فيه ش اي التثنية المذكور هو
 بالركن في الظهار هم وكما ش اي لابي حنيفة وابى يوسف هم انه ش اي القابل لقوله انت على حرام هم اطلق الحرمة
 ش حيث لم يقيد بالشئ والمرأة نارة تكون محرمة بالطلاق وقارة بالظهار ومطلق الحرمة تحمل المقيده في الظهار نوع حرمة لانه
 اذا حال لامرأة انت على ظهري فقد حرمت عليه حتى يكفر عن ظهاري هم والمطلق يحمل المقيده ش ومن نوى محتمل كلامه صدق
 هم وان قال اردت التحريم اوله ارد ش اي قال لم ارد به شيئا فويمين يصير به مولى ش حتى اذا قربها كفر عن يمينه
 وان لم يقربها حتى منعت باربعة شهرات بالايلاء اما اذا اراد التحريم فاما يكون يميناً لان تحريم الباح يمين لقوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا لم تحرم باطل الله لك بل قوله تعالى قد فرض الله لكم تحمة ايما كنتم ولما اذا لم ير شيئا فخلان الحرمة انما بئنه باليمين او في
 البوات لان في الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي الظهار ليس كذلك واذا اراد به الطلاق وقع بائنا ويحرم الوطى الا بالظهار
 لا يحرم الوطى فلما كانت حرمة اليمين اولى بالحرمة تعينت بينهما هم لان الاصل في تحريم الحلال انما هو اليمين عندنا ش لان تحريم الحلال

وان قال اردت بطلا
 في طليقة بائنه لا
 بنوى التثنية وقد ذكرنا
 في الكتابات ان قال
 الظاهر فهو ظاهر ههنا
 عند ابى حنيفة في ابى
 يوسف وقال محمد بن ابي
 بنظما لا تقدم التثنية
 المحرمه هي ولكن فيه
 انه اطلق الحرمة وفي
 الظهار نوع حرمة والمطلي
 بحتمل المقيده لن قال
 التحريم او لمراد به شيئا
 فهو يمين يصير به مولى
 لان الاصل في تحريم الحلال
 انما هو يمين عندنا

يس من العبد من ان الله تعالى لانه قلب المشرك لكن المبدع نفعه عن ذلك انشئ فاداباشره فعليه الكفارة هم وسعد ذكره
 في الايمان ان الله تعالى شاي من ذكره الفصل في كتاب الايمان ان الله عز وجل هم ومن المثلث من يعرف لفظه التحريم
 الى الطلاق ش في قوله ما انت على حرام هم من غير نية بحكم معرفت ش لان العادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم
 يريدون الطلاق بهذا او اورد من المشايخ ابابكر الاسكان وابابكر بن سعيد والفقهاء باجفروا الله وانهم من كبار علمائنا
 الامنيين يلج فاتهم قانو يقع الطلاق وقال الفقيه ابو الليث وبناخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام وحلال الله
 على حرام او قال حلال المسلمين على حرام وفي الذخيرة هذا كله طلاق باين باتفاق وان كان له اربع نسوة وقع على كلوا
 احده طلقا باقية وفي فتوى الاذخري والامام سعود بن حسين الكشاني انه يقع واحدة والبيان اليه قال صاحب
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يفسد شئ لانه يمين بالطلاق ولا زوجه له فان تزوج
 امرأة وباشر بشرط اختلفوا فيه قال ابو جعفر تين الزوجه وقال غيره لا تبين وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى لو قال
 انت حرام الف مرات فبى واحدة ولو طلق المرأة واحدة ثم قال انت على حرام بغير نية ثنتين لا يصح نية وان نوى الثلاث صححت
 ويقع طلقا في ايمان وان لم يبرأ يمين فبى يمين لان تحريم الملاح يمين يمين في الزوجات ايلاء ولو قال انتا على حرام فتوى
 الثلاث في احدها واحدة في الاخرى كان كما نوى عند ابى حنيفة ذكره المرعاني ولو قال انت سمنى في الحرام ولو قال عليك
 حرام او قال طلال فقالت انت سمنى او على مثل ما انت على جميع اهل البصر في طالق ان نواه ولو قال الطلاق لم يفسد نية يقع وهو
 وهذا الكلام ناش من اهل مفرج الى من امراته ثم قال لاخرى اشكر سا في اليا هذه كان باطلا ولو قال انت على حرام
 ثم قال لاخرى اشتركتك مما كان مولىا منها وكذا لو قال ان وطيتك فبى هذا حرثات العبد او اتمقه بطل الايلاء وبه
 قال الشافعي والكل واحمد ولو قال والله لا وطيتك في الذير اى فيما دون الفرج لم يصير مولىا خلافا لما لك ولو قال والله
 لا باسحك الا بابع سوا سئل عن نية فان قال اردت الوطى في الدبر صار مولىا ولو قال اردت به جاعا ضيقا لا يزيد
 على التقاء الختان لم يكن مولىا ولو قال اردت التقاء الختان فهو مولى كما لو قال والله لا اطاك الا فيما دون فان لم يكن
 له نية فليس بشئ ولو قال ان قربك فبى ان اش في السوق لا يكون مولىا عند الجمهور الا رواية عن احمد ولو قال الذمى والله
 لا اقربك فهو مولى عند ابى حنيفة لانه من اهل الطلاق وبه قال الشافعي وكذا ظاهره وبه قال احمد وابو ثور وقال مالك يسقط اسك
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير مولىا وحلف بالتق والطلاق يصير مولىا ولو حلف بالصوم والحج والعمرة والعتق
 لا يصير مولىا بالطلاق بالاتفاق ولو الى سلم من امراته ثم اردت ثم اسلم ثم تزوجها يكون مولىا عند ابى حنيفة وروى ابو يوسف
 منه يطل ايلاءه ولو قال طاهر ثم اردت ثم اسلم فهو على طهارته في قول ابى حنيفة لان طهاره يطل عنده ولو ابنا في

وستذكره في ايمان
 ان رضاء الله و
 من يعرف لفظه
 التحريم الى طلاق
 من غير نية يحكم
 العرف والله اعلم
 بالصواب

مدة الايلاء ثم قربها بطل الايلاء ولو طاهر ثم ارتد ثم سلم فهو على طهاره في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يسقط و
 روى زفر عن ابى حنيفة ان طاهره يبطل عنده ولو ابانها في مدة الايلاء ثم قربها بطل الايلاء للحنث ولو طاهرها لم يمسها منه حتى ياتيه
 لا يبطل في طلاق بمعنى مدة الايلاء بعد صحتها النفي باللسان بعد البينة وكذا لا يصح بعد معنى مدة الايلاء وان اختلفا في
 النفي بعد بقاء المدة فالقول للزوج لانه يملك النفي وبعد معنى المدة فالقول لما لا يدعي النفي في ماله لا يملك منها النفي
باب الخلع اى هذا باب في بيان احكام الخلع وقال اللاتريزى الخلع اسم من الاختلاع وكذا قال الكاكي وقال الاكل الخلع
 بالضم اسم من قولهم خلعت المرأة زوجها وخلعت عنه بالماضى قال الجوهري خلع ثوبه ونعليه وقامدة خلعا وخلع عليه خلعا
 وخلع امراته خلعا بالضم حتى فذل كلامه ان الخلع بالضم والخلع بالفتح كما هما مصدران غير ان الفرق بينهما ان اذا كان بمعنى النزاع
 والحقيقة يستعمل بالفتح فاذا كان بمعنى المجاز يستعمل بالضم لان كلامه من الزوجين لباس لصاحبه كما قال الله تعالى من لباس
 لكم الاية فاذا خلعا ذلك فانهما نزاعا لهما فيكون من باب ترسيم الاستعارة والفرق بينه وبين التجريد ان ترشيح الاستعارة
 ينظر فيه الى جانب المستعار منه كقولك ايت سراجا والتجريد ينظر فيه الى جانب المستعار له كقولك ايت سراجا و احسن من اية
 فالخلع من باب الترشيح على ما لا يخفى وقال الجوهري ايضا خلعت المرأة بعد اذ انقضت على طلاقها بديل منها فمضى خالع
 والاسم الخلع وقد تنادى فاختلعت فمضى فخلعه وخلع الوابى عزل واما سفاد الشريعة فمعبارة عن خذال من المرأة بان الكلام
 بلفظ الخلع وشروط الطلاق وحكمه حكم الطلاق الباس وحقيقة انه من جانب المرأة معاذته على قول ابى حنيفة رحمه الله
 تعالى ويمين من الجانبين عند جاعلى ما ياتي بانه انشا الله تعالى هم واذا انشاق الزوجان ش اى اذا انفكما واختفا
 شتق من الشق وهو الجانب فكان الزوجين اذا انفكما وتجادلما فخذ كل واحد شقا خلافا شقا بينهما ثم وفاقا ش اى
 جملان الخوف من لوازم العلم والمراد من الخوف العلم قال ابو حنيفة هم ان لا يقيا حدود الشرس اى ما يارهما من
 حقوق الزوجية هم فلا باس بان تقضى نفسها منه بما لا تخلفا ش الضمير في نفسها يرجع للمرأة لان لفظ الزوجين يدل
 عليه وفي سنة يرجع الى الزوج بالوجه المذكور والضمير المستتر في يخلعما يرجع الى الزوج والبارت الى المرأة وفي يرجع
 الى المال هم لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيها افتدت بش اى فلما اتم على الزوجين لا على الرجل فيما اعتد لا على المرأة
 فيما اعطت فداوس من فداوس اسر اذا استيفد لما ان النساء وعوان عند الازواج لان البننى صلى الله تعالى عليه وسلم
 سمى النساء اسارى في قوله عليه السلام اتقوا الله في النساء فانهم عندكم عوان رواه الترمذى والصحاح معنى عانيه
 والذكر عانى وهو الاسير وروى البخارى في حديثه على ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان امرأة ثابت بن قيس اتيته
 ابنتى صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس اصاب عليه في خلق ولادين ولكنى اكره الكفر فى الايمان

باب الخلع
 واذا انشاق الزوجان
 وخافان لا يقيما
 حد الله فلا
 بان تقضى نفسها
 منه بما لا يخلعها
 به لقوله تعالى
 فلا جناح عليهما
 افتدت به
 م م م م م

أما شدة لبقها بما لا يقتضيه خبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تروين عليه حقيقة قالت نعم قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قبل الحقيقة وطلقها ولاية نزلت في ثابت وامرأة وهو اول خلق في الاسلام قال الزمخشري واختلفوا في امرأة
ثابت بن قيس فقبل جسيمة بنت سهل وقيل جميلة بنت سهل وقيل جميلة بنت سهل - طول وسلول اسم امه وزينب بنت عبد الله بن
ابى بن ابي سلول والاول اكثر وانما قال لا باس بان تفقدى نفسها لان الطلاق انقبض الباعث عند الله تعالى
وهو من التزدي من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المختلعات هن المناققات وقال غريب وروى الترمذي
ايضا عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بما امره سالت زوجها الطلاق من غير باس فوام عليها رايحة لم تبه
ثم اعلم ان الجاهل في جواز الخلع الاكبر بن عبد الله المزني قد علم ان الآية التي دلت على جواز منسوخة آية النساء وهي قوله تعالى
وان الله استبدل نكاح الآية وليس كذلك لان شرط النسخ ان يترسخ النسخ والاختلاف وتعد الرجوع ولم يوجد واحد
منهما قال ابن شبرته وابو قلابة لا تخل حتى على بطنا رجلا لقوله تعالى ولا تفضلوهن الى قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة
بينية وقالت الظاهرية لا يجوز الخلع الا بشترطين الا اذا كرهته المرأة وخافت ان لا توفيه حقه فلما ان تفقدى نفسها تراضيا
وقالت طائفة لا يجوز الخلع الا باذن السلطان يروى عن ابن سيرين وسعيد بن جبير والحسن البصري وقالت طائفة
لا يجوز الخلع الا ان تقول المرأة لزوجها لا اطيع له امر ولا اغتسل لك من جنبته وقالت طائفة لا يجوز الا مع نشوزة واعراضه
هم فاذا خل ذلك شئ وفي بعض النسخ فاذا اخل ذلك بالثنية اي الزوجان اذا اخل ذلك اي الخلع الموصوف
تطبيقا بنية ولزها المال شئ وهو قول عثمان وعلي وابن سعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح واشجى وقبيصة بن
زبيب ومجاهد وابي سلمة والنعني والزهرى والاوزاعي والثوري وكحول وابن ابي نجيح وعمدة والاك والشافعي في
المجديد وعليه الفتوى ذكره في البسوط وقالت الظاهرية تطبيقا بنية حتى لو راجعها زوجها فاعاد وقال احمد واسحاق
بن راهوية فرقة بغير طلاق وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم قيل ذكرت الشافعية ان الشافعي فعل كنية القديمة
واشهد على نفسه بالرجوع عنها فمن جعلها نكاحا فقد كذب عليه قال امام الحرمين وميرزا قال ان الفتوى عليه من القديم في نكته
عشر مسلمة فذلك بالاجتهاد منهم ولم ينسب الى الشافعي رحمه الله تعالى هم لقوله عليه السلام شئ اي لقول النبي صلى الله
عليه وسلم الخلع تطبيقا بنية هذا الحديث رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها من حديث عباد بن كثر عن ايوب عن كثر
من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الخلع تطبيقا بنية واجله عباد بن كثر عن كثر
واسند عن البخاري قال تركوه ومن النكاح قال تركوه الحديث وعن ثوبان قال اخذوا احدية وسكتوا عنه الا اذا اخبرنا
عن ابن عباس خلافة من روايته طادس عنه قال الخلع فرقة ليس بطلاق انتهى ولم يذكر احد من الشرح والبيان

فاذا فعل ذلك

وقع بالحنك

تطبيقا بنية

ولزها المال لقوله

عليه السلام

الخلع تطبيقا بنية

نيساباني قال الاكل نقول عليه السلام الخلع تطليقة بائنة روي ذلك عن عمر بن الخطاب و ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ورواه
 علي بن ابي طالب ورواه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فخذ الكارثة ليس بديل صحيح لانه مني ثبت رواية هذا الحديث عن هؤلاء
 اصحابه موقوف على علي بن ابي طالب ورواه قال الاكرازي ورواه صاحبنا في البسوط فذكره في نسخة اخرى قال اولادنا مارو الخبازي
 فذكره حديث ثابت بن نيساباني الذي ذكرناه عن قريب وفيه اقبل الحديث وطلعه فمذايل على ان الخلع طلاق ولكن لانهم
 بهذا الدليل لان المدعى انه طلاق بائن وليس بديل على ان بائن وقال الكاكي روي البخاري انه عليه السلام قال ثابت
 اقبل الحديث وطلعه تطليقة وفي رواية قال اقبل الحديث وطلعه تطليقة وفي رواية قال اقبل الحديث وطلعه تطليقة وفي رواية قال اقبل الحديث وطلعه تطليقة
 تطليقة بائنة ولانه لو كان رجعا يرد الكراهة لا يرد على موقوفه بالنقض قلت لفظ دخل سبيلها وقع في رواية ابى داود
 من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها باللفظ فارادها وقال الاكرازي والكاكون الخلع بائنا فلما روي القطة في كتاب غريب
 الحديث الذي منعه عن عبد الرزاق عن معمر عن المعيرة عن ابراهيم انتهى انه قال الخلع تطليقة بائنة وابراهيم قد اورد
 اصحابه وزعمهم في الفتوى فيجوز تقايد اديجل على ان يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه من قول الله
 فيعمل امره على الصلح صيانة عن الجفوت والكذب انتهى قلت هذا الكلام بطوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله فان قلت المنع
 يقول قال الله تعالى الطلاق مرتان فاما ك ما معروف او تسريح بائنا ثم قال الله تعالى فاما جاح
 عليها فيما احدث به بيانه ان الطلاق محصور بالثلاث بالاجماع فلو كان الخلع طلاقا لكان الطلاقات اربعا واللازم من مقتضى
 مقتضى المزموم ولان الحكم بتجمل الفسخ تجاير عدم الكفارة وخيار البلوغ فيجوز فسخه ايضا بالترافى بالخلع كالبيع
 قلت جيب عن الآية بان الله تعالى ذكر الطلقة الثالثة بعبث وغير عرض فلو يكون الطلاق اربعا بيانه ان قوله تعالى
 او تسريح بائنا طلاق بغير عرض وقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقدمت به طلاق بعبث وقال ابو بكر الرازي في شرحه
 لغير الطحاوي قوله تعالى الطلاق مرتان بين حكم الطلقتين على غير وجه فمما قال فان طلقها فلا جناح عليهما فيه فخذت
 على الطلقتين يعني على وجه الخلع ثم قال فان طلقها اي الثالثة لم يرد من جعل الخلع طلاقا لكون الطلاق اربعا قلت فيه
 ما لم يملك لا يجمل الفسخ بعد تمام الا ترى انه لا يفسخ بالملك قبل التسليم والملك الثابت بضروري لا يطر في
 حق الاستيفاء والفسخ بعد الكفارة وخيار البلوغ قبل تمام مكان في معنى الامتناع عن الاتمام فالخلع يكون بعد تمام
 العقد والملك لا يجمل الفسخ بعد تمامه ولكن تجمل القطع في الحال فيجعل لفظ الخلع عبارة من رفع القيد فان قلت قال ابن
 خرم حديث ثابت بن نعيم المان رواية ابن عباس وعلمه بخلاف رواية دليل نسخة قلت اجاب الكاكي عن قوله مع جرح ابن
 عباس الى قول العامة مع انه روي عن ابن عباس انه عليه السلام جعل الخلع تطليقة بائنة انتهى قلت هذا مجرد دعوى

فلما رضى بها انقضت من هو الذي صح رجوعه ورواية فان كان الاغتداء على الصبيح روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كفا في الباب فقد وقعت على حاله مع انه روي عنه خلافه كما ذكرناهم ولان شئ اى دلان الخلع هم تحيل الطلاق حتى يمارس
 الكنايات والواقع بالكنايات بين شئ سوى قوله انت واحدة واعتدى واستبرى رحمك هم الا ان ذكر المال شئ
 جواب عما يقال لو كان الخلع من الكنايات لم كانت الينة شرط فيه وليست بشرط فاجاب بقوله الا ان ذكر المال هم اى
 عن الينة من شئ اى في الخلع تقريره ان جانب الطلاق يتعلق بذكر المال وقوله بمقابلته قد انفسا فلم يخرج الى الينة
 كما في حال ذكره الطلاق هم ولا من شئ اى دلان المرأة هم لانهم المال الاتسليم لما انفسا شئ بيانه ان الخلع تحيل
 الا تخلع عن اللباس وعن الخبز او عن النكاح فلا ذكر العوض كان المراد الا تخلع عن النكاح كما مر ذلك اشارة
 الى ما ذكر من سلامة النفس عند تسليم المال هم ولا يكون ذلك الا بالبيونة شئ فقلنا يكون الخلع بانيهم فان كان
 شئ من نفقة المرأة او استصعبت عليه وبغضته وقال الزوج ان هو المكيه اشته والاعراض من كل واحد من الزوجين على الآخر
 وكذلك النشوز ليقال نشزت المرأة عن زوجها ونشزت ثم ان كان النشوز هم من قبله شئ اى من قبل الزوج
 هم كبره ان ياخذ منها شئ اى من المرأة هم عوضا شئ قليلا كان او كثيرا هم بقوله تعالى وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى ان قال الله تعالى فلما اخذوا منهم شيئا شئ تمام الآية وان يتم احدا من قطار فلما اخذوا منه
 شيئا اخذوا منه شيئا وانما بينا فان زوج يشتر فيه الذكر والاشئ كفاي قوله تعالى او خل انت وزوجك الجنة والقططار على
 سكر ثور ذهابا او فقة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال هو الف واما اوقية كذا قال صاحب ديوان الادب والادوية
 اربعون درهما وقال النخعي القطار المال العظيم والبيتان ان يستقبل الرجل بامرئيه وهو برى منه والاية
 نص على كراهته اخذ العوض مع هذا لو اخذ العوض بازالان النسي للمعنى في غيره وبى زيادة الاسياش فلما يعدم مشروعية
 كالباع وقت النداء يوم الجمعة يجوز وكه ويجوز الخلع على مال وبه قال الشافعي واهم والى في رواية ابن القاسم وقال
 الزهري والى لا يحل له اخذ شئ اذا كان النشوز منه وسع ذلك او تماعا لزمه الطلاق ويرد ما اخذ منها وفي الذفيرة
 ما اخذتم قال لم انوبه الطلاق فان لم يذكره لا صدق قضاء وديانة وان ذكر لا يصدق قضاء وفيه وقضى يكون الخلع
 قضا قال بعض اصحابنا فيغذ لزمه روى عن ابن عباس وقال بعضهم لا يغذ وفي كتب الشافعية الخلع حلقه اذا كان
 الطلاق بلفظ الخلع والفسخ والمقازاة ان نوى الطلاق فطلاق وان لم ينو الطلاق ففلا شئ اقول طلاق او فسخ او كسر
 شئ ولفظ الخلع مريح وفي قول كناية والمقازاة كالمخلع في اللص لاختلاف في مذهبان الكنايات تقع بلائته وخالف فيه
 الائمة الفلانة هم ولان شئ اى لان الزوج هم او شيئا بالاستبدال فلان يزيد في وقتها باخذ المال شئ حتى يحصل لها من حسن وجهين

ولا يخلع الطلاق
 صار من الكنايات الوا
 بالكنائيات بان
 الا ان ذكر المال
 اعني عن النية
 هنا ولا فلا تسلم
 المال لا لتسلم لها
 تقسمها وذلك
 بالبيونة وان
 كان النشوز
 من قبله يكره
 له ان ياخذ منها
 عوضا لقوله تعالى
 وان اردتم استبدال
 مكانهم الا قال فلما اخذوا
 منه شيئا ولان احسنها
 بالاستبدال فلا يزيد في
 وحسنها باخذ المال

سجدة

استبدال الزوج واخذ المال ش وان كان النشوز منها ش ان سن المرأة هم كرهنا له ش اى للزوج هم ان ياخذ
 منها اكثر مما اعطاه ش وهو اخذ الفضل على مساق ايها الاستعداد للمهر فلا يكره اخذ وهدر رواية كتاب طلاق الاسل هم
 وفي رواية الجاسع الصغير طاب له الفضل ايها ش اى الفضل على مقدار مهرها من طلاق ما تلوها ش وهو قوله تعالى فلا
 جناح عليهما فيما اقتدت به وهو باطلا في مثل التليل والكثير والمهر وغيره وفي التمهيد وجوزنا لك وانما في الخلع جميع الما اذا كان
 النشوز منها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وعن سودة الصفيقة ثبت ابى عبيد اخذت بكل شئى لما علم نكير ذلك
 ابن عمر وقال ابن عمر وابن عباس رضى الله تعالى عنهما لا باس ان ياخذ منها اكثر مما اعطا او هو اخذ الفدا على مساق
 ايها وهو قول عكرمة ومجاهد وابراهيم وغيرهم قال عكرمة ياخذ منها حتى مرطها وقال ابراهيم ومجاهد ياخذ منها عفا من راسها
 وفي المحلى وكرو على بن ابى طالب والحكم بن عتيبة وحاد بن ابى سليمان وميمون بن مهران ان ياخذ زيادة على ما اعطا و
 في التمهيد وهو قول الحسن وعطاء وطائوس وعن ابن اسيب والشمى لا ياخذ منها كلما اعطا اذا كان النشوز منه وهو سفيها
 هم بدوش اى اولايه اى النية التي بدلتها بها اولاد وهو قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به هم ووجه الاخرى ش اى
 الرواية الاخرى اراد به رواية القدوري وهو قوله كرهنا له ان ياخذ من ما اعطا وهو رواية الانسلي هم قوله
 عليه السلام في امراة ثابت قيس بن شماس اما الزيادة فلا ش هذا روى مسلا عن عطاء وعن ابن الزبير رضى الله تعالى
 عنهم فحديث عطاء رواه ابو داود وفي مراسيل عنه قال جاءت امراة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال اتردين
 اليه حديثه التي اصدقتك قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا حديث ابن الزبير اخرجه الدارقطني في مسند عرج جاج
 عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن ابى بن سلول
 وكان اصدقا حديثه فكريته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديثه التي اصدقتك قالت نعم وزيادة فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اما الزيادة فلا ولكن حديثه فخذوا خسل سبيلا انتهى وقال اللاترازمي وجه ما روى اصحابنا
 امراة ثابت بن قيس بن شماس اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت فقال اتردين عليه
 حديثه قالت نعم وزيادة فقال اما الزيادة فلا فخذوا خسل سبيلا انتهى في الحديث على الكبريه في اخذ الفضل هم وقد كان النشوز منها ش اى
 المحال واعلم ان هذا الزيادة المذكورة في حديث ثابت بن قيس ليست ثابتة في رواة البخاري وغيره من الصالح وقال اللاترازمي
 اصحابنا ائتموها في رواتهم في كتب الفقه انتهى قلت هذا عندى حق الاصحاب لانهم ما ائتموها من عندهم بل اعتمدوا فيها على عمل
 بنى داود ومسل ابن الزبير الذين ذكرناهم ولو اخذ الزيادة ش اى ولو اخذ الزوج الزيادة فيها اذا كان النشوز
 من قبلها هم جاز في القضاء وكذا اذا اخذ النشوز منه ش اى وكذا اذا اخذ الزوج والمسال ان النشوز منه

وان كان النشوز
 كرهنا له ان يا
 منها اكثر مما
 اعطاها وفي روا
 للجاسع الصغير
 طاب الفضل
 لا طلاق ما تلوها
 ووجه الاخرى
 قوله عليه السلام
 في امراة ثابت
 بن قيس بن شماس
 اما الزيادة فلا
 النشوز منها ولو اخذ
 جاز في القضاء وكذلك
 اذا اخذ النشوز منه

هم لان مقتضى المودة بين الزوجين وهو قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به من شيان من شبهة شئ اشار الى احد بهما بقوله لم يجزا
 الحكم اى شرعا و اشار الى الاخر بقوله هم والاباة شئ و هى اهل هم وقد ترك العمل فى حق الاباة لمعارض شئ اى لاجل معارضة
 وهو قوله عليه السلام اما الزيادة فلا هم فبقى شئ اى النفس هم سمو لانه فى الثاني شئ وهو الجواز لانه لا يلزم من فى الاباة نفي
 الجواز كما فى البيع وقت النداء فان قيل الجواز والاباة عسارتان عن معنى واحد لانه لا يجوز بدون الاباة
 ولا اباة بدون الجواز فكيف يجوز احدهما مع انتفاء الآخر اجيب بل هما شيان مختلفان لان ضد الاباة الكراهية وضد الجواز المحرمية
 بل ينفردا بامتنين الاشياء وكذا شيان لا ينفك كل الا ترى ان البيع وقت النداء يباين مع الكراهية وليس ببلع لما ان الاباة
 عبارة عن عدم الكراهية و اتمل ان يكون الشئ باين مع الكراهية وهذا كثر النظم فان جميع صور النفي فى الافعال الشرعية كذلك
 فان قلت الحديث الذى فيه الزيادة فلا هم واحد فكيف يعارض قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به قلت اجيب بان
 النفس اذ خص منه شئ او عارض نفس اخرى مثله فخرج عن كونه قطعيا فيجوز تخصيصه بغير الواحد مع ان هذا الحديث ان كان
 معارض للنفس فهو موافق للنفس اخر وهو قوله تعالى فلا جناح واذا كان فى الحقيقة معارضة الكتاب بالكتاب لا معارضة بغير الواحد
 فجاز انتمسك به لانه موافق لاحد النصين هم وان طلقا على ال شئ بان قال طلقك على الف درهم وباركك على الف درهم
 فى المجلس هم وقع الطلاق ولزمه المال شئ المذكور وكذا الحكم اذا قال طلقك على الف درهم وباركك على الف درهم
 وكذا اذا بدلت المرأة فقال طلقنى على الف درهم وما يعنى او باريني هم لان الزوج يبت بشئ اى يبت بقل هم بالطلاق تخييرا
 وتسلقا شئ اى من حيث التخيير بان زال انت طالق من حيث التخيير بان قال ان كنت لدا فانت طالق هم وقد علقه بقوله ما شئ
 الزوج طلاقا بقوله ما المال لان الحكم معاوضة من جانب المرأة بدليل اقتصاره على المجلس وولاية الرجوع فلا بد من القبول
 لانه شرط للمعاوضة هم والمادة تلك التزم المال بولايتهما على نفسها شئ فاصلان هذا المرفع معاوضة لغيره اية المتقين
 ومداينة المحل الابية الزوج فلما استبعد ذلك كما قد مناه واما ابية المرأة فلانها تنوبى امور نفسها واما مداينة المحل فقد تنوبى
 بقوله هم ذلك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه شئ هذا كما جواب عن ما يقال كيف جاز الاعتياض فى النكاح وليس البضع
 بتقوم حالة الخروج فاجاب بقوله ذلك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه هم وان لم يكن بالاش وهو اصل هم ما قبله
 هم كالتصايف شئ فانه ليس بال فجاز هذا المعنى عنه والجواب وجود الاقتران من الم قال الاكلى كذا فى بعض دارا وشرح
 الا ترى اى فانه قال فى شئ هذا فكان الاكل ما عجمه هذا معنى نسب الى غيره ولكنه لو كان عنده اوجب منه بئنه قال الا ترى
 فان قلت لا نسلم ان النكاح تعليق الطلاق بالقبول ويجوز ان يكون تعليقا بالاداء قلت لان النكاح من المعاديات ولا يجب
 الاداء فى المعاديات الا بالقبول فكان تعليقا بالقبول دون الاداء هم وكان الطلاق شئ اى الطلاق الواقع على المال

لان مقتضى ما تلونا شئنا
 الجواز حكمه والاباة
 ترك العمل فى حق الاباة
 لمعارض فيه مع كذا فى الباء
 وان طلقها بعد ما طلقته
 وقع الطلاق ولزمها المال
 لان الزوج يستند بالطلاق
 تجيزا او تعليقا وقد علقه
 بقوله ما والمرأة تملك
 التزام المال لولايتها
 على نفسها ومالك النكاح
 مما يجوز الاعتياض عنه
 وان لم يكن مالا كالتصايف
 وكان الطلاق

شئ شئ شئ شئ
 شئ شئ شئ شئ

هم بانها لما بينا شئ وانما ربه الى قوله والواقع بالكنائيات اين هم ولان شئ اى ولان الطلاق المذكور مع ما دونه
 المال بالنفس شئ لاننا تخلص نفسها بالمال الذى دفعه اليه هم وقدمك الزوج احد البدين شئ وهو المال هم كمنك شئ
 شئ اى المرأة هم لانهم نفس متحقبا للمساواة شئ لانها لان نفسها لا تسلم لها الا بالباين لان من الزوج فى السبب ليس
 بمنقطع فلوجعل الثلج جعلا لذهب الباطل اعرض ولم يحصل غرضها وذلك لا يجوز وكذلك يلزمها المال لانها من اجل لانها هم
 وقد تعرفت فى فاعل صحتها فلزمها بعد قبولها لزم العوض على الزوج وذا لا يجوز ولانهم يرض بقوات حقه بل اعرض هم
 قال شئ اى القدر رى رحمة الله تعالى هم وان بطل العوض فى الثلج شئ ان سئل المسئلة على فخر او خسر او ميتة
 فلا شئ للزوج والفرقة باينة شئ اى يقع الطلاق البين وانكلم فميا اذا نالها على فخر او دم كذلك وبه مرجع فى النسخة
 والغنى لونا لهما على فخر او خسر او ميتة او دم او مرفوع كالمثل بغير عوض لا يلزمها عند الايتم الثلاثة واما بهم ويقع عند ذلك
 واما بعد ميا وندز فرتر ودم او عند الشافى يجب مهر النكاح ويقع طلاق باين كقولنا انتهى واعلم ان الثلج والطلاق على
 ما لا يحل كالمرفوع او خواتم باينة يقع الطلاق بوجوب الشرط ولا يجب له عليها شئ لانها لم يفسدوا الخمر وان كانت مالا لكنها
 ليست بمبتقوتة لان الشرع انا والامر فى الميتة اظهر لانها ليست بالمال اسلاما بطلان ما اذا اغترت وقالت اخلع منك بعد المثل
 فاذا هو فخر عليها ان ترد المهر الماخوذ فى قول ابي حنيفة وفى قولها عليها شئ كل ذلك من غل وسط كذا ذكر الخلاف فى
 بسبب طمس الايتمه الغرضى وانما لم يبطل الثلج بطلان العوض لان الثلج لا يبطل بالشرط الفاسدة هم وان بطل العوض
 فى الطلاق كان شئ اى الطلاق هم جعلا شئ اى فى الموطوعة دون الثلاث وبه ثالث الايتم الثلاثة هم فوقع الطلاق
 فى الزوجين شئ لئني بطلان العوض فى الثلج وبطلان العوض فى الطلاق وانما ربه الى وجه المافراق بينهما فقال وقوع
 الطلاق فى الزوجين هم للتعلق باقبيل شئ اى لاجل التعليق الطلاق لقبول المرأة هم وانما ربه الى شئ اى الزوجين هم
 فى الحكم لانه شئ اى للاثان هم لما بطل العوض كان العامل فى الاول لفظ الثلج شئ قال تاج الشريعة لفظ الثلج نصيب
 العامل ويرفع لفظ الثلج بنحو المصنف انتهى واراد بالاول بطلان العوض فى الثلج هم وهو اى لفظ الثلج كناية شئ
 سن لفظ الكناية والواقع بالكنائيات راقى سوى الالفاظ الثلاثة التى مر بها فيما تقدم وقال النكاك هو كناية لا تفتى
 به بل يجب ان يقال وهو كناية واما دلالة على قطع الوصلة لانه مشتق من قطع اللفظ او التقييس واما ايقع الى هذا
 انما ويل لانه من الكنائيات اهو جى انتهى قلت هذا زيادة تصف فى التعرف على الايقع هم فى الثاني شئ وهو بطلان
 العوض فى الطلاق هم العرج شئ اى مرجع الطلاق هم وهو شئ اى العرج هم لعقب الرجعة شئ لبقاء الحمل هم
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها شئ اى على المرأة هم لانها ما سمت بالاستقوا حتى تعيد غارة له شئ اى للزوج فاذا

بأنها لما بينا ولا فقه معناه
 المال بالنفس وقد ملك
 الزوج احد البدين فله
 هي الاخر وهو النفس متحقبا
 للمساواة قال وان بطل
 العوض فى الحكم مثل ان
 بحال المسلم على فخر او خسر
 او ميتة فلا شئ للزوج و
 الفرقة باينة وان بطل العوض
 فى الطلاق كان رجعا فخر
 وقع الطلاق فى الزوجين
 بالقبول وانما ربه الى
 الحكم لانه لما بطل العوض
 كان العامل فى الاول لفظ
 الثلج هم كناية وفى الثاني
 الصريح وهو يقبى الرجعة
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها
 لانها ما سمت بالاستقوا
 حتى تعيد غارة له

جهالة مستدركة نحو الحصاد والديار والى القطاعات وهو بوجوب الرجوع لا يجوز وكذا الى الميسرة لا يصح التباين وفي المحيط
 فيجب المال حاله في جهالة البذل ففسد التسمية وهو قول احمد وقال ابو ثور ففسد بالجهالة وهو قول ابي بكر من الجهالة وقال
 الشافعي يجب مهر النكاح كالتكاح هو قال شئ اى القدر ورجى رحمه الله تعالى اى مهرها بان يكون مهرها ان يكون بدلا في الخلع
 شئ وهذا باجماع العلماء وانما لم يذكر كسك حيث لم يقل ولا لا يجوز ان يكون مهر الا يجوز ان يكون بدلا في الخلع لان سن
 الاشياء لا يصح للمهر ويصلح البذل كدرهم الى تسعة دراهم لان المصلحة عوضا للمقوم اولى ان يصلح غير المتقوم شئ
 هو البضع ايضا لانه غير متقوم حاله الخروج وهذا اذا اختلفت على ثوب سويعون جاز كافي المهر وان اختلفت على ثوب ثمانية
 فاسورة للجهالة كافي المهر وله المهر لا شاعرة ولا يجوز هذا الا يجوز ثمة كما اذا اختلفت على الاصيل كالخمر والمينة لكن هنا لا شئ للزوج
 على المرأة اذا وقع الخلع بقبول الزوج بخلاف النكاح على الخمر نحو ما يجب مهر النكاح هو فاذا قالت له شئ اى المرأة
 الزوجها خلت على ما في يدي فخالها فلم يكن في يد شئ فلا شئ له عليها شئ اى فلا شئ للزوج على المرأة لان كلمة ما مائة متناهية
 المال وغيره هو لانها لم تغز به تسمية المال شئ اى لان المرأة لم تغز به جاز كافي المهر والمهر من اليد الميسرة وكذا
 اذا اختلفت على ما في يد البيت او على ما في شجرى او على ما في بطون غنم فلم يكن شئ في تلك الساعة لا يبيع عليها كما ذكرنا
 اما اذا كان في تلك الساعة شئ فله ذلك لان الساعة النائية من الجهالة ترفع بالاشارة الى المصل وفي النكاح
 يجب مهر النكاح في هذه الصور لان البضع متقوم عند الدخول وفي الصورة المذكورة يقع الطلاق وبه قال مالك
 واهم وفي البسيط لو وقع الخلع بدون ذكر المال قبل يجب المال بخلاف النكاح فاذا قلت لا يجب بل يقتصر على القبول
 قيل يقتصر لان النكاح مفاعلة كالتجارة والمصارعة فلا بد منه والخلع قد يفتقر الى القبول كمنع السفينة والصغيرة على مال
 وفي الوسط لو قال خالعتك على ما في كفك صح الخلع ان صح ما يبيع الغائب وترك على ما في كفها وان لم يبيع فسد المعوض
 ويجب الرجوع الى مهر النكاح قال الغزالي وقال ابو حنيفة ان لم يكن في كفها شئ نزل على ثلاث دراهم وعلل وقال الشافعي
 نذهب ابو حنيفة وصحابه انه لا يلزم شئ البتة من غير خلاف ونقله عنه غلط فيج وتقليد وهم وحيال اهل منى على الخطاء
 او المجازفة فيه وقال وكان قد اتفق ثمانية مفتي على اباحة دمه في ايام السلطان محمود رحمه الله تعالى وافترقوا بقتله
 من اجل اعتقاده نذهب الحكماء فقال السلطان محمود انما رجل عالمي لا اعرف هذا الامران وجب قتله فاقتلوه فخلصه
 منهم الارما بن جدي من الخيفة ثم صنف احياء علوم الدين وذكر فيه مناقب ابي حنيفة واطنب في مدحه بالعلم والزهد
 والورع وذكر ابن عطية في تفسيره في سورة التكاثر نذهب قوم من المسلمين كالغزالي الى ان الشمس نفس اربع م والنجوم
 مينا ووجواسه والنساء ساقاه وذلك عند موتة وكفره واما مورسها ليس في المكن ابداع من هذا العالم

قال وما جاء

ان يكون مهرًا

ان يكون بكذا

في الخلع لان ما

يصلح عوضا للمتقوم

اولى ان يصلح لغير

المتقوم فان خالعت

له خالعتك

ما في يدي فخال

لها ساقاه في ج

شئ خالعتك عليها

لانها تارة بتسمية

وان قالت خالعة
على ماني يد
من مال خالعه
ذلم يكن في ماله
رودت عليه مهرها
لايها لما سمعت
مكالا لم يكن الزوج
راضيا بالزوال لا بالرجوع
ولا جبر الى ان يخالع
وقيمة للرجالة ولا
لا قيمة البضع اعني مهر
للثمن لا غير متقوما
المزوج متعين بالمال
قام به الزوج دفعا
للضرر ولو قلت خالعة
على ماني يد
او من الداهم ففعل
يكن في ماله مهرها
ثلاثة دراهم كذا سمعت
نكحهم وقلته ثلثة حركات
من هنا الصلة بدون
التبعض لان الكلام
يتمثل بدونه

هم وان قالت خالعة على ماني يد من المال فخالعها فلم يكن في يد ماني شيء تردت عليه مهر لانها سمعت المالك من الزوج
راضيا بالزوال لا بالرجوع ولا جبر الى ان يخالع
البيع اعني مهر النكاح لانه غير متقوم حاله المزوج شيء لان الزوج لم يملك شيئا بل استقطعه عنها ثم تعين ايجاب ما قام به
على الزوج اسي ايجاب ما قام به البيع بالمال على الزوج وهو المهر وبه قال القاضي من الجائز وفي المني عليها ما يقع عليه اسم
النكاح وحده ومنه انما في عليها مهر النكاح قول واحد ادهم دفعا للضرر عنه شيء اسي عن الزوج لان فيه دفعا للضرر وبغير
الايمان ولا يقال البيع ما رسته ملكا ولا ايمان بفسخ النكاح فقيمة البيع عليها لانا نقول سيطر ذلك بازداد المرأة
فان استملك البيع ما سئل مع هذا الرجوع بقيمة البيع عليها وفي قاضيهان لو قال لها اطلعي نفسك بالمال او بما
شئت وقالت اختلعت لا يقع الطلاق لانه يعبر بشئ او مستغنى وهو محال وكذا لو قال بائن فقلت اختلعت في
في الوكالة انه يقع وفي الطلاق انه لا يتم ولو قال اطلعي نفسك ولم يذكر بالاذكر خواهر زاده انه يقع طلاقه واحد بانيته
وفي المستغنى لا يقع ولا يكون ودخلها الا بالمال الا ان ينوي الزوج الطلاق لغيره وكذا لو قال لغيره اطلعي امراتي
فليس له ان يخلعها الا بالمال وذكر ابن سامة عن محمد انه يكون طلاقا بانينا لغيره وبه اخذ الشافعي وفي جوارحه الغفلة
لو قال ففك نفسك بكذا كان خلعاً ولم يذكر البذل في روليه هشام وابن سامة عن محمد وعن الكرخي وعلي القاضي
انه ليس بخلع وفي موضع آخر انه يقع به طلاق بائن ولا يبرأ الزوج عن المهر وعن ابن سلام ميرة وهو اختيار الشافعي لم يذكر
في الفتاوى وفي الفتاوى ان نوى الطلاق يقع ولا يبرأ من المهر وقال اطلعي نفسك كذا انقالت فقلت لم يذكر البذل
كان سؤالا وطلباً للخلع حتى لو قال خلتك بكذا يتوقف على قبولها كذا في الاصل وعن محمد يقع بغير شيء وكذا لو قالت اطلعني
بمال وفي الفتاوى لو قال اشترى نفسك مني ولم يذكر الا انقالت اشتريت لا يقع بخلاف قوله اطلعي نفسك مني فقلت
اختلعت ولو قالت اطلعني بكذا فقال طلقك فهو جواب وقيل ابتداء ولو قال طلقك للسنة هو ابتداء بخلاف و
لو قال خلتك بكذا انقالت نعم فليس بشئ كاسماء قالت نعم فخلعتني ولو قالت نفيت او اخرجت مع هم ولو قالت خالعتني
على ماني يد من دراهم او من الدرهم ففعل ولم يكن في يد ماني شيء فعليها ثلاثة دراهم لانها سمعت الجمع وقلته ثلاثة
هم وكل من هنا للصلة شيء اسي للبيان هم دون التبعض لان الكلام يتم ببدون شيء اسي بدون من لانها لو
قالت اطلعني على ماني يد من دراهم كان الكلام مخرجا كان صلة يتقوى لفظ الجمع فيلزمها ثلاثة دراهم فان قلت ينبغي ان
يلزمها درهم واحد لان الجمع المعلوم باللام للجنس قلت نعم اذا كان الجمع مجردا عن الاضافة والاشارة للاختصاص ما
تحريره والدراهم حقيقة فيجب اعتبار معنى الجمية على انا نقول ان اللام اذا دخل على الجمع فيه اختلاف قيد لبعض

يخرج

بطلان الجمع لعل المصنف ذهب الى هذا القول ولا يرد عليها ما اذا قال لامرأة اختاري من الثلث ما تشئت فانما اذا اختارت الواحدة او اثنتين يصح لان من فيه للتبعيض لعدم اختلال الكلام بدونه بخلاف صورة الخلع فان من فيها للثنتين والصله لاختلال الكلام بدونه ولا يقال المقوم من اختاري ما تشئت غير المقوم من اختاري من الثلث ما تشئت لانما القول المنازعة بين العيين لا تقتضي الاختلال في الكلام لان المدعى صحته الكلام بدونه كمن وصحته ليست بموقوفة على عدم المنازعة هم واذا اتممت على عبد لها بق على انها برية من ضمانه ش اي ايا به يعني لا يطبق على تحصيله ان وجده سلمه والا فلا شئ عليها هم ثم تبرأش وعندك انك لا ضمان عليها عند الشافعي يجب له مثل ان مع الفلح وفي الصح عنه لا يبيع الخلع هم وعليها تسليم عينة ش اي وعلى المرأة تسليم عين العبد هم ان قدرته وتسليم قيمته ان عجزت لانه ش اي لان الخلع هم عقد المعاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط البراءة عنه ش اي عن الزوج هم بشرط فاسد فيبطل ش اي الشرط هم الا ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ش وكذا التبرعات لا تبطل بها فان قيل سلما ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ولكن ينبغي ان تفسد التسمية ويرجع الزوج عليها بالمهر والجواب ان مبنى الخلع على التوسع فلا يمنع صحة ما يمتار الا باق لان العقد اذا كان صحيحا كان ما ينافقه من الشرط فاسدا ساقطا والساقط لا يؤثر فاشئ فان قيل الخلع كما يجب تسليم المسمى فكذلك يجب تسليمه بوصف كونه سليما واشتراط البراءة عن وصف السلامة صحيح فيصح اشتراطها عن تسليم المسمى ايضا وجيب بان استحقاق التسليم بوصف السلامة لا تترى ان يبع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز وبيع بشرط البراءة عن العيوب يجوز فلا يلزم من جواز الادنى جواز الاعلى هم وعلى هذا الحكم ش يعني على هذا الحكم اذا تزوجها على عبد لقي لا بشرط البراءة عن ضمانه جاز النكاح ولم يرد عن ضمانه يجب تسليم عينة اذا قدر والا تسلم قيمته هم واذا قالت طلقني فلما باف فطلقتها واحدة فعيلها ثلث الالف ش وبه قال الشافعي وعند مالك يقع الالف وعند احمد يقع بغير شئ هم لانها لما طلبت الثلاث بالالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف وهذا لان جوف الباء تصعب الاعوامس والعوض ينقسم على العوض اي على اجزاء العوض فيقابل كل طلقة بثلث الالف فان قلت هذا يشكل بالبيع فلو قال بعبت منك هذا العبيد الثلاثة كل واحد بثلث الالف فقبيل البيع وفي واحد عينه لم تجز ولم يجب بثلث الالف فان الطلاق لا يبطل بالشرط الفاسد لبعوله التعليق والاختار ولا كذلك البيع هم والطلاق باين وجوب المال ش اي بالاجماع هم وان قالت طلقني فلما باف الالف فطلقتها واحدة فلا شئ عليها عند بني مينة ش وبه قال احمد كقولهم في الباء وقال مالك كما الكلام في الباء هم ويملك الرجعة ش لانه لما لم يجب المال لان الشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط كان الطلاق رجحيا لان الزوج كان مبتدئا في القايح الطلاق ومرجع الطلاق يعقب الرجعة

وان اتممت على

عبد لها اي عليها برية

من ضمانه لتبرعه

تسليم عينة ان ذلك

وتسليم قيمته على

ففيقتضي

لانه عقد المعاوضة

سلامة العوض واشتراط

البراءة عنه شرط فاسد

فيبطل الا ان الخلع لا يبطل

بالشرط الفاسد وعلى

هذا النكاح ولو اقامت

طلقتي ثلثا بالالف فطلقتها

واحدة فعيلها ثلث الالف

لانها لما طلبت الثلاث

بالالف فقد طلبت كل

واحدة بثلث الالف

هذا لان جوف الباء تصعب

الاعوامس والعوض ينقسم

على العوض والطلاق باين

لرجوع المال وان قالت

طلقتي ثلثا اعلى فطلقتها

واحدة فلا شئ عليها

عند بني حنيفة

ومالك الرجعة

وقال هي واحدة بائنة
بائنة لان كلمة
على منزلة الباء في العا
رضت حتى قولهم
احسن من الطعامة
او على هم سواء والى
كلمة على للشرط قال الله
يا ايها الذين آمنوا
بأن الله شيداً اوصى قال
لا والله ان طالق على
ان لا يكون شرطاً
وهذا لان المشرع لم يشرط
واستعمل في الشرط لانه لا
يجوز ولا لكان للشرط
فالشرط لا يتصور على
الشرط بخلاف البائنة
للعوض على ما دللنا عليه
لان كان مبتدأ فوقع المشرع
وبناء الرجعة ولو قال
الزوج طلق ففك فلما
بالف ادى الى فطقت
ففسخ واحدة لم يقع شيء
لان الزوج ما مضى بالبينة
لا لبا بالالف كلفاً لكونه
طلقاً فلما بالف لا فلفاً
فثبتت بالبينة بالالف
كلية بعضها ارضى ولو
قال انت طالق على الف
فقلت فطقت وعليها
الالف

في المدخول من المهر بالثلاث هم وقالوا ان
الطاقة واحدة بائنة وبه قال الشافعي هم لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاديات شى
الباء والخط ساء منه فيكون بمنزلة الباء كخوله على المال ودون الطلاق والمال لا يقبل التعليق هم حتى ان قولهم احسن
هذا الطعامة به هم وعلى درهم سواء شى سوا بالرفع خبر ان الباء لكان كثيرة منها فتعمل بمعنى الاستعلاء فيكون بمعنى على
كما في قوله تعالى من ان اسنة بفنظارى على فظايرة اذ امر واهم اى عليهم فبما من هم وله شى اى ولابى حنيفة رحمه
الله تعالى هم ان كلمة على لا شرط قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تشركن بالله شيئاً شى اى شى ان لا يشركن وبه
بينة السار والشرط ليقابل المشرع بجله ولا يقابل خبر اى على هذا لو قال له انت طالق على ان تبنى الدار كان شرطاً وكذا اذا قال له انت
جزا بعد على لانه جاز او كان بكان شرطاً فان قلت تشكك فيهما اذا قالت له طلقنى وفلانته على الف فطلقها ومعه كان عليه ما صعدا من الالف
منزلة الباء في حجب بائنة فلف هناك على الباء لانه لا لغرض لها في طلاق فلانته يوجب لك شرطاً ولها في الشرط ان يقع الفاعل الثلاث
غرض صحيح كذا في المبسوط هم ومن قال لامر ان طالق على ان تبنى الدار كان شرطاً من هذه المسئلة للاستشهاد على ان
على الشرط ليست هى بمسئلة ابتداءية هم وبه لا شى اى لان حرف على هم للزوم حقيقة واستيعاب الشرط لانه شى
اى لان الشرط هم بلازم الجزاء شى بيانه ان كلمة على للاستعلاء هم اذا استعملت للشرط تكون مجازاً ويجوز المجاز لا اتصال من
يشت الملازمة لان وجود الشرط مستلزم لوجود الجزاء هم واذا كان الشرط فالشرط لا يتوزع شى على صيغة المجهول يقال
توازعه اذا قسموه وهو معتد كما ترى هم على اجزاء الشرط شى لان الشرط لا يوجد الا عند وجود الشرط والشرط
عبارة عن جبيع لا جبراً فليقع خبر من الشرط بوجود خبر من الشرط لعدم وجود الشرط هم بخلاف حرف الباء
لانه لا لغرض على امر شى اى عند قوله لان حرف الباء يعجب الاعراض هم واذا لم يعجب المال شى في المسئلة المذكورة
وبه قوله وان قالت طلقنى فلما اسى اخره هم بكن مبتدأ شى اى كان الرجل مبتدأ غير مبنى على سوالها هم
فوقع شى اى الطلاق وقع بعبارة هو معنى قوله هم وبك الرجعة شى لان الطلاق المصرح يعقب الرجعة هم ولو
قال الزوج طلقنى ففك فلما بالف او على الف فطقت نفسها واحدة لم يقع شى لان الزوج ما مضى بالبينة الا تسلم
الالف كلفاً شى لان رضاه بزوال ملكه بالالف لا يدل على رضاه بزوال ملكه باقل من الالف هم بخلاف قوله طلقنى
فلما بالف شى فطقتما واحدة فوقع وقباً بينهم لانهما لما مضيت بالبينة بالالف كانت بعضا شى اى بعض الالف هم ارضى
شى معنى لما مضيت بملك نفسها بوقوع البينة باقل من الالف كان خاتماً بالالف لا وهم ولو قال له انت طالق على
الف وقبالت طاقه وغلب الالف شى وانما توقف على قبولها لانه اسباب معاونته فلا بد من القبول فاذا قبلت وقعت

الامراء

ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما يكال
 يخرجها منه لا نظر لها فيه اذ الخلع
 في حالة الخرج غير متقوم والبدل
 متقوم بخلاف النكاح لان البضع
 متقوم عند الدخول ولهذا يعتبر خلع
 الموضعية من الثلاث وكذا الموضعية
 بمجر المثل من جميع المال واذا لم
 يجر لا يسقط المهر ولا ينتج ما لا يجر
 يقع الطلاق في رواية وفي رواية
 يقع والاول اعلم انه تعليق بشرط حتى
 يعتبر بالتعليق بسائر اشرطه وان
 حكمها على الله سبحانه وتعالى فكل خلع وا
 قع ولا يفسد الا بالان اشتراط بدل الخلع
 على الاجنبي فهو فاعل الا بالان لا يسقط مهرها
 لانها لم يدخل تحت كناية الا بالان في رواية
 عليها فتوقف على قولها ان كانت من اهل البيت
 نكاح قبل وقوع الطلاق لوجود شرط لا يجب المثل
 لغيره من اهل القرابة فان قبله الاجنبي
 فيه حرامان وكذلك انما الحكم على مهرها
 بمنى الا بالان فتوقف على قولها ان قبلت
 لقلت ولا يسقط المهر وان قبل الاجنبي
 في الروايتين

المشايخ فيه على قول ابي حنيفة قال في الفتاوى الصغرى والصحيح انه كالخلع والبراءة هم ومن طلع ابنته وهي صغيرة بما يكال
 لم يخرجها منه وبه قال الشافعي ومحمد وقال مالك يجزئ لان دلالة نظرية هم لانه لا نظر لها فيه اى في هذا الخلع هم اذ البضع
 ش اى لان البضع هم في حالة الخرج غير متقوم ومن هذا يعتبر خلع الموضعية من الثلاث هم والبدل متقوم ش ولا نظر
 في الزامهم وهو متقوم بمقابلة المهرين متقوم هم بخلاف النكاح ش فان الرجل اذ تزوج ابنته الصغيرة امرأة بمهر المثل صح
 هم لان البضع متقوم عند الدخول ش اى حالة الدخول هم ولهذا ش اى ولا يلزم كون البضع في حالة الخرج غير متقوم
 ومتقوم عند الدخول هم يعتبر خلع الموضعية من الثلاث ش اى من ثلث الزكاة هم فكل من المهرين ش اى يعتبر كالح المهرين
 هم بمهر المثل من جميع المال ش حكاه بمقابلة المتقوم والمتقوم وبما من وجود انظرهم واذا لم يجز ش اى الخلع هم لا يسقط
 المهر ولا ينتج المهر ش اى لا ينتج الزوج ما لم يبدل الخلع هم ثم يقع الطلاق واذا وقع في رواية الاول ش اى وقوع الطلاق
 هم اصح ش قال بعد التمهيد والامام المتأني في شرحها لمباح الصغير هم لانه ملحق بشرط قبوله ش اى لان الخلع
 تعليق الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجد هم فغيره بالتعلق بسائر اشرطه ش مثل ان يقول ان دخلت الدار فغير
 وذلك اذا وجد بشرط فذلك اذا وجد بقبول هم فان خالها ش اى فان خلع الاب الصغيرة هم على الف على ان ش
 اى ان الاب هم مناس فانما وقع والالف على الاب لان اشرطه بدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى ش
 ومعنى العنان هنا انهم المال على نفسه لا كالكافة الصغيرة لان الزوج لا ينتج عليه الا انى كفىل عنما احد هم ولا يسقط مهرها
 لانه لا يدخل تحت ولابنته الاب ش بل يقي الكل ان دخل بها وانصف ان لم يدخل بها هم وان شرط الالف عليها ش
 اى وان شرط الاب الالف على الصغيرة هم فتوقف على قولها ان كانت من اهل البيت ش اى ان كانت عاقلة وقال
 الترمذي ان كانت تقبل العقد وتبرعن نفسها هم وان قبلت وقع الطلاق لوجود شرط ش وهو القبول هم لا يجب المال
 لانساش اى لان الصغيرة هم ليست من اهل الزمات ش بل يجب الكل ان دخل بها وانصف ان لم يدخل بها هم
 وان قبله الاب عنما ش اى فان قبل بدل الخلع الاب من الصغيرة هم فغيره ش اى ففي هذا القبول قاله الاكل و
 قال لا تزامى اى في وقوع الطلاق هم روايتان ش من اصحابنا قلت الذي قاله الاكل هو الصحيح روايتان في رواية
 صحيح لان هذا الف محض لان الصغيرة تخلص من عهده بغير مال فصح من الاب كقبول العتية وفي رواية لا يصح لان هذا القبول
 بمعنى شرط المهرين وذلك لا يتمل للمهرية كذا في مسودتي شيخ الاسلام في الكافي وهذا لا يصح هم وكذا ان خالها على مهرها
 وكذا الحكم ان خلع الصغيرة زوجها على مهرهم ولم يضمن ش الاب هم المهر فتوقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط
 المهر وان قبل الاب عنها فله المهرين ش قال نافع الشريفة يعني في قبول الاب المهر روايتان في رواية صحيح وهو قول

عامة المشايخ لانه منصوص وفي رواية لا يصح لان هذا القبول بشرط الميمن وذلك لا يكمل النيبانة هم وان ضمن الاب المهر سر
 اي في صورة نخل الاب ح الزوج هم وهو ش اي المهر هم الف درهم طلقت لوجوبه وهو الشرط ويلزمه ش اي يلزم الاب
 هم نسائية استخانة ش لان المسئلة مسعدة في غير الموطورة بدليل ابراهيم في المسئلة في الكبيرة التي يدخل بها ثم لا كانت
 الصغيرة غير موطورة وانصيف الخلع الى مهر والمهر ما يجب بالكلح والواجب بالكلح في الطلاق قبل الدخول نصف المهر
 وجو نسائية فكانه خالما على نسائية هم في القياس يلزمه ش بحكم النصفان هم واصله ش اي وهل ما ذكر من المسئلة
 هم في الكبيرة ش اي في المرأة الكبيرة هم اذا خاتمت قبل الدخول على الف ومهر الف نفى القياس عليها نسائية زائدة
 ش اي على المسئلة زائدة لان الحقيقة تبين المصناف اليه كما في قوله تعالى سيج بقرات سمان لان الصداق اذا لم يكن مخرضا
 استحق الزوج عليها الغا باعتبار القبول في الخلع ولما على الزوج نسائية بالطلاق قبل الدخول في غير نسائية فمسا نسائية
 فبقي للزوج عليها نسائية زائدة هم وفي الاستحسان لا شئ عليها لانه يراو به عاوة حاصل يلزمه لها ش اي يراو بالخلع
 عاوة حاصل يلزم المرأة على الزوج وقال تاج الشريعة وجه الاستحسان انهم يريدون بالخلع على المهر يلزمه لها وهو
 نسائية بالطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهر في الحقيقة خلع على نسائية وقد سقط عن الزوج خلا يبقى طيبا
 شئ فانهم فروع لوقال خلتك ولم يذكر عونا فقالت قبلت لا يسقط شئ من مهراني ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام
 والسعدى يبرأ من مهر ما وير والمهر ولو قبضت وعن ابي حنيفة روايتان لم يذكر العوض في الخلع والاصح براءته وفي
 شرح الشافعي يبرأ من المهر عند وفي المحيط والصح ان با قبضته فهو لها وما كان العينا في ذمة يسقط ولو شرط البراءة عن
 نفقة العدة ولو لم يكن سقطا بالطلاق ولو شرط البراءة عن السكنى لا يصح لان السكنى في بيت العدة هي الله تعالى ان في المصنف الاصح ان نفقة العدة انفاق
 الابا بشرط الطلاق ولا يقع الا برأ من نفقة الولد وهو مؤنة الرضاع وارضاع بالشرط ولو وقت له وقتا جاز ولو مات الولد
 قبل تمام الوقت يرجع الاب الى تمام المدة والحيلة ان لا يرجع اليها ان يقول الزوج خلتك على اني بري من نفقة
 وذلك فان مات فلا يرجع لي عليك ولا يدخل نفقة العدة في قوله خلتك بكل حق لك على لانه لم يكن حق عليه عند الخلع وفي
 المصنف لو ابرأته من نفقة العدة بعد الخلع صح بخلاف الابراء من العدة حال قيام الكلح قال صاحب النيبان هكذا ذكره
 الخطاوي وفي القنية خالما على نفقة ولده عشرين وهي مسعدة وطالبة بنفقة تاجر عليها وفي الذخيرة خالما على رضاع
 ابنه عشرين عينا انما هو كسوة من الهاني المدة ولا يفرضه الجاهل ولو لم يشترط ذلك فلها طلك كسوته
 ولو كان في طهار المسئلة بما لها ثم ولده مينا راج عليها بالبراءة الرضاع عشرين ونفقة عشرين سنين انما كانت على ان ترك
 ولده عند الزوج فخلع جائز والشرط باطل قالت بنتك مهرى ونفقة عدتي فقال اشترتني في انظار انما لا تطلق ولكن

وان ضمن الاب المهر
 هو الف درهم
 طلقت لوجوبه
 وهو الشرط ويلزمه ش
 استحسانا وفي القياس
 يلزمه الف درهم
 في الكبيرة اذا خاتمت
 قبل الدخول على الف
 وهو الف في القياس
 عليها خمسمائة نفقة
 وفي الاستحسان لا شئ
 عليها كالا يراو بها
 دة حاصلي ما
 يلزم لها

الا حوط بتجديد النكاح المتعلق بهما صرح المطلق في العدة عندنا وبقال الظاهرية وهو قول ابن السبب وشرح وطاووس
 وبنو زهرى والحكم وحماد وكحول وعطاء والشورى وهو قول ابن سحود وبلى الدود وعمران بن حصين رضى الله تعالى عنهم
 وعندنا شافعى والاك واحمد لا يطعنوا ولا ينكحون المطلق في قولنا ساسى طوائف عندهم +++ ++

باب الظهار راي في باب في بيان احكام الظهار وهو مصدر ظاهر يظهر ظاهرا او في الصلح يقال ظاهر من امرته وقطاعها
 ونظيره الظاهر وقطره وكل ذلك قول الرجل لامرته انت على كظهر امي والظهر في قوله عليه السلام لاصدقة الا عن غير نفي ثم كما
 في ظهر القلب وقطر الغيب وظاهره واذا اعانه وظاهر من قولين اذ ليس احدهما فوق الاخر وعدي يمين وان كان ظاهر استعدا
 لانهم اذا اظهروا لم يتابعوا وانما كافي الايالا وفي المحيط والنيابح انهما لغة متقابلان والظهر والظهر والرجل والمرأة اذا كان بينهما
 شحمنا يدرك كل واحد منهما فله الى الاخر وفي ميسوط الطوسي سمي ظهرا اشتقاقا من الظاهر خصوص به دون البطن والفرج والفتحة
 بين كل واحد منهما يركب ظهرا فاما كانت الزوجة تركب وتثني شجعت بذلك والنهي ركوب على محرم كركوب ظهري وفي جامع الاموال انهم
 راوا وانما على كبطن امي يعني على جامعها فكنوا عن البطن بالظهر لانه عمود البطن واللبا وزرة وقيل ان اتيان المرأة من ظهرها كان
 محررا عندهم فيقصد بطلان النكاح في تحريم امرته تشبيها بالظهر ثم لا يقع بذلك حتى يجعلها كظاهرة واما الظهار شرعا فتشبيه المسلمة
 بالمرته على وجه التاميد كالام ولاخت والخاله والعمه سواء كانت من نسب او فروع او مصاهرة وبه قال الشافعى يقول والاك
 وحده وفي قوله التاميد يقتصر على التشبيه بالام وفي قول لم يبق بها الجدة ثم الظهار له ركن وهو قوله انت على كظهر امي فيقع الظهار به
 سواء وجدت البينة او لم توجد لانه مرجح في الظهار وكذا اذا تشبه به بعض شايخ او غيره من جميع البين كافي المطلق بشرط وهو ان
 يكون المظاهر مسلما فلا يقع ظهرا الذي عندنا فلا شافعى وحده وجعلنا قال الاك ومن شرط ان يكون منكوبة وفي المرأة
 كونهما زوجة متنى لا يقع الظهار من امه او صهرته او ام ولد وبه قال الشافعى واحمد وقال الاك والشورى يصح الظهار من
 كل امه ومن شرط ان يكون الها سائر المقربات وهو العاقل البالغ فلا يقع ظهرا العصبى بالاجاع وحكم وهو حرمة الوطى
 ودواعيه موقفا الى وجود الكفارة مع بقاء اصل النكاح كما في حالة الحيض وسبب وهو الفتور فان اية الظهار نزلت في
 خولته وكانت ناشئة هم واذا قال الرجل لامرته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى
 يكفر عن ظهاره بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبتها من قبل ان يماسا ذلكم توغفلون
 به والله بما تعملون خبير ثم لم يجد نفيها ثم بين متبايعين من قبل ان يماسا فمن لم يقطع فاطماعتهم سكينوا بسبب نزول
 الآية روى الواحد في كتاب اسباب نزول القرآن باسناد الى عروة قال قالت عائشة رضى الله تعالى عنها تبارك
 الذي صرح سمع كل شئ اني لاسمع كلام خولتي بنت ثعلبة ونحن على بعضه وهي تنسكي زوجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب
 الظهار
 واذا قال الرجل
 لامرته انت على كظهر
 امي فقد حرمت عليه
 لا يحل له وطئها
 ولا مسها ولا تقبيلها
 حتى يكفر عن ظهارها
 لقوله تعالى والذين
 يظاهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا
 فتحرير رقبتها
 من قبل ان يماسا

هو في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي سبابة في وفرت له بطني حتى اذا اكبر شري واد قطع ولدي فاخرجني العلم في
 شكركم اليك قالت فاجرت حتى نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية قد سمع الله قول النبي تجاك في زوجها وتشتكي الى الله الآية
 قال الزمخشري هي خولة بنت ثعلبة امرأة اوس بن العصامت اذ عباد بن العصامت انتهى قلت الذي قاله مروى عن عكرمة
 وسودة ومحمد بن كعب وقال ابو عمر خولة بنت ثعلبة بن مبرم فممن ثعلبة بن غنم بن عوف وقيل ان التي تزلفت فيها هذه الآية جميلة
 امرأة اوس بن العصامت وقيل بل هي خولة بنت ولحم ولا نيت شئ من ذلك هم وانما كان طلاقا في الجاهلية فغير
 الشارع اصله شئ ابي اهل انما هم ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة غير مزيل للنكاح شئ ولا خلاف فيه لاحد من العلماء
 هم وهذا شئ اشار الى حكم نقل حكم الطهار من الطلاق الى التحريم الموقت بالكفارة هم لانه شئ ابي لان الطهار صجاية لانه منكر
 القول وزور كما في قوله تعالى وانهم يقولون منكر من القول وزور او اوبالمنكر انكره الحقيقة والشرع وبانه زور والكذب
 الباطل حيث شئ من في نفسي غايات الحل من هي في نفسي غايات المحرم فاسباب الجوازات عليها بالحرمة جزاء على جانبهم وارفعوا عما
 شئ ابي ارتفاع الجناية هم بالكفارة شئ قال الله تعالى ان النساء يذبحن السيات وقال عليه السلام اتبع الحنة سبعة
 سمحوا وفي النكاح الكفارة تجب بالطهار والعود لان الطهار منكر من القول وزور وفوقه محضه فلا يصلح سببا للكفارة لانها عباد
 اذا انقلب فيها معنى العباد فاما يكون سببا منطوقا منطوقا وجوبها بها يعنى معنى المحرمه باعتبار العود الذي هو اساك
 بالعود بعد الطهار فكذلك في الدنيا مع وفي الموحاشي وفي المحيط سبب وجوبها العزم على الوطى والطهار شرط قبل الحكم بغيره
 لا شرط والامر على العكس فان الكفارة تنكر تنكر الطهار وواجب تكرار العزم على الوطى وفي البسوط يجوز العزم على الوطى لا تنكر الكفارة
 عندنا حتى لو اباها بعد هذا مات لا تجب الكفارة وهذا دليل على ان الكفارة غير واجبة لان الطهار والعود لا يوجب الاستغلت
 بل موجب الطهار ثبوت التحريم فاذ ارا ورفعه لا بد من الكفارة حتى لو لم يرد ذلك ولم تطلب المرأة لا تجب عليه الكفارة اصلا
 في الدنيا مع ان يكون محرمة ولا يزوم على وطئها لا تجب الكفارة ولو عزم ثم ترك لا تجب ايضا فاعلم ان الكفارة لا تجب بمجرد
 الطهار وهو قول احمد والاك في الصحيح وعنده في قول تجب نفس الطهار وتختلف اهل العلم في العود المذكور في قوله تعالى انتم موعودون
 فتعنا هو العزم على اباة القول الثاني قال مالك اراة الوطى في رواية شبيب والثالث اراة الوطى سبعة
 العزمه وان لم يجمع على الوطى لم تجب الكفارة واوكت لا يجزى به هو قول مالك وعنده لا يجزى به وفي شرح مختصر الكرخي لو بان منه
 بالطلاق او تزوجت بغيره وكفر مع التكفير والزم العود الى الوطى نفسه رواه عبد الوهاب عن مالك غطى هذا لا يجزى التكفير قبل الوطى
 والناس سكت عن طلاقا عقيب الطهار في زمان يمكنه طلاقا وية قال الشافعي واصحابه وبعض الظاهرية والمساوس العود ان
 يعود فيحكم بالطهار مرة ثانية ولا يجب عليه الا اول شئ وهو قول ابي داود والظاهرى والساج هو العود في الاسلام لا نفس القول بالطهار

والظهار ركعتان
 في الجاهلية فغيره
 اصله ونقل حكمه الى
 تحريم موقت بالكفارة
 غير مزيل للنكاح
 وهذا شئ
 حجاب في قوله
 منكر من القول
 وزور وانما سبب
 المجازاة عليها
 بالحرمة وانما
 عبادا بالكفارة

كانوا يظنون به في الجاهلية في تعاطي الظهار وهو قول الثوري هم ثم الوطى اذ احرم حرم بد واعي ش وبي الطمس واصيلة لانها
 وبعين الى الوطى وبه قال الزهري والاذاعي والنخعي والملك والشافعي في احد قولي واهم في رواية وقال الشافعي في قول لا تحرم
 الذواعي وبه قال احمد في رواية هم كليا يقع فيه ش اى في الوطى هم كمانى الاحرام ش اى في حالة الاحرام لم يجز يحرم الوطى في دعوى
 ايضا وكذا في الاعتاق والاستبذان من عام عمل الحمى يوشك ان يقع فيه من خلاف لما ليس والصحيح لا يكثر وجودها فلو حرم
 الذواعي يفضي الى المخرج ش هو منتف بالنس هم ولا كذلك الظهار والاحرام ش فانما يقعان قليلا ولا يفضي حرمة الذواعي
 فيما الى المخرج هم فان وطيا قبل ان يفرش عن سمينه هم استغفر الله تعالى ولا شئ عليه غير الكفارة الاولى ش اى الواجبة
 بالظهار على الترتيب المنصوص وهو قول الجمهور والملك والشافعي واهم وقال عمرو بن العاص وقبيصة بن ذؤيب وسعيد
 بن جبير والزهري وقادة وعبد الرحمن بن مهدي يجب كفارتان وقال الحسن البصري والنخعي يجب ثلاث كفارات ولنا
 حديث بن عباس رضي الله تعالى عنهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم وظهاره عن امراته وقوت عليه قبل ان كفر قال ما حملك على هذا
 قال رايت عليا لما في ضره فمقر قال لا تقر بها حتى تفعل ما انزل الله وراه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ابي شيبة وفي الكافي
 بسند بن فضال بن عيسى قلت في رواية الترمذي عن سليمان بن مغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل ان يفر
 قال كفارة واحدة ثم هذا حديث حسن غريب وسليمة بن مغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل ان يفر
 من المخرج وهو سليمة بن مغيرة بن سليمان بن الصمت بن جاشين بن الحارث بن زيد بن مناة بن مبيب بن عبد مارية بن مالك
 بن عيص بن جهم بن الغيرة الاكبر وذكر الترمذي الثلاث في اسم سليمة او سلمان هم ولا يعاد د ش اى ولا يعاد ولو
 هم حتى كفر بقوله عليه السلام ش اى بقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الذي واقع في مظهره قبل الكفارة استغفر الله
 ولا تعد حتى تكفر ش وقد ذكرنا هذا الحديث الفاعل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن سليمة بن مغيرة ولو كان
 متيا آخر واجبا عليه ش هذا وجه الاستدلال بالحديث المذكور اى ولو كان يجب على المظاهر المذكور شي آخر واجبا عليه
 غير الكفارة الاولى هم بنية عليه السلام ش اى بنية النبي صلى الله عليه وسلم هم قال ش اى قال المصنف رحمه الله تعالى
 هم وهذا اللفظ ش يعني قوله انت على كل امرى هم لا يكون الاظهار لانه مرج فيه حتى لو نوى الطلاق والايلاء ولم ينشأ يكون طارا ولو نوى الطلاق
 لا يصح لانه نسخ فلا يمكن من اللابان ش لانه تغيير موضوع الشئ وليس في العبد ذلك لان التعيين لبعض كلمات اللفظ واللفظ مرج في كلام
 غيره فلا يصح نية الطلاق وكذا اذا نوى تحريم اليمين لانه مرج في العلم وكذا اذا قال اردت به المخرج عن الماني كما لا يصح
 قضا وهم ولو قال انت على كطين اى او كفى لوك كفر بها وهو مظهر لان الظاهر ليس الا تشبيه المحللة بالحرمة وهذا المني يتحقق في حضور
 لا يجوز النظر اليه ش اخره عن التشبيه بالبدن والجل والشعر والظفر لانه سئل النظر اليه وقالت الظاهرية تخير الظهار بغير الاسم

شمل على اذ احرم
 بد واعي كذا يقع
 فيه كمانى الاحرام
 الحلق والصلوة
 لانه يكثر وجودها
 فلو حرم الذواعي يفضي
 الى المخرج كذا كذا
 الظهار والاحرام
 وطيا قبل ان يكفر
 استغفر الله تعالى
 كما في عليه غير الكفارة
 الاولى ولا يعاد حتى
 يكفر ثم عليه السلام
 الذي واقع في مظهره
 قبل الكفارة استغفر الله
 دلالة حتى فكم ولو كان
 غيبا اخر واجبا عليه
 السكون قال وهذا اللفظ
 لا يمكن كذا كذا
 صحيحه ولو نوى الطلاق
 لا يصح لانه نسخ
 يمكن من الاستدلال
 قال لا يمكن كذا
 كذا كذا او كذا كذا
 مظهر لان الظاهر
 ليس الا تشبيه المحللة
 بالحرمة وهذا المني يتحقق
 في حضور ولا يجوز النظر اليه

بالحق

وقال محمد بن يعقوب بن يوسف بن جابر
 التشبيه به من هو منها ما كان طهارا
 فالتشبيه بجميعها اولى وان عني
 به التخييل لا غير فثبت ان بني يوسف
 هو ايلاء ليكون التثبيت ادى الى
 متين وعند محمد بن يعقوب بن جابر
 للتشبيه يختص به ولو قال انت على
 حرام كامي ونوى طهارا او طلاقا
 فهو على ما نوى لانه يحتمل الوجهين
 الطهارا لكان التشبيه والطلاق
 لكان التخييل التشبيه تأكيد له وان
 لم تكن له نية فعلى قول بني يوسف
 ايلاء وعلى قول محمد بن يعقوب بن جابر
 جهان بناها وان قل انت على حرام
 كطهر ابي ونوى طلاقا او ايلاء له
 يكي الاظهار عند بني حنيفة
 وقوله هو على ما نوى لان التخييل
 كل ذلك على ما بينا فغير ان عند
 محمد بن اذ انوى الطلاق لا يكون
 طهارا وعند بني يوسف
 يكونان جميعا

بالام في الحرمة فكانت قال انت على حرام ونوى به الطلاق وجوز لم يكن له نية فليس بشي عند بني حنيفة واني يوسف لا احتمال الحمل
 على الكراهة شس وبه قال محمد بن جابر في وجهه لانه يحمل ولم يبين هم وقال محمد بن جابر ان التشبيه بصحة منها لما كان طهارا
 فالتشبيه بجميعها اولى شس وبه قال محمد بن جابر في وجهه لانه يحمل ولم يبين هم وقال محمد بن جابر ان التشبيه بصحة منها لما كان طهارا
 ايلاء هو ايلاء قال في الاماني اذا كان في حالة الغضب قال نويت به البتر لا البعد في القضا وهو طهارا هم وان
 نوى به التحريم لا غير فعند بني يوسف هو ايلاء ويكون الثابت به اذ في الحرسين شس وهو ايلاء وهو حرمة الطهارا واذ في طهارا
 حرمة الايلاء من وجود واحد هان الحرمة في الايلاء لا تثبت في الحال بالمعنى اربعة أشهر وفي الطهارا ثبت في الحال وفي الثاني
 حرمة الايلاء يكون ونعما في الكراهة بالوطي بخلاف الطهارا لانه لا يجوز الوطي فيه المكفر والثالث ان الطهارا تنكر من القول
 وزوروا الايلاء بين بطل الرجاء ان كفارة الايلاء اعطاهم عشرة مساكين وفي الطهارا اعطاهم ستين مسكينا والصوم فيه
 شهران متتابعان وفي الايلاء ثلثه ايام متتابعة هم وعند محمد بن جابر ان كانت التشبيه تختص به شس ابي بالطهارا وهذا الحكم
 المذكور بين بني يوسف ومحمد بن جابر بعض الشايع وقرره المصدر الشهيد وقال بل هو طهارا بالاجماع هم ولو قال انت
 على حرام كامي ونوى طهارا او طلاقا فهو على نوى لانه يحتمل الوجهين الطهارا لكان التشبيه والطلاق لكان التخييل والتشبيه
 تأكيد له شس ابي التحريم وانما قال يحتمل الوجهين دل على انه لما صرح بالحرمة لم يبق كلامه للكراهة هم وان لم يكن له نية فعلى
 قول بني يوسف انه انما قال ايلاء وعلى قول محمد بن جابر انما قال ايلاء شس ابي جابر قول بني يوسف ومحمد بن جابر
 قوله لكون الثابت اذ في الحرسين والى قوله لان كان التشبيه تختص به ابي بالطهارا هم وان قال انت على حرام كامي ونوى
 طلاقا او ايلاء لم يكن الا طهارا فعند بني حنيفة شس وبه قال محمد بن جابر في وجهه لانه يحمل ولم يبين هم وقال محمد بن جابر ان التشبيه بصحة منها لما كان طهارا
 وهو قول بني يوسف ومحمد بن جابر ان عند بني يوسف يكون طلاقا وطهارا ان نوى الطلاق وعند محمد بن جابر يكون طهارا او يكون طلاقا
 فقط هم وقال هو على ما نوى شس ان نوى طهارا او طهارا ان نوى طلاقا فطلاق وان نوى ايلاء او ايلاء كذا ذكره المصدر
 الشهيد والامام العتباتي في شرحه للجراح الصغير هم لان التحريم يحمل كل ذلك شس ونية التحمل صحيحة هم على ما بينا شس ايلاء
 الى قوله لانه يحتمل الوجهين الى قوله تأكيد له هم غير ان عند محمد بن جابر الطلاق لا يكون طهارا شس لان طهارا البتة
 لا يصح هم وعند بني يوسف يكونان جميعا شس ابي يكون الطهارا والطلاق معا لکن هذا ليس بظاهر الرواية عن بني يوسف
 وروى اصحاب الايلاء عن بني يوسف انه يكون طهارا او طلاقا لانه باعتبار اللفظ بلغة التحريم يكون طلاقا عند البتة وباعتبار اللفظ
 بانطوار يكون طهارا ولا منافاة لانه اذا طلق ثم طهر طهر ثم طلق صح ولكن هذا ضعيف لان الطلاق لما وقع بقوله انت
 على حرام فثبت ان كان سكا بلغة الطهارا بعد ما انت على حرام قلنا اللفظ الواحد لا يحمل معنيين فمخالفين كذا في البسيط وذكر في العوائد

بشرح جواب ابى يوسف في هذا فقال جاز ان يكون الطاهر البائنة على قوله وكان هذا روايته منه هم وقد عرف في موضع من شرح
 ابي في شرح الكافي قال الا ترى قال الكافي ابي في بسوطهم ولابي حنيفة انه شئ ابي ان قوله انت على حرام كغيره من
 هم مريح في الطاهر فلا يحتمل غير شئ ولما لا يخرج في الدلالة عليه الى البينة فلا يحتمل غيره من الطلاق والابلاء هم نعم هو محكم
 شئ لعدم احتمال غيره وقوله انت على حرام يحتمل تحريم الطلاق وغيره هم فبالتحريم البينة شئ ابي الى الطاهر كما هو الاصل في
 رد المحتمل الى المحكم هم قال شئ ابي محمد في الجابح الصغير هم ولا يكون الطاهر الا من الزوجة حتى لو طاهر من امته لم يكن
 مطاهاً شئ وكذا لا يكون من ام ولد وود بريرة وقال مالك يصح علي بن وقد ذكرنا الحطام فيه عن قريب هم لقوله تعالى
 من نسا يحكم شئ والنساء اسم للزوجات والملكوة لاسمى زوجه فلا يصح الطاهر منها كذا قاله الا ترى في قلت النساء جميع امرأته
 من غير نظر ما يقتضيه اول الزوجات وغيره ولكن تفسير النساء من الزوجات ممكن من حيث قصد الآية يدل على ان المراد الزوجات
 والا فلفظ النساء من حيث اللغة اعم من الزوجات وغيرهم ولان العمل في الامة على شئ ليس بمقصود لان المقصود ملك
 ابيهم هم فلا يلحق بالنكوة شئ بدليل انه لو اشترى امته فوعدا بامرية عليه برضاه او مصاهرة لم يثبت للشرى ولا يبرأ الرد
 بسبب الحرمة فلا تكون الامة في معنى النكوة حتى يلحق بها فان قلت قوله تعالى واهبات لياكم دخل فيه الامار والحرير بالاجماع
 قلت الاجماع ممنوع والامة الموطورة حرام باعتبار انها من امهات نسا بل لا يعتبر وطى البنت ولا يمكن الحاق الامة
 بالنساء بل لا بد من النص لانه ليس في معنى ما ورد به انفس هم ولان الطاهر ينقول عن الطلاق شئ بدليل خبر ابي كان
 الطاهر طلاقاً في الجاهلية فقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة هم لا طلاق في الملكوة شئ حتى يكون منها الطاهر فان قلت الامة
 محل الطاهر بقا فيجب ان يكون ابتداء كما طاهر من امراته وهي امته نعم انما يشترى ابي في حكم الطاهر هي امته اجيب بانه كم من شئ يثبت
 بقا ولا يثبت ابتداء كالبقاء النكاح في العدة وان لم يثبت ابتداء هم وان تزوج امرأة من غير امرأته طاهر منها ثم طاهرها
 النكاح فالطاهر باطل شئ امره هذه السبيل بدليل التفريع لما قبله لانه لما قال ولا يكون الطاهر الا من الزوجة فرع هذه
 المسئلة عليه يعني لو طاهر من امرأة كانها موقوف لا يصح طهره لانه من طاهر منها الرجل لم يكن زوجه فلم يصح طهرها
 هم لانه شئ ابي لان الرجل الذي طاهرهم صادق في التشبيه وقت التعريف شئ ابي وقت تشبيه الحرمة بالحرمة لانما
 فيه غير كاذب هم فلم يكن شئ كلامه هم منكر شئ والطاهر منكر من القول وزور هم والطاهر ليس بحق من حقوقه شئ
 فاجاب سوال مقدروا ان يقال الطاهر ينفي على الملك والملك موقوف ههنا فينبغي ان يكون الطاهر موقفاً فاجاب بقوله
 والطاهر ليس بحق من حقوقه ابي من حقوق النكاح هم نعم في يوقف عليه شئ ابي على النكاح لان النكاح امر مشروع والطاهر
 منكر من القول وبنيانها فلا يتوقف المخطئة يتوقف المشروع هم سبحانه اعناق المشتري من الناصب شئ هذا كانه جواب

وقد عرفت في موضع من
 ولا في حقيقته كراهه
 في الطاهر فلا يحتمل غير
 شئ هو محكم فبالتحريم البينة
قال كذا يكون الطاهر
 الا من الزوجة حتى
 لو طاهر من امته لم يكن
 مطاهاً لقوله تعالى
 نسا يحكم لان العمل في
 نابع فلا يلحق بالنكوة
 ولان الطاهر ينقول عن
 الطلاق كذا طلاق في
 للملكوة فلان يخرج امرأته
 بغير امرأته طاهر منها
 فاجازت النكاح
 فالطاهر باطل لانه من
 في التشبيه وقت التعريف
 فلم يكن منكر من القول
 والطاهر ليس بحق من
 حقوقه حتى يشترط
 بخلاف اعتاق
 المشتري من الناصب

الصيام هم فاعطاهم ستمين سكنينا للنفس الوار وفيه شئ وهو قوله تعالى والذين يطأرون من نسائهم الى قود تعالى
 ستمين سكنينا هم فانه شئ اي فان النفس هم يغيب الكفارة شئ اي كفارة الظهار هم على هذا الترتيب شئ وهو ان يغيب
 لان الله تعالى ذكره بالبحر والفاو اي للترتيب هم قال شئ اي القدر الذي ربه الله تعالى هم وكل ذلك قبل
 شئ اي كلما ذكر من الاعتاق والصيام والاعطام قبل الوطى هم وهذا شئ اي الترتيب هم في الاعتاق والصوم
 ظاهر للتضييق عليه شئ لان الله تعالى قال فخير برتبة من قبل ان يتاسم وكذا في الاعطام لان الكفارة فيه شئ
 اي في الاعطام هم ستمية للبرتبة شئ الثابتة بالظهار والقرب يساهم فلا يد من تقدما شئ اي تقديم الكفارة هم
 على الوطى ليكون الوطى علما لاشئ لانه لو حل الوطى قبل الكفارة بالاعطام لم يكن المنهي منيا وهو ناسد وفي شرح مختصر الكفر
 وقال مالك يجوز الاعطام قبل الميسر وبه قال واوهم قال شئ اي القدر الذي ربه الله تعالى هم ويجزى في التعلق الرتبة
 والكفارة والمسلمة والذكر والاشي والصغيرة والكبير لان اسم الرتبة يطلق على هولاء شئ لانه ليس فيه تضييق بعقده دون
 حقيقة فيجوز لكل هم اي شئ اي الرتبة هم عبارة عن الذات الملوك المرقوق من كل وجه شئ افتراض على المصنف
 هنا من وجهين احدهما في قوله المليك بالذكور لان الذوات مؤنثة ولا يجوز تذكيرهما والصوب عن الذات المرقوقة الجوز
 من الذوات تستعمل استعمال النفس الشئ وعن ابى سعيد كل شئ ذوات وكل ذوات شئ تذكيره باعتبار المعنى الثاني والوجه الاخر ان
 المحقق عن ائمة اللغة استرق بعد اتخذه رقيقا ولم يسع رقة حتى يلتحق منه المرقوق وانما يقال رق فلان اي ساد رقيقا
 اي عبدا والجواب عنه ان المازهرى على عن ابن السكيت انه جاء عبدا مرقوقا وكما جاء الله وقال تاج المشيعة ووجه ان يكون
 من رق له اذا ربه فهو مرقوق له ثم خذفت الصلة كما في المندوب واعلم ان قوله من كل وجه يتعلق بالمرقوق ووجه الملوك
 لان الكمال في الرق شرط دون المالك ولذا لو عتق المكاتب الذي يردنياسم من الكفارة وهو غش المبر لم يعم
 لان الرق فيه ناقص هم وانما في سبنا فاني الكفارة شئ فاسما لا تجزى في كفارة الظهار عنه وبه قال مالك
 واحمد لان ما كما يقول بجواز افتاق المجوسي فلما ائنه يجبر على الاسلام عنده فيحصل الاسلام بعده بالاكراه عليه هم وهو
 اي انما هم يقول هو حق الله فلا يجوز من االى عده الله كاذكة شئ اي كما لا يجوز من الزكاة الى الكافر لانه
 عده الله وفي بعض المسخ فلا يجوز من اي من حق الله تعالى هم ونحن نقول للمقصود عليه عتاق يطلق الرتبة وقد حقق
 شئ لان المطلق عبارة عن بعضه من اللذات دون الصفات وقد يتحقق لانه ليس فيه باس على الابان والكفر هم
 قصده من الاعتاق ان يكون من الطامات شئ هذا جواب عن قول انما في الكفارة حق الله تعالى تقديره ان قصده
 الاسلام هو ان يمكن المنفق من الطاعة بملكوته عن خدمته المولى هم ثم مقاربة شئ باعتاق عبد الميم اي ثم كتابه

فأطعام ستمين سكنينا
 للنفس الوار وفيه فانه
 يفيد الكفارة على هذا
 الترتيب قل وكل
 ذلك قبل السبي وهذا
 في الاعتاق والصوم ظاهر
 للتضييق عليه ولكن في اعطام
 لان الكفارة منهية للم
 فلا بد من تدبير على الوطى
 ليكون الوطى لا قال
 ويجزى في الاعتاق وبه
 الكفارة والمسلمة و
 الذكر والاشي والصغيرة
 والكبير لان اسم الرتبة يطلق
 هو كذا لا يخرج من الرتبة
 المرقوق المملوك من كل وجه
 ولما في كذا الكافر
 ونقول الكفارة حق الله
 فلا يجوز من الزكاة الى الكافر
 كذا قوله وفي بعض المسخ
 عليه صفة الرتبة وقد
 تحقق قصده من الاعتاق
 الفكن من الطامات شئ

هم المعينة بحال به الى سوء اختياره في التخيير في يرجع الى المقارنة على ما قبل الاقتران والكسب لان المقارنة تمتنع
 الاقتران وهو كسب لشيء ثم توضع حتى في الكلام ان يقال تحريرا لكافر ليس لبيته من وجه بل هو سنة من كل وجه
 لانه تخليصه من الرق وتخليصه من الطاعة والمنظر في محاسن الاسلام لانه احسن اليه فان لم يفعل ذلك فهو من سوء
 اختياره فلا يضاف ذلك الى المعلى وتعالى ان يقول مقارنته المعينة بحال به الى سوء اختياره لكون لم لا يكون قصور ذلك
 منه الفاعل المعروف اليه كما في الزكاة وجواب ان القياس جواز من الزكاة اليه ايضا لان فيه موضة عباد الله لكون
 قوله عليه السلام خذ من ائمتنا سهم دروا في فقر اسمهم اخرهم من المعروف وقد اطل الشرح هنا بذكر دلائل من جهة انهم دروا من
 جهتنا فخذ كذا منصفه فقوا الكفارة مظهرة وكافر غير اهل لذلك قال الله تعالى ولا تميموا الجنت منه متفقون ولا تبش
 الله من الكفر ولما لا يجوز المرتدة لان الايمان شرط في كفارة القتل النفس والاجل فكذلك في سائر الكفارات لانها جنس
 واحد ولان المطلق يحل على المقيّد في جنس الواحد والكفارات جنس واحد ولانها متفق رتبة في قاييم من كل وجه ولما
 انزى والكافر بيت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحياه ولان الكفارة سنة واعناق الكافر سبعة لما فيه من تفرغ
 بالعبادة الاوثان ولانه عليه السلام قال لعادية بن الحكم بن قتيبة سبارة مجوسية وقال رسول الله على رقبته فاعقبا
 فقال اما رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فانتارت الى الساء فقال اعقبا فانما سوسنة رواه مسلم والناسي لسل
 عن سبب وجوب الكفارة فدل ان الايمان شرط في الجميع ولانه لا يجوز التقرب الى الله بغير اعدائه ولان العمل بالقيّد على
 بالليلين لان المطلق خبر المقيّد قلنا جواز الموتة باعتبار انما رتبة لا لانها مومنة وكذا الكافرة كما في الكافية والصغيرة
 وبنيها تضاد والمرتدة منوع يجوز عند بعض المشايخ وعند البعض لا يجوز لانه حتى القتل حتى يجوز بالمرتدة بالاعلان وتقيّد الايمان
 زيادة على النفس وهي نسخ ولا يجوز تقيّد بالقياس على كفارة القتل ايضا لانه قياس المنصوص على المنصوص فلا يجوز ذلك
 لانه مومنة اعتقاد النقص فيما نولى الله تعالى بيانه ولا يحل المطلق على المقيّد اذ امكن العمل بها واطلاق البيت على الكافر
 مجاز فانه لو قال كل ملوك ابي حريق جميع عبيد الكفار بالاجل والقول بان اعتناق الكافر سبعة غير قيمه النذرة
 ولانه لعادون على البر والتقوى كما ذكر من قريب وحديث معاوية بن الحكم سويل عند الثقات فان فيه لسؤال عن مكان
 الله وهو محل على الله عز وجل او نقول الحديث محمول على كفارة القتل بدليل قوله ان على رقبته سوسنة وفي رواية اخرى
 وقولهم لا يجوز التقرب الى الله تعالى بغير اعدائه مخالف للنفس قال الله تعالى الا انياكم الله عن الذين يقالوكم الى قول ان
 تبردهم ونفسوا اليهم فانه تعالى انما عن الاحسان اليهم ولما يصح النذر باعتناق العبد الكافر وقد جوزت المالكية
 اعتناق المجوسي والصائبين ولم يجوز اهل الكتاب وقولهم العمل بالمقيّد على الليلين باطل لان الاطلاق ضد التقيّد فلا يكون العمل

للمعينة بحال به
 الى سوء اختياره

مجاز

ثم في منه لم يجر كذا في الميراث ولا يخرج من الميراث خلافا لما في م لا يبرى جواز بيعه به قال احمد وثمان البني وداود
 الظاهري هم دام الولد ش اى وعق اى الولد لغيره عقده وقال عثمان وداود ويجوز عقق ام الولد بنا على جواز بيعها عند ما
 ولا يجوز عند الحسن ومن ذكرنا معه الا انهم استحقاقهما الحرة بجملة ش وهى جهة التدبير وجهه الاستيلاء هم فكان الرق
 بينهما انقضاءش لتزويج المتق اليها قبل هم وكذا ش اى وكذا لا يخرجى هم المكاتب الذى ادى بعض المال لا لا يخرج
 يكون بديل ش اى بعوض والعوض ميطل معنى القرينة هذا ظاهر الرواية به قال زفر والشافعي ومالك واهل حنابلة
 هم ومن ابي حنيفة انه يخرج به ش اى ان عتق المكاتب الذى ادى بعض المال يخرج به رواه الحسن عن ابي حنيفة هم بقيام الرق
 من كل وجه ش اى ان رقه لا تنقض بها ادى من البديل هم ولما ش اى ولا بطل قيام الرق من كل وجه فبطل الكتاب
 الانفصال ش سوا كان بعد استيفاء بعض او قبله هم بخلاف امويته الولد والتدبير لاسنما لا يخلو ان الانفصال ش
 فلا يجوز عقما عن الكفارة لان الكفارة عتق الرقبة وهى اسم للذات المرفوعة لغة وشرعا فيقتضى قيام الرق بطلانها والطلاق
 يقع على الكامل لا انقص الاستيلاء والتدبير لم يكن انقضاء فيهما فلا يجوز هم وان عتق مكاتب لم يودى ش اى من
 مال الكاتبة هم باز ش عن داود به قال احمد في رواية هم خلافا لما في رقة الله تعالى ش زفر ومالك واهل حنابلة
 له ش اى شافعي هم انه ش اى ان المكاتب هم اتق الحرة بجملة الكتابته فاشبهه بالبرية ش اى على مذهبه لان منته
 بيع المديرة واقفاة عن الكاتبة بايز وهذا الزام من الشافعي على اصحابنا على ما اجابوا بمعنى ان المديرة لا يجوز اعتاقه عن
 الكفارة عنكم لاكم علمتم ان ستمتق العتق بجملة فبغنى ان لا يجوز اعتاق المكاتب ايضا لانه ستمتق العتق بجملة وهو باطل لانه
 يفسخ وذلك لاهم وانا ان الرق ش اى في المكاتب هم قايهم من كل وجه على ما يناس اشار به الى قوله ولما قبل
 الكتابته الانفصال هم وقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم المكاتب بعد ايقى عليه درهم ش اى العتق
 اخرج ابو داود ومن حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب ب باقى عليه من الكتابته
 شى انتهى فعلم ان الرق فيه كامل قبل او ابدل الكتابته فيدخل تحت مطلق اسم الرقبة هم والكتابته لانا في ش اى في
 الرق معنى لا يبرى من وجود الكتابته ارتفاع الرق لعدم المنافاة هم فانه ش اى فان عقد الكتابته في بعض
 من فاسنا اى فان الكتابته هم فك الجوش عن العبد في حق الكاسب هم بمنزلة الاذن في التجارة ش وهذا لا يمكن
 نقصانا في الرق فان قلت لو كانت الكتابته فكل الجور بمنزلة الاذن في التجارة لا يستبعد المولى بالبيع كما في غزل
 الماذون ش فاجاب بقوله هم الا انه ش اى ان عقد الكتابته هم بعض فيلزم من جانب ش اى من جانب المولى
 بخلاف الاذن فانه فك بغير عوض هم ولو كانت ش جواب بل هو اقول معنى ولسلمان الكتابته لو كانت فانه ش اى

ولا يخرج من الميراث ولا يخرج من الميراث خلافا لما في م لا يبرى جواز بيعه به قال احمد وثمان البني وداود
 الظاهري هم دام الولد ش اى وعق اى الولد لغيره عقده وقال عثمان وداود ويجوز عقق ام الولد بنا على جواز بيعها عند ما
 ولا يجوز عند الحسن ومن ذكرنا معه الا انهم استحقاقهما الحرة بجملة ش وهى جهة التدبير وجهه الاستيلاء هم فكان الرق
 بينهما انقضاءش لتزويج المتق اليها قبل هم وكذا ش اى وكذا لا يخرجى هم المكاتب الذى ادى بعض المال لا لا يخرج
 يكون بديل ش اى بعوض والعوض ميطل معنى القرينة هذا ظاهر الرواية به قال زفر والشافعي ومالك واهل حنابلة
 هم ومن ابي حنيفة انه يخرج به ش اى ان عتق المكاتب الذى ادى بعض المال يخرج به رواه الحسن عن ابي حنيفة هم بقيام الرق
 من كل وجه ش اى ان رقه لا تنقض بها ادى من البديل هم ولما ش اى ولا بطل قيام الرق من كل وجه فبطل الكتاب
 الانفصال ش سوا كان بعد استيفاء بعض او قبله هم بخلاف امويته الولد والتدبير لاسنما لا يخلو ان الانفصال ش
 فلا يجوز عقما عن الكفارة لان الكفارة عتق الرقبة وهى اسم للذات المرفوعة لغة وشرعا فيقتضى قيام الرق بطلانها والطلاق
 يقع على الكامل لا انقص الاستيلاء والتدبير لم يكن انقضاء فيهما فلا يجوز هم وان عتق مكاتب لم يودى ش اى من
 مال الكاتبة هم باز ش عن داود به قال احمد في رواية هم خلافا لما في رقة الله تعالى ش زفر ومالك واهل حنابلة
 له ش اى شافعي هم انه ش اى ان المكاتب هم اتق الحرة بجملة الكتابته فاشبهه بالبرية ش اى على مذهبه لان منته
 بيع المديرة واقفاة عن الكاتبة بايز وهذا الزام من الشافعي على اصحابنا على ما اجابوا بمعنى ان المديرة لا يجوز اعتاقه عن
 الكفارة عنكم لاكم علمتم ان ستمتق العتق بجملة فبغنى ان لا يجوز اعتاق المكاتب ايضا لانه ستمتق العتق بجملة وهو باطل لانه
 يفسخ وذلك لاهم وانا ان الرق ش اى في المكاتب هم قايهم من كل وجه على ما يناس اشار به الى قوله ولما قبل
 الكتابته الانفصال هم وقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم المكاتب بعد ايقى عليه درهم ش اى العتق
 اخرج ابو داود ومن حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب ب باقى عليه من الكتابته
 شى انتهى فعلم ان الرق فيه كامل قبل او ابدل الكتابته فيدخل تحت مطلق اسم الرقبة هم والكتابته لانا في ش اى في
 الرق معنى لا يبرى من وجود الكتابته ارتفاع الرق لعدم المنافاة هم فانه ش اى فان عقد الكتابته في بعض
 من فاسنا اى فان الكتابته هم فك الجوش عن العبد في حق الكاسب هم بمنزلة الاذن في التجارة ش وهذا لا يمكن
 نقصانا في الرق فان قلت لو كانت الكتابته فكل الجور بمنزلة الاذن في التجارة لا يستبعد المولى بالبيع كما في غزل
 الماذون ش فاجاب بقوله هم الا انه ش اى ان عقد الكتابته هم بعض فيلزم من جانب ش اى من جانب المولى
 بخلاف الاذن فانه فك بغير عوض هم ولو كانت ش جواب بل هو اقول معنى ولسلمان الكتابته لو كانت فانه ش اى

جاء

وقوع الاعتراف عن الكفارة هم متفقون على ان الكتابية هي التي يفتق الاقرار في معنى فزورة من الاعتراف بطريق الافتضا
 هم ان يجرى في اي الكتابية هم متفقون على ان الكتابية هي التي يفتق الاقرار في معنى فزورة من الاعتراف بطريق الافتضا
 الكتابية انما وقوع الاعتراف الى اخره هم الا انه يسلم له الاولاد والاكساب في هذا جواب عما يقال ان عقد الكتابية
 لما انفسه يتحقق بالبعد ثم ينبغي ان يكون الاكساب والاولاد للمولى فلجاب بجوابين احدهما هو قوله يسلم له الاولاد والاكساب
 هم لان العتق في حق المملوك الكتابية في حق المولى لجهة الكفارة رعاية للمباينين والى جواب الاخر هو قوله هم اولاد
 انفسهم فزوري في اي نسخ عقد الكتابية فزورة المولى من جهة التكفير لا يظهر في حق الولد والكسب في لان الثابت
 بالفرقة لا بعد وسويعها هم وان اشترى شي اى المظاهر هم اباء او ابنة بنوي بالشر الكفارة باز عنها شي اى
 عن الكفارة واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وكذا لو اشترى كل ذي رحم محرم مقيم عليه هم وقال الشافعي لا يجوز
 وبه قال ابو حنيفة او لا ولاك واحمد وزفر وعلى الخلاف لو وهب له او اوصى به المولى له بلائعه كما لو دخل بالملث لا يجوز
 بالاجماع هم وعلى هذا الخلاف كفارة يمين شي وكذا الكفارة انظارا وانقتل هم والسئلة تايتك في كتاب لايمان
 انشاء الله تعالى في فروع من كرم الله تعالى او فعلا ان فضل اليه والى بالبعد الى اخره انشاء الله تعالى هم فان اعتق نصف
 عبد شرك وهو مومس شي اى والحال انه غني قدير به لانه اذا كان مسرا توجب عليه السعاية فلا يجزى عن الكفارة عن غيره ايضا
 لانه اعتراف بعوض هم فضمن قيمته باقية لم يجز عن ابي حنيفة ويجوز عن الشافعي وقال الشافعي لو اعتق بقيقه ونوى عتق
 جميعه عن الكفارة اجزاه ولو كان مسرا فاعتق نصيبه عن كفارة اشترى نصيبه شركه فاعتقه عن كفارة اجزاه فيه
 ولانهم لا يملك نصيب شركه بالانسان فصا متفقا كل العبد عن الكفارة وهو ملكه شي اى والحال انه ملك في ذلك الوقت
 هم بخلاف لكذا كان العتق مسرا لانه وجب عليه السعاية في نصيب الشرك فيكون اعتمانا بعوض شي فلا يجوز بالاعتراف
 هم ولابي حنيفة ان نصيب صاحبه ينقص على ملكه شي لاستحقاق الحرية وتغذرا استدانة الملك فيه هم ثم تحيل اليه انما
 شي باقئ منه هم ومثله ينسخ الكفارة لتكمن النقصان منه فاذا اتمق يكون معتق رتبة ناقصة فان قبل المضمونات باو
 النقصان بعقبة الاستناد الى زمان وجود ربيب فصا نصيب الساكن لك العتق زمان الاعتراف فكان النقصان في ملك
 شركه ومثله لا ينسخ الكفارة اجيب بان الملك في المضمون مثبت بعقبة الاستناد في حق الفاسد والمضمون في حق غيره الكفارة
 غير ما فيمكن النقصان في غيرها فلا يجوز هم وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقية شي اى باقئ عبده هم منها
 جائز شي استنادا ونقاسا لان لا يجوز عند ابي حنيفة كفا في العبد المشترك بوجود النقصان في النصف الاخر ولا يستحق
 ما اشار اليه بقوله هم لانه معتق بكمالين شي ولا يظهر فيه هم والنقصان شي في جواب عما يقال قد يمكن النقصان كما

ينفسح بمقتضى الاعتراف وهو
 يقتضيه اى لا يفسد عليه
 الاكساب والاولاد لا يفتق
 في المملوك جهة الكفارة ولا يفتق
 ضروري لا يظهر في حق الولد
 والكسب ان اشترى اباء
 وابنه بنوي بالشر الكفارة
 جائزها وقال الشافعي
 لا يجوز له هذا خلافا لابي حنيفة
 والسئلة تايتك في كتاب
 لايمان انشاء الله فان اعتق
 نصف عبد مشترك وهو مومس
 ونوى قيمته في غير هذا النصف
 ويجوز عند مالك انه يملك نصفه
 بالنقصان فصا متفقا كل العبد
 عن الكفارة وهو ملكه بخلاف ما
 اذا كان العتق مسرا لانه وجب عليه
 السعاية في نصيب الفصول فيمكن
 اعتراف بعوض في حقيقته لا ينقص
 ينقص في ملكه ثم يحول اليه بالانفا
 ومن اعلم الكفارة وان اعتق نصف
 عن كفارة ثم اعتق باقية منها
 لانه اعتقه بكمالين

عن عياين عياهم يوم الاستحجي يوم انظرهم فان جاست استعسا هر منها في خلال الشهرين ليلا عاها او نهارا
استعانف الصوم عند ابى حنيفة ومحمد ش وبه قال الشعبي واماك واحمد وابو عبيد واما قيد الجائع بالتي طاهر منها لانه
اذا جاع غير افان كان وطيا يفسد الصوم بقطع التتابع . ليزمه الاستئناف بالاتفاق وان كان . لا يفسد الصوم بان
وقع بالنهار ناسيا او بالليل كيف كان لا يزيه الاستئناف بالاتفاق وقيل بجائع التي طاهر منها بالنهار ناسيا لانه اذا جاع
بالنهار عاها استعانف بالاتفاق وذكر العمري بالليل وقع النافا لان اعمد والنسيان في الوطى بالليل سواء فرغت او لم تف
في وطي لا يفسد الصوم هم وقال ابو يوسف لا يناف ش وبه قال الشافعي وابن المنذر والنهارية هم لانه لا ينج
اقتلج اذ لا يفسد الصوم ش اى بالجائع ليلا عاها او نهارا ناسيا نهارا كوطى غيرهم وهو شرط ش اى
اقتلج هو شرط الصوم كقارة وقد وجدهم وان كان تقديمه على اليس شرط ش اذ جواب عاها القديم
على اليس شرط الصوم يوجد فاجاب بقوله وان كان الى قوله هم فبما اى تقديم النفس وفيما قلتم ش يعنى الاستئناف
هم تاخير الكل عنه ش تاخير البعض بومن تاخير الكل هم ولها ش اى لابي حنيفة ومحمد هم ان شرط في الصوم
ان يكون قبل اليس ش لانه قال الله تعالى من قبل ان يماسهم وان يكون خاليا عنه ش اى شرط
ايضا ان يكون الصوم خاليا عن الجائع هم ضرورة بالنفس ش اى لاجل ضرورة كون الصوم قبل اليس كونه
خاليا عنه بمقتضى النفس وهو قوله تعالى من قبل ان يماسهم وهذا الشرط ش اشارة الى غاى الشرط هم يقيم ش
اى اليس في خلال الشهرين فاذا كان كذلك هم فبما تناف الصوم فاذا انظر منها ش اى من الشهرين هم يوما
يعني او يغيره بتانف ش الصوم هم لغوات التتابع ش المشروطة بالنفس هم وجه قاده عليه ش اى
على التتابع هم عادة ش اى من حيث العادة واكثره عن المراتب اذا انقطعت في كفارة الطهارة اقتل بعد الحين ش
بما انك تناف لانها معذرة عادة لا تجد شهرين متتابعين لا تخفى فيها هم واذا طاهر البعد لم تجز في الكفارة الصوم
لانك ملك فلم يكن من اهل التكاثر بالمال ش وان ملك لوجود الثنائي بين الرق والملك فمعين كفارة بالعمياء
كما يقدرهم وان اعتقد الله الى اوطم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير كالملك ش اى تنك المولى
اياد وبه قال الشافعي واحمد وهو مروي عن ابن قنبل ابن القاسم المالكى لو اطم باذن مولاه اجزاه ولو اتفق لا يجزى
وقال الاوزاعي يخير فانه باذنه اذ لم يقدر على الصيام هم فاذا لم يستطع المظاهر الصيام اطم سنين سكنيا بقوله فاعلم
فن لم يستطع فاطعام سنين سكنيا ويطعم كل مسكين نصف صاع سن براوصا عا من تمر او غير ش من ونيق الخطه او
سويقا او نصف صاع من زبيب عند ابى حنيفة وعند هاملع من زبيب وى احدى الروتين عن ابى حنيفة

فان جامع الله طاهر منها في
خلال الشهرين ليلا عاها
او نهارا ناسيا استعانف الصوم
عند ابى حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يستأنف لانه لا يفسد
التتابع اذ لا يفسد الصوم
هو الشرط وان كان تقديمه
على اليس شرط ففي اذ هبنا
اليه تقديم البعض وفيما قلتم تا
الكل عنه ولما ان الشرط في
ان يكون قبل اليس ان يكون
خاليا عنه ضرورة بالنفس
يقيم بفيستأنف وان فطره فاف
بعد او يغيره بتانف لغوات
التتابع هو فاد ر عليه عادة وان
العباد يجز في الكفارة الا الشهر
لا فلك فله يكن من اهل التكاثر
وان عتق المولى او اذنه لم تجز
لانك ليس من اهل المال فزبيب
تبلغه اذ لم يستطع المظاهر
اطعم سنين سكنيا ويطعم كل
نستطع فاطعام سنين سكنيا
ويطعم كل مسكين نصف صاع
براد صاعا من تمر او شعيرة

كذلك في الطلاق هي اوقية ذلك شئ اى او يعلم قيمة ذلك لكن من غير الاعداد او التسمية مطلقا ايا في الاعداد او
 التسمية فلا يجوز ادا اوقية اذا كانت اقل قدر ما قدر الشرع ان كان من الاوقية حتى لو ادى نصف مائة من
 تمر جديد يبلغ قيمة نصف مائة من خنطة لا يجوز وكذا لو ادى اقل من نصف مائة من خنطة يبلغ قيمة مائة من تمر او تمر
 لا يجوز والاصل فيه ان كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في
 اوقية لانه اعتبارا بمعنى في النصوص عليه وانما الاعتبار له في غيرهم بقوله عليه السلام شئ تعليل لقوله او يعلم كل مسكين
 نصف مائة الى قوله او شعر وليس تعليل لقوله اوقية ذلك اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث اوس
 ابن الصامت شئ الحديث لخولة بنت ثعلبة زوج اوس بن الصامت اني عبادتكم من الصامت كذره واه ابودا
 من طريق ابن اسحاق عن عمر بن عبد الله بن خنطة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة بنت ثعلبة قالت
 فاهر مني زوجي اوس بن الصامت فبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه وهو يجادلني فيه ويقول ان الله
 فانا ما هو ابن عك فابرجت حتى انزل الله قد سمع الله قول التي ستجادلك في زواجها الآية فقال عليه السلام لعقيق رقبته
 قالت لا يسي قال فيصوم شهرين متتابعين قالت ان شيخا كبيرا لا يستطيع ان يصوم قال يطعم ستين مسكينا قالت من غدا
 شئ يصدق به قال فاني اعينه بعرق من تمر قالت يا رسول الله وانا اعينه بعرق من تمر قال حسنت فاعني بها ستين مسكينا
 واجبي الى ابن عك قال العرق سنون صلاه قال سهل بن جعفر العرق ثوب من ثيابك ينعف مائة من تمر او ثوب من ثيابك ينعف مائة من تمر وكذا
 ذكر في البسوط قال ابو عمر بن عبد البر هو سلمة بن مخمر بن سليمان بن عارثة الانصاري ثم البياضي مدني ويقال سلمان
 بن مخمر وسلمة مع وهو الذي فاهر من امرته ثم وقع عليها فاهره رسول الله عليه وسلم ان يفر و كان من الجاهلين وقال ابو عمر
 ايضا سهل بن مخمر له صحبة ورواية حديثه عن يوسف بن خالد عن ابيه عن جده انه اوصاه وقال يا بني الله الملك ثمن
 عبد فاشترى عبد افان الحدود في نواصي الرجال ولم يذكر له شيئا متعلقا بالظهار وقال الذي سهل بن مخمر الليثي وقيل
 سهل نزل البصرة ومدينة عند خالد السلمي عن ابيه ولم يذكر شيئا غير ذلك وقد عرفت من ذلك تفسير صاحب الهداية فيما ذكره
 واعجب من هذا التنازع الذي طول الكلام في هذا الموضع وقوه الناظر فيه وقال في مرض الاستدلال ولنا ما روى
 الشيخ ابو الحسن الكرخي في جامعته في قصة خولة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليطعم وسقا من تمر ستين مسكينا ثم قال
 والحديث مسند في سنن ابى داود ويطوله حتى وكان يمشي ان يذكر الحديث بلفظ اراه ابو داود ورواهه واشهد بان
 الاكل حيث قال في شرحه وما ذكره المصنف موافق لما ذكره المستغفر في معرقه الصواب قال سهل بن مخمر ونظر فيه في
 موضعين احدهما ان الاصح فيه سهل كذا ذكرناه ولم ينبه عليه بل لم يتركه كما وجد بخطه من لا يعتبر بغيره والآخر انما ذكره

او قيمة ذلك
 لقوله عليه السلام
 في حديث
 اوس بن
 الصامت
 وسهل ابن جهم
 لكل مسكين نصف
 صاع من تمر

المصنف موافق الى اخره وميت شعري من اين بذه الموافقة لان المصنف ذكر بذا وليلا لما ذكر ولم يرد شيئا اصلا عن سهل
 بن يحيى ما يتعلق بالفتوى ارا المستغفرى ذكره في الصحابة لا يتقدم رواية شئ منه في الظاهر وليس المقصود من ذكر
 المصنف هنا به معرفة كونه صحابيا ليس الا وكذا الكاكي قال سهل بن شحر كذا اورا لسمو المستغفرى والمال بالمال وقال ايضا
 لنا حديث اوس بن الصامت كما ذكر في المتن رواه ابو داود واهمزة قلنا ان الحديث لم يثبت له بنية ولم يجرى الحديث
 واكتفى بقوله كما ذكر في المتن فان بذه الاشياء من التقليد والثاني هنا يطعم مداس طعام ويجب ذلك من غالب
 قوت البلد من الجبوب والتمار التي يجب فيها الزكاة وقال الكاكي يجب مدس بدريشام وهو مدان بعد البنى على الله عليه وسلم
 وقبل انه دونهما لانه عليه السلام نص على مدس في قدية الاذى والظمار شدة وقال احمد يجب من البر مدس من التمورين والشعر
 طان لانه روى عن عطاء عن اوس بن عباد بن الصامت انه عليه السلام اعطى خمسة عشر ماسا من شعر قال ابو داود هذا
 شقيل لان عطاء لم يقي اوساهم ولان المتبرع دفع حاجة اليوم لكل مسكين فيعتبر بعدة الفطر شى معنى في المقدار
 لكن بينهما فرق فانه يجوز التفرق في صدقة الفطر فان اوى مناس الخطة الى مسكين من انا الى انا لا يجوز بل يجب على كل مسكين
 على ذلك المسكين فانه لم يحد يناف على غيره لان المتبرع في صدقة الفطر المقدار دون العدد وفي الكفارة العدد والنفر قال
 الله تعالى انا طعام سنين مسكينا كذا في بسوط فخر الاسلام وشرح الطحاوى هم وقوله اوقيته ذلك مذ بينا شى اعطى
 القدرى رضى الله تعالى لان المسئلة مذكورة في القدرى هكذا هم وقد ذكرناه في الزكاة شى اى وقد ذكرنا سنا
 في كتاب الزكاة وفي فصل الثمان والفضلان هم فان اعطى مناس من بر و سنون من تمر وشعر جارش نرد من
 سائل الاصل ولم يذكر في القدرى ولا في الجامع الصغير ذكر المصنف جنة الله تعالى على سبيل التفرغ والنفقة الاصل
 لو اعطى لكل مسكين مداس من بر او مدس من شعر او تمر اذاه هم لم يحصل المقصود وهو دفع حاجة الفقير اذ الجنس متحد شى
 وهو الكفارة وهو متحد من حيث الاطعام لان كل واحد من المسلمين اصلا فيجب له المصنف من كل واحد منهما وبوجه بنية
 المحتاج في يومه يحصل ذلك بخلاف ما اذا اعطى من نصف اقل ما قدر فيه لكنه يساوى كمال الواجب من نصف فانه لا يساوى كمالا
 مداهو يساوى ماسا من شعر او اعطى نصف مداس من تمر وهو يساوى نصف ماسا من تمر لان لا يجوز ان يكون من غير
 فلا ينفية انقيمت فان قبل لو اتفق نصف قنين بان كان فيه من شر كقنين فاعتق انقيمتها من كفاية في قوله
 ان الجنس متحد من حيث الاتفاق قلنا نصف القنين ليس بقرينة كاملة اذ الشكر في كل رتبة تمنع الشكر في رتبة
 بان زجاشا قن منها عن منجتها حيث يجوز لان الشكر لا تمنع الا بجمعة كما في البدنة كذا في البسوط هم وان اورد
 ان اعطى كبر عن ثمانية ففعل اذاه شى بذه ايضا من سائل الاصل ذكر كبرميل التفرغ هم لانه يتقارض معنى شى بان

ولان المتبرع دفع
 حاجة اليوم لكل
 مسكين فيعتبر بعدة
 الفطر وقوله اوقيته
 ذلك من هبنا وقد ذكرنا
 في الزكاة فان اعطى مناس
 من بر و سنون من تمر
 شعر جاز لم يحصل المقصود
 اذا بجنس متحد من اعم
 ان اعطى من هبنا قد
 فعل ان جاز لانه استغفرا

والله
 لا يملك
 فحققت ملكه ثم ملكه
 فان غداهم وعشاءهم
 جاز قليلا كان ما اكلوا
 او كذا وقال الشافعي
 لا يجزيه الا التملك
 اعتبارا بالزكاة وصدقة
 القسط وهذا لان التملك
 ادفم الحاجة فلا ينوب
 منابه الا باحة ولنا ان
 المنصور عليه هو الام
 وهو حق في التملك من
 وفي الاباحة ذلك كما في
 التملك اما الواجب في الزكاة
 الاتباع وفي صدقة الفطر

امره بالا طعام عنه طلب الفرض منه من حيث المعنى هم الفقير قابض له او اياهم لنفسه شئ اى قابضا لثيابه عنه ثم يكون قابضا لنفسه هم وحق تملك شئ اى تملك الامر هم ثم تملك شئ اى ثم تحقق تملكه الى الفقير كما لو وهب الدين من غير من عليه الدين وامره بقبضه فانه يجوز لانه يصير قابضا لثيابه ثم يحمله لنفسه كذا هنا ولا يقال كيف يجعل الفقير ثيابه هو بمجمل والرفعي يكون ثيابه بالشرط لا بالقول انما راعى شرط الابطال لثيابه اذا كانت تصدقة لا نفقة لما عرفت ان ما ثبت ضمننا لا يراعى ثم ايطه قال الكاكي ويرى على ظاهر الرواية الزوج على عبد الغير او ثوبا لغيره فانه يجعل فيها ثمنه لا لثيابه وان كان في الفرض شك والفرق ان في معنى الاطعام معنى القرية والصدقة فيقصد بذلك الثواب والاجر دون المال بخلاف غيره ومنهم من يقول الصدقة تقع في يد الرحمن قبل ان تقع في يد المحتاج ولهذا لا تقصر الجاهل في الصدقة لان القابض معلوم ولهذا لو تصدق بدار تخيل القسمة على فقيرين باز على اثنين لا يجوز والفرق ان القابض في الصدقة معلوم دون البتة هم فان غداهم وعشاءهم باشر شئ هذه من سائل القدوري اى فان غداستين سكبنا معنى الطعم الغداء هو طعام الغداة قوله وعشاءهم اى طعامهم العشاء وهو طعام العشاء الرواية بالاولا فان التعمدية الواحدة دون التشيئة والتعشيئة من غير التعدية لا يجوز ذكره في البسوط وعن ابى حنيفة لمعذى ستين سكبنا وعشى آخرين لا يجوز وقال الكاكي وما في بعض نسخ المداينة ان عشاءهم اراد به غداهم غدا من او عشاءهم عشاء من ذكره في الميزان فعلم ان المراد غدا او عشاء او غدا وعشاء هم فليلا اكلوا او كثيرا شئ اى بعد ما شبعوا اذا قصد الشبع لا المقدار لان المقصود دفع حاجة اليوم وفي الميزان المعبر كلمتان شبعان ولا يغني فيه مقدار الطعام حتى لو قدم اربعة ارغفة او ثلثة في كفاية اليدين من يدي عشرة وشبعوا اجزوا وان لم يبلغ ذلك ساعا او نصف صاع ولو كان احد هاشمعا من ليل يجوز تخلف المشايخ فيه قال بعضهم يجوز لانه وجب اطعام العشرة وقال بعضهم لا يجوز لان المأخوذ عليه اشباع العشرة ولم يوجد بقلوبنا قال ابراهيم النخعي وما لك هم وقال الشافعي لا يجزيه الا التملك شئ وبه قال احمد وانما يقبض فيه التملك وون الاباحة هم اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر شئ اى قياسا عليها هم وهذا شئ اى وجب اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر هم لان التملك ارفع للحاجة فلا تنوب منابه الاباحة شئ لان الاباحة ليست شئ التملك في دفع الحاجة هم ولنا ان المنصور عليه هو الاطعام شئ وهو جعل الغير اطعامهم وهو حقيقة في التملك من الطعم شئ بعضهم الظاهر هو الطعام والطعام بالفتح مذاق الشئ هم وفي الاباحة ذلك شئ اى الاطعام هم كما في التملك شئ اى كما في معنى التملك الاطعام فاذا كان كذلك فيتاوى الواجب بكل واحد منها فكانت الاباحة ثابتة بالنفس والتملك في سناه بل هو فوقه فيما هو المقصود وهو سد حاجة الفقير وغناؤه هم اما الواجب في الزكاة شئ جواب عن قول الشافعي اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر تقريره ان الواجب في الزكاة هم الاتباع شئ وهو الاطعام هم وفي صدقة الفطر

الاجابة

الاداء هم وهما التملك من شئ اى معنى التملك هم حقيقة شئ فلا يجوز الاباحة وفى الكافى الاصل ان الاباحة تقع فى كفارة
 انظار والاداء انظار ولين وجزاء العيد والعديّة دون الصدقات كالزكاة وصدقة الفطر والحق عن الاذى والعشر فانه يشترط فيها
 التملك وفى صدقة الفطر عن الاذى خلاف بين ابى يوسف ومحمد فابى يوسف يجوز الاباحة ومحمد يشترط التملك هم ولو كان فى عشاءهم
 بمنى فليمنه لا يجزئ شئ بذه من مسائل كتاب الايمان ذكره بسبيل التفرع اى ولو كان فى المساكين اثنين الذين عشاءهم بمنى فليمنه
 العيد لا يجزئ هم لانه شئ اى لان العيد هم لا يستوفيه كالمش لا فى عيشته وتغذيه فاقصدت فلا تجزئ عن الكمال فان قيل تجزئ فى
 الاثنين فليما لا اكلمه او كثره فينبغي ان يجزئ فى العيد قبل اتمامه اكل التام قيمته قادم الاكل التام فليمنه بخلافه هم ولا بد من
 الاداء فى الشئ يمكنه الاستيفاء اى الشئ شئ او هو هذا ايضا على سبيل التفرع والاداء ما لو هو به وهو الذى لو كان شئ
 منيره وانما شرط الاداء فى غير الشئ ودون غير البر لان الفقير لا يستوفى من غير الشئ اجتهاد اذا كان ما وذاك كذلك فى الفطر
 والذين بخلاف خبر البر فانه يستوفى من اجتهاد ولم يكن ما وذاك فى العيد وكذلك لو عشاءهم بسبق ثم قالوا هذا فى وياهم
 لافى وياهم فلا بد من الجزاء وفى خبر الخطه لا يشترط الاداء شئ لان ادائه فيها لا سيما اذا كان سخيا وانما توفى
 اكلمه على الاداء عند اكل الرفاهية ودون المساكين هم وان اعطى مسكينا واحدا من يوم ابرج شئ بمنى اذا كانت لك
 شئ شئ فى كثر يوم وردى من ابى يوسف فى غير رواية الاصول انه لا يجوز كذا فى شرح الطحاوى وبه قال الشافعى ومحمد
 فى الاطعمهم وان اعطاه فى يوم واحد لم تجزئ الا عن يومه شئ لان المقصود سد الحاجة والحاجة تجدد فى كل يوم فالدفع
 اليه فى اليوم الثانى كالدفع الى غيره شئ بخلاف ما اذا اعطاه فى يوم واحد لان الواجب التفرق على ستين مسكينا
 علم يومه ذلك لا حقيقة لانه مسكين واحد ولا اكلمهم تجدد الحاجة بخلاف المسئلة الاولى لان اطعامه فى ستين يوما
 كما اطعام ستين مسكينا لما قلناهم وهذا فى الاباحة من غير خلاف شئ اى عدم الاجزاء فيها اذا اعطى كله مسكينا واحدا فى يوم
 واحد بطريق الاباحة بخلاف معنى التجزئة بالايام لان الواحد لا يستوفى بالاستوفى ستون مسكينا فى يوم واحد
 والاداء التملك شئ معنى اذا اعطى اطعام مسكينا واحدا فى يوم واحد بطريق التملك هم من مسكين واحد فى يوم واحد
 بطريق التملك بدفعات فقل لا يجزئ شئ وهو الاصح كذا فى المحيط لان المتبسط الحاجة هم وقد قيل يجزئ لان الحاجة الى التملك
 تجدد فى يوم واحد بخلاف اذا دفع بدفعة واحدة لان التفرق واجب بالنفس شئ فاذا دفع لاجزئ الا عن واحد كالحاج
 اذا رمى الحصىات بسبع دفعة واحدة كذا فى المبسوط هم وان قرب التى ظاهر منها فى خلال الاطعام لم ينافى لانه قد قيل
 شرط فى الاطعام ان يكون قبل المسيس شئ وبه قال الشافعى ومحمد لان مالك ينافى واعتبروا بصومهم هم الا ان يمنع من
 المسيس قبله شئ اى قبل الاطعام هم لانه لا يقدر على الاعتاق والصوم حقيقة ان بعد المسيس شئ فالتنعى لا يجزئ

الاداء او هذا التملك حقيقة
 ولو كان فمن مشاهير
 فليمنه لا يجزئ لانه لا يستوفى
 كلوه ولو كان من الاداء
 خبر الشئ يمكنه الاستيفاء
 الى الشئ وفى خبر الخطه لا
 يشترط الاداء وان اعطى
 مسكينا واحدا من يوم
 اجزاء وان اعطاه فى يوم
 واحد لا يجزئ لانه لا يقدر
 سد الحاجة والحاجة
 تجدد فى كل يوم فالدفع اليه
 فى اليوم الثانى كالدفع الى غيره
 وهذا فى الاباحة من غير خلاف
 واما التملك من مسكين
 واحد فى يوم واحد بدفعات
 فقد قيل لا يجزئ وقد قيل يجزئ
 لان الحاجة الى التملك تجدد
 فى يوم واحد بخلاف ما اذا دفع
 واحدا فى يوم واحد بدفعات
 قريب الى ظاهر منها فى خلال الاطعام
 لم ينافى لانه قد قيل لا يجزئ
 ان يكون قبل المسيس لانه يمنع من
 قبله لانه لا يقدر على الاعتاق
 او الصوم حقيقة ان بعد المسيس

والنكاح في غير ذلك لا يعدم الشبهة
 في نفسه واذا اطعموا كل مسكين
 مسكينين مسكينا لكل مسكين
 مسكنا من بر لم يجره الا في حق
 مسكنا عند ابني حنيفة و ابني يوسف
 يوسف و محمد بن حنيفة و ابني
 وان اطعم ذلك عن اطعم
 وظاهرها انما هو ما كان
 بالمؤدى و خالف بينهما والمعدود
 اليه محل لما في حقهما كما
 لو اختلف السبب في فرقته
 الدفعة ولها ان النية في
 الجنس الواحد لا تكون للجنسين
 مقبولة واذ لفت النية والوجه
 يصح كفاية واحدة لان نصف
 الصام او الفقير فيقيم النقص
 دون الزيادة فيقيم عنها كما اذا
 اصل الكفاية كما اذا افرق في ذلك
 لانه في الدفعة الثانية في حكم
 مسكين اخر ومن عليه كفاية
 فخلق في بيتي لا ينوي من احد
 بعينه بجارته ما لو كان اذا صام
 اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين
 جارا كان الحبس مخرج فلا حاجة
 الى نية معينة

تجوهم القدرة على الاعتاق فيكون المعنى في غيره هم والمعنى المتع في غيره لا يعدم الشرع حيث في نفسه شئ فلا يقتضيه الفاء كما هو
 وقت الزيادة والصلوات في الاوقات المذكورة هم واذا اطعم من طعام سبعين مسكينا كل مسكين مسكنا من طعام سبعين مسكينا
 منها عند ابني حنيفة و ابني يوسف شئ هذا سائل الجاهل الصغير وصورتها في دي محمد بن محبوب عن ابني حنيفة في الرجل يكون
 عليه طعام بانه وشرين مسكينا عن طعام سبعين مسكينا لكل مسكين مسكنا من طعام سبعين مسكينا من طعام سبعين مسكينا
 او امر من لم يجزه الا من امره ابني حنيفة و ابني يوسف هم وقال محمد بن حنيفة عنهما شئ اي عن طعام سبعين مسكينا
 ذلك عن افطار و طعام اخره عنهما شئ اي عن الافطار و الطعام بالاعتاق هم له شئ اي محمد بن ان بالمؤدى شئ
 وهو قدر الصيام هم و فاء بهما شئ اي بكفارتيهما لكل واحد من سبعين مسكينا هم والمعدود عليه محل لما في حقهما
 اي عن الكفارتين هم كما لو اختلف سبب شئ يعني اطعم ذلك عن افطار و طعامهم او فرق في الدفعة شئ بان اعطى
 مسكينا نصف الصاع عن احدى الكفارتين ثم اعطى النصف الاخرى من الكفارة الاخرى جازا بالاتفاق هم ولما شئ
 اي لابي حنيفة و ابني يوسف هم ان النية في جنس الواحد لا تكون لان النية للتمييز بين الاجناس المختلفة او لتمييز الشرك
 ولا يوجد ذلك في الجنس الواحد هم وفي الجنسين معتبر شئ الا ترى من كان عليه قضاء ايام من رمضان فتوى
 صوم القضاء جاز ولا يجب فيه تمييز وفي قضاء رمضان وصوم النذر فيقتصر الى تعيين النية لا خلاف بينهما
 فان قيل لو عتق عبد عن احد اطعم من لم يصح نيته التعيين ولم يجعل فوا في جنس واحد ولما اهل وطى التي عينها
 قلنا اذا دخل المعنى رفع حرمتها بعينها فان قيل فعلق نيته اطعم من هنا غرض صحيح وهو رفع الحرمة عنها فوجب ان يصح قلنا
 اعتاق الرقبة يصح كفارة عن احدى اطعم من قدره بمحل فصحت نيته فالاطعام سبعين مسكينا صاعا ان كان يصح
 عن اطعم من قدره الا يصح محلا لما لان محل اطعم من بانه وعشرون مسكينا عند عدم التفريق فاذا اذاد في الوظيفة ونقص
 عن المحل وجب ان يعتبر قدر المحل احيانا كما لو اعطى ثلاثين مسكينا كل واحد صاعا هم واذا انقضت النية والمؤدى يصح
 كفارة واحدة لان نصف الصاع ادنى المقادير وذلك شئ يعني ادنى المقادير هم يمنع نقصان دون الزيادة
 شئ لان الشئ اذا وجب مطلقا ثم ورد الشرع بالتقدير وذلك التقدير لا يمنع الزيادة فاذا كان كذا لك هم فيقع
 عنهما شئ اي عن الكفارة الواحدة هم فاذا نوى اصل الكفارة شئ فانه يقع عن احدها بالاتفاق هم بخلاف اذا افرق
 في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر شئ هذا وجوب عن قول محمد بن افرق في الدفع حاصله ان قياسه على غيره
 صحيح ووجهه من اتهم هم ومن وجبت عليه كفارة اطعم فاعطى قيتين لا ينوي عن احدهما بعينه جازا عنها وكذلك اذا لم يميز
 اشهر او اطعم بانه وعشرين مسكينا جاز لان الجنس متحد ولا حاجة الى نية معينة شئ كبسر الباء المشدودة

هم وان عتق منها رتبة واحدة او صام شهرين كان ذلك كجمل عن ما يشاء من هذا الجواب لا يجوز وهو قول من يخرج
 الامر من يدهم وان عتق عن طهار وقيل لم يخرج عن واحد منها وقال زفر لا يخرج عن احد ههنا في الفصلين وقال الشافعي
 له ان يجعل عن احد ههنا في الفصلين لان الكفارة كلها باعتبار اتحاد المقصد ونسب واحد شئ فالفدية في الجنس الواحد
 لا تفيد في غيره فنية اصل الكفارة وذلك كبقية فله ان يجعل بعد ذلك عن ايها شاء وقال ابو ثور يرفع في الطهارين ايها
 اصابتها القربة حل وطهاهم وجه قول زفر انه عتق من كل طهار نصف بعد وليس له ان يجعل عن احد ههنا بعد ما عتق عنها
 لخروج الامر من يده شئ بعد ما عتق فصار كما اذا عتق عن طهار وقيل هم ولما ان نية التعمين في الجنس المتحد لا يفيد
 فتنفوش اي نية هذا جواب عما يقال لان السلم اختلاف الجنس فان الحكم وهو الكفارة ههنا بالاتفاق في القتل والظهار
 واحد فاجاب بقوله و اختلاف الجنس هم وفي الجنس المختلف يفيد شئ للتعميم هم و اختلاف الجنس في الحكم وهو الكفارة
 ههنا باختلاف السبب شئ فان القتل يخالف الظهار لا محالة و اختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم لمزوم سبب
 و اختلاف الملزوم يدل على اختلاف الملزومات ولما اختلف الجنس صحت نيته فكان اعتاق رقبته واحدة عن كفارين
 مختلفتين فيكون لكل منهما نصف الرتبة فلا يجوز ثم نظير المصنف لكل واحد من الجنس المتحد و المختلف بما ذكره في الفقه غير المتغير
 فقال هم نظير الاول شئ يعني الجنس المتحد هم اذا صام يوما في قضاء رمضان عن يومين بجزية عن قضاء يوم واحد
 بناء على من يتيه التوزيع وبقائه اصل النية او الجنس متحد هم ونظير الثاني شئ يعني الجنس المختلف هم اذا كان عليه يوم
 القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التعميم شئ فان نوى من الليل ان يصوم غد ههنا كانت نيته غير مستمرة فلا يفسر بما
 اصلا او الجنس مختلف فان قيل اذا نوى طهرين في يومين فانه لا يجوز عن واحد وان اتحد الجنس قلنا لان السلم اتحاد الجنس
 لا يتخلف باختلاف الخطاب والسبب فان لكل منهما سببا وخطابا على حدة فاما الخطاب فظاهر ولما سبب فان ولو كان
 الشمس في اليوم الثاني غير الاول بخلاف قضاء رمضان لان الخطاب بزمان مجعما وهو الشهر ولا يحتاج الى تعيين
 يوم السبت والا حد حتى اذا كان في قضاء من رمضانين شرط تعيين ذكره قاضي خان فروج عني المتفق عن ابي يوسف
 لو تصدق بدرهم عن يومين وطهار فله ان يجعله عن احد ههنا او في جوارح الفقه ظاهر عن ابي حنيفة عني
 ثم مرض فاعلم ستمين مسكينا عمن جاز استحسانا لا اتحادا لجنس ونقصان المال لا يمنع وفي المزاينة صام تسعة وعشرين
 يوما بالمال وصام قبله خمسة عشر يوما وقيل لا يجوز ويجب اتصافه بالعدد وفي الاثر من يجزيه بالامانة ثمانية وخمسون
 يوما وقيل الشوري والملك واهل الحجاز والشافعي وابو ثور وابو عبيد وان لم يستقل المال وقال الزهري يصوم
 يوما وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان موصية ستمين يوما من صام بغير الامانة في المنع يجوز اعتاق عبد عن كفارة

وان عتق من مائة واحدة
 او صام شهرين كان له ان
 يجعل ذلك عن ايها شاء
 وان عتق عن طهار وقيل
 لم يخرج عن واحد من موكو قال
 زفر لا يخرج عن احد ههنا في
 الفصلين وقال الشافعي قوله
 ان يجعل ذلك عن احد ههنا
 في الفصلين لان الكفارة
 كلها باعتبار اتحاد المقصد
 جنس واحد وجه قول زفر
 انه عتق عن كل طهار نصف
 الجبل وليس له ان يجعل عن
 احد ههنا ما عتق عن ما كثر
 الامر من ذلك ان نية التعمين
 في الجنس المتحد غير مفيدة
 وفي الجنس المختلف مفيدة
 الجنس في الحكم وهو الكفارة ههنا
 باختلاف السبب نظير الاول
 اذا صام يوما في قضاء رمضان
 عن يومين بجزية عن قضاء يوم
 واحد ونظير الثاني اذا كان عليه
 صوم الفضة والنذر فانه لا يفسر
 من التعميم والله اعلم

في كل واحدة بلغت مائة سنة ولا يجوز عتق العبد الحر في دار الحرب عن الكفارة والعبد المستأنس يجوز عتقا
للأمة الثلاثة ولا يجوز عتق الكفارة إلى فقير أهل الحرب وإن كان مستأنسا ويجوز إلى فقير أهل الذمة خلافا لابي يوسف
والأمة الثلاثة وفيه من أنسب من أنسب لو قال لا تزني عتقك عن كفارتك فاعتقه عن كفارة ابنته وعندها
إذا لم يشترط عن عتق لا يقع عن الأمر وعن أحمد وإتقان

باب أحكام اللعان أي في بيان أحكام اللعان وهو مصدر من لاعن يلاعن ملاغته ولعنا ما أصله من
اللعن وهو الإبعاد والطرده في اللغة يقال لعنوا فلانا أي لعنوا نفسه لآعن إذا لعن غيره ويرجل لعنه يفتح لعين إذا كان كثير اللعن
غيره ولعنه بكسرهما إذا لعنه الناس كثيرا ومعناه شرعا عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الأربع واللعن والغضب
وسمى الكل لعنا لأنه من ذكر اللعن كالعصاة يسمى ركوعا لما فيها من الركوع وكالتجارات تسمى تشهدا لما فيها من التشهد
وركنه الشهادة الموكدة باليمين وبسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الأبواب وشرطه قيام الكحل ومكة
حرمة الوطئ بعد التسليم واليه من كان أهلا للشهادة عندنا حتى لا يجري بين مملوكين أو واحد منهما صبي أو مملوك هم
قال شمس أي القدر يرى رحمه الله تعالى هم إذا قذف الرجل امرأته بالزنا شمس سواء في ذلك قوله رايك تزني
وقوله أنت زانية يارانية عند الجمهور وبه قال الشافعي وأحمد والملك في روايته وفي الشهادة لا يجب بقوله يارانية أو أنت
زارية بل يجب فيه الحد وبه قال الليث وعثمان بن النخعي ويحيى بن سعيدهم وبها من أهل الشهادة شمس يعني من أهل الأدبها
ولمذا لا يجري بين مملوكين فإن قلت يجري بين الأعميين والفاستقين مع أن الشهادة لهم لا قلت لا يعمل
من أهل الشهادة وهم قبل شهادتهم لعدم التمييز بين المشهود له وعليه وتوقفي القاضي بشهادة الفاسقين جاز وقال في الشهادة
وتوقفي القاضي بشهادة هؤلاء جازهم والمرأة ممن يجذفها فاش حتى لو كانت ممن لا يجذفها فاش تزوجت
بمكاح فاسد وخل بها أو كان لها ولد لميس له اب حروف لا يجري اللعان أو زنت في عمرها ولو مرة أو وطئت وطيا
حرما ولو مرة ذكره الأبي بجوابي هم أو نفى نسب ولد فاش بان قال هذا الولد من الزنا وقال ليس مني قبل الزنا
بالولد قيل معنى التنية التي هي قايمة مقام الاقرار بخلاف ما إذا نفى الجبل حيث لا لعان ولا حد عن أبي حنيفة رضي الله
تعالى عنه على ما يفيهم وطالبة بموجب القذف شمس أي طالبت المرأة زوجها بموجب القذف هم فعليه اللعان
شمس أي فعلى الزوج اللعان أي يلاعنها وإنما شرط مطالبتها لأنه لا بد من امرأة عرضها حيث قذفها بالزنا فاش
مطالبة كإسائر حقوقها حتى لو كانت كفت عن مرافقة فهي امرأته هم ولا يصل أن اللعان عندنا شهادات موكدات
بالإيمان شمس إنما قال عندنا لأن عندنا في إيمان موكدات بلفظ الشهادة حتى أن عند أهل اللعان من كان

ب
كان

إذا قذف

أنت بآلنا

أهل الشها

من يحرق

تعي نسب

وطالبة

بأفعليه

بأن اللعان

فأشهاد الله

بشهادتها

دنة باللعن

دنة باللعن

هذا الشاوة وعند من كان هذا المعلن فلا يجري اللعان الا بين زوجين مسلمين حريين عاقلين بالغين غير محرومين في القذف
عندنا وعند غيره من المسلمين وامرته ككتابه بين الكافر وامرته بين المسلم والعبد وامرته يفعل شيئا في قال مالك واحمد في رواية اخرى
هم مقرون باللعن والغضب شش فقه لما قبله وهذا المجموع هو اللعان وهو كركن اللعان هم قايمة شش اي اللعان قايمة
اشاوة باعتبار الملازمة او باعتبار اشهاد اثنى اقره هم مقام حد القذف في حق شش اي في حق الزوج ولهذا يشترط
كونها من سيد فاذنوا قبل شهادته بعد اللعان ابداهم ومقام حد الزنا في حقها شش اي في حق الزوجة ولهذا اقره فيها
مرارا في لعمري لعمري اكداهم لعمري فزجل ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم شش وجب الاستدلال ان الله تعالى قال لا يدر
يرون ازواجهم ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم مستشاه الا الزوج من الشهادهم والاستثناء انما يكون من الجنس شش
هذا هو الاصل ولا شهاد الا بالاشاوة ولا شهادة فيما نحن فيه الا كالكالات اللعان فدل اننا شهادت اكدت بالايمان نفيا
للمتعة هم وقال الله تعالى انما شهادة اربعة شهادت بالثبوت على الشاوة واليمين فقلنا الركن هو الشاوة الموكدة
باليمين شش لان الحائض منها ايجاب الحكم في الطرفين والذي يصلح للايجاب الحكم الشاوة وكون اليمين الا انما موكدة
باليمين لان شهادته نفس التأكيد باليمين لا يخرج من ان يكون شهادة قلنا الركن الشاوة الموكدة باليمين عملا بحقيقة لفظ القرآن
واستد على ما في وقال لما ورد في الحادي وناول على خطأ لان شهادته المر على نفسه غير مقبولة فاسد لان من قال بحقيقة لفظ
الشهادة المذكورة في القرآن والمحدث لم يكن قوله تاديبا بل لتاديب قول من ترك حقيقة اللفظ بالاشهاد الفاسد ونقض القرآن
بالحديث والاشاوة لنفسه فغير مقبولة لكان التهمة لا لا يصلح للشهادة الا ترى الى قوله عز وجل شهد الله الاية وكان
من اصدق الشهادت لان تقار التهمة والتهمة فيما نحن فيه حقيقة باليمين مع انها باذن الله تعالى وشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو الكبر الشاوة لقيامها مقام اربعة شهادت فان الواجب عليه اقامة اربعة شهادت من شهود اربعة وقد عجز عن اقامته
شهود اربعة ولم يعجز عن اقامة اربعة شهادت فاعجز عنه هم ثم قرن الركن شش هو الشاوة هم في جانبه شش
اي في جانب الزوج هم باللعن لو كان كاذبا شش تاكيداهم وهو قايمة مقام حد القذف شش ولهذا لا يثبت بالشهادة
على الشهادة ولا بالشهادة النساء وكتاب القاضى الى القاضي هم وفي جانبها شش اي وفي جانب الزوج هم بالغضب
شش اي قرن الشهادة بالغضب وانما خص الغضب في جانبها في المرة الخامسة لانهم يتعلمون اللعن كثيرا في البيوت
على ابا في الحديث انهم كثير من اللعن ويكفرن العشيقة وسقطت حرمة اللعن عند المسلمين فخرجوا على الاقدام عليه لكثرة
حرية فاقوم الغضب قاسم في ضمن ليعلم من ادعى لعن من الاقدام وانما افردت الخامسة بالغضب لاننا لم نثبت من جنس
الشهادة بعد لم ذكر الشهادة فيها هم وهو قايمة مقام حد الزنا شش ولعن لو قد فها را كفي لعان واحد كالمحدث فان

قائمة مقام حد القذف
في حقها مقام حد
الزنا في حقها كقول
تعالى ولم يكن لهم
الا انفسهم ولا شهاد
انما يكون من الجنس
وقال الله تعالى فتم
احدهم اربعة شهادت
بالله نضع على الشهادتين
فقلنا الركن هو شهادتنا
المؤكد باليمين ثم قرن
الركن في جانبه بيا
لللعن لو كان كاذبا هو
قائمة مقام حد القذف
وفي جانبها بالغضب
وهو قايمة مقام حد الزنا

ما معنى اقامة الشهادة مقام المد في الطرفين وهذا المناسبة من الحد والشهادة وجب بان المحذر اجره وانما تشهدا به
 تعالى كاذبا فترضا باللعن على نفسه بسبب الملك وفي ذلك من الاقدام على سب فان قيل لو كان اللعان قايما في حقه
 مقام حد القذف لجرى كجرمانه في الاستحادة والتعدي وليس كذلك فان سن قذف اربع نسوة له في كلمة واحدة وفي كلام متفرق
 فعليه ان يلزم عن كل واحدة بمنزلة على عدة وان قذف اربع نساء فانه يقام عليه حد القذف لهذا مرة واحدة وجب بان
 اللعان قايما في حقه مقام امراته لاسطة قاله صار به لا عما كان لمزجه في الابد او بقدر ما ظاهروا عليه الاجنبيات على ان ذلك
 لاقتلاف القصد وفاء المقصود هنا دفع عار الزنا عنهم وذلك يحصل باقامة حد واحد وهذا لا يحصل المقصود ولما كان واحد
 لا يفي بالغرض منسب بكمالات اللعان فمما يكون صاوتا في حق بعض دون بعض والمقصود التفرقة بينه وبين من ولا يحصل ذلك لجان بعض
 فلا عيب في كلامه على عدة حتى لو كان محدودا في قذف كان عليه عيب واحد لان موجب قذفه من الحد جنيته المقصود يحصل
 بعد واحد كما في الاجنبيات هم اذا ثبت بذاتهم اذ ثبت ان الاصل ان اللعان عندنا شهادات موكدات بالايمان
 هم نقول لا بان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيه شئ اى في اللعان هم الشهادة ولا بد ان يكون هي
 شئ اى المرأة هم من يجزى قذفها شئ حتى لو كان من اهل الشهادة والمرأة ممن لا يجزى قذفها بان كان محاملا
 لاب لا معروف لا يجب لللعان هم لانه شئ اى لان اللعان هم قايما في حقه مقام حد القذف فلما بد من احصائها
 شئ اى ايمان المرأة هم ويجب ان يكون شئ اى يجب لللعان ذو نفى ولده هم بان قال هذا الولد من الزنا
 وقد مضى الكلام فيه عن قريب لانه لما نفى ولده صار قافا لظاهره شئ كما اذا نفى اجنبى نسب ولده من ابيه المعروف فانه
 يكون قافا لمرأة وكذلك هذا ولا يغير احتمال ان يكون الولد من غيره بالوطى عن شبهة كما اذا نفى اجنبى نسب شئ اى
 نسب الولد من عن ابيه المعروف شئ فانه انما يناسب قذف مخرجهم وهذا شئ اشارة الى قوله ولا يغير احتمال ان يكون
 الولد من غيره لان الاصل في النسب هو الصحيح في الفرائض الصحيح هم والفاسد ملحق به فنفى عن الفرائض الصحيح قذف
 حتى يظهر للملحق به شئ وفي البسوط الولد من الوطى شبهة ثابتة بالنسب عن النيان والذي لا يكون ثابت بالنسب
 عن ابيه يكون من الزنا ولا نسب لهذا الولد لانه فاذا نفاه فقد زعم ان لا نسب له فيكون قافا لمرأة وقال لا يغير
 لا يصير قافا لملحق بالملق لان الزنا لجواز ان يكون من الوطى شبهة كما قال الاجنبية ليس هذا الولد من زوجه
 وانقياس ما قاله الا ان تركناه بالضرورة لان الزوج قد يعلم ان الولد ليس منه بان لم يطا او غيره لما عر لا ينافى ما نفى
 بنفى الولد حتى ينفى منه نسب الولد وبه الصورة معدومة في حق الاجنبى قيل ذكر في جوارح الفقه وغيره لو قال وجدت
 سحابة سحابة ليس بقذف لانه لا يجهل الليل والجمع شبهة وانما الفاسد فكان شئ ان يكون كذلك هنا لانه لم

اذا ثبت من القذف
 انما يكون من اهل الشهادة
 لان الركن فيه الشئ
 ولا بد ان تكون هي من
 بعد قاذفها الا انها
 في حقه مقام حد القذف
 فلا عيب احصائها
 ويجب ان يكون الولد من
 نفى ولده صار قافا
 بها ظاهر ولا يغير احتمال
 ان يكون الولد من غيره
 بالوطى من شبهة كما اذا
 نفى اجنبى نسب من ابيه
 المعروف هذا لان الاصل
 في النسب هو الصحيح
 والفاسد ملحق به فنفى
 عن الفرائض الصحيح قذف
 حتى يظهر للملحق به

بالزنا اجيب عنه جملناه كما صرح بالزنا بالضرورة كما بيناهم ويستدل عليها ش اى طلب المرأة بموجب القذف هم لانه
 يستدلون على ذلك من طلبها كسائر الحقوق ش لانه باللعان يندفع عنه عار الزنا وبه قالت الثلاثة هم فان استنعى عنه ش اى
 عن اللعان هم بسبب انما حكم حتى يلاعن ش وهذا عندنا وقال الشافعي والملك واحمد يقيم عليه حد القذف بناء على ان
 بموجب القذف غديرهم الى روعندنا اللعان هم ويكذب نفسه فيجد لانه حتى يستحق عليه ش اى على الزوج هم وهو قادر
 على ايفائه ش قال الاكل في بيان التزويج عن المذنبون المخلص فان الدين يستحق ولكنه غير قادر على ايفائه فلا يجلس القائل
 بهذه الكافي فانه كذا شرب هذا الموضوع من فحس فيه حتى ياتي بما عليه ويكذب نفسه ش فاذا كذب نفسه فحينئذ يجب عليه اللعان
 هم ليرفع السبب ش اى سبب اللعان اى علمته وهو الكاذب لان اللعان انما يجب اذا كذب كل واحد منهما الاخر
 فيما يدعيه حتى لو كذب نفسه لا يجب اللعان في بعض النسخ ليرفع الشين اى العار بالكاذب وهو يفتح الشين للجمعة وسكون الباء
 آخر الحروف وبالنون هم ولو لواعن ش اى الزوج هم وجب عليها اللعان لما تكلموا ش من النفس وهو قوله عز وجل
 فشهادة احدى اربعة شهادات بالاشهادهم الا انه يبتدى بالزوج لانه هو المدعى ش بناء على ان اللعان شهادات
 والطالب بها هو المدعى والاستثناء بمعنى لكن كما استثنى ان يقال التسليم من النفس لا يدل على البسوة فقال
 الا انه يبتدى به هم فان امتنع جميعها لما حكم حتى يلاعن او تصدق ش اى تصدق الزوج هم لانه حتى يستحق عليه
 اى قاذرة على ايفائه فحس فيه ش وقال الشافعي والملك لا تجلس بل ترجم للزنا بعد الابدول بها ولا احد في جملتها
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا او في قذف فقد فاداة فعليه الحد ش بصورة ما اذا كان الزوج كافرا او
 المرأة مسلمة بان كان الزوجان كافرا فاسلمت المرأة فقد فاداة الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم لانه تعدد اللعان
 المعنى من جته ش وهو كونه ليس من اهل الشهادة هم فيصار الى الموجب الاصل ش وهو حد القذف هم وهو انما
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية واللعان خلف عنه ش فانه كان هو المشرع او لا ثم صار اللعان خلافا
 عنه في الزوج عند وجود الشرط فاذا احدث صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشهادة وهي امته ش اى انما
 ان المرأة امته هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت من لا يسجد فاذ هما بان كانت عجمية او مجنونة او زانية ش
 اى وكان ظهورها لا يمين الناس كذا كذا او تزوجا بكنك فاسد او ولدنا من غراب معروف فاحص عليه واللعان
 ش في من سائل القدرى رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عجمية او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لا انما هم المية الشداة وعدم الاحصان في جانبها ش اى في جانب المرأة هم واستناع اللعان المعنى في جنبها ش
 اى لاجل امتناع وجوب اللعان لثلاثة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا صدقته

ويشترط طلبها اذ لا يفسد به
 من طلبها كسائر الحقوق فاما
 امتنع منه حبسه الحام حتى
 ولا يوسع او يكذب نفسه لانه
 حق مستحق عليه وهو قادر
 على ايفائه فحس فيه حتى ياتي
 بما هو عليه او يكذب نفسه
 ليرفع السبب كذا كذا وجب
 عليها اللعان لما تكلموا ش
 الا انه يبتدى بالزوج لانه هو المدعى
 فان امتنع جميعها لما حكم حتى
 يلاعن او تصدق اذ حتى يستحق
 عليها اى قاذرة على ايفائه فحس فيه
 واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا
 في حد قذف او في حد القذف
 اللعان المعنى من جته ش وهو كونه ليس من اهل الشهادة هم فيصار الى الموجب الاصل ش وهو حد القذف هم وهو انما
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية واللعان خلف عنه ش فانه كان هو المشرع او لا ثم صار اللعان خلافا
 عنه في الزوج عند وجود الشرط فاذا احدث صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشهادة وهي امته ش اى انما
 ان المرأة امته هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت من لا يسجد فاذ هما بان كانت عجمية او مجنونة او زانية ش
 اى وكان ظهورها لا يمين الناس كذا كذا او تزوجا بكنك فاسد او ولدنا من غراب معروف فاحص عليه واللعان
 ش في من سائل القدرى رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عجمية او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لا انما هم المية الشداة وعدم الاحصان في جانبها ش اى في جانب المرأة هم واستناع اللعان المعنى في جنبها ش
 اى لاجل امتناع وجوب اللعان لثلاثة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا صدقته
 الحد كما اذا صدقته

وهو خارج من الكتاب
فانه من هو او قال ابو
يوسف هو مخرج من
لعله عليه السلام
عن كذا من كان
نفي على التلبيذ والجمان
الاكاذب من جرحه والشمها
بعد الرجوع لا حكم لها
ولا يجمعان مادام
متلاصقين ولم يبق
التلاصق ولا حكم بعد
الاكاذب فيجمعان
ولو كان القذف بنفي الولد
نفي القاضي حسيه والحقة
بما هو صورة اللعان
يا امر الحاكم الرجل فيقول
اشهد بالله اني لم اقبل
فيكم حديثك من نفي الولد
وكذا في جانب المرأة ولو تزوجها
بالرمان في الولد ذكر في النكاح
من نفي القاضي في الولد
ويحلف بيمينه لما روي
ان النبي عليه السلام في ولد
امراهها من ابيته
هذه الحقة بها

اللعان تطليقة بائنه ولان الثابت بالنفس اللعان فلو ثبت الحرة المودة لزوم الزيادة على النفس وذلك لا يجوز لانه
هم وهو طالب اذا كذب بنفسه هذه سلة بمداوة اي هذا الرجل بعد الاكاذب ما رينا بل من الخطاب اي يجوز له ان يزوجها
كما لا يجوز ان يزوجها فعليه الحد الاكاذب نفسه هم عند ما شئ اي عند اني حنيفة ومحمد قال ابو يوسف هو تحريم موبش شئ
بعد التلاعن بقي المدة ثم عليه الحد الاكاذب ان يزوجها او قال زفر ومن قال انما نفي لقوله عليه السلام للتلاعن لا يجمعان
ابدا وقسم الكلام من قريب تقضي وهو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم يردوا ما هم نفس على التلبيذ اي نفس
ظاهر هذا الخبر على تاييد الحرة هم وما شئ اي لا يجمعان ومحمد ان الاكاذب شئ اي الاكاذب الرجل الملاعن نفسه هم رجوع
والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها شئ يعني يخلع عليها ولا يجمعان ما رينا متلاصقين شئ ولا نكاحا بين نفس التلبيذ والجمان
غالب لان معناه ما رينا في حال التلاعن هم ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكاذب شئ اي لم يبق حقيقة التلاعن ولا حكم
يعني الحقيقة ولا حكمها حقيقة فظاهر وانما قلنا لما كذب نفسه وجب عليه الحد فطلعت اليه اللعان فاذا بطلت الالبية
بطل معها فجمعان شئ اي التلاعن يعني يجوز اجتماعها بعد ذلك التزوج وقال الكاكي اذا كذب نفسه قبل تفريق القاضي
ملت لسن غير تنجيد النكاح هم ولو كان القذف بولد نفي القاضي نسب والحقة بامه شئ اي الحق الولد بامه وبقا
اشافعي وحمد وقال ابراهيم وابن معقل وسوسى الحقيقة نسب الولد على الفرائض بالنفي لقوله عليه السلام الولد للفراش
واللعان الجوز ذكره في الصحيحين للجوز حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رجلا لا عن امراته فاتفق ولده وفرق بينهما ولم
الولد بامه رواه الجماعة قال في شرح الطحاوي ثم ولد المرافعة بعد قطع نسب جميع احكامه سب باق من الاب سوى البيرث والنفقة
حتى ان شهادة الاب لا تقبل في شهادة لانيه لا تقبل ووقع الزكاة اليه لا يجوز ولو كان انفي فزوجه بالابا وتزوج بنته منه
ان كان ابنا لا يجوز وغير ذلك من احكامه نسبه ومودة اللعان شئ اي نفي الولد هم ان يامر الحاكم الرجل فيقول
اربع مرات اشهد بالله اني لم اقبل من الصادقين فيما يتك به من نفي الولد شئ ونوقد فاما الزنا ونفي الولد ذكر في اللعان
الامر من هم اراو بها الزنا ونفي الولد شئ ثم نفي القاضي نسب الولد ويحلف بامه هم لما روي انه عليه السلام شئ اي
ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي ولد امراته لعل بن ابيته عن لعل والحقة بها شئ الحديث رواه ابى داود في سننه
قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن ارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء لعل بن
ابنه وهو احد الثمانية الذين تاب الله عليهم فجا من ارضه عشا فوجد عند ابيه رجلا فزاعى بعينه وسبح باذنه فلم يسمعه حتى اصبح
ثم عذ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اني جئت على مناء فزاعى عندهم رجلا فزاعى بعيني وسمعت
بافوني فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا به وشد عليه فزاعى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم

اسئل ابني حنيفة يجعل كاشما ولدته الان فانه النفي في مقدار ما يقبل التسببه وعلى اسلم ما في مقدار مدة النفاس بعد القدر ولان
 ان نسب المولود لم يثبت بعد العلم به فصار حاله القدر كحالته الولادة هم قال ش ابي القدر وري هم واذا اولدت ولدت
 في البطن واحد نفى الاول واعترف بالثاني ثبت نسبها ش هذا اذا اولدت لاقبل من ستة اشهر هم لانها ش ابي
 لان الولدين هم تو امان خلقا من ماد واحد ش التوام يقال لكل واحد هو الاسم لا يستحق كل واحد وحد وجمعه
 تو اهر هو اسم جمع وليس يجمع حقيقة هم وح الزوج لانه الكذب نفسه يدعى الثاني ولو اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت
 نسبها لما ذكرنا ش ابي كذب نفسه هم ولا عن لانه قاذف بنفي الثاني ولم يرتع عنه ش ابي عن النفي هم والاقر بالعتقة
 سابق ش هذا جواب عما يقال من بني ابن سجد لانه الكذب نفسه بعد القذف لان الاقرار الاول يثبت النسب بان بعد النفي
 الثاني فيعتبر قيام الاقرار بعد القذف بائنا الاقرار ولو وجد الاقرار بعد النفي ثبت الاكذاب فيجب الحد فكل هذا اخا باب
 بقوله والاقرار بالعتقة سابق هم على القذف ش حقيقة والاعتبار بالحقيقة هم فصار كما اذا قال ابي حنيفة تم قال به
 زانية وفي ذلك التلاعن ش ابي واجب هم فكل هذا ش ابي فانه الحكم في الحكم في الحكم في المحيط والمبسوط فلهذا جازم
 احدهما او قتل الزناه ونفي حنيفة الكفر في لا يجيب اللعان عند بن يوسف ويجب عند محمد ولو ولدت احدهما ميتا ففها لهما ولا لعن
 ولزمه الولدان ولو ولدت ولدان ففاه ولا عن ش ولدت اخويوم الزناه وفي النوادر عن ابي حنيفة رواه الحسن عنه ان الزناه
 جارت ثلثاثة او لا وفي البطن نفى الثاني واقرار الاول والثالث يلاعن وهم بنوه ونفى الاول والثالث واقرار الثاني
 سجد و هم بنوه وفي النفي التورمان يكون بينهما اقل من اشر وشك عن مالك واذا ولدت فمكت لم يكن له نفيه بعد ذلك هو
 قول الشافعي وقال ابن قدامة وما ذكره ابو حنيفة يظن سيجار الراد بالعب يعني انه يظن بالسكوت ونقضه عنه خلط وذلك
 نذهب النافل ويظن نذهب بالظن فانه لا يظن بالسكوت ولو نفى به فاس من على دعائه زمه وكذا ان قال حسن خزانك بارك
 الله فيك او زناك الله مثله زمه الولد وكذا عند الشافعي لا يلزمه وكل موضع لزمه الولد لا يكون له نفيه بعد ذلك
 عند الامامة الاربعة واصحابهم ووقال ليس هذا الولد مني ا وليس ولدي ولم يذكر في خلاصه ولا لعان وكذا لو قال اكرمت
 على الزنا للاحد ولا لعان وفي المحيط ونفى ولد زوجه وها في اللعان لا يمتنع وان كانت كتابية او ام ولد ثم اعتقت او لم
 ثم نسعت لا يصح نفيه ولو ولدت بعد اللعان الى ستين زمه الولد وان لم يكن عليها عاة يلزمه بائنه ومن ستة
 اشهر لانه مطلق بلكا ولو لاعنها بولد ثم ولدت الى ستين زمه لانها معدة وقبيل شهادته عليها بالزنا مع طائفة وفيه
 خلاف الامامة الثمانية ولو قد فها ثم شهد مع اثلثة بالزنا لا تقبل لانه سقط عنه اللعان الواجب عليه ولو شهد ثلثة
 غير عدول خلاصه ولا لعان ولا على الشهود قذف امرأة رجل بالزنا فقال الزوج صدقت لم يكن على الزوج المصدق حد

قال

ولدين

نفي الاول

بالثاني

لو وجد

خلقا من

وحد واحد

الكذب

بدون

وان

واقى

نسبها

عن لانه

بنفي

والاقرار

على

فصار

انها

قال هي

في خلاف

عن كذا

في بيان الحكم من به بغيره لا تعلق بالكلح والطلاق لان حكم من به العواض بعد ذكر حكم الاصا والعين من لا يقدر على اتيان
 النساء من عن اذ ليس في الغنة وهي خطرة الابل ومن عن اذ اعرض لا يعين بينا وثنا لا لا يقصد وقيل سمى العنين غنينا لان ذكره
 يشتر في غنينا وثنا لا لا يقصد لما في من المرأة ومع العنين عنيين وفي البسائر يقال فلان عنيين بين العنين ولا يقال
 بين الغنة وكذا في المغرب وغيره وفي قاضي خان والمرحلي في العنين من لا يعمل الى النساء مع قيام الآلة ولو كان يعمل
 الى الشيب دون البكر والى بعض النساء دون البعض وذلك لمريض به او لضعف في خلقته او لكبر سنه او سحره فوحيين في حق
 من لا يعمل اليها الفوات المقصود في حقها كذا ذكره الاستيعابي وقال السحر حقيقة وما يشرع عند اهل السنة وعند الهندوس
 يوفى بطلت فيه بار فمجلس العنين فيه ان كان عضوه يولد الى النقصان ويتردى علم انه لا عن فيه وان كان لا يولد لا يترك
 علم انه عنيين في الغنى العنين العاجل من الاطلاق ماخوذ من عن اي اذ اعرض في المحيط التي قصيرة لا يكونه او غالها داخل الفرج
 الحق لها في المطالبة بالتفريق وفي الجواهر العنين من لا يشتر ذكره وهو كما لا يصح في البدن لا يقبض ولا يبسط قوله وقوله كالمجبوب
 والمقطوع اكثر ذكره والحفي هم واذا كان الزوج غنينا اجله الحكم سنة شش اي بعد طلبها وابتداء التكامل من وقتها
 يوجب سنة وعليه فتوى فقهاء الامصار كابي حنيفة واصحابه والشافعي واصحابه ومالك واصحابه واحمد واصحابه وهو قول عمر وعثمان
 وابن مسعود والغيره وسعيد بن المسيب وعطاء وعمر بن دينار وقادة ابراهيم النخعي وسفيان وعبد الرحمن الاوزاعي واسحاق
 الايوبي سنة اشهر في العبد وعنه وروى عن علي رضي الله تعالى عنه وعن مالك يوجب سنة اشهر في العبد وعنه وعن ابن المسيب
 لو كانت حرة اشهر في العبد يوجب سنة اشهر وعنه عابدا بن زوفل يوجب عشرة اشهر فان وصل اليها شش فلما كلامهم والاش
 اي وان لم يعمل اليها هم فرق بينهما اذ اطلبت المرأة ذلك شش اي التفريق لان الحق لها هم وكذا روى عن عمر وعلي
 وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم شش اما الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فاخرجه عبد الرزاق في مسنده اخبرنا
 عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال قضى عمر بن الخطاب في العنين ان يوجب سنة قال عمر بن الخطاب ان التاميل من
 يوم سخمه وروى محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة حدثنا اسمعيل بن سلم الملك عن الحسن عن عمر بن الخطاب
 امرأة اتته فقالت لزوجها لا يعمل اليها فاجله فلما انقضت حل ولم يعمل اليها خيرا فاختارت نفسها ففرق عمر رضي الله تعالى
 عنه بينهما وجعلها تطليقة بانيته واما الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابي شيبة في مسنده حدثنا ابو خالد الاحمر
 عن محمد بن اسحاق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي يوجب العنين سنة فان وصل اليها والافرق بينهما واما الرواية
 عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابي شيبة في مسنده حدثنا وكيع عن سفيان عن الكوكبي عن الربيع بن عميرة عن
 ابيه عن جهم بن فيصة عن عبد الله بن مسعود قال يوجب العنين سنة فان جلس والافرق بينهما ولان الحق ثابت

واذا اكل الزوج
 غنينا اجله
 الحكم سنة
 فان وصل
 اليها
 والاخرق بينهما
 اذا طلقت المرأة
 ذلك هكذا
 عن عمر وعلي
 ابن مسعود
 وكان الحق ثا
 لها في الوط
 ويحتمل ان
 يكون الا
 متناع لعله
 معترضة

ويجوز ان يكون الاستعمال على سنة شمس من بطون ابرو وروية قيداوي بما يصادف اوسن بوسنة كما ذكره هم
 الاقصة اصيلية شمس يعني في العمل بالثلاثة هم فلا بد من معرفة ذلك شمس يعني ان الاقصة اصيلية او مسترفة هم وقد زاباش اي قد زابا
 اربعة التاجيل هم السنة لا اشتغال على الفصل الاربعه شمس اي لا اشتغال السنة على اربعة فصول البرج وهو اذا كان الشمس
 في ثل والثور والجوز او هو بار طيب على طبيعة الهواء الثاني العيف وهو اذا كان الشمس في السرطان والاسد والسنبلة
 وهو ما يابس على طبيعة النار والثالث الخريف وهو اذا كان الشمس في النيران والعقرب والقوس وهو بار ويا بس
 مثل طبيعة الاربع الربيع الشتاء وهو اذا كان الشمس في الجدي والحدود الموت وهو بار ودر طيب على طبيعة الماء هم فاذا
 منعت شمس اي سنة هم ولم يصير اليها بين ان العجز بانه اصيلية فقات الاساك بالمعروف ووجب التفسير بالاحسان
 فاذا انت شمس من المناقمة هم ما بالقاضي منابه فخرق بينهما شمس ونما لا ظلم لان القاضي هو ان يقب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفرق بينهما شمس فاذا انتارت نفسها بعد غنى المدة فعمل تقع الفرقه من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى
 التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان انتارت نفسها بابت سنة في ظاهر الرواية ثم قال روي
 الحسن عن ابى بصير انه اذا انتارت نفسها فوق القاضي بينهما ولا تقع الفرقه من غير تفرق كذا ذكر الامام الابي جباري العيا
 في شرح الطحاوي وقال التمراشي لوسال الزوج القاضي بعد سنة ان يجعل سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك لا جازما
 فاذا قضيت ثم رجعت فلها ذلك يطيل الاجل ولو وجدته غيضا ولم يخاصم زمانا لم يطيل حقها لان ذلك قد يكون للتجربة والافتقار
 الى المضي هم ذلك الفرقه تطليقة بانية شمس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي واحمد فسخ لانه فرقته من جهتها او اقياس
 على الحب قاله الماوروي من اصحابه ولنا الفرقه من جهته هم لان فعل القاضي اضيف اليه شمس اي الى الزوج لاستناعه
 عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرع بكتاب الله تعالى والاجماع والفسخ مختلف فيه فالحل بالجمع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفقة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكان مطلقا بنفسه شمس اي فكان الزوج مطلقا بنفسه
 لاضافة فعل القاضي اليه هم وقال الشافعي هو فسخ شمس اي تفرق القاضي بينهما فسخ للكل هم ولكن الكل لا يقبل الفسخ
 عندنا شمس يعني بعد تمام العقد لا قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار العتاقة لان ذلك امتناع من تمام العقد
 هم وانما يقع شمس اي الفرقه هم بانية لان المقصود هو فسخ الظلم عنها لا يحصل الا بها شمس اي بالبانية هم لانها شمس
 اي لان الفرقه هم لو لم تكن بانية فهو مطلقة بالمرجعة شمس وهي التي لا تكون ذات زوج ولا مطلقه الما الاول فلو ات
 المقصود وهو الوطى والما الثاني فلانها تحت زوج فلما يحصل حينئذ فسخ الظلم وهو المقصود من فرقته اثنين هم ولها كمال مهر
 ان ثلها فان خلوة اثنين محرمه شمس فبدله لانه لو لم يكن خلا بها لزم نصف المهر وقال الشافعي لا يجب شيء من المهر ولا

ويجوز ان يكون الاستعمال على سنة شمس من بطون ابرو وروية قيداوي بما يصادف اوسن بوسنة كما ذكره هم
 الاقصة اصيلية شمس يعني في العمل بالثلاثة هم فلا بد من معرفة ذلك شمس يعني ان الاقصة اصيلية او مسترفة هم وقد زاباش اي قد زابا
 اربعة التاجيل هم السنة لا اشتغال على الفصل الاربعه شمس اي لا اشتغال السنة على اربعة فصول البرج وهو اذا كان الشمس
 في ثل والثور والجوز او هو بار طيب على طبيعة الهواء الثاني العيف وهو اذا كان الشمس في السرطان والاسد والسنبلة
 وهو ما يابس على طبيعة النار والثالث الخريف وهو اذا كان الشمس في النيران والعقرب والقوس وهو بار ويا بس
 مثل طبيعة الاربع الربيع الشتاء وهو اذا كان الشمس في الجدي والحدود الموت وهو بار ودر طيب على طبيعة الماء هم فاذا
 منعت شمس اي سنة هم ولم يصير اليها بين ان العجز بانه اصيلية فقات الاساك بالمعروف ووجب التفسير بالاحسان
 فاذا انت شمس من المناقمة هم ما بالقاضي منابه فخرق بينهما شمس ونما لا ظلم لان القاضي هو ان يقب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفرق بينهما شمس فاذا انتارت نفسها بعد غنى المدة فعمل تقع الفرقه من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى
 التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان انتارت نفسها بابت سنة في ظاهر الرواية ثم قال روي
 الحسن عن ابى بصير انه اذا انتارت نفسها فوق القاضي بينهما ولا تقع الفرقه من غير تفرق كذا ذكر الامام الابي جباري العيا
 في شرح الطحاوي وقال التمراشي لوسال الزوج القاضي بعد سنة ان يجعل سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك لا جازما
 فاذا قضيت ثم رجعت فلها ذلك يطيل الاجل ولو وجدته غيضا ولم يخاصم زمانا لم يطيل حقها لان ذلك قد يكون للتجربة والافتقار
 الى المضي هم ذلك الفرقه تطليقة بانية شمس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي واحمد فسخ لانه فرقته من جهتها او اقياس
 على الحب قاله الماوروي من اصحابه ولنا الفرقه من جهته هم لان فعل القاضي اضيف اليه شمس اي الى الزوج لاستناعه
 عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرع بكتاب الله تعالى والاجماع والفسخ مختلف فيه فالحل بالجمع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفقة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكان مطلقا بنفسه شمس اي فكان الزوج مطلقا بنفسه
 لاضافة فعل القاضي اليه هم وقال الشافعي هو فسخ شمس اي تفرق القاضي بينهما فسخ للكل هم ولكن الكل لا يقبل الفسخ
 عندنا شمس يعني بعد تمام العقد لا قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار العتاقة لان ذلك امتناع من تمام العقد
 هم وانما يقع شمس اي الفرقه هم بانية لان المقصود هو فسخ الظلم عنها لا يحصل الا بها شمس اي بالبانية هم لانها شمس
 اي لان الفرقه هم لو لم تكن بانية فهو مطلقة بالمرجعة شمس وهي التي لا تكون ذات زوج ولا مطلقه الما الاول فلو ات
 المقصود وهو الوطى والما الثاني فلانها تحت زوج فلما يحصل حينئذ فسخ الظلم وهو المقصود من فرقته اثنين هم ولها كمال مهر
 ان ثلها فان خلوة اثنين محرمه شمس فبدله لانه لو لم يكن خلا بها لزم نصف المهر وقال الشافعي لا يجب شيء من المهر ولا

ن

لأنه منع عندهم وجب العدة ش بالاجل هم لما يناس قبل ش يعني في باب المهر هم يباش اي تاويل العنين
 سنة والتفريق بعد سنتهم اذا افر الزوج انه لم يبل الباش يعني كان مهرها في الاول هم ولو اختلف الزوج ولم توفى
 الوصول الباش فقال الزوج وصلت وقالت المرأة لم يبل الى هم وان كانت ش اي المرأة هم ثيبا فاقول قوله
 سمع يمينه لانه يكثر استحقاق في الفقرة والاصل هو السلامة في الجلة ش اي سلامة الالة في اصل الحلقة وقال نفوذ بن ابي ليلى
 يلى القول قولها هم ثم ان حلف الجبل حتما ش فله في لها جارهم وان لكل ش من يمين هم يوحد سنته وان كانت
 اكبر انظر اليها النساء فان قلن هي كراجل سنته ش ظهور كذبه هم وان قلن هي ثيب يخلف الزوج فان حلف لاحق لها
 وان لكل يوحد سنته ش بعد ذلك الوامدة في النظر مخي والاثنتان احوط وفي البديع اوثق وفي الاسبيجاني افضل ثم
 كيف يعرفون انها كراجل لا تقع في فرجها من غير سنة من بيعة الدراج فلان دخلت بلا عفت في ثيب والا فبكر وقيل ان المكن بها
 ان تبذل على الجوار فبكر والا فتب في شرح الطحاوي اذ وقع الشك للنساء في امر الفل فعل ذلك وعن احمد في التثيب قال
 اخرج المني فان خرجت لم يسبى متحج بالنار فان تصادق على انه نجي خرج عن الغنة ان الغالب عدم خروج مني الغنير
 هم وان كان محبوبا ش اسي وان كان الزوج محبوبا وهو الذي استوصل ذكره وضعيته من الحب هو القطع هم فرق ذلك
 في الحال ان طلبت المرأة لانه لا يابى في التاويل ش لانه لا يرجي منه الوصول هم وانفخ ش من خصيته فمحل قضاء
 سمعوا اذا سلمت خصيته والجمع خصيان وضعيته هم يوحد كراجل العنين لان طهية فروع ش فان حكمه حكم العنين هم
 ولو بل عنين سنة وقال قديما سمعوا انكرت نظر اليها النساء فان قلن هي كراجل ش اي نجيها القاضي بدون عيسا
 فلو اختلفت الفقرة فرق القاضي بينهما هكذا ذكر محمد في الاصل وفي المنتقى لو اختلفت نفسها بانت سنة فعلى هذه الرواية لا يملك
 الى قضاء القاضي فوقع الفقرة هم لان شهادة من ش اي شهادة النساء هم تاييد ش اي تقوت هم بموحد ش
 على وزن اسم الفاعل هم وهي البكارة ش اي المؤدة لشهادتين هي البكارة اذا البكارة هي الاصل هم وان قلن
 هي ثيب حلف الزوج فان كل ش اي عن يمين هم خرجت لتايد بالانكول ش اي لتايد دعوى المرأة بكون الزوج
 فان اختلف الزوج او قامت من مجلسها او قاما اعموان القاضي او قام القاضي قبل ان يتحدشا بطل خيارا لان هذا بطل
 تخيير الزوج امره وذلك موقت بالجلس فكذا استدله فان اختلفت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفريق فلان في فرق القاضي
 هم وان حلف لا تخير ش بطلان جهامهم وان كانت ثيبا في الاصل فاقول قوله مع يمينه وقد ذكرناه فيما مضى ش
 وهو قوله فاقول قوله مع يمينه لانه يكثر استحقاق في الفقرة والاصل هو السلامة في الجلة هم فان اختلفت زوجهما لم يكن لها
 بعد ذلك الخيار لانهما ضمنت بطلان جهامهم في القاضي يعني بطلان جهامهم في القاضي في الاصل ولم يقيد بالقمرية

وتجب العدة لما بينا من قبل
 هذا اذا اقر الزوج انه لم يبل
 اليها ولو اختلف الزوج والالة
 في الوصول اليها فان كانت ثيبا
 فاقول قوله مع يمينه لانه يكثر
 استحقاق في الفقرة والاصل
 هو السلامة في الجلة هم
 ان حلف بطل جهامهم
 وان لكل يوحد سنته
 وان كانت يلى انظر اليها
 النساء فان قلن هي كراجل
 سنة لظهور كذبه وان قلن
 ثيب يحلف الزوج فان
 حلف لاحق لها وان كل
 حل سنته وان كان محبوبا كراجل
 بينهما الحال ان طلبت لانه لا يابى
 في التاويل المني فخرج من كراجل العنين
 لان طهية فروع اذا اقر العنين
 وقال قديما سمعوا انكرت نظر اليها
 النساء فان قلن هي كراجل ش اي نجيها
 القاضي بدون عيسا
 فان اختلفت الفقرة فرق القاضي
 بينهما هكذا ذكر محمد في الاصل
 وفي المنتقى لو اختلفت نفسها بانت
 سنة فعلى هذه الرواية لا يملك
 الى قضاء القاضي فوقع الفقرة هم
 لان شهادة النساء هم تاييد ش اي
 تقوت هم بموحد ش على وزن اسم
 الفاعل هم وهي البكارة ش اي المؤدة
 لشهادتين هي البكارة اذا البكارة هي
 الاصل هم وان قلن هي ثيب حلف الزوج
 فان كل ش اي عن يمين هم خرجت
 لتايد بالانكول ش اي لتايد دعوى
 المرأة بكون الزوج فان اختلف الزوج
 او قامت من مجلسها او قاما اعموان
 القاضي او قام القاضي قبل ان يتحدشا
 بطل خيارا لان هذا بطل تخيير الزوج
 امره وذلك موقت بالجلس فكذا استدله
 فان اختلفت نفسها في المجلس يوم الزوج
 بالتفريق فلان في فرق القاضي هم وان
 حلف لا تخير ش بطلان جهامهم وان كانت
 ثيبا في الاصل فاقول قوله مع يمينه
 وقد ذكرناه فيما مضى ش وهو قوله
 فاقول قوله مع يمينه لانه يكثر
 استحقاق في الفقرة والاصل هو السلامة
 في الجلة هم فان اختلفت زوجهما لم
 يكن لها بعد ذلك الخيار لانهما
 ضمنت بطلان جهامهم في القاضي
 يعني بطلان جهامهم في القاضي في
 الاصل ولم يقيد بالقمرية

والا شمسية قال في شرح الظواهر في ظاهر الرواية وروى الحسن بن زياد عن ابني عبيدة انه لو يمين سنة
شمسية وهي تزيد على القرية بياض وذهب شري في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذ بالاحتياط وقال لو لو اتي في فناء
اثنين يوجب سنة قرية لا شمسية وهو الصحيح لان المنطوق هو السنة والسنة تعرف الى القرية مطلقا وهي اقل من الشمسية
ابدي عشر يوما وذكر الخليل في الشمسية ثمانية فمئة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقرية ثمانية
يوم واربعاء خمسون يوما ويحتسب شئ اى المدة هم ايام الحيف وشهر رمضان شئ يعني لا يعوض عن ايام الحيف
وشهر رمضان الواقعة في مدة التابيل وذلك لان الصابة رضى الله تعالى عنهم قدروا مدة التابيل سنة ولم يستثنوا منها
ايام الحيف وشهر رمضان مع علمهم ان السنة لا تتخلوا عنها هم لوجود ذلك في السنة شئ اى لوجود ما ذكر من ايام الحيف
وشهر رمضان في السنة هم ولا يحتسب برفضة ورفضها شئ اى لا تحتسب المدة بسبب رفضه ورفضها هم لان السنة لا تتخلوا
عنه شئ اى المرض يعني لا يكون زمان المرض محسوبا في مدة التابيل قليلا كان المرض او كثيرا بل يعوض ذلك من ايام
اخر وعن ابني يوسف اذا مرض احداهما مضى لا يتطبع الطاع سمعان كان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر لم تحتسب
عليه وفي البدائع روى ابن سماعة عن ابني يوسف ان صح في السنة يوما او يومين احتسب عليه وفي رواية عنه ان ما فوق
الشهر كثر لا تحتسب في رواية عنه ان مدة اكثره السنة وفي رواية عنه اكثر السنة وعن محمد بن عمر في السنة يوجب مقدار رفضه وعليه
الفتوى وعن ابني يوسف لو حبت او هربت او غابت لا تحتسب على الزوج لانه من جهتها ولو جرح هو او غاب احتسب عليه ولو هرب
وتنعت من الجرح الى السجن لم تحتسب عليه مدة الحبس وكذا لو حبسه القاصي بجمه او لم يحفره وان لم تمتنع وكان في السجن موضع
خلوة احتسب عليه وان لم يكن ويظن انه لم تحتسب قال محمد ان كان محجرا يوجب بعد احرامه ولو رافقه وهو سفاه فترتب المدة
من حين المرافقة ان كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا عنه اصله شهرين لعدم القدرة على الجماع فيها ولو طاهر بعد التابيل
لا يفتت اليه ولم يرد على المدة هم واذا كان بالزوجة عيب شئ اى عيب كان هم فلا خيار للزوج شئ وبه قال عطاء
والنخعي وعمير بن عبد العزيز وابو قلابة وابن ابى ليلى والاوزاعي والثوري وابو سليمان الخطابي وداود والظاهرى وفي السبط
وهو ذهب على وابن سعد وهم وقال الشافعي يرد بالعيوب السنة وهو الخبازم شئ وهو لغة روية تحدث من انتشار المدة
السوداء هم والبرص شئ وهو بياض يظهر في البدن ويكون في بعض الاعضاء دون بعض وربما يكون في سائر الاعضاء
حتى يكون ظاهر البدن كالمبيض وسبه سود فراج العضد الى البرودة وغلبة البلمغم والجنون شئ وهو زوال العقل من
والرق شئ وهو مصدر من قولك امره رق تقاربته الرق لا يتطاع هو جاء بلان لا يكون لناقب سوى البال هم والرقن
شئ يكون الراء وهو ان يمنع من ملكه الذكر في الفرج من غلم وغيرهم لانها شئ اى لان هذه العيوب

ويحتسب
بأيام
الحيف
وبشهر
رمضان
لوجود ذلك
في السنة
ولا تحتسب
برفضة ورفضها
لأن السنة لا تتخلوا
عنه شئ أي المرض
يعني لا يكون زمان
المرض محسوبا في
مدة التابيل قليلا
كان المرض أو كثيرا
بل يعوض ذلك من
أيام أخرى وعن
أبني يوسف إذا
مرض أحدهما مضى
لا يتطبع الطاع
سمعان كان أقل
من نصف شهر
احتسب عليه وإن
كان أكثر لم
تحتسب عليه وفي
البدائع روى
ابن سماعة عن
أبني يوسف أن
صح في السنة
يوماً أو يومين
احتسب عليه وفي
رواية عنه أن ما
فوق الشهر كثر
لا تحتسب في
رواية عنه أن
مدة أكثره السنة
وفي رواية عنه
أكثر السنة وعن
محمد بن عمر في
السنة يوجب
مقدار رفضه
وعليه الفتوى
وعن أبني
يوسف لو حبت
أو هربت أو
غابت لا تحتسب
على الزوج لأنه
من جهتها ولو
جرح هو أو غاب
احتسب عليه ولو
هرب وتنعت من
الجرح إلى السجن
لم تحتسب عليه
مدة الحبس وكذا
لو حبسه القاصي
بجمه أو لم يحفره
وإن لم تمتنع
وكان في السجن
موضع خلوة
احتسب عليه وإن
لم يكن ويظن أنه
لم تحتسب قال
محمد إن كان
محجراً يوجب
بعد أحرامه ولو
رافقه وهو سفاه
فترتب المدة من
حين المرافقة
إن كان قادراً
على الاعتاق وإن
كان عاجزاً عنه
أصله شهرين
لعدم القدرة
على الجماع فيها
ولو طاهر بعد
التابيل لا يفتت
إليه ولم يرد
على المدة هم
وإذا كان بالزوجة
عيب شئ أي عيب
كان هم فلا خيار
للزوج شئ وبه
قال عطاء والنخعي
وعمر بن عبد
العزيز وأبو
قلابة وابن أبي
ليلى والأوزاعي
والثوري وأبو
سليمان الخطابي
وداود والظاهرى
وفي السبط وهو
ذهب على وابن
سعد وهم وقال
الشافعي يرد
بالعيوب السنة
وهو الخبازم شئ
وهو لغة روية
تحدث من انتشار
المدة السوداء
هم والبرص شئ
وهو بياض يظهر
في البدن ويكون
في بعض الأعضاء
دون بعض وربما
يكون في سائر
الأعضاء حتى
يكون ظاهر البدن
كالمبيض وسبه
سود فراج العضد
إلى البرودة
وغلبة البلمغم
والجنون شئ
وهو زوال العقل
من والرق شئ
وهو مصدر من
قولك أمره رق
تقاربته الرق
لا يتطاع هو
جاء بلان لا
يكون لناقب
سوى البال هم
والرقن شئ
يكون الراء
وهو أن يمنع
من ملكه الذكر
في الفرج من
غلم وغيرهم
لأنها شئ أي
لأن هذه العيوب

هم تمتع الاستيفاء حاشي اى من حيث السن في القرن والرقم او طباش اى اوسن حيث الطبع في الجزام
 والبرص والجنون لان الطبع السليمه تنق من جلع هو لا ووربها لى الى الاولادوم والطبع مويده بالشرع ش اى
 يمنع الاستيفاء من حيث الطبع وقد ناي بالشرع حيث ورد فيه الاستئناء منه انما رايه بقوله قال عايه اسلام فرمن الجوز
 فراك من الاسد ش هذا الحديث اخرجه البخارى تعليقا عن سعيد بن مساعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال
 رسول الله لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر فرمن الجوزم فرار ك من الاسد اوسن الاسد وقال الكاكي ناقل عن
 ابن خرم هذا الحديث غير صحيح لانه لا يجب على احد ان لفر من المحرم ويجوز الجلوس عنده وثياب على تمر فيه ومعدته لعلها
 بمصالحه ولعمد الوحدث ذلك بعد سنين لانفسح الكاح فان قلت استدل الشافعى ايضا بان النبى صلى الله عليه وسلم
 تزوج امرأة من بنى رياضة فوجد فيها ضا فربا وقال لستم على قلت اجاب الاترازي عن هذا بان المراد من رو
 النبى صلى الله عليه وسلم هو الرد بالطلاق وقال الكاكي هو رواية جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة وهو من روى
 جهمول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد فان قيل روى عن عمر رضى الله تعالى عنه الرد بالجنون والمجذوم والبرص قال
 الكاكي هذه رواية مكذوبة من طريق عبد الله بن حبيب وهو بالك وقيل الاترازي معناه الرد بالطلاق هم ولنا ان فويت
 الاستيفاء اصلا لموت لا يوجب الفسخ واخلاله بهذه العيوب اولى ش اى فوت الاستيفاء بالكلمة بموت احد الزوجين
 لا يوجب الفسخ حتى لا يسقط شى من المرقول فاختلاله اى فاختلال الاستيفاء بهذه العيوب المذكورة اولى ان لا يوجب الفسخ
 لان الاستيفاء ههنا يتأتى بمقصود النسل يحصل بغيره يوجب نفقة طبعية وهذا لا يوجب الرد كما نجر والقروح الفاضلة
 فيما قاله المصنف ضعف لان النكاح يتوقف بحياتهاهم وهذا ش اى كون هذه العيوب لا يوجب الفسخ لان الاستيفاء
 ش اى الوطى هم من الثمرات ش اى ثمرات النكاح وفوات الثمرة لا يثبت في عقد النكاح الا ترى انه لو لم يستوف
 بخراود وفراود قروح فاشته لم يكن له حق الفسخ فيها هم والمستحق انتمكن ش اى المستحق بالعقد هو انتمكن من الوطى هم وهو
 ش اى انتمكن من الوطى هم حاصل ش فى جميع الصور واما فى المجذوم والبرص والجنون فظاهر واما فى الرق والقر
 فافترق واشتق ولا يرافسخ لعدم الكفارة وجنا البلوغ لان ذلك شى قبل تمام العقد وذلك امتناع من تمام العقد وكذلك
 الفسخ بخيار القاتلة لان ذلك امتناع من ازدياد الملك عليها قبل التامم والنكاح لا يتمل الفسخ بعد تامة الا ترى انه لا يملك
 بالاقالة فلا يفسخ بهذه العيوب كما لا يفسخ بالعيوب الاخرى من الزنا والجر والنحو والدفرد اعمى واشل قال ابن خرم فى المحلى المالكى
 وانما ينعون فحق خصوا الرد بالعيوب المذكورة فبطل قياسهم بالبيع فكيف يشبه بالنكاح البيع وليس خلافة فانه نقل ملك الثمرة
 وانقل فى النكاح والتملك بيع من غير ذكر بدل والبيع لا يبيع وقالوا لا تطيب النفس بجلع يرسا ولا يجذومته ولا يقدر

تمتع الاستيفاء
 حاشي طباش
 والطبع
 مويده بالشرع
 قال عليه
 السلام
 من المجذوم
 فرار ك من
 الاسد
 ان قوله
 الاستيفاء
 اصلا
 لموت لا يوجب
 الفسخ فاختلاله
 له محذور
 اولى
 لان الاستيفاء
 من الثمرات
 والمستحق هو
 المتك
 وهو
 م
 ص

واذا كان بلزوم وجوب
او بصر او حيا او لا
خيار له عند
ان حقيقته باليوسف
وقال محمد لا لها الخيار
دفع الضرر عنها كما
في الحب والعنة
محبوب بغير كراهة
ممكن من دفع الضرر
بالطلاق ولها ان لا
من عن الخيار لما فيه
من ابطال حق الزوجه
انما يثبت
في الحب والعنة
لانها لا تخلو من
المقصود المشرع
للكلام هذه العينة
غير محذرة بخلافها
والله اعلم بالصواب
باب العدة
واذا طلق الرجل امرأه
طلاقاً باتاً وجب

على جميع الرقود القران وانما يزوجها لوطي فانما طيب النفس على الجمان ليس بشرط فان كان الزوج انما يشاء انما انما انما انما
اي سنة او بدنية بدنية السل البير انما عند الاطباء يجوز وهذا لا شك في من العقلاء انما امر الله تعالى به وهو الاساس
بالعرف وتفسيره بجران ولم يات من صحيح فيما لا يتوقف عنده هم واذا كان بالزوج بر من اجنون او جلد لم فلا خيار لها
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لما الخيارش به قال الشافعي والملك وحمدهم دفعا للضرر عنها كما في الحب والعنة
اي كما كان لما الخيار في الحب والعنة فتجد دفعا للضرر عنها حيث لا طريق لها سواء هم بخلاف جانبه ش ابي جانب الزوج
هم لانه لا يمكن من دفع الضرر بالطلاق ش لان بالطلاق يندفع الضرر عنه هم ولما شافعي في حقيقة ابي حنيفة في الاصل
الخيار هم لما فيه من البطلان في الزوج ش برن النكاح هم وانما ثبت الخيار في الحب والعنة لانها بخلاف المقصود
لنكاح ش ابي المقصود الذي شرع النكاح لاجله وذلك المقصود هو الوطى لا شرعية النكاح لاجل الوطى هم
وهذه العيوب غير مخرجة به ش ابي الوطى هم فافترقا ش ابي افرق القيس وهو الجنون والنكاح هم والبر من القيس
عليه وهو الحب والعنة فان قيل جعل المصنف الوطى فيما اذا كان بالمرأة من العيوب الخمسة من الثمرات ولم يثبت له الخيار
انفس وفي سلب الحب والعنة جعل المقصود المشرع لانه النكاح وليزوم من ذلك ان يكون المقصود المشرع
لنكاح وان لا يكون ذلك باعتبار الضمين وهو تحكم حبيب بان هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع لانه النكاح
الوطى وليس ذلك بمرادهم وانما المراد به ان يمكن وبها بخلاف العيوب الثلاثة والله اعلم
باب العدة ابي في باب في بيان احكام العدة ولما كان اثر الفقرة بالطلاق وغيره عقبا بذكر وجود التعريف في
باب على عدة لان الاثر لعيب المؤثر والعدة في اللغة ايام اقراء المرأة وفي الشريعة ترين ليزم المرأة عند زوال ملك
العدة تاكل بالدخول او بالخلوة او بالموت وقيل هي عبارة عن ترين المرأة بعد زوال النكاح بثوبته ويقال عدت الشئ
اعده ابي حنيفة قال الله تعالى واحصوا العدة والعدة بالانتم والاسعد او التيسر للام والعدة ايضا ما اعده من الحوادث
المرء من المانع الصلح والعدة بالفتح اسم لمرء من العدة في المنافع العدة بمعنى العدة ووسمى زمان الترين بها
لانها تعد الايام المفروضة عليها في الشرع وسبب العدة نكاح متاكدا بالدخول او بالموت وركن احداث ثابتة الى اجل
تكون بشهور ونصف ووضع مثل وشرط الفقرة بالطلاق وغيره وكلها عدم جواز الغير واختار اربع سوا او ما يجري مجراها ونحوها
كالزينة والنطيب في البانته والخروج عن البيت عموما والعدة على اربعة عشر وجها عدة بثلاثة قرو وهي عدة الحرة المطلقة
ذات الحنف وعدة بثلاثة اشهر وهي عدة الحرة المطلقة التي لا تحيض بغيره كانت او كبيرة وعدة باربعة اشهر وعشرة ايام وهي
عدة المتوفى عنها زوجها وعدة بشهرين وخمسة ايام وهي عدة الامة المتوفى عنها زوجها وعدة بثلاث حنف واربعة اشهر وعشرة

ايامهم حتى تصور في اربع سنين فليس طلاق نرجوته المرأة طلاقا باينا وهو مريض ثم مات في عدة متأثر عنه او كانت له امرتان او ثلاث
او اربع فقال احد اكن طالق فمات قبل البيان يجب على كل واحدة سنين اربعة اشهر وعشتر تشكل فيها ثلاث حيض وامم ولد
ورجل حتى تنكوه لاخر فمات المولى والزوجه وبين موتها شهران وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات او لا فعدهما اربعة اشهر وعشرة
ايام تشكل فيها ثلاث حيض لان لم يعلم ان بين موتها كم كان ولا سنات او لا فعدهما اربعة اشهر وعشتر تشكل فيها ثلاث
حيض عند ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة عدة اربعة اشهر وعشتر لا حيض فيها وكذلك ان علم ان بين موتها اقل من شهرين
وخمسة ايام فعدهما اربعة اشهر وعشتر لا حيض فيها لا خلاف وان مات المولى او لادى تحت زوج او في عدة منه من طلاق
رجعي ثم مات الزوج تحت اربعة اشهر وعشتر ايام وان كانت العدة من طلاق باين لاكثر مما عدة الوفاة وعدة بغير
الحمل دى عدة الطلاق والوفاة والعاق يوضع الحمل اذا كانت سالطانا فالحمل الى سنتين من يوم طلقها ثبت
نسبة تنقضي العدة بوضع الحمل ان جاءت به الاكثر من سنتين بيوم لما ثبت نسبة بحكم باقتضاء العدة بعد ستة اشهر وعشتر
ان كانت قبضتها في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تنقضي عدتها بوضع الحمل فدون لم يثبت نسبة عدة الى سنتين سنة
وصورة ان ينقطع حينها بعد الطلاق نصير الى ان يصير بها ستين ثم تعد ثلثاثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو اعتدت بقدرين
ثم انقطع الحيض نصير الى ان يصير بها ستين سنة ثم تعد ثلثاثة اشهر وان كانت عاودة امهات اخواتها انقطاع الحيض الى ستين
سنة يؤخذ بها وتسن وان كانت عاودة من انقطاع الدم بعد ستين لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين وعدة الى شهرين وتسعة
وعشرين يوما وثلاث حيض بعد ادى عدة صغيرة طلقها زوجها فمضت ثلثاثة اشهر الايام ثم ما مضت مالم تحض ثلاث حيض تنقضي
عدتها او كانت ايسة فاعتدت ثلثاثة اشهر الايام ثم ما مضت مالم تحض ثلاث حيض تنقضي عدتها وعدة بجميع الامر بى عدة امر
المفقود والمميت اقوان زوجها لا يرفع الكحل قال بعضهم الى مائة سنة وقال بعضهم الى مائة وعشرين سنة وعدة ثلثات بغير
الايام فان الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشتر وعدة بقرون الايام او شهرين وخمسة ايام وصورة طلق الرجل امراته الامة جارية
فاعتدت بقرون الايام فان زوجها يلزمها شهران وخمسة ايام وعدة ثلثات حيض في الحياة والوفاة وصورة رجل علق
امر ولده او مات عنها او ولي امراته في كحل فاسدا وشبهة عقد ففرق بينهما او مات عنها تعد ثلثاثة اقوان الست امم ولد
والموطوءة في كحل فاسدا وشبهة عقد من غير وكيفية تعد ثلثاثة اشهر في الوفاة والحياة جميعا كذا ذكره ابو الليث في خزانة
النفقة ص واذ طلق الرجل امراته طلاقا باينا او جياش قال الكاكي لم يذكر في بعض النسخ او جياش ولا بد من ذكره قال الكاكي
لم يذكر قوله او جياش في هذا الموضع في اكثر النسخ لان الطلاق الرجعي مكره ومقدار عدته في باب الرجعة علم او ثبتت الفرقة بينهما
بغير طلاق شى دى الفرقة بخيار البلوغ والعاقه وعدم الكفارة ولكل احد الزوجين مساجبه والفرقة في الكحل والفاين

او وقعت

الفرقة

بينهما

بغير

قتل

طلو

والبرءة هم ذبيحة شئ اى والى ان المارة حرة كايته هم ممن تخفى فميتها شئ سبتا و قوله هم ثلثة اقراء شئ
 بنحوه والى جواب قوله اذا ولم يذكر الدخول فى الطلاق بناء على الاصل اذا الاصل فى النكاح الدخول لان العدة لا تجب على
 غير الدخول بالنفس هم بقوله تعالى والمطلقات تبرعن بالنفس ثلثة قروش والمراوه من المدخولات من سن ذوات الحيفى و من غير
 فى معنى الامر و اصل الكلام فليبرعن المطلقات قال للكنون لاسم الامر محذوف فاستغنى عن ذكره و ادخل الامر فى صورة الخبر
 تأكيد الامر و اشعارا بانه ما يجب ان يتلقى بالساعة الى المتشابهة و نحوه قوله هم فى الدعاء يركبك الله اخبر فى صورة الخبر بقوله بالاستجابة
 كما ناولت الرتبة فموجعها و بناء على البتداء ميل على زيادة التأكيد و وقيل تبرعن المطلقات لم يكن ذلك التأكيد لان الجملة
 الاسمية تدل على الدوم و الثبات بخلاف الفعلية و فى ذكر النفس تبيح لمن على التبرع و زيادة التعت اذ نفسهم بطرح
 الى الرجال فامر ان المعلن نفسهم بغيرتها على الطموت و يجبها على التبرع و منتسب ثلثة على الطرف اى تبرع من مدة
 ثلثة قروش و جاء التبرع على جمع الكثرة و دون القلة التى هى الاقراء و لواز استعمال احد الجميع مكان الاقراء لانهما فى الجمعية و لعل القراء
 اكثر من جمع قروش الاقراء فادثر عليه منزلة التعليل الاستعمال منزلة المعلن هم و الفرقه اذا كانت بغير طلاق شئ قد مر عن قريب
 ان الفرقه غير الطلاق هم فمضى فى معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم شئ منى لايثبته النسب هم فى الفرقه
 الطارئة على النكاح و هذا المعنى تحقيق فيها شئ اى فى الفرقه بغير طلاق لكن هذا ايضا اذا كانت المارة مدخولة لان غير الدخول
 العدة عليها سواء كانت الفرقه بطلاق او بغير طلاق و الخلوه جعلت كالدخول فاسد كانت صحيحه فى حق العدة احتياطا استعمالا
 لتعمم الشغل هم و الاقراء الحيفى عندنا شئ و هو قول الخلفاء الاربعه و العباد و ابى بن كعب و معاوية بن جبل الى الدرود
 و عباد بن العباس و يزيد بن ثابت و ابى موسى الاشعري و زاذ ابو داود و النسائى و عبد الجنى و عبد الله بن قيس بنى
 الله تعالى عنهم و هو قول طاوس و عطاء و ابن السيب و سعيد بن جبير و الحسن بن حى و شريك بن عبد الله و القاضى و الحسن
 البصرى و الثوري و الاوزاعي و ابن شبرمه و ابى عبيدة و ربيعة و مجاهد و مقاتل و قتادة و النخاع و عكرمة و السدي و اسحق
 و احمد و اصحاب الظاهر و قال احمد كنت اقول الاطهار ثم وقعت بقول الاكابر و قال ابو بكر الرازى و اليه انتهت رايته الخفيفة
 بعبد الله بن الحسن الكرخى ان الشعبي روى عن ثلثة عشر من الصحابة ان الرجل اخطا بامراته ما لم يقتل من الخيفة الثالثة هم
 و عندنا شئ الاطهار شئ اى عندنا شئ الاقراء هى الاطهار و به قال مالك و يروى ذلك عن عائشة و ابن عمر و يزيد بن
 ثابت رضى الله تعالى عنهم و فايده الخلاف فيما اذا اطلقها فى الطهر لا تنقض عدتها ما لم تطهر من الخيفة الثالثة عندنا و عنده تطهر
 كما ترى قطرة من الدم من الخيفة الثالثة يعنى كما نثرت فى الخيفة الثالثة هم و اللفظ شئ اى لفظ القروء هم حقيقة فيها
 شئ اى فى الطهر و الحيفى هم اذ هو شئ اى لفظ القروء هم من الاضداد شئ جاز بمعنى الحيفى و الطهر جميعا

دعى حرة لمن
 تخفى من بعد
 بها ثلثه
 اقراء قوله تعالى
 والمطلقات
 يتبرعن بها
 نفس ثلثة
 قروش والفرقة
 اذا كانت بغير
 طلاق فهي
 من الطلاق لان
 العدة وجبت
 للتعرف عن براءة
 الرحم في الوقت الطاهر
 على النكاح وهذا
 يتحقق في كل
 قراء الحيفى عندنا
 وقال المتأخر
 الاطهار واللفظ
 حقيقة فيهما الا
 هو من الاضداد

هم كذا قال ابن السكيت ش وغيره من اهل اللغة وقال الجوهري هو من الاضداد كالجوف للظلمة والنور للضوء
والسناهم ولا يتطابقان اى ولا يشمل المعنيين هم حجة للاشتراك ش لانه لا عموم للاشتراك بين الاضداد والاجماع والادعوى
في المراد من الآية في الصحابة وما حمله احد عليها فعمل الاجماع في هذه لا يقتضيها وقال الاكل والاسعدان يكون غرض المصنف بكونه
من الاضداد او اشارة الى معنى قول من قال انه مجازي احد هما لانه لا بد للمجاز من مناسبة وكونه من الاضداد متوفيا فلما كان الامر
كذلك اشار بقوله وحمل على الحيض اولى ش لسان كثيرة اى اى هو قوله هم اما علمنا بلفظ الجمع ش بمعنى بالقراءة المذكورة
في الآية جميع قرء بفتح القاف كذا قال الجوهري وجميعه اقراء وقرء وكذا قال القسبي بفتح القاف وروى بعضهم القاف الغيا
قال الزمخشري ووجه العمل بلفظ الجمع ان اقل الجمع ثمانية فلا يتحقق ذلك الا اذا حملناه على الحيض لانه لو حمل على الاطباء
والطلاق ليقع في طرد لم يتبق جماعا ش بيانه ان اقل الجمع ثمانية وذلك انما يتحقق عند الحمل على الحيض لانه على الطهر لانه
في الطلاق ان يقع في الطهر ثم يحتسب من الاقراء عند من يقول بالاظهار فيكون حبيزة مدة عدتها قروين وبعض الناس
لا يلفظ الثمانية قروين تعالى الثمانية قروين خاص كونه وضع لغنى معلوم على الاقراء وهو الاحتمال النقصان فان قلت الجمع
يطلق على اثنين وبعض الثالث كما في قوله عز وجل الجمع أشهر معلومات والمراد منه ان وبعض الثالث قلت وابطال الجواز
ثبت على خلاف الاصل بالاجماع فلا يقاس عليه غيره واما ان ذلك انما يتحقق في جمع غير مقرون بالعدو وبناه في العدة
وهو انما ثمانية وهو لفظ خاص لى ومعلوم فلا يتحمل غيره واما انما الى المعنى الثاني بقوله هم اى اولان الحيض
هم معرف لبراءة الرحم ش اذ تعريف بقاء الرحم يحصل بالحيض لا بالطهر لان الحمل طهرت فيجب انما علمنا يحصل التعريف
بانه ما حل او جابل هم وهو المقصود واما انما الى المعنى الثالث بقوله هم او نقول عليه السلام ش اى او نقول النبي صلى الله
عليه وسلم وعدة الاثني عشر ش هذا الحديث قد مضى في كتاب الطلاق قبل باب ايقاع الطلاق باربعة اطهر
سنى الكلام فيه هناك والحاصل ان المصنف استدلل به على ان القروين اسم للحيض لان الرق انما يؤثر في التخصيف لما
في النقل من الطهر الى الحيض فملي ش اى هذا الحديث هم بيان ش اى من حيث البيان بيان انه خبر الواحد
وان كان لا يصلح به الزيادة على كتاب الله تعالى يصلح بيانا لما فيه من الاجمال والاشتراك فكان قوله عليه السلام عدتها
حيضتان بيانا للاشتراك في قوله تعالى الثمانية قروين فكانت الحيض هي المرادة هم وان كانت التحيض من منكر او كبر فعدتها
ثلاثة أشهر ش تقوم مقام ثلاث حيض في النوى لا تحيض وهذا بالاجماع هم لقوله تعالى واللاتي من الحيض الآية
ش وهو قوله تعالى واللاتي من من الحيض من نسائكم ان اربعمه فحيض ثمانية أشهر لكن عدت لانه الآية المذكورة قوله
تعالى ان اربعمه ان شككتم في دم البالغات يبلغ الياس هو دم الحيض او دم الاستحاضة فاذا كان عدة الزمان لما ذكره

كذا قال ابن السكيت
لا ينظمها اجله
لا اشتراك والحمل
على الحيض اولى انا
عملا بلفظ الجم لا
لحمل على الاطباء
الطلاق بوقته طهر لم
يتن جعلا او لانه مع
لبراءة الرحم وهو
المقصود لقوله عليه
السلام وعدة الاثني
حيضتان فيلحق
بيانه وان كانت من
لا تحيض من صغيرا وكبر
فعدتها ثلاثة أشهر
لقوله تعالى واللاتي من
من الحيض من نسائكم
عكس الآية

وكذا التي بلغت
 بالسور ولم
 تحصى بلخر الالة
 وان كانت حا
 ملة فعد
 قه ان تضم
 حمله فعد
 واكالات الاحمال
 اجلس في بعض
 مجلس وان كا
 امه فعد
 حصة ان كفو
 عليه السلام
 طلاق لامة تطلق
 ومعه ما حقتاد
 لان الرق نصف
 والحيضة لا تجزى فقلت
 قصارت بدينين
 واليه اشار عمر في
 بقوله لو استقطعت
 لمعلى ما حقت
 ونصفنا

غير ان اولي دروي البخاري عن مجاهد قال ان لم يعلموا بحضن لم يحضن في هذا الايس نفى الفتاوى الصغرى هذا الايس
 غير مقدر بشئ وفي رواية مقدر بان رات بعد ذلك واهل كيون حينا فعلى رواية عدم تقدير كيون حينا وعلى رواية التقدير بالكون
 ايضا فعلى رواية تقدير خلاف الروايات فقال محمد بن الرواس خمس فسون سنة وفي المولدات متون بخلاف لان الرواسيا اسرعة كسرة لعن ابى حنيفة
 وخمسين الى ستين وقال محمد بن مقاتل الرعفي في فسون وكذا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وكذا قال عبد الله بن
 المبارك في سفيا الشوبجي قال الكاكي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قوة
 حين امي لا تدب هي رواية اسرج عليه الفتوى وقيل معتبر به كيب بدنها فانما تختلف بالسمن والاهل وقيل لا لستين
 الانفسية وقال الصفا وسبعون سنة فاذا رات بعد ذلك لا يكون حينا كالدم الذي تراه الصغرة وعلى رواية عدم التقدير
 لو عدت بالاشهر ثم رات الدم لا يطل الا شهر وهو النحر عندنا ذكره الابنيجابي هم وكذلك التي بلغت بالسمن ش اي وكذا انبثت
 اشهر عدة المرأة التي بلغت بالسمن خمس عشرة سنة على قول ابى يوسف ومحمد وسبع عشرة سنة على قول ابى حنيفة هم ولم تحض
 ش اي والما انما لم تحض هم باخر الالة ش وهو قوله تعالى والما لم يحضن لانهما داخله فيه لانهما لم تحض بعد قال
 في تمة الفتاوى اختلفت مشايخي في وجوب العدة على الصغرة لانهما غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال تعد وقال في البيضاوي
 قال علانياتي انما غلب بالاعتداد ولكن المولى مخاطب بان لا يزوجها حتى تنقضي مدة عدتها مع ان العدة مجردة عنى الدرة جبرتها
 في قضا لا يردى الى توجه الخطاب عليها هم وان كانت حاملها ش اي وان كانت المطلقة حاملها هم فعدتها ان تضع حملها فعدتها
 تعالى واولات الما انما اجلس هم ان بعضين جلس ش ولا يعلم فيه خلاف وكذا لو كان حمل الكحل الفاسدا وباطل بالنبه
 والحمل الذي تنقضي به العدة هو الذي استبان خلقة لم تنقضي به العدة هم وان كانت امه ش اي وان كانت المطلقة امه هم
 فعدتها حقتان بقوله عليه السلام ش اي بقول النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطلقتان وعدتها حقتان
 ش هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في او اخر الفصل الذي فيه وقدم الكلام فيه متوفى هم ولان الرق نصف ش
 ابريل قوله تعالى فليس نصف على المعونات من العذاب هم والحيضة لا تجزى فقلت ش اي الحيضة هم فصارت حقتين
 ش لان النصف مقدر لان الدم بارد وقارة ينقطع وبه قال احمد وقال الشافعي والاك وقران وهما طهران وكذا لو كانت
 مبررة او مكاتبه او ام ولد لا طلاق الحديث فان قيل النفس الوارد في الطلاقات ماسم وتخصيص العام ابتداء لا يجوز فخره الوارد
 والقياس ولما قال ابو بكر الاصم وابن سيرين وانما امره عليها لانة اشهر كعدة الحواير جيبان هذا مشهور على بكاء العتقا
 واولا بعين واما الامة بالقبول فثبيل في حد الشاير هم واليه اشار عمر رضي الله تعالى عنه ش اي الى عدم تجزى الحيضة
 اشار عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بقوله هم لو استقطعت جعلتها حيضة ونصفا ش وقوله عدة الامة حقتان لو

مجلس

والتسعة ايام وبقال الا ذاعي حتى يجوز لما ان تزوج في اليوم العاشر الفصل الثالث اذا كانت ما ما فعدتها ما منعت المانع عند الاثر
وعن علي رضي الله تعالى عنه تعديا بعد الايام كما يجي الفصل الرابع ان عدتها ستبنة سن وقت الوفاة عند الاكثر وكان
على رضي الله تعالى عنه يقول من وقت العلم بالموت هم وعدة الامة شهران خمسة ايام لان الرق نصف شئ لان الشهور
اقابها للتعنيف فتعديها وعليه الامة الاربعة والمجهور من السلف الا ما نقل عن ابن سيرين والظاهرية وقد ذكرناه
كذلك الحكم في الديرة والمكاتبه وام الولد والمستسماة على قول ابي حنيفة اما اذا مات مولى ام الولد فعدتها ثلثات حيض
او ثمانية اشهر على ما يجي انشاء الله تعالى هم وان كانت ما لما شئ يعني وان كانت المتوفى عنها زوجا حامل ما فعدتها ان
تفصح حملها شئ سواء كانت حرة او امه او ام الولد او مطلقة او بعد الفسخ من النكاح الفاسد او اوطى بالنبذة هم لا طلاق
قوله تعالى واولات الاحمال جلبن ان يضعن حملن شئ وعليه فقهاء الامصار واكثر السلف وعن علي وابن عباس رضي
الله تعالى عنهم في رواية تعد المتوفى عنها زوجا بعد الايام ثمانية اشهر وعشر فبها ثلثات حيض حتى لو ماتت ثلثات
حيض لم يمض لاربعة اشهر وعشر الا تحضف الحدة حتى تيمم الاربعة ولو تمت الاربعة ولم تحض الا تحضف حتى تمضي ثلثات حيض ذكره
في فتاوى قاضي خان هم وقال عبد الله بن مسعود من شاء بالنبذة ان سورة النساء والقصرى نزلت بعد الآية التي في سورة
البقرة شئ واحد وهذا عن ابن مسعود اشارة الى قوله تعالى واولات الاحمال اجلن متاخرا عن قوله تعالى تيربعسن بالفسوس
فيكون ناسخا في ذوات الاحمال قوله بالنبذة من الباطلة اي الملائمة من البطل وهو الممن يقال عليه سبلة الله بفتح الباء
ونمها اي نعمة الله وتبائل القوم وابتلوا اذا اعلنوا وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ سبلت الله على الكاذب منا قالوا
اي شريعة في زماننا ايضا دار او بسورة النساء والقصرى لهما البنى اذا طلقت النساء وهي بعد سورة التغلبن والاسورة
النساء الطولى في بعد آل عمران وهي قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى اخر السورة واراد
بالتى في سورة البقرة الآية التي فيها وهي قوله تعالى والذين يوفون منكم ويذرون ازواجا تيربعسن بالفسوس الاربعة اشهر وعشر
يعني ان قوله تعالى واولات الاحمال في سورة النساء والقصرى وهي اخر الايتين نزلت الا سبعة لقوله تعالى الاربعة اشهر وعشر
حق عدة الحامل قاضية عليه قال الا ترازى وروى اصحابنا في المبسوط وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالنبذة الى اخره قلت
هذا اخرجه البخارى في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل البقرة عنه قال يجعلون عليها التغليب ولا يجعلون عليها الرخصة انزلت
سورة النساء والقصرى بعد الطولى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن واما الا ترازى ايضا ورواية اصحابنا في المبسوط
وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالنبذة الى اخره قلت هذا اخرجه البخارى في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل سورة البقرة
وروى في السنن مسندا الى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال من شاء لا غنة لانزلت سورة النساء والقصرى بعد الاربعة

وعدة الامة
شهران وثمانية
ايام لان الرق
منصف
وان كانت
حامل
فعدتها ان
تفصح حملها
لا طلاق قوا
تعدا ذوات
الاحمال اجلن
ان يضعن
حملن وقتك
عبد الله بن
مسعود روى
من شاء بالنبذة
سورة النساء والقصر
نزلت بعد الآية التي
في سورة البقرة

بنيان انه لما بقي في حق الزوج
 يجعل باقيا في حق العدة لئلا
 ياتيهم بينهما ولو قتل على
 ردة حتى يرثه امرأته
 فعندنا على هذا الاستدلال
 وقيل هذا تعالبا لحيض بها
 لا لجماع لان السكينة حينئذ
 مائة يومية الى وقت
 اسوت في حق الارث لان
 اسلمة لا تؤثر من الكافر
 ان اعتقت لامة في
 عدتها طلاق رجعي تنقل
 عن مال الى عدتها الحرام
 لقيام النكاح من كل وجه
 وان اعتقت وهي مستوتة
 او متوفى عنها زوجها تنقل
 عدتها الى عدتها الزوج
 النكاح بالبينونة والموت
 وان كانت امة فاعتدت بالشر
 ثم لا الدم المتفق ما مضى من
 عدتها
 واما ان تنافى العقبان
 ومعه اذا رأت الدم على
 انعاده لان موده لا يبطل
 الا باس هو الصحيح

بالردة لا بالموت هم ولما شئنا في الابن مبنية ومحمد انه شئنا اي ان النكاح هم لما بقي في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة
 اعتنا على جميع مباحث اي بين العدة من الامانة مبنية حقيقة وتوفي عننا زوجا احكامهم ولو قتل على ردة حتى يرثه امرأته شئنا يعني
 صرح استحقاقا الى وقت الردة لان السلم لا يرث الكافر وهو جواب عما استدلل به ابو يوسف فقال لا يرثي ان المدة اذا قتل
 اروات على ردة ترثه زوجة المسلم وليس عليها عدة الوفاة بالاجماع لان زوال النكاح كان برده بجهنم فكذلك زوال النكاح
 بنا بالطلاق البائن لا بالموت وتقرر ان ذلك ايضا على هذا الامانة يعني تعدد البعد والجلوس وهو معنى قوله هم فعدها على
 الانكاح من المدة كورثه يعني ان ما بيننا من الاجماع لان النكاح ما اعتد به الى وقت الموت في حق الارث لان المسلمة
 لا يرث من الكافر فان اعتقت الامة في عدتها من مطلق حتى اتلفت عدتها الى عدة الخواصر من وقت الطلاق فليعلم ان
 سورة الامة النكوة طلاقا زوجا جازما ثم فقهنا مولا في عدتها تحولت عدتها الى عدة الخواصر من وقت الطلاق فليعلم ان
 تعدد ثلثات حيض ان كانت من تحيض في ثلثات شهر كانت من لا تحيض هم وان اعتقت وهي مستوتة شئنا اي وان اعتقت
 الامة المطلقة وهي مستوتة اي والجماع انما طلاقا باينا او ثلثا او متوفى عنها زوجها شئنا اي او كانت متوفى عنها زوجها
 هم لم تنقل عدتها الى عدة الخواصر لان النكاح بالبينونة والموت شئنا فاذا كانت كذلك لا تعتد بحديثين او شبه ونصف
 او شبه من خمسة ايام على حسب استلاف حالها وبه قال الشافعي في الاطراف واعدوا سحاق وهو قول الحسن الشاذلي والشافعي في مالك
 الاكل وهو قول ابى ثور وعن عطاء والنزهي وقادوكيل فيها اعتبار الجمال اعتمدوا فان قيل العدة حكم زوال الزوجة حكم
 الزوال ثبت عند الزوال فينبغي ان لا تحول العدة في الرجعي ايضا لان عند الزوال امة والامة بعد من وقت الطلاق حسب
 بانها انما تحولت العدة لان سببها هو الزوال ثم وليس مستقر فكانت سرودة ايضا لرد وسببها فتغيرت ولما تحولت بالموت
 من الاقراء الى الشهود بخلاف البائن فان سببه مستقر ليس بمبرور فلم تحول العدة بالعتق وفي شرح الاقطع عن الشافعي قوله
 في كل واحد من الرجعي والبائن في عدتها يتقل فيها وفي الاخر لا يتقل فيها وفي غيره هم ولو اعتقت في أثناء العدة فهي كالمرأة
 في قول وكالاته في قول وفي القول الثالث ان كانت رجعية اعتقت بالمرأة وان كانت امة فتعد بقرب من هم وان كانت
 ايسة فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم تنقضي ما مضى من عدتها وعليها ان تنالف العدة بالحيض شئنا لان الشهر في الائمة
 يدل عن الحيض لا عن غيره بالبدل مع القدرة على الاصل فلهذا الدم سلم ان الاياس عن الاصل لم يكن متحققا والشرط هو
 الاياس الى الموت كالقدية في شيخ الثاني هم ومغناه شئنا اي متى ما ذكره القدر ويرى لان السائة من سائل العدة
 هم اذ رأت الدم على العادة شئنا التي كانت قبل الاياس يعني كثيرة اساليا اذ كانت باية ليرة لا يكون حيفا بل كان
 ذلك من فتن الرحم فكان فاسدا لا يعلني به حكم الحيض هم لان عودا شئنا اي عود العادة هم يبطل الاياس هو الصحيح

٢

شخص اخر عن قول محمد بن قاتل الرزبي فانه كان يقول ان المالك يحكم بانها فاما اذا انقطع الدم منها او انما شئ يحكم بانها
 وكانت ابنة تسعين سنة ونحوها فزوت الدم بعد ذلك لم يكن جدينا وقيل هذا على قول من وقت الالباس وقتا ثم نطق انها ليست
 ثم لم يكن بجلا ففتت ان العدة بالحيض كذا ذكره المحاسن ثم ظهر انه لم يكن ملقا وهذا شئ اى عدم ظهور الخلق معه لان شرط الخلق
 تحقق الباس وذاك شئ اى تحقق الباس هم باسند ابنه بنجر الى المات كالتقية في حق الشيخ الفاني شئ يعني ان شرط
 الخلق في الشيخ الفاني استمررا بنجره العدة فكذا انها هم ولو كانت حيتين ثم ليست تعد بالشهر ثم زنا شئ اى اخر ازاهم
 عن الجمع بين البديل والمبدل شئ فانه لا يجوز فان قلت يشكل بين يعلى بالا بما حديث يجوز ولا يشترط العجز الى المات قلت ان
 العسل او بايا ليست تلحق بل الالباس بعض الشئ لا يكون خلفا عنه كالكبر والسجود اما العدة بالاشهر بل عن العدة بالحيض والكل
 الاصل لا يبدل غير مكر فان قلت المعلى اذ سبقته الحديث ولم يجد المات حتى نيم ونبي يجوز فتا البديلة في الطهارة وان كانت لكن
 لا يرجع بينها لاد لا كل احد ما يصحها هم والمنكحة تكا فاسدا او الموطورة تشبهه عدتها الحيض في الفقرة والموت شئ
 اراد بالكلح الفاسد النكاح بغير شهود وكلح الاخت في عدة الاخت وكلح الخامسة في عدة الرابعة اراد الموطورة تشبهه
 ما زلت اليه غير امراته وقال المالك المشيد في الكافي اذا دخل الرجل بالمرأة على وجهته او كلح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث
 حيض من كانت حرة وحيضتان ان كانت امه وسواء من مات عنها او فرق بينها وهو حي فان كانت لا تحيض من غير او كبر فعدة
 المدة ثمانية اشهر وعدة الامه شهر ونصف هم لاننا شئ اى لان العدة هم المتوفى عن برادة الرحم لا نقصا حق النكاح
 شئ اذ لا حق للنكاح الفاسد والوطى يشبهه هم والحيض هو المتوفى شئ ولا فرق في ذلك بين الفقرة والموت فان
 قبل خطلي هذا وجب ان يقتضى حيفته واحدة او شهر كما في الاستبراء وليس كذلك اجيب بانها انما كانت ثلاث حيض لما انما يشبهه
 بالحققة فان احكام العقد الفاسد اذ لا يوزن من حكم الصحيح كما في البيع الفاسد والمباة الفاسدة فانها يفيدان زيادة الصحيح
 غير ان ثبوت الملك يتوقف على قبض كونهما فيه ولذلك ثبت اجر الثلث دون المسمى كذلك وهورنا ايضا لم يثبت عدة الوفاة
 كونهما فيه فان عدة الوفاة لزيادة اظهار ان سلف نفوت فتمت النكاح والنفقة في النكاح الصحيح دون الفاسد فلذلك ختمت
 بالصحيح ولكن لما كانت فيه بتمه النكاح الحق بالصحيح في اعتبار مدة العدة احتياطا هم واذا مات مولى ام الولد او عتقا فاحتل
 ثلاث حيض وقال الشافعي حيفته واحدة لانها نجب بزوج والى لك اليمين فتا بتمه الاستبراء شئ ولذا لا تختلف بالحياة والوفاة
 وبه قال مالك واحمد هو قول عمر ومائشة وابن اسيب وابن سيرين وابن جبير وملاس وعمر بن عبد العزيز والزهري والاوزاعي
 واسحاق وعند الظاهرية لا استبراء على لم الولد لاني العتق ولا في الموت وتزوج من ثارات اذا لم تكن حاملا وقال الاثراري
 وقال الشافعي عدة ما حيفته واحدة ان كانت من حيض وان كانت من لا تحيض شهر وقال مالك في الموطا ودعها حيفته

نظروا انه لم يكن خلا
 وهذا لان شرط الخلق
 تحقق الباس وذلك
 باستدانة الفجر الى
 المات كالتقية في
 حق الشيخ الفاني ولو
 حاضت حيتين
 شهر ليست تعد بها
 لشهرين فقولن للجمع
 بين البديل والمبدل
 والمنكحة تكا حافا
 والموطورة بضمها عدل
 فهما الحيض في الفقرة
 والموت لهما التعرج عن
 برادة الرحم لا نقصا حق
 النكاح والحيض هو المتوفى
 واذا مات المولى على ما
 انتقوا فعدة ما كانت
 حيض وقل الشافعي
 حيفته واحدة لانها
 نجب بزوج والى لك اليمين
 فتا بتمه الاستبراء

ولما انما وجبت نكاح
 الفرائض فلتنبه على الحكم
 ثم انما كلفه عمره فانه
 قال عداكم الولد ثلث
 حيض ولو كانت ممن لا
 تحيض فعد بها ثلثة اشهر
 كما في النكاح واذا ما
 للصغير عن امه او وليه
 فعد بها ثلث ثلثها
 وهذا عند ابن حنيفة و
 محمد بن داود ابو يوسف
 عندنا اربعة اشهر وعمر
 وهو قول الثاني في الكل
 ليس ثبت للنسب منحصرا
 كالحادث بعد الموت
 اطلاق قوله بعد اولات
 الاحمال اجل ان يضع
 حبلهن ولا يها معدة مهنة
 وضع الحمل في اولات الاحمال
 قصرت المدة او طالبت
 لا تعرفون وانما الوتره بها
 مع جوازها لكونها حق
 النكاح وهذا يقتضي
 وان يكون الحمل جازما

واحدة واذا لم تحض ثلثه اشهر وربع قال احمد بن حنبل قال في شرح المطلق ومن اصابها بالثاني من قال انه ليس بعدة وانما هو
 استبراهم ولما انما اش اى العدة هم وجبت بزوال الفرائض فثبتت عدة النكاح شى معنى اذا طلق ام الولد زوجها
 ورمى من لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر وربع لا يقتضى بحقيقة واحدة هم واما ثمانية شى اى فى الحكم المذكور هم عمره معنى الثلثة
 فانه قال عدة ام الولد ثلث حيض شى هذا غريب ولكن روى ابن ابي شيبة فى مصنفه عن عائشة بن ابي بن يوسف عن الامام
 عن يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن العاص ام ام الولد اذا عتقت ان تعد ثلث حيض وكتب ابى عمر رضى الله تعالى عنه فكتب
 بحسن رايه وروى محمد بن الحسن فى الاصل عن علي وابن مسعود وابراهيم انهم قالوا عدة ام الولد ثلث حيض فسموه عدة
 فعدوا ثلثات وقال الكوفي فى مختصره عندنا المروى قال عندنا يحيى بن آدم عن ابى خالد عن حجاج عن
 عن الحارث عن علي بن عبد الله بن ابي عبد الله عن ام الولد ثلث حيض اذا مات عنها سيدا وروى الحكم عن علي بن ابي
 الله تعالى عنه قال ثلث حيض عن عطاء ثمانية قروء وعن ابراهيم عدة ام الولد ثلث حيض هم ولو كانت شى اى ام الولد
 هم ممن لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر كما فى النكاح شى معنى كما يجب ان تعد ثلثة اشهر اذا طلقها زوجها واما الصغير
 عن امرته وبها جليل فعدتها ثلث حيض فعدتها ثلث حيض فعدتها ثلث حيض فعدتها ثلث حيض فعدتها ثلث حيض فعدتها ثلث حيض
 انما شى والى واهد هو قول ابى حنيفة واما ام لان الحمل ليس ثابتا بالنسب منه شى اى من الصغير فعدار
 كالحادث بعد الموت شى معنى بان تقع بعد الموت لسته اشهر فصاعدا من يوم الموت عند ناته المشايخ وقال بعضهم
 بان اتى به اكثر من ستين وقال فى نهاية الاول السبع وتفسير قيام الحمل عند الموت ان تعد لاقبل من ستة اشهر من وقت موته
 كذا فى الفوائد النظرية هم ولما شى اى لابي حنيفة ومحمد طلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجل ان يضع
 شى معنى من غير فعل من ان يكون الحمل من النجس من غير فنى عدة الطلاق او الوفاة بخلاف ما اذا حدث الحمل بعد موت
 البعضى حيث تعد بالاشهر لاسانها لم تكن حاملها عند الموت فلم تدخل تحت الآية المذكورة ولا يرد عليها امره الكبير اذا قبلت بعد موته
 لاقبل من ستين حيث تعد بوضع الحمل وان لم يكن الحمل وقت الموت لان النسب لما ثبت منه وهو امر شرعى حكم بوجود الولد
 ايضا عند الموت كما تبعا حكم شرعى وهما فيما نحن فيه لا يثبت النسب فلم يكن اثبات الحمل عند الموت حكما ولا منها مقدرة شى
 دليل مقول لهما اى ولان عدة الوفاة مقدرة هم بوضع الحمل فى اولات الاحمال قصرت المدة او طالبت لا تعرف شى
 اى غير مقدرة لا تعرف هم عن فراغ الرحم بشرعها شى اى شرع عدة الوفاة اى بشرعيتها هم بالاشهر ووجود الامر
 لكن قدرت لقضاء حق النكاح وهذا المعنى شى معنى قضاء حق النكاح هم تحقيق فى البعضى وان لم يكن الحمل منه شى فاذا
 كان كذلك تعد امرته بوضع الحمل نفس قوله تعالى واولات الاحمال هم بخلاف الحمل الحادث شى جواب عن قول الشافعى

ك

فصار كالمحل للموت بعد الموت هم لا يشترش اي لان الثاني انهم وجبت العدة بالشهر ثم قبال النكاح بآية الترتيب
 هم فلا تغير بعد موت المحل وفيما نحن فيه ش اي فيما اذا مات الصبي عن امراه وبها جل هم كما وجبت ش العدة هم وجبت
 سعدة ش اي حال كونها سعدة هم سعدة المحل ش وهو وضع المحل لاسناده اولات الاحمال هم فافترش اي
 افرق المحل القاييم عند الموت والموت بعد هم ولا يلزم امراه الكبير جواب عما يقال اذا مات الرجل ولم تكن امراه ما لا ينفك
 الرضعا العدة بالشهر ثم اذا ظهر المحل تكون عدتها بوضع المحل فقد تغيرت العدة بوضع المحل فاجاب بقوله
 ولا يلزم امراه الكبير هم اذا حدث بها الجسل بعد الموت ش اي بعد موت الزوج هم لان النسب ثبت
 منه فكان ش اي المحل هم كالتاييم عند الموت كما ش تعالى حكم شرعي اخر وهو ثبت النسب ان النسب بلا محل
 لا يثبت في امراه الصغير لما ثبت النسب لم يمتح الى جعل المحل قايما عند الموت فكان المحل سفاقا الى اقرب الاوقات
 فكان ابتداء عدتها بالشهر لا محالة هم ولا يثبت نسب الولد في الزوجين ش اي فيما اذا كان المحل قايما عند موت
 الصغير وفيما اذا كان جاذا بعد موته هم لان الصبي لا ما له فلا يتصور منه العلوق ش بل ما له فلا يثبت النسب هم
 والنكاح يقوم مقامه ش اي مقام الماء وقال الا تترابي اي مقام العلوق بذابواب عما يقال النكاح سوجب ويقام
 مقام الماء بقوله صلى عليه وسلم الولد للفراش فاجاب بقوله والنكاح يقوم مقامه هم في موضع التصور ش اي في موضع
 تصور الوطى هم واذا اطلق الرجل امراته في حاله الحيض لم تعد بالحيفه التي وقع فيها الطلاق ش لم تعد اي لم تحسب
 يجوز فيه ان يكون على صينته المجهول سندا الى ما تحيفه وان يكون على بناء المعلوم سندا الى المرأة هم لان العدة مقدرة
 بثلاث حيض كواصل فلا ينقص عنها ش وهذا بالاجل عجلان الطهر الذي وقع فيه الطلاق فانه محسوب عند الكائن الثاني
 هم واذا وطئت العدة بشبهة ش اي العدة عن طلاق باين رجل وطئها بشبهة ان قال فقتلها تحمل اي فم عليها عدة
 اخرى وتداخلت العدتان ش وقال الشافعي في قول وشار الى صورة التداخل بقوله فيكون ما تراه ش اي المراه
 هم من الحيض محتبا منها ش اي من العدتين هم جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام
 العدة الثانية ش هذا الذي ذكره المصنف اعلم من ان تكون العدتان من جنس واحد او من جنسين واعلم من ان
 يكون الواطى هو الزوج او غيره فلهذا اربعة صور واولى ان تكون العدتان من جنس واحد ان كان الكل حيفا واذا
 ان يكونا من جنسين بان يكون احدهما عدة الوفاة والثانية ما ذكرناه وهو ان الواطى هو الزوج والرابعة ان يكون
 الواطى غير الزوج بان المطلقة تزوجت في عدتها برجل فوطئها برجل ثم فرق بينها وفلانسا فوجب عليها عدة آخر
 نفى هذه الصور كلها بنجب العدتان وتداخلان عندنا وصورة التداخل ذكرها المصنف بقوله هم وهذا عندنا

لان وجبت العدة بالشهر
 فلا تتغير بعد موت المحل
 فيما نحن فيه كما وجبت
 سعدة ش اي حال كونها
 سعدة المحل ش وهو وضع
 المحل لاسناده اولات الاحمال
 هم فافترش اي افرق المحل
 القاييم عند الموت والموت
 بعد هم ولا يلزم امراه
 الكبير جواب عما يقال اذا
 مات الرجل ولم تكن امراه
 ما لا ينفك الرضعا العدة
 بالشهر ثم اذا ظهر المحل
 تكون عدتها بوضع المحل
 فقد تغيرت العدة بوضع
 المحل فاجاب بقوله ولا
 يلزم امراه الكبير هم اذا
 حدث بها الجسل بعد الموت
 ش اي بعد موت الزوج هم
 لان النسب ثبت منه فكان
 ش اي المحل هم كالتاييم
 عند الموت كما ش تعالى
 حكم شرعي اخر وهو ثبت
 النسب ان النسب بلا محل لا
 يثبت في امراه الصغير لما
 ثبت النسب لم يمتح الى جعل
 المحل قايما عند الموت
 فكان المحل سفاقا الى
 اقرب الاوقات فكان
 ابتداء عدتها بالشهر لا
 محالة هم ولا يثبت نسب
 الولد في الزوجين ش اي
 فيما اذا كان المحل قايما
 عند موت الصغير وفيما
 اذا كان جاذا بعد موته
 هم لان الصبي لا ما له
 فلا يتصور منه العلوق
 ش بل ما له فلا يثبت
 النسب هم والنكاح يقوم
 مقامه ش اي مقام الماء
 وقال الا تترابي اي مقام
 العلوق بذابواب عما
 يقال النكاح سوجب
 ويقام مقام الماء
 بقوله صلى عليه وسلم
 الولد للفراش فاجاب
 بقوله والنكاح يقوم
 مقامه هم في موضع
 التصور ش اي في موضع
 تصور الوطى هم واذا
 اطلق الرجل امراته في
 حاله الحيض لم تعد
 بالحيفه التي وقع فيها
 الطلاق ش لم تعد اي
 لم تحسب يجوز فيه ان
 يكون على صينته
 المجهول سندا الى ما
 تحيفه وان يكون على
 بناء المعلوم سندا
 الى المرأة هم لان
 العدة مقدرة بثلاث
 حيض كواصل فلا
 ينقص عنها ش وهذا
 بالاجل عجلان الطهر
 الذي وقع فيه
 الطلاق فانه
 محسوب عند
 الكائن الثاني هم
 واذا وطئت
 العدة بشبهة
 ش اي العدة
 عن طلاق
 باين رجل
 وطئها
 بشبهة
 ان قال
 فقتلها
 تحمل اي
 فم عليها
 عدة اخرى
 وتداخلت
 العدتان
 ش وقال
 الشافعي
 في قول
 وشار الى
 صورة
 التداخل
 بقوله
 فيكون
 ما تراه
 ش اي
 المراه
 هم من
 الحيض
 محتبا
 منها ش
 اي من
 العدتين
 هم
 جميعا
 واذا
 انقضت
 العدة
 الاولى
 ولم
 تكمل
 الثانية
 فعليها
 اتمام
 العدة
 الثانية
 ش هذا
 الذي
 ذكره
 المصنف
 اعلم
 من
 ان
 تكون
 العدتان
 من
 جنس
 واحد
 او
 من
 جنسين
 واعلم
 من
 ان
 يكون
 الواطى
 هو
 الزوج
 او
 غيره
 فلهذا
 اربعة
 صور
 واولى
 ان
 تكون
 العدتان
 من
 جنس
 واحد
 ان
 كان
 الكل
 حيفا
 واذا
 ان
 يكونا
 من
 جنسين
 بان
 يكون
 احدهما
 عدة
 الوفاة
 والثانية
 ما
 ذكرناه
 وهو
 ان
 الواطى
 هو
 الزوج
 والرابعة
 ان
 يكون
 الواطى
 غير
 الزوج
 بان
 المطلقة
 تزوجت
 في
 عدتها
 برجل
 فوطئها
 برجل
 ثم
 فرق
 بينها
 وفلانسا
 فوجب
 عليها
 عدة
 اخرى
 نفى
 هذه
 الصور
 كلها
 بنجب
 العدتان
 وتداخلان
 عندنا
 وصورة
 التداخل
 ذكرها
 المصنف
 بقوله
 هم
 وهذا
 عندنا

سوف اذكر في هذا الموضع من سماعناهم وقال الشافعي لا يتبدل اطلاق شئ في مذهبه تفصيل وهو ان العدين اذا كانا من شخص واحد دخلت اذ اتفقا بان لم يكن اجمال وكانت من ذوات الاشهر او الاقراء وان اختلفت بان احدهما اطلاق ففي هذا خلافا وجهان احدهما ان الشافعي كالتفقيص في الثاني لا وان كانت العدتان من شخصين لم يتبدل اطلاق ذكر في التوفيق ووجه الثاني ان اطلاق المالكية المتفقان في الاقراء والاشهر من اطلاق الاسن واعداد من شخصين ولو اختلفا كانت واحدة بالحل فيقتضيان وعند الشافعي واحد ان كانت احدهما بالحل وقد ثبت ثم تعود الى الاقراء هم لان المقصود من العدة هو العبادات فانها شافعي فان العدة هم عبادات كف عن التزويج والخروج شئ من البيت والمنع عن الزينة وغيره في مدة معلومة فلا يتبدل كالتفقيص في يوم واحد شافعي كما لا يتبدل في الصوم وانه كف عن اسقاء الغنم في وقت مقدور وهو اليوم فلا يتبدل في يوم واحد فلا يتبدل فيه وكذا في العدة هم واما ان المقصود شئ من العدة وهو التعرف عن فراغ الرحم شافعي في ذوات الاقراء هم وقد حصل شئ المقصود هم بالواحدة شافعي الواحدة فلا حاجة الى عدة اخرى هم فثبت اطلاق شافعي ولا يقال ينبغي ان يكتفى بالحقيقة وعدة الموطوعة بالشيء وكذا الفاسد بثباته في اقل من اربعة اشهر لا يمينان الفاسد الحق بالصحيح في اعتبار مدة العدة هم ومعنى العبادات ما كان شافعي جواب عن قول الشافعي لان المقصود هو العبادات وقد عبر الجواب ان معنى العبادات في العدة ما كان غير مقصود لان ركنها حرمة الازدواج والخروج قال الله تعالى ولا تفرقوا هذه النكاح حتى يبلغ الكتاب اجابه في اجل والاحمال اذ اجتمعت بمدة واحدة كرجل عليه ديوان موجهة للاساس بانها تقتضي بمدة واحدة ثم استخرج كون معنى العبادات فيها طريق التبعية لا بالقصدي لقوله لا يترى انها شافعي اي ان العدة هم تقتضي بدون علمها شافعي اي علم المرأة هم ومع تركها كلف شافعي عن الخروج والاذى حتى اذا خرجت او تزوجت بزوج اخر لا تبطل العدة ولو قال معنى العبادات فيها ركن مقصود لم يقتض بدون الكلف لان العبادات لا تحقق ببلان ركن فان قلت لا نسلم ان المقصود وتعرف براءة الرحم فلو كان كذلك لم تجب العدة على العبدية واللايسة والمتوفى عنها زوجها لانه لا شغل في العبدية وفي المتوفى عنها زوجها لا اجتماع الزوج الى ذلك قلت العبدية التي تحمل الوطى تحمل العلوق وكذا اللايسة فدار الحكم على دليل الشغل هو الوطى لان العدة كفي في ايجابها توهم الشغل وان كان بخلاف العادة المتوفى عنها زوجها المأتم فيها الى التعرف قايمة لعبادة ما الزوجين عن الاختلاط لان ما الاول محرم في نصيبه وكذا ما الثاني فان قلت لو كان الشافعي معتبرا ليدخل اقراء عدة واحدة قلت لا نسلم الملازمة لان التعريف بحقيقة واحدة ليس كالتعريف بثلاث في حصول المقصود لان المقصود ومن الاول في تعريف الفرج ومن الثانية انها خطر النكاح فقاينه ومن الاسنبراء ومن الثالثة انها شرف المحرم

وقال الشافعي انه
يتبدل اطلاق
المقصود هو العبادات
فانما عبادات كف
عن التزويج والخروج
خلو من اربعة اشهر
في يوم واحد لان المقصود
التعرف عن فراغ الرحم
وقد حصل بالوحدانية
فتبدل اطلاق معنى العبادات
تاكيد الاثرى انها مقصود
بدون علمها و
مع تركها الكلف

وبهذا المقصود لا يجعل باليمين الواحدة وقال لا كل فيه نظر لان المصنف لم يعلل الا بالتعرف عن فراغ الرحم فكان السؤل
 وار عليه انتهى قلت تعليله بالتعرف عن فراغ الرحم يقتصر عليه لا ينافي التعليل بغيره فلا يرد عليه شيء من المعتدة وعن
 وفاة اذا وطئت شبهة تعد بالشهر ونحوه من الحيض فيها شئ اى في الشهر ثم تحقيقا للتدليل بقدر الاسكان
 شئ قال في البسيط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما تعليله بالبيعة وما تجب من الاول تمام اربعة اشهر
 وعشر عليها ثلاث حيض للآخر عقيبا نصت بعد التفرق من عدة الوفاة ايضا من ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة شئ لان العدة الموجبة للعدة الطلاق او الوفاة فلا بد من اقرار المعلوم هو وجوب العدة
 بتمامها وعليه الاية الرابعة وجوب الصداقة والتابعين هم فان لم تعلم شئ اى فان لم تعلم المرأة هم بالطلاق او الوفاة
 شئ اى او لم تعلم بوفاة زوجها بان كان غايها هم حتى سقطت مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة
 الطلاق او الوفاة شئ اى وفاة الزوج هم فيصير ابتداءه من وقت وجود السبب شئ وعن علي رضي الله تعالى
 عنه انها تعد من يوم ياتيها الجوزة قال كى ان ناست بليته تعد من يوم الموت والطلاق والا فمن يوم الجوزة قال
 داود طلاق الغائب لا يقع اصلها حتى ياتيها الجوزة وتعد السنونى عنها زوجها من خبر يومهم وشايعها شئ اى او يومهم طلاق
 وسقطت لاجتماع التصوف الذين هم اهل البدع هم يفتنون في الطلاق ان ابتداءه شئ اى ابتداء العدة هم من
 وقت الاقرار فلياليتها الموضوعة شئ بان يبرأ منها على الطلاق وانقضاء العدة يمنع اقرار المريض بها بالدين
 والوصية او يتبرأ منها على انقضاءها بان يزوج اختها او ارباسا او في الذخيرة قال محمد في الامسح بجمع العدة من
 وقت الطلاق واختار اشاع الخ على انها تجب من وقت الاقرار بحقوقه عليه وزجر على كتمان الطلاق ولكن لا تجب
 لها نفقة العدة والسكنى لان ذلك حتما وقد اقرت هي بسقوطه في بني على قول هو لا ان لا يجعل له التزويج بانها واربع
 سوا لا تنقض العدة من وقت الاقرار هم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفرق او غرم الوطى على ترك وطئها
 شئ بان اخبر انه ترك وطئها والاخبار امر ظاهر فيدار الحكم عليه اما اخر الوطيات فلا يعلم لاحتمال وجود غيره اى غير الوطى الذي
 وجد وفي الخلاصة وكذا في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقبول بقوله تركك او بالقوم مقامه بان يقول
 تركتها وملت بيدها وقال زفر من اخر الوطيات شئ وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال ابو بكر البجلي تجب العدة من
 وقت التفرقة وقال داود لا عدة في النكاح الفاسد لان الوطى هو السبب الموجب شئ اى للعدة اذ لو لم يطأ لم
 تجب العدة هم ولما ان كل وطى وجد في العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة شئ تقديره القول بالموجب هو ان
 يقال سلما ان الوطى هو السبب الموجب هو تمكن جميع الوطيات التي بعد العقد الفاسد بمنزلة وطية واحدة

بنهية
 والعقد في وفاة اذ وطئت
 تعد بالشهر ونحوه
 ما تراه من الحيض فيها
 تحقيقا للتدليل بقدر
 الامكان وابتداء العدة
 في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة
 لم تعلم بالطلاق او الوفاة
 حتى مضت مدة العدة فقد
 انقضت عدتها لان سبب
 وجوب العدة الطلاق او الوفاة
 فيعتبر ابتداءه من وقت
 السبب ومشايعها
 في الطلاق ان ابتداءه من وقت
 الاقرار فلياليتها الموضوعة
 والعدة في النكاح الفاسد
 عقيب التفرق او غرم الوطى
 على ترك وطئها وقال زفر
 من اخر الوطيات لان الوطى
 هو السبب الموجب لنا
 ان كل وطى وجد في العقد
 الفاسد يجرى مجرى
 الوطى الواحدة

لاستناد الكل الى الحكم
واحد ولهذا يكفي في الكل
بهم واحد فقبل النكاح او
الزواج لم تثبت العدة مع جواز
وجود غيره لان التمكن على وجه
الشبهة اقيم مقام حقيقة
الوطى لحفظه ومساوئ الحاجة
الى معرفة الحكم في حق غيره
ولا اختلفت العدة انقضت
عدا ولكن بها الزوج كان القول
قوله اسمع الي من لا بها ابينة
في ذلك وقد انتهت بالكذب
فتحلف كل واحد اذا اطلق الرجل
امرأته طلاقا بانثا ثم تزوجها
في عدتها وطلقها قبل الزواج
بها فعليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبلة وهذا عند
ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد لا عليها نصف المهر
وعليها اقام العدة الاولى
لان هذا طلاق قبل الميسر
فلو يوجب كمال المهر ولو اتيانا
العدا

هم لاستناد الكل الى حكم عقد واحد
النكاح ترتفع بالطلاق هم ولو نكح
المتكبر او الغرم لا تثبت العدة مع جواز وجود غيره
وطية لا يؤخذ الا بالفرق والغرم والوطى الا بالفرق لا يثبت عليه لما قلنا انه يجوز ان يوجب غيره هم وان التمكن من طبع
اشراى لان التمكن من الوطى هم على وجه الشبهة اقيم مقام حقيقة الوطى بخلافه اشراى لخطاء الوطى هم وساس الحاجة
ش جواب عما يقال لا نسلم ان حقيقة الوطى امر غيبي بالنسبة الى الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين والحاجة الى معرفة
ايماما جاب بقوله وساس الحاجة هم الى معرفة الحكم في حق غيره اشراى لغير الوطى وغيره هو الزوج الذي يريد ان يزوجها
واخت الموطوءة والزوج سواء اقامت العدة انقضت عدتي وكذا بها الزوج كان القول قولها مع ايماني
الانما يثبت في ذلك اشراى في اخبارنا انفسا عدتها لان هذا لا يعلم الا من جهتها وقد انتهت بالكذب فجلت كالزوج من
افتح الابل اذا ادعى الرد او الملاك وكذا به المردع كبر الدال وقال فخر الاسلام اذ حلفت صدقت معناه ان حلفت بطلت العدة
وان حكمت لم تطل بل اقيمت كما كانت وقال لا تترأى وبها ليس بتفاوت على الرجعة بل على ابقاء العدة فلا ينفقنا على حنيفة
يعنى الاستحقاق عنده في الرجعة هم واذا اطلق الرجل امرأته طلاقا بانثا ثم تزوجها في عدتها فطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل
وعليها عدة مستقبلة وهذا اشراى في الحكم المذكور هم عند ابي حنيفة وابي يوسف ش وانما زاد هذا اللفظ
قوله هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لان هذه المسئلة من سائل القدرى ولم يذكر فيها ابا حنيفة وابي يوسف فتأمل في قولنا
طلاقا بانثا الى قوله وعليها عدة مستقبلة ثم قال شل اقال المصنف هم وقال محمد لما نصف المهر وعليها اتمام العدة الاولى ش
وعندنا فيرجب نصف المهر الثاني ولا عدة عليها على هذا الخلاف او تزوجت المرأة غير نفقة ودخل بها وفرق القاضي بينهما بخصمته
الوطى والزمه المهر الزمها العدة ثم تزوجها في عدتها بغير وطى ففرق القاضي بينهما قبل ان يدخل بها كان لها عليه المهر الثاني
كاملا وعليها عدة مستقبلة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان تزوجها بعد انقضاء العدة كان لها نصف المهر في قولهم
كذا ذكر الحاكم الشيب في الكافي باب الاكفاء وفي شرح الكافي قوله طلاقا بانثا وكذا لو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق ثم تزوجها
في العدة ثم قال ومعهما انما تزوجت بغير نفقة وقد ذكرنا ان الان وسف في الزيادة هذه السائل مبنية على اصل واحد وهو
ان الدخول في النكاح الاول بل يكون دفولا في النكاح الثاني ام لا فعند ابي حنيفة وابي يوسف يكون وهو رواية عن
احد هم لان هذا طلاق قبل الميسر اشراى قبل الدخول والمطلوعة يصحتم فلا يوجب كمال المهر ش وكل طلاق كذا في
كمال المهر بل هو نصف المهر انفس هم ولا يثبتان ش اشراى ولا يوجب اليها اثبتان هم العدة ش لان العدة

لا تجب في الطلاق قبل البين بنفسه ايضا واما كمال العدة الاولى انما وجب بالطلاق الاول الا انه لم يفسد بشي من كمال
 العدة الاولى من حاله الزوج الثاني شي لعدم اختلاط المياه هم فاذا ارتفع شي اي تزوج الثاني هم بالطلاق الثاني
 في حكمه شي اي حكم الطلاق الاول لانه لما طلقها ما يابلا ودخل فصار النكاح الثاني كالمعدوم فوجب عليه كمال العدة الاولى
 هم كما لو اشترى ام ولد ثم اعتقها شي مودة رجل اشترى امراته وهي امته فولدت منه فسد النكاح وكانت حلالا له بالملك
 فلما باس بان تميزين ولا تبقى الطيب لانها غير معتدة في حقها لان العدة اثر النكاح فلما كان الملك ينافي اثر النكاح ينافي اثره
 لكننا معتدة في حق غيرهم في حق غيرهم اذا اراد ان يزوجها من غيره ليس له ذلك حتى تخفص حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول فكانت معتدة
 في حق غيرهم ثم اذا اعتقها بعد الشراء فليها ثلاث مفيض لانها صارت ام ولد من اشترى ابا بعد ولدت بالنكاح وعلى ام الولد
 ثلاث مفيض لكننا في الطيب الزينة في الميقتين الاولتين استحسانا في القياس ليس لهما ذلك لان الحيا ولم يميز ما عند زوجها
 الفقرة فلما لم يزوجها بعد ذلك وجه الاستحسان ان العدة وجبت عليها بالفرقة لكنها لم تغير ذلك في حق المولى لكونها حلالا له بالملك
 فغير تلك العدة وفق المولى والعدة بعد الفرقة من كل وجه صحيح فيها الحد وانما في الميقتين الثانية فلما حاد عليها لانها لم
 بسبب النكاح بل بالحق والحد وعلى ام الولد ولها شي اي ولابا حنيقة وابي يوسف هم انما يقبضون في يد شي
 اي ان ام الولد تقبضون في يد مولا ام حقيقة بالوطى الاول او الوطى في هذا الباب بمنزلة القبض من وقد بقي اثره شي
 اي والحال انه بقي اثر الوطى والاول هم وهو العدة فاذا وجد النكاح وهي مقبوضة شي بالدخول في النكاح الاول
 هم تاب ذلك القبض شي اي في الدخول الاول هم عن القبض المستحق في هذا النكاح شي فاذا طلقها صار كالمعتق
 بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية فان قيل لو كان الطلاق بعد النكاح الثاني
 كان النكاح بعد الدخول لكان صحيحا للحقيقة كالطلاق الصحيح بعد الدخول وليس كذلك فان الواقع باين احسانه
 ليس بالطلاق بعد الدخول وانما هو كالطلاق بعد الدخول والمساوية للشئ لا يلزم ان يساويه في جميع الوجوه الا ترى
 ان المخلو كالدخول في حق كليل المهر وجوب العدة لانها مساوية حتى لو طلقها بعد المخلو كان الواقع بانها هم كالمصعب
 يشترى المصعب الذم يصير قابضا بمجرد العقد شي شبه الحكم المذكور حكم المصعب الذي اشترى المصعب الذي في يد
 من المالك يصير قابضا ايضا بقبض الذي يميم به العقد فوضع بهذا شي اي فظهر بما قرأنا من الدليل هم انه شي
 اي هذا الطلاق هم طلاق بعد الدخول شي تشبيها لا حقيقة بابل قوله قبله تاب ذلك القبض عن القبض المستحق
 هم وقال زفر لعدة عليها اصلا لان الاولى شي اي العدة الاولى هم فبسطت بالتزوج فلما تعود شي لان الساقط
 لا يعود هم والثانية شي اي العدة هم الثانية لم تجب شي لانه طلاق قبل الدخول هم وبوابه ما قلنا شي اي بوابه

واما كمال العدة الاولى
 اما يجب بالطلاق
 الاول لانه لم يفسد
 الزوج الثاني فاذا طلق
 بالطلاق الثاني ظهر
 حكمه كالمواشترى
 ام ولد ثم اعتقها لها
 انها مقبوضة في يد
 حقيقة بالوطى الاول
 وبقي اثره وهو العدة
 فاذا وجد النكاح
 وهي مقبوضة تاب
 ذلك القبض عن القبض
 في هذا النكاح كالقاضي
 يشترى المصعب
 الذي في يد لا يصير
 قابضا بمجرد العقد
 فوضوح بعد المخلو
 بعد الدخول وقال
 زفر لعدة عليها
 اصلا لان الاولى قد
 سقطت بالتزوج فلما
 تعود والثانية لم
 تجب وجوب ما قلنا

فأما من الدليل وهو أنها مقبولة في يد بقاء اثر الغيب وهو العدة هم قال ش اي القدر هي هم واذا اطلق الذي الذميه
 فلهذا عليه وكذا ش اي وكذا العدة هم واذا خرجت الحربه ش من دار الحرب هم الدنيا ش اي الى دار الاسلام
 حال كونها هم سلمه ش والاسلام ليس بشرط في عدم وجوب العدة بل الشرط هو الخروج على سبيل المرامه اي الغائبه
 وعلى فيه ان لا تعود الى دار الحرب ابد ايقال فلان رغم قوله اذا نأذهم وخرج عنهم ذكره الترمذي وقال خرج احد الزوجهين
 الدنيا سلاما وديا او سنا مناشم سلم او صار ذميا والاخر على حربهم فقد زالت الزوجيه هم فان تزوجت ش اي هذه كما جاز
 الى دار الاسلام هم جاز ش والعدة عليها لان تكون حالها ش فلان تزوج حتى تقع حلها وعليه نفس الحاكم الشهيد في الكافي
 وقال الصدر الشيباني في شرح الجات الصغير وروى محمد بن ابني يوسف عن ابني حنيفة ان مع الجبل يجوز كحل المهاجرة كون
 لا يقر بها زوجا او الصحيح جواب الكتاب يعني لا يجوز تزوجها مع الجبل هم وهذا ش اي وهذا المذكور هم كذا قول ابني حنيفة وثنا
 ش اي وقال ابو يوسف ومحمد وعليهما ش اي على التي خرج من دار الحرب هم وعلى الذميه ش التي طلقها زوجها
 هم العدة اما الذميه فالاختلاف فيها نظير الاختلاف في نكاحهم محارمهم ش يعني ان نكاح المحارم فيما بينهم صحيح عند اهل
 معتد بهم ذلك هم وقد بيناه في كتاب النكاح ش في باب نكاح اهل الشرك وقول ابني حنيفة فيما اذا كان معتد بهم انه
 العدة عليها هم يعني قول ابني حنيفة في جواز تزوج الذميه المطلقة من الذميه بلاءه انما يجوز ان كان معتد اهل الذميه
 جاز ذلك هم واما المهاجرة ش التي اخرجت من دار الحرب الى دار الاسلام هم من جاز قولها ش في ذلك هم ان الفتره
 ش بين الزوجين الذميين هم لو وقعت بسبب آخر ش كالطلاق هم وجبت العدة فكذا ش بسبب سبب النكاح
 ش من دار الحرب هم بخلاف ما اذا اجر الرمل ش اي الزوج الى دار الاسلام هم ونزكها ش في دار الحرب لا يجز
 العدة عليها بالاتفاق هم لعدم التبليغ ش اي لعدم تبليغ حكم الشرع اليها هم وله ش اي ولابي حنيفة هم قوله
 تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن ش نفى الجناح في نكاح المهاجرات مطلقا فتقيد به بما بعد انقضاء العدة زيادة على
 النص هم ولان العدة ش دليل معقول تقديره ان العدة هم حيث وجبت كان فيها حق بنى آدم ش لانها تجب
 صيانة لما محترم ولهذا لا يجب قبل الدخول هم والمولى لمحق بالمجاد حتى كان محلا لملك ش يباع في الاسواق كالبهايم
 هم الا ان تكون حالها ش يجوز ان يكون تهنئا ومن قوله والمولى لمحق بالمجاد لان سناه والمولى لاحق له الا ان يكون
 امره حالها هم لان في بطنها ولد ثابت النسب ش والفرض قائم بها كما هي فيستلزم الحج بين الطرفين ولا كذلك اذا لم يكن
 حالها فان قلت قوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلق لا يفصل بين المائل والمائل فتقيد به بالمل زيادة على النص
 فلا يجوز قلت ان قوله صلى الله عليه وسلم من كان يومين بالشهر واليوم الآخر فلا يقبل ما زرع غير حديث شهوره لا يقبل

واذا اطلق الذي الذميه
 فلهذا عليه وكذا
 اذا خرجت الحربه
 الدنيا سلمه فان
 تزوجت جاز لان
 تكون حامله وهن
 كذا عند ابني حنيفة
 وقاله عليها وعلى الذميه
 العدة اما الذميه
 فالاختلاف فيها
 نظير الاختلاف في نكاحهم
 محارمهم وقد بيناه في
 كتاب النكاح وقول ابني حنيفة
 فيما اذا كان معتد بهم انه
 عليها واما المهاجرة
 ان الفتره وجبت
 لعدتها فكذا بسبب التباين
 بخلاف ما اذا اجر الرمل
 المولى لمحق بالمجاد
 عليه ان يكون
 حيث وجبت كان فيها حق
 ان والمولى لمحق بالمجاد حتى
 كان محلا لملك لان
 تكون حامله وان بطنها
 ولد ثابت النسب

نفسه

بالقبول فجزية الزيادة بمجلات العدة فانه ليس فيها شيء من رواد الحسن عنه انه يجوز كالحامد ولا يطأ
 كما لم يجل من الزناش اى لاحرمة لما لم يجل لما الزناهم والاول ش وهو ما جدهم من كلامهم من ش لان المثل من الزنا
 لا نسب له وهما النسب ثابت من الحرب ثم علم ان المصنف لم يذكر في هذا الباب وجوب العدة على الصغيرة والكاتبة وفي غير
 طلق الصغيرة بعد الجول تعد ثلثة اشهر وعن الفضلي اذا كانت برهة تعد ثلثة اشهر بل يوقف حالها الى ان يظهر انها طلت
 بذلك الموطي ام لا فان طهر كانت عدتها بوضع الحمل والا فلا شهر وروايت في الاشهر ثلثة اعددة واختلفت شايخنا في
 الطلاق ايجاب العدة على الصغيرة واكثر المشايخ لا يعلقون لفظ وجوب العدة لانهما غير مخاطبتين بل يفتي ان يقال تعد
 وتجب العدة على الكاتبة اذا كانت تحت سلم كالمسلة لو كانت تحت ذمي فلما عده عليها في موت ولا فراق عند ابي حنيفة
 وعند ما تجب واختلف العلماء في عدة المستحقة فعدنا اى وغيرنا سواء لانها اذا كانت صاحبة العادة روت الى ايامها ما وثقوا به
 والناسية ما وثقوا به ثلثة اشهر وعند الشافعي واحد ثلثة اشهر اذا لم يوجد تمييز وقال الكسنتي في الطلاق كالوفات فتسعة
 اشهر وثلثة اشهر عدة حرة كانت او امة او كاتبة

فصل اى هذا الفصل في بيان ما يجب على المعتدات من الفعل والترك ثم قال ش اى القدوري في فقههم
 وعلى البتوتية ش هذه اللفظة تقع على المطلقة باناء اولها وعلى المختارة هم وهو المتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة
 الحداوش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الدالين المملتين مصدر من عدت المرأة اذا تركت الزنية والخطاب بعد وفاة
 زوجها وهو من نصيرهم وغرب يغرب وفتح يفتح واعدت المرأة ايضا اعدادا وادى الى الامسى الا احدثت فمى محمد كذا قال ابن
 وريد وقال ابن شداد في احكامه اعدت من الحد وهو المنع وانما صنعت نفسها والحداد ايضا ثبات الماتم
 السودهم المتوفى عنها زوجها فاقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم لا يكل لامرأة تؤمن بالشدة
 واليومم الاخران تحد على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجة اشهر وعشر اش هذا الحديث اخرجه الجماعة الا الترمذي
 عن ام عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل لامرأة تؤمن بالشدة واليومم الاخران تحد على ميت فوق ثلاث
 ايام الا على زوج اربعة اشهر وعشر او البس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا ثوب طيب الا اذا طهرت نبذة من قسط
 واطهار وفي لفظ البخاري وسلم وقد خص المرأة في طهر اذا اغتسلت من حيضها في نبذة من قسط او اطهار وقال الاكل
 وفي وجه الاستدال بهذا الحديث اشكال لان مقتضاه احلال الاعداد للمتوفى عنها زوجها لكون الاستثناء من
 التحريم احلال وليس الكلام فيه وانما هو في الايجاب ثم قال وقال في النهاية يمكن ان يقال قوله عليه السلام لا يكل
 نفى احلال الاعداد ونفسه فيحتمل ان في استثنائه اثبات الاعداد لامحالة وكان تحدير الحديث لا عمل المرأة على ميت فوق ثلثة

وعون ابى حنيفة
 انه يجوز
 نكاحها ولا
 يطأها على
 من الزنا
 ولا اول اصم
فصل في
 وعلى البتوتية
 والمتوفى عنها
 اذا كانت بالغة
 مسلمة
 اما المتوفى عنها
 زوجها فاقوله
 عليه السلام
 لا يكل لامرأة
 تؤمن بالشدة
 واليومم الاخران
 تحد على ميت
 فوق ثلثة ايام
 الا على
 زوجها
 اربعة اشهر
 وعشر

هذا المبتوتة
فذهبت
وقال الشيخ
له حلال
عليها لانه
وجبت الطلاق
للتألف
على خواتمهم
وفي بعضها
الى عمدة وقد
احتجوا
بلا بانه تعلق
تألف
نفق وناما
روى ابن النجاشي
عن النبي صلى الله عليه
وسلم في المعتدة
ان تحتجب
بالحنك
وقال الحنفية
طبيب

ايام الا المتوفى عنها زوجها ثمانية اشهر وعشرة اشهر فان كان هذا اجنابا بعد او المتوفى عنها زوجها كان واجبا لان اجنابا
الشرع اكد من الامر بهذا النسب وحدث من الشرح انتهى قلت هذا التعسف لغة من التقصير من الظن في تمام الحديث فان
المصنف ايضا اخرج الحديث بما فيه وقد ذكرناه وفيه تصريح بوجوب الاعداد على ما لا يخفى على المتأمل والمصنف من برود
اليمين يعني غزله ثم يحاك قوله بنزلة من قسط بفهم القاف وسكون السين المهملة وهو ضرب من العود وقيل ضرب من الطيب
الا واحد من لفظه وقيل واحدة طفر ويروي من قسط غفار بدون الالف لوزن قظام وهو اسم مدينة لمحيرة باليمن قوله
بنزلة اي قطعة وهو بفهم القنون وسكون الباء الموحدة والمتوفى عنها زوجها عليه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو نذ هب اسحابا وسفينا والتوربي والكال والشافعي واحمد واسحاق سوا كانت حاله او غيرها وقال الشافعي والحسن البصري
والحكم بن عيسى لا يجب قال الظاهرية فرض عليها الاعداد فان قيل الاعداد التألف على فوت النكاح وذلك مذموم قال
الله تعالى الكيلنا سوا على ما قالكم ولا تفروا بما اتاكم فكيف صار واجبا بالجبر معارفنا بالكتاب جيب بان المراد بقوله تعالى
كيلنا سوا الآية الاسي مع العليل والغرض مع العليل نقل عن ابن مسعود موقوفه ما رواه الى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم هم والامهات فذهبت في رواية في القديم واحمد في روايته هم وقال الشافعي في الجديدهم لاعدادها
ش وبه قال مالك واحمد في روايته وفي المنهك يستحب وفي قول عجب هم لانه ش اي لان الاعداد هم وجب اظهار
للتألف على فوت زوج وفي تعدد الشا اي وفي تعدد المرأة فانما تناسل من عشرة الا ان فرق الموت بينهما هم
تعدا حشما بالابانة ش حيث آسأر اليها بالفراق وايتار غير عليها هم فلان تألف بفتوة ش اي بفتوة هذا الزوج هم
ولنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة ان تحتجب بالخاء وقال المناطبيش في هذه كره المصنف يدل على
انه حديثان ذكره السروحي حديثا واحدا لانه لم يزم السروحي وقال مخرج الاماويث هذا وهم منه لان المصنف استدل بهذا
الحديث على ان المبتوتة عليها الاعداد كما للمتوفى عنها زوجها وفيه خلاف الشافعي فحين ان يكون الحديث واحدا فان قلت
استدل بعضهم بقول المصنف ولنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله وقال المناطبيش بحديث اخرجه ابو داود في سننه
عن ام حكيم بنت اسيد عن معا من مولاة لها من ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم واناني عتي من وفاة
ابي سلمة لا تمتشط بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت يا بشي انشط يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بالسدر فقلتين به راسك
قلت حديث ابني داود وهذا اجنبى عن المقصود على ما لا يخفى فالاستدلال بغيره مطابق وقوله نهي المعتدة اهم من ان تكون
معتدة الوفاة وسنة الطلاق وتمام الحديث المناطبيش حديث واحد واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج
عن ابن لبيبة عن مكبر بن عبد الله بن الاشج عن خولة بنت حكيم عن امها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطيبن

بج

بما انت حرته ولا تسمى الحائض طيب وغراه السروي في الغاية الى النساء لفظه نهي العقد وعن التكميل والدهرن والحناب
 الحنا وقال الحنا طيب وقال البيهقي سنا ونصيف فان ابن البيهقي لا يجزئ بقلت كموافية كثيرة ولكن روى عن احمد انه قال
 سن كان شغل ابن البيهقي بغيره في كثر حديثه ومنه واتفقنا وحدثنا عن احمد كثير اورد روى له سلم مقر والبروجن المارث
 وروى له الاربعه والطحاوي هم ولان شاي ولان الاحمد هم يجب انما اراد التماسف على فوت نعمة النكاح الذي سبب
 بصونهما ش ان لصون المرأة عن النكاح لا يجوزهم وكفاية سونهما ش ولابل كفاية سونهما وجميع سونه سنفقتا
 كسونهما ش والابانة قطع لما ش اي نعمة النكاح هم من الموت ش لان حكم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تنقضي
 العدة هم متى كان لها ان تنسله ش اي متى كان للمرأة ان تنسل زوجها حال كونه ميتا قبل الابانة بعد المات لا يفي
 النكاح بعد الاصلا فان قيل البتة يتناول في نكاح تناسف النكاح وقد افترت نفسها بالمال لطلب الملاس منه وكذا الباء
 كيف تناسف وقد جفا بالابانة واثر غيرا عليها بل قط السروي انما عن شغل هذا الزوج كما قال الفهم اجيبان ووجب
 الاحداد واير نفوت النكاح الصحيح بالشبهة بالابانة اعتبارها بالزوج وجايع وفي هذا الفرق بين النكاح والبتة فان
 قيل لو كان كذلك ينبغي ان تجب على الازواج كما تجب على الزوجات لما ان نعمة النكاح مشترك بينهما اجيبان انفس
 لم يرد الا في الزوجات والازواج ليسوا في معاهن كونهن اولى منهن في نعمة النكاح لما فيه من صيانة من لانهن لم
 على ونهم درود النفقة عليهم كونهن معايف عن الكسب عواجر عن التغلب ولا كذلك الازواج هم قال الحدود ويقال الاحداد
 ش اراد بهذا القول الاحداد وكان سونه في اول الكلام قوله الى الحدود وخرجه قوله ان تترك الطيب الى آخره
 وقوله ويقال الاحداد وجلة سونه اي يقال في الاحداد والحدود ايضا هم وهاتان ش جلة سونه فينا اي الحدود بل
 في اوله والاحداد سونه فنان ستملتان وقد سغى الكلام فيه عن قريب هم ان تترك الطيب ش اي تترك العقد
 الطيب هم والزنية ش اي واهمال الزنية هم والكل ش نعم الكان اي تترك الكل وهو مصدر وبالضم اسم
 هم والدهرن ش اي واهمال الدهن الطيب وغير الطيب الاسن عذر كذا لفظ القدر روى ولفظ محمد هم وفي الجات
 الصغير الاسن وجع ش وهو اشارة الى ان العذر هو التداوي هم والمعنى فيه الى جبين ش في ايجاب ترك الطيب
 والزنية وجان هم احدهما المذكور ناسن انما التماسف على زوال النكاح هم والثاني ش اي وجا الثاني هم اي هذه الاشياء
 ش اي الطيب والزنية والكل الدهن هم وداعى الرغبة فيها ش اي في المرأة اذا كانت مطيبة بترنية
 ترير رغبة الرجل فيها فوق اكون اذا كانت خالية عن الاشياء المذكورة هم وهي ممنوعة عن النكاح ش اي المرأة المحدة
 ممنوعة عن النكاح مادامت في عدة النكاح والوفاء هم فحتمها ش اي اذا كان الامر كذلك فحتمها هذا المحدة

لا يجب الطلاق
 للتأسف على
 فوت نعمة النكاح
 الذي هو سبب
 لصونها وكفاية
 موهنا والابانة
 اقطع لها من
 الموت حتى كان
 لها ان تنسله
 ميتا قبل الابانة
 لا بعد هذا
 والحدود ويقال
 الاحداد هما
 لغفل ان تترك
 الطيب الزنية
 والكل ولد من
 الطيب الطيب
 الاسن عذر روى
 الجامع الصغير
 الاسن وجع المعنى
 وجهان لصونها
 ما ذكرنا في الطيب
 للتأسف على ان
 هذا الاشياء
 الرغبة فيها
 وهي ممنوعة
 عن النكاح
 فحتمها

الاشياء المذكورة هم كليا تصير ذرية شئ اى كليا تصير ذرية الاشياء وسيلتهم الى الوقوع فى الحرم شئ اى
 الى اى هم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ياذن للامانة فى الاكتمال شئ اراد المعتدة التمسيم ولم يرد غير
 المتوفى عنها زوجها خاصة كذا قال مجاز الاماويث فى تحريمه وقوله وقد صح المنع فى الاكتمال فان الايمنة الستة قد
 اخرجوه فى سننهم فممنوعوا من زينة بنت ام سلمة عن ام امة توفى عنها زوجها فاعلى صبيها فأتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستأذنوه فى الكمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من اولئنا حتى تمضى اربعة اشهر وعشرة واما على
 الدين فلم يلج شئ غيره اذ كان طيبا فظاهر انها ممنوعة عن الطيب وان لم يلحق فيه على ما يحكى الان هم والدين
 شئ مبتدأ وقوله لا يعرى شئ خبره واثار بهذا الى ان الدين ممنوع مطلقا لانه فى ذاته شئ لا يعرى
 عن نوع طيب وان لم يلحق فيه الطيب ولهذا قال عن نوع طيب هم وفيه زينة الشعر شئ لانه يحسنه ويبرز فيه
 بهجته ولهذا شئ اى ولاجل كونه زينة للشعر يمنع الحرم عنه شئ فلا يجوز استعماله قال الاسن عذر شئ
 اى قال القدورى ترك المحمدة الاشياء المذكورة من الطيب والزينة والكحل والابن الاسن عذر وفرة
 وقعت فحينئذ يجوز الادان والاكتمال على وجه الزينة كما اذا كان بها صباغ قد هنت راسها واشكت عينيها فاكتملت
 واثار المصنف الى ذلك بقوله هم لان فيه ضرورة والاداء الى الزينة شئ اى لا قصد الزينة لان الزينة ممنوعة
 هم ولو عادت الى دين شئ بفتح الدال هم فثابت معاني راسها او فى عضو من اعضائها فان كان ذلك امر
 ظاهرا شئ اى كان خوفها الوقوع ظاهر انما يباح لها لان الغالب كالموقع شئ فيتمتع بالضرورة هم وكذلك
 الحريم شئ اى وكذا يجوز لها لبس الحرير هم اذا احتاجت اليه لعذر اللباس به شئ والعذر نحو الحكمة والفتل
 ونحو ما وردى البخارى وسلم سندا الى انس رضى الله تعالى عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة بعد الزينة
 فى لبس الحرير لكونه كانت بها وقال مالك يباح للمعدة لبس الحرير الاسود وفى المحيط لو اكتملت واوهنت لرفع اذا
 يجوز وللزينة لا يجوز وتنشط بالاسنان الواسعة لابل الاسنان الضيقة وقال الشافعى ومالك وحمد يجوز الاكتمال
 مطلقا وعندهم لما ان تدخل الحمام وتغسل راسها بالخطى والميد وجوعا على منع الادان والمطبعة فاختلصوا فى غير
 المطبعة فعندنا والشافعى حرام غير الضرورة وعند مالك وحمد والظاهرية من يالزيت والسيرج الغير المطيب هم
 ولا تختص بالحناء شئ اراد به قوله عليه السلام الحناطيب ومر الكلام فيه هم ولا لبس ثوبا مصبوغا بصبغ ولا غير
 لانه يفتوح منه رائحة الطيب شئ وفى الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب الا المصبوغ فعند اللباس به بضرورة ستر العورة
 ولكن لا قصد الزينة قال الامام الملقانى والمروا بالنياب المذكورة المجد ومنها اما الملقى منها لا يقع به الزينة فلا باق

كيفية تصوير
 ذرية الى الوقوع
 فى الحرم وقد علم
 النبي عليه السلام
 لم ياذن للمعدة
 فى الاكتمال والدين
 لا يبرهن عن نوع
 طيب فيزينة
 الشعر ولهذا
 يمنع الحرم عنه
 قال الاسن عذر
 لان فيه ضرورة
 والمواد المذكورة
 ولو استكتل لكان
 فحلفت نجسا فانما
 كان ذلك لم يطهر
 يسلم لها ان الغالب
 كالواقع وكذلك
 للمعدة والاختصاص
 بعد كذا بانى ولا
 بالحناء لما فيها
 ولا لبس ثوبا مصبوغا
 بصبغ ولا يبرهن
 لان يفتوح منه
 رائحة الطيب

ويصح لما ليس الا وهو عند الائمة الاربعة ان القصد به الزنية بل المتع في الحد او قالت الظاهرة عني بن لميس السوزي
 كما في المصنوع بالحرمة والحقرة ولا تتخذ المعتدة على الطيب التجريد والاتباع ولم يكن كسب الامة ولم يوافق عليه
 قال محمد في النوادر لا يحل الاحد ومن مات البوا او ابنتها او امها او اخوها فاما هو في حق الزوج خاصة قيل اراد
 بذلك فيما زاد على الثلاث اذ في الحديث اباحة الاحد والمسلمات على غير ائمة من تلاميذ ايامهم ولم يحك خلافا في السهام
 لما الاحد او على غير الزوج ثلثة ايام وتحرم الزيادة هم قال ش اي القدر ويرى هم ولا احد او على كافرة لانها غير
 مخاطبة بحقوق الشرع ش وقال الشافعي وملك والظاهرية عليها الاحد او هم ولا على صغيرة لان الخطاب
 موضوع عنما ش يعني غير واخته في الخطاب وعند هؤلاء عليها الحد او في عدة الوفاة فان قلت ما الفرق بين الحد او
 والعدة حيث تجب العدة على الصغيرة قلت لا نسلم ان العدة تجب عليها لانها ليست بمخاطبة بل المولى يوم بان
 لايزوجها حتى تقضى العدة لحق الشرع ولهذا شرط الايمان لوجوبه ونما يشترط الايمان لحق الله تعالى فعلى هذا الامة
 على الفرق لعدم وجوب العدة ايضا هم وعلى الامة الاحد او لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه البطلان
 حق المولى ش لان فروع الشرع التي ليس فيها البطلان حق المولى يلزم المملوكة كالعدم والصلاة فيلزمها الحد او
 هم بخلاف المانع من الخروج من البيت في العدة لان فيه ش اي في منعها من الخروج هم البطلان حق ش اي
 حق المولى من الاستحرام ونحوه لا يفوت الاحد او بذلك هم وحق البعد مقدم ش على حق الشرع هم لما جاز ش
 اي لما جاز البعد واستثناء الشرع الا ترى ان للمولى منعها من النوازل ومنع المعتدة من شهود الجماعة والجماعة
 وكذا الحكم في المديونة وام الولد والمكاتبه والتسامة والمنكوحات في الوفاة والطلاق لغوات نعمة النكاح
 وبه قال الشافعي وملك واحدا فان قلت لو وجب الحد لغوات نعمة النكاح لوجب بعد شاء منكوحة لزوال النكاح
 بالشر او قلت لم يفيت الحل بقا به بلك اليمين هم قال ش اي القدر ويرى هم وليس في عدة ام الولد ش يعني
 او اعققت هم ولا في عدة النكاح الفاسد احد او لانه ش اي لان الشان هم فانما نعمة النكاح ليظهر
 التماس ش اما ام الولد انما يجب عليها العدة بالعتق الذي يزول به ذلك العتق فالناسب لذلك
 السرور لا الحزن لانه ما فاتها نعمة بل حصل نعمة الحرية التي صارت بها اهل الطولية واما النكاح الفاسد وكذا
 المولى عن شبهة فلا يلزم الحد او هم والاباحة الاصل ش كان ينبغي ان يقول الاصل الاباحة قال الا ترى
 اراد بها اباحة الزنية لها وذلك لقوله تعالى قل من حرم زنية المدا التي اخرج لعباده وقال الكاكي اي اباحة
 الزنية اصل خصوصا في حق النساء وقال الاكل الاصل هو الاباحة في الزنية وقال السفنا في اباحة الزنية اصل

قال الواحد
 على كذا لا يها
 غير من اطلعت
 للشعر والكل
 صغيرا وان
 موضع
 وعلى لامة
 لانها مخاطبة
 بحقوق الله تعالى
 فيما ليس فيه البطلان
 حق المولى
 المنع من الخروج
 البطلان حق
 العبد من
قال ليس على
 ام الولد
 النكاح الفاسد
 لانهما فانها
 نعمة النكاح تظهر
 التماس في اباحة
 اصل

والكل في الحقيقة معنى واحد وقال تاج الشريعة فان قلت ما وجه ايراد قوله والاباحة اصل قلت وجهه انه لما ذكر قوله فانما نعمة النكاح يمكن ان يقال عليه ان هذا التعليل بالعدم وانه لا يصح فاجاب بقوله والاباحة اصل يعني انا اثبت بعدم فوات نعمة النكاح بل بالاصل المتضمن للاباحة السالم من وجوب العلة المحرمة للزنية انتهى قلت تخصص اباحة الزنية بكونها اسلاما على الافراد لا وجه له لان الاصل الاباحة في كل الاشياء التي صنعت قولوا او فعلا على ان منه سبغ الاسلام ان الاباحة ليست باصل هم ولا ينبغي ان تخطب للعقدة شئ الخطبة التزويج فكما ان العقدة لا يجوز وقدم في المحرمات هم ولا بأس بالتعريض في الخطبة شئ التعريض التام وحققة امانة الكلام الى غرض يدل على التعريض منه قوله عليه السلام ان في الانا ايضا لندوة عن الكذب وذلك مثل ان يقول لك بميلة وذلك شاة وان النساء لمن حاجتي ففعل الله يسوق اليك خيرا واما شبه ذلك من الاشارة دون التصریح بالنكاح ان لا يجوز ان يقول امرى اريد ان اكلمك او تزوجك او اطلبك لان الخطبة التزويج كما ذكرنا والفرق بين الكناية والتعريض ان الكناية ان يذكر التعريض ان لا يشرى لغير اللفظ الموضوع على ذلك طويل البناء وطويل القامة كثير الراد للضياف والتعريض ان يذكر شاة يدل على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للتحاج اليه جيتك لاسلم عليك ولا انظر الى وجبك قاله ابن خنجرى في تاج الشريعة التعريض الكلام دلالة ليس فيها ذكر كقولك ارجع ليعمل تعريض بانه يجمل والكناية ذكر الرديف واردة الردوف كقولك فلان طويل البناء بمعنى طويل القامة كثير الراد بمعنى انه معنيان وفي شرح التاويلات اراد بالتعريض المتوفى عنها زوجها او بالتعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع لانه لا يجوز لها الخروج من مهرها اصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يخفى عن الناس والابا المتوفى عنها زوجها بالما الخروج منها فيمكنه التعريض على وجه لا يف عليه سواء اوجها على منع الخطبة وجواز التعريض في المتوفى عنها زوجها في المنهاج لا التعريض ارجعية ويحل في عدة الوفاة وكذا في البايين في الظاهر بقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا سرا وفاهم بقوله تعالى ولا جناح عليكم اي لا اكنتم عليكم ان تعرضوا بخطبة النساء في عدتهن من وفات ازواجهن من غير تصريح بقوله تعالى او اكنتم اي اسررتم في قلوبكم فلم تذكره بالسنتكم لاسعذين ولا سعيين والمستدرك بقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن محذوف تقريره علم الله انكم ستذكرونهن فاذا ذكره من ولكن لا تواعدوهن سرا الا وطبعا لانه ما يسر وقال الحسن والنخعي وقادة واصحابك ومقاتل بن حبان والسري يعني الزنا وهو رواية الغوفي عن ابن عباس واختاره ابن جرير وقال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس ولكن لا تواعدوهن سرا لا تقولوا لاني عاشق وعاهدني ان لا تزوجني غيري ونحو هذا قوله تعالى الا ان تقولوا قولا سرا وهو ان تعرضوا لما تفرحوا

كلا ينبغي ان
تخطب للعقدة
كلا ينبغي ان
في الخطبة
لقد تعالى
ولا جناح عليكم
فما عرضتم
من خطبة
النساء ان
قال لكن
لا تواعدوهن
سرا الا ان تقولوا
قولا سرا

والاستثناء يتعلق بقوله تعالى و لا تأتوا عدوهن الى الا تواعدوهن و اعدوا لهما ما وعدوهن و اعرفوهن
 فسر القول المعروف سعيد بن جبير بما ذكره المصنف على ايحي الان وكذا فسر مجاهد والثوري والسيدي وقال ابن سيرين
 قالت عبيدة ما سمعت قوله تعالى الا ان تقولوا قولا معروف قال يقولون فيها لا تبقي بها يعني لا تزوجها حتى تعلمني رداه ابن
 بنى حاتم هم وقال عليه السلام السر الشكاح شئ ذرا غريب قاله مخرج الاماديين ارادوا لم يثبت ولم يرض اليه احد من
 الشراح غير ان الاترازي قال ولنا في صحة هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نكحهم وقال ابن عباس التوليف ان
 يقول اني اريد ان تزوج شئ اخرجه البخاري عن مجاهد عن ابن عباس لا جناح عليكم فيما عرضتم يقول اني اريد التزويج
 ولو دوت ان تيسر لي امرأة صالحه هم وعن سعيد بن جبير في القول المعروف اني فيك لراغب واني لا رجوان نكحت شئ
 اخرجه البيهقي عنه الا ان تقولوا قولا معروف قال يقول اني فيك لراغب واني لا رجوان نكحتهم و لا يجوز المطلقة الرجعية
 والمبتوتة شئ اى المطلقة طلاقا باينا اما واحدة باينة او ثلثا هم المخرج من بيتا ليليا و الا نسا راو المتوفى عنها زوجها
 تخرج منها راو بعض الليل و لا بيت في غير نزلها شئ و اوجب البيت على المتوفى عنها زوجها عمر و عثمان و ابن مسعود
 و ابن عمر و ارم سلمة رضي الله تعالى عنهم و به يقول بن المسيب و القاسم بن محمد و الاوزاعي و مالك و الشافعي و احمد و سفيان
 بن راهوية و ابى عبيدة و جماعة من فقهاء الامصار و عن علي و ابن مسعود و جابر و عايشة رضي الله تعالى عنهم انها لم
 حيث شادت و هو قول الحسن و عطاء و الظاهرية هم اما المطلقة شئ اى اما الدليل على عدم جواز خروج المطلقة من بيتها
 ليليا و منها راو فلقوله تعالى و لا تخرجوهن من من بيوتهم و لا يخرجن الا ان ياتين بافاضة مبتنية قبل الفاضلة نفس المخرج
 شئ قاله ابراهيم النخعي و به قال ابو حنيفة فيكون معناه الا ان يكون خروجها فاضلة كما يقال لا يسب النبي الا كاذرا
 و لا يزني احد الا ان يكون فاسقا هم و قيل الزنا شئ اى الفاضلة هو الزنا هم و يخرجون لاقامة الحرام شئ عيسى
 قاله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه و به انفذ ابو يوسف و قال ابن عباس هي تشوز او يكون بدية اللسان تبد و اعلى
 زوجهام و اما المتوفى عنها زوجها شئ اى و لا يجوز خروج المتوفى عنها زوجها راو بعض الليل هم فانه لا نفقة
 لها فتحتاج الى المخرج منها راو طلب المعاش شئ و قيل لا يخرج لانها استوطنت هم و قد يمتد الى ان يجرم الليل و لا كذلك
 المطلقة لان النفقة واردة عليها من مال زوجها حتى لو اختلفت على نفقة عدة ما قبل انها يخرج منها راو قيل لا يخرج لانها
 استوطنت فقها فلا تبطل به شئ اى باستقلال حقها هم حتى عليها شئ و في شرح الكافي و ان كانت غيبه فلما ان يخرج
 لانها لا مخاطب بها هو اعظم من بذاني حق الشرع كالصلوة و الحدة و ليس للزوج ان يمنعها في الطلاق البايين لانه
 لم يبق لها عليه ملك و لا يزوجهم قالوا الا ان تكون مراة ترضى ان تبطل فخيرهم كالكاتبه هم و على المعتدة ان تعتد

قال عليه السلام السر الشكاح
 وقال ابن عباس في التوريع
 ان يقول اني اريد ان تزوج
 و عن سعيد بن جبير سرف
 في القول المعروف اني فيك كلف
 و اني اريد ان نكحهم و كلف
 المطلقة الرجعية و المبتوتة
 اخذهم من بيتي ما ليليا
 و المتوفى عنها زوجها
 و بعض الليل لا تبني في غير
 منزلهما اما المطلقة فحقها
 و لا يخرج من من بيوتهم
 الا ان ياتين بافاضة
 مبتنية قبل الفاضلة هم
 المخرج و قيل الزنا و غير
 المحرم و اما المتوفى عنها
 فانه لا نفقة لها فتحتاج
 الى المخرج منها راو طلب
 المعاش و قد يمتد الى ان
 يجرم الليل و لا كذلك
 المطلقة لان النفقة
 واردة عليها من مال زوجها
 حتى لو اختلفت على نفقة
 عدة ما قبل انها يخرج
 منها راو قيل لا يخرج لانها
 استوطنت فقها فلا تبطل
 بها شئ اى باستقلال حقها
 هم حتى عليها شئ و في
 شرح الكافي و ان كانت
 غيبه فلما ان يخرج
 لانها لا مخاطب بها هو
 اعظم من بذاني حق الشرع
 كالصلوة و الحدة و ليس
 للزوج ان يمنعها في الطلاق
 البايين لانه لم يبق لها
 عليه ملك و لا يزوجهم
 قالوا الا ان تكون مراة
 ترضى ان تبطل فخيرهم
 كالكاتبه هم و على
 المعتدة ان تعتد

في المنزل الذي يضاف اليها السكنى حال وقوع العزقة والموت لقوله تعالى ولا يخرج من بين يمينه والبيت المضاف
اليها هو البيت الذي تسكنه نسب البيوت اليه بن سكنه ولما قال الله تعالى وقرن في بيوتكم وانما البيوت للازواج
والسكنى عام يشمل البيت الملوک والمساجر والسماجيساها ولما شئ اى ولاجل وجوب اعتداده في المنزل الذي
يضاف اليه بن سكنه هم ولو زارت اهلها وطلقها زوجها كان عليها ان تعود الى منزلهما فتعديه وقال عليه السلام شئ
اى وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي قتل زوجها سكنه في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله شئ هذا الحديث اخرجه
السنن الاربعة كعم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمة زينب بنت كعب بن عجرة ان الربعة بنت مالك
بن سنان وهى اخت ابى سجد الخديجى اخبرتنا انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته ان ترجع الى اهلها
في بني خديرة وان زوجها خرج في طلب اجدله البقوا حتى اذا كان بطرق العروم لم تقم فتسلوه قالت فسال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهل فان زوجي لم يترك مسكنا ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
نعم قالت فالتفت حتى اذا كنت في الحجرة اخذني المسيد فاداني رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني فتوديت له ففعل
كيف قلت فرددت عليه الفقة التي ذكرت له من ثمان زوجي قال سكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعوذ
فيه اربعة اشهر وعشرة قالت فلما كان عثمان رضي الله تعالى عنه ارسل الى فسالني عن ذلك فاجزته فاجبته وقضى به
واخرجه الترمذي حديثنا الا انصارى حديثنا سعيد بن مسعود عن اسحاق بن اسحاق قال هذا حديث حسن
صححه اخبره ابو داود والنسائي سن طريق مالك واخرجه ابن ماجة سن روايته الى خالد الاحمر ورواه احمد وفتح ورواه
الطحاوي الشافعي وابو يعلى الموصلي في سائدهم ورواه ابن حبان في صحيحه واخرجه الطحاوي سن ثمان طرق
وقد طعن ابن خرم فيه بانه من طريق زينب بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة ولا روى عنها غير سعد بن اسحاق بن كعب
وهو غير مشهور واجيب بانه لا يلتفت الى كلامه بعد ان حكم الترمذي بصحة وقال ابن النضر ثبت دليل حديثه وثبته
في تفسير الترمذي اياه توثيقا توثيق سعد بن اسحاق ولا يفرق الفقة ان لا يروى عنه الا واحد وقال ابن عبد البر
حديث مشهور معروف عند علماء العراق والحجاز وعلم انه وقع في رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن اسحاق
بزيادة الباء بعد العين وكذا وقع في رواية عبد الرزاق والبخاري في تاريخه ووقع في رواية الجمهور عن سعد
بدون الباء وهو تصحيح بطرق القديم بفتح القاف وضم الدال التخفة وهو اسم موضع على ستة اسيال من المدينة
وجاء في حديث اخوان ابراهيم عليه السلام احتسرا بالقديم قوله حتى يبلغ الكتاب اجله يعني لا تتزوجي حتى تتقضي عليك
فان قلت حديثا يشكل على المذهب وهو رواه الدارقطني عن محارب بن محرز عن ابى مالك النخعي عن عطاء بن السائب

ولهذا لوراء
اهلها وطهرها
زوجها على اهلها
ان تقول في منزلها
فتعديه
وقال عليه
السلام للذي
قتل زوجها
اسكنه في بيته
حتى يبلغ
الكتاب اجله
فصحيح
من قال البيت
لا يكفرها

عن علي رضي الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عينا زوجها ان تعتد حيث شاءت قلت قال الدار
 قطني لم يسند غير ابني مالك النخعي وهو ضعيف وقال ابن القطان ومغرب بن معز اليماني ضعيف وعطاء مملوكهم وان كان
 نصيبا وارليت الاكفيها ش بان كان نصيبا وحدا الاكفيهاهم واخرجها الوثبة من نصيبهم ش بان لم ير منها
 بسكناهم انتقلت لان هذا انتقال بعذر والمعادت يوثق فيها الا عذارش والدليل عليه ما روى ان عليا رضي الله
 تعالى عنه نقل بنته ام كلثوم حين قتل عمر رضي الله تعالى عنه من بيت العدة لان عمر رضي الله تعالى عنه من كان يسكن
 في دار الامارة وقد انتقلت الدار الى عثمان رضي الله تعالى عنه فصار كما اذا نكحت على متاعها ش في ذلك المنزل
 من سرة او نكحهم او نكحت سقوط المنزل ش عليها هم او كانت فيها باجرش يعني باجرة هم ولا تجدد ما توديه
 ش اي لا تقدر على ادائها وكذا اذا كانت في بعض الراسات فدخل عليها من السلطان او غيره فلما ان تنتقل
 الى المهرهم ثم ان وقعت الفرقة اطلاقا بين اوثلاث ش اي ثلاث تطلقات هم لا بد من سرة بينهما ش اي
 بين الرجل والمرأة قال في النهاية يعني اذا لم يكن للزوج الابيت واسد وكذا في الوفاة اذا كان في وثبة من ليس
 المهرهم ثم لباس ش اي ابن وجود السرة للباس ان يسكنها في بيت واحد هم لانه ش اي لان الرجل سلم
 هم عزوف بالمرته ش واما من هو كذا يجنب المهرهم الا ان يكون فاسق ش استثناء من قوله للباس ح
 السرة هم بخلاف عليها منه فميزه يخرج لانه عايد ش ولو كانت بينها سرة فيكون ذلك المنزل كالنزل الاول فلا تنقل
 منه الا بعض العذر وهو معنى قوله هم ولا يخرج عما تنقل اليه ش اي ولا يخرج عن المنزل الذي انتقلت اليه
 قالوا في شرح الجايح الضعيف وان اخرج الزوج فهو اولى وهو معنى قوله هم والاولى ان يخرج الزوج ش من بيت
 هم ويترك المرأة ش فيه اخر اخرج من المهرهم وان جلاش اي الزوجان هم بينها امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 ش اي على كونها حالية بينهما فمن ش حصول المقصود وان لم يجد امرأة ثقة فلما الانتقال الى منزل آخر
 ولو كان الزوج نائبا على اجرة المنزل لطلبها ما جابها باذن القاضي ليرجع على الزوج هم وان ضاق عليها المنزل
 فليخرج ش اي المرأة هم والاولى خروجه ش اي خروج الرجل فيكون منزلا آخر نفسه وتيه كما في المنزل الذي
 وقعت فيه الفرقة هم واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة فطلقا فلما اودعت عنها ش في بعض الطريق هم فان كان بينها
 وبين مهر اقل من ثلاثة ايام جبت الى مهره لان ليس باستدرا المهر معني ش اي من حيث المعنى لان خروج المعتدة
 ما دون السفر جلاب هو بل هو بنا على المهر الاول ان كانت ش اي بينها وبين مهرهم ثلاثة ايام ش جبت
 الى مهره لان ليس باستدرا المهر بل هو بنا على المهر الاول وان كانت اي المعتدة هم بينها وبين مهرهم ثلاثة ايام

فاخرجها الوثبة نصيبهم
 انتقلت لان هذا انتقال
 والعباد اتوا من فيها الا على
 او مملوكا اذا نكحت متاعا
 او فاسقا للمنزل وكانت دينيا
 باجر وكما تجدد ما توديه
 الفرقة اطلاقا بين
 كذا ميسرة يعني ما لا يسكن
 معترف بالمرقة وان يملك
 فخرجها فحينئذ لا يسكن
 عند زوجها انا انما انتقلت
 وكذا في خروج هو يركها
 جعلوا بينهما امر الله
 على الحيلولة حسن فان
 عليها المنزل فليخرج اول
 حرة واذا اخر المرأة مع
 فطلقها ثلثا او ما عنهما مهر
 فاكفيتها اي مهرها اول من قبل لم
 خرجت الى مكة لان ليس بدار
 الخروج مغيب هو بتركها
 مسبوقة ثلثة ايام ان كانت
 مهر جبت فان مشاؤن مضت

سواء كان معها أو لم يكن
 معناه إذا كان إلى المقصد ثلاثاً
 أي يمكن الملك في ذلك المكان
 أخوف عليها من الخروج إلا أن
 الرجوع لو لم يكن لا يفتد في
 منزل الزوج **قال** إلا أن يكون
 طلقها أو لم ينفذ ما زوجها
 مصروفها لا يخرج حتى يفتد
 ثم يخرج المكان لها محرم وهذا عند
 الجنيفة كدخل أبو يوسف
 وحكي أن كان محرم فلا يفتد
 يخرج من المحرم أن يفتد لها الفسخ
 للزوج مبني على ذلك لا يخرج
 لوجده وهذا عند الإمام الحنابلة
 للسفر وقد قطعوا محرم ذلك العدة
 منهم من يخرج من محرم في المرأة
 لا يخرج ما إذا سفر بغير محرم يفتد
 ذلك فله عليه الخروج السنوي
قوله باب ثبوت النسب
 ومن قال أن زوجت فلوله
 فيه طلق وتزوجها فولدت
 ولها السنة أشهر من يوم
 تزوجها ففولدت

أن شارت رجبت إلى سفر أو ان شارت مفتتت من إلى مقصد ما هو المكان مساو لي أو لم يكن سناه من أي سنة
 قول محمد أن السنة من سائل الجلب الصغير ذكر محمد أن كانت ثلاثة أيام رجبت إلى سفر أو ان شارت مفتتت سناه هم ذلك المكان
 إلى المقصد ثلاثة أيام أيضاً لأن الملك في ذلك المكان أخوف عليها من الخروج من أي المكان عليها أكثر من خوف الخروج
 بغير محرم كالتي أسلمت في دار الحرب لها أن تهاجر بغير محرم خوفاً على نفسها وبينها هذا في الفادة كذلك ولو كان المحرم قريب
 سناه على غير طريق الفاقلة فليس لها أن تهاجر عن الفاقلة كذلك في شرح الطحاوي هم إلا أن الرجوع أولى ش استثناء
 من قوله أن شارت رجبت وشارت مفتتت أي إلا أن الرجوع إلى سفر أو إلى هم فيكون الاعتدال في منزل الزوج
 ش لا يفتد يقع عدتها في المنزل الذي أبرت بنتي قوله عليه السلام سكني في بيتكم قال ش أي محرم في الجلب
 الصغير إلا أن يكون طلقاً أو ان شارت مفتتت من قوله ان شارت رجبت وان شارت مفتتت يعني أن لها الخيار
 في ذلك إلا إذا كانت الفارقة في محرم فلا تخرج حتى يفتد ثم يخرج ش يعني بعد انقضاء عدتها هم أي كان لها محرم
 وهذا ش أي المذكورهم عن أبي حنيفة قال أبو يوسف ومحمد أن كان محرم فلا بأس أن يخرج من المحرم قبل أن يفتد
 ش وهو قول أبي حنيفة أو لا هم لها ش أي لابي يوسف ومحمد أن نفس الزوج مباح ش بالاتفاق ببيعها
 تخرج إلى ما دون السفر بالاتفاق هم دفعا لا ذى الغربة ودفعة واحدة فمذا عذر وانما الحرة للسفر وقد قطعت ش
 أي الحرة هم بالمحرم ش أي بوجود المحرم فعلا السفر المحرم كما دون السفر بدون المحرم هم وله ش أي ولابي
 حنيفة هم أن العدة نسخ من الخروج من عدم المحرم فان المرأة ان تخرج إلى ما دون السفر بغير محرم ليس للعدة
 ذلك فلما حرم عليها الخروج إلى السفر بغير المحرم في العدة أولى ش بان يحرم في الحيض البدوي طلق امرأته فارتفع لها
 مكان أنحسر فان لم تنفرت كمان في ذلك الموضع في نفسها وليس كذلك وان تنفرت فذلك لا يوجب الفسوخ
 فيج المخطوبات

باب ثبوت النسب أي هذا باب في بيان ثبوت النسب لما ذكر أنواع المحدثات من ذوات الأقراء والأشهر
 وأولات الاحمال ذكر باليزم من اعتداد أولات الاحمال وهو ثبوت النسب هم ومن قال تزوجت فلانة فهي
 طالق فزوجه فولدت ولد الست أشهر من يوم تزوجه ش أي من وقت تزوجه إلا أن اليوم قرن بفعل غير
 مستد فيكون بمعنى الوقت يعني من غير زيادة ولا نقصان انما قيد بهذا لأنها اذا جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر
 وقت الكحل لا يثبت النسب لأنها جاءت بالولد بعد الطلاق ظاهر انما يثبت النسب ولا يجب العدة وكذا اذا جاءت
 بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الكحل لا يثبت النسب أيضاً لأن العلق يكون حينئذ قبل الكحل هم فلو أتت

في

عليه المهر اما النسب ش اي اثبت النسب هم فلا ينشئ اي فلان المرأة هم فرأشه ش قال عليه السلام الولد
 للفراش وللعاهر الحجر اي لصاحب الفراش والعراش العقد كذا فسر الكفر فيهم لانها ش اي لان المرأة هم لما جارت
 بالولد ستة اشهر من وقت النكاح فقد جارت ش اي بالولد هم لاقول منها ش اي من ستة اشهر من وقت
 الطلاق فكان العلوق قبله ش اي قبل الطلاق هم في حالة النكاح والتصور ثابت ش اي تصور الوطى والاعلان
 ثابت وبين ذلك بقوله هم بان تزوجا ش اي بان يزوج هذه المرأة هم وهو ما ينشئ اي والحال انه يجازي
 يعني كانه تزوجا وهو على بطنها والناس يسمون كلامهم فوافق الانزال النكاح ش سقارنا للطلاق وقال
 الا تزاوي اذن من الجاز ان يكون على بطنها وماله الانزال تزوجا والشهود عند او قد علق من ساء فيكون وقت
 النكاح ووقت الوطى وادامهم والنسب يتحا في اثباته ش هذا ثبت بذاتنا جواب عايقا في التصور بعيد وافرنا
 يعني ان لا يثبت النسب كما هو قول زفره قول محمد او لا فاجاب بقوله والنسب يتحا في اثباته فيثبت استحالة لانه
 يحال في امره كما ذكرنا من الشايع من قال لا يحتاج الى هذا التكليف وقيام الفراش كاف ولا يعتبر المكان الدخول
 او النكاح قاييم مقام الماء كما في تزوج المشرقي بالمغربيه وبينامية مستفاد من بالولد ستة اشهر ثبت النسب ان
 لم يتزوجهم الدخول بعد واما قيل التصور شرط فيه ولذا الوجبات امره الصغير لولد اثبت نسب وفي حق المشرقي الاسكان
 موجود وكذا امره الاوليا حق بان يكون صاحب خطوة هم واما المهر فلانه لما ثبت النسب منه جعل واهيا مكانا كذا المهر
 ش اي بالوطى حكا هو اقوى من العلوة فيجب المهر كما قال الفقيه ابو الميث قال ابو يوسف في الامالي ينبغي في
 القياس ان يجعل على الزوج مهر ونصف لانه قد وقع الطلاق عليها فوجب نصف المهر منه اخر بالدخول قال الا ان بابا
 حنيفه تخن وقال لا يجب الا مهر واحد لانا جعلناه بمنزلة الدخول في طريق الحكم فتأكد ذلك الصداق فاشتبهوا به في
 وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية فاجاب به سنتين او اكثر لم يقر بانقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة العدة لجواز
 ان تكون ممتدة الطهر فكان وطيه المازم من ثبوت النسب الواقع في العدة رجعة عليها ش وان جارت به
 لاقول من سنتين بان من زوجها لانقضاء العدة هم بوضع الطل وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة
 ولا يصير واجبا لا يتحمل العلوق قبل الطلاق ويحمل بعده فلا يصير واجبا بانك ش فان قيل ينبغي ان يصير واجبا لان
 الوطى هنا حلال فاحيل العلوق الى اقرب الاوقات وهي حالة العدة اذا الاصل في الحوادث ان يحل اقرب الاوقات
 فثبت الرجعة قلنا في ذلك العمل امره على خلاف السنة لانه يصير واجبا دون الاشارة بالفعل فاحيل العلوق الى قبل
 الطلاق ميانة حاله كذا في البسوط شيخ الاسلام وهذا كله اذا لم يقر بانقضاء العدة البائن او الرجعي المات وقت الانقضاء

وعليه المهر اما النسب
 فلا ينشئ اي فلان المرأة هم
 بالولد الستة اشهر من وقت
 جارت لاقول منها ش اي من ستة اشهر من وقت الطلاق
 فكان العلوق قبله في حالة النكاح
 والتصور ثابت بان تزوجا وهو ما ينشئ اي والحال انه يجازي
 فوافق الانزال النكاح ش سقارنا للطلاق وقال
 في اثباته واما المهر فلو انه لما
 ثبت النسب منه جعل واهيا
 حكما فتأكد امره قال
 وثبت نسب ولد المطلقة
 الرجعية فاجاب به سنتين
 او اكثر كما لم يقر بانقضاء عدتها
 لاحتمال العلوق في حالة العدة
 لجواز ان يكون ممتدة الطهر
 فثبت نسب ولد المطلقة
 لاقول من سنتين بان من زوجها لانقضاء العدة هم بوضع الطل
 وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة
 ولا يصير واجبا لا يتحمل العلوق قبل الطلاق ويحمل بعده فلا يصير واجبا بانك ش فان قيل ينبغي ان يصير واجبا لان
 الوطى هنا حلال فاحيل العلوق الى اقرب الاوقات وهي حالة العدة اذا الاصل في الحوادث ان يحل اقرب الاوقات
 فثبت الرجعة قلنا في ذلك العمل امره على خلاف السنة لانه يصير واجبا دون الاشارة بالفعل فاحيل العلوق الى قبل
 الطلاق ميانة حاله كذا في البسوط شيخ الاسلام وهذا كله اذا لم يقر بانقضاء العدة البائن او الرجعي المات وقت الانقضاء

وان جاءت بكثرة من
 سنتين كانت رجعة الطلاق
 بعد الطلاق والظاهر انه
 لا يشترط لزومها فيصير
 بالوطى مرة بعد المتبرئة
 بقيت نسب ولدها اذا
 جاءت لاحد من سنتين
 لا يصح حمل ان يكون الولد
 قائما وقت انطوائه فلا
 ينفق زوال الفرائض قبل
 العلوق فيثبت النسب
 احنيما طار اذا جاءت به
 تمام سنتين من وقت
 الفرقة لم يثبت لان الحمل
 حادث بعد الطلاق فلا يكون
 منه لان طبعها حرام لان
 بدعيه لانه الترمه والحجبه
 بان وطئها بشبهة في العدة
 فان كانت المبتوتة صغيرة
 يحكم مسميتها للحجاء
 بولد تسعة اشهر

والدة فصل ثلثة اقراء على حنفية ستون يوما وعند هاشمية وطلون يوما فان ولدت لاقبل من ستة اشهر من
 وقت الاقرار ثبت النسب ليقبضا بطلان الاقرار وان ولدت ستة اشهر او اكثر لا يثبت وكذا المتوفى عنها زوجها لو اقرت
 بانقضاء بعد اربعة اشهر وعشر في على هذا التفصيل وان لم تقر ثبت النسب الى سنتين لان عدو الوفاة يتحملها الانقضاء
 بانقضاء اربعة اشهر وعشر بوضع الحمل وان جاءت به شش اى بالولد ثم الاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق
 بين الطلاق والظاهر انه سنة شش اى ان الولد من الرجل هم لا تقضاء الزنا منها شش اى لا قبل انتفاء الزنا منها
 طارحا لها على الصلح هم يبيحون بالوطى ما بها شش فان قيل هنا وجه اخر من غير ان يلزم الزنا منها بان يحل امرها
 على التزوج باخر بعد انقضاء العدة فان قلت والحال انها لم تزج قلنا والحال انه لو وطئها في العدة اذ لو وطئها ثبت
 الرجعة من غير تقرير هذا التكليف فلما كان كذلك كان حل امرها على التزوج باخر اولى لما فيه من رعاية الاصل وهو انه
 لا يثبت الرجعة بالشرك قلنا نعم كذلك الا ان الحكم في النكاح الاول اسهل من الحكم بالثا نكاح آخر قال الاكل وفيه
 نظر لانه غير واقع بل هو التزم سوال الصواب في الجواب ان المراد بقوله لا تقضاء الزنا عنها لازمه وهو تفويض الولد فيكون
 ذكر المازوم وادارة اللازم وهو مجاز ومفيد في دفع السؤال الا اجابنا ان الولد من نكاح شخص آخر محمول بقبي الولد فيها
 انكارة قال لا تقضاء التيفيغ منها الزنا او ما في سنه فيه هو المبتوتة شش اى المطلقة طلاقا باينا او طلاقا هم ثبت نسب
 بولدها اذا جاءت به لاقبل من سنتين لانه يتحمل ان يكون الولد قايما شش اى انا بام وقت الطلاق فلتاقيين بزمان
 الفرائض فيثبت النسب احنيما طار اذا جاءت به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق
 شش لان الزنا اكثر مدة الحمل على سنتين وهو باطل هم فلما يكون سنة لان وطئها حرام الا ان يدعيه شش استثناء من قوله
 لم يثبت اى لم يثبت النسب اذا جاءت المبتوتة بولد تمام سنتين الا ان يدعيه اى الا ان يدعي التزوج بالولد هم
 لانه الترمه شش اى لانه الترمه النسب عند وعواهم وله وجه شش شرعي هم بان وطئها بشبهة في العدة شش و
 يستلحق في اثباته ثبت قيل وانما قضى لرواية كتاب الحارثي حيث قال ان النسب لا يثبت بالوطى في عدة المبتوتة
 بانه يمكن ان تحمل المبتوتة في كتاب المدو على المبتوتة ثلثات او على ال لا على المبتوتة بالكنائيات فحينئذ يرفع القنا في
 مكان الاختلاف في وقوع البايين في الكنائيات ولذا قيده صاحب الكتاب في الحدود والطلاق البايين على ال
 وحيث يحتاج تصديق المرأة اسم الا قال الامام الاسيبجاني في شرح الطحاوي فيه روايتان في رواية يحتاج الى تصديقها
 وفي رواية لا يحتاج ولم يذكره الشري في شرح الكافي والبصير في الشامل هم فان كانت المبتوتة صغيرة سيجاز شملها
 فجات بولد تسعة اشهر شش اى من وقت الطلاق وهي لم تقر بانقضاء العدة اما لو اقرت بالانقضاء بطلان

ثم جازت بالولد الاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت لاننا قلنا بان الاقرار انما يثبت ما لم يشترط في
 يلزم ان نسب هم حتى تاتي بشئ ابي بالولد هم الاقل من ستة اشهر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثبت النسب
 سنة الى سنتين انما مستدرة تخيل ان تكون حاملة ولم تقرب بالقضاء العدة فان ثبتت الكبيرة وشئ وبيان الاحتمال اقل
 ان الكلام في الامة المدعى اليه في الحمل ساقط فانه محتمل ان تكون حاملة وقت الطلاق فيكون القضاء
 مدتها بوضع الحمل فتمثل انها جازت به القضاء العدة ثلثة اشهر واذا كانت كذلك كانت كالباقية او المقتصر
 بالقضاء العدة ثبتت نسب ولد ابي سنتين هم ولما شئ ابي والابى حنيفة ومحمد ان القضاء مدتها بوضع
 وهي الاشهر ثلثة اشهر قالوا لا الاصل فيمنعهم فيه فليسما بحكم الشرع بالقضاء وهو شئ ابي الشرع بالقضاء
 هم في الامة شئ بالقضاء وهو شئ ابي حكم الشرع بالقضاء هم وهي شئ ابي حكم الشرع هم فوق اقرار
 او في الدلالة على القضاء العدة فوق اقرار المرأة هم لانه شئ ابي ان حكم الشرع هم الاقل من ثلثة اشهر
 شئ ابي ان الحكم في الحمل والكذب فاقبل في كل حال في عتار وبيان ان احد متابعه حنيفة
 هي اربعة اشهر وشئ ابي ان الحكم في الحمل ثلثة اشهر هناك ثبتت الى سنتين فانه ثلثة اشهر والاصل في القضاء بالاشهر
 هناك الاحتمال بالقضاء بالاشهر ثلثة اشهر فاقبل في الحمل الاقل من ثلثة اشهر في القضاء العدة في الكبيرة
 الاجمال وبيان ان الاصل في الصغيرة عدم الاجمال في الكبيرة ايضا لا يقول ذلك في حق غير النكاح فلا تعد الا بالاجمال
 انما كان الاصل فيه الاجمال كما في البسر طاهم وان كانت شئ ابي الصغيرة مطلقا فاقبل في الحمل اربعة اشهر
 ابي عند ابي حنيفة ومحمد يعني ان ثبت الاقل من ستة اشهر ثبت النسب والافلام ومحمد شئ ابي عند ابي حنيفة
 ثبتت الى سبعة وعشرين شهرا لانه يحمل ويلباني اخر العدة وهي الثلثة اشهر ثم قاني لاكثر من مدة الحمل وهو ثلثان
 فان كانت الصغيرة او عت الحمل في العدة فالجواب فيه اذ في الكبيرة سواء لان باقرار الحكم ببلوغها سنة او عن ابر
 عدتها فيحكم باقرارها ببلوغها فيثبت نسب لد الاقل مدة تبين في الطلاق البابين والاقل من سبعة وعشرين شهرا
 في الزوجي وبرز في شرح الطحاوي هم ثبتت نسب ولد المتوفى عنها زوجها من الوفاة ومن اثنتين شئ ابي اذا
 لم يكن المتوفى عنها زوجها صغيرة لان نسب ولد ابي ثبت اذا ولدت الاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام واذا ولدت
 لاكثر من ذلك لاني ثبت عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هم وقال زفر اذا جازت به بعد القضاء عدة الوفاة
 ستة اشهر لاني ثبت النسب لان الشرع حكم بالقضاء مدتها بالاشهر ثلثين اشهر شئ ابي لانه لما لم يكن الحمل طاهرا فاقبل
 حكم الشرع بالقضاء بمعنى اربعة اشهر وعشرة ايام وذلك اقوى من اقرار ابرهم فصار كما اذا اقرت بالانقضاء ثلثة اشهر

لغيره حتى تاتي بشئ ابي حنيفة
 اشهر عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف ثبت النسب
 الى سنتين لاننا قلنا بان
 ان تكون حاملة ولم تقرب
 العدة فان ثبتت الكبيرة
 لا نقضاء مدتها بوضع
 الاثني فمضت بالحكم اشهر بالقضاء
 وهو في الدلالة شئ ابي
 لانه لا يحمل الخلاف او قول
 يحمل وان كانت مطلقا طاهرا
 حرجوا فذلك لاننا قلنا عند
 وعند ثلثين الى سبعة وعشرين
 شهرا لانه يحمل ويلباني اخر
 وهي ثلثة اشهر ثم قاني لاكثر
 مدة الحمل وهو ثلثان وان كانت
 الصغيرة او عت الحمل في العدة
 فيها في الكبيرة سواء لان باقرار
 وثبتت ولد المتوفى عنها زوجها من
 الوفاة ومن اثنتين شئ ابي اذا
 عن الوفاة ستة اشهر ثبتت النسب
 اشهر حكم بالقضاء مدتها بالاشهر
 اثني عشرة قصار كسا
 اذا اقرت بالانقضاء

البيان والضعف في اللفظ
اللفظ لا يفسد في الجملة
من دونهم المثل بخلاف
الصحة في اللفظ لا يفسد
مثل لا يفسد في الجملة
قبل البلوغ وفيه شبهة
وإذا اعتبرت المعتدة
بالفصل عندها
ثم جلت بالولد لا قبل
من ستة أشهر ثبتت
لا يفسد كذا ما يقين
فقبل الاقرار جلت
لستة أشهر ثبتت كذا
بطلان الاقرار لم يفسد
بعد وهذا اللفظ لا يفسد
كل معتدة وإذا زلت المعتدة
ولد لم يفسد في الجملة
الان يشهد بولادتها جلت
او حجب ولم يفسد الا ان يكون هناك
حيث ظاهر ان المعتدة قبل نزع
فيستلزم في غيرهما
وقال جود محمد يثبت
في الجملة يشهد امرأة واحد

واذا اولدت لا قبل من ستة أشهر ثبت النسب لا بالقضاء بوجود الحمل قبل القضاء من العدة واذا اولدت
لاكثر من ذلك فلا احتمال حدوث الحمل فلا يثبت النسب بالشك هم كما بينا في الصغيرة من اثاره الى قوله لان لا بالقضاء عده
بينة بينة هم الا انما نقول من اي غير ما نقول هم لا بالقضاء عدها بجهة اخرى وهي وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان اصل
فيما شئ اي في الصغيرة هم عدم الحمل الا انها ليست بحمل شئ اي لان الصغيرة ليست بحمل للحمل هم قبل البلوغ
وفي شئ اي في الصغيرة هم شك شئ وكان الصغير ثابتا فلا يزول بالشك هم واذا اعترفت المعتدة بالقضاء عدها
ثم جارت بالولد لا قبل من ستة أشهر ثبت النسب يعني من وقت الاقرارهم لانه كذا ما يقين فقبل الاقرار و
ان جارت بستة أشهر لم يثبت شئ وقال الشافعي يثبت سنة الا ان تكون قد تزوجت فيثبت من الثاني ان كان
به لاكثر من اربعة سنين وقوله واذا اعترفت المعتدة بتناول كل معتدة عن وفاة او عن طلاق باين او بتي لانه طلاق
المعتدة ولم يقربا هم لانهم يعلمون بطلان الاقرار لاحتمال الحديث بعده وهذا اللفظ شئ اراد به قوله واذا اعترفت
هم بالطلاق تناول كل معتدة شئ وقد ذكرناه الا ان قبل ذكر المغيث في وقاضى خان ان الاية لا تقتضي بالقضاء
عدها ثم جارت لا قبل من سنين ثبت نسب ولما قلنا تناول كل معتدة وقال الكاكي الا ان قوله كل معتدة غير الاية
هم واذا اولدت المعتدة ولد الم يثبت نسبه عند ابى حنيفة الا ان يشهد بولادتها جلت او رجل وامرأان الا ان
يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج شئ كبر الحاق وفتح الباء الموحدة هم فيثبت النسب من غير
شهادة شئ ثم قوله المعتدة باطلا فاما تناول المعتدة عن وفاة او عن طلاق جبي او بائن ولما قال فخر الاسلام
البرزدعي في شئ المباح الصغير وان ادعت انها اولدت وذلك بعد الوفاة او طلاق بائن لم يثبت ذلك الا بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين عند ابى حنيفة وكذلك بعد الطلاق الزوجي هم وقال البريقي ومحمد بن ثابت في الجملة يشهد
امرأة واحدة شئ سلمة عدل حرة وبه قال احمد وعند الشافعي يشترط اربع نسوة وعند مالك وابن ابي ليلى
يثبت بشهادة امرأتين وعند زفر لا يثبت بشهادة النساء وعندهما يشترط الحرية ولفظ الشهادة ولا يشترط الذكورة
والعدة وذكره في البسيط وقال فخر الاسلام ثبت بشهادة القابلة عند ابى يوسف ومحمد وفي المختلف لا قبل
شهادة القابلة على الولادة الا بمويرة هو ظهور الحمل واقرار الزوج بالحمل او قيام الغرض يعني ان المعتدة عن
وفاة او كذا ما يقين في الولادة وفي الطلاق البائن اذا كذا ما يقين الزوج وفي تعليق الطلاق بالولادة لا قبل
الا بنية ولا قبل شهادة القابلة الا عندنا ذكرنا من القرائن وعندها يقضي بشهادة القابلة واحدا الى هنا لفظ المختلف
وفي المحيط لا يشترط العدد ليلال كثر النظر الى العورة وقال شيخنا في ان يشترط لفظ الشهادة لانها موصوفة على غيره

في

ومن شرائح المراق لا يشترط وفي قاضي بنان وعلى هذا الخلاف كل الاطلاق عليه الرجال وجميع محايينا على انه يقتضي بالنسب بشهادة
 القابلة عن قيام النكاح واختلفوا بعد الموت والطلاق فذهب الى حنيفة لا يثبت دعوى بها ثبت هم لان الفراق قائم لقيام
 العدة وهو شئ اى قيام الفراق هم يلزم للنسب شئ وبغيره الفراق كونهما متعينة الى الزوج حتى النكاح ولد يثبت
 نسبا يثبت نسبه هم والحاجة الى تعيين الولد شئ اى الحاجة هنا في اثبات النسب الى تعيين الولد بهم فتعيين بشهادتهما
 اى بشهادة القابلة هم كما في حال قيام النكاح شئ وقرار الزوج بالجل ونظروا لجل هم والى حنيفة ان العدة تقتضي
 اقرارا بوضع الحمل والمنقصة ليس بحجة شئ يعنى الذى يقتضى ليس بحجة والحجة هو القائم هم فثبت الحاجة الى اثبات نسب
 ابتداء شئ بالقتضاء هم فيشرط كمال الحجة شئ لان المرأة لا ولدت صارت جنسية لاقتضاء عدتها ونسب ولدت الاثنية
 من الاجنبى لا يثبت الا بحجة ثمة فلا يقتضى بشهادة القابلة ورحمهم بخلاف ما اذا ظهر لجل او صدر للاعراف لان النسب
 ثابت قبل الولادة وتعيين ثبت بشهادتهما شئ اى بشهادة القابلة لانه عليه السلام اجاز شهادة القابلة على الولادة
 هم وان كانت معتدة عن دفاعة فسد ما مورثة في الولادة ولم يثبت على الولادة احد فمورثة في قولهم جميعا شئ ويرثه
 وحتى تصديق الورثة ان يقرروا بغيرها او اقرجاجة يقطع الحكم بشهادتهم بان كان بطلان منهم او بطلان من ان منهم
 وجوب الحكم باثبات النسب حتى يشارك المصدقون والمنكرون ذكره البردوى والترمذى وقال الا سيحاجى هذا
 جواب الاستحسان وفى القياس لا يثبت لانهم يقررون على الميت بالنسب فلا يقبل وقال شمس الكائنة فى تعليل لسلسلة
 المورثون قاسمون مقام الزوج ومن قال الزوج انها ولدت فثبت النسب هكذا تصديق الورثة بعد موتة وهذا لان
 ثبوت النسب باعتبار الفراق وذلك باق بقاء العدة بعد موتة والحاجة الى الشهادة لا يخلو ولد ولا وتما فيضان الولد
 وقد حصل ذلك بتصديق الورثة بل باعتبار الفراق بدلا شئ اى تصديق الورثة هم فى حق الارث ظاهر لانه خالص مقصود
 فيقبل فيه تصديقهم شئ واختلف شيخنا فى ان لفظ الشهادة هل يشترط من الورثة ام لا قال بعضهم شية ط بعد ان
 يكون فى مجلس الحكم كذلك قال فخر الاسلام وذلك لان النسب لا يثبت فى حق الناس كافة الا بلفظ الشهادة وقال
 بعضهم لا يشترط واليه ذهب الفقهاء بالبيت علم اى فى النسب بل ثبت فى حق غيرهم شئ اى فى حق غير الصديقين وغيرهم هم
 المنكرون من الورثة وغيرهم الميت هم قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة شئ بالكلية او كانوا من اهل الشهادة ثبت النسب
 فى حق غيرهم حتى يشارك الولد المنكرين ايضا فى الارث ويطلب غيرهم الميت بدنيهم ولما شئ اى ولا شئ اى
 كونه من اهل الشهادة هم قبل يشترط ايضا لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الثبوت فى حق غيرهم مع الثبوت
 فى حقهم باقرارهم وما ثبت بتعالاير اى فيه الشرط شئ كالمصدق المولى والمجندى مع السلطان فى حق الاقامة

لان الفراق لا يشترط
 وهو من النسب
 نسبا فقتضى بشهادتهما
 كما فى حدان قيام النكاح
 ان العدة تقتضى باقرارها
 بوضع الحمل وتنقصه ليس
 فثبت الحاجة الى اثبات
 النسب ابتداء فثبت تولد كمال
 الحجة بخلاف ما اذا ظهر لجل
 الا بغيره من الارث لا النسب ثابت
 قبل الكافة وتعيين ثبت بشهادتهما
 فالتكامل معتمدين فاصدقهما
 الورثة فى الولادة وهو شهادتهم
 حد فصورته خروجهما عاودة
 فى حق الارث لان خالص حقهم قبل
 تصديقهم اى فى حق النسب ثبت
 فى حقهم فانوا اذا كانوا من اهل
 الشهادة ثبت قبلهم لانه هذا
 شترط لفظ الشهادة ولا يشترط
 لان الثبوت فى حقهم هو شترط
 للثبوت فى حقهم باقرارهم
 وما ثبت بتعالاير اى
 فيه الشرط

وإذا تزوج الرجل المرأة فبأبواب الأول لا قبل من ستة أشهر من تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه واذ بآيات بيشة أشهر فبما يثبت نسب من أعترف الزوج أو سكنت لان الفرائض قاييم والمدة شئ أي مدة هذا العمل من وقت النكاح ثم تأتت شئ فثبت نسبهم فان حجب الولادة شئ أي فان النكاح الزوج الولادة ثم ثبت شئ أي النسب بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة وارا و امرأة واحدة حرة مسلمة وبه مرجح في البسيط ومنها خلاف بين العلماء ذكرناه عن قريب هم حتى لو تقاضى الزوج طلاقا عن شئ لان اللعان بالقذف هم لان النسب يثبت بالفرائض القاييم شئ ولا يفتي باللعان هم على قيد في مدة أربع نفيه فيها وقدم بيان المدة في باب اللعان واللعان انما يجب بالقذف في جواب عما يقال اللعان هنا انما يجب في الولد والولد يثبت بشهادة القابلة وهو لا يجوز لان اللعان في معنى الحد والى الا يثبت بشهادة النساء واجاب بقوله هم واللعان انما يجب بالقذف شئ والقذف سوجب وان قوله ليس في قذف لها بالزنا معنى والقذف لا يلزم وجود الولد فانه يصح بدونه فلم يفر الولد الثابت بشهادة القابلة هم وليس من ضرورة شئ أي من ضرورة اللعان هم وجود الولد فانه يصح بدونه شئ أي بدون الولد هم فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت بك منذ اربعة أشهر وقالت هي منذ ستة أشهر فاقول قولها لان الظاهر شاهد بها فانه لا خلاف من كالح لاس من سطح شئ وهو الزنا لا يقال الظاهر شاهد به انما لان الاصل في الحوادث ان تعاقب الى اقرب الازمان فتعاقبا فلا بد من دليل الترتيب لانا نقول الحوادث هو لزوم حمل امرأ على الفاء وتقرير اعتبار قول الزوج ولا يجوز ذلك هم ولم يذكر محمد الاستحسان شئ أي ان المرأة تستحلف ام تهاجم وهو على الاستحسان شئ المذكور في الاستحسان ستة فتختلف عندها خلافا لابي حنيفة لان الاختلاف وقع في النسب والنكاح هم وان قال لامرأة اذا ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة وقال لا تطلق لان شهادة شئ أي لان شهادة المرأة هم حجة في ذلك شئ أي في باب الولادة وهناك قيد ان تركها المصنف فلا بد من ذكرها احدهما عدم اقرار الزوج بالحل والآخر عدم كون الجبل ظاهرا او هنا مسلمان اما ان يقر الزوج بالجبل او لم يقر به فان لم يقر به لا يقطع الطلاق بقولها ولدت ولا يثبت النسب بالاتفاق اذ لم تشهد القابلة اما اذا شهدت وقع الطلاق هم قال عليه السلام شهادة النساء بائنة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه شئ هذا حديث غريب فلو كان لم يذكره اكثر الشرح وقال فخرج الامامون روى ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع حدثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن الزهري قال منعت امرأة ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه من ولادات النساء هم من يجوز شهادته القابلة وحدها في الاستحسان اما ان يهاجها في ذلك ورواه عبد الرزاق في مصنفه

وإذا تزوج الرجل المرأة فبأبواب الأول لا قبل من ستة أشهر من تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه واذ بآيات بيشة أشهر فبما يثبت نسب من أعترف الزوج أو سكنت لان الفرائض قاييم والمدة شئ أي مدة هذا العمل من وقت النكاح ثم تأتت شئ فثبت نسبهم فان حجب الولادة شئ أي فان النكاح الزوج الولادة ثم ثبت شئ أي النسب بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة وارا و امرأة واحدة حرة مسلمة وبه مرجح في البسيط ومنها خلاف بين العلماء ذكرناه عن قريب هم حتى لو تقاضى الزوج طلاقا عن شئ لان اللعان بالقذف هم لان النسب يثبت بالفرائض القاييم شئ ولا يفتي باللعان هم على قيد في مدة أربع نفيه فيها وقدم بيان المدة في باب اللعان واللعان انما يجب بالقذف في جواب عما يقال اللعان هنا انما يجب في الولد والولد يثبت بشهادة القابلة وهو لا يجوز لان اللعان في معنى الحد والى الا يثبت بشهادة النساء واجاب بقوله هم واللعان انما يجب بالقذف شئ والقذف سوجب وان قوله ليس في قذف لها بالزنا معنى والقذف لا يلزم وجود الولد فانه يصح بدونه فلم يفر الولد الثابت بشهادة القابلة هم وليس من ضرورة شئ أي من ضرورة اللعان هم وجود الولد فانه يصح بدونه شئ أي بدون الولد هم فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت بك منذ اربعة أشهر وقالت هي منذ ستة أشهر فاقول قولها لان الظاهر شاهد بها فانه لا خلاف من كالح لاس من سطح شئ وهو الزنا لا يقال الظاهر شاهد به انما لان الاصل في الحوادث ان تعاقب الى اقرب الازمان فتعاقبا فلا بد من دليل الترتيب لانا نقول الحوادث هو لزوم حمل امرأ على الفاء وتقرير اعتبار قول الزوج ولا يجوز ذلك هم ولم يذكر محمد الاستحسان شئ أي ان المرأة تستحلف ام تهاجم وهو على الاستحسان شئ المذكور في الاستحسان ستة فتختلف عندها خلافا لابي حنيفة لان الاختلاف وقع في النسب والنكاح هم وان قال لامرأة اذا ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة وقال لا تطلق لان شهادة شئ أي لان شهادة المرأة هم حجة في ذلك شئ أي في باب الولادة وهناك قيد ان تركها المصنف فلا بد من ذكرها احدهما عدم اقرار الزوج بالحل والآخر عدم كون الجبل ظاهرا او هنا مسلمان اما ان يقر الزوج بالجبل او لم يقر به فان لم يقر به لا يقطع الطلاق بقولها ولدت ولا يثبت النسب بالاتفاق اذ لم تشهد القابلة اما اذا شهدت وقع الطلاق هم قال عليه السلام شهادة النساء بائنة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه شئ هذا حديث غريب فلو كان لم يذكره اكثر الشرح وقال فخرج الامامون روى ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع حدثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن الزهري قال منعت امرأة ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه من ولادات النساء هم من يجوز شهادته القابلة وحدها في الاستحسان اما ان يهاجها في ذلك ورواه عبد الرزاق في مصنفه

أخبرنا ابن مريج عن الزهري فذكره هم ولا نأشئ أي ولان المرأة أعني القابلة هم لما قبلت في الولادة تغيب فيما ينبغي عليها
وهو الطلاق من لان وقوع الطلاق متعلق بها هم دلال منقذتها نأشئ أي ان المرأة التي هي الزوجة هم أوت
أمكنث من على الزوج وهو وقوع الطلاق والزوج يكثر ذلك هم فلا يثبت الا بجملة تامة من أي كالملة وهذا إذا تولى
عدم ثبوت دعوى المرأة الا بجملة كالملة هم لان شهادتين ضرورية في الولادة من لان مجلس الولادة لا يطلع عليه الرجال
والثابت بالضرورة لا يتعدى موضع الضرورة هم فلا يطرأ حق الطلاق لا من أي لان الطلاق هم منك عنها
من أي عن الولادة في الجملة يعني يوجد به ونحوه كذا الولادة توجد به وان الطلاق وان صار الطلاق هنا من لوانها
كمن اشترى عما فشده مسلم انه ذميمة مجوس قبلت ذميمة في حرمة الاكل ولا يثبت تجسس الذم في حق الرجوع على البائع بشهادة
الواحد كذا في جامع قاضي خان هم وان كان الزوج قد اقر بما عجل من يعني اذا اقر الزوج بما عجل ثم علق طلاقها بالولاية
فقاتلت المرأة ولدت وكذا بها الزوج هم طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة وعند ما تشترط شهادة القابلة لانها لا بد من حق
لدعواها أمكنث وشهادتها حجة فيه من أي شهادة القابلة حجة في أمكنث هم على ما ينأشئ يعني في المسئلة الاولى
هم دلش من أي دلي منقذتهم ان الاقرار بما عجل من أي بالشئ الذي يقضه أجل الى ذلك الغنى هم
وهو الولادة من الضمير في وهو يرجع الى ما هم ولان ما ذكره من مائة من لان مائة طلاقها بما كان وهو الولادة
والقول قول المؤمن في دهره رد الامانة هم فيقبل قولها في رد الامانة قال من أي القدوري هم واكثر
مدة الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله تعالى عنها الولد لا يبيح في البطن أكثر من سنتين ولو بطل معزل من افزع الدار
ثم البيهقي في سننهما من طريق ابن المبارك حدثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريح عن جميل بنت سعد عن عائشة في
قالت لترديد المرأة في الحمل على سنتين قد رايت قول لعل معود المغزل وفي لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين واخر
الدارقطني ايضا من جهة البيهقي عن الوليد بن مسلم قالت قلت لما لك بن انس حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت لترديد المرأة في حملها على سنتين قد رايت قول المغزل قال كان من يقول هذا جارية امرأة محمد بن
عجلان امرأة صدوق وزوجها رجل صدوق حملت ثمانية بطن في ثمانية عشر سنة كل بطن في
اربعة سنين قوله ولو بطل مغزل من أي بقدر كمثل طلق بال الدوران لان طلق بال الدوران سنة
زودا من سائر الظلال والغرض المبالغة في تقليل المدة وفي بعض النسخ ولو بطل معزل من قوله ولو بطل
والايفاح أي بدور فلكه مغزل في شرح الارشاد ولو بطل مغزل هم واقلة ستة أشهر لقوله عز وجل طلق
وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال الله تعالى وفصاله في عامين فيجب الحمل ستة أشهر والله أفقيد الاكثر من أي أكثر

ولاها لما قبلت في الولادة تغيب
فيما ينبغي عليها وهو الطلاق
ولا يحنث في ذمة المخالعة
الحنف فلا يثبت الا بجملة
تامة وهذا لان شهادتين
ضرورية في حق الولادة فلا
تظهر في حق الطلاق لانه
منك عنها وان كان
الزوج قد اقر بما عجل
طلقت من غير شهادة عند أبي حنيفة
وعند ما تشترط شهادة القابلة
لان لا بد من حجة هو ما الحنف
وشهادتها حجة
فيه على ما بينا ولان الاقرار
بالحمل اقرار بما يقضه اليد
هو الولادة ولانه اقر بكونها
مؤمنة فيقبل قولها في رد
الامانة قال واكثر مدة الحمل
سنتان لقول عائشة رضي الله
تعالى عنها في البطن أكثر من سنتين
ولو بطل مغزل من أي بطل ستة أشهر
لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون
شهرا ثم قال الله تعالى وفصاله
في عامين فيجب الحمل ستة أشهر والله أفقيد الاكثر

باربعين في الحجة عليه ما
 في كتاب الطاهر انما كانت
 ما عاذا العقل لا يتعدى اليه من
 تزوج امه فطلقها ثم تزوجها
 قلن جملت بول لاقل من
 ستة اشهر منذ يوم اشهرها
 لزمه ولا لم يذره لانه في
 الوجه الاول ولد للعقد فان
 العلوق سابق على النكاح في الوجه
 الثاني ولد للملك لانه يفتا
 الحادث الى اقرب فتصلا به
 في حق وهذا اذا كان الطلاق
 واحدا بامثا او مطلقا او جميعا
 اما اذا كان اثنتين ثبت للنسب
 الى سنتين مع وقت الطلاق
 لانها لم تنقطع حرمة غليظة
 فلا يفتن العلوق الا الى قبله
 لانها لم تنقطع بالشرع فيقال
 لامتة ان كان في جنس له
 فهو منى فثبت على الولادة
 امرأة فهي ام ولد لان الحاجة
 الى تعيين الولد وثبت
 ذلك بمقتضى القليل بما لا يحكم

مدة الحمل هم باثني عشر سنين وربع قال مالك في الشهور واحد كذا قال وقال عباد بن حمزة سنين وقال الزهري ست
 سنين وقال ربيعة بن عبد الرحمن سبع سنين قال الليث ثلاث سنين ويقولنا قال الثوري والعصاك بن فرحم وهو
 ابن جبان واحد في روايتهم والوجه عليه ش اي على الشافعي هم ما روينا ه ش وهو حديث عائشة هم وانما ه انما
 قالته سمعنا ش اي انما ه ان عائشة قالت للحديث المذكور من حديث السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ انقل
 الا يستدعي اليه ش يعني العقل لا يدرك هذا لان ما في الرحم لا يعلم الا الله تعالى هم ومن تزوج امرأة غليظة ثم اشترى
 ش يريد به طلاقا بعد الدخول او لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد الا ان يحكي الاقل من ستة اشهر منذ فارقه فان
 جازت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم اشترى الزمته ش اي الولد هم والام لا يلزمه ش اي واذا جازت به لاكثر
 من ذلك لم يلزمهم لانه في الوجه الاول اراد به ما اذا ولد له لاقل من ستة اشهر ولد للعقد فان العلوق سابق
 على الشراء وفي الوجه الثاني ش اراد به ما اذا ولد له ستة اشهر او اكثر من وقت الشراء هم ولد للملك لانه
 ايضا الحادث الى اقرب وقته ش هو وجوب وقت كونها مملوكة فلا يثبت الا بالدمعي وهو منى قولهم فلا يلزم
 دعوة ش يعني لا يثبت النسب الا بان يدعيهم وهذا ش اي هذا الحكم الذي ذكرناه هم فيما اذا كان الطلاق واحدا
 باثنا او مطلقا او جميعا اما اذا كان ش اي الطلاق هم اثنتين ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها لم
 حرمة غليظة ش لطلقتين ولا تحمل لغيره هم فلا يفتن العلوق الا الى قبله ش اي ما قبل الطلاق
 وهو بعد الاوقات هم لانها لا تحمل بالشراء ش اذا الوطى لا يكل له قبل الشراء لانها حرمة غليظة اثنتين
 واذا لم يحل وطئها بملك اليقين باليقضي بالعلوق من اقرب الاوقات اذ في القضاء بالعلوق الى اقرب الاوقات
 يلزم حمل ام المسلم على الحرام وهو المكن للوطى الحرام من المولى فان قيل وجب ان يحل بقوله تعالى الا على ازواجهم
 او ما ملكت ايمانهم قلنا لا تحمل بقوله تعالى فلا تحمل من بعد حتى تنكح زوجا غيره والثانية في الامتة كالنكاح في المرة و
 ما اذا لم يحل وطئها فلا يفتن الى اقرب الاوقات بل ايضا في الابل بعد وهو ما قبل الطلاق فيلزمه الولد اذا جازت به
 لاقل من سنتين منذ الطلاق هم ومن قال لامتة ان كان في بطنك ولد فموت مني فتهدت على الولادة امرأة
 فهي ام ولد ش اي بالاجل هم لان الحاجة الى تعيين الولد وثبت ذلك بشهادة القابلة بالاجل ش اي
 باتفاق اصحابنا وبقول احمد وقدم الحلف فيه وهذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولو ولدت
 ستة اشهر او اكثر لا يلزمه لاحتمال انها حبلت بعد بقالة المولى فلم يكن المولى مدعي هذا الولد بخلاف الاول ليقبلا بقايات
 في البطن وقت القول فيقتنا بالدمعي هذا في جامع قاضي خان وقال الازري ومثله مسئلة كتاب العتاق وان قال

فاني بطنك حرف دلالت بعد ذلك مسته اسم لم يتفق وان ولدته لائل من ستة اسم عشق وكان ينبغي لك ان تعرف انه فينا
ادو قال ان كان في البطنك ولد ادو قال ان كان بها جمل فهو بنى لفظا تعليلنا اما اذا قال هذا جمل منى يلزمه الولد وان
جاءت به اكثر من ستة اسم الى سنتين حتى ينفية وبه مرجح في الاجناس في كتاب الاعتاق هم ومن قال الغلام هو انجي ثم
ما ت فجات ام الغلام فقالت انا امراته فلي طرعه هونج غير تاشي اى الام والابن يرثان الميت هم وفي النوادر جعلت
اى محمد هم هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون لما الميراث لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح
الفاسد وبالوطى عن شبهة وبذلك يمين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح شى وعرض انه ينبغي ان لا يكون لما الميراث في الاستحسان
لان هذا النكاح ثبت اقتضا وثبت بقدر الضرورة وهو صحيح النسب ودون استحقاق الارث واجيب بان النكاح
على ما هو الاصل ليس بمنوع الى نكاح هو بسبب الاستحقاق الارث النكاح ليس بسبب له فلما ثبت النكاح بطريق الاقتضا
وثبت ما هو من لوازمه التى لا تفك عنه شرعا وانما قال على ما هو الاصل ليلا يرد نكاح الكنايتيه والامه لانه من العوض
هم وجبه الاستحسان ان المسأله فيما اذا كانت شى اى ام الغلام هم معروفه بالحرية ويكونها ام الغلام شى قيد يكونها
معروفة بالحرية انها لو لم تكن معروفه بانها حرة من الاصل المارث لان للزنية ان يقولوا ان كنت ام الولد لم يثبنا
وانما عرفت بموته غايه فاني الباب انها حرة في الحال والتمسك باستصحاب الحال لعرفه الحكم في الماضي ليصلح للدفع
للالايتات فيندفع عنه الرق ولا يثبت الارث وقيد ايضا يكونها ام الغلام لانه اذا لم يثبت انها ام الغلام فلما ثرت
هم والنكاح الصحيح وهما المتعين لذلك شى اى لثبوت النسب هم وضعا ومادة شى اى من حيث الموضع ومن حيث
الشرع ومن حيث العادة بالشرع بين الناس هم ولو لم يعلم انها حرة تقالت الوتره انت ام ولد فلما يثرت لما شى
قد قرنا هذا لان قولنا فيه يكونها معروفه بالحرية هم لان ظهور الحرية باعتبار الدار شى اى دار الاسلام هم محبة في
دفع الرق فاني استحقاق الارث شى لان الارث لا يثبت الا بنسب صحيح وقال التمر تاشي لا ميراث لها ولكن لما
ميراث لاسم اقره والدخول بها ولم يثبت كونها ام ولد يقولهم وقال الاترازى وفيه نظر لان الدخول انما يوجب
بميراث لاسم في غير صورة النكاح اذا كان الوطى عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة فباني دليل
يحمل على ذلك فلا يجب ميراث لاسم

باب في تربية الولد اى في بيان حكم الولد في الحضانه والتربيه لمن همم ومن اهتم بولده لان الولد عاقل
عن النظر لنفسه والقيام بحججه ففعل الشرع الولاية الى من هو متفق عليه ففعل ولاية التعريف الى الاب لقوة رايه مع
النفقة وحق الحضانه الى الام لرفقها في الكسب والشفقة عليه وهي اقدر على ذلك للزوجه ما البتت وكونها اشفق

ومن قال لغلام هربني
ثم مات فجاءت امر
العلوم وقالت نأما نأمة
فهي أم أنت وهو ابني
وفي الزاد جعل هذا
جواب الامتحان
والفلاس ان لا يكون
لها الميراث لان السب
كما ينسب بالنكاح
المعجم ينسب بالعلم
الفلسد وبالوطى من شبهة
وبملك اليمين فلم يكن
قوله اقترار بالانكاح وجها
لا امتحان ان السئلة
فيما اذا كانت معروفة بالحق
وبكونها ام الغلام والنكاح
المعجم وهما المتعين
لذلك ومنعوا الامتحان
يعلم بانها حق فقال للورثة
انت ام ولد ولا ميراث لان
خبرك اليه بلنبأ الدارحة
دفع الركن الى استحقاق الميراث
باب حضنة
الولد من احق به

باب حضنة
الولد من احق به

واذا وقعت الفرجة

بين الزوجين فلام

حق بغيره

روى ان امرأة قالت

يا رسول الله ان ابني

هذا كان بطني

له دعاء وجرى له

حوى وثقله

سقاء وزعم ابوه

ينزعه

فقال عليه السلام

انت احمق به

ماله تزوجي ولا

اشفقوا على

الحضنة كان الدفع

اليها انظر واليه اشار

ريقها خيل من

سند غسل عندك

قال حين وقعت الفرجة

بين امرأتها والصحاب

متولون والفقهاء

كتاب العلاقات

ثم المناسبة بين الناس ظاهرة لا تحتاج الى بيان هم واذا وقعت الفرجة بين الزوجين فالام حق بالولد فلو سوا
كانت ككاتبته او جوسية لان الشفقة لا تختلف باتصالات الذين هم لاروى ان امرأة قالت يا رسول الله عليه وسلم
ان ابني هذا كان بطني لدعاء وجرى له حوى وثقل له سقاء وزعم ابوه ان نيزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احمق
ماله تزوجي ش هذا الحديث رواه ابو داود وفي نسخة حدثنا محمد بن خالد السلمي حدثنا الوليد بن ابى عمر وعيسى الاوزاعي
حدثنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا كان
بطني لدعاء وجرى له حوى وثقل له سقاء وزعم ابوه ان نيزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احمق به
لم تكلمى ورواه الحاكم وصححه اسناده قالوا عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن اعاص فاذا اراد بجد محمد كان الحديث
مرسلا واذا اراد به عبد الله كان الحديث مقصلا وهذا قد صرح عنه جده عبد الله فالحديث متصل صحيح وعمر وشعيب محمد كلهم نقلا
قولها وجرى بفتح الحاء وكسر الجيم الانسان والحوى بكسر الحاء المهملة وتخفيف الواو بيت من الوبر الجمع الاحوية كذا في الصحاح
وقال ابن الاثير الحوى اسم المكان الذي يحوى الشئ اي يضمه ويحميه كذا في الفهرست وفي هذا الحديث ثم قال الحوى بيت مجتمعة
من الناس الجمع احوية فسر في حديث آخر والسقاء بالسر الدلو ثم ان الام شفق عليه اقدر على احضانه شس ماخوذ من الحضر
وهو ما دون الابطال الكشح وضن الشئ جانبا وحضن الظاهر وبضمه اذ ضمته الى نفسه تحت جناحية وكان المنزل
للولد يتخذ في حضنه ويضمه الى جانبه ثم كان الدفع اليها انظر شس اي فكان دفع الولد الى امره انظر في مقعده يعني اوقى
نظر في ماله من غيرهم واليه شس اي الى هذا المعنى هم اشيا الصديق شس اي ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه
يقولهم ريقها خيل من شمس وعسل عندك يا عمر قاله حين وقعت الفرجة بينه وبين امراته والصحاب حاضرون متولون
شس هذا غريب بهذا اللفظ وقصته رواه ابن ابى شيبة في مصنفه حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد بن ابى عروبة عن قتادة
عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه طلق ام عاصم التي عليها واني جربا عاصم فاراد ان ياخذها مخطا
فتبلاها بينما حتى بكى الغلام فانطلقا الى ابى بكر رضي الله تعالى عنه فقال سمعنا وجربا ويريحنا خير لك منك يا عمر حتى ايشب الصبي
فيتمت لنفسه ورواه عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن عاصم عن عكرمة قال فاصمت امرأة عمر رضي الله تعالى عنه الى ابى بكر
رضي الله تعالى عنه وكان ملحقا فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه عني عطف الطف ارحم ورسول الله صلى الله عليه وسلم
لم تزوج وتفسير لذي ذكره المصنف قوله ريقا اي بين ام عاصم امرأة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واهلها جميلة وقوله من شمس
بضم الشين وفتحها عسل في شمس وفي المبسوط ريقا وفي رواية رجع رفاعها وهو ثوب تستعمل به المرأة خيل من سمن وعسل عندك
يا عمر قد مر عندنا وفي نسخة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكره عليه فعمل على الاجماع هم والنفقة على الاب على ما ذكره شس اي نفقة

عليه السلام في باب النفقات هم والنجرة الام عليه السلام اي على المصنعة وفي بعض النسخ عليه اي على الولد يعني اذ طلقته
فهي ائمة ورواية التجر على الانجدة لانها است تجز عن المصنعة شس وبقال الشافعي واحمد والشافعي والماكب في رواية
وفي رواية تجز به قال ابن ابي شيبي والحن بن صالح وابو ثور وداود بن ابي ابراهيم والبيهقي والشافعي والماكب في رواية
التجر في الشريعة التي لا مادة لها بالاصل الولد وان كانت ممن ترشح تجز فان نوجز غير الاولم ياخذ الولد تذي غيب
احسرت بل اختلاف ويجز الاب على اخذ الولد بعد استنفاية عن الام لان نفقة وميانه عليه بالاجماع هم فان لم يكن لهم
شس اي فان لم يكن للولد ام بان كانت غير اهل المصنعة او متروكة غير محرم او ميتة هم فام الام اولى وان بعدت
شس اي وان علت عند الجمهور وعن احمد ام الولد اولى وهو ضعيف لان ام الولد تسمى بالام وهي مقدمة على كل
فما درست واحدة منهم من جانب الام فاية فهي ائمة هم لان هذه الولاية شس اي ولاية المصنعة هم تستفاد من
قبل الاممات شس لمام من وفو شفقة من فمن كانت تدلي اليه بام فهي اولى من تدلي باب وليستوي في ذلك المسلة
والكافرة لان المصنعة باعتبار الشفقة وذلك لا يختلف باختلاف الدين على ما قيل كاشي يجب ولده حتى الجباري هم وان
لم يكن شس اي الام هم فام الاب اولى من الاخوات شس من ام ابي ان استحقاق المصنعة باعتبار قرابة الام
فانما يزد في نفسها كأم الامم والامم قد رت على غير ائمة المصنعة ولما تجز ميراثها من السدس وصل الشفقة باعتبار الولد
وذلك للحيات دون الاخوات وعن ابي مالك المالقة مقدمة على الجارية لاب هم لانها من الاممات تجز ميراثهم السدس
شس اي تجز ميراث الاممات هذا اصيل لكون ام الاب من الاممات انها تجز السدس في الميراث وهو ميراث الام
قال الا تراز في فطر ميراث الام انما يكون هو السدس اذا كان محاولا او ولدا لابن والاخوة ثنتان من الاخوة
والاخوات وها عند عدمهم ايضا يكون الجدة السدس وميراث الام عند عدمهم لثا جميع او ثلثا يبقى بعد فطر احد الزوجين
هم ولا يمش شس اي ولان ام الاب هم انهم شفقة للولادة شس اي لابل للولادة هم فان لم يكن جدة فالاخوات
اولى من العلات والمالات لانهم شس اي الاخوات هم بنات الابوين ولما قد من في الميراث وفي رواية شس
اي في رواية كتاب الطلاق هم المالقة اولى من اخت الاب لقوله عليه السلام شس اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم
هم المالقة والدة شس هذا الحديث زواله بخاري عن البراء بن عازب في حديث طويل عن النبي صلى الله عليه وسلم المالقة
بمنزلة الامم رواه ابو داود ومن حديث علي رضي الله تعالى عنه لفظ المالقة ام وروى الطبراني من حديث ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المالقة والجدوة وكذا رواه يعقوب بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المالقة والجدوة وكذا رواه يعقوب بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم
المالقة والجدوة وكذا رواه يعقوب بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم المالقة والجدوة وكذا رواه يعقوب بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم

لا تجز الام عليه السلام لانها
ست تجز عن المصنعة
فان لم تكن الام فام الام
من ام الام وان بعدت
لان هذه الولاية تستفاد
من قبل الاممات فان لم تكن
ام الام فام الاب ولي من اخوات
لانها من الاممات لانها
تجز ميراثهم السدس
ولانها وفو شفقة للولادة
فان لم تكن له جدة فالاخوات
اولى من العلات والمالات
لانهم يملك لابوين
اخذ من في الميراث وفي رواية
المالقة اولى من الاخوات
لاب لقوله عليه السلام
المالقة والدة وفيل
في قوله تعالى ورفق بويه
على العرض انها كانت
خالته وقد اختلفت
لاب وام لانها اشفق

ثم لاخت من الام ثم الاخت من الام مش وبه قال الزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الاصح تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله لان الحق شى اى
حق المصنفة هم من قبل الام مش سواء ان ذات قرابتين ترجع على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعنده فر الاخت لاب وام والاخت لام يتويان في المصنفة هم ثم المال اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام مش
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان المصنفة من قبل الامات هم ونيز لن كما نزلن الاخوات شى معنى ان المال لاب
وام من المال لام اشار اليه بقوله هم سواء ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام مش والمالة لاب وام ذات قرابتين
والمالة لام ذات قرابة واحدة وعنده الشافعي و احمد تقدم المال من الاب على المال من الام هم ثم العات ينزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات العمات وبنات الاخوال والمالات
بمزل عن حق المصنفة لان قرابتهم لم تاكل بالحموية كذا فى المحيط وفى البدليح لاحق للرجال من قبل الام فى المصنفة
ولا يلزم اليسن الاطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى المنصورى ابن العم اولى بالذكر والمال
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام لاحق لذكرى الولد مع العمة الا المال مع ابن العم فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويرفع الصغير الى مولى العاتة هم وكل من تزوجت من هو لا شى معنى
كل من تزوجت من النساء من كان لها حق المصنفة هم سقط حقها للار ونياش وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر جمع على هذا اهل العلم الا الحسن البصرى وهو رواية عن احمد فان خذها لا يسقط حقها بالتزوج
هم ولان زوج الام اذا كان ابنيها عليه نر اش اى يعطى الصغير ثانيا قليلا يقال شى نر اى قليل ومادة نون وزاء
وراء موحدة هم وينظر اليه نر اش اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينية يقال شره بعينه شره وشره شره
اذا نظر اليه بموخر عينية ومادة شين معجمة وزاى ثمراء المقصود ان هذا عبارة عن قلة الشفقة على الصغير وقلة الالتفات
اليه ولما قال المصنف هم فلانظر شى اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلانظر منه على الصغير هم قال شى
اى القدرى هم الالحدة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الجدة متزوجة
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شى اى ان الجدم قائم مقام ابليس لقياسه مقام ابية فينظر له كذا كل زوج
هو ذور هم محرم منه شى اى من لو لم يكن الولد اذا تزوج بامه لا يسقط حقها لقيام الشفقة نظر الى القرابة القريبة شى
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت فغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزوج يعود شى اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شى والسبب قائم يعود
الى

ثم لاخت من الام ثم الاخت من الام مش وبه قال الزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الاصح تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله لان الحق شى اى
حق المصنفة هم من قبل الام مش سواء ان ذات قرابتين ترجع على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعنده فر الاخت لاب وام والاخت لام يتويان في المصنفة هم ثم المال اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام مش
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان المصنفة من قبل الامات هم ونيز لن كما نزلن الاخوات شى معنى ان المال لاب
وام من المال لام اشار اليه بقوله هم سواء ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام مش والمالة لاب وام ذات قرابتين
والمالة لام ذات قرابة واحدة وعنده الشافعي و احمد تقدم المال من الاب على المال من الام هم ثم العات ينزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات العمات وبنات الاخوال والمالات
بمزل عن حق المصنفة لان قرابتهم لم تاكل بالحموية كذا فى المحيط وفى البدليح لاحق للرجال من قبل الام فى المصنفة
ولا يلزم اليسن الاطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى المنصورى ابن العم اولى بالذكر والمال
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام لاحق لذكرى الولد مع العمة الا المال مع ابن العم فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويرفع الصغير الى مولى العاتة هم وكل من تزوجت من هو لا شى معنى
كل من تزوجت من النساء من كان لها حق المصنفة هم سقط حقها للار ونياش وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر جمع على هذا اهل العلم الا الحسن البصرى وهو رواية عن احمد فان خذها لا يسقط حقها بالتزوج
هم ولان زوج الام اذا كان ابنيها عليه نر اش اى يعطى الصغير ثانيا قليلا يقال شى نر اى قليل ومادة نون وزاء
وراء موحدة هم وينظر اليه نر اش اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينية يقال شره بعينه شره وشره شره
اذا نظر اليه بموخر عينية ومادة شين معجمة وزاى ثمراء المقصود ان هذا عبارة عن قلة الشفقة على الصغير وقلة الالتفات
اليه ولما قال المصنف هم فلانظر شى اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلانظر منه على الصغير هم قال شى
اى القدرى هم الالحدة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الجدة متزوجة
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شى اى ان الجدم قائم مقام ابليس لقياسه مقام ابية فينظر له كذا كل زوج
هو ذور هم محرم منه شى اى من لو لم يكن الولد اذا تزوج بامه لا يسقط حقها لقيام الشفقة نظر الى القرابة القريبة شى
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت فغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزوج يعود شى اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شى والسبب قائم يعود
الى

وبه قال الشافعي واندرو ملك في رواية وفي رواية عن مالك لا يعود والزوجي بالغ حتى يقتضي عدمها عذرا وبه قال المرئي
 وقال غيره من الشافعية يعود بالطلاق الذي هم فان لم يكن للعصبى امرأة من الهبة فانتقم فيه الرجال فالاهم به شى اى اولى
 الرجال بالماك العصبى هم اقربهم تعصبا شى اى من حيث التعصباى اقرب العصباء هم لان الولاية لا قرب وقد عرف
 الترتيب في بنو ميم شى في باب الميراث وولاية الاملاك هم غير ان الصغيرة لا تمنع الى عصبته غير محرم شى هذا استثناء
 من قوله فاداهم اقربهم تعصبا بقوله الصغيرة لان الصغيرة يدفع الى اقرب العصباء سواء كان محمدا او غيره محرم كقولى
 والعاقبة وابن العم حران الفتنة شى لانه لا يورث من عليها سنا وكذلك ذوالرحم المحرم عن العصبية اذ لم يورث من عليها منه
 نفسه ومجانة لا تمنع اليه لان فى الدفع فزرا بالصغيرة وقال الصمد الشهيد وعندى بنى عتيقة اذ لم يكن عصبته للصغير يدفع
 الى الاخ لام لان عنده يقوم الام والاية وقال فى تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصبائها غير ابن العم والاختار
 للقاضى وان راه صالح نعم اليه والا فيض عن ابيه وقال محمد الملقى للذكر من قبل النساء والتدبير الى القاضى يدفع
 الى ثقتي تحسناهم والام لمجدته اخى بالعلم حتى يكل وحده ويشرب وحده ويلبس واحده ويستنجى وحده شى و
 ذكر فى نوادر ابن رشيد ويوفى وحده ونكحوا فى المراءى من الاستنجاء من مشايخنا من قال المراءى كمال الطهارة
 بان يطهر وجهه وحده بالما بحيث لا يحتاج الى سن لعينه ويعلبه ونسهم من قال المراءى منه ان يطهر نفسه عن النجاسة
 وان كان لا يقدر على تمام الطهارة هم وفى الجامع الصغير حتى يستنجى فياكل وحده ويلبس وحده شى ولم يذكر فيه
 الاستنجاء وشطره فى السير الكبير وغيره هم والمعنى واحد شى يعنى ذكر الاستنجاء فيما مضى وذكر الاستنجاء فى رواية الجاهل
 الصغير فى المعنى واحد وبين المصنف ذلك بقوله هم لان تمام الاستنجاء بالقدرة على الاستنجاء شى اى القدور
 على الاستنجاء وان يمكنه ان يفتح سريره عند الاستنجاء ويشد عند الفرج هم ووجهه شى اى وجهه ذكر الاستنجاء هم انه
 شى اى ان الصغير هم اذا استغنى يحتاج الى التاديب وتخليق باداب الرجال وخلقهم والاب اقدر على التاديب والتفريق
 شى اى التوبة هم والخصان شى هو الشيخ الامام ابو بكر احمد بن عمر من كبار علمائنا وكان يروى عن بشر بن الوليد عن
 ابى يوسف القاضى وقال صاحب الطبقات احمد بن عمر بنهم العين وقيل عمرو بنهم بنهم وقيل مهران الشيباني روى عن شيخ
 بخارى مثلهم عامم البليل وسدود المعنى وغيرهم ولا صفات كثيرة وكان زاهدا ياكل من كسب يده فلذلك سمي خضا فالانه
 كان مات بجذاع سنة احدى وستين واثنتين هم قدر الاستنجاء بسبع سنين اعتبارا للغالاب شى لانه اذا بلغ سبع سنين استغنى
 عن الخضاة غالبا ويستنجى وحده وعليه الفتوى كذا فى النكاحى وغيره وقدره ابو بكر الرازى سبع سنين وعند مالك الام احق
 بالعلم حتى يتعلم قبل حتى يتخرى حتى تندوا سانه وعند الشافعى ثمانية اعلاهم فى سبع فان اختاره احدى واسلم اليه ثم اختار الاخر

فان لا يورث من عليها سنا
 من اهل فحتم فيه شى
 فاولهم اقربهم تعصبا لان
 الولاية لا قرب وقد عرف
 الترتيب موضع صغير
 الصغيرة لا تدفع الى
 عصبته غير محرم كقولى
 العاقبة وابن العم حران
 عن الفتنة والام والمجد
 احق بالعلوم حتى ياكل وحده
 ويشرب وحده ويلبس وحده
 ويستنجى وحده وفى الجامع
 حتى يستنجى فياكل
 ويشرب وحده ويلبس وحده
 واحد لان تمام الاستنجاء
 بالقدر على الاستنجاء
 ووجهه انه اذا استغنى
 يحتاج الى التاديب والتخليق

بالأب الرجال وإخلاء قصر
والأب أقدر على التاديب
والثقيف والخصاف ذرية
قد رآه استغناء بسبع سنين
اعتبار الغالب والأم والجدّة
أحق بالمجارية حتى تحيض لأن
بعد الاستغناء يحتاج إلى مودة
أدب النساء والمرأة على ذلك
أقدر وبعد البلوغ فيجب على الخصم
والحفظ والأب فيدق في هذه
وعلى محمد أن يهتد فإلى الأب
إذا بلغت حد الشرف فيحقق
الحاجة إلى الصيانة ومن سرق
الأم والجدّة لم يجر العقاب
بأنهم قد انتهى في العام
الصغير حتى يستغنى عنها لولا
على الاستغناء لولا هذا لاحتاجوا
للمدعة فلا يحصل المقصود
بخلوف الأم والجدّة لقد تم على
شوا قال وإلانة إذا انفكها
مروها وأم الولد إذا انفكت
كالحرّة في حق الولد لأنها حرّة
أولان ثبوت الحق وليس لها قبل
العتق حق في الولد لغيرها من
الخصاف به لا شغل
الجنة له

فإن ذلك وود إليه فإن عاد والاختار الأول بعيد إليه كذا أبو القاسم في المنع وهذا لم يقبل عن أحد من السلف والمعتمد
لأنه لا يكون عند الأم هم والأم والجدّة حق بالمجارية حتى تحيض لأن بعد الاستغناء يحتاج إلى مودة أو أدب النساء حتى يبلغ
والبلغ غسل الثياب هم والمرأة على ذلك أقدر شئ لأنها لو دفعت إلى الأب انقلبت بالرجال فقل حياء أو الحياء في
النساء ذرية هم وبعد البلوغ يحتاج إلى التخصيص والحفظ والأب فيدق في هذه شئ لأنها لو دفعت إلى الأب انقلبت بالرجال فقل حياء أو الحياء في
والأب فيه هو الأصل في التخصيص والحفظ والأب فيدق في هذه شئ لأنها لو دفعت إلى الأب انقلبت بالرجال فقل حياء أو الحياء في
عرضة لأفقت وطيرة للرجال والنساء يخدم عمامهم وعن محمد شئ رواه هشام عن أمه أنها دفعت إلى الأب إذ بلغت حد الشهوة
محقق المجاورة إلى الصيانة والأب أقدر على هذا شئ وفي غياث المغني الاعتماد على رواية هشام بفساد الزمان إذ بلغت
أمدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم وعند الشافعي إذا اختار الغلام أمه يكون عند أبيه بالليل وعند الأب بالنهار
أيها اختارت تكون عند أبيها ولها من أعتقها أمه ومن سوى الأم حق بالمجارية حتى تبلغ حد اشتق شئ تكملوا في حد الشهوة
يعني عليه ثبوت حرمة الصاهرة وكون الأب أولى وقالوا إذا كانت بنت خمس سنين وما دونه لم تكن شهامة وإذا كانت بنت
ست سنين وثمان سنين نظران كانت عينا فمخية كانت شهامة والأفلا وقال الفقيه أبو الليث في إيمان انفادى الغالب
أنها لا تشبه ما يبلغ تسع سنين قال شمس المائتة الرضوي وبه نأخذهم وفي الجاه الصغير حتى تستغنى شئ ذكره أبو الرواية القادر
أن الصغيرة ترك من سوى الأب الجدة إلى أن تستغنى ثم ذكر رواية الجاه الصغير أن تستغنى واستغناء وان تاكل ومروها
فإذا بلغت إلى أن تستغنى وتستغنى تدفع إلى الأب أم النساء شئ أي لأن من سوى الأم والجدّة مثل اللوات ونحوهم لا تقدر
على استخارها شئ أي على استخارهم الصغيرة التي تستغنى وإن كانت تحتاج إلى تعليم أدب النساء ولها شئ أي ولأب
عدم قدرة من سوى الأم والجدّة على استخارها ما لا توجبها شئ أي الصغيرة هم للمدعة شئ أي لأبيل خديته من
كان يريد استخارها ما فلا يحصل المقصود شئ وهو تعليمهم بخلاف الأم والجدّة لقد رتبها عليه شئ أي على الاستخار
هم شرعاً شئ أي من حيث الشرع بدليل الجارية هم قال شئ أي القدر الذي هم والامته إذا اعتقوا مولا أو أم الولد
أنه تحقق كالحرة في حق الولد شئ وذلك لأن زواجهما لا ينافي ولدانهم عقداً فكانتا أحق بالولد من مولاها لأن الحنفية
هنا إنما تكون مع المولى لأن الزوج لاحق له في الولد إذ الولد يبيع الأم في الملك والمالك المالك حق به من غيره كذا
الكا في واختلاف المالكية في أم الولد إذا اعتقت مع أنها تقيم على ثبوت الأم ذكره في الجواهر أم النساء شئ أي الامته و
أم الولد اللتين اعتقتهما حران شئ فكانتا أحق بالولد من مولاها ما إذا ان ثبوت الحق شئ أي وقت ثبوت
الحق هم وليس لها قبل المثلث حق في الولد لغيرها من الخصاف بالاستغناء بجدته المولى شئ وبه قال عطاء والنوري

بوالشافعي ووجه عند مالك ثبت الخصانة للزريق هم والذمية حتى يولدوا المسلم لم يعقل الا ديان ش فان عقل الا ديان يؤخذ
 نسما ويمنع الى الابح يقال لك في المشهور ابو القاسم ابو نور وتمنع ان تغتسل في الماء المغمور في دوان خيف ضم اليه ناس من المسلمين
 وقال الشافعي ووجه الخصانة لما روي رواية عن مالك هم او يخاف ان يافت الكفر ش اي بان يافت الكفر فان مصدرة
 اي يخاف الفتة الكفر واما قوله او يخاف فيجوز فيه ثلاثة اوجه الاول انه سبب تقديره الى ان يخاف كما في قوله لا اتركك وتطينني
 حتى اي الى ان تعطيني الثانية الرخ على انه استبان اني يخاف الثانية الجزم مطلقا على قوله لم يعقل فيكون او يخاف هم للنظر
 قيل ذلك ش اي الذمية حتى يولدوا المسلم لاجل النظر في حق الصغير قيل ان يعقل الا ديان قيل ان يخاف من فتنة الكفر
 هم واما الضر بعبد ش اي والاصل احتمال حصول الفريضة واصل احتمال حصول الضرر لانه بانقاش احوال الكفر في ذمته
 بعد ان يعقل الا ديان هم والاختار للعلماء والمجته ش يعني من الابوين بان يكون الولد عند الامم لم تزوج بزواج آخر
 الى المدة التي ذكرنا او به قال لك هم وقال الشافعي لما لم يمارش اذا بلغنا من التميز فوسلهم الى من افتار به وبه قال احمد
 لان النبي صلى الله عليه وسلم غير ش روي اصحاب السنن الاربعة عن اهل بن اسامة عن ابى هيمونة سليمان
 سوني من اهل المدينة رجل صدوق قال بنا انا جالس مع ابى هريرة رضي الله تعالى عنه امرته فارسية سمعها ابن فادعيا
 وقد طلقها زوجها وقالت يا ابا هريرة وطنت بالفارسية فجي يري ان يذهب ابني فقال ابو هريرة استما عليه لو اطمع بك
 فجاءه زوجها وقال من يحاقدني ولدي فقال ابو هريرة الامم في الا قول هذا الا اني سمعت امرته جارت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وانا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان رجلي يري ان يذهب ابني وقد سقاني من بيرة الى عنقه وقد نفعني فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استما عليه فقال زوجها من يحاقدني ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بيدكما
 شيت فاحذ بيدكما فانطلقت به وجه الاستدلال هو انه صلى الله عليه وسلم فخره بقوله هذا ابوك وهذه امك فخذ بيدكما شيت
 قوله طنت من الرطانة بفتح الراء وكسر الدال كلام المصنف المجهول واما هو موافقة بين اثنين او ثلاثة والعرب تخفص بها
 غالب كالكلام الجمع قوله من بيري عينة كبر العين المهملة وفتح النون والباء الموحدة وهي بيرة معروف بالمدينة عند اعرس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما سار الى بدر قوله يحاقدني بالاء المهملة وبالفتح اي من يباذيمني واستدل الشافعي ايضا بحديث
 رافع بن سنان وهو الذي ذكره المصنف واجاب عنه على ما اتى انه جيل بوداود والناسي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن عبده
 رافع بن سنان انه سلم وابنت امرته ان تسلم فجاوبا من لما غير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب هندا والامم مناخم
 خيرو وقال اللهم ادره قد هب الى امه ولفظ ابى داود وسلم وابنت امرته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت زمني وهي
 فغيره وقال رافع زمني فاقع النبي صلى الله عليه وسلم الام ثمانية والاب ثمانية واقعد العبي بيتها وقال يا داود انا قالت العبيته

والذمي
 بولدها المسلم
 ما لم يعقل
 الا ديان او يخاف
 ان يافت الكفر
 للنظر قبل ذلك
 واحتمال الكفر
 بعد ذلك
 للعلوم ولجأ
 وقال الشافعي
 لهما الخيار
 لان النبي عليه
 السلام لا يخير

الى انما يقال عليه السلام اللهم ابدأنا قالت الى ابينا فاختار ابو خزيمة احمد بن مسندة ونظيره في ولد صغيرهم ولنا انه شئ اى
 ان الصغيرهم قصور عقليه يتبين من عند البعثة شئ يفتح الدال والعيون للعلم اى الراد والحق والها فيه عوض عن الواو
 لانه من ووع الرجل بالواو ونعم الدال فهو وولج اى ساكن به ومن باب فعل الفعل بفهم العين فيها كمن يحسن ثم تخليته بنية
 وبين اللعب شئ اى بسبب تخليته من عند البعثة بين الصبي وبين اللعب هم فلما يتحقق النظر شئ وعدم تحقق النظر
 على الصبي اذ انتقل باللعب فاجدهم وقد صرح ابن الصغابة لم يخبر واشئ لم يعرض اليه احد من الشرح وقد روى مالك بن عيسى
 عن ابى بكر بنى الله تعالى عنه انه وثق الغلام لاسمه لما اختتم فيه عمر بنى الله تعالى عنه واما قال فيه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تولدوا لى عن ولد اى لا يفرق مينا وكل انشئ فارقت ولدا فمى والته وقد ولدت له ولها فمى الهمة
 وواله والولد ذاب العقل والتعير من شدة الوجوه المعنف اتج سبدا ومع هذا روى عبد الرزاق فى
 مسنده خبر ابن جريج انه عبد الله بن عمر يقول انهم اب وام فى ابن لهما الى عمر بنى الله تعالى عنه فاختار امه فانطلقت
 به روى ابن جبران عن ابى هريرة بنى الله تعالى عنه انه خير غلاما بين ابية وامهم واما الحديث شئ اى شئ انما استدرك انما
 وهو قوله لان النبى صلى الله عليه وسلم خيره واشار به الى الجواب عنه فقال هم قلنا قد قال عليه السلام اللهم ابدأنا فافقوا لاعتبار
 الا انظر بما به شئ هذا جواب عما استدرك به الشافعى فى حديث التميمي بانه ان لو كان للتخيم اعتبار لم يقبل النبى صلى الله عليه وسلم
 اللهم ابدأنا فافقوا لاعتبار الا انظر فى حقه بركة دعاء عليه السلام ولم يوجد ذلك فيما نحن فيه هم او يحل على ما اذا كان بالفاش
 هذا جواب بانه عن حديث الشافعى ولكن ليس بموجبه ولا يرمى بالحكم لانه مرج فيه بخار بابن ابي صغير لم يبلغ وهو فى حديث
 رافع بن سنان الذى مضى عن قريب وفى رواية اخرى ابو داود عن رافع بن سنان واخطه انه سلم وابنت امراته قالت النبى
 صلى الله عليه وسلم فقال انتى وهى فطيمه وقال رافع انتى وقعد النبى صلى الله عليه وسلم الام نايته والاب نايته فاقعد الصبيته
 بينهما وقال لهما ادعوا فالت الصبيته الى ابيها فقال النبى صلى الله عليه وسلم اللهم ابدأنا قالت الى ابينا واخذنا انتى وهذا الصيام
 صرح فيه بالصبيته وانما فطيمه فكيف يكون الولد بالنا والمضى ان اصحابنا قصروا فى هذا الباب حيث يستدل الحنفى بالما ديه
 يصححه وهم يستدلون بالدليل القاطع واجابوا عن حديث ابى هريرة بالرجعة اجوبة الاول انه عليه السلام امر ابا بالاستهام وهو
 بالاجماع وانما لم يذكر فيه الطلاق وقولها ان زوجى دليل على قيام النكاح والثالث ليس فيه سبع سنين والحكم شئ اخره فى
 سبع سنين والى ان بى اى عينه كانت بالمدينة ولا يكون للصغير ان يفتى منها ولا يخلو الكل عن كامل واعلم ان المابن فونى
 يخبر بين ابويه فان اراد ان يفر فقل ذلك الا اذا كان فاقا يفيض عليه شئ فحينئذ يفره الاب الى نفسه لانه اقدر على ميانه اما المابن
 فان كانت كبره يفره الى نفسه سواء كانت ماسونة او غير ماسونة فان كانت نيا ماسونة ليس له ان يفر حتى تكون معه لولا المانية

لما انه لقصو
 عقل يختار من
 لعله لتخليته
 بينه وبين اللعب
 فلا يتحقق النظر
 وقد مر ان النظر
 لم يجزوا واما
 الحد قلنا
 قد قال عليه
 السكوا اللهم
 اهد ذوقا خيرا
 لا انظر بدعائه
 عليه السكوا
 على ما اذا كان

عننا كذا في نسخ الفتاوى وغيره قاله الاثر في وفي الكافي اختلفت على ان ترك ولد اعند الزوج فاطلع باينو واشترط باطل به
 فصل اى هذا فصل في بيان حكم من يريد اخراج العينة الى القرى بين ذلك بقوله في فصل على عدة هم واذا ردت الطائفة
 ان يخرج بولد من المهر فليس له ذلك ش هذا بعد القضاء عند تماقذ من به في جامع فاضى خان وغيره هم لما فيه من الاضرار
 بالاب ش اى في المزوج بالولد لا انقطع ولده عنه هم الا ان يخرج ش بولد من المهر الى وطنها ش هذا تشنا
 من قوله فليس لما ذلك هم وقد كان الزوج ش اى والمال ان الزوج هم قد تزوجا فيه ش اى في مطنهام لانه انهم
 المقام فيه عرفا وشراش اما العرف فلان الزوج يقيم في البلد الذي تزوج فيه عادة الا انه يلزمها سابعة الزوج اذا اعطا
 جميع المهر منيت بذلك لم ترض فبعد ذلك الزوجية يعود الامر الاول والاشرا فلان العقد متى وجد في مكان العقد
 والاولاد من ثمرات العقد النكاح فيجب اسكانهم في موضع العقد بخلاف ما اذا ارادوا النقل الى مهن ليس هو مهن او لم يكن ش
 اصل النكاح ليس لما ان تنقل الاولاد وكذا اذا ارادوا انتقال بالاولاد الى مهن الكون ثم ش اصل النكاح لعدم
 دليل العرف والشرع هم قال عليه السلام ش اى قال النبي صلى الله عليه وسلم من تاهل ببلدة فهو منهم ش ثم ش
 احد من الشرح لهذا الى بيت ولا يجوز ذكره وردى هذا الحديث ابن ابى شيبة في مصنفه مدثرنا العلى بن منصور عن
 عكرمة بن ابراهيم الازدي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابى رباب عن ابيه ان عثمان بنى الله تعالى له
 صلى بنى اربعان ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاهل في بلدة فهو من الهما يصلي بصلاته المقيم وفي تاهل ش
 قدمت مكة ورده ابو العلى الموصلى في مسنده كذلك ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تزوج
 الرجل من بلدة فهو من الهما وانما اتهمت لاني تزوجت بها منذ قد تمها وادع في مسنده ولفظه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من تاهل في بلدة فيصلي بصلاته بغير استدلال بصنف بقوله لانه اليوم المقيم فيه شرعا ما صلا ان الرجل ان تزوج
 امراة في بلدة هو موطن المرأة يكون من اهل ذلك البلد هم ولذا يصير الحربى به ش اى بالزوج قاله الاثر في والاكل في ما
 وقال تلج الشريعة الفصير يرجع الى التزم المقام بيان انه لما استدلل بقوله التزم المقام عرفا وشرا فانا قائل ان يقول
 بمبانه التزم المقام فلما ذاب يصير بقبيا في باب عنه بان لا التزم المقام اثره لهذا يصير الحربى في ساقط هذا خلاص المصنوع
 من كلامه وقال صاحب النهاية هذا وقع غلط اى قوله ولذا يصير الحربى به ذميا فانه ذكر في غيبه في الكتاب
 ان المتاسن اذا تزوج ذمية لا يصير ذميا لانه لا يمكن ان يطلقها ويرجع وقد وجبت بخط شى ليس في النسوة التي قولت بنسوة
 هذه الجملة وقال الاثر في ونقل عن الامام حافظ الدين الكبير ان هذه الجملة ليست في النسوة التي قولت مع نسوة
 فعلى هذا يكون السوسن الكاتب لانه قال في السير الكبير بعد كتاب الحدود وفارض الحرب باب واذا دخلت المرأة من اهل
 الباب

فصل

واذا اراد المعلقة

لن يخرج بولدها

من المصوف ليس

لهذا ذلك لما فيه

من الكفر والاكاذيب

تخرج به الى طها

وقد كان الزوج تزوجا

فيكفه التزم للمقام

عرفا وشرا قال عليه

من قلل يلد له

منهم ولهذا يصير

الحربى به ذميا

وان ارادت التزويج الى مصر غير
 وطنه وقد كان التزويج فيه شاذ
 في الكتاب الى انه ليس له ذلك
 ومنه رواية كتاب الطلاق
 وذكر في الجامع الصغير ان له ذلك
 لان العقدمي وجد فيمكن جوبه
 له حكمه فيه كما يوجب للبيوع
 تسليم في مكانه ومن جملة ذلك
 حتى اساءه الاولاد وجهه الاول
 ان التزويج في دار الغربة ليس للمثله
 لمكانه فيه عرفا وهذا هو الحق
 انه لا بد من اهل من جميعا الزوج
 ووجود النكاح وهذا كله اذا
 كان بين المصيرين نفقا وآسا
 الا اذا رجا بحيث يمكن للوالد
 ان يملك ولده ويبعث في بيته
 او يهرسه له ولكن الجواز في
 التزويج ولو انتقلت من قرية
 الى مصر ولا بأس به لان
 نظر الصغير حيث يتخلق بخلق
 اهل مصر وليس فيه ضرر
 بالاب وفي حكمه ضرر بالصغير
 لاختلافه باخلاق اهل السواد
 فليس بها ذلك

دار الاسلام بان هي كباية قروها ذمي او مسلم فقد صارت ذمية لان زوجها ان يمتنع عن العود الى دار الحرب
 الا انهم على النكاح مع علمها ان زوجها ان يمتنع عن العود الى دار الحرب رضي منها بما المقام في دار الاسلام واما الحرب في ذمها
 ذمية لا يصير ذميا لان المرأة ليس لها ان تمنع زوجها من دار الحرب انتهى وغيرهم لفظ الحرب لفظ الحربية حتى ترد السؤال وقال
 بعضهم لما جئنا الى تفسير اللفظ الجواز ان تكون الحرب صفة لشخص ابي شخص الحربى ذكره كان او انتهى قلت هذا بعيد جدا ومن رواة
 المزوج الى مصر غير وطنه من صفة المعصوم وقد كان التزويج فيه شاذ اى والحال ان تزويج المزوج فيه اى في مصر غير وطنه
 اشار في الكتاب شاذ اى القدرى وقيل المراد به البسوطم الى انه ليس لما ذاك وبه رواية كتاب الطلاق شاذ
 من الاصل هم وذكر شاذ اى محمد بن الجابح الصغير ان لما ذاك لان العقد متى وجبهم في مكان فيه شاذ اى في ذلك المكان
 هم كما يوجب البيع التسليم في مكانه شاذ اى تسليم المقود عليه في موضع العقد ومن جملة من اساك الاولاد شاذ لان الاولاد
 من نزل النكاح فيوجب اسكانهم في موضع العقد ومن جملة الاول شاذ اى قوله ليس لما ذاك وهو رواية كتاب الطلاق
 هم ان التزويج في دار الغربة ليس التزويج في عرفات شاذ اى من حيث العرف اى بان العرف لم يجز بان يكون التزويج
 في دار الغربة التزويج الملقا هم وهذا شاذ اى الوجه الاول هو الاصح هم والماصل انه لا بد من الاقرين جميعا الوطن
 هو جواز النكاح شاذ اى لا انتقال الامم بالاولاد الصغار ولا بد من وجودهم او غيرهم وان تريد الانتقال الى دار الحرب
 فانه ذكر في شرح كتاب الطحاوى ولورادوت الانتقال الى دار الحرب وان كان اصل النكاح وقع هناك وفي حريته بعد ان
 يكون زوجها مسلما او ذميا ليس لما ذاك ولو كان كلاهما حربين فلما ذاك هم وبذلك شاذ اى هذا الذى ذكرناه وكلامهم
 فا كان بين المعمرين تفاوت شاذ اى قوله البعد بحيث لا يمكن الاب رجوعه به في يوم سطره اولادهم اما اذا انفك
 شاذ اى المعمران هم بحيث يمكن الولدان يطالع ولده وببيت في مية فلما باس به وكذا الجواب في القرينين شاذ
 اذا كانت قرينين بحيث يمكن الاب مطالعة الاولاد في يومه فلما ذاك والافلام ولو انتقلت من قرية الى مصر
 لا بأس به لان فيه نظر الى الصغير حيث يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر للاب وفي حكمه شاذ وهو الانتقال من مصر
 الى القرية هم ضرر بالصغير لاختلافه باخلاق اهل السواد فليس لما ذاك شاذ اى ليس لما ان تنقل الصغار من مصر الى القرية
 الا اذا وقع العقد قبل فما ذاك ذكره في شرح الطحاوى وفي فتاوى البقالى ليس لما ذاك بحال وقع العقد هناك
 او لا فروع لوجبات لمعمرى وقالت هذا ابن بنى وقد امت فاعطى نفقة فقال انها لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ منها
 لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي انه في سبها فتأخذ منها وان باء بارة وقال هذه منك وهي امه وقالت ابنتي انت تأخذها
 للزوج لان الفرائش لما قال الاب هو ابن بنت سينن وقالت ابن سبع ان كان باكل وحده وليس وحده دفع اليه

والا فلا والودعي الزوج عليها باخرى واكثر فاقول لها لو قالت طلقني وما دعي ان لم يعين الزوج فاقول لها وان عينت لا يقدر
 قولها في الطلاق وان كان معسر انقالت العمة اولا على غيرها من الامم طلبة اجرة فالعمة اولى وهو الصحيح
باب في احكام النفقة اي هذا باب في بيان احكام النفقة وهي اسم مخفى الاتفاق وهي عبارة عن الاداء على الشيء بما
 يتبادر من النفقة تجب باسباب الزوجية ومنها نسب منها الملك والكلح هي بيانه على الترتيب شيئا على ذكر فصول على ما هي انشا الله تعالى
 هم قال ش اي القدر يورثهم النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت المرأة مسلمة او كافرة او اسلمت نفسها في منزل عليه
 نفقة ما وكسوتها وسكنها ش اي في منزل الزوج قال الا قطع في شره تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة والاختلاف في ذلك
 وقال الا ترى في علمهم هذا اذا ادعى بعض الشرح للمدعية بقوله هذا الشرط ليس بالارزق في ظاهر الرواية فانه ذكر في البسيط وهو ظاهر
 بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج الا ترى ان الزوج لو لم يطلب انتقالها الى بيتها باذنا ان
 تعاليم بالنفقة وقال في الايضاح وهذا لان النفقة حق المرأة والانتقال حق الزوج فاذا ايطا لها بالنفقة فقد ترك حقها وهذا لا يوزن
 بطلان حقها وقال في النهاية وقال بعض المتأخرين من ائمة لم يستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت زوجها والفتوى على وجوب
 الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف فان كان الزوج قاطبا لها بالنفقة وان لم تمنع من الانتقال الى بيت زوجها فلها
 النفقة ايضا واما اذا كان الاستناع بحق ان تشتت تستوفي مهرها فلها النفقة ايضا وان كان الاستناع بغير حق بان كان
 او فاما المهر او كان المهر موطئا او بهيته سنة فلما نفقة لها فكل من كان مجبوسا بغيره بحق مقصود كانت نفقة عليه هم والاسفل
 في ذلك ش اي في وجوب النفقة هم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ش امر بالاتفاق والامر للزوج وان سعة
 القدرة هم وقوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوته بالمعروف ش المولود له هو الاب وزرق من الامهات قوله تعالى بالمرء
 اي بالوسط وقال الزوج في تفسيره ما تعرفون انه العدل على قدر الامكان وكلمة على لا يجاب هم وقوله عليه السلام ش
 قول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث حجة الوداع ولهن عليكم رزق من وكسوتهن بالمعروف ش هذا الحديث رواه مسلم
 عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جدا وفيه فاقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بالامن المهر واستحللتموهن بكلمة الله
 ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدكم حره منهن فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزق من وكسوتهن بالمعروف
 الحديث اخرجه مسلم في باب حجة الوداع هم ولان النفقة خبز الا اعتبار ش اي اعتبار المرأة عند الرجل هم فكل من
 كان مجبوسا بحق مقصود بغيره كانت نفقة عليه ش لا يقال يرد على هذا النفقة الزمن فانما على الراهن مع انه مجبوس
 بحق المرتهن لانا نقول سلما انه مجبوس عند المرتهن ولكن لا نسلم انه مجبوس بحق هو مقصود والمرتهن فحسب فانه كما يحصل مقصود
 المرتهن يحصل مقصود الراهن ايضا الا ترى انه اذا ملكك الهك الدين الذي على الراهن فمضوا باقل من قيمته ومن لم يدين

باب النفقة
قال الفقهاء

للزوجة على الزوج
 مسلمة كانت او كافرة
 اذا سلمت نفسها
 الى منزل زوجها
 نفقتها وكسوتها
 وسكنها والاصل
 في ذلك قوله تعالى
 لينفق ذو سعة
 من سعته وقوله
 وعلى المولود له رزق
 وكسوتهن بالمعروف
 وقوله عليه السلام
 في حجة الوداع
 ولهن عليكم رزق
 وكسوتهن بالمعروف
 ولان النفقة جزاء
 الاحتباس وكل
 من كان مجبوسا
 بحق مقصود بغيره
 كانت نفقة عليه

على هذا كان ينبغي ان تجب النفقة عليها جميعا الا ان النفقة لما كانت للفقيرة الزوجه وهو على كل الزوجه حجب عليه نفقة كالمهر
يجب نفقة على صاحب المال هم وهو شمس اي اصل من كان مجوسا النفقة ترجع الى غيره القاضى والعالم في الصدقات من النكاح
جسا انفسا اصل المسلمين يجب كفائتهما وكذلك المقتضى والتولى والوصى والمضارب اذا سافر بال المضاربة والعاقبة
اذا قاموا بكفائة المسلمين في دفع عدوهم يجب كفائتهم هم وبذلك لا يلزم شمس اشارة الى ما ذكره من الكتاب والسنة وقال الا ترى
اي الايات الدالة على وجوب النفقة والدليل العقلي هم لانفسهم فيما شمس اي لافرق فيما بل على طلبة هم فيستوى فيها
المساوية والكافرة شمس والعقيدة والفقيرة والموطورة وغير الموطورة والمتقلة الى بيت الزوج وغير المتقلة هم ويعتبر في ذلك
مالهما جميعا شمس اي حال الزوجين وهذا لفظ القدرى هم قال شمس اي المصنف هم وهذا اختيار الخليلان وعليه الفتوى
شمس اي على اختيار المصنف الفتوى وظاهر الرواية عن اصحابنا اعتبار مال الرجل في اليسار والاعسار دون حال المرأة
وبه صرح محمد في الاصل والحاكم في الكافي وصاحب النشأ في قسم البسوط والامام الايسع جاني في شرح الطحاوى واليه ذهب
الكرخي وكثير من شيوخنا المتأخرين كصاحب التحفة وصاحب النافع وغيرهم وهو قول الشافعي هم وتفسير شمس اي تفسير
قول المصنف هم انما شمس اي ان الزوجين هم اذا كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا موسرين نفقة الاعسار
شمس اي يجب نفقة الاعسار وان كانت المرأة موسرة والزوج موسر شمس اي وكان الزوج موسر نفقة ما
دون نفقة الموسرات ونفق نفقة المعسر شمس وفي الذخيرة بانه اذا كان الزوج موسر البطر اليسار نحو ان ياكل
الحلوى اللحم الشبى والباجات والمرأة فقيرة كانت تاكل في ميناخز اشعر لا يؤخذ الزوج بان يعطيها ما ياكل نفقة ولا كانت
المرأة تاكل في مينا ولكن يطعمها فيما بين ذلك يطعمها خبز البر واحة وباجتين فهذا معنى اعتبار حالها واما اذا كان الزوج مسرا
والمرأة موسرة لم يذكر المصنف هذا القسم قال الا ترى الى الادري كيف ذهب عنه ولا بد من ذكره وقال المصنف في كتاب
يفرض النفقة صالحة يعنى وسطا فيقال ان تكلف الى ان تطعمها خبز البر واحة وباجتين كيلا يطعمها الفرو وقال الا ترى الى
هذا التكليف تخليف ليس في الوسخ فلا يجوز قال الامام الشافعي لم يذكر صاحب الكتاب انه يواكلها يعنى المصنف لم يذكره
في كتاب النفقات ثم قال لكن شيوخنا قالوا السب لانه يواكلها لانه ما موسرين عشرة سمعوا من ادري ان يواكلها ليكون نفقة ما
ونفقة سواء هم وقال الكرخي يعنى حال الزوج وهو قول الشافعي لقوله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته وهو ظاهر الرواية و
قال الله تعالى ومن قدر عليه زوجه فلينفق ما اتاه الله من ان يتكليف بحسب الرزق وان النفقة على حسب حاله والزوج
نفسا من مسر فقد ربيت نفقة المسرين فلما يستوجب على الزوج الا بحسب الزوج وماله هم ووجه الاول شمس اي ويعتبر
مالها وهو اختيار المصنف هم قوله عليه السلام شمس اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم المند المرأة الى سفيل غدا

اسرى الشافعي والعالم
من النكاح فانت
وهذه الدلالة كقول
فتسوقها المسئلة
والكافرة تعتبر
حالتها جميعا قال
العبد الضعيف
وهذا اختيار الخليل
وعليه التفسير
انهما اذا كانا موسرين
يجب نفقة اليسار
ولا كل موسرين
نفقة الاعسار
واذا كانت موسرة الزوج
موسر ان نفقة ما دون
نفقة الموسرات ونفق
المعسر قال الكرخي
حال الزوج وهو قول
اشفاق لقوله لنفق
لا سعة من وجوب
قوله من نفقة
ان ينفق من ماله
حالكه في قوله

٢٥٨

من قال زوجك ايكفيك ودلك بالمعروف من هذا الحديث اخرج به جماعة غير الترمذي عن هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة رضي الله تعالى عنها ان هند ام سعدية قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اباسفيان بن ابي سلمى يعطيني ايكفيك مني ابي الا اخذت منه وهو لا يعلم فقال عليه السلام خذي ايكفيك ودلك بالمعروف هم ائمة المالكية اي اعتبروا بالماضي اي اعتبروا بالماضي حال المرأة وقيل ان يقول هذا الدليل غير مطابق للمعنى وهو الاعتبار بما هو الحديث يدل على اعتبار حالها واما اعتبار حالها فالاتي يدل عليه والختم يدل عليه فاذا الآية تدل على اعتبار حاله والحديث على اعتبار حاله فوجب الجمع بينهما بان يكون حاله معتبرا من جهة وقالوا كذلك فان قيل هذا على تقدير التعارض والحديث لا يعارض الآية لكونه من الاما ديث فالجواب ان الحديث نفسه يقول تعالى وعلى المولود رزق من كسوتهن بالمعروف فتكون المعارضة بين الآيتين فيخرج بينهما وهو الفقه ش اي اعتبار حال المرأة هو الفقه اي هو الذي يفهم من الدلائل وانما هذا الى انه اختار قول المصنف حيث اعتبر بالماضي لكن ذكر الدليل من جهة نفسه لما اختاره وانما قلنا من جهة نفسه لئلا يرد عليه من الاترازي حيث قال قوله فان النفقة ش قوله فلا يخفى للزيادة وفيه نظر لانه ما بقي من الدليل والمذلول مطابقة لان صاحب المداية اوردوه وليلا يقول لهما ود قول المصنف اعتبار حال المرأة وحده انتهى ونحن نقول اختيار المصنف ما اختاره المصنف ولكن وليلا من جهة ويردوا ذكره ثم بين ذلك بقوله ان النفقة هم تجب بطريق الكفاية والفقيرة لا تقدر على كفاية المودرات فلا يخفى للزيادة ش يعني كفايتها نظر الى حال الزوج ثم جاب عن قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته بقوله واما النص هم فنحن نقول بموجب ش اي بموجب النص وهو انه هم مخاطب بقدر وسعته ش لئلا يلزم التكليف باليسر بالمعروف لكن زاد كفايتها على ما في وسعه يكون دينيا عليه وهو مخي هم والباقي دين في ذمته ش علما بالدليلين ولا يورد مع الجوزوا عن الترمذي على المصنف بقوله وهذا لا يكون جوابا لما ذهب اليه الكرخي من ظاهر الرواية لان نص القرآن لا يثبت الزيادة على نفقة الاعسار من حيث ثبوت الزيادة بموجب النص مخي يكون دينيا عليه انتهى قلت المصنف لم يثبت الزيادة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته حتى صدق اما قال وانما ثبت الزيادة بقوله تعالى وعلى المولود رزق من كسوتهن الآية وفيما قاله عل بالدليلين وهذه الآية تدل على وجوب كفايتين كلتاه على غير انه اذا عجز عن الكفاية لا يكلف في المال بل الزيادة على الكفاية في ذلك الوقت يكون دينيا عليه والحق بالنظر اولى من ترك احدهما ومعنى قوله بالمعروف الوسط ش اي قوله عليه السلام بالمعروف في قوله لئن لم ادر ما راي ابي عبيان خذي من مال زوجك ايكفيك ودلك بالمعروف وكذلك في قوله تعالى وعلى المولود رزق من كسوتهن الآية الوسطي هم وهو الزوج ش اي الوسط هو الواجب وفي البسوط يجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف فيما فرض في كل وقت وزمان كما يفرض لما قدر الكفاية من الطعام فذلك من الاربع لان الجزأين الاول الامادة ما دوما وما جاء في تاويل قوله غر وجل من اوسط

اعتبر حالها
وهو الفقه
فان النفقة
تجب بطريق
الكفاية لا الفقيرة
لا تقدر على كفاية
المودرات فلا يخفى
للا زيادة ش
النص فصح
نقول بموجب ش
يخاطب بقدر
وسعته انما
دين في ذمته
ومعنى قوله
بالمعروف
الوسط هو
السواحيب

في كسوة الخادم ولم يذكر الخف ايضا وان كانت الخادمة ممن يتخرج الى الخواج فلها الخف والكعبت حسب ما فيها
 واما الزوجة فانما المودة بالقرار في البيت ممنوعة من الخروج فلما تستوجب الخف والكعب على الزوج وكذلك لا تستوجب الزوجة
 لانها تكون معية نفسها بنشاط الزوج فليس على الزوج تخف بما يحمل بنية بين من معه فلو لم يذكر الا بالزوجة لفظه في شرح الكافي
 وقال في خلاصة الفتاوى هذا في رواية جهم بكلمة العرف اني ويا زنا فيفرض الزوجة والكعب واليخس اتنام عليه وقال الخصال
 ويجعل لها اتنام عليه مثل الفراش والفرجة والفرقة في الشتاء ولما كانت على بقال شمس الائمة السخري في شرح كتاب الفتنات
 ذكر لها كتابا على حدة ولم يكتف بفراش واحد لانها بهما تخرل عنه في ايام الحيض وفي رواية اخرى قال الحاكم الشهيد قال في
 الاشبني ان يوقت النفقة على الدرهم لان السعر يغزو ويرخص ولكن يجعل النفقة على الكفاية في كل مان فينظر قيمة فيفرض
 لها عليه درهم شهر الشبه قال السخري وهذا بناء على ما دسهم وبعض المتأخرين من متأخري القائلين بالاعتبار في ذلك حال الرجل فانه
 ان كان محترفا فيفرض عليه النفقة يوازي ما لا بد له من النفقة شهرا او مده واحدة وان كان من التجار فيفرض عليه الاداء
 شهرا وان كان من الدائنين فيفرض عليه النفقة على الكفاية في كل مان فينظر قيمة ذلك فيفرض له عليه درهم شهر الشبه قال السخري
 وهذا بناء على ما دسهم وبعض المتأخرين من متأخري القائلين بالاعتبار في ذلك حال الرجل فانه ان كان محترفا فيفرض عليه النفقة يوازي ما
 وان كان من الدائنين فيفرض عليه النفقة سنة سنة قتيبة الاداء عليه ذلك عند اترك الغاية وانما ذكاة الخواصيت والما
 الكسوة فيفرض في السنة مرتين هم لان ما يجب كفاية لا تقدر شرعا في نفسه لانها ما يتخلل فيها احوال الناس حسب السلب
 والمهر وجب الاداءات والالان في التقدير قد يكون انما اربابا من البسوط وكل جواب عرفته من اعتبار حال او حالها
 في فرض النفقة فهو الجواب في كسوة هم وان امتنت من تسليم نفسها حتى تعطيه امرها فلها النفقة لانه منع حتى فكان فوت
 الاعتبار من معنى من جبا فيجب كالاموات شش المرد من المهر والعاجل وبه صرح في شرح الطحاوي فقال ولو انما امتنت
 نفسها للعاجل منه العاجل فلها النفقة لان هذا منع حتى قال في النفقة وان كان الامتناع فغير حق بان اوفا الزوج المهر
 سوجا فانه يسقط النفقة لانه وجب المشي بينهما الا ان يمنع الك ان لا يزوج لان الامتناع لطلب المهر او كان قبل الدخول لا يزيل
 النفقة اتفاقا لانه منع حتى وكذلك بعد الدخول او كان برضا عند ابي مينة فان لا النفقة لما كان في المختلف وفي قبايها
 قبايها فان ولو كان الزوج ساكنا معا في منزلهما فمعت زوجهما من الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا امتنت لهما الى
 منزله او لهما حتى لهما من المأجدة تكون ناشرة ولو كانت قيمته في منزله ولم يكن من الوطى الا يكون ناشرة هم وان نشرت
 فلان نفقة لها حتى تعود الى منزله لان فوت الاعتبار من سناش تفسد الناشرة والناشرة هي الالفة نفسها عن زوجها
 بغرض وقيل شرح بل الناشرة من نفقة فقال نعم قيل كما يقال جواب من تراب معناه لا نفقة لها واذا كان الرجل سكر

لان ما وجب
 كناية لا يفتقر
 ثمرة في نفسه
 وان امتنت
 من تسليمها
 حتى يعطيهما
 مهرها فلها
 النفقة لانه
 منع حتى فكل
 فوت الاحتيا
 بمعنى من قبله
 فيجعل كلفا
 وان نشرت
 فزوه نفقة لها
 حتى يعود الى
 منزله لان نفقة
 الاحتياط

والا لعلات حكم الاحتباس
فحبس النفقة بجلوسها اذا
امتنعت من التمكين ثبوت
الزواج لان الاحتباس قاهر
والزواج قهر على الوطى كرها
وان كانت صغيرة لا يستمتع
بها فله نفقة لانها لم تنكح
الا بغير موافق فلهما الاحتباس
الموجب ما يكون وسيلة
الى مقصود مستحق بالكلية
ولم يوجد بخلاف النفقة
على ما بين ودق الشافعية
لهما نفقة لا يخلو عن موافق
عندها كافي للملكة ملكا اليقين
وذلك لان العرض على الملك لا يجمع
العرض على معوض طهر فلها
المهر دون النفقة وان كان الزوج
صغير لا يقدر على الوطى كبره
فلها النفقة من ملكه لان التبر
تحقق منها وانما العجز من قبله
فصل الاحتباس والغيب في الحبس
المرأة في دين حلو نفقة لان
فوت الاحتباس منها بالمطلة
ولم يكن من باب الاحتباس فلهما

في الارض المضمومة فخرت المرأة لاجل ان لا يمكن في المضمومة الا يكون اشره لانها مضمومة ونقل في خلاصة الفتاوى عن فتاوى
النفقة لو كان الزوج لم ينفق وامرته بنفس غيبات اليها اجبها ليعلمها الى سحره فلم يذهب لعدم المحرم بغيرها لما النفقة هم و
انواعاوت شى اى المرأة الى منزل الزوج هم جاز الاحتباس شى فلما هم فحبس النفقة شى لوجود العلة هم بخلاف
ما اذا امتنع شى من عمل بقوله لان فوت الاحتباس منها هم من التمكين في بيت الزوج لان الاحتباس بما يجر الزوج
يقدر على الوطى كراش اى من حيث الكره هم وان كانت شى اى وان كانت الزوجة صغيرة هم لا يستمتع بها فلما
نفقة لها شى المراد من الاستمتاع الجماع لان المالك لا يملك غيره بغيره الكافي وكذلك الشى فى شرح الكافي
الذى هو بسوطه وعليه مور العلماء وعند الثوري والظاهرية والثاني فى قول له النفقة لانها مال يجب بالعقد كالمهر
الكبيرة والصغيرة والامع عند الشافعية وجوبها لو كانت في المهر لاطلاق النفس هم لان امتناع الاستمتاع لغنى فيها شى
وهو غير سلمة نفسها الى الزوج فصارت كالاشرة هم والاحتباس الموجب شى اى للنفقة هم ما يكون وسيلة الى مقصود
ستحق بالكلية شى وهو الجماع او دواعيه هم ولم يوجد شى فلا يجب شى هم بخلاف الرقبة على ما بين اى قربان
نمت عشرة خطاى معنى يجب النفقة في الرقبة وان تعدر الجماع هم وقال الشافعية لها شى اى للصغيرة النفقة هم لانها شى
اى لان النفقة هم عوض عن الملك عنده شى اى عند الشافعية هم كافي للملكة يملك اليقين شى حيث يجب نفقتها
على المالك هم ولان المهر عوض عن الملك شى لان الفرض هو ايدى نيل تجب العقد بالتسمية والدخل تحت هو المهر
النفقة فاذا كان المهر عوضا لا يكون النفقة عوضا هم ولا يجمع العوضان عن عوض واحد شى فلا تجب النفقة لاجلها
المهر وهو معنى قوله هم فلما المهر دون النفقة شى كما هم وان كان الزوج صغير لا يقدر على الوطى وهو كبره شى
والحال ان المرأة كبره هم فلما النفقة في المهر لان التسليم قد تحقق منها وانما العجز عن قبله فصارت كالمهر دون شى حيث
يجب عليها النفقة لان العجز عنها وعليه المهور وقال مالك النفقة لها وان كان صغيرا لا يطيق الجماع لا نفقة لها
بالجماع لان المنع جاء من جهتها كذا قال الكاكي وقال الاثر اذى ولو كانا صغيرين جسيما لم يذكر حكم النفقة لاني الاصل و
لاني الجاه ولكن يفهم من التعليل المذكور فانه اذا كانت صغيرة والرجل كبير اذا لا نفقة لها في هذه الصورة لان ملك العلة
وهي عدم تسليم النفس بوجودها وقدرها باقلنا اى لعدم وجوب النفقة في الذخيرة ايضا هم واذا جبت المرأة في
دين فلا نفقة لها لان نفقة الاحتباس منها بالمطلة شى لانها لما طلت صارت كمنها هي التي جبت نفسها فصارت
كالاشرة هم وان لم يكن منها شى اى وان لم يكن الاحتباس من المرأة هم بان كانت عاجزة شى عن اداء الدين
هم فليس منه شى اى من الزوج ايضا فلا يطالب بالنفقة هم وكذا شى اى وكذا النفقة لها

هم اذ قضيا ما جمل كرا فذهب بهما من الفوات الاجناس هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة من شئها
 وانما هو السعدى هم والفتوى على الاول شئ اى على ظاهر الرواية وهو انه النفقة في المنسوبة فيما سقى هم لان قول الامتياز
 ليس منه شئ منى من الزوج هم يجعل باقيا تقدير اشئ بانه ان النفقة عوض عن الاحتباس في مية فاذا كان الفوات
 لعمى من جهة يجعل ذلك الاحتباس باقيا فاذا كان الفوات لعمى من جهة باقيا تقدير انكائه لم يفت فوجب النفقة كما اذا
 نفسها قبل الدخول لاجل الصداق او عيس الزوج لاجل دين عليه او ارتدادا سلمت هى وابنى الزوج الاسلام او طلقها
 بعد الدخول هم وكذا اذا جئت محرم شئ اى النفقة لهما هم لان فوت الاحتباس منها شئ الا اذا كان الزوج بها
 على ما يحى الآن هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة لان اقامته الفرض عند شئ فحينئذ تجب النفقة وقال محمد النفقة
 لهما لعدم الاحتباس بحقه وانكمن من الا سمع بالجماع ودواعيه هم ولكن تجب نفقة المحرم شئ لعمى قيمته
 الطعاص في المحرم لا يجب عليه على السفر هم دون السفر شئ اى دون نفقة السفر لانها تزيد على نفقة المحرم كذا في شرح
 كتاب النفقات هم لانها هى المستحقة عليه شئ اى لان نفقة المحرمى الواجبة على الزوج لان المأمور به النفقة بالمعروف
 وهو عبادته عالا اسراف فيه ولا تقبره وفي النفقة السفر اسراف فعلاء السفر فلا يكون حرمه فالا يجب ذلك هم ولو سافر
 الزوج تجب النفقة بالاتفاق شئ وبه قال الشافعى هم لان الاحتباس قائم بقياسه ما يما شئ اى لقيام الزوج على المهر
 هم ويجب نفقة المحرم دون السفر شئ لهما هم ولا يجب الكراهة لاننا شئ اى في قوله لانما اى المستحقة هم وان
 مرضت في منزل الزوج فلها النفقة شئ هذا الموعود من المصنف بقوله قبل هذا الجملة المرفوعة على ما تبين اعلم ان
 سلقا لها النفقة في ظاهر الرواية سواء كانت مرضا يمنع من الجماع كما في الميئس هم والقياس ان النفقة لهما اذا مرضت
 مرضا يمنع من الجماع لفوات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه شئ اى فان الزوج
 هم يتا سوا وميسما وتحفظ البيت والمال شئ اى من الجماع هم لبايض شئ اى بسبب عاين وهو المرض هم فاشبه
 الخيض شئ في كونه لهما ونجب النفقة هم وعن ابى يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة للتسليم ولو لم
 ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب المرض قالوا شئ اى طلال مشايخا هم هذا حسن شئ اى هذا التفصيل
 حسن هم وفي لفظ الكتاب شئ اى كتاب القدرى هم بالشيء اليه شئ اى للداروى عن ابى يوسف في ظاهر الرواية
 لانه قال وان مرضت في منزل الزوج لانه يفهم منه لانها سلمت نفسها الى الزوج في منزله ثم مرضت فيه هم قال لا يفرض
 على الزوج النفقة اذا كان موهرا ونفقة عادما شئ بانه من مسایل القدرى ولما كان ظاهر هذا كراهة لانه قال
 في اول الباب النفقة واجبة للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراد بهذا شئ اى بقوله لا يفرض للزوجة على الزوج

لانفسها لاجل كراهة فذهب بها
 وعن ابى يوسف ان لها النفقة
 والفتوى على الاول لان قول الامتياز
 ليس منه ليجعل باقيا تقديرها
 وكذا اذا جئت محرم لان حق
 الاحتباس منها ومن يترتب
 ان لها النفقة لان اقامة الفرض
 عن ذلك ولكن تجب عليه نفقة
 المحرم دون السفر لانها على
 المستحقة عليه ولو سافر
 معها الزوج تجب النفقة
 بالانفاق لان الاحتباس قائم بقياسه
 عليها وتجب نفقة المحرم دون
 السفر ولا تجب الكراهة لاننا شئ
 مرضت في منزل الزوج فلها النفقة
 والقياس ان لا نفقة لهما لان
 مرضا يمنع من الجماع لفوات
 الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان
 لان الاحتباس قائم فانه شئ اى فان الزوج
 وميسما وتحفظ البيت والمال
 بعارض فاشبه الخيض شئ اى بسبب عاين وهو المرض هم فاشبه
 انها اذا سلمت نفسها ثم
 مرضت تجب النفقة للتسليم ولو لم
 التسليم لم يبع بسبب المرض قالوا شئ اى طلال مشايخا هم هذا حسن شئ اى هذا التفصيل
 لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب المرض قالوا شئ اى طلال مشايخا هم هذا حسن شئ اى هذا التفصيل
 حتى نفقة الكراهة ما يثبت على كل
 وهو من النفقة اذا كان موهرا
 ونفقة عادما شئ بانه من مسایل القدرى ولما كان ظاهر هذا كراهة لانه قال

النفقة ان كان موصرا ونفقة خادمها بيان نفقة المأدوم شرب وبنك لم يذكر نفقة المأدوم ويجب نفقة جماع الائمة
 الائمة وقالت الظاهر لا يجب نفقة المأدوم المأدوم ابا فيه خيرة عليه وانما قيد بقوله ان كان موصرا وفيه هذا القيد لانه
 اذا كان موصرا لا يجب عليه نفقة المأدوم وان كان لمأدوم على ما روي الحسن عن ابي حنيفة كذا في محقق الكرخي وفي الاسمي جابي
 والبيان ان كان المأدوم مفرج لغيره ليس له دخل غير ما يتألف من نفقة بالمعروف وفي الخيرة ان لم يكن له ما
 مأدوم لا يفرض له في ظاهر الرواية عن اصحابنا المتكلمين به قال احمد واكثر اصحاب الشافعي وفي المبسوط عن زفر بن نضر نفقة مأمور
 واحد لان على الزوج ان يقوم بمسكن الطعام وما يحتاج اليه من ذلك اعطاه نفقة خادمه ثم هي تقوم بنفسها وتجند
 ما تحتاجه من الخبز في المأدوم قبل المالك لما تنحى لو كانت حرة او غير مملوكة لها لا تستحق وقيل كل من يجدها حرة
 كانت او مملوكة لها او نية لا يثبت ان نفقة نفقة المأدوم من نفقة نفسها في حق المأدوم لا الخبز من ذلك ما شئى ولو كانت
 والمراد بهذا بيان المأدوم هم ذكر في بعض النسخ شرب اى في بعض نسخ القدوري هم ويفرض على الزوج اذا كان موصرا
 نفقة خادمها شرب وقال الاثراني ذلك النسخة هي الاصح لان الشيخ ابا نصر اعتبره في نسخة اعنى الشرح المعروف بالاطم
 هم وجهه شرب اى وجه وجوب نفقة المأدوم هم ان كفالتها شرب اى كفاية المرأة هم واجبه عليه شرب اى على الزوج
 هم وهذا من تمامها شرب اى فرض نفقة المأدوم من تمام كفاية المرأة هم اذا لم يكن لها من شرب اى لانه لا بد للمرأة من
 المأدوم وهو واحد المأدوم غلاما كان او بابة ثم المرأة اذا لم يكن لها خادم فعل يجب عليها ان تجبر وتعاين بنفسها فان
 قالت لا افعل لا تجبر على ذلك لان الواجب عليها تمكين النفس من الزوج لانه لا عمل بخلاف المأدوم اذا امتن
 من الخدمة لا يستحق النفقة هم ولا تفرض شرب اى النفقة هم الاكثر من خادم واحد شرب هذا لفظ القدوري في
 مختصره ولم يذكر الخلاف وكذا لم يذكر الحاكم التفسير في مختصره ولا الكرخي في مختصره وذكر الخلاف شرب الائمة البينة والاشهاد
 ومما يجب التمسك به في ذلك ذكر المصنف ايضا شرب قل هم وهذا عند ابي حنيفة ومحمد شرب اى عدم فرض النفقة الاكثر من
 خادم عند ابي حنيفة ومحمد هو قول الطبري و قول الائمة الاربعة هم وقال ابو يوسف تفرض لمأدومين لانها شرب اى لان
 المرأة هم محتاج الى احد المصلح الدار شرب اى اى دخل البيت هم والى اخر شرب اى ويحتاج الى خادم اخرهم لمصلح
 الخارج شرب اى خارج البيت وفي التحفة وهذا الذي ذكره عن ابي يوسف غير المشهور عنه لان المشهور من قوله كقولنا
 وببرج الطحاوي في مختصره وفي فتاوى اهل يمرقند اذا كانت المرأة من بنات الاشراف وذوي الاقدار لمأدوم كثير
 يجبر على نفقة خادمين احدهما كخدمته والاخر للرسالة وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا كانت فاققة المعنى لمأدوم كثير
 زفت اليه كذلك استحق نفقة الخدم كلما دهور رواية هشام عن محمد واختاره الطحاوي هم ولما شرب اى لابي حنيفة

بيان نفقة
 الخادمين
 ذكر في بعض
 النسخ وقيل
 على الزوج اذا
 كان موصرا
 نفقة خادمها
 وجهه كفالتها
 واجبه عليه
 وهذا من تمامها
 اكاد يمانه
 لا تقوى اكثر
 من نفقة خادم
 واحد وهذا
 عند حنيفة
 ومحمد وقال
 ابو يوسف
 تفرض لمأدومين
 لانها محتاج
 الى ادمها
 لمصلح الخارج
 والى اخر
 لمصلح الخارج
 ولها

هم ان الواحد من اى المادوم الواحد هم يقوم بالامر من سق اى بمصالح الحاج و بمصالح الدخول هم فمأذورة الى اثنين سق
لان لا يولى ذلك فلهذا لا يولى هم ولا نه شى اى لان الزوج هم لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فلهذا اذا اقام الواحد من
اى المادوم الواحد هم مقام نفسه شى ولو كانت الزوجة امه فلهذا فقه فلهذا لو كان له ولاد لا كيفية فادوم واحد فرض عليه من
او اكثر هم وقالوا شى اى الشايع هم ان الزوج المورس لم يسه من نفقة فادوم الميزم المعسر من نفقة امراته شى اليسار بنا
مقدرة بجنب حرمان الصدقة لا بجنب وجوب الزكاة وهو انساب بن المال النامى الفاضل عن حاجته والغنى الذى تحرم
به الصدقة وتجب به الفطرة والاشيعة هو ان يملك ان يساوى ما تولى درهم فاضلا عن ثباته واثارته وغاديه وسكينة وفرضه سلامه
وكتب العلم ان كان من المله اذا لم يكن له فضل عن ذلك هم وهو اذنى الكفاية شى والغمير يرجع الى قوله ما يلزمهم والحال
ان نفقة المادوم اذنى الكفاية وهو ما يلزم المعسر من نفقة امراته وفى النوادر روى قتاده عن جلاس عن علي بن ابي طالب
رضي الله تعالى عنه انه فرض للمرأة وغاديهما في الشراعى مشدورهما اربعة للمادوم وثمانية للمرأة منها درهمان للقطن والكتاب و
روى عن شريك انه قال شهدت ابن ابي ابي انه فرض للمرأة سنت درهم للمادوم ثلثاهم وقوله في الكتاب شى اى المادوم
هم اذا كان موزع الشارة الى انه لا يجب نفقة المادوم عند اعساره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة بن ابي زياد والمولى
قال لا تترضى قال شيخنا بران الدين غزالي الحسن اذا ذكر في نسخ الفقه لاصحابنا المروية الحسن بن زياد واذا ذكره طالقاني في تفسيره
في المروية الحسن البصري هم وهو الاصح شى اى الذى رواه الحسن عن ابي حنيفة هو الاصح هم خلافا لما شى فانه قال لا اذا
الزوج مسر فان كان له فادوم فرض نفقة المادوم وان لم يكن فادوم فرض هم لان الواجب على المورس في الكفاية هم و
تلك تفتى بغيره نفسها شى هذا تعليل لما رواه الحسن هم ومن اعسره نفقة زوجته لم يفرق بينهما شى اى بينه وبين امراته و
هو قول الزهري وعطاء بن يار والحسن البصري وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابن شبرته وماد بن ابي سليمان والطائفة
هم ويقال لما شى اى للمرأة هم استدنى عليه شى اى على الزوج ومعنى الاستدانة ان تشتري الطعام على ان
يؤدى الزوج ثمنه وقال الثقات معنى الاستدانة الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن من مال الزوج هم وقال الشافعي لفرق شى
وبه قال مالك و احمد وعلى هذا الخراف العجز عن الكسوة والعجز عن السكن وفي المذهب في العجز عن الكسوة والسكن وجان
قال ابو يوسف من اصحابنا في العجز عن الكسوة والسكن يفسخ قول المادوم وهذا التفرق فسخ عند الشافعي و احمد وقال مالك طلاق
وفى مدة حكم القاضي بالتفرق قولان في القديم يوم اعساره وفى الجديد يميل ثمانية ايام ولو ناب عنها ولم يعرف موطنه لم
لما الفسخ كذا فى الحلية والشافعي فى الفسخ من الاعسار عن العدايق الواجبة ثمانية اقوال اى بار الفسخ قبل الدخول وبعده
واثناني للخيار لا قبل الدخول ولا بعده وهو اختيارنا لانه فى الثالث لما الفسخ قبل الدخول لا بعده وانما هو المروى

ان الواحد منهم
بأهلهم فلا ضرر
الى اثنين وكان نفقته
لصاحبها بنفسه
كل كذا فلهذا لا يلزم
الواحد مقام نفسه
وقالوا ان الزوج المورس
يلزمه من نفقة المادوم
ما يلزم المعسر من نفقة
انه وهو اذنى
الكفاية وقوله فى
الكتاب اذ كان موزع
اشارة الى انه لا يجب
نفقة المادوم عند
اعساره وهو اذنى
الحسن من ابى حنيفة
وهو الاصح خلافا
لما قاله مالك والشافعي
على المعسر اذنى الكفاية
هو فلهذا فسخ عند الشافعي
وامرته نفقة امرته
وهذا هو الاستدنى
وقال الشافعي يفرق

فإنه لم يرد من الاتفاق على ما لم يرد في الاتفاق فإما لم يجد ما لم يجد حتى ينفق عليها ولا ينفق
 هم لا يخرجون من الأساك بالمعروف فينوب القاضي سنا في التفريق كما في الحب والعنفه شئ أي كما ينفق إذا وجد الرجل
 محبوبا ونفيا هم بل أولى شئ أي وبل التفريق أولى هم لأن المأبذة إلى النفقة أقوى شئ من الجلاء هم لأن القطع
 الأولى مدة ملكة دون الثاني هم ولنا أن حقش أي أن حق الزوج هو بطل شئ أي التفريق هم وقتها بتأخر شئ
 لأن النفقة تقسيم دينا بغير القاضي فيستوي في الزمان الثاني هم والاول شئ أي بطلان حق الزوج هم أقوى في الفرز
 شئ فتأمل أي في الفرز فدلح الاعلام هم وبهذا شئ إشارة إلى أن تأخير حقها أقل ضررا من بطلان حقهم لأن النفقة
 تقسيم دينا بغير القاضي فتستوي من الثاني شئ أي في الزمن الثاني هم وفوت المال شئ مبتداء وخبره قوله حتى على
 سبعة الجوار وهو جواب عن قياس الشافعي على الحب والعنفه وتقديره أن فوت المال هم وهو ما لا شئ أي والمال إن
 التامع هم في الكسح لا ينفق بما به المقصود من المال في باب الكسح والعجز عن الوصول إلى المرأة بسبب الحب والعنفه إنما يكون
 فان الزوج من النفقة إنما يكون من المال وهو ما لا شئ في باب الكسح والعجز عن الوصول إلى المرأة بسبب الحب والعنفه إنما يكون
 من المقصود وبالكسح وهو الذي لا بد منه في الاستدلال ولا يلزم من جواز الفرق بالعجز عن المقصود جواز حاي عن التامع هم فائدة الأمر
 بالاستدانة شئ جواب عما يقال لا فائدة في الاذن لها بالاستدانة بعد فرض القاضي بالاستدانة لها لأنها ما سارت دينا
 بغيره فلجاب بان فائدة الأمر بالاستدانة هم مع الفرض ان يمكنها حالة العزم على الزوج شئ يعني من غير مناه هم فلما
 اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج شئ وفي النسخة فائدة الأمر بالاستدانة ان لها
 ان ينفذ ونية من الزوج او المرأة وبدون الأمر بالاستدانة ليس لرب الدين ان يربط على الزوج بل يرجع عليها هم
 أي ترجع على الزوج بما فرض لها القاضي وهذا لان الاستدانة على الزوج استحباب الدين عليه فاذا جعل بامر القاضي جعل الدين
 عليه منها وليس لها على الزوج هذه الولاية فان قلت استدلت الشافعي ومن تابعه بما روي عن ابن السيب انه سئل عن ذلك
 فقال يفرق بينهما سنة قال الشافعي قوله سنة أي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما روي عن ابن السيب انه سئل عن ذلك
 عنه انه عليه السلام قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته يفرق بينها رواه الدارقطني وبما روي في حديث ابن السيب انه عليه السلام
 قال تقول الطعن والافارقي رواه البخاري وفيه قلت الجواب عن قول سعيد بن المسيب من وجوه الاول انه لما روي
 ذلك عن عبد الرحمن بن ابى رواد قال ابن خزمه هو لا شئ فسقط الاحتجاج به والثاني ان قول ابن السيب انه سنة لا علم
 انه سنة الرسول عليه السلام لان السنة كما تطلق على سنة الرسول تطلق على سنة غيره ايضا الا ترى الى قوله عليه السلام
 في كتابه ما سنة سنة سنة ما شئ من العطاء والثالث انه مرسل والشافعي لا يجعل المرسل حجة فان قيل الشافعي

فإنه لم يرد من الاتفاق على ما لم يرد في الاتفاق فإما لم يجد ما لم يجد حتى ينفق عليها ولا ينفق
 هم لا يخرجون من الأساك بالمعروف فينوب القاضي سنا في التفريق كما في الحب والعنفه شئ أي كما ينفق إذا وجد الرجل
 محبوبا ونفيا هم بل أولى شئ أي وبل التفريق أولى هم لأن المأبذة إلى النفقة أقوى شئ من الجلاء هم لأن القطع
 الأولى مدة ملكة دون الثاني هم ولنا أن حقش أي أن حق الزوج هو بطل شئ أي التفريق هم وقتها بتأخر شئ
 لأن النفقة تقسيم دينا بغير القاضي فيستوي في الزمان الثاني هم والاول شئ أي بطلان حق الزوج هم أقوى في الفرز
 شئ فتأمل أي في الفرز فدلح الاعلام هم وبهذا شئ إشارة إلى أن تأخير حقها أقل ضررا من بطلان حقهم لأن النفقة
 تقسيم دينا بغير القاضي فتستوي من الثاني شئ أي في الزمن الثاني هم وفوت المال شئ مبتداء وخبره قوله حتى على
 سبعة الجوار وهو جواب عن قياس الشافعي على الحب والعنفه وتقديره أن فوت المال هم وهو ما لا شئ أي والمال إن
 التامع هم في الكسح لا ينفق بما به المقصود من المال في باب الكسح والعجز عن الوصول إلى المرأة بسبب الحب والعنفه إنما يكون
 فان الزوج من النفقة إنما يكون من المال وهو ما لا شئ في باب الكسح والعجز عن الوصول إلى المرأة بسبب الحب والعنفه إنما يكون
 من المقصود وبالكسح وهو الذي لا بد منه في الاستدلال ولا يلزم من جواز الفرق بالعجز عن المقصود جواز حاي عن التامع هم فائدة الأمر
 بالاستدانة شئ جواب عما يقال لا فائدة في الاذن لها بالاستدانة بعد فرض القاضي بالاستدانة لها لأنها ما سارت دينا
 بغيره فلجاب بان فائدة الأمر بالاستدانة هم مع الفرض ان يمكنها حالة العزم على الزوج شئ يعني من غير مناه هم فلما
 اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج شئ وفي النسخة فائدة الأمر بالاستدانة ان لها
 ان ينفذ ونية من الزوج او المرأة وبدون الأمر بالاستدانة ليس لرب الدين ان يربط على الزوج بل يرجع عليها هم
 أي ترجع على الزوج بما فرض لها القاضي وهذا لان الاستدانة على الزوج استحباب الدين عليه فاذا جعل بامر القاضي جعل الدين
 عليه منها وليس لها على الزوج هذه الولاية فان قلت استدلت الشافعي ومن تابعه بما روي عن ابن السيب انه سئل عن ذلك
 فقال يفرق بينهما سنة قال الشافعي قوله سنة أي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما روي عن ابن السيب انه سئل عن ذلك
 عنه انه عليه السلام قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته يفرق بينها رواه الدارقطني وبما روي في حديث ابن السيب انه عليه السلام
 قال تقول الطعن والافارقي رواه البخاري وفيه قلت الجواب عن قول سعيد بن المسيب من وجوه الاول انه لما روي
 ذلك عن عبد الرحمن بن ابى رواد قال ابن خزمه هو لا شئ فسقط الاحتجاج به والثاني ان قول ابن السيب انه سنة لا علم
 انه سنة الرسول عليه السلام لان السنة كما تطلق على سنة الرسول تطلق على سنة غيره ايضا الا ترى الى قوله عليه السلام
 في كتابه ما سنة سنة سنة ما شئ من العطاء والثالث انه مرسل والشافعي لا يجعل المرسل حجة فان قيل الشافعي

في كتابه ما سنة سنة سنة ما شئ من العطاء والثالث انه مرسل والشافعي لا يجعل المرسل حجة فان قيل الشافعي

لنفقة لم يتجب فلما
تبدل حاله لها النكاح
تماما معها ولو كانت
حرة فحق الزوج عليها
طالبت به بدلت
فلا شيء لها الا ان يكون
نفاذي من نفقة
اوصاها الزوج
مقدار نفقتها فانقص
لها بنفقة ما لم يكن
النفقة صلة فليست
بعموم عندنا على ما
من قبل فلا يصح
الزوج بينهما الا بالنكاح
كالهبة لا لتجسس
الا بحد وهو القرض
والصلح بمنزلة
العقار لان ولاية
على نفسه اقوى من ولاية
الغاي على غيره
عن أبي حنيفة في ملك الزوج
بعد ما قضى عليه
بنفقة ومضى شهر
سقطت النفقة

ان القاضي يقدرهم نفقة لم يتجب من لان النفقة تجب شيئا وتغير باليس بواجب لا يكون لان الجواز قبل التجب
قبل مجوبه فاذا لم يكن لان النكاح فيه حكم الحاكم هم فاذا تبدل حاله شيء اى حال الزوج بان صار مبرورا فلها المطالبة تمامها
شئ والعرض السابق لا يمنع الاتمام لانه فرض قبل الوجوب فلا يتغير حكمه وذلك مثل المهر اذا حلت في يمينه فشرع في صوم
الكفارة ثم لم يسحب عليه التكفير بالمال لزوال الاتمام واذا سقطت مدة لم ينفي الزوج عليها شئ اى على المرأة في هذه المدة
هم والمطالبة بذلك شئ اى وعالبت الزوج بما كان لها من النفقة هم فلا شيء لشيء معنى عندنا لان النفقة لا تغير دنيا بمعنى
المدة كنفقة الاقارب لان يكون القاضي فرض لها النفقة بطلت شئ من قوله فلا شيء لها ما سلمه ان النفقة لا تغير دنيا
في الذمة الا بامدشين احبدها بغير القاضي القاضي النفقة لها والاخر هو قوله او ما حلت الزوج على مقدار مهرها شئ
اى من النفقة وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي والملك واحد في رواية تفسير دنيا بلا قضاء ولا تراش الا ان كان لها
عن بيتين وهو ثمنى واذا عت عليه لم ينفي ما بها الزوج يدعى الاتفاق فالقول له مع يمينه وكل في غيبته ما لو اكلت
معه سقطت نفقتها عن مالك والشافعي في البيع ذكره في النكاح هم فنفقة لها بنفقة اسغى شئ هذه نتيجة قوله الا ان يكون
القاضي فرض لها الى اخره هم لان النفقة صلة شئ هذا التعليل لقوله فلا شيء لها بيان ذلك ان النفقة صلة هم وليست بعموم
عن نأش خلافا للشافعي ومن معه هم على ما من قبل شئ اشار به الى ما ذكره من الدليل في قوله وان كانت صغيرة
لا يستتبع بها نفقة لما قاله الا انه لا يملك يريده قوله ان المهر عوض عن الملك ولا يجتمع العوضان عن عوض
واحد فان قيل القديم يدل على انها ليست بعوض عن البعوض لكن لا ينافي ان يكون عوضا عن الاستمتاع بها والقيام عليها
تعر فاني لمك ذلك لا يوجب على الملك الملك عوضا فان قيل لو كانت صلة لما وجبت على المكاتب حبيب بانها صلة من
ومين وانه لثان يجب على المكاتب كالحراج واذا ثبت انها صلة هم فلا يتحكم الوجوب فيها شئ اى في النفقة هم الا بقضاء
شئ اى بقضاء القاضي هم كالبنت لا يوجب الملك الا بحد وهو القرض والصلح شئ اى على المرأة معه على شئ هم
بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولايته القاضي شئ لان له ان يميزم بالنفقة فوق الميزم القاضي بالمرونة
فكان صلة بمنزلة القضاء بل اولى هم بخلاف المهر شئ بقوله وليست بعوض حيث يجب بلا قضاء ولا تراش هم لان شئ
اى لان وجوبه بحدوس هم عوض شئ الا ترى انه اذا تزوجها ولم يسلم لها مهر اقبل بها او مات عنها لميزم مهر المثل هم و
ان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومنه شئ سقطت النفقة شئ خلافا للامامية الثلاثة قال الحاكم هذا هو فرض لها
النفقة ولم يور بالامانة انه على الزوج فاستدانت ثم مات بعد ما لا يبطل ذكره الحاكم الشبه في المهر وذكره المصنف انه
يبطل والصحيح ما ذكره في المهر لان استدانها بما هو القاضي والقاضي ولاية عليها فكانت بمنزلة استدانته الزوج بنفسه فلا يبطل

بموت احد الزوجين ان الطلاق يعني ان الديون المستدانة من قبل المطلق لا يعلق بالطلاق بل على الزوجين في رواية لا يسقط وهو الصحيح
 كذا في الزخيرة هم وكذا اذا ماتت زوجة لان النفقة مستمرة والعصاة تسقط بالموت كالبنت تبطل بالموت شئ اي بموت الواهب او
 بموت الموهوب لهم قبل القبض شئ فان قبل البنت متأكدة بالقبض والنفقة متأكدة لبعي القضا فينبغي ان لا تسقط كالبنت المتأكدة
 بالقبض فلما قال في الاصلح وان صارت للنفقة دينا عليه القضا ولكن تبني الصلة لا تبطل والعصاة تبطل بالموت انتهى قلت
 قال الكاكي الديل على ان معنى الصلابة بطلانها انه لم يقبل احد من السلف والخلف الوصية بنفقة فانقضت مدة ولا باثر ايمان
 شركة كسائر الديون وقد تكملت الشافعية بنفقة تين سنة او اكثر او اكثر انكرت انفاقه عليها وجعلوا كسائر الديون ولعله هذا لا يخفى
 ما فيه وجماعه من اصحاب الشافعي لا يرون بهذا الحكم وقال الشافعي يصير دينا قبل القضاء ولا يسقط بالموت
 لانه عوض فصار كسائر الديون شئ قال في سنن الاقطع قال الشافعي انها تؤخذ من شركة الزوج وقال في
 الشامل ومن محمد ان يودي من المهر وجوابه قد بيناه شئ اي جواب الشافعي على قوله ان النفقة عوض قد بيناه في سنة وان
 كانت بمنزلة ما لا يتبع بها النفقة اما هو ما ذكره بقوله ولما في المهر عوض عن الملك ولا يجمع العوضان عن عوض واحد وان سفلها
 شئ هذا الخطا القدوة بينه وبين غيره ليعتد بقوله بان جعلها نفقة انتم تسمونها شئ اي الزوج نعم لم يستخرج منها شئ شئ اي لم
 يخرج على المرأة بشئ هم وهذا شئ اي عدم الاسترجاع هم عند ابي حنيفة وابي يوسف ولم يذكر هذا القدوة في ذلك
 قال المصنف وهذا اسم الاشارة وذكر الخلاف في كتاب النفقات الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ولم يذكر خلاف ابي حنيفة وكذلك
 ذكره الولد الجي في فتاواه وكذا الخلاف في بابات المرأة فالكسوة كالنفقة وسواء كانت قايمة او ناكحة هم وقال محمد بن ابي حنيفة
 انفق وبالق للزوج وهو قول الشافعي شئ وبه قال احمد وفي البيوع وقد روي انك لا تترد بالاتفاق وكذلك في النكاح
 وادب القاضي والنفقة وفيه الموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج فالجواب كذا في شرح
 الاقضية فخلوها فيقول لا يترد بالاتفاق لان العدة قائمة في موتهم وعلى هذا الخلاف شئ اي الخلاف المذكور بين ابي
 وصاحبه الكسوة شئ اذا جعلها سنة ثم مات هم لانها استعملت عوضا عما تستحقه عليه بالاجتناس شئ اي بسبب الاجتناس
 هم وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل عوض شئ وهو الذي كانت تستحقه عليه بالاجتناس هم بقدره شئ اي بقدر
 كما اذا على النفقة لغيره فان مات قبل التزوج هم كزرق القاضي شئ اي ان هذا الاتفاق قد تم قبل تمام المهر فبني على ذلك
 هم وعطاء القاتلة شئ اذا اخرها من نفقة ثم ماتوا قبل تمام المدة يترد عليهم فيما بقي من المدة هم ولها شئ اي
 ولابي حنيفة ومحمد انه ملة وقد الفصل به القبض ولا يرجع في الصلابة بعد الموت لانها حكمها كما في البنت ولما لم يترد
 شئ اي النفقة هم من غير استهلاك لا يترد شئ منها شئ اي من النفقة هم بالاجماع شئ بين ائمتنا وغيرهم

وكذا اذا ماتت الزوجة
 لان النفقة صلة للعصاة
 تسقطها الموت كالبنت
 تبطل بالموت قبل القبض
 وقال الشافعي في نصير
 دينا قبل القبض ولا
 تسقط بالموت لانه
 عوض عن عند افعصار
 كسائر الديون وجوبه
 قد بيناه وان اسفلها
 نفقة السنة اعطاهما
 ثمرات لم يستخرج
 منها شئ وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد يستحبها
 نفقة ما مضى سابق
 للزوج وهو قول الشافعي
 وعلى هذا الخلاف للكون
 لانها استعملت عوضا
 عما تستحقه عليه بالاجتناس
 وقد بطل الاستحقاق بالموت
 فيبطل عوض بقدره
 القاضي وعطاء القاتلة
 ولها ان ملة وقد الفصل
 القبض ولا يرجع في الصلابة
 بعد الموت لانها حكمها
 كما في البنت ولما لم يترد
 في النفقة ولها ذلك
 من غير استهلاك لا يترد
 منها شئ

هم وعن محمد بن ابي ذريح عن محمد بن ابي ذريح عن محمد بن ابي ذريح عن محمد بن ابي ذريح
 لان الشبه او ادونه هم ليسوا في حكم المال شي ابي ذريح الشبه او ادونه في حكم التعاضد يعني ان نفقة المال لا تسره فكذلك نفقة
 الشبه وفي بعض النسخ في حكم المال وان كان اكثر من شهر ترك منها مقدار نفقة شهر استحسانا وليست من تركتها ازا على ذلك
 هم واذا تزوج العبد من نفقة ما دينا عليه يباع فيها شي ابي ذريح العبد في نفقة المرأة وهذه من سبيل القدر على وقال
 المصنف هم ومناه شي ابي ذريح هذا الكلام هم واذا تزوج شي ابي ذريح هم باذن مولاه شي وانما فيه هذا التفسير
 لانه اذا تزوج بغير اذن مولاه لا يصح العقد ونكاح بالمرأة لان المرأة اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل البتة على ما يبي
 ان شاء الله تعالى هم لانه شي ابي ذريح النفقة ذكره باعتبار الاتفاق هم دين واجب في ذمته شي لان النفقة من احكام
 العقد فيستوي فيها الحر والملوك كالدين هم لوجود سبب شي وهو العقد هم وقد ظهر وجوبه في حق المولى شي لان سبب
 كان باذنه وكان ايضا بوجوب النفقة عليه هم فيعلق برقبته شي ابي ذريح العبد هم كدين التجارة في العبد التاجر شي
 الاذون تعلق الديون برقبته هم واذا شي ابي ذريح المولى هم ابي ذريح شي ابي ذريح ان يذيه المولى هم لان حقما شي ابي
 حق المرأة هم في النفقة لاني عين الرقبته شي ابي ذريح العبد فاذا اوفى المولى نفقة ما لا يقع حقما في النفقة بعد ذلك فلا يبيع
 العبد وكذا الحكم في المدبر والمكاتب اذا تزوجها باذن المولى بحسب قوله وامته بعد البتة حيث تجب النفقة عليها ولكنها لا يبا
 في النفقة والمهر لانهما لا يتيمان النقل من ملك الى ملك بل يودان بالسعاية ثم اذا بيع العبد في النفقة واجتمع عليه النفقة
 مرة اخرى يباع ايضا قال شمس الائمة الحنفية وليس في شي من ديون العبد يبيع فيه مرة بعد مرة الا النفقة تجدد وجوبها
 بمعنى الزمان فذلك في حكم دين حادث وقال ابو الويثري في فتاواه اذا بيع في المهر مرة او بقي شي من المهر فان لم يفي شي
 بكل المهر لا يباع مرة اخرى بل يتاخر الى العبد العتق وفي الكافي لما كثر سيد وشهره للمهر شي اذا كان للعبد ولد من
 امته انه لم يكن عليه نفقة الولد لانها كانت امته فالولد ملك لمولاه وان كانت حرة فولد ابي ذريح حر ولا تجب نفقة مملوكة
 على حر ولا على مولاه لان ولده رهنبي منه وكذلك المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت المرأة حرة ام امته لهذا
 المعنى وافقت الائمة الاربعة في وجوب النفقة على العبد لكن لا يبيع العبد في النفقة عند الشافعي واحمد وثبت لنا الجنا
 في الفرقة عند الشافعي وعند احمد على سيدة وفي رواية في كسبه وفي البنية وفي تيميم المكتسب على سيدة وفي قول وفي قول على
 يتبع بعد العتق وفي المكتسب في كسبه في الاذون له في التجارة فيما في يده ولما ان نسخ ان شاء هم ولو مات العبد سقطت
 شي ابي ذريح لو مات العبد سقطت ابي ذريح الذي تزوج باذن المولى سقطت النفقة ولا يواخذ المولى بشي من ذلك
 انوات محل الاستيفاء هم وكذا شي ابي ذريح تسقط النفقة هم اذا قتل شي ابي ذريح العبد لان المقتول ميت باجله

وعن محمد بن
 انما اذا قضيت
 نفقة الشبه
 او ما دونه
 لا يسترجع
 منها بشي
 يبيع فصار
 في حكم المال
 واذا تزوج العبد
 حرة فنفقتها
 دين عليه
 يبيع ويها ومنا
 اذا تزوج بامر
 المولى كان دين
 وجب ذمته
 لو جوسبه
 وفي خلافه
 في حق المولى
 فيعلق برقبته
 كدين التجارة
 في العبد التاجر
 وله ان يفتد
 لان حقها
 في النفقة
 عين الرقبته
 ملك العبد
 سقطت كذا
 اذا قتل

ولا اجل او سوى هذا قد عرفت في موضعه في الصحيح من قبيح اقترار الزوجين قول الكسبي لانه قال تنقل الى قيمته قال القدر
 فبالمسح الصحيح والصحيح السقوط بالموت هم لانها شئ اى لان النفقة من صلاته فبتنقل بالموت وان تزوج المرأة فبشرها اسوالات
 سمع من الاصلية النفقة وفي بعض النسخ وان تزوج الرجل امته وهذا اولى لموسر لان الحكم لا يختلف بين ان تكون الامه تحت
 حر او حرة نعم عليه الحاكم الشيبه في مختصره لكان فيهم لانه تحقق الاحتباس شئ فتجب النفقة هم وان لم يزوجها فلا نفقة لها لعدم
 الاحتباس اى من قبل الزوج فان قيل احتباس المولى بحق له شرعا فكان كاحتباس المرأة نفسها لصدقتها فينبغي ان لا يسقط
 قائما ليس كذلك لان في احتباس المرأة لصدقتها فانفوت الاحتباس عن الزوج حين استنح عن او اصدقاها وهذا القبول
 ليس من قبل الزوج هم والبتوبة ان يغلي بنينا وبنيه في منزله ولا يستخذمها شئ هذا التفسير قوله فبشرها او هي ان يغلي المولى
 بيمين امته وبيمين العبد في منزله ولا يستخذمها اى الامه وهو بالنسب عطف على قوله ان يغلي هم ولو استخذمها شئ اى و
 لو استخذم المولى امته بعد البتوبة سقطت النفقة لانها فوات الاحتباس شئ فلا يجب بشئ هم والبتوبة غير لازمة على امر
 في النكاح شئ اى في باب نكاح الرقيق حيث قال ابو اناشم بالان يستخذمها كان له ذلك لان حق المولى لم ينزل البتوبة
 كالم ينزل بالنكاح هم ولو خدمته الجارية احيانا من غير ان يستخذمها لا تسقط النفقة لانه لم يستخذمها ليكون له واداش
 اى للبتوبة وكانت الخدمة من الجارية من غير استنح المولى هم والمديرة وام الولد في هذا شئ اى في عدم وجوب النفقة
 هم كالامه شئ ينبغي كما ان الامه النفقة لها قبل البتوبة فكذلك المديرة وام الولد لا نفقة لها قبل البتوبة بخلاف المكاتب
 حيث تجب له النفقة اذا لم تجب نفسها منه طامه ولا تشترط البتوية لان اى ليس له ان يستخذمها ولا يملك منها من الزوج
 لانها صارت خص بنفسها ونافعا بالكتابة فزوجها صارت كاسوة او النفقة او موقت لم يجز حتى يمضي الوقت بخلاف الجاهل
 او الفرق ان نفقة الماهم مقدمة بالمجاورة بخلاف الزوجة فانها غير مقدمة بالمجاورة في حقها حتى تاخذ ما في الغنى بخلاف الماهم
 لانه لا يفرض لهم مع غناهم اذا كان الزوج صاحب بايدة وطلبت المرأة الفرض لا يفعل وفي خزانة الاكل قول القاضي
 استدنى عليه كذا فرض عليه ولو قال الزوج استدنى لا يصير فرضا لم تقل على ينبغي ان يكون لها فراش على حدة ولم
 يكتف بفراش واحد لها لانه قيل لهما في الحيض والمرض وقد جاء فراش لك وفراش لك وفراش لك وفراش لك وفراش لك
 لا شيطان ولو اختلفا في البيرة والعسرة فالقول لمت يمينه والبيتة لما وجبه قال الشافعي والبولفور وذكر محمد في الزيادة
 ان القول لما مع يمينها

فصل في بيان النفقة

فصل اى هذا فصل لما فرغ من بيان النفقة شرع في بيان السكنى هم وعلى الزوج ان يسكنها شئ اى يسكن امرأته
 هم في الاضرة ليس فيها احد من المهرش كما هو اعتقاد واحد من قرابته لان السكنى تعما فليس للزوج ان يترك غير اسمها كما

في الصحيح لانه صلاته
 وان تزوج الحرامه
 فبواها مولاها معه
 منزلة فعلية النفقة
 لانه تحقق الاحتباس
 وان لم يزوجها فبشرها
 لعدم الاحتباس
 والبتوية ان يغلي
 بينهما وبنيه في منزله
 ولا يستخذمها اى
 استخذمها بعد
 البتوية سقطت
 النفقة لانها فوات
 الاحتباس شئ
 ينبغي كما ان الامه
 النفقة لها قبل
 البتوية فكذلك
 المديرة وام الولد
 لا نفقة لها قبل
 البتوية بخلاف
 المكاتب
 حيث تجب له
 النفقة اذا لم
 تجب نفسها منه
 طامه ولا تشترط
 البتوية لان اى
 ليس له ان
 يستخذمها ولا
 يملك منها من
 الزوج
 لانها صارت
 خص بنفسها
 ونافعا بالكتابة
 فزوجها صارت
 كاسوة او
 النفقة او
 موقت لم
 يجز حتى
 يمضي
 الوقت
 بخلاف
 الجاهل
 او الفرق
 ان نفقة
 الماهم
 مقدمة
 بالمجاورة
 بخلاف
 الزوجة
 فانها
 غير
 مقدمة
 بالمجاورة
 في حقها
 حتى
 تاخذ
 ما في
 الغنى
 بخلاف
 الماهم
 لانه
 لا يفرض
 لهم
 مع غناهم
 اذا كان
 الزوج
 صاحب
 بايدة
 وطلبت
 المرأة
 الفرض
 لا يفعل
 وفي
 خزانة
 الاكل
 قول
 القاضي
 استدنى
 عليه
 كذا
 فرض
 عليه
 ولو
 قال
 الزوج
 استدنى
 لا
 يصير
 فرضا
 لم
 تقل
 على
 ينبغي
 ان
 يكون
 لها
 فراش
 على
 حدة
 ولم
 يكتف
 بفراش
 واحد
 لها
 لانه
 قيل
 لهما
 في
 الحيض
 والمرض
 وقد
 جاء
 فراش
 لك
 وفراش
 لك
 وفراش
 لك
 وفراش
 لك
 وفراش
 لك
 لا
 شيطان
 ولو
 اختلفا
 في
 البيرة
 والعسرة
 فالقول
 لمت
 يمينه
 والبيتة
 لما
 وجبه
 قال
 الشافعي
 والبولفور
 وذكر
 محمد
 في
 الزيادة
 ان
 القول
 لما
 مع
 يمينها

الا ان يتخار ذلك لان
 السكنى من كفايتها
 فيجب لها كالنفقة
 وقد اوجبه الله تعالى
 مقرونا بالنفقة واذا
 وجب حقها ليس له
 ان يشترط غيرها فيه
 لانها تنفرد به فانها
 لا تملك على متاعها
 وعينها من المعاش
 وزوجها من الاستمتاع
 لان اختيارها لا ينافي
 بانها حقها والكل
 والامس عليها فليس له
 ان يسكنه معها لاني
 ولو اسكنها في بيت من
 الدار مفرد وله غلقها
 لان المقصود حصل
 ان يمنع والديها وادها
 من غير ذهاب من الدار
 حياها لان المتزوج له الحق
 التمتع بها كذا في
 ينفرد من النظر اليه
 في اي وقت يختار
 لم فيه من طاعة الزوج
 وليس له في ذلك

الا ان يتخار ذلك لان السكنى من كفايتها
 فيجب لها كالنفقة وقد اوجبه الله تعالى المقرونا
 بالنفقة واذا وجب حقها ليس له ان يشترط غيرها
 فيه لانها تنفرد به فانها لا تملك على متاعها
 وعينها من المعاش وزوجها من الاستمتاع لان
 اختيارها لا ينافي بانها حقها والكل والامس
 عليها فليس له ان يسكنه معها لاني ولو اسكنها
 في بيت من الدار مفرد وله غلقها لان المقصود
 حصل ان يمنع والديها وادها من غير ذهاب من
 الدار حياها لان المتزوج له الحق التمتع بها
 كذا في ينفرد من النظر اليه في اي وقت يختار
 لم فيه من طاعة الزوج وليس له في ذلك
 ان يتخار ذلك لان السكنى من كفايتها فيجب لها
 كالنفقة وقد اوجبه الله تعالى المقرونا بالنفقة
 واذا وجب حقها ليس له ان يشترط غيرها فيه
 لانها تنفرد به فانها لا تملك على متاعها وعينها
 من المعاش وزوجها من الاستمتاع لان اختيارها
 لا ينافي بانها حقها والكل والامس عليها فليس
 له ان يسكنه معها لاني ولو اسكنها في بيت من
 الدار مفرد وله غلقها لان المقصود حصل ان
 يمنع والديها وادها من غير ذهاب من الدار
 حياها لان المتزوج له الحق التمتع بها كذا في
 ينفرد من النظر اليه في اي وقت يختار لم فيه
 من طاعة الزوج وليس له في ذلك ان يتخار ذلك
 لان السكنى من كفايتها فيجب لها كالنفقة وقد
 اوجبه الله تعالى المقرونا بالنفقة واذا وجب
 حقها ليس له ان يشترط غيرها فيه لانها تنفرد
 به فانها لا تملك على متاعها وعينها من المعاش
 وزوجها من الاستمتاع لان اختيارها لا ينافي
 بانها حقها والكل والامس عليها فليس له ان
 يسكنه معها لاني ولو اسكنها في بيت من الدار
 مفرد وله غلقها لان المقصود حصل ان يمنع
 والديها وادها من غير ذهاب من الدار حياها
 لان المتزوج له الحق التمتع بها كذا في ينفرد
 من النظر اليه في اي وقت يختار لم فيه من
 طاعة الزوج وليس له في ذلك

هم وقيل لا يمنع من الدخول والكلام وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاظم وتطويل
الكلام شئ لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وقيل فتنة الشرع الفاضل وقيل لا يمنع من الزوج الى الوالدين
لا احتمال انهما الايمان الى ما فاذا نكحوا من الزوج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شئ اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شئ وعليه الفتوى هم وفي غير ما شئ اي في غير الوالدين
من الكبار هم التفرقة بينه وبين شئ واحدة هم وهو الصحيح شئ اخر زعم عن محمد بن مقاتل قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف فربما ينهوا عنه الحسن لا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل فغيره شئ
اي المال له الغائب هم وبالزوجة شئ اي ويعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغائب هم ففرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغائب بولده ووالديه شئ وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامانة وقال زفر لا يفرض عنه شئ
كذا في شئ الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون له المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل شيئا على شئ
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغائب في اثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر وكان ابو حنيفة او لا يقبل شيئا على الزوجة ثم رجع وقال لا يقبل
هم وكذا شئ اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المالكين هم اذا علم القاضي بذلك شئ اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغائب هم ولم يعرف شئ اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم به شئ اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شئ اي لان صاحب اليد لما اقرب بالزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شئ اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه شئ اي من غير رضاي الزوج لم يثبت هذا المرأة ابى سفيان مذهبى من مال زوجك الكفاية
وولده بالعرف وقد مر عن قريب فان قيل فيك على هذا لو حضر صاحب الدين غريبا او مودعا للغائب وجها مقرر الدين
على الغائب لا يامره القاضي بقضاء دينه من الودعية والدين قائما ان القاضي يامر في حق الغائب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا يظفر له بانفاذ ملكه لنا في قضاء دينه ليس فيه تجاوز لملكه بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شئ هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغائب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهو حق على الغائب هم لاسيما هنا
شئ اي في هذه المسألة وسياستها خصوصا ههنا وهو مركب من الشئ وكلية او الشئ اليسل اصلا شئى قلبت الواو وايد
او غنمت الياء في اليا والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازيدة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

وقيل لا يمنع من الدخول والكلام
وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاظم وتطويل
الكلام شئ لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وقيل فتنة الشرع الفاضل وقيل لا يمنع من الزوج الى الوالدين
لا احتمال انهما الايمان الى ما فاذا نكحوا من الزوج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شئ اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شئ وعليه الفتوى هم وفي غير ما شئ اي في غير الوالدين
من الكبار هم التفرقة بينه وبين شئ واحدة هم وهو الصحيح شئ اخر زعم عن محمد بن مقاتل قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف فربما ينهوا عنه الحسن لا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل فغيره شئ
اي المال له الغائب هم وبالزوجة شئ اي ويعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغائب هم ففرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغائب بولده ووالديه شئ وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامانة وقال زفر لا يفرض عنه شئ
كذا في شئ الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون له المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل شيئا على شئ
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغائب في اثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر وكان ابو حنيفة او لا يقبل شيئا على الزوجة ثم رجع وقال لا يقبل
هم وكذا شئ اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المالكين هم اذا علم القاضي بذلك شئ اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغائب هم ولم يعرف شئ اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم به شئ اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شئ اي لان صاحب اليد لما اقرب بالزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شئ اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه شئ اي من غير رضاي الزوج لم يثبت هذا المرأة ابى سفيان مذهبى من مال زوجك الكفاية
وولده بالعرف وقد مر عن قريب فان قيل فيك على هذا لو حضر صاحب الدين غريبا او مودعا للغائب وجها مقرر الدين
على الغائب لا يامره القاضي بقضاء دينه من الودعية والدين قائما ان القاضي يامر في حق الغائب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا يظفر له بانفاذ ملكه لنا في قضاء دينه ليس فيه تجاوز لملكه بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شئ هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغائب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهو حق على الغائب هم لاسيما هنا
شئ اي في هذه المسألة وسياستها خصوصا ههنا وهو مركب من الشئ وكلية او الشئ اليسل اصلا شئى قلبت الواو وايد
او غنمت الياء في اليا والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازيدة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

فانه لو انكرا احد الامرين لا يقبل
المرأة فيه لان المودع لا
يخص في اثبات الزوجية
عليه ولا المرأة خصه
في اثبات حقوق الغائب
فاذا ثبت في حق بعضى الى الغايب
وكذا اذا كان المال
في يد مضاربة
وكذا الجواب الذين
وهذا كونه اذا كان
المال من جنس
حقها دراهما او دنانيرا
وطعاما وكسوة من جنس
حقها اما اذا كان من خلاف
جنسه لا نفرض النفقة
فيه لانه يحتاج الى البيع
يباع مال الغائب بالاتفاق
اما عندا بخيفة فلا
لا يباع على المحاضر كذا اعلى
الغائب اما عندا فلا
ان كان يقصر على المحاضر لانه
يعرف امتناعه لا يقصر
على الغائب لانه لا يعرف
امتناعه قال وياخذها
كفيلة نظر الغائب

ويجوز منه ما لا يستثنى بمعنى الان الا لاخراج ولا سيما ايضا لاخراج ولكن باثبات ما هو الافضل لا نقول ان كرمى القوم الاما
رايه اي معنى ان كرم زيد اكثر من كرم فلان كرم كذا كذا بيا ان اقر صاحب اليد في سائر مواضع مقبول في حق نفسه
وقيل عليه البينة اذا انكر الحق هم فانه شى اى فان صاحب اليد لم لو انكر احد الامرين شى اى الودعية او الزوجية هم
لا تقبل بية المرأة فيه شى اى في احد الامرين لان اقامتها اذا كانت للزوجية فلا تسعهم لان المودع ليس بغيرهم في
اثبات الزوجية عليه شى اى على الغائب وان كانت اقامتها اثبات الودعية فلا تسع ايضا لان المرأة ليست بغيرهم هو
معنى قوامهم ولا المرأة نعم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبت في حق شى اى فاذا ثبت باقراره على نفسه في حقهم
تعدى الى الغائب شى ككون ما تملكه قال تابع الشريعة كالنذر بهلال رمضان ثبت الرضاينة في حقهم ثم تعدى
الى غيره هم وكذا شى اى وكذا يفيض القاضى النفقة المذكورين هم اذا كان المال في يده شى اى في يد صاحب
اليدهم بغيره شى اى بان كان صاحب المال بغيره فيهم وكذا الجواب في السنين شى اى بمعنى اذا حضرت المرأة
غيرهم وبها الغائب عن القاضى فافتقر بالدين والزوجية فرض القاضى النفقة وان حجبها بها فلامهم وبها كذا شى
اى بما لا يجرى فلما سن فرض القاضى النفقة عن غيرهم صاحب اليد بالزوجية والمال كله هم اذا كان المال من
جنس حقها شى اى حق المرأة هم وراهم ووزانهم وعلماهم وكسوة شى اى او كان كسوة هم من جنس حقها شى اى
جنس ما كسى ثلما المرأة في ثياب الكسوة لانها جنس ثيابها المستحق هم اذا كان من خلاف جنس شى اى من خلاف جنس ثيابها
كالارداء البعير ولو فرض هم لا يفيض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يبلغ مال الغائب بالاتفاق شى اى عند اصحابنا هم
الاعند الى خيفة فانه لا يباع على الحاضر شى اى بمعنى لو كان حاضر المالك للقاضى يبيع ما له لان بيع القاضى على وجه الحجر
على العاقل البالغ باطل عنه فاذا كان غايبا بطريق الاولى وهو حتى قوله فكذا على الغائب هم واما عندا بها شى اى عند
ابى يوسف ومحمد فانه ان كان يقضى على الحاضر شى اى او ثبت امتناعه من الحق الذي عليه هو حتى قوله لانه يعرف امتناعه
شى اى يقضى الابل امتناعه وقوله لا يقضى على الغائب شى اى خبر كان وانما لا يقضى عليه لانه لا يعرف امتناعه شى اى ولكن
لا يجوز للابوين بيع عرض الولد الغائب عند ابى حنيفة استمنا او لا تعرض له القاضى ويعرفان في انفسهما بالمعروف كذا في
اتخذه هم قال شى اى القدر يرمى هم وياخذ منها شى اى من المرأة هم كفيلة بها شى اى بالنفقة هم نظر الانكسار
شى وقال الشرى وبذا حسن وان لم ياتخذوا جازله ذكره في ادب القاضى للخصم وقال الصمد الشهيد ورجع القاضى
نظر الغائب ولكن القاضى سلفا او لا على ان يرد بها لم يعطها النفقة ان يجوز ان يعطيا النفقة ما قبل ان يبيع مع تلبس
الامر على القاضى فياخذ النفقة ثانيا ثم اذا حلفت اعطاه النفقة واخذ منها كفيلة لهم لانها شى اى لان المرأة

النفقة من الزاوية التي هي غرضها وجوب النفقة للمال هم بالنقص هو قولنا وان كون ادوات حمل فانفقوا عليهم من زمان النفقة
جزاء عن الاحتباس على اذكرياتش وفي بعض النسخ على ابينا ابي في اول باب النفقة هم والاحتباس قائم في حق كل من مقصود
بالنكاح وهو الولد فيش الحكم المقصود بالنكاح هو التوالد والاستمتاع قال تلج الشريعة بخلاف المضارب اذا كان يعمل في المهر
حيث لا تجب نفقة في مال المضاربة الا لغيره من محبوس تجرب المال قصد او بخلاف الصغيرة التي لا يستمتع بها الا الكبيرة والرفاعا لها
النفقة هم اذا العدة واجبة لعيانته الولد فتجب النفقة ولهذا كان لها شئ ابي المبتوتة هم السكنى بالاجماع شئ وعوى الاجماع
فيه نظر لان السكنى لا تجب على من يهرب من البصرى وعطاء بن ابي رباح والشعبي واسحاق وابراهيم في رواية واهل الظاهر
هم وصار شئ ابي حكم المبتوتة هم كما اذا كانت حاملها شئ وجوب النفقة اذا كانت حاملها لا يخلو من احد الامر من اما ان
كان الاجل العدة ولما اذا كان الحمل غيبا بان يرث من ابيه من امه او امسى له بها كما يجب على الزوج نفقة المطلقة
الحال فلو كان الاجل الولد لا يجب لان نفقة الولد على الاب لا تجب اذا كان الولد غيبا لا ترى انه اذا اتفق على الولد ولم يعلم
بانه غيبى ثم تبين بانه غيبى يرجع عليه وهنا لا يرجع عليه وان كان حكم الحاكم فعلم ان النفقة كانت لاجل العدة وفي هذا انفق
الحامل والحامل سواء خلق طلت او كان كذلك فافادة القيد بالحمل في الآية قلت ان المال تستحق النفقة بقدر عدها ثلثة
اقراء فوقع الاشكال ان المال تستحق النفقة في مقدار هذا الزمان او اكثر فاذا زال هذا الاشكال ان المال تستحق النفقة وان طالت
مدته لم يمتد لتمام الحين فقلت انقطع الزوجية في المبتوتة فلما يجب لها النفقة كما لتوفى عنها زوجها فقلت يمتنع
صحة للقياس لان النفقة جزاء الاحتباس والمبتوتة محبوسة عن سائر الازواج في بيت زوجها في عدها فتجب لها النفقة
كما في الزوجي بخلاف المتوفى عنها زوجها لانها ليست محبوسة عن الزوج بل لحق الشئ هم ومديت فاطمة شئ هذا جواب عن شئ
فاطمة بنت قيس الذي روي في نسخة انما في تقديره ان حديث فاطمة هم رواه عمر شئ يعني ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه هم
خان قال لا يخرج كتاب ربنا ولا سنة متفقون مرة لانه في حديث فاطمة ام كذبت فخطت ام بيت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول المطلقة الثلث النفقة والسكنى ادا امت في العدة شئ هذا الحديث اخرجه مسلم عن ابن اسحاق قال حديث ابي جهم بن عبد
فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سكنى لها ولا نفقة فاخذ الاسود وكفا من تراب فخصيه به فقال ملكك شئ
بمثل هذا قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تترك كتاب ربنا ولا سنة متفقون مرة لانه في حديث فاطمة ام كذبت فخطت ام بيت سمعت رسول الله
ورواه ايضا ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني لكن لا ينقل عمر رضي الله تعالى عنه سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولكن روى جابر بن عبد الله عليه السلام قال المطلقة ثلثة النفقة والسكنى ذكره عبد الحق وقد روى الطحاوي في هذا انما
وامن الكلام فيه وشراؤه كما ينبغي فمن اراد ذلك فليرجع اليه قوله لا يخرج كتاب ربنا يريه قوله تعالى اسكنوهن من حيث يبتغي

لان اعرفكم بالانص
وهو قوله تعالى ان
كن اولادكم حمل فانفقوا
عليهم الاية ولما
ان النفقة جزاء
احتباس على ما ذكرنا
والاحتباس قائم
في حق حكمه مقصود
بالنكاح وهو الولد
اذا العدة ولجبة نصيا
الولد فتجب النفقة
ولهذا كان لها السكنى
بالاجماع وصار كما اذا كانت
حاملها وحدها فاطمة
بنت قيس في حديثهم
فانه قال لانه كذا
ربنا وسنة نبينا يقول
امراة لا يلدى قد
ام كذبت فخطت
ام نسبت سمعت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول
يقول المطلقة الثلث
النفقة والسكنى
ما دامت العدة

من وجدكم ووجد ذلك ان الوجود هو السوء والغنى وذلك يوجب الى ما يملك به واما الاسكان فانه قد يملك وسكانها من غير ملكه ليس هو ولا يملك الاتفاق من غير ملكه فكان تقديره والله اعلم الملاءم بن سحره رضي الله تعالى عنه وانفقوا عليهم من وجوبكم وقوله سنة بنيان يد به قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطلاق طلاقا لا نفقة والسكنى اداست في العدة هم وروا ايضا زيد بن ثابت ش اى روى حديث فاطمة بنت قيس زيد بن ثابت الا انصارى وقال يخرج الاماويث حديث زيد بن ثابت غريب هم واسامة بنت زيد ش اى روى ايضا واسامة بنت زيد بن حارثة وقال يخرج الاماويث هذا ايضا غريب قلت ليس كذلك لان الطحاوى رواه حديثا بجمع المؤنذون وقال حديثا شعيب عن الليث قال اخبر الليث عن جعفر بن ربيعة بن عبد الرحمن بن جابر عن ابى سلمة عن عبد الرحمن قال كانت فاطمة بنت قيس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال اما اعتدى في بيت ابن ام مكتوم وكان محمد بن اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا راى اباها كان في يده لئلا اسامة بن زيد وقد اكبر ذلك مثل ما اكبر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجابر رضي الله تعالى عنه ش اى روى ايضا جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه الدارقطني في سنة عن حرب بن ابى العالىة عن ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق طلاقا لا نفقة والسكنى والنفقة هم وعائشة رضي الله تعالى عنها ش اى روى ايضا عائشة رضي الله تعالى عنها واخرجه مسلم عن عبد الرحمن بن قاسم عن ربيعة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ما فاطمة ان تذكر اى معنى في قوله لا نفقة والسكنى والنفقة وفى افظا النجاشي قالت ما فاطمة لا تنفى الله في قولها لا نفقة والسكنى والنفقة هم ولا نفقة للمتنوفى عنها زوجها لان احتباسها ليس لحق الزوج بل لحق الشتر وبه قال احمد بن حنبل فى قول وهو قول ابن عباس والكل من عيسى بن عيسى بن سيرين عن عبد الملك بن اعين قلنى بصرة الجعفي وعامر بن شعيب وفى قول آخر للشافعي اذا كان البيت كانه ينفق عليها من نصيبها وان كان قليلا ينفق عليها من جميع المال وفى وجوب السكنى له قولان احدهما لا يجب كقولنا وهو اختيار الرافعي والثاني يجب وبه قال الاكابر فان الترتيب المذكور فى القرآن هم عبادة مناس ش اى من المرأة التى توفى عنها زوجها الماترى ان معنى التعرف عن براءة الرقم ليس بمرأى فيه حتى لا تشترط فباش اى فى عدهتها هم الحيف فلا يجب نفقتها عليه والان نفقة متجب شيئا فشيئا ولا ملك له بعد الموت فلا يكون ايجابا فى ملك الورثة ش قال الطحاوى فى مختصره ولا سكنى للمتنوفى عنها زوجها ولا نفقة فى ال زوج ما لم كانت او غير حامل وقال ابو بكر الرازى قد كانت نفقتها واجبة فى ال البيت بقوله وصيته لازواهم متاعا الى الحول فسخت هذه النفقة بالميراث وبقوله تعالى تير بعين انفسن فادجب نفقتها على نفسها من ال الزوج هم وكل فرتة جارت من قبل المرأة بمعيتها مثل الردة وتقبل من الزوج فلما نفقة لها لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصار كما اذا كانت ناشرة ش انا قيد بالنفقة اخر از عن السكنى لان السكنى واجب لها لان القرار فى البيت مستحق عليها فلا يسقط ذلك بمعيتها فاما النفقة

ورده الاضحا
زيد بن ثابت
واسامة بن
زيد بن جابر
وعائشة رضي
ولا نفقة للمتنوفى
عنها زوجها كان
احتباسها ليس
لحق الزوج بل
لحق الشتر فكان
التعريف عبادة
منها الا ترى ان
معنى التعرف براءة
الرحم ليس بمرأى
فيه حتى لا يشترط
فيه الحيف فليجب
نفقة له عليه كان
النفقة متجب شيئا
فشيئا ولا ملك له بعد
الموت فلا يكون ايجابا
في ميراثه ولا نفقة
لها لانها صارت حابسة
نفسها بغير حق فصار
كأن كانت ناشرة

منه

فواجبة لما فيسقط ذلك بحج الفرقه من قبلها بمعصيته وقال في البسطة النفقة المترتبة لا عين الرد قبل لانها تجس المجرية بحق
 لا تستوجب النفقة حال قيام النكاح فكذا في العدة حتى لو ارتدت ولم تجس بل هي في بيت الزوج اذ ثابت وجبت الزوجية الزفيرة
 النفقة لعدم الجس هم بخلاف المهر بعد الدخول ش حيث لا تسقط لان وجه التسليم في حق المهر بالوطى وبخلاف ما اذا جاءت
 الفرقه من قبلها ش اى من قبل المرأة لكن هم بغير معصية كغير العتق ش سخوام الولد اعققت ونحو المدبرة اعققت وهما
 عن الزوج قد بوا المولى لما بينا فانما الفرقه فلما النفقة هم وخيار البلوغ ش سخوام الصغيرة اذ كنت واختارت نفسها فلما نفقة
 هم والفرق لعدم الكفاة ش بعد الدخول فلما النفقة وكذا الملاءمة النفقة والسكنى وكذا البانية بالخلع والايلاء هم لانها
 جبت نفسها بحق وذلك لا يسقط النفقة كما اذ جبت نفسها لا يستفاد المهر ش حيث لا يسقط النفقة هم وان طلقا
 ثلثا ثم ارتدت والى اذ بالثقة سقطت نفقتها ش لان الاسقاط بسببها هم وان كنت ابن زوجه اس نفسا فلما النفقة وسعناه
 ش من كلام المصنف معنى قول القدوري هم كنت بعد الطلاق ش فلما نفقة لما لم يحصل الفرقه من قبلها بمعصيته
 وقال زفر النفقة لما اذ امكن ابن زوجه في عتقها كما اذ امكنه في حال قيام النكاح لا يجب فكذا هنا هم لان الفرقه ش
 هذا التعليل اشارة الى الفرق بين السلتين المذكورين احدهما هو قوله وان طلقا ثلثا ثم ارتدت والاخرى هو قوله وان
 كنت ابن زوجه حيث تسقط النفقة في الاول دون الثانية بيانه هو قوله لان الفرقه هم تثبت بالطلقات الثلاث فلما اعل
 فيها للردة ش اى الاعل في الفرقه لاجل الردة بل الجس والتكليم هم اى ولا اعل في الفرقه لاجل التكليم بل اى لم تجس
 هم الا ان المرتدة ش اى غير ان المرتدة هم تجس حتى تنوب ش من الردة هم ولا نفقة للمجسبة والمكنته ش
 اى المرأة التي كنت ابن زوجها لم تجس ش فلما النفقة هم ولما ش اى ولما التعليل الذي على السلتين
 هم يقع الفرقه ش بينها حيث تكون النفقة للمكنته ولا تكون للعتدة اذ ارتدت فروع ابراته من النفقة في المستقبل هي
 زوجة لا يصح ولو ابراته عنها في الخلع صح لان الابرء في الخلع ابراء بعوض وفي الاول ابراء قبل الوجود فلا يصح ولو ما لحيت
 المعتدة على وراهم فكانت عتبتها بالحيض لا يصح الجمالة وان كانت بالاشهر قلع لان المدة معلومة والملاءمة النفقة لا
 وعند الشافعي لا نفقة لما وفي السكنى قولان تجب في قول ولا تجب في قول

فصل اى هذا فصل لا فخر من بيان نفقة الزوجية شرع في بيان نفقة الاولاد وهم نفقة الاولاد الصغار على الآ
 لا يشارك فيها احد كما لا يشارك في نفقة الزوجية ش هذا الذي ذكره ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان نفقة الولد على الاب
 والام ثلثا بحسب ميراثهما وابعاد الائمة الاربعة تجب نفقة الولد الصغير على الاب وقال الطواوى في مخفره ويحب ايل
 على نفقة اولاده الصغار اذ كانوا فقراء ذكورا كانوا انا وان كانوا كبارا محتاجين اجر على نفقة الاناث منهم ولم يحجر

بخلاف المهر بعد
 الدخول لا تصح
 التسليم في حق المهر
 بالوطى فلو ما اذا
 جلوت الفرقه من قبلها
 بغير معصية كغير
 العتق وحيا بالوطى
 والفرق لعدم الكفاة
 لانها جبت نفسها
 بحق وذلك لا يسقط
 النفقة كما اذا جبت
 نفسها
 لا يستفاد المهر طلقا
 ثلثا ثم ارتدت والى
 بالثقة سقطت نفقتها
 وان مكنته لم يزوجها
 من نفسها طلقا للنفقة
 معناه مكنته بعد الطلاق
 لان الفرقه ثابتة باصلها
 اثنتى على انها للرد والى
 لان المرتدة تجس
 ولا نفقة للمجسبة والمكنته
 اى على نفقة الفرق
فصل نفقة الاولاد
 الصغار على الاب والام
 فيها احد كما لا يشارك
 في نفقة الزوجية

بقوله تعالى عَلَى
لِلْوَلَدِ رِزْقُهُنَّ
وَالْمَوْلُودَ لَهُ هُوَ الْوَلِيُّ
وَأَنْ كُلَّ الصَّغِيرِ
رَهْنًا فَلَيْسَ عَلَيْهَا
إِمَانٌ تَرَضُّعُهُ
لِمَا بَيْنَا وَكَتَابُ
عَلَى الْوَلَدِ وَأَجْرُهُ
الرِّسَاءُ كَالنَّفَقَةِ
وَلَا يُلَاحِظُهَا
لَا تَقْدَرُ عَلَيْهِ لَعْدُ
بِهَا فَلَا مَعْنَى لِلْجَبْرِ
وَقِيلَ نَحْنُ بِلِقَوْلِهِ
تَعَالَى وَلَا نَضْمًا
وَالِدَةُ وَلَدِهَا
بِلِزَامِهَا لَا يَضْمَعُ
كَهَذَا هَذَا لِأَنَّ
ذَكَرْنَا بَيَانَ الْحُكْمِ
أَذَلِكَ جِدْ تَرَضُّعًا
أَذَلِكَ جِدْ تَرَضُّعًا
تَجِدُ الْأَمَّ عَلَى الْأَرْضِ
مِثْلَ الصَّبِيِّ عَلَى الْأَرْضِ
قَالَ لَيْسَ الْأَمُّ بِمُضْعَةٍ
مِنْهَا

على نفقة الذكور بنسبهم وان كان من ذكورهم من به زانية كالمعنى والتمسك في اليمين وما شبه ذلك فانه يجبر على نفقة هم بقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب ش وقيل وجه الاستدلال ان رزق الوالدات وجب على الاب ليس الولد
وجب عليه رزق الولد بطريق الاول هم فان كان الصغير صبيغا فليس على امه ان ترضعه لما ينشئ معنى قوله لا يشارك فيها احد
هم ان الكفاية ش اي كفاية الصغير هم على الاب واجرة الرضاع كالنفقة ش يعني كما تجب عليه نفقة اذا فطمه يجب عليه ان يتاجر
من يرضعه فيكون باجرة الرضاع كالنفقة تجب عليهم ولا تساعت لا تقدر عليه ش اي على الارضاع هم لغز بهاس
يسمى من الارضاع هم فلا معنى للجر عليه ش اي على الارضاع هذا اذا وجد من يرضعه فان لم يوجد ولم يكن بها علة تجبر عليها
عن الصبياع وفي الذخيرة لو كان لا يوجد من يرضعه او لا يأخذ شي غير ما تجبره وذكر المصنف في ظاهر الرواية لا تجبر لان الولد ينفذ
بالدمن والشرب وبقية الالبان فلا يورث ترك اجبارا الى التلف والى الاول الال القدرى والشخصي وقال شمس الائمة
الشخصي اذا لم تجر كان على الاب ان يترى امه ترضعه عند الامم ولا ينزع الولد من الامم لان الامم اجبت على ان تجر لها
لكن لا يجب عليها ان تمكث في بيت الامم الا اذا لم تشرط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يستغنى عنها في تلك الساعة بل لما ان
ترضع ثم ترجع الى منزلها وان لم تشرط ان ترضع عند الامم كان لما ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجه فترضعه عند فلان
ثم يدخل الولد الى الامم الا ان يكون اشترط عند العقد ان تكون الطفل عند الامم فليزما الوفاء بالشرط وقال في العمدة و
لا يواخذ الاب باجرة الرضاع اكثر من سنين بالاجماع هم وقيل في تأويل بقوله تعالى ولا تغاروا الدنيا بولد بل بالرضا الارضاع
سح كل اشتهاش و لا مولود له بولد بان تطلع الامم الولد الى الاب اذا لم يقبل الصبي الا ان يرضع الامم والحاصل ينبغي
ان يلحق بها الغرض من قبل الزوج وعن ان يلحق الغرض بالزوج من قبل المرأة بسبب الولد هم وهذا الذي ذكرناش اي عدم
الجر وفي نسخة الاترازي وهذا الذي ذكرتم فسر بقوله اي الذي ذكره القدرى بقوله وان كان الصغير صبيغا فليس على امه
ان ترضعه هم بيان الحكم ش اي القضاء واما من جهة الدين فيجب عليها ان ترضع قال الاترازي واما قالوا لا يجوز لها
ان تأخذ الاجر بالارضاع لان اخذ الاجرة بازاوا يجب عليها من حيث الدين لا يجوز به مرج في شرح كتاب النفقات قال
ونحن بعض الشافعين ان المراد من قوله بيان الحكم هو جواب ظاهر الرواية ثم قال ودروى الحسن عن ابى حنيفة ان النفقة على
والامم ثم لا يجب به ارشافي الولد وتمك الرواية محتمة ولكن الشرح من المشرح كالصعب من النون هم وذلك ش يعني
عدم وجوب الارضاع على الامم هم اذا كان يوجد من يرضعه ش اي من يرضع الصغير يعني يوجد من يرضعه اخرى تجبرهم
اذا كان لا يوجد من يرضعه اخرى ش اي الامم هم على الارضاع صيانة للصبي عن الصبياع ش لفتح الضاد مصدر من
ضاع ضييعا اما الضييع بالكسر فهو جمع ضيعة هم قال ش اي القدرى هم ولما جاز الاب من ترضعه عند اش اي عدم الصغير

٨

هم اما استيجار طلاق لان الاجر عليه وقوله سئ اى قول القدرى هم عند ما ساء اذا اردت ذلك لان الجرح لما سئ اى الى الشئ
 لما سئ المتعانة ولا عليها ان تكثرت في حبس الام لان الشئ ط ذلك وقد ذكرنا من قريب فان اجرت نفسها الارضاع ثم تزوجت
 فليس للزوج شيئا من ذلك حتى يقضى مدة الاجارة ولا سيما اذا نام العصى بشئ غير فله الاستملاء به وليس لولى العصى شئ
 من ذلك به قال الشافعى وقال الكلبى ليس له عليها الا برضى الولى ولو اجرت نفسها الارضاع يجوز باذن الزوج وغيره ولا يجوز لان
 الحق به واحد الزوجين للشافعية والثاني يجوز له نعمائنا او عندنا فلهما اذا لم يعلم بها وليس له من غيرها ما وجب له فلا
 للغير كما لو مضت هم وان استاجروا وبى زوجته او ممتدة ترضع ولد بالتمتع لان الارضاع تحق عليها واية قال الله تعالى
 والوالات يتيممن اولادهن شى وانما قيل فى سنة فقيل انه يجوز من غير الزام الارضاع وقيل انه فى معنى الامر بقوله اما
 والمطاعات تيرتمن والاصح انه يترجم الى الامر على وجه القرب او على وجه الوجوب بخلافه قيل الا تسمى اسمهم الا انها عذرت
 لاحتمال جوازها او قدمت عليه شى اى على الارضاع بالاجر ثم قلت قد رتبنا مكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وبها
 شى اى بذلك يجوز من عدم جواز الاجارة هم فى العدة عن طلاق حتى رويته وامسدة لان النكاح تمام وكذا
 شى اى وكذا لا يجوز هم فى البتة شى اى فى العدة فيه روايتان لا يجوز هم فى رواية شى وبى رواية الحسن عن
 ابى صيفة هم وفى رواية اخرى جاز استاجار شى وبى ظاهر الرواية هم لان النكاح قد زال شى فصارت كالاجنبية هم
 وجه الاول شى او هو عدم الجواز هم انه شى اى ان النكاح هم باق فى حق بعض الاحكام شى وبى العدة ووجوب النفقة
 وانما سئى وعامه وضع تركونه انما وشاءوا له ما فلا يجوز استاجار كما فى حال قيام النكاح هم ولو استاجروا وبى منكموه او ممتدة الارضاع
 ابن ابي نعيم غير جاز لانه غير سئى عليه لان انقضت عدتها واستاجروا باليمين الارضاع ولما جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت
 كالاجنبية فان قال الاب الاستاجار شى اى امرته هم وجاز بغير نفقة الامم بل اجر الاجنبية او نفقة بغير اجر كانت شى
 اى الامم هم الحق به لانها شفق شى على الصغير هم فكان قولا للجمعى الى الرجع اليها شى اى الى الامم والرفع الى الاجنبية
 امره هم وان التمس شى اى وان طلبت الامم هم زيادة شى على اجرة الاجنبية هم لم يجز الزوج عليها شى اى
 على الزيادة هم دفعا لفرع منه واليه الاشارة شى اى الى دفع الفرع عن الزوج هم فى قول لا تغار والددة بولدها ولا مولود
 بولده اى بالزنا له لما اكثر من اجرة الاجنبية شى بل يدفع الصغير الى الصغير ترضعه عند الام لان الحضنة لها هم ونفقة
 ما وجبه على ابيه وان خالفه فى دينه شى به اذا اطم الصغير للعامل والولوه كافرا او اردوا والياء بالبد تعالى وابو سلم لان رتدا
 واسلامه صحيح عندهم كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه فى دينه ما اورد شى اى النفقة بولده هم فلا طلاق
 ما لم يتأش وهو قول تعالى على المولود له زينة وكسوتين بالعروف ولانه شى اى لان الولد هم جزوه فيكون

وقوله عند ما سئ اذا اردت ذلك لان الجرح لما سئ اى الى الشئ
 ذلك لان الجرح لما سئ اى الى الشئ
 وهو زوجه او ممتدة ترضع
 ولد هاله يجوز ان الارضاع مستحق
 عليها ما ياتى فقال الله تعالى
 والوالات يتيممن اولادهن شى
 عند ذلك لاحتمال جوازها اذا التمس
 عليه بالاجر فقلت قد رتبنا مكان الفعل
 واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه
 ومن فى العدة ترضع ولد بالتمتع لان
 الارضاع تحق عليها واية قال الله تعالى
 والوالات يتيممن اولادهن شى
 وانما قيل فى سنة فقيل انه يجوز من غير الزام
 الارضاع وقيل انه فى معنى الامر بقوله اما
 والمطاعات تيرتمن والاصح انه يترجم الى الامر
 على وجه القرب او على وجه الوجوب بخلافه قيل
 الا تسمى اسمهم الا انها عذرت لاحتمال جوازها
 او قدمت عليه شى اى على الارضاع بالاجر ثم
 قلت قد رتبنا مكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز
 اخذ الاجر عليه وبها شى اى بذلك يجوز من
 عدم جواز الاجارة هم فى العدة عن طلاق حتى
 رويته وامسدة لان النكاح تمام وكذا شى اى
 وكذا لا يجوز هم فى البتة شى اى فى العدة فيه
 روايتان لا يجوز هم فى رواية شى وبى رواية
 الحسن عن ابى صيفة هم وفى رواية اخرى جاز
 استاجار شى وبى ظاهر الرواية هم لان النكاح
 قد زال شى فصارت كالاجنبية هم وجه الاول
 شى او هو عدم الجواز هم انه شى اى ان النكاح
 هم باق فى حق بعض الاحكام شى وبى العدة
 ووجوب النفقة وانما سئى وعامه وضع تركونه
 انما وشاءوا له ما فلا يجوز استاجار كما فى
 حال قيام النكاح هم ولو استاجروا وبى منكموه
 او ممتدة الارضاع ابن ابي نعيم غير جاز لانه
 غير سئى عليه لان انقضت عدتها واستاجروا
 باليمين الارضاع ولما جاز لان النكاح قد زال
 بالكلية وصارت كالاجنبية فان قال الاب
 الاستاجار شى اى امرته هم وجاز بغير نفقة
 الامم بل اجر الاجنبية او نفقة بغير اجر كانت
 شى اى الامم هم الحق به لانها شفق شى على
 الصغير هم فكان قولا للجمعى الى الرجع اليها
 شى اى الى الامم والرفع الى الاجنبية امره هم
 وان التمس شى اى وان طلبت الامم هم زيادة
 شى على اجرة الاجنبية هم لم يجز الزوج عليها
 شى اى على الزيادة هم دفعا لفرع منه واليه
 الاشارة شى اى الى دفع الفرع عن الزوج هم
 فى قول لا تغار والددة بولدها ولا مولود بولده
 اى بالزنا له لما اكثر من اجرة الاجنبية شى
 بل يدفع الصغير الى الصغير ترضعه عند الام
 لان الحضنة لها هم ونفقة ما وجبه على ابيه
 وان خالفه فى دينه شى به اذا اطم الصغير
 للعامل والولوه كافرا او اردوا والياء بالبد
 تعالى وابو سلم لان رتدا واسلامه صحيح
 عندهم كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان
 خالفه فى دينه ما اورد شى اى النفقة بولده
 هم فلا طلاق ما لم يتأش وهو قول تعالى
 على المولود له زينة وكسوتين بالعروف ولانه
 شى اى لان الولد هم جزوه فيكون

واما الزوجة فلا
السبب هو العقد
الصحيح فانه ما زاد
الاختصاص الثابت
وقد صح العقدين
المسلمة الكلاوة ونحو
عليه الاحتباس
فوجبت النفقة
وفي جميع ما ذكرنا
انما تجب النفقة
على الاب اذا لم يكن
للصغير مال اسالوا
ان قلاصل النفقة
الانسان قال نفسه
صغيرا كان او كبيرا
فصل
وعلى الرجل ان يتفق
على ابويه واجدا
وحيدا اذا كانا
فترأوا وان حالوا
في دينه اما الاموال
فلم يقوله تعالى فيها
في الدنيا معروفة
الاية في الابوين
الكافرين

في معنى نفسه شئ وكفه الا يتر في نفقة فكذلك ولد له هم واما الزوجة شئ اي واما نفقة الزوجة هم فلان السبب شئ اي
سبب جوب النفقة هم هو العقد الصحيح فانه شئ اي فان سبب وجوب النفقة هم بازوا للاحتباس الثابت شئ اي بالعقد
هم وقبح العقد بين المسلم والكافر شئ بقوله تعالى او للمعتات من الذين اوتوا الكتاب اي العتات عن فعل الزنا
وقد مر في النكاح فاذا صح العقد بينهما فثبت عليه الاحتباس شئ فاذا اتربت عليه الاحتباس هم فوجبت النفقة شئ
عليه هم وفي جميع ما ذكرنا شئ اي في هذا الفصل هم انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للصغير مال شئ فنقول بكثرة
موضع النفق تم جميع اجناس الاموال حتى لو كان للصغير عقار وحيوان وثياب للملاب ان يبيع ذلك كله وينفقه لان الصغير
بهذه الاشياء كذا في الذخيرة وان لم يكن للصغير مال فعلى الاب ان يكتب ويتفق على ولده يحجر على ذلك ويكتب ويبر قال الشافعي
بجملان سائر الا يولد حيث لا يحبس فلان الاب وان علما يحبس في ديون الماد لا في الدين يحبس لما ان في الاستئصال للسبب
انما هو للنفسم الاب يستوجب النفقة عند قصده اذ له كما لو عدا على اميه بالسيف كان للملاب ان يقتل ولو كان الاب
خارجا عن الكسب بالزنا او بانه مقعدا تكف الناس ويتفق عليهم كذا ذكره المصنف في نفقة ومن المتأخرين من قال نفقة
الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لان نفقة هذا الاب في بيت المال فكذلك نفقة الاولاد وطلب العلم اذا كان لا يستدعي
الى الكسب فنفقة على الاب لا تسقط عنه كالزمن والاشي هم واما اذا كان له شئ اي للصغير مال هم فالاصل ان نفقة الانسان
في ال نفسه غير كان او كبيرا شئ وذلك لان احد الامر من ليس في ايجاب النفقة على صاحبه اولى من ايجاب نفقة صاحبه عليه
والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الاب اذا كان الصغير غنيا باي مال كان ويجب نفقة الزوجة على الزوج
وان كانت الزوجة غنية اذ نفقة الصغير لا تجب الا اذا كانت الحاجة فلما تجب كنفقة الماد هم ونفقة الزوجة بازوا للمكتمين
من الاستئصال فكان طريقه البديل والعاونة والبديل لوجبه وان وجب الغنا

فصل اي هذا الفصل ولما فرغ من بيان نفقة الاولاد شرع في بيان نفقة الاباء والاجداد والى دم هم وعلى الرجل
ان يتفق على ابويه واجدادهم وجدا اذا كانوا فقراء شئ وفي المبسوط على الرجل المومر نفقة اميه واسم واب الاب
وان علما ر ام الاب وان صحت وام الام وان علقت وشروط اشافي ذلك ان يكون الاب زنا ولم يوافقه احد و
في النفقة ويجب على الاولاد ذكرهم وانما نفقة الوالدين وان علوا بشرط الفقر والزنا او الجنون مع الصحة قولان
انما لا يجب هم وان خالفوه في دينه شئ واصل ما قبله اي وان خالف هو الاء الرجل في دينه وهو اذا كان من الملوك
اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا يجب الا ما يتبع من الميرة في ذمتهم هم اما الابوان فلقوله تعالى وصاحباني الدنيا معروفا
فانه لمت في الابوين الكافرين شئ قال المفسرون انزلت في سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه وذلك انهما لمسلم

الاب

قالت له امه بيلة يا سعد اني املك من ثمن فداي الله الا اطلقني حتى يفتق بيت عن علي والرجع ولا اكل ولا اشرب حتى تكفر بجمي وترجع
الي اكننت عليه وكان احب ولد يا ايها الغابي سعد وبعته حتى ثلثه ايام فلم تاكل ولم تشرب لم تستطع ليل حتى غشي عليها
فاتي سعد البني على الله عليه وسلم فمكى ذلك اليه فانزل الله تعالى هذه الآية وان جادك على ان تشرك بني العيس كنت
علم فلما تطهروا وصاحبها في الدنيا سرور فاهم وليس من المعروف ان يعيش الرجل في نعم الله وتير كما يشي ابي الابوين هم
يؤمنون جو عاش والمعرف هو العاصية بالخلق بئيل والحلم والاتصال بالبر والصلة وما يقنسية الكرم والمروءة وما
شمس الايته السري في شمع الكافي بقوله تعالى ولا تقل امان وقال بنو من السافيت يعني الاذي وش الاذي في شمع
النفقة عند جيتما اكثر ولذا يلزمه نفقتهما ان كان قادرين على الكسب لان معنى الاذي في الكسب والتعب اكثر منه في الشا
وقال عليه السلام ان الطيب ناكل الرجل من كسبه ان ولد من كسبه فكاو من كسب اولادكم هم واما الاباء واولادهم
فان من الاباء والامهات بقوم الجدة مقام الاب عند عدسة ش ابي مدرم الاب هم فاستوجبوا ش ابي فاستحقوا هم عليه
ش ابي على الولد هم لاسان بنمذلة الابوين ش في حيا الولد فاستحقوا على الناقية كالأبوين هم وشه فقر ش ابي
وشه فقر وشي الفق في قول اذا كانوا فقرا هم لانه ش ابي لان الاب هم لو كان ذمال فاستجاب نفقة في مال له
من ايجابا في ال غيوش قال عليه السلام كل من كذبنيك وعرق بئيك هم ولا يمنع ذلك ش ابي وجوب النفقة على
الابوين هم اختلاف الدين لما لمناش من النص وهو قوله تعالى وصاحبها في الدنيا سرور فادبه قال الك وانشا في المعنى
هم ولا يجب النفقة لاختلاف الدين الا للزوجات ش وفي عمومهم نسب روايتان ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين
لما روي وفي بعض النسخ هم قال لا يجب النفقة ش ابي قال القدوري هم ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين واجدادهم والمجرات والولد وولد الولد اما الزوجة فلما ذكرنا انها ش ابي النفقة هم واجبة لهما بالعقد لا بمناش حتى لم
ش ابي الرجل فواهم مقصود ش بالوصفة لقوله يعني وهو الاستئصال بها بالوطي بغيره هم وهذا ش ابي المعنى المذكور هم
لا يتعلق باستحوا الملة ش بين الزوجين هم واما غير ش ابي غير الزوجة من المذكورين هم فلان الحزبة ثابتة ش ابي
حق الولد فظاهر وفي حق غيره شمول الولد اياهم هم وجزء المر في معنى نفسه كما لا يمنع نفقة نفسه كغيره لا يمنع نفقة جزئه ش ابي
هو الولد كغيره وكذا حكمه اولادهم والبنات والاعباد والحيات من قبل الاب والامه بنمذلة الابوين هم لان الولد لا يملك حياهم
الا انهم ش ابي غير ان هولاء هم اذا كانوا حيين لا يجب نفقتهم على المسلم وان كانوا استائمين ش ابي وان كانوا
خروج الى دار الاسلام بان هم الاناسيدناش على ميعة الجوهل هم عن البر ش ابي عن الاحسان والصلاة هم في حق من
يعا لمنا في الدين ش بقوله تعالى لا ينالك الله عن الذين لم يعا لمو كفي دين ولم يخرجوك من دياركم ان يردوهم ونفسوا اليهم ان

وليس من المعروف ان يعيش
في نعم الله تعالى بتركها ايوان
جوعا واما الاجداد والجدات
فلا نفق من الابله والامهات
ولذا يقوم الجد مقام الاب
عند عدس ولا نفق من الابله
فانتم جبر اعليه الاجل ومثله
الابوين شرط الفقر لانه لو كان
ذمال فاستجاب نفقة في ماله
اولى من ايجابا في مال غيره
ولا يمنع ذلك باختلاف الدين
لما نذرنا ولا يجب النفقة مع
اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والجدات والجدات
والولد وولد الولد اما الزوجة
فلما ذكرنا انها واجبة لها بعقد
لاحتباسها الحق لم مقصود
وهذا لا يتعلق بالملء لاما
غيره فلان الحزبة ثابتة في حق
المر في معنى نفسه فكما لا يمنع
نفقة نفسه كغيره لا يمنع
نفقة جزئه كالا نفق اذا كان
حيين لا يجب نفقة على
المسلم وان كانوا استائمين
لما نفق من الابله والامهات
فانتم جبر اعليه الاجل ومثله

ولا يجب على المرأة نفقة لغيره للسر
وكن لا يجب على السلم نفقة لغيره النصارى
لان النفقة متعلقة بالامش بالنفس مخلو
العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة للمصية
متعلق بالقرابة للمصية بالحديث وان القرابة
موجبة للصلة ومع
الاختلاف في الدين كد
ودوام ملك اليمين على
في القطيعة من حرمان
النفقة فليس يورثه
على اصل العدة وفي كذا في
العدة الموكدة فلهذا الغرض
لا يشترط الولد
في نفقة ابويه طحد
لان لها تان ميلو
في مال الولد بالنفس
ولا تان ميل لها في مال غيره

يجب المقتضى انما يتكلم الذين قالوا كونه في الدين واخرجكم من دياركم وغاير ذلك من قولهم ومن قولهم فادلك
بهم الظالمون هم ولا يجب على النكاح في نفقة اخيه السلم وانه لا يجب على السلم نفقة اخيه النصارى في ش
مع اختلاف الدين بانه ان النفقة في غير الزوجة وفي صورة الولادة ورثة على الارث وهو معنى قوله هم لان النفقة متعلقة بال
النفس في ش وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولا ارث بين المسلم والذمي فلا يجب نفقة احدهما على الاخر بخلاف العتق
عند الملك في ش اى بخلاف ما اذا ملك احداهما الاخر حيث يعتق عليه لان العتق مرتب على ملك القريب المحرم وقد وجد فيعتق قال
عليه السلام من ملك ذاهم محرم منه عتق عليه لانه في ش اى لان وجوب النفقة هم متعلق بالقرابة والمحرمية بالبيت في ش
وهو الذي ذكرناه وقد رواه النسا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ملك ذاهم محرم منه عتق عليه وفيه كلام كثير ذكره في كتاب العتق ان شاء الله تعالى وروى اصحاب السنن الاربعة
من حديث الحسن عن سمرة بن شريك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال من ملك ذاهم محرم منه فمؤدبه والارث
سوية للصلة في ش لذي يرحمهم مع الاتفاق في الدين في ش يعني اذا كانا مسلمين هم اكديش من ايجاب الصلة مع
الاختلاف في الدين هم دوام ملك اليمين على في القطيعة من حرمان النفقة في ش ما صل بينهما ان قطع ذات الرحم في قبا
ملك اليمين اعلا اكثر من قطع الرحم لما صل من حرمان النفقة هم فاعتبرنا في الاعلى في ش وهو ملك اليمين هم اصل العادة
في ش وهو نفس لك القريب بقوة معنى قطع الرحم حتى عتق القريب المملوك سواء وجد الاتحاد في المالة او لم يوجد فيم في الادب
في ش اى اعتبرنا في الادب وهو النفقة هم صلة الموكدة في ش يعني القرابة مع الاتحاد في المالة هم فلمند في ش اى فلا يل
كون حرمان النفقة فضعف من قطع الرحم هم افرقنا في ش اى العتق وجوب النفقة فان قلت وبيان النفقة قد يقضي
الى السالك دوام ملك اليمين ليس كذلك فكيف يكون اعلى ولان الاتفاق صلة ايجاب حقيقة وصلة العتق صلة ايجاب عكاد والشك
ان الاجراء الحقيقة اولى قلت الحاجة الى النفقة معذرة الفسخ عن غيره وان لبال الناس او يبره احد من غير سوا في الملك
جوعا في العمران مع تعافرا اصحاب الزكوة والعصمات والمعروف نادروا الحاجة الى الاتفاق فانما بالان في الماسن حاجة
هم ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احدش بالرفع لانه فاعل الشراك والولد بالنفس فعوله يعني ان كان الابوان عتبرين
والولد يورث نفقة عليه فاصد هم لان لهاش اى الابوين هم تاديلاني ال الولد بالنفس في ش وهو قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انت والاك الايك رواه جماعة من الصحابة وسياتي ان شاء الله تعالى في الباب الذي يوجب المدهم والاولي
لهاش اى الابوين هم في ال غيره في ش اى في غير مال الولد فان قلت التاديل ثبت بخبر الواحد فلا يعارض قوله عز وجل
وعلى الوارث مثل ذلك قلت الحديث مشهور في جوزه الزيادة ولكن هلنا انه من الهاد ولكن ترك اطلاق قوله تعالى وعلى الوارث

مثل ذلك بالدلائل الدالة على تفسيد التبرأة بالولادة المستندة الى قوله تعالى وعلى المولود له رزق من
وكسوتهن كما تقدم فان قلت لامنافة ميمين الاثنين لان قوله تعالى وعلى المولود له رزق من يقتضي ان يشارك
الحمد الابن كما ان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يقتضيه قلت لما ثبت للوالد بقاء ويل في مال الولد
بالاجل صار غنيا والمعنى لا تجب نفقة على والده فلا يشارك الحمد الابن م ولانه ش اى ولان
الولد هم اقرب الناس اليها ش اى الى الابوين هم مكان اولى باستحقاق نفقتها عليه ش اى على الولد هم وهي ش
اى نفقة الابوين هم على المذكور والانات بالعتوية ش حتى اذا كان الاب فقير اولد ابن بنت مومنان تجب نفقة الاب
عليها الصان وقيد بقوله هم في ظاهر الرواية وهو الصحيح ش اقررا عاذا ذكرتمس الاكمة الخسنى في شرح الكافي عن الحسن عن
ابى يوسف عن ابى حنيفة ان النفقة ميمين المذكور والانات للذكر مثل خط الاثنين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة
ذوى الارحام هم لان المعنى يشملها ش المعنى هو الولادة وهو سبب الوجوب وقد استوى الذكر والانثى بمكان اذا كان
للمرغ واقت حيث يجب نفقة عليها لان سبب الوجوب الارث فيجب انما كالارث هم والنفقة ش اى النفقة توت
هم لكل ذى رحم محرم ش وقال احمد تجب لكل وارث وبه قال ابن ابي ليلى وقال الشافعى لا تجب نفقة غير الوالدين المولودين
من الاقارب كالاخوة والاعمام وذو الرحم المحرم وهو الذى لا يجوز نكاحه على التامير وما قيد بذى الرحم المحرم لانه
اذا وجد الرحم ولم يوجد المحرم او وجد المحرم ولم يوجد الرحم او وجد لكن لاسن قرابة لا تجب النفقة الا ترى الى اذكر الامام
الاستيعابى في شرح الطحاوى يقول ولو كان رحما غير محرم نحو ابن العم او محرما غير رحم نحو الاخ من الرضاع
او الاخت من الرضاع او رحما محرما من تبرأة نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة هم اذا كان
ش اى ذوى رحم محرم هم غير فقير ش قيد بالندوة والندوة لان الصغير الفقير عاجز عن الكسب والمعنى تجب نفقة في المهر او كان
امراة بالغة فقيرة او كان ش اى ذوى رحم محرم هم ذكر فقير او ذمنا او عمتى ش فقير تجب النفقة لهم لغيرهم عن الكسب ولذلك
منفقوا عيشتهم واكل البيوت وقطوع الجليلين والمعنونه والمطلوج هم لان الصلة في القرابة القرينة واجبة دون البعيدة ش
اى لا يجب في القرابة البعيدة هم والفاسل ش اى بين القرينة والبعيدة هم ان يكون ذرى هم محرم ش والدليل عليه هو
ما اشار اليه بقوله هم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ش فان ذلك اشارة الى البعيدة فيكون اشارة الى الالة
وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن قيد على ان على الوارث النفقة وبعيدة ذى الرحم المحرم بقراءة عبد الله بن مسعود
رضى الله تعالى عنه اشار اليه بقوله هم وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ش ولا شك ان قوله
كانت مسومة من المعنى صلى الله عليه وسلم وقراءته مشهورة فصارت بمنزلة خبر مشهور على ما عرفت فجاز تقييد الطلاق بالكلمات بها

ولانه اقرب الناس اليها كما
اولى باستحقاق نفقتها عليه
وهي عن المذكور والانات
بالسوية في ظاهر الرواية
وهو الصحيح لان المعنى
والنفقة لكل ذى رحم محرم
اذا كان صغيرا فقيرا او كانت
امراة بالغة فقيرة او كان
ذكرا بالغا فقيرا ذمنا او عمتى
لان الصلة في القرابة
القرينة واجبة دون البعيدة
والفاسل ان يكون ذرى هم
محرم وقد قال الله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك
وفي قراءة عبد الله بن مسعود
وعلى الوارث ذى الرحم
المحرم مثل ذلك

ثم لا بد من الحاجة والصنف كذا
والزمانه والعلمارة الحاجة ليقضي
العجز فان القادر على الكسب
عنى بكسبه بخلاف الابوين لا
يلتزمهما تعب الكسب والولد لا
يدفع الغرض عنهما فيجب نفقتهما
مصدقهما على الكسب قال
ويجب لك على مقدار الميراث
ويجب عليه لان النصيب
على الوارث تنبيه على اعتبار
المقدار وليس الغرض بالغنى بل
لا يفاو حتى مستحق قال يجب
نفقة الابنة البالغة والابن
على ابويه اثلاثا على الاب اثنتان
وعلى الام الثلث لان الميراث
لها على هذا المقدار قال المصنف
الضعيف هذا الذي ذكره في
الخصائص الحسن وفي ظاهر الرواية
كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى
المولود له رزقهن وكسوتهن مما
كالولد الصغير وجه الفرق
على الرواية الاولى انه جمعت
للابن الصغير ولاية ومؤونة
حتى وجبت عليه صدقة
فقط فاختصت نفقته ولا كذلك
الكبير لا يندم الولاية فيه فصار
الام وفي غير الرواية لا يندم الميراث
حتى تكون نفقة الصغير على الام
والجد اثلاثا ونفقة الاخ امير
على اخوات المنقرات المورثات
اخصا على قدر الميراث

هم ثم لا بد من وجود الحاجة سنن اى ثم لا بد من وجوب النفقة ومن ذلك بقوله هم والصنف والافئدة والزمانه والنمى لارة الحاجة المستحق
العجز سنن اى علامة العجز من اصحاب هذه الاشياء المذكورة هم فان القادر على الكسب غنى بكسبه فلا يلزم ما جزم بخلاف الابوين
ش هذا جواب عما يقال بان الابوين لم يعد غنيين بقدرتها على الكسب لاجل بقوله بخلاف الابوين لانها ليعتدوا بالكسب للولد لا
يدفع الغرض عنهما فيجب نفقتهما مع قدرتها على الكسب وذكر الشرح في شرح ادب القاضي للخصاف ان الاب اذا كان كسوبا والابن الضعيف
كسوبا يجبر الابن على الكسب والنفقة عليه وقال العلواني في شرحه له ايضا لا يجبر الابن على الكسب واعتبره بذى الرحم المحرم فانه لا يستحق
النفقة في كسب قريبه وفي ظاهر الرواية في نفقة الوالدين فانها لا يكافان بالكسب عن اخلافه لانهم هم قال ش اى القدر
هم ويجب ذلك ش اى النفقة هم على مقدار الميراث ويجبر عليه ش اى على الاتفاق هم لان النصيب على الوارث تنبيه على
اعتبار المقدار ش اى لان النصيب عليه بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه على ان الشارع منه على مقدار ذلك لانه
رتب الحكم على الشئ فيكون المستحق منه هو العلة فيثبت الحكم عليه على هذا الواضح لورثة فلان ولهم من وبنات كانت الوترية
لهم على قدر الميراث هم لان العزم بالغنى ش الغنى المعين لهما اى العزم الذى هو الاتفاق في مقابلة الغنى الذى هو الميراث
هم والجبر ش اى الجبر على الاتفاق هم لا يفاو حتى مستحق ش اى الاجل الا يفاو حتى مستحق عليه من غنى عليه هم قال ش
اى القدر ورى هم ويجب نفقة الانثى البالغة والابن الزمن البالغ على ابويه اثلاثا على الاب اثنتان وعلى الام الثلث
ش لان الميراث لهما على هذا المقدار اذا وراثا ولدها هم قال ش اى المصنف هم هذا الذى ذكره ش اى القدر ورى
هم رواية الخصاف الحسن ش اى من ابى يوسف عن ابى حنيفة وبه قال الشافعى هم وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن مما لولاهن وللهن من الزمن ش اى ان الولد لا يندم الميراث على اختصاصه بهذه النسبة والنفقة تنبى على هذه النسبة هم
ووجه الفرق ش اى وجه الفرق بين الولد الصغير والكبير هم على غير ظاهر الرواية انه تجب للاب في الصغير والاية ومؤونة عليه حتى وجب
عليه صدقة فخره فاختص نفقته ولا كذلك الكبير ش اى الولد الكبير هم لا يندم الولاية فيه ش اى الولاية له عليه ولذا لم
يشترك الاب في نفقة ولده الصغير بخلاف الام ش في نفقة الكبير فوجب الثلثان على الاب والثلث على الام هم وفي
غير الرواية يندم الميراث ش اى رواية واحدة هم حتى يكون نفقة الصغير على الام والجد اثلاثا ش على الام الثلث وعلى الجد
الثلثان قال في شرح الطحاوى وكذلك اذا كان له ام واخ لاب وام او ابن اخ لاب وام او عم لاب وام
او احد من النسب فان النفقة عليهم اثلاثا وكذا اذا كان له اخ واخت لاب وام فالنفقة عليهما اثلاثا على قدر ميراثهما ولو كان
لواخ لاب وام واخ لاب فالنفقة بينهما اسداسا ولو كان له عم لاب وام فالنفقة على الام دون العمة وكذلك ولو كان له
عم لاب وام واخ لاب وام فالنفقة على العم ولو كان له عم لاب وام واخ لاب وام فالنفقة عليهما اثلاثا على العمة

بها

أو تمسها على المال وكذلك لو كان له مال وماله من قبل الأب الأم فانفق عليه ما لم يكن له مال من قبل الأب الأم
 وابن عم لاب وأم فانفق على المال والميراث لابن العم لأن شرط وجوب النفقة أن يكون ذوا الرحم المحرم من أب الميراث
 وابن العم ليس بمحرم ونفقة الميراث على الأخوات الموهبات المتفرقات أخاها على قدر الميراث يعني يجب ثلثه أو النصف على الأخوات
 وأم والنس على الأخت لاب والنس على الأخت لأم وذلك لأن نفقة متبرعة بالارث فأنه من يرثه كذلك أخاها بالنس
 والرد فوجب النفقة أيضا أخاها غير أن المنعش استثناء من قوله وفي غير الولد غير على قدر الميراث في ذلك هم أمية الارث
 قال الأكل بالرد والمية الارث أن لا يكون محرما وقال الكاكي وقيد الارث بقوله ان الميراثية الارث لا يولد كمن المالك الارث ابن
 كان من أخا الميراثية لا يجب النفقة لهم إلا إذا زوجه أو لا يعتبر من الارث كما في المال مع ابن العم فان المال لا يجوز الميراث مع ابن
 العم ومن ذلك كانت النفقة على المال والميراث لابن العم وقال أحمد والظاهرية والميراثية الارث وأوضح ذلك المصنف بالفاء
 انفسه بحيث قال فان الميراثية كان له مال من عمه تكون نفقة على خاله وميراثية يجوز ابن عمه لان المال ذوهم محرم دون
 ابن العم ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الميراثية من هذا القطع قد روي ابي لا يجب نفقة ذوا الرحم المحرم مع اختلاف الدين
 لان الامتنان لا يجري الارث فلا يجب النفقة أيضا لانها متعلقة بالارث هم بالنس لطلان المية الارث ش يعني عند زواج
 الدين هم فلا بد من اعتبار ش ابي من اعتبار الارث لوجوب النفقة هم ولا يجب ش ابي النفقة هم على الفقيه لانها ش
 ابي لان النفقة هم تجب صلته وهو ش ابي الفقيه لم يستعاش ابي يتحق الصلة هم على غير فكيف تستحق ش على صيغة
 الجسول ابي فكيف تستحق النفقة هم عليه ش لان ايجابها عليه ليس باولى من ايجابها له فلما لم يجب عليه هم بخلاف نفقة
 الزوجة ش حيث تجب على زوجها الفقيه هم وولدوه الصغير ش ابي وبخلاف ولدوه الصغير حيث تجب نفقة على ابيه الصغير
 هم لان ش ابي لان الفقيه هم الزمناش ابي التزم النفقة هم بالاقام على العقد ش ابي على عقد النكاح هم اذا
 المقام ش يعني من النكاح وهي التولد والتنازل والعشرة وغير ذلك لا ينظم دونناش ابي دون النفقة هم فلا يل
 فيما قبلنا الاعسار ابي في قبل نفقة الزوجة وولدوه الصغير يعني لا يلتفت الى الاعسار في نفقتهم وصل الكلام ان نفقة الزوجة و
 ولدوه الصغير يعني لا يلتفت الى الاعسار في نفقتهم وصل الكلام ان نفقة الزوجة يجزى مجزى الديون بدلالة وجوبها
 ببارء كسائر الديون واما نفقة ولدوه الصغير فلا ينما بانية مجزى نفقة الزوجة بدلالة قوله عليه السلام قدى من الى
 بلى سفيان الكيفيك وولدك بالمعروف وقال في شرح الكافي فان كان الولد مسرا فليس عليه نفقة لانها لا تستوي
 في المال لم يكن احدهما بايجاب نفقة على صاحبه باولى من الآخر الا انه روي عن ابي يوسف انه قال اذا كان الاب زنا و
 كسب الاب لا يفضل من نفقة فاعليه ان يفهم الاب الى نفسه لانه لو لم يفعل ضاع الاب ودفعت الى بنتي الملك على الولد

غير ان الاعتبار اهلية الاد
 في الجملة لاخر اذ فان المعسر
 كان له مال وابن عم يكون
 نفقة على خاله وميراثية
 ابن عمه لا يجب نفقتهم مع اختلاف
 الدين لطلان اهلية الارث
 ولا بد من اعتبار نفقة
 لانها تجب صلته وهو يستحقها على
 فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة
 وولد الصغير لانه النكاح بالاكلام
 على العقد اذا المصالح لا تنظم
 دونها ولا يعمل في منبها الاحسا

ثم اليسار مقدرا
بالنصاب فيما روي
عن ابى يونس سفح
وعن محمد واثقه
قد لا بما يفضل عن
نفقة نفسه وعياله
شهراد بما يفضل
عن ذلك من كسبه
الدام كل يوم كان المقصر
في حقوق العباد ما تولى
المقدردون النصاب
فانه للتيسير والفتوى
على الادل لكن النصاب
نصاب حر من الصدقة
ولذلك لا يوزن الغائب
مال قضى فيه بنفقة الزوجة
وقد بينا الوجه في هذا اذا
باع ابو متاعه في نفقة
عنا بن حنيفة وهذا
استحسن وان باع القمار
لم يجز في قوله لا يجوز في
كله وهو القياس لانه لا نفقة
لا تنقأ عنها بل يلوغ ولهذا
لا يملك حال حضرة ولا يملك
البيع في دين له سوى نفقة
وكذا لا يملك في النفقة

فان الانسان لا يملك على نفقة بطنه ثم ثم اليسار في هذا الباب هم مقدرون بالنصاب فيما روي عن ابى بكر
ش روي ابن سنان عن ابى يوسف انه اعتبر اليسار بنصاب الزكاة ثم وعن محمد بن روي اعنه شامهم انه قدره ش
اي قدر اليسار بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراد يعني اذا كان له فضل على نفقة شهراد او ليا له فلهما يجب عليه نفقة
زوي الرحم المحرم والا فلا او يفضل عن ذلك بغير روية اخرى عن محمد بن روي محمد بن روي محمد بن روي محمد بن روي
عن نفقة نفقة عياله من كسبه الدائم كل يوم ش يعني اذا كان محتلا وقال صاحب التحفة روي عن محمد بن روي
في يد من المال وهو كسب كل يوم وبها فانه كيفية رتبة دون ثمانية ترغ نفسه وعياله بالبيع فيه ونفق فضل على يجر على نفقة
هم لان العبرة في حقوق العباد انما هو القدرة ش على شئ هم دون النصاب ش اي دون القدرة على النصاب هم فانه
ش اي فان اعتبر القدرة هم للتيسير ش اي بحسب انفسه لعل النصاب فانه في حق الله تعالى لا يعبر فيه الا القدرة
على النصاب الكامل هم والفتوى على الاول ش وهو اليسار بقدر النصاب هم لكن النصاب ش اي المراد من النصاب
هناهم وهو نصاب حر من الصدقة ش من اي مال كان وهو ان يملك ما فضل عن حاجته الاصلية تايلغ ما تولى درهم
من اي مال كان وهو صحيح ونقل في خلاصة الفتاوى عن الامام ش قال في نوادر ابى يوسف ليشترط نصاب الزكاة ثم
قال في الخلاصة كذا قال العبد السيد في الفتاوى الصغرى ان كونه قرض منه درهم لا يجب ثم قال في الخلاصة قال ويقتضى
وقد صاحب المدية ايضا اليسار بالنصاب لكن فيه بنصاب الزكاة حر من الصدقة كما ذكرناهم فاذا كان المالك النصاب
مال قضى فيه بنفقة الزوجة وقد بينا الوجه فيه ش اي بينا وجه السئلة في القضاء في نفقة الغائب عند قوله لا يقضى بنفقة في مال الغائب
الا لعمول وللزوجة ان نفقة هو لا وواجبة قبل القضاء لكونها متقاعا عليه ان كان قضاء القاضي اعانة لهم وقد مر الكلام فيهم
واذا باع ابو متاعه ش اي متاع ابنه الغائب هم في نفقة جازع بن حنيفة وهذا استحسن ش وعندنا لا يجوز في الكافي
هذا الخلاف في بيع الاب المبيع غير الاب لا يجوز اجماعا وفي حال حضرة من يستحق عليه النفقة ليس لادم من يستحق النفقة بيع الزوج
والمتار اجماعا وان باع ش اي الاب هم العقار لم يجز ش الا اذا كان الزوج صغيرا يبيع ذلك وجميع الابان لام لا يبيع
ال ولد الصغير والكبير كذا في شرح الطحاوي وفي قوله ش اي وفي قول ابى يوسف ومحمد لا يجوز ذلك كله وهو القياس
لانه ش اي لان الاب هم ولا ولاية له لانقطاع عما ش اي لانقطاع الولاية هم بالبلوغ ش اي اذ بلغ الصغيرهم ولذا
ش اي ولاجل القطع والاية بعد البلوغ هم لا يملك ش الاب بيع مال ابنه البالغ هم حال حضرة ولا يملك البيع في دين لهم
ش اي لا هم سوى النفقة ش ولو قضى القاضي بذلك لا يجوز لانه قضاء على الغائب هم وكذا لا يملك الامم ش بيع
متاعهم في النفقة ش وهذا مناهض لما ذكر في الافتائية وما ذكره القدوري من جواز بيع الابوين فاما ان يكون في

روايتان في رواية الاقضية والقدرية ملك الامام البيع كالأب لان بني الولاد جميعا وهما في استحقاق النفقة على السواء ولما في الاقضية
والقدرية هو الاول بان الأب هو الذي يبيع لكن نفقتهما فانما يبيع اليهما من حيث ان منفعة البيع تعود اليهما مال الاكل وهو المال
قلت لا يظهر هو الاول على الاصحى هم والابى منفعة ان الأب والامانة المخط في مال ابنه الغائب شى اعرض عليه بذلك كالمعترض
ان تبعد نفقته وانما يبيع بغيره ان لم يكن قصد في البيع المخط وجب بان لما يابز به المخط حقيقة بقصد هذه الاتفاق لا تثير لك
الامانة للغيرية في تسمية الحقيقة الايقال عارض جبهه المخط جبهه الاتفاق بالاتفاق لا نقول الاتفاق بعد وجوب النفقة في المال كالأب
هم فلا تعارض الا ترى ان الموصى ذلك شى اى يبيع العروض على الوارث بكبير الغائب للمفهوم والاب والى لو فور نفقته يبيع قول
من باب المخط شى لان العين تختص عليه الملاك هم ولا كذلك العتار لانها محقة شى فلا يحتاج الى سبب المخط هم بخلاف
غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم مسلما في التعريف حالة السفر والى المخط بعد الكبر واذا جاز بيع الاب فامتنع من جنس شى
وهو النفقة هم فانه الاستيفاء منه مقدار النفقة كما لو باع العتار والنقول على الصغير جاز لك المال الولاية ثم له ان ياتى من نفقته هم
لانه من جنس شى الا يقال اذا تمت الالين على جنس معة من مال الغائب شى ان ياتى به ولا نقول انما ياتى به من الدين
اذا امتنع المدين عن الايفاء من مال المولى علم متنا لم يثبت فاما ياتى به وان كان للمالين الغائب كل في يد البويه فانفق منه لم
لانها استوفيا حقا لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على امرش اشارة الى ما قال عند قوله ولا يقضى بالنفقة في مال الغائب الا
لو ادهم وقد ائذنا شى اى الابوان هم من جنس شى فلا يثبتنا شى وان كان له شى اى الابن هم مال في يد ابى فانه
شى اى الابنى هم عليه ماشى اى على البويم بغير اذن القاضي ضمن شى اى الابنى هم لانه تصرف فى مال الغير بغير الية لانه لا ياب
في المخط لا غير لانه لا ولاية له عليه ولا يثبت حيث لم يكن وكذا عنه في البيع وقيل لكالى بغير اذن القاضي ضمن اى في اعتقاده
وما ياتى فلا ضمان عليه حتى كان له ان يحلف بعد موت المودع انه لا تحى لولاية قبله لانه لم يرد بذلك غير الاصلح وفي المودع لو اذ
لم يكن في مكان يكن استطاع راسى القاضي الا يضمن استحسانا وقد قالوا فى جليل كانا في سفر فاعلى في احد جهات فنفق نفقة عليه
من ماله اومات فبهره صاحبه من ماله لا يضمن استحسانا وكذا العبد المأذون في التجارة اذا كان في بلاد بعيدة وفات مولاه فاب
على نفسه وامعه من الاستعانة والدواب لا يضمن استحسانا وكذا ردى عن شايخ انهم قالوا اذا كان للسيد اوقاف ولم يكن له
متولى وقام رجل من اهل الحلة في جمع ريع الاوقاف ولا نفق على مصلح المسجد بما يحتاج اليه من شمرى الزيت والخبير
لا يضمن هم بخلاف ما اذا امر القاضي لان امره لم يعموم ولاية فاذا ضمن شى اى الابنى هم لا يبيع على القاضي شى و
هو الاب والامام لان ملكه انتوان شى اى لان الابنى ملك للرفوع بالنظر انهم فله ان كان متوا ماله شى اى ملك نفسه
هم واذا قضى القاضي الولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت مد نفقت شى اى النفقة توجب حال الشافعى وهم

ولا ينفقة به ان لا ينفق لانه لا ينفق
في مال الغائب لا ترى ان الولد
فلا ياب الى الوفاة شفقة بغير
من باب المخط ولا كن الملك العتار
محضه بنفسها وبغير غير الا
الاقارب لانه لا ولاية لهم اصل
النظر في حالة المصغر ولا في المخط
بعد الكبر اذا جاز بيع الاب والى
من جنس حقة وهو النفقة فله
الاستيفاء منه كما لو باع العتار
والمقول على الصغير جاز لك المال
الولاية ثم له ان ياتى به من نفقته
لانه من جنس حقة وان كان لا
الغائب مال في يد البويه فانفق منه
لاهما استوفيا حقا لان نفقتهما واجبة
قبل القضاء على امرش اشارة الى ما
الحق وان كان له مال في يد ابى فانه
عليهما بغير اذن القاضي ضمن شى
في مال الغائب لانه لا ينفق
لا غير بخلاف ما اذا امر القاضي
لم يعمم ولا يثبت اذا ضمن لا يجمع
على القاضي لانه ملكه بالنظر
فظهر ان كان متبرعا به واذا
القاضي للولد والوالدين وذوى
الارحام بالنفقة فمضت مد
سقط

لان نفقة هو لا تجب كفاية لما جرت في العبدان وقد حصلت بمعنى المدة من اى كفاية لما جرت في العبدان لان نفقة الزوج اذا
 قضى بها القاضي من حيث لا تسقط لان نفقة المرأة جارية مجرى الديون من لانها تجب مع ياربها من اى كفاية لما جرت في العبدان لان نفقة الزوج اذا
 حصول الاستغناء فيما مضى من لانها انها كالدين فلا تسقط بمعنى المدة من قال ش اى القدر من اى لان اذن القاضي
 في الاستدانة على ش هذا استثناء من قوله سقط اوان القاضي اذا اذن لهم في الاستدانة عليه فيجب ان لا تسقط نفقتهم بمعنى المدة لان
 اذن القاضي صار ديناً على الغائب فلم يسقط بعد ذلك كسائر الديون من لان القاضي له ولاية عاتقته فصار اذنه كامر الغائب فيصير ديناً
 في ذمته فلا يسقط بمعنى المدة من وقال الكاكي قوله لان اذن القاضي بالاستدانة وان كانت الاستدانة من نفقة ذوى الارحام
 وذكر في زكوة الجاح ان نفقة المحرم نصير ديناً بالقضاء ويسقط وتختلف المنازع فيه قيل في الجاح اذا استدان القاضي
 بالنفقة وانفق كانت الحاتبة قائمة مقام الدين واذكر على غيره اذا انفق من غيره اذا انفق من استدانته بل اكل من الصدقة
 او السبا فيلمن من الحاتبة بمعنى المدة والى الالخرى في كتاب النكاح وقيل ما ذكر في سائر الكتب اذا طالت المدة وما ذكره في
 الجاح غير ما قدرت المدة فانه يصير ديناً بالقضاء وكيف لا يصير ديناً والقاضي ما سوا بالقضاء ولو لم يصير ديناً لم يكن الامر بالقضاء بالنفقة
 والفصل من الطيل والكثير بالشرع الفصل في نفقة الرقيق من جميع هذا الفصل من نفقة الرقيق وغيره من الحيوانات واخره
 عن الجميع وهو نفسه ظاهرهم وعلى المولى عن نفق على امته وعبد ش هذا باجماع العلماء الا ما مر الشعبي من نفقته عليه السلام ش اى
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المالك انهم افرأكم جاهد الله تحت ايديكم عليه السلام ما يكونون والبسوهم ما لبسوا ولا تغربوا
 عما والندش هذا الحديث اخرجه البخاري عن ابى ذر الغفاري في حديثه الذي ذكره المصنف بعينه لفظهم افرأكم جاهد الله
 تحت ايديكم فاطعموهم ما كانوا والبسوهم ما لبسوا ولا تغربوا عنكم فان كلفتموهم ما لم يكن لهم فاعطوهم ولا تغربوا عما والندش
 في رواية ابو داود ولكن لفظه ومن لا يلاكم منه فليعوه ولا تغربوا خالق الله ثم استحب ان يطعمه ما ياكل ويلبس ما لبس من حديث
 ابى ذر محمول على الاحتياج قال ابن شهاب قوله عليه السلام فليطعمه ما ياكل خرج مخرج الغالب طعمته مساوية وكذا كسبهم فان
 ش اى المولى عن الاتفاق على امته وعبد ش هذا باجماع العلماء الا ما مر الشعبي من نفقته عليه السلام ش اى
 نظر الحائنين ش جانب المولى وجانب الامته والعبد من حق المولى في ملك المالك ان لم يكن لها كسبان كان
 عبدانها او جارية لا يوجب تسليمها لغير المولى من على سبيل لانها من اهل الاستحقاق وفي البيع الفاجع ماش الا لغيره من اهل
 يوفى من الوفاءم والبقاء على المولى من التقي يعني البقاء من البقاءم بالخلف ش وهو اثنان وفي الذخيرة في ظاهره
 اصحابنا لا يجبر الانسان على نفقة غيره الرقيق كالميوأا وغيره كالدور والعقار والزروع والنهار الا ان كبره لان فيه بيع المال
 وفيه رجل لعبد او امته او ديرة او امه ولغيره على نفقتهم فان ابى نكل من يبيع للاجارة لوجر ونفق عليه من اجرة

ع

وكان الوفاة المتفق عتقت
 واما مجنون جنونه كان
 ظاهر الوجود الا سناد الى
 حالة صافية ولكن الوفاة
 كل مملوك امكته فهو حرة
 اعتات لا يصح كانه ليس
 باصل فقولهم ولا بد ان يكون
 العبد في ملكه حتى لو اعتق
 عبد غيره لا يبعد عنه
 قوله عليه السلام لا عتق
 لا يملكه ابن آدم واما قال
 او اعتدت حر او عتق
 او حر او حر او عتق
 لوي به الحق او لم يكن
 الا لفظ مخرج فيلها مستعمل
 فيه شرعا وعرفا فاعتد له من
 والوصف والحق في الاخبار فعدل
 انشاء في الدماء الشؤمية
 الحاجة كما في الطلاق البتة
 وقال عبيته الاخبار الباطل
 او انه حر من العمل صدق حياته
 يعتمد لا بد من قضاء كالمعتق
 وقال لا يحرر باعتق يعتق
 لا تخرجهما هو صريح الحق
 لاستحسان النكاح بالوصف المذكور
 هذا هو حقيقة يقتضيه الحق
 فيه انه ثبت من جهة مقتضى
 له فيها انفسه سفره ومن النساء
 الا اذا اساء حرام فانه يملك
 مرادة الاعلان بالعلم هو
 ان لا ينادى بالعارضة بالارادة

الاستدلال حالة صافية للاتفاق كان الحكم اسنه للاتفاق والقول للناكح
 ولكن فيه شرط ان لا يحرر بغيره كان ظاهره ان قيد به لان جنونه لم يكن
 شاي للاتفاق وهذا التعليل لثبيل الفصلين اعني فصل دعوى البالغ للاتفاق في حالة الجنون
 كل مملوك امكته فهو حر اذا اقبلت لا بد من اصل فقولهم لا يملكه ابن آدم
 الا ترى ان صبي لو اراد الرق لم يرضى بغيره الا بعد البلوغ عتية الاصل ليس دعواه حرة
 موبلهم ولا بد ان يكون العبد في ملكه يعني وقت الاتفاق وهو قول الجمهور وقال الك
 عبدانية بكبيرهم حتى لو عتق بغيره لا ينفذ ش انما قال لا ينفذ ولم يقل البيع ولا يجوز لان اتفاق ملك الغير صحيح
 عنده لا ينفذ لغيره بغيره قوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك
 ولا ينفذ من غير الاموال عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك
 حسن صحيحهم واما قال العبد في ملكه حتى لو عتق بغيره لا ينفذ ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك
 مخرج فيه ش اي في الاتفاق والاتفاق فيه العدم انما يستعمله شرعا وعرفا فاعتد له من
 الى الذينهم والوصف ش اي وضع هذه الاطراف وان كان في الاخبار ش في الاصل لانه صورة الابناء فعدل
 هم انشاء في الصفات الشرعية للماتبة ش اي لما جرت الناس هم كافي الطلاق ش فان لقول انت طالق اجاز في الاصل
 انشاء لما جرت الناس عليهم والبيع ش اي وكافي البيع فان قول البالغ لعبيته اني ابيعك في الاصل
 هم وغيره ش مثل الابارة ونحوهم ولو قال عتيت به الاجاز ش اي لو قال قصدت به اي لفظها من الاطراف المذكورة
 بالاطل ش اي بالكذبهم او انه حر من العمل ش اي او قال قصدت به انه حر من العمل اي الاستعمله في عملهم
 اي فيما بينه وبين الله تعالى هم لا يحررهم ش اي تحيل قصده باعتبار وصفه الاصل هم والابن قضاء ش اي ولا يصدق
 من حيث القضاء هم لا يملك الظاهر ش لان الظاهر ان انشاء واثبات امر لم يكن هم ولو قال لا يحرر عتيت
 نداء بها هو مخرج في الحق هم وهو ش اي النداء هم الاستحسان النادى بالوصف المذكور ش وهو المخرج هم
 حقيقة النادى بها هو موضوع لمخرجهم فحققت الوصف فيه ش اي تحقق هذا الوصف فيه وهو المخرج هم
 اي وان الوصف وهو المخرج ثبت من جهة النداء هم فحققت ثبوته ش اي ثبوت الوصف هم تصديقا له ش اي كلامهم
 ونقروا من عتيت ش اي في سنة ابني يانهم الا اذا ساء جاز ش اي استثناء من قوله عتيت الا اذا ساء جازهم ثم ناداه
 بخرش فانه لا يعتق هم لان مراده اعلام باسمه بغيره بخرش فانه لا يكون انشاء المخرجهم ولذا ناداه بالعارضة بالارادة

والمعتق

وكان اوله لامته فتد
اطلقتك لانه بمنزله قوله
خلعت سبيلك وهو
عن ابي يوسف رحمه الله
قوله طلقك على ما بين
من بعد انشاء الله تعالى
ولو قال لا سلطان لي
ولو لم يثبت العتق لان
السلطان عبارة عن اليد
وسمي السلطان به في تمام
وقد بقي الملك دون اليد
كما في المكاتب بخلاف قوله
لا سبيل لعتيك لان
مطلقا بانشاء الملك لان
للمولى على المكاتب سبيلا
فلهذا يحتل العتق ولو قال
هذا المولى يعتق حتى لا يثبت

الاسبيل الى عليك الاسبيل المولا فهو جرح في القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال الاسبيل المولا لا يصدق في القضاء لانه لفظ
الاراد قال الاسبيل الى عليك الاسبيل المولا فهو جرح في القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال الاسبيل المولا لا يصدق في القضاء لانه
قوله المولا في الدين بخلاف لفظ المولا في غيره من غير العتق وقال القدرى في شرحه فان لم ينفى قوله الاسبيل الى عليك الاسبيل
المولا فهو جرح في القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال الاسبيل المولا لا يصدق في القضاء لانه قدير المولا في الدين بخلاف
لفظ المولا في غيره من غير العتق وقال القدرى في شرحه فان لم ينفى قوله الاسبيل الى عليك فنفى قول القدرى في قوله الاسبيل الى عليك
بالله فثبت بان قوله فثبت ان قوله الاسبيل الى عليك في كتابك فثبت ان قوله الاسبيل الى عليك في كتابك فثبت ان قوله الاسبيل الى عليك
اللفظ العتق وغيره لم يقع الباليه انتهى قبل في الاسبيل الى عليك لان السبيل للمكاتبة الى العبد كما عرفت عن الملك لانه طريق الى فساد العتق
فيه ولو نفى الملك بان قال لك لي عليك نوى العتق فان قيل نداء العبد ان يكون له زوال الملك لانه لا زوال كان الاول فليكن
سجاء لان المجاز ذكر المزموم وادارة الما برهم وان كان الثاني فليكن كناية عن الكناية ذكر الما برهم وادارة الما برهم فاجواب به ليس بزم
زوال الملك لانك لا تذكره في المكاتب الا لما زعم انك لا زوال الملك عنه فان الملك يزول بالبيع قبل التسييم واليد باق الى ان يسلمهم وكذا
قوله لانه قد اطلقك شئ اى كذا هذا اللفظ ايضا من كذا يات العتق فاذ نوى العتق غفقت والافا هم لانه بمنزله قوله فثبت سبيلك هو كذا
عن ابي يوسف بخلاف قوله اطلقك شئ حيث لا يثبت العتق ان نوى لانه يبرح في الطلاق فلا يثبت العتق هم على اثنين من بعد انشاء العتق
شئ اراد بغيره قوله لانه انت طالق هم ولو قال لا سلطان لي عليك نوى العتق لم يثبت لان السلطان عبارة عن اليد شئ فليس محل هو
عبارة عن صاحب اليد وسلطنته كذا قال الكاكي وقال الاكل فقال لعلان سلطنته ويراد بها القدرة الثانية من حيث اليد الاسمي لا نسبة
نفس اليد فكذا قال لا يد لي عليك لو قال ذلك نوى العتق لم يثبت لجواز ان يزول اليد بقي الملك فقلت ما قاله ما صلح قال المصنف تجوز
هم وسمي السلطان به شئ اى بلفظ السلطان هم بقيام يدهم بغيره كعبته ثم هم وقدرى الملك من اليد كذا في المكاتب شئ فان الكون
للبدل على المكاتب لم يغيره بانهم بخلاف قوله الاسبيل الى عليك لان فيه شئ اى نفى السبيل هم مطلقا شئ اى من غير قيد شئ يكون هم
باعتبار الملك لان للمولى على المكاتب سبيلا شئ اى من حيث الطالبة ببدل الكتابة حتى اذا اتى عند ذلك بالبراءة يعتق هم فثبت ان العتق
شئ اى فلا يصلح ان نفى السبيل مطلقا بانشاء الملك فثبت قوله الاسبيل الى عليك العتق وقال الا تارزى وقد روى عن الكرخي انه قال اصح
في وجه الفرق بين المسلمين قد نفى عمرى قال ابو بكر الرازى خرج شيخ ابو الحسن الكرخي من الديار وافرقت بين السبيل والطلاق شكل عليه قال الكاكي
والفرق ذكره في الكتاب وهو بغير ان السلطان مشترك بين المجهول واليد ونفى احدهما لا يصدق نفى الاخر ونفى كل واحد منهما لا يصدق نفى الملك في المكاتب
ونفى الثاني على السلطان لي عليك نوى العتق لا يثبت وقيل العتق وقال الا تارزى لفظ القدرى في محققه والعق وهو رواية الاصل
وقال في الماوى يعتق اذا نوى هم ولو قال هذا المولى يعتق شئ اى فثبت على المكاتب شئ اى فثبت على المكاتب شئ اى فثبت على المكاتب شئ اى فثبت

والقولان في الدين والاعمال
 ولا أسفل في الحقيقة واليقين
 الأسفل فصار كاسم خالص
 وهذا لأن المولى لا يستصغر
 بملكه عبادة ولا بعد نسبت
 فيبقى الأول والثاني والثالث
 نوع مجاز والكلام لمحيطة
 والاضافة الى العبد شاق كونه
 معقاً فتعين المولى الأسفل
 لا التحق بالضمير وكذا إذا قلنا
 هذا مولى لمساكين ولو قال
 عنيت بمولى في الدين والكذب
 يصدق فيلحقه بين الله تعالى ولا يصدق
 في بعض الحقائق الظاهرة لثاني لانها
 تعين لا تميز بالمرجع بالنداء
 باللفظ الصريح فيقرب بان قال
 يا مولى يفتي فكذلك النداء بهذا
 اللفظ وقال في قوله لا يستحق
 في الثاني لأنه يقصد به
 الاكثر من منزله قولاً باسدي
 سالك

هم والمولات في الدين من افعال المولات وصورة المولات خرافة لان سلم غير متفق لان قوله يعقل عنه بقوله لا وراثت
 سولاي تراث عنى انما هو قول لا وراثت يقول لا وراثت فيكون العاقل سولاي له ميراث من ذاك لا يتفق عنه او لا يتفق هم والا على ش
 المولى الاعلى وهو الذي يفتي هم والا أسفل في الشاخص من يفتي التعم عليه المتفق والا على مقابلة المصنف ذكر المولى خمسة محال في ذكر الترتيب
 اذ يتصل في ثلاث وعشرين معنى واد عليه غيره وما ذكره المصنف هو المشهور منها الخمسة المذكورة وتطابق على ان المولى لا يملك العبد والمنعم
 والمنعم عليه بغير اتفاق والعبد والحجب البائع والمجار والمليث والظهير المعقل المولى والوارث وابن الاخت والشريك الموضع الذي
 يكون فيه المولى السادة لكن المعاني البعده لا يورثها كل احد ولا يتخير بال سيد العبد فلا اعتبار بها فتعين ما ذكره المصنف هم الا انه لا يعقل
 ش اي غيره فتعين المولى الأسفل هم فصار كاسم خاص له من حيث اشارة الى وجه كونه الأسفل كاسم خاص له بقوله هم لان المولى
 لا يستصغر بملكه عبادة ش اذ وانه لا يجوز ان يملك المولى في قوله هذا سولاي على الندوة لان المولى لا يستصغر عبادة ما دونه هم وللعبد نسب
 معروف ش اذ وانه لا يحل ان يورث التعم اذ على خلاف ذلك فتبقى الاول ان هو على انهم فاتفق الثاني ش اي في الكلام
 وهو حمالة على ابن التعم والثالث نوع مجاز ش اذ وانه المولى في الدين لان المولى مشتق من المولى وهو القريب لا القربى
 والمعزى من حيث الحقيقة والاسم حيث النسب لاس حيث المكان فتعين القربى من حيث الدين واما ما ذكره المصنف من الكلام الحقيقة ش
 الأسفل قال لا تراث في الدنيا ان الكلام حقيقة اذ لم يكن الجار مراد الا اذا كان مراداً فاعلم على اننا نقول هذا المولى شريك في العبد
 لا حقيقة واحدة فلتعين الأسفل مع تعريجه بانه لم يرد بل اذ وانه معنى آخر انتهى فقلت في كلامه فظن ان المصنف اخرج الاستدراك
 بل مرجح به لانه ذكره في نفسه معان ش من انما كان يصلح ذلك على معنى منها غير المولى الأسفل فتعين لذلك هم والاضافة الى العبد ش
 بمعنى في قوله هذا سولاي هم نياتي كونه ش اي في كون العبد معقاً ش بكسرة التاء واحداً لان لا يحل على ان اذ وانه المولى الاعلى لان
 الاتيق سولاه هم فتعين المولى الأسفل ش وهو العبد الذي التعم عليه المتفق كما ذكرنا فاذا كان كذلك هم فالتحق بالمرجع
 ش في ايقاع المتفق به لانه الحال في الموضع هو كونه عبادهم وكذا لو قال لانه هذه سولاني لما بينا ش اي لما بينا من اليعلى
 في قوله هذا سولاي هم فلو قال عنيت بش اي لو قال العاقل المذكور فصدت بقوله هذا سولاي هم المولى في الدين والكذب
 ش بالنسب اي او قال عنيت به الكذب هم يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء والحاقفة الظاهر ش اي
 فانه الكلام هم والاش في ش عطف على قوله الاول واذا بان في قوله هذا سولاي هم فانه لما تعين الأسفل مراد ش اي
 لما تعين المولى الأسفل مال كونه مرادهم التحق بالمرجع ش الدال على اتفاق محال باللفظ الصريح فتعين بان قال يا مولى يفتي فكذلك
 بهذا اللفظ ش اي بقوله يا سولاي هم قال في قوله لا يفتي في الثاني ش اي في قوله يا سولاي هم لانه يقصد به الاكثر من منزله قوله يا سدي
 يا اكمي ش وقال في الفتاوى الصغرى اذ قال يا سدي او يا اكمي اذ لم يترد المتفق لا يفتي واذا فرغ من محذور ايتان

وأن كان بعد هذا البقي فلهذا
 على الخلاف وقد قيل
 بلا إجماع لأن المشرع ليس
 من جنس النسل
 الحكم ليس وهو معدوم فلا يغير
 وقد حققنا في النكاح أن قال
 أنت طالق أو بائن أو تحريمي فوحي
 العتق لم يفتق وقال الشافعي
 يفتق إذا نوى ذلك على الخلاف
 سواء ألفظ الصريح والكناية
 على ما قال مشهوره أنه لا يفتق
 ما يحتمل لفظه لأن بين الملكين
 موافقة إذا كان أحدهما ملك
 للغير أما إذا كان ملكا
 ملك النكاح في حكم ملك العين
 حتى كان التاميد من شرطه والفتق
 مبتدأ لم يفتق الفتيان أسقاطا
 وهو الملك ولهذا يصح التعلق فيه
 بل شرطه أن لا يحكام ثبت بسبب سابق
 وهو كونه مكلفا ولهذا يصح لفظه
 العتق بالتحرير كناية عن الطلاق فكذلك
 عكسه ولأنه نوى ما لا يحمله
 لفظه لأن الاعتاق لفظه إثبات
 القوة والطلاق فم القيد هذا

مجازا والمجاز لا يمايز الحقيقة وهو لو قال العبد وهذا النسخ فليس على الخلف وقيل يبرئ أي عدم العتق هم بالإجماع لأن الشافعي
 ليس من جنس النسل الذي ذكره والأناش من بني آدم من جنس النسل لأن الله تعالى قال لا اله الا الله محمد رسول الله
 ثم أي السمي هو معدوم فلهذا لا يمكن تعميم الكلام سيما إذا أتوا في المعدوم فلا يمكن أن يجعل اللفظ مجازا عن اللفظ البعيد الأثر أي أنه
 لا يفتق وإن كان قول من أن يكون ابنه إن كان يولد مثله لكنه إذا ذكره في الأسرة هم وقد حققناه في النكاح أن أي تحقيقا للأصل
 في كتاب النكاح في باب المهر قوله فان تزوج امرأة على هذا من الخلفاء هو غير علمه مثلهما عند أبي حنيفة غير صحيح لأن من قال
 لا مستدانت طالق أو بائن أو تحريمي فوحي العتق لم يفتق قال الشافعي يفتق إذا نوى ذلك على الخلاف في سائر
 الألفاظ الصريح والكناية مثل قوله أنت مطلقه وطلقتك وتزويجني وتعتقني وأغربي وطيبة وبرية وحرمة وداشبه ذلك هم على ما قال
 الشافعي من أي شائع الكناية وناقال شائعهم لأن النسخ على الشافعي لفظ الطلاق فحسب وصحابة فاسوا عليه سائر الألفاظ
 الصريح والكناية هم أي الشافعي هم أي نوى ما يحتمل لفظه لأن بين الملكين موافقة بين الملكين وملك النكاح إذا وكل واحد
 من الملكين الملك العين فظاهر وكذا ملك النكاح في حكم العين حتى كان التاميد من شرطه والفتق يفتق الشافعي أي النكاح
 وملك العين والفتق أن يجعل له وقت معين ثم عمل الفتيان شجرتا على ما قال الاعناق إثبات القوة ولهذا ثبت به الأحكام مثل
 الالبية والولاية والشهادة فأن في شبه الطلاق الذي هو اسقاطا محض فاجاب بقوله وعمل الفتيان الطلاق والعناق وهو مبتدأ
 وخبره هو قوله اسقاطا هو قوله وهو الملك الشافعي قوله هو راجع في الوصفين إلى ما أسلفنا من أي أن الاعتاق أيضا اسقاطا
 هم ولهذا يشي ولاجل كون الاعتاق اسقاطا هم يصح التعلق فيه بالشرط كما يصح في الطلاق هم الأحكام مثل هذا جازا
 عما يقال الشافعي أن قال ثبت الاعتاق الأحكام معني الالبية والولاية والشهادة والطلاق اسقاطا فلهذا ثبت به من اسقاطا
 والابتن فلا يستعار الطلاق لغيره لعدم المناسبة فاجاب أن الأحكام وهي التي ذكرنا ثم ثبت بسبب سابق وهو كونه
 مطلقا في الشافعي هو راجع إلى السبب في كونه راجع إلى العبد لأن الشهادة قائمة مقام الذكر والماصل أن ثبوت الأحكام بالولاية
 ولكن الرق كان العاقبة الاعتاق زال المانع وجواب لو كان ثبوت الأحكام بالولاية وكونه مكلفا كانت القدرة موجودة للعبد و
 الظاهر منتف لأن الرق منان للقدرة ومنه التعلق لا يرد لأن الاعتاق اسقاطا على وجهه ترتب عليه ثبوت هذه الأحكام
 بناء على أن الاعتاق هو راجع إلى السبب في كونه راجع إلى العبد لأن الشهادة قائمة مقام الذكر والماصل أن ثبوت الأحكام بالولاية
 إذا قال لا امرأة أنت حرة ونوى به الطلاق صح مجازا فكذلك عكسه أي صلح لفظ الطلاق كناية عن لفظ العتق هم ولأنه
 نوى ما لا يحمله لفظه ش لأنه لا مناسبة بينهما بخلاف الاستعارة هم لأن الاعتاق لفظه إثبات القوة فلو نوى العتق لكان
 إذا نوى وطاع عن ذكره وفي النسخ أيضا كذا هم والطلاق في القيد من قولهم طلق العبد عن القيد إذا ملكته هم وبهذا شاربه

الى اثباته القوة لان العبد الحق بالعبادة شئ قبح مما يلزم عبادة عمالاد روح لهم وبالاعاق كبح فيقدر سقاسي على القوة
 اشرية في الاقوال والافعال هم ولا كذلك الكسوة فانها قاذرة شئ وانتهى امر نفسها الا ان قيد النكاح والنفق لان ملك البضع عليها
 المنع مانعهم وباطلاق يرتفع الملك فينظر اثره شئ ويحدث له القعدة هم ولا يخاف ان الاول شئ اي الاعاق هم اقوى لان
 ملك اليمين فوق ملك النكاح شئ لان ملك اليمين قد يترجم ملك المتعة اذا صار من الجوارى المالية عما يمنع من الاستمتاع بهن والملك
 النكاح فلا يتاخر ملك اليمين اصلهم فكان اسقاط اقوى شئ اي سقاط ملك اليمين اقوى لان كل واحد اقوى فاسقاط اقوى
 هم واللفظ يصلح مجازا عما هو دون حقيقة لا عما هو فوقه شئ وهذا لان مثل الجواز انما يكون فيما اذا وجدت وجه فاشترط كمين بزوجين
 متخالفين في الحقيقة فهو في عهدهما اقوى منه في القوة وانت تريد الما الق الانصاف بالاقوى على وجه التسوية بينهما في كل زوج
 الانصاف من جنس لزوم الاقوى ويطلق عليه اسم الاقوى كما اذا قال عبدك شجاع وانت تريد ان تلحق جارية وقوة سحر او قوة
 وقوة فيدعي الاسدية لرباطلاق اسم الاسد عليه وهذا كما ترى انما يكون باطلاق اسم القوي على الضعيف دون العكس واذا لم يرد
 بعد العلم بان الزالة ملك اليمين اقوى منه لك جواز استعارة لفظ الاعاق للطلاق دون حكمه هم فلهم امتنع في التنازع وفي
 اي امتنع الجواز في قوله انت طالق لا منه ولو ثبت العتق هم وانما في عكس شئ اي جاز في قوله انت حرة لكونه نوى به الطلاق
 وقال الاكل الفرق بين المسلمين المذكورين في الكتاب انه في الاولى منع النسابة وانما السد بان الاعاق اثبات الطلاق
 رفع خافي متباين في الثانية تسليم ان كلامنا اسقاطا لكن الاعاق اقوى وهو ينافي في الاستعارة هم وان قال العبد انت
 الحر لم يثبت لان الشئ يستعمل للمثارة في بعض المعاني عرفا فوقع النكاح في الحرية شئ فالاعتق ماسله ان الشئ للتبعية والاشية بين اثنين
 لا يقتضيه اشتركا في جميع الوجود فلذلك لا في القضا ولا فيما بينه وبين الشئ تعالى او معنى الشئ في اللغة انظر كذا في الجمة و
 في التحفة ذكر في كتاب العتاق لا يقيق ثم قال تمت قالوا انه اذا نوى العتق يقيق فانه ذكر في كتاب الطلاق اذا قال لا امر لتلك شئ
 امر او فلان وفلان قد آلى من امرته ونوى الايا اليه صدق في يمينه لم ياقم وقال انت امره عتق لان الاستثناء من النفي اثبات
 على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة تهان قوله لا نفى الاوهية عن غير الله وقوله لا الله اثبات الاوهية الله فيه اثبات الاوهية
 الله تعالى باكد الوجود لان الاثبات بعد النفي اكدر بل من الاثبات الجرحهم ولو قال راكس اس حر لا يقيق لانه تشبيه بجرح حر
 اي حرف التشبيه وهو الكان لان اصله راكس كراس حرفه راكس كراس حرفه لو قال راكس اس حرش بالتعيين في راس
 هم عتق لانه اثبات الحرية فيه اقرار اس بعير بر من جميع البدن وقد وصفنا بالحسنة ومن وصف
 عند الحرية او وصف بالعبرة عن جميع البدن بالحرية عتق عليه قال في كتاب عتاق الاسل اذا قال راكس حر او قد جرحه جرح
 حر او نفك او وجك او جك او كانت امه فقال فركب حر او بطنك حر عتق في جميع ذلك وذكر في كتاب الاجناس عن العتق

لان العبد الحق بالعبادات
 وبلاعتاق يحق فيقدر
 كذلك، المنكوحه فانها
 قادرة لان قيد النكاح مانع
 وباطلاق يرتفع المنع فيظهر
 القوة ولا يخاف ان الاول اقوى
 لان ملك اليمين فوق ملك
 النكاح فكان اسقاط اقوى
 واللفظ يصلح مجازا عما هو دون
 حقيقة لا عما هو فوقه شئ
 امتنع في التنازع وفي
 في عكسه واذا قال عبدك
 انت مثل الحر لم يثبت لان الشئ
 يستعمل للمثارة في بعض
 المعاني عرفا فوقع النكاح
 في الحرية ولو قال لا امر لتلك شئ
 عتق لان الاستثناء من النفي
 اثبات على وجه التاكيد كما
 في كلمة الشهادة تهان قوله لا
 نفى الاوهية عن غير الله وقوله لا
 الله اثبات الاوهية الله فيه
 اثبات الاوهية الله تعالى باكد
 الوجود لان الاثبات بعد النفي
 اكدر بل من الاثبات الجرحهم
 ولو قال راكس اس حر لا يقيق
 لانه تشبيه بجرح حر اي حرف
 التشبيه وهو الكان لان اصله
 راكس كراس حرفه لو قال راكس
 اس حرش بالتعيين في راس هم
 عتق لانه اثبات الحرية فيه اقرار
 اس بعير بر من جميع البدن وقد
 وصفنا بالحسنة ومن وصف عند
 الحرية او وصف بالعبرة عن جميع
 البدن بالحرية عتق عليه قال في
 كتاب عتاق الاسل اذا قال راكس
 حر او قد جرحه جرح حر او نفك
 او وجك او جك او كانت امه فقال
 فركب حر او بطنك حر عتق في جميع
 ذلك وذكر في كتاب الاجناس عن
 العتق

يعبر به عن جميع البدن

انما قال في كتابك: عتيق واليدين في هذا كله وان قال لم ادر عتيق وفي نوادر المعلى لو قال خبرك خروشي منك عتيق منه
اشا الموني في قول ابي حنيفة وفي عناق الاصل لو قال يك خروشي منك خروشي من اهل بيتك خروشي من اهل بيتك او منك او منك
او بيتك او اهل بيتك في الدار وفي انك او صدك خروشي منك خروشي من اهل بيتك او خروشي من اهل بيتك او خروشي من اهل بيتك
تشي من غيره العجر ونوي او لم نوقال الناطقي هذا كله على قياس قول ابي حنيفة وفي نوادر ابي يوسف وفي كتاب ابي الوقال كبرك
خروشي منك خروشي من نوادر بيتك قال ابو يوسف لو سئل ما ملوكه لو قال فقال في نوادر بيتك خروشي منك خروشي من اهل بيتك او
هذه شجرة خروشي اهل بيتك قال هذا كلامهم لم تسمع الا ان يقول اردت العتيق وهذا قول ابي يوسف وقال الحسن بن علي بن فضال
يعني في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر ابن سماعه عند محمد بن ابي جابر خروشي منك خروشي من اهل بيتك
لان اصله خروشي صادق فيه فلا عتيق وكذلك لو قال ابو جابر وفي نوادر المعلى قال ابو يوسف لو قال لانه فركب خروشي منك
فهي حرة في العتق وسعه فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر ابن سماعه لو قال انك خروشي منك لو قال فركب كان
خروشي في كتاب اهل الفقه لم يبين الحسن لو قال عبده فركب خروشي منك وفي الجارية تعني ولو قال هذا اني من الزنا عتيق ولا يثبت نسبة
وفي المنياني لو قال ادر فعل في نفسك اشئت فاعتق نفسه في المجلس عتيق ولو قال صمغي ليواد انت ادر قال صمغي عتيق
وانت خروشي في المال فعل فيك ولم يصح لو قال ج عني حجة وانت خروشي عتيق حتى يحكم عند لان الدنيا بائنة في الجرم دون النجوم
والملوكة ولو قال ان سقيت حاري فانت خروشي به الى الماء ولم يثبت عتيق لان الماء دبر عرض الماء عليه في المحيط قال جابر
سولي ابيك عتيق ابيك ابي فموجر وكذلك لو قال اما سولي ابيك لم يثبت عتيق فموجر لانه قد يكون مولاه من قبل عبده فلم يكن يقر به اذ قال
وان زاد عتيق فموجر لوك اذ وجد الوارث وفي الذخيرة قال كل ملوك في هذا السجدة وفي العباد حرة وله مبيد في السجدة اذ في العباد
لم يسمع الا ان نوي عبده وعن محمد بن ابي حنيفة لو قال مبيد اهل العباد احرار وهو من اهل العباد عتيق عبده وعلى هذا لو قال كل
عبيد نسل هذه الدار فموجر فموجر عبده عتيق او باخذ شدا و قال هشام لا يعقوا قال الشيدا هو المختار للفتوى ولو قال ولد ابي
كلمه ادر لا يعق عبده وفي النسخي قال عبد الذي هو قديم العبيد خروشي من صمغي تلاميذ عتيق وهو قول ابي يوسف
وقيل ستة اشهر وقيل سنة عتيق في المحيط وهو المختار

فصل
ومن ملك
ذا رحم
منه عتيقه

فصل في الاعناق الغير الاختياري اسي هذا الفصل لما فرغ من بيان الاعناق الاختياري شرع في بيان الاعناق الذي
يحصل من غير اختيار كما في شراء القريب وخروج عبد المولى لاسلامه ولد ام ولد من مولاهم ومن ملك ذا رحم محرم من
عتيق عليه شرب و قال احمد وسواء كان المالك صغيرا او كبيرا صحيح العقل او مجنونا او يدعي ذلك عن عمر بن سعد و جابر بن
عبد الله وعطاء والشعبي والزهرى وحامد والحكم والثوري وابن شبرمة وابي سلمة والحسن بن حي والليث وعبد الله بن

واحد

هو اسحاق وهو قول الظاهرية قال الملك بن قزاة الولاوة والاعقاب لا غير ذلك قال الكاكي وقال الاترازي وقال الملك واسما الظاهر
 لم يعقبوا الا باعناق المالك قالت فيه نظر من يهين احدنا ذكر صاحب الظاهر مع الملك قد ذكرنا انهم مع الجماعة المذكورين والثاني
 ان هذا النقل عن الملك خلاف اوقع في المدونة للملك حيث قال فيها قال الملك لا يعقب على اربل من اقراره بالملك الا الولد ذكره
 واثابهم ولد الولد وان غلبوا الولاوة واجدادهم وبنات من قبل الاب الام وان بعدوا واخوته الابوين اولاد الام وهم الغيرة
 في كتاب الله تعالى ولا يعقب غير هؤلاء من ذوى الارحام انتهى قال الاترازي يعقب كل ذى رحم محرم منه كان او غير محرم واعتق ابن
 الحر وابن النحال ويستعيهاهم وهذا اللفظ من معنى قوله من ملك دارهم محرم من عليه م ومضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يعقب على المسلم من يملكه ثم محرم منه فهو حرش هذا الى بيت باللفظ الاول اخرجه النساى في سنة عن حمزة بن بريقه عن
 سيفان الثوري عن عبد الله بن ديار عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملك دارهم محرم من عليه باللفظ الثاني
 اخرجه اصحاب السنن الا يعقب عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك دارهم محرم
 منه فهو حر اخرجه الحاكم في المستدرك من طريق احمد بن حنبل عن حماد بن سلمة عن عاصم الاحول عن قتادة عن الحسن بن سمره فوفا
 وسكت عنه ثم اخرجه عن حمزة بن بريقه عن سيفان عن عبد الله بن ديار عن ابن عمر فوفا من ملك دارهم محرم فهو حر وقال هذا
 حديث صحيح على شرط الشيخين والمخطوط عن سمره بن جندب انتهى والكلام في الذين المذكورين كشيء طويلا ذكره خوفا من السامية هم واللفظ
 ش اى لفظا الى نعيم فهو من كل قرابة سويده بالحرمة ش اى سوكدة وهو الباء واخر الحروف من التبايعهم ولا احكام ولا غير
 ش اى غير الولاوة وكبر الولاوة وقد قال الاترازي وغيره منسوب على البدل من قوله كل قرابة قلت بل هو منسوب بكان القدرة
 تقديره او كانت غير الولاوة ولا منسوب بكان الظاهر غير ان تقدم عليه تفسيره كل من لا يجوز كاحه على التبايع والاباء والنسب
 سواء كانت القرابة قرينة بقرابة الولاوة او منسوبة كالاخ والاخت والعم والعمة والخال والخاله بخلاف ما اذا كانت بعيدة كعمى
 الاعمام فان الحديث لا ينالها لعدم المحرمية هم والثا في سناها في غير ش اى في غير الولاوة وقرابة الولاوة هي القرابة بين الولد
 والوالدين ونذهب الى ان في قوله لا يعقب في غير قرابة الولاوة وقال ابو محمد لا يعلم قول الشافعي عن حماد بن بريقه انيس هم
 له ش اى الشافعي هم ان ثبوت الملك من غير منات المالك ش اى بغير رضاه وهو مصدق بغيره القياس او لا ينفية
 قلنا لا جاز الشريعة وفي قوله بغيره القياس لغيره القياس اياه وفي الثاني لا يتوض لبالنفي ولا بالاثبات هم والاخوة و
 والابناء ش اى والابناء بهما من قرابة العمومة والحمولة هم نازلة عن قرابة الولاوة ش اى اذ في قرابة من قرابة الولاوة
 فاستثنى الاخاق ش اى الاخاق قرابة الاخوة لقرابة الولاوة لعدم المساواة والاستدلال هم او متشكك في الاستدلال اى في الاستدلال
 بالنفس الا اذا كان للمنفق به من وجه وهو ليس كذلك هم ولهذا استثنى الكاتب على الكاتب في غير الولاوة ولم يثنى في غير

وهذا اللفظ مروي عن النبي
 عليه السلام وقال عليه
 السلام من ملك ذرا
 حرم منه فهو حر واللفظ
 بعمه ينظر كل قرابة
 مؤيدة ما لم يحرمية ولا
 داو عذرة والساقية
 بخالفنا في عذرة له ان
 ثبوت الحق من غير
 مرضاة المالك ينفيها
 القياس او لا يقتضيها
 والاخوة وما يضاهيها
 نازلة عن قرابة الولاوة
 الاخاق والاسماء
 ولهذا استثنى الكاتب
 على الكاتب
 في غير الولاوة
 لم يثنى فيه

بالكتابة تكون غير الحق فكذلك حق الولد الولد فاذا كان العتق من عقد كتابا قيس فانه بين الحق والعتق والعتق لا يكون الا حرة
 التي عليه ستين الكتابة لعدم الحق العارفة بغير الحق بقرق اسيرة ابنة عم عن حنيفة ان يكتب على الاخ ايضا وهو قولهاش اى قول ابي يوسف
 وهو يبيح بيان هذا استوفى في كتاب المكاتب انشاء الله تعالى اقولنا ان يمنع وهذا الخلاف ما اذا ملك ابنة عمه في الرضاع ثم نزل جواب نقض اجمالي
 اى لا يعتق عليه قديره هو قوله لان الحرمة ثابتة بالقرابة اى لا راد بالحرمة حرمة تترتب فيها القرابة وهذه ليست كذلك لان الرضاع بالوفاة والحرمة
 من الرضاع ليست ببرائة من الحديث بالابلاء لا بالاقبال بقضا اصلاحهم العبيد جعل الله هذا العتق هم اى عتق ذوى الرحم الحرهم و
 كذا الجوزين ش اى كذا الجوزين اهل لهذا العتق هم حتى عتق القريب عليها عند الملك ش اى عند ملكها اياها وان دخل فربها في ملكها
 بغير منع منها كالارثة والعتق عتق عليها هم اهل عتق اى هذا العتق هم حتى العتق وهو العارفة وقد وجب فيها بالنفقة ش وحيث يجب عليها
 بالقرابة ان يعتق قريبها الحرهم الملك وقال في المبسوط انما تمت في حقها وهو الملك مع القرابة فان العتق ملكه فبقية ولهذا
 يرد عليه انه الصمد قد هم ومن عتق عبدا لوجه الله تعالى او لشيطان او لغيره عتق ش وعند الظاهرية لا يعتق في الاثر
 هم بوجوبه كمن النفاق ش وبعده لا يعتق هم من الناس ش ومع هذا لا يباح الاكتم في حاشيتهم بوجوبه لوجه الملك العتق واذا
 بوجوبه ضمن العتق الى العتق في الاثر على ما ان وجب الاسلام بوجوبه معروف بوجوبه العتق او لا وجوبه الكلام اسميل الذي قصده
 ووجوبه الناس سادتهم ومنعت الشئ من وجوبه اى من سببه ووصفه ووصف القرابة في اللفظ الاول ش وهو قوله لوجه
 زباد والناكيد وذكر الله ليس بشرط هم فلا يخل العتق بغيره ش اى بعدم ذكر الله تعالى في اللفظين الاخيرين ش هو قوله
 عتقت لشيطان وقوله عتقت لغيره لانه يكون عاميا نافية في الباب ان يفتى القرابة وفيه نفيها الايمان في الحرمة كما اذا عتقه على مال
 وقال الكلبي في كتاب الاصنام اذا كان مولا او خضيب او ذبيح او فقة صورة انسان فهو منهم وان كان مولا من جوارف
 فهو منهم هم وعتق الكفرة والسكران واقع بوجوبه والركن من الابل في العمل كافي في الطلاق ش وقد فسرنا هذا بان هم وقد بيناه
 من قبل انك انما بينه في الفصل الثاني من كتاب الطلاق وفي السكران اتفاق الائمة الاربية على المنع عنهم وفي الكفرة بخلاف
 الشافعي والكل واحد من الكلام فيه هناك هم واذا اضافت النافي الى ملك ش بان قال ان لملكك فانت محررا في شرط
 ش اى او اضافه الى شرط بان قال لبعده ان دخلت الى فانت محررة ش حتى قم كافي في الطلاق ش بان قال ان تزوجت
 فانت طالق او قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق هم الا الاضافة الى الملك فبقية خلاف الشافعي وقد بيناه في كتاب
 الطلاق ولما التعلين بالشرط فلا استغناء اى اسقاط قصد ان ابحاث من انما يلزم المناقضة من هذا وبين اقاله اولاد
 هو ان الاعاق لغة ابحاث القوم هم فخرى فيه التعلين بالشرط ش اى في الاستغناء والخلاف في بنياد من الشافعي انما الحكم
 بوجبه آخر وهو ان بقا الملك بشرط عند التعلين وعند وجود الشرط وزوالها من ذلك لا يطلعه عند بطلان التعلين بوجوبه

فانما لم يبع فبغيره فبقية للمعتق
 وعن ابي حنيفة رواه انما كتابة
 على الاخ الضأ وهو قولها فلما
 ان منع وهذا بخلاف ما اذا
 ملك ابنة عمه وهي اخته
 من الرضاع لان الحرمة
 عانت بالقرابة والعبيد جعل
 اهلا لهذا العتق وكذا الظاهر
 حتى عتق القريب عليها
 عند الملك لانه تعالى
 العبد فشا به النفقة
 عبد الوجه الله تعالى او
 او للصنف عتق لوجه ركن
 ما يلهى من آية في اللفظ
 الاول زيادة فلا يخل احد
 في اللفظين الآخرين وعتق السكران
 والسكران واقع لصدر الولد
 من الاهل في المحل كما في الطلاق
 وقد بيناه من قبل ان
 العتق الى طلاق او شرط
 في الطلاق اما الاضافة الى
 الملك ففيه خلاف الشافعي
 وقد بيناه في كتاب الطلاق
 واما التعلين بالشرط فلا نه
 اسقاط فخرى فيه التعلين
 بالشرط

مختلف التمليكات عند ما عرف في
 واذا خرج عبد الحربي الى الاسلام
 عتق لقوله عليه السلام في عبيد
 الطائف حين خرج اليه مسلمين
 عتقاء الله ولائله احرز نفسه
 وهو مسلم ولا استرقاق على
 المسلم ابتداء وان اعنى حاشا
 عتق حليها ببحالها اذ هو متصل
 لها ولو اعتق من غير خاتمة عتق واما
 كذا في غيره في غير الله سبحانه
 العاصم او من غير الله تعالى
 يتعلما فيه من قلب الموضوع
 اعتاق المحل صحيح ولا يصح بيعه
 وهبتان التسليم نفسه بشرط
 في الهبة والقدرة عليه البيع
 ولم يوجد ذلك بالاضافة الى
 الجنب وشئ من ذلك بشرط
 في الاعتاق فافترقا ولو اعنى
 على مال هم ولا يجب المال دلالة
 الى الزام المال على الجنب لعدم
 الولاية عليه ولا الى الزام الام
 لانه في حق العتق نفس جديرة
 واشترط بدل العتق على
 عند العتق لا يجوز ما

حيث لا يجري فيها التمليكات حيث لا يجري فيها التمليكات حيث لا يجري فيها التمليكات
 بشرط لا بد من ان يكون ام لا يكون خطرا في الشرط في البيع ثبت لضا بمختلف القياس فلا بد ونقصا هم على ما عرف في مؤلفات
 اى في اصول الفقههم واذا خرج عبد الحربي الى الاسلام عتق لقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم في عبيد الطائ
 مين خرج اليه مسلمين هم عتقا والله ش هذا الحديث خرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن عاصم بن سليمان حديثنا ابو عثمان النهدي
 عن ابي بكر انه خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يمام اهل الطائف ثمانية وعشرين عبدا فاعفاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتم الذين يقال لهم العتقا واخرج ابو داود في الجهاد والترمذي في المناقب عن ابن اسحاق عن ابن بن ماعز عن منصور بن النعمان
 عن ابيان بن ابي شريح عن ابي بن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجه لم يمتد اليه في
 اخرجه عتقا الله سبحانه قال الترمذي في حديث حسن صحيح غيب قوله عبدان كبرهين وان يكون الباء الموحدة جمع جدهم ولانه
 ش اى ولان هذا العبد الذي خرج احرز نفسه وهو مسلم فعتق بالاسلام والاسترقاق على المسلم ابتداء قيد به احرز عن
 الاسترقاق بقاء لانه وذلك بان تسليم العبد لاسر والسير الى الرق فعتق جعل من الامور الحكيمة لا الجزئية فبقى الرق كما بقى ما لا
 بعد وجود اسبابها وبقولنا قال الشافعي ولكل واحد والآخر اهل العلم وقال الاوزاعي لو باع سيدة وسلاية وعليه وعذ الظاهرية يفتق
 بالاسلام من غير خروجهم وان اعنى حاشا ملا عتق كلما ببحالها اذ هو متصل بها ش لانه كسائر اجزائها بل لانه لا يصح افراد البيع
 الا لا يصح افراد سائر اجزائها هم ولو اعنى المحل خاصة عتق ش اى محل هم ودمناش اى دون الماسل هم لانه لا وجه الى
 اعتاقا مقصودا لعدم الاضافة ش اى لعدم امتانته الاعتاق هم ايها ولا الهبة بتعاش اى ولا وجه الى اعتاق الجارية بتعاش
 هم لان فيه من قلب الموضوع ش لانه يكون البيع مقبوعا بالبداء وهو فاسخ فاعتاق المحل صحيح ش اى بدون الامر بغيره
 الا عند الظاهرية هم ولا يصح بيعه وهبتان لان التسليم نفسه ش بعبء نفسه لانه تأكيد للمعصوم هم شرط في الهبة والقدرة عليه
 ش اى على التسليم شرط في البيع ولم يوجد ذلك ش اى القدرة عليهم بالاضافة ش الى الجنبين اى بالذنية اليهم و
 من ذلك ش اى من القدرة والتسليم هم ليس بشرط في الاعتاق فافترقا ش اى افترقا جوارز اعتاق المحل وعدم جواز
 بيعه وهبتان ولو قال عتقا الاحكام به قال الشافعي ولكل واحد واحد وسماق والشافعي وعطاء وابن سيرين يصح استثنائه
 من العتق وهو مروي عن ابن عمر والابن هرة فانهم يجوزون عتق الجنبين دون امه لبعدهم الرق وتكون امه حرة ببحالهم ولو اعنى
 المحل على الملص ولا يجب المال اذ لا وجه الى الزام المال على الجنبين لو لم الولاية عليه ولا الى الزامهم ش اى ولا وجه الى الزام
 الامهم لانه ش اى لان الجنبين هم في حق العتق نفس على حدة واشترط بدل العتق على غير العتق ش بفتح الناء هم لا يجوز
 ش قيل عليه لانه ذلك لكن ينبغي ان يتوهم العتق الى ان يبلغ المحل الى حد يكون من اهل القبول وهو ان يكون عتقا

٥٠٠

يقول العقد كما مر في تلخيص الصغيرة حيث قال فيه وان شرط الالات عليها متوقف على قبولها ان كانت من اهل القبول وان كانت ثمة
 العقد والعقد واجب بان ذلك في مخرج الشرط والاهتمام المسئلة المذكورة بكتابة على مكان المال هنا وصفا للاعتاق ولا ايزم بطلان
 الاصل بطلان الوصف ثبتت العتق ولا يجب للمالك كفا في طلاق الصغيرة وفي نظر لانه يقتضي انه ذكر بكتابة الشرط توقف ولا يميز
 من رواية واعتباره بطلان الصغيرة غير صحيح لانه قال فيه وان شرط عليها توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول فالوقوف فيه شرط
 كونه من اهل القبول ليس من الاول ان يقال لما كان علم العتق بعدم كون المملوك لطلب القبول الشرط واقدم على العتق
 كان فاصدا للاعتاق بل ان لم يكن على ذلك فهو فاسدا لانه من الالاتهم على امر في المخرج قال الفقهاء في هذا قوله لا يجوز ان يمتنع ثم يقال ان
 يكون مرادوا في منية خلق الجاهل الصغيرة فليس الامر يستبعد هذا وقال الاثر في وجوب ان يكون ذلك اشارة الى ما ذكره في علم
 كفاية الفتى لا قبل هذا الكتاب هم وانما يعرف قيام المثل في الميم وفي بعض النسخ الجبل بالباء هم وقت العتق او بياوت به
 لا قبل من سنة اشهر منه ش اى من وقت العتق هم لانه اذ في مدة المثل ش هذا متصل بقوله وان عتق جارية عتق مملوكا وعتق
 المملوك خاصة عتق ورواها في هذا المثل اذ اجازت به الاقل من سنة اشهر من وقت الاعتاق هو ان جازت به سنة اشهر
 فلا نفس عليه الحاكم في الكافي قال وان قال ما في المثلك حرف قلت بعد ذلك سنة اشهر لم يفتش وبن ولدت الاقل من سنة اشهر
 حتى متى التفت فان كانت الامة في مدة من زوج عتق الولد اذا ولدته بائنا وبين ختين منه وجبت العدة وان كان لا تتر
 من سنة اشهر منذ قال المولى قال الحاكم في الكافي وان ولدت واحد الاقل من سنة اشهر فهو مملوك واحد لا تتر منها يوم هم
 قال ش اى العقد ويرى هم ولد الامة من مولا اخر لانه مخلوق من امة عتق عليه في الجاهل الامة هذا هو الاصل ش اى
 مولود من ماء صاحب الماوم ولا سارض له فيه ش اى في الولد هم لان ولد الامة لم يلاش لان ماء الامة لا يلا من
 اء لان ماء المملوك لا يكون الماء من له ولد من زوجها مملوك لسيدها الترح جانب باعتبار الخصاية لان حق البائنا لا يلا من
 غير مرج جانبها اذ لا سلاك له بها من اهل الترح باستملاك له زوجها بائنا المكون اياها في موند والماصل ان جانب الممرج
 بائنا من الخصاية قبل فيه نظر لان حق الخصاية انما ثبت بعد الولادة فلا يجوز ان يكون مرجا لها هو قبلها ومعا سلاك له
 بائنا وبنها الولد مادام بنتها فهو بمنزلة عتق من اعفانها كيدا وجلبها الى ان يفصل عنها بشر ما اذا كانت في ش ما و
 فيقول استقامت حتى يفرض بالمراض عند انفصالها منها شر ظاهرا يفتق بعقما قيل فيه نظر لان الكلام في اتمام خلا الشدل بعليه
 ومنها ان يفتقن كونه مخلوقا من بائنا بخلات الزرع فكان العتق من جانبها حقيقة وملاكه من جانبها كفاية هم والساقاة
 تستحقه ش اى بين ماء الرجل وماء المرأة والنفات اى لا يمتنع الامر ان في محل واحد في زمان وان من جوة واحد
 كالنفاد من وذا كانه جواب سوال مقدر فقد ير السوال ان يقال كيف يكون الرجل مستملا للماء المرأة وهي من جنس واحد ولانها

على سائر
 في الحكم واما
 بعير
 قيام الجبل
 وقت العتق
 اذ جملت به
 لاهل من سنة
 اشهر منه
 ادنى من الجبل
 قل دل
 امة من
 مولد المملوك
 تغلوه ومن
 ماله فيعتلج
 من هو الاصل
 ولا معا
 فيه كان ولد
 الامة لمولها
 وولدها من
 زوجها مملوك
 لسيدها الترح
 جاز
 بائنا من
 ولا تستحق
 بائنا والنفات
 مستحقه

والاصل عدم الاختلاف اذ ان الاول كثير ابو فرح فافتح القيد بجمه اذ افتح المولى بعض عبده فحق ذلك القيد في بعض
في النافع اى زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد حقيقة العتق عند بني حنيفة وانما اربعة ثبوت اثر وهو يزوال الملك هم وبني بني
قبيصة لولا عند بني حنيفة ش وهو قول الحسن البصري ويروي عن علي بن ابي النضر لعمري ان الله تعالى عزهم وقال العتق كله واسايش اى
اسل الخلفاء بين بني حنيفة وما جبهه من الاعناق تجزى عندوش اى عند بني حنيفة هم بقبضة العتق ش اى يقتصر
اعتاقه على ما قدر اعتاقه هم وعند بني التميمي وهو قول الشافعي فافذا كان الملك ش واحدا او كان العتق هو سر افند ذلك
قوله لقولهما الو كان العتق هو سر ابقى ملك الساكن كما كان حتى يجوز له بيعه ومبيته ولقول الشافعي قال الملك احمد وقولهما
قول قتادة والثوري والشافعي وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فافذا ش اى اضافة الاعناق هم الى البعض ش
الى بعض العبد هم كاتفاقة الى الكل فلهذا العتق كله ش اى كل العبد والمراد من تجزى الاعناق والملك ان تجزى الحل
في قبول حكم الاعناق وهو يزوال الملك بان يزول في البعض وكون البعض وان تجزى الحل في قبول حكم الملك هو ان البعض ملكا
لواحد والبعض الاخر ليس متساوا ان ذات الاعناق اذوات الملك تجزى لانه معنى واحدا لقبول التجزى لعمري اى لا يورث محمد
وانما فيهم ان الاعناق اثبات العتق وهو ش اى العتق هم قوة ملكية واثباتها اذ ان من اداه ورق الذي هو ضعف ملكي
وهنا ش اى العتق والرق هم لا تجزى لان ش فلهذا تجزى الاعناق اليها هم فصار ش اى الاعناق هم كاطلاق ش فانه لا تجزى
هم والعفو عن القصاص ش كذلك التجزى هم والاسيلا ش اى وكالاسيلا وفانه لا تجزى حتى لو استولد الامة فلهذا
قبيصة كلما هم ولدا هم لاني حنيفة ان الاعناق اثبات العتق بازالة الملك ش كما قالوا هم وهو ش اى الاعناق ازالة الملك
كما قال ابو حنيفة لعمري ازالة ملك تجزى فحق زوال كله الى العتق والمظهر لانهم لما اختلفوا في بدين بدين كان احما منهم ان
غير ذلك ليس بمراد وانما قال ابو حنيفة ازالة ملك لان الملك عقد والرق حق الشريعة لان الله عز وجل جري عليه الرق فبرا
الكفر حيث استلكت ان يكون عبد الله تعالى فجعله الله عبدهم او هو حق العامة ش اى او الرق حق العامة ليكون قوله
للكافرين على اقامته التكليف لعمري القاسمين ليتغنموا كما يستغنمون بانه الاسوال فصار في حقهم بقره الجاهل ليسلوا الى الاتفاقة
هم وحكم التعرف ما ينزل ش اى الذي يدخل هم تحت ولاية التعرف وهو ش اى الذي يدخل تحت ولاية هم ازالة عقد العتق
غيره ش لانه ليس له ولاية في التعرف في حق غيره هم والاصل ش حكم التعرف هم ان التعرف يقتصر على موضع الاضافة ش
سواء اضافة اليه التعرف فيه والتعدي الى ما ووش اى دراء موضع الاضافة هم فمردود على التجزى ش اى لا يجل عدم
التجزى هم والملك تجزى ش فزال ملكه عن البعض الذي عقدهم كافي البيع ش اذ اباغ نصيبه من العبد المشترك يزول ملكه عن البعض
الذي باعه هم والبيعة ش كما اذا وهب نصيبه من العبد المشترك لشريكه يزول ملكه عن البعض هم فحق على الاصل ش وهو ان

والا فافتق المولى بعض
عبد لعتق ذلك القدر
وسيعى في بقية قيمته
لمولا عند ان حنيفة
وقال يعق كله واصل
ان الاعناق تجزى منه
فيقتصر على العتق وعند
لا تجزى وهو قول الشافعي
فاضافة الى البعض كذا
الى الكل فلهذا يعق كله لهم
ان الاعناق اثبات العتق
وهو قوة ملكية واثباتها
بازالة ضد ها وهو الرق
الذي هو ضعف ملكي
وهذا لا تجزى ان فصله كاطلاق
والعفو عن القصاص
ولا يحنيفة لان الاعناق اثبات
العتق بازالة الملك
ازالة الملك لان الملك
والرق حق الشريعة وحق العتق
وهو يقتصر ما يدخل تحت
المشتركة وهو ازالة العقد كحق
والاصل ان التعرف يقتصر على موضع
الاضافة والتعدي الى ما ووش
فمردود على التجزى ش اى لا يجل عدم
التجزى هم والملك تجزى ش فزال ملكه عن البعض الذي عقدهم كافي البيع ش اذ اباغ نصيبه من العبد المشترك يزول ملكه عن البعض
الذي باعه هم والبيعة ش كما اذا وهب نصيبه من العبد المشترك لشريكه يزول ملكه عن البعض هم فحق على الاصل ش وهو ان

وتجيب السعاية
لاحتساب ما يملكه البعض
عند بعد التسليم
بمنزلة الكاتب عنده
من الإضافة إلى البعض
توجب ثبوت المالكية
في كل بقعة المالك بعد
منعه فلهما بالليلين
بأنه مكاتب إذا هو ملك
بين الأرقبة والسعاية
كبدل الكتابة فلهان
يستطيع وله خيار
ان يعتقه لأن المكاتب
قابل للعتق غير ان
إذا انجر لا يرد إلى الرقبة
استقاطا إلى أحد
فلا يقبل الفسخ بخلاف
الكتابة المقضوية
عقد يقال ويفسخ
وليس الطلاق والعفو
عن القصاص حالة
موسطة فانتباه
في الكل ترجيح الاستولاد
مقر عنده حتى الاستولاد
ففيه من مدبرة
يقتصر عليه

التي لا توفى على موقوف الامانة وهم تجيب السعاية لا ابتداء من اليه البعض عند العبد من معنى ما يخرج بالاعتاق اذ ان بعض المكاتب
تجوز منسوبة اليه البعض عن العبد فتجيب السعاية ولا استعانة ليوجر ويؤخذ قيمة نصفه من الاجرة وتعتبر قيمة في المال ليست في بعض
هم بمنزلة الكاتب عند وشى اى عند ابي حنيفة وقيل قوله بمنزلة الكاتب غير جيد لان ذلك للمولى ثابت في المكاتب وهو عبد
بالق عليه وهم فمقتضى البعض ان ملكه البعض فليس هو فغير المكاتب بل الجيد ان يقال سقط ملكه واستحق الحرية بغير عوض وجب
بان ما هو بمقتضى بمنزلة الكاتب لا يجوز فيه ولا عتقه ويخرج إلى العتق بالسعاية والكاتب يخرج اليه اذ البديل هم لان الامانة
ش اى اضافة الاعتاق هم إلى البعض لوجب ثبوت المالكية للعبد في كل شى باعتبار العتق هم وبقاء الملك في بعضه بمنزلة
عن ثبوت المالكية ابتداء الرق في الكل باعتبار العتق هم فلهما بالليلين شى لان زوال الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية
في الكل باعتبار العتق لان لا يخرجى وبقاء الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية باعتبار الرق فقد جتمع في العبد ما يوجب ثبوت
المالكية في الكل ما يوجب بقاء الملك في الكل العمل بالليلين لكن بان يجعل مكاتباً وهو قوله بمنزلة مكاتباً اذ هو وشى اى المكاتب
هم مكاتب الأرقبة شى يعنى مملوك رقبة كالمستعبد ويجوز ان يكون المعنى هو مقتضى البعض ملكه لا لاجل السعاية مملوك رقبة كالمكاتب
ويجوز ان يكون معناه اضافة العتق إلى البعض لوجب ثبوت المالكية في الكل كما هو قوله بقاء الملك في البعض ينعكس كما هو قول
ابى حنيفة فلهما انه حر مملوك رقبة كالمكاتب عمل بالليلين واذا كان المستعبد كالمكاتب هم والسعاية شى يكون كبدل الكتابة
فله شى اى للمولى ان يستعيده لغيره ان يحق له لان المكاتب قابل للاعتاق بخلاف شى بذا جواب عما يقال لو كان بمنزلة المكاتب
كان رقبة اذا عجز اجاب بقوله غير ان اى المستعبد لو عجز لا يرد إلى الرق لان استقاطا لا إلى أحد شى الاستقاط لا إلى أحد ليس فيه
معنى المعاوضة لانها تحقق بين اثنين واذا لم تحقق بين فيه المعاوضة هم فلا يقبل الفسخ بخلاف المكاتب المقصودة شى
فانه استقاطا من المولى إلى المكاتب افراد على تفصيل بديل الكتابة فكان فيها معنى المعاوضة هم لا يصدق يقال ويصح شى كما هو
على صيغة الحصول من الاقالة وهو الفسخ وفي بعض النسخ لانه استقاطا لاجل المعنى بخلاف المقصودة فان الاستقاطا فيها إلى اهل وهو
وقت اوا بديل الكتاب هم وليس في الطلاق الفسخ جواب عن قولهم ومما كان الطلاق والفسخ هم عن القصاص شى وتقرير الجواب به
انما ثبت العتق في الكل لا مكان العمل بالليلين لوجوه حالة متوسطة شى بين الحرية والرق وحي الكتابة ليصار اليها وليس
في الطلاق والعتق حالة متوسطة هم فثبت ان في الكل ترجيحاً للمدبر شى على البيع هم ولا سيما ما تجوز عند وشى اى عند ابي حنيفة
وبه جواب عن قولهم والاستيلاء وتقريره ان الاستيلاء يخرج عن عتق ابي حنيفة هم حتى لو استولد لغيره من مدبرة فغيره عليه شى اى
على نصيب المستولد يعنى انما ولدت الامانة المدبرة من جليلين ولدوا فادعاه احداهما نصيب نصف الجارية اى ولد ونفسها مدبرة فخرج
على انما لو ابا العتق نصف الشريك من الثلث ونصف الآخر من الجدة مولاد الولد منها وفي رواية كتاب الولاد ونصف الولد لكانا

وليس للولد عليه ولا وعليه نصف قيمة العبد بدينه اليوم ولد لان الولد في الظاهر منها وقد انف كذا ذكره خمس الاسماء البسيطة في الشامل
 في قسم السقوط هم وفي القصة ش جواب عما يقال لو كان الاستيلاء وتجزي الاطراف في القصة تقدير الجواب انما لم تجز في القصة لان السقوط
 هم لما ضمن نصيب صاحب الاستيلاء ومكبر الضمان فكل الاستيلاء وش ابي كما استيلاء القصة بالضمان ضار كما هو متولد بجارية فكل الاستيلاء
 عنه غير تجزهم واذا كان العبد من شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق ش ابي عتق نصيبه عتق وانما قال عتق وان كان العتق التجزى
 بالاتفاق لما اراد رد كل ملكة في نصيبه فبالاثر ابي قال الحكماء عتق ابي عتق لعتق لزد والملك العتق وملك الشريك ايضا مع بقاء الرق
 في كل العبد عنه ابي حنيفة لا ثبت شئ من العتق به فلان كان ابي العتق هم موسر شريكه اليان ان شاء عتق وان شاء ضمن شريكه نصيبه
 وان شاء استسقى العبد ش ذكرا المصنف ثلاث خيرات كما ذكر في البسوط وفي القصة خمس خيرات ان كان موسرا ان شاء عتق وان شاء
 ضمن ان شاء كاتب ان شاء استسقى ان شاء ورفا داو بر نصيبه نصيبه بر او يجب عليه السعاية للمالك عتق ولا يجوز لان يكون عتقه الى العبد الموت
 وفي هذه المسئلة اقول احدا ما ذكره ابو حنيفة والثاني قولهما والثالث قول بيته بن ابي عبد الرحمن انما العتق شئ سنة كان باذن
 شريكه او بغيره وفي الرابع قول عثمان بن النضر ان العتق نصيب من عتق ويصحب نصيب من لم يعق على حاله ولا ضمان على العتق وهو مروي
 عن عمر واد ابن ابي شيبة والخامس قول الثوري والي شريكه اليان ان شاء عتق وان شاء ضمن لم يذكر السعاية والسادس
 قول زفر بن رباح ان العتق موسر او موسر او الساع ليعق الباني من الالسليين وهو قول ابن سيرين انما عتق قول
 المالك يقوم عليه نصيب شريكه ومنه ما لا يعق كالعقود لاجله وان شريكه عتق نصيبه ليس له ان يسكه فبقا ولا ان يكاتبه
 ولا ان يدره ولا ان يبيعه وان عتق عن التقويم عتق العتق او العبد يطل والكله ليس يسكه بالرق ان كان العتق موسرا فالباني
 فيق تبعه الساكت او يكاتبه او يدره او يسكه فبقا سواء السيرة او بما لا يعلم الا لعل العبد قبله عن السلف التاسع احوال الشافعي
 وهو ان العتق ان كان موسرا فقوم عليه نصيب شريكه وهو حر كما عين عتقه مولاه وان كان موسرا عتق عتق وبقى الباني مملوكا
 تبعه المالك كيف شاء العاشر قول ابي حنيفة في الولاء ان شريك من العتق ويستسعه وهو قول الحسن البصري وحماد بن ابي سليمان
 والثوري وعندهما العتق وول المستسعه وهو قول ابراهيم النخعي واما الشعبي ابن شبرته وابن ابي ليلى المادمي وشريكه لو كان العتق موسرا
 لعق نصيبه تجز او مسدا فاعتق ابي حنيفة وعند المالك حقيقة حاله الا ان اجل وانما في عشر قول المالك ان كان العتق موسرا ليعق نصيبه
 يردى قيمة نصيب شريكه وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي عتق في الحال الثالث عشر احوال الشافعي لان الحال موقوفة فاذا ادى
 بنين اذ عتق كل الرابع عشر العتق يسري بالارث عندنا بالامان من الشافعي وبعض المالكية لا يسري ولا يضمن لما شخ
 لو كان المشترك رهنا يسري عندنا وبين الشافعية خلاف فيه السادس عشر لو دس عتق نصيبه يسر
 عندنا وعند الشافعية خلاف فيها فان ضمن شئ من الشريك ان ضمن العتق كبر التمس

وفي القصة لما
 ضمن نصيب
 صاحبه بالامان
 ملكه بالفضل
 فكل الاستيلاء
 واذا كان العبد
 من شريكين
 فاعتق احدهما
 نصيبه عتق
 فان كان موسرا
 فشره ملكه بالخيار
 ان شاء
 عتق وان
 شاء ضمن
 شريكه فدية
 نصيبه وان
 شلوا استسقى
 العبد فذل
 ضمن

رجع المتفق على العبد
والولاة للمعتق وان اتفق او اثنى
فالولاة بينهما وان كان المعتق
معهم فالشريك بالخيار ان شاء
لمعتق وان شاء استسعى العبد
والولاة بينهما في الرجوع
وهذا عند المجتهد لا وقال
ليس الا الضمان مع اليسار
والسعاية مع الاعمال ولا يرجع
المعتق على العبد والولاة للمعتق
وهذه المسئلة بتنى على حرفين
احدهما تجزى الاعتاق وعدمه
على ما بيناه والثاني ان يسار
المعتق لا يمنع سعاية العبد
عنده وعندهما منع لهما في
الثاني قوله عليه السلام في
الرجل يعتق فصبه ان كان غنيا
صنم وان كان فقيرا استقى حصة
الاخر قيمته والقسمتان في الشركة
وله انه احتسبت ولاية نصيبه
عند العبد فله ان يصنعه
كما اذ هبت الريح بثوب من
والقصة في صبغ غيره حتى ان صبغ
فصبغ الثوب قيمته صبغ الاخر
موسر كان او معسر لما قلنا فكذا
هي سائر الا ان العبد فقير فيستسعى

هم رجع المتفق شش كبره انهم على العبد والولاة للمعتق ان اتفق شش اي الشريك هم او استسعى شش اي العبد فلو لا ان بينهما شش اي
الشريكين هم وان كان المعتق معهما فالشريك باليسار ان شاء اعتق ان شاء استسعى العبد والولاة بينهما في الرجوع شش اي في صورة الاعتاق
وصورة السعاية وهذا شش اي المذكور هم قول ابى منيفه وقال شش اي ابو يوسف ومحمد ليس لشش اي للشريك الساكن
هم الا الضمان مع اليسار شش اي مع يار المعتق هم والسعاية شش اي ليس له الا السعاية هم مع الاعمال شش اي مع اعداء الشريك هم و
لا يرجع المعتق على العبد شش اي لا يرجع باضمن ان العبد لا يجب عليه السعاية عند باضمن اليسار عند ابى منيفه يرجع عليه لانه اداء الضمان
تمام تمام الساكن فكان الساكن انما العوض منه بالاستسعاء فكذلك كان للمعتق الرجوع عليه بما اوى هم والولاة للمعتق شش كبره ان
هم و هذا المسئلة شش المذكورة اي رجوع المعتق على العبد وعدم الرجوع عند اداء الضمان هم بتنى على حرفين شش اي الصليين في خبرين
هم احد هاش اي احد الطرفين هم تجزى الاعتاق وعدمه شش اي وعدم التجزى هم على ما بيناه شش اي عند قوله في اول الباب
واصله ان الاعتاق تجزى منه الى آخرهم والثاني شش اي الحرف الثاني هم ان يار المعتق لا يمنع سعاية العبد عند شش
اي عند ابى منيفه هم وعند ما يستسعى شش السعاية بين وجه الحرف الاول وشرع هنا في بيان الحرف الثاني بقوله هم لما في الثاني
شش اي لابي يوسف ومحمد في وجه الحرف الثاني هم قوله عليه السلام شش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يعتق
نصيبه ان كان غنيا ضمن ان كان فقيرا شش اي العبد في هذه الاثر شش هذا الحديث اخبره الاسامة عنه عن حيد بن عروة عن قتادة عن شش
هناك عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق ثقتا فله ان يفتقهما في عبد فله ان كان له مال فان
لم يكن له مال يستسعى العبد فخر شقوق عليه به الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم الامر بين شش اعني خلاص العبد وسمايته بين المالكين
اعني يار المعتق واعمالهم والقسمتان في الشركة شش فلا يكون الشريك الساكن سعاية العبد مع يار المعتق هم وله شش اي ابى منيفه
هم انه منسب اليه نصيب شش لفتح الهمزة على الجاء الفاعل قال السفاني كذا كان بقية ما يجزى قوله لا يغيره الرفع فاعل منسب هم عند العبد فله
ان نصيبه شش اي نصيب العبد حاصل المعنى ان ياله نصيب الشريك الساكن اعني عند العبد فكان الساكن ان نصيب العبد شش
نصيبه عند الا ان العبد فقير لم يكن القول بنصيبه فوجب الاستسعاء هم كما ان بيت الميرج ثوب انسان والقصة في صبغ غيره حتى اصبغ
فعلى صاحب الثوب قيمته صبغ الاخر موسر كان او معسر لما قلنا شش يريد به قوله وله انه منسب اليه نصيبهم فكذا بهما شش فله ان ينفع
رب الثوب العبد فله ان ينفع العبد المعتق هم الا ان العبد فقير فيستسعى في شش نصيبه كذا في ما ينسب اليه فله ان ينفع العبد فله ان ينفع
لانه هو الذي ورطه فعاد كالعبد المرحون فانه يرجع على الراهن بما سعى وادب بان عسر والمعتق شش وجب الضمان عليه الساكن فله
يسمى العبد والعبد انما سعى في بطل قيمته والية وقد سلم ذلك فلا يرجع على احد سجان المرحون فان سمايته لم يثبت في بطل قيمته بل
في الدين انما ثبت في ذمة الراهن ومن كان محرا على قضاء دين في ذمة الغير من غير التزام من جهة ثبت له الرجوع عليه كما سفي

على صاحبها لا حسارة وانما يدعى
 عليه السعاية ولا يتبرأ
 ولا يسمى لمعصية لانه يدعى
 الضمان على صاحبها ليساره
 فيكون مبرزاً للعبد عن السعة
 والولاء موقوف في جميع
 ذلك عند هما لان كل واحد
 معها يحمله على صاحبه وهو يتبرأ
 عنه فيبقى موقوفاً الى ان ينقضي
 على اعتاق احدهما ولو قال احد
 الشريكين ان لم يدخل فلان
 هذا الذي اعدنا فهو حر وقال
 الاخر ان دخل فهو حر فمضى
 العبد ولا يدعى كل واحد
 النصف وسعى لهما في النصف
 وهذا اعتدلى حنفة والى يوسف
 وقال محمد بن يسع في جميعه لانه
 المقتضى على سقوط السعاية
 بمجهول لا يمكن القضاء على
 المجهول فصارك كما اذا قال
 بغيره لك على احدنا الف درهم
 فانه لا يفتقر بشئ للجهالة كذا
 وأما انما يفتقر لسقوط نصف
 السعاية لانه احد هما كاف
 يقين ومع التيقن سقوط النصف
 كيف يقضي بوجوب الكل لهما
 فترفع بالشيوع والتوزيع كما اذا
 احد عبدين لا يعينه بغيره فلهما
 قبل ان تذكر البديان وتبالي
 التوزيع فيه على ان اليسار هل
 عيتم السعاية ولا يجمعها على
 الاختلاف الذي سبق
 ولو خلفا على عبدين
 كل واحد منهما احد هما

على صاحبها لا حسارة ولا يتبرأ
 عليه السعاية ولا يتبرأ
 ولا يسمى لمعصية لانه يدعى
 الضمان على صاحبها ليساره
 فيكون مبرزاً للعبد عن السعة
 والولاء موقوف في جميع
 ذلك عند هما لان كل واحد
 معها يحمله على صاحبه وهو يتبرأ
 عنه فيبقى موقوفاً الى ان ينقضي
 على اعتاق احدهما ولو قال احد
 الشريكين ان لم يدخل فلان
 هذا الذي اعدنا فهو حر وقال
 الاخر ان دخل فهو حر فمضى
 العبد ولا يدعى كل واحد
 النصف وسعى لهما في النصف
 وهذا اعتدلى حنفة والى يوسف
 وقال محمد بن يسع في جميعه لانه
 المقتضى على سقوط السعاية
 بمجهول لا يمكن القضاء على
 المجهول فصارك كما اذا قال
 بغيره لك على احدنا الف درهم
 فانه لا يفتقر بشئ للجهالة كذا
 وأما انما يفتقر لسقوط نصف
 السعاية لانه احد هما كاف
 يقين ومع التيقن سقوط النصف
 كيف يقضي بوجوب الكل لهما
 فترفع بالشيوع والتوزيع كما اذا
 احد عبدين لا يعينه بغيره فلهما
 قبل ان تذكر البديان وتبالي
 التوزيع فيه على ان اليسار هل
 عيتم السعاية ولا يجمعها على
 الاختلاف الذي سبق
 ولو خلفا على عبدين
 كل واحد منهما احد هما

وكان

على ما عليه ولا يصحاحي مختلف
 عليه السائر والاعسام
 ولا يسي للمط بالروضاع
 الضمان على
 فيكون مبتدأ بحواب بين العلم
 والوكلاء هو وهو ظاهر الزاوية
 ذلك عند الحكم بين اربعة
 منها يجهل بها اذا قال لغيره كل
 عنه فيبقي موهوم ملك للآخر
 على اعتقاد الامر بملكه وان بدا
 الشريك بغيره اشتري نصفه ثم
 هذه الالاب لصفة الآخر
 الا حرام
 وقال لا يجزي بالخير
 العبد ولا
 من الالاب لا يظفر
 النصف و
 صبيته وان شاء
 وهذا عند
 من فيمنه لا حتم
 وقال محمد بن
 المقض عند
 مجهول لان حنيفة لا كان يبا
 المجهول فذم السعاية عند قالوا
 لغيره لثبتي لالاب نصف
 فانه لا يفتقر لغيره لثبتي
 واما انما هو من اشترى نصف
 السعاية لا
 بقين منه فلو صار عليه عند
 كلف يقضي وقال لا يضره اذا كان
 ترتفع بالثبته اذا اشترى نصفه
 احد عبده كل فلو ضمن لثبته
 قبل ان يترك لوجه قيد كراهه اذا
 التزم بغيره فبنيته ثم يترك احد
 بين السعاية الاخر وهو موسر
 الاختلاف من فلما ساكت ان يضمن
 ولو خلا فاشبهه فلو لا يضمن للمعتق
 كل واحد من المعتق ثلث قيمة
 ثلث اذ ان يضمن

لم يسطر الضمان بالرضي ذكره واذا في يوسف علماء الدين العالم في طريقه المالك قال الاكل قوله وهو من انما يجوز ان يكون جوازا على
 انما كان الرضي سقط للضمان اذا لو كان ضمان تلك فلا يصفط به كما لو استول احد الشريكين الماتية باذنه فانه
 الا يسطر الضمان لانه ضمان تلك وجوب الجواب ضمان انما هو في ظاهر قوله حتى يخلف باليسار والاعمار ولا يخلف الجواب بين العلم وعده
 ش ابي بين ان يعلم انه يوه بين ان لا يعلم هم وهو ظاهر الرواية ش ابي عن ابي حنيفة واخره ظاهر عن رواية الحسن بن زياد
 عنه باذنه ان لم يكن عالما به لانه لا يكون ابينا وقال ابو الياقوت في شرح المباح الصغير ذكره ابو يوسف في الامالي اذا كان الشريك لم يعلم
 فاشترى من غيره لثبته او لغيره لثبته لان البيع قد تميز القبط كما اذا اشترى عبدا فاعقده احد بهما لم يقبض كان الآخر الى
 ابا و نقضهم لان الحكم يدور على التبع ش ابي لان سقوط نصف في الضمان يدور مع كونه مشاركا في السبب ذلك لا يخلف بالعلم وعده
 هم كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو ملك الامر ولا يعلم الامر ملكا ش ابا فانه الامر لم يكن للامر ان يضمنه شيان كان غير راض
 لانه باشره لثبتي وهو الامر وان يدرك الا يضمن فاشترى نصفه ش ابي نصف الابن اراد ان رجلا اشترى نصف ابن رجل
 ثم اشترى الابن نصفه الاخر وهو موسر ش ابي والحال ان الابن موسرهم فلا يضمن بالابن ان يضمن الابن لانه راضى باضافته
 ش ابي الا يضمن لرضي باضافته لثبته وان شاء ش ابي الا يضمن هم الابن في نصف قيمته لا اعتبار بالثبته عند ابي عن الان
 وراش ابي هذا الحكم عند ابي حنيفة لان ليار المتق لبيع السعاية عند ش ابي عند ابي حنيفة وقد علم ذلك فيما تقدم هم
 وقال اش ابي قال ابو يوسف ومحمد لا يضر له ش ابي للا يضمن لثبتي لالاب نصف قيمة لان ليار المتق يبيع السعاية عند
 ش وقد علم من الايضنا فيما تقدم وما سئل هذه المسئلة ان الابن يضمن في هذه الصورة في قوله جميعا لان الرضي لم يوجد من الشريك لعدم
 مشاركتهم مع الابن فيما هو عليه للمعتق وقد اتفقوا في الضمان وتعلقوا في الجراك كما ذكرنا ومن اشترى هم نصف ابنه وهو موسر فلا ضمان
 عليه عند ابي حنيفة وقال لا يضمن ان كان موسر ش وهذه المسئلة من سائل المباح الصغير او من الما نصف بقوله هم ومعناه
 اذا اشترى نصفه من يملك كله ش ابي كل الابن فلا يضمن لبا لوم شيأ عنده ش ابي عند ابي حنيفة لانه رضى باضافته لثبته لانه
 فيما هو عليه للمعتق وعند ما يضمن لانه البطل نصيبا لثبته لالعاق وقد بقوله من يملك كله لانه اذا اشترى نصيبا لثبته لثبته لثبته
 لساكت لانفاق كما في المسئلة المتقدمة والوجه قد ذكرناه اشاروا الى قوله لانه البطل وله ان يرضى واذا كان العبد من ثلثة نفر
 احد هم وهو موسر ابي والحال انه موسر ثم اتفقه الاخر وهو موسر ابي والحال انه موسر هم
 فان ابا والضمان ش انا قال ارادوا بغيره المبيع على سبيل التعليل هذا لان المعتق لا يربى الضمان ولا يربى الضمان الا لساكت
 والدبر بكبره لبا لوم فلما ساكت ان يضمن الدبر بش كبره لبا لوم ولا يضمن المعتق والدبر بكبره لبا لوم يضمن المعتق ثلث قيمته بدبره
 ابي ثلث قيمة العبد حال كونه بدبره ولا يضمنه ش ابي ولا يضمن المعتق هم لثبته الذي من ش بيان ذلك ان قيمة العبد

وسقط اختياره في غير ما
المساكن سيما فعله في
المدرسة وامتدت هذه المقتضيات
ان يضمن المدير لكونه
الصانع ضمان معقولة
اذ هو الاصل حتى جعل الغصب
ضمان معاوضة على اصلها
وامكن ذلك في التدبير
لكونه قابلا للنقل من ملك
الى ملك وقت التدبير ولا
يمكن ذلك في الاختلاف لانه
عند ذلك مكاتب او حر
على اختلاف الاصلين كان
من ههنا المكاتب بفضله
حتى يقبل الانتقال فلهذا
يضمن المدير لكونه
يضمن المقتضى تلك القيمة
مدبر لانه افسد عليه
نصيبه مدبر او الضمان
يتقدر بقيمة المتلف
وقيمة المدبر بلثا قيمته

المعاوضة لكونه يتجزأ منه وسقط اختياره في غير ما
شخصه فانما يتم به المدير والحق العتق شئ يعني ان كل واحد منهما سبب الضمان فممن ان شئ اى للمساكن هم ان يضمن المدير
ا يكون الضمان ضمان معاوضة او هو الاصل شئ اى ضمان المعاوضة هو الاصل في الضمان لان الضمان يقتضى ان يصير الضمان
لما لا يضمن ذلك الا في ضمان المعاوضة لاني ضمان الجبائية واما في ضمان المدير ضمان معاوضة حتى جعل الغصب ضمان معاوضة
على اصلها شئ وقال الكاشاني الدليل على ان الغصب ضمان معاوضة سلة الماذون وهي ان اقراره بالغصب يصح ايضا اقراره
بالضمان الا بان في غير ما العتق واذا كان الاصل في الضمانات ضمان معاوضة في الغصب مع انه عدوان ففي الاعاق وفيه شئ
اولى فلا تترك هذا الاصل اى ضمان الجبائية الا في الضرورة يجوزهم واما في ضمان المعاوضة هم في التدبير شئ اى في ضمان التدبير
هم لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير ولا يمكن ذلك شئ اى النقل من ملك الى ملك هم في الاعاق لانه عند ذلك
شئ اى عند الاعاق هم مكاتب او حر شئ اى بعض النسخ لانه عند ذلك مدبر هم على اختلاف الاصلين شئ يعني ان يتق بعض العبد
بمكاتب عذلي حفيظة وعند جابر عليه دين وقال الامام جلال الدين ابن المصنف قوله مكاتب احر على اختلاف الاصلين غير مستقيم
لكونه قوله هم ولا بد من معنى المكاتب شئ نتيجة لانه عند الاعاق ليس بمكاتب لحر وانما يصير كذلك بعد الاعاق واستسعى عذلي حفيظة
وان كان بمنزلة المكاتب الا انه لا يفسخ بالعجز ولا بالتفاسخ وانما يصح ان يقال لانه عند ذلك مدبر وقال الاكمل للمساكن حتى الاستسما
بمنزلة المكاتب كما ان فيه في البيان كذلك على ما في في هذا الكتاب في سلة الثابت والحاج والدخل لان للمولى حق بيان الاجاب
في كل واحد من الثابت والحاج فادام الحق البيان كان كلاما حراما من وجوبه فكان الثابت كالمكاتب فلهذا ما دام
حق السعاية في المدير كان بمنزلة المكاتب اما ان الكتابة تقبل الفسخ فقد تقدم في فصل كفارة الظهار وانما تنقض بتقصي الاعاق فكذلك
تفسخ بالزنى والابن رضي المكاتب هم بفسخه حتى يقبل الانتقال فلماذا شئ اى فلا جمل كون المدير عن الاعاق غير قابل للانتقال
هم يضمن المدير شئ اى يضمن للمساكن المدير كسيرة الباء هم ثم المدير ان يضمن المقتضى ثلث قيمته شئ حال كونه هم مدبر الا شئ اى ان
المقتضى هم افسد شئ اى على مدبرهم نصيبه شئ حال كونه هم مدبر شئ اى نصيبه الذي هم الضمان بتقدير قيمة المتلف شئ مني منها كان قيمة
ما تلف يلزم ذلك هم قيمة المدير بلثا قيمته فنان شئ حيث كونه فنانا قد جاز ان يك عند قوله لا يضمن المقتضى ثلثا لانه من ومنه
قيمة المدير بثلثا فالتأخر قال البلخي قيمة نصف القن لانه يتقنع بالملك على وجهين لمعينه وببدله فالاقتضاء بببدله فالتأخر
لمعينه بان كذا في النوازل وقال بعضهم تمام قيمة القن وقال المصدر الشهيد في غير سديد وذكر الامام السعدي في فوائد قيمة لا قيمة
وقد مر وقال بعضهم قيمة قيمة المدير في غير كسيرة هم هو مدبره من حيث احرار القن كذا في التمنية والفتاوى الصغرى وقيل لابل عن
اهل المرو اى العلماء لوجوبه وابعده بكم شئ اى هذا المدبر يجب انما هو وقيل يقوم ما كانت النافع التي تفتوت بالمدبر والبلخي احرار مدبر

وما نخدم للغرض من الحقيقة
بالأشياء المنكر استسعى
لجارية في نصف قيمتها تترك
حرة وسبيل عليها لهما أن
لما لم يصدق صاحب القلب
أقر المقر عليه كانه استقر لها
فصار كما إذا الخ المشرى على
البائع انما عتق البعير قبل البيع
فيجعل كانه اعتق كذا هذا
فيمنع الخدمة ويعمل المنكر
على ملكه الحكم فيخرج الى الأمان
بالسعاية كام ولد الثمن اذا
سلمت ولا يحنيفة كان
للقروض من كانت الخدمة
كلها المنكر وكذلك كان نصف
الخدمة فيثبت ما هو لليقين
وهو نصف ولا خدعة للشرع
الشاهد والاستسعاء كانه
يتبرع عن جميع ذلك بدوى
الاستيلاء والامان والأقرار
بامومية الولية ضمن الأقرار
بالنسبة من الأمر لم يبرئ
بل لا فلا يمكن ان يجعل للمركب
والكائنات ولد بين ما فاعقها
حد ما هو موثر فلا ضمان
عليه من الحقيقة
اجتمعت نصف قيمته لان ماله
ام ولد غيرة وموتة مستوفقة
عن ما على ما الأسس بيني عن
من السائر اود ناهي كفاية انتهى
وجهد قوايم انها تنقسم الى اقسام
واجبة ولا يستقر ما هو ولا مستقر

هم ما الداخل فهو مقبول لما دار الايجاب الثاني فيه شيء اي بين الداخل هم وبين الثابت وقد اسما بالثابت منه الذي هو
بالايجاب هم فكذا يصيبه كل شيء يعني الربع هم وبهاش اي ابو حنيفة وهو يوسف بن يعقوب لان ما ذكرناه من ان
والثاني واثر بين الداخل والثابت هم وقضية النصف شيء اي قضية هذا الدور ان يكون بينهما التصفية لاستواء
وإنما نزل اي الربع في حق الثابت لاستحقاق النصف بالايجاب الاول كما ذكرنا من ان اي عند قوله لان الثاني في وايضه
وبين الداخل فنيصف اسه كعمل بينهما النصف هم ولا استحقاق الداخل من قبل شيء اي من قبل ذلك هم فثبت فيه
النصف شيء اي ثبت في حق الداخل النصف حاصل هذا بالايجاب الثاني في ما يريده الداخل فثبت ولو اريد به الثابت
فيقول الباقي منه ولا يتقيد بالداخل في حال دون حال فثبت في حق النصف بيننا فيقول نصف الداخل هم قال شيء في حق النصف
صرف ان كان القول منه شيء اي فان كان القول المذكور من المولى هم في المرفق قسم الثلث يعني في المرفق اذكرهم
وشرح ذلك ان يجمع بين سهام المتقدي سبعة اسما شيء ومما لا يعبد الثلاثة سبعة لان المتقدي وميتة والورثة فثبت
من الثلث فيضرب كل بقدر وميتة هم على قولها شيء اي على قول ابي حنيفة وابي يوسف هم لا يجعل كل قبضة على اربعة
شيء اسهم هم لما جئنا الى ثلثة الاربع فقول فيقول من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخرين شيء فيقول انما داروا بالداخل
والثاني هم من كل واحد منها سهمان فيبلغ سهام المتقدي سبعة والثلث في مرفق الموت وميتة شيء وهو ميتة وهم وانما الثلث
فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل كل قبضة على سبعة اسهم شيء فاذا كان الثلث سبعة وثلثا واربعة شيء
ويبلغ المال احدى وعشرون فيقول من الثابت ثلثة شيء اسهم هم في اربعة شيء اسهم هم في اربعة شيء وبها الخارج والداخل
هم من كل واحد منها سهمان شيء اي يتقدي سهمان هم ويسمى شيء اي كل واحد منهم في ثلثة اسهم فاذا كانت وبعث
اسهام الثلث والثلثان شيء لان سهام الوفايا سبعة وسهام السعيا اربعة عشرهم وعند مجيء كل قبضة على ثلثة فيقول من
الداخل عند شيء اي عند مجيء سهمهم فنقصت سهام المتقدي سبعة وسام جميع الال ثمانية عشر شيء فيخرج فيضربهمين والثابت
ثلاثة اسهم والداخل سهم فكان سهام الوفايا ستة فاذا كانت الثلث ستة كان جميع المال ثمانية عشر لاسهم والداخل ثمانية
امر شيء يعني ليعلم ما هو الخارج فيقول من سهمان ويسمى في اربعة والثلث فيقول من الثلاثة ويسمى في ثلثة والداخل فيقول من
سهم ويسمى في ثلثة فكان نصيب السعيا وهو نصيب الورثة اثني عشر اسما وسهام الوفايا ستة هم ولو كان هذا شيء اي
هذا الكلام هم في الطلاق شيء في ستة الزيادة يخرج بها هو عليها وموتة رجل له ثلث استوفى من خمسة بدو ثلث شيء في كل
سهم فقال الامر من سهمان كما طلق ثم خرجت واحدة منهن وخلفت للثالثة فقال احدكم طلق ثم خرجت واحدة منهن
ودخلت الثالثة فقال احدكم طلق هم ومات الزوج فترك الالبان فطاس مع الزوجة بوس من مائة شيء فثبت من سهمان

واما الداخل فثبت في قول الماد
ثاني بنية وبين الثابت وثالثا
الثابت منه الربع ككل الثلث نصيب
الداخل هو بنية لان ما ذكرناه من ان
وقضية النصف انما نزل الى الربع
في حق الثابت لا يستحقاق النصف
بالايجاب الاول كما ذكرنا ولا
الداخل من قبل شيء اي من قبل ذلك
قال فان كان القول منه شيء
في حق الثلث فثبت في حق النصف
ان يجمع بين سهام المتقدي سبعة
عن قولهم انما جئنا الى ثلثة الاربع
لما جئنا الى ثلثة الاربع فقول فيقول
من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخرين
من كل واحد منها سهمان فيبلغ سهام
المتقدي سبعة والثلث في مرفق الموت
وسبعة ويخرج فيضربهمين والثابت
ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك
ذلك فيجعل كل قبضة على سبعة
وجميع المال احدى وعشرون فيقول
من الثابت ثلثة ويسمى في اربعة
ويخرج من الباقي سهمان ويسمى في خمسة فاذا
تأملت وجهت اسهام الثلث
والثلثان وعند مجيء كل قبضة
على ستة لانه يتقدي من الداخل
عنده سهمهم فنقصت سهام
بسمهم من سهمان كما طلق ثم خرجت
واحدة منهن وخلفت للثالثة فقال
هذا في الطلاق ومن غير ذلك
ومات الزوج فترك الالبان فطاس
من سهمان فخرجت واحدة منهن
فثبت من سهمان ومن غير ذلك

بأنه الخبير في تعيين الثابتة والدخالة إثبات في أن موقع الطلاق البائن على الدخالة كان له الجارية في تعيين الثابتة والثابتة
 بالكلام الأول هم ومن قال لعبدية أحدكم كما سدر فباع أحد بها أو ماتت شي أي أحد بها أو قال له شي أي أحد بها
 هم أنت حر بعد موت في عنق الآخر شي وهذه من سائل الجاح الصغير صورتها فيه محمد عن يعقوب بن أبي حنيفة في رجل قال لعبدية
 أحدكم كما حر ثم باع أحد بها قال لعنك الآخر وإن مات أحد بها عنق الآخر وكذا لو قال لا امرأته أحدكم كما طلق ثم ماتت أحد طلق
 الآخرى وقال الحاكم الشهيد في الكافي لو قال لعبدية أحدكم كما حر ثم مات أحد بها أو فكل أو بعه أو برهنه أو وبره عنق الباقي هم لا يلزم
 مولا للعنق أصلا بالموت شي فان قيل فيشكل بما إذا قال لا يئمه أحدكم كما أتيتي أو أم ولدتي وماتت أحد بها لم يتعين الحرية
 والاستنباط في الجينة ذكره الزمخشري قلنا ليس هو إلا ما بعينه بل الجارية يجوز أن يخرج من هذا عن الجارية وأثبت فيجوز إلى بيان الكو
 ثاما الأثناء فلا يصح إلا في الجارية وفي سلكنا أنها يتحقق الآخر بعد الموت لأن البيان الأثناء من وجه وإظهار من وجه فصح البيان
 في فعل تخيل الأثناء وأثبت لا يتحمل الأثناء فتعين الآخر للعنق كذا في الأبيات ثم البيان ثبت مر ساجد ولا لا فلا الأول
 كقولنا أنكرت أن يكون هذا حرفا باللفظ الذي قلت أو يقول أنت حر بذلك العنق أو يقول غفك للعنق الأثناء والثالث
 كما إذا باع أحد بها مطلقا بشرط الخيار لأحد البائنين ولو باع سبيعا فاسدا أو فاسدة الشترى على ما ذكره في شرح الطحاوي
 بحقه الفقه لا يلزم فيه على ما ذكره في فتاوى الولول الجي أو كاتب أو ورواها بين أو آخر فانه يكون بيانا في هذا كله أو استخدم
 أحد بها أو قطع به أحد بها أو جنى على أحد بها لا يكون بيانا في قوله كذا في شرح الطحاوي وإن عتق أحد بها عتقات فالتحقق
 هذا باعتقاده وذلك باللفظ السابق وإن قال عتبت بالعنق باللفظ السابق صدق في القضاء كذا في شرح الطحاوي
 هم عتق من جهة البيع شي أي لم يبق العبد محلا للعنق من جهة الذي قال أحدكم كما حر فتعين الآخر هم للعنق من كل وجه
 بالتدبير شي أي لم يبق العبد محلا للعنق الملتزم من كل وجه بالتدبير لأن المدبر استثنى الجزية هم فتعين الآخر شي ولا يلزم
 ولا يلزم قصد الوصول إلى الثمن والتدبير البقاء الانتفاع إلى سواه والمقصود أن ثنائيا للعنق الملتزم شي أي
 المقصود البيع وهو الوصول إلى الثمن والمقصود بالتدبير وهو البقاء الانتفاع إلى الموت كلما ثنائيا للعنق الملتزم البيع
 لا يلزم من إثبات أحد بها عدم الآخر فلا ثبت الثنائي للعنق في أحد بها ثم تعيين الآخر ولا لا وكذا إذا استولد أحد بها
 لعنق شي أي وكذا لعنق الآخر للعنق إذا علقته منه وأما قيدنا بالعلوق لأن مجرد الوطئ ليس ببيان عند أبي حنيفة
 في العنق كما سيجي إنشاء الله تعالى لعبد هذا لعنق إن أراد بها ما قال في التدبير وهو عدم بقاءها للعنق من كل وجه لا يستلزم
 لأنها استحققت الحرية وبقاء الانتفاع إلى الموت هم ولا فرق بين البيع الصحيح والفساد مع القبض أو بدونه شي أي أو بدونه
 القبض في البيع الفاسد لأن تعرفت الذي تخشع في الكمال يوجد في الكلام والمطلوب شي أي والبيع المطلق عن الخيار

ومن قال لعبدية أحدكم
 حر فباع أحد بها أو مات
 أو قال له أنت حر بعد موت
 عتق الآخر لأنه لم يبق محلا
 للعنق أصلا بالموت وللعنق
 من جهة بالبيع وللعنق
 من كل وجه بالتدبير فتعين
 الآخر ولا لا بالبيع قصد
 الوصول إلى الثمن وبالتدبير
 البقاء الانتفاع إلى سواه
 والمقصود أن ثنائيا
 للعنق الملتزم فتعين
 له الآخر دلالة وكذا
 إذا استولد أحد بها
 للعنقين ولا فرق
 بين البيع الصحيح والفساد
 مع القبض وبدونه المطلق

و بشرط ان لا يترادف للاحد للثاني فدين لا يطلق جواب الكتاب اراد بالكتاب الجامع الصغير لغيره فلو قلنا و هو انه قصد الوصول الى الثمن في
 لا يطلق جواب الكتاب
 والمعنى ما قلنا والعرض
 على البيع ملحق في المحظوظين
 الى يوسف واهله
 والتسليم والصدقة
 والتسليم بمنزلة البيع
 لانه تمليك وكذا
 لو قال لا مواته
 طالق ثم مات احد هما
 لما قلنا وكن الوطى احدهما
 لما بنيت لو قال لامتيه احدكم
 حرة ثم جامع احدهما لم يفتق الا
 عنده الى حليفته وتلا يفتق
 لان الوطى لا يحل الا في الملك
 واحد فصاحرة فكان بالوطى
 مستيقنا ذلك في الموصوفة
 الاخرى لو والى بالفتق كما في
 الطلاق وتدان الملك قائم في الموطوءة
 لان لا يباح المنكحة وهي معينة
 فكان وطئها حلالا فلا يحل
 بيانها لهن اقل وطئها على
 من هبها لانه لا يفتق به ثم يقال
 الفتق غير نازل قبل البيان
 لتعلقه به يقال نازل في المنكحة
 فيظهر في حق حكمه

او بشرط ان لا يترادف للاحد للثاني فدين لا يطلق جواب الكتاب اراد بالكتاب الجامع الصغير لغيره فلو قلنا و هو انه قصد الوصول الى الثمن في
 لا يطلق جواب الكتاب
 والمعنى ما قلنا والعرض
 على البيع ملحق في المحظوظين
 الى يوسف واهله
 والتسليم والصدقة
 والتسليم بمنزلة البيع
 لانه تمليك وكذا
 لو قال لا مواته
 طالق ثم مات احد هما
 لما قلنا وكن الوطى احدهما
 لما بنيت لو قال لامتيه احدكم
 حرة ثم جامع احدهما لم يفتق الا
 عنده الى حليفته وتلا يفتق
 لان الوطى لا يحل الا في الملك
 واحد فصاحرة فكان بالوطى
 مستيقنا ذلك في الموصوفة
 الاخرى لو والى بالفتق كما في
 الطلاق وتدان الملك قائم في الموطوءة
 لان لا يباح المنكحة وهي معينة
 فكان وطئها حلالا فلا يحل
 بيانها لهن اقل وطئها على
 من هبها لانه لا يفتق به ثم يقال
 الفتق غير نازل قبل البيان
 لتعلقه به يقال نازل في المنكحة
 فيظهر في حق حكمه

بسم الله الرحمن الرحيم

والجارية لزوجها بما لهما اذا
 مطرة حين ولد بها وسقط
 في حال وهو ما اذا ولدت الجارية
 او لا لعدم الشرط فيعتق نصف
 كل واحدة منهما ويسعى في النصف
 اما الغلام يرق في الحالين فلهما
 يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام
 هو المولود او لا واكثر المولود الجارية
 صغيرة فالقول قوله مع البين
 لا تكار ولا شرط العتق فان حلف
 لم يعتق واحدا منهم وان لم يعتق
 الام والجارية لان دعوى الام حرة
 الصغيرة معتدة بكونها فقرا محض
 فاعتبر النكاح في حقها فعتقوا ولو
 الجارية كيدية ولم ينع شهاد المشد
 بما لها اعتقت الام بكونها مختصة
 دون الجارية كان دعوى الام غير
 معتدة في حق الجارية الكبيرة وصحة
 النكاح تنفي على الدعوى فلا ينع في حق
 الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة
 لسبق ولادة الغلام والام سائلة ثبتت
 حق الجارية بكونها مولودا لاما قلنا
 والعتق على العلم بما ذكرنا لا لا
 على فعل الغير هذا القدر نفي ما ذكرنا
 الوفا في كفاية المتفق قال في سبيل
 على رجل له اعتق احد عبدين لهما
 باطلة عند ابى حنيفة رها الا ان كان
 في وصية استوصى بالذكور في العتاق
 وان شهد انه طلق احد عبدين جازت
 الشهادة ويجوز الرجوع بغير ايمان
 وهذا بالاتفاق وقال ابو يوسف
 ومحمد لا تشهد في العتق مطلقا
 واصل هذا ان الشهادة على عبدين
 لا تقبل على غير دعوى العتق عند
 ابى حنيفة وعندهما تقبل في الشهادة
 على عتق الامه وطلاق المنكوحه
 من غير دعوى بالاتفاق والمستد معرفه
 وان كانا دعوى العتق طاعة لا تصح
 مسته الكذا لان الدعوى الجهرية لا تصح
 فلا تقبل الشهادة وعندهما لا تقبل
 تقبل الشهادة وان الغلام المدعى
 با في الطلاق مدعى الدعوى لا ينع
 في الشهادة لانه المستد بشرط فيها
 شهيدان لا يعتق واحدا من اصفية

شئ استيقن الام بالشرط هم الجارية على ان يثبت الجارية بكونها مولودا لاما حرة ميمون ولدتها وترق شئ
 اي الام في حال وهو ما اذا ولدت الجارية او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منهما ويسعى في النصف اما الغلام يرق
 في الحالين فلهما يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا واكثر المولود الجارية صغيرة فالقول قوله مع البين
 شئ اي القول قول المولى مع البين على العلم هم النكاحه شرط العتق فان حلف لم يعتق واحدا منهم وان لم يعتق الام
 والجارية لان دعوى الام حرة الصغيرة معتدة بكونها مختصة فاعتبر النكاح في حقها فعتقوا ولو الجارية كيدية ولم ينع شهاد المشد
 بما لها اعتقت الام بكونها مختصة دون الجارية كان دعوى الام غير معتدة في حق الجارية الكبيرة وصحة النكاح تنفي على
 الدعوى فلا ينع في حق الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة لسبق ولادة الغلام والام سائلة ثبتت حق الجارية بكونها مولودا لاما قلنا
 والعتق على العلم بما ذكرنا لا لا على فعل الغير هذا القدر نفي ما ذكرنا الوفا في كفاية المتفق قال في سبيل على رجل له اعتق احد عبدين لهما
 باطلة عند ابى حنيفة رها الا ان كان في وصية استوصى بالذكور في العتاق وان شهد انه طلق احد عبدين جازت الشهادة ويجوز الرجوع بغير ايمان
 وهذا بالاتفاق وقال ابو يوسف ومحمد لا تشهد في العتق مطلقا واصل هذا ان الشهادة على عبدين لا تقبل على غير دعوى العتق عند
 ابى حنيفة وعندهما تقبل في الشهادة على عتق الامه وطلاق المنكوحه من غير دعوى بالاتفاق والمستد معرفه وان كانا دعوى العتق طاعة لا تصح
 مسته الكذا لان الدعوى الجهرية لا تصح فلا تقبل الشهادة وعندهما لا تقبل تقبل الشهادة وان الغلام المدعى با في الطلاق مدعى الدعوى لا ينع
 في الشهادة لانه المستد بشرط فيها شهيدان لا يعتق واحدا من اصفية

الصل

لا يقبل عند أبي حنيفة ان لم يكن الدعوى شرط فيمنش اي في حق الماتة الواحدة هذا كما صوره نقض على ابي حنيفة ودفوعه
 بقوله لا انما يشترط الدعوى للماتة تنفي من تحريم الفرج فتاها الطلاق ش ومضى قوله ان يفتن من تحريم الفرج ان العلق او اصل
 انما هو ان يكون الوطى بعد زنا او عرض بان عتق العبد الممنع من تحريم استرقاقه وذلك العتاق من العتق او من العتق
 انما هو فيه عن الدعوى والجواب ان لازم عتقها من اعظم الكبار ولازم عتق حرته لم ينعى عليها الشرع فضلا عن ان يكون من
 الكبار عرفا لتسوية عليها خطأ هم والعتق الممنوع لا يوجب تحريم الفرج عند ش اي عند ابي حنيفة هم على اذكاره ش يعني بقوله
 ان الملك قائم في الموطوعة ولهذا مل عليها فصار كالشهادة على عتق احد العبدين ش ان الشهادة فيه باطلة عند كلام
 هم وهذا كلام ش اي هذا الذي ذكره كلام اذا شهد ش اي الشاهد ان في صحة ش ان يمتدح الراجح ان الحق احد عبد سيد
 اما اذا شهد انه عتق احد عبد سيد في مرض موته او شهد على تدبيره ش اي على انه وبر احد عبد سيد في صحة او مرضه ش فان
 هذه الشهادة لا تقبل في القياس ولا تقبل في الاستحسان وهو ممتنع لولا هم وادار الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة لا تقبل
 لان التدبير شيئا ما وقع وصية ش يعني سواء وقع في حال الصحة او في حال المرض هم وكذا العتق في مرض الموت وبينه والخبر
 في الوصية انما هو الموصي وهو معلوم ش لان تنفيذ الوصايا على الميت كان الميت يد بالقديراهم وعند خلف ش اي ومن الموصي
 هم وهو الموصي او الوارث ش فقبل الشهادة هم ولان العتق في مرض الموت ش هذا دليل ثان بوجه الاحتكام ش يعني
 بالموت فيهما ش اي في العبدين هم فصار كما ينبغي فصار عتقنا ش لانه اوجب العتق في احد هما في حال خبره عن البيان
 فكان ايجابا لهما ولذا ليعتق نصف كل واحد منهما هم ولو شهد العبد موته انه قال في صحة احد كما هو قد قيل لا تقبل ش
 هذه الشهادة هم لانه ليس بوصية وقد قيل يقبل للشيوع ش اي شيوع العتق فيها فكان كل منهما ختمنا شيئا
 فكانت دعواهما صحيحة وهي تقتضي قبول الشهادة او انما قال بلفظ قيل لانفسه عن اصحابنا وكما في المتن فلهذا في قال
 فخر الاسلام البرزوقي في شرح المجامع الصغير وان شهد العبد موته انه قال في موته وصحة مد كما حرر فانفس فيه وتختلف فتاها
 في قول ابي حنيفة ان الطريق هو الوصية لم يقبل بهنا وان الطريق هو اتياع قبلت بهنا والصحيح ان يقبل بهنا وان تكون على
 بعلمين فتعدي باحد جهاد الله اعلم

باب الحلف بالعتق اي هذا باب في بيان حكم الحلف بالعتق واللفظ بكسر اللام مصدر من حلف بالعتق حلفا والحلف
 ان يجعل العتق جزاء على الحلف بان يعلق العتق شيئا ولما كان العلق قاضيا في السيد اخرا التعليق عن التخيير هم ومن قال اذا
 هذه الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر ليس بمملوك ش يعني زان الحلف هم فاشترى مملوكا ثم دخل فعتق ش اخر من عليه يجب
 ان لا يعتق عليه الا بشئ به بعد العتق وان قال يومئذ لانه ما انصاف العتق الى الملك ولا الى السيد فكان لما لو قال العبد الغير

لا يقبل عند ابي حنيفة لان
 لم يكن الدعوى شرط خافه لانه انما
 لا يشترط الدعوى لما ان يتضمن
 من غير الفرج فتاها الطلاق والعتق
 الممنوع كما هو جسيم عتق الزم عند
 على ما ذكرناه فصار كالشهادة
 على عتق احد العبدين وهذا
 كله اذا شهد في صحة على انه
 لعتق احد عبديه اما اذا شهد
 ان عتق احد عبده في مرض موته
 او شهد على تدبيره في صحته
 او في مرضه واداعا الشهادة
 في مرض موته او بعد الوفاة
 فقبل الاحتكام لان التمسك
 حتما وقع وقم وصية وكذا
 العتق في مرض الموت وصية
 وانضم في الوصية اما هو الموصي
 وهو معلوم وعنه حلف
 وهو الموصي او الوارث وكان
 العتق في مرض الموت يثبتم
 بالموت فيها فصار كل واحد
 منها ختمنا متعينا ولو شهد
 بعد موته انه قال في صحة
 احد كما هو قد قيل لا يقبل
 ليس بوصية وقبل يقبل الشيء
باب الحلف بالعتق
 ومن قال اذا دخلت الدار
 فكل مملوك لي يومئذ فهو حر
 وليس بمملوك فاشترى مملوكا
 ثم دخل فعتق

من غير قربة وفي الاستقبال بقربة ليس هو من وقال صاحب النهاية وهذا القدر يخالف رواية اهل النعمانية انهم يشتركون في المال
والاستقبال قال الاكل من طاهر بغير رخصه بل قاله صاحب النهاية وقال الحكمي قيل لا ذكره في الكتاب فقال لا يجب الوضوء فيه وذكره في كتاب
الوضع لا يضر وهو ايضا لا يضر في المستقبل في الامور التي هي فوجب ان يكون الفعل للمال ان الاصل ان يكون لكل معنى لفظا على ما ذهب
ان يكون للمال بقية لما نشأت في الزاد وفي المحيط الملك ان كان حقيقة للاستقبال الا ان هذا المال شرعا كما في الشهاده ووعدها كما يقال
ملك كذا او يملكه كذا كانه حقيقة في الحال في الذخيرة مصنعة فعل للمال حقيقة وهو من حيث الغرض بعد اختلاف عبارات الشارع في المال
حتى ان ليس للمال عينة سوى هذا بجملة الاستقبال كما في الشهاده وبلى وكما نصحت للاستقبال في فوكا تزوج واسا فو قال الازدي
قال بعضهم في شهادته تقرير صاحب النهاية بخالف روايته نحو لانه قال الملك للمال حقيقة الى قول اوسون واهل النعمانية ان المصانع غير
بين الاستقبال والمال قلت لا نسلم الموافقة لان كونه للمال حقيقة لا يدل على ان كونه للاستقبال ليس بحقيقة لان الشتركة يدل على كل
واحد من العيين سبل الحقيقة لكنه سبل البديل فيخرج احدهما بالليل اذا وجد وقد وجد ما عند الاطلاق دليل على ارادة المال لان
المال موجود فلما لم يرد المستقبل المعدوم فهو هو انتهى كلامه قلت اراد بقوله قال بعضهم في شهادته صاحب النهاية وقال الاكل وقال
بعض الشافعيين واراوه الازدي ثم ساق كلام الازدي الى قوله المعدوم فهو هو ثم قال قول قول المصنف وكذا يستعمل
من غير قربة ياتي قول هذا الشارع لان الشتركة لا يستعمل في احد العيين لونه الا بقربة وليس النعمانية مجتمعين على ان المصانع غير
بل منهم من قال انه حقيقة في الاستقبال مما في المال منهم من ذهب الى كس ذلك لعله مختار المصنف لبيان انهم فيكون بطلان
ش اى فيكون مطلق الحكم للمال كان الجزاء حرة المملوك في المال مضافا الى اليد والحد فلا ينادى بالشرع بعد اليقين بل قال كل مملوك
الملك او قال كل مملوك في فهو بعد موتى ذلك مملوك فاشترى خريش اى مملوكا آخرهم فالذي كان عنده وقت اليقين ببراءة الاخر
ببراءة اى ليس به بطلان بل هو به بغير جازله ان يبيعهم وان مات ش اى المولى هم عقابن الثالث ش شتركة فيهم وقال
ابو يوسف في النوادر ان كان ملكه يوم الحلف ش اى بطريق التدبيرهم ولا يفتق استعدا لى بيعة ش لان اللفظ حقيقة للمال وهو
فلا يجوز ان يكون غيره مضافا الى هذا ش اى على هذا الحكم اذ قال كل مملوك لى اذا امت فهو حرش اى لى يكون الذي
عنده يوم الحلف ببراءة الذي اشتراه بعد ليس ببراءة اى لاني يوسفهم ان اللفظ حقيقة للمال على انما يش عند قوله
سلسلة للمال اى قوله بعد اليقين فملا يفتق ببراءة اى باللفظ المذكورهم باسلكه لى ببراءة اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى
اى الذي في ملكه يوم الحلف ببراءة الاخرش وهو الذي يملكه اليقين وهو ما ش اى لاني صيغة ومجموعهم ان هذا ش اى قوله كل
لكم وقوله كل مملوك في فهو حرش اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى واما ببراءة اى
بعد موتى حتى اعترفت الثالث ش في الموجود عند الحلف بالاتفاقهم وفي الوصايا يعتبر الحالة المتطورة اى المنة لغيرهم والمال في المنة

من غير قربة وللوسنة
بقربة سين او سوف يكون
مطلقا للمال كان الجزاء حرة
المملوك في الحال مضافا الى
ما بعد القدر فلا يفتق ببراءة
بعد اليقين لوقال كل مملوك
او قال كل مملوك حر بعد موته
مملوك فاشترى مملوكا اخر فاشترى
عند وقت اليقين بعد موتى
بعد موتى ملك متعلقين اشترى
وقال ابو يوسف في النوادر
يقول كان ملكه يوم الحلف
ولا يفتق ما استنفاد
بعد مئنه وعلى ذلك كل مملوك
الى اذامت فهو حر لان اللفظ
حقيقة للمال على مئنه فلا
ما يملكه وله اصابه هو
مدرادون الاخر ولهما
ان هذا الجواب عني
واحصاؤ حتى لا يبرس
الثالث وفي الوصايا
تعتبر الحالة المتطورة
والحالة الراضية

قال ولو علق
عقده باداء المال
صهره صكه ما ذل
وذلك مثل ان
يقول ان اديت
الى الف درهم
فانت حر ومعه
قوله هم ان يتيق
عند الاداء
من غير ان يصير
مكاتباً لانه صهر
في تعليق العتق
بالاداء وان
كان فيه معنى
في الانتهاء على
ما ينبغي انشاء
الله تعالى وانما
ما دون ذلك غيبة
في الاكساب بطيئة
الاداء منه
وهو اداء التجارة
دون التكدس
فكان اذ ناله ذلك
واجزأه مال جبره
الحاكم على نفسه
معنى الاجابة
وشارعاً فيقول
قابضاً بالقبضة

بازدوان لم يجز يجب على العبد قيمة قبضته كذا لو ائتمن على غرض غير عيه معلوم الجنس بازدوان كان موصوفاً بقبضة العبد وان
الحكم موصوفاً بقبضة العبد من ذلك فان كان باقية قيمة العبد على المولى على القبول كما في المهر ولو ائتمن على قبول الجنس بان قال انت حر على ثوب
ليقتل فليزيمه قيمة مثله لان جهالة الجنس تمنع صحة البذل كما في المهر واوصى فاستحق من يد المولى ان كان غير مبيته في العقد فعلى العبد
مثله لانه لم يجز عن الذي هو موجب العقد وان كان شيئاً في العقد وهو عن احوال غايه يرجع على العبد بقيمة نفسه عن بل يمينه
ابن يوسف وقال كخرج بعتية لمستحق فخلى هذا الخلفاء فاذ باع نفس العبد بيمينه بيارية ثم خفت المبارية او ملك قبل التناهي فمما
يرجع بعتية العبد وعنده يرجع بعتية المبارية وفي الكافي لما كره ان يخلو في المال فاقول قول العبد بيارية اقامت في الناسل قال
المولى ففتك على يوسف وقال العبد على كره فاقول العبد يرجع بيمينه لان العبد لو اكره اصل المال كان القول قوله فكذا لك مبيته
واليمين للمولى قال في الناسل اختارنا في قدر المال فاقول للمولى باليمين للعبد لان القول في أصل العقد وكذا لك في مبيته
هم قال لو علق عقد اداء المال مع شيء اى قال القدرى هو طلق الرجل غرق عبده باداء المال مع عتق فالتحقق قبل الاداء
ولا يحتج فيه الى قبول العبد ولا يرد به رد للمولى اية يبيد قبل الاداء كما في التعليق بسبب الشرط هم وصار يشي اى العبد ما دون
شيشي في الكسب لاداء المال هم وذلك شيشي اى غايته باداء المال هم مثل ان يقول ان اديت الى الف درهم فانت حر
وسنة فوامع شيشي اى معنى قول القدرى هم ان شيشي اى ان العبد لم يعتق عند الاداء شيشي اى اداء المال المشروط هم من
غير ان يصير مكاتباً شيشي لا يثبت له احكام المكاتبين حتى لو ات تركه ينافي له لاداء لاداء ولا يردى عنه ولو ات المولى
فالعبد يرقى يورث منه في يد من اكسبه ولو كانت امته قوله ثم ادت لم يعتق عبداً ولو علق المال وابراؤ المولى لم يعتق
ولو كان مكاتباً كان الحكم على مكسبه اذ كره في المبيع هم لانه شيشي اى لان قول المولى ان اديت الى الف درهم فانت حر
يرجع في تعليق العتق لاداء وان كان فيه معنى السامعة في الانتهاء شيشي اى عند اداء المال هم على المقتضى ان كسبه
بعد مخطوط عند قوله ولما انه تعليق نظر الى اللفظ وسامعة نظر الى المقصود هم وانما صار اذ ناله لاداء غيبة في الاكساب
بطلية الاداء سنة ومراوده التبارك شيشي بمعنى من التبرغيب في الاكساب لانها هي المشروعة عند الانتهاء والتكديش شيشي لانه بدل
مروجه والتكديش في الاصل لفظ فارسي وسناد السؤال من الناس والدوران فيه هم مكان شيشي اى حقه على اداء المال هم اذ ناله
ولاد شيشي اى من حيث الدلالة لان مراوده التبارك ولا يمكن من ذلك الا بالاذن امر سجا واما دلالة هم وان احضر المال شيشي اى
وان احضر العبد المال الشرط هم جبروا لما كسبه شيشي اى ان المولى هم على قبضته وعتق العبد شيشي لانه قام بالشرط عليهم ومعنى الاجابة فيه
شيشي اى في هذا الموضع هم وفي سائر الموقوف شيشي كائناً من كان وبدل المانع وبدل الكسبة وما يشي اى ان المولى هم قابضاً
بالقبضة شيشي اى رفع اليد والمولى وقال الحكماء في شرطها ان لو يرد به كونه قبضته هو قول الناسل ان يكون معنى الاجابة في القبض

هم على الحق بهم شيك يكون القبول اليه في المال لان ايجاب التدبير في المال لا يوجب المال لقيام الرق من ان
المولى لا يوجب على عبده وينا صيحا هذا قول ابى يوسف على ذكره صاحبنا بناس من نوادر شجر الدر لو كان قد قال انت مدين على الحق بهم
قال ابو حنيفة ليس القبول الساعة ولا ان يجيء فاذا مات المولى وهو في ملكه وقال فقلت اذا العتق تمت قال ابو يوسف ان لم يقبل حين
قال له ذلك فليس ان يقبل بعد ذلك ان قبل كان مدين او عليه الا ان اذ مات السيد قالوا اش اى قال المتأخرون من شائخنا
هم لا يفتق في مسألة الكتاب ش اى في مسألة الجامع الصغير وى قوله انت حر بعد موتى على الحق وى هم وان قبل بعد الموت
بالمعققة ان ش قال التمر شى او الوصى فان ائتمنوا فاقضى هم لان الميت ليس من اهل العتاق وهذا صحيح ش اى قول
الشائخ صحيح انه لا يفتق بالمعققة الوثيرة بناء على انه ايجاب ضمان الى بعد الموت واليه الوجوب بشرط الايجاب فبعد موت الميت
بشروط التدبير فانه ايجاب في الحال الا الهية ثابتة والموت شرط والا الهية ليست بثابتة بشرط عند ذلك لو قال ان دخلت الدار
فانت حر فوجد الشرط وهو مجنون وقال الازارمى ولما فيه فطر قد مناه وهو قوله فيما تقدم فان قبل بعد الموت بمعنى ان يفتق
لكلام صدر من الابل سفا قال الى المحل وان كان الميت ليس من اهل العتاق الا ترى ان الايجاب نزل بموت العبد الموت كما
لكلام صدر من الابل وان كان من ذلك فليس من اهل الايجاب لانه ثابت بالقبول عليه ايضا ان القول لا يفتق بالحيوة
واذا لم يفتق القبول بعد الوفاة الا باعتاق واحد منهم اى من الوثيرة او الوصى ليكون معتبر العبد الوفاة ايضا فلا يفتق فائز ابو
القول بالقبول بعد الموت هم قال من اعتق عبده ش اى قال محقق الجامع الصغير ومن اعتق عبده هم على حقيقة الركنين
تقبل العبد عتق ثمات ش اى المولى او العبد كما بين في آخر السلسلة هم من باعته ش اى ساعة البدل هم فعليه قيمة نفسه
في الركنين حنيفة وابى يوسف كلا وقال محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين ش هذا الذى ذكره قول ابى حنيفة اخر وقوله الاول
كقول محمد كذا ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وقول زفر والشافعى كقول محمد وخدمته البيت المعروف بالناكر
كذا ذكره الحاكم الشهيد فى الكافي وشرح المسئلة ما قال فى شرح الطحاوى لو قال لعبده انت حر على ان محمد بنى اربع سنين
فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فخذ ابى حنيفة وابى يوسف عليه قيمة نفسه
محمد عليه قيمة نفسه عند جميعها قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدمته ثمات فعلى قولها عليه ثمانية اربع قيمة نفسه على قول محمد عليه
ثمات سنين وكذا لو مات العبد وترك الا يقضى من اى قيمة نفسه عندها وعند محمد يقضى قيمة الخدمة وقال فى الشامل فان مات المولى
فلورثة قيمة نفسه الا قدر قيمة ما خدم عندها وعند محمد فورا بقى وكذلك ان مات العبد احد من تركه العتق للتفصيل لانه ذكر اولاً
بالعتق وجوب القيمة لكن بى قيمة النفس عندها وعند محمد قيمة الخدمة فقال لبيد ذلكم الا العتق فلانة جعل الخدمة فى يد
معلمته عونها من العتق فباعتق العتق بالقبول ش اى بقبوله فى المجلس قبل التسليم كفى البيع الخدمة لان المولى جعل العتاق

على الف درهم حيث يكون
القبول اليه في الحال لان الجنا
التدبير في الحال لا يوجب
المال لقيام الرق قالوا لا يفتق
عليه في مسألة الكتاب ان قبل
بعد الموت ما لم يعققه الوارث
لان الميت ليس باهل العتاق
وهذا صحيح قال ومن
اعتق عبداً فله من ماله
اربع سنين قبل العتق
عتق ثمرات من سلفته
فعليه قيمة نفسه في ماله
عند ابى حنيفة وروى ابى يوسف
وقال محمد لا قيمة خدمته
اربع سنين اما العتق
فلو نجعل الخدمة
فى ماله معلومة عدداً
فيه مطلق العتق بالقبول

وقد جرد الزمة مخومة ابراهيم سنين كانه
 يصح عودا فصار هذا السقط على
 الف درهم ثمرات الصدح كخوفه فيه
 بنسب على خلاف اخرى في ان من باع
 نفس العبد من سبيل اربيه بعثها نحو
 استحققت ايجاريتها وهلك رجوع
 المولى على العبد بقيمة نفسه عندا
 وبقيمة الجارية عندا وهي مودعة في
 العباء انما يتعذر تسليم الجارية
 بالهولاء ولا يستحق في بيعه
 الوصول الى المدة بموت العبد
 ولكن يموت المولى خضار نظيره لو
 قال لا اخرجك منك على الف
 درهم على ان تزوجها ففعل
 فالتى ان تزوجها فالتى جائز
 على الاخر لان من قال لغيره لا اخرجك
 منك على الف درهم على ان تفعل
 لا يلزمه شيء ويقع العتق عن المائة
 بخلاف ما اذا قال لغيره اطلق
 فمرك على الف درهم على ان
 تفعل حبس العبد كانه لا يملكه
 لان اشتراط المدة على الاخرى
 في الطلاق جائز وفي العتق
 لا يجوز وقد قرئنا من قبل
 ذلك قال اعني اسئل عنى على الف
 درهم والمستل بجاهلها همت
 الا الف على يمينها ومعه من يمينها
 اصحاب القيمة اذ اداها مودعا

المهر

على المدة فكان حاد وخوفه العا بنسبة ثبوت الحكم بحد القبول قبل التباين كما في البيع وقال الا ترى بعد قوله انما استحق للقبض كذا وكذا كمن
 بنى العتق ان يقول انا جوب قيمة النفس بها فلا اهل كذا واما جوب قيمة الجارية عند مخرجها فلا اهل كذا فلم يعرفه اهل الحق الكلام انتهى
 اقلت الذي نفى عليه من الكلام لم يذكر في اثناء الكلام فاقصر على ذكره وقد وجبش اى القبول هم ولزمه مذهبنا اى انهم
 العبد فقيمة المولى اى اربعين لان تسليم عودناش اى لان المدة على اولى المذکور انما يصح عودنا لان المنفعة اعانت حكم المانية بقدر
 ولزمنا اربع مائة درهم فاش اى الاعناق على المدة اذ مات العبد بعد القبول هم كما اذا اعتقت على الف درهم ثم مات العبد
 بعد القبول لان المدة تسلم عودنا من الاعناق كالف فتق في العبد من القبول ثم اذ مات العبد فاطنا في قبض اى في الساية
 الحافضة في الاعناق على المدة في المدة المعاد على خلاف اخرى وى ش اى صورة الساية الاخرى هم ان من باع نفس العبد
 بجارية بعينها ش فقبل العبد هم وقت ثم اخفت الجارية او ملكت ش قبل التسليم هم يرجع المولى على العبد بقيمة نفسه عندا ش اى عند
 اى حنيفة وابل يوسف هم وبقيمة الجارية ش اى ويرجع بقيمة الجارية هم عندا ش اى عند جوبهم وى ش اى ساية ش اى
 منه بجارية اذ اخفت هم مودعة ش في طقتهما المدة بجانك فوضع وبيانها وانه يبايعهم ووجه البناء ش اى اذ كانت الحافضة على
 هم ايش اى ان البان هم كانه يتسلم الجارية بالملك الاستحقاق بعد الوصول الى المدة بموت العبد وكذا المولى ايضا
 نظرا ش اى صار الاعناق على المدة اذ مات العبد او المولى نظير الحافضة الاخرى في ان الواجب عند ختمية المدة ومعه
 الواجب قيمة العبد هم ومن قال لا اخرجك منك على الف درهم على ان تزوجها ش وفي بعض نسخ الجان العتق ذكر لفظ على اهل
 قوله على ان تزوجها وفي البعض لم يذكر لفظ على اذ لو جوب متفاد على المالىين كان ذكر على اول على اى هم ففعل ش كلامه فعل قال الزهر
 هم فالتى ش كلامهم ان تزوجها ش اى ان تزوج الامرهم فالتى جائز ولا شى على الامر لان من قال لا اخرجك منك
 على الف درهم على ان تفعل لا يزمه شى ويقع العتق عن المائة بخلاف اذ قال لا اخرجك منك على الف درهم ففعل حيث يجب الا ان على الامر لان
 اشتراط البذل ش في الماع على المرأة مشروع من غير ان يلزمها شى لان الماع اسقاط محض فلما جاز على المرأة من سلامته شى فلما جاز
 هم على الاجنبى في الطلاق جائز وفي العتق لا يجوز ش كذلك بخلاف الاعناق فان فيه معنى الاثبات ان كان بزيادة الملك لان يحصل العتق
 حكايته كمن ثابته قبل الاعناق فكان ش سنى المعاد فاشترط العتق لا يجوز على غير من علم المعون فلا يجب على الاجنبى الا ان يملك شى بعد ان
 وبذكره سى الاية ان المرأة لا تجزى على تزويج نفسها بعد العتاق لانسامارت الكدة امر نفسها بمنزلة من اعققت شى على ان تزويج
 نفسها منه فقبلت ثم ايت بعد الاعناق لا تجزى على ذلك هم وقد قرئنا من قبل ش اى في باب الماع في مثال طلع الاب اية
 الصغيره على وجه الاستتار في بل الصق على الاجنبى صحيح على الاب اولى هم ولو قال اعققتك شى على من درهم فالتى شى على
 اى قال على ان تزوجها فالتى فالتى ان تزوجهم سمت الف على قيمتها ومهر مثلها فاصاب بقيمة اداها الامر واصاب بالمثل

سج

وبطل عنه شئ اى من الامر لانه لما قال عنى ضمن الشراش انفسا كما قال له انك متى تم اقمه ما هم على اعرف شئ اى فى
 ارجو ان الفهم واذا كان كذلك فمقابل الالف بالرقية ثم اشرش اى من حيث الشراهم والبنش اى وقابله بالبنش هم
 انما شئ اى من حيث انما هم فافهم عليهم شئ اى على الرقية وبالبنش هم فوجبت ثم نرى وجهه سلمه وهو الرقية شئ لانها
 طلت له حيث وقع العلق منه هم وبطل عنه الم سلمه والبنش شئ حيث لم نر وجهه فوجبت فافهم سلمه لم يذكره شئ يعنى في
 الجاح من غيرهم وان ما اصاب قبيتها سقط في الوبة الاول شئ وهو اذا لم يقبل شئ وكذا سقط في الوجه الاول القية لعدم وجوب
 انشنان هم وحى للمولى فى وجه الثاني شئ اى حصة القية للمولى فى الوجه الثاني وببدا اذا قال عنى هم وما اصاب من مثلها كان
 من الالف الى الوجهين شئ اى فيما اذا قال عنى او لم يقبل وقال التمر شئ فان تزوجت فلما امر شئ ما لا يكاد يقيتها امره لانه لم يقبل
 وعن ابى يوسف انه جعل العلق من الالف الى السلام علق منه فكمما جعل قد امره فلما انه عليه السلام مخصوص بالصلح بغيره
 فان ابنت فمما قيمته الالف الشرط فان ذلك هو الواقعة فبذلك علق على ان تزوجها فان فعل فلما امره وان ابى فسلية فقيمة
 باب فى حكم التبرير اى ذلك الكتاب فى بيان حكم التبرير لما فرغ من الاعناق المطلق عن قيد شرع فى الاعناق المقيده بهوات بغير او المكنى منزلة
 للقية والمفرد بمنزلة المطلق والمركب به المخرجه لا محالة وقال التمر اى لما فرغ من العلق الواقع فى حالة الحية شرع فى العلق الوبة
 بعد الموت لان الموت يلو الحيات والى بغير فى اللانته هو النظر فى عاقبة الامر وكان المولى لما نظر فى عاقبة امره وامر عاقبة اخرج عبده
 الى الحرية بعدد فى الشرح هو متفق الواقع عن دبر سن الانسان هم اذا قال المولى له لمؤكده اذا امت فانت حر وانت حر عن دبر
 او انت دبر او قد دبرك حق صار دبر الان هذه الالفاظ مخرج فى التبرير فانه اثبات العلق عن دبر شئ فى الالفاظ
 والتمتعه والديناج الغائله ثلثه انواع احدها الصريح كقولك دبرك وانت دبر وانت حر عن دبر شئ وكذا لا حرنا لك فمؤكده
 او انت حر او عقيق او متفق بعد موتى بصير دبر الانسان فى لفظ ايمى مثل قوله ان مت او ان حدث بى حادث والمراد بالحدث
 الموت عمادة فانت حر وكذا اذا قال مع موتى او فى موتى ووروى هشام عن محمد بن قيس فى قوله انت دبر بعد موتى بصير دبر المال وكذا
 هو قال اخطاك بعد موتى او حررتك والثالث بلفظ الوصية بان قال وصيت لك بربك او بفسك فاكل سواد وكذا هو قال
 وصيت بثلث الى فتخل بقبته فيه لان قبته من جلده لا مكان يومى لثبث قبته هم ثم لا يجوز مبيع شئ اى بيع المديون ولا يثبت
 ولا اخرجه عن ملكه الا الى الحرية كما فى الكفاية حيث لا يجوز بيع المالك بغيره ولا يثبت ولا اخرجه عن ملكه الا بالحرية كما فى الكفاية شئ ولفظنا
 قال عامة العلماء والسلف من المجازيين والثاني من الكوفيين وهو مروي عن عمر وعثمان وابن مسعود بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 وبما قال شريح وتمامه والشورى والا وراعى وهو مذنب الكلى فى الموطأ هم وقال الشافعى يجوز شئ لان بيعته وبه قال محمد بن
 داود وكذا يثبت وصية غيره لا يبيع فى الدين عند الجمهور وعند مالك يباع فى الدين حال حيوة سيده ولو لم يمتهم اى شئ اى لان التبرير

فصل منه كذا قال
 اقتضاء على ما عرفت وانما
 كذلك فقد قابل الالف
 بالرقية بشرع وبالبنش
 نكاحا فانقسم عليهم
 ووجبت حصة ما سلم له
 وهو الرقية وبطل عنه ما قيل
 وهو البنش فلو تزوجت نفسها
 لم يثبت كذا جوابا لما اصاب
 قيمته ما سقط فى وجه
 الاول وهو للمولى فى الوجه
 الثاني وما اصاب من مثلها
 كان من الالف الى الوجهين
باب التبرير
 اذا قال المولى للموكل اذا مت
 فانت حر او انت حر عن دبر
 متى وانت من دبر او قد دبر
 فقد سار به بكون هذه
 الالفاظ عر فى التبرير
 اثبات العلق عن دبر شئ
 لا يجوز بيعه ولا يثبت
 ولا اخرجه عن ملكه الا الى
 كفاية الكتابة وقال الشافعى
 يجب ولا يثبت

فعلق العتق بالشروط
 فلو عتق به الدين لم يبد
 كما في سائر التعلقات
 وكما في الدين والمقيد كان
 التدبير وصية وهي غير
 ماسة من ذلك وكذا
 قوله عليه السلام ان يدبر
 لا يسمع ولا يوجب
 ولا يورث وهو حر
 من الثلث ولا يوجب
 الحرية لان الحرية تنبت
 بعد الموت ولا سبب
 تشجعه سببا في الحال
 اولى لوجوده في الحال
 وعدمه بعد الموت
 وكان ما بعد الموت
 حال بطلان اهلية
 النضر فلو يمكن تأخير
 السبية الى زمان بطلان
 الاهلية تجوز سائر التعلقات

ثم علق العتق بالشروط فلو عتق به الدين لم يبد
 كما في سائر التعلقات وكما في الدين والمقيد كان
 التدبير وصية وهي غير ماسة من ذلك وكذا
 قوله عليه السلام ان يدبر لا يسمع ولا يوجب
 ولا يورث وهو حر من الثلث ولا يوجب الحرية لان
 الحرية تنبت بعد الموت ولا سبب تشجعه سببا في
 الحال اولى لوجوده في الحال وعدمه بعد الموت
 وكان ما بعد الموت حال بطلان اهلية النضر
 فلو يمكن تأخير السبية الى زمان بطلان الاهلية
 تجوز سائر التعلقات
 ثم علق العتق بالشروط فلو عتق به الدين لم يبد
 كما في سائر التعلقات وكما في الدين والمقيد كان
 التدبير وصية وهي غير ماسة من ذلك وكذا
 قوله عليه السلام ان يدبر لا يسمع ولا يوجب
 ولا يورث وهو حر من الثلث ولا يوجب الحرية لان
 الحرية تنبت بعد الموت ولا سبب تشجعه سببا في
 الحال اولى لوجوده في الحال وعدمه بعد الموت
 وكان ما بعد الموت حال بطلان اهلية النضر
 فلو يمكن تأخير السبية الى زمان بطلان الاهلية
 تجوز سائر التعلقات
 ثم علق العتق بالشروط فلو عتق به الدين لم يبد
 كما في سائر التعلقات وكما في الدين والمقيد كان
 التدبير وصية وهي غير ماسة من ذلك وكذا
 قوله عليه السلام ان يدبر لا يسمع ولا يوجب
 ولا يورث وهو حر من الثلث ولا يوجب الحرية لان
 الحرية تنبت بعد الموت ولا سبب تشجعه سببا في
 الحال اولى لوجوده في الحال وعدمه بعد الموت
 وكان ما بعد الموت حال بطلان اهلية النضر
 فلو يمكن تأخير السبية الى زمان بطلان الاهلية
 تجوز سائر التعلقات

تجالات سائر التعليقات شش هذا جواب عما يقال في التدبير لعل شئ من اسبب ما تبا في الحال وانما يكون عند الشرط
فما بال التدبير يخالف سائر التعليقات فاجاب بقوله تجلات سائر التعليقات قال الكاكي هو متعلق بقوله حال بطلان
الولاية لا تصرف الولاية التعريف باقية في سائر التعليقات عند وجود الشرط اما هنا لا تبقى الولاية التصرف بعد موته فلو لم يحل سببا
في الحال بقي كلامه من كل وجه فان قيل فوجود الولاية لم يعلق حال وجود الشرط ليس بشرط لما رآه لو علق الطلاق او العتاق
ثم جن ثم وجب الشرط وهو محبون يقعان فكان التدبير بمنزلة سائر التعليقات قلنا لا لاهلية فيما نحن فيه تبطل من كل وجه
وفي المجنون من وجه فان اهل الملك وزواله قد يكون اهل الايقاع الطلاق والعتاق الا ترى ان الولي زوج له لا يبيع النكاح
ولو باشر هو بنفسه اسباب حرمة المصاهرة ولو ارتد لم يجز له الحوب بثبت الحرمة بينه وبين النكوة وفي الموت تبطل الولاية من كل
وجه الا ترى ان نفس التعليق تبطل بالموت ولا تبطل بالجنون فعلى هذا لا يلزم من عدم شرط مثل هذه الولاية لان المانع من سببية
وتم يعني موجود قبل الشرط لانه العقد نصرا اخر في الحال هم لانه يمين شش يعني لانه لا يصير مينا له في بيعه فاشش ميان
الشرط والمانع من الشرط ان من الحكم المانع من الحكم لا يكون سببا الحكم هم والمانع هو المنة وشرش اي المنع عن
تحقيق الشرط هو المقصود وشرش اي وان المنع من فليد وقوع الطلاق والعتاق شش اي المانع
لو وقعها بضاد وقومها فيكون التعليق سببا في الحال هم واكثر تاثير السببية فيه الى زمان الشرط شش اي الى زمان وقوع
الشرط لقيام الولاية عندهم فافتقر شش اي فافتقر التدبير المطلق وسائر التعليقات هم ولان شش اي ولان التدبير
وصية هذا فرق اخر بين التدبير وسائر التعليقات هم والوصية خلافة في الحال شش لان الموصل يحيل الموصل له خلافا
لعض ماله بعد الموت كالوراثة وانما لم يستتجلا في الحال واعترض ان لو كان وصية ليدل اذا قل المدبر فيه لان
الوصية للقاتل لا يجوز وجاز البيع لان الوصل يجوز له بيع الموصل به ويكون رجوعا عن الوصية وليس الامر كذلك والجواب
عنهما جميعا ان ذلك في وصية ولم يكن على وجه التعليق لان الوصية المطلقة والتدبير ليس كذلك ووجه انتقاض ذلك
ان بطلان الوصية بالنقل وجاز البيع وكونه رجوعا عما يصح في موصل به يقبل الفسخ والبطلان والتدبير لكونه انما لا يقبل
ذلك هم وبطلان اسبب شش تتمه الذي ليس متصل بقوله لانه سبب الحرمة هم وفي البيع والايضا فيه شش اي ايشابه
مثل الية والصدقة هم ذلك شش اشارة الى ابطال التدبير فلا يجوز من قال شش اي القدرى هم للمولى ان يتخير في الوضوء
شش لان التدبير المطلق لا يرسل الملك في الحال وان كانت رامة هم يحل وطها له شش ان يزوجها لان الملك
فيها ثابت له شش اي للمولى هم وبه شش اي وعنى المدبر من ثلث ماله هم هذه التصرفات شش اشارة الى الاستخدم
والاجارة والوطى والترجيح هم فاذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله شش وقال ابن سعود وسرق مجاهد

فجلا من سائر التعليقات
لان المانع من السببية
قائم قبل الشرط لانه
يعين اليدين صانعه والمنع
هو المقصود والله يضاد
وقوع الطلاق والعتاق
وامكن تأخير
السببية الى زمان الشرط
لقيام الولاية
عندهم فافتقر
وصية والوصية خلا
في الحال كالوراثة
وابطل السبب لا يجوز
وفي البيع وايضا فيه
قال ولا حولي ان يستخدم
ويجوز وان كانا صا
وطها وله ان يزوجها
لان الملك فيه ثابت
له وبه يستفاد ولاية
هذا التصرفات فاذا مات
المولى عتق المدبر
من ثلث ماله

لما رويانا وكان التدبير حجة
لأنه نبع ممضات الى وقت
الموت والمحكم غير ثابت
في الحال فينفذ من اثنت
حتى لو لم يكن له مال غيره يسع
في تلبية وان كان على المولى
دين يسع في كل قيمته
لتقدم الدين على الوصية
ولا يمكن نقض العتق
فيجب ديمته وولد المبررة
منه وعلى ذلك نقل اجماع

الصحيحة ثم وان على التدبير
بموته على صفة مثل ان يقول
ان من مرضي هذا لا وسفر
هذا آ من مرض كذا فليست
ويجوز ببيان السبب
في الحال التردد في تلك
بمطلق المقتضى كائن الاحالة
مات المولى على الصفة التي ذكر
عنى كما يقتضى المبرر من
لا ثبت حكم التدبير في اخره
من اجزاء حيزه لتحق تلك الصفة
فيه فلهذا اعتبر من التمسك
المقيدان لوان مات المستر او

وسعيد بن جبير يفتي من راس المال جبهتان زفر واليثة بن عبد الله الدنيا اشارة الى حديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما لان التدبير وصية لانه تبرع ايضا الى وقت الموت والحكم هو الموقوف غير ثابت في الحال ونقد من الثلث حتى ولم
يكن له مال غير شئ اى غير التدبير في ثلثه وان كان عن المولى دين حتى في كل قيمة لتقدم الدين على الوصية
لا يمكن نقض الموقوف شئ يعني فتمت فوجب رقيمة التي سميت له سم وولد التدبير تدبير شئ هذا اللفظ والقدر
في مختصره وعامة النسخ ههنا بالتأنيث في المضاف اليه وهو الصواب في بعض النسخ بالتذكير قال الاثر
وليس يصح لان ولد العبد المدبر لا يخلو اما ان كان من امه او حرة فان كان من امه يكون رقيقا لمولاه ولا يكون مدبرا
كاتبه وان كان من حرة يكون حرا نجلا ما اذا كان ولد من امه مدبرة فانه يكون مدبرا اتباعا لأمه لان لا وصية
للقارة في اللاحات تسرى الى الاولاد ولذا اشرح في الشامل بالتأنيث وقال وولد المدبرة بنت له الماروي عن
عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان ولد المدبرة مدبر وكذلك في فتاوى الولوالجي حيث
قال وولد المدبرة بنت له الماروي والحرة وهذا اذ بينا وقال الشافعي لا يدخل الولد في تدبيره يوم ولد ذلك شئ اى كولد المدبرة
مدبرا من نقل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ لانه روى انه وصم ابن عثمان رضي الله تعالى عنه
في اولاد مدبرة فقضى ان ما ولدته قبل التدبير وما ولدته بعد التدبير مدبرا قال ذلك بمضمر من الصحابة من غير ظلال
وان علق التدبير بوطء على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او سفري هذا او من مرضي كذا فليس مدبرا ويجوز
بيعه لان السبب لم يقع في الحال التردده في ملك الصفة شئ لانه ربما يرجع من ملك السفير من ملك المولى
م نجلا المدبر المطلق لانه يعلق عتقه مطلق الموت شئ وهو كائن لاحالة تحقيقه ان اعلق به او كان على خطر الوفا
كان معنى السين قد عرفت ان صفة كونه ميئنا يمنع من السببية وما اذا كان امره كائنا لاحالة لم يكن في معنى السين وكان سببا
فان قيل او لم يقع السبب في الحال ففي اى وقت يقع فان اعتقد بعد الموت فليس بحال الميت لايجاب وان العتق قبله فكيف
يجوز بيعه فالجواب انه موقوف من فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر بعهده شئ اى معنى قول القدر
عتق من الثلث سم لانه ثبت حكم التدبير في اخر جز من اجرة حياته لتحقيق تلك الصفة منه فلذا شئ ايضا لثبوت الحكم في
اخر جز من اجرة حياته من غير من الثلث ومن لم يقد شئ اى من جملة التدبير للقديم ان يقول ان مت الى سنة او عشر سنين
حراما ذكرنا شئ اى التردد في الصفة من نجلا اذا قال مسلمية مسنة فانت حروم لا يعيش اليه شئ
الى ذلك الوقت من في الغالب شئ يكون مدبرا ما لا يكافى لاحالة شئ وهذا الذي ذكره رواية الحسن عن
ابي حنيفة في المتفق وبه قال مالك وذكر الفقيه ابو الليث في النور ان رجلا قال لعبدت حران مت الى ابي سنة

قال ابو يوسف هذا موقوف له ان يبيع وقال الحسن بن زياد لا يجوز بيعه لانه علمه لا يمشي الى تلك المدة فصار كانه قال اذمت فانت حر
باب الاستيلاء اى هذا باب في بيان حكم الاستيلاء وهو طلب الولد لفته وام الولد من الاسماء الغالبة على بعض
 من يقع عليه الاسم كالنعم للشراف في الشرع ام الولد لمولاه فثبت نسب ولد من مالك لما او ملك له بعضهما او
 لان الاستيلاء اتباع ثبوت النسب فثبت النسب ثبوت الاستيلاء والا فلا ولما فرغ من بيان التبرير شرع
 في بيان الاستيلاء وعتقه لمناسبة بينهما من حيث ان لكل واحد منهما حق الحرية فحققتها هم اذا ولدت الامة من مولاهما
 صارت ام ولد لا يجوز بيعها **ش** خلافا للبشر بن غياث ودأود ما بعد من الطاهرية واجتوا يارواه ابو داود
 والنسائي وابن ابي عمير حديث جابر بن عبد الله قال لبنا امهات لا ولاد على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر فلما كان عمر رضى الله تعالى عنه ثمانا فانهتيا وذكر ابن خزيمة في المحلى ان بيعا مروى عن ابى بكر الصديق
 رضى الله تعالى عنه وعن ابن عباس وابن مسعود وابن الزيد وغيرهم ثبوت وعنه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه
 عتقت وان كفرته وفجرت رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز واجاب اصحابنا بان عمر رضى الله تعالى عنه
 لما نهي عن ذلك اجمعوا عليه واجتوا ايضا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ايا رجل ولدت امته منه فحقه من دبر منه رواه احمد وابن ابي عمير وهو حديث مشهور تلقته الامة بالقبول قال
 عليه السلام في مارية القبطية ام ابراهيم بن قيس له الا تعتقها قال عليه السلام اعتقها ولدا رواه ابن ابي عمير والدار
 قطني وقال الخطابي وقد ثبت انه عليه السلام قال افا معاينة الانبياء لا تورث ما تركناه صدقة فلو كانت
 مارية مالا لبيعت وصار ثمنها صدقة ثم ولا تملكها لقوله عليه السلام اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدا
ش هذا قاله في مارية القبطية وقد مر الان هم اخبر عن اعتاقها **ش** اى اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتاقها
 مارية هم فثبت بعض مواجبه وهو **ش** اى بعض مواجب قوله عليه السلام حرمة البيع اى بيعا لان الحديث
 وان دل على تجزئة الحرية لكن عارضه ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه وهو المذكور انفا فعلنا بها جميعا
 ومبنى البيع في الحديث الاول والتغير بالحديث الثاني لا يقال محلية البيع معلومة فيها يتبين فلا يرفع الا يتبين
 مثله وخير الواحد لا يوجب لانا نقول الاحاديث الدالة على عتقها من المشاهير وقد انضم اليها الاجماع للاتفاق فوجها
 هم ولا لا الجزية قد حصلت بين لواطى والموطوءة بواسطة الولد فان الماتين قد اختلفا بحيث لا يمكن التميز بينهما
 اى بين الماتين على ما عرفت في حرمة المصاهرة وهى تمنع بيعا وهما لان بيع جزاء حرمة هية حرام هم الا بعد الانفصال
 جواب عما يقال لو كانت اذ الجزية معتبرة بالتبني الحق لان الجزية توجبه وتستم بالتميز بما كان بقوله بعد الانفصال

باب الاستيلاء

اذا ولدت الامة من

موليها فقد صارت

ام ولد لا يجوز بيعه

ولا تملكها لقوله

عليه السلام اعتقها

ولها اخذ عن

اعتاقها فثبت

بعض مواجبه هو

البيع لان الجزية

قد حصلت بين لواطى

والموطوءة بواسطة

الولد فان الماتين قد اختلفا

بحيث لا يمكن التميز بينهما

ما عرفت حرمة المصاهرة

الا ان بعد الانفصال

تبقى الحرة حكما
لاحقيقة تضعف
السبب فاجب حكما
مؤجلا لا مابعدا
وبقاء الحرة حكما
باعتبار النسب وهو
من جانب الرجل
فقد الحرة ثبتت في
حقها لا في حقها
منها ما يملك الحرة
زوجها وقد انشأ
لا يمتنع بولها ويؤت
عق مؤجل يثبت
الحرة في الحال فيمنع
براز البع اخرجها
كذلك الحرة في الحال
يوجب عقها بعد موت
وكن اذا كان بعضهما
لان الاستيلاء لا يغير
فانه فرع النسب فلهذا
قال في طهها واستند
لها واجازتها وتزوجها
لان الملك فيها قائم فاما
المسألة ولا يثبت
ولها لان عقودها
اشافه ثلثت منه وان
تزوجها في ذلك

مبنى الحرة حكما لا حقيقة فضعف السبب فاجب حكما مؤجلا لا مابعدا وبقاء الحرة حكما باعتبار النسب وهو من جانب الرجل ش اي النسب الى الاباء لا الى الامهات هم فكذلك الحرة ثبتت في حقهم ش اي في حق الرجال م لان في حقهن ش اي في حق الامهات قوله فكذا الحرة تحت الرأية بالحار لا بالبحيم وهذا نتيجة ما تقدم فلماذا ذكرنا بقاها يعني ان الحرة لما كانت باعتبار مخرج ان الحرة وقعت في حقهم حتى اذا ملكت الحرة زوجها وقد ولدت منه لم يمتنع ش اي الزوج م بولها ش اي بول الوتر هم بولها حتى ثبتت في الحرة في الحال فيمنع جواز البع واخراجها الى الحرة في الحال فوجب بولي م وكذا اذا كان بينهما ما يملك ش اي في اذ كانت الحرة شريكة بين اثنين فاستولوا احداهما يكون كل الجارية ام ولد له لان الاستيلاء لا يغير في النسب فاجب حكما ش وبول النسب لا يمتنع في ذلك فروع وهو الاستيلاء فيما يمكن نقل الملك فيه وهذا بخلاف ما قال في باب العبد نصيبه بقوله والاستيلاء يجرى عنه حتى استولت نصيبه من يد غيره فيقتصر عليه لان نصيب شريك انتقل فانه لا يستيلاء على نصيب استولت قال لا تراهي ومعنى قوله الاستيلاء لا يمتنع في ما يمكن نقل الملك عنه المدة ليست تقالته لنقل عن ملك الى ملك فلا ينافي فيقال ههنا م وما قال ثم ش اي القدر م ولد لها ش اي على م ام ولد هم واتخذها ش واجازتها وتزوجها لان الملك فيها قائم فاشبهت المدة ش وله ان زوجها قيل ان يتزوجها فان قيل شغل الرحم باية محتمل واحتمال ذلك يمنع جواز النكاح كحاشي المقتدة احيى بها محليته جواز النكاح كانت تامة قبل الوطى ووقوع الشك في زوالها فلا يقع به بخلاف النكاح فان النكاح فخرت عن عملية الغير فلا يعود اليها الا بعد انقراض حقيقة وذلك بعد اعادة هم ولا يثبت نسب ولد لها ش اي ولد الامهات لان ان يعترف به كس هو ان اعترف بالولي اسه بوطيها سابه قال الثوري والشافعي والحسن البصري ومحمد بن زيد بن ثابت مع الغزل هم وقال الشافعي يثبت نسبه منه وان لم يدع شغل قال مالك احمد فانه يثبت النسب منه اذ لو وطئها وان عزل عنها الا ان يدعى انه استبرأ بعد الوطى بحضرة وهو ضعيف لانهم زعموا انها بالوطى صارت نرثا كالنكاح وفيه يلزم الولد وان استبرأ بوطيها من بر ما يلزم الولد عند مالك مثله عن احمد وهو وجه للشافعية وضعفه وروى الطحاوي باسناد عن كريمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحملت فنقل ليس مني اني ايتها اتينا الا اريد به الولد وعن عمر رضي الله تعالى عنه ان كان بعزل عن جارية فبارت بولد اسود فسق عليه فقال من هو فقال من راعي الابل فقال

في

وأي عليه ولم يلزمه وعن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كان يطأ جارية مارية ويغيرل عنها فاجأت بولاً فاعتق أبوها
 ادعته انه قال لها ممن حملت قالت منك فقال كذبت باوصل اليك وما يكون الحمل منه ولم يلزمه مع اعترافه بوطئها فهو
 حجة عليهم هم لانه لما ثبت النسب باعقد فلان ثبت الوطئ وانه أكثر افضاراً أولى شش اى والحال انه ان كان
 أكثر افضاراً الى الولد من العقد ولما ان وطئ الامة يقتضيه قضاء الشهوة ودون الولد لوجود المانع عنه شش اى من
 طلب الولد والمانع سقوط العقد عنهما عند حقيقة كان ام الولد ليست بمقتوته عنده ونقصان القيمة عند صاحبه لان قيمتها
 ثلث قيمة الفحل لبقا ومنفعة الوسط وزوال منفعة السعاية اليهم فلا بد من الدعوة بمنزلة تلك اليهم من غير وطئ
 شش فانه لما ثبت النسب فيه بغير الدعوة هم بخلاف العقد شش اى عقد النكاح هم لان الولد يتعين مقصودا منه
 شش اى من العقد لان تولدوا بالمتعة ومن العقد في المنكحة لا يقال ان النسب باعتبار الحرة رية او بائنها
 والعقد رية لانه دخل في ذلك لان نقول لو كان ذلك مراداً لثبت من الزاني ليس كذلك وانما النظر الى
 الموضوعات الاصلية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوة شش ووطئ الامة ليس بموضوع فحتاج اليهم
 وان جات بعد ذلك بولاً ثبتت نسبته بغير اقرار شش هذا لفظ القاضى ورسى وقال المصنف هم معناه شش اى متع كمال القاضى
 هم بعد اعتراف منه شش اى من المولى هم بالولد الاول لانه بدعى الولد الاول لتعين الولد مقصوداً منها فماتت
 فراشا كما حققت له نكاح شش اى كالمثبوتة فلما صارت فراشا لم يكن حاجة الى الدعوى في ثبوت النسب هم الا اذا انقضا
 يتبقى بقوله شش اى تبقى النسب منه بمجرى النفس من غير لعان هم لان فراشا شش اى فراش ام الولد هم ضعيف حتى
 يملك نقله شش اى حتى يملك المولى نقل فراشه هم بالزوج بخلاف المنكحة حيث تنقضي الولد بغيره الا باللعان
 لانك الفرائش حتى لا يملك العاقل بالتزوج اى اصل شش ثلاثة قومي كفراش الزوجة ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا حتى
 الا باللعان ووسط كفراش ام الولد ثبت نسب ولدان من غير دعوة وتبقى من غير لعان بضعيف كفراش الامة لا يثبت
 نسب له الا بالدعوة وتبقى من غير لعان فاشبه فراش ام الولد فراش المنكحة من حيث ان نسب ما يثبت من غير دعوة فصلا
 فيه قوة وفراش الامة من وجه حيث يتبقى نسب ولدان بمجرى النفس فصار فيه ضعف كان وسطا هم وهذا الذي ذكرناه هم شش
 من مختصر القدر ورسى في قوله ولا يثبت نسب ما الا ان يعترف به بيان الحكم والقضاء الشئى اى ثبت نسب الامة من المولى قبل اقراره فصار
 قاضا لا يثبت من الامة فيما يثبت من الله تعالى من فان كان طويها وصنها ولم يغيرل عنها لم ير ان يعترف ويثبت شش اى الولد هم
 لان انظار ان الولد منه وان غير عنها لم يحسنها شش اى من التحسين ان يمينها من الجاه والبرور عن مظان الحرية ولعل الاطراف لا يزيل
 منع الجماعة هم جاز لا ان يغيرها لان هذا الظاهر شش وهو الولد منه عند من اعترف هم يقابلها بغير شش اى بغيره بغيره

لانه لما ثبت النسب بالنسب بالفق
 فادان يثبت بالوطئ وانه اكثر افضاراً
 افوتان ووطئ الامة يقتضيه قضاء
 الشهوة ودون الولد لوجود المانع
 فلا بد من الدعوة بمنزلة صلات
 اليهم من غير وطئ بخلاف العقد لان
 الولد يتعين مقصوداً منها فماتت
 الى الدعوى فليجوز بذلك بولاً
 نسبة بغير اقراره بعد اعتراف
 بالولد الاول لانه بدعى الولد
 الاول لتعين الولد مقصوداً منها
 فصارت فراشا كالمثبوت بعد
 النكاح الا انه اذا انقضا يتبقى له
 لان فراشا بضعيف حتى يملك
 نقله بالتزويج بخلاف المنكحة
 حيث لا يتبقى الولد بغيره الا باللعان
 لانك الفرائش حتى لا يملك العاقل
 بالتزوج اى اصل شش ثلاثة قومي
 كفراش الزوجة ثبت نسب ولدان من
 غير دعوة ولا حتى الا باللعان
 ووسط كفراش ام الولد ثبت نسب
 ولدان من غير دعوة وتبقى من غير
 لعان بضعيف كفراش الامة لا يثبت
 نسب له الا بالدعوة وتبقى من غير
 لعان فاشبه فراش ام الولد فراش
 المنكحة من حيث ان نسب ما يثبت
 من غير دعوة فصلا فيه قوة
 وفراش الامة من وجه حيث يتبقى
 نسب ولدان بمجرى النفس فصار فيه
 ضعف كان وسطا هم وهذا الذي
 ذكرناه هم شش من مختصر القدر
 ورسى في قوله ولا يثبت نسب ما
 الا ان يعترف به بيان الحكم والقضاء
 الشئى اى ثبت نسب الامة من المولى
 قبل اقراره فصار قاضا لا يثبت
 من الامة فيما يثبت من الله تعالى
 من فان كان طويها وصنها ولم
 يغيرل عنها لم ير ان يعترف ويثبت
 شش اى الولد هم لان انظار ان
 الولد منه وان غير عنها لم يحسنها
 شش اى من التحسين ان يمينها من
 الجاه والبرور عن مظان الحرية
 ولعل الاطراف لا يزيل منع الجماعة
 هم جاز لا ان يغيرها لان هذا
 الظاهر شش وهو الولد منه عند
 من اعترف هم يقابلها بغير شش
 اى بغيره بغيره

او نكر التحمين فمتعارض الظاهر ان نوع الشك والاحتمال في كون الولد من المولى علم بغيره الدعوة بالشك
والاحتمال فجاز فيهم كما يشاء من لزوم الدعوة في الصورة الاولى وجواز النفي في الصورة الثانية مروي عن ابي حنيفة وفيه
روايتان بل يكون عن ابي يوسف محبة شس وفي بعض النسخ اخريان وهو الصحيح وقال الاترازي وقال بعضهم في شرحه
والاصح اخران قلت اراد به الكاكي فانه قال كذا ثم قال الاترازي وذاك ليس بشي كاخروان ثم اطلال الكلام فيه فلا
يحتاج الى ذكره لان من له يد في موضع هذا يعرفه ومن لا يدله لا يفهمه وقال الكاكي ايضا قوله عن ابي يوسف ومحمد
في بعض النسخ تذكر عن ابي يوسف رواية واحدة وعن محمد كذا وكذا وتلك الروايات بلفظ الوجوب كذا في المبسوط وقال
الاترازي قال بعض الشارحين اي عن ابي يوسف رواية واحدة وعن محمد رواية واحدة وهو فائدة امادة عن قلت
هذا ايضا كلام الكاكي ثم قال الاترازي ولنا نظر في امادة عن لاكم اذا قلت اخذ به ان عن زيد او غيره وبذلك لم
عن لا يفهم الدية من احد او له زمين اخير من احد عن عمرو بل المفهوم ان الذين بعضهما حصل عن زيد وبعض الكاكي
عن عمرو فكذا انما نحن بملعب الروايتين عن ابي يوسف وبعضهما عن محمد فيكون عن كل من روايته واحدة فلا حاجة الى تكرار
عن يوسف ان الروايتين عن ابي يوسف وروايتان اخريان عن محمد وليس كذلك ثم ذكر لهما في كفاية المنتهي شس
فان من خلفه قبل الهداية وهو غير ذكر الروايتين في المبسوط فقال وعن ابي يوسف اذا وطئها ولم يستبرأ بعد ذلك
حتى جاءت بول له فاعلم ان يدعيه هو او غول عنها بغزل وعن محمد قال لا ينبغي ان يدعي النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن ينبغي
اعتق الولد قد يستمتع بها وتعتقها بعد موته لان استحقاق نسب ليس منه لا يحل شرعا فيحاط من الجاهلين وذلك ان لا
يدعي النسب ولكن يعق الولد بعتقها بعد موته لا احتمال ان يكون منه وذكر في اليساج تلك الروايتين بلفظ الاستصحاب فقال
ابو يوسف احب الي ان يدعيه وقال محمد اسب ان يثق الولد الى اخره ثم فان زوجهما من المولى من رجل ثم فاجرت بول له فو
حكم الله شس قال الحاكم في الكافي فالولد منه لانه الام يعني اذا مات المولى ليعتقان من جميع المال ثم لان حق المهر
الى الولد شس لان الولد جزء الام فيجوز ان يدعيها كالتدبير الاترازي في لدة الحرة حرة ولد القننة فحق والنسب ثبت من
الزوج لان الفراش له شس ورواها من المولى لا ثبت نسبة منه لان النسب ليس بمنزلة ثبت من المولى بعد ان ثبت
من الزوج وحق ولد بالدعوة المولى واذا ثبت النسب منه لا يوجب المهر ثم وان كان النكاح فاسدا من اصل ما قلناه
بافالة استدل اي لان النكاح الفاسد ملحق بالصح شس اي بالنكاح الصحيح من من حق الاحكام شس مثل ثبوت النسب بوجوب المهر
والعامة لكن بعد الفرج لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الفرج لكونه واجب الرفق فاذا دخل بها يكون له شبهة الصحيح
فيطعن في حق الاحكام وقال الاترازي قال بعضهم في شرحه من الاحكام ثبوت النسب عدم جواز البيع والوصية فلا ملحق بالنكاح

هكذا روي عن ابي حنيفة
وفيه روايتان اخريان
عن ابي يوسف وعن محمد
ذكرناهما في كفاية المنتهي
وان وجهها في شس
فهو في حكمه كانه
حق الحرة ليس الى
كالتدبير الاترازي
الحرة حرة ولد القننة
رفق والنسب ثبت من
الزوج لان الفراش
وان كان النكاح فاسدا
اذ الفاسد ملحق بالصحيح
حق الاحكام

اصلا لا يصح ولا بالفساد فلا ادري اين كان قلت هذا الشراح وقت الشرح انتهى قلت ارادوا بعض الاول فانه
قال في شرحه ومن الاحكام ثبوت النسب الى آخره وهذا يدل على ان شرح الاكل قبل شرح الاترازي لانه ذكر في
المرابع من شرحه انه فرغ منه في سنة خمس وثلاثين وسبعائة وكان قدوم الاكل القاهرة في سنة ثلاثين وسبعائة ثم كان
قدوم الاترازي بعد ذلك بمدة ثم ولوا دعاه المولى ش اى لوداعاه المولى ولد ام الولد الذى ولد من النروج لعبدان
مزدوجا فولدت له ام المثبت نسبة منه ش اى نسب الولد من المولى م لانها ثابت النسب من غير التيقن الولد يصير لهم ولد له
لاقراره ش اى فيما اذا كانت قنة اما اذا كانت ام ولد فاموية الولد ثابتة قبل الدعوة فان قيل كيف ثبت اموية
الولد مع عدم ثبوت النسب امية الولد منها مبنية على ثبوت النسب عوة الولد بخلاف اقراره بالاسناد فان ذلك
على دعوة الولد قلنا مجرد الاقرار بالاستيلاء وكان لثبوت الاستيلاء وان كان في ضمن شئ اخر لم يثبت ذلك الشئ م اذا
مات المولى عتقت من جميع المال الحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعق امهات الاولاد ولا بد من
دين ولا يجلبن من الثلث ش هذا حديث اخر الدارقطني في سننه عن عبد الرحمن الدارقطني عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب
ان عمر بن الخطاب عتق امهات الاولاد وقال لعقن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الدارقطني ايضا عن يونس بن محمد
عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع امهات
الاولاد وقال لا يعن ولا يؤمين ولا يورثن سميح بهاسيد ما دام حيا فافادات في حرمة هم ولان الحاجة الى تولد
الاصلية ش اى ان الولد من الجوارح الاصلية لان المراجع الى القبار بالنسل هم مقدم على حق الورثة والدين كالتكفير
ش المديبر على الورثة والدين لانه وصية لكونه من زواجرهم بخلاف التدبير ش اى الاستيلاء بخلاف التدبير لهذا
لا يقدم ولا سعاية عليها المديبر على الورثة والدين م لانه وصية ش لكونه من زواجر التدبير وصية م بها من زواجر
ولا سعاية عليها ش اى على ام الولد م في دين المولى للغير ما روي ناس قال الكاكي اشارة الى قوله عليه السلام
اعتقها ولها وقال الاترازي اشارة الى حديث سعيد بن المسيب هو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعق امهات الاولاد وان لا ين
في من وفي بعض نسخ الفقهاء ان لا ين في دين م ولا ناس ش اى ولان ام الولد لم ليست بل منقوم ش لانها حوزة الاول
هم حتى لا تقسم بالنسب عند ان حفيضة ش لعني اذا غصب رجل ام الولد فماتت نه نفسها عند الغاصب لم يضمنها م عند حفيضة ش
لها والمديبر اذ مات عند الغاصب فوضا من القيمة بالاعتاق لان المديبر منقوم بالاجماع وفي تحفة الفقهاء ام الولد لا يضمن
عند ان حفيضة بالنسب لا بالتبني ابي الفاسد ولا بالاعتاق بانك مات ام ولد من شة مكن فاعتقها احد عالم الضمين المقتضى لشئ
ولم تسع ايضا في شى وقال ابو يوسف ومحمد لم يضمن ش ذلك كلام فلا يتعلق بها حق الغريم كالتقصا ص ش اذا قال مات هو ديوان

ولود عاه المولى لا يثبت
نسبه منه لا لا ثابت
النسب من غيره
ويعتق الولد يصير امه
ام ولد له لا قراره واذا
مات المولى عتقت من
جميع المال الحديث
سعيد بن المسيب ان
النبي عليه السلام امر
امهات الاولاد وان لا يعن
في دين لا يجعن من الثلث
ولان الحاجة الى الولد
فتقدم على حق الورثة
والديبر كالتكفير بخلاف
التدبير لانه وصية بها من
زواجر الحواجر ولا سعاية
عليها في دين المولى لغيره
لما رويها ولا لها ليست
مقوم حتى لا تقسم بالنسب
عند ان حفيضة فلا
يتعلق بها حق الغريم
كالتقصا ص

مملوك المملوك لانه ماله مقصود
ما اذا سلبت ماله لغيره فاعطاه
ان سلبت قيمته وهي منزلة المكاتب
باعتق حتى تؤدى لسعاية
وقال زفر لا يفتق في الحال
والسعاية دين عليها وهذا
الغلو فيهما اذا عرض على المولى
لازم فاني قد اسلمتني
من المالك ازالة الذل عنها
من ما اسلمت واجبة ذلك
بالبيع او الاستعاق وقد تقرر
البيع فمعين الاعتاق ولنا
ان النظر من الجاهلين في جعلها
مكاتبه لانه ليس فم الذل عنها
لصدورها حرية يد او الضرع
الذي لا يباعا فاعطى الكسب
في شرف الحرية فيصير الذل
الى بدل ملكه اما لو اعتقت
وعلى مفلسة تتولى في الكسب
وكانت ام المولى يفتقرها
لذمى متقومه فبقره وما
يعتقد ولا نهان لو كان
متقومه ففي محترمة وهذا
يكفي لوجوب الضمان

ليس لارباب المديون ان يأخذوا من عليه القصاص بغيره وليتوفوا منه ويوفهم بما يلزمه ما وجب عليه في القصاص
من ديونهم لان القصاص ليس بالمتقوم حتى يأخذوا بما يلزمه شيئا متقوما وكذا اذا قتل المديون شخصا لا يقدر
الغرامة على منع وفي القصاص من استيفاء القصاص وكذا اذا قتل رجل مديونا والمديون قد عفى لا يقدر الغرامة على
المديون عن العفوهم بخلاف المديون لانه مال متقوم ش بالاتباع وقد ذكرناه عن قريب ثم واذا اسلمت ام ولد النصر
عليها ان تسعي في قيمتها وبي بغيره المكاتب لا يفتق حتى تؤدى السعاية يش قال الجوهري وسي المكاتب في عتق
قيمتها سعاية ثم وقال زفر يفتق في الحالين ش لانه قبل السعاية وبعد ما في بعض النسخ فتعفى في الحال وبي قال مالك
والظاهر ان السعاية عند ما وعندها فربما السعاية وقال الشافعي واكثر في المشهور وينسب الذمي من وطئها والاستئناس
بها وما يحال ما فيها ولا يمكن من الخلو بها واجبة على المقتبها فان اسلمت له وان مات قبل اسلامه او اجمعه عتقت بموتها وعن
ابن خزيمة رواية تستعي في قيمتها فان اوت عتقتهم والسعاية وين عليها ش اى على ام الولد المذكورهم وبهذا الخلاف
ش اي بغيره بغيرهم فيما اذا عرض على المولى الاسلام فاني ش اى استع عن الاسلام ثم فان اسلمت بغير
ش اى ام الولد المذكورة ثم على ما لم ياش اى لم يفرم وان ازالة الذل عنها بعد ما اسلمت وجب وذلك
بالبيع او الاعتاق وقد تقرر اربع ش لان ام الولد لا يجوز بيعها فمعين الاعتاق ش لازالة ذلها ثم ولنا
ان النظر من الجاهلين ش اى جانب ام الولد وجانب النصر اى في جعلها مكاتبه لانه يندفع الذل عنها
اي بغيره بغيره يد او الضرع ش اى ويندفع الضرع عن الذم لانهما على الكسب بغيره شرف الحرية فيصير الذل
الى بدل ملكه اما لو اعتقت وهي مفلسة تتولى ش اى يتكاسل هم في الكسب ش حاصل الكلام انه لا يجوز ان
يربط ملك النصراني بما لا يملكه معصوم فوجب عليها السعاية فلا يفتق ماله لو قيمتها لانها اذا اعتقت فبقره
لما هو مذهب زفر ويؤدى الى تعطيل حق المولى لتواني ما في الكسب فبقره حصول الحرية قبل السعاية وتلنا تستعي ثم تعفى نظرا
للاجابدين لاننا اذا سلمت متصل الى شرف الحرية وهي حرة يد اموال السعاية وصيل المولى الى بدل ملكه ومالية ام الولد
ش جواب عما يقال كيف تسعي ام ولد النصراني والسعاية في القيمة وليس تقوم وام الولد ليست بمتقومه عند ابى حنيفة
فما جاب بقوله مالية ام الولد لم يعتقها الذمي متقومه فبقره وما يعتقده ش اى يترك الذمي مع ما يعتقده ولو اذعني مع
بقوله عليه السلام اتركوهم وما يدنونهم ولا نهائهم اى ولان مالية ام الولد لم تكن متقومه فهي محرمة وبهذا ش
اى كونها محرمة ثم كفى لوجوب الضمان ش هذا جواب آخر عن السؤال المذكور واقترض عليه بان الامة ام لو كان كافيا لوجوب الضمان
كوجب على صاحب ام الولد واجيب بان بنى الضمان في النسب المائنة ولا يملك بنى السعاية اذ اقرت بموتها ومن يضمن بنى المائنة المتقوم

من حيث لا يلزم له ثم لان الملك هناك ثبت شرطا للاستيلاء واثبت في ثبوتها فمقتضى ما في تقديم ملك الاستيلاء
 فان قيل الملك اثبت صورة الاستيلاء فثبت سابقا على العلق في حق الاستيلاء ولا في حق غيره لان ما ثبت بالضرورة فيقدر
 بقدر ما قلنا الاستيلاء عبارة عن صار والميا ملك نفسه ثم وهذه التفرقة بين الشريك الذي حيث ان ملك الشريك في نصف قائم
 وفي العلق من ذلك كفي للاستيلاء فيجوز ملك نصيبه بغير ملك الاستيلاء فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك لوجوب الحد لانه سقط النسب الشريكة
 فيجب التحريم اما الاب فلم يكن له ملكه الجارية وقد استولد بها فنجعل ملكها شرطا للاستيلاء في ملكه لانه لا موه على الصحيح فيكون الوطى في ملكه
 والوطى في ملكه لا يوجب التحريم ولا يغيره ثم اي الشريك المدعى هم قمية ولد ياتش اي ولد الجارية المشتركة هم لان النسب يثبت حينئذ
 الى وقت العلق فلم يتعلق بشئ منه على ملك الشريك ثم لانه لما علق العلق حر الاصل لان نصفه المعلق على ملكه وانما يمنع ثبوت
 الرق فيه فان ادعى عياله معاش لم يغان ادعى الشريكان لولد مجتمعين ثم ثبت نسبة منماش اي من الشريكين بالفظا القدوس
 وقال المصنف هم معناه ثم اي معنى قول القدوسى هم ثبت نسبة منهما اذا علمت على ملكها ثم فان ولدت
 ستة اشهر فمذاشتر بانوا ولدت ولد اكد افسر العتاني في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا
 لم يكن العلق في ملكها بان ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الشريكان دعوة تحرير لا دعوة استيلاء فمقتضى
 الولد ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء اذا لم يكن العلق في ملك المدعى وقصد الحرية فيها الى وقت العلق
 ودعوة التحرير ان لا يكون العلق في الملك المدعى ففتقر الحرية فيها الى وقت الدعوة ثم وقال الشافعي يرجع الى
 قول القافة ثم بلفظ ابني للمفعول والقافة بالقاف والغار تخففة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك
 والقائف هو الذي يعرف الاثار ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده واخيه من قاف اثره يعرفه مغلوب يقال
 يقفوه اي تتبعه ثم القافية مشهورة في بني مدج بن عمرو بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة وقيل القافية في اسد
 ويقول الشافعي قال احمد وقال مالك ليميل به في الاماء دون الحر اسر ويقولنا قال الثوري واسحاق بن زهير
 هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من مائتين متعذر فعلنا بالشبه وقد سرت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول القائف في اسامة بن زيد ثم هذا اخره الائمة استه في كسهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة ائدي
 ان مجز الدبجي دخل على وعندي اسامة بن زيد فزيد اعطيا حقيقة وقد عطا اياهم وهما جندت اقد هما فقال هذا اقدم عنهما من
 بعض قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيد ابيض فسمى مجز لانه كان اذا احمر احمر حبيته قيل خزيمة
 فقال الشافعي لو كان العمل بالشبه باطلا لاسر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يسر الا حتى هم ولنا كتاب في ذلك

لان الملك هناك ثبت شرطا
 للاستيلاء واثبت سابقا
 والعلق في حق الاستيلاء
 ولا في حق غيره لان ما ثبت
 بالضرورة فيقدر بقدر ما
 قلنا الاستيلاء عبارة عن
 صار والميا ملك نفسه ثم
 وهذه التفرقة بين الشريك
 الذي حيث ان ملك الشريك
 في نصف قائم وفي العلق
 من ذلك كفي للاستيلاء
 فيجوز ملك نصيبه بغير ملك
 الاستيلاء فيكون الوطى
 واقعا في غير ملكه وذلك
 لوجوب الحد لانه سقط
 النسب الشريكة فيجب
 التحريم اما الاب فلم
 يكن له ملكه الجارية
 وقد استولد بها فنجعل
 ملكها شرطا للاستيلاء
 في ملكه لانه لا موه
 على الصحيح فيكون
 الوطى في ملكه لا يوجب
 التحريم ولا يغيره ثم
 اي الشريك المدعى هم
 قمية ولد ياتش اي
 ولد الجارية المشتركة
 هم لان النسب يثبت
 حينئذ الى وقت العلق
 فلم يتعلق بشئ منه
 على ملك الشريك ثم
 لانه لما علق العلق
 حر الاصل لان نصفه
 المعلق على ملكه وانما
 يمنع ثبوت الرق فيه
 فان ادعى عياله معاش
 لم يغان ادعى الشريكان
 لولد مجتمعين ثم ثبت
 نسبة منماش اي من
 الشريكين بالفظا
 القدوس وقال المصنف
 هم معناه ثم اي معنى
 قول القدوسى هم ثبت
 نسبة منهما اذا علمت
 على ملكها ثم فان
 ولدت ستة اشهر
 فمذاشتر بانوا ولدت
 ولد اكد افسر العتاني
 في شرح الجامع الصغير
 تفسير الحمل على ملكها
 لانه اذا لم يكن العلق
 في ملكها بان ولدت
 لاقبل من ستة اشهر من
 وقت الشريكان دعوة
 تحرير لا دعوة استيلاء
 فمقتضى الولد ولا يثبت
 الاستيلاء لان دعوة
 الاستيلاء اذا لم يكن
 العلق في ملك المدعى
 وقصد الحرية فيها
 الى وقت العلق ودعوة
 التحرير ان لا يكون
 العلق في الملك المدعى
 ففتقر الحرية فيها
 الى وقت الدعوة ثم
 وقال الشافعي يرجع
 الى قول القافة ثم
 بلفظ ابني للمفعول
 والقافة بالقاف
 والغار تخففة جمع
 القائف كالحاكة في
 جمع الحائك والقائف
 هو الذي يعرف
 الاثار ويتبعها
 ويعرف شبه الرجل
 في ولده واخيه من
 قاف اثره يعرفه
 مغلوب يقال يقفوه
 اي تتبعه ثم
 القافية مشهورة
 في بني مدج بن
 عمرو بن عبد
 مناف بن كنانة
 بن خزيمة
 وقيل القافية
 في اسد ويقول
 الشافعي قال
 احمد وقال
 مالك ليميل
 به في الاماء
 دون الحر اسر
 ويقولنا قال
 الثوري واسحاق
 بن زهير هم
 لان ثبوت
 النسب من
 شخصين مع
 علمنا ان
 الولد لا
 يتخلق من
 مائتين
 متعذر
 فعلنا
 بالشبه
 وقد سرت
 رسول الله
 صلى الله
 عليه وسلم
 يقول
 القائف
 في اسامة
 بن زيد
 ثم هذا
 اخره
 الائمة
 استه في
 كسهم
 عن
 سفيان
 بن
 عيينة
 عن
 الزهري
 عن
 عروة
 عن
 عائشة
 رضي
 الله
 تعالى
 عنها
 قالت
 دخل
 على
 رسول
 الله
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 ذات
 يوم
 مسرورا
 فقال
 يا
 عائشة
 ائدي
 ان
 مجز
 الدبجي
 دخل
 على
 وعندي
 اسامة
 بن
 زيد
 فزيد
 اعطيا
 حقيقة
 وقد
 عطا
 اياهم
 وهما
 جندت
 اقد
 هما
 فقال
 هذا
 اقدم
 عنهما
 من
 بعض
 قال
 ابو
 داود
 وكان
 اسامة
 اسود
 وكان
 زيد
 ابيض
 فسمى
 مجز
 لانه
 كان
 اذا
 احمر
 احمر
 حبيته
 قيل
 خزيمة
 فقال
 الشافعي
 لو
 كان
 العمل
 بالشبه
 باطلا
 لاسر
 رسول
 الله
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 لانه
 عليه
 السلام
 لا
 يسر
 الا
 حتى
 هم
 ولنا
 كتاب
 في
 ذلك

الى شريحه في هذه الحادثة
 لبساً فليس عليهما ولو
 بدين البين لهما وهو لهما
 بينهما لثمة وهو للباقي منهما
 وكان ذلك بحجر من الصفا
 وعن علي بن محمد بن فضال
 ولا ينفك استنواي
 الاستحقاق فيستوي
 فيسبه والنسب
 وان كان لا تجزي
 ولكن يتعلق به
 احكام متجزية
 فما يقبل التجزية
 يثبت في حقهما على
 التجزية وما لا يقبلها
 يثبت في حق كل
 واحد منهما كلاً
 كان ليس معه غيره
 الا اذا كان الشريكين
 ابلاخر او كان احدهما
 مسلماً والاخر ذمياً
 لوجوه المخرجين المسلم
 وهو الاسلام في حق الابن

اسم شريح ش وهو شريح بن الحارث الكوفي قاضي الكوفة من كبار التابعين عام ثمان مائة وخمسين سنة واستقر ما امر
 رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم ينزل بعد ذلك قاضياً خمسا وسبعين سنة ولم يتطلع على الامارات ثلثين سنة فنيها من القضاء
 في فتنه ابن الزبير رضي الله تعالى عنه ومات سنة تسع وسبعين ويقال سنة ثمانين هم في هذه الحادثة شريح وهي التي
 كانت فيها دعوى الشريكين مع الولد الذي ولته الجارية المشتركة بينهما لم يباشروا اي الشريكين من ليس الامر
 على فلان لبساً اذا انما عليهم فليس عليهما ش اي النسب بينهما ولو بينا البين لهما ولو بينا ويرثا منه وهو لك
 منما ش اي الولد للباقي من الشريكين يعني اذا مات الولد بعد موت احدهما يكون ميراث للاب الحي ولا شيء لورثته
 الشريك هم وكان ذلك بحجر من الصفا بئس ارادة في سر المخرج عليه وقال لا تترامى محل محل الاجماع في
 رواية السبعة اخرج عن مبارك بن فضالة عن الحسن بن عمرو جابر وطيا جارية في ثمر واحد فجات بعلام فالتفتا
 الى عمر رضي الله تعالى عنه فذكر ثلثة من الفاقه فاجتمعوا على ان اشبهت بينهما جبارا وكان عمر قاضيا يقول وقال قد
 كاتب الكمية تيروا عليها الاسود والاصفر والان عرفتوا الى كل كلب شبهه ولم يكن يدعي الناس حتى رايت
 بذنجله عمر لعمر يري ثمانه وهو الباقي منها وقال السبعة هذا منقطع ومبارك بن فضالة ليس بحجة هم وعن علي بن فضال
 تعالى عنه مثل ذلك ش اي مثل لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه واخره الطحاوي في شرح الاما عن سيبا
 عن مولى لابن مخزوم قال وقع رجل على جارية في طهر واحد فعلق الجارية فلم يدري من اليها هو قاضيا عليها رضي
 تعالى عنه فقال هو لكما يري ثمانه وهو الباقي منكم ولا نماش اي الشريكين هم استويا في سبب الاستحقاق
 ش اراد السبب لان الاستحقاق ثبت للاب الملك كان ثانيا من قبل فلو لم يكن له عمة ما كان يستحق بجد الملك
 انتهى قلت اراد الكافي فانه قال سبب استحقاق الملك قال الاكل استحقاق الملك قبل الدعوة هم فيستويان فيه
 ش اي في الاستحقاق والنسب ان كان لا تجزي ش جواب عن قول الشافعي لان ثبات النسب الى اخوه وتقريره ان النسب
 وان كان لا تجزي هم ولكن يتعلق به احكام متجزية ش كالنفقة وميراث الولد والولاية التصرف في ماله فما يقبل التجزية
 يثبت في حقهما على التجزية بالاقتيلها ش اي التجزية هم يثبت ش وولاية الانكاح هم في حق كل واحد منهما كلاً كان ليس
 من غيره ش لعدم قبول التجزية هم الا اذا كان احد الشريكين اباً واخر ش هذا استثناء من قوله ولا يقتلنا اي ما لا يقبل
 التجزية كالنسب في حق كل واحد منهما الا اذا الشريكين اب لاخر فادعيا معا ولد جارية بينهما يكون الابن لى لوجود البصر على
 الاب نصف قيمة الجارية وعلى كل واحد نصف العقر فبقا صان هم او كان احدهما مسلماً والاخر ذمياً ش فادعياه معاً
 فالسليم اولى هم لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام في حق الاب ش اي وجود المخرج في حق الاب هم وهو ماله

من الحق في نصيب الابن ثم ان للاب حقيقة الملك في نصيبه وشبهه الملك في نصيبه واذا اسلم الدعي ثم ولدت الامة
فادعاه معاشته ثبتت له منه استواء المال واذا كانت الدعوى من ذمي وقد قال الولد للمدعي لانه اقرب اليه الاسلام وزعم
كل واحد صاحبه نصف العقدة في الشاغل ثم اعلم ان النسب ثبت من اثنين باتفاق اصحابنا وفيما فرقت ذلك اختلفوا فعرض
بن اثنين فقط فقال محمد بن لامة لا غيرهم وسرور النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنوا جواب لاجتماع انفسهم بقوله وقد روي
صلى الله عليه وسلم لقول يقين القائف تقريران سرور النبي صلى الله عليه وسلم فياروي ش بن جبر عن عيسى بن المعلوم ان
فياروي الشافعي ويجوز ان يكون على صيغة المجهول ثم لان الكفار كانوا يطعنون ش بن عيسى بن عيسى بن باب نصر قال طبر
عليه في حصة طعنا وطعنا ثم في نسب اسامة وكان قول القائف مقطوعا لظعنهم فسر به ش بن ابي فدا بل ذلك سر به
صلى الله عليه وسلم ثم كانت الامة ام ولد لها ش بن ابي للشريكين ثم يصح قوله كل واحد منهما في نصيبه من الولد في نصيبه
منها ام ولد له بجاولد على كل واحد منهما نصف العقدة قصاصا بما له ش بن ابي في اخر نقيع الامام ابي بالذكي
ثم ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب لميراث كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث ابن كامل
لاستوائهما في السبب وهو الدعوى ثم كما اذا اقاما البنية ش بن ابي كل واحد على اب مجهول النسب يكون لكل
بنيهما فكذا اقاموا المولى جارية مكانة فجات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابي يوسف لا يعتبر تصديقه ش بن ابي تصديق المكاتب يعني ثبت النسب بدعوى المولى ثم اعتبارا بالاب
يدعي ولد جارية ابنه ش بن ابي وقد حملت في ملك الابن لا يشترط تصديق بل ثبت النسب بمجرد دعوى الا فكذا ابنه بل
لان دعوى المولى اقوى من دعوى الاب لان المولى له حق في مكاتب المكاتب لان مال الكاتبة موقوف على مولاه لان
المكاتب عبد باق على ذمهم وجه الظاهر وهو الفرق ش بن ابي استيلاء جارية الابن حيث ثبت فيه النسب بغير تصديق
وجارية المكاتب حيث لا يشترط فيها التصديق ثم ان المولى لا يملك التصديق في الكسب مكاتبه ش بن ابي حجة على نفسه
ثم حتى لا يملكه ش بن ابي لا يملكه كسب المكاتب عند الحاجة ثم والاب يملك تلكه ش بن ابي استيلاء بالاشهر
لانه لم يحجر على نفسه فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقربا ش بن ابي وعلى المولى عقربا جارية المكاتب
ثم لانه لا يتقدمه الملك ش بن ابي قال الاكل لان الملك لا يتقدم الاصل قال الا ترازى الضمير المنصوب
راجع الى الوطى الذي دل عليه قوله وطمه لان ماله من الحق كاف ش بن ابي لان ماله من حق الملك
كافهم لصحة الاستيلاء ولما ذكره ش بن ابي تذكر الحق الذي للمولى على المكاتب لانه في مال المكاتب
قال الا ترازى في قول صاحب الهداية نظر لانه قال ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء واسه ما ثبت

من الحق في نصيب الابن سرور النبي
عليه السلام فيما روي كان الكفار كانا
يطعنون في نسب اسامة وكان قول
القائف مقطوعا لظعنهم فسر به
الامة امل لهم الصحة دعوى كل واحد
منهما في نصيبه في الولد في نصيبه
منها ام ولد تبعوا لولدها وعلى كل واحد
منهما نصف العقدة قصاصا بما له على الآخر
ويرث الابن من كل واحد منهما ميراثا
ابن كامل لانه اقرب لميراث كله وهو حجة
في حقه ويرثان منه ميراث ابن واحد
لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما
البينة فاذا دعي المولى جارية مكانة
فجات بولد فادعاه فان صدق
المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابي يوسف انه لا يعتبر تصديقه
بالاب يدعي ولد جارية ابنه وجه
الظاهر هو الفرق ان المولى لا يملك
التصديق في كسب مكاتبه حتى لا
والاب يملك تلكه فلا معتبر
بتصديق الابن وعليه عقربا لامة
للك لان ماله من الحق كاف لصحة
الاستيلاء ولما ذكره

للمولى من الحق كافة لصحة الاستيلاء والمفهوم منه ثبوت الاستيلاء بجارية المكاتب والمنفوس في الكتب من اصحابنا
ان الاستيلاء لا يثبت بغير نفسه يصير بهذا ايضا بعد خطين بقوله ولا تقصير الجارية ام ولد ام ولد المولى فاذا لم يصير
الجارية ام ولده من ابن شيخ الاستيلاء انتهى وقال الاكمل بعد ان نكل كلام الاترازي منه فقال قيل في كلام المصنف
نظر ثم قال والجواب ان دلالة لفظ الاستيلاء على طلب نسب الولد اقوى من دلالة قوله ام ولد فكان المولى يقول
لصحة الاستيلاء وصحة النسب المولد لدلالة ما بعده فان المصنف اجل قدر امن ان يقع بين كلامه في سطرين يتناقض وفيه
امام معطوف على قوله لغيرناهم قال في تقييدنا لانه في معنى المغرور حيث اعتمد دليله هو انه من شى الى الولد كسبه فلم يرخص فيه
نفس فيكون جوابا بالقيمة دفعا للبضر عن المكاتب ثابت بالنسب الى ولا تقصير الجارية ام ولد ام ولد المولى لانه لا ملك
فيها حقيقة كافي ولد المغرور قال الاترازي كان ينبغي ان يقول كافي في المغرور ولا ذكر المولد على معنى ان الجارية
لا تقصير ام ولد للمغرور لعدم الملك فيها وانه هو حق الكلام اما قوله كافي ولد المغرور متعلق بقوله فيكون حر بالقيمة
ثابت بالنسب منه شى وحديثه لا بد من ذكر المولد على تقديرين ان يكون متعلقا بقوله لا تقصير الجارية ام ولد ام ولد
لانه لا ملك فيها حقيقة في تقديرهم كافي ولد المغرور فان كذب المكاتب في النسب لم يثبت شى به العطف على قوله فان
صدقة المكاتب لما بينا انه لا بد من تقديره فلو ملكه ليواس شى لملك المولى الولد لانه كذب المكاتب عواهم ثبت
نسبه منه لقيام الموجب شى به الاقرار بالاستيلاء ومنه والحق المكاتب اذ هو المانع شى وقد زل ذلك بالنقل الى المولى
فثبتت النسب له والى المانع والى العلم فروع في التكملة ولا يحل للمولى على مكاتبته ولو طبا فعليه عقر وفي الاستيلاء
التيه يذمه عقره وان احلها قصير ام ولده فان ادت الكفاية عمقت تحقق بموت سيدنا ايضا وفي النسخة وعلى المكاتب لغير شرط
حرام عند الجمهور والائمة الاربعة ولو شرط وطيبا فهو باطل ايضا عند الجمهور وقال احمد وابن الهيثم فلان عند الشرط ولا عليه
عند اهل العلم وعن الحسن والزمري يجب ولو طوى جارية مكاتبه فعليه عقر وهو قول الشافعي واحمد وقال مالك لاشئ عليه لانها ملكه
في الجيطة يجوز اعتاق ام الولد وكن تبعا لتجمل الحرية وكذا تدبيره في غير ما لا يصح تدبيره في جوامع الفقه استولد مدبرة التدبير
وتعق من جميع المال ولا تسعى في الدين ولو باع خدمة ام الولد منها جاز وعققت كما لو باع رقبة العبد منه كذا رواه ابن جماعة
عن ابى يوسف بيع الخدمه باطل ولا تعق بخلاف رقبتها منها حيث تعق ولوددت جارية منه وقال المولاه اصلها الى
والولد ولد مولى وصدقة المولى في الاصل والى ولدته في الولد ثبت نسبه وصارت ام ولده ولو صدقة في الولد ثبت نسبه
وهو عبد لمولاه والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وقيمة ولد ما كانه
في صحة للمعتر رحيت
اعتمد دليله هو انه
كسب كسبه فله
برقه فيكون حرا بالقيمة
ثابت بالنسب منه
ولا تقصير الجارية ام ولد
لانه لا ملك فيه
كافي ولد المغرور
وان كذبه
للكاتب في اللب
لعميت لما بينا لا بد
من تصديقه
فلو صدقه يوما
ثبت نسبه عنه لقيام
الموجب زوال حتى
المكاتب اذ هو المانع

To: www.al-mostafa.com